

*** (تنبيه) ***

اعلم أنه وقع غلط في أمرين من صفحة ٣٠٩ الأولى في النسخة طبعته في ١٢ ٣٩٠
والثاني بالهامش الكسوة طبعته غلطاً بزيادة راء يجب قطعها
وكذلك وقع غلط في النسخة صفحة ٤٨١ طبعته ٤٦١ واستقر على ذلك العدد
في خمس صفحات
وكذلك في صفحة ٥٧٨ وقعت من المطبعي الخطبة حروف كلمة بالهامش وهي
ولا يلزم النذر فبها المبره عن كل نعم

* (فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة الشيخ البيهقي) *

| صفحة | |
|------|------------------------------|
| ٢ | فصل في أحكام الاقرار |
| ١٢ | فصل في أحكام العارية |
| ١٨ | فصل في أحكام الغصب |
| ٢٥ | فصل في أحكام الشفعة |
| ٣٤ | فصل في أحكام القراض |
| ٤٠ | فصل في أحكام المساقاة |
| ٤٦ | فصل في أحكام الاجارة |
| ٥٦ | فصل في أحكام المجرأة |
| ٦١ | فصل في أحكام الخافرة |
| ٦٣ | فصل في أحكام احياء الموات |
| ٧٣ | فصل في أحكام الوقف |
| ٨٢ | فصل في أحكام الهبة |
| ٩١ | فصل في أحكام اللقطة |
| ١٠٠ | فصل في بيان اقسام اللقطة |
| ١٠٤ | فصل في أحكام القبط |
| ١٠٩ | فصل في أحكام الوديعة |
| ١١٦ | كتاب أحكام الفرائض والوصايا |
| ١٢٣ | فصل في عدد الفروض وبيانها |
| ١٤٤ | فصل في الوصية |
| ١٥٩ | كتاب أحكام النكاح |
| ١٧٨ | فصل فيما لا يصح النكاح الابه |
| ١٨٥ | فصل في بيان أحكام الاولياء |
| ١٩٤ | فصل في محرمات النكاح |
| ٢٠٨ | فصل في أحكام الصداق |

| | |
|---|-----|
| فصل في الوصية على العرس | ٢٢٠ |
| فصل في أحكام القسم والنسب | ٢٢٨ |
| فصل في أحكام المخلع | ٢٤٠ |
| فصل في أحكام الطلاق | ٢٤٥ |
| فصل في تقسيم الطلاق | ٢٥٣ |
| فصل في أحكام طلاق المحرر والعبد | ٢٥٧ |
| فصل في أحكام الرجعة | ٢٦٧ |
| فصل في أحكام الإيلاء | ٢٧٤ |
| فصل في أحكام الظهار | ٢٧٩ |
| فصل في القذف واللعان | ٢٨٨ |
| فصل في أحكام العدة | ٢٩٨ |
| فصل في أحكام المعتدة وأنواعها | ٣٠٨ |
| فصل في أحكام الاستبراء | ٣١٤ |
| فصل في أحكام الرضاع | ٣٢١ |
| فصل في أحكام نفقة الأقارب والأرقاء والبهاشم | ٣٢٨ |
| فصل في أحكام المضانة | ٣٤٤ |
| كتاب أحكام الجبايات | ٣٥٣ |
| فصل في بيان الدية | ٣٧٣ |
| فصل في أحكام القسامة | ٣٩٦ |
| كتاب الحدود | ٤٠٦ |
| فصل في أحكام القذف | ٤١٦ |
| فصل في أحكام قطع السرقة | ٤٣٠ |
| فصل في أحكام قاطع الطريق | ٤٣٦ |
| فصل في أحكام الصيال واتلاف البهاشم | ٤٤٢ |
| فصل أحكام البغاة | ٤٤٧ |
| فصل في أحكام الردة | ٤٥٥ |

(فهرست المجلد الثاني من حاشية العلامة الشيخ البيهقي)

| صفحة | |
|------|-------------------------------|
| ٢ | فصل في أحكام الأقرار |
| ١٢ | فصل في أحكام المعاينة |
| ١٨ | فصل في أحكام الغصب |
| ٢٥ | فصل في أحكام الشفعة |
| ٣٤ | فصل في أحكام القراض |
| ٤٠ | فصل في أحكام المساقاة |
| ٤٦ | فصل في أحكام الإجارة |
| ٥٦ | فصل في أحكام الجمالة |
| ٦١ | فصل في أحكام الخابرة |
| ٦٣ | فصل في أحكام أحياء الموات |
| ٧٣ | فصل في أحكام الوقف |
| ٨٢ | فصل في أحكام الهبة |
| ٩١ | فصل في أحكام اللقطة |
| ١٠٠ | فصل في بيان أقسام اللقطة |
| ١٠٤ | فصل في أحكام اللقيط |
| ١٠٩ | فصل في أحكام الوديعة |
| ١١٦ | كتاب أحكام الفرائض والوصايا |
| ١٣٣ | فصل في ضد الفروض وبيانها |
| ١٤٤ | فصل في الوصية |
| ١٥٩ | كتاب أحكام النكاح |
| ١٧٨ | فصل فيما لا يصح النكاح إلا به |
| ١٨٥ | فصل في بيان أحكام الأولياء |
| ١٩٤ | فصل في محرمات النكاح |
| ٢٠٨ | فصل في أحكام الصداق |

| صفحة | |
|------|---|
| ٤٦١ | فصل في حكم تارك الصلاة |
| ٤٦٤ | كتاب أحكام الجهاد |
| ٤٧٧ | فصل في أحكام السلب وقسم الغنمة |
| ٤٨٨ | فصل في قسم النقي على مستحقه وطبعت غلطاً ٤٦٨ |
| ٤٩١ | فصل في أحكام الجزية وطبعت غلطاً ٤٧١ |
| ٥٠٥ | كتاب أحكام الصيد والذباح والغصايا والاطعمة |
| ٥١٧ | فصل في أحكام الاطعمة |
| ٥٢٦ | فصل في أحكام الاضحية |
| ٥٣٩ | فصل في أحكام العقيقة |
| ٥٤٥ | كتاب أحكام السبق والرمي |
| ٥٥٤ | كتاب أحكام الايمان والندور |
| ٥٦٩ | فصل في أحكام الندور وطبعت غلطاً ٥٦٩ |
| ٥٨٠ | كتاب الاقضية والشهادات |
| ٦٠٧ | فصل في أحكام القسمة |
| ٦١٦ | فصل في المحكم بالبيعة |
| ٦٢٣ | فصل في شروط الشاهد |
| ٦٣١ | فصل في أنواع المحقوق |
| ٦٤٢ | كتاب أحكام العتق |
| ٦٥٢ | فصل في أحكام الولاة |
| ٦٥٧ | فصل في أحكام التدبير |
| ٦٦٢ | فصل في أحكام الكتابة |
| ٦٧٤ | فصل في أحكام امهات الاولاد |

(ترجمة مؤلف هذه الحاشية المأركة)

هو العالم العامل والجبذى الكامل الجامع بين شرفي العلم والتقوى السارى
سبيل ذلك في السر والنجوى ولد ببادية البجور وهي قرية من قرى مصر المحروسة
مسيرة اثنتي عشرة ساعة منها بالسرايا الوسط ونشأ فيها في حجر والده وقرأ عليه القرآن
المجيد بغاية الاتقان والتجويد وقدم الى الأزهر في عام (١٢١٢هـ) لاجل
تخصيل العلم الشريف وسماه اذ ذاك أربع عشرة سنة ومكث فيه حتى دخل
العرداوى في عام (١٢١٣هـ) ونحو رحمه الله وتوجه الى البحيرة وأقام بها
مدة وجيزة وعاد الشيخ الى الجامع الأزهر الاثري في (١٢١٦هـ) عام تروح
العرداوى من القطر المصري كما أفاد ذلك به اسمه فيكون مولده المأركة في عام ألف
ومائة وثمانية وتسعين وأحد في الأشنة لباتعلم وقد أدرك الجهابذة الافاضل
كالشيخ محمد الامير الكبير والشيخ عبد الله الشرقاوى والسيد داود التلمناوى ومن
كان في عصرهم وفاق عنهم ما تيسر له من العلوم وصار يأخذ منها بالمطوق والمعهوم
ولكن كان أكثره لازمة وتقيه وأمد له العلم النافع عن المرحوم الاساذ الشيخ
شمس الصالى والمرحوم لاساذ الشيخ - سرافقه بسنى ولازم الاول الى ان توفى الى
رحمة الله تعالى وفي مدة قريضة طهرت عليه آية الحق فدرس وألف المآلف
العديدة الجاهة المعيدة في كل من توحى دواويل ومعمل ومعمل

وآخر زاهاته هذه الحاشية كما يعلم من الجدول

الآتى في الصفحة بعد

* (وهذا جدول مؤلفات الشيخ المرتب على السنين) *

- ١ حاشية على رسالة استادنا وشيخ شيخنا الفضالي في لا اله الا الله (س ١٢٢٢هـ)
- ١ حاشية على رسالة الاستاذ المذكور المسماة كفاية العوام فيما يجب عليهم
- ١ من علم الكلام (س ١٢٢٣هـ)
- ١ فتح القريب المجيد بشرح بداية المريد للشيخ السباعي (س ١٢٢٤هـ)
- ١ حاشية على مولد الامام ابن حجر الهيتمي (س ١٢٢٥هـ)
- ١ حاشية على مختصر السنوسي في من المطلق في التاريخ المذكور
- ١ حاشية على السلم في المنطق ايضا (س ١٢٢٦هـ)
- ١ حاشية على السمرقندية في البيان في تاريخ الساق
- ١ فتح الحبير اللطيف شرح نظم الترصيف في التصريف للشيخ عبد الرحمن بن
- ١ عيسى (س ١٢٢٧هـ)
- ١ حاشية على السوسيه في التاريخ المقدم
- ١ حاشية على مولد الدردير
- ١ شرح على منظومة العمريطي في النحو (س ١٢٢٩هـ)
- ١ حاشية على البردة في التاريخ المتقدم
- ١ حاشية على نانت سعاد (س ١٢٣٤هـ)
- ١ حاشية على الجوهره في هذا التاريخ
- ١ مع الفلاح الى صوة المصباح في احكام السكاح في هذا التاريخ بعينه
- ١ حاشية على الشنشوري (س ١٢٣١هـ)
- ١ الدرر الحسن على فتح الرحمن فيما يحصل به الاسلام والايمان للربيدى
- ١ (س ١٢٣٨هـ)
- ١ حاشية على الشمال البوية في (س ١٢٥١هـ)
- ١ رساله صغيرة في التوحيد
- ١ هذه الحاشية الى ابن قاسم في (س ١٢٥٨هـ)

وله مؤلفات أخرى لكنها لم تستكمل منها حاشية على جمع الجوامع إلى تمام المقدمة
ومنها حاشية على شرح السعد لمقاتل النسي ومنها حاشية على المنهج في العقيدة إلى
كتاب الجنائز ومنها شرح منظومة الشيخ البخاري في التوحيد وكان ديدنه رحمه الله
تعالى التعلم والاستعداد والتعظيم والافادة وأنه في تعليم نفسه عالي وكان ملازماً
لذلك على التوالي حتى صار له ذلك سجية وعادة ولسانه دائماً رطب بتلاوة القرآن
وكان مقرباً بذلك بين الامثال والاقربان وله وله نظم وحب جسم لاهل بيت النبي
الكريم ولذلك كان مداوماً على زيارتهم ومرتدداً على أبوابهم وبالحج له فكان
رحمه الله تعالى صار فاز منه في طاعة مولاه و اكراله على ما أولاه فمن جملة نهجه
عليه الانتفاع بتأليه في حياته والسعي طلباً من أقصى البلاد والاجتهاد في
تحصيلها من كل حاضر وباد وعداته إلى رئاسة الحسام مع الازهر ومحفل الدين
الانور وتقادماً في شهر شباط المعظم (١٢٦٣هـ) لاغرو وهو ابن بجدتها
وفي أثنائها قرأ كتاب المنهاج الذي في تفسير القرآن وما فيه من آيات الإعجاز وحضرته
أفاضل الجامع الازهر وله كمال يكمل له بسبب ضعف قد أدركه وتوفي يوم الخميس
لثلاثين بعبثاً من ذي القعدة (١٢٦٣هـ) فيكون عمره قد ما هن الثمانين

ودفن بالقراءة الكبرى المسماة

بالمجاورين رحمه الله عليه

وعليهم أجمعين

آمين

| | |
|--------|------------|
| ١٩٨٨ | دار النشر |
| الكتاب | فن النشر |
| | كتاب النشر |

الجزء الثاني من حاشية العلامة الفاضل والقدير الكامل
الشيخ ابراهيم الباجوري على شرح العلامة ابن قاسم
الغزي على متن الشيخ ابي شجاع
في مذهب الامام الشافعي
رضي الله عنه نفع الله
بها من طالعها
من المسلمين
آمين

هذا الجرد والثاني من حاشية الباجوري على شرح
التاجي ابن قاسم مما من الله به على عبده الضعيف
حسب دأبه بن علي بن عثمان العامري سنة ١٢٦٤



(فصل في احكام الاقرار)

(قوله في احكام الاقرار) من كون حق الله يصح الرجوع عنه وحق الاذى لا يصح الرجوع عنه وصحة الاستثناء في الاقرار الى غير ذلك وهو مصدر اقرار يقال اقر بقرار اقراره وقوله من مأخوذ من قريب معنى ثبت فيه تحقير كما قاله المحشى واجب بأن دائرة الاخذ اوسع من دائرة الاشتقاق لان الاخذ يكتفى فيه اشتماله على اكثر الحروف واما الاشتقاق فلا يثبت فيه من جميعها والغرض بيان اصل المادة فلاننا في ان فعله اقر والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى اقررتم واخذتم على ذلكم اصرى أى هدى قالوا اقرارا وحدا الصحيحين اغدا يا نيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجهما فذهب اليها واعترفت فرجها واوجعت الامة على المتواحدة به وارصكاه اربعة مقروءة قرله ومقربه وصيغة وسيد كالمصنف شروط المقر وأما شروط المقر له فثلاثة كونه معيناً نوع تعيين بحيث يتوقع منه الدوى والطلب حتى لو قال لا احد

هو لاء ثلاثة على كذا مع اقراره بخلاف ما لو قال لو اخذ من بعيل البلد على كذا
 الا ان كذا لم يصور ومنها كذبه اعدا لا يفتنى المقر به ولعله كذا لانه
 فلو قال ما يدعيه الدابة على كذا لم يصح لانها ليست امة لال ذلك الا ان قال على كذا
 لم يأن كذا لاجل اعلى انه يفتنى عليها او استعمالها تعديا او كترها من مالها وحمل
 السطون في الدابة المملوكة بخلاف غيرها كالتحمل المسبلة قاله كذا قال الاذرى
 الصحة ويحمل على انه من غلة وقف عليها او وصية لها ولا يصح ايضا حمل فلاة على
 كذا اقرضه او باعني به كذا كما قاله العلامة الرملى تبعاً للجلال المحلى وهو المعتمد
 وقال شيخ الاسلام وتبعه العلامة الخطيب يصح الاقرار ويلغوا الاسناد المذكور
 ومنها عدم تكذيبه للمقر فلو كذبه في اقراره لم يمال ترك في يده لانها تشعر بالملك وسقط
 الاقرار بمعارضته الانكار فلورجع عن التكذيب لم يعد له الا باقرار جديد ما لم يكن
 في ضمن معاوضة كما لو قالت له خالعتى ولك على هذا الثوب فانكر ثم رجع وصدقها
 في ذلك فانه يستحقه ولا يتوقف على اقرار جديد منها وشرط المقر به ان لا يكون ملكا
 للمقر حين يقر فلو له داري او ديني لم يروا فلو ان الاضاعة اليه تقتضى ملكه فتشافي
 الاقرار لغيره في جملة واحدة بخلاف ما لو قال هذا الفلان وكان ملكا لي الى ان اقررت
 به فليس لغوا اعتبارا باقوله وكذا لو عكس فقال هـ اذا ملكي هذا الفلان فيصح لان
 عايتة انه اقرار بعد انكار وان يكون بيده المقر ولو ما لا فلو لم يكن بيده حالا ثم صار
 بها عمل يقتضى اقراره فلو اقر بجزئية عبدا غيره ثم اشتراه محكم بها عليه وكان شراؤه
 اقتداه من جهته وبيعه من جهة البائع فله ان يجرد دون المشتري وشرط الصيغة
 كونها لفظا يشعر بالالتزام وفي معناه الكتابة مع السية واشارة الاحسن المعهدة
 كقوله لزيد على او عندي كذا وعلى اوفى ذمتي للدين ومعنى او عندي للعين وقبلي
 مشتركة بينهما فلو حذف على وعندي وصحوا لم يكن اقرارا الا ان يكون المقر به
 ممينا كذا الثوب لفلان وحواب لي عليك او اليس لي عليك ألف بيلي او نعم
 او صدقت او انا مقر به او نحوها كابرأثني منه اقراره كذا لو قال اقض الالف الذي
 لي عليك فاجابه بنعم او قوله اقصي عدا او امهلني او حتى افتح الكيس او احمق المفتاح
 او نحوها كابت من يأخذه واما جواب ذلك بخوريه او اتم عليه او حده او احمه
 في كيسك او هي صحاح او رومية فليس باقرار لان ذلك يدكر للاستهزاء (قوله وهو)
 أي الاقرار وقوله لغة الاثبات هكذا عبارة الشيخ الخطيب وهو المناسب للاقرار لانه

وهو لغة الاثبات

مصدرا قري بمعنى اثبت وتقدم أن قولهم من قرعني ثبت فيه تجاوز وان أجيب عنه بما
 مرتفعه لالحسن به العلامة القليوبي الاثبات بمعنى الثبوت اخذا من قولهم قرأ الشيء
 اذا ثبت ليس على ما ينبغي فقوله ولو عبر به لكان أولى غير مرضى بل ما عبر به الشارح
 هو الأولى (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله إخبار بحق على المقرأي لغيره
 فهو إخبار بحق لغيره على نفسه (قوله فخرجت الخ) تفريع على مفهوم التقييد
 بقوله على المقر وقوله الشهادة أي والدعوى أيضا لانها إخبار بحق له على غيره
 عكس الافراد وهذا كله في الامور الخاصة وأما الامور العامة أي التي تقتضي
 امرا عاما لكل أحد فان اخبر فيها عن محسوس كإخبار الخصامي أن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال انما الاعمال بالنيات فرواية وان أخبر عن امر شرعي فان
 كان فيه الزام حكم والافتقار فتحصل أن الاقسام ستة (قوله لانها الخ) تعليل
 لقوله خرجت الشهادة (قوله والمقر به) هذا أحذار كانه الأربعة وهو المصرح به
 في كلام المصنف وأما المقر فسيذكره في قوله واذا اقر الخ فان المصنف فيه للمقر والمقر له
 يؤخذ من كلامه فمن حيث قال حق الله وحق الادمي وأما الصيغة فتؤخذ من
 كلامه إشارة (قوله ضربان) أي نوعان يندرجان تحت جنس واحد وهو الحق
 (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله حق الله تعالى أي المحض وهو ما يسقط
 بالشبهة من الحدود كما أشار إليه بقوله كالسرقة والزنا فهذا هو الذي يصح الرجوع
 فيه عن الاقرار به بخلاف حق الله المالى كركاة وصك فارة فلا يصح الرجوع فيه
 عن الاقرار به لما فيه من شائبة حق الادمي (قوله كالسرقة) أي كذا السرقة
 وهو القطع وقوله والزنا أي وحديث الزنا وكذلك حديث شرب الخمر وإشارته الشارح
 بالكاف (قوله والثاني) أي من الضربين وكان المناسب لقوله أحدهما
 أن يقول ناهيها وقوله حق الادمي أي سواء كان مالا أو عقوبة وقد مثل الشارح
 للثاني بقوله كذا القذف لشخص وتركه مثال الاول لظهوره (قوله فحق الله تعالى
 الخ) أي اذا أردت بيان حكم كل من الضربين المدكورين فاقول لك حق الله تعالى
 الخ وقوله يصح الرجوع فيه عن الاقرار به أي فيقبل الرجوع فيه بعد الاقرار به سواء
 رجع قبل الحد أو في أثناءه فيسقط كله في الاول وباقيه في الثاني لانه يسقط بالشبهة
 فلو حدوه أو تموه مات فلا قصاص للشبهة فان بعض الأئمة يقول بعدم صحة الرجوع
 عنه وتجب الدية وحصة الباقي من الدية باعتبار عدد الضربات (قوله كأنه قول

وشرعا إخبار بحق على المقر
 فخرجت الشهادة لانها
 إخبار بحق لغيره على الغير
 (والمقر به ضربان) أحدهما
 (حق الله تعالى) كالسرقة
 والرا (و) الثاني (حق
 الادمي) كذا القذف
 لشخص (فحق الله تعالى
 يصح الرجوع فيه عن
 الاقرار به) كان يقول من
 اقر بالزنا

من أقرب الزنا الخ) أي وكان يقول من أقرب السرقة ما سرقت من حزم مثله مثلاً وكان
يقول من أقرب السكر ما سكرت وهكذا (قوله رجعت عن هذا الاقرار أو كذبت
فيه) وفي بعض النسخ وكذبت فيه والواو فيه بمعنى أو وكذا لو قال ما زنت أو ما ظننته
زنا (قوله ويسن للقر بالزنا الرجوع عنه) بل يسن له عدم الاقرار من أول الامر
شرا على نفسه وبتوب يئنه وبين الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم من اتى من هذه
القاذورات شيئا فليستتر بستر الله تعالى فإنه من أبدى لنا صفيحة أفتنا عليه الحمد
وكذلك يسن للشاهد ترك الشهادة لقوله صلى الله عليه وسلم ان الله يستير بحجب من
عباده الساترين ويسن للقاضي وغيره أن يعرض له بالرجوع لأنه صلى الله عليه وسلم
عرض لما عزباً لرجوع حيث قال له لعليك قبلات لعليك لمست لعليك فاحذت أهلك
بحون ولا يقول له ارجع لئلا يكون أمر الله بالكذب على احتمال صدقه في الاقرار
ونخرج بالاقرار بالزنا ما ثبتت زناه بالبينة فلا يعتبر رجوعه معها فلو أقرب بعد البينة
ثم رجع فان كان رجوعه قبل المحكم فلا يعتبر وان كان بعده اعتبر ما استند اليه
المحكم من المحاكم (قوله وحق الآدمي لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به)
فلا يقبل الرجوع من المقر بعد الاقرار به لأنه لا يعتبر الانكار بعد الاقرار (قوله
وفرق بين هذا) أي حق الآدمي حيث لا يصح الرجوع فيه عن الاقرار به وقوله بأن حق
والذي قبله أي وهو حق الله حيث يصح الرجوع فيه عن الاقرار به وقوله بأن حق
الله تعالى مبني على المسامحة أي المسامحة يقال تسامحوا أي تساهلوا وأيضاً هو
مبني على الدرة والستر ما أمكن ولذلك يسقط بالشبهة كما مر وقوله وحق الآدمي
مبني على المسامحة أي الخصامة والمعادلة والتخفيف هو البخل مع حرص وفي بعض
النسخ المسامحة بالغف وهو مخن لوجوب الادغام كما قال ابن مالك

أول مثلين محركين في كلمة أدغم (قوله وتقر صفة الاقرار الى ثلاثة شرائط) أي
توقف صفة الاقرار على هذه الشروط وهذه هي شروط المقر الذي هو أحد الأركان كما مر
(قوله البلوغ) أي ولو بالاماء أو التحيض الثابت بقوله عند اقراره بذلك فيصدق
فيه بلاعين ان أمكن بأن استكمل تسع سنين نعم ان كان في مزاجته كطلب سهم
العزاة أو اثبات اسمه في ديوان المرتقة حلف وأما البلوغ بالسن فلا بد فيه من بينة
تخير بسننه ولو أقرب بالبلوغ مطلقاً قال الأذرعى الوجه طلب استفساره ومحقق قبوله
من غير استفسار وهو الوجه عند العلامة الرملي ومن تبعه جملة على الاحتلام

رجعت عن هذا الاقرار
أو كذبت فيه ويسن للقر
بالزنا الرجوع عنه (وحق
الآدمي لا يصح الرجوع فيه
عن الاقرار به) وفريق بين
هذا والذي قبله بأن حق
الله تعالى مبني على المسامحة
وحق الآدمي مبني على
المسامحة (وتقر صفة
الاقرار الى ثلاثة شرائط)
أحدها (البلوغ)

(قوله فلا يصح قرار الصبي) تفريع على مفهوم البلوغ وانما لم يصح اقراره لان
 اقواله وافعاله لا غاية الا في عبادة من يميز كصلاة ولا يؤخذ بعد بلوغه بما اقر به
 حال صباه الا ان اقر به ثانيا بعد بلوغه ولو ادعى صباه صدق ولا يحلف ولو بعد بلوغه
 ان ادعاه قبل ثبوت بلوغه ولا يحلف ان أمكن (قوله ولو مراحمقا) غاية في عدم
 صحة اقرار الصبي وكذا قوله ولو باذن وليه (قوله العقل) أي التمييزة كل من لا يميز
 عنده لا يصح اقراره (قوله فلا يصح اقرار المجنون الخ) تفريع على مفهوم العقل
 ولو ادعى بعد افاقته جنونه حال اقراره صدق حيث عهد له جنون وكذا المنع عليه
 المذكور وقوله وزائل العقل من عطف العام على الخاص لان المراد به زائل التمييز
 فيشمل النائم وتحووه وقوله بما يعذر فيه أي كسرب دوا او اكره على شرب خمر وشرب
 ما ظننه ماء وظاهر منيعة انه راجع لزال العقل والوجه رجوعه لما قبله أيضا لان كلا
 من المجنون والمنع عليه يشترط فيه أن يعذر في جنونه أو انماؤه (قوله فان لم يعذر)
 أي بان تعذ به وقوله فيحكمه كالسكران أي تحكم السكران المتعدي بسكره لانه
 المراد عند الاطلاق واقارره صحيح ~~صحيحة~~ نصرة فانه له وعليه معاملة له معاملة
 المكلف واعتراض بان في كلامه تشبيه الشيء بنفسه لان من لم يعذر في زوال عقله
 هو المتعدي بذلك والسكران هو المتعدي بسكره كما علمت واجيب بأنه من تشبيه العام
 بالخاص لان من لم يعذر في زوال عقله عام والسكران المتعدي فرد من افراد فان
 الاول يشمله ويشمل المجنون والمنع عليه المتعدين وان قصر الاول عليهم ما بان براد
 به من تعامل شيئا متعديا وحصل له جنون أو انماؤه وايراد الثاني من تعامله مسكرا
 متعديا كما هو ظاهره كان المشبه غير المشبه به (قوله والاختيار) أي ولو بقربة فتي
 ظهر منه قربة اختيار كان عدل مما اكره عليه فاقارره صحيح لانه حينئذ غير مكره
 ولذلك قال الشارح فلا يصح اقراره ~~صكره~~ بما اكره عليه فقيده بقوله بما اكره عليه
 ليخرج ما لو اقر بغير ما اكره عليه (قوله فلا يصح اقرار مكره) تفريع على مفهوم
 الاختيار والمراد المكره بغير حق أما المكره بحق كان اقراره محمول وامتنع من بيانه
 فأكره على تفسيره فانه يصح تفسيره وان كان مكرها لانه بحق لكن هذا اكره على
 التفسير لا على اصل الاقرار وصورة اقرار المكره أن يسئل عن المذموم به فيجب
 بالنفي فيضرب ليقر فاذا اقر حينئذ فلا يصح اقراره بخلاف ما لو سئل عنه فبسكت
 ولا يجيب بشي لا اثباتا ولا نفيا فيضرب ليه في القضية فتي أحاب بشي ولو نفيا

فلا يصح اقرار الصبي
 ولو مراحمقا ولو باذن وليه
 (د) الذاني (العقل) فلا
 يصح اقرار المجنون والمنع
 عليه وزائل العقل بما يعذر
 فيه فان لم يعذر فيه حكمه
 كالسكران (و) الثالث
 (الاختيار) فلا يصح اقرار
 مكره بما اكره عليه

لم يتعرض له فإذا أقر حينئذ صح إقراره لأنه ليس مكرا إذا لم يكره من أكره على شيء
واحد وهذا إنما ضرب إصديق والصدق لا يتصرف في الإقرار وفرض المسألة أنه
لو أجاب ولو بالتبني ترك كما علمت وأما ما يقع من ولاية الجور في هذا الزمان من ضربهم
المتهم بمرقة أو قتل أو نحوه مما يقربا لحق ويريدون بذلك الإقرار بما ادعاه خصمه
ولا يكتفون منه بقوله ما أخذت مثلاً حتى يقربا لحق الذي ادعاه خصمه فالصواب
أن هذا الإقرار سواء أقر في حال الضرب أو بعده وعلم أنه لو لم يقرب لضرب ثانياً كما قاله
الأذرعى واعتمده الخطيب ولو ادعى بعد الإقرار أنه كان مكراً وقتئذ فإن كان هناك
قرينة دالة على تصديقه كحبس أو ترسيم صدق بيمينه والأقلا ولو تعارضت بينة
الإقرار واختبار قدمت الأولى لأن معها زيادة علم إلا أن شهدت بينة الاختيار بأنه زال
الإقرار ثم أقر بعده فتقدم كما قاله في العباب (قوله وإن كان الإقرار بمال) أي
أو اختصاص أو نكاح وقوله اعتبر فيه أي في الإقرار كما هو الظاهر وقوله شرط رابع
أي مع ما تقدم وقوله وهو الرشد أي ولو حكم باليشمل السفه الممهل فانه رشيد حكماً
كما أشار إليه الشارح بقوله والمراد به أي بالرشد وقوله كونه المقر مطلق التصرف
أي ليشمل السفه الممهل كما علمت ويخرج نحو الولي في مال محبوسه ولو عبر المصنف
بإطلاق التصرف لكان أولى فلا يصح إقرار السفه بدين أو اتلاف مال أو نحو ذلك
قبل الحجر أو بعده فلا يلزم ذلك لا طاهر ولا باطل أعلى ما اعتمده الرملى في باب الحجر
وأقره مشايخنا خلافاً لما جرى عليه شيخ الإسلام وتبعه الشيخ الخطيب من أنه يلزمه
باطلاً فيغرمه للعقل بعد فك الحجر عنه وأما إقرار المجلس فصحيح سواء أقر بين أو دين
حناية مطلقاً أو بدين مما مله أسند وحوه لما قبل الحجر فإن أسند وحوه لما بعد
الحجر لم يقل في حق العرماء ~~يمكن~~ يتوابعه فيغرمه بعد فك الحجر عنه نعم إقراره
بالتصرف في أعيان ماله غير صحيح لأنه لا يصح تصرفه في أعيان ماله فلا يصح إقراره
بالتصرف فيها وبهذا كله تعلم ما في قول الهشبي فيصح في ذمته لا في أعيان ماله
فتأمل (قوله واحترز المصنف بمال الخ) هذا معلوم مما سبق لكه مخرج به
بجارية الكلام المصنف (قوله كطلاق وطهارة ونحوهما) وكذلك وحب عقوبة
تخذ وقود وان عفى على مال لعدم تعلقه بالمال ابتداءً وان استتبع المال (قوله
وإذا أقر لشخص مجهول الخ) علم منه أنه لا يشترط في المعرفة أن يكون معيناً بل
صح إقراره بالمجهول ثم يرجع في بيانه إليه أو إلى واره (قوله كقوله لفلان

(وإن كان الإقرار بمال اعتبر
فيه شرط رابع وهو الرشد)
والمراد به كونه المقر مطلق
التصرف واحترز المصنف
بمال عن الإقرار بغيره
كطلاق وطهارة ونحوهما فلا
يشترط في المفرد لك الرشد
بل يصح من الشخص السفه
(وإذا أقر لشخص مجهول)
كقوله لفلان على شيء

على شيء) أي أو كذا فيقبل تفسيره بغير عبادة مريض ورد سلام ونجس لا يقتضي
والحق كالشيء إلا أنه يقبل تفسيره بعبادة المريض ورد السلام لفهمهما منه في معرض
الاقترار ولو قال له على شيء شيء أو كذا كذا لزمه شيء واحد لأن الثاني تأكيدي لا قول
فإن قال شيء شيء أو كذا وكذا لزمه شيئين لا قضاء العطف المغايرة ولو قال له على
كذا درهم يرفع أو نصب أو جزأ وسكون لزمه درهم ومثله ما لو قال كذا كذا درهم
بالأحوال الأربعة أو قال كذا وكذا درهم بلانصب فيلزمه درهم واحد فإن قال له
على كذا وكذا درهم ما بالنصب لزمه درهمان لأن التمييز يعود للجميع مع المغايرة
التي يقتضيها العطف ولو قال له على درهم في عشرة لزمه درهم واحد لأن المقربة درهم
مظرووف في عشرة هذا إن أراد ظرفية أو أطلق أو حسابا لا يعرفه فإن أراد معية فأحد
عشر أو حسابا عرفه فعشرة لأن ذلك مقتضى ضرب واحد في عشرة وتحمل الدراهم
على الكاملة السليمة ما لو قال الدراهم التي أقررت بها ناقصة أو مغشوشة فإن وصل
قوله المذكور أو كانت دراهم البلد كذلك قبل قوله وإن أقربا لم قبل تفسيره بما قل
من المسال وإن لم يتقوّل كحبة برّ وإن وصفه بنحو عظيم ويكون وصفه بذلك بالنظر
لأثم خاص به وأصل ذلك كله قول الإمام الشافعي رضي الله عنه أصل ما أبى عليه
الاقترار أن الزم اليقين وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة (قوله رجع بضم أوله) أي
وكررنا فيه فهو مني للمجهول وقوله إليه متعلق برجع وقوله أي المقر تفسير للضمير
وقوله في بيانه متعلق برجع أيضا وقوله أي المجهول تفسير للضمير وإذا بين فإن وافقه
المقر له عليه فذلك ظاهر وإن ادعى المقر له غيره قبل قول المقر في نفيه بيمينه (قوله
فيقبل تفسيره) أي المجهول وقوله بكل ما يتقوّل أي يقابل بما لا يكونه يحجب نفيها
أو يدفع ضررا ويستدسدا ويتبع موقعا وضده غير المتقوّل وكل متقوّل مال ولا عكس
ولعل تعييده بالمتقوّل لكونه محل رفاق كما يعلم مما بعده وقوله وإن قل غاية في كل
ما يتقوّل وقوله كفاس بفتح الفاء أي جديد (قوله ولو فسر المجهول بما لا يتقوّل الخ)
مقابل لقوله بكل ما يتقوّل بالنظر لكون ذلك محل رفاق وهذا محل خلاف وقوله
وهو من جنسه أي من جنس ما يتقوّل وقوله أو ليس من جنسه أي ليس من جنس
ما يتقوّل والقرض من ذلك التعميم لا التقيد نعم قيد الشق الثاني بقوله لكن يحمل
اقتناؤه احترازاً عن الذي لا يحمل اقتناؤه كخنزير وكلب غيره علم فلا يقبل تفسيره به
كما تصرّح به عبارة الشيخ الخطيب وإن نقل المحشي عنه خلافاً فلينظر (قوله بكذا

(رجع) بضم أوله (أي)
أي المقر (في بيانه) أي
المجهول فيقبل تفسيره
بكل ما يتقوّل وإن قل
ولو فسر المجهول بما لا يتقوّل
لكن من جنسه كحبة حنطة
أو ليس من جنسه لكن
يحمل اقتناؤه بكذا مية

مئة وكتب معلم وزيل (أي وقود وحذ قدف وحق شفعة لصدق الشيء بكل منها مع كونه محترما (قوله قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح) هو المعتمد (قوله ومتى أقرب مجهول) أي مكان قال له على شيء أو كذا كما تقدم وقوله وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به أي ببيانه وقوله حبس حتى بين المجهول أي ولو بالأكراه وهذه هي صورة الأكراه بحق كإمر (قوله فان مات) أي المقر وقوله قبل البيان أي قبل بيان المجهول وقوله طوبى به الوارث فان بين الوارث جرى فيه ما ذكر مع المورث الذي هو المقر وان امتنع من البيان حبس حتى بين كورته وقال بعضهم لا يحبس الوارث لانه لم يقر بشيء لكنه يمنع من التصرف في التركة حتى بين (قوله ووقف جميع التركة) فلا يتصرف في شيء منها لانها موهبة رهن شرعا بما أقربه المورث (قوله ويصح الاستثناء) هو ما أخذ من الشيء وهو لغة العطف تقول ثبت المحمل اذا عطف بعضه على بعض وقيل الصرف يقال ثني عنان الدابة اذا صرفها عن مقصودها وعرفا الانحراج بالا أو احدى أخواتها المألولة لدخول في الكلام السابق حقيقة في الاستثناء المتصل نحوه على عشرة الا خمسة أو حكما في المنقطع نحوه على ألف الا ثوبا ولا فرق في صحة الاستثناء بين تأخير المستثنى وتقدمه كما أطلقه المصنف فلو قال له على الا عشرة مائة صح ولا فرق أيضا بين الاثبات والنفي فلو قال ليس له على شيء الا عشرة لزمه عشرة ولو قال ليس له على عشرة الا خمسة لم يلزمه شيء لان الاشارة لاجبة عبارة عن خمسة فمكانه قال ليس له على خمسة ويصح الاستثناء من معين كقوله هذه الدار لزيد لا هذا البيت أو هؤلاء العبيد له الا واحدا ويخلف في بيان الواحد حتى لو ماتوا الا واحدا وزعم انه المستثنى صدق بهينه لانه اعرف بمراده واذا تكرر الاستثناء بعطف فالكل من الاول نحوه على عشرة الا ثلاثة والا أربعة فكل المستثنى سبعة ويلزمه ثلاثة أو غير عطف فكل واحد مستثنى مما قبله فلو قال له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا تسعة الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة الا اثنين الا واحدا لزمه خمسة وطريق معرفة ذلك أن تخرج المستثنى الاخير مما قبله ثم تخرج ما بقي منه مما قبله وهكذا في هذا المثال تخرج الواحد من الاثنين وما بقي من الثلاثة وما بقي من الاربعة وهكذا حتى تنتهي الى الاول فما بقي فهو المقرب وله أن تخرج الواحد من الثلاثة وما بقي من الخمسة وهكذا مقصرا على الاوتار وهذا أسهل من الاول ومحصل المطلوب ولك طريق

وكتب معلم وزيل قبل تفسيره في جميع ذلك على الأصح ومتى أقرب مجهول وامتنع من بيانه بعد أن طوبى به حبس حتى بين المجهول فان مات قبل البيان طوبى به الوارث ووقف جميع التركة

اخرى وهي أن الاستثناء من الإثبات نفى ومن النفي إثبات فالمعنى له على عشرة تلزم
 الاتساع لا تلزم الاتساعية تلزم وهكذا فتجمع الأعداد المثبتة وكذلك المنفية ثم تسقط
 مجموع المنفية من مجموع المثبتة فالأعداد المثبتة في المثال المذكور ثلاثون والمنفية
 خمسة وعشرون فإذا اسقطت المجموع من المجموع بقي خمسة وهي المقربة (قوله
 في الإقرار) أي وغيره كالطلاق وإنما خص الإقرار بالذكور لكون الكلام فيه
 ولذلك قال المحشي هو تخصيص للقام والافه هو صحيح في غيره من الأحكام (قوله
 إذا وصل به) أي وتلفظه وأسمع به نفسه ونواه قبل فراغه من المستثنى منه ولم
 يستغرق فالشروط خمسة إذا قل واحد منها لم ينفعه الاستثناء ذكر المصنف واحدا
 واقتصر عليه لأن فيه خلافا فالجمهور على اشتراطه خلافا لابن عباس رضي الله عنهما
 فإنه لا يشترط وصله به وذكر الشارح واحدا وهو عدم الاستغراق كما سيأتي (قوله
 أي وصل الأمر بالاستثناء بالمستثنى منه) تفسير للضمائر الثلاثة في عبارة المصنف
 ففهم الضمير المرفوع المستتر بالمقرو والمنصوب بالاستثناء والمجرور بالمستثنى منه (قوله
 فان فصل الخ) بيان لمفهوم الشرط الذي ذكره المصنف وسيأتي مفهوم الشرط الذي
 ذكره الشارح في كلامه ولذا ذكر لك مفاهيم الشروط التي زدناها وهي ما إذا لم يتلفظ به
 أو لم يسمع به نفسه أو لم ينوه قبل فراغ المستثنى منه فإنه لا ينفعه الاستثناء كما تقدم
 (قوله بينهما) أي بين الاستثناء والمستثنى منه وقوله بسكوت أي بطول عرفا
 كما يدل عليه ذكر مقابله بقوله أما السكوت السير الخ وكان الأولى التصريح بذلك
 وقوله أو كلام كبير أجنبي كان الأولى إسقاط لفظ كبير لأن السير يضرا أيضا فهو ليس
 بفيد الكلام الأجنبي يضرسوا كان قليلا أو كثيرا نعم لو قال له على ألف استغفر الله
 الأمانة صح كما في العدة والبيان بخلاف الحمد لله ونحوه لأن الاستغفار يؤتى به عند
 التذكرة مادة فكانه ليس بأجنبي (قوله ضرا) أي السكوت بقيد السابق
 والكلام الأجنبي وفي بعض النسخ ضرب بصيغة الأفراد أي أحدا من المذكورين
 (قوله أما السكوت السير) أي عرفا وهذا محترز القيد الملاحظ فيما سبق كما تقدم
 تقديره وقوله كسكته تنفس أي أوعى أي تعب أو تذكرة للمستثنى أو انقطاع صوت
 وقوله فلا يضرا أي في صحة الاستثناء (قوله ويشترط أيضا) أي كما يشترط الوصل
 السابق في كلام المصنف وقوله أن لا يستغرق المستثنى منه أي حقيقة وهو ظاهر
 أو تقدير كما لو قال له على ألف الأتوباء وفرة بثوب قيمته ألف فهو من المستغرق

(وجه الاستثناء في الإقرار
 إذا وصل به) أي وصل
 المقول بالاستثناء بالمستثنى منه
 فان فصل بينهما بسكوت
 أو كلام كبير أجنبي ضرا أما
 السكوت السير كسكته
 تنفس فلا يضرو ويشترط أيضا
 في الاستثناء أن لا يستغرق
 المستثنى منه

(قوله فان استغرقه) أي الاستثناء المستثنى منه وقوله ضراي له الاستثناء ولزمته
العشرة ما لم يتبعه باستثناء آخر كقوله له على عشرة الا عشرة الاثمانية فتلزمه الثمانية
لان الاستثناء من الاثبات نفي وعكسه ولا يجمع مفرق في استغراق لا في المستثنى
ولا في المستثنى منه ولا فيهما فمثال الاول نحوله على ثلاثة دراهم الا درهمين ودرهما
فيلزمه درهم لصحة استثناء درهمين واستغراق الدرهم قبله فقط ولوجع المفرق
في المستثنى لحصول الاستغراق في الجميع فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الا ثلاثة
دراهم فلا يجمع المفرق في المستثنى لاجل تحصيل الاستغراق في الجميع ومثال الثاني
نحوله على درهم ودرهم ودرهم الا درهما فيلزمه ثلاثة دراهم لحصول الاستغراق
في استثناء الدرهم من الدرهم الذي قبله ولوجع المفرق في المستثنى منه لاندفع
الاستغراق فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الا درهما فلا يجمع المفرق في المستثنى
منه لاجل دفع الاستغراق ومثال الثالث نحوله على درهم ودرهم الا درهما
ودرهمين فالدرهم مستثنى من الدرهمين قبله فيصح استثناءه ويلغوا استثناء
الدرهمين بعده لحصول الاستغراق فيهما لانه بي بعد استثناء الدرهم درهمان
فاستثناء الدرهمين منهما مستغرق ولا يجمع المفرق فيهما لاجل تحصيل الاستغراق
في الجميع فكأنه قال له على ثلاثة دراهم الا ثلاثة دراهم ولوجع للزومه ثلاثة هذا هو
المثال الذي يترتب عليه فائدة في عدم الجمع وأما تمثيل المحشى كغيره بنحوله على درهم
ودرهم ودرهم الا درهما ودرهما ودرهما فلا فائدة فيه لحصول الاستغراق عند الجمع
والنفريق فيلزمه ثلاثة على كلتا الحالتين فظهر من هذا ان في تعليلية مع تقدير
مضاف فالعنى لاجل تحصيل الاستغراق أولا لاجل دفعه (قوله وهو) أي الاقرار
اشار الشارح بتفسيره الضمير بالاقرار الى انه راجع للاقرار بالاستثناء كما هو ظاهر
وقوله في حال الصحة أي حال هو الصحة وقوله والمرض أي ولو بخوفه وقوله سواء أي في
الحكم بصحته والعمل به ويستوى اقراره واقرار وارثه بعده فلو أقر في صحته أو مرضه
بدين لا نسيان واقرار وارثه بعد موته بدين لا حول يقدم الاول على الثاني في الاصح لان
الوارث خليفة المورث فكأنه اقر بالدينين ويصح اقراره في مرضه لو ارثه على المذهب
كالاجنبي ولا عبرة باتهامه بحرمان بعض الورثة لانه انتهى الى حالة يصدق فيها
الكذب ويتوب فيها الفاجر وفي قول موافق لما عليه السادة المالكية انه لا يصح لاتهامه
بحرمان بعض الورثة والخلاف في صحة الاقرار وأما التحريم عند قصد حرمان الورثة

فان استغرقه بنحو زيد على
عشرة الا عشرة غير (وهو)
أي الاقرار (في حال الصحة
والمرض سواء)

فلا شك فيه ولا يحل للمقر له أخذه ان لم يكن صادقا في نفس الامر ويصح اقراره بنحو
 طلاق وموجب عقوبة بلا خلاف فلو قال قلت فلانا صح بخرما وان افضى الى المال
 بالعفو عليه لضعف التهمة (قوله حتى لو اقر شخص الخ) تفريع على التسوية
 المذكورة وقوله لم يقدم الاقرار الاول بخلاف ما لو اقر لا انسان بدين ولا تبرعين قدم
 صاحبها وان لم يوجد غيرهما لان الاقرار بالدين لا يتضمن حجرا في العين وقوله في قسم
 المقربة بينهما بالسوية أي اذا لم يف ماله بالدينين المقربيهما في الحالين وأما لو كان
 ماله في بيئتهما فلا قسم بل يأخذ كل منهما دينه كما من التركة ومحل قوله بالسوية
 اذا اقر كل منهما بمثل ما أقربه للآخر كان اقرار زيد بألف ولعمرو بألف ولم يوجد
 في التركة الا الف فيقسم بينهما بالسوية وأما لو اقر زيد بألف ولعمرو بألفين ولم يوجد
 الا الف فيقسم بينهما اثلاثا ولو قال بنسبة قدر الدينين بدل قوله بالسوية لتشمل ذلك
 * (فصل في احكام العارية) * يجوزها مطلقا ومقيدة وجواز الرجوع فيها الى غير
 ذلك والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفسر جمهور
 المفسرين الماعون في قوله تعالى ويمنعون الماعون بما يستعيره الجيران بعضهم
 من بعض كالفاس والدلو والابرة وفسره بعضهم بالزكاة وخبر الصحيحين انه
 صلى الله عليه وسلم استعار فرسا من أبي طلحة فركبه ودرعا من صفوان بن أمية يوم
 حنين فقال أغضب يا محمد أو عارية فقال بل عارية مضمونة وهي مستحبة اصالة
 وقد تحب كعاراة التوب لدفع حر أو برد ولا اجرة وان لم تمض مدة لمثلها اجرة
 والا وجبت كذا أطلقوه وهو محمول على ما اذا وصل الى حالة لا تتأني معه المعاقدة
 والا فلا تحب الا حرة الا بشرطها وقد تحرم مع عدم الحاجة كعاراة الامه المشتهاة أو غير
 المشتهاة لكبرا أو قبحا لا لصغرا جني محرمة الخلوة بها ويلحق بها الامرد الجليل لاسيما
 ممن عرف بالفجور قال الاسنوي وسكتوا عن اعارة العبد للمرأة وهو كما مكسه بلا شك
 ولو كان المستعير أو المعارضة مني امتنع احتياطا وقد تذكره كعاراة فرع أصله كان
 يكون الفرع مكتوبا ويملك أصله فيه كره له اعارته واستعاره فرع أصله لخدمته
 لا لترفه ولو خدمه بلا استعارة فهو خلاف الأولى وقيل مكره كعاراة العبد المسلم
 من كافر ولا يمكن من استخدامه وفائدتها جواران يغيره مسلم باذن المالك أو يستنيب
 مسلما في استخدامه فيما تعود منفعة اليه فلا حاجة لقول بعضهم وأعل فائدتها
 تظهر في الايمان والتعاليق ولا تدخلها الاباحة لان ما كان الاصل فيه النذب لا تبريه

حتى لو اقر شخص في حقه
 بدين لزيد وفي مرضه بدين
 له ولم يقدم الاقرار الاول
 وحديثه في قسم المقربة بينهما
 بالسوية (فصل في احكام
 العارية)

الاباحة اعلى لا كلى واركانها اربعة هي مستعير ومعار وصيغة وهي لفظ يشعر
بالاذن في الانتفاع كاعرتك او بطلبه كاعرتي مع لفظ الاتحوا فعمله ولو تراني
كافي الاباحة وفي معنى اللفظ الكتابية مع التية واشارة الاتحوا لفهمه (قوله
وهي) أي العارية وقوله بتشديد الياء في الاصح وقد تخفف وقم الغة ثالثة وهي
حارة كاقة (قوله مأخوذة من عار) أي من مصدره ان اريدا الاشتقاق عند
البصريين والافهوعلى ظاهره وقوله اذا ذهب أي وجاء بسرعة ومنه قيل للغلام
الخفيف عيارا كثرة ذهابه ومجيئه وانما اخذت من ذلك لذهابها ومجيئها بسرعة
لما اكها غاليا أو مأخوذة من التعاور وهو التناوب لان المستعير والمالك يتناوبان
في الانتفاع بها (قوله وحقيقةها الشرعية) وأما حقيقةها اللغوية فهي الذهاب
والجى بسرعة كما يعلم من قوله مأخوذة من عار اذا ذهب أي وجاء بسرعة كما مر
(قوله اباحة الانتفاع) أي بصيغة وقوله من اهل التبرع هو المعبر وقوله بما
يل الانتفاع به مع بقاء عينه هو المعار وقوله ليرده أي المستعير وقوله على التبرع
أي وهو المعبر فقد اشتمل هذا التعريف على الاركان الاربعة وعلم من قوله ليرده ان
مؤنة رده على المستعير من مال كذا من نحو مكران رده عليه فان رده على المالك
فالمؤنة عليه كما لو رده عليه المكترى ونحو مؤنة رده مؤنة فلتزم المالك لانها من
حقوق المالك بخلاف للقاضي القائل بأنها على المستعير فلو قال اعرتك الدابة بعلفها
اولت عافها اولعيرني دابتك فهي اجارة لا عارية نظرا الى المعنى فاسدة بجهالة المدة
والعوض وحينئذ يلزمه اجرة المثل ويرجع بالعاف ولا يضمنها وان تلفت بغير المأذون
فيه حيث كان من غير تقصير ولا يجب عليه ردها ولا مؤنة ردها (قوله وشرط المعبر
التمخ) وشرط المستعير تعيين واطلاق تصرف فلا تصح لغير معين كان قال اعرتك
ولا لصبي ومجنونا وسفيه الا بعقد ولهم اذالم تسكن العارية مضمنة كان استعمال
من مستأجر وصحة التبرع عليه بالمنفعة لا نحو صيد المحرم ولا جارية لاجنبي ونحو ذلك
وللمستعير استيفاء المنفعة ولو بغيره اذا كان مثله او دونه لا اعلى منه وسيد كرام الصنف
شرط المعار في قوله وكل ما أمكن الانتفاع به الترخ وشرط الصيغة لفظ يشعر بالاذن
في الانتفاع الى آخر ما مر (قوله صحة تبرعه) أي لانها تبرع بالمناقع وقوله وكونه
مالا بالمنفعة ما يعبره أي وان لم يكن مالا كالعينه لان الاعارة انما ترد على المنفعة
دون العين فتصح من مكتر وموصى له بالمنفعة ولا بد من كونه مختارا أيضا فلا تصح

وهي بتشديد الياء في الاصح
مأخوذة من عار اذا ذهب
وحقيقةها الشرعية اباحة
الانتفاع من اهل التبرع بما
يجل الانتفاع به مع بقاء
عينه ليرده على المبرع
وشرط المعبر صحة تبرعه
وكونه مالا بالمنفعة ما يعبره

من مكره (قوله فن لا يصح تبرعه الخ) تفريع على مفهوم الشرطين اللذين ذكرهما
 الشارح على اللف والنشر المرتب وقوله كصبي ومجنون أى أو مجبور سفيه نعم تصح
 اعارة الصبي والسفيه لما لا يقصد من منفعة كل منهما بان لم يتحج اليها ولم تقابل
 باجرة سواء كانت الاعارة من نفسه أو وليه ولذلك سئل الشهاب الرملى عن قال لولد
 غيره فاقض لى كذا هل يجوز له ذلك ام لا فأجاب بأنه ان كان يقابل باجرة لا يجوز
 والا جاز (قوله ومن لا يملك المنفعة كمتعير) لأنه انما ايج له الانتفاع فلا يملك
 نقل الا باحة لغيره وقوله لا تصح اعارته الا باذن المعير فان كانت باذنه صحت ثم ان
 عين المالك من يعيره خرج الاول عن العارية بمجرد الاذن والضمان على الثانى دون
 الاول وان لم يعينه فالاول على عارته والضمان باق عليه ويضمن الثانى فان ردت
 عليه برى (قوله وذكر المصنف ضابط المكار) أى قاعدته وقوله فى قوله متعلق
 بذكر (قوله وكل ما أمكن الانتفاع به) أى وكل شئ سهل الانتفاع به ولو ما لا حيث
 كانت العارية مطابقة أو مقيدة بزمان يمكن الانتفاع به فيه كالبحش الصغير بخلاف
 ما لا يمكن الانتفاع به فلا يعار كالحمار الزمن وقوله منفعة مباحة أى مقصودة بخلاف
 التزين بالنقدين والضرب على طبعهما لانها منفعة ضعيفة قلما تقصد ومنظم
 منفعتها فى الاتفاق نعم ان صرح بالتزين أو الضرب على طبعهما أو نوى ذلك كما يحتمل
 بعضهم صحت لاتخاذها مقصدا وان ضعفت وكذلك اذا استعار طعاما لم يطبخ على
 صوته وقوله مع بقاء عينه أى كالعبد والتوب وغيرهما وقوله جازت اعارته أى
 حلت وصحت وان كرهت فى بعض الصور كما مر (قوله فخرج بمباحة آله اللهو) أى
 كالزمار والطنبور والدربكة وقوله فلا تصح اعارتها أى لان منفعتها محرمة وقوله
 ويبقى عينه أى وخرج ببقاء عينه وقوله اعارة الشعة بفتح الميم فى المفرد كالجمع وهو
 شمع وان اشتهر اسكانها على السنة المولدين وقوله للوقود بضم الواو لانه بالفتح اسم
 لما يقاد به على ما هو المشهور وليس مراد اهناء وقوله فلا تصح أى لان الوقود تصح ل
 بذهاب عينها وكذلك اعارة المطبوع لآكله والصابون للغسل بد فلا تصح لان الانتفاع
 بذلك يحصل بذهاب عينه (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله نخرج بصيغة اسم
 الفاعل وفى بعض النسخ نخرج بصيغة الفعل الماضى وهو غير ظاهر لعدم خبر للبند
 على هذه النسخة الا أن يقدر كان يقال قيد فى صحة العارية (قوله اذا كانت منافعه
 آثارا) بالمدح خلافا لمن قال بالقصر كالشيخ الخطيب وهو جمع اثر كسبب واسباب والمراد

فن لا يصح تبرعه كصبي
 ومجنون لا تصح اعارته ومن
 لا يملك المنفعة كمتعير
 لا تصح اعارته الا باذن المعير
 وذكر المصنف ضابط المكار
 فى قوله (وكل ما أمكن
 الانتفاع به) منفعة مباحة
 (مع بقاء عينه جازت
 اعارته) فخرج بمباحة آله
 اللهو ولا تصح اعارتها وببقاء
 عينه اعارة الشعة للوقود
 فلا تصح وقوله (اذا كانت
 منافعه آثارا)

بالأثر غير الأعيان ولذلك قال الشارح مخرج للمنافع التي هي أعيان واعتراض ذلك بأن المنافع لا تكون إلا غير أعيان فيكون قيد المصنف مستدركا وقول الشارح مخرج للمنافع التي هي أعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك بحجارة لكلام المصنف الموهوم أن المنافع قسمان أعيان وغير أعيان وليس كذلك وأجيب عن ذلك بأن المراد بمنافعه في كلام المصنف الفوائد التي تستفاد منه ولا شك أنها بهذا المعنى قسمان أعيان كالبين الشاة وثمر الشجرة وغير أعيان كسكنى الدار وركوب الدابة فظهر أن قيد المصنف غير مستدرك وأن قول الشارح مخرج للمنافع التي هي أعيان مستقيم (قوله مخرج للمنافع التي هي أعيان) ضعيف والمعتمد عدم الإخراج على ما يأتي (قوله ونحو ذلك) أى كدواة الكتابة بحبرها (قوله فإنه لا يصح) أى أن قلنا أن اللين والتمر ونحوهما مأخوذة بطريق العارية فكأنه أعار اللين والتمر ونحوهما والمعتمد أنها مأخوذة بطريق الإباحة والشاة والشجرة ونحوهما معارة لمنفعة وهي التوصل لحقه من اللين والتمر ونحوهما كما صرح به شيخ الإسلام في شرح الروض وغيره فالإعارة في ذلك صحيحة على المعتمد (قوله فلو قال انخصص نخذ هذه الشاة الخ) الفرق بين هذه الصورة وما قبلها على كلام الشارح أن هذه صرح فيها بالإباحة بخلاف ما قبلها والمعتمد الصحة فيهما لأن لفظ العارية قائم مقام لفظ الإباحة وإن لم يصرح بالإباحة فالمعنى عليها وقوله فقد اجتنبك درهما أى لبناها وقوله ونسلها أى أولادها وقوله فالإباحة صحيحة والشاة عارية وكذلك ما قبلها على المعتمد كما علمت (قوله وتجاوز) أى تصح وقوله العارية أى عندها وقوله مطلقا حال من العارية وكذلك مقيد المكن التذكير نظر الكونها بمعنى العقد والتأنيث في النسخة لثانية نظر اللفظها وفي المطلقة لا يفعل المستعار له الأمر واحدة فلا يفعله مرة أخرى إلا بإذن جديده لم يصرح له بالتجديد مرة بعد أخرى وفي المقيدة يجوز تكريره إلى أن تنقضي المدة (قوله من غير تقييد بمدة) تفسير لا تولاه مطلقا وقوله ومقيد بوقت عطف على مطلقا وقوله كاعتريك هذا الثوب شهر أمثال للمقيدة بوقت (قوله وفي بعض النسخ وتجاوز العارية مطلقا ومقيدة بمدة) وهى أولى ولذلك شرح عليها العلامة الخطيب (قوله وللأجر) وكذلك المستعير ولو قال ولكل من المعير والمستعير كما قال الشيخ الخطيب لكان أولى وأعله أقصر على المعير لأنه هو المتوهم وقوله الرجوع فيهما أى في المطلقة والمقيدة وقوله متى شاء أى وقت شاء الرجوع فيه لأنها عقد جائز من الطرفين

مخرج للمنافع التي هي أعيان
كإعارة شاة للبين والشجرة
لتمرها ونحو ذلك فإنه لا يصح
فلو قال انخصص نخذ هذه
الشاة فقد اجتنبك درهما
ونسلها فالإباحة صحيحة
والشاة عارية (وتجاوز العارية
مطلقا) من غير تقييد بوقت
(ومقيد بمدة) أى بوقت
كاعتريك هذا الثوب شهرا
وفي بعض النسخ وتجاوز
العارية مطلقا ومقيدة بمدة
وللمعير الرجوع في كل منهما
متى شاء

فتمسح بما تنفع به الوكالة من موت أحدهما وجنونه وانجذبه ونحو ذلك ويستثنى
من جواز الرجوع مسائل منها ما إذا أمار السيرة لصلاة الفرض فممتنع الرجوع حتى
يفرغ منه ومنها ما لو أمار الأرض للزراعة فممتنع الرجوع حتى يبلغ أو انقضى ان لم يقصر
بتأخيرها فان قصر قبل الرجوع حتى لو عين مدة ولم يدرك فيها الزرع لتقصير من المستعير
فله المعتبر بجانا ومنها ما لو أمار كفا الميث فممتنع الرجوع بمجرد وضعه عليه وان لم ينف
عليه ومنها ما إذا أمار أرضا لدفن ميت محترم فممتنع الرجوع حتى يندرس الاعجب
الذنب محافظة على حرمة الميت نعم يجوز الرجوع قبل ادلائه في القبر لا بعده وان لم
يوارى بالتراب كما رجحه في الشرح الصغير خلافا للمتولي ومفهوم قولهم حتى يندرس أنه
يجوز الرجوع بعد الاندراس وصورة المسئلة أنه اذن له في ترك ربر الدفن والافتقد
انتهت العارية فلا يحتاج الى الرجوع ويعلم من الغاية المذكورة أنه لا رجوع ابدا
في نبي وشهيد وبقيّة الخمسة المنظومة في قول بعضهم

لأنّا كل الأرض جسم النبي ولا * لعالم وشهيد قتل به تترك

ولا لقارئ قرآن ومحتسب * اذانه لاله يحزن العالم

ويجب في العارية تعيين كونه نديا أو شهيدا لا لا طوله وقصره لأنه يتسامح فيما
يتعلق بذلك ولا يلزم المستعير ضمان ما استوفاه من المنافع قبل علمه برجوع المستعير
ويلزمه الرد عند علمه به أو نحوه ويجب على الورثة في صورة الموت والولي في صورة
المجنون الرد على المعير أو وارثه حالا ولو بلا طلب منه فان اخروا ضمنوا الا ان اخروا العذر
فلا ضمان عليهم (قوله وهي أي العارية) بمعنى المعارة وقوله اذا تلفت أي ولو من
غير تقصير كما لو تلفت بأفة سماوية وقوله لا باستعمال مأذون فيه أي بأن تلفت بغير
الاستعمال المأذون فيه ولو في الاستعمال المأذون فيه كان استعار دابة لاستعمالها
في ساقية فسقطت في غيرها فانت في ضمنها المستعير لأنها تلفت بغيره فيه (قوله
مضمونة على المستعير) ومن ذلك كوز السقاء المأخوذة منه بماء شربه وقنجان القهوة
المأخوذة بها لشربها وقنينية القنقاع أي قزارة الزبيب المأخوذة به لشربه فهي مضمونات
لأنها مأخوذة بطريق العارية دون الماء والقهوة والقنقاع فهي غير مضمونات لأنها
مأخوذة بطريق الإباحة هذا ان اخذت بغير مقابل والا فالسقاء والقهوة والقنقاع
مضمونات لأنها مأخوذة بطريق البيع الفاسد دون الكوز والقنجان والقينية
فهي غير مضمونات لأنها مأخوذة بطريق الاجارة فاسدة وفاسد كل عقد كحججه

(وهي) أي العارية اذا
تلفت لا باستعمال مأذون
فيه (مضمونة على المستعير

في الضمان وعدمه وهكذا حكم الضمان الواقع في الأرباب وهو أن يقول شخص
لا تضمنت هذه الدابة لثأكل لبنها وتعلقها في متابله مال يأخذ منه فلا ضمان
في الدابة لأنها مأخوذة بالأجارة الفاسدة واللبن مضمون على من أخذها لأنه مأخوذ
بالباع الفاسد فبرئ منه لصاحب الدابة ويطلب بقية علقها وما دفعه له من المال
ويتبع الدابة في الضمان سرجها وأكافها ونحوهما مما يتفقد به معها بخلاف ولدها
ونحو صوفها وكذلك ثياب عبد استعاره وهي عليه فلا تضمنها لأنه لم يأخذها
ليستعملها ويستثنى من ضمان المارية مسائل فلا ضمان فيها - نهاجلد الأضحية
المنذورة فلا يضمنه المستعير إذا تلف في يده ومنها المستعار للرهن إذا تلف في يد المرتهن
فلا ضمان عليه ولا على المستعير ومنها ما لو استعار الحلال صيداً من محرم فتلف
في يده فلا يضمنه في الأصح وأما عكسه وهو ما لو استعار المحرم صيداً من الحلال فتلف
في يده فإنه يضمنه بالجزماء لله تعالى وبالفقهاء للحلال وبذلك ينحل لغز ابن الوردي
بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا
قابض شيء برضى مالكه * ويضمن النعمة والمثل معاً

ومنها ما لو أعار الإمام شيئاً من بيت المال لمن له فيه حق فتلف في يده فلا يضمنه لأنه
من جهة المستحقين ومثله ما لو استعار الفقهاء كتاباً موقوفاً على المسلمين فتلف في يده
فلا يضمنه لأنه من جهة الموقوف عليهم . (قوله بغيرها) سواء كانت متقومة أو مثلية
على المعتمد كما جزم به في الأنوار واقضاه كلام الجمهور خلافاً لابن أبي عمير في قوله
يضمن المثل بالمثل وجرى عليه السبكي وإن اعتمده العلامة الخطيب حيث قال وهذا
هو الجازي على القواعد فهو المعتمد وردّ بيان في تضمن المثل تضمن ما نقص منه
بالاستعمال المأذون فيه إلا أن يعتبر المثل وقت التلف وقوله يوم تلفها أي وقته فالمراد
باليوم الوقت وقوله لا بغيرها يوم قبضها أي وقته أيضاً والزم تضمن ما نقص
بالاستعمال المأذون فيه وقوله ولا باقضى القيم أي أبعدها وأصكّرناها فليست
كالغصب في التغلظ بتضمن الأقصى لوجود الأذن هنا بخلاف الغصب (قوله فإن
تلفت باستعمال مأذون فيه) مفهوم قوله إذا تلفت لا باستعمال مأذون فيه وقوله
كأعارة ثوب للبدن فأنسحق أي نقصت عينه وقوله أو أنسحق أي ذهبت عينه
بالكلية ولم يبق لها أثر سبب اللبس بخلاف ما إذا انحرق أو سرق مثلاً فإنه يضمنه

بغيرها يوم تلفها لا بغيرها
يوم قبضها ولا باقضى القيم
فإن تلفت باستعمال مأذون
ففيه كأعارة ثوب للبدن
فأنسحق أو أنسحق بالاستعمال
ولا ضمان

وليس من الاستعمال المأذون فيه نومه فيه ان لم تجر العادة به فيه ومثل الثوب المذكور في عدم الضمان الدابة المستعمارة للمحمل أو للركوب فتلفت بهما اذا كانا بحسب العادة والسيف المستعار للقتال اذا انكسر فيه ونحو ذلك ولو اختلفا في كون التلف بالاستعمال المأذون فيه أو بغيره صدق المستعير لأن الأصل عدم الضمان وبرائة الذمة بخلاف ما لو اقاما بينتين فإن بينة المعير تقدم لأنها ناقلة وبينة المستعير مستحسنة ولو اختلف المعير والمستعير في رد العارية صدق المعير بيمينه لأن الأصل عدم الرد فلا يصدق المستعير إلا بينة * (فصل في أحكام الغصب) * كوجوب رده ولزوم ارش نقصه واجرة مثله الى غير ذلك والمعتمد أنه كبيرة مطلقا وقيل كبيرة ان كان المغصوب ما لا يبلغ نصاب سرقة والا فصغيرة كالاختصاص ونحوه والأصل في تحريمه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل أي لا يأكل بعضكم مال بعض بالباطل واخبار كخبر إن دماءكم واماؤلكم واعراضكم عليكم حرام وخبر من غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع ارضين يوم القيامة ولا مانع من حملها على ظاهره بأن يطول عنقه جدا حتى يسع ذلك وقيل هو كناية عن شدة عذابه (قوله وهو) أي الغصب وقوله لغة اخذ الشيء ظلما مجاهرة وقيل اخذ الشيء ظلما فقط ودخل في الشيء المال وان لم يقول كجبة بر والاختصاص كالسرجين والخمر المحترمة والمجاهرة بالجهر وهو ضد الخفية ونحو جبهتها سرقة على القول الاول ودخل على القول الثاني فيسمى غصبا لغة وان كانت لا تسمى غصبا شرعا على ما يأتي (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الاستيلاء هو مصدر استولى يقال استولى زيد على كذا اذا صار في يده وعبر به ولم يعبر بالاختصاص كسابقه ليدخل ما لوركب دابة غيره او جالس على فراشه فان ذلك يسمى غصبا شرعا وان لم يتقلها ما لانه يعد مستوليا عليهما ثم ان كان الفراش صغيرا ضمنه كاه وان كان كبيرا ضمن ما يعد مستوليا عليه منه لا جميعه ولو جالس عليه آخر بعد قيام الاول فهو غاصب له ويضمنه أيضا وقرار الضمان على من تلف تحت يده فان تلف بعد انتقال كل منهما عنه فعلى كل الارار بمعنى ان من غرم منهما لا يرجع على صاحبه لان المالك يفرم كلا منهما بديل كل المغصوب كما هو ظاهر ولوركب الدابة مع مالكها أو جالس على الفراش مع مالكه فهو غاصب للنصف فقط وقوله على حق الغير أعم من قول غيره على مال الغير لانه يدخل فيه الاختصاص كما يذكره الشارح ويدخل فيه حق التجار والمنافع فاذا

* (فصل في أحكام الغصب وهو لغة اخذ الشيء ظلما مجاهرة وشرعا الاستيلاء)

اقام من قعد في مسجد أو سوق أو موات أو منه من سكنى بيت رباط مع استحقاقه له
فهو غاصب وقوله عدو وأنا أي ظلمنا يقال عدوا عليه عدوانا إذا تعدى عليه وظلمه
ثم إن كان خفية من حوزته له سمي سرقة أو مكابرة في محراب سمي محاربة أو مجاهرة
واعتمد الحرب سمي اختلاسا وان يخذل ما يؤتمن عليه سمي خيانة وصريح ذلك أن نحو
السرقه يقال له غصب شرعا والمشهور أنه ليس غصبا فيراد في التعريف مجاهرة مع
الاعتماد على القوة والغلبة لاخراج نحو السرقة ولذلك قال بعضهم اعلم أن اخذ مال
الغير على ثلاثة أقسام لأن الاخذ له إما أن يعتمد القوة والشدة فذلك غصب وانتهاج
وإما أن يعتمد الحرب فهو اختلاس وكل منهما مع الجهر فإن كان خفية فهو السرقة
والنقيض بالعدوان يخرج ما لو اخذ مال غيره يظنه ماله فيقتضي أن ذلك ليس غصبا
مع أنه غصب حقيقة على المعتمد خلاف القول الراجح أن الثابت في هذه حكم الغصب
لا حقيقته وهو ناظر إلى أن الغصب يقتضي الاثم مطلقا وليس كذلك بل هو غالب فقط
فلو عبر بدل قوله عدو وأنا بقوله بلا حق ~~كان~~ كان أولى وانسب ولذلك قال بعضهم
ولو بلا قصد والمحاصل أن الغصب إما أن يكون فيه الاثم والضمنان كما إذا استولى
على مال غيره المقتول عدوا وإما ألا ثم دون الضمان كما إذا استولى على اختصاص غيره
أوماله الذي لا يتمل عدوانا والضمنان دون الاثم كما إذا استولى على مال غيره المقتول
يظنه ماله فهذه ثلاثة أقسام وزاد بعضهم قسما رابعا وهو ما انتفى فيه الاثم والضمنان
كأن اخذ اختصاص غيره يظنه اختصاصه ولو اخذ مال غيره بالحياء كان له حكم
الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالا في الملاء أي الجماعة من الناس
فدفعه إليه لباعث الحياء لم يملكه ولا يحل له التصرف فيه وهو من باب اكل أموال
الناس بالباطل فليحذر (قوله ويرجع في الاستيلاء للعرف) فما يعتدى في العرب
استيلاء ~~كان~~ كان غصبا وما لا فلا فالمرجع في الاستيلاء إلى العرف وهو المتعارف بين
الناس بحيث لو عرض على العقول لتلقته بالقبول وهذا ظاهر في العقار وأما المنقول
فلا بد من نقله إلا الفرس والداية فلا يشترط نقلها (قوله ودخل في الحق) ودخل
فيه أيضا المال وإن لم يتمل كخبة بره مثلا فهو قيد للدخال وقوله ما يصح غصبه أي
ما يصح الاستيلاء عليه بخلاف ما لا يصح الاستيلاء عليه كالحشرات والخمر غير المحترمة
والكلب العقور والخنزير فلا يصح غصبه لأنه لا يعتد بوضع اليد عليه وقوله مما ليس
بمال بيان لما يصح غصبه والمراد مما ليس بمال وهو جار مجرى المال وقوله كخاد

على حق الغير عدوانا ويرجع
في الاستيلاء للعرف ودخل
في حق ما يصح غصبه مما
ليس بمال كخالد مينة

مئة مثقال لما يصح غصبه مما ليس بمال ومثله السرجين والحجر المحترمة والكلب
المعلم وغير ذلك (قوله ونخرج بعدوان) ونخرج به أيضا ما لو أخذ مال غيره يظنه ماله
وقد علمت ما فيه فهو قيد للانحراج وقوله الاستيلاء بعقد أي كاستيلاء الوكيل
والوديع والاستأجر والمستعير والمرتهن فإن الاستيلاء على حق الغير في ذلك ليس
عدوانا وكذلك الاستيلاء عليه بشراء أو هبة لكن تسميته حينئذ حق الغير بحسب
ما كان لانه بعد الشراء والهبة ليس حق الغير كما هو ظاهر (قوله ومن غصب الخ)
من شرطية وغصب فعل الشرط ولزمه جواب الشرط وذكر المصنف أنه يلزمه ثلاثة
اشياء ويلزمه أيضا التميز بحق الله تعالى يستوفيه منه الامام أو نائبه وان ابراه
المالك ولو غصب امة فحملت بحرف في يده بأن وطئت عنده بشبهة لزم الواطئ المهر
وقيمة الولد لتفويته رقه على مال كها فاذا ردها الغاصب على مالكها وهي حامل به
لزمه ان يرد معها قيمتها للحيولة لانه احوال بينه وبين يدها مادامت حاملا لا امتناع
بيها لان الحامل بحر لا تباع فان وضعته ولم تمت بالولادة استردت القيمة لانها
للحيولة كما علمت وان ماتت بالولادة استقرت للمالك (قوله مالا) شمل الممولى
وغيره كحبة خنطة ولو قال شيئا كان اعم لشموله فهو جلد الميتة والحجرة المحترمة فان
اجيب بأنه قيد بالمال لاجل قوله فان تلف ضمن لان الضمان خاص بالمال دون
الاختصاص رده بأنه لو كان كذلك لانسد بالممولى أيضا فانه لا يضمن الا الممولى
دون غيره وقوله لا حد أي ولو ذميا أو غير مكلف نعم الحرفي يضيع عليه لان المأخوذ
منه قهرا غيبة (قوله لزمه) أي بنفسه ان لم يكن مجبوراً عليه ووليها ان
كان مجبوراً عليه وقول المحشى او وكيله فيه نظر لان الوكيل في رد الاعيان لا يصح
وقوله رده أي ان بقي اخذ من قوله فان تلف الخ فهو مقابل لهذا المقدور والرد على
الغور الا في مسألتين * الاولى ما لو غصب لوحا وادرجه في سفينة وصارت في اللجة
ونجف من نزعته تلف محترم من طرف أو نفس أو مال ولو للغاصب على الاصح فلا
يرد في هذه الحالة بل يؤخر الى ان يأمن تلف ما ذكر بأن يصل الى الشط بخلاف
ما لو غصب نحو حجر ووضع في اس منارة مثلافانه يجب ردها لصاحبه لانه
ليس له امد ينظر بخلاف مسألتين فان لها امد ينظر في الثانية تأخيرها للاشهاد
وان طالبه المالك ولا اثم عليه حينئذ واستشكل بأن الغصب مستمر فكيف يجوز
التأخير معه واجيب بان زمن ذلك يسير بحسب الشأن وان طال في بعض الصور لان

ونخرج بعدوان الاستيلاء
بعقد (ومن غصب مالا
لا حد لزمه رده)

له التأخير مادام لم يجد الشهود لأن المالك قد ينكر الرد مع أنه لا يقبل قول الغاصب فيه الابينة فاعتقر التأخير لذلك للضرورة (قوله المالك) أي ولو بالوضع بين يديه ان لم يكن لنقله مؤنة فلوقى الغاصب المالك بمقارعة والمغصوب معه فان استرده المالك منه لم يكلف اجرة النقل حتى لو اخذ المالك منه وشروط عليه مؤنة النقل لم يجز لأنه يتقل ملك نفسه ولورد الغاصب الدابة الى اصطبل المالك يرى ان علم بردها اليه بمشاهدة أو أخبار ثقة والأفلا ولو غصب من الوديع أو المستأجر أو المرتين يرى بالرد الى كل منهم وفي المستعير والمستام وجهان أوجههما أنه يبرأ لأنهما مأذون لهما من جهة المالك وان كانا ضامنين ولا يبرأ بالرد الى الملقط لأنه غير مأذون له من جهة المالك وان كان مأذونا له من جهة الشارع فظهر من هذا ان في مفهوم المالك تفصيلا فاندفع الاعتراض على التقييد بالمالك (قوله ولو غرم) أي الغاصب وقوله على رده أي المغصوب وقوله اضغاف قيمته أي امثاله لان الاضغاف جمع ضعف بمعنى المثل كان احتاج الى اجرة حمل أو غيرها كاجرة من يخرج اللوح المغصوب من السفينة في المسئلة السابقة ولو بتفصيل الواحها وهذا لا يتنافى قولهم فيها مال ولو للغاصب لان ذلك مفروض فيما يتلف بسبب الانحراج لاني اجرة فتأقل (قوله ولزمه أيضا) أي كإلزامه رده وقوله ارش نقصه وهو ما نقص من قيمته وقوله ان نقص أي بخلاف ما إذا لم ينقص ومراده ان نقص بغير رخص السعر كما يدل عليه اخذ مقابله بقوله اما لو نقص المغصوب برخص سعره الخ فهو مقابل لهذا المقدّر سواء كان النقص نقص عين كقطع يد أو سقوطها ولو باقية ونقص صفة كنسيان صنعة ولو نحو غناء من غير امة أو امرد جيل ومنه ما لو غصب نحو فرد في خف قيمته عشرة فتلفت احدها ما فصارت الباقية تساوي درهمين فيلزمه ثمانية (قوله كن غصب ثوبا فلبسه) أي فنقص بلبسه وقوله أو نقص بغير لبس أي كخرق أو حرق لبعضه فلا يشترط ان يكون النقص بسبب الاستعمال (قوله ولزمه أيضا) أي كإلزامه ارش نقصه وقوله اجرة مثله أي لمدة اقامته تحت يده ولو لم يستوف المفعة أن لم يوجد منه استعمال ولو تفاوتت المدة في الاجرة لزمته اجرة كل زمن بما يناسبه فلو غصب عبدا فحضر عليه زمن سليمان ثم قطعت يده أو سقطت بمرض مثلا لزم مع ارش النقص اجرة مثله سليمان بالنسبة لما قبل قطعها أو سقوطها ومعيها بالنسبة لما بعد ذلك (قوله اما لو نقص المغصوب الخ) قد عرفت أنه مقابل لتسدر في كلامه سابقا ولو قدم

المالك ولو غرم على رده
اضغاف قيمته (و) لزمه
أيضا (ارش نقصه) ان نقص
كن غصب ثوبا فلبسه أو نقص
من غير لبس (و) لزمه أيضا
(اجرة مثله) اما نقص
المغصوب برخص سعره فلا
يضمنه الغاصب على الصحيح

هـ. هذا على الاجرة لكان اولى وانسب وقوله برخص سعره أى ولو بنحو كساد أى بوار
 وقوله فلا يضمنه الغاصب على الصحيح هو المعتمد لأن المنصوب باق بحاله (قوله
 وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ اجبر برده) أى على رده فالسواء بمعنى على
 والنسخة الاولى اولى للتصريح بلزوم الرد ولو من غير اجبار وقوله الى آخره أى الى آخر
 ما ذكره المصنف من قوله وأرشد نفسه واجرة مثله (قوله فان تلف الخ) مقابل للمقدر
 السابق اعنى ان بقى كما تقدم التنبيه عليه وقوله المنصوب أى المتمول ولو عبر الشارح
 بالمال بدل المنصوب لكان اولى لأن الضمير في كلام المصنف يعود الى المال المذكور
 في كلامه اولا ~~لكن~~ يحتاج لتقييده بالمتمول أيضا لأن غير المتمول كحبة برود كلب
 يقتنى ونحو ذلك لا ضمان فيه حتى لو كان مستحقه قد غرم على نقله اجرة لم توجبها على
 الغاصب بل تضيع على المستحق فلا شئ فيه اذا تلف الا لانهم كما مر (قوله ضمنه
 الغاصب) أى سواء كان تلفه بائنة سماوية أو باتلاف من لا يضمن وهو الحريق
 أو باتلاف الغاصب أو اجتنى يضمن لكن قرار الضمان عليه فالغاصب طريق
 في الضمان فقط وأما اذا تلفه المالك أو غير مجزأ من يعتقد وجوب طاعة الأمر بأمر
 المالك في يد الغاصب فلا ضمان عليه نعم لو مال المنصوب على المالك فقتله دفعا
 لماله ضمنه الغاصب وان علم المالك أنه عبده لأن اتلافه بهذه الجهة كتلفه بائنة
 سماوية ولو قتل برودة سابقة على الغصب أو بجناية كذلك فلا ضمان على الغاصب
 بخلاف ما لو قتل برودة عند الغاصب أو بجناية كذلك فانه يضمنه الغاصب ولو كان
 قتله بذلك بعد رده الى المالك فلا ضمان على الغاصب الا اذا لم يعلم المالك أنه عبده
 مثلا ورده اليه بصورة اجارة او رهن او ودعة فان الضمان باق على الغاصب (قوله
 بمثله) متعلق بضمن ويضمن المثل بمثله فى أى مكان حل به المثل فاذا غصب منه
 اردب قم مثلا فى مصر ونقله الى بولاق ثم الى قليوب وهكذا ضمنه بمثله فى أى مكان
 حل به فيه وانما يضمن المثل بمثله اذا بقى له قيمة ولو بسيرة فلو غصب ماء بمقارة ثم اجتمعا
 عند شط نهر مثلا وجبت قيمته بالمقارة وكذا لو غصب منه ثوبا فى الصيف ثم اجتمعا
 فى الشتاء ضمن قيمته فى الصيف (قوله ان كان له الخ) تقييد لقوله بمثله وقوله أى
 المنصوب تفسير للضمير وقوله مثل أى موجود بثن مثله فى دون مسافة القصر فان
 لم يوجد بمكان الغصب ولا حواله الى مسافة القصر او وجد باكثر من ثمن مثله ضمنه
 بأقصى قيمة من حين الغصب الى حين فقد المثل ولو غرم القيمة ثم وجد المثل فلا رجوع

وفي بعض النسخ ومن غصب
 مال امرئ اجبر على رده (فان
 تلف) المنصوب (ضمنه)
 الغاصب (بمثله ان كان له)
 أى المنصوب (مثل)

ولمالك أن لا يأخذ القيمة وينتظر وجود المثل (قوله والاصح ان المثل الخ) ومقابل
 الاصح ان المثل ما حصره كيل او وزن وان لم يحجز السلم فيه فيدخل فيه على هذا القول
 الغالية والمجحون ومقابلها أيضا ان المثل ما حصره كيل او وزن وجاز السلم فيه وجاز بيع
 بعضه ببعض فيخرج على هذا القول الغيب والرطب وما ذكره الشارح هو المشهور وهو
 المعتمد (قوله ما حصره كيل او وزن) أي ما ضبطه شرعا كيل او وزن بمعنى أنه
 يقدر شرعا بالكيل او الوزن وليس المراد ما يمكن فيه ذلك فان كل شيء يمكن وزنه
 حتى الحيوان ونحو ذلك المذكور والمعدود فكل منهما متقوم وقوله وجاز السلم فيه
 نخرج به ما لا يجوز السلم فيه كالغالية والمجحون كما ذكره الشارح واورد على التعريف البر
 المختلط بالشعير فانه لا يجوز السلم فيه مع ان الواجب فيه المثل لانه اقرب الى التالف
 واجيب بأنه يجوز السلم في جزائه الباقين بحالهما ولا تنظر الى امتناع السلم في جلته
 لانه لعارض اختلاط جزائه ووجوب رد المثل انما هو بالنظر اليهما من غير خلط
 فيغرم ما يتحقق به براءة ذمته ولا يتصور ذلك الا بغرم اكثر من الواجب كما اذا كان
 المختلط اربعا وشك هل البر ثلث والشعير ثلثان أو البر نصف والشعير نصف فيغرم
 النصف من البر والثلثين من الشعير احتياطا لبراءة الذمة (قوله كبحاس) بضم
 النون وكسرهما وقوله وقطن أي وان لم ينزع حبه وكل منهما مثال لما حصره الوزن ولم
 يذكر الشارح مثالا لما حصره الكيل لكثرته وظهوره وذلك كالبر والذرة والشعير
 (قوله لا غالية ومجحون) هذا محترز جواز السلم فيه كما مر وكل منهما طيب مركب
 من نحو مسك وكافور وعنبر ودهن (قوله وذكر المصنف ضمان المتقوم) أي
 المنصوب كما هو الغرض واما المتقوم غير المنصوب فيضمن بقيته وقت التلف فقط لان
 ضمان الاقصى انما كان تغليظا لاجل الغصب ولم يوجد هنا الا اذا تلف براءة
 جنائية فيضمن بالاقصى من الجنائية الى يوم التلف لانا اذا اعتبرنا الاقصى في الغصب
 ففي نفس الاتلاف اولى ولو ادخلت بهيمة رأسها في قدر ولم يمكن اخراجها الا بكسره
 كسر ولا تذبح البهيمة لذلك ولو ما كولة الا ان كانت غير محترمة ثم ان صاحبها مالها
 فعليه ضمان ارش القدر فان لم يكن معها فان تعدى صاحب القدر بوضعه بموضع
 لاحق له فيه اوله فيه حق وقدر على دفع البهيمة ولم يدفعها فلا ارش له ولو تعدى كل
 من مالك البهيمة والقدر غرم صاحب البهيمة النصف لاشتركا في التعدى ومثل
 ذلك ما لو وقع الدينار في المحبرة ولم يمكن خروجه الا بكسرها فان كان الوقوع بتفريط

والاصح ان المثل ما حصره
 كيل او وزن وجاز السلم فيه
 كبحاس وقطن لا غالية
 ومجحون وذكر المصنف
 ضمان المتقوم

صاحب المعبرة فلا ارش له على صاحب الدينار والا غرم الارش وان كان بتفريطهما
 غرم النصف لا شترأ كهما في التفريط ولو ابتلت بهيمة جوهرية لم تذبح لانخراجها وان
 كانت مأكولة بل يغرم مالها كقيمة الجوهرة للحيلة لولة ان فرط في حفظها
 والا فلا ضمان عليه فان ابتلت ما يفسد بالابتلاع غرم قيمته للفيضولة ان فرط
 في حفظها نظير ما سبق (قوله في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله أو ضمنه
 بقيمته) والمعبرة بتقدم مكان التلف ان لم يتقله والا فيتمه كما في الكفاية اعتباراً أكثر
 الامكنة قيمة وتضمن ابعاضه بما نقص من الاقصى الا ان اتلفت من رقيق ولها ارش
 مقدر من حر كيد ورجل فتضمن مع هذه القيود الثلاثة وهي الاتلاف وكونها من
 رقيق ولها ارش مقدر من حرباكثر الامرين مما نقص ونصف قيمته لاجتماع
 الشبهين شبيهه بالحروشه والمال فلو قطعت يده او رجلاه فنقص بقطعها ثلثا بقيمته
 لزمانه نعم ان قطعها المالك ضمن الغاصب الزائد على النصف فقط وهو السدس
 وزوائد المغصوب المتصلة كالسمن ولم يفصله كالولد مضمونة على الغاصب كالاصل
 وان لم يطلبها المالك (قوله ان لم يكن له مثل) قصره الشارح على المتقوم حيث
 قال بان كان متقوما ولو جعله شاملا للمثل الذي فقد مثله او وجد بأكثر من ثمن
 مثله لكان اولى فانه يضمن باقصى قيمه كما مر (قوله واختلفت قيمته) ذكره
 الشارح توطئة لقول المصنف أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف فانها اذا
 لم تختلف لا يظهر ذلك فلو كانت وقت الغصب ثمانين ثم صارت بعده وقبل التلف
 تسعين ثم صارت عند التلف مائة ضمن المائة وانما ضمن الزائدة ووجه الرد عليه حال
 الزيادة ولو صار المثل مائتا آجر كجمل السمسم شيرجا او صار المثل متقوما بجعل الدقيق
 حبرا او صار المته قوم مثليا بجعل الشاة نجما ثم تلف في هذه الاحوال ضمنه بمثله الاول
 في الاولى وبمثله دون الفيه في الاخيرة بل الا أن يكون مثله الاخر في الاولى او المتقوم
 في الاخيرة بل أكثر قيمة فيضمنه به فان استوى المثلان قيمة تخير المالك بينهما فجعل
 التخير عند اتحاد القيمة كما قيد به بعضهم فقول المحشي ويخير المالك بين المثلين وان
 اختلفت قيمتهما فيه نظروا ان تبع فيه شيخه العليوي ولو صار المتقوم متقوما آجر كجمل
 الالباء الخماس حليا ثم تلف وجب اقصى اقيم وهذا مبني على ان المضمون فيه قيمة
 الالباء فيه كون متقوما والمعتمد انه يضمن مثله وزمان الخماس مع اجرة صنعه
 فالخماس مثلي والمته قوم انما هو الصنعة (قوله والمعبرة في القيمة بالنقد الغالب) أي

في قوله (أو) ضمنه (بقيمته)
 ان لا يكون له مثل (بان كان
 متقوما واختلفت قيمته) أكثر
 ما كانت من يوم الغصب الى
 يوم التلف (والعبرة في القيمة
 بالنقد الغالب فان غلب نقدان
 وتساويا قال الرافعي عين
 القاضي واحدا منهما)

ان غلب نقد واحد اخذ من قوله فان غلب نقدان الخ فهو مقابل لهذا المقدور وقوله
وتساويا أى حتى في النفع للمالك والاتباع لانفع للمالك وقوله عين القاضى واحدا
منهما أى من النقد المذكورين * (فصل في احكام الشفعة) * أى
في بيان جنس احكامها المتحقق في بعضها لان المصنف لم يذكر جميعها بل ذكر
بعضها وذكر أيضا كيفيتها وهي ككونها على الفور فاقصر الشارح في الترجمة
على الاحكام لكونها هي المقصودة بالذات وهي مأخوذة من الشفع الذي هو ضد
الوتر لان نصيب الشفع يصير شفعاً مع النصيب المشفوع بعد ان كان وترأ ومن
الشفاعة لانهم كانوا في الجاهلية يأخذونها بالشفاعة عند المشتري والاصل فيها خبر
البحارى قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فاذا وقعت
المحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أى حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة
في المشتري الذي لم يقع فيه القسمة بالفعل مع كونه يقبلها كما هو الاصل في المنقى بلم
عكس المنقى بلا فان الاصل فيه كونه لا يتقبله فحولاً شريك له وقد تدخل على
مالا يمكن فحول لم يولد ولا على ما يمكن فحولاً بمجهه الا المطهرون على خلاف
الاصل فيهما وقوله فاذا وقعت المحدود وصرفت الطرق فلا شفعة أى فاذا وقعت
حدود القسمة بين الشريكين وبينت الطرق فلا شفعة وهذا كناية عن حصول القسمة
فكانه قال فاذا قسم فلا شفعة وذكر عقب الغصب لانها تثبت قهراً فبأخذ
الشفيع الشفع المشفوع قهراً على الشريك الحادث فكانها مستثناة منه وأركانها
ثلاثة شفيع وهو الاخذ ومشفوع وهو المأخوذ ومشفوع منه وهو المأخوذ منه وشرط
في الشفيع وهو الركن الاول أن يكون شريكاً بخاططة الشيوع لا بالجوار كما أشار إليه
المصنف بقوله والشفعة واجبة بالخاططة دون الجوار وشرط في المشفوع وهو الركن
الثاني أن يكون مما ينقسم أى مما يقبل القسمة اذا طلب الشريك دون ما لا ينقسم
وان يكون مما لا يتقل من الارض بخلاف ما يتقل فلا تثبت فيه الشفعة كما ذكره
المصنف بقوله فيما ينقسم دون ما لا ينقسم وفي كل ما لا يتقل من الارض وشرط في
المشفوع منه وهو الركن الثالث تأخر سبب ملكه عن سبب ذلك الاخذ فيمكن في
في اخذ الشفيع بالشفعة تقدم سبب ملكه عن سبب ملك المأخوذ منه وان تقدم ملكه
على ملك الاخذ فلوياع أحد شريكين نصيبه لزيد بشرط الخيار للبائع او له ما فباع
الاخر نصيبه له وفي زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الاول وهو زيدان لم يشفع

(فصل في احكام الشفعة)

بأنه على المشتري الثاني وهو عمر والتقدم سبب ملك الأول عن سبب ملك الثاني
 وإن تأخر ملك الأول عن ملك الثاني فلو اشترى اثنان دارا أو بعضهما مع فلا شفعة
 لاحدهما على الآخر لعدم السبق وليست ركناتها لانها انما تصب في التملك فلا يملك
 الشفيع الشقص الا بلفظ يشعر به كتملكت او اخذت بالشفعة مع احدا من ثلثة
 اما قبض مشتر الثمن او رضاه بكون الثمن في ذمة الشفيع او قضاء القاضى له بهما
 اذا حضر مجلسه وأثبت حقه فيها وطلبه (قوله وهي) أى الشفعة وقوله يسكون الغاء
 أى مع ضم الشين المجمة (قوله وبعض الفقهاء يضمها) أى الغاء فيقول شفعة
 بضمين لكن السكون اوضح بل غلط من حركها والمراد ان بعض الفقهاء يتقل ضمها
 عن ثمة اللغة لان ذلك من اللغة لا من اصطلاح الفقهاء (قوله ومعناها لغة الضم)
 يقال شفعه اذا ضمه ومناسبة المعنى الشرعى للمعنى اللغوى ما فيه من ضم احيد
 النصيبين الى الآخر (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله حق تملك أى استحقاق
 تملك وقوله قهرى بالرفع على أنه صفة محق وهو اولى من قراءته بالجر على أنه صفة
 اتملك لان التملك باختيار الشفيع وان كان قهرى بالنسبة للمشتري وان اجيب عنه
 بأن المراد قهرى سببه كعيشة راضية أى راض صاحبها ويرجع للأول (قوله يثبت)
 أى المحق فالجمله صفة له والاعفوع عنها افضل مالم يكن المشتري نادما ومغبونا وقوله
 للشريك القديم على الشريك المحادث كل منهما متعلق يثبت وتثبت لذمى على مسلم
 بأن كان الشريك القديم ذميا والشريك المحادث مسلما وكذلك عكسه وله كتاب
 على سيده بأن كان الشريك القديم مكتبا والشريك المحادث سيده وكذلك عكسه
 ولناظر المسجد اذا باع شريكه نصيبه بأن كان للمصعد شقص لم يوقف عليه بل كان
 ما كاله بشراء او هبة ليصرف في عمارته فباع شريكه حصته فلما ناظر أن يأخذ له
 بالشفعة ان رآه مصلحة بخلاف ما اذا كان موقوفا عليه الشقص ثم باع شريكه نصيبه
 فليس لناظره الاخذ بالشفعة لانه ليس ماله كالرقبة حينئذ ولا مام يات المال
 اذا باع شريكه حصته بأن كان لبيت المال شريك فى ارض فباع شريكه نصيبه
 فلما دام الاخذ بالشفعة ان رآه مصلحة والشريك فى وقف يقسم افرارا بان كانت
 الارض مستوية الاجزاء اذا باع شريك له آخر نصيبه بأن كانت الارض مشتركة بين
 ثلاثة لكن انما وقف على شخص وثلثاها الباقيان لشخصين آخرين فباع احدهما
 ثلثه لا خرفيا أخذ شريكه المالك الثلث الباقي الثلث المبيع على المعتمد من جوارحه

وهي يسكون الغاء وبعض
 الفقهاء يضمها ومعناها لغة
 الضم وشرعا حق تملك قهرى
 يثبت للشريك القديم على
 الشريك المحادث

الملك عن الوقف قسمة اقرار وهو ما اختاره الروباني والنووي خلافا لما افتى به
 البلقيني من أنه لا شفعة له لا متناع قسمة الوقف عن الملك بخلاف الشريك الموقوف
 عليه شقصه فلا شفعة له اذا باع شريكه لاستفاء ملكه عن الرقبة (قوله بسبب
 الشركة) أي بسبب هو الشركة فلا ضافة للبيان وهو متعلق بثبت او يحق بمعنى
 استحقاق او بملك والا قول اقرب وكذلك قوله بالعوض ليسكن الباء الثانية بـ
 العوضيّة والاولى بـ السيدية كما لا يخفى فليس فيه تعلق حرفي جز بمعنى واحد بـ امل
 واحد حتى يحتاج الى الجواب عنه بان الاول تعلق به وهو مطلق والثاني تعلق به
 وهو مقيد وان اجاب بذلك الشيخ عطية ولو قال بدل قوله بالعوض فيما ملك معاوضة
 لكان أولى لا شتمال التعريف حيث تدل على جميع الاركان المقدمة (قوله وشرعت)
 أي الشفعة وقوله لدفع الضرر أي ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في المحصة
 الصائرة اليه لو قسم كالمصعد والم نور والبالوعة وغير ذلك وهذا الضرر كان يمكن حصوله
 قبل البيع وكان من حق الراغب في البيع ان يخلص صاحبه منه بالبيع له فلما باع
 لغيره سلطه الشارع على اخذه منه قهرا (قوله والشفعة) أي استحقاق التملك
 الغهري وقوله واجبة أي بالمعنى اللغوي كما اشار اليه الشارح بقوله أي ثابتة لا بالمعنى
 الشرعي فليس المراد بكونها واجبة أنها ثابتة على فعلها وبعبارة أخرى تركها فلا يحرم
 تركها وقوله للشريك متعلق بواجبة وكذا قوله بالخلصة أي معها فالباء بمعنى مع ويصح
 جعلها السيدية ومعنى الخلطة الشركة (قوله أي خلطة الشيوخ) أي شركة الشيوخ
 سميت بذلك لشيوخ ملك كل من الشريكين في المشترك (قوله دون خلطة الجوار)
 بكسر الجيم وضمها كما قاله الجبلي لكن الكسر هو القياس كما يقتضيه قول ابن مالك
 افعال الاعمال والمفاعله * فيقال جاور بجوار وجواره ولذلك قال الجبشي
 بكسر الجيم لا غير ولو اسقط الشارح لفظ خلطة لكان أولى لان الجوار لا خلطة فيه
 (قوله فلا شفعة لجوار الدار) تفريع على قوله دون الجوار وقوله ملاصقا كان
 او غيره تعميم في الجوار فلا شفعة له مطلقا خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه في قوله
 بذبوت الجار ولو قضى بها حنفى للجوار ولو شافعي لم يتقضى حكمه كظاثره من المسائل
 الاجتهادية فيمنع ذلك صاؤه بهاله ظاهرا وباطنا (قوله وانما ثبت الشفعة الخ) هذا
 حل معنى اشار به الشارح الى أن قوله فيما ينقسم متعلق بواجبة بمعنى ثابتة فاندفع
 بذلك قول المحشي هو متعلق بواجبة في كلام المصنف فافعله الشارح غير مستقيم

بسبب الشركة بالعوض
 الذي ملك به وشرعت لدفع
 الضرر (والشفعة واجبة)
 أي ثابتة للشريك (بالخلطة)
 أي خلطة الشيوخ (دون)
 خلطة (الجوار) فلا شفعة
 لجوار الدار ملاصقا كان
 او غيره وانما ثبت الشفعة

مع أنه راجع اليه ثم اجاب بانه لما فسر الواجبة بالثابتة احتاج لذكر المتعلق وهو قوله
 للشريك وعلق به الجار والمجرور والذي بعده وهو قوله بالخطاة وقد رتبنا هذا
 يتعلق به قوله فيما يتقسم وقد عرفت أنه حل معنى (قوله فيما يتقسم) أي
 في المشترك الذي يتقسم وليس المراد أنه يتقسم بالفعل بل المراد أنه يقبلها كما أشار
 اليه الشارح بقوله أي يقبل القسمة وذلك بان لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم بل
 يكون بحيث ينتفع به بعد القسمة اذا طلبها الشريك من الوجه الذي كان ينتفع به
 قبلها كطاحون وجام كبيرين بحيث يمكن جعلهما طاحونين وجامين فلا اعتبار
 بنفع آخر كجام صغير يمكن جعله بيتين مثلا لانه يبطل نفعه المقصود منه لو قسم (قوله
 دون ما لا يتقسم) أي دون المشترك الذي لا يتقسم أي لا يقبل القسمة بان كان يبطل
 نفعه المقصود منه لو قسم ولو كان لاحد الشريكين عشرة دار صغيرة ولا آخر تسعة
 اعشارها ثبتت الشفعة الاولى اذا باع الثاني لان المشتري لو طالب القسمة يجاب لعدم
 تعنته ولا تثبت للثاني اذا باع الاول لان المشتري لو طالب القسمة لا يجاب لتعنته لان
 العشر يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ويؤخذ من ذلك انه لو كان للشري ملك مجاور
 لتلك الدار ثبتت الشفعة لان المشتري يجاب للقسمة ح (قوله كجام صغير) وكذلك
 طاحون صغيرة ودار وحانوت وساقية كذلك والضابط في ذلك أن يبطل نفعه
 المقصود منه لو قسم بحيث لا يمكن جعل الجوام جامين ولا لهما حون طاحونين وهكذا
 (قوله فان امكن انقسامه الخ) لا حاجة لذلك لتقدمه في قوله فيما يتقسم الا ان
 يقال أتى به لتوضيحه بالمثال ولو قدم المثال هناك كما صنع الشيخ الخطيب لكان
 اولي وقوله كجام كبير وكذلك طاحون كبيرة ودار كذلك قوله يمكن جعله جامين
 ضابط للكبير وكذلك الدار الكبيرة بحيث يمكن جعلها دارين والطاحون الكبيرة
 بحيث يمكن جعلها طاحونين وهكذا وقوله ثبتت الشفعة فيه جواب ان في قوله فان
 امكن الخ (قوله والشفعة ثابتة أيضا) أي كما هي ثابتة فيما يتقسم وأشار الشارح
 بذلك الى ان قول المصنف وفيما لا يتقل من الارض عطف على قوله فيما يتقسم فهو
 متعلق بواجبة بمعنى ثابتة (قوله في كل ما لا يتقل) أي تبع الارض وكذلك كل
 منفصل توقف عليه نفع متصل كابواب ونحوها وخرج بذلك كل ما يتقل فلا شفعة فيه
 الا المنفصل الذي توقف عليه نفع متصل المذكور والضابط في ذلك كل ما يدخل في
 بيع الارض عند الاطلاق وقوله من الارض يحتمل أنه متعلق بمتقل من قوله

(فما يتقسم) أي يقبل
 القسمة (دون ما لا يتقسم)
 كجام صغير فلا شفعة فيه
 فان امكن انقسامه كجام
 كبير يمكن جعله جامين
 ثبتت الشفعة فيه (و) الشفعة
 ثابتة أيضا (في كل
 ما لا يتقل من الارض)

وفي كل ما لا يتقل كما هو المتبادر ويحتمل على بعد أنه بيان لما يتقسم والتقدير عليه
والشفعة واجبة فيما يتقسم من الارض وفي كل ما لا يتقل وهذا خلافاً للظاهر
(قوله غير الموقوفة) أما الموقوفة فلا شفعة فيها لعدم ملك الرقبة ولا عبدة بملك
المنفعة لان المنافع المشتركة لا شفعة فيها وقوله والمحتكرة أى الارض المجهول عليها
حكر وهو الاجرة المؤبدة وصورتها ان تكون موقوفة ويؤجرها الناظر للبناء عليها
باجرة معلومة كان يجعل عليها كل سنة كذا أو تكون ملكاً ويؤجرها مالكمها
للبناء عليها كذلك فعل في الصورة الاولى تكون المحتكرة من الموقوفة وانما ذكرها بعد
الموقوفة لئلا يتوهم ثبوت الشفعة في البناء الذي عليها (قوله كالعقار) مثال
للاول وهو ما يتقسم وقوله وغيره مثال للثاني وهو كل ما لا يتقل على الف والنفذ
المرتب وهو ارجاع الاول للاول والثاني للثاني كقولك اكلت خبزاً وجبنا سخناً
وحالو ما فالسخن راجع للاول وهو الخبز والثاني للثاني وهو الخبز والعقار يفتح الدين
المهملة اسم للنزل والارض والضياح كما في تهذيب النووي وتخبره عن اهل اللغة وقوله
من البناء والشجر بيان للغير والمراد الشجر المغروس ويتبعه ثم غيره مؤبر ويتبع البناء
ايضاً ابواب ونحوها كما مر وقوله تبعاً للارض اى لا استقلالا والحاصل ان
الشفعة لا تثبت الا في ارض وحدها وفي ارض مع ما يتبعها من كل ما يدخل في بيعها
عند الاطلاق (قوله وانما يأخذ الشفع شقص العقار الخ) هذا حل معنى لاحل
اعراب والا فابحار والمجرو راعى قوله بالثمن متعلق بواجبة أو اشارة الى انه متعلق
بمخدوف كما قاله الشيخ عطية (قوله بالثمن) اى بمثله ان كان مثلياً وبقيته ان
كان متقوماً اخذ من كلام الشارح فهو على تقدير مضاف لانه لا يأخذ بنفس الثمن
لاخذ بائع الشقص له نعم ان انتقل الثمن الى الشفع بارت او هبة او وصية اخذ
بعينه لا بمثله ولا بقيته ولو قال بالعوض لكان اعم لانه يشمل نحو المهر صكان
اصدق امرأة نصف دار مشتركة فللشريك ان يأخذ بمهر المثل كما سيأتى في قوله
واذا تزوج امرأة على شقص أخذ بمهر المثل وعوض الخلع كان خالها على نصف
الدار المشتركة فللشريك ان يأخذ بمهر المثل ايضاً وعوض الصلح عن دم العمد كان
صالح ولي المجنى عليه الجاني عن الدم على نصف دار مشتركة فللشريك ان يأخذ
بالدية وهي الابل الواجبة في الجناية وقال بعضهم يأخذ بقيتها ولعل المصنف عبر
بالثمن لكونه الاغلب والا فالشرط ان يملك بمعاوضه فخرج ما لم يملك كحل الجمالة

غير الموقوفة والمحتكرة
(كالعقار وغيره) من البناء
والشجر تبعاً للارض وانما
يأخذ الشفع شقص العقار
رأى الثمن

قبل الفراغ من العمل وما ملك بغير عوض كارت فاذا مات المورث عن نصف عقار
 مشترك فليس لشريكه اخذه من وارثه بالشفعة اما الوفاة المورث عن اخوين مثلا
 وترك لهما عقارا قباع احدهما حصته لشخص فلا خيه اخذها بالشفعة لانها ملكت
 بعوض حينئذ ومثل الارث الوصية والهبة بلا ثواب وهذه من التحيل المستقطعة للشفعة
 فاذا وهب مالك الشقص نصيبه لا آخر ووجه ذلك الاخر قد رقيته فلا شفعة للشريك
 حينئذ وكذا لو باعه جزءا قليلا من الشقص بقيمة الكل ووجه الباقي ومن التحيل
 المستقطعة للشفعة ايضا ان يتراضيا على قدر معلوم ثم يبيعه الشقص باكثر من ثمنه
 بكثير ثم يأخذه عرضه ساوي ما تراضيا عليه عوضا عن الثمن او يحط عن المشتري
 ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار بخلاف ما اذا كان قبل انقضاء الخيار فانه يحط عن
 الشفيع كما يحط عن المشتري ومنها ان يبيع الشقص بمثل مجهول القيمة كقص
 ثم يبيعه او يخلطه بغيره وكذلك اذا باعه بجزاف نقدا كان او غيره فيمتنع الاخذ
 بالشفعة لان الاخذ بالمجهول غير ممكن لكن للشفيع ان يدعي على المشتري قدرا
 بعد قدر ويحلفه على نفي العلم به كان يقول اشتريته بمائة درهم فيقول لا اعلم ذلك
 ويحلف على نفي علمه فيقول اشتريته بتسعين فيقول لا اعلم ذلك ويحلف على نفي علمه
 وهكذا حتى يقرأ وينكل عن اليمين فيحلف الشفيع ويأخذ بما حلف عليه فان ادعى
 الشفيع علم المشتري بالثمن من غير تعيين قدر لم تسمع دعواه لانه لم يدع حقا له وصورها
 كثيرة وهي مكرهه ان كانت في صلب العقد لان ذلك قبل ثبوت حق الشفيع فان
 كانت بعده كان باعه بشئ معين ثم خلطه بغيره حرمت لانها تسقط الحق بعد ثبوته
 ولو ظهر الثمن مستحقا ونحاسا بعد الاخذ بالشفعة فان كان معينيا في العقد كان
 اشترى بهذه المائة فخرجت مستحقة ونحاسا بطل البيع والشفعة وان لم يكن
 معينيا كان اشترى بثلث في ذمته ودفع ذلك عما فيها فخرج المدفوع كذلك بقي
 البيع والشفعة وايدل المدفوع بغيره ولو دفع الشفيع مستحقا ونحاسا لم تبطل
 شفيعته وان علم أنه كذلك لانه لم يقصر في الطلب والاخذ سواء اخذ بمعين ام لا فان
 كان معينيا في تمامه احتاج تمامه كما جديدا ولو تصرف المشتري في الشقص فللشفيع
 فسخه بالاخذ بالشفعة سواء كان تصرفه فيه شفعة كبيع ام لا كوقف ولو مسجدا
 وهبة بلا ثواب لان حقه سابق على هذا التصرف وله الاخذ بالشفعة في تصرف فيه
 شفعة فاذا باع المشتري الشقص وله الاخذ بالشفعة من المشتري الاول وله الاخذ

أيضا من المشتري الثاني لأنه قد يكون له غرض في الأخذ منه دون الأول كان
 يسكون الثمن فيه أقل أو من جنس هو عليه أي سروكيله للمشتري الأول دون الثاني
 (قوله الذي وقع عليه العقد) أي به فعلى بمعنى الباع ولو بيع مثلا شقص وغيره
 كدوب بثلث واحد أخذ الشفيع الشقص بقدر حصته من الثمن باعتبار القيمة فلو كان
 الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة الثوب عشرين أخذ الشفيع الشقص بأربعة
 انجاس الثمن وهي مائة وستون لأن قيمته أربعة انجاس مجموع القيمتين (قوله فان
 كان الثمن مثليا كحب) كأن باع الشقص بعشرين صاعا من الحنطة مثلا وقوله
 وتقد كان باعه بعشرين دينارا أو درهما وقوله أخذه بمثله أي أن يدر في دون
 مسافة الفصر والافية قيمته وقوله أو متقوما كعبد وثوب كان باع الشقص بالعبد
 أو بالثوب وقوله أخذه بقيمته أي بقيمة الثمن وهو العبد أو الثوب وقوله يوم البيع أي
 وقته لأنه وقت ثبوت الشفعة ولأن ما زاد على فرض الزيادة زاد في ملك البائع
 فلا يحسب على الشفيع وعلم أن المراد باليوم الوقت لا كان أو نهارا أو مثل البيع غيره
 من نكاح أو خلع أو نحوهما ولذلك قال العلامة الخطيب وتعتبر قيمته وقت العقد من
 بيع ونكاح وخلع وغيرها ولعل السارح خص البيع لأنه الأغلب ولأنه المناسب
 لكلام المصنف ولو اختلفا في قدر القيمة صدق المأخوذ منه بيمينه قاله الروابي
 (قوله وهي على الفور) أي لأنها حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور ~~حكا~~ الرد
 بالبيع بجماع أن كلا شرع لدفع الضرر ومحل الفورية إذا علم بالبيع ولو بأخبار ثقة
 حر أو عبدا أو امرأة لأن خبر الثقة مقبول ولو أخبره من لا يقبل خبره كفاسق وصبي
 ولو بميزا فأخر الطلب لكونه لم يصدق الخبر عذر بخلاف ما إذا صدقه ولو أخبر الشفيع
 بالبيع بالف فترك الشفعة فبان أنه بخمس مائة بقي حقه في الشفعة لأنه لم يتركها وهذا
 بل للغلاء وليس مقصرا بخلاف عكسه بان أخبر بالبيع بخمس مائة فبان أنه بالف
 فإنه يبطل حقه في الشفعة لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل فبالأكثر أولى ولو اتى الشفيع
 المشتري فسلم عليه أو سأله عن الثمن أو قال له بارك الله لك في صفقة لم يبطل حقه
 لأن السلام سنة قبل الكلام في الأولى ولأن جاهل الثمن في الثانية قد يريد معرفته
 وقد يريد العارف به إقرار المشتري ولأنه في الثالثة قد يدعو بالبركة ليأخذ صفقة
 مباركة ولا بد من العلم بأن له الشفعة وبأنها على الفور فلو قال لا أعلم أن لي الشفعة
 وهو ممن يخفى عليه ذلك أو قال العافى لا أعلم أن الشفعة على الفور قبل قوله على

الذي وقع عليه البيع) فان
 كان الثمن مثليا كحب وتقد
 أخذه بمثله أو متقوما كعبد
 وثوب أخذه بقيمته يوم
 البيع (وهي) أي الشفعة
 بمعنى الجاهل (أي الفور)

المذهب ومحل الفورية أيضا اذا كان الثمن حالا فان كان مؤجلا خيرا الشفيع بين
 اخذه حالا مع تعجيله وبين صبره الى المحلول ثم يأخذه ان حل الاجل بموت المشتري
 ولا يلزم بالاخذ حالا بتظير المؤجل من الحال لانه يضرب بالشفيع اذا اجل يقابل به
 قسط من الثمن ولورضى المشتري بذمة الشفيع لم يخبر على الاصح بل يتعين الاخذ
 حالا بالمؤجل فان لم يأخذ حالا بطل حقه (قوله أى الشفعة) تفسير للضمير
 وقوله بمعنى طلبها أى الاخذ بها بخلاف التملك فلا يضرب تأخيرها (قوله على الفور)
 أى عقب علمه بالبيع كما علم مما مر (قوله وحيثئذ) أى حين اذ كانت على الفور
 وقوله فليبادر الشفيع أى فليسرع الشفيع فى طلبها والاخذ بها بأن يقول انا آخذ
 بالشفعة وقوله اذا علم بيع الشقص أى بخلاف ما لم يعلم به فيبقى حقه فى الشفعة
 ولو مضى سنون وقوله يأخذه متعلق بقوله فليبادر واذا سارطالبا فى الحال
 فلا يكلف الاشياء على الطلب فلا تبطل شفيعته بتركه (قوله تكون والمبادرة فى طلب
 الشفعة على العادة) فلو كان الشفيع فى الصلاة او فى الحمام او فى حال قضاء الحاجة
 لم يكلف القطع على خلاف العادة بل له التأخير الى فراغ ذلك ولا يكلف الاقتصار
 فى الصلاة على اقل مجزئ بل له ان يستوفى المستحب للمنفرد لا الزيادة عليه ولو كانت
 الصلاة نفلا مطلقا ولو حضرة الصلاة والطعام او قضاء الحاجة جازله ان يقدمها
 فاذا فرغ طالب بالشفعة وله ان يلبس ثوبه ولو لا تجمل ولو كان فى الليل فله التأخير
 حتى يصبح ان شق عليه الذهاب ليلا والابان كان اميرا او كان فى ليالى رمضان
 فليس له التأخير (قوله فلا يكلف الاسراع على خلاف عاداته) تفريع على ما قبله
 وقوله بعدواى جرى وقوله او غيره أى كركوب بل يمشى على عاداته (قوله بل الضابط
 فى ذلك) أى بل القاعدة فى طلب الشفعة وقوله ان ماعدتوانيا أى تأخيرا وتأنيا
 وقوله اسقطها أى اسقط الشفعة أى حقه فيها وقوله والا فلا أى وأن لم يعدتوانيا
 فلا يسقطها (قوله فان اخرها) أى بعد العلم بالبيع والا فلا يضركم وقوله أى
 الشفعة أى طلبها وقوله مع القدرة عليها أى بان لم يكن له عذر وقوله بطلت أى
 شفيعته لتقصيره (قوله ولو كان مريدا الشفعة الخ) هذا محترز قوله مع القدرة وقوله
 مريضا أى مرضا يمنع من المطالبة لا كصداع يسير وقوله او غايبا عن بلد المشتري أى
 ولو سقرا قصر بشرط أن يجتز عن الوصول اليه او الرفع الى الحياكم وقوله او محبوسا
 أى ظمنا او بدن معسره وهو عاجز عن اثبات اعصاه بيئته وقوله او خائفا أى على

وحيثئذ فليبادر الشفيع
 اذا علم بيع الشقص بأخذه
 وتكون المبادرة فى طلب
 الشفعة على العادة فلا يكلف
 الاسراع على خلاف عاداته
 بعدواى غيره بل الضابط فى
 ذلك ان ماعدتوانيا فى طلب
 الشفعة اسقطها والا فلا
 (فان اخرها) أى الشفعة
 (مع القدرة عليها بطلت)
 ولو كانت مريدا الشفعة

نفسه او عرضه او ماله او غيرها وقوله فليوكل أى غيره في الطلب وقوله ان قدر رأى
على التوكيل وقوله والا فليشهد أى وان لم يقدر على التوكيل فليشهد وصريح ذلك ان
التوكيل مقدم على الاشهاد عند القدرة (قوله فان ترك المقدور عليه من
التوكيل أو الاشهاد بطل في الاظهر) هو المعتمد (قوله ولو قال الشفيع لا أعلم ان حق
الشفعة على الفور) وكذا لو قال لم أعلم ان لي الشفعة كما مر وقوله وكان ممن يخفى عليه
ذلك أى بان كان عاميا ولو خالط العلماء لان ذلك مما يخفى على العوام وقوله صدق
بيمينه أى ويبقى حقه في الشفعة (قوله واذا تزوج شخص امرأة) أى او خالعهما
وقوله على شقص هو بكسر الشين المججمة واسكان القاف اسم للقطعة من الارض
والطائفة من الشيء كما اتفق عليه أهل اللغة وقوله أخذه جواب اذا وقوله أى الشفيع
تفسير للصير الفاعل المستتر وقوله الشقص تفسير للضمير المفعول لبارز وقوله بمهر
المثل لتلك المرأة أى لان البضع متقوم بقيمته مهر المثل ولودفع لها الشقص متعة
فلشريك أخذه بمتعة مثلها لا مهر مثلها لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض
عنها (قوله وان كان الشفعا) هكذا في بعض النسخ بلا واو وهو أولى وفي بعض
النسخ وان كانوا الشفعا بالواو على لغة كلوني البراغيت وهي لغة ضعيفة وقوله
جماعة اثنين فأكثر (قوله استحقوها الخ) حتى لو كان للمشتري حصته في الدار
اشترك مع الشفيع في المبيع لاستوائهما في الشركة وصورة ذلك أن تكون الدارين
ثلاثة اثلاثا باع احدهم نصيبه لآخر شريكه فبأخذ الشفيع وهو الشريك الآخر
السدس ويبقى للمشتري السدس كما لو كان المشتري اجنبيا ولو باع احدا الشريكين
بعض حصته لرجل ثم باع باقية لآخر فالشفعة للشريك القديم في البعض الاول
لانفراده بالحق ثم ان أخذه بالشفعة فالشفعة له أيضا في البعض الثاني لزوال ملك
المشتري الاول وان لم يأخذه بالشفعة بل عفا عن المشتري الاول شاركه في البعض
الثاني لانه صار شريكا مثله قبل البيع الثاني ولو عفا احدا الشفيعين ولو عن بعض
حقه سقط كله كالقود واخذ الآخر الكل أو ترك الكل ولا يقتصر على حصته لئلا
تبدع الصفقة على المشتري ولو كان احدهما غائبا تخير الحاضرين الصبر الى
حضور الغائب لعذره في ان لا يأخذما يؤخذ منه وبين أخذ الجميع فاذا حضر الغائب
شاركه فيه لان الحق لهما لكن ما استوفاه الحاضر من المنافع كالأجرة والثمرة
لا يراجع فيه الغائب وليس للحاضر الاقتصار على حصته لثلاثت بعض الصفقة على

مريضا أو غائبا من بلد
المشتري أو محبوبا أو خائفا
من عدو فليوكل ان قدر
والا فليشهد على الطلب
فان ترك المقدور عليه من
التوكيل أو الاشهاد بطل
حقه في الاظهر ولو قال
الشفيع لم أعلم ان حق
الشفعة على الفور وكان ممن
يخفى عليه ذلك صدق بيمينه
(واذا تزوج شخص امرأة)
على شقص أخذه أى أخذ
(الشفيع) الشقص (بمهر
المثل) لتلك المرأة (وان كان
الشفعا جماعة استحقوها)

المشتري لو لم يأخذ القائب بعد حضوره وتعدّد الشفعة بتعدّد الصفقة اما بتعدّد
البائع أو المشتري أو بتفصيل الثمن وتعدّد الشقص أيضا فلوبا عاثنان لواحد شقصا
أو اشتراهما اثنين من واحد فالشفيع أخذ نصيب أحدهما وحده لا يتفقاء تبعض
الصفقة على المشتري لتعددها وكذا الوقال بعثك ربع الدار بكذا وربعها الآخر بكذا
فقبل فله أخذ أحدهما لتعددها بتفصيل الثمن ولوبا ع شقصين من دارين في صفقة
واحدة فالشفيع أخذ أحدهما لأنه لا يقضى إلى تبعض شيء واحد في صفقة واحدة
لانهما شقصان (قوله أي الشفعة) تفسير للضمير (قوله على قدر حصصهم من
الاملاك) أي لان حق الشفعة مستحق بسبب الملك فقسط على قدره كالأجرة والثمرة
وهذا ما صححه الشيخان وهو المعتمد وقيل بعدد الرؤس لان الواحد يأخذ الجميع وان
قل نصيبه واعتمده جمع من المتأخرين حتى قال الاسنوي ان الاول خلاف مذهب
الشافعي (قوله فلو كان لأحدهم الخ) تفريع على قوله استحقها على قدر الاملاك
وقوله فباع صاحب النصف حصته أي التي هي النصف وقوله أخذها الآخران
اثلاثا أي لان حصصهما ثلاثة اسداس فتجعل الحصة ثلاثة أيضا لصاحب الثلث
ثلاثا ولصاحب السدس ثلثها ولوبا ع صاحب الثلث حصته أخذها الآخران ارباعا
لان حصصهما أربعة اسداس فان النصف ثلاثة اسداس فاذا ضم اليه السدس الآخر
كانت الجملة أربعة اسداس فتجعل الحصة أربعة اجزاء لصاحب النصف ثلاثة
ولصاحب السدس واحد ولوبا ع صاحب السدس حصته أخذها الآخران انخاسا
لان حصصهما خمسة اسداس اذا النصف ثلاثة اسداس والثلث سدسان لصاحب
النصف ثلاثة ولصاحب الثلث اثنان (فصل في احكام القراض) بكسر القاف
ويقال له المقارضة لان كلامهم ما مصدر قارض كما قال ابن مالك لفاعل الفاعل
والفاعله * ويقال له أيضا المضاربة من الضرب بمعنى العرق قال تعالى واذا ضربتم
في الارض أي سافرت لا شتما له عليه غالبا والقراض والمقارضة لغة هل التجار
والمضاربة لغة اهل العراق والاصل فيه الاجماع والحاجة لان صاحب المال قد
لا يحسن التصرف ومن لا مال له يحسنه فيحتاج الاول الى الاستعمال والثاني الى
العمل واحتج له الماوردي بقوله تعالى ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم
أي ليس عليكم حرج في أن تطلبوا زيادة من ربكم وهي الربح والآية شاملة للقراض
وللتجارة لان المراد والله اعلم ليس عليكم جناح ان تبغوا فضلا من ربكم في اموالكم

أي الشفعة (ع-لى قدر)
حصصهم من (الاملاك)
فلو كان لأحدهم نصف
عقار وللآخر ثلثه وللآخر
سدسه فباع صاحب النصف
حصته أخذها الآخران
اثلاثا * (فصل) * في احكام
القراض

أواموال غيركم فصح الاحتجاج بالآية من حيث هي ومها وبأنه صلى الله عليه وسلم
ضارب لمخدجة بما لها إلى الشام وانفذت معه عبدها ميسرة وأركانها ستة مالك
وعامل ومال وجمل وربح وصيغة وكما تعلم من كلام المصنف قال الشيرازي وفي
هذا العمل والربح من الأركان تسع لأنهم لا يحصلان إلا بعدد اللهم إلا أن يقال إن
المراد ذكر عمل وذكر ربح لأنه لا بد لهمة التقدم ذكرهما وشرط في المالك ما شرط
في الموكل وفي العامل ما شرط في الوكيل لأن القراض توسع من جهة المالك
وتوكل من جهة العامل وشرط في المال أن يكون نقدا خالصا كما أشار إليه المصنف
بقوله أن يكون على ناض من الدراهم والدنانير وأن يكون معلوما جنسا وقدرا
وصفة وأن يكون معينا بيد العامل وشرط في العمل كونه تجارة وأن لا يضيقه
على العامل كما سيأتي وشرط في الربح أن يشترط للعامل منه جزء معلوم منه بالتجزئة
كنصف وثلاث وشرط في الصيغة ما عرفه في البيع نحو قارضتك أو عاملتك في كذا
على أن الربح يتناقبيل العامل لفظا ويجوز تعدد كل من المالك والعامل فلما لكان
أن يتراضا واحدا ويكون الربح بعد نصيب العامل لهما بحسب المالين فإذا كان
مال أحدهما مائتين ومال الآخر مائة وشرط للعامل نصف الربح اقتسما النصف
الآخر اثلاثا فلو شرط خلاف ما يقتضيه النسبة فسد العقد والمالك أن يقارض
أثنين متساويين أو متفاضلين في المشروط لهما من الربح كأن يشترط لهما النصف
بالسوية ولا حد لهما ذلك الربح ولا حوز به سواء شرط على كل مراجعة الأنواع لا ولا
يعامل العامل المالك ولا وكيله ولا مأذونه بخلاف مكاتبه ولا يعمون نفسه من مال
القراض وعليه فعل ما بهتاد فعله كطى ثوب ووزن خفيف كذهب (قوله وهو)
أي القراض وقوله مشتق من القرض بفتح القاف وكسرهما وانما اشتق منه مع أن
كلا منهما مصدر والمصدر لا يشتق من المصدر لأن الأول مصدر مزيدي والثاني مجرد
والمزيد يشتق من المجرد وقوله وهو القطع تقول قرضت الثوب قرضا إذا قطعته
بالمقراض وانما كان القراض مشتقا من القرض وهو القطع لأن المالك قطع للعامل
قطعة من ماله ليتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله وشرعا) عطف على لغة
وقوله دفع المالك الخ أي مع الصيغة ولو قال عقد يقتضي دفع المالك الخ لكان
أولى لأن القراض اسم للعقد لا للدفع حتى لو حلف لا يقارض خنت بالعقد ويؤخذ
من هذا التعريف الأركان الستة فقد اشتمل على المالك والعامل والمال وقوله ليحل

وهو لغة مشتق من القرض
وهو القطع وشرعا دفع المالك
مالا للعامل يعمل فيه وربح
المال بينهما

فيه اشارة الى العمل وقوله والربح بينهما تصریح بالربح والدفع لا يكون الا بصيغة
فليس فيه ذكر الصيغة صريحا ولو ذكر العقد كما قلنا لكان فيه تصریح بها (قوله
وللقراض اربعة شروط) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهي اكثر من ذلك كما علم
بما مر (قوله أحدها) أي أحد الشروط الاربعة وقوله أن يكون على ناض أي
منصوص وقوله أي تقد أي منقود ثم بين ذلك بقوله من الدراهم والدنانير فيشترط
في المال الذي هو أحد الأركان أن يكون من النقد المضروب بأن يكون من الدراهم
أو الدنانير ويشترط أيضا أن يكون معلوما جنسا وقدرًا وصفة فلو كان مجهولا جنسا
أو قدرًا أو وصفة لم يصح ومعيّنًا فلا يصح على إحدى الصريتين ولو متساوية بين الأنا
عينت أحدهما في المجلس لانه حريم العقد فالواقع فيه كالواقع في العقد وكذلك
لو كان على مقدار معلوم في ذمة المالك ثم عين في المجلس كان قال قارضتك على مائة
ريال مثلاً في ذمتي ثم عينت في المجلس لا على دين ومنفعة مطلقاً وبهذا العامل
فلا يصح بشرط كونه بيد غير العامل كالمالك ليو في منه ثمن ما اشترا ما العامل لانه
قد لا يجد عند الحاجة (قوله الخالص) قيد في الدراهم والدنانير (قوله
ولا يجوز القراض الخ) تفريع على مفهوم قوله أن يكون على ناض الخ وانما لم يحجز
القراض على ذلك لان في القراض أغراض الكون العمل فيه غير مضبوط والربح غير
موثوق به وانما يجوز للحاجة فاخص بما يروج بكل حال وتسهيل التجارة به
(قوله على تبر) هو كسارة الذهب والفضة إذا أخذ من معدنهما قبل تنقيتهما من
نراهما وقوله ولا على حلي أي كخخال وسوار ونحوهما فلو قارضت المرأة على حليها
لم يصح وقوله ولا معشوش محترز الخالصه نعم ان كان غشه مستهلكاً أي غير متميز
كدراهم مصر صرح القراض عليه في الاظهر (قوله ولا عروض) أي كالنحاس
والفضة ماش ونحوهما وقوله ومنها أي العروض وقوله الفلوس أي الجدد فهي
عروض لانها قطع من النحاس ومن جعلها من النقد أراد كونها يتعامل بها كالنقد
كعولهم نقد البلد ما يتعامل به فيها كالودع والخز ونحوهما (قوله والثاني) أي
من الشروط الاربعة وكان الانسب بقوله أحدها أن يقول وثانيها (قوله أن يأذن
رب المال) أي مالكة وقوله للعامل متعلق بيأذن وكذا قوله في التصرف أي
في البيع والشراء على وجه التجارة فلا يصح شراء برطمانه ويخبزه او غزل ينسجه
وبيعه لان ذلك عمل مضبوط يستأجر عليه لا يسمى تجارة ويؤخذ من الأذن اعتبار

(وللقراض اربعة شروط)
احدها (أن يكون على
ناض) أي تقد (من الدراهم
والدنانير) الخالصه فلا يجوز
القراض على تبر ولا حلي
ولا معشوش ولا عروض
ومنها الفلوس (و) الثاني
(أن يأذن رب المال للعامل
في التصرف)

الصيغة وقدر الكلام عليها (قوله اذنا) أشار الشارح بتقديره الى أن قول
المصنف مطلقا وما عطف عليه وهو قوله أو فيما لا يتقطع وجوده غالباً صفة مصدر
محذوف مفعول مطلق فالشرط مرددين أمرين أن يأذن له في التصرف اذنا مطلقاً
أي غير مقيد بنوع أو فيما لا يتقطع وجوده غالباً أي أو مقيداً بنوع لا يتقطع وجوده
غالباً وحاصله أن لا يضيق العمل على العامل بأن يطلقه أو يقيد بنوع لا يتقطع
غالباً (قوله فلا يجوز للمالك الخ) تفريع على مفهوم الشرط على ما تقرر وقوله
أن يضيق التصرف على العامل ومنه معاملة شخص معين كقوله ولا تشتري الام
زيد ولا تبع الاله وشراء سلعة معينة كقوله ولا تشتري هذه السلعة لان المقصود من
الفراض حصول الربح وقد لا يحصل فيما يعينه فيدخل العقد (قوله كونه لا تشتري
شيئاً حتى تشاورني) فقد ضيق عليه التصرف بكونه لا يشتري شيئاً حتى يشاوره
وقد لا يحده حين الشراء وقوله ولا تشتري الا الخنطة البيضاء أي في محل يندرج وجودها
فيه فان كان في محل لا يندرج وجودها فيه كالمعيد جاز وقوله مثلاً أي أو الباقوت
الاجراء والخيل الباق (قوله ثم عطف المصنف الخ) أشار الشارح بذلك الى أن
قوله أو فيما لا يتقطع وجوده غالباً عطف على قوله مطلقاً فعمل من هذا أنه لا يحتاج
في الاذن الى ذكر ما يتصرف فيه لانه يكفي الاذن المطلق فان ذكره اشترط أن
لا يكون مما يندرج وجوده غالباً (قوله أو فيما) أي في نوع أي كالبر والحياب
ونحوهما وقوله لا يتقطع وجوده غالباً أن لا يتقطع اصلاً أو يتقطع نادراً فهو صادق
بصورتين لان غالباً راجع للنفي والنفي اذا توجه على مقيد بقيد صدق بنفي المقيد ونفي
القيد ولن كان الغالب انصاب بالنفي على القيد (قوله أي من التصرف) لوقال
أي في التصرف لكان اولى وأشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف في التصرف
مسلط على المعطوف كما عطف عليه والا فلا حاجة اليه فيكفي الاقتصار على قوله
أي في شيء وهو تفسير لقوله فيما وأشار به الى أن ما ذكره موصوفة فغوله لا يتقطع
وجوده غالباً صفة لما ولو اذن فيما يعي وجوده فانه قطع لم ينسخ العقد (قوله فلو شرط
عليه الخ) تفريع على المفهوم وقوله كالتخيل البلق وكالباقوت الاجراء وقوله لم يصح
أي لانه لا يحصل منه الربح غالباً (قوله والثالث) أي من الشروط الاربعة وكان
الانساب أن يقول وماله أو قوله أن يشترط وفي بعض النسخ أن يشترط بضم الراء من
باب نصر كافي المختار وقوله أي يشترط المالك للعامل تفسير للضميرين المستتر والبارز

اذنا (مطلقاً) فلا يجوز للمالك
ان يضيق على العامل
التصرف كقوله لا تشتري شيئاً
حتى تشاورني ولا تشتري الا
الخنطة البيضاء مثلاً ثم
عطف المصنف على قوله
سابقاً مطلقاً قوله هنا
(أو فيما) أي من التصرف
في شيء (لا يتقطع وجوده
غالباً) فلو شرط عليه شراء
شيء يندرج وجوده كالتخيل
البلقي لم يصح (و) الثالث (ان
يشترط له) أي يشترط المالك
للعامل (بخره)

المحذور باللام وقوله جزءا أي ولو قليلا بخلاف ما لو شرط الربح كله لا أحدهما كان
قال ولي كل الربح أو ولك كل الربح فلا يصح فيه ما ولا شيء له في الأولى لأنه عمل غير
طامع وله اجرة المثل في الثانية والربح كله للمالك فيهما ولا يصح أن يشترط لغيرهما
منه شيئا نعم إن كان الغير غلاما لا أحدهما صح لأن المشروط له راجع لتبوعه ولا يضر
شرط نفقة غلام المالك على العامل وإن لم تقدر بشئ ويتبع فيها العرف وقيل لا بد
من تقديرها (قوله معلوما) أي لهما بالجزئية كما أشار إليه الشارح بقوله كنصفه
أو ثلثه وخرج بذلك ما لو جعل له ربح صنف معين أو قدر معين كعشرة فلا يصح لأنه
قد لا يربح غير ربح ذلك الصنف أو غير العشرة فيغوز أحدهما بجميع الربح وقوله
من الربح فلو شرط له شيئا من غير الربح لم يصح (قوله فلو قال المالك للعامل الخ)
تفريع على مفهوم كونه معلوما وقوله فسد القراض أي للجهل بحصة العامل
(قوله أو على أن الربح يتناصف) أي جلا على التساوي فهو معلوم ضمنا وقوله
ويكون الربح نصفين أي كما لو قال هذه الدار لزيد وعمر فتكون بينهما نصفين وكذا
لو قال المالك للعامل ولك نصف الربح فيصح ويكون الباقي للمالك بحكم التبعية
للمال بخلاف ما لو قال له ولي نصف الربح فإنه لا يصح لأن الربح للمالك بحكم التبعية
للمال إلا ما ينسب منه للعامل ولم ينسب له شيء منه ومتى فسد القراض استحق
العامل اجرة المثل ولو علم الفساد لأنه لم يعمل مجانا وقد فاته المسمى فيرجع لاجرة المثل
إذا قال المالك والربح كله لي لأنه عمل غير طامع كما مر ولو اختلفا في قدر المشروط
تخالفوا ورجع لاجرة المثل (قوله والرابع) أي من الشروط وكان الانسب ورابعها
وقوله أن لا يقدر بالبناء للمجهول ونائب الفاعل ضمير يعود على القراض فقول
الشارح القراض تفسير للضمير على تقدير أي التفسيرية أو بدل منه لأن نائب الفاعل
لأنه يلزم أن المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يحذف أو بالبناء للفاعل وهو ضمير
يعود على العاقد من المالك والعامل وعبارة الشيخ الخطيب صريحة في بناءه للفاعل
(قوله كقوله قارضتك سنة) أي سواء سكنت بعد ذلك بأن أطلقها أو منعه
التصرف بعدها بأن قال له قارضتك سنة ولا تصرف بعدها أو البيع أو الشراء
بأن قال له قارضتك سنة ولا تبع بعدها أو ولا تشتري بعدها سواء ذكر ذلك متصلا
أو منفصلا نعم إن قال قارضتك ولا تشتري بعدها سنة صح لمحصل الاسترباح بالبيع
الذي له فعله بعدها وحله كما قال الإمام أن تكون المدة تسع الشراء للاسترباح

معلوما من الربح (كنصفه)
أو ثلثه فلو قال المالك للعامل
قارضتك على هذا المال
على أن لك فيه شركة
أو شيئا منه فسد القراض
أو على أن الربح يتناصف
ويكون الربح نصفين
(و) الرابع (أن لا يقدر)
القراض (بمدة معلومة)
كقوله قارضتك سنة

كالصورة السابقة بخلاف نحو ساعة هكذا ينبغي تقرير هذا المثل بخلاف تقريره
 بغير هذا كما وقع لبعضهم لما فيه من الخلل (قوله وان لا يعلق) بشرط لم يذكره
 المصنف لانه معلوم من عدم التأقيت بالاولى لا غتفار التأقيت بل اشترطه في نحو
 المساقاة بخلاف التعليق وقوله ~~عكس~~ قوله اذا جاء رأس الشهر قارضتك ومثله اذا
 قال قارضتك واذا جاء رأس الشهر تصرف فتعلق التصرف مثل تعليق العقد بخلاف
 نظيره في الوكالة (قوله والقراض امانة) أي والمال المقارض عليه امانة في يد
 العامل فيقبل قوله في الرد على المالك لانه ائتمنه وفي تلف المال على تفصيل
 الوديعة وفي حصول الربح وعدمه وفي مقداره وفي شرائه لنفسه ولورابها أو للقراض
 ولو خاسرا ولو تلف المال وادعى المالك أنه قرض فيضمنه العامل وادعى العامل
 أنه قراض فلا يضمنه فالصدق المالك بيمينه على المعتمد لانه اعرف بكيفية العقد
 وقيل يصدق العامل لان الاصل عدم شغل ذمته ولو اقام كل منهما يذمة قد تمت بينة
 المالك على المعتمد ولو كان المال باقيا وحصل منه ربح فادعى المالك أنه قراض فله
 حصته من الربح وادعى العامل أنه قرض فالربح كله له صدق العامل بيمينه
 كما افتى به الرملي (قوله وح) أي حين اذ كان القراض امانة وقوله
 الا بعدوان أي ظلم ولو عبر بالتفريط لكان أولى لانه يشمل ما لو استعمله ناسيا فان
 ذلك تفريط لا تعدى في خالف في شيء مما وجب عليه ضمن كأن سافر في بر أو بحر بغير
 اذن لما فيه من الخطر ولا يسافر في البحر الا بنص عليه (قوله واذا حصل في مال
 القراض ربح) أي بسبب تصرف العامل بخلاف نحوه مرة وولد وصوف وكسب
 ومهر وغير ذلك من الزوائد العينية فهي للمالك نعم المهر الواجب بوطئ العامل عليه
 كأن وطئ امة القراض بشبهة من الربح لانه حصل بفعله فاشبهه ربح التجارة
 ولا يملك العامل حصته من الربح بظهور لانه لو ملكها بالظهور لكان شريكا
 في المال وليس كذلك وملكها بالقسمة لكن انما يستقر ملكها بالقسمة أن نص
 رأس المال وفسخ العقد والا فلا يمتنع حتى لو حصل بعد القسمة فقط نقص جبر بالربح
 المقسوم كما في شرح الخطيب ويستقر ملكه أيضا بنفوض المال والفسخ بلا قسمة
 (قوله وخسران) أي نقص بسبب رخص أو كساد أو عيب حادث أو تلف ولو باقاة
 سماوية بعد تصرف العامل فيه كأن اشترى به شيئا فرخص سعره أو تلف بهضه
 ثم حصل ربح جبر به النقص بخلاف ما لو كان قبل تصرف العامل فلا يجبر به بل

وان لا يعلق بشرط قوله
 اذا جاء رأس الشهر قارضتك
 والقراض امانة (و) حينئذ
 لا ضمان على العامل (في
 مال القراض) (الا بعدوان)
 فيه وفي بعض النسخ
 بالعدوان (واذا حصل) في
 مال القراض (ربح)
 وخسران

بحسب من رأس المال لأن العقد لم يتأكد بالعمل (قوله جبر الخسران بالربح) سواء
 حصل قبله أو بعده فتقول المحشي بعده ليس بتقيد وإنما جبر به لاقتضاء العرف ذلك
 لأن الربح وقاية لرأس المال نعم لا يجبر خسران ما أخذه المالك بعد الخسران مثاله
 المال مائة والخمران عشرون وما أخذه المالك بعده عشرون فالخسران موزع على
 الثمانين الباقية بعد الخسران فكل عشرين يتبعها خمسة فالعشرون التي أخذها
 المالك يتبعها خمسة فلا يلزم العامل جبرها والستون التي بقيت بيد العامل يتبعها
 خمسة عشر فيلزمه جبرها حتى يصير رأس المال خمسة وسبعين فلوربح خمسة أيضا
 وبلغ المال ثمانين فالحصة الزائدة على الخمسة والسبعين تقسم بينهما بحسب الشروط
 فلو شرط له نصف الربح فلكل منهما اثنتان ونصف ولا يأخذها المالك فبحسب الخمسة
 الباقية من الخسران لتبعيتها للعشرين التي أخذها المالك ولو أخذ المالك بعض
 المال بعد الربح فالأخذ ودرج رأس مال بحسب نسبة الربح لمجموع المال والربح مثاله
 المال مائة والربح عشرون وأخذ المال عشرين فسدسها وهو ثلاثة وثلاثين وربعها
 رأس مال وهكذا كل عشرين لأن الربح سدس جميع المال فيقسم سدسها الذي
 هو ثلاثة وثلاثين بين العامل والمالك بحسب الشروط فيكون لكل منهما واحد
 وثلثان إن شرط له نصف الربح ولو أخذ المالك بعض المال قبل ظهور ربح وخسران
 رجع المال للباقي مثاله المال مائة وأخذ منه عشرين رجع المال لثمانين (قوله
 واعلم أن عقد القراض جائز من الطرفين) أي طرفي المالك والعامل وقوله فلكل
 من المالك والعامل فسخه تفريق على ما قبله فيفسخه كل منهما متى شاء وينفسخ بما
 تنفسخ به الوكالة أيضا كموت أحدهما أو جنونه لما مر أنه توكيل وتوكل وبعد الفسخ
 أو الانفساخ يلزم العامل استيفاء الدين وتنفيذ رأس المال بأن يصيره ناضيا
 دراهم ودنانير فيرة قدر رأس المال لمثله ولو أبطله السلطان كان تعاقدا على نقد
 وتصرف فيه العامل ثم أبطله السلطان فليس على العامل بعد الفسخ أو الانفساخ
 إلا مثل النقد المقود عليه على الصحيح في الزوائد ويلزمه ذلك وإن لم يكن ربح لأنه
 في عهدة رد رأس المال كما أخذه ومحل لزوم ذلك أن طالب منه المالك الاستيفاء
 أو التنفيذ والافلا يلزمه إلا أن يكون لمجبر عليه وحظه فيه * (فصل في أحكام
 المساقاة) * كالجواز الآتي في قول المصنف والمساقاة جائزة ولما كانت شبيهة
 بالغراض في العمل في شيء ببعض غنائم وفي جهالة العوض لأنه لا يعلم قدره فهما

جبر الخسران بالربح واعلم
 أن عقد القراض جائز من
 الطرفين فلكل من المالك
 والعامل فسخه * (فصل
 في أحكام المساقاة) *

وان كان معلوما بالجزئية وشبهية بالاجارة في الزوم والتأقبت جعلت بينهما والاصل
 فيه ما خبر العيصي انه صلى الله عليه وسلم عامل اهل خيبر على نخلاها وارضها على
 ما يخرج منها من ثمر أو زرع لانه لما فقها ملك نخلاها وزرعها فصار الزرع من عند
 المالك فقام مقام البذر فكانت مساقاة ومزارعة وسيأتي ان المزارعة تصح تبعا
 للمساقاة والحاجة داعية اليها لان مالك الاشجار قد لا يحسن العمل فيها أولا يتفرغ
 له ومن يحسن ويتفرغ قد لا يكون له اشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى
 العمل ولو استكثرا المالك لزمته الاجرة في الحال وقد لا يحصل له شيء من الثمار
 ويتهاون العامل في العمل واركائها ستة مالك وعامل وعمل ومورد وغرو صيغة وكلها
 تعلم مما يأتي (قوله وهي) أي المساقاة وقوله مشتقة أي مأخوذة وقوله من السقي
 بفتح السين وسكون القاف وتخفيف الياء وانما أخذت منه لاحتياجها اليه غالبا
 لانه انفع اعمالها واكثرها مؤنة لاسيما في ارض الحجاز فانهم يسقون من الآبار
 ويصعب ضبطه بكسر القاف وتشديد الياء وهو غار النخل وانما أخذت منه على
 هذا لانه موردها والا قول هو الاظهر لان السقي عليه مصدر فالاشتقاق منه ظاهر
 بخلاف الثاني فان السقي عليه ليس مصدرا فلا يظهر الاشتقاق منه الا أن يراد به
 مطلق الاخذ كما اشرنا اليه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله دفع الشخص الخ
 أي بصيغة نحو ساقيتك على هذا النخل أو العنب أو أسلمته اليك لتعهده به هكذا
 فيقبل كما سيذكره الشارح بقوله وصيغتها الخ ولشخص هو المالك ومن يتعهده هو
 العامل وقوله نخلا أو شجر عنب هو المورد وشرطه كونه مغروسا معينا مرييا بيد عامل
 لم يبد صلاح ثمره فلا تصح على غير مغروس كودي وهو غار النخل ليغرسه ويتعهده
 وتكون الثمرة بينهما كما لو سلمه بذرا ليزرعه ولا ان الغرس ليس من عمل المساقاة فضمه
 اليه يفسده ولا على مبيع كما حد لبستانين ولا غير مري ولا كونه بغير يد العامل كبد
 المالك ولا على ما يبد صلاح ثمره لغوات معظم الاعمال وقوله بسقي وتسمية هو العمل
 وشرطه أن لا يشترط على المالك أو العامل ما ليس عليه فلو شرط على العامل ان
 يبني جدارا لمدينة أو على المالك تسمية النهر لم يصح وقد ذكر الشارح ان قوله على
 ان له قدرا معلوما من ثمره والمراد كونه معلوما بالجزئية كربع وثلاث بخلاف ما لو كان
 معلوما بغير الجزئية كقنطار أو قنطارين وبشرط اختصاصه بالمأقدين فلا يجوز شرط
 بعضه لغيرهما ولا شرط كله للمالك ولا يستحق في هذه العامل اجرة لانه عمل غير شرط مع

وهي لغة مشتقة من السقي
 وشرعا دفع الشخص نخلا
 أو شجر عنب لمن يتعهده
 بسقي وتسمية على ان له قدرا
 معلوما من ثمره

كافي التراض فيؤخذ من هذا التعريف جميع الأركان الستة المتقدمة واعلم ان
 النخل والعنب هما الفان غيرهما من بقية الاشجار في أربعة أمور الزكاة والخمر
 وبيع العرايا والمساقاة واختلفوا ايها أفضل والراجح ان النخل أفضل لو ردا كرموا
 عما تكلم النخل المطعمات في المحل وان تكلم فيه وانما قيل لماعينات لانها خلقت من
 فضلة طينة آدم والنخل مقدم على العنب في جميع القرآن وشبهه صلى الله عليه وسلم
 النخلة بالثمن في كونها تنفع بجميع اجزائها وعين الدجال بحبة العنب لانها اصل
 النخروهي ام الخبثات (قوله والمساقاة جائزة) أي صحيحة وحلال فان الجواز يعني
 الصحة والمحل المقابل للبطالان لا من الجوار المقابل للزيم فلا ينافي انها لازمة من
 الجانبيين كما سيصرح به الشارح فاندفع الاعتراض بانها لازمة فكيف يقول جائزة
 (قوله على شيئين فقط) أي دون غيرهما فهي مختصة بهما وقوله النخل والكرم
 بدل من شيئين بالنظر لكلام الشارح وان كانا في كلام المصنف مجرورين بالحرف
 وهو على أما صحتها على النخل فالمخير السابق وتصح على النخل ولو ذكر كورا كما اقتضاه
 اطلاق المصنف وصرح به المحقق ومثله العنب لانه ملحق بالنخل بما مع وجوب
 الزكاة وتأتي الخمر وقد ورد النهي عن تسمية العنب كرم ما قال صلى الله عليه وسلم
 لا تسموا العنب كرم انما الكرم الرجل المسلم وانما سماء المصنف بذلك اشارة الى الجواز
 لكون النهي للتنزيه (قوله فلا تجوز المساقاة على غيرهما) تفريع على مفهوم قوله
 على شيئين فقط والمراد انها لا تجوز على غيرهما استقلالاً أما تبعاً فتصح كما سيذكره
 الشارح في المزارعة لآتية وانما لم تجز على غيرهما اقتصاراً على مورد النص ولانه
 يفهم من غير تعهد طالبا (قوله كنين الخ) أي وبطيخ ونحوه وبعوز ولوزوتهما
 وعناب وسفرجل الى غير ذلك (قوله ومشمس) بكسر الميمين أو فتحهما أو ضمهما
 (قوله وتصح المساقاة من جائز التصرف) بيان لشرط المالك وفيه اشارة الى أن
 المراد من الجواز في كلام المصنف الصحة ولو ذكره الشارح عقبه وعاق به الجار
 والمجرور أعني قوله من جائز التصرف بأن يقول بعد قوله والمساقاة جائزة أي صحيحة
 من جائز التصرف الخ لكان انساب الا أن يقال أنه لي فصل فيه بين المتصرف لنفسه
 والمتصرف لغيره فتأمل (قوله من جائز التصرف) بشرطه كالموكل وشرط العامل
 كالوكيل وسيأتي ذكرهما في كلام المصنف ولذلك قال المصنف وفي ذكرهما هنا
 تكرار مع ما يأتي ويدفع التكرار بان ذكرهما فيما سيأتي ليس من جهة ركنيهما

(والمساقاة جائزة على
 شيئين فقط) (النخل والكرم)
 فلا تجوز المساقاة على غيرهما
 صكتين ومشمس وتصح
 المساقاة من جائز التصرف
 لنفسه وأصبي ومجنون
 بالولاية عليهما عند المصلحة

ولا شروطها بخلافه هنا (قوله وصيغتها) أي المعلومة مما مر وما يأتي بشرطها
 كافي البيع الا في التأقيت فانه يشترط هنا وظاهر صديقه ان الصيغة هي الايجاب
 فقط وليس كذلك بل هي مجموع الايجاب والقبول اللهم الا أن يقال انه فعل هكذا
 اهتماما بالايجاب ثم ضريح بشرطية القبول لدفع توهم الاكتفاء بالايجاب كما في الوكالة
 ونحوها وليس مراداهنا وقوله ساقبتك على هذا النخل أي أو على هذا العنب وقوله
 أو سلمته اليك هذه صيغة ثانية وقوله ونحو ذلك أي كعاملتك على هذا البستان
 بكذا (قوله ويشترط قبول العامل) أي بأن يقول قلت أو ونحو ذلك (قوله
 ولها) أي لهما فالكلام على تقدير مضاف والضمير راجع للمساواة كما أشار اليه
 الشارح بقوله أي المساواة وقوله شرطان مبنيان خبرهما الجار والمجرور قبله (قوله
 أحدهما) أي الشرطين المذكورين وقوله أن يقدرها المالك أي مع موافقة العامل
 على ذلك وانما اقتصر على المالك لانه هو الذي يبدأ بالايجاب غالباً والعامل يوافق
 على ذلك بالقبول ويعبر بالعاقدين المالك لكان أولى لشموله لكل من المالك
 والعامل وعبرة الشئ الخطيب أن يقدرها العاقدان وعلم من ذلك انها لا تصح
 مطلقة ولا مؤبدة وقوله بمدة معلومة أي يثمر فيها الشجر غالباً يقينا أو ظناً عند أهل
 الخبرة بالشجر في تلك الناحية كما يقتضيه كلام الدارمي وغيره فلا يصح تقديرها بمدة
 لا يثمر فيها الشجر غالباً ثم ان علم العامل أو ظن انه لا يثمر فيها غالباً يقينا أو ظناً فلا
 اجرة له وان استوى عنده الاحتمال ان اوجهل الحال فله اجرة لانه عمل طامعاً
 وان كانت المساواة باطلة (قوله ولا يجوز تقديرها بأدراك الثمرة في الاصح) أي
 باستوائها وبلوغها زمناً تطلب فيه غالباً وانما لم يجز تقديرها بذلك للجهل بمدة فانه
 يتقدم تارة ويتأخر أخرى (قوله والثاني) كان الانسب أن يقول وثانيتها وقوله أن
 يعين المالك للعامل جزءاً معلوماً من الثمرة كثيراً كان أو قليلاً والمراد أن يكون
 معلوماً بالجزئية كما أشار اليه الشارح بقوله كنصفها أو ثلثها فلا يصح شرط ثمر شجرة
 أو أشجار معينة ولا بكيل معلوم من الثمرة ولا يصح شرطه كله لأحدهما ولا شرط
 شيء منه لغيرهما إلا لغلām أحدهما وخرج بالثمره المجريد والليف والخص والكرناق
 وهو غطاء الثمر قبل تشققه وساعد القنوه وهو المسمى بالعرجون فهي كلها للمالك وأما
 اشجار نخ وجمعها وهو المسمى بالقنوه فيترك فيه المالك والعامل ولو شرط شيء مما
 تقدم بينهم ما كالثمرة بطل العقد على المعتمد من وجهين ذكرهما في المحاوي خلافاً لما

وصيغتها ساقبتك على هذا
 النخل بكذا أو سلمته اليك
 لتعهده ونحو ذلك ويشترط
 قبول العامل (ولها) أي
 للمساواة (شرطان) أحدهما
 (أن يقدرها المالك) بمدة
 معلومة (كنسبة هلالية
 ولا يجوز تقديرها بأدراك
 الثمرة في الاصح) (و) الثاني
 (أن يعين) المالك (للعامل
 جزءاً معلوماً) من الثمرة
 كنسبة هلالية

جری علیه المسمى به الما استظهره الشيخ الخطيب ولا يصح كون العوض من غير
 الثمرة فلو ساقاه بدراهم أو غيرها لم تنفذ مساقاة ولا اجارة الا ان فصل الاهمال
 وكانت مضبوطة (قوله فلو قال المالك على ان ما فتح الله الخ) وكذا لو ذكر جزء
 العامل وحده كما مر في القراض وقوله يبتنا أى مشرك يبتنا وقوله صح أى لانه
 في قوة شرط النصف للعامل كما اشار اليه الخارج بقوله وجعل على المناصفة (قوله
 ثم العمل) أى الشامل للعمل الذى على العامل والذي على المالك فكلامه فيما
 هو أهم بدليل التقسيم بعدوان ~~كان~~ ان العمل الذى هو أحد الأركان الستة ما هو على
 العامل فقط وقوله فيها أى المساقاة وقوله على ضربين أى نوعين من حيث نفعه
 ومن يلزمه فالنوع الأول ما يعود نفعه الى الثمرة وهو على العامل والنوع الثانى
 ما يعود نفعه الى الارض وهو على المالك ولو حذف المصنف لفظ على لكان أولى
 الا أن يجاب بأنه من كينونة القسم على قسميه (قوله أحدهما) أى الضربين
 المذكورين وقوله عمل يعود نفعه الى الثمرة أى زيادتها أو اصلاحها وهو ما يتكرر
 كل سنة ويستحق العامل حصة من الثمرة باظهار ان عقد قبله والافعال العقد وفارق
 القراض بان الربح وقاية له (قوله كسقى النخل) أى وتقىة بحرى الماء من
 نحو طين واصلاح اجاجين أى حفر ينقى فيها الماء حول الشجر ليشر به شبيه
 باجاجين الفسيل أى مواجيره جمع اجانة وتقىة أى ازالة نحو قضبان وحشيش مضر
 بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفى اليد وهو التجرن المعروف من نحو طير وسارق بأن
 يجعل كل هتود منها فى وعاء يهيشه المالك كقوصرة وهى وعاء صغير من نحوص وهو
 المسمى بالقوطة وكقطعه بالعين المهملة أو بالقاء وتقىة وتعرش للغبان جرت
 به العادة وهو ان ينصب أعوادا ويربطها بالبحال ويرفعه عليها ولا يشترط فيها تفصيل
 الاهمال بل يحمل المطلق على العرف الغالب فى الناحية الذى عرفه الماقدان
 فان لم يكن فيها عرف غالب بأن ضارب فيه العرف او لم يعرفه العاقدان اشترط
 التفصيل (قوله وتقىة) أى تلقى النخل وقوله بوضع الخ أى مصورا بوضع الخ
 فالبناء للتصوير وذلك بان يشق طلع الاناث ويذر فيه شئ من طالع الذكور كما جرت
 به العادة (قوله فهو على العامل) الضمير طائفة على العمل المذكور فهو الذى على
 العامل وأما آلات ذلك فهي على المالك كالنخل والناس والمول وهو الناس
 العظيم فطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ولو جرت العادة بخلاف ذلك

فلو قال المالك للعامل على
 ان ما فتح الله به من الثمرة
 يكون يبتنا صح وجعل على
 المناصفة (ثم العمل فيها على
 ضربين) أحدهما (عمل
 يعود نفعه الى الثمرة) كسقى
 النخل وتقىة بوضع ثقب
 من طلع الذكور فى طالع
 الاناث (فهو على العامل

لم تتبع عند العلامة الزملي: وخالفه العلامة ابن حجر واعتبرا العادة للطارئة والمخاض
 ان جميع الاعيان والاكتالات لا تجوز والمجبر والطلع الذي يلقح به النخل والبهيمة التي
 تدور والدولاب على المالك وليس على العامل الا العمل المذكور (قوله والثاني)
 كان الانسب ان يقول وثانيهما وقوله عمل يعود نفعه الى الارض وهو الذي لا يتكرر
 كل سنة (قوله كنصب الدولاب وحفر الانهار) أي وبناء محيطان البستان
 ونصب الابواب واصلاح ما انهار من النهر ونحو ذلك (قوله فهو على رب المال) أي
 مالكه دون العامل لاقتضاء العرف ذلك (قوله ولا يجوز ان يشترط المالك الخ)
 فتفسد المساقاة باشتراط ذلك ويستحق العامل اجرة عمله وان علم الفساد وهكذا
 في سائر صور الفساد الا ان قال المالك والثمرة كلها في فلاشي للعامل لانه عمل غير
 طامع (قوله ويشترط أيضا) أي كما اشترط ما تقدم وقوله انفراد العامل بالعمل
 أي وباليد في المحدية كما مر والعامل أمين كما في القراض (قوله فلو شرط رب
 المال عمل غلامه الخ) تفريع على مفهوم الشرط المذكور وقوله لم يصح أي ان
 قصد مشاركته للعامل في وضع اليد على البستان فان قصد اعانته له صح (قوله
 واعلم ان عقد المساقاة لازم من الطرفين) أي طرفي العامل والمالك قياسا على
 الاجارة فلو مات العامل المعين انفسخ العقد وأما المساقاة في ذمته فاذا مات قبل تمام
 العمل قام وارثه بمقامه فيعمل بنفسه أو من ماله أو من التركة ان كانت فلا يجبر على
 الانفاق من التركة ولا يلزمه العمل ان لم تكن تركة ولا يلزم المالك تمكينه من
 العمل بنفسه الا ان كان أمينا عارفا بالاعمال ولو هرب العامل أو هجر بنحو مرض
 قبل الفراغ من العمل ولو قبل الشروع فيه فان تبرع غيره من مالك أو غيره بالعمل
 عنه بنفسه أو بماله بقي حق العامل لان ذلك بمنزلة التبرع بقضاء الدين عن الغير
 فان لم يتبرع غيره عنه بالعمل رفع الامر الى المحاكم واكثرى عليه من يعمل عنه من
 ماله ان كان له مال والا اكثرى بموجله ان تأني فان لم يأت اقترض عليه من المالك
 أو غيره ويوفي من نصيبه من الثمر فان تعذر اقتراضه عمل المالك بنفسه أو انفق
 ويرجع باجرة عمله في الاولى وبما انفق في الثانية ان اشهد بذلك وشرط الرجوع نعم
 ان كانت المساقاة على العين فالذي جزم به صاحب المعين العيني والثاني انه لا يكثرى
 عليه لتمكك المالك من النسخ (قوله ولو خرج الثمر مستحقا) أي للغير كما لموصى له
 في المثال الذي ذكره الشارح وقوله فللعامل على رب المال اجرة المثل لعمله أي لانه

(و) الثاني (عمل يعود
 نفعه الى الارض) كنصب
 الدولاب وحفر الانهار (فهو
 على رب المال) ولا يجوز ان
 يشترط المالك على العامل
 شيئا ليس من اعمال المساقاة
 كحفر النهر ويشترط انفراد
 العامل بالعمل فلو شرط رب
 المال عمل غلامه مع العامل
 لم يصح واعلم ان عقد المساقاة
 لازم من الطرفين ولو خرج
 الثمر مستحقا كان أوصى
 بثمره النخل المساقى عليها
 فللعامل على رب المال اجرة
 المثل لعمله

الذي غره * (فصل في احكام الاجارة) * أى كصحتها المذكورة في قول
المصنف وكل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه صحت اجارته وعدم بطلانها بموت
أحد المتعاقدين وبطلانها بتلف العين المؤجرة وهي مأخوذة من أجره بالمدى يؤجره
ابجارا أو من اجرة بالقصر بأجره اجرا والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فان
ارضعن لكم فأتوهن أجورهن أى فان ارضعت الزوجات لكم يا أزواج فأعطوهن
أجورهن وجه الدلالة منه أن اتوهن أجورهن أمر والامر للوجوب والارضاع بالعقد
تبرع لا يوجب اجرة وإنما يوجبها ظاهرا العقد فتعين الحمل عليه وإنما قلنا ظاهرا لانه
لا يوجبها باطنا إلا مضي المدة بدليل انه لو تلفت المدة المؤجرة قبل مضي مدة لها اجرة
تبين عدم وجوبها وقال بعضهم لا يبين عدم الوجوب وإنما يقطع الوجوب بعد
حصوله وعليه فقولهم ظاهرا لا مفهوم له بل يجب بالعقد ظاهرا وباطنا لا يمكن
لا يستقر الوجوب إلا بمضي المدة وخبر مسلم أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التزارة
وامر بالمؤاجرة والمعنى فيها ان الحاجة داعية إليها إذ ليس لكل أحد مركوب ومسكن
وخادم وغير ذلك فجوزت الاجارة لذلك كما جوز بيع الأعيان وحكمها كالبيع لانها
بيع للنافع واركانها ثلاثة اجمالا ستة تفصيلا عاقد مكر ومكر ومعهود عليه اجرة
ومنفعة وصيغة إيجاب وقبول (قوله روى) أى الاجارة وقوله بكسر الهمة
في المشهور أى على المشهور عند أهل اللغة وقوله وحكى ضمها أى وفتحها أيضا وكل
منها ما مقابل المشهور ولذلك قال الخطيب بكسر الهمة أشهر من ضمها وفتحها فهي
مثلثة الهمة (قوله روى) أى الاجارة وقوله اسم للاجرة أى بحسب الأصل
ثم اشتهرت في العقد لانه سبب لوجوب الاجرة فهو مجاز لغوى (قوله شرعا) عطف
على لغة وقوله عقد أى إيجاب وقبول فهذا نصريح بالصيغة ومعلوم ان العقد يستلزم
الماقد وقوله على منفعة مع قوله بعوض هو المعلوم وهذه هي الأركان المتقدمة
فقد استوفاهما الشارح في هذا التعريف مع غالب الشروط وعلم من قوله على منفعة
ان مورد الاجارة المنفعة سواء كانت واردة على العين كآجر نك هذه الدابة بدينار
أو على الزمة كالزمت ذمتك حلى الى مكة بدينار ولا يجب قبض الاجرة في المجلس
في الواردة على العين واتصح الحوالة بها وعليها والاستبدال عنها وأما الواردة على المدة
فيشترط فيها قبض الاجرة في المجلس ولا تصح الحوالة بها ولا عليها ولا الاستبدال
عنها لانها سلم في المتأخر فتجربى فيها احكام السلم (قوله معلومة) قيد أول وقوله

* (فصل) * في احكام
الاجارة وهي بكسر الهمة
في المشهور وحكى ضمها وهي
لغة اسم للاجرة وشرعا عقد
على منفعة معلومة مقصودة
قابلة للبذل والإباحة
بعوض معلوم

مقصودة قيد ثان وقوله قابلية للبذل بالاذن المجعلة أى الاعطاء قيد ثالث وقوله
والا باحسة أى وقابلية للاباحة قيد رابع وقوله بعوض خامس وقوله معلوم قيد
سادس فجملة القيود التى ذكرها فى التعريف ستة كما يدل عليه أخذ المحتررات
الآتية (قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر الرشد) أى عدم الحجر فيشمل
مالو كان سفيها مهمللا وقوله وعدم الاكراه أى بغير حق كالبيع (قوله ونخرج
الخ) أخذ الشارح رحمه الله تعالى محتررات القيود الستة التى ذكرها فى التعريف
على اللف والنشر المرتب وكان الاولى تقديمها قبل قوله وشرط كل من المؤجر والمستأجر
الخ (قوله الجمعالة) أى لان المنفعة فيها مجهولة كذا العبد الا بقى (قوله
وبمقصودة) أى ونخرج بمقصودة وصك كذا يقال فى الباقي (قوله استيجارة تفاحة
لشهما) أى لانها تافهة لا تقصد وكذلك استيجار بيع الكلمة لا تتبع صك قوله
باريان يا فجل (قوله منفعة البضع) أى فى النكاح وانراج هذه الصورة انما هو
بحسب الظاهر فان النكاح عقد على منفعة البضع فى الظاهر وأما فى الحقيقة فهو عقد
على الانتفاع فيستحق الزوج أن ينفع بالبضع ولا يستحق منفعة البضع بدليل انها
لوطئت بشبهة كان المهر لها لاله فالانراج صوري لا حقيقى وقوله فالعقد عليها
أى على منفعة البضع وقوله لا يسمى اجارة أى بل يسمى نكاحا (قوله اجارة
الجوارى للوطئ) أى لانها ليست مباحة بل هى حرام وفى بعض النسخ اعارة
الجوارى والاولى الاولى لان الاعارة خرجت بقوله بعوض كما سيصرح به الشارح
(قوله الاعارة) أى لانها عقد على منفعة بلا عوض بل مجاناً (قوله عوض
المساقاة) أى لانه مجهول اذ لا يعلم انه قنطار مثلاً وان كان لا بد أن يكون معلوماً
بالجزئية كنصف الثمرة وثلاثها كما مر (قوله ولا تصح الاجارة الا بايجاب الخ) هذا
أصرح بالصيغة وقوله كاجرتك أى أواكرتك أو ملكك من منافعه لا بعته
أو منافعه لا مريحاً ولا كناية وعلم من ذلك أنه لا يتعين لفظ الاجارة ولا فرق فى ايقاع
الاجارة على العيين أو المنفعة فالاول كقوله اجرتك هذا الثوب مثلاً والثانى كقوله
اجرتك منفعة هذه الدار سنة مثلاً على الاصح ويكون ذكر المنفعة تأكيداً كقول
البائع بعثك عين هذه الدار ورقتها (قوله كاستأجرت) أى اواكثرت أو نحو
ذلك (قوله وذكر المصنف ضابطاً ما تصح اجارته) أى قاعدته الكلية وقوله
بتوله متعلق بذكر (قوله وكل ما) أى وكل شئ فكل مبتدأ وجملة صحت اجارته

وشرط كل من المؤجر
والمستأجر الرشد وعدم
الأكراه ونخرج بمقصودة
الجمعالة وبمقصودة استيجار
تفاحة لشهما وبقابلية للبذل
منفعة البضع فالعقد عليها
لا يسمى اجارة وبالاباحة
اجارة الجوارى للوطئ
وبعوض الاعارة وبمعلوم
عوض المساقاة ولا تصح
الاجارة الا بايجاب كاجرتك
وقبول كاستأجرت وذكر
المصنف ضابطاً ما تصح
اجارته بقوله (وكل ما يمكن
الانتفاع به مع بقاء عينه)

خبره وما يعنى شئ مضاف اليه وتكتب مفصلة من كل وقوله امكن الانتفاع به أى
سهل وتيسر الانتفاع به عقب العقد فى اجارة العين وعند استحقاقها فى غيرها ولا بد
أن يمكن الانتفاع به شرعا فلا تصح اجارة آلات الملاهى كالضربكة والزماره بخلاف
بقية الطبول فتصح اجارتها وقوله مع بقاء عينه أى مدة الاجارة لا دائما فان ذلك
ليس بشرط وعلم من ذلك ان موردها المنفعة وان تعلقت بالعين فقولهم ترد الاجارة
على عين ~~صك~~ اجارة معين من عقار ورقيق ونحو ذلك وعلى ذمة كاجارة موصوف
فى الذمة من دابة ونحوها والزام ذمته عملا كخياطة وبناء معناه ان الاجارة ترد على
منفعة متعلقة بالعين كان يقول آجرتك هذه المذارا وهذا العبد وهذا الثوب وعلى
منفعة متعلقة بموصوف فى الذمة ~~صك~~ أن يقول آجرتك دابة فى ذمتي أو منفعة
متعلقة بالذمة كأن يقول ألزمت ذمتك خياطة كذا وبالجملة فوردتها المنفعة
لا العين سواء وردت على العين ام على الذمة ولا ~~صك~~ كون اجارة العقار الكامل
أو الاكثر من نصفه الا على العين فلا يثبت فى الذمة لانه لا يوجد له نظير ولهذا لا يصح
قرضه أما النصف فاقبل فتصح اجارته فى الذمة لان له نظيرا وهو نصفه الاخر ويشترط
فى صحة اجارة العين رؤيته كذه الدابة أو هذا العقار وفى اجارة الذمة ذكر جنسه
كابل أو خيل ونوعه كخفاني أو عراب وذكوره أو أنثى وصفة سيره من كونها
مهلجة أى سريعة السير أو بهرا أى واسعة الخطأ أو قطوفا أى بطيئة السير لان
الاغراض تختلف بذلك ويشترط فى اجارة العين والذمة للركوب ذكر قدر سرى وهو
السير ليلا أو قدر تاويب وهو السير نهارا حيث لم يطرده عرف والاحمل عليه فان شرط
خلافه اتبع والعمل رؤية محمول أو امتحانه يبد مثلان حضرا وتقديره حضرا أو غاب
وذكر جنسه مكبلا وعلى مكرى دابة ركوب ما يركب عليه كبرذعة وكاف وهو
ما تحت البرذعة وحزام وما تقاد به ~~صك~~ الزمام ويتبع فى نحو سرج وحبر وكل ونحو
وصغ ومرهم ودواء ومجهون عرف مطار فى محل الاجارة فان لم يكن عرف أو اختلف
العرف فى محل الاجارة وجب البيان (قوله كاستيجار دار للسكنى ودابة للركوب)
تمثيل لاستيجار ما يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه (قوله صحت اجارته) لكن
ذكر اجارة مسلم لكافر عينا أو ذمة ولا يمكن من استخدامه مطلقا لانه لا يجوز خدمة
المسلم للكافر أبدا ويؤمر وجوبا بإزالته يده عنه فى المعين بأن يوجهه لا تردون اجارة
الذمة كأن يقول ألزمت ذمتك كذا فلا يؤمر بإزالته فيها الا يمكن المسلم أن يستأجر

كاستيجار دار للسكنى ودابة
الركوب (صحت اجارته)

كافر ينوب عنه في خدمة الكافر (قوله والا فلا) أي واللا يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه فلا تصح اجارته كاستئجار الشعلة للوقود والطعام للأكل (قوله ولهجة
اجارة ما ذكر شروط) لا يخفى ان الجار والمجور خبر مقدم وشروط مبتدأ مؤخر وفي
بعض النسخ وصحة اجارة ما ذكر مشروطة بشروط وعلى هذا فصححة مبتدأ ومشروطة
خبر وقوله ذكرها أي ذكر الموقوف بعضها لانه لم يذكر الا واحدا منها وهو التقدير باحد
الامرین كما يعلم من كلامه وقال بعضهم أراد بالجمع ما فوق الواحد لانه لم يذكر الا اثنين
ولعله نظر للامرین معا وفيه نظر لان الشرط التقدير باحد هما فان الجميع بينهما ما
مبطل كما سيأتي (قوله اذا قدرت منفعته بأحد أمرين) أي اذا قدرت في العقد
منافعه بأحد أمرين اما لو جمع بين الامرین كما ن يقول اكثرتك لتخيط لي هذا الثوب
بياض النهار فلا يصح لان العمل قديم تقدم وقد يتأخر أي شأنه ذلك ولو قطع عادة
بقراغه في اليوم خلافا للسبكي في قوله بأنه لو كان الثوب صغيرا يقطع بقراغه في اليوم
فاته يصح وهو ضعيف والمعتمد ما قلنا لان العادة قد تختلف فتقدر له مانع كمرض
نعم ان قصد التقدير بعمل العمل وذكر النهار للتجديد صح (قوله امامدة) أي اما
بتعيين مدة يكرر بقاء العين فيها غالبا فيؤجر الرقيق ثلاثين سنة ما لم يبلغ العمر
الغالب والا فسنة سنة والداية عشرين سنة والثوب سنة أو سنتين على ما يليق به
والارض مائة سنة أو أكثر وذلك متعين في المدفوعة المجهولة القدر كالسكنى والارضاع
وسقى الارض لان السكنى ثقل وتكثر وما يشبع الصبي من اللبن وما تروى به الارض
من الماء لا ينضب فاحتيج في تقدير منفعته الى تعيين مدة واعلم انه لو استأجره لعمل
وقدره مدة فزمن الطهارة والصلاة ولوالسنتين الرواتب مستثنى شرعا ولا ينقص من
الاجرة شيء وكذلك لم يمت لليهود والاحد للنصارى (قوله كما جرتك هذه الدار سنة)
وكاستأجرتك للخطاطة أو لالبناء شهران قال لتخيط لي ~~سكا~~ كذا أولتني لي كذا شهرا
لم يصح لان فيه الجمع بين الزمن ومحل العمل وهو مفسد كما علمت (قوله أو عمل) أي
أو محل عمل فهو على تقدير مضاف والمعنى أو بتعيين محل عمل وذلك يكون في المنفعة
المعلومة كالخطاطة والبناء والحاصل ان ما لا ينضب بالعمل يجب التقدير فيه بالزمن
فقط وما ينضب بالعمل يصح فيه التقدير بالزمن كما جرتك هذه الدابة لتركبها شهرا
أو بعمل العمل كما جرتك هذه الدابة لتركبها الى مكة وأما الجمع بين الزمن ومحل العمل
~~سكان~~ قال استأجرتك لتخيط لي هذا الثوب في هذا النهار فلا يصح ما لم يرد به

والا فلا ولهجة اجارة ما ذكر
شروط ذكرها بقوله (اذا
قدرت منفعته بأحد أمرين)
اما (مدة) كما جرتك هذه
الدار سنة (أو عمل)

الاستحجال كما تقدم (قوله كاستأجرتك لتخيط لي هذا الثوب) فالخياطة هي
 العمل والثوب محل عمل ويشترط بيان ما يريد من الثوب من كونه قيصا وهو غير
 المفتوح من قدام أو قباء وهو المفتوح من قدام كالقطان المعروف وبيان نوع الخياطة
 من كونها فارسية وهي التي بغرزة واحدة وهي المسماة في العرف بالشلالة أو رومية
 وهي التي بغرزتين وهي المسماة في العرف بالنباتة فلم من ذلك أنه لو قال لتخيط لي ثوبا
 وأطلق لم يصح (قوله وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقد) هذا كلام مستأنف
 ذكره نوطنة لما بعده وعلم من ذلك ان الاجرة تملك بالعقد في الحال لكن ملكا
 مراعى بمعنى انه كلما مضى زمن على السلامة بان استقر ملك ما قابله من الاجرة
 فلا تستقر كلها الا بمضي المدة وان لم ينتفع المكثري ان قبض العين أو عرضت عليه
 فامتنع لتلف المنفعة تحت يده في الاولى ولتقصيره في الثانية فلوانفخت الاجارة
 في اثناء المدة بتلف العين المؤجرة وجب قسط الماضي وسقط ما يقابل الباقي وتوزع
 على كل زمن بحسب اجرة مثله وتستقر اجرة المثل في الاجارة الفاسدة بما يستقر به
 المسمى في الصحة لكن لا تجب الاجرة في الفاسدة الا بالانتفاع فاذا لم يحصل انتفاع
 لم يجب شيء ولو وضعه بين يدي المكثري أو عرضت عليه وامتنع من القبض الى
 انقضاء المدة لم يجب شيء وان وجب المسمى في الصحة حينئذ نعم لو قبض العين متى
 انقضت المدة وجبت اجرة المثل في الفاسدة كما مسمى في الصحة وان لم ينتفع لتقصيره
 حينئذ را علم انه يشترط العلم بالاجرة عين في المعينة فتكفي رؤيتها وقدر اوصفها فيما
 في الذمة والقدرة على تسليمها في الحال فلا تصح اجارة داربع - مارتها - اربابة بعلفها
 للبهل بذلك نعم ان عين قدرا معلوما للاجرة ثم اذن في صرفه خارجا عن العمل - مارة
 اولعاف صح ولا يصح الاستئجار لسلخ شاة بجلاها ولا لطحين بر ببيع دقيفه
 او لخالة للجهل بخانة الجلود بقدر الدقيق والخالة ولعدم القدرة على تسليم الاجرة
 حالا ولا يصح الاستئجار ايضا لارضاع رقيق ببعضه الا ان قال ببعضه الا ان ارضعه
 او لترضعي باقيه والعمل المكثري له وهو الارضاع انما وقع في ملك غير المكثري تبعا
 لا قصد بخلاف ما لو قال ببعضه بعد الفطام او لترضعي كله (قوله واما لاقها) أي
 الاجارة والاراد اطلاقها عن المحلول والتأجيل فلم يبدوا احد منهم - ما وقوله يقتضي
 تأجيل الاجرة أي كونها محجلة فالمعنى انه اذا اطلت الاجارة عن المحلول والتأجيل
 جعلت على المحلول وقوله الا ان يشترط فيها التأجيل أي لا يمكن ان يشترط فيها

كاستأجرتك لتخيط لي هذا
 الثوب وتجب الاجرة في
 الاجارة بنفس العقد
 (واما لاقها يقتضي تأجيل
 الاجرة الا ان يشترط فيها
 التأجيل)

التأجيل فليست حالة بل مؤجلة فهي واستثناء منقطع فان التأجيل غير داخل
 في الاطلاق وهذا في اجارة العين فلا يشترط فيها كون الاجرة حالة ولا تسليمها
 في المجلس كالثمن في البيع سواء كانت الاجرة معينة أو في الذمة فان كانت معينة
 فلا تأجيل لان الاعيان لا تؤجل وان كانت في الذمة صح تأجيلها وتحويلها
 واطلاقها يقتضي تحويلها كما قاله المصنف وأما في اجارة الذمة فيشترط كون الاجرة
 حالة وتسليمها في المجلس فلا يصح تأجيل الاجرة ولا تأخيرها عن مجلس العقد كراس
 مال السلم ولذلك لا يصح الاستبدال عنها ولا الحوالة به ولا عليها ولا الابراء منها لان
 الاجارة في الذمة سلم في المنافع كما مر (قوله فتكون الاجرة مؤجلة حيثئذ) أي
 حين ان شرط التأجيل في صلب العقد وقد عرفت ان ذلك في اجارة العين فقط (قوله
 ولا تبطل الاجارة) أي سواء كانت واردة على العين أم على الذمة لانها عقد لازم
 كالبيع فلا تنفسخ بالموت وكذلك لا تنفسخ الاجارة بانه طاع ماء ارض استؤجرت
 لزراعة لا مكان زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخيار للمكثري على التراخي فان تعذر
 ذلك انفسخت ولا يبيع العين المؤجرة سواء باعها للمكثري وهو ظاهر أو لغيره ولو بغير
 اذن المكثري ولا خيار للمشتري ان كان عالما بالاجارة لانه اشتراها مسلوقة بالمنفعة
 مدة الاجارة فان لم يكن عالما بها ثبت له الخيار ولا بزيادة اجرة ولو كانت اجارة وقف
 بغير انما بالعبطة في وقتها ولا باعتاق رقبتي ولا يرجع على سيده باجرة ما بعد العتق
 لانه أعتقه مسلوب بالمنفعة مدة الاجارة وتكون مؤنته حيثئذ في يد المال أو على
 اغنياء المسلمين نعم ان علق عتقه بصفة ثم آجره ثم وجدت الصفة انفسخت الاجارة
 لاستحقاقه العتق قبلها وتنفسخ الاجارة بغصب العين المؤجرة معينة مدة الغصب
 شيئا فشيئا بمعنى انه كلما مضى زمن منها لا يحسب على المستأجر ويثبت له الخيار على
 التراخي واذا رجعت اليه العين اسوة وفي منها ما بقي من المدة هذا كله ان قدرت بمدة
 فان قدرت بمعمل عمل كأن آجره دابة ليركبها الى مكان ~~كذلك~~ فلا تنفسخ بالغصب
 اذ لا يتعد استيفاء المنفعة بعد زوال الغصب (قوله بموت أحد المتعاقدين) أي
 ولو ناطر افي وقف من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظار على جميع البطون الا اذا
 كان الساطر هو المستحق للوقف وآجره بدون اجرة المثل فانه يجوز له ذلك لان الحق
 له فاذا مات في اثناء المدة انفسخت كما قاله ابن الرقعة ولو شرط الواقف النظار لكل
 بطن من البطون مدة حياته وآجر لبطن الاول من الموقوف عليهم العين الموقوفة

قد يكون الاجرة مؤجلة
 حيثئذ (ولا تبطل) الاجارة
 بموت أحد المتعاقدين

مدة ومات البطل المؤجر قبل تمامها انفسخت الاجارة لانه انشغل استحقاق الوقف بموت المؤجر غيره ولا ولاية له عليه وتفسخ ايضا بموت الاجير المعين **كان** قال استأجرتك لتكتب لي كذا اولتخط لي كذا اولتبنى لي كذا ثم مات الاجير فتفسخ بموته لانه مورد العقد بمعنى ان المنفعة المتعلقة بعيته مورد العقد لانه عاقد ولو آجر عبده المعاق عتقه بصفة فوجدت تلك الصفة مع موت السيد فتفسخ الاجارة بموته **كان** لو جود الصفة لموت العاقد وكذا لو آجر عبده المديبر أو أم ولده ومات السيد في مدة الاجارة فتفسخ الاجارة بموته لا تقطع استحقاقه بالموت فلا حاجة لاستثناء ذلك كله من عدم الانفساخ بموت أحد المتعاقدين وان استثناء بعضهم منه بالنظر للظاهر (قوله أي المؤجر والمستأجر) تفسير للمتعاقدين (قوله ولا بموت المتعاقدين) انما اراده بالشارح لان كلام المصنف لا يشمل التقييد بالاحد وقال بعضهم يمكن شمول كلام المصنف لهذه ولعل وجهه صحة ان يراد الا حد الدائر الشامل لكل منهما (قوله ويقوم وارث المستأجر الخ) وكذلك يقوم وارث المؤجر مقامه في احدا الاجرة ان لم تكن قبضت (قوله وتبطل الاجارة) أي تفسخ وليس المراد انها تبطل من اصلها وان أوهمه التعبير بالبطلان بل من حين عروض المانع (قوله بتلف الابن المستأجرة) أي كلها فالبطلان مقيد بثلاثة قيود الاول التلف فيخرج به التعيب كما لو عرجت الدابة المستأجرة للركوب أو خربت الدار المستأجرة للسكنى فيثبت الخيار بذلك والثاني كون المانع لكل العين فيخرج به بالتلف بعضها مع امكان الانتفاع ببعض الباقي كما لو تهدم بعض الدار أو مكنت السكنى في الباقي منها فانها لا تفسخ الاجارة بذلك بل يثبت الخيار فقط والثالث ان تكون الاجارة اجارة عين فيخرج به اجارة الزمة فيجب فيها الابدال لتلف أو تعيب ويجوز مع سلامته منهما برضى المكترى لان الحق له بخلاف اجارة العين فلا يجوز فيها الابدال وهذا معنى قوله لا يجوز ابدال المستوفى منه لانه معقود عليه ويجوز ابدال المستوفى كراكب وساكن ومستوفى به كحمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كالطريق بمثل كل منها أو بدونه المفهوم بالاولى لا بما فوّه فتلخص انه يجوز ابدال المستوفى والمستوفى به والمستوفى فيه ولا يجوز ابدال المستوفى منه الا في اجارة الزمة فيجب الابدال لتلف أو تعيب ويجوز مع عدمهما برضى المكترى (قوله كأنهدام الدار) أي كلها كما علم مما تقدم ولم يقل الدار المعينة كما قال وموت الدابة المعينة لما تقدم من ان اجارة

أي المؤجر والمستأجر
ولا بموت المتعاقدين بل تبني
الاجارة بعد الموت الى انقضاء
مدتها ويقوم وارث المستأجر
مقامه في استيفاء مفعلة
العين المؤجرة (وتبطل)
الاجارة (بتلف العين
المستأجرة) كأنهدام

العقار لا يتحركون الا اجارة عين ولو كان الانهدام بفعل المستاجر انقضت الاجارة وتكون هذه الصورة مستثناة من قولهم من استجمل بشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه فانها قاعدة اغلبية (قوله وموت الدابة المعينة) بخلاف الدابة المؤجرة في الذمة كما سيأتي في كلام الشارح فتأمل (قوله وبطلان الاجارة) مبتدأ خبره بالنظر للمستقبل وقوله بما ذكر أي من تلف العين المستأجرة وهو متعلق ببطلان وقوله لا للماضي أي لا بالنظر للماضي فهو عطف على قوله للمستقبل (قوله فلا تبطل الاجارة فيه) أي في الماضي وقوله في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد ولعل مقابله يقول تبطل فيه أيضا ويجب أجرة المثل للماضي فتأمل (قوله بل يستقر قسطه) أي قسط الماضي وفرض المسألة ان الذي تلف في اثناء المدة العين المستأجرة مع سلامة الشيء المستأجر له كما لو ماتت الدابة وسلم المحمول أو غرقت السفينة وسلم الحمل فيجوز حينئذ يجب القسط بخلاف عكسه كان تلف المحمول وسلمت الدابة أو غرق الحمل وسلمت السفينة فلا يجب القسط للماضي ما لم يظهر أثره على الحمل ويقع العمل مسلما والا كان أكثره لخياطة الثوب فحناط بعضه بحضرة المالك أو في بيته ثم سرق ذلك الثوب أو حرق بعد خياطة البعض فانه يجب القسط حينئذ (قوله من المسمى) أي الذي يسمى في العقد من الاجرة وقوله باعتبار أجرة المثل أي لكل زمن بما يناسبه فاذا كانت أجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف أجرة مثل الزمن الباقي وجب من المسمى ثلثه كان يؤجر بيتا على الخليج سنة ثلاثين قرشا وتلف ذلك البيت بعد ستة أشهر من السنة وكانت أجرة المثل لتلك السنة أشهر ثلاثين لكونها قبل مجيئ النبل مثلا وكانت أجرة مثل الباقي من السنة ستين لكونه في زمن النبل مثلا فالجموع تسعون وأجرة مثل الماضي بالنسبة لذلك المجموع ثلث فيجب الثلث من المسمى وهو عشرة ومن المعلوم انه لا يجب ان يكون المسمى قدر أجرة المثل ففي المثال المذكور المسمى ثلاثون وأجرة المثل تسعون ولكن يجب القسط من المسمى باعتبار أجرة المثل فتدبر (قوله فتقوم المنفعة حال العقد) أي الملائمة حال العقد فهو وصفة للمنفعة وليس طرفا للتقويم لان التقويم بعد التلف لا حال العقد فكأنه قال المنفعة المعنوية عليها ولو اسقطه لكان أولى لا يهاجمه ان التقويم حال العقد وقوله في المدة الماضية أي الموجودة في المدة الماضية وهو وصفة ثانية للمنفعة وقوله فاذا قيل كذا أي كأن قيل أجرة المنفعة في المدة الماضية ثلاثون كما تقدم في المثال مع كون

وموت الدابة المعينة وبطلان
الاجارة بما ذكر بالنظر
للمستقبل لا للماضي فلا
تبطل الاجارة فيه في الاظهر
بل يستقر قسطه من المسمى
باعتبار أجرة المثل فتقوم
المنفعة حال العقد في المدة
الماضية فاذا قيل كذا

أجرة مثل الباقي ستين فالجموع تسعون كما تقدم أيضا وقوله يؤخذ بتلك النسبة من
 المسمى أي فيؤخذ الثلث من المسمى وهو عشرة في المثال المار لأن المسمى فيه ثلاثون
 وثلاثة ما ذكر (قوله وما تقدم من عدم الانفساخ الخ) هذا قيد لوجوب القسط
 للماضي في المسألة المذكورة وقوله مقيد بما بعد قبض العين المؤجرة أي حقيقة كأن
 قبض الدار المؤجرة وسكنها بالفعل أو حكما كأن خلى بينه وبينها وقبض مفتاحها
 وتركها بلا سكني فانه ممكن من الانتفاع بها وإن لم ينتفع بها بالفعل لتقصيره وقوله
 وبعد مضي مدة لها أجرة أي ثلثها أجرة (قوله والا) أي بأن لم يقبض العين
 المؤجرة لاحقية ولا حكما أو لم تمض مدة لها أجرة فتصدق الابصورتين وقوله تنسخ
 في المستقبل والماضي أي فلا يجب القسط للماضي حيثئذ (قوله ونخرج بالمعينة)
 أي في قوله وموت الدابة المعينة فهذا محترز كما تقدم التنبيه عليه وقوله ما إذا كانت
 الدابة المؤجرة في الذمة أي ملتزمة في الذمة وقوله فإن المؤجر إذا حضرها أي الدابة
 الملتزمة في الذمة وسلمها عما في ذمته وقوله وماتت أي تلك الدابة التي أحضرها عما
 في ذمته وقوله فلا تنسخ الاجارة أي بموت تلك الدابة وقوله بل يجب على المؤجر
 ابدالها أي في التلف كما هو الفرض وكذلك التعيب ويجوز ابدال مع السلامة منهما
 برضى المكري لأن الحق له كما مر (قوله واعلم ان الخ) هذا دخول على كلام
 المصنف فهو قوطئة له وقوله ان يبدال جبر سواء كان معينا كأن استأجره بعينه ليخيط
 كذا أم مشتركا كأن استأجره جماعة ليحفظ لهم كذا انفرادا لعمل كان عمل
 وحده أولا كان عمل بحضرة المالك أو في بيته ومن ذلك يعلم ان الخفراء لا ضمان
 عليهم وكذلك رعاة الحيوان وحارس الحمام اذا استخفظه على الامتعة والتزم ذلك
 فلا ضمان عليهم الا ان فرطوا فيضمنون وان لم يعرف الحمامي افراد الامتعة ومعلوم
 انهما لو اختلفا في مقدار الضائع صدق الحارس بعينه لانه الغارم وقوله على العين
 المؤجرة أي سواء في مدتها لاجارة وبعدها ان قدرت بمدة أو مدة امكان الاستيفاء ان
 قدرت بعمل عمل اذا يلزمه ردّها حيثئذ بل الواجب عليه التخلية بين المالك وبينها
 اذا طلبها كالوديعة ومثل العين المؤجرة ما يتعلق بها مما ينتفع به منها كالحمامها
 ومفتاح غلقها وأبوابها فيجب على المكري تسليم مفتاح الغلق كضبة وكيلون بخلاف
 الغنم ومفتاحه فلا يستحقه المكري وان اعتيد ويلزم المؤجر ابدال نحو مفتاح الغلق
 اذا ضاع من المستأجر ويلزم المستأجر قيمته ان فرط في تلفه ولا يضمنه ان لم يفرط وعلى

يؤخذ بتلك النسبة من
 المسمى وماتت من عدم
 الانفساخ في الماضي مقيد
 بما بعد قبض العين المؤجرة
 وبعد مضي مدة لها أجرة والا
 تنسخ في المستقبل والماضي
 ونخرج بالمعينة ما إذا كانت
 الدابة المؤجرة في الذمة فان
 المؤجر إذا حضرها وماتت في
 أثناء المدة فلا تنسخ الاجارة
 بل يجب على المؤجر ابدالها
 واعلم ان يبدال جبر على العين
 المؤجرة

المؤجر العمارة سواء كان ذلك في الابتداء صكان كان في الدار خلل وقت العقد أو في الدوام صكان عرض الخلل لها دوا ما فان يادر المكري بالعمارة فذلك ظاهر والا فلا مكثري الخيار وعلى المؤجر ايضا رفع الثلج ونحوه عن السطح ابتداء ودوا ما لانه كالعمارة وكذا تغريغ ونحو حش وازالة نحو كاسة أو ثلج في عرصه الدار في الابتداء بان كان ذلك موجودا وقت العقد فهو على المؤجر لان ذلك يحصل به التسليم التام فالمتأجر الخيار ان لم يبادر المؤجر بذلك واما في دوام المدة فهي على المكثري والمراد بكونها عليه عدم ثبوت الخيار له بها فان انقضت المدة اجبر على ازالة الكاسة دون الثلج لان الكاسة يفعله فان المراد بهما ما يتساقط من القشور والطعام ونحوهما ولا كذلك الثلج والمراد بازالتها جميعها في محل من الدار مع هود لها كالحنية ولا يكلف نقلها الى نحو الكيمان كما قاله العلامة الرملی وأما التراب المجمع بهبوب الرياح فلا يلزم واحد منهما (قوله يدا مانه) سواء انتفع بهما ام لا ومع ذلك لو ادعى الرد على المؤجر لم يصدق الا بيئته لان القاعدة ان كل أمين ادعى الرد على من اتهمه صدق بيمينه الا المرتين والمستأجر والكلام في المستأجر للعين بخلاف الاجير للعمل في عين كالحياطة في ثوب فيصدق في دعواه الرد (قوله وحينئذ) أي وحين اذ كانت يد الاجير على العين المؤجرة يدا مانه وقوله لا ضمان على الاجير الا بعدوان أي تفریط ولو عبر به لكان أولى لان التفریط يشمل ما لو سها عنها فضاغت ولا يشمل ذلك العدوان لانه من التعدي ولو اختلفا في التفریط وعدمه صدق الاجير بيمينه لان الاصل عدمه وبرائة ذمته من الضمان نعم ان اخبر عدلان بأن ما أتى به تعدى عمل بقولهما ولو اختلفا في قطع الثوب قيسا أو قباء كان قال المالك امرتك بقطعه قيسا فقال الخياط بل امرتني بقطعه قباء صدق المالك بيمينه فيحلف انه ما اذن له في قطعه قباء كما لو اختلفا في أصل الاذن كان قال المالك ما اذنت لك في قطعه بل وضعته عندك أمانة مثلا وقال الخياط بل امرتني بقطعه فيصدق المالك لان الاصل عدم الاذن ولا أجرة عليه كما لو خاط ثوبا بعد ان كاره بخلافه قبسه بل على الخياط ارش نقص الثوب لان القطع بلا اذن موجب للضمان وفي ارش النقص في المسألة الاولى وجهان الظاهر منهما انه ما بين قيمته مقطوعا قيسا ومقطوعا قباء واختاره السبكي وقال لا يتجه غيره لان أصل القطع ما ذون فيه وعلى هذا لو لم يكن بينهما تماوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه وأما ما صححه ابن أبي عصرون وغيره وهو

بدا مانه (و) حينئذ
(لا ضمان على الاجير
الا بعدوان) فيها

انه ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا لانه أثبت بيمينه انه لم يأذن في قطعه قباه فضعيف
لما علمت من ان أصل القطع مأذون فيه واعلم انه لا أجره لعمل صدر من مطلق
التصرف بلا شرط أجره وان كانت العادة جارية بها فيه أو كان بسؤال صاحبه أو كان
لا يتأتى فعله من صاحبه كخلق رأسه الا ان قال اعمل لي كذا وأنا أرضيك أو وذاك
ما أرضيك أو ما يبرك أو نحو ذلك فتجب أجره المثل وكذا لو كان العامل غير مطلق
التصرف فتجب له أجره المثل لانه ليس من أهل التبرع بعمله ويستثنى داخل الحمام
وراكب السفينة بلا اذن فعليهما الاجرة على الراجح لانه استوفى المنفعة بكونه في كل
منهما بلا اذن فيكون في حكم الغاصب ويستثنى أيضا عامل المساقاة اذا عمل ما ليس
عليه كبناء الحمامات باذن المالك فانه يستحق الاجرة للاذن في أصل العمل المقابل
بعوض (قوله كان ضرب الدابة فوق العادة) أي أو تخمها بالبحام فوق العادة
أي بخلاف ما لو كان مثل العادة فيها فلا يضمن ويضمن فيما لو انهدم الاصطبل
على الدابة في وقت لو انتفع بها فيه لسلت بخلاف ما لو تلفت بغير ذلك كما لو لدغتها حية
أو نحوها على ما قاله الرملي وخالفه غيره (قوله أو أركبها شخصًا ثقل منه) أي
أو اسكن الدار حدادا أو قصارادق وليس هو كذلك لزيادة الضرر فان لم يدق
فلا ضمان وان كان هو كذلك فلا ضمان أيضا أو حمل الدابة جنسا غير ما استأجره
مع الاستواء في الوزن كما لو حمل مائة رطل بربدل مائة رطل شعير أو عكسه ووجهه
في الاولى ان البر أرسخ وأثبت في ظهر الدابة فلا يتحرك فيضرها وفي الثانية ان جرم
الشعير أكثر من جرم القمح فيمتلئ هواء فيصير على ظهرها كالقلع فيثقل عليها بخلاف
ما لو حملها الانحف مع الاستواء في السكيل كما لو حملها عشرة اقفزة شعير بدل عشرة
اقفزة برقانه لا يضمن لخفة الشعير مع استوائهما في الحجم بخلاف عكسه والحاصل
ان ابدال الموزون بغيره يضر مطلقا وأما ابدال المسكيل بغيره فان كان باثقل منه ضرر
وان كان باخف لم يضر * (فصل في احكام الجمالة) * أي بجوارها واستحقاق
العوض اذا رد الضالة مثلا ويقال لها الجميلة والجعل وذكرها المصنف كصاحب
التنبيه والغزالي وتبعهم في الروضة عقب الاجارة لا اشتراكهما في غالب الاحكام اذ
الجمالة لا تخالف الاجارة الا في نجسة احكام صحتهما على عمل مجهول عسر عليه كرد
الضالة والا ببق فان لم يعسر عليه اعتبر ضربه اربابا - ار - الجمال حيث
وصحتهما مع غيرهم من كان يقول من رد ضالتي فله على كذا ردرا اجازة وكور

كان ضرب الدابة فوق
العادة أو أركبها شخصًا
ثقل منه * (فصل) * في
احكام الجمالة

العامل لا يستحق الجعل الا بعد تمام العمل وعدم اشتراط القبول وزيد سادس وهو جعل العوض في بعض الاحوال كمسألة العلي وهو الكافر الغليظ والمراد به مطلق الكافر وهي أن يجعل له الامام ان دلنا على قلعة جارية منها وقد كرها في المنهاج كاصوله تبعاً للجمهور عقب النقطة نظراً الى ما فيها من التقاط الضالة والاصل فيها قبل الاجماع خبر أبي سعيد الخدري وهو الراقي وذلك انه كان مع جماعة من الصحابة في سفر فروا بهي من احياء العرب فاستضافوهم فلم يضيفوهم فباتوا بالوادي فلدى غروب الشمس ذلك الحي فاتوا به بكل دواء فلم ينفع أي لم ينفع بشي فقال بعضهم لبعض سلوا هذا الحي الذي نزل عندكم فسألوهم فقالوا هل فيكم من راق فان سيد الحي لدغ فقالوا نعم ولكن لا يكون ذلك الا بجعل لكونهم لم يضيفوهم فبعثوا له من قطيعه من الغنم وكان ثلاثين رأساً وكانت الصحابة كذلك فقراء عليه أبو سعيد الفاتحة ثلاث مرات فكانت نشط من عقاب وانما رقاها بالفاتحة دون غيرها لانه صلى الله عليه وسلم قال فاتحة الكتاب شفاء لكل داء ثم توقفوا في ذلك فقالوا كيف نأخذ اجراً على كتاب الله فلما قدموا المدينة اتوا النبي صلى الله عليه وسلم وسألوه عن ذلك فقال ان احق وفي رواية ان احسن ما أخذتم عليه اجراً كتاب الله تعالى زاد بعضهم اضربوا لي منكم بسهم وانما قال ذلك صلى الله عليه وسلم تطيبوا القلوبهم لا طلباً للنصيب معهم حقيقة وايضا الحاجة قد تدعو اليها فجازت كالأجارة لان القياس يقتضي جواز كل ما دعت الحاجة اليه وهذا دليل عقلي بعد النقل ويستأنس له بقوله تعالى ولما جاء به حمل بعير وكان الحمل معلوماً عندهم كالوسق وانما عبر بالاستئناس دون الاستدلال لان شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا ما يقرر على الرابع في مذهبنا واركانها أربعة اجمالاً الاول العاقد وهو ملتزم للعوض ولو غير المالك وشرط فيه اختيار واطلاق تصرف فلا يصح الترام مكره وصبي ومجنون ومجنون وسفه وعامل وشرط فيه ولو غير مدين علمه بالالتزام فلو قال ان رد آبق زيد فله كذا فردّه غير عالم بذلك لم يستحق شيئاً ومن رد آبق فله كذا فردّه من لم يعلم بذلك لم يستحق شيئاً والمثال الاول للعين والثاني لغيره وشرط فيه اذا كان معيناً أهلية العمل فيصح من هو أهل له ولو عبداً وصيداً ومجنوناً ومجنوناً وسفه بخلاف صغير لا يقدر على العمل لان منفعة معدومة فالجعالة معه كاستئجار أعمى للحفظ والتماني الصبيغة وهي من طرف الجعالة لا العامل فلا يشترط له صبيغة ولذلك تقدم انه لا يشترط فيها قبول

رشرطها عدم التأقت لان التأقت قريقوت الغرض ولا فرق في الجاعل بين أن
 يكون جاهلا به الى نفسه وأن يكون مخبرا عن غيره ان كان صادقا وكان ثقة فان كان
 كاذبا فلا شيء له لعدم الالتزام وكذا ان كان غير ثقة كما لو رد عبد زيد غير عالم باذنه
 والتزامه الا أن يعتقد الراد صدقه كما لا يظهره ابن قاسم والثالث الجعل بشرط فيه
 ما شرط في الثمن فالأصح ثمننا الكونه مجهولا أو نجسا الا يصح جعله جعلا ويستحق
 العامل أجرة المثل في المجهول والنجس المقصود كخبره ووجدانية فان لم يكن مقصودا
 كعدم فلا شيء للعامل والزابع العمل بشرط فيه كالثقة وعدم تعيينه فلا جعل فيما
 لا كلفة فيه كأن قال من دلتني على مالي فله كذا فدل عليه وهو يبدد غيره ولا كلفة
 ولا فيما تعين كأن قال من رد مالي فله كذا فرده من تعين عليه. ان نحو غصب لان مالا
 كلفة فيه وما تعين عليه شرعا لا يقابلان بعوض ولو جسد ظلمنا فبذل مالا ان
 يخصه بجأه أو غيره كعلمه وولايته جاز لان عدم التعين صادق بكون العمل فرض
 كفاية ولا فرق في العمل بين كونه معلوما ركونه مجهولا عسر علمه للجهالة كما في
 القراض بل اولى فان لم يسر علمه اشترط ضبطه ففي بناء حائط يد كرموضه وطلوله
 وعرضه وارتفاعه وما يبنى به وفي الخياطة بعتبر وصفها ووصف الثوب (قوله
 وهي بتثايت الجيم) والكسر أفصح عما لا يقول ابن مالك لفاعل الفاعل والمفعالة
 يقال جاعل يجاعل جمالة بل اقتصر بعضهم على الكسر فـول الرحمان الفتح
 أفصح غيره سلم وان كان هو الاكثر تجاري على الالسنه (قوله ومعناها) أي
 الجمالة وقوله ما يجعل الخ أي سواء كان بعقد أو بغيره ولا يخفى ان الجمالة في الاصل
 مصدر ففسرها بما يجعل الذي هو الجعل مجاز بحسب الاصل وان اشتهر ذلك فصار
 حقيقة عرفية (قوله على شيء) أي على فعل شيء فهو على تقدير مضاف وان كان
 يصير في الكلام ركة لانه يصير التقدير على فعل شيء يعمله (قوله وشرعا عطف
 على لغة) وقوله التزام مطلق التصرف الخ قد جمع الشارح جميع اركانها الاربعة
 المذكورة وغالب شروطها لان الالتزام لا يكون الا بسبب مطلقا والتصرف احد
 العاقدين وهو الملتزم وقوله عوضا هو الجعل وهو فعل المسمى بالمند في المضاف لفاعله
 والعمل مذكور مريحا في قوله على عمل وقوله معين أو مجهول أي عسر علمه
 والا اشترط ضبطه كما مر وقوله لمعين أو غيره متعلق بالالتزام وهو العامل الذي هو
 احد العاقدين وصورة المعين أن يقول لزيد رد عبدي ولك علي كذا وصورة غير

وهي بتثايت الجيم ومعناها
 لغة ما يجعل لشخص على شيء
 بفعله وشرعا التزام مطلق
 التصرف عوضا معلوما على
 عمل معين أو مجهول لمعين
 أو غيره

المعين أن يقول من رد عدي فله على كذا (قوله والجعالة جائزة) المتبادر أن
مراد المصنف بالجواز ما قابل المنع والفساد وهو المحل والجمعة لا ما قابل اللزوم فتقول
المحشى ما قابل الجمعة لا ما قابل اللزوم غير صحيح بل سبق قم لأن ما قابل الجمعة هو
الفساد لا تصح إرادته بل المراد المحل والجمعة كما علمت فكان الأنسب للشارح أن
يحمل كلام المصنف على ذلك ثم يذ كر الجواز المقابل للزوم بعد ذلك فها سلكه
الشارح ومثله الشيخ الخطيب خلاف الأنسب على أن ذكر الجواز مطلقا قبل ذكر
حقيقتها غير مناسب لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره فكان المناسب للمصنف
أن يذ كر حقيقتها بقوله وهي أن يشترط الخ أولا ثم يذ كر الجواز ويجاب عنه بأنه
اتكلم على كونها معلومة (قوله من الطرفين) فكل من الجماعل والعامل
فسخها قبل تمام العمل فإن فسخ الجماعل أو العامل المعين قبل لشروع في العمل
فلا شيء له لأنه لم يعمل شيئا وإنما يتصور الفسخ قبل الشروع في العمل من العامل
لأنه إذا عقد مع معين كان قال رد ياريد عدي ولك على كذا تأتي الفسخ من
كل منهما باعتبار العقد الصادر بينهما ما بخلاف غير المعين كان قال من رد عدي فله
كذا إذا قال شخص ففسخت الجعالة لغا ذلك القول إذا عقديت ما حتى يفسخه
وإنما ذلك تعليق وإن فسخ العامل ولو غير معين بعد الشروع في العمل فلا شيء له
أيضا لأنه لم يحصل غرض الجماعل وإن فسخ الجماعل بعد الشروع في العمل فعليه
أجرة المثل لما عمله العامل لأن عمله وقع محترما فلا يفوت عليه بالفسخ لكن الفسخ
رفع المسمى لرفع العقد فرجع إلى بدله وهو أجرة المثل (قوله طرف الجماعل والمجوعول
له) بدل من الطرفين وكان الأولى أن يقول طرفي بصيغة لثنائية إلا أن يجاب بأنه
مفرد مضاف فيعم الطرفين والجماعل هو المترم للموضع والمجوعول له هو العامل (قوله
وهي) أي الجعالة كذا في بعض النسخ وفي بعضها وهو أي الجعالة أيضا فهو راجع
للجعالة على كل من النسختين وذكره على الثانية باعتبار الخبر كما هو الأولى لأن
القاعدة أن الضمير متى وقع بين مذكره مؤنث جاز التذكير والتأنيث لكن الأولى
مراعاة الخبر وهو هنا أن يشترط فأنه في تأويل اشتراط (قوله أن يشترط) أي أن
يلترم الشخص ولو غير المالك فالإضافة في ضالته ليست قيدا كما أن كلام من الرد
والضالة ليس قيدا مثل ضالته ضالة غيره ومثل رد الضالة غيره كالخياطة والبناء
وتخليص المال من نحو ظالم أو المجهوس ظالما كما تقدم ومثل الضالة غيرها من مال

(والجعالة جائزة) من
الطرفين على طرف الجماعل
والمجوعول له (وهو أن يشترط

وامتعة وغيرها ~~كما~~ الاختصاص والحاصل ان كلام المصنف يومهم ان الرد قيد
 والضالة قيد ايضا وان الاضافة في ضالته كذلك وليس كذلك في الجميع ويحجب
 عنه بانه اراد مثلاً في الجميع (قوله في رد ضالته) هي اسم لما ضاع من الحيوان
 كما قاله الازهرى وغيره وقد عرفت انها ليست قيداً كما ان الرد ليس قيداً ولا اضافة
 كذلك وانما بنى كلامه على مجرد التمثيل (قوله عوضاً) هو الجمل وقوله معلوما
 هو شرط لاستحقاق عينه فان لم يكن معلوماً كان قال من رد عبدى فله على
 ما يرضيه او نحو ذلك فله اجرة المثل وكذلك ان كان نجساً مقصوداً فان لم يكن مقصوداً
 فلا شيء للعامل كما مر (قوله فاذا ردها) أى رد لها مامل الضالة من المالك كان المعين
 فان ردها من اقرب منه فله قسطه وان ردها من ابعد منه فلا زيادة له لعدم التزامها
 او من مثله من جهة أخرى فله كل الجمل لمساواته للعمل المشروط مع حصول الغرض
 ولا بد من تسليمه المردود فلو هرب العبد أو غصب أو مات بغير قتل المالك له ولو بعد
 دخول دار المالك لكن قبل تسليمه فلا جعل له ~~وكذا~~ الرجوع الهارب أو المنصوب
 وحده لانه لم يردده ولو انكر المالك سعى العامل في رد لا يبق أن قال لم ترده بل رجع
 بنفسه صدق المالك بيمينه لان الاصل عدم الرد وكذا لو أنكر شرط الجمل للعامل
 بأن قال العامل شرطت لي جعلاً فانكر المالك فيصدق المالك بيمينه لان الاصل
 عدم الشرط فان اختلف المتترم والعامل في قدر الجمل بعد فراغ العمل تحالفاً وفسخ
 العقد ووجب اجرة المثل كما لو اختلفا في الاجارة وليس للعامل حبس المردود انقبض
 الجمل لان استحقاقه بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق وكذلك لا يحبس لاستيفاء
 ما انفق عليه ولا يرجع به الا ان انفق باذن المالك فباذن الحاكم فان تعذر
 مبالا شهادتان تعذر لم يرجع وان قصد الرجوع لان تعذرا لا شهادتين (قوله
 استحق الراد) أى ولو تعذر فليس تحققه بعدد الرؤس ان تساوى في العمل والا وزع
 ما بهم بقدر المسافة مثلاً وقوله ذلك العوض المشروط له أى لذلك اراد فيستحق
 جميعه على المتترم ولو غير المالك ان لم يتصرف المتترم في الجمل بزيادة أو نقص أو تغيير
 حبس قبل الفراغ من العمل فان تصرف فيه بذلك ~~كأن~~ قال من رد عبدى فله
 عشرة ثم يقول من رد عبدى فله خمسة أو عكسه أو قال من رد عبدى فله دينار ثم
 يقول من رد عبدى فله درهم فان علم العامل بالنداء الثاني قبل الرجوع في العمل
 استحق الجمل في النداء الثاني لانه فسح للنداء الاول وان لم يعلم به اسـ استحق اجرة

في رد ضالته عوضاً معلوماً
 كقول مطلق النصرف من
 رد ضالتي فله كذا (فاذا ردها
 استحق) اراد (ذلك)
 العوض المشروط له

المثل لما علمت من ان النداء الثاني فسخ للاول وهو يقتضي الرجوع الى اجرة المثل
عند الجهل بالنداء الثاني وكذلك لو كان التغيير بعد الشروع فيستحق اجرة المثل
ولو عمل من سمع النداء الاول مع من سمع لنداء الثاني استحق الاول نصف اجرة
المثل لانفساخ النداء الاول بالتالي في حقه واستحق الثاني نصف المسمى الثاني
* (فصل في احكام المخابرة) * أي كعدم الجواز الا في كلام المصنف واقتصار
الشارح على المخابرة في الترجمة نظر الظاهر كلام المصنف لان المتبادر منه ان المالك
لم يدفع للعامل الا الارض حيث قال واذا دفع شخص الى رجل أرضا الخ فيكون
البذر من عند العامل كما هو ضابط المخابرة وجعل بعضهم كلام المصنف ظاهرا
في المزارعة لان المتبادر من قوله ليزرعها ان العامل ليس من جانبه الا العمل ويكون
البذر من عند المالك كما هو ضابط المزارعة وفي الحقيقة كلام المصنف محتمل لهما
مع لانه محتمل لان يكون البذر من العامل ولان يكون من المالك وكان الاولى
ان يزيد في الترجمة كراء الارض بأن يقول وفي احكام كراء الارض لان المصنف ذكره
بقوله وان اكراه اياها الخ وعبارة الشيخ الخطيب فصل في المزارعة والمخابرة وكراء
الارض وتبعه المحشي ومما سببه كل منها للجماعة ان في كل عملا بعوض (قوله رمي)
أي المخابرة وقوله عمل لعامل الخ كان الاولى ان يقول معاملة العامل الخ لان العمل
لا يوجد الا بعد العقد الذي هو حقيقة المخابرة وقوله ببعض ما يخرج منها أي كنصف
الزرع وقوله والبذر من العامل أي والمحال ان البذر من العامل والمزارعة كالمخابرة
الا ان البذر من المالك (قوله واذا دفع شخص الى رجل) أي شرط ان يكون كل
منهما أهلا للمعاملة بأن يدور كل منهما مطلقا التصرف والتقيد بالرجل جرى على
لغالب والا فالانثى كالرجل وقوله أرضا مفعول لدفع ومعنى دفع الارض للرجل
تمكينه منها وقوله ليزرعها أي المدفوع له وهو لعامل وسمى المربع أيضا فان كان
المراد ليزرعها ببذر العامل هي المخابرة وان كان المراد ليزرعها ببذر المالك
هي المزارعة فكلام المصنف محتمل لهما معا كما مر وقوله وشرط له أي شرط المالك
للعامل وقوله جزءا كثيرا كان اوقلا ولا وقوله معلوما أي بالمجزئية كالنصف والثلث
والربع وقوله من ريعها أي من ثمراتها وفوائدها وقوله لم يجز أي يحرم ولا يصح للنهي
عن المخابرة في الصحيحين وعن المزارعة في مسلم والمعنى في النهي ان تحصيل منفعة
الارض ممكن بالاجارة فلم يجز العمل عليها على ما يخرج منها مع الغرر كالمواشي فانه

(فصل في احكام المخابرة)
وهي عمل العامل في أرض
المالك ببعض ما يخرج منها
والبذر من العامل (وذا
دفع شخص الى رجل
أرضاً ليزرعها وشرط له جزءا
معلوما من ريعها لم يجز)
ذلك

لو أعطى شخص دابة لا تخر ليعمل عليها ببعض ما يحصل منها من أجرة ونحوها لم يصح
 لأنه يمكن إيجار الدابة فلا حاجة إلى إيراد عقد علم فيه غير بخلاف الشجر فإنه
 لا يمكن إيجاره فيجوزت المساقاة عليه للحاجة والزرع في المخابرة للعامل وفي المزارعة
 للمالك لأن الزرع يتبع البذر فهو ثمن ملكه وعلى العامل في الأولى للمالك أجرة مثل
 الأرض وعلى المالك في الثانية أجرة مثل عمله وعمل دوابه وآلاته وإن لم يحصل من
 الزرع شيء كافي للقراض الفاسد وطريق جعل الغلة ما في المخابرة أن يجر مالك
 الأرض نصفها بنصف البذر ونصف العمل ومنافع الدواب والآلات أو بنصف البذر
 فقط ويتبرع العامل بالعمل والمنافع فيجوز أن يكون الزرع مشتركاً بينهما على النصف
 ولا أجرة لأحدهما على الآخر وطريق جعل الغلة للمخارعة أن يستأجر
 المالك العامل ودوابه وآلاته بنصف البذر ونصف منفعة الأرض أو بنصف البذر
 فقط ويبيع نصف الأرض فيكونان شريكين في الزرع على النصف ولا أجرة
 لأحدهما على الآخر ولا بد في هذه الأجرة من رعاية شروطها كتقديرها بالمدة ونحو
 ذلك (قوله ليكر النووي الخ) استدراك على قوله لم يجز لأنه قد يوهم أنه لم يخالف
 في ذلك أحد وقوله تبالين المنذر أي لأجل التبعة فهو مفعول له معدوم أو حال
 كونه تابعا لابن المنذر فهو حال وقوله اختار جواز المخابرة أي من جهة الدليل وإن
 كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المذهب كما قاله الإمام مالك وأبو حنيفة
 وإسحاق رضي الله عنهم أجمعين فإقواله النووي تبالين المنذر ضعيف بل قيل أنه
 رجع عنه (قوله وكذا المزارعة) يحتمل أنه مرتبط بكلام المصنف بناء على فرضه
 في المخابرة كما صنفه الشارح فيكون التشبيه في عدم الجواز على المعتقد ويحتمل أنه
 مرتبط بكلام النووي فيكون التشبيه في اختياره الجواز وإن كان ضعيفا وهو الذي
 يهم من شرح المنهج ونص عبارته واختار النووي من جهة الدليل صحة كل منهما
 مطابقة لابن المنذر وموجب عن الدليل الدال على جوازهما بحمله على الطرفين
 السابقة في كل منهما أو بحمله في المزارعة على جوازها بالمساقاة لا استقلالاً فإنها
 تجوز تبعاً لها كما يأتي بخلاف المخابرة فإنها لا تجوز لا استقلالاً ولا تبعاً لعدم ورودها
 كذلك (قوله وهي) أي المزارعة وقوله عمل الخ مكان الأولى إبدال العمل
 بالمعاملة نظير ما سبق (قوله وإن أكره) أي أجرة وقوله أي شخص تفسير للضمير
 المستتر القاعل على ما في بعض النسخ أي شخص بالرفع وفي بعض النسخ أي شخصاً

يمكن النووي تبالين
 المنذر اختار جواز المخابرة
 وكذا المزارعة وهي عمل
 العامل في الأرض ببعض
 ما يخرج منها والبذر من
 المالك (وإن أكره) أي
 شخص (أي أرضاً
 يذهب أو فسخ أو شرط له
 تعامله ليوما في ذمته جاز)

بالنصب فيكون تفسير الباز الذي هو مفعول أول وقوله اياها مفعول ثان
 وقوله أي أرضا تفسير لا ياءا وقوله يذهب أو فضة أي أو بهما معا أو بهما
 كالعروض من الثياب ونحوها فأوليت مانعة ثم خلوا لمانعة جمع وقوله أو شرط
 أي أو شرط المالك للعامل وقوله طعاما أي كقمح أو ذرة ونحوهما وقوله معلوما أي قدرا
 وجنسا وصفة ونوعا عنده وعند المالك كثرى وقوله في ذمته أي ملتزما في ذمته بخلاف
 ما لو شرط له طعاما مما يخرج من الأرض فإنه لا يصح وقوله جازي حل وصح على
 المذهب المنصوص بل نقل بعضهم فيه الإجماع وفي بعض النسخ وإن اكره أي
 استأجر صاحب الأرض بتقدي أو غيره أو طعام في ذمته رجلا ليعمل بنفسه والدواب
 من عند المالك كالبيدر أو ليعمل له الرجل بنفسه ودوابه وآلاته جاز وكل من
 السنتين صحيح واضح (قوله أما لو دفع لشخص الخ) مقابل لما تدروا التقدير هذا
 إذا كانت المزارعة استقلالاً فإن كانت تبعاً جازت بالشروط الآتية وكان الأولى
 تقديم ذلك على قوله وإن اكره اياها الخ لأنه تفيد عدم جواز المزارعة وقوله فيها
 أي في تلك الأرض وقوله نخل أي أو عنبد وقوله كثيراً وقليل تعميم في النخل ومثله
 العنب كما علمت وقوله فساقاه عليه وزارعه على الأرض أي فساقى المالك العامل على
 النخل ومثله العنب وزارعه على الأرض الخالبة من الزرع أو التي فيها زرع لم يبد
 صلاحه وقوله فتجوز هذه المزارعة تبعاً للمساقاة أي للباحاجة إلى ذلك لكن بشروط
 أربعة الأول أن يتقدم لفظ المساقاة على المزارعة أو يقارن كان يقول ساقيتك على
 هذا النخل أو أمنتك بنصف الثمرة وزارعتك على هذه الأرض بنصف الزرع أو يقول
 عاملتك على هذا بنصف ما يخرج منها بخلاف ما إذا تقدمت المزارعة والثاني أن
 يتحدد العقد ولو أفردا المساقاة بعدد المزارعة بعقد لم يجز والثالث أن يتحدد العامل
 بحيث لا يهرد المساقاة بعامل والمزارعة بعامل هذا والمراد من اتحادهما فلا يضر
 تعدده مع عدم أفراد كل منهما بعامل بأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة
 ولو تعدد فلو كان لكل منهما عامل مستقل لم يجز والرابع أن يتعدا أفراد الشجر
 بالسقي فإن لم يتعدا بأن سهل لم يجز ونحوه بالمزارعة المخابرة فلا يصح الاستعلاء
 ولا تبعاً لعدم ورودها كذلك كما مر * (فصل في أحكام أحياء الموات) * أي
 كالجوار الآتي في قوله وأحياء الموات جائز الخ وفي بعض النسخ استأط أحكام وهي
 أعم لأنها تشمل الحقيقة والأحكام بخلاف الأولى فإنها لا تشمل الحقيقة وقد بينا

أما لو دفع لشخص أرضاً فيها
 نخل كثيراً وقليل فساقاه
 عليه وزارعه على الأرض
 فتجوز هذه المزارعة تبعاً
 للمساقاة (فصل) في أحكام
 أحياء الموات

المصنف بقوله وصفة الاحياء ما كان في العادة الخ بل ذكر المصنف تعالى ذلك بذل
 الماء بقوله ويجب بذل الماء بثلاثة شرائط ولم يذكره الشارح في لترجمة لكونه تابعاً
 وانما يذكر فيها المقاصد والمراد بالاحياء الموات عمارات الارض الميتة فشيء هو عمارات
 الارض الميتة بالاحياء الذي هو ادخال الروح في الجسد بجماع النفع في كل واستعاروا
 الاحياء من التشبيه به للتشبيه على طريق الاستعارة لتعريفية الاصلية أو شبهة
 الارض الميتة بالمت بجماع عدم النفع في كل رخصتوا لفظ التشبيه به ورمزوا اليه بشيء
 من لوازمه وهو الاحياء على طريق الاستعارة بالكناية وذلك كرا لحياء تخيل
 وهو قرية المكنية والاصل فيه قبل الاجماع اخبار كعب من عمر ارض ليست لا حد
 فهو احق بها أي فهو مستحق لها كما في رواية فهي له (قوله وهو) أي الموات
 بفتح الميم كسحاب وبضمها كغراب فالضمير راجع للمضاف اليه وهو الموات وان كان
 فيه لا كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا فالضمير في يحمل يعود الى الحمار
 لا الى المثل والغالب رجوعه الى المضاف ولا يصح رجوعه هنا الى المضاف وهو الاحياء
 لان معناه لعمارة كما مر (قوله كما قال الرافي في الشرح الصغير) وهو متأخر
 شرحه الكبير فان له على الوجهين للفرق الى شرحين أحدهما كبير ولفظه بالعزير على
 الوجهين والتأني صغير ولم يلقه بشيء كما لقب الكبير (قوله ارض لا مالك لها) أي
 معلوم فيشمل الارض التي ظهر بها أثر الملك كغرس شجرة واساس جدران وغرز
 اوتاد ولم يعلم مال كها ويحتمل ان المراد لا مالك لها اصلاً فلا يشمل الارض المذكورة
 ويساوي حينئذ قول الماء الذي لم يكن عامراً ولا حريماً العام ومراوده لم يكن
 عامراً ولا حريماً العام في الاسلام والا فلا عبرة بالعمارة الجاهلية لذلك قال ابن
 الرفعة هو قسمان اصلي وهو ما لم يرقط وطارئ وهو ما حرب بعد عمارته أي بعد عمارته
 الجاهلية بخلافه بعد عمارته الاسلامية وقال الزركشي بقاع الارض اما مملوكة
 كما مملوكة ببيع وهبة ونحوهما واما محبوسة على الحقوق لامة كالشوارع
 والارواق العامة كالمساجد والرباط التي ليست بجماعة مخصوصة أو على الحقوق
 الخاصة كحريم العام والارواق الخاصة واما منفكة عنهم ما وى الموات والحاصل
 ان العبارات اربعة وهي متقاربة في المعنى (قوله ولا يتفع بها احد) فيدل على بطلانه
 لانه لا يلزم من عدم الملك لشيء عدم الانتفاع به فلا وجه لقول بعضهم هو مستندك
 او مضر بل هو محتاج اليه ليخرج به الارض التي لا مالك لها ولكن يتفع بها الناس

وهو كما قال الرافي في الشرح
 الصغير ارض لا مالك لها
 ولا يتفع بها احد

كعرفة ومزدلفة ومعنى وحريم العام فان عرفة يتعلق بها حق الوقوف وليست من
الحرم ومزدلفة ومعنى يتعلق بها حق المبيت وهما من الحرم فلا يجوز احياء شيء من
هذه الثلاثة ويحب هدم ما فيها من العمارات ويجوز احياء المصعب على المعتمد من
احياء شيئا منه ملكه كما قاله الولي العراقي خلافا للزركشي ولا يملك بالاحياء حريم
العام لان مالك العام يستحق الانتفاع به تبعاً للعام فهو كالمملوك له ومن جعله
مملوكا لمالك العام كالشيخ الخطيب فقد سمح وهو ما يحتاج اليه لتقام الانتفاع
بالعام فالحريم لقرية محيية ناد وهو مجتمع القوم للحديث ومرتكض الخيل ونحوها
ومناخ ابل ومراح غنم ومطرح رماد وسرجين ولعب صبيان والحريم لبشر استقاء
موضع دواب ونازع ومتردد الدابة ان كان الاستقاء بها والموضع الذي يصب فيه
النارح الماء والموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء ونحوه والحريم لبشر
قناة ماله فيه لنقص ماؤها أو حيف انهارها ويختلف ذلك بصلاية الارض
ورخاوتها ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما مر في بئر الاستقاء والحريم لدار
غير محفوفة بدور عمر وفناء لجدرانها ومطرح نحو رماد ولا حريم لدار محفوفة بدور بان
احييت كلها معا فلا حريم لدار منها يخصها لان ما يجعل حريما واحدة ليس باولى
من جعله حريما لاخرى وحريم النهر ما يحتاج اليه ليطرح فيه ما يخرج منه وان بعد
عنه جدا ويهدم ما بنى فيه ولو مسجد اجماع السنانية الذي عند بولاق ومثله
الحوانيت والمساطب التي في الشوارع ونحوها (قوله واحياء الموات جائز) أي
حلال صحيح بل هو مستحب كما قال الشارح فيسن له احياء الارض الخ لكن
في تعريفه نظروا وان كان مستحبا كما ذكره في المذهب الحديث من احياء ارضاميته فله
فيها الجروما اكلت العوا في أي طلاب الرزق كالطيور والبنائين والفيلة وسائر الدواب
منها أي مما يخرج منها من النبات أو من اجلها كالاجرة التي تدفع للبنائين والفيلة
فهو صدقة رواه النسائي وغيره (قوله بشرطين) لا يخفى ان كلام المصنف في جواز
الاحياء الذي يحصل به الملك فالشرطان في كلامه للجواز ومن جعلها للملك كالشيخ
الخطيب حيث قال وانما يملك المحي ما احياه بشرطين وتبعه المحشي فقد نظر للمقصود
الذي هو الملك لكن في صنيعه خروج عن موضوع كلام المصنف فكان الانسب
أن يقول الشيخ الخطيب وانما يجوز احياء بشرطين لكن في الشرط الثاني نظر
لانه معلوم من الموات فلا حاجة لمجعله شرطا لان ما خرج به لم يدخل في الموات

(واحياء الموات جائز بشرطين)

وتكاف بعضهم في تصحيح جعله شرطاً حيث جعل الموات بمعنى مطلق الأرض فيجوز
 يظهر اشتراطه بخلاف ما لو أبقينا الموات على معناه وهو الأرض التي لا مالك لها فلا
 يظهر اشتراطه بل هو تصريح بمعلوم (قوله أحدهما) أي أحد الشرطين وقوله
 أن يكون المحي بكسر الهمزة وقوله مسلماً أي ولو غير مكاف بل ولو غير مميز ومحل
 اشتراط كونه مسلماً إذا كانت الأرض ببلاد الإسلام ولو بالبحر ما عدا عرفة ومزدلفة
 ومنى لأن موات الأرض كان ملكاً للنبي صلى الله عليه وسلم ثم رده على أمته كما قاله
 السبكي تقلاع المجوري بضم الجيم من أصحابنا ولذلك روى الإمام الشافعي رضي
 الله عنه خبر الأرض لله ورسوله ثم هي لكم من أيها المسلمون وفي رواية أن الله تعالى
 قطع رسوله صلى الله عليه وسلم أرض الدنيا وأرض الجنة ليقطع من ماله ما شاء من
 شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارضى أولادهم فيما قطعه له صلى الله عليه وسلم
 بأرض الشام أما إذا كانت الأرض ببلاد الكفار فلهم أحياءها لأنه من حقوقهم
 ولا ضرر علينا فيه وكذا للمسلمين أحياءها إن لم يذنبوا عنها وقد صرحوا على أن
 الأرض لهم والأيان ذنبوا عنها فليس لنا أحياءها (قوله فيسن له) أي للمسلم
 وقوله أحياء الأرض الميتة بالتخفيف والتشديد وقوله سواء أذن له الإمام أم لا نعم
 في الأحياء فلا يتوقف على إذن الإمام (قوله اللهم إلا أن يتعلق الخ) استثناء من
 قوله سواء أذن له الإمام أم لا وهذه الكلمة أعني اللهم تؤني بها الاستبعاد ما بعدها
 فكأنه يستعين عليه بالله (قوله كأن حي الإمام) أي منع السلطان ولو بشأبه
 الناس من الرعي في تلك الأرض وخلها بالنعم الجزية والفي والضعيف عن النجعة
 يضم النون أي الذهاب بدوابه إلى الأرض البعيدة فيحتمل له الإمام قطعة قريبة
 من داره ليرعى فيها بهائمها قال في المنهج ولإمام حي أرض لنهونم جزية أو في الخ
 وظاهر ذلك بقاؤها على الموات مع حماها وهو كذلك (قوله فلا يملكها إلا بآذن
 الإمام في الأصح) هو المعتمد ويكون أذنه تنقض المحمي (قوله أما الذي والمعاهد
 والمستأمن) وكذا غيرهم من الكفار وهذا مقابل لقوله مسلماً فهو مفهوم الشرط
 الأول (قوله فليس لهم الأحياء) أي ببلادنا أما ببلادهم فلهم الأحياء كما مر
 وإنما منعوا من الأحياء ببلادنا لأنه كالأستعلاء على المسلم كما في عبارة المنهج
 وفي عبارة الشيخ الخطيب لأنه كالأستعلاء وفيه أن الأحياء هو الاستيلاء فيلزم عليه
 تشبيه الشيء بنفسه فأصواب لأنه كالأستعلاء وهو ممتنع عليه بدارنا والذي

أحدهما (أن يكون المحي
 مسلماً) فليس له أحياء
 الأرض الميتة سواء أذن له
 الإمام أم لا اللهم إلا أن يتعلق
 بالموات حتى كان حي
 قطعة منه وأحياءها مستحسن
 فلا يملكها إلا بآذن الإمام
 في الأصح أما الذي والمعاهد
 والمستأمن فليس لهم الأحياء

والمستأن من والمهاد لا خطاب والاحتشاش والاصطبا لان المسامحة تغلب
 في ذلك ويمنع المحربي من ذلك لكن ان احتطب شيئا مثلاً ملكه (قوله ولو أذن لهم
 الامام) غاية في قوله فليس لهم الاحياء أي لان الحق للمسلمين ولا يقطع حقهم اذن
 الامام (قوله والثاني) أي من الشرطين وقد عرفت ما فيه فلا تغفل (قوله
 أن تكون الارض حرة) أي خالصة من الملكية وقوله لم يجبر عليها ملك تفسير للمراد
 من حرة على النسخة التي فيها الجمع بينهما وقوله لم يسبق بديل وكذا غيره كما
 أشار اليه الشارح بقوله والمراد من كلام المصنف الخ فانه قال فهو لما لكة ان
 عرف مسلماً كان أو ذمياً وأشار الشيخ الخطيب الى الجواب عن المصنف حيث قال
 لمسلم ولا غيره أي في كلامه حذف الواو مع ما عطف (قوله وفي بعض النسخ ان
 تكون الارض حرة) أي بلا زيادة لم يجبر عليها ملك لمسلم وقد عرفت انه على الجمع
 بينهما يكون تفسير والمراد من كلام المصنف أي من مفهوم كلامه كما هو ظاهر
 وحاصله ان في المفهوم تفصيلاً تكفل الشارح ببيان (قوله ان ما كان معموراً)
 أي في الاصل وقوله وهو الآن جواب عبارة الشيخ الخطيب وان كان الآن خراباً
 بصيغة الغاية فلا فرق بين كونه الآن معموراً أو خراباً وانما قيد الشارح بذلك لانه
 هو الذي يتوهم أنه يحيا (قوله فهو لما لكة) أي اولوارثه من بعده وقوله ان
 عرف أي مال لكة وقوله مسلماً أو ذمياً أي أو وقتنا أو معاهد الأحرى لان مال
 المحربي اذا ظفرنا به أخذناه غنيمته وقوله ولا يملك هذا الخراب بالاحياء أي لانه
 ليس من الموات بل هو لما لكة كما علمت (قوله فان لم يعرف مال لكة) مقابل لقوله
 ان عرف وقوله والعمارة اسلامية أي والمحال ان العمارة اسلامية بان كانت بعد
 الاسلام فلذلك نسبت اليه بان كانت بعد البعثة وقوله فهذا المعمور أي الذي كان
 معموراً وهو الآن خراب كما هو الفرض (قوله أمره لرأي الامام في حفظه) أي
 بلا بيع وقوله أو ببيع وحفظه أي الى ظهور مال لكة وبقي خصلة ثالثة وهي
 اقتراضه على بيت المال الى ان يظهر مال لكة وهذا كله ان ربحي ظهور مال لكة فان
 ايس من ظهوره فهو ملك بيت المال يتصرف فيه الامام كيف يشاء (قوله وان
 كان المعمور جاهلياً) أي بان كان قبل البعثة وهذا مقابل لقوله والعمارة
 اسلامية وقوله ملك بالاحياء أي لانه من الموات (قوله وصفة الاحياء) أي
 كيفية التي يترتب عليها الملك وقوله ما كان في العادة أي فيما اعتد بين الناس

ولو أذن لهم الامام (و) الثاني
 (ان) تكون الارض حرة
 لم يجبر عليها ملك لمسلم وفي
 بعض النسخ ان تكون
 الارض حرة والمراد من كلام
 المصنف ان ما كان معموراً
 وهو الان خراب فهو لما لكة
 ان عرف مسلماً كان أو ذمياً
 ولا يملك هذا الخراب
 بالاحياء فان لم يعرف مال لكة
 والعمارة اسلامية فهذا
 المعمور مال ضائع أمره لرأي
 الامام في حفظه أو ببيع
 وحفظه وان كان المعمور
 جاهلياً ملك بالاحياء (وصفة
 الاحياء ما كان في العادة
 عبارة للمعيار)

وهو المعبر عنه بالعرف أي الذي تعرف به قولهم وقوله عمارة للمحييا بفتح الياء على أنه اسم مفعول ومن شرع في احياء ما يقدر على احيائه ولم يزد على كفايته أو نصب عليه العلامات كصب الاحجار أو اقطعه له الامام فهو منحصر لذلك وهو أحق به من غيره لكن لو احياه آخر ملكه فان طالت عرفامدة تحجره بلا عذر قال له الامام أحي أو اترك فان استعمل لعذر امهل مدة قريبة برأي الامام ومن وجد فيما احياه معسدا ملكه لانه من اجزاء الارض وقد ملكها بالاحياء هذا ان لم يعلم به قبل الاحياء فان علمه قبله لم يملكه ولا بقعته لفساد قصده لان المعدن لا يتخذ دارا ولا بستانا ولا مزرعة ولا نخوما لا فرق في ذلك بين المعدن الباطن والظاهر على المعتمد خلافا لما قال يملك عند العلم الباطن دون الظاهر ولا يملك بقعتهما والمعتقد انه يملكهما وبقعتهما عند عدم العلم ولا يملكهما ولا بقعتهما عند العلم والظاهر وهو ما لا يحتاج الى علاج كتنط بكسر النون اقصح من فتحها وهوشى يرمى به كالبارود وكبرت بكسر الكاف واصله عين تجرى فاذا جد صار كبريتا وانزله الاجر وقارأى زفت وموميا بضم اوله يمد ويقصر وهوشى يلقبه البحار الى الساحل فيجمد ويصير كالفسار ووبرام بكسر اوله وهو حجر يعمل منه القدور والباطن وهو ما يحتاج الى علاج كذهب وفضة ونحاس وورصاص (قوله ويختلف هذا) أي ما كان في العادة عمارة للمحييا بفتح الياء وقوله باختلاف الغرض الذي يقصده المحيي بكسرها على انه اسم فاعل رصا بطة ان يهيئ الارض لما يريد منها وكر من هذا الضابط اربعة اشياء المسكن والزريبة والمزرعة والبستان (قوله فان اراد احياء الموات مسكا) أي محل سكنى كدار وقوله اشترط فيه الخ حاصل ما يشترط فيه ثلاثة اشياء ان فقد شرط منها فاحياه غيره ملكه وهكذا يقال فيما يأتي (قوله ببناء حيطانها) متعلق بالتحويط على انه تصوير له وقوله بمرت الخ متعلق ببناء وقوله عادة ذلك المكان أي عادة اهله لان المكان لا عادة له بل لاهله (قوله من آجرا الخ) بيان لما جرت به العادة والالآجرا بالمد وهو الطوب المحرق ومثله اللبن بكسر الباء وهو الطوب التي كما جرت به عادة الفلاحين وقوله أو حجرا أي حجارة من الجبل أو صخر كاركما جرت به عادة الامراء وقوله أو قصب أي قصب فارسي وهو المسمى عند العامة بالوص ومثله الخشب كما جرت به عادة اسلامبول (قوله واشترط أيضا) أي كما اشترط تحويط البقعة وقوله سقف بعضها ونصب باب أي ليهيئها للسكنى (قوله وان اراد المحيي احياء الموات زريبة دواب) أي

ويختلف هذا باختلاف الغرض الذي يقصده المحيي فان اراد المحيي احياء الموات مسكا اشترط فيه تحويط البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عادة ذلك المكان من آجر أو حجر أو قصب واشترط أيضا سقف بعضها ونصب باب وان اراد المحيي احياء الموات زريبة دواب

أو غيرها كغلال ونحوها فاللدواب ليست بقيند (قوله فيكفي تحويط دون
 تحويط السكنى) ولا يكفي التحويط بنصب سقف وهو جريد النخل ولا نصب أحجار من
 غير بناء بل لابد من البناء ونصب الباب وسكان الأولى له أن ينص عليه وحاصل
 ما يشترط فيه امران (قوله ولا يشترط السقف) أي أن لم تجر العادة بتطليل محل
 منها للدواب مثلاً ولا فلا بد منه (قوله وإن أراد أحياء الموات مزرعة) بفتح الراء
 أفصح من ضمها وكسرهما وقوله فيجمع التراب الخ حاصل ما ذكره ثلاثة أشياء وهي
 جمع التراب وتسوية الأرض وترتيب الماء ولا بد من حراثتها أن لم تزرع إلا به ولا يشترط
 فيها لزوع لأنها تسمى مزرعة وإن لم تزرع بالفعل بل يكفي تهيئتها للزراعة بخلاف
 البستان فإنه لا بد فيه من العرس بالفعل كما سيأتي لأنه لا يقال له بستان إلا بذلك
 (قوله بكسح مستعمل) أي أزالته وقوله وطم منخفض أي ملأه بالتراب والباء
 سببية متعانة بقوله يسوى (قوله وترتيب ماء لها) أي تهيئته لها وقوله بشق
 ساقية أي حفرها وقوله من بئر يان للساقية وقوله أو حفر قناة عطف على شق
 ساقية ولم يقل أو قناة عطف على بئر لأن القناة ليست من الساقية ولو قال ذلك
 لكانت من جلة ييار الساقية فيفيد حينئذ أنها منها وليس كذلك ومن حفر بئراً
 بموات للتملك ملكها وماءها وفي ملكه ملك ماءها لأنه غناء ملكه كالثمرة واللبن
 أو بموات لا ارتفاع بها أي لا ارتفاعها بمدة أقامته هناك فهو أولى بها من غيره
 حتى يرتحل فإن عاد فهو وكغيره فيها كما لو حفرها بقصد ارتفاق المارة أو عموم المسلمين
 أو لم يقصد شيئاً فيكون فيها كغيره (قوله فإن كفاها المطر المعتاد الخ) مقابل
 لمحذوف تقديره هذا إن لم يكفها مطر معتاد ومثله النيل ونحوه وقوله لم يحتج لترتيب
 الماء على الصحيح هو المعتمد ومن ذلك أرض الجبال التي لا يمكن سوق الماء إليها
 ويكفيها المطر المعتاد فملك بجمع التراب أي حولها وتسويتها وحراثتها (قوله وإن
 أراد المحي أحياء الموات بستاناً) هو فارسي معرب وهو الجنة ويقال له الباغ
 بموحدة فحجة بينهما ألف والحديقة والحائط والكرم (قوله فيجمع التراب الخ)
 حاصل ما ذكره فيه ثلاثة أشياء وقوله إن جرت به عادة فإن لم تجر به عادة لم يعتبر
 فيكون المعتمد فيه شيئان فقط (قوله ويشترط مع ذلك) أي المدكور من جمع
 التراب والنحويط حول أرض البستان وقوله لغرس أي غرس قدر من الشجر بحيث
 يسمى بستاناً ولا يشترط غرس كله وقوله على المذهب هو المعتمد (قوله واعلم أن الماء

فيكفي تحويط دون تحويط
 السكنى ولا يشترط السقف
 وإن أراد أحياء الموات
 مزرعة فيجمع التراب حولها
 ويسوى الأرض بكسح
 مستعمل فيها وطم منخفض
 وترتيب ماء لها بشق ساقية
 من بئر أو حفر قناة فإن
 كفاها المطر المعتاد لم يحتج
 لترتيب الماء على الصحيح
 وإن أراد المحي أحياء الموات
 بستاناً فيجمع التراب والنحويط
 حول أرض البستان إن
 جرت به عادة ويشترط مع
 ذلك العرس على المذهب
 واعلم أن الماء

الخ) هذا دخول على كلام المصنف وتوطئة له كما لا يخفى (قوله المختص بشخص)
 أي للملك له ولا ارتفاق به بان حفر بئرًا بموات لا ارتفاق به فإنه أولى به حتى
 يرثحل بخلاف ما لو حفرها لا ارتفاق المارة أو أطلق فليس له منع أحد منها بخلاف
 المياه المباحة كالنيل والفرات والعيون في الجبال وغيرها وسيل الأمطار فإن
 الناس تستوي فيها تخير الناس شركاء في ثلاث في الماء والكالا والنار أي في الماء
 المباح والكالا كذلك والنار التي اضرمت في حطب مباح فلا يجوز لأحد شجرها
 بل ولا للإمام اقتطاعها لأحد بالاجماع ولو أشعل نارًا في حطب مباح لم يمنع أحدًا
 الانتفاع بها ولا الاستصباح منها فان أشعلها في حطب له فله المنع من الأخذ منها
 لا الاصطلاح بها أي التدفئ بها ولا الاستصباح منها فغيره الاستصباح بضوئها
 واشعال القبله منها وان أراد قوم سقي أرضهم من الماء المباح فضايق عنهم وبعضهم
 أحيا أو لا فاولا سقي الاقل فالاول وهذا هو المراد بقول بعضهم سقي الا على فالأعلى
 لأن الغالب ان المحي أو لا يحرص على القرب من الماء فان أحيا ومعا وجهل السابق
 اقرب بينهم ويحبس كل منهم الماء حتى يبلغ الكعبين لانه صلى الله عليه وسلم قضى
 بذلك وما أخذ من المباح في اناء أو برصدة أو حفرة أو نحو ذلك ملك على الجميع
 كالا حطاب والاحتشاش والاصطيد وحكي ابن المنذر فيه الاجماع ويجوز الشرب
 وسقي الدواب من الجداول وهي الأنهار الصغيرة وكذا الأبار المملوكة ولو لم يجوز
 عليه كما هو الظاهر إذ لم يحصل ضرر لما ليكها قامة للآذن العرفي مقام الآذن اللفظي
 قاله ابن عبد السلام والعين المشتركة يقسم ماؤها عند ضيقه عن الشركاء اما بمهاياة
 يراضون عايمًا كأن يسقى كل منهم يوما أو بعضهم يوما وبعضهم يومين فاكثر بحسب
 حصصهم في العين أو ينصب خشبة في عرض القناة فيها ثقب متساوية أو متفاوتة
 على قدر الحصص ولو سقى زرعه بماء مغسوب فالغلة له ويتحلل من صاحب الماء مع
 غرم بدله له فان الغلة تكون اطيبله مما لو غرم البدل فقط (قوله لا يجب بذله)
 أي دفعه من غير عوض وقوله مطلقا أي غير مقيد بالشروط الآتية فالمعنى أنه
 لا يجب بذله على الإطلاق بل بشروط ذكر المصنف بعضها وأشار الشارح إلى باقيها
 كما يأتي (قوله وانما يجب بذل الماء) أي دفعه لكن المرادها لتخليته بينه وبين
 طالبه كما سيذكره الشارح فلا يجب الاستقاء له ولا بذل آلة نفسه كدلوور شاع مطلقا
 وخرج بالماء الكالا فلا يجب بذله لانه لا يستخلف في الحال وزمن رعيه بطول

المختص بشخص لا يجب
 بذله لما شئ غيره مطلقا
 (و) انما (يجب بذل الماء)

ولانه يتعادل بالعوض في العادة بخلاف الماء (قوله بثلاثة شرائط) بل بستة
أما الثلاثة التي ذكرها المصنف فستعرفها وأما الثلاثة الزائدة فنذكرها لك كما ذكرها
الشيخ الخطيب فنقول الرابع أن يكون بقرب الماء كلاً مباح ترعاه الماشية والأفلا
يجب بذل الماء حينئذ على المذهب وقد أشار الشارح إلى هذا الشرط بقوله هذا إذا
كان هناك كلاً ترعاه الماشية ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء والخامس أن لا يوجد
مالك الماشية عند الكلاً ماء مباحاً كالبحون السائحة على وجه الأرض والأنهار
والأفلا يجب بذل مائه والسادس أن لا يكون على صاحب الماء ضرر به ودالماً
في زرعه أو ماشيته والأمنعت لكن يجوز للرعاة استئناء فضل الماء لها كما سيذكره
الشارح فانه أشار إلى هذا الشرط بقوله ان لم يتضرر صاحب الماء الخ وقد نظم بعضهم
هذه الشروط بقوله

وواجب بذل الماء الفاضل * محرمه الروح بلا مقابل
إن كان في بئر ونحوها وتم * كلاً مباح قد رعاه المحترم
ولم يكن ماء مباح والضرر * قد نتقى من صاحب الماء في الشجر
(قوله أحدها) أي أحد الشروط الثلاثة (قوله أن يفضل عن حاجته) لنفسه
أو ماشيته وشجره وزرعه كذا قال الشيخ الخطيب وتبهمه المحشى والمعتمد تقديم
الآدمي على الماشية وتقديم الحيوان المحترم ووجوب آدمي على شجر المالك وزرعه
محرمه الروح وأطلق المصنف حاجته وقيد الماء وردي بالناجرة أي الحالة فلو فضل
عن حاجته الآن لكنه يحتاج إليه في المستقبل وجب بذله المحتاج إليه في الحال
لانه يستخلف فلا يلحقه ضرر بالاحتياج إليه في المستقبل (قوله أي صاحب الماء)
تفسير للضمير المضاف إليه (قوله فان لم يفضل الخ) محترز الشرط الأول وقوله بدأ
بنفسه أي تحديث أبدأ بنفسك وقوله ولا يجب بذله لغيره أي لكن يندب إثارة الغير
به أن صبر (قوله والثاني) أي من الشروط الثلاثة وقوله أن يحتاج إليه غيره أي
وان لم يصل لقدرة الضرورة وقوله أما لنفسه أو لبيته أي المحترمين بخلاف غيرهما
كالزاني المحصن وتارك الصلاة بعد أمر الامام أو الوضوء له على الأصح في الروضة
والمرتد والمحربي والكلب العقور ومن البهيمة المحترمة البهيمة الماء كولة إذا وطئت فان
الصحيح أنها لا تذبح فهي محترمة فيجب بذل فضل الماء لها (قوله هذا إذا كان الخ)
أي محل وجوب فضل الماء إذا كان الخ وقد عرفت أن هذا إشارة إلى الشرط الرابع

بثلاثة شرائط (أحدها) أن
يفضل عن حاجته (أي
صاحب الماء فان لم يفضل
بدأ بنفسه ولا يجب بذله
لغيره) (و) الثاني (أن يحتاج
إليه غيره) أما (لنفسه
أو لبيته) هذا إذا كان
هناك كلاً ترعاه الماشية

وقوله كلاً أي حشيش سواء كان رطباً أو يابساً وهذا يقتضي أنه إذا اشترى لها علفاً
لا يجب بذل فضل الماء لها وهو كذلك لأنه مقصر حيث أعد لها العلف دون الماء
(قوله ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء) فيجب بذل الماء حينئذ لأن منعه يؤدي إلى
منع الكلا كما في خبر الصحيح لا تمنعوا فضل الماء لتمكنوا به الكلا لأن الماشية إنما
ترعى بقرب الماء لتشرب منه فإذا منعت من الماء ذهبت عن الكلا فكأنها منعت
منه (قوله ولا يجب عليه بذل الماء لزراع غيره ولا لشجره) أي ولو أدى إلى تلفه
وهذا محترز قوله أما لنفسه أو لبهيمته وإنما وجب بذله لنفسه أو لبهيمته بحرمته الروح
بخلاف الزرع والشجر ويجوز بذله لذلك بالعوض ولا يدمر تقدير الماء بكميل أو وزن
فلا يجوز بيع الماء بغير الماشية أو الزرع بل يشترط في بيعه التقدير المذكور إن
لم يجب بذله قال بعضهم لا في شرب الآدمي من حوض السقاء بعوض والفرق أن
الاختلاف في شرب الآدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع والمعتمد أنه لا فرق
بين الآدمي وغيره فلا يجوز بيع الماء بشرط الرعي مطلقاً فهو من البيع الفاسد وإن
كان يتسامح به في الآدمي (قوله والثالث) أي من الشروط الثلاثة (قوله
أن يكون الماء في مقرة) أي محل قراره واعتقراره الأصلي بخلاف ما إذا أخذه منه
وجعل في غير مقرة كأن جعل في صهر يج أو زير أو نحو ذلك كما يذكره الشارح بقوله
فإن أخذه هذا وجعل في إناء لم يجب بذله وقوله وهو مما يستتبع في ثراوعين بالبناء
للفعل أي مما يخلفه غيره ولا يخفى أن قوله مما يستتبع كان خبراً ليكون في كلام
المصنف فجعله الشارح خبراً مبتدأ محذوف وجعل خبراً يكون مقدرًا وهو في مقرة
وفيه تغيير أعراب المتن والنحط في ذلك سهل (قوله فإن أخذه في إناء الخ) قد
عرفت أن هذا محترز قوله أن يكون في مقرة الخ وقوله لم يجب بذله على الصحيح هو
المعتمد والمراد أنه لا يجب بذله بلا مقابل فلا ينافي أنه يجب بذله للضطر بمقابلته وإنما
وجب بذله في صورة الاختلاف لأنه لا يلحقه ضرباً لا احتياج إليه في المستقبل
لاستخلافه بخلاف غيره فإنه يلحقه ضرباً لا احتياج إليه في المستقبل لأنه
لا يستتبع (قوله وحيث وجب البذل للماء) أي بأن وجدت الشروط المارة
وقوله فالمراد به تمكن الماشية الخ فيلزمه أن يمكنها من ورود البئر وقوله أن لم
يتضرر قيد في لزوم تمكن الماشية من حضورها البئر وقد تقدم أن هذا الشارح إلى
الشرط السادس (قوله فإن تضرر ورودها) أي في زرعها أو ماشيتها وهذا محترز

ولا يمكن رعيه إلا بسقي الماء
ولا يجب عليه بذل الماء
لزراع غيره ولا لشجره (و)
الثالث (أن يكون) الماء
في مقرة وهو (مما يستتبع)
في ثراوعين (فإن أخذه هذا
الماء في إناء لم يجب بذله على
الصحيح وحيث وجب البذل
للماء فالمراد به تمكن الماشية
من حضورها البئر إن
لم يتضرر صاحب الماء في
زرعه أو ماشيته فإن
تضرر ورودها منعت منه
واستفي لها الرعاة كما قاله
الماوردي

الشرط المذكور وقوله منعت منه أي من حضورها البئر وقوله واستحق لها الرعاة أي
بأناء كعربة ونحوها (قوله رحيث وجب البذل للماء امتنع أخذ العوض عليه على
الصحيح) هو المعتمد لعمدة النثر عن بيع فضل الماء رواه مسلم
(فصل في أحكام الوقف) أي كالتجاوز إلا في كلام المصنف وإنما قال الشارح في
أحكام الوقف لأن المصنف لم يبين حقيقة الوقف لا لغة ولا شرعا وإنما ذكر شيئا من
أحكامه وهو مصدر وقف وهو أفصح من أوقفه فإنها لغة رديئة تميمية وعليها العمامة
عكس حبس واحبس فان احبس أفصح من حبس فإنها لغة رديئة لكنها هي الواردة
في الأحاديث الصحيحة ويجمع على وقوف جمع كثرة وأوقاف جمع قلة والأصل فيه قبل
الاجماع قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أباطمحة رضى الله عنه
لما سمعها رغب في وقف يبرحاه وكانت أحب أمواله إليه وهي حديقة مشهورة مأخوذة
من البراح وهو الأرض الظاهرة ونحوه من مسلم إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث
صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له والصدقة الجارية محمولة عند العلماء
على الوقف كما قاله الرافعي ومن ذلك يعلم أنه لا يصح على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام
لأن الصلاة لا تجوز لهم والمراد بالولد الصالح المسلم ولو فاسقا وهذا العدد لا مفهوم له
فقد زيد على ذلك أشياء وقد نظمها الجلال السيوطي فقال

إذا مات ابن آدم ليس بحري * عليه من خصال غير عشر
صلوم بشها ودعاء نجل * وغرس النخل والصدقات تجري
وراثه معصف ورباط نغر * وحفر البئر أو أجواء نهر
وبيت للغريب بناء يأوى * إليه أو بناء محل ذكر
وتعليم لقـرآن كريم * فيخذه من أحاديث محصر

واركانه أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة (قوله وهو لغة الحبس)
يقال وقفت كذا أي حبسته (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله حبس الخ
فيه استيفاء الشروط والأركان الأربعة فأشار بالحبس إلى الصيغة وهو يستلزم
الواقف والموقوف عايه وقوله مال هو الموقوف وقوله معين الخ بيان للشرط فخرج
بالمعين ما في الذمة والمبهم كأنه عبدي لعدم تعيينها وبالعابل للنقل المستولدة
والمكاتب كتابة صحيحة لأنهما لا يقبلان النقل فقول المحشى قيد يخرج به ما في الذمة
غير ظاهر لأنه خرج بالمعين كما علمت وأما المكاتب كتابة فاسدة فيصح وقفه لأنه يقبل

وحيث وجب البذل للماء
امتنع أخذ العوض عليه
على الصحيح
* (فصل)
في أحكام الوقف وهو لغة
الحبس وشرعا حبس مال
معين قابل للنقل يمكن
الانتفاع به مع بقاء عينه
وقطع التصرف فيه على
أن يعرف في جهة معينة
تقربا إلى الله تعالى

النقل بحوار بينه وقوله يمكن الانتفاع به أي سواء كان الانتفاع به في الحال أم لا
 كعلي بن محمد بن مغيث بن كاسيد كره الشارح ونحو ذلك ما لا يمكن الانتفاع به نحو الحمار
 الزمن الذي لا يرجي برؤه بخلاف ما يرجي برؤه بزوال زمانه فيصح وقفه وقوله مع
 بقائه عينه أي وأمدته قصيرة أقلها أن يقابل بأجرة أو أجرة أو جوع به ما لا ينتفع به
 إلا بذهاب عينه كشدة الوقود ويحان مقطوع للشم وطعام للكل فلا يصح وقف
 شيء من ذلك لأنه لا يمكن الانتفاع به إلا مع ذهاب عينه كما سيأتي في الشارح وقوله
 وقطع التصرف فيه معطوف على حبس عطف تفسير فهو بالرفع وبعبارة الشيخ
 الخطيب بقطع التصرف فيه بالباعا أي للتصوير فالحبس مصور بقطع التصرف
 وقوله على أن يصرف الخ معلق بحبس وقوله في جهة غير متعلق بصرف والمراد
 بجهة الخير ما عدا الحرام وعبارة الشيخ الخطيب على مصرف مباح فيخرج به المصروف
 الحرام وقوله تقربا إلى الله تعالى أي لأجل التقرب إلى الله تعالى وإن لم يظهر فيه
 قصد القرية كالوقوف على الأغنياء كما سيأتي في كلام الشارح وعلم مما تقرأه لا بد
 من بيان المصروف فإن لم يبينه كقوله وقفت هذا المصحف أو هذا الكتاب لله تعالى
 كما يوجد كثيرا في المصاحف ولكتب لم يصح لأن الموقوف عليه ركن فإذا بطل
 الوقف بخلاف الوصية فإذا قال أوصيت بثلث مالي لله تعالى تحت وصية وتصرف
 بعد موته للفقراء وفي وجوه الخير (قوله بشرط الواقف الخ) لعله اقتصر على شرط
 الواقف اهتماما به وشرطا أصيغ لفظا بشرط المراد مبرح كوقفت وسبب وجبت
 كذا على كذا ونصفت بكذا على كذا صدقة مؤبد أو محرمة أو موقوفة ولا تباع
 ولا توهب وجعلت هذا المكان مسجدا وكانه محرمة وأبدت هذا للفقراء وكذا صدقت
 به على الفقراء الحق المأورد في اللفظ ما لو بنى مسجدا أو بنى مسجدا بشرط
 قبول الموقوف عليه المدين فوراً بخلاف غيره كالجحيم لا يشترط قبول لعدم تأنيه
 ويشترط التخيير فلو قال إذا جاء رأس الشهر فقد وصفت كذا على الفقراء لم يصح ومحل
 فيما لا يضامى التخيير أي يشابهه فلو قال إذا جاء رمضان فقد جعلت هذا المكان
 مسجدا صح كما ذكره ابن الرفعة ولا يصير مسجدا إلا إذا جاء رمضان ومحل أيضا ما لم
 يعلقه بالموت فلو قال وقفت كذا بعد موتي على الفقراء صح وكان رقبته حكم الوصية
 فيصح الرجوع عنه لقول القفال أنه لو عرضه للبيع كان رجوعا ولو فجز الوقف وعلق
 الإعطاء للموقوف عليه بالموت جاز كما نقله الزركشي عن القاضي حسين ويشترط أيضا

وشروط الواقف

عدم التاقيت فلو قال وقفت كذا على الفقراء سنة لم يصح لفساد الصيغة ما لم يتبعه
بمصرف والا كان قال وقفت كذا على زيد سنة ثم على الفقراء صح وهذا فيما لا يضاف
التعريف أما ما يضاف كالسجدة والرباط والمقبرة كقولهم جعلته مسجدا سنة فانه يصح
مؤبدا ويلغو التاقيت ويشترط الإلزام فلو قال وقفت هذا على كذا بشرط الخيار له
أو لغيره أو أن يدخل من شاء ويخرج من شاء لم يصح بخلاف العتق فإذا اعتقه بشرط
الخيار أو الرجوع فيه متى شاء أو نحو ذلك صح على الراجح خلافا للرافعي لقوة العتق
دون الوقف لأن التعريف لا يتأثر بالشروط الفاسدة وشروط الموقوف عليه أن كان معينة
امكان تملكه للموقوف في حال الوقف عليه فلا يصح وقف عبد مسلم، نحو وقف
على كافر ولا يصح الوقف على جنين لعدم صحته تملكه سواء كان مقصودا أم تابعا حتى
لو كان له أولاد وله جنين لم يدخل نعم أن انفصل دخل من هم إلا أن يكون الوافق قد
سمى الموجودين أو ذكر عددهم فلا يدخل كماله إلا ذرعي ولا على ميت لا يملك ومنه
الوقف على المسايخ إلا أن أراد الصرف على مصالحهم ولا على أحد هذين لشخصين
لعدم تعيين الموقوف عليه ولا على العبد لأنه لا يملك عذا أن أراد نفس العبد فإن
أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده فيصح أن كان لغيره وإن كان له لم يصح لأنه
يتبع للواقف وإن كان الموقوف عليه مبعضا فإن كان هنالك ما يأتى وصدر لوقف
في نوبته فكأنه نوبة سيده فكأنه نوبة سيده فكالقن وإن لم يكن مهايأة وزع بحسب الرق
والحرية ولو وقف مالك لمبعض بعينه الرقيق على بعضه الحر صح ويصح الوقف على
المكاتب ويستمر بعد العتق إن أطلقه فإن قيده بهذه الكتابة كان منقطع الآخر
وسياقي حكمه فإن عجز نفسه بأن أنه منقطع الأول ولا على مرتد وحرى لأنهما
لا دوام لهما مع كفرهما سواء ذكرهما باسمهما أو صفوهما بخلاف ذمي معين فيما
يمكن تملكه له ولا على الشخص نفسه خلافا للإمام أبي حنيفة لتعذر تملك الإنسان
ملكه لنفسه لأنه حاصل وتخصيل الحاصل محال إلا إذا قال على أعلم أولاد أبي
وهو أعلمهم ولا على بهيمة مملوكة لأنها ليست أملا للملك بحال إلا أن قصد مالدها فهو
وقف عليه ونخرج المملوكة لموقوفة كالتخيل المسبلة في الثور ونحو ما فيصح الوقف
عليها وكذلك الوقف على الأرقاء الموقوفين على خدمة الحرم والسكينة الشريفة
والروضة المنيفة وعلى حمام مكة فهو مستثنى من قولهم لا يصح الوقف على الوحوش
والطيور المباحة وأما شروط الموقوف فقد تقدمت التعريف (قوله صحة عبارته)

صحة عبارته وأصلية التبع

فلا يصح وقف الصبي والمجنون لعدم صحة عبارتهما وقوله وأهلية التبرع فلا يصح
 وقف مكره ومكاتب ومحجور عليه ولو بفلس ولو بمشاوره ولله لعدم أهلية التبرع فحين
 ذكر ولا يلزم من صحة العبارة أهلية التبرع بخلاف العكس ويصح الوقف من الكافر
 ولو لمسجد وان لم يعتقده قربة وكذا من مبدع فيما ملكه ببعضه المحرور يعلم من شرط
 صحة تبرع الواقف ان الموقوف مملوكه فلا يصح وقف نحو مكاتب ولا موصى له بالمنفعة
 ولا نحو سرجين أو كلب نعم يصح وقف الامام من بيت المال ولو على أولاده خلافا
 للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه ويعلم منه أيضا انه يكون مختارا
 فلا يصح من مكره (قوله والوقف جائز) أي صحيح بل هو مستحب ولم يقل هو
 قربة لانه ليس بقربة محضة اذ لا يشترط فيه ظهور قصد القربة كما سيأتي (قوله
 بثلاثة شرائط) أي على ما ذكره المصنف والافهي أكثر من ذلك وجعلها ثلاثة مبني
 على جعل قوله وان يكون على أصل موجود وفرع لا يتقطع شرطا واحدا فيكون
 قوله وفرع لا يتقطع من جملة الشرط قبله والذي في الروضة انه ما شرطان فيكون
 قوله وفرع لا يتقطع شرطا مستقلا وعلى هذا الصنيع جرى الشيخ الخطيب فيجعل
 الشروط التي ذكرها المصنف أربعة (قوله وفي بعض النسخ الخ) هو بمعنى ما في
 النسخة الاولى فلا تفاوت بينهما في المعنى (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط
 وقوله أن يكون أي الوقف بمعنى الموقوف كما أشار إليه الشارح فالضمير عائدا للوقف
 بمعنى الموقوف فقول الشارح الموقوف تفسير للمراد ولا فرق في الموقوف بين العقار
 والمنقول فالأول كالأرد والثاني كالعبد والكتب ولو مشاعا فيهما كان وقف نصف
 عبد أو دار على الشيعي ولو مسجداً ويحب قسمته في الحال إذا كانت قسمته أقرارا
 ومن المنقول المدبر والمعلق شفعه بصفة ويعتقان بوجود الصفة من موت السيد في
 الأول والمعلق عليه في الثاني ويبطل الوقف بتعتهما هذا ان سبق التدبير والتعلق
 على الوقف كما هو قضية كلامه وهو ظاهر المادبر أو علق شفعه بعد الوقف فلا يصح
 الخروج عن ملكه بالوقف ومنه بناء وغراس وضعافي أرض بحق كأن وضعها
 بأرض مملوكة أو مستأجرة لهما وان استحقا الفلح بعدم مدة الاجارة فلو قلع ذلك وبقي
 منتفعابه فهو وقف كما كان وان لم يبق فهل يصير ملكا للموقوف عليه أو للواقف
 وجهان أحدهما أولهما (قوله مما يتنع به) أي ولو ما لانه لا يشترط النفع
 حالا كما سيذكره الشارح وقوله مع بقاء عينه أي مدة ولو قصيرة أقلها زمن يقابل

(والوقف جائز بثلاثة
 شرائط) وفي بعض النسخ
 والوقف جائز وله ثلاثة
 شروط أحدها أن يكون
 الموقوف (مما يتنع به مع
 بقاء عينه)

باجرة وخرج بآله مما ينتفع به ما لا ينتفع به كالعبد الزمن الذي لا يرجي برؤيه كما مر
 ويقول مع بقاء عينه ما لا ينتفع به الا مع عدم بقاء عينه لان نفعه في فوته ومقصود
 الوقف الدوام العادي وهو في كل شيء بما يليق به والا فالدوام الحقيقي غير ممكن
 في المخلوقات وقد ذكر ذلك الشارح بقوله وأما الذي لا يتبقى عينه الخ قد كرهت الزا الثاني
 ولم يذكر كرهت الزا الاول (قوله ويكون الانتفاع مباحا مقصودا) هذان القيدان
 شرطان في الشرط السابق كما ان قوله مع بقاء عينه شرط فيه ايضا لان الشرط كونه
 مما ينتفع به مع بقاء عينه استغناء عما مباحا مقصودا (قوله فلا يصح وقف آله اللهو)
 تفرع على مفهوم قوله مباحا لان آله اللهو محرمة كضربكة وزمارة وكذا كل
 محرم وقوله ولا وقف دراهم للزينة تفرع على مفهوم قوله مقصودا لان الزينة غير
 مقصودة ومحل بطلان وقف الدراهم للزينة ما لم تكن موقوفة لتصاغ حليها والاصح
 وكذا لو كانت معرة كما معروف عند اهل مصر بالصفا فيصح وقفه لانه حلي يقصد
 للزينة (قوله ولا يشترط النفع في الحال) اشارة الى التعميم في قوله ان يكون
 مما ينتفع به كما تقدم التنبيه على ذلك فانه قال سواء كان النفع في الحال كوقف
 عبد وجش كبيرين أم في المسائل كوقف عبد وجش صغيرين ولذلك فرع قوله فيصح
 وقف عبد وجش صغيرين على ما قبله وهو ظاهر (قوله وأما الذي لا يتبقى عينه الخ)
 مقابل لقوله مع بقاء عينه كما تقدم وقوله كقطعوم أي لان الانتفاع به مع ذهاب عينه
 بسبب أكله وقوله ويريجان أي غير مزروع لان نفعه في فوته وأما المزروع فيصح وقفه
 لانه يدوم وكل ما يدوم يصح وقفه كسك وعبر والمراد بالريجان كل نبت غرس أي فيه
 غضاضة طيب الرائحة فيشمل الورد والياسمين ونحوهما فيصح وقف ذلك ان كان
 مزروعا والا فلا وقوله فلا يصح وقفه أي الذي لا يتبقى عينه (قوله والثاني) كان
 الانسب وثانيها وقوله ان يكون الوقف على اصل أي متبوع بغيره وهو والطبقة
 الاولى من الموقوف عليه وقوله موجود أي في الحال ويشترط في الموقوف عليه المعين
 القبول فورادون الجهة كالمساجد والربط والمجاهدين والعلماء والفقراء وكذا
 لاغنياء والعسفة وأهل الذمة لان الصدقة عليهم جائزة (قوله وفرع) أي تابع
 وهو ما عدا الطبقة الاولى فيشمل الوسط والاخر وقوله لا يقطع أي بل يدوم وهو
 مبنى على ان متقطع الوسط والاخر باطل وهو مرجوح والراجح أحقه كما سيأتي
 ولم يمد الفرع بالموجود كالأصل لعدم كونه شرطا فيه (قوله فخرج الخ) تفرع

ويكون الانتفاع مباحا
 مقصودا فلا يصح وقف آله
 الله ولا وقف دراهم للزينة
 ولا يشترط النفع في الحال
 فيصح وقف عبد وجش
 صغيرين وأما الذي لا يتبقى
 عينه كقطعوم ويريجان فلا
 يصح وقفه (و) الثاني (أن
 يكون) الوقف (على اصل
 موجود وفرع لا يقطع)
 فيخرج الوقف على من
 سيولد للوقف ثم على
 الفقراء

على مفهوم قوله موجود لان الاصل ليس موجودا في هذا المثال وقوله الوقف على من سيولد للواقف وكذلك الوقف على واده ولا ولده فان كان له ولد واحد صحيح وصرف له صونا لعبارة الواقف عن الالتفاف فان حدث بعد ذلك ولد شاركه على المعتمد وكذلك الوقف على فقراء اولاده ولا فقير فيهم - فان كان فيهم فقير وغني صحيح ويعطى منه من اقترب بعد ذلك (قوله ويسمى هذا منقطع الاول) وهو باطل على المعتمد لعدم امكان الصرف اليه في المحال فكداما ترتب عليه ومنه وقفت كذا فيما شاء الله او فيما شاء زيد وكذا فيما شئت انا ولم يسبق منه مشيئة فيهما فان سبق منه مشيئة صحيح وعمل ببيانه (قوله فان لم يقل ثم الفقراء) أي بل اقتصر على الوقف على من سيولد له وقوله كان منقطع الاول والاخر أي وهو باطل بالاولى (قوله احتراز) أي ذوا احتراز وقوله عن الوقف المنقطع الاخر ومثله منقطع الوسط كقوله وقفت هذا على زيد ثم رجل ثم الفقراء او وقفت هذا على اولادي ثم هذا العبد لنفسه او هذه البهيمة ثم الفقراء فهو صحيح على الرابع ثم اذامات الاول صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف امد انقطاعه كما في المثال الاول وان عرف امد انقطاعه صرف لا قرب رحم الى الواقف مدة وجوده ثم بعدها يصرف للثالث (قوله كقوله وقفت هذا على زيد ثم نسله) ويدخل في الوقف على الذرية والنسل والعقب اولاد البنات لصديق اللفظ به - ماما في الذرية فلقوله تعالى ومن ذريته داود وسليمان الى ان ذكر عيسى وليس الاولاد البنات والنسل والعقب في معنى الذرية الا ان قال على من ينسب الي منهم فلا يدخل اولاد البنات فيمن ذكر ان كان الواقف رجلا فان كان امرأة دخلوا فيه بجعل الانتساب فيها لغويا لا شرعيا لانه لا نسب فيها شرعي قال تعالى ادعوهم لا بائتهم فالتقييد فيها للبيان الواقع لا للانحراج ولا تدخل اولاد الاولاد في الاولاد ويحمل عليهم عند عدم الاولاد ثم اذا وجدوا شاركهم والابن لا يشمل البنت وعكسه والولد يشمل الذكر والانثى والمخنثى لا المجنسين ولا ولد الولد والمولى يشمل المعتق والعتيق ويشرك بينهم على عدد الرؤس ان وجد ~~كل~~ منهما فان وجد احدهما اختص به ولا يشاركه الاخر اذا وجد بعده وفارق ما تقدم في اولاد الاولاد ان اطلاق المولى على كل منهما على سبيل الاشتراك اللفظي وقد دلل القرينة على ارادة احد معنييه وهي الانحصار في الوجود فصار المعنى الاخر غير مراد (قوله ولم يرد على ذلك) فان زاد عليه كأن قال ثم الفقراء لم يكن منقطع الاخر كما هو ظاهر (قوله وفيه طريقان)

ويسمى هذا منقطع الاول
فان لم يقل ثم الفقراء كان
منقطع الاول والاخر وقوله
لا يتقطع احتراز عن الوقف
المنقطع الاخر وقوله وقفت
هذا على زيد ثم نسله ولم يرد
على ذلك وفيه طريقان

أى فى منقطع الآخر طريقان للأصحاب (قوله أحدهما أنه باطل) أى أحد الوجهين أن منقطع الآخر باطل وهو مرجوح وقوله وهو الذى مشى عليه المصنف أى حيث قال وفرع لا يتقطع (قوله لكن الرابع الصحة) استدراك على قوله وفيه طريقان لأنه يوم استواءهما فدفع ذلك بالاستدراك ويصرف بعد انقراض زيد ثم نسله إلى أقرب الناس إلى الواقف رجلا لارثنا فى الأصح فيقدم ابن بنت على ابن عم فإن لم يوجد بصفة الاستحقاق فالأهم من مصالح المسلمين والفقراء والمساكين (قوله والثالث) كان الأنسب أن يقول وثالثها كما تقدم نظيره وقوله أن لا يكون الوقف فى محظور أى أن لا يكون فى معصية لأن الوقف شرع للتعبد فهو مضاد للمعصية وقوله بظاه مشالة أى قبها حاشا لمهمة وانما وصفت الظاه بالمشالة لأنه يشال اللسان عند النطق بها (قوله أى محرم) تفسير للمحظور ومن المحرم كتب التوراة والانجيل المبدين والسلاح لقاطع الطريق فلا يصح وقف ذلك (قوله فلا يصح الوقف على عمارة كنيسة للتعبد) تفرع على مفهوم الشرط ومثل الكنيسة سائر متعبدات الكفار كبيعة وضومعة ومثل عمارتها حصنها وقناديلها وخدمها ولو أطلق الوقف على الكنائس والظواهر البطلان كما افترى به بعضهم لأن الظاهر من الوقف علمها الوقف على مصالحها وهو ممنوع وخرج بقوله للتعبد ما لو كانت لتزول المارة ولو من الكفار فهو صحيح عليها (قوله وافهم كلام المصنف) أى حيث قال أن لا يكون فى محظور وقوله أنه لا يشترط فى الوقف ظهور قصد القرية وهذا لا ينافى أنه فى نفسه قرية ولو على الأغنياء إذ فى كل كبد رطبة اجر لكن الوقف على الفقراء يظهر فيه قصد القرية بخلاف الوقف على الأغنياء فإنه لا يظهر فيه قصد القرية فقوله سواء وجد فى الوقف ظهور قصد القرية كالوقف على الفقراء أو لا أى ولم يظهر فيه قصد القرية فلا ينافى أنه قرية كما علمت (قوله كالوقف على الفقراء) والعبرة هنا بفقراء الزكاة ولو ادعى شخص أنه فقير فى الوقف على الفقراء ولم يعرف له مال قبل بلائنة بخلاف الوقف على الأغنياء وادعى شخص أنه غنى فلا يغفل الابينة (قوله كالوقف على الأغنياء) والعبرة هنا بأغنياء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له ليس غنيا هنا بل من الفقراء يأخذ منهم (قوله ويشترط فى الوقف أن لا يكون مؤقفا كوقف هذا سنة) ما لم يعقبه بمصرف آخر فإن أعقبه بمصرف آخر كوقف هذا على زيد سنة ثم الفقراء صح ومحل البطلان ما لم يضاف

أحدهما أنه باطل كمنقطع
الأول وهو الذى مشى عليه
المصنف لكن الرابع الصحة
(و) الثالث (أن لا يكون)
الوقف (فى محظور) بظاه
مشالة أى محرم فلا يصح
الوقف على عمارة كنيسة
للتعبد وافهم كلام المصنف
أنه لا يشترط فى الوقف
ظهور قصد القرية بل انتفاء
المعصية سواء وجد فى
الوقف ظهور قصد القرية
كالوقف على الفقراء أو لا
كالوقف على الأغنياء
ويشترط فى الوقف أن
لا يكون مؤقفا كوقف
هذا سنة وأن لا يكون مؤقفا
كقوله إذا جاء رأس شهر
فقد وقفت كذا

التحرير ما يضاهاى التحرير كالمسجد والمقبرة والرباط فانه يصح مؤيدا ويلغو التأقيت
 كالوذ كشرط فاسدا كان وقف مسجد بشرط ان لا يصلى فيه احد وقوله وان
 لا يكون معلقة فلا يصح تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد وقعت كذا على كذا لانه لم يبين
 على التغليب والسرايه وكل ما لم يبين على التغليب والسرايه لا يصح تعليقه بخلاف
 ما بنى على التغليب ككالمخلع فانه بنى على تغليب الجمالة على المعاوضة فلذلك
 صح تعليقه وبخلاف ما بنى على السرايه كالطلاق والعنق فاذا طلق يدها أو اعتق
 نصفه سرى الى الكل فيها فلذلك صح تعليقه ما فالفائدة ان ما قبل التعليق
 والسرايه صح تعليقه وما لا فلا ومحل الطلاق فيما لا يضاهاى التحرير وما يضاهايه
 بجعلته مسجد اذا جاء رمضان صح كذا كراهى الرفعة ولا يصير مسجدا الا اذا جاء
 رمضان ومحله أيضا ما لم يعلقه بالموت فان علقه به كقوله وقعت داري بعد موتي على
 الفقراء صح قال الشيخان وكا انه وصية والمراد انه وقف له حكم الوصية في حسبه
 من الثلث وجوز الرجوع عنه ولما قال القفال لو عرضها للبيع كان رجوعا
 وامتناعه للوارث من غير اجازة وله حكم الوقف في منع يمينه وهبته وعدم ارثه وبهذا
 تعلم ما في قول المحشى لكنه وصية لا وصف ولو نجز الوقف وعلق الاعطاء للوقوف
 عليه بالموت كقوله وقعت بيتي على الفقراء اذا مت صرف اليهم جاز كما نقله الزركشى
 عن القاضى حسين وقد تقدم ذلك في الكلام على الاركان (قوله وهو) أى الوقف
 بمعنى الموقوف كما هو الاظهر وان قال المحشى بمعنى الصيغة وقوله على ما شرط الواقف
 فيه أى فى الوقف بمعنى الصيغة فالمعنى ان الموقوف من حيث الاستحقاق وصرف
 غلته مبنى على اتباع ما شرطه الواقف في صيغته فالعبرة بما اشتملت عليه الصيغة من
 الشروط سواء قلنا للملك فى الموقوف للواقف أو للموقوف عليه أو لله تعالى وهو الاظهر
 من الاقوال الثلاثة ومعنى كون الملك فيه لله تعالى انه ينقل عن احتصاص آدميين
 والا فكل المخلوقات بأسرها ملك لله تعالى فى الحقيقة وان سمي غيره ماله كافى
 الظاهر بحسب التوسع والمجاز وانما على بشرط الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه نظرا
 للوفاء بغرضه الذى مكنته الشارع فيه ولذلك يقولون شرط الوقف كمن الشارع
 ومن ذلك شرطه النظر لنفسه أو لغيره فاذا شرطه لنفسه أو لغيره اتبع شرطه والا فهو
 للقاضى والواقف الناظر عزل من ولاه النظر نيابة عنه رنصب غيره مكانه وشرط
 الناظر عدالة باطنه وكفايه فى التصرف المقتضى ووطئه بعمارة واجارة وحفظ

(وهو) أى الوقف (على)
 ما شرط الواقف فيه

اصل وهو الوقوف وغلة وهي الاجرة التي تستغل منه وجمعها وقعتها على مستحقها فان فرض له بعض هذه الامور لم يتجاوز رتبة الموقوف ومؤنة تجهيزه اذا كان عبدا وعمارة من حيث شرطها لواقف من ماله او مال الوقف والا فمن منافع الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا انقطعت منافعه فالنفقة ومؤنة التجهيز من بيت المال صيانة لروحه في الاولى ومحرمته في الثانية اما العمارة فلا تجب في بيت المال (قوله من تقديم لبعض الموقوف عليهم) أي في اصل الاستحقاق كما في المال الذي ذكره الشارح فان من قدمه الواقف وهو الاورع هو المقدم على غيره في الاستحقاق او تقديم لبعض الموقوف عليهم على بعض شيء من مال الوقف أو منافعه كأن شرط الواقف أن يقدم الاورع بكذا من مال الوقف أو يسكني بيته وهذا هو الانسب بقول الشيخ الخطيب فان فضل شيء كان لا باقين وظاهر كلام الشارح ان الترتيب ليس داخل في التقديم بل جملة داخل في التأخير والوجه دخوله في التقديم لان فيه تقديم بعض الطبقات على البعض الآخر وانما لم يجعله الشارح داخل في التقديم فراراً من التكرار فانه جملة داخل في التأخير كما علمت وبالجمله هو مشتمل على تقديم وتأخير لانهم مامتلا زمان مثال الترتيب وقفت هذا على اولادى ثم اولاد اولادى والا على الا على الاول فالاول والا قرب فالاقرب وحيث وجد لفظ الترتيب فلا يصرف للبطن الثاني شيء ما بقي من البطن الاول واحد وهكذا في جميع البطون لا يصرف الى بطن وهناك بطن اقرب منه الا ان قال على ان من مات من اولادى فنصيبه لولده فيتبع شرطه (قوله كوقفت هذا على اولادى الاورع منهم) فقدم الاورع منهم على غيره والورع ترك الشبهات والاقتصار على المحلل ولو زاد على قدر الحاجة واما الزهد فهو الاقتصار على قدر الحاجة من المحلل وترك ما زاد على ذلك ولو حللاً ومثل الاورع الفقير فان استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقر رجع اليه الاستحقاق وكذا الارامل ونحوهم والصفة والاستثناء يلحقان المتعاطفات بحرف مشترك كالواو والفاء وثم ان لم يتخللها كلام طويل كوقفت هذا على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو الامن يفسق منهم فان تخلل المتعاطفات كلام طويل كوقفت هذا على اولادى على ان من مات منهم واعقب فنصيبه بين اولاده للذكر مثل حظ الانثيين والا فنصيبه لمن في درجته ثم على اخوتى المحتاجين أو الامن يفسق منهم اختص ذلك بالملء طوف الاخير (قوله أو تأخير) أي لبعض

(من تقديم لبعض الموقوف
كوقفت هذا على
اولادى الاورع منهم
(أو تأخير)
على اولادى فاذ انقضوا
ولي اولادهم

الموقوف عليهم عن بعض وقوله كوقوف هذا على اولادى فاذا انقرضوا فعلى اولادهم فقد اُخِرَ اولاد الا اولاد عن الاولاد وهذا في الحقيقة مثال للترتيب وهو مستلزم للتقديم والتأخير كما مر ولوا اعتبر الترتيب في البعض والاشتراك في البعض اتبع كوقوف هذا على اولادى : اولادهم فاذا انقرضوا فعلى اولاد اولادهم وهكذا ما تناسلوا فيكون الاولاد واولادهم مشتركين ويكون من بعدهم مرتين (قوله اوتسوية) أى في لفظ الواقف كما قال الشارح حيث مثل بقوله كوقوف على اولادى بالتسوية بين ذكورهم واناثهم نظرا لقول المصنف وهو على ما شرط الواقف والا فلا مطلق مقتضى للتسوية كوقوف هذا على اولادى واولادهم فان ذلك يقتضى التسوية في اصل الاعطاء وفي المقدار بين جميع افراد الاولاد واولادهم ذكورهم واناثهم لان الواو مطلق الجمع لا للترتيب كما هو الصحيح عند الأصوليين ونقل عن اجماع النجاة ومقابله يقول بأنها للترتيب كما في جمع الجوامع ويسوى بين الجميع في ذلك وان زاد ما تناسلوا او بطننا بعد بطن اذ المريد للجمع في النسل لا للترتيب خلافا لما جعل المزيد فيه بطننا بعد بطن للترتيب ولو اختلفوا في انه وقف ترتيب اوتسوية صدق من هو في يده من ناطرا وغيره والا حلفوا وقسم بينهم (قوله اوتفضيل لبعض الاولاد على بعض) انما قال ذلك لاجل المثال الذي ذكره بقوله كوقوف على اولادى للذكر مثل حظ الانثيين فقد فضل بعض الاولاد على بعض والافكان الاعم ان يقول اوتفضيل لبعض الموقوف عليهم على بعض ولذلك قال الشيخ الخطيب كقوله بشرط ان يصرف لزيد مائة ولعمرو خمسون وكل صحيح

(فصل في احكام الهبة) أى يجوزها الا تقي في قوله وكل ما جازيعة جازية وعدم لزومها الا بالقبض وغير ذلك مما يأتى وهي مناسبة للوقف من حيث كونها خالية عن العوض ونحو ذلك كخروجها عن ملك الواهب وهي تطلق على ما يع الصدقة والهبة والهبة ذات الاركان أى على معنى عام يشمل الثلاثة وهما ملك تطوع في حياة وعلى ما يقابل الصدقة والهبة أى على معنى خاص يقابلها وهو تملك تطوع في حياة لا اكرام ولا لاجل ثواب أو احتياج بايجاب وقبول وهذا هو معنى الهبة ذات الاركان وهو المراد عند الاطلاق فكل صدقة وهبة هبة ولا عكس لانفرادها في الهبة ذات الاركان ولهذا لو حلف انه لا يهب له فتصدق عليه او اهدى اليه حث دون العكس وكلها مسنونة وافضلها الصدقة وكان صلى الله

(اوتسوية) كوقوف على اولادى بالتسوية بين ذكورهم واناثهم (اوتفضيل) لبعض الاولاد على بعض كوقوف على اولادى للذكر مثل حظ الانثيين
(فصل في احكام الهبة)

عليه وسلم لا تحل له الصدقة وتحل له الهدية لأن الأولى تشعر باحتياج الآخر والثانية
تشعر بعظمته وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان لا يأكل من الهدية حتى يأمر
صاحبها بالآكل منها المكان الذراع المسموم ثم صار ذلك عادة للملوك بعده ولو في غير
الهدية حتى في نحو القهوة وظرف الهدية هدية أيضا إن لم يعتدده كقومة التمر
وهي وعاءه الذي يكثر فيه يعمل من خوص ونحوه فإن اعتدده فليس هدية بل
يجب رده ويحرم استعماله إلا في نحو كراهته إن اعتد به والأصل فيها بالمعنى العام
الشامل للصدقة والهدية قبل الإجماع آيات **كقوله تعالى** وتعاونوا على البر
والتقوى أي ليعين بعضكم بعضا على ما فيه بر وتقوى وقوله تعالى وآتي المال على
حبه أي مع حب المال أولا جيل حب الله فالخير عائد للمال وعلى بمعنى مع والله
وعلى بمعنى لا م التعامل وأخبار كغير المحييين لا تحقرن جارة تجارتها ولو فرسن شاة
أي لا تحقرن جارة مهدية تجارتها المهدى إليها وبالعكس ولو ظلف شاة مشويا وانما
قلنا مشويا لأنه لو كان نيئا لا ينفع وهو مبالة في الغلة أي ولو شيئا قليلا وأركانها بالمعنى
الخاص ثلاثة عاقد وموهوب وصيغة وشرط في العاقد بمعنى الواهب الملك حقيقة
أو حكما يشمل هبة نحو الصوف من الأصحية الواجبة مع خروجها عن ملكه بالنذر
لكونه له بهانواع اختصاص وهبة حق التجرير الآتي وهبة الضرة ليلتها لضررتها
وإطلاق التصرف في ماله فلا تمنع من المحجور عليه ولا من وائيه في مال محجوره
ولا من مكاتب بغير إذن سيده وبمعنى الموهوب له أهلية ملك ما يوهب له ولو غير
مكلف ويقبل له وليه فلا تمنع لجل ولا لبهمة ولا لنفس الرقيق فإن أطلق الهبة له
فهو سيده وكذا إن قصد سيده وشرط في الموهوب أن يكون معلوما طاهرا منته فعا به
مقدرا على تسليمه مملوكا للعاقبة كما أشار إليه المصنف بتوله وكل ما جازي به جاز هبة
على ما سيأتي وشرط في الصيغة ما شرط فيها في البيع ومنه توافق الإيجاب والقبول
على المعتد ولو وهب له شيئين فقبل أحدهما أو شيئا واحدا فقبل بعضه لم يصح وقيل
بالهبة وفرق بين الهبة والبيع بأنه معاوضة فضيق فيه بخلافها (قوله وهي)
أي الهبة وقوله لغة مأخوذة من هبوب الريح أي مروره يقال هب الريح إذا مر من
جانب إلى جانب ووجه الأخذ من ذلك أنها تمر من يد الواهب إلى يد الموهوب له
(قوله ويجوز أن تكون من هب من نومه) أي أن تكون مأخوذة من مصدر هب
الخ لا الاشتقاق من المصدر على الصحيح وقد صرح بالمصدر ولا قبل على إرادته

وهي لغة مأخوذة من هبوب
الريح ويجوز أن تكون من
هب من نومه إذا استيقظ
فكان فاعلها استيقظ
للإحسان

في الثاني ويعدانه جري في الاول على مذهب البصريين وفي الثاني على مذهب الكوفيين وبهذا يدفع ما يقال في تحريكه تغيير الاسلوب حيث جعل المأخذ في الاول المصدر وفي الثاني الفعل لان ذلك انما هو بالنظر لظاهر العبارة وقوله اذا استيقظ أي يقال ذلك اذا استيقظ أي تنبه من نومه وقوله فكان فاعلها استيقظ للاحسان بيان لوجه الاخذ من اشافي أي فكان فاعل الهبة استيقظ من غفلة الاحسان وفعل الخير (قوله وهي في الشرع الخ) هذا مقابل لقوله وهي لغة الخ ووقال وهي في الشرع تملك تطوع في الحياة لكان اولى وانصر (قوله تملك) خرج بالتمليك أي خرج عنه بمعنى أنه لم يدخل فيه الاضافة لانها اباحة لكان يملك الصبي ما كله بوضعه في فمه ملكا مراعي بمعنى انه ان ارد رده أي بلاء استقر على ملكه وان اخرج تمين ان ياق على ملك صاحبه ولهذا لو خلف لا يأكل طعام زيد فا كاه ضيفا لم يحتل لانه لم يأكل الا طعام نفسه والوقف لانه اباحة على المعتمد فهو خارج بالتمليك وعلى القول بانه تملك فهو تملك للنفعة لا للعين فهو خارج بقوله في عين والعارية لا اباحة لان يتفقد المستعير لا تملك للنفعة وقوله منجز أي حاصل في الحال فال بعضهم هو قيد لم يذكره غير الشارح وهو مستدرك لان الخارج به خارج بقيد الحياة كما صنع الشارح والصواب أنه قيد معتبر يخرج به المعلق على صفة كقدوم غائب نحو ان جاء زيد فقد وهبتك كذا فلا يصح لانه غير منجز فالاعتراض على الشارح في اخراج الوصية به مع انها خارجة بقيد الحياة فالحق ان الخارج بالمنجز المعلق على صفة كحدوث ولد والخارج بتيمد الحياة الوصية وقوله مطابق أي غير مقيد فيخرج به المفيد بالمدة وهو التملك المؤقت كما سيذكره الشارح وقوله في عين أي غير منفعة فهي احتراز عن المنافع كما سيذكره الشارح وأما الذين فهمته لمن هو عليه ابراء ولغيره باطلة على الاصح لانه غير مقدور على تسلمه وقيل صحيحة وعليه جري شيخ الاسلام وقوله حال الحياة أي في حال الحياة يخرج به الوصية كما سيذكره الشارح لان التملك فيها لا يتم الا بالقبول وهو بعد الموت وقوله بلا عوض أي لان اللفظ لا يقتضيه هذا ان لم يقيد بثواب فان قيدت به فان كان مجهولا كدوب فباطلة لتعذر تعميمها بعمالة البعوض وهبة لان لفظها لا يقتضيها كما علمت والمقبوض بها حينئذ مقبوض بالشراء العاسد فيضمن ضمان المغصوب وان كان معلوما فهي بيع نظر المعنى فيجري فيه احكامه كالخيار والشفعة وعدم توقف المالك على القبض بل

وهي في الشرع تملك منجز
مطابق في عين حال الحياة
بلا عوض

تملك بالقدوم محل عدم العوض ان لم تقم قرينة على طلبه والا وجب اعطاء العوض
 اورد الهدية كما صرح به الرملي (قوله ولو من الاعلى) أي ولو كان ذلك التملك
 صادرا من الادنى للاعلى منه رتبة دنوية فن يعنى اللام وهذه الغاية للرد على
 القول بان الهبة اذا كانت من الادنى للاعلى رتبة دنوية تنقض العوض عملا
 بالعبادة (قوله فخرج بالمنجز الخ) أي اذا اردت بيان المحترقات الخارجة بملك
 القيود فاقول لك خرج بالمنجز الخ وقوله الوصية فيه نظر كما سبق لانه يلزم عليه تكرار
 خروج الوصية وقد يقال لا مانع من خروج الشئ مرتين لكن الاظهر ان يخرج بقيد
 المنجز المعلق بصفة وبقيد الحياة الوصية كما قرره الميداني وقد تقدم (قوله وبالمطلق)
 أي وخرج بالمطلق وقوله التملك المؤقت كما في الاجارة فانها تملك للمنافع تملك كامقدا
 بمدة الاجارة ولا يتصل له هبة لانه ليس تملك كامطلقا بل تملك مؤقت فسقط قول
 العلامة القليوبي انظر ما صورته فتأمل (قوله وخرج بالعين هبة المنافع) أي
 بناء على ان ما وهبت من افعه عارية فصح وهبتك سكنى الدار او خدمة العبد عارية
 ورجحه جماعة فتكون خارجة في الحقيقة بالتمليك من اول الامر لانها ليست تملك
 بل اباحة وله الرجوع فيها متى شاء كما هو شأن العارية واذا تلفت العين بغير الاستعمال
 المأذون فيه ولو بغير تقريط كانت مضمونة ضمان العواري والمعتمد انها هبة صحيحة
 لانها تملك فتكون داخلية لا خارجة بناء على ان ما وهبت من افعه امانة وهو ما رجحه
 ابن الرفعة والسبكي وغيرهما وهو الظاهر كما ذكره الشيخ الخطيب فيجعل المحشى القول
 الاول هو الاصح ضعيف بل الاصح الثاني وعليه فلا تلزم الا باستيفاء المنفعة لا قبض
 العين لانها ليست موهوبة بل امانة وله الرجوع بالنسبة للمستقبل لانه صدق عليه
 انه قبل قبض المنفعة الباقية واذا تلفت العين فلا يضمنها الا بالتقصير (قوله
 وخرج بحال الحياة الوصية) أي لان التملك انما يتم بالقبول وهو بعد الموت كما مر
 وان كان الايجاب في حال الحياة لكن لا يتم به التملك (قوله ولا تصح الهبة) أي
 بالمعنى الخاص وهي الهبة ذات الاركان فالصدقة والهدية لا يحتاجان الى ايجاب
 ولا قبول بل المدار في الاولى على دفعها للتصدق عليه لاجل ثواب الآخرة
 او لاحتياجه مع قبضه وفي الثانية على بعثها للهدى اليها كما مال مع قبضه وقوله
 الا بايجاب وقبول لفظا أي باللفظ من الناطق ومن صرائح الايجاب وهبتك
 ومنحتك وملكك بلاذ كرمس ومن صرائح القبول قبلت ورضيت وقبل الهبة

ولو من الاعلى فخرج بالمنجز
 الوصية وبالمطلق التملك
 المؤقت وخرج بالعين هبة
 المنافع وخرج بحال الحياة
 الوصية ولا تصح الهبة
 الا بايجاب وقبول لفظا

للصغير ونحوه من ليس اهلا للقبول ولله فاذا وهب له شيئا قبل له له ويتولى الطرفين
ومن جهز بنته وادعى أنه اعطاها اياه عارية صدق بيمينه ان لم يوجد منه صيغة
تمليك ولو وهبها له دار الزوج ما لم يقل هذا جهاز بنتي والا كان ملكا لها لان اضافته
اليها يقتضي الملك ولو اشترى الزوج لزوجته حليا التزني به مادامت عنده لم تملكه
الا بصيغة ويصدق في ذلك وكذا الوزين به ولده الصغير من غير صيغة حتى لو مات الولد
لم ترث منه امة لانه باق على ملك ابيه (قوله وذكر المصنف ضابط الموهوب) أي
قاعده وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وكل ما جاز به جازيته) أي وكل
ما صح بيعه صح هبته فالمراد بالجواز هنا المحبة وان حرم كالبيع وقت نداء الجمعة وهبة
الشيء لمن يستعين به على معصية وفي بعض النسخ جازت هبته بالتاء وهو الاولى وانما
تركها في النسخة الاولى لان الهبة مجازي التأييد ومجازي التأييد يجوز فيه اثبات
التاء وحذفها في الاسم الظاهر فيجوز طلعت الشمس وطلع الشمس بخلاف ما لو قال
الشمس طلعت فتجب فيه التالان الضمير يجب فيه التأييد وان كان مجازي التأييد
ومحصل هذا الضابط ان ما صح ان يكون مبيعا صح ان يكون موهوبا ويستثنى
من ذلك مسائل منها التجارية المرهونة اذا استولدها الراهن المسرا او اعتقها فانه يجوز
بيعه للضرورة ولا يجوز هبتها ومنها المكاتب يجوز بيع ما في يده ولا يجوز هبته من غير
اذن سيده ومنها المنافع يجوز بيعها بالاجارة لانها بيع للمنافع وفي هبتها وجهان كما
تقدم ومنها مسائل غير ذلك مذكورة في شرح البهجة وغيره (قوله وما لا يجوز بيعه
الح) هذا بيان لمفهوم كلام المصنف فهو عكس الضابط المذكور وقد استثنى من هذا
المفهوم مسائل كما استثنى من المنطوق مسائل تقدم ذكرها منها ما ذكره الشارح بقوله
الاجبي حنطة ونحوها ومنها حق التحجير كان نصب علامات على موات ولم يحبه فانه
يثبت له فيه حق التحجير فيجوز هبته ولا يجوز بيعه ومنها صوف الشاة المجهولة اذ حية
ولبها وجلدها ومنها الثمار قبل بدو صلاح فتحوز هبتها من غير شرط القطع بخلاف
البيع واستثنى مسائل غير ذلك مذكورة في شرح المنهاج وغيره فاقصر الشارح
في الاستثناء على ما ذكره تقصير فقد علمت المسائل المستثناة من المنطوق والمسائل
المستثناة من المفهوم وهذا تعلم ما في صنيع المحشي حيث جمع بعض المسائل الاولى
مع الثمانية وجعل الكل مستثنى من المفهوم واعترض على الشارح بقوله ولو جعل
الشارح لكلام المصنف مفهوما وفيه تفصيل لسلم من حصر الاستثناء الذي ذكره

وذكر المصنف ضابط
الموهوب في قوله (وكل
ما جاز به جازيته) وما
لا يجوز بيعه

لعدم صحته اذ رد عليه المستولدة من معسر المرهونة الى آخر عبارته والحق ما بيناه لك
 كما صنع الشيخ الخطيب (قوله كجهول) أي فانه لا يجوز بيعه فلا يجوز بيعه
 كان يقول وهبتك احدهما من الثوبين أو العبد من فلا تصح الهبة لان هذا جهول
 ومثاله النجس والمغصوب لغير القادر على انتزاعه والضال والأتق فلا يجوز بيع ذلك
 ولا هبته (قوله الاحتي حنطة ونحوها) أي نحو الحنطة من المحقرات كشعر
 وقد علمت ما في هذا الاستثناء من التصور وقوله فلا يجوز بيعهما أي حتى الحنطة
 ونحوها وقوله وتجوز هبتهما أي تصح لانتفاء المقابل لهما كما جرى عليه في المنهاج وهو
 المعتمد وان قال ابن النقيب ان هذا سبق قلم فهو مردود (قوله ولا تملك ولا تلزم الخ)
 لما كان ظاهر كلام المصنف ان الهبة تملك بالعقد ولا تلزم الا بالقبض وليس كذلك
 بل لا تملك ولا تلزم الا بالقبض اصلحه الشارح كما ترى وقوله الهبة أي بالمعنى الاعم
 الشامل للصدقة والهبة ولومن اصل افرعه الصغير فلا تملك الا بالقبض عنه كما هو
 مقتضى كلامهم في البيع ونحوه خلافا لما حكاه ابن عبد البر والكلاب في الهبة
 الصحيحة غير الضمنية وغير ذات الثواب فخرج بالصحة الفاسدة فلا تملك أصلا
 ولو بالقبض وبغير الضمنية الهبة الضمنية كما لو قال اعنتي عبدك عني مجانا فاعته عنه
 فانه يسقط القبض في هذه الصورة وبغير ذات الثواب الهبة ذات الثواب فانها تملك
 وتلزم بالعقد بعد انقضاء الخيار لانها بيع كما مر (قوله الا بالقبض) أي لا بالعقد
 لانها عقد ارفاق كالقرض فلا تملك ولا تلزم الا بالقبض ولانه صلى الله عليه وسلم
 اهدى الى النجاشي ثلاثين اوقية مسكا وقيل اربعين ثم قال لام سلمة اني لارى
 النجاشي قد مات ولا أرى الهدية التي اهديت اليه الا سترت فاذا ردت الى فهي لك
 فكان الامر كذلك لكن لما ردت قسما صلى الله عليه وسلم بين نسائه ولم يخص
 بهما ام سلمة والقبض هنا كالباع لكن لا يكفي هنا التخلية ولا الوضع بين
 يديه بغير اذنه ولا الاتفاق لانه غير مستحق للقبض بخلاف البيع الا ان كان
 الاتفاق بالاكل أو بالعنتي اذا كان بأذن الواهب ويقدر انتفاله اليه قبل الاكل
 والعنتي (قوله بأذن الواهب) أي أو قبضه بالاولى فلو قبضه بلاذن ولا قباض
 لم يملكه ودخل في ضمانه فيجب رده ان بقي وبذله ان تلف فلورجع عن الاذن
 قبل القبض بطل ولو اختلفا في الاذن صدق الواهب لان الاصل عدم الاذن ولو
 اتفقا على الاذن واختلفا في الرجوع قبل القبض صدق الموهوب له لان الاصل

كجهول لا يجوز هبته الا حتى
 حنطة ونحوها فلا يصح
 بهما وتجوز هبتهما ولا
 تملك (ولا تلزم الهبة الا
 بالقبض) بأذن الواهب

عدم الرجوع (قوله فلومات) أي أوجن أو غني عليه ويقوم ولي المجنون مقامه
وأما الانهاء فينتظر إفاقته منه لقرب زواله فإن أس منه فكالمجنون وقوله لم تنسخ
الهبة أي لأنها تؤول إلى الزوم كالبيع في زمن الخيار وقوله ويقوم وارثه أي أوليه
في المجنون والانهاء عند اليأس كما علمت وقوله مقامه أي مقام أحدهما أي الموهوب
له أو الواهب وقوله في القبض أي بالنسبة للموهوب له وقوله والاقباض أي بالنسبة
للوهاب ومثل الاقباض الاذن في القبض والرجوع في الهبة كان يقول رجعت في
الهبة وتكون ملكا له (قوله وإذا قبضها) أي الهبة بالبيع الاعم الشامل للصدقة
والهدية وقوله الموهوب له أي أوارثه أو وليه باذن الواهب أو قبضه أو وارثه أو وليه
كما علم مما تروى وقوله لم يكن للواهب أن يرجع فيها الخ أي لم يجز لأب لا يحل أن يعطى
عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما به طي ولده رواه الترمذي وأما حكم وصيها
والمراد بالعطية في الحديث الصدقة والهدية وبالهبة خصوص الهبة ذات الأركان
بقريضة اللطف (قوله إلا أن يكون والدا) أي إلا أن يكون الواهب والدا
للموهوب له فله الرجوع ولو كان قد أسقطه ذكرًا كان أو أنثى غنيا كان أو فقيرا صغيرا
كان أو كبيرا ولو مع اختلاف الدين وقوله وإن علا أي فيشمل سائر الأصول من جهة
الآباء والأمهات فالمراد بالوالد كل من له ولادة قريبا كان أو بعيدا وخصوصا بذلك
لانتفاء التهمة عنهم فلا يرجعوا إلا الحاجة أو مصلحة لو فو شققهم بخلاف الجانب
ومذهب الحنفية عكس مذهبنا معالين بأن الرجوع في الوالد يورث الشفعة
والبعضاء فيترتب على ذلك العتوق بخلاف الجانب ومحل الرجوع فيما إذا كان
الولد حرا فإن كان رقيقا فلا رجوع لأن الهبة له هبة أسيدته وهو أجنبي ومحلها أيضا
في هبة الأعيان أما في هبة الدين كائن وهب لولده ديناله عليه فلا رجوع له فيه سواء
قلنا أنه تملك أو أسقطه إذا بقاء الدين فاشبه ما لو وهبه شيئا فتلف وشرط الرجوع
بقضاء الموهوب في ساطنة الولد ولو أبقى الموهوب أو غصب فيرجع فيه ما لبقاء السلطة
ولا يمنع الرجوع رهنه ولا هبته قبل القبض لبقاء السلطة أيضا وأما بعد القبض
فلا رجوع له لزوال سلطته ولو لم يزل ملكه كما في صورة الرهن بعد القبض وكما في صورة
الجناية والعلم فلوجبني الموهوب أو أفلس الموهوب له وحجر عليه امتنع الرجوع
لعلق الحق بالموهوب الذي يمنع بيعه نعم لو قال في صورة الجناية أنا أؤدى أورش
الجناية وأرجع ممكن في الأصح ولا رجوع له في بيع فرخ ولا في بذرنب لأن

فلومات الموهوب له أو الواهب
قبل قبضه الهبة لم تنسخ
الهبة وقام وارثه مقامه في
القبض والاقباض (وإذا
قبضها الموهوب له لم يكن
لواهب أن يرجع فيها إلا أن
يكون والدا) وإن علا

الموهوب صار مستهلكا ولا يمنع الرجوع تدبير ولا تعليق عتق بصفه ولا تزويج
للازواج ولا زراعة للارض ولا اجارة لان العين باقية بحالها ولا يفسخ الوالد الاجارة
ان رجع بل تبقى بحالها كالتزويج ويرجع في العين مسلوقة المنفعة مدة الاجارة ويمتنع
الرجوع ببيع الولد الموهوب ولو لا يبيعه الواهب او وقفه له او عتقه او نحو ذلك مما ينزل
السلطنة وان لم ينزل الملك كالكتابة والاياد والرهن بعد قبضه ولو عاد ببيع البيع
فلا رجوع لان الرائل العائد كالذي لم يعد هنا وبعضهم كما اشهر

وعائد ككزائل لم يعد * في فلس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك المحكم باتفاق

ولو زاد الموهوب رجع فيه بزيادته المتصلة كالسمن دون المنفصلة كالولد الحادث
فانه يبقى للولد كحدوثه على ملكه بخلاف الحمل المقارن للهبة فانه يرجع فيه وان
انفصل لانه من جملة الموهوب ويحصل الرجوع بنحو رجعت فيما وهبت او استرجعته
او رددته الى ملكي او تقضت الهبة او ابطالها او فسختها ولا يحصل بوطء الامة ولا ببيع
ما وهبه الاصل لفرعه ولا بوقفه ولا بهبته ولا باعتاقه (تنبيه) يسن للوالدان
علا العدل في عطية اولاده بان يسوي بين الذكور والاناث فيها وكذا في سائر وجوه
الاكرام حتى في التقييل والبشاشة لخبر البخاري اتقوا الله واعبدوا بين اولادكم
بل يكره تركه ومحل ذلك عند الاستواء في الحاجة او عدها والا فلا يكره تركه وعلى
ذلك يحصل تفضيل بعض الاحباب بعض اولاده على بعض كتفضيل الصديق السيدة
عائشة على غيرها من اولاده ومحل ذلك ايضا عند عدم عذر كعقوق ونحوه
من سائر المعاصي وهو ان يؤذى والديه او احدهما اذى ليس بالهين ما لم يكن ما اذاه
به واجبا كما مر معروف او نهى عن منكر وعطية الاولاد للاصول كعكسه فيسن للولد
التسوية بين والديه اذا وهب لهما شيئا بل يكره له ترك التسوية كما مر في الاولاد
فان فضل احدهما فالام اولى بخبر ان لها ثلثي البر ولا شك ان التسوية بين الاخوة
ونحوهم مطلوبة لكان دون طلبها في الاصول والفروع وصلة الرحم مندوبة ولو بنحو
ارسال سلام او هدية او كتاب او نحو ذلك على ما جرت به عادته معهم فاذا اعتادوا
ذلك وصاروا يتأذون بتركه حرم قطعه لان ذلك يعد من قطيعة الرحم وهي
من الكبائر لا يقال كيف يكون ترك السنة حراما لاننا نقول انما حرم من حيث التأذي
الذي حصل بالقطع لا من حيث ترك السنة (قوله واذا امر الخ) لا يفتي ان لفظ

(واذا امر من شخص)

العهرى والرقبي من الفاظ الجهة لكنها صيغة مخصوصة فالعهرى من العهرلذ كوافظ
 العهر فيها والرقبي من الرقوب لأن كلا منهما يرقب موت صاحبه وقوله شخص إشارة
 إلى أن فاعل العهر وارقب ضمير عائد على الشخص فهو على تقدير أي لأنه تفسير للضمير
 وليس المراد بيان الفاعل فيكون المتن حذفه لأنه لا يجوز حذف الفاعل
 إلا في مسائل ليس هذا منها (قوله شيئاً) مفعول ثان والمفعول الأول محذوف
 والتقدير وإذا أعمار الشخص غيره شيئاً فهو متعد للمفعولين كما يصرح به قوله أعمارك
 هذه الدار وقوله أي داراً تفسير لشيء وقوله مثلاً أي امثل مثلاً أي أو عبداً أو كتاباً
 أو نحو ذلك (قوله كقوله أعمارك هذه الدار) أي جماعتها لك عمارك وكذلك قال
 وهبتك هذا عمارك أو حياتك أو ما عشت وإن زاد فإن مت عادلي بخلاف ما لو قال
 جماعتها لك عماري أو عمر زيد مثلاً فإنه لا يصح فيه ما على الراجح لأن فيهما ناقبت الملك
 لأن الواهب أو زيد أقدم موتاً أولاً وإنما اغتفر الأول لأنه تصرح بالواقع لأن الإنسان
 لا يملك إلا مدة حياته ولا يصح تعليق العهرى كقوله إذا جاء فلان أو رأس الشهر
 فقد جمعت هذا الشيء لك عمارك (قوله أو أرقبه) الظاهر أن الضمير في كلام المصنف
 راجع إلى الشيء فيكون هو المفعول الثاني والمفعول الأول محذوف والتقدير أو أرقب
 غيره أي أي الشيء وظاهر كلام الشارح أن الضمير في كلام المصنف عائد إلى الغير
 لأنه جعله مفعولاً أولاً وجعل الثاني محذوفاً قدره بقوله أيها ولا يخفى بعده من كلام
 المصنف وإن كان صحيحاً في نفسه والمآثم سهل والله الحمد (قوله كقوله أرقبتك
 هذه الدار) أي جماعتها لك رقبى فالصيغة الثانية تصرح بمعنى الأولى وإنما ذكرها
 الشارح بقوله أو جعلتها لك رقبى إشارة إلى اختلاف الصيغ وإن كان المراد واحداً
 وقد بينه بقوله أي إن مت قبلي عادت لي وإن مت قبلك استقرت لك ولو صرح بذلك
 في صيغته لم يضر (قوله فقبل وقبض) إشارة إلى أن قول المصنف كان الخية وقف
 على تقدير لا بد منه وإنما حذفه المصنف للعلم به مما سبق فإذا لم يقبل أو لم يقبض لم يكن
 كذلك كما لا يخفى (قوله كان ذلك الشيء للعهر والرقب) بلفظ اسم المفعول فيهما
 أي لا للعهر ولا للرقب بلفظ اسم الفاعل فيهما وقوله ولورثة من بعده أي لورثة
 أحدهما من بعده فالضمير عائد لأحدهما لأن العطف أو قال المعنى أنها لورثة العهر
 أو المرقب بلفظ اسم المفعول فيهما وهذا هو المراد من خبر السجيني العهرى ميراث
 لأهلها وخبر أبي داود لا تهررا ولا ترقبوا من أعمار شيئاً أو أرقبه فهو لورثته أي لا تهرروا

(شيئاً) أي داراً مثلاً كقوله
 أعمارك هذه الدار (أو أرقبه)
 أيها كقوله أرقبتك هذه
 الدار وجعلتها لك رقبى أي
 إن مت قبلي عادت لي وإن
 مت قبلك استقرت لك فقبل
 وقبض (كان ذلك) الشيء
 للعهر والرقب بلفظ اسم
 المفعول فيهما (ولورثته
 من بعده)

ولا ترقبوا طمعا في ان يعود اليكم فان مصيره الميراث لورثة المجرى والمرقب بلفظ
اسم المفعول فيهما (قوله ويلغو الشرط المذكور) أي في المجرى والرقبي والمراد
المذكور ولو بحسب القوة ليشمل ما لا يصرح بالشرط فانه يفهم من اللفظ وليس
لنا موضع يصح فيه العقد ويلغو فيه الشرط الفاسد المتناقض لقضاء الاله هذا كما قاله
الحلي

(فصل في احكام اللقطة)*

أي يجوز اخذها وتركها كما سيأتي في قوله فله اخذها وتركها وهي مناسبة للهبة
اتغلب الاكتساب فيها على الامانة والولاية وان كان الاكتساب فيها آخر
بعد التعريف والامانة والولاية أولا حين الاخذ والاصل فيها قبل الاجماع الآيات
الآمرة بالبر والاحسان كقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي اخذها
لحفظها على مال كها وردها عليه برواحسان والانخبار الواردة في ذلك كخبر مسلم
والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه واركانها ثلاثة لاقط وملتقط ولقط
(قوله وهي) أي اللقطة لغية وقوله بفتح القاف أي واسكانها مع ضم اللام
فيها ما دل عليه اقتصر على الفتح لانه الاشهر وظاهر كلامهم ان اللغتين بمعنى الملقوط
ومقتضى القاعدة انها بفتح القاف بمعنى الاقط وباسكانها بمعنى الملقوط قال ابن
بري وهو الصواب لان الفعلية بالفتح للفاعل كالضحية بالفتح بمعنى الضاحك كثيرا
وبالاسكان للمفعول كالضحية بالسكون بمعنى المخول عليه كثيرا ويجوز فعلية
بالتحريك للمفعول نادر فعلى ظاهر كلامهم يكون ما هنا من النادر ويقال فيها القاطنة
بضم اللام مع الالف ولقط كسبب وقوله اسم للشيء الملتقط بفتح القاف على معنى اسم
المفعول وهو الملقوط (قوله ومعناها شرعا) أي وأما لغة فهو ما تقدم وهو ما ذكره
بقوله وهو اسم للشيء الملتقط وهذا يدل على تقدير لغة كما تقدم وقوله ماضع الخ
أي شيء ضاع الخ فيشمل المال والاختصاص كالمرجسين وجار الميعة فهو اعم
من قول بعضهم مال ضاع الخ وهو في بعض النسخ كذلك وهو ليس بقيد بل مثله
الاختصاص وانما ذكره جريا على العالب وبطريق القول المصنف فيما يأتي فان لم يجد
صاحبها كان له ان يتملكها بشرط الضمان وقوله من مال كنه ليس بقيد بل مثله
المستعير والمستأجر والعاصب فالتميز بالمالك جرى على العالب والمراد من له اليد
على ذلك الشيء (قوله بسقوط أو غفلة) كأن سقط من صاحبه أو غفل عنه فضاع

ويلغو الشرط المذكور
(فصل في احكام اللقطة
وهي بفتح القاف اسم للشيء
الملتقط ومعناها شرعا مال
ضاع من مالكه بسقوط
أو غفلة ونحوهما)

ففيها وقوله ونحوهما أي كنوم وهرب واعيا بهير تركه صاحبه وبخزده عن حمل ثقل
 فالتقاء بخلاف ما ضاع بغير ذلك كأن القيت الريح ثوبا في دارة أو التي في بخره من
 لا يعرفه كيسا وهو هارب أو مات مورثه عن ودائع لا يعرف ملاكها وما يليقه البحر
 على الساحل من أموال الغرق وما يوجد في عش الحداة ونحوها فهو مال ضائع
 لا مرفيه لبيت المال فإن لم ينتظم مرفقه في وجوه الخير بنفسه ان عرفها وهو مأجور
 على ذلك ولا اعطاء له بدل يعرفها (قوله واذا وجد شخص) أي حر بخلاف
 الرقيق فلا يصح التقاطه بغير إذن سيده وإن لم ينهه بأن سكت عليه لأن في اللقطة
 معنى الامانة والولاية ابتداء ومعنى التملك انتهاء وهو ليس من اهلها فمن اخذها منه
 فهو اللاقط سيدا كان أو اجنيا ولواستحفظه عليها سيده ليعرفها وهو أمين جاز و صح
 تعريفه حينئذ فان لم يكن امينا فهو متعديا قراره عليها فكأنه اخذها منه وردّها
 اليه وأما التقاطه بإذن سيده فهو صحيح ويكون سيده هو الملقط ويصح لقط المكاتب
 كتابة صحيحة ويعرف ويملك لأنه مستقل بالملك والتصرف بخلاف المكاتب كاتبة
 فاسدة فهو كالقن فان عجز المكاتب نفسه أو مات رقيقا حفظ القاضي لقطته لما لكها
 ولا يأخذها السيد لأن التقاط المكاتب لا يقع لسيده ولا ينصرف اليه والمبعض
 في نوبته كالحرف في نوبة سيده كالقن ان كان هناك مهايأة والافه صب الرق والحرية
 كشخصين التقاطا وكذا سائر الاكساب والمؤمن وأما ارش المجنابة منه أو عليه فوزع
 عليهما مطلقا لأنه يتعلق بالرقية في المجنابة منه وبذلك في المجنابة عليه وهي مشتركة
 بينهما ولو في نوبة احدهما ويدل على التقييد بالحر أن الشارح لم يقل في التعميم حرا
 ولا غاية الامر أن في مفهومه تفصيلا هكذا يستفاد من الشيخ الخطيب وأما المحشي
 فقال وشمل كلامه المحرور الرقيق وتبعمه في التقرير على ذلك فتدبر (قوله بالغيا
 كان الخ) عم في الواحد بتعميمات ثلاثة وهو تعميم في الواحد من حيث الصحة وان
 كان الولي ينزع اللقطة من يد الصبي ويعرفها وكذلك القاضي ينزعها من الفاسق
 ويضعها عند عدل كما سيذكره الشارح فيهما وقوله أولا أي أولم يكن بالغيا بان كان
 صيدا أو لو غير مميز ومثله المجنون و ككالصبي والمجنون السفه الا أنه يصح تعريفه
 دونهما وقوله مسلما أولا أي أولم يكن مسلما بان كان كافرا فيصح اللفظ منه ولو في
 دار الاسلام ودخل فيه الكافر المعصوم والمرتد لكن المعتمدان المرتد لا يملك بعد
 التعريف لأن ملكه موقوف وقوله فاسقا أولا أي أولم يكن فاسقا بان كان عدلا لكن

(واذا وجد شخص بالغيا
 كان أولا مسلما كان أولا
 فاسقا كان أولا)

يكره اللقط للفاسق في ثلاث دعوى نفسه الى الخيانة (قوله لقطه) مفعول لوجود وقوله
 في موات أو طريق ومنه الشارع فانه الطريق النافذ كما مر ومثله المسجد والرباط
 والمدرسة ونحوها من محال اللقطه ونخرج بذلك ما وجد في موضع مملوك فليس لقطه
 بل هو ملكه ان ادعاه والا فله تاق الملك عنه وهكذا حتى ينتهي الامر الى المهي
 فهو له وان نفاه لانه ملك الارض وما فيه بالاحياء ولم يخرج عن ملكه لانه لا يتبع
 الارض في البيع وهذا هو المعتمد وقيل هو له ان ادعاه فان لم يدعه فهو لقطه كما قاله
 المتولي واقتره في الررضه (قوله فله اخذها) أي لان خيانتها لم تتحقق والاصل
 عدمها وعليه الاحتراز والتحفظ اذا حدثتته نفسه بالخيانة بعد اخذها وقوله وتركها
 أي وله تركها خشية الخيانة قبل في المستقبل وقوله ولكن اخذها اولى من تركها
 استدراك على قوله فله اخذها وتركها لانه يقتضي استواءهما فدفع ذلك
 بالاستدراك المقتضي ان لا اخذ مستحب ان وثق بامانة نفسه في الحال والمستقبل
 كما اشار الى ذلك بقوله ان كان على ثقة من القيام بها أي ان كان على علم من نفسه
 بالقيام بحفظها فالثقة بمعنى التوثق وهو العلم ومن بمعنى الباء والكلام على تقدير
 مضاف فان لم يثق بامانة نفسه في الحال بل تحقق الخيانة حالا حرم عليه اخذها
 وبصرفها ما لها ان اخذها ويبرأ بدفعها محكما أمين ويلزمه قبولها منه وان وثق
 بامانة نفسه في الحال ولم يثق بامانة نفسه في المستقبل ابيع له اخذها وان تحقق
 الخيانة في المستقبل كره له اخذها وقد يجب الاخذ كما لو تحقق الضياع لولم يأخذها
 (قوله فلو تركها من غير اخذ لم يضمنها) وان كره له تركها بالشرط الذي ذكره
 المصنف فالمحاصل انه لا يضمنها بالترك سواء سن له اخذها أو ابيع أو حرم أو وجب
 ففي جميع الصور لا ضمان بتركها وان أثم في صورة الوجوب (قوله ولا يجب الاشهاد
 على التقاطها) بل يسن نظر الما فيها من الاكتساب وجعلوا الامر بالاشهاد
 في خبر أبي داود من التقط لقطه فليشهد اذا عدل او ذوى عدل ولا يكتفى ولا يغيب على
 النذب ويسن له مع الاشهاد تعريف شيء من اللقطه للشهود فان استوعب الصفات
 للشهود كره ولا يضمنها بخلاف ما لو استوعبها في التعريف والفرق ان الشهود
 محصورون ولا تهمة فيهم بخلافه في التعريف فربما يعتمد لكاذب الصفات التي
 يذكرها فيضمن كما سيأتي (قوله وينزع القاضى) أي لا غيره وقوله من
 الفاسق أي لانه ليس من أهل الحفظ لعدم امانته ومنه الكافر لانه افسق الفاسق

(القطه في موات أو طريق)
 فله اخذها وتركها (و) لكن
 (اخذها اولى من تركها ان
 كان) (الاخذها) (على ثقة
 من القيام بها) فلو تركها من
 غير اخذ لم يضمنها ولا يجب
 الاشهاد على التقاطها التملك
 أو حفظ وينزع القاضى
 اللقطه من الفاسق ويضعها
 عند عدل

ومن الكافر بل أشده المرتد فيصع لقط هو لا هو ~~وا~~ ~~كن~~ ينزع اللقطة منهم القاضي
 ويضعها عند عدل لانهم ليسوا أهلا للقط لعدم أمانتهم (قوله ولا يعتمد تعريف
 الفاسق اللقطة) أي وحده لئلا يخون فيها أخدا من قول الشارح بل يضم القاضي
 إليه رقبيا عدلا يمنع من الخيانة فيها ومعنى الرقيب المشرف والمطلع فإذا تم التعريف
 تملكها الفاسق لانه الملتقط (قوله وينزع الولي اللقطة من يد الصبي) ومثله
 المخنون فينزع اللقطة منه ولية فان قصر في اتزاعها منهما حتى تلفت ولو باتلاقهما
 ضمهما في مال نفسه ولو حاكما ثم يعرف الثالث وان لم يقصر فلا ضمان على أحد
 وقوله ويعرفها ولا تؤخذ مؤنة التعريف من مال المحجور عليه بل يرجع الحاكم
 اقتراض عليه أو يبيع جزاءها (قوله ان رأى المصلحة في تملكها له) أي حيث
 يجوز له الاقتراض لان تملكها في معنى الاقتراض بان احتياج الى نفقة أو كسوة
 وعنده ما يوفي كدين مؤجل ومتاع كالدوان لم ير المصلحة في تملكها له حفظها
 أو سلمها للقاضي (قوله وإذا أخذها) أي الملتقط سواء الوائق بأمانة نفسه
 وغيره وقوله أي اللقطة تفسير للضمير البار الذي هو مفعول وأما تفسير الضمير المستتر
 الذي هو الماعل فقد علمته من قولنا أي الملتقط وقوله وجب عليه أن يعرف الخ أي
 على ما قاله ابن الرفعة كصاحب الكافي وقضية كلام الجمهور ان معرفة هذه
 الأوصاف عقب الأخذ سنة وهو ما قاله الأذري وغيره وهو المعتمد فيكون كلام
 المصنف ضعيفا هذا ان حمل على معرفتها عقب الأخذ كما صنع الشارح حيث قال
 عقب أخذها فان حمل على معرفتها عند التملك بعد التعريف لم يكن ضعيفا بل مسلما
 لمعرف ما يدخل في ضمانه وقوله في اللقطة فيه اظهاري في محل الاضمار للإيضاح
 للبتدي وقد عرفت ما في قوله عقب أخذها من ان الوجوب حينئذ ضعيف والمعتمد
 الذنب (قوله ستة اشياء) أي على عدم المصنف وهي ترجع الى اربع لان العقاص
 بمعنى الوعاء كما جرى عليه الشارح وهو المحكي في تحرير التنبيه عن الجمهور والعدد
 والوزن بل والكيل والذرع يعبر عنها بالقدرفانه يشمل الاربعة وترك اثنين وهما
 الصنف وصفتهما صحة وتكسيرا ونحوهما وما يمكن ادراجهما في الجنس بان يراد به
 ما يشمل الصنف والصفة (قوله وعاءها) بكسر الواو وبالمدى ظرفها وقوله من
 جلد أو خرقة بيان للوعاء وقوله مثلاً أي أوقفه أو نحو ذلك (قوله وعفاصها) وهو
 بكسر الهمزة وبالفاء والصاد المهملة واصله كما في تحرير التنبيه عن الخطابي

ولا يعتمد تعريف الفاسق
 اللقطة بل يضم القاضي
 إليه رقبيا عدلا يمنع من
 الخيانة فيها وينزع الولي
 اللقطة من يد الصبي ويعرفها
 ثم بعد تعريفها يتملك اللقطة
 للصبي ان رأى المصلحة في
 تملكها له (وإذا أخذها)
 أي اللقطة (وجب عليه ان
 يعرف) في اللقطة عقب
 أخذها (ستة اشياء
 وعاءها) من جلد أو خرقة
 مثلاً (وعفاصها) هو بمعنى
 الوعاء

المجلد الذي يليه رأس القارورة وهو مراد المصنف كما حب التذية لانهما جعما
 بين الوعاء والعفاس وهو يقتضي المغيرة بينهما وكذلك العطف يقتضي المغيرة
 بينهما وان كان المحكي في تحرير التذية عن الجمهور ان العفاس هو الوعاء وجرى عليه
 في الروضة حيث قال فيعرف عفاصها ووعاؤها وجرى عليه الشارح حيث قال
 وهو بمعنى الوعاء فهو مرادف له على هذا لكنه لا يناسب كلام المصنف فهو حمل له على
 غير مراده فالاولى تفسيره بما يليه رأس القارورة وعلى هذا فلا مرادفة (قوله
 ووكاءها) بكسر الواو فقوله بالمدى مع كسر الواو وقوله وهو الخطيب الذي تربط به
 له اقتصر عليه لانه الغالب وعبارة الشيخ الخطيب ما تربط به من حيث أو غيره
 (قوله وجنسها) هو بالمعنى الشامل للنوع والصفة فلا حاجة لزيادة ما وقوله من
 ذهب أو فضة أي مثالا وعبارة الشيخ الخطيب من نقدا أو غيره وهي اعم (قوله
 وعددها) أي كائنين فأكثروا وقوله ووزنها أي كرتل أو أكثر ولعل اقتصاره على
 العدد والوزن للغالب فان الغالب في اللقطة أن تكون معدودة أو موزونة
 والا فالكيل والذرع كذلك ويقضى عن الأربعة القدر كما تقدم (قوله ويعرف) أي
 المتقدم في كلام المصنف وقوله بفتح واو وسكون ثانيا من المعرفة أي مع تخفيف
 الراء وهو احتراز عن ضم اوله وفتح ثانيا مع تشديد الراء فانه من التعريف الاتي وهو
 غير مراد هنا (قوله وان يحفظها) أي لما لكها إلى ظهوره لما فيها من معنى
 الولاية والأمانة وان كان الغلب فيها لا كتساب كما مر والذي يدل على ان الغلب فيها
 الا كتساب أنه يصح التقاطع الفاسق والذي ولولا ان الغلب فيها ذلك لما صح
 التقاطعها (قوله حتما) هو مستر في تسلط الوجوب عليه بواسطة عطف يحفظ
 على يعرف كما يصرح به صفيح الشارح حيث قدر ان ولعله ذكره ايضا حاله لا يغفل
 عن مقتضى العطف وأما كلام المصنف فيجب حمل في حد ذاته الاستثنا فيحتاج
 لقوله حتما وبالجملة فالوجوب مسلم في المحفظ ضعيف في المعرفة السابقة (قوله
 في حزمها) أي اللاتعة وهو متعلق بمحفظ (قوله ثم بعد ما ذكر) أي من
 أخذها ومعرفة الامور السابقة وأما الداعي بتم ان التعريف ليس على الفور وهو
 ما يحكيه الشيخان لكن ذهب القاضي أبو الطيب إلى وجوب الغوية واعتمده
 الغزالي ومقتضى كلام الشيخين جواز التعريف بعد زمن طويل كعشرين سنة وهو
 في غاية البعد والطاهر ان المراد عدم الفورية المتصلة بالالتقاط والارجاء ما توسطه

(ووكاءها) بالذو وهو الخطيب
 الذي تربط به (وجنسها)
 من ذهب أو فضة (وعددها
 ووزنها) ويعرف بفتح اوله
 وسكون ثانيا من المعرفة
 (وان يحفظها حتما) في
 حزمها ثم بعد ما ذكر

الاذرعى وهو عدم جواز تأخيرها المفوت لمعرفة المالك فيجوز التأخير ما لم يغلب على
الظن فوات معرفة المالك كما قاله البلقيني (قوله إذا أراد الملتقط تملكها) قضيته
أنه إذا أراد الملتقط حفظها لا يجب عليه التعريف بل يندب وهو ضعيف والمعتمد
أنه يجب عليه التعريف ولو اتقطها المحفظ فاجرى عليه المحشى ضعيف حتى لو أراد
المحفظ فعرفها سنة ثم أراد التملك عرفها سنة أخرى ولو اتقطها اثنان عرفها كل
واحد نصف سنة بأن يعرفها أحدهما يوماً ثم الآخر يوماً ثم جمعة وجمعة ثم شهر وشهراً
لأنها لقطعة واحدة والتعريف من كل منهما الكفاية لأنهما انما تقسم بينهما
عند التملك وهذا هو الأشبه كما قاله السبكي وإن خاف في ذلك ابن الرفة حيث قال
يعرف كل واحد منهما سنة لأنه ملتقط لنصفها وهو كل قطعة كاملة (قوله عرفها)
أى وجوباً بنفسه أو نائبه وبين في التعريف زمن وجدان اللفظة ويندب كنب أنه
التقطها وقت كذا ويندب أيضاً كتب صفاتها ويمتنع التعريف على من غلب على
ظنه أن الساطن أو نائبه إذا علم بها يأخذها بل يمتنع عليه الأشهاد حينئذ وتكون
أمانة بيده أبداً كما في نكاح التذبية وغيرها (قوله سنة) أى إذا لم تكن حقيرة
كما يدل عليه قول الشارح ومن التقط شيئاً حقيراً لا يعرفه سنة والمعنى في اعتبار
السنة أن القوافل لا تتأخر فيها غالباً ولأنه لو لم يعرف سنة أضاعت الأموال على
أربابها ولو جعل التعريف أبداً لامتنع الناس من التعاطفها فكان في اعتبار السنة
نظر للفر بقاء ما ولومات الملتقط في أثناء السنة بنى وارثه على ماضى كما يحتمل
الزركشى (قوله على أبواب المساجد) أى لأن ذلك أقرب إلى وجود صاحبها
ولذلك قال عند خروج الناس وقوله من الجماعة متعلق بخروج كما هو ظاهر وعلم
من قوله على أبواب المساجد أنه لا يعرف فيها فيحرم أن شوش والأكراه وبهذا يجمع
بين قول من قال بأنه يكره التعريف فيها وقول من قال بأنه يحرم التعريف فيها
إلا المسجد الحرام لأنه مجمع للناس فيعرف فيه ولا يجوز لفظ حرم مكة إلا لحفظ
ويجب تعريف لقطته أبداً بخبر أن هذا البلد حرمه الله لا يلغى لقطته إلا من عرفها
والمعنى على الدوام والافسائر البلاد كذلك فلا تطهر فائدة للتخصيص وإذا أراد
اللاقط السفر دفعها للحاكم أو لأمين فإن سافر بها ضمنها إلا باذن الحاكم يراه ونخرج
بحرم مكة حرم المدينة والاقصى فهما كسائر البلاد في حكم اللقطات خلافاً لما لحقهما
به وانظر لو وجد اللفظة في المصلى نفسها فهل يعرفها فيه انظر الأشمول قوله وفي المواضع

(إذا أراد الملتقط تملكها)
عزفها (بتسديد الراى من
التعريف سنة على أبواب
المساجد) عند خروج
الناس من الجماعة

التي وجدها فيها أو على أبوابها كما لو وجدها خارجها أو يفرق بين أن يكون فيه
 مجاورون كالأزهار ولا كغير الأزهار من كثير من المساجد ونحوها (قوله)
 وفي الموضع الذي وجدها فيه) وفي بعض النسخ وفي المواضع التي وجدها فيها لأن
 طلب الشيء في الموضع الذي وجدها فيه أكثر لأن يكون مفارقة ونحوها من
 الأما كن الخالية فلا يعرف فيها إلا فائدة في التعريف فيها فان مرت به قافلة
 تبعها وعرف فيها أن أراد ذلك فإن لم يرد ذلك ففي بلديقتها ولو بلدته التي سافر
 منها فلا يكلف العدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان وبهذا تعرف ما في قول
 المحشي في أقرب الأما كن إليه من بلد أو غيره (قوله وفي الأسواق ونحوها) أي
 كالقهاوي وقوله من مجامع الناس بيان لنحوها (قوله ويكون التعريف على
 العادة زمانا ومكانا) أي في الزمان والمكان فالزمان ما سيذكره بقوله ولا يجب
 استيعاب السنة بالتعريف بل يعرف الخ والمكان كبلد اللقط وقرية وقد ذكره
 بقوله على أبواب المساجد وفي المواضع التي وجدها فيها وفي الأسواق ونحوها (قوله)
 وابتداء السنة من وقت التعريف لا الالتقاط) ظاهره وإن طال الزمن بينهما
 وهو ظاهر على القول بأنه على التراخي لا القول بأنه على الفور وظاهر قوله ثم إذا أراد
 تملكها عرفها سنة أنه من وقت ارادة التملك (قوله ولا يجب استيعاب السنة
 بالتعريف) أي كما قد يتوهم من قوله عرفها سنة فليس المراد أنه يستوعب السنة
 بالتعريف (قوله بل يعرف الخ) اضرب انتقالا لا ابطالي وقد اقتصر الشارح
 على مرتبتين من مراتب التعريف الأربعة فالمرتبة الأولى أن يعرف كل يوم مرتين
 طرفه أسبوعا والمرتبة الثانية أن يعرف كل يوم طرفه أسبوعا أو أسبوعين والمرتبة
 الثالثة أن يعرف كل أسبوع مرة أو مرتين إلى أن تتم سبعة أسابيع والمرتبة الرابعة
 أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين إلى آخر السنة فالشارح ذكر المرتبة الأولى بقوله بل
 يعرف أولا كل يوم مرتين طرفي النهار وقد عرفت أنه أسبوع وذكر المرتبة الثالثة
 بقوله ثم يعرف بعد ذلك كل أسبوع مرة أو مرتين وقد عرفت أنه سبعة أسابيع وقد
 حذف المرتبة الثانية وهي أن يعرف كل يوم طرفه مرة وقد عرفت أنه أسبوع
 أو أسبوعان والمرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة أو مرتين وقد عرفت أنه بقية
 السنة وهذا هو المشهور وقيل أنه يعرف كل مدة من هذه المدد ثلاثة أشهر فيعرف
 كل يوم مرتين طرفيه ثلاثة أشهر ثم يعرف كل يوم طرفه مرة ثلاثة أشهر ثم يعرف

(وفي الموضع الذي وجدها فيه)
 من مجامع الناس ويكون
 التعريف على العادة زمانا
 ومكانا وابتداء السنة من
 وقت التعريف لا الالتقاط
 ولا يجب استيعاب السنة
 بالتعريف بل يعرف

كل اسبوع مرة ثلاثة أشهر ثم كل شهر مرة ثلاثة أشهر وهو وضعه ببل ما ذكره
 ليس متعينا بل الضابط المعتمد أن يسكون التعريف بحيث لا ينسى أن التعريف
 الثاني تكرر الأول بل ينسب بعض مرات التعريف الى بعض وانما جعل التعريف
 في الاثمنة الاولى أكثر لان طلب المالك فيها أكثر (قوله أولا) أي في أول
 السنة وقوله كل يوم مرتين طرفي النهار أي لانها وقت اجتماع الناس ولذلك قال
 لا يسلا ولا وقت القسولة لانهم الياس من اوقات الاجتماع بل من اوقات النوم
 والراحة غالباً وهذه هي المرتبة الاولى وهي اسبوع كما عرفت (قوله ثم يعرف بعد
 ذلك الخ) قد عرفت ان هذه هي المرتبة الثالثة وحذف المرتبة الثانية وهي
 أن يعرف كل يوم مرة طرفه اسبوعاً أو اسبوعين وقوله كل اسبوع مرة أو مرتين أي
 الى أن تتم سبعة اسابيع وحذف المرتبة الرابعة وهي أن يعرف كل شهر مرة
 أو مرتين بقية السنة كما تقدم (قوله ويذكر الملقط) أي بنفسه أو نائبه ندباً
 لا وجوباً وقوله بعض أوصافها فلا يستوعبها لانه قد يتعدى الكاذب بل قيد
 برفعه الى حاكم مذهب يرى ان اللاقط يلزمه دفع اللقطة بالصفات (قوله
 فان بالغ فيها من) أي فان بالغ في صفاتها ضمن وظاهره وان لم يستوعب
 جميعها لكان تعبير غيره بالاستيعاب يقتضي أنه لا ضمن الا بالاستيعاب وتقدم
 أنه لو استوعبها في الاشهاد فلا ضمان لعدم تسمية الشهود ولا لانه بالغ في المحفظ
 بخلافه في التعريف فيجزم الاستيعاب ويضمن (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف
 الخ) أي لان المحفظ حينئذ للمالك فقط وقوله ان أخذ اللقطة ليحفظها على مالكها وكذا
 ان اطلق بأن لم يقصد حفظها ولا تملكها وقوله بل يرتبها القاضى من بيت المال
 أي يرتبها كما اعتمد الاذرعى ويدل عليه قوله او يقتضها على المالك ومحل ترتيبها
 من بيت المال ان كان فيه سعة وقوله او يقتضها على المالك أي ان لم يكن في بيت
 المال سعة فأوفى كلامه للتنويع ولا فرق في الاقتراض بين أن يكون من اللاقط
 أو غيره وفي معنى ذلك أن يأمره بصرفها يرجع بها على المالك أو يبيع بعضها ان رآه
 لمؤنة الباقي (قوله وان أخذ اللقطة ليمسكها) أي ويحتص بها ولو بعد لقطها للمحفظ
 أو مطلقاً وكلقطه للمالك لقطة للحيانة فتؤنه التعريف عليه حينئذ ما لم يعد الى قصد
 الامانة والمحفظ والا فالمؤنة عليه وهذا في غير المحجور عليه أما فيه فلا مؤنة في ماله
 بل يرجع عليه المحاكم ليدفع جزءاً منها او يقتض عليه كما مر وقوله وجب عليه

أولا كل يوم مرتين طرفي
 النهار لا يسلا ولا وقت
 القسولة ثم يعرف بعد ذلك
 كل اسبوع مرة أو مرتين
 ويذكر الملقط في تعريف
 اللقطة بعض أوصافها فان
 بالغ فيها ضمن ولا يلزمه
 مؤنة التعريف ان أخذ
 اللقطة ليحفظها على مالكها
 بل يرتبها القاضى من بيت
 المال او يقتضها على المالك
 وان أخذ اللقطة ليمسكها
 وجب عليه تعريفها ولزمه
 مؤنة تعريفها سواء تملكها
 بعد ذلك أم لا

تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها أي وجب عليه الامران معا فلا ينافي أنه اذا قصد الاحتفاظ
 وجب عليه تعريفها على المعتمد من مؤنة التعريف وقوله سواء تملكها بعد ذلك
 أم لا أي لأن المدار على قصد التملك وان لم يملك بعد ذلك بالفعل (قوله ومن التقط
 شيئا حقيرا) هو ما يغلب على الظن ان فاقده لا يكثر أسفه عليه ولا يطول طلبه له غالبا
 ممتولا كان أو محتصا ولا يتقيد بشئ وقوله لا يعرفه سنة بل يعرفه زمانا يظن ان فاقده
 يعرض عنه بعد ذلك الزمن ويختلف ذلك باختلاف الاموال والاحوال ومحل ذلك
 ان كان مما لا يعرض عنه غالبا فان كان كذلك كبرية وزينة واختصاص يسير
 فلا يعرف بل يستقل به واجده وقد روى عن عمر رضي الله عنه انه رأى رجلا يعرف
 زينة فضربه بالدرّة وكانت من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ان من الورع
 ما يمتنع الله عليه (قوله فان لم يجد صاحبها بعد تعريفها كان له ان يملكها) أي
 او يحتص بها واذا تملكها الملتقط بعد التعريف ولم يظهر لها مالك فلا شيء عليه في انفاقها
 ولا معالبة عليه في الدار الآخرة لانها من اكتسابه هذا ان عزم على ردها ان بان
 مالها والا طوبى بها في الآخرة (قوله بشرط الضمان لها) ليس من الصيغة كما يعلم
 من كلام الشارح بعد بل هو بيان للواقع (قوله ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة)
 أي او المدة التي يظن ان المالك يعرض بعدها في التحقير فلو قال بمجرد مضي مدة
 التعريف لكان اعم وقوله بل لا بد من لفظ يدل على التملك أي كما يقتضيه قول المصنف
 كان له ان يملكها فهو مفاد كلام المصنف فكان المقام للتفريع وانما احتجج الى لفظ
 او نحوه لانه تملك مال ببدل فافتقر الى ذلك كالتملك بشراء ونحوه وبحث ابن الرفعة
 في لقطه لا تملك كخمر وكتب انه لا بد فيها من لفظ يدل على نقل الاختصاص (قوله
 فان تملكها وظهر مالها الخ) ولا تدفع لغيرها بلا وصف ولا بينة الا ان يعلم اللاهط
 انها له فيلزمه دفعها له وان وصفها له وظن صدقه جاز دفعها له عملا بظنه بل يسن
 فان دفعها له بالوصف فثبتت لا تخرب بحجة حوات له عملا بالحجة فان تلفت عند
 الواصف فله المالك تضمن كل منهما والارادة على المدفوع له للحصول التلف عنده
 (قوله وهي باقية) أي بحالها لم يتعلق بها حق لازم يمنع بيعها كالتق والوقف
 والرهن وقوله واتفقا على رد عينها او بدلها فالأمر فيه واضح أي ظاهر جلي لانه
 يرد حينئذ ما اتفقا عليه من بدلها وهو المثل في المثل والقيمة في المتقوم او عينها بزيادتها
 المتصلة وكذا المنفصلة ان جدت قبل التملك تبطل لقطه (قوله وان تنازعا) أي

ومن التقط شيئا حقيرا
 لا يعرفه سنة بل يعرفه
 زمانا يظن ان فاقده يعرض
 عنه بعد ذلك الزمن (فان
 لم يجد صاحبها) بعد تعريفها
 سنة (كان له ان يملكها
 بشرط الضمان) لها ولا يملكها
 الملتقط بمجرد مضي السنة
 بل لا بد من لفظ يدل على
 التملك كتملكت هذه اللقطة
 فان تملكها وظهر مالها
 وهي باقية واتفقا على رد
 عينها او بدلها فالأمر فيه
 واضح وان تنازعا فطلبها
 المالك وأراد الملتقط العدل
 الى بدلها أجيب المالك
 في الأصح

في ادائها عنها لوبد لها كما فسر بقوله فطلبها المالك واراد الملتقط العدول الى بد لها وهذا
مقابل لقوله وانتقا وقوله اجيب المالك في الاصح هو المعتمد (قوله وان تلفت
اللقطة) أي حسا او شرطا بان تعلق بها حق لازم يمنع بيعها كوقف وعتق ورهن وهذا
مقابل لقوله وهي باقية وقوله يوم التملك لها أي لانه وقت دخولها في ضمانه (قوله
وان نقصت بعيب) أي حدث بعد التملك وقوله فله أخذها مع الارش في الاصح
هو المعتمد فيضمن الملتقط الارش بالعيب كما يضمنها كلها بالتلف وللمالك العدول
الى بد لها سليمة ولو اراد اللاقط الرضا بالارش واراد المالك العدول الى البدل أجيب
اللاقط

(فصل في بيان اقسام اللقطة وحكم كل منها)

وحاصل ذلك ان اللقطة ان لم تتغير بطول البقاء كالذهب والفضة فهو القسم الاول
وحكمه انه بعد تعريفه بملكه بشرط الضمان او بحفظه على الدوام وان تغيرت بالتأخير
فان لم تقبل التجفيف بالعلاج كالرطب الذي لا يتم والعنب الذي لا يترب فهو القسم
الثاني وحكمه انه يتخير بين ملكه في الحال واكله او شربه وغرم بدله من مثل او قيمة
وبيعه بثمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور وان قبض التجفيف
بالعلاج كالرطب الذي يتم والعنب الذي يترب فهو القسم الثالث وحكمه انه يتخير
بين بيعه بثمن مثله وحفظ ذلك الثمن ويعرفه ليمتلك الثمن المذكور كما مر وتجهيفه
وحفظه للمالكه فان تبرع الملتقط او غيره بالتجهيف فظاهره والاباع منه ما يساوي مؤنة
التجهيف باذن المحاكم ان وجدته والاستقل بالبيع وجفف بثمن الجزء الذي
باعه الباقي واقترض على المالك ما يجفقه به وان احتاجت الى نفقة كالحیوان فهو
القسم الرابع وحكمه انه ان كان لا يمنع من صغار السباع فهو مخير فيه بين ملكه
ثم اكله في الحال وغرم قيمته ان وجدته في المفازة وان وجدته في العمران امتنعت هذه
المصلحة اسهولة البيع في العمران دون المفازة فقد لا يجد فيها من يشتريه ويشق النقل
الى العمران وبين تركه بلا كل بل يمسكه عنده ويتطوع بالانفاق عليه فان لم يتطوع
فلينفق باذن المحاكم ان وجدته والا شهد وبين بيعه بثمن مثله وحفظ ذلك الثمن
ويعرفها ثم يملك الثمن المذكور وزاد الماوردی خه لمة رابعة وهي أن يملكه في الحال
ويستبقيه للدر والنسل لانه لما استباح يملكه مع استهلاكه فاولى ان يستبيع بملكه
مع استبقائه وان كان يمنع من صغار السباع فان وجدته في الصحراء الا منه امتنع

وان تلفت اللقطة بعد
تملكها غرم الملتقط منها
ان كانت منلبة او قيمته ان
كانت متقومة يوم التملك لها
وان نقصت بعيب فله
أخذها مع الارش في الاصح

أخذه للتملك وجازأخذه للحفظ فان كانت غير آمنة بان كان الرهن زمن نهب جاز
أخذه للتملك وللحفظ أيضا وان وجدته في المحضر تخيير بين امساكه والاتفاق عليه
وبيعه وحفظ ثمنه وامتنع اكله كما تقدم ويعلم من استقصاء كلام المصنف ولفظ
فصل ساقط في بعض النسخ (قوله واللقطة) أي بالنظر الى ما يفعل فيها من النظر
الى ذات الشيء الملتقط وقوله وفي بعض النسخ وجلة اللقطة أي وجلة انواعها وقوله
على اربعة اضرب أي مشتملة على اربعة اضرب من اشتغال الكلي على جزئياته فاندفع
بهذا قول المحشى كان الاولى اسقاط لفظه على ومعنى الاضرب الانواع وهي جمع ضرب
بفتح فسكون وهو النوع فالضرب والنوع والقسم الفاظ متقاربة او متحدة (قوله
احدها) أي احدا الاضرب الاربعة وقوله ما يبق على الدوام أي النسبي فان دوام
كل شيء بحسبه والا وكل من عليها فان وقوله كذهب وفضة أي وغيرهما مما لا يسرع
اليه الفساد ولا يحتاج الى نفقة كالثياب والمخيط ونحو ذلك (قوله فهذا) أي الذي
ذكره في قوله ثم اذا اراد تملكها عرفها سنة الى ان قال ثم ان لم يجد صاحبها كان
له أن يملكها بشرط الضمان ولذلك قال الشارح أي ما سبق من تعريفها سنة وتملكها
بعد السنة وقوله حكمه أي هذا الضرب ولذلك قال الشارح أي حكم ما يبق على
الدوام ولا يخفى ان قوله وتملكها بعد السنة مخصوص بما اذا اراد التملك فلا ينافي
أن له أن يحفظها على الدوام فهو مخير بين تملكها وحفظها بعد التمير يف كما يعلم مما مر
(قوله والضرب الثاني) كان الانسب وثانيها وقوله ما لا يبق على الدوام أي
بل يفسد بانها خيرة ولا يبق بعلاج ولا يمكن تحفيقه أخذها مما بعد وقوله كالطعام
الطيب بفتح الراء وسكون الطاء وذلك كالرطب الذي لا يتمر والعنب الذي لا يترب
وكالبقول وهي الخضراوات (قوله فهو الخ) أي اذا أردت بيان حكمه فهو الخ
والضمير عائدا الى معلوم من السياق كما أشار اليه الشارح بقوله أي الملتقط وقوله له
أي لما لا يبق على الدوام وقوله مخير بين خصلتين أي بحسب المصلحة لئلا لا يحسب
التشهي ولا يخفى ما في قول المحشى ويقدم التحفيف على البيع والا كل ان تساوى
في المصلحة لان الكلام فيما لا يمكن تحفيقه ولا يبق بعلاج كما هو ظاهر (قوله اكله)
أي بعد تملكه في الحال وقوله وغرمه أي غرم بدله من مثل في المثل أو قيمة في المتقوم
ولذلك قال الشيخ الخطيب أي غرم بدله من مثل أو قيمة وقول الشارح أي غرم قيمته
فيه قصور وقوله أو يبعه كان الاولى أن يقول ويبيعه لان أولاته بعد بين ضرورة

(واللقطة) وفي بعض النسخ
وجلة اللقطة (على اربعة
اضرب احدها ما يبق على
الدوام) كذهب وفضة
(فهذا) أي ما سبق من
تعريفها سنة وتملكها بعد
السنة (حكمه) أي حكم
ما يبق على الدوام (و)
الضرب (الثاني ما لا يبق
على الدوام كالطعام الرطب
فهو) أي الملتقط له (مخير
بين) خصلتين (اكله وغرمه)
أي غرم قيمته (أو يبعه
وحفظ ثمنه) الى ظهور
مالكه

ان بين لا تضاف الا لشئين فالعير بأوبعد بين وان جرى على الا لسنة غير صحيح
والصواب الواو اللهم الا أن تحمل او بمعنى الواو والمراد بيعه باذن الحاكم ان وجدته
والاستقل ببيعه وقوله وحفظ ثمنه الى ظهور مالكة أى ثم يعرفه ليمالك لثمن (قوله
والثالث) أى والضرب الثالث وانما لم يقل ذلك لعلمه من نظيره السابق وقوله ما يبق
بعلاج أى ما يبق على الدوام لكن بعلاج بكسر العين المهملة أى معالجة كالتجفيف
وقوله كالرطب بضم الراء وفتح الطاء أى الذى يتخروك الغنم الذى يترى (قوله
فيعمل ما فيه المصلحة) أى فيعمل الملتقط ما فيه المصلحة للمالك فى رأى القاضى وجوبا
وقوله من بيعه الخ بيان لما فيه المصلحة وقوله وحفظ ثمنه الى ظهور مالكة ويعرفه
ثم يملكه ان اراد التملك وقوله او تجفيفه وحفظه الى ظهور مالكة ثم ان تبرع الملتقط
او غيره بالتجفيف فظاهر والاباح جزءا منه باذن الحاكم لتجفيف باقيه او اقترض
على المالك ما يحفظه به (قوله والرابع) أى والضرب الرابع ولم يصرح بذلك لعلمه
من سابقه وقوله ما يحتاج الى نفقة فان تبرع الملتقط او غيره بالانفاق عليه فذلك
ظاهر وان اراد الرجوع انفق باذن الحاكم ان وجدته والا شهد (قوله كالحبوان)
ومنه الآدمى فيصح لقط رقيق صغير غير عمير او من نهب بخلاف زمن الامن
فلا يلتقط فيه الميز لانه يستدل بالسؤال فيه على سيده فيصل اليه نعم لا يحل لقطامة
تحل له للمالك لان تلك اللقطة كالاقتراض وهو لا يجوز فى الامة التى تحل لانه يشبه
اعارة الامة للوطء بخلاف التقاط الامة التى لا تحل كجوسية ومحرم وبخلاف
التقاطها للحفظ وينفق على الرقيق مدة الحفظ من كسبه فان فضل منه شئ
فهو للمالك فان لم يكن له كسب انفق عليه باذن الحاكم فان لم يجد له اشهد ان لم يتبرع
بالانفاق عليه أحد والا فالامر ظاهر واذا بيع ثم ظهر مالكة وقال كنت اعتمته
قبل قوله وتبين فساد البيع (قوله وهو) أى ما يحتاج الى نفقة وقوله ضربان أى
نوعان (قوله أحدهما) أى أحد الضربين وقوله حبوان لا يمتنع بنفسه من
صغار السباع أى لا يقوى بنفسه على الامتناع من صغار السباع كذئب وخر وفتد
وانما قيد بصغار السباع لان كبار السباع لا يمتنع منها شئ وذلك كالاسد وقوله كغنم
وعجل هو الصغير من ولد البقر ومثله العصيل وهو ولد الناقة حين يفصل عنها والكبير
من الابل والخيل ونحو ذلك مما يضيع بكسر من السباع أو بخاشن من الناس
(قوله وهو الخ) أى اذا أردت بيان حكمه فهو الخ والضمير عائذ على معلوم من

(والثالث ما يبق بعلاج)
فيه (كالرطب) والغنم
(فيعمل ما فيه المصلحة من
بيعه وحفظ ثمنه او تجفيفه
وحفظه) الى ظهور مالكة
(والرابع ما يحتاج الى نفقة
كالحبوان وهو ضربان)
أحدهما (حبوان لا يمتنع
بنفسه) من صغار السباع
كغنم وعجل (وهو) أى
ملتقطه (مخير) فيه (بين)
ثلاثة أشياء

السياق فلذلك قال الشارح أي ملتقطه وقوله مخير أي بحسب المصلحة للمالك
 لا بحسب التشهي كما مر وقوله بين ثلاثة أشياء زاد الماوردى شيئاً رابعاً وهو أن يملكه
 في الحال ليستقيه للدر والنسل قال لأنه لما استباح يملكه مع استملاكه فأولى أن
 يستبيع يملكه مع استبقائه ويجوز لقطه للمالك وللحفظ زمن أمن أو نهب من مفارقة
 أو عمران نعم يمتنع الأكل أن لقطه في العمران لسهولة بيعه فيه بخلافه في المفارقة كما
 مر (قوله أكله) أي بعد يملكه في الحال فلا يجوز أكله قبل التملك كما قد يتوهم
 من ظاهر المتن ويقوله بعض الجهمية ولا يخفى ما في قول المخشي بعد يملكه وتعريفه سنة
 لأنه مخالف لما في المنهج وغيره من أن التملك والأكل في الحال نعم محله فيما إذا
 التقطه في المفارقة فإنه يمتنع الأكل أن لقطه في العمران كما علمت وهذا كله في الحيوان
 المأكول وأما غير المأكول فليس فيه إلا الخصلتان الأخيرتان وهما التطوع
 بالاتفاق عليه عند أمساكه وبيعته وحفظ ثمنه (قوله وغرم ثمنه) لو قال وغرم
 قيمته لكان أولى لأن الثمن هو ما وقع عليه البيع ولا يبيع هنا لأن الفرض أنه يملكه
 وأكله (قوله أو تركه بلا كل) أي أمساكه عنده وقوله والتطوع بالاتفاق عليه
 أي أن شاء التطوع والاتفاق باذن الحاكم أن وجده والاشهاد كما مر (قوله أو بيعه)
 أي بثلث مثله وقوله وحفظ ثمنه إلى ظهور ما يملكه ويعرف الحيوان بعد بيعه سنة
 ثم يملك الثمن ولا يعرف الثمن كما هو ظاهر (قوله والثاني) أي والضرب الثاني
 من ضربين ما يحتاج إلى نفقة وهو الحيوان وقوله حيوان يمتنع بنفسه من صغار
 السباع إما بقوته كالابل والخيول والبغال والحمير وهذا ما أشار إليه الشارح بقوله
 كبير وفرس أو بعدوه كالارانب والطيء المملوكة بأن وجد فيها علامة الملك
 أو طيراه كالحمام (قوله فان وجده الملتقط في الصحراء) أي الأمانة فان لم تكن
 آمنة جاز لقطه للمالك كما يجوز لقطه للحفظ لأنه حينئذ يضيع بامتداد اليد الخائنة
 إليه والحاصل أنه يجوز لقطه للحفظ مطلقاً وللمالك لاقى مفارقة آمنة فيمتنع لقط
 ما يمتنع بنفسه من صغار السباع للمالك (قوله تركه) هو يلفظ الفعل الماضي جواب
 إن في قوله فان وجده وقوله وحرم التقاطه للمالك لأنه مصون بالامتناع من صغار
 السباع مستغن بالرعي إلى أن يجده مالكة ولأن طروق الناس في الصحراء لا يعم
 فلا تمتد إليه أي الخونة وخرج بغير التملك أخذه للحفظ فيجوز له لا يضيع بأخذ
 خائنه (قوله فلو أخذته للمالك ضممه) ويرى من الضمان بدفعه إلى العاضى

(أكله وغرم ثمنه أو تركه)
 بلا كل (والتطوع بالاتفاق
 عليه أو بيعه وحفظ ثمنه)
 إلى ظهور ما يملكه (و) الثاني
 (حيوان يمتنع بنفسه) من
 صغار السباع كبير وفرس
 (فان وجده) الملتقط (في
 الصحراء) وجب (تركه) وحرم
 التقاطه للمالك فلو أخذته
 للمالك ضممه

لكن الشارح جعله اسماً
 فاعلاً بقوله وجب الذي
 قدره فصار المتن يقرأ وحده
 بصورة ومع الشرح بصورة
 أخرى قاله نصر

لا برده الى موضعه (قوله وان وجده الملقط في المحضر) كأن وجده ببادئة أو قرية
وقوله فهو مخير الخ أي ويجوز لقطه حيث شذ ولو التملك زمن أمن أو زمن نهب وانما
جاز لقطه في المحضر للتملك مع الأمن بخلاف الصحراء إلا مئة لثلاثين مع بامتداد
الأيدي الخائنة اليه في المحضر دون الصحراء لأن طروق الناس بها نادرو وقوله بين
الاشياء الثلاثة أي مجموعها لأن الخصلة الأولى لا تأتي هنا لامتناع كاله في المحضر
كما علمت قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع بيان المراد بحسب الظاهر
والا فالمراد مجموعها أي بعضها وهو الخصلتان الأخيرتان فهو مسايرة لظاهر المتن
وكذلك قول المحشى على قول الشارح والمراد الثلاثة السابقة فيما لا يمتنع وهي أنه
مخير بين كاله وغرم ثمنه أو تركه بلا كل والتطوع بالانفاق عليه أو بيعه وحفظ
ثمنه الى ظهور مال كاله فهو بيان للثلاثة السابقة فيما لا يمتنع وليس مراده انها مرادة
هنا لنصه قبل ذلك على ان الخصلة الأولى لا تأتي هنا

(فصل في احكام الانيط)

كوجوب اخذه وتربيته وكفالاته ويسمى ماقوطا كما يسمى لقيطا باعتبار وسط امره
ودعيا بوزن بغي باعتبار آخره امره لان غيره قديد عليه ومنبوذ أي مطروحاً باعتبار
اول امره والاصل فيه قوله تعالى وافعوا الخير وقوله تعالى وتعاونوا على البر
والتمعوى وقوله تعالى ومن احياها فكا ثما الحي الناس جميعا واركان اللقط
الشرعي وهو اللقط المستكمل للشروط لقط لغوى وهو مطلق الاخذ فاندفع بهذا
الاعتراض بان في ذلك جعل الشيء ركناً لنفسه ولا قط وما قوط وقد ذكر المصنف
الملقوط بقوله واذا وجد لقيط الخ واللقط بقوله فأخذه الخ واللاقط بقوله ولا يقر
إلا بيد امين فلذلك قال المحشى وستأتي (قوله وهو) أي اللقيط وقوله صبي أي
أومجنون أخذاً مما بعده والمراد بالصبي المعنى الشامل للصبيته وهو الصغير ولو مميزاً
لاحتياجه الى التعهد وقوله منبوذ أي مطروح على ابواب المساجد ونحوها وقوله
لا كافل له أي معلوم ولذلك قال في شرح البهجة انه الصغير الضائع الذي لا يعلم له
كافل بان لم يكن له كافل اصلاً وله كافل غيره معلوم وقوله من اب الخ بيان للكافل
المنفي وقوله اوجد أي عند فقد الاب وقوله أو ما يقوم مقامهما أي كالوصي والقيم
(قوله ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون البالغ) هو المعتمد فكان عليه أن
يقول في التعريف صبي أو مجنون لا كافل له معلوم كما قال في المنهج واهل اقتصاره

(وان وجده) الملقط (في)
المحضر فهو مخير بين الاشياء
الثلاثة فيه والمراد الثلاثة
السابقة فيما لا يمتنع
(فصل في احكام الانيط)
(فصل في احكام الانيط)
وهو صبي منبوذ لا كافل
له من أب أو جد أو ما يقوم
مقامهما ويلحق بالصبي
كما قال بعضهم المجنون البالغ

على الصبي في التعريف لانه الاغلب (قوله واذا وجد) بالبناء للمفعول وقوله ثم يخط
 به حتى ملقوطة ففعل بمعنى مقعول وقوله بقارعة الطريق أي بواسطة أو بوسيلة
 أو صدره أو ما يبرز منه هي بذلك لقرعته بالفعال وهذه التفسير بحسب الأصل والمراد
 هذا مطلق الطريق أي بقارعة هي الطريق فالاضافة بيانية بل المراد ما هو اعم من
 ذلك فيشمل أبواب المساجد ونحوها (قوله فأنجزه) أي الذي هو لقطه وهو
 الذي عبر به غيره وقوله وترتيبه أي تعهده بما يصلحه وقوله وكفالاته عطف عام على
 خاص لشمولها لحفظه وما يصلحه وعلم من ذلك انه ليس المراد بالكفالة هنا المحضاة
 وان كانت تسمى كفالة (قوله واجبة) أي المذكورات من الامور الثلاثة وغلب
 الاخيرين منها على الاول مع كونه مذكرا وانما وجب لقطه لمحض نفسه ونسبه
 ولانه آدمي محترم فوجب حفظه كالمضطر الى طعام غيره وفارق اللقطة حيث لا يجب
 لقطها بأن الغلب فيها الا ككتاب والنفس تميل اليه فاستغنى بذلك عن الوجوب
 كالنكاح والوطء فيه فانه استغنى بميل النفس اليه - ما عن الوجوب (قوله على
 الكفاية) أي ان علم به اكثر من واحد اثنان فأكثر اخذ من قول الشارح
 ولو علم به واحد فقط تعين عليه اكن التعين عرضي والافه وفرض كفاية اصالة
 سمي بذلك لانه اذا قام به البعض كفي ولذلك قال الشارح فاذا التقطه بعض من هو
 اهل المحضاة اللقيط سقط الاثم عن الباقي بخلاف ما اذا التقطه بعض من هو ليس
 اهلا لمحضاة اللقيط لعدم الاعتداد بالتقاطه فلا يستط الاثم به عن الباقي وقوله
 فان لم يلتقطه احدا ثم الجميع أي لعدم قيام احد بفرض الكفاية وظاهر ذلك ان
 المخاطب بفرض الكفاية الجميع لكن اذا قام به البعض سقط الطلب عن الباقي
 وهو المعتمد عند الاصوليين وقبل المخاطب به بعض مبهم كما يعلم من جمع الجوامع
 (قوله ولو علم به واحد فقط) أي دون غيره وقوله تعين عليه أي صار فرضا عينيا
 عليه فحل كونه فرض كفاية حيث علم به اكثر من واحد كما مر (قوله ويجب
 في الاصح) هو المعتمد وقوله الاشهاد على التقاطه أي خوفا من ان يسترقه اللاقط
 ولو كان ظاهرا العدالة وفارق الاشهاد على التقاط اللقطة بأن الغرض منها المال
 غالبا والاشهاد في التصرف المالي مستحب والغرض منه حفظ حرته ونسبه فوجب
 الاشهاد عليه كما في النكاح فانه يجب الاشهاد عليه لمحض نسب الولد لانيه وحرته
 وبأن اللقطة يشيع أمرها بالتعرف ولا تعريف في اللقيط ويجب الاشهاد على ماله

(واذا وجد لقطه) بمعنى
 ملقوطة (بقارعة الطريق
 فأنجزه) منها (وترتيبه
 وكفالاته واجبة على
 الكفاية) فاذا التقطه بعض
 من هو اهل محضاة اللقيط
 سقط الاثم عن الباقي فان
 لم يلتقطه احدا ثم الجميع
 ولو علم به واحد فقط تعين
 عليه ويجب في الاصح
 الاشهاد على التقاطه

من المال تباه وان كان لا يجب الاشهاد على المال وحده فلو ترك الاشهاد لم تثبت له ولاية المحفظ بل ينزعه منه وجوب المحاكم دون الاتحاد ولا ينافي هذا قول بعضهم جاز نزعه لان الجواز بعد امتناع يصدق بالوجوب والفرق بين هذا حيث اختص بالحاكم دون الاتحاد وبين اخذه ابتداء حيث جاز للاتحاد انه هنا وجدت يد والتظر فيها حيث وجدت انما هو للحاكم بخلاف ما اذا لم توجد فانه في حكم المباح فان تأهل اخذه أي صار اهلا بان تاب واشهد لم يعارضه أحد لان ذلك بمنزلة التقاط جديد من حيثئذ كالجحش السبكي مصرح بان ترك الاشهاد فسق وانما يجب الاشهاد على لاقط بنفسه اما من سلمه الحاكم له فلا يجب الاشهاد عليه بل هو مستحب كما قاله الماوردي وغيره (قوله وأشار المصنف لشرط المتقط) أي الذي هو أحد الأركان كما مر وقوله بقوله متعلق بأشار (قوله ولا يقر) بالبناء للمفعول أي لا يترك اللقيط وقوله الا يبيد امين أي عدل ولو مستور العدالة والمراد به عدل الرواية بدليل ذكر المحرم بعده وبدليل انه يشمل الانثى ومحصل أو صافه انه هو المسلم الحر الرشيد العدل ولذلك قال الشارح بعد قول المصنف امين حر مسلم رشيد فلا يصح قط من انصف بضد ذلك لان حق الحضانة ولاية وليس هو من اهلها فلا يقر منه اللقيط بل ينزع منه نعم لو اذن لرقيقه غير المكاتب في لقطه او اقره عليه فهو رال لاقط و رقيقه نائب عنه في الاخذ والتربية بخلاف المكاتب لاستقلاله فلا يكون السيد هو اللاقط بل ولا هو أيضا لاشتراط الحرية وهي معدومة في المكاتب فان قال له السيد النقط لي فالسيد هو اللاقط والمبعض كالرقيق فان اذن له سيده في لقطه او اقره عليه فهو اللاقط سواء كان هنالك معها اية أم لا وان لم يأذن له سيده لم يصح لقطه ولو في نوبة اذا كان هنالك معها اية على المعتمد لان الغلب هنا الولاية وهو ليس من اهلها لنفسه بالرق ولو اذرحم اهلا للقط على لقيط قبل اخذه بان حال كل منهما ما انا اخذه عين المحاكم من يراه ولو من غيرهما ادلا حتى لهما قبل الاخذ اما بعد اخذه فيقدم سابق فيما اذا اخذاه مرتب بالسبقه ون لقطاه ما قدم غني ولو بخيلا على فقير لانه قد يواسيه ببعض ماله أولا يطمع في مال اللقيط وعدل باطنا ولو فقير اعلى مستورا احتياطا للقط فان استويا افرع بينهما ويجوز نقله من محل لقطه لثله أولا على منه لا لادنى فاللاقط نقله من بادية وقرية وبلد لثله او من بادية لقرية ومنهما لبلد لانه ارفق به لانقله من قرية او بلد لبادية او من بلد لقرية فخشونة عيشهما

وأشار المصنف لشرط المتقط
بقوله (ولا يقر) اللقيط (الا
بيد امين)

وقوات العلم بالدين والصناعة نعم لو قلنا من قرية أو بلدة لبادية قريبة بحيث يستهل
 المراد منهم ما جاز على النص وقول الجمهور (قوله ج) أي كله بخلاف من به ريق
 ولوم مضا أو مكاتبا كما علم بمماز وتوله مسلم بخلاف الكافر لكن كافر لقط
 كافر بأن وجدته في بلاد الكفار التي ليس بها مسلم لم لما بينهما من الموالاة (قوله
 فان وجد معه) بالبناء للجهول فقوله مال ثابت فاعل وقوله أي اللقيط تفسير للضمير
 والمعه أي فان وجد اللقيط مع اللقيط ما لا يخفى ~~معه~~ كذا نأير عليه أو تحته ولوم مشورة
 وشباب ملفوفة عليه أو ملبوسة له أو مغطى بها أو مفروشة تحته ودار هو فيها وحده
 وحصة منها ان كان معه غير محسوب الرأس بخلاف المال المدفون تحته ولو كان فيه
 أو مع اللقيط رقعة مكتوب فيها أنه له نعم ان حكم بأن المكان له فهو له كالمكان
 وبخلاف المال الموضوع بقربه فإنه ليس له كالبعيد عنه بخلاف الموضوع بقرب
 المكلف لان له رعاية دور غير المكلف (قوله أنفق عليه الحاكم منه) أي
 أو مأذونه وقوله ولا ينفق الملتقط عليه منه الا باذن المحاكم أي لان ولاية المال
 لا تثبت لغير الاب والتجدد من الاقارب بل يقوم الحاكم مقام الاب والتجدد عند فقدهما
 ولوم وجود غيرهما من الاقارب فالاجني أولى بذلك فان لم يجد الحاكم أنفق عليه
 بأشهاد في كل مرة كما مرح به ابن الرقعة تقلا عن القاضي مجلي وأقره قال العلامة ابن
 حجر وفيه من المخرج ما لا يخفى واعتمد العلامة الرمي وجوبه في المرة الاولى فقط وهو
 اللائق بمحاسن الشريعة وعلم من ذلك ان الأشهاد في الملتقط عند فقد الحاكم فذكر
 المحشى له في الحاكم نفسه غير ظاهر فان أنفق عليه بدون ذلك ضمن (قوله وان لم
 يوجد معه أي اللقيط مال) أي وان لم يجد اللقيط مع اللقيط ما لا وقوله فنفقته كائنة
 في بيت المال أي من سهم المصالح وقوله كالوقف على اللقطي أي والوصية لهم فان لم
 يكن في بيت المال مال أو كان ثم ما هو أهم منه اقترض عليه الحاكم وأنفق عليه مما
 اقترضه فان تضرر الاقراض وجبت نفقته على المورس من قرض بالفاق عليه ان كان
 حرا ولا فعلى سيده والمراد بالمورس من عيالك زيادة على كفايته سنة كذا قال المحشى قال
 الشيخ عطية والوجه ضبط المورس بما يأتي في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب
 ونوزعه الا امام على ما سير بلده فان شق التوزيع فعلى من يراه الامام منهم فان استورا
 افي نظره تخير وهذا ان لم يبلغ اللقيط فان بلغ من سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين
 (نقطة) اللقيط في دار الاسلام أو ما أحق بها مسلم تبعا للدار الا أن أقام كافر يدينه بنسبه

مرسوم رشيد (فان وجد
 معه) أي اللقيط مال أنفق
 عليه الحاكم منه ولا ينفق
 الملتقط عليه منه الا باذن
 الحاكم (وان لم يوجد معه)
 أي اللقيط (مال فنفقته)
 كائنة (في بيت المال) ان
 لم يكن له مال عام كالوقف
 على الأقطى

اللفظي بفتح اللام وسكون
 القاف جمع لقيط لانه فاعل
 بمعنى مفعول ويرسم بالياء
 لا بالالف لثلاثي يقرأ بضم
 اللام غلطا قال في الخلاصة
 فعلى لوصف كقتيل وزمن
 الخ (قوله نصير)

فتبعه في النسب والدين فيكون كافرا تبعا له بخلاف ما اذا استلحقه بلائنة لانه قد
حكم باسلامه تبعا لدار الاسلام او ما الحق بها وهي دار الكفر التي بها مسلم يمكن كونه
منه ولو سير انتشارا او تاجرا لولا يكتفي اجتياز دار الكفر بخلافه بدار الاسلام فانه
يكتفي اجتيازها بها محرمتها ولو وجد اللقيط بدار الكفر التي لا مسلم بها فهو كافر
ويحكم باسلام صبي او مجنون غير لقيط تبعا لاحد اصوله ولو من قبل الام وان كان
ميتا بشرط ان ينسب اليه عادة كابي القبيلة التي اشتهرت به لا كابينا آدم عليه السلام
والا تحكم على الناس جميعا بالاسلام ولو زني مسلم بذهمية فانت بولد فهو كافر تبعا لاهله
ولا يتبع المسلم لانه مقطوع النسب عنه كما افتى به الشهاب الرمي بخلاف الابن حرم
ومن تبعه ويحكم باسلام من ذكر ايضا تبعا لسايبه المسلم ولو غير مكلف ان لم يكن معه
في السبي احد اصوله والا لم يتبع السابي لان تبعية احدهم اقوى ومعنى كون احد
اصوله معه كما في الروضة ان يكونا في جيش واحد وغنيمة واحدة وليس معنى ذلك
ان يكونا في ملك رجل واحد فلو كان السابي له كافرا فهو كافر تبعا له لانه على دين
سايبه كما قاله الماوردي وغيره ولو سباه مسلم وكافر فهو مسلم تغلبا للاسلام ولا يصح
اسلام الصبي استقلالا وانما صح اسلامه على رضى الله عنه وكرم الله وجهه في صغره
لان الاحكام انما تعلقت بالبلوغ بعد الهجرة اما قبلها فهي منوطة بالتمييز وقيل
اصح اسلامه في صغره خصوصية له فان كفر بعد كماله في تبعيته لاحد اصوله
وللسابي فترد بخلافه في تبعية الدار فانه كافر اصلي لان حكمنا عليه بالاسلام مبني
على ظاهر الدار فاذا اعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلافا ما ظننا وهذا معنى قولهم
تبعية الدار ضعيفة نعم ان تمحض المسلمون في الدار لم يقر على كفره قط كما قاله الماوردي
واقره ابن الرفعة واعلم ان اللقيط حروا ادعى رقه اللاقط او غيره لان غالب الناس
احرار الا ان تقام برقه بينة متعرضة لسبب الملك كارت وشراء كان تشهد أنه رقيق
فلان ورثته من ابيه او اشتراه فلا يكتفي بطلاق الملك لانه يمكن ان يعتمد لشاهد ظاهر
اليدين وفارق غيره كالدار والتوب بان امر الرق خطرا فاحتيط فيه وبأن المال مملوك
فلاتغير صفتة ولا تقبل الا ان تقوت باسنادها الى السبب والا ان اقرب الرق بعد كماله
لشخص ولم يكذبه المقر له بان صدقه او سكت ولم يسبق منه قبل اقراره بالرقي بعد
كمال اقراره بحرية اما اذا كذبه المقر له فلا يقبل اقراره بالرقي له وان عاد المكذب

وصدقه لانه لما كذبه حكيم تقيلا ضل فلا يعود رقية واذل الوسيط حله قبل
اقراره بالرق بعد كذبه اقراره بحرية لانه لما حكم بحريته باقراره السابق لم يقبل
اقراره بالرق بعد ذلك

(فصل في احكام الوديعه)

أي كاستحباب قبولها الا في قوله ويستحب قبولها من قام بالامانة فيها وهي
مناسبة للقطعة واللقيط في وجوب حفظها وامانتها ونحو ذلك ككونها تحت
يد الوديع كما ان اللقطة واللقيط تحت يد الملقط والاصل فيها قوله تعالى ان الله
يا امركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها أي بأمر كل من كان عنده امانة ان يردها
الى صاحبها اذا طلبها وهي وان نزلت في مفتاح الكعبة فهي عامة لان العبرة
بمجموع اللفظ لا بخصوص الباب قال الواحدى اجمعوا على انها نزلت بسبب مفتاح
الكعبة يوم الفتح حين اراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب على
المفتاح من ساداتها أي خادميها وهو عثمان بن طلحة المحبى فأتى فلوى على يده
وأخذه منه وقال نحن احق باسدانة منكم ودخل النبي صلى الله عليه وسلم الكعبة
وصلى فيها ونزلت هذه الآية ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها فخرج وامر عليا برده
المفتاح الى عثمان المذكور فردّه اليه فصار يتعجب فتلا عليه الآية فاسلم والمفتاح
المذكور وان أخذ قهر السكينة في حكم الامانة لكونه مأخوذا بحق وخبر أئمة
الامانة الى من اتهمتك ولا تخن من خانتك وتسمية الثاني خيانة مشاكلة لانه
استنصار وتخليص حق او اشارة الى ان الاولى العفو وان المعنى ولا تخن من خانتك
بأخذ غير حقك او زيادة عليه وهذا كله في الامر الذي يجوز الشارع المجازاة به وأما
الذي لم يجوز الشارع المجازاة به كان زنى رجل بامرأتك فأردت ان تزنى بامرأته
فسمية الثاني خيانة ظاهرة كالاول والقياس يقتضى جوازها لان بالاس حاجة
اليها بل ضرورة واركانها معنى الايداع أي العقد اربعة وديعه بمعنى العين المودوعة
فليس فيه جمل الشئ ركالنفسه وشرط فيها كونها محترمة وان لم تكن مملوكة
ولو نجسة فتوحبة بركاب ينفع بخلاف غير المحترمة نحو كلب لا ينفع وآلة لهو وصيغة
وشرط فيها ما ر في الوكالة وهو اللفظ من احد الجانبين وعدم الرد من الآخر حتى
لو قال الوديع اودعنيها فدفعها اليه ساكنا كفى والايجاب اما صريح كما ودعتك هذا
او استخفطتك او كاية مع النية كخذه ومودع بكسر الدال ومودع بفتحها ران شئت

(فصل في احكام الوديعه)

قلت ووديع وهو اوضح وشرط فيهما ما مر في موكل ووكيل وهو اطلاق التصرف
 لان الايداع استنباط في المحفظ فلو اودع ناقص فخصني ناقصا مثله او كاملا ضمن كل
 منهما ما اخذ منه لان الايداع باطل ولو اودع كامل ناقصا لم يضمن الا بالتلافه لانه
 لم يسلطه على اتلافه ولا يضمن بغير الاتلاف ولو بالتفريط لتقصيره بالايداع عنده
 وبقيت صورة رابعة وهي ان يودع كامل كاملا ولا ضمن حينئذ الا بالتفريط وهذه
 الصورة هي مقصود الباب (قوله هي) أي الوديعة وقوله فعيلة أي بمعنى مفعولة
 ان اخذت من ودع بمعنى ترك لانها مودوعة عند الوديع وبمعنى فاعلة ان اخذت
 من ودع بمعنى سكن لانها ساكنة عند الوديع فيصح ان تكون فعيلة بمعنى
 مفعولة كما اشتهر وهو الذي اقتصر عليه المحشي وبمعنى فاعلة كما علمت (قوله
 من ودع اذا ترك) أي مشتقة من مصدره فهو على تقدير مضاف او مأخوذة منه
 لان مادة الاخذ اوسع من مادة الاشتقاق واعترض بانهم اما تواماضي يدع ويدري
 لم ينطقوا به واجيب بأن المراد انهم اما توه غالبا فلا ينافي انهم نطقوا به نادرا فيكون
 ما هنا من قبيل النادر واجيب ايضا بأن الذي اما توه ودع بمعنى ترك ويصح ان يجعل
 ما هنا ودع بمعنى سكن كما في المختار وان كان يخالفه قول الشارح اذا ترك فهو انما
 يتمشى على الجواب الاول ويصح ان تكون مشتقة من المدح وهي الراحة لانها
 في راحة الوديع ومراعاته (قوله وتطلق لغة على الشيء المودوع عند غير صاحبه
 للحفظ) فهي لغة بمعنى العين المودوعة وقوله وتطلق شرعا على المقدام مقتضى
 للاستحفاظ أي الصيغة المقتضية لطلب المحفظ نحو استحفظتكم وتطلق شرعا ايضا
 على العين المستحفظة فهي حقيقة فيها ما وتصح ارادة كل منهما في الترجمة واما
 في قوله والوديعة امانة فهي بمعنى العين المودوعة لا غير فلتخص من هذا ان اطلاقها
 على العين المودوعة مشترك بين اللغة والشرع فهو لغوي وشرعي واطلاقها على العقد
 المقتضى للاستحفاظ شرعي فقط (قوله والوديعة امانة في يد الوديع) وفي بعض
 النسخ في يد المودع بفتح الدال المهملة والنسخة الاولى اوضح والمراد ان الامانة
 متصلة فيها لا تابعة بمعنى ان القصد منها المحفظ فان عرض ذيل مضمين فعلى خلاف
 الاصل بخلاف الرهن فان القصد منه التوثيق والامانة فيه تابعة وينبني على ذلك
 ان الوديع يقبل قوله في رد الوديعة لان وضعها الامانة واذا فعل فعلا تعلقا بالارتفعت
 لان مقصودها المحفظ وقد زال بالتعدي فيجب فيها الرد فورا واما المرتهن فلا يقبل

بمعنى فعيلة من ودع اذا ترك
 وتطلق لغة على الشيء
 المودوع عند غير صاحبه
 للحفظ وتطلق شرعا على
 المقدام مقتضى للاستحفاظ
 (والوديعة امانة) في يد
 الوديع

قوله في الرد لان المقصد منه التوثيق بالامانة تابعة ولذلك اذا قيل فعلا فممتنا لم يلزمه الرد فورا وان كان ضامنا لارتفاع الامانة التابعة وبقاء التوثيق الذي هو الاصل هناك (قوله ويستحب قبولها) سواء كانت يجعل باولا لقوله تعالى ما على المهتدين من سبيل والوديع محسن في الجملة ونحوه مسلم والله في عون العبد مادام العبد في عون اخيه والمراد انه يستحب قبولها عينيا لمن انفرد او كفاية لمن تعدد فيها يكون الاستحباب عينيا او كفايا كما ان الوجوب يكون عينيا او كفايا ومحل الاستحباب عينيا لمن انفرد او كفاية لمن تعدد لان لم يخش ضياعها بان قدر صاحبها على حفظها فلا يشافي قول الشارح والاوجب قبولها لانه محمول على ما اذا خشي ضياعها بان لم يقدر صاحبها على حفظها ونخرج بقبولها الصواب فهو تابع لجواز التصرف وعدمه فيصح في الاول ولا يصح في الثاني (فائدة) فرض العين افضل من فرض الكفاية على الرابع والمراد بالافضلية كثرة الثواب لفاعله (قوله لمن قام بالامانة فيها) أي بان قدر على حفظها وتوثيقها بامانة نفسه فيها حالا وما لا اى حال قبولها وبعده فان يخرج عن حفظها حرم عليه قبولها لانه يعرضها للتلف وان قدر على حفظها وهو في الحال امين ولكن لم يثق بامانة نفسه في المستقبل بل خاف من نفسه الخيانة فيه كره له قبولها خشية الخيانة فيها وهذا اذا لم يعلم المالك بحاله فيهما والا فلا تحريم في الاولى ولا كراهة في الثانية وتكون مباحة فتعريضها الاحكام الخمسة (قوله ان كان ثم غيره) أي ان كان هناك في مسافة العدو امين غيره وقوله والاوجب قبولها أي وان لم يكن هناك في مسافة العدو امين غيره وخشي ضياعها وجب عليه قبولها عينيا فلا يشافي انه يستحب قبولها عينيا لمن انفرد لان ذلك محمول على من لم يخش ضياعها كما مر وقوله كما اطلقه جمع أي من اصحابنا معاشر الشافعية ومعنى اطلاقهم له انهم لم يقيده باصل القبول مع انه مقيد بأصل القبول كما يعلم مما نقله بعد عن الروضة واصولها (قوله قال) أي الامام النووي وقوله في الروضة كاصلها متعلق بقال والمراد باصولها ما اتفق فيه لفظ الرافي والنووي قبل زيادة الروضة وقوله وهذا أي وجوب قبولها وقوله محمول على اصل القبول أي على اصل القبول وقوله دون اتلاف منفعة وحرزه مجانا أي بلا أجر فله المعاملة باجرة منفعة نفسه ومنفعة حرزه لا يقال كيف يكون له أخذ الاجرة على الواجب لانا نقول قد جوزوا أخذ الاجرة على الواجب كما في سقي البئر وانفاذ الغريق وتعليم الفاتحة ومع حكمهم بوجوب

(ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها) ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما اطلقه جمع قال في الروضة كاصلها وهذا محمول على منفعة وحرزه مجانا

القبول عليه عينا لمواضع من قبولها ثم ولا ضمان لعدم الاستيلاء عليها (قوله
ولا يضمن الوديع الوديعة الا بالتعدي فيها) أي بالتقصير في حفظها بان يتعدي
في تلفها او حيثئذ فلا تكون امانة ولذلك قال المحشي هو مفهوم حكمه علم ابا امانة
(قوله وصور التعدي كثيرة مذكورة في المطولات) لكنها مضبوطة في عشرة أمور
نظمها الاميرى بقوله

هو ارض التفعين عشر ودعها * وسفر ونقلها وبجدها
وترك ايصاله ودفع مهلك * ومنع ردها وتضييع حكمي
والانتقاع وكذا الخالفه * في حفظها ان لم يزد من خالفه

ويعلم غالبها من كلامه مر بها وضمننا الصورة الاولى ذكرها الشارح بقوله منها
ان يودع غيره بلا اذن من المالك ولا عذر من الوديع ولو كان ذلك الغير قاضيا او ولده
او زوجته او خادمه فما يقع كثير من ان الوديع يعطى الوديعة لولده او زوجته
او خادمه ليحفظها كل منهم في حوزة موجب للضمن لان المودع لم يرض بذلك نعم له
الاستعانة بمن يحملها لحوز او يعلقها او يسقيها لان العادة جرت بذلك ونخرج بقوله
بلا اذن من المالك ما لو اذن له في ان يودعها غيره فالثاني وديع ايضا ولا يخرج الا قول
من الايداع الا ان ظهر من المالك قرينة على استعمال الثاني به تجاوزا استا بابه اثني
فاكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باجماعهما على حفظها تعين فيضمانها في حوز
واحد لهما بان يكون لكل منهما اليد على ملك او اجارة او امانة او امانة في ذلك
او اختلافا فيه ولكل منهما مفتاح عليه فلو انفرد أحدهما بحفظها مع رضى الآخر
ضمن كل منهما وتلى كل منهما قرار النصف وان لم يكن مع رضى الاخوانته ضمن
المنفرد وحده ضمانا وقرارا وان لم يصرح المالك باجماعهما على حفظها جازا لانفراد
زمانا ومكانا مناوبة كان يحفظها كل منهما في حوزة يوما ونحوه ونخرج بقوله ولا عذر
من الوديع ما لو اودعها عند غيره لعذر كإرادة سفر او مرض مخوف او حريق في البقعة
واشراف المخز على الخراب ولم يجد غيره لكس يجب عليه اولا ردها الى المالك او وكيله
فان فقد هماردها للقاضي الامين وعليه اخذها فان فقد ردها لامين ولا يكاف
تاخير السفر في ذلك من المشقة والصورة الثانية السفر هاهنا مع القدرة على ردها
الى من ذكر لانه عرضها للضياع اذ حوز السفر دون حوز الحضر والصورة الثالثة ذكرها
الشارح بقوله ومنها ان ينقلها من محلة اودار الى أخرى دون اني المحرر اى دون المحلة

(ولا يضمن الوديع
الوديعة الا بالتعدي)
فهي وصور التعدي كثيرة
مذكورة في المطولات

أو الدار الأولى في الحرز وظاهره ولو كانت الأخرى حرزاً مثلها وليس كذلك فإن كانت
 حرزاً مثلها فلا ضمان عليه وإن كانت أدون مما كانت فيه ونخرج بما ذكرنا لو نقلها
 إلى مثل الأول حرزاً واحداً ونقلها من بيت إلى آخر في دار واحدة أو من حاصل إلى آخر
 في خان واحد فلا ضمان ومحل ذلك ما لم ينه المالك عن نقلها والاضمن مطلقاً نعم إن
 نقلها يظن أنها ملكه ولم ينتفع بها لم يضمن * والصورة الرابعة أن يجعلها بلا عذر
 بعد طلب من مالك لها بخلاف ما لو جعلها بعذر كدفع ظالم عن مالكها أو جعلها بلا
 طلب من مالكها ولو بحضرة لأن إخفاءها أبلغ في حفظها * والصورة الخامسة
 أن يترك الأوصياء عنده المرض أو لسفر للقاضي أو الأمان عند فقد القاضي فإن
 الأوصياء لم يذكروا يقوم مقام ردها إليه فهو مخير عند فقد المالك ووكيله بين
 ردها للقاضي والأوصياء إليه وعند فقد القاضي بين ردها للأمان والأوصياء
 إليه والمراد بالأوصياء لا سلام بهما مع وصفها بما تتميز به إن كانت غائبة أو الإشارة
 لعينها إن كانت حاضرة والأمر بردها طارئ لم يفعل ما ذكر كما ذكر ضمن إن تمكن من ردها
 أو الأوصياء به نه عرضها للقوات إذا ارتأى يعقد ظاهراً ليدعيها لنفسه
 وكذلك ضمن لو دفن بموضع وسافر ولم يعلم بها أميناً راقبها وإن لم يكن سائراً
 في موضعه بخلاف ما إذا لم يتمكن كأن مات فجأة أو قتل غيلة أي خديعة * والصورة
 السادسة أن يترك دفع متلفاتها وقوله في النظم ودفع مهالك بالبحر لأنه على تقدير
 وترك دفع مهالك كترك تهوية ثياب صوف وترك لبسه عند حاجتها لذلك وقد علمها
 فيلزم تهويتها أو لبسه عند حاجتها لذلك وعلمها بها وباحتياجها لذلك وتمكنه منه
 بأن إعطاء المفتاح لأن الدود يفسدها وكل من الهواه وعيق راحة الأدمى
 بها يدفعه حتى لو لم يجد من يجوز له لبس الثوب الحرير جاز له لبسه بل يجب عليه بمعنى
 أنه يضمنه بترك لبسه لا بمعنى أنه يأثم بتركه وأما لو وجد من يجوز له لبسه لكنه امتنع
 من ذلك إلا بآجرة فالآجرة جواز لبسه له ويكون ذلك عذراً له في دفع الحرمة عنه
 بل يتجه الوجوب كما صرح به العلامة الرملي وتضمنه الشبرا ملسي وقال ينبغي رفع
 الأمر للحاكم فيستأجره من يلبسه وكرت سلف دابة بسكون اللام أي تقديم العلف
 لها بفقرها فيلزمه علفها لأنه من المحفظ فإن إعطاء المالك علفاً علفها به وإلا راجعه
 أو وكيله ليعلفها ويستردها فإن فقدتها راجع القاضي ليقترض على المالك أو يوجرها
 بما يعلفها به أو يبيع جزءاً منها لذلك بحسب ما يراه إن رأى من يشتره فإن تعذر حله

ذلك علقها من عند مرأى ليرجع به ان اراد فان نهاه المالك عن التهوية واللبس
والعلق وتلفت بذلك فلا ضمان لذكره معني في مسئلة الدابة محرمة الروح ولو كان
بهذه الدابة علة كتحمة ونهاه المالك عن علقها فخالفه وعلقها فتلفت قال العلامة
الرملي ضمن مطلقا سواء علم بالعلة او لم يعلم وقال العلامة ابن حجر ضمن ان علم بالعلة
وتعهد والا فلا يضمن * والصورة السابعة ان يمنع ردها بلا عذر بعد طلب مال كمالها
بمخلاف مالو كان بعذر كصلاة وكل ونحوهما وستأتي الاشارة لذلك بقوله واذا
طلب بها فلم يخرجها مع القدرة عليها حتى تلفت ضمن فان اخراجها بعذر لم يضمن
والمراد بردها التخلية بينها وبين المالك واما حملها اليه فلا يلزمه * والصورة الثامنة
ان يضييعها كان يضييعها في غير حرز مثلها او ينساها او يدب عليها ما لم ينعها محلها
او ينساها له ولو مكرا ويرجع الوديعة اذا غرم بها على الظالم لان قرار الضمان عليه فانه
المستولى على المال عدوانا ولو اخذها الظالم من يده قهرا عليه فلا ضمان على الوديعة
وكذا لو اعلم بانها عنده من غير تعيين مكانها فلا يضمن بذلك وان كان يجب عليه
انكارها والامتناع عن الاعلام بها جهده وله ان يخلف على ذلك لمصلحة حفظها قال
الاذرعي وتجه وجوب الخلف اذا كانت الوديعة رقيقة والظالم يريد قتلها او الفجور به
واذا حلف وجب عليه ان يوري في عينه ان يعرف التورية وامكنته فان لم يور كفر
عن عينه ان حلف بالله لانه كاذب فيها فان حلف بالطلاق او بالحق حنث لانه
فدى الوديعة بزوجه او رقيقه * والصورة التاسعة ان يتفجع بها كلبس الثوب
وركوب الدابة بلا عذر بخلاف ما اذا كان لعذر كلبس الثوب لدفع الدود او ركوب
الدابة لدفع النجاس فلا ضمان بذلك لانه لمصلحة المالك * والصورة العاشرة ان يخلف
في حفظها كتوله لا ترقد على الصندوق الذي فيه الوديعة فرقدوا كسر بقله وتلف
ما فيه بانكساره فيضمن بذلك لخاتمته المؤدية للتلف لان تلف بغير ذلك كسرقه
فلا يضمن لان رقاده عليه زيادة في الحفظ نعم ان كان الصندوق في نحو المحراب فمرق
من جانبه الذي لو لم يرقد على الصندوق لرقده فيه ضمن ولا ان نهاه عن قفل فأقفله
او نهاه عن قفلين كان قال له لا تقفل عليه الا قفلا واحدا فاقفلها لان ذلك مبالغه
في الحفظ والاحتياط ولا نظرا لما يقال ان في ذلك اغراء للسارق على الصندوق
لان ذلك متوهم (قوله منها) أي من صور التعدي وكذا يقال في قوله ومنها أي
ومنها غير ذلك وقد تقدم الكلام عليه مستوفي (قوله وقول المودع بفتح الدال)

كما ان يودع غيره بلا اذن
من المالك ولا عذر من
الوديعة ومنها ان يتلفها من
مخلة او دار الى أخرى دونها
في المحرز (وقول المودع)
بفتح الدال (مقبول في ردها
على المودع) بكسر الدال

وفي بعض النسخ وقول الوديع وهو مبتدأ خبره قوله مقبول في ردّها على المودع بكسر
الدال أي يمينه وهكذا كل أمين ادعى الرد على من اتهمه فانه يصدق بيمينه كوكيل
وشريك وعامل قراض وجاب في ردّها بجباة على من استأجره للجباة وتقيب في الرد
على من نصبه إلا المرتين والمستأجر فانه لا يصدقان في الرد على الراهن والمؤجر
لانهما اخذا العين لغرض انفسهما اذ خرج بالأمين الضامن كالغاصب والمستعير
والمستأجر فانه لا يصدق في دعوى الرد الا بينة وبين اتهمه وارث أحدهما مع الآخر
بأن ادعى وارث الوديع أنه ردّها على المودع او ادعى الوديع أنه ردّها على وارث
المالك وكذا وارث أحدهما مع وارث الآخر بأن ادعى وارث الوديع أنه ردّها على
وارث المودع فانه لا يصدق الا بينة والتفصيل بين الأمين والضامن في دعوى
الرد كما هو الغرض وأما في دعوى التلف فان كلاهما يصدق بيمينه ان لم يذ كر سببا
أصلا ولا يلزمه بيان السبب اذ كر سببا خفيا كسرقة او غصب او سببا ظاهرا عرف
هودون عمومه كحريق ونهب او عرف هو وعمومه واتهم فانه يصدق بيمينه في هذه
الصور فان عرف هو وعمومه ولم يتم صدق بلا يمين وان لم يعرف هو ولا عمومه طوب
بينته على وجوده وحلف على تلفها به (فرع) لو وقع في خزانة الوديع حريق فنقل
أمتعته قل الوديعة فاحترقت لم ضمن كالمال يمكن الاودائع فقدم بعضها على بعض
فاحترق الباقي (قوله وعليه أي الوديع ان يحفظها في خزانتها) هذا مناسب للحكم
الاول وهو قول المصنف والوديعة امانة فكان الاولى ذكره هناك كأن يقول بعد
قوله والوديعة امانة وعليه ان يحفظها في خزانتها (قوله فان لم يفعل ضمن) أي
بأن حفظها في غير خزانتها كأن حفظ الثياب في اصطبل الدواب والدرهم
في كور عمامة بلاربط ونحو ذلك وهذا اشارة الى التضييع المتقدم (قوله
واذا طوب بها) أي ممن له طلبها من المالك او وكيله او رارته بعد موته وقوله
أي الوديع بالوديعة تفسير للضميرين فالاول تفسير للضمير المستتر المرفوع على أنه
نائب فاعل والثاني تفسير لاسم البارز المجرور بالباء ومثل الوديع وارثه وقوله
فلم يخرجها أي لم يخل بينها وبين طالبها فان الواجب عليه التحلية فقط لاجلها الى
مالكها فؤنة الرد على المالك لا على الوديع حتى لو قال الوديع للمالك اخذ وديعتك
فانه يلزمه الاخذ منه ولا يضمن الوديع بعدم اخذها منه ولو بعث رسولا لقضاء
حاجة واعطاه خاتمها او منديله او سبجته امانة لم يقضى له الحاجة وقال له رده على

(وعليه) أي الوديع (أن
يحفظها في خزانتها) فان
لم يفعل ضمن (واذا طوب
بها) أي الوديع بالوديعة
(فلم يخرجها مع القدرة عليها
حتى تلفت ضمن)

بعد قضاء الحاجة فوضعه بعد قضائها في خزائنه لم يضمنه اذ لا يجب عليه الا التخلية
 لا الرد الى المالك وقوله مع القدرة عليها أي بأن لم يعذر وقت طلبها بما تقدم في رد
 المبيع كصلاة وقضاء حاجة واكل طعام وقوله حتى تلفت أي بعد الطلب الجائر
 وقبل الرد الواجب وقوله ضمن أي الوديع بدلهما من مثل او قيمة ولعله كما قاله بعضهم
 بالاقص من وقت طلب الرد المقدور عليه الى وقت التلف ولو كانت الوديعة ورقة
 مكتوب فيها دين كما أنه دينار وتلفت بسبب التأخير ضمن قيمتها مكتوبة مع اجرة الكتابة
 بخلاف الثوب المطرز فانه يلزمه قيمته مطرزا ولا يلزمه اجرة التطريز لان الكتابة
 تنص قيمة الورقة والتطريز يزيد قيمة الثوب وعلم من ذلك كله ان الوديعة جائزة لا
 لازمة فالمودع الاسترداد والوديع الرد كل وقت اراد كل منهما اما المودع فلانه
 المالك واما الوديع فلانه متبرع بالمحفظ نعم ان كان في حالة يلزمه فيه القبول ابتداء
 بأن كانت لمجور عليه والزمن زمن نهب لم يجزله الرد بل يحرم عليه فان ردها عليه ضمن
 فان ردها على المالك في حال سكره فلا ضمان لانه كالمكاف بخلاف الصبي ونحوه فان
 سكره بحالة يندب فيها لقبول فالرد بخلاف الاولى ان لم يرض به المالك وليس له
 تأخير الرد للاشهاد عليه وان اشهد عليه المالك عند الدفع فانه يصدق في الرد بيمينه
 فليس له ان يلزم المالك تأخير اخذها حتى يشهد الا ان كان الساب محررا لا يقبل قول
 الوديع في الرد عليه بيمينه كوكيل المودع ووارثه فيعذر في تأخير الرد للاشهاد لانه
 لا يقبل قوله في الرد اليه الا بيمينه وتنسخ بما تنسخ به الوكالة من موت احدهما
 وجنونه وانما ونحو ذلك (قوله فان اخرجها الخ) محترز قوله مع اقدرة وقوله
 يعذر أي كأن كان مشغولا بصلاة او قضاء حاجة لولا كل طعام او في حمام او كان
 في جنح ليل والوديعة في خزانه لا يتأتى فتح بابها في ذلك الوقت وقوله لم ضمن أي لعدم
 قصيره (فائدة) لا عبرة بكتابة الميت في جريدته مثله هذا وديعة فلان بن فلان
 ونحو ذلك والله اعلم

(كتاب احكام الفرائض والوصايا) *

لما كانت الفرائض نصف العلم كما في الخبر لا آتى ذكر المصنف كغيره في نصف الكتاب
 ولما كانت الوصايا معلقة بالموت يحسد اعتبارها من الثلث وقبولها ورفضها تناسب
 ان يضمها مع الفرائض وقدم الفرائض عليها باعتبار الاستحقاق فان الورثة

فان اخرجها بعد
 لم يضمن
 (كتاب احكام
 الفرائض والوصايا)

يستحقون الميراث بالموت وان حكما انت الوصية باعتبار الاعطاء مقدمة على الميراث كما قال تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين والمراد بالفرائض مسائل قسمة الموارث أي التركات سواء كانت بالفرض أو بالتعصيب وليس المراد بالفرائض الانصاف لكن التعبير بالفرائض ظاهر بالنسبة للمسائل التي فيها فروض ولومع التعصيب كالمسألة التي تكون من ثمانية كزوجة وبنت وعم للمسائل التي تكون بالتعصيب فقط كان مات عن عشرة اخوة اشقاء اولاد فان المسألة تكون من عدد رؤسهم وهو عشرة فكان مقتضى ذلك أن يقول كتاب الفرائض والتعصيب ودفع العلماء ذلك بقولهم وغلبيت الفرائض على التعصيب لقوتها وشرفها عليه على الرابع لان الشارع قدرها وقيل التعصيب اشرف لان صاحبه اذا انفرد اخذ جميع التركة والاصل فيها آيات الموارث كقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الآية وقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الآية وانخباركم بما يحقوا الفرائض باهلها فابقى فلا يخرج رجل ذكر وفائدة ذكره بدرجة رجل التوضيح ودفع ما يتوهم ان المراد بالرجل مقابل المصبي وهو البالغ بل المراد به مقابل الانثى وهو الذكر فان قيل لو اقتصر على ذكر من اول الامر لكفى فلم ذكر رجل معه اجيب بأن ذكر رجل معه لدفع توهم أنه عام مخصوص وقد اشتهرت الاخبار الصحيحة بالبحث على تعليمها وتعلمها كخبر تعلموا الفرائض وعلموها الناس فاني امرؤ مة بوض وان هذا العلم سيقبض وتظهر الفتن حتى ان الاثنين مختلفان في الفريضة الواحدة فلا يصدان من يقضى بينهما ونحو تعلموا الفرائض فانها من دينكم وانه نصف العلم وانه اول علم ينزع من امتي أي يفقد بموت اهله ويرفع بفقدهم وليس المراد انه يرفع من صدورهم بخلاف القرآن فانه يرفع في آخر الزمان من الصدور ومن السطور فانه يصح الرجل لا يجد في صدره شيئا منه ويجد المصحف ورقا بيضا وانما سمى نصفه ان غيره اكثر احكاما تتعلق بالموت المقابل للحياة وهو احالان للانسان ولكل منهما احكام تخصه وقيل النصف بمعنى الصنف وان لم يكن نصف حقيقة كما في قول الشاعر اذا مت كان الناس نصفان شامت ^و وآخر من بالدي كنت أصنع فان مراده بالنصف الصنف وان كان احده النصفين اكثر افرادا من الآخر وليس مراده تحرير الماصفة حقيقة والبيت محتج على لغة من يلزم المثني الالف في الاحوال كلها وان اسم كان ضمير الشأن والناس مبتدأ خبره نصفان والجملة خبر كان وكانوا

في الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والبنات دون الصغار وكان الارث في ابتداء الاسلام بالتخلف بكسر التاء وسكون اللام وهو العهد على النصرة فاذا تخلف رجلان وتعاهدا على ان ينصر أحدهما الا تروى أحدهما من الاثنا والستين ويدل له قوله تعالى والذين عاهدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم فتمنح ذلك بالتوارث بالاسلام والهجرة فاذا سلم شخص مع شخص او هاجر معه ورثه وان لم يكن بينهما قرابة ويدل له قوله تعالى ان الذين آمنوا وهاجروا الى قوله اولئك بعضهم اولياء بعض ثم نسخ ذلك فصككت الوصية واجبة للوالدين والاقرابين ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث فلما نزلت قال صلى الله عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه الا لا وصية لوارث أي واجبة وعلم الفرائض يحتاج الى ثلاثة علوم علم الانساب وعلم الحساب وعلم الفتوى وموضوعه التركات ونهايته معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ولو ان سقط الشارح لفظ احكام لكان أولى وانسب كذا قال المشي لان المراد بيان الفرائض بمعنى المسائل وانت تحبير بأن المقصود بالذات من المسائل احكامها فلذلك زاد الشارح لفظ احكام وأركان الارث ثلاثة وارث ومورث وحق موروث ولو اختصا فهو اعم من قول المشي ومال موروث واعلم ان الارث يتوقف على ثلاثة امور وجود اسبابه وانتفاء موانعه ووجود شروطه * فاسبابه أربعة قرابة ناشئة عن الرحم خاصة أو عامة ونكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل فيه وطء ولا خلوة وولاء وهو عصوبة سببها نعمة المعتق على عبته وجهه الاسلام ان انتظم بيت المال بأن كان متوليه يعطى كل ذي حق حقه فان لم ينتظم فلا يرث فلذلك عذر بعضهم الاسباب ثلاثة كما قال صاحب الرعية

اسباب ميراث الورى ثلاثة * كل يفسد ربه الوراثه

وهي نكاح وولاء ونسب * ما بعد من للمواريث سبب

والموانع أربعة أيضا كما قال ابن الهيثم في شرح كفايته الرق والقتل واختلاف الدين والدور المحكمي * معنى بذلك لان فيه توقف حكم على حكم آخر كما يعلم من تعريفه وهو ان يلزم من توريث شخص عدم توريثه كما لو أقر أخ بابن لليت فانه يثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لحجب الاخ فلا يصح استلحاقه للابن لان شرط المستلحق ان يكون وارثا حائزا واذا لم يصح استلحاقه للابن لم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه بوسائط وعدم ارثه انما هو في الظاهر أما في الباطن فيجب

على الاخ ان كان صادقا تسليم التركة للابن ويحرم عليه اخذ شيء منها وزاد بعضهم
 خامسا وهو الحرابة وغيرها فالحري لا يرث من غير الحربي وبالعكس وزاد بعضهم
 ايضا سادسا وهو اللعان وفيه بحث ظاهر كما قاله بعضهم لان المنع فيه لعدم السبب
 الذي هو النسب وشروطه أربعة أيضا تحقق موت المورث حقيقة أو المحاققة بالمرق
 حكما كما في حكم القاضي بموت المفقود اجتهدا بعد غيبته مدة يغلب على الظن أنه
 لا يعيش بعدها غالبا وتقديرا كما في المجنين المنفصل بحناية على أمه توجب الفترة
 فتورث عنه بتقدير أنه كان حيا ثم مات وتحقق حياة الوارث بعدم موت المورث
 أو المحاققة بالاحياء محكما أو تقديرا كالحمل والمدة ودقومات متوارثان معا ولو احتمالا
 أو مرتبا لكن لم يعلم عين السابق فلا توارث بينهما فان علم عين السابق ثم نسي وجب
 التوقف الى البيان أو الصلح ومعرفة ادلائه لليت بقراءة أو نكاح أو ولاء والاربع العلم
 بالجهة المقتضية للارث تفصيلا كالأبوة والبنوة وبالدرجة التي اجتمعا فيها ويختص
 به القاضي والمفتي فلا يكتفى بقول الشاهد هذا وارث فلان الميت حتى بين الجهة التي
 اقتضت الارث منه ولا يكتفى بقوله هو ابن عمه حتى بين الدرجة التي اجتمعا فيها
 كالحمد القريب لهما لا احتمال ان يكون منال من هو اقرب منه (قوله والفرائض
 جمع فريضة بمعنى مفروضة) أي لا بمعنى فارضة فهي فعيلة بمعنى مفعولة لا بمعنى فاعلة
 وقوله من الفرض بمعنى التقدير أي مأخوذة من الفرض بمعنى التقدير فان الفرض
 لغة التقدير قال تعالى فنصف ما فرضتم أي قدرتم يقال فرض القاضي النفقة أي
 قدرها وطلق الفرض بمعنى القطع يقال فرض العدو بمعنى قطعه (قوله والفرض
 شرعا) أي في هذا المحل بخصوصه فلا ينافي أن الفرض شرعا يطلق على ما قابل المحرم
 والمندوب ونحوهما وهو المطلوب فعليه طلبا جازما وان شئت قلت وهو ما يثاب على فعله
 ويعاقب على تركه وقوله اسم نصيب مقدر لاستحقاقه كالنصف والرابع والثمن ونحو
 بالمقدر لتعصيب فانه ليس مقدرا بل يأخذ العاصب جميع التركة ان انفرد وما باقت
 الفروض ان لم تستغرق التركة والاسقط (قوله والوصايا جمع وصية من وصيت الشيء
 بالشيء) أي مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء بفتح الصاد المخففة وقوله اذا وصلته به أي
 تقول ذلك اذا وصلته به والضمير الاول للشيء الاول والثاني للشيء الثاني كما هو الاقرب
 ويحتمل العكس فعني الوصية لغة الا يصل لان الموصي وصل خير دنياه بخير عقباه
 أي وصل الخير الواقع منه في دنياه وهو الطاعات التي فعلها في حياته بالخير الواقع

والفرائض جمع فريضة
 بمعنى مفروضة من الفرض
 بمعنى التقدير والفرض
 شرعا اسم نصيب مقدر
 لاستحقاقه والوصايا جمع
 وصية من وصيت الشيء
 بالشيء اذا وصلته به

في عقباء وهو الوصية قيل ان هذه العبارة مقلوقة والاصل وصل خير عقباء بخير
 دنياه لان الثاني هو الذي يوصل بالاول عادة وهو غير متعين لان الوصل امر نسبي
 بين الامرين كما اذا وصلت حبلا بالآخر فنسبة الوصل للآخر كنسبته للثاني (قوله
 والوصية شرطا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت) أي ولو تقدير افاذا قال اوصيت لزيد
 بكذا فالمعنى بعد موتي ومضاف بالمجر صفة محق لا بالرفع صفة للتبرع لان الحق انما
 يعطى للموصي له بعد الموت والتبرع في المال وأركانها موص وموصى له وموصى به
 وصيغة وستأتي كلها (قوله والوارثون من الرجال) أي حال كونهم من الرجال
 والمراد بهم الذكور ليدخل الصبي وهو معلوم من صيغة المذكور وهو قوله الوارثون
 فانه جمع مذكر (قوله المجمع على ارثهم) هو احتراز عن ذوى الارحام وكذلك قوله
 الا في المجمع على ارثهم فانهم يرثون على الرابع وفي كيفية ارثهم مذهبان احدهما
 مذهب اهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منزلة من يدلي به ويجعل كأن الورثة
 هم المنتهى اليهم ويقسم المال عليهم على تقدير كونهم موجودين وتعطى حصة كل
 واحد منهم لمن ادلى به والثاني مذهب اهل القرابة وهو تقديم الاقرب منهم الى الميت
 ففي بنت بنت وبنت بنت ابن المال على الثاني ابنت البنت لقربها الى الميت وعلى
 الاول بينهما ارباها ووجهه ان بنت البنت تنزل منزلة البنت فلها النصف وبنت بنت
 الابن تنزل منزلة بنت الابن فلها السدس تكمله الثلثين فستلتهما من ستة لدخول
 النصف في السدس يبقى اثنان يقسم عليهما ردا باعتبار نصيبيهما فلبنت الابن واحد
 ونصف ولبنت بنت الابن نصف فحصل ~~الحكم~~ على مخرج النصف وهو اثنان
 فيضرب في اصل المسألة وهو ستة يخرج اثناعشر لبنت البنت تسعة فرضا واول بنت
 بنت الابن ثلاثة فرضا ودا و ترجع بالاختصار الى أربعة فاصل المسألة من ستة
 وتصح من اثني عشر وترجع بالاختصار الى أربعة هذا كله اذا وجد احدا من ذوى
 الارحام والافعكمه كما قاله العزيز عبد السلام انه اذا جارت الملوكة في مال المصالح
 وظفر بالمال الذي لم يوجد له وارث ولو من ذوى الارحام احد يعرف المصارف اخذه
 ومصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو مأجور على ذلك قال والنظامه وجوبه
 شرط سلامة العاقبة وان كان يستحق في بيت المال جازله ان يأخذ منه لنفسه
 وعياله ما يحتاجه والعبرة بالعمر الغالب وان تردد بعضهم في ذلك حيث قال وهل
 العبرة بحاجة سنة أو أقل أو أكثر لتطرفه بحال (قوله عشرة بالاختصار) أي

والوصية شرطا تبرع بحق
 مضاف لما بعد الموت
 (والوارثون من الرجال)
 المجمع على ارثهم (عشرة)
 بالاختصار

بطريق الاختصار بواسطة خمسة الاخ سوا كان لابوين اولاب اولام واحدا وابن الاخ
سواء كان لابوين اولاب واحد او الهم سوا كان لابوين اولاب واحد او ابن الهم سوا كان
لابوين اولاب واحد (قوله وبالبسط خمسة عشر) وبيان طريق البسط ان يقال
الاب وابوه وان علا وابن وابنه وان سفل والاخ الشقيق والاخ للاب والاخ للام
وابن الاخ الشقيق وابن الاخ للاب والهم لابوين والهم لاب. وابن الهم لابوين وابن الهم
لاب والزوج وذو الولاء فيراد في طريق البسط اثنا في الاخ لانه كان واحدا
في الاختصار وصار ثلاثة في البسط وثلاثة في ابن الاخ والهم وابن الهم لان كل واحد
منهم معدود في الاختصار واحدا ويعد في البسط اثنين (قوله وعد المصنف العشرة
الخ) في بعض النسخ هذه العشرة بتسميها وهو ظاهر وفي بعض النسخ استقاط بعضها
من كلام المصنف حيث قال الابن وابن الابن وان سفل الخ ولا يخفى ما فيه وسكت
عن خمسة الباقية في طريق البسط مع اشارته اليهم وقد قدمنا بيانهم وقوله
بقوله متعلق بعد (قوله الابن وابن الابن) وهما من اسفل النسب ولما قال وابن
الابن احراز عن ابن البنت ولو قال وابنه لكان اولى واختصروا له قال وابن الابن
للايضاح وقوله وان سفل يفتح الفاء على الافصح الا شهر ويجوز ضمها وكسرها
ومما نزل أي ابن لابن كابن ابن الابن وهكذا (قوله والاب والمجد) وهما من
اعلى النسب ولذلك قال وان علا أي الج والمرا ديه ابوالاب وانما لم ينه عليه
لوضوحه ولو قال والاب وابوه لكان اوضح (قوله والاخ) أي لابوين اولاب اولام
وقوله وابن الاخ أي لابوين اولاب فقط بخلاف ابن الاخ لام فانه من ذوى الارحام
وقوله وان تراخي أي بعد ابن الاخ كابن ابن الاخ وهو كذو قوله والهم أي لابوين
اولاب فقط بخلاف الهم لام والمراد به اخوالاب لانه فانه من ذوى الارحام وقوله
وابن الهم أي المذكر وبيان كان لابوين اولاب بخلاف ابن الهم لا مقله من ذوى
الارحام وقوله وان تباعد أي الهم وابنه فيشمل الهم م الاب وعم المجد وهكذا
ويشمل ابنه ابن ابن الهم وابن ابن الهم وهكذا الى حيث ينتهي وهذه الاربعة من
اوسط النسب (قوله والزوج) أي ولو في عدة رجعية فان الرجعية كالزوجة في خمسة
احكام الثوارث ونحو الطلاق واظهار والايلاء وامتناع نكاح فحواختها وأربع
سواها وهي في العدة وقوله والمولى أي ذو الولاء يطلق على عشرين معنى والمراد منها
هنا السبعة وقوله الملق بكسر التاء فيه قصور لانه لا يشمل عصابة المعتق المتعصبين

وبالبسط خمسة عشر وعد
المصنف العشرة بقوله
(الابن وابن الابن وان
سفل والاب والمجد وان علا
والاخ وابن الاخ وان تراخي
والهم وابن الهم وان تباعدا
والزوج والمولى المعتق) الخ

بأنفسهم فلو اسقطه لكان أولى وانحصر واجب الشئ الخطيب بأن المراد به من صدر
منه الاعتناق أو وثبه فلا يرد على المحصر في العشرة عصبية المتق ومعتق المعتق
وهذان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل الرجال فقط) أي دون النساء ولو أبدل
كل بجميع لكان أنسب لأن كل للأفراد فمناها كل فرد فرد وجميع الهيئة المجتمعة
وقوله ورث منهم ثلاثة الأب والأب والابن والزوج أي لأنهم لا يحبون وقوله فقط أي
دون غيرهم من الرجال لأنه محبوب بالاجماع فابن الابن بالابن والمحب بالاب
والباقي بهما ومساكنهم من اثني عشر لأن فيهما ربعا وسدسا وكل مسألة فيها ربع
وسدس فهي من اثني عشر للأب السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة وللأب الباقي
وهو سبعة (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل الرجال
وقوله إلا امرأة أي وهي الزوجة لأن الفرض وجود الزوج (قوله والوارثات من
النساء) أي حال كونهن من النساء والمراد بهن الإناث ليدخل فيهن الصغيرة وهو
معلوم من صيغة المؤنث وهي قوله الوارثات فإنه جمع مؤنث وقوله المجمع على أرثين
تقدم أنه احتراز عن ذوى الأرحام (قوله سبع) بتقديم السين على الباء الموحدة
وقوله بالاختصار أي بطريق الاختصار بواسطة هذا الجدة واحدة سواء كانت من
جهة الأب أو من جهة الأم والأخت واحدة سواء كانت لابوين أو لاب أو لام (قوله
وبالبسط عشرة) وبيان طريق البسط أن يقال الأم والجدة للأب والجدة للام
وان حملنا والبنت وبنت الابن وان سفل والأخت الشقيقة والأخت للأب والأخت
للأم والزوجة والمولاة المعتقة فيراد في طريق البسط ثلاثة على سبعة فتكون الجدة
عشرة (قوله وعدا المصنف السبع) أي بطريق الاختصار كما هو الفرض ولم يبين
الشارح طريق البسط تفصيلا مع كونه نبه عليها إجمالا وقد بيناها سابقا تفصيلا
وقوله في قوله متعلق بعبد (قوله البنت وبنت الابن) وهما من أسفل النسب
وفي بعض النسخ وان سفلت وصوابه وان سفل بحذف المثناة الفوقية إذا فاعل ضمير
يعود على المضاف إليه وهو الابن وإثبات المثناة ربما يؤدي إلى دخول بنت بنت الابن
في الإرث وهو خطأ لأنهما من ذوى الأرحام ويجب أن المراد سفلت بسفل أيها
لأنه دخل بنت ابن الابن وهكذا (قوله والام والجدة) وهما من أعلى النسب
ولا فرق في الجدة بين أن تكون من جهة الأم كام الأم أو من جهة الأب كام الأب
شرط أن لا تدلي بد كربين تبيين بأن تدلي ببعض الإناث أو ببعض الذكور

ولو اجتمع كل الرجال فقط
ورث منهم ثلاثة الأب والابن
والزوجة ولا يكون
الميت في هذه الصورة إلا
امرأة (والوارثات من النساء)
المجمع على أرثين (سبع)
بالاختصار وبالبسط عشرة
وعدا المصنف السبع في قوله
(البنت وبنت الابن) وان
سفلت (والام والجدة) وان
سفلت

وبعض الاناث الى محض الذكورية اذ لم يتبدكر بين اثنين كما في الام فلا توثق
 لانها من ذري الارحام وتسمى الجدة الفاسدة (قوله والاخت) وهي من المحواشي
 سواء كانت لابوين اولاب اولام (قوله والزوجة) أي ولو في عدة رجعية كما تقدم
 في نظيره والزوجة لغة مبرجوحة والافصح أن يقال زوج التمييزين الذكور والانثى
 بالقرائن قال النووي واستعملها بالتماء في باب الفرائض متعين ليحصل الفرق بين
 الزوجين والشافعي رضي الله عنه يستعمل في عبارة المرأة وهو حسن وقوله والمولاة
 أي ذات المولاة وقوله المعتقة بكسر التاء وهي التي صدر منها لعنق فترث عتيقها ومن
 انتهي اليه بنسب كابنه او ولاته كعتيقه وأما قول المحشي أي ذات المولاة فيشمل المعتقة
 وعصبتها المتعصبين بأنفسهم فغير ظاهرا لان الكلام في عدة الوارثات من النساء
 وكذلك قوله ولو اسقط المصنف لفظ المعتقة لكان أولى وانحصر نعم المتبادر من
 المعتقة من باشرت العنق بنفسها وفيه قصور بخلاف المولاة أي ذات المولاة فترث اولاد
 العتيق وعتيقه كما مر لان ثبوت المولاة عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة
 وهاتان من غير النسب (قوله ولو اجتمع كل النساء فقط) أي دون الرجال وقوله
 وراث منهن خمس أي والباقي منهن محجوب فالجدة بالام والاخت للام بالبت وكل
 من الاخت للاب والمعتقة بالشقيقة لكونها مع البنت وبنت الابن عصبية تأخذ
 الفاضل عن القروض وقوله البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخت الشقيقة
 بدل من الخمس ومسألتهن من أربعة وعشرين لان فيها سدسا وثمانا والسدس من ستة
 والثلث من ثمانية وهما متوافقان بالنصف فيضرب نصف احدى ما في كامل الآخر
 فيحصل أربعة وعشرون للبنت النصف اثنا عشر للبنت الابن السدس تكاملة اثنتين
 أربعة وللأم السدس أربعة أيضا والزوجة الثلث ثلاثة والاخت الباقي وهو واحد
 (قوله ولا يكون الميت في هذه الصورة) أي صورة اجتماع كل النساء وقوله الارجلا
 أي وهو الزوج لان الفرض وجود الزوجة واجتماع من يمكن اجتماعه من الصنفين
 الذكور والاناث بأن اجتمع كل الذكور وكل النساء الا الزوجة فانها الميتة أو كل
 الاناث وكل الذكور الا الزوج فانه الميت وراث منهن في المسألتين خمسة الابوان
 والابن والبنت واحد الزوجين وهو الزوج حيث كان الميت هو الزوجة أو الزوجة
 حيث كان الميت هو الزوج لحجبهم من عداهم ومسألة الزوج من اثني عشر للابوين
 السدسان أربعة والزوجة الربع ثلاثة والباقي وهو خمسة بين الابن والبنت اثلاثا لان

(والاخت والزوجة والمولاة
 المعتقة) الخ ولو اجتمع كل النساء
 ففقط وراث منهن خمس البنت
 وبنت الابن والام والزوجة
 والاخت الشقيقة ولا يكون
 الميت في هذه الصورة
 الارجلا

الابن برأسين والبننت برأس ولا تلت لها صحيح فحصل الكسر على ثلاثة رؤوس فتضرب
 ثلاثة في أصل المسألة وهو اثنا عشر ستة وثلاثين ومنها تصح فتقول من له شيء من
 أصلها أخذه مضر وباقى جزءها وهو ثلاثة فللابوين أربعة في ثلاثة باثني عشر
 لكل منهما ستة وللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى خمسة عشر للابن منها عشرة
 والبننت خمسة ومسألة الزوجة من أربعة وعشرين للابوين السدس ثمانية وللزوجة
 الثمن ثلاثة والباقي وهو ثلاثة عشر بين الابن والبننت الملائمة ولا تلت لها صحيح
 فحصل الكسر على ثلاثة رؤوس فتضرب ثلاثة في أصل المسألة وهو أربعة وعشرون
 باثني وسبعين ومنها تصح فتقول من له شيء من أصلها أخذه مضر وباقى جزءها
 وهو ثلاثة فللابوين ثمانية في ثلاثة بأربعة وعشرين لكل منهما اثنا عشر وللزوجة
 ثلاثة في ثلاثة بتسعة يبقى تسعة وثلاثون للابن ستة وعشرون والبننت ثلاثة عشر
 وعلم من قولنا من يمكن اجتماعه من الصنفين أنه لا يمكن اجتماع الزوجين خلافاً
 لما قال يمكن اجتماعهما في ميت ما فوق أقام رجل يئنة بأنه زوجته وهو لا ولد له
 لها وأقامت امرأة يئنة بأنه زوجها وهو لا ولد لها منه فكشف عنه فإذا هو غشي
 مشكل له آلتان آلت رجل وآلة نساء أو في ميت مفقود أقيم عليه بينا أن كذلك
 فقيل تفهم التركة بين الرجل والمرأة وأولادهما مع بقية الورثة على تفصيل مذكور
 في شرح الأصول وغيره والأصح ما قاله الشيخ أبو طاهر من أن يئنة الرجل تقدم على
 يئنة المرأة لأن معها زيادة عالم (قوله ومن لا يسقط من الورثة بحال خمسة) أي
 أنكونهم لا يحجبون بحال حرمان بالشخص وسبب كونهم لا يحجبون بحال حرمان
 بالشخص أنهم ادلوا إلى الميت بأنفسهم بنسب أو نكاح بخلاف من ادلى بولائه لأنه
 وإن ادلى إلى الميت بنفسه ليس له الولاء فخرج النسب والأصل مقدم على الفرع وهذا
 لا يتأق في أنهم يحجبون بحال نقصان فإنه يدخل على جميع الورثة وكذلك يحجبون
 بحال حرمان بالوصف لأنه يدخل على جميع الورثة أيضاً يعني كونهم لا يسقطون
 بحال أنهم لا يحجبون بحال حرمان في حال من الأحوال لكن بالشخص والحاصل
 أن المحجب لغة المنع وعرفاً منع من قام به سبب الإرث من الإرث بالكلية أو من أوفر
 حظيه ويسمى الأول بحجب حرمان وهو قسمان بحجب بالوصف كالقتل والرق وسبباني
 في قوله ومن لا يرث بحال الخ وبحجب بالشخص وهو المشار إليه هنا ويسمى الثاني بحجب
 نقصان وأنواعه ستة من فرض إلى فرض آخر كحجب الأم من الثالث إلى السادس

(ومن لا يسقط من الورثة
 رجال خمسة)

والزوج من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن ومن تعصيب الى تعصيب
 آخر كالانت فانهما تكون عصبة مع الغير وذلك اذا كانت مع البنت ولها النصف
 حيثئذ تعصبا لانها عصبة مع الغير فاذا كانت مع الاخ ~~كانت~~ عصبة
 بالغير ولها الثلث حيثئذ تعصبا لانها عصبة بالغير فقد انتقلت من تعصيب
 الى تعصيب آخر ومن فرض الى تعصيب كالنبت فانها اذا كانت وحدها كان
 لها النصف فرضا واذا ~~كانت~~ مع أخيها كان لها الثلث تعصبا فقد انتقلت
 من فرض الى تعصيب ومن تعصيب الى فرض كالجدة فانه اذا كان وحده ورث
 بالتعصيب واذا ~~كان~~ مع الاخوة ورث بالفرض على تفصيل فيه ومراجعة في
 فرض كالبنات فانهم يتراجعون ولو كن العسا في فرضهن وموالثتان ومراجعة في
 تعصيب كالبنين فانهم يتراجعون ولو كانوا القافي التعصيب (قوله الزوجان والابوان
 وولد الصلب) كان الاظهر ان يقول الابوان والولدان واحد الزوجين لان الزوجين
 لا يجتمعان كما مر بخلاف الولدين (قوله ومن لا يرث بحال) أي ومن لا يرث في حال
 من الاحوال فكأنه قال مطلقا وهذا اشارة الى المحب بالوصف كما مروي في مفهوم
 قوله لا يرث وهو انه يرث تفصيل والمحصل ان الناس في الارث على اربعة اقسام
 قسم يرث ويورث كالاخوين والزوجين وقسم لا يرث ولا يورث كالرقيق والمرتد وقسم
 يرث ولا يرث كالبعض فيما ملكه ببعضه المحر والمجنين في غرته فقط وقسم يرث
 ولا يورث كالانبياء عليهم الصلاة والسلام فانهم يرثون ولا يورثون بخبر الصحيحين
 معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة والحكمة في ذلك ان لا يبقى أحد من الورثة
 موتهم لاجل الارث فيهلك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا لاجل ورثتهم وان يكون
 ما لهم صدقة بعد وفاتهم توفير الاجورهم (قوله سبعة) كان الاخصر ان يقول اربعة
 بدل سبعة ويعبر عن العبد والمديروا والولد والمكاتب بالرقيق فجعل في المانع الواحد
 اقساما متعددة مع انه لم يستوف جميع الموانع فانه اشارة الى الرق والقتل والرذة
 والعياذ بالله منها واختلاف الملتين بالاسلام والكفر يعني عن هذين اختلاف الدين
 وبقي منها الدور الحكمي وقد تقدم مثاله وعد بعضهم منها العبدان وقد مر ما فيه
 وعد بعضهم منها النبوة وقد مرت الاشارة اليه (قوله العبد) هو لغة الانسان حرا
 كان او رقيقا لانه مملوك لبارئه وشرعا خاص بالرقيق وهو المراد هنا والمشهور ان العبد
 خاص بالذكور فلذلك قال الشارح بعد قول المصنف العبد والامة نظر المشهور

الزوجان (الزوج والزوجة)
 (والابوان) أي الاب والام
 (ولد الصلب) ذكر اكل
 اواني (ومن لا يرث بحال
 سبعة العبد والامة)

ومن دقائق اللغة ما قاله ابن خزم وهو أنه يشمل الذكروالانثى ويؤيده قول المحكم العبد هو المملوك ذكرًا كان أو أنثى ولا فرق بين رقيق الكل والبعض وإن قل في كونه لا يرث إذا صحح أن المبعوض لا يرث بقدر ما فيه من الحرية لأنه ناقص بالرق فلم يرث كالقن ولا يرث الرقيق كله لأنه لا يملك شيئًا واستثنى من كونه لا يرث كافر له أمان وقعت عليه جناية في حال حرته وأمانه ثم نقض الأمان والتحق بدار الحرب فسي واسترق ثم مات بالسراية فإن قدر الأرش من قيمته لورثته على الأصح عندنا والباقي لسيدته قال الزكشي وليس لنا رقيق كامل الرق ويرث الأهل إذا قال بعضهم وفيه بحث ظاهر ولعل وجهه أن ورثته إنما ورثوا منه قدر الأرش من قيمة نظر الحال حرته لا لحال رقه فتدبر (قوله ولو عبر بالرقيق لكان أولى) أي لأن العبد لا يشمل الأمة على المشهور ففيه قصور بل ولو عبر بالرقيق لاستغنى عما ذكره بعد من المدبر وأم الولد والمحصنات ويرث على ذلك أنه يبدل السبعة بالاربعة كما مر (قوله والمدبر) هو الرقيق الذي قال له سيده أنت حر بعد موتى وقوله وأم الولد هي الأمة التي استولدها سيدها وقوله والمكاتب هو الذي قال له سيده كاتبتك على دينارين تؤديهما إلى في شهرين فإن أديتهما إلى فانت حرة قبل فتهؤلاء لا يرثون لأنقصهم بالرق (قوله وأم الذي بعضه حرا) مقابل لمقدر تقديره أما كامل الرق فلا يرث كما لا يرث وقوله إذا مات عن مال ملكه ببعضه المخرائج فيورث عنه ما ملكه ببعضه المخر لأنه تام الملك عليه وقوله ورثه قريبه المخر وزوجته ومعتق بعضه ولا شيء لسيدته لاسيما فإنه حقه مما اكتسبه ببعضه الرقيق (قوله والقاتل) أي كل من له دخل في القتل سواء كان مباشرة أو تسبب أو شرط إلا المفتي وراوى الحديث فلا يمنعان من الارث وقوله لا يرث من قتله أي ولو مكرها سواء كان القتل عمدا أو خطأ أو شبه عمد ولو قصد القاتل بضربه مصلحة المقتول كضرب الأب ولده والزوجة زوجها والمعلم المتعلم فاذا مات المضروب لم يرث منه الخبر ليس للقاتل شيء من الميراث ولا من القتل قطع الموالاة التي هي سبب الارث ولأنه لو ورث لم يؤمن أن يستجمل الارث بالقتل فاقضت المصلحة منعه من الارث فإن من استجمل بشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه ويفهم من قوله لا يرث ممن قتله أن المقتول قد يرث من قاتله كإن جرح أخا أخاه مثلا ومات الجراح قبل الجروح فيرثه الجروح (قوله سواء كان قتله مضمونا) أي بقصاص أو دية مع الكفارة وقوله أم لا أي أم لم يكن مضمونا كأن وقع قصاصا أو حدا

ولو عبر بالرقيق لكان أولى
(والمدبر وأم الولد والمكاتب)
وأما الذي بعضه حرا إذا مات
عن مال ملكه ببعضه المخر
ورثه قريبه المخر وزوجته
ومعتق بعضه (والقاتل)
لا يرث من قتله سواء كان
قتله مضمونا أم لا

او بصياله او غيرها (قوله والمرتد) أي لا يرث أحد اسواه كان مرتدا وكافرا أصليا
او مسلما كما سيذكره الشارح بقوله والمرتد لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من كافر
فكان الأولى ان يقدمه هنا فلذلك اعترضه بعضهم بأنه مؤنوع عن محله وظاهر كلامهم
أنه لا يرث ولو عاد الى الاسلام بعد موت قريبه كأنه مولا وهو كذلك بل حكى
بعضهم الاجماع عليه وما وقع لابن الرفعة من تقيده عدم ارثه بما اذا مات مرتدا وأنه
إذا أسلم تبين ارثه غلط خارق للاجماع كما قاله السبكي في الابتناء ج وكما لا يرث المرتد
لا يورث لانه ليس بينه وبين أحد موالاة في الدين لسكن لو قطع شخص طرف مسلم
فارتد المقطوع ومات سراية وجب قود الطرف ويستوفيه من كان يرثه لولا الردة
ومثله حد القذف (قوله ومثله الزنديق) ومثله أيضا المنتقل من دين الى آخر
كيهودي تنصرا وبالعكس فلا يرث أحد لانه ترك دينه بقر عليه ولا يقر على دينه
الذي انتقل اليه بل لا يقبل منه الا الاسلام فان أسلم ترك والاقتل كما لمرتد (قوله
وهو) أي الزنديق بكسر الزاي وقوله من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وهو المنافق
المدكور في قوله تعالى ان المنافقين في الدرك الأسفل من النار وهذا هو المشهور
وقيل من لا ينتحل ديناً أي من لا يختار له ديناً ولا يتخذ ديناً يتمسك به وقيل من بعد
الليل والنهار وقيل غير ذلك (قوله واهل ملتين) أي ملة الاسلام وملة الكفر نظرا
لكون الكفر ملة واحدة من حيث البطلان قال تعالى فاذا بعد الحق الا الضلال
وان تعددت ماله كاليهودية والنصرانية فيرث اليهودي النصراني وبالعكس
والى حمل كلام المصنف على ملة الاسلام وملة الكفر يشير صريح الشارح حيث فرع
عليه قوله فلا يرث مسلم من كافرا وبندفع بهذا الحمل ما يوهمه كلام المصنف
من ان اليهودي لا يرث النصراني وبالعكس لانه يصدق عليهما انهما اهل ملتين
باعتبار ظاهره فكان الاظهر ان يقول فلا توارث بين مسلم وكافر (قوله فلا يرث
مسلم من كافر) تفريع على قوله واهل ملتين وقوله ولا عكس أي ولا يرث كافر
من مسلم لا تقطاع الموالاة بينهما وانعقاد الاجماع على ان الكافر لا يرث المسلم
واختلفوا في توريث المسلم من الكافر والمجهور على المنع ولا يرد على ذلك ما لو مات كافر
عن زوجة كافرة حامل ووقف الميراث فأسلمت ثم ولدت فان الولد يرث منه مع الحكم
باسلامه تبعاً لأمه لانه انما وراثته لكونه كان محكوماً بكفره يوم موت أبيه وقد وراث
منذ كان حملاً ولهذا قال السكاني من محقق المتأخرين ان لنا جاداً يملك وهو الحمل

(والمرتد) ومثله الزنديق
وممن يخفى الكفر ويظهر
الاسلام (واهل ملتين)
فلا يرث مسلم من كافر
ولا عكسه

ولو نطقة واستحسنه السبكي قال الدميري وفيه نظر اذ الجاد ما ليس بحيوان ولا كان
حيوانا ولا اصل حيوان فالنطقة ليست جادا لانها اصل حيوان واجيب بأن الجاد
يختلف باختلاف المواضع فالمراد به هنا ما ليس فيه روح فالنطقة جاد بهذا المعنى
(قوله ويرث الكافر من الكافر) أي حاله الموت ولو اسلم بعده كما في مسألة الحمل
السايرة بشرط أن يكون له ما يهدأ ويكونا حريين مما بخلاف ما إذا كان أحدهما
له عهد والآحر حربي كما سيذكره الشارح بقوله ولا يرث حربي من ذمي وعكسه
(قوله وان اختلفت ملتتهما) أي سواء اتفقت ملتتهما او اختلفت لان جميع ملل
الكفر كالملة الواحدة كما تقدم وقوله كيهودي ونصراني أي وبحسبي ووثنى وهكذا
ومذا تمثيل للكافرين المختلفين في الملة فان قيل كيف يتصور ارث اليهودي
من النصراني وعكسه مع ان الاصح ان من انتقل من ملة الى ملة اخرى لا يقرع عا
اجيب بأنه يتصور ذلك في النكاح كان تزوج اليهودي النصرانية او بالعكس وفي
الولاء كان اعتنق اليهودي نصرانيا او بالعكس وكذا في النسب كأن يتولد بين اليهودي
والنصرانية او عكسه ولد سواء كان بنكاح او وطء شبهة فانه يتخير بعد بلوغه بين
دين أبيه كما قاله الرافي فله أن يختار دين أبيه او دين امه ومع ذلك يرث منهما
بالبنوة مع اختلاف ملتتهما حتى لو تولد بينهما ولدان واختارا أحدهما اليهودية
والآخر النصرانية ورث أحدهما الآخر بالاخوة مع اختلاف ملتتهما ولا يخفى
ان اليهودي نسبة لليهود وهم قوم موسى عليه الصلاة والسلام وعلى نبينا افضل
الصلاة واتم التسليم سمو بذلك لانهم هادوا أي رجعوا عن عبادة الجمل من هاد
اذا رجع من خير الى شر وعكسه اولانهم كانوا يهودون أي يتحركون عند قراءة
التوراة وان النصراني واحد النصراني وهم قوم عيسى صلى الله عليه وسلم سمو بذلك
لانهم نصرروه قال تعالى من انصارى الى الله قال الخواريون نحن انصار الله وانصرة
بعضهم بعضا ولا نهم كانوا في قرية يقال لها نصرانية او ناصرة ونصرة والياء في نصراني
للبالغة كالياء في احمري (قوله ولا يرث حربي من ذمي) أي او معاهدا او مؤمن وقوله
وعكسه أي ولا يرث الذمي من الحربي وبالجمله فلا توارث بين الحربي وغيره
لا تقطاع الموالاة بينهما (قوله والمرث لا يرث الخ) تقدم الاعتراض عليه بأنه مؤخر
عن محله فكان حقه التقديم قبل قوله واهل ملتين قال المحشي أقول ويمكن الجواب
بأن ذكره أولا من حيث كونه لا يرث لما سبته لما ذكره هناك وذكره هنا من حيث

ويرث الكافر من الكافر
وان اختلفت ملتتهما كيهودي
ونصراني ولا يرث حربي من
ذمي وعكسه والمرث لا يرث
من مرث ولا من مسلم ولا
من كافر

عن الابن وان كان له سهم مقدور في غير التعصيب وهو حال اجتماعه مع الابن فان له
 معه السدس والباقي للابن والتماسا ان لكل من الاب والجد حال تعصيب وحال
 فرض وفي الحال الاقرب ليس له سهم مقدور فلذلك دخل في العصة لانه ليس له سهم
 مقدور حال التعصيب وفي الحال الثاني له سهم مقدور فهو ذو فرض في هذه الحالة
 وذو تعصيب في تلك الحالة فله جهتان (قوله فان لكل منهما) أي من الاب
 والجد وقوله سهمهما قدر أي وهو السدس وقوله في غير التعصيب أي في حال ارضه
 بالعرض وهو حال اجتماعه مع الابن فلا يتأني أنه ليس له سهم مقدور حال التعصيب
 وهو حال انفراجه عن الابن كما ونصناه لك (قوله ثم عد المصنف الاقرب في قوله)
 أي بين الاقرب في قوله ان ذكره ولو قال ثم بين المصنف الاقرب فالاقرب
 في قوله لكان اظهر وكان اوفق بقوله واقرب العصبان على انه لا حاجة الى هذا
 الدخول من اصله لانه قوله لابن الخ خبر عن قوله واقرب لاصبات كما يخفى
 (قوله الابن) أي لادلائه الى الميت بنفسه مع قوة عصبته بدليل انه يتقل ذات
 من التعصيب الى فرض وهو السدس وبدليل انه يعصب احته وبقوة مع قوة
 عصبته اندفع ما يرد الى العدة لا واني اقتصر على اخشى تبعه للشج الخليل
 ما يغال الادلاء بالنفس موجود في الاب كالابن ولا يتبع تقديم الابن على الاب فلا
 بد من هذه الزيادة لا يرد ذلك ونما قدموا الاب في الصلاة على الميت على الابن
 لان المنظور اليه ثم الوذية وهي في الاباء انسب والمظن اليه من القوة لانه عصب
 في الابناء فظهر (قوله ثم ابنه) أي وان سفل لانه ينوم من ابيه في الارض فكذلك
 في التعصيب ولا يخفى ان تقديم الابن على ابنه باقرب وقدمه على الابن من
 لغيره بالجهة لان جهة ابنة مقدمة على جهة الابوة كما علم من (قوله
 ثم الاب) أي لادلائه ساثر له صبات به وقوله ثم يرد اي وان عار فجهة ابوة مقدمة
 على جهة ابوة كما علم من (قوله ثم الاب والاب والام) وعرب يتيق ان كان
 خسر لكه عبر بذلك لانه اوضح لميتدي ونما قدموا الابن على الاب والام
 وايس كذلك لان الجريش رة لاحوة على تعصبين لانه لو في باب ميراث
 الجود والاحوة فكان سلبه من بعده بالو وبن ثم من فو وشقي شريث وقوله
 ثم ادخل في (أي ان كان من ماله في باب لكر شقين سوى من ادخل في باب
 تعدية ابيه باقوة وهذا قد علم من ادخل في شقين على من ادخل في باب وادخل في

فان لكل منهما حال
 مقدور في غير التعصيب ثم
 عد المصنف الاقرب في
 قوله (ابن ثم ابنه ثم الاب
 ثم الام ثم الاب والام
 ثم الاب والام)

للتشقيق على العم لاب وتقديم ابن العم الثاني على ابن العم للاب في كل ذلك من
التقديم بالقوة فلذلك قال بعضهم في دخول ذلك تحت قوله واقرب العصباء نظر
ظاهر لكن تقدم ما يؤخذ منه الجواب وهو انه اراد بالاقرب ما يشمل الاقوى بعد
اتحاد الجهة وتساويهما في الدرجة كما هنا (قوله ثم ابن الاخ للاب والام) أي
التشقيق ولو عبر به لكان اخيرا لكنه راعى الاوضح لليتدى كما مر بقوله ثم ابن الاخ
للاب أي لان كلاهما كآبيه فيقوم مقامه في الارث والتعصيب وقول المحقق لان
كلاهما يدلي بنفسه كآبيه غير ظاهر وان تتبع فيه الشيخ الخطيب وأوله بعضهم
بقوله المراد لان كلاهما عصب بنفسه كآبيه (قوله ثم العم) أي لانه يدلي بالجد
بقوله على هذا الترتيب أي للتقدم في قوله ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب وقوله
ثم ابنه أي على ترتيب آبيه وقد فسر الشارح ذلك كله بقوله فيقدم للعم لابوين ثم لاب
ثم بنوهما كذلك أي بنو العم لابوين ثم لاب وقوله ثم عم الاب من الابوين ثم من الاب
أشار بذلك الى انه اراد الم الحقيقي والمجازي فيشمل عم الاب وعم الجد ومكذا خلافا
لمن قال ان المصنف ترك ذلك احتصارا وقوله ثم بنوهما كذلك أي ثم بنو عم الاب من
الابوين ثم من الاب وقوله ومكذا أي ثم بنو عم الجد لابوين ثم لاب ومكذا الى حيث
ينتهي (قوله فاذا عدت العصباء) وفي بعض النسخ فلذا عدم العصباء والاولى
اولى وقوله من النسب وانما تقوم النسب على الولاء لقوته عنه كما مر شد اليه قوله صلى
الله عليه وسلم الولاء نعمة كلمة النسب حيث شبه به والمشيء دون المشبه به وقوله
والميت عتيق أي والمحال ان الميت عتيق لانه لو كان حيا لمعتق له فلا يورث بالولاء
نعم يورث بالولاء لذي يصرى اليه من آبيه (قوله فالملولي المقت) أي بنفسه بواسطة
فيشمل ذمته المتعصبين بانفسهم كابن المقت وآبيه واخيه وابن أخيه وجده بتقديم
الاخ وابن الاخ على الجد في الارث بالولاء بخلاف الارث بالنسب وبتقديم العم وابن
العم على أبي الجد هنا أيضا بخلاف العصباء بغيره كبنيت المقت مع أخيهما والعصباء مع
غيره كانت المقت مع بنته والمعنى فيه ان الولاء اضعف من النسب المترابي وهو
يرث فيه الذكور دون الاناث خير من العم دون العمة وابن الاخ دون بنت الاخ وابن
العم دون بنت العم لضعف النسب مع ضعف الانوثة فالولاء اولى بأن لا يرث فيه
الاناث لانه اضعف من النسب المترابي نعم ترث المولاة المقتة لان الولاء بسبب
لانععام بالعتق وهو موجود من المرأة كالرجل فاستوياني الارث به وحكي ابن المنذر

ثم ابن الاخ للاب والام
ثم ابن الاخ للاب (انتم وقوله
(ثم العم على هذا الترتيب ثم
ابنه) أي فيقدم العم لابوين
ثم لاب ثم بنوهما كذلك ثم
تقدم عم الاب من الابوين
ثم من الاب ثم بنوهما كذلك
ثم يقدم عم الجد من الابوين
ثم من الاب ومكذا (فاذا
عدت العصباء) من
النسب والميت عتيق (فالملولي
المقت)

فيه الاجماع فان لم يكن للمعتق عصبة فتركه الحق لمعتق المعتق ثم لعصبة ثم لمعتق
معتق المعتق ثم لعصبة وهكذا فان فقدوا فلعقت الاب ثم لعصبة ثم لمعتق الجدة
ثم لعصبة وهكذا (قوله يرثه بالعصوبة) أي التي سببها الولاء وقوله ذكر كان
المعتق او انشئ تعميم في المعتق وذلك لاطلاق قوله صلى الله عليه وسلم انما الولاء
لمن اعتق وليس لتاعصية من النساء الا المعتقة كما قال في الرحمة

وليس في النساء طرا عصبة * الا التي منعت بعق الرقبه

(قوله فان لم يوجد لليت عصبة بالنسب ولا عصبة بالولاء فقال لليت المال) أي
إرثنا للمسلمين مراعى فيه المصلحة فلكونه أرثنا لا يعطى القتاتل منه شيئا ولكونه مراعى
فيه المصلحة يعطى من ولد بعده فليس أرثنا محضا ولا مصلحة محضة وهذا ان انتظم
بيت المال بأن كان الامام عاد لا يعطى كل ذى حق حقه فان لم ينتظم لم يرث بيت
المال فيرد الباقي بعد الفروض على اهلها غير الزوجين لان عمله الرد القرابة وهي
منتفية فيهما ان لم يكونا من ذوى الارحام والارداء عليهم من جهة الرحم لا من جهة
الزوجية وذلك كان تكون الزوجة بنت عم ابنت خالة وكيفية الرد ان تجمع الفروض
وتعرف نسبة كل منها الى المجموع ويرد الباقي على اهلها بتلك النسبة طالبا للعدل فيهم
ففي بنت وام اصاها من ستة للبنت النصف وللام السدس منهم يبقى بعد فرضيهما
سهمان يردان عليهما بالنسبة المذكورة للبنت ثلاثة ارباعهما واحد ونصف وللام
ربعهما نصف فلك أن تعتبر مخرج النصف وهوانان فيضربان في اصل المسألة وهي
ستة باثني عشر وأن تعتبر مخرج الربع وهو الا وفق بالقاعدة التي هي اعتبار المخرج
الادق وهو اربعة فتضرب في الستة باربعة وعشرين وترجع بالاختصار الى اربعة للبنت
ثلاثة وللام واحد فان لم يكن هنالك من يرد عليه ورث ذوو الارحام على ما مر

* (فصل في عدد الفروض وبيانها وبيان اصحابها وما يتعلق بذلك) *

ولفظ فصل ساقط من بعض النسخ (قوله والفروض المقدرة) اعترض على
ذكر المقدرة بعد الفروض بأن فيه تكرارا لان معنى الفروض المقدرة
فكأنه قال والمقدرة المقدرة وأحيب بأن المراد بالفروض الانصباء فكأنه قال
والانصباء المقدرة وأما على النسخة التي فيها المذكورة فلا اعتراض وهي التي أشار
إليها الشارح بقوله وفي بعض النسخ والفروض المذكورة وقوله في كتاب الله أي
القرآن العزيز وانما قيد بقوله المذكورة في كتاب الله لئلا يرد عليه ثلث الباقي

يرثه بالعصوبة ذكر كان
المعتق او انشئ فان لم يوجد
لليت عصبة بالنسب ولا
عصبة بالولاء فقال لليت
المال * (فصل في
عدد الفروض المقدرة) وفي
بعض النسخ والفروض
المذكورة (في كتاب الله تعالى

في مسائل الجد والاخت حيث كان معه ذو فرض وزادت الاخوة على مثليه **ص** كما
وجد وخمسة اخوة اصلها من ستة وتصح من ثمانية عشر وقيل من ثمانية عشر
تأصيلا لان فيها اربعة وثلث الباقي للام ثلاثة وللجدات الباقي خمسة ولكل اخ
اثنان من العشرة الباقية لانه من قبيل الاجتهاد ومثله ثلث ما سبق في القراوين سيما
بذلك لشهرتهما فهما كالذكور الاخرى النير المضي وكما يسميان بالقراوين يسميان
أيضا بالعمريتين لقضاء سيدنا محمد فيهما بذلك وبالفريقين لغرابتهما ومخالفتهما
للقواعد وهما أب وام وزوج او زوجة بان ماتت الزوجة في المسألة الاولى عن أبيها
وامها وزوجها فللزوجة النصف واحد لانها من اثنين مخرج النصف وللأم ثلث
الباقي وهو واحد فان كسرت على مخرج الثلث تضرب ثلاثة في اثنين بسمة فهي
من ستة تصححها وقيل تأصيلا لان فيها نصف وثلث الباقي فللزوجة النصف ثلاثة وللأم
ثلث الباقي واحد وللأب اثنان او مات الزوج في المسألة الثانية عن أبيه وامه وزوجته
فللزوجة الربع واحد لانها من اربعة مخرج الربع وللأم ثلث الباقي واحد وللأب اثنان
وأما السبع والتسع في مسائل العول فالاول سدس عائل والثاني ثمن عائل مثال
الاول زوج واخت شقيقة واخت لاب فللزوجة ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة وبما
للأخت للأب الواحد لان لها السدس تكملة الثلثين وهو وان كان سبعة في الحقيقة
لكنه سدس عائل كما علمت ومثال الثاني زوجة وأبوان وبنتان فللبنتين الثمان ستة
عشر لانها من اربعة وعشرين وللأبوين السدسان ثمانية وللزوجة الثلث ثلاثة وهو وان
كان تسعة في الحقيقة لكنه ثمن عائل وتسمى المنبرية لان سيدنا عليا سئل عنها وهو
على المنبر بعد ان قال الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعاً ويجزي كل نفس بما تسعى
واليه المآب والرجعي فأجاب بقوله ارتجلا من غير نامل صار من المرأة تسعا ومضى
في خطبته وأما السدس الذي للجدّة وبنت الابن فهو مذكور في القرآن لانه ذكر فيه
السدس للام قال تعالى فلاة السدس فيصدق على السدس انه مذكور في القرآن
بقطع النظر عن مستحقه أما كان أوجدة او بنت ابن (قوله ستة) خبر المروض
ولا يتوهم ان الخبر قوله في كتاب الله لانه معلق بالمذكورة الواقعة صفة فالخبر هو ستة
(قوله لا يزداد عليها ولا ينقص منها الا لعارض كالعول) أي والردفانه زيد على الستة
السبع والتسع بالعول كذا قال الشارح وغيره والاولى اسقاطه لما علمت من ان السبع
سدس عائل والتسع ثمن عائل فلم يزد فرض على الستة ولا نقص فرض منها وانما

ستة لا يزداد عليها ولا ينقص
منها الا لعارض كالعول

هو راجع الى مقدار المال فالقول نظير قلة المال والرد نظير كثرة المال وحق ذلك
 أن يذكروا في تفسير كون الفروض مقدرة كما ذكره الشيخ الخطيب فإن معنى كونها مقدرة
 أنه لا يزداد عليها ولا ينقص منها الا للارض حول اورد فبالقول يتقصر من قدرها
 وان يزداد في عددها والرد بالعكس (قوله والستة هي الخ) للفرضيين في ذكر الفروض
 عبارات فقد يسلكون طريقة التدلي وهي أن يذكروا الكسر الاعلى ثم يتدلى لما تحته
 كما صنع المصنف فإنه قال النصف والرابع الخ واخبر عن عبارة المصنف أن تقول
 النصف والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما ومثل عبارة المصنف أن تقول النصف
 ونصفه ونصف نصفه والثلاثان ونصفهما ونصف نصفهما وقد يسلكون طريقة
 الترقى وهي أن يذكروا الكسر الاسفل ثم يترقى لما فوقه كان تقول الثمن والسادس
 وضعفهما وضعف ضعفهما وقد يسلكون طريقة التوسط وهي أن يأتي بالكسر
 الوسط ثم يصعد درجة وينزل درجة كانت قول الربع والثلاث وضعف كل ونصفه
 (قوله النصف) بكسر النون وفتحها وضعفها فهو مثلث النون وفيه لغة رابعة وهي
 نصف كـ ر غيف ولغة خامسة وهي نص بلافاء وهي المتداولة بين العوام وبداء به
 المصنف كغيره لأنه أكبر كسر مفرد فخرج بالمفرد الثاني فإنه وان كان أكبر من
 النصف لكنه مثني والمفرد أخف من المثني وقال السبكي وكنت أود أن يبدأ بالثلثين
 لأن الله تعالى بدأ بهما ثم رأيت أبا النجاء والحسين بن عبد الواحد العربي بدأ بهما
 فأعجبني ذلك (قوله والرابع) هو وما بعده يجوز فيه الضم والسكون (قوله وقد يعبر
 الفرضيون بعبارة مختصرة وهي الخ) قد عرفت أنها عبارة من سلك طريقة التوسط
 وهي الأولى لأن خير الامور التوسط (قوله وضعف كل) أي كل من الربع والثلاث
 وضعف الربع النصف وضعف الثلث الثلثان لأن ضعف الشيء مثله وقوله ونصف
 كل أي من الربع والثلاث فنصف الربع الثمن ونصف الثلث السادس (قوله فالنصف
 الخ) لما فرغ من عدد الفروض وبيانها شرع في بيان أصحابها والعام واقعة في جواب
 شرط مقدرفه كما أنه قال إذا أردت بيان أصحاب الفروض فأقول لك النصف الخ
 (قوله فرض خمسة) أي كل واحد منهم كما هو ظاهر (قوله البنت) أي لقوله تعالى
 فان كانت واحدة فلها النصف وقوله وبنت الابن أي وان سفل كبنت ابن ابن وهذا
 أولى من قول بعضهم وان سفلت لأنه يشمل بنت بنت الابن مع أنها من ذوى الارحام
 الا أن يجاب أن المراد وان سفلت بسفل أبيها (قوله اذا انفرد كل منهما عن ذكر

والستة هي (النصف والرابع
 والثمن والثلاثان والثلث
 والسادس) وقد يعبر
 الفرضيون عن ذلك بعبارة
 مختصرة وهي الربع والثلاث
 وضعف كل ونصف كل
 (فالنصف فرض خمسة البنت
 وبنت الابن) اذا انفرد كل
 منهما عن ذكر بعضهما

يعصها) أي وعمن يساويها في الدرجة من البنات أو بنات الابن واحدة أو أكثر
وانفردت بنت الابن عن يحجبها أو يعصها من ولد الصلب أيضا وهو الابن أو البنت
فمخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر يعصها كأن يكون مع البنت ابن هو أخوها
أو مع بنت الابن ابن ابن سواء كان أخاها أو ابن عمها فإنه يعصها فله الثلثان ولها
الثلث وما إذا كان مع البنت بنت أخرى أو أكثر أو مع بنت الابن بنت ابن أخرى أو أكثر
فلهما الولهين الثلثان وما إذا كان مع بنت الابن ابن فإنه يحجبها أو بنت صلب فإن لها
منها السدس تكملها الثلثين (قوله والاخت من الاب والام) لو عبر بالشقيقة لكان
نصف ما تركه عبر بالوضح وقوله والاخت من الاب أي لقوله تعالى وله اخت فلها
نصف ما ترك واجمعوا على أن المراد بها الاخت الشقيقة والاخت من الاب بخلاف
الاخت من الام فإن لها السدس لقوله تعالى وله اخ واخت فلكل واحد منهما
السدس أي من أم كافي قرأة ابن مسعود (قوله إذا انفرد كل منهما عن ذكر يعصها)
أي وعمن يساويها في الدرجة من الأخوات واحدة أو أكثر وعمن يحجبها أو يعصها
من البنين والبنات فمخرج ما إذا كان مع كل منهما ذكر يعصها وهو أخوها أو مثله
المجد فإنه بمنزلة الاخ فيعصها أو كان مع كل منهما من يساويها اخت أو أكثر فلهما
الولهن الثلثان أو كان هناك ابن أو بنت فأنها تحجب بالابن وتكون عصبة مع البنت
فتأخذ الباقي تعصبا لا فرضا (قوله ولزوج إذا لم يكن معه ولد الخ) أي لقوله تعالى
ولاكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد وولد الابن كولد الصاب في حجب
الزوج من النصف إلى الربع إجماعا إما لصدق الولد به مجازا فيكون مأخوذا من الآية
على هذا أو لقياسه عليه في ذلك بجماع الارث والتعصيب فيكون بطريق القياس
على هذا (قوله ذكرا كان أو أنثى) أي أو خنثى وقوله ولا ولد ابن أي سواء كان
ولد الابن ذكرا أو أنثى أو خنثى ولو قال إذا لم يكن معه فرع وارث لكان انحصار
ولا فرق بين أن يكون الولد منه أولا كما سيذكره الشارح فيما سيأتي وإنما يذكره
هنا لأنه منكرة في سياق النفي فتعم فلا حاجة للتنبيه على التعميم بخلافه فيما سيأتي
فإنه قد يتوهم التخصيص فلذلك احتاج للتعميم هناك (قوله والربع فرض اثنين)
قد تروى الام الربع فيما إذا ترك زوجة وابن وهي إحدى الغراوين فإن للام فيها
ثلث الباقي وهو في الحقيقة ربع لكن الفرضية من يعبرون بثلاث الباقي تأديا مع لفظ
القرآن العظيم (قوله الزوج مع الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى فإن كان لهن ولد

والاخت من الاب والام
والاخت من الاب إذا انفرد
كل منهما عن ذكر يعصها
(والزوج إذا لم يكن معه
ولد) ذكرا كان أو أنثى ولا ولد
ابن (والربع فرض اثنين)
الزوج مع الولد أو ولد الابن
سواء كان الولد منه أو من غيره

فإنكم الربع وولد الابن كالولد كما مخرج بولد الابن ولد البنت فإنه لا يرث ولا يحجب
وكذلك الولد أو ولد الابن إذا قام به مانع من الارث كرق أو قتل فإنه لا يرث ولا يحجب
فهو كالعدم فلو كان عليه ان يقبضه بالوارث بالقرابة الخاصة سواء كان الولد منه
أو من غيره وكذلك ولد الابن ويصح أن يجعل الولد شاملا لكل منهما بدليل ذكر
التعميم بعد كل منهما وقد ذكر الشيخ الخطيب التميمي في كل منهما ما (قوله وهو
أي الربع فرض الزوجة) أي الواحدة وقوله والزوجة زاده الشارح ظرا تظاهر كلام
المصنف فإنه عبر بذلك بالزوجات والمشهور ان أقل الجمع ثلاثة والافقـهـ ربراد
بالزوجات ما يشمل الزوجتين فيراد بالجمع ما فوق الواحد وقد يشعر بذلك مقابله
بالزوجة الواحدة وقوله والزوجة في الرربع بالسوية ولوزد على اربع كما
في نكاح الكفار (قوله مع عدم الولد أو ولد الابن) أي لقوله تعالى ولهن الربع
مما تركتم ان لم يكن لكم ولد وولد الابن كالولد اجماعا كما مر وأوهنا بمعنى الاولانها
بعد النفي فان اوبعد النفي بمعنى الواو (قوله والافصح في الزوجة حذف التاء) فيقال
فيها زوج ويجمع على اروج وبه جاء لفرآن في قوله ولكم نصف مما ترك أزواجكم
أي زوجاتكم (قوله والثلث فرض الزوجة) أي الواحدة وقوله والزوجتين يأتي فيه
ما مر قريبا وقوله والزوجة أي ولوزد على اربع كما تقدم (قوله مع الولد أو ولد
الابن) أي لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم وولد الابن كالولد
اجماعا كما تقدم (قوله يشتركن كلهن في الثلث) أي بالسوية (قوله والثلاثان
فرض اربعة) اعلم ان ضابط من يرث الثلثين المتعدد من الاماات الثلاثي يكن من
فرضه النصف لو انفرد ونحوه بقولنا من الاناث الزوج فإنه لا يتأني تعدده كما هو معلوم
(قوله البنتين فاكتر) أي لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
بناء على ان المعنى والله اعلم اثنتين فافوقهما وان كانت لفظة فوق مقحمة كانت
الآية دالة للاثنتين وان كان المعنى اكثر من اثنتين كما هو ظاهر اللفظ الكريم كانت
دليلا لكثير من اثنتين ودليلاهما الاجماع المستند الى ما صححه الحاكم انه صلى الله
عليه وسلم انطى بنتي سعد بن الربيع الثلثين والى العباس على الاختين (قوله
وبنتي الابن فاكتر) أي للقياس على البنتين فاكتر وقوله وفي بعض النسخ وبنات
الابن أي ما زاد على الواحدة بناء على ان الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد فإنه فع
قول الشيخ الخطيب ولو عبر ببنتي الابن فاكتر كان أولى ليدخل بنتا الابن نعم التعبير

(وهو) أي الربع (فرض
الزوجة) والزوجتين
(والزوجات مع عدم الولد
أو ولد الابن) والافصح في
الزوجة حذف التاء ولكن
انباتها في الفرائض حسن
للتمييز والثلث فرض الزوجة
والزوجتين (والزوجات مع
الولد أو ولد الابن) يشتركن
كلهن في الثلث (والثلاثان
فرض اربعة البنتين) فاكتر
(وبنتي الابن) فاكتر وفي
بعض النسخ وبنات الابن

بذلك اوضح كما في الصفحة الاولى وهذا اذا لم يكن معهن بنت صلب والافلهن السدس
تكملة الثلثين كما سيأتي وال في الابن للجنس الصادق بالواحد والمتعدد حتى لو كن
من ابنا كان المحكم كذلك (قوله والاختين من الاب والام) اي الشقيقتين وقوله
فاكثر اي من اختين وقوله والاختين من الاب فاكثر اي عند فقد الشقيقتين
اما في الاختين من النوعين فلقوله تعالى فان كانتا ثنتين فلهما الثلثان مما ترك
فان المراد بهما الصفات كما حكى فيه ابن اربعة الاجماع واما في الاكثر من الاختين
فللقياس على البنات المذكورات في قوله فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك
(قوله وهذا عند افراد كل منهما عن اخوتهن) صوابه ان يقول عند افراد كل
منهما عن اخيهما وهذا عند افرادهن عن اخوتهن اما بالتثنية فيهما كما في العبارة
لاولى او بالجمع فيهما كما في العبارة الزانية واسم الاشارة في قوله وهذا راجع الى كون
كل منهما يرث الثلثين (قوله فان كان معهن ذكر الخ) مقابل لقوله وهذا عند افراد
كل منهما الخ وقوله فقد يرذن الخ كان الاوضح في المقابلة ان يقول لم يفرض لهن
الثلثان بل يعصهن فقد يرذن الخ لكنه راعى الاختصار (قوله كما لو كن عشرة
والذكر واحد) كما لو حاض الميت عشر بنات وابنا واحدا وقوله فلهن عشرة من اثني
عشر اي لان للذكر مثل حظ الانثيين فيجعل الذكر برأسين ويضمن للعشرة فتكون
المسألة من اثني عشر للعشران عشرة لكل واحدة واحد وللذكر اثنان (قوله وهي
اكثر من ثلثها) لان ثلثي الاثني عشر ثمانية فزادت العشرة على الثلثين سدسا ولم
ياخذ الاخذ في هذه الصورة الاسدسا (قوله وقد ينقصن) أي من الثلثين وقوله
كبتين مع ابنتين أي فالبنتين اثنان من ستة فلهما الثلث حيث ان المسألة من
سبعة عدد اربعة فان البنتين برأسين والابن باربعة رؤس (قوله والثلث فرض
اثنتين) قد يفرض الثلث للجد مع الاخوة فيكون الثلث فرض ثلاثة لسكن الثالث
ليس مذكورا في كتاب الله تعالى بل بالاجتهاد كما مر وذلك فيما اذا نقص عنه بالمقاسمة
بان زادت الاخوة على مثليه كما لو كان معه ثلاثة اخوة فللجد الثلث واحد لان
المسألة من ثلاثة يبقى اثنان على الثلاثة لا يقسمان ويباينان فتضرب الثلاثة
في اصل المسألة ثلاثة بتسعة ومنها نأخذ للجد ثلاثة يبقى للاخوة ستة لسكن واحد
اثنان (قوله الام اذا لم تحجب) أي حجب نقصان من الثلث الى السدس نعم للام
في احدى الغراوين ثلث الباقي بعد فرض الزوج او الزوجة وهما اب وام مع أحد

(والاختين من الاب
والام) فاكثر (والاختين
من الاب) فاكثر وهذا عند
انفراد كل منهما عن
اخوتهن فان كان معهن
ذكر فقد يرذن على الثلثين
كما لو كن عشرة والذكر واحد
فلهن عشرة من اثني عشر
وهي اكثر من ثلثها وقد
ينقصن كبتين مع ابنتين
والثلث فرض اثنتين الام
(دام تحجب)

الزوجين كما مر وقوله وهذا أى عدم حجبها وقوله إذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن
أى وارث بخلاف غير الوارث لرق أو قتل أو نحوهما فهو كالعدم فلا يحجب الام وقوله
أو اثنين من اخوة واخوات أى ولو محجوبين فلو مات عن اب وام واخوين أو عن جد
وام واخوين لام فأنهما محجوبان ومع ذلك يحجبان الام من الثلث الى السدس فللام
السدس والاب أو الجدة الباقي ولا شئ للاخوين مطلقا فى الاولى ولا للاخوين للام
فى الثانية ومن ذلك ما لو كانا متصقين لهما رأسان وأربع أيدى وأربع أرجل وفرجان
والمعتد ان المدار على تعدد الرأس فإذا مات ابن لها آخر عن امه وعن الاخوين
المتصقين كان لها السدس وحجبا هذان الاخوان عن الثلث لان لهما حكم الاثنين
فى سائر الاحكام من قصاص ودية وغيرهما وقد اخبرنا بعض الناس أنه وجد اثنين
ملتصقان ظهر أحدهما فى ظاهر الآخر فى مولد سيدى احمد البدوى رضى الله عنه
والدليل على ذلك قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث وولد الابن
محقق بالولد وقال تعالى فان كان له اخوة فلامه السدس والمراد بالاخوة اثنين فأكثر
اجماعا قبل اظهار ابن عباس الخلف حيث قال لا يحجبان من الثلث الى السدس
الاثلاثة اخوة ذكر وراؤذ كور واثلاث عملا بظاهر الجمع فى الآية فان أقل الجمع ثلاثة
وغيره يجعل أقل الجمع اثنين فأكثر لان الجمع عند الفرضيين ما فوق الواحد كما مر
(قوله سواء كانوا اشقاء اولاب اولام) أى او مختلفين وسواء كانوا أيضا ذكر ورا
او اناثا او خنثى او مختلفين (قوله وهو أى الثلث الاثنين الخ) أى لقوله تعالى
وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ واخت فأكل واحد منهما السدس
فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء فى الثلث والمراد اولاد الام بدليل قراءة ابن
مسعود وغيره وله أخ واخت من ام وهى وان كانت ذكرا لكنها كخبر الواحد فى العمل
بها على الصحيح وشرط ارث اولاد الام أن يكون الميت كلالة كما ذكره الله فى الآية
المذكورة ومعنى الكلالة الذى لا والد له ولا ولد من كل النسب اذا ذهب طرفاه
أى اصله وفرعه (قوله فصاعدا) أى ذهب العدد حال كونه صاعدا من الاثنين
الى ما فوقهما فهو منصوب على الحال وناسبه واجب الاضمار ويستعمل بالفاء وثم
لا بالواو كما قاله فى المحكم (قوله من الاخوة والاخوات من ولد الام) يستوى فيه
الذكر والانثى ولا يعصبها لاه لا تعصب فى من ادلوا به وهو الام بخلاف الاخوة
الاشقاء اولاب فان ذكرهم يعصب انتاهم فلذلك كمثل خط الاثنين لان فيمن ادلوا به

ومننا اذا لم يكن للميت ولد ولا
ولد ابن أو اثنين من اخوة
واخوات سواء كن اشقاء
اولاب اولام (وهو) أى
الثلث (الاثنين فصاعدا
من الاخوة والاخوات من
ولد الام) ذكر ورا كانوا اناثا
او خنثى

تصديا وهو الاب كالبنتين والبنات (قوله او البعض كذا والبعض كذا) أى البعض
 ذكر والبعض اناث مثلا (قوله والسادس فرض سبعة) بالسین والباء الموحدة
 لثلاث تحرف عليك بتسعة بالتاء العوقية والسين (قوله الام مع الولد او ولد الابن
 او اثنين الخ) لقوله تعالى ولا يوبى لكل واحد منهم السادس ان كان له ولد وولد الابن
 كالولد اجماعا وقوله تعالى فان كان له اخوة فلا له السادس وفي تقديم المصنف
 الولد ثم ولد الابن ثم الاثنين فصاعدا من الاخوة والاخوات اشعار بنسبة محجب اليهم
 اذا اجمعتوا على هذا الترتيب فالذى يجبهان الثالث الى السادس عند اجتماعهم الولد
 لقوته كما يجبه ابن الرقة وقد يفرض للسادس مع عدم من ذكر كما وماتت امرأة
 عن زوج وابوين وهى احدي الغراوين كما مر (قوله فصاعدا) أى فذهب العدد
 صاعدا من الاثنين الى ما فوقهما كما تقدم آنفا (قوله ولا فرق بين الاشقاء وغيرهم)
 أى من الاخوة لاب او لام وقوله ولا بين كوا البعض كذا والبعض كذا أى
 البعض اشقاء والبعض غير اشقاء حتى لو كان وجود الاخوين احتمالا كان لازم
 السادس على الرابع كأن وطئ اثنان امرأة يشبه وات بولد واشتبه الحال ثم مات
 هذا الولد عن امه قبل تحرقه باحدهما وكان هناك ولدان لاحدهما فمضى الام
 السادس لاحتمال ان يكونا اخوين للميت (قوله وهو أى السادس للمعدة) أى لخبر
 أبى داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم اعطى المدة السادس سواء كانت من جهة
 الاب ومن جهة الام ولما راد المدة الوارثة بخلاف المدة الساقطة وتسمى المدة
 الفاسدة وهى التى تدلى بذكريين اثنين كما أم أبى الام فانها من ذوى الارحام (قوله
 عند عدم الام) أما عند وجود الام فتسقط المدة بالاجماع فانها انما ترث بالامومة
 والام اقرب منها سواء كانت من جهة الام كام الام أو من جهة الاب كام الاب
 ولذلك قال فى الرحبة

وتسقط المجدات من كل جهة * بالام فاحفظه وقس ما شبهه

وتسقط المدة من جهة الاب بالاب لانها تدلى به بخلاف المدة من جهة الام
 فلا تسقط بالاب والقربى من كل جهة تحجب البعدى من تلك الجهة فأم أم الام
 تحجب بأم الام وأم أم الاب تحجب بأم الاب فلا ترث البعدى مع وجود القربى مع
 اتحاد الجهة وان لم تدل بها كام أبى اب وأم أب فلا ترث الاولى مع الثانية والقربى
 من جهة الام كام أم تحجب البعدى من جهة الاب كام أم اب والقربى من جهة

او البعض كذا والبعض كذا
 (والسادس فرض سبعة
 الام مع الولد او ولد الابن
 او اثنين فصاعدا من
 الاخوة والاخوات) ولا
 فرق بين الاشقاء وغيرهم
 ولا بين كون البعض كذا
 والبعض كذا (ومو) أى
 السادس (المعدة عند عدم
 الام)

الاب كام اب لا تعجب البعدى من جهة الام كام ام على الصحيح قال في الرحبية
وان تنكر قسري لام بحيث * ام اب بعدى وسدس اسلبت
وان تكن بالعكس فالقولان * في كتب اهل العلم منصوصان
لا تسقط البعدى على الصحيح * واتفق الجمل على الصحيح

(قوله وللمحدثين والثلاث) أى فاكثر لعدم الانحصار في الثلاث ولو جمل الشارح
المجدة في كلام المصنف على الجنس الصادق بالواحدة والمتعددة لاستغنى عن هذه
الزيادة والمراد ان المحدثين يشتركان في السدس وكذلك الثلاث فاكثر يشتركون فيه
أيضا (قوله ولبنات الابن) أى فاكثروا بنات الابن قلت أى بنات أى بنات بنت الابن
فتصدق بالواحدة وبالاكثر وقوله مع بنت الصلب أى أو مع بنت ابن اقرب منها وكذا
كل طبقين من ذلك لقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك في بنت الابن مع بنت الصلب
رواه البخاري عن ابن مسعود وقس عليه الباقي ونحوه بقوله مع بنت الصلب بالافراد
مالو كان هناك بنتا صلبا فاكثرت فلا شيء لبنات الابن بالاجماع الا أن يكون معهن
ذكر بعضهن سواء كان اخاهن أو ابن عمهن أو نزل منهن (قوله لتكملة الثلثين)
أى لان بنت الصلب لها النصف وما تأخذه بنت الابن وهو السدس لتكملة الثلثين
ولهذا يسمى تكملة فليس فرضا مستقلا (قوله وهو أى السدس للاخت من الاب)
أى فاكثر ولك ان تجعلها على الجنس الصادق بالواحدة وبالاكثر وقوله مع الاخت
من الاب والام أى الشقيقة ونحوه بقوله مع الاخت من الاب والام بالافراد مالو كان
هناك اختان فاكثر من الاب والام فلا شيء للاخوات من الاب كما مر في بنات الابن
مع بنتي الصلب فاكثرت لكن لا يعصب الاخوات من الاب الا اخوهن ويسمى
الاخ المبارك اذ لولاه لسقطن وقوله لتكملة الثلثين أى لان الاخت الشقيقة لها
النصف والسدس الذي تأخذه الاخت من الاب تكملة الثلثين فليس فرضا
مستقلا كما مر (قوله وهو أى السدس فرض الاب الخ) لقوله تعالى ولا يوبه لكل
واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد وولد الابن كالولد وقوله مع الولد ذكر
كان أو انثى أمامه المذكور فليس للاب الا السدس فرضا والباقي للابن والمحكمة
في ذلك مع ان الاب اشرف من الابن ان الاب لم يبق من عمره الا القليل غالبا فلا
يحتاج الا للقليل من المال والابن باق من عمره كثير غالبا فيحتاج الى مال كثير
فاقتضت المحكمة الالهية اعطاء الاب السدس والابن الباقي وأمامه الانثى

وللمحدثين والثلاث (ولبنات
الابن مع بنت الصلب)
لتكملة الثلثين (وهو أى
السدس) للاخت من
الاب مع الاخت من الاب
والام (لتكملة الثلثين
وهو أى السدس) فرض
الاب مع الولد أو ولد الابن

فللاب السدس فرضا والباقي بعد نصف البنت تعصيا كما ذكره الشارح وقوله
 اولد الابن أى وان سفل (قوله ويدخل في كلام المصنف الخ) أى لانه عبر
 بالولد الصادق بالذكور والانتى فتدخل فيه البنت وقوله ما لو خلف الميت بنتا
 وابا مسألتهم من ستة اعتبارا يخرج السدس وقوله فللبنت النصف أى ثلاثة
 وقوله وللاب السدس أى واحد وقوله فرضا أى حال كونه فرضا وقوله والباقي
 تعصيا أى وهو اثنان في هذه الحالة يجمع الاب بين الفرض والتعصيب (قوله
 وفرض الجدا الوارث) أى الذى هو ابوالاب وان علا بخلاف الجدا غير الوارث كابي
 الام فانه من ذوى الارحام فلا يرث بخصوص القرابة وقوله عند عدم الاب أى لانه
 عند وجود الاب يكون محجوبا بالاب لانه يدل به والمراد ان الجدا يرث السدس عند
 عدم الاب اذا كان مع الولد او ولد الابن (قوله وقد يفرض للجدا السدس أيضا
 مع الاخوة) أى كما يفرض له السدس مع الولد او ولد الابن (قوله كما لو كان معه
 ذو فرض) أى كالبنين في المثال الذى سيذكره وقوله وكان سدس المال خيراله
 من المقاسمة ومن ثلث الباقي أى لان له اذا كان معه ذو فرض الا حظ من سدس
 المال والمقاسمة وثلث الباقي (قوله كبنين وجد وثلاثة اخوة) مسألتهم أصلها
 من ستة للبنين الثلثان أربعة وللجد السدس واحد يبق واحد على ثلاثة اخوة
 لا ينقسم ويباين فتضرب الثلاثة في ستة فتعبر من ثمانية عشر للبنين أربعة في ثلاثة
 باثنى عشر وللجد واحد في ثلاثة ثلاثة يبق ثلاثة على ثلاثة اخوة اكل واحد واحد
 (قوله وهو أى السدس فرض الواحد من ولد الام) لقوله تعالى وله اخ وأخت
 فلكل واحد منهما السدس أى اخ وأخت من ام كما مر وقوله ذكر ا كان أو انثى أى
 أو خنثى (قوله وتسقط الجندات الخ) هذا شروع في حجب الحرمان بالشخص
 وقوله سواء قربن أى كام ام وام اب وقوله أو بعدن أى كام ام ام وام الجدا أى فلا فرق
 بين ان يكن لاب أو لام وقوله بالام أى لان الجندات انما يرثن بالامومة والام اقرب
 منهن كما مر وقوله فقط أى دون الاب وهذا في الجدة للام فلا يحجبها الا الام اذ ليس
 بينها وبين الميت غيرها وأما الجدة للاب فيحجبها الاب لانها تدلى به كما تحجب بالام
 والبعدى من كل جهة تحجب بالقربى منها والبعدى من جهة الام تحجب بالقربى من
 جهة الام بخلاف العكس على الصحيح كما تقدم موضحا (قوله وتسقط الاجداد
 بالاب) وكذلك يسقط الجدا لا بعد بالجد الا قرب منه الى الميت ولذلك قال في المنهج

وقيدخل في كلام المصنف
 ما لو خلف الميت بنتا وابا
 فللبنت النصف وللأب
 السدس فرضا والباقي
 تعصيا (وفرض الجدة
 الوارث) (عند عدم الاب)
 وقد يفرض للجد السدس
 أيضا مع الاخوة كما لو كان
 معه ذو فرض وكان سدس
 المال خيراله من المقاسمة
 ومن ثلث الباقي كبنين وجد
 وثلاثة اخوة (وهو) أى
 السدس (فرض الواحد من
 ولد الام) ذكر ا كان أو انثى
 (وتسقط الجندات) سواء
 قربن أو بعدن (بالام) فقط
 (و) تسقط (الاجداد بالاب)

وجد بمتوسط بينه وبين الميت (قوله ويسقط ولدا لام) أي ذكر كان أو أنثى فالمراد
 بقوله أي الأخ للام ما يشمل الأخت وقوله مع وجود أربعة أي واحد منهم والضابط
 في ذلك أن يقال يجب الأخ للام بالفرع الوارث والأصل الذي ذكره الفرع الوارث
 يشمل الولد وولد الابن والأصل الذي ذكره يشمل الأب والمجد وان نظرت لتكون الولد
 يشمل الابن والبنت وولد الابن يشمل ابن الابن وبنت الابن والأصل الذي ذكره يشمل
 الأب والمجد كان المجموع ستة فتلخص أن الأخ للام يجب بواحد من ستة ولا يجب
 بالأم وإن ادلى بها فالقاعدة أن من ادلى بواسطة حجته تلك بواسطة الأولاد بالأم
 فلا يجبون بها وإن ادلوا بها وعلم عما ذكره المصنف أن الأخ للام لا يجب بالأخ
 الشقيق أو الأخ للأب وإن كان قد يغلط فيه (قوله الولد) أي ولد الصلب وقوله
 ذكر كان أو أنثى أي أو غنشى وقوله مع ولد الابن كذلك أي ذكر كان أو أنثى أي
 أو غنشى أيضا (قوله مع الأب والمجد) فالأب يجب الأخوة الأشقاء وأولاد
 أولاد المجد لا يجب الأخوة الأشقاء وأولاد يجب الأخوة للام وقوله وإن علا
 أي المجد (قوله ويسقط الأخ للأب والام) أي الشقيق كما مر وقوله مع ثلاثة أي
 مع واحد منهم (قوله الابن وابن الابن وابن سفل) أي ابن الابن وقوله والأب أي
 دون المجد فلا يجب بل يشاركه كما هو معلوم (قوله ويسقط ولدا الأب) أي الأخ
 للأب وقوله بأربعة أي بواحد منهم وقوله بهؤلاء الثلاثة بدل من قوله بأربعة وقوله
 وبالأخ للأب والام أي الشقيق لأنه أقوى منه فإن قيل أنه يجب أيضا بالأخت
 الشقيقة مع البنت لأنها عصبية مع الغير اجيب بأن كلامه فممن يجب بمفرده
 والأخت لا يجب الأخ بمفردها بل مع البنت ويسقط ابن الأخ للأب والام بستة
 بالأب والمجد والابن وابن الابن والأخ الشقيق والأخ للأب ويسقط ابن الأخ للأب
 بسبعة بهؤلاء الستة وبابن الأخ لابوين ويسقط العم لابوين ثمانية هؤلاء السبعة
 وابن الأخ لاب ويسقط العم للأب بتسعة هؤلاء الثمانية والعم لابوين ويسقط ابن العم
 لابوين عشرة هؤلاء التسعة والعم لاب ويسقط ابن العم لاب بأحد عشر هؤلاء العشرة
 وابن العم لابوين ويسقط المعتق وعصبته بعصبته النسب إجماعا لأن النسب أقوى
 من الولاء ولذلك اختص بأحكام كوجوب النفقة وسقوط القصاص ورد الشهادة
 ونحوها وانما سكت المصنف عن ذلك اختصارا (قوله وأربعة يعصبون اخواتهم)
 لما ذكر العصبه بالنفس ذكر العصبه بالغير ولا يخفى أن اخواتهم منصوب بالكسرة

ويسقط ولدا لام) أي الأخ
 للام (مع) وجود (أربعة
 الولد) ذكر كان أو أنثى
 (و) مع (ولد الابن) كذلك
 (و) مع (الأب والمجد) وإن
 علا (ويسقط الأخ للأب
 والام مع ثلاثة الابن وابن
 الابن) وإن سفل (و) مع
 (الأب ويسقط ولدا الأب)
 بأربعة (بهؤلاء الثلاثة)
 أي الابن وابن الابن والأب
 (وبالأخ من الأب والام
 وأربعة يعصبون اخواتهم)
 أي الإناث

لأنه جمع مؤنث سالم فهو بالتاء بالنون لأن الاخوان جمع اخ وهو ليس مرادنا وأما
العصبة مع الغير فمن الاخوات مع البنات أو بنات الابن (قوله لئلا يورث
الانثيين) أي مثل نصيبهما لأنه يحتاج بالنفقة لنفسه ولزوجته والانثي إنما تحتاج
النفقة لنفسها بل قد تستغنى عنها بنفقة الزوج لكن لم ينظر لذلك لأنه قد لا يرغب
فيها لعدم جمالها وقلة مالها فأبطل الشارع ما كانت عليه الجاهلية من حرمان
الاناث وتوريث الذكور بحسب ما اقتضته المحكمة الالهية (قوله الابن) لقوله
تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين وقوله وابن الابن أي وان
سفل لأنه لما قام مقام ابيه في الارث قام مقامه في التعصيب وقوله والاخ من الاب
والام أي الشقيق وقوله والاخ من الاب لقوله تعالى وان كانوا انوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الانثيين (قوله أما الاخ من الام الخ) مقابل لقوله والاخ من
الاب والام والاخ من الاب وقوله فلا يعصب اخته لأنه لا تعصيب فيمن ادلى بها وهي
الام وقوله بل لهما الثلث أي يشتركان فيه بالسوية وفي بعض النسخ بل لهما
السدس وهو تحريف أو سبق قلم ويحسب تأويله بأن المعنى بل لكل واحد منهما
السدس (قوله وأربعة يرثون دون اخواتهم) أي فلا يرث الضعيف النسب
المتراخي مع ضعف الانوثة أيضا فلا يعصب الذكرا اخته من هؤلاء الاربعة فالعمة
وبنت العم وبنت الاخ من ذوى الارحام فلا يرثون بالقرابة الخاصة (قوله وهم)
أي الاربعة الذين يرثون دون اخواتهم وقوله الاعمام أي لابوين اولاب وقوله
وبنوا الاعمام أي من الابوين اولاب وانما قال وبنا الاعمام ولم يقل وبنوهم للإيضاح
للبتدى فاندفع قول بعضهم هو من الاظهار في مقام الاضمار لغير حكمة بل له
حكمة وهي الايضاح للبتدى لأنه هو المقصود من وضع هذا الكتاب فالأظهار أولى
من الاضمار وقوله وبنوا الاخوة أي للابوين اولاب (قوله وعصبات المولى) أي
المتعصبون بانفسهم كابن المتيق فيرث دون اخته فلا يرث بالولاء لأن الاناث اذا لم
يرثن في النسب البعيد فعدم ارثهن في الولاء الذي هو اضعف من النسب البعيد أولى
وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من عتيق أبيها حديث مضطرب
لا تقوم به حجة والذي صوبه النساى أنه كان عتيقها

(فصل في الوصية)

أي بالمعنى الشامل للإيصال لأن المصنف سبذكر الوصية بمعنى الإيصال بقوله وتصح

الوصية

لأنه ذكر مثل حظ الانثيين
والابن وابن الابن والاخ
من الاب والام والاخ من
الاب أما الاخ من الام فلا
يعصب اخته بل لهما الثلث
(وأربعة يرثون دون اخواتهم
وهم الاعمام وبنوا الاعمام
وبنوا الاخ وعصبات المولى
المتقى) وانما انفردوا من
اخواتهم لأنهم عصبة وارثون
واخواتهم من ذوى الارحام
لا يرثون
(فصل في الوصية)
في احكام الوصية

الوصية الى من اجتمعت فيه خمس نصال الخ ولذلك فسرهما الشارح بالايضاء حيث
قال أي الايضاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والتعظيم في أمر الاطلاق كما سيأتي ولما
كانت الوصية مشاركة للفرائض في التعلق بالموت من حيث الرد والقبول والثالث
الذي تعتبر منه كانت كأنها متدرجة فيها فلذلك ترجحها بفصل ولما كانت الفرائض
اهم منها واقوى قدمت عليها فلندفع قول من قال كالشيخ المخطيب وكان الانسب
تقديم الوصية على الفرائض لان الانسان يوصي ثم يموت فتتعم تركته وهو ناظر في
ذلك للاتيان بصيغة الوصية السابقة على الموت كما يصرح به قوله يوصي ثم يموت
والمصنف كغيره نظر الى كونها انما تعتبر من حيث القبول والرد والثالث الذي تكون
منه بعد الموت مع كون الفرائض اهم منها واقوى كما علمت والاصل فيها قبل
الاجماع قوله تعالى في المواريث من بعد وصية يوصي بها أو دين وانما قدمت
الوصية في الآية على الدين للاهتمام بها لان النفوس قد تشغ بها لكونها تبرعاً
بخلاف الدين فتقدمت عليه حنا عليها وان كان الدين مقدماً عليها بعدم ثبوت التجهيز
وانخبار كخبر ابن ماجه المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل
وسنة وثقي وشهادة ومات مغفوراً له وكثير المحققين ما حق امرئ مسلم له شيء يوصي
فيه بيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده أي مع الاشهاد عليها لان الكتابة
بلاشهاد عليها لا عبرة بها فان اقتصر على الاشهاد كفي قال الدميري رأيت بخط ابن
الصلاح ان من مات من غير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ والاموات يتراوون سواء
فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فيقال مات على غير وصية وكانت واجبة في صدر
الاسلام للوالدين والاقر بين لقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك
خيراً الوصية للوالدين والاقر بين بالمعروف حقاً على المتقين ثم نسخ وجوبها بآية
المواريث ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ان الله أعطى كل ذي حق
حقه وبقي استحبها فهي سنة مؤكدة اجماعاً وان كانت الصدقة في الحياة أفضل منها
وقد تباح كالوصية للاغنياء وقد تكره كالوصية بزيادة على الثلث أو كانت للوارث وقد
تحرم كالوصية لمن عرف أنه متى كان له حق في التركة أفسدها وقد تحب وان
لم يحصل له مرض كالوصية التي يترتب على تركها ضياع الحقوق التي عنده أو عليه
فتعريض الاحكام الخمسة واركائها لا يعني الايضاء أربعة موص وموصى له وموصى به
وصيغة وكما تعلم من كلامه صريحاً أو ضمناً أو إشارة وأما معنى الايضاء فاركائها

أربعة أيضا لكن بإبدال الموصى له بالموصى وإبدال الموصى به بالموصى فيه (قوله
 وسبق معنا لغة وشرعا) معناها لغة لا يصل من قولهم وصى الشيء بالشيء إذا
 وصله به لأن الموصى وصل غير ذنياه بخير عقابه وشرعا لا يعني إلا يصاحبه تبرع بحق
 مضاف لما بعد الموت ولو تقدير أو التحقيق كأن يقول أعطوا فلان كذا بعد موتي
 فيتوقف على أن يقول بعد موتي تحقيقا والتقدير كأن يقول أوصيت لفلان بكذا
 وإن لم يقل بعد موتي فلا يشوق على أن يقول بعد موتي لأن الوصية لا تكون إلا بعد
 الموت فكأنه قال بعد موتي فهو مضاف لما بعد الموت تقدير أو بمعنى الإيصاء اثبات
 تصرف مضاف لما بعد الموت ولو تقدير أو إن لم يكن فيه تبرع كالأوصاء بالقيام على أمر
 أطفاله ورذ ودائعه وقضاء دينه فإنه لا تبرع في شيء من ذلك وقد يشتمل على تبرع
 كالأوصاء بتنفيذ وصاياه ولا بد من زيادة في التبرع الأول وهي أن يقال ليس
 بتدبير ولا تعليق عتق بصفة ~~كما~~ زادهما في شرح الخطيب وغيره ليخرج التدبير
 وتعليق العتق بصفة بعد الموت فكل منهما ليس بوصية وإن التحق بها حكم من
 حيث الاعتبار من الثلث كالسبرع المنجز في مرض الموت أو المحقق به كالتقديم للقتل
 وهيجان الریح في حق راكب السفينة والطلق في حق المرأة عند الولادة ونحو ذلك
 فلما اختلف الوارث والمتبرع عليه بعده موت المتبرع في عين المرض كأن قال الوارث
 كان حي مطبقة وقال المتبرع عليه كان وجع ضرر صدق المتبرع عليه بميته لأن
 الأصل السلامة من المرض المخوف وعلى الوارث البينة (قوله ولا يشترط
 في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا) ذكره توطئة لكلام المصنف ودخولا
 عليه ولذلك رتب عليه بقوله وحيث أن نعم يشترط فيه كونه مقصودا وقابلا للنقل
 اختيارا ومباحا فلا تصح الوصية بغير المقصود كدم فإنه غير مقصود فلا تصح الوصية به
 وبما لا ينقل اختيارا فتحوأ ولد فانها لا تقبل النقل من شخص إلى آخر فلا تصح
 الوصية بها وكذا قصاص وحد قذف لغير من هما عليه فإن مستحقهما لا يمتثل من
 نقلهما لغيره وإن استقلا لوارثه فإن أوصى بهما من هما عليه وصحت وبغير المباح كزمار
 وصنم فلا تصح الوصية بهما (قوله وحيث) أي وحيث كان لا يشترط
 في الموصى به أن يكون معلوما وموجودا وقوله تجوز الوصية أي تحمل وتصح بل تندب
 لأنها سنة مؤكدة كما مر ويعلم من الوصية الصيغة لأنها ~~كان~~ كما سبق
 ويشترط فيها لفظ يشعر بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان من الكتابة وإشارة

وسبق معنا لغة وشرعا
 أوائل كتاب الفرائض ولا
 يشترط في الموصى به أن
 يكون معلوما وموجودا
 (وحيث) تجوز الوصية

الآخرس فالإيجاب صريحاً كوصيته له وإن لم يقل بعدموقي أو أعطوه له أو هو له أو وصيته له بعدموقي في الثلاثة وكناية مع التية كقوله من مالي وأما قوله فقط فإقرار لا وصية والقبول يكون بعدموت الموصي ولو بترسخ أن كان الموصي له معينا فلا يصح القبول قبل الموت لأن الموصي أن يرجع في وصيته فإن كان غير معين كالفقراء فلا يشترط القبول بل لا يتأق لتعذره وإنما يشترط الفور في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب كالبيع ولا حاجة إلى القبول فيما لو كان الموصي به اعتاقاً كأن قال أعتقوا عني فلانا بعدموقي بخلاف ما لو أوصى له برفقة فلا بد من القبول لاقتضاء الصيغة له ويحصل الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها بالقول نحو أبطلت الوصية أو رجعت عنها بقوله هذا الوارثي وقد أشار إلى الموصي به ونحو بيع ورهن وكناية ولو بلا قبول وبالفعل الذي يشعر بالرجوع أو ينزل الاسم نحو خلطه برامعينا وصي به وطعنه براموصي به وعجنه دقيقاً وصي به ونحو ذلك (قوله بالعلوم) أي عينا وصفة وقد راو جنسا ونوعا جميعها أو مجموعها ويقال به المجهول في جميعها أو مجموعها أيضا وشمل العلوم القليل والكثير فتصح بحسب حذقة ونجوم كتابة وإن لم تكن مستقرة وبالمسكات كتابة فاسدة وإن لم يقل أن يحترق نفسه وبالمسكات كتابة صحيحة أن قال أن يحترق نفسه فإن لم يقله في الصحيحة لم تصح الوصية به فقول المحشي تبعا للشيخ الخطيب وبالمسكات وإن لم يقل أن يحترق نفسه ضعيف أو مجهول على الفاسدة وبعد غيره وإن لم يقل أن ملكته لكن لا بد أن يكون ملكه عند الموت والاتبين بطلان الوصية وبغير المقدور على تسليمه كالعبد الاتقي والطير الطائر في الهواء ونحوه يحل الانتفاع به كحوزبل ورماد وجلدية قابلة للذبح وزيت نجس وميتة لطعم الجوارح ونحوه محترمة لا غيرها وكلب معلّم أو قابل للتعليم فلو أوصى بكلب من كلابه أعطى الموصي له أحدها فإن لم يكن له كلب يحل الانتفاع به عند الموت لغت وصيته ولو كان له كلاب ومال لم يوص بثلثه وأوصى بها كلها أو بعضها نفذ وصيته وإن كثرت الكلاب وقل المال لأن قليل المال خير من كثير الكلاب إذا لا قيمة لها ما لو أوصى بكلابه ولا مال له أو له مال وأوصى بثلثه أيضا نفذت الوصية في ثلثها عددا لا قيمة إذا لا قيمة لها كما علمت (قوله والمجهول) أي من كل وجه كشيء أو من بعض الوجوه كان يكون مجهول القدر كمال الشارح الذي ذكره بقوله كاللبن في الضرع وكقوله أوصيت له بهذه الدراهم وهي مجهولة القدر

بالعلوم والمجهول كاللبن في الضرع

أو الجذس كنوب أو النوع كصاع خنطة أو الصفة كحمل الدابة أو العين كاحد
عبيدي وبذلك تعلم أن الوصية بالمهم كاحد عبيديه صحيحة لأن الوصية تحتمل
الجهالة كشيء فلا يؤثر فيها الإبهام والتعيين في ذلك لا وارث والحاصل أنه احتمل
في الوصية وجود من الفرر فقا بالناس وتوسعة لهم (قوله وبالوجود) سواء كان
معلوماً أو مجهولاً فالأول كان أوصى له بهذا العبد والثاني كان أوصى له بهذه
الدراهم وهي مجهولة القدر وقوله والمعدوم أي سواء كان معلوماً أو مجهولاً فالأول
كان قال أوصيت له بعشر شياه مما تنتج غني التي هي من النوع الغلاني والثاني
كان أوصى له بأحمل الذي سيحدث وكثال الشارح الذي ذكره بقوله كالوصية بثمر
هذه الشجرة قبل وجود الثمرة ومن المعدوم المنفعة فتصح الوصية بالمنفعة دون العين
مؤقتة ومطلقة ومؤبدة والإطلاق يقتضي التأييد وتصح بالعين دون المنفعة حتى
لو أوصى بالعين لواحد وبالمنفعة لآخر صحت وانما صحت بالعين وحدها مع أنه لا ينتفع
بها إلا مكان صيرورة المنفعة له بإجارة أو إباحة أو نحو ذلك (قوله وهي أي الوصية
من الثلث) أي متبيرة ومبتدأة من الثلث فمن الابتداء فيشمل الوصية بكل الثلث
وبعضه والاحسن أنه ينقص منه شيئاً لأنه صلى الله عليه وسلم قال لسعد بن أبي
وقاص حين عاده في مرضه وقال له أوصي بما لي كله قال لا قال بثلثه قال لا قال
بثلثه قال الثلث والثلث كثير أنك أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة
يتكففون الناس ويعوز في الثلث الأول الرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف أي
كافيك أو على أنه فاعل فعل محذوف أي يكفيك والنصب على أنه مفعول لفعل
محذوف أي أعط الثلث وأما الثلث الثاني فيتعين رفعه لأنه مبتدأ خبره كثير وأن
تذريه عن الممزة على أنه مؤول بمصدر من معناه مبتدأ خبره خير وأما الجملة خبر أن
والفد يرانك تركك ورثتك أغنياء خير من أن تتركهم عالة أي فقراء لأن العالة جمع
عائل وهو الفقير ومعنى يتكففون الناس أي يمدون أكفهم لسؤال الناس وكان
سعد رضي الله عنه ثالث ثلاثة في الإسلام ولأنه صلى الله عليه وسلم قال إن الله تعالى
تصدق عليكم عند وفاتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم رواه ابن ماجه
وفي أسناده مقال ولا فرق في كون الوصية من الثلث بين أن يوصي في الصحة
أو المرض لاستواء الكل في كونه تملكاً بعد الموت ومثلها في الحسان من الثلث تبرع
منجز في مرض الموت كهبه وإبراء ووقف وعتق بخلاف المنجز في الصحة فإنه من رأس

(وبالوجود والمعدوم)
كالوصية بثمر هذه الشجرة
قبل وجود الثمرة (وهي)
أي الوصية (من الثلث)

المال ولو ذهب في الحجة وإقبض في المرض اعتبر من الثلث لأن الهبة لا تملك
 لا بالقبض فلا أثر لتقدم الهبة ويستثنى من التبرع المنجز في مرض الموت ما لو منجز عتق
 أم ولده في مرض موته فإنه ينفذ من رأس المال مع أنه تبرع بمنجز في مرض الموت
 لأنها مستحقة للعتق من رأس المال بالاستيلاء ولو في مرض الموت فإنه لو استولد
 في مرض موته أمة نفذ الاستيلاء من رأس المال لأنه ليس تبرعاً بل اتلاف واستقناع
 ولا يخفى أن الثلث الذي تنفذ فيه الوصية ثلث الفاضل بعد وفاة الدين أو سقوطه
 عنه ولو كان عليه دين مستغرق لم تنفذ الوصية في شيء لكنها منعقدة حتى لو أبرأه
 الغريم أو قضى عنه الدين من اجنبي أو من وارث نفذت الوصية في الثلث كما جزم به
 الرافعي وغيره ولو أوصى بالثلث وله عين ودين دفع للموصى له ثلث العين وكل ما نض من
 الدين شيء فمع له ثلثه ولو أوصى بشيء هو ثلث ماله وباقيه غائب لم يتسلط الموصى له على
 شيء منه حالاً لا احتمال تلف الغائب لا يقال كان يتسلط على ثلث الحاضر لأنه يستحقه
 سواء تلف الغائب أم لا لا ما تقول تسلط الموصى له على شيء من الوصية متوقف على
 تسلط الوارث على مثليه والوارث لا يتسلط على ثلث الحاضر لا احتمال سلامة الغائب
 واعلم أن قيمة ما به موت على الورثة تعتبر في المنجز بوقت التفويت وفي المضاف إلى الموت
 بوقت الموت وقيمة ما يبقى للورثة تعتبر بأقل قيمة من وقت الموت إلى وقت القبض مثال
 الأول ما لو كان عنده ثلاثة عبيد فاعتق واحدا منهم في مرض موته فهذا هو الذي
 قوته على الورثة فتعتبر قيمته بوقت التفويت فإذا كان وقت الاعتاق يساوي مائة
 اعتبرت في ذلك الوقت لأنه وقت تفويته على الورثة وأما قيمة العبد الذي الباقيين لهم
 فتعتبر بأقل من وقت الموت إلى وقت القبض فإذا كان أقل قيمتهما في ذلك الوقت
 مائتين اعتبر ذلك ومثال الثاني ما لو أوصى لزيد بعد وكانت قيمته وقت الموت مائة فإنها
 تعتبر في ذلك الوقت وتركه عبيدين للورثة وكان أقل قيمتهما من وقت الموت إلى وقت
 القبض مائتين اعتبر ذلك وإنما اعتبر الأقل المذكور فيما يبقى للورثة لأنه إن كان وقت
 الموت أقل فالزيادة بعد ذلك حصلت في ما كان لهم فلا تحسب عليهم وإن كانت وقت
 القبض أقل فالزيادة التي كانت قبل ذلك لم تدخل في يد من فلا تحسب عليهم وكيفية
 اعتبار الوصية وغيرها من التبرعات من الثلث ولم يوف الثلث بها كلها إنما انقسمت
 عتقا سواء كانت منجزاً أو معلقة بالموت فإن كانت مرتبة فيهما كأن قال في الأولى
 اعتقت سائماً فثانياً فبكر أو قال في الثانية إذا مت فسائماً حرثم غانم ثم بكر أو قال

اعتقوا به دموقي سالم غانم بكر اقدم اول فاؤل الى تمام الثلث وما زاد يتوقف
على اجازة الورثة وعلم من ذلك انه لا فرق بين ترتيبه هو بأن اتى بحرف مرتب كالقاء
وتم وبين اعتباره الترتيب من الورثة على المعتمد فلا بد من تقديم ما قدمه في صورتين
حالا فلان فرقى بينهما وان لم تكن مرتبة كما قال في المنجزة اعتقة كم او انتم
احرار او قال في المعلقة اذا مت فانتم احرار او فسالم وغانم وبكر احرار افرع بينهم م في
نوجت ثمرته عتق منه ما بقي بالثالث ولا يعتق من كل بعضه حذرا من التشقيص
لان المقصود من العتق تخليص الرقة من الرق وعلم من ذلك انه لا فرق بين ان
يرتبهم في الذكر كالثالث الثاني اولا كالمثال الاول لانه لا يأت بحرف مرتب وهذا
معنى قول بعضهم هنا وان كانت مرتبة فإراد الترتيب في الذكر فقط كما يشعر به تكرير
المثال فلا يثنى ما تقدم من ان المرتبة حقيقة يقدم منها الاول فالاول على المعتمد
خلاف من فهم ان الترتيب منه لا يعتبر بخلاف ما لو اعتبره من غيره وان كان البعض
منجزا والبعض معلقا قدم المنجز على المعلق لان المنجز لا ر لا يمكن الرجوع فيه
بخلاف المعلق ولو قال ان اتت غانم فسالم حرفا عتق غانم في مرض موته وخرج
وحده من اثنت عتق غانم فقط ولا اقراء لاحتمال ان تخرج الفرعة اسالم فيرق
غانم فيفوت شرط عتق سالم فان خرج بعض غانم من الثلث عتق بقدره او خرج مع
سالم منه عتقا ومع بعض سالم عتق مع غانم بعض سالم وان تمحضت غير عتق سواء
كانت منجزة او معلقة بالموت فان كانت مرتبة فيهما كما ان قال في الاولى تبرعت لزيد
بكذا ثم بعده قال تبرعت لهرو بكذا ثم بعده قال تبرعت لبكر بكذا وقال في الثانية
اتتوا لزيد كذا بعد موقى ثم اعطوا عمرا كذا بعد موقى ثم اعطوا ابنا كذا بعد موقى
قدم اول فاؤل الى تمام الثلث ويتوقف ما زاد على اجازة الورثة كما تقدم فيهما اذا تمحضت
عتقا وار وحدت دفعة منه او بوكالة كما قال في المنجزة لمجع عليهم م ديون له ابرأتكم
او تصدق احد وكلا لثه ووجب آخرو وقف آخر كله م معا وكأن قال في المعلقة اوصيت
لزيد بكذا ولعمرو بكذا وبكر بكذا وان مت فاطوا لزيد اكد او عمرا كذا وبكر كذا
قط الثالث على الجميع كما تعسط التركة بين ارباب الديون عند ضيقها عن الوفاء بها
كها اذا اوصى لزيد بمائة واعمرو بخمسين وبكر بخمسين وثالث المال مائة فغط فلزيد
خمسون وسكن من عمرو وبكر خمسة وعشرون وان كان البعض منجزا والبعض مطلقا
قدم المنجز على المعلق كما تقدم فيما اذا تمحضت عتقا وان كانت عتقا وغيره سواء كانت
منجزة او معلقة فان كانت مرتبة فيهما كان قال في الاولى اتت سالم غانم قال

اعطيت زيدا مائة وفي الثانية ان مت فاعطى قواسما ثم اعطوا زيدا مائة قدم اول فاقول
الى تمام الثلث والزائد يوقف على اجازة الورثة وان كانت غير مرتبة حكاى قال
فى الاول اعتقت سالما وتصدقت على زيد بمائة وفي الثانية ان مت فاعطوا سالما
واعطوا زيدا مائة قسط الثلث على الجميع أيضا كما اذا تمحضت غير عتق فاذا كانت
قيمة سالم مائة وقداوصى لزيد بمائة وثلث المال مائة عتق من سالم نصفه واعطى
زيد خمسين نعم لود برعبده وقيته مائة وواوصى له بمائة والثلث مائة فانه يعتق كله ولا
شيء للوصية على الاصح لان تخلص جميعه من الرق احفظ له من تنفيذ بعض الوصية
مع عتق بعضه وان كان البعض منجزا والبعض معلقا قدم المنجز على المعلق كما مر
والحاصل ان التبرعات اما ان تتمحض عتقا أو غيره أو يكون بعضها عتقا وبعضها
غيره فهذه ثلاث صور وعلى كل اما ان تكون معلقة او منجزة او يكون البعض منجزا
والبعض معلقا فثلاثة في ثلاثة تسعة وعلى كل اما ان تكون مرتبة او غير مرتبة او
يكون البعض مرتبا والبعض غير مرتب فالجملة تسعة وعشرون صورة قائمة
من ضرب ثلاثة في تسعة هذا توضيح الفائدة الصعبة التي ذكرها الشيخ الخطيب
واجملها المحشى غاية الاجمال (قوله أى ثلث مال الموصى) أى وقت الموت حتى
لو وصى بثلث ماله ثم زاد ماله عما كان وقت الوصية تعلقت الوصية به فلا عبرة بما
قبل الموت حتى لو وصى بعبد ولا عبده له وقت الوصية ثم ملك عبدا عند الموت
تعلقت الوصية به وتنفذ في ثلثه فقط ان لم يكن له مال غيره وان كان له مال غيره وخرج
من الثلث نفذت في كله ولا يتعين على الوارث ان يدفع هذا العبد بعينه للموصى له
بل له ان يشتري له عبدا آخر (قوله فان زاد على الثلث ونفى الزائد على اجازة
الورثة) وتكره الزيادة على الثلث كما قاله لمولى وغيره وهو المعتمد وان قصد حرمان
الورثة لانهم ان اجازوا لم ينفذ الزائد الا باجازتهم وان لم يجزوا نعت الوصية بالزائد
خلافا لقول القاضى بانها تحرم وهذا فى الورثة خاصة واما الورثة لعامة وهم
المسلمون ولا تنأى الاجازة منهم فتبطل الوصية بالزائد لانه لا يجز (قوله المطلعين
التصرف) فان كانوا غير مطلعين التصرف فان توقعت اهليته باللوغ والافاقه
والرشد ووقف الامر اليها والابطال وعليه يحمل ما فتي به السبكي من البطلان
كذا فى شرح الخطيب وغيره وقول المحشى فتبطل فى الزائد موافق لما افتى به
السبكي وقد علمت انه محمول على ما ذالم توقع اهليتهم (قوله فان اجازوا فاجازتهم

أى ثلث مال الموصى (فان
زاد) على الثلث (وقف)
الزائد (على اجازة الورثة)
المطلعين التصرف فان
اجازوا فاجازتهم

تنفيذ الوصية بأمره (أي لا عطية مبتدأة كما قيل وبترتب على ذلك أنها من قلنا
 بالاول فليس لهم الرجوع ولا يحتاج الى قبول غير قبول الوصية وان قلنا بالثاني
 كان لهم الرجوع في الزائد قبل القبض ويحتاج الى القبول المذكور وولا من
 اجازوا عنه المحامد في مرض الموت وبعد بحكم الوصية ثابت لبيت يستحقه
 ذكور العصبه دون اناسهم (قوله وان ردوه) أي رد الورثة المطلعون التصرف
 الزائد وقوله بطلت في الزائد أي بطلت الوصية في الزائد فقط وان اجاز البعض ورد
 البعض فكل حكمه (قوله ولا تجوز) أي لا تنفذ مع ذلك تكره كراهة تنزيه
 وتفسير بعضهم عدم الجواز بالكراهة لا يناسب الاستثناء في قوله الا ان يحجزها
 باقي الورثة لان مقتضى ذلك انتفاء الكراهة اذا اجاز باقي الورثة وليس كذلك
 واما التفسير الاول فظاهر لان مقتضاه نفوذ الوصية اذا اجاز باقي الورثة وهو
 كذلك ولو قال المصنف ولا تنفذ الخ كان أولى (قوله الوصية) أي ولو بأقل
 من الثلث وان قلت جداله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث الا ان تحجز الورثة
 رواه البيهقي باسناد صالح كما قاله الذهبي وقيل ما إلى الوصية لاجنبي بالزائد على
 الثلث وفي معنى الوصية لا وارث الوقف عليه وبراءة من دين عليه وهبته عينا
 في مرض موته فيوقف ذلك على اجازة بقية الورثة ويستثنى من الوقف صورة واحدة
 وهي مال الوقف ما يخرج من الثلث على ورثته بحسب نصيبهم كأن وقف دار يخرج
 من اثلاث ثلثها إلى ابنه وثلثها على بنته فانه ينفذ ولا يحتاج الى اجازة في الاصح
 ومن الخيل في الوصية للوارث من غير توقف على اجازة بقية الورثة ان يقول
 اوصيت لزيد بألفان تبرع لولدي بخمسمائة مث لا فاذا قبل زيد الوصية بزمه
 دفع الخمسمائة لولد الموصي والوصية للوارث المحاضر بماله كله باطله على
 الاصح كما وصية لكل وارث بقدر حصته شائعا لانه يستحقه من غير وصية
 بل بالارث بخلاف ما لو اوصى لبعضهم بقدر حصته شائعا كما لو اوصى لاحد بنيه
 الثلثة بثلث ماله فانما صح وتوقف على اجازة باقي الورثة وبعد الاجازة يتساوون
 في الباقي بالسوية كما لو اوصى له بعين هي قدر حصته فانها تصح وتوقف على اجازة
 باقي الورثة وبعد الاجازة يتساوون في الباقي بالسوية والوصية لكل وارث بعين هي
 قدر حصته كان اوصى بعد قيمته ألف لاحد بنيه وبارقعتها ألفا فلا حرج ولا عيب
 غيرهما صحيحة تنفذ الى الاجازة في الاصح لا بخلاف الغرض في الاعيان ولذلك

تنفيذ الوصية بالزائد وان
 ردوه بطلت في الزائد ولا تجوز
 الوصية

هت الوصية يبيع عين من ماله لزيد (قوله لوارث) أي خاص بخلاف الوارث
لعام كالوصي لأنسان من المسلمين معين بالمال فاقبل وكان وارثه يبت المال فانها
تصح ولا توقف على اجارة الامام دون ما زاد فانها لا تصح فيه اذ لا يحيز والعبرة بكونه
وارثا وقت الموت دون وقت الوصية فلو اوصى لاختيه ولا ابن له فمات له ابن قبل
موته تبين انها وصية لغير وارث اذ اوصى لاختيه وله ابن مات الابن قبل موت
الموصي فهي وصية لوارث (قوله الا ان يحيزها باقى الورثة) أي بعد الموت لانه
لا عبرة باحازتهم ولا رد هم في حياة الموصي اذ لا استحقاق لهم قبل موته فان اجازوا
فلا رجوع لهم ولو قبل القبض كما في شرح لروض بناء على ان اجازتهم تنفذ للوصية
لا ابتداء عطية منهم كما مر (قوله المطلقين ان تصرف) خرج بذلك ما لو كان فيهم محجور
عليه بسفه او مجنون فلا تصح اجازته بل ان توفعت اهليته انتظرت والابطال
كما يؤخذ مما مر (قوله وذكر المصنف شرط الموصي) وذكر الشارح له شروطا اخرى جملة
الشروط اربعة وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وتصح) بل تندب لانها سنة
مؤكدة كما مر واشار بقوله وفي بعض النسخ وتقدر الى ان معنى الجواز اربعة فترجع
هذه النسخة للنسخة الاولى (قوله من كل باع اقل) لو قال مكلف لكان اولى
واخصر ويمكن ان يهاب بانه غير بذلك ليشمل السكران المتعدى بسكره فانه غير
مكلف لكنه كالمكلف في سائر الابواب (قوله حر) أي كلاً او بضافه مع الوصية
من البعض ولو بالامتناع بخلاف رقيق الكل فلا تصح وصيته ومكتبا لعدم ملك
غير المكاتب وضعف ملك المكاتب نعم ان اذن له سيده في الوصية صححت (قوله
وان كان كافرا) حرييا او غيره ودخل فيه المرتد فتصح وصيته ان عاد للاسلام
فان مات مرتدا بطلت لار ملكه وقوف على الاصح في تبين زوال ملكه من حين
الردة بموته مرتدا والى الله تعالى وقوله او مجبورا اليه بسفه أي او فاس لهمة
عبارة رامة لاجه للثواب فتصح وصية المرأة السفينة لاساسلها بتخاتها وعلقها امثلا
كما يقع كثيرا (قوله فلا تصح وصية الخ) تقرير على مفاهيم اشروط المذكورة
الا انه لم يذكر الرقيق وكان الاولى ان يذكره وقف ذكرناه آنفا (قوله وذكر شرط
الموصي له اذا كان معيا) أي غير جهة وان تعدد بشرط فيه أيضا عدم المعصية
فلا تصح لكافر بمسلم لكونها وصية وان يكون غير منهم فلا تصح لاسد هذين
الرجلين للجهل به نعم ان قل اعطوا هذا الاحد من ذين صح كما لو قال لو كيه بعه

لوارث الا زيج بزما باقى
الورثة المطلقين ان تصرف
وذكر المصنف شرط الموصي
في قوله (وتصح) وفي بعض
النسخ وتقدر (الوصية من
كل باع اقل) أي شدة احر
وان كان كافرا او مجبورا
عليه بسفه فلا تصح وصية
مجنون ومعنى عليه وصي
ومكره في ذكر شرط الوصي له
اذا كان معيا

لاحدهذين والفرق أنه في الأولى تمليك لغير معين وفي الثانية فوض التمليك لغيره
 وهو انما به على معين وقبوله بنفسه أو بوليّه أو نحو ذلك وتصح للكافر ولو حريّا ومرتدا
 لكن صورته ان يوصى لزيد ونحوه وهو في الواقع حربي أو مرتد بخلاف ما لو قال
 اوصيت لفلان الحربي أو المرتد لان تعليق المحكم بالاستحقاق يؤذن بعالية مأمنه
 الاشتقاق فكأنه قال لمرابته أو رده فيكون التصديق منه المعصية وتصح أيضا للقاتل
 بحق أو غيره كالمدة عليهم ما والهبة لهما لكن صورة القاتل بغير حق ان يوصى
 برجل فيقتله بخلاف ما لو ارصى لمن يقتله بغير حق فانها لا تصح لانه يحمل على
 المعصية (قوله في قوله) متعلق بذكر قوله لكل مملك بكسر اللام المشددة ولو عبر
 المصنف بمن يتصور تملكه بدل ذلك اكان أوضح ولذلك فسره بمن يتصور له الملك
 أي يتأق له الملك ولو جمعا قدة وليه فيقبل له وليه في الصغير والمجنون والحمل ولو قبل
 انفصاله على المعتمد فلا تصح الوصية لمن لا يتأق ملكه كيت لانه لا يتأق ملكه
 ولا يرد قول الرافعي في باب التيمم انه لو اوصى بآء لا ولي الناس به قدم الميت على
 المتجنس والمحدث لانه في الحقيقة ليس وصية للميت بل لوليّه لانه هو الذي يتولى
 امره وعند التأمل المصادق لا يحتاج للجواب عن ذلك لانه وصية بجهة لا للميت
 الذي الكلام فيه ولا تصح له اية لانها ليست املا للملك إلا ان قصد ما اكها ولو فسر
 الوصية ما بالصرف في حلفها صح لان علفها على ما اكها فهو المقصود بالوصية فيشترط
 قبوله ويتعين صرف الموصى به بجهة الدابة رعاية لغرض الموصى ولو انتقلت الدابة
 لاخر فان كان قبل موت الموصى فالوصية له وان كان بعد وفاته فهي للأول اكها بصرفها
 في علف الدابة كما تقدم نعم ان ذات قرينة ظاهرة على انه انما قصد بها ما اكها وانما
 ذكرها تحملا وتبسطا لمالكها مطلقا وكذلك لو ماتت الدابة ولا يعلم علفها الملك بل
 للموصى فان لم يكن فلقاضي ولو بنائبه ولو كان النائب هو مالك الدابة ولا تصح لرفيق
 ان قصده فان قصد سيده او اطلق صحته ولا يحتاج الى اذن السيد بل يقبل العبد
 وان نهاه سيده نعم ان كان قاصرا قبل سيده ولا ينتظر كماله كما اعتمد العلامة ابن
 قاسم نقلها عن العلامة الرملي (قوله من صغير وكبير الخ) بيان لمن يتصور له الملك
 لكن الصغير انما يقبل له وليه وكذلك المجنون والحمل كما مر (قوله وحمل موجود
 عند الوصية) بخلاف غير الموجود عند الوصية فلا تصح حمل سيحدث اذا تصور
 الملك الا للوجود (قوله بأن ينقل لا قل من ستة اشهر من وقت الوصية) أي

في قوله (اكل مملك) أي
 لمن يتصور له الملك من صغير
 وكبير وكامل ومجنون وحمل
 موجود عند الوصية بان
 ينقل لا قل من ستة
 اشهر من وقت الوصية

اولاً كثر من الاقل المذكور ولا ربع سنين فأقل ولم تكن المرأة فراشا بعد الوصية
 لزوج او سيد لا علم بأنه كان موجودا عند الوصية في الاولى والظاهر وجوده عندها
 في الثانية ولا نظر لاحتمال ان يكون من وطء الشبهة لندرة ذلك وفي تقدير اننا اساءة
 ظن فان انفصل لا كثر من أربع سنين اولاً قل منها ولسته اشهر فاكثرو كانت فراشا
 لزوج او سيد لم تصح الوصية له لعدم وجوده عندها في الاولى ولا احتمال حدوثه معها
 او بعدها في الثانية وكذا لو لم تكن فراشا قط لا قبل الوصية ولا بعدها لاحتمال وجوده
 معها او بعدها من وطء شبهة او زنا ولا يرد ما تقدم من ان وطء الشبهة نادر وفي تقدير
 الزنا اساءة ظن لان محل ذلك ما لم يضطر اليه ومع ذلك لا تحيد لاحتمال ان يكون
 من وطء الشبهة (قوله وخرج بمعنى ما اذا كان الموصي له جهة عامة) ظاهر هذا
 الصنيع ان المصنف لم يشر لما اذا كان الموصي له جهة عامة مع انه قد اشار اليه بقوله
 وفي سيد الله وسيد البر على اختلاف النسختين كما يأتي والمحاصل ان الموصي
 له قسمان معين فاشار المصنف الى القسم الاول بقوله لكل ممتلك والى القسم الثاني
 بقوله وفي سيد الله او البر كما نبه على ذلك الشيخ الخطيب وبهذا تعلم ما في قول المحض
 وبعضهم جعل هذا معنى قوله وفي سيد الله اشارة الى الجهة وهو لا يناسب سياق
 الكلام فتأمل (قوله فان الشرط في هذا) أي المذكور من الجهة العامة وقوله
 ان لا تكون الوصية جهة معصية ظاهراً انه لا يشترط في الوصية لمعين عدم المعصية
 وليس كذلك وقد تقدم اشتراط ذلك في شرط لعقد الوصية مطلقاً عدم المعصية
 لان القصد من الوصية تدارك ما فات من الاحسان في حال الحياة فلا يجوز ان تكون
 معصية واذا انتفت المعصية فلا فرق بين ان يظهر فيها قصد القربة كالوصية للقراءة
 وان لا يظهر فيها ذلك كالوصية للاغنياء فانه لا يظهر فيها قصد القربة وان لم تخل
 عن قربة لان في كل كبد رطبة صدقة ويكفي في الجهة اعطاء ثلاثة منهم فلا يجب
 استيعابهم ولا التسوية بينهم ومن ذلك الوصية للجوارين في الجامع الازهر حيث
 لم ينحصر واشق استيعابهم (قوله كعمارة كنيسة) أي ولو ترميمها مثل ذلك كتابة
 التوراة والانجيل وكتب الفلاسفة وسائر العلوم المحرمة وكذلك سراج الكنيسة
 فالوصية بدهن له تعظيم لها باطالة اما اذا قصد انتفاع المقيمين بها ولو كفاراً فالوصية
 صحيحة وان خالف في ذلك الاذعنى (قوله من مسلم او كافر) وحيث قصد المسلم
 تعظيم الكنيسة كفر واما الكافر اذا قصد تعظيم المسجد فلا يحكم باسلامه لان شره

وخرج بمعنى ما اذا كان
 الموصي له جهة عامة فان
 الشرط في هذا ان لا تكون
 الوصية جهة معصية كعمارة
 كنيسة من مسلم او كافر

الاسلام النطق بالشهادتين فلا يحصل بمجرد تعظيم المسجد بخلاف الردة والعياذ بالله تعالى فانها تحصل بمجرد تعظيم الكنيسة (قوله للتعبد فيها) أي ولومع نزول المارة بخلاف ما ذاك لنزول المارة فقط او كانت موقوفة على قوم يسكنونها ولو من كفها لانها ليست كنيسة في الحقيقة ولا اثر لتسميتها كنيسة حيثئذ (قوله وتصح الوصية في سبيل الله تعالى) أي لانه من القرابات فاذا قال اوصيت بثلث مالي في سبيل الله او سبيل الله صحت وصيته وصرفت الزكاة ولو قال اوصيت بثلث مالي لله او قال اوصيت بثلث مالي ولم يقل لله صحت وصيته وصرفت للمساكين ووجه البر (قوله وتصرف للغزاة) أي غزاة الزكاة وهم المتطوعون بالجهاد ثبوت هذا الاسم لهم في عرف الشرع (قوله وفي بعض النسخ بدل سبيل الله الخ) هذه النسخة اعم من النسخة الاولى وهي كل فهو اشارة الى الجهة كما تقدم (قوله وفي سبيل البر) أي الخير والاحسان فان البر اسم عام لكل خير (قوله اي كالوصية للفقراء) أي كالوصية للعلماء فتصرف لاصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث رفته بخلاف العلماء بغير ذلك كالمشتغلين بعلم الكيمياء والطب وغير ذلك ويدخل في الوصية للفقراء المساكين وعكسه لوقوع اسم كل منهما على الآخر عند الانفراد بخلافه عند الاجتماع فاذا اوصى لهما شريك بينهما من اثنين كافي الزكاة ويكفي ثلاثة من كل من الفقراء والمساكين والعلماء ونحوهم ولو اوصى بخيرته صرفت الوصية لاربعة داران من كل جانب من جوانب داره الاربع وجه ذلك مائة وستون دارا الخبر ورد في ذلك رواه البيهقي وغيره وهذا انما يظهر في دار مربعة محفوفة بدور في جوانبها الاربعة كما هو الغالب (قوله اولبناء مسجد) وتصح لهارة مسجد او مصلح ومطلة وتحمّل عند الاطلاق على المصالح الشاملة للعمارة عملا بالعرف فان قال اردت تملك المسجد فالارجح صحة الوصية كما يحتمل الرافعي مع ذلك بان المسجد ملكا وعلية وقف أي بان اللفظ المشتمل على قوله للمسجد يكون ملكا والمشتمل على قوله عليه يكون وقفا والمراد ان المسجد ملكا في ذاته وعلية وقفا كذلك قال النووي هذا هو اللفظ الارجح خلافا من قال تبطل الوصية حيثئذ (قوله وتصح الوصية الخ) هذا شروع في الوصية بمعنى الايصال ولذلك قال الشارح اي الايصال ومعناه ان الايصال كالوصية وشرعا اثبات تصرف مضاف لما بعد الموت واركانه اربعة موص وموصى فيه وصيغة كما تقدم التذية عليه اول لفصل وقه تكام المصنف على شروط الوصى اما شروطا

للتعبد فيها (د) وتصح الوصية
(في سبيل الله تعالى)
وتصرف للغزاة وفي بعض
النسخ بدل سبيل الله وفي
سبيل الله البر أي كالوصية
للفقراء أولبناء مسجد
(وتصح الوصية)

الموصي والموصى فيه والصيغة فلم يتكلم عليها ونحن نتكلم على ذلك فنقول يشترط في الموصى بقضاء المحقوق التي عليه وتنفيذ الوصايا وردد الودائع ونحوها ان يكون مكافحاً حراً كاه او بعضه مختاراً وفي الموصى بنحو امر طفل ومجنون ومجهور سفيه مع ما مر ولا ية له عليه ابتداء من الشرع لا بتهويض فلا يصح الا بصاء من صبي ومجنون ورقيق ومكره ولا من ام وعم لعدم الولاية لهما ولا من الوصى لان ولايته ليست شرعية ابتداء بل جعلية بتفويض الاب والجد اليه الا ان اذن له فيه كأن قال اوصني فاوصني عن الولي لا عن نفسه ولا يصح الا بصاء من اب على ولده والجد بصفة الولاية لان ولايته ثابتة شرعاً ابتداء بخلاف الوصى كما علمت ويشترط في الموصى فيه كونه تصرفاً مالياً مباحاً فلا يصح الا بصاء في تزويج نحوته وابنته لان هذا لا يسمى تصرفاً مالياً وايضا غير الاب والجد لا يزوج الصغيرة والصغير ولا في معصية كبناء كنيسة للتعبد لكون الا بصاء قربة وهي تنافي المعصية ويشترط في الصيغة لفظ بشعراً لا بصاء وفي معناه ما مر في الضمان كأوصيت اليك او فوضت اليك او جعلتك وصياً مع بيان ما يوصى فيه فلو اقتصر على نحو اوصيت اليك كان لغوا ويكون القبول بعد الموت متى شاء كما في الوصية بمال ويكتفي بالعمل كما في الوكالة ويصح مؤقتاً ومطلقاً كأوصيت اليك الى بلوغ ابني او قدوم زيد فاذا بلغ او قدم فهو الوصى لانه يحتمل المجتهلات والاختطارات ولو قال اوصيت الى الله والى فلان حمل ذكر الله على التبرك وقد اوصى ابن مسعود فكتب وصيتي الى الله تعالى والى الزبير وابنه عبد الله ولكل من الموصى والوصى رجوع عن الا بصاء متى شاء لانه عقد جائز الا ان تعين الوصى وغلب على ظنه استيلاء ظالم من قاض وغيره فليس له الرجوع ولو خاف الوصى على مال اليتيم ونحوه من استيلاء الظالم عليه فله تخليصه بشئ منه والله يعلم المفسد من المصلح فيبذل شيئاً للقاضي السوء الذي لو لم يبذل له شيئاً لا تنزع المال منه وسلمه لبعض خوته وادى ذلك الى استئصاله وكذلك يجوز لاوصي تعيب مال اليتيم ونحوه كما قاله ابن عبد السلام اذا خاف عليه الغصب لاجل حفظه كما في قصة الخضر عليه السلام وقد حكاها الله تعالى بتوليه اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر فاردت ان اعيمها وكان وراءهم ملك ياخذ كل سفينة غصبا (قوله أي الا بصاء بقضاء الديون وتنفيذ الوصايا) أي ونحو ذلك كردد لودائع والعواري والغصب وقوله والنظر في امر الاطفال أي ونحوهم كالمجنون والسفيه والا بصاء

أي الا بصاء بقضاء الديون
وتنفيذ الوصايا والنظر في
امر الاطفال

المذكور سنة الا في قضاء حق بحجزه حالا وليس به شهود فانه يجب حينئذ لان
ترك الايصال به يؤدي الى ضياعه (قوله الى من) اشار بذلك الى انه يتعدى بالى
كما يتعدى باللام وينتقله يقال اوصيت الى فلان واوصيت له واوصيته اذا جعلته
وصيا وقوله اى شخص اشار بذلك الى ان من نكرة موصوفة ويصح جعلها موصولة
فتكون بمعنى الذى وقوله اجتمعت فيه اى عند موت الموصى وان لم تكن موجودة
عند الوصية او بين الوصية والموت حتى لو اوصى الى من لم يجتمع فيه الشروط كصبي
ورقيق ثم اجتمعت فيه عند الموت مع (قوله خمس خصال) وفي بعض النسخ خمسة
شرائط وترك سادسا وهو القدرة على التصرف والاهتداء اليه وسيد كره الشارح
بقوله ويشترط ايضا في الوصي ان لا يكون عاجزا عن التصرف وترك سابعا ايضا وهو
عدم العداوة بينه وبين المحجور عليه واما العدالة فقد استغنى المصنف عنها بالامانة
كما ذكره الشارح حيث قال بعد الامانة واكتفى بها المصنف عن العدالة وكذلك
الشيخ المخطيب حيث قال بعد الامانة وعبر عنها بعضهم بالعدالة وبهذا تعرف
ما في قول المحقق اى بعد اعتبار العدالة والاهتداء الى التصرف وعدم العداوة بين
المحجور عليه والولى لانه يقتضى انه براد ثلاثة شروط على الخمسة فتكون الجملة ثمانية
بناء على مغايرة العدالة للامانة وليس كذلك (قوله الاسلام) اى في مسلم فلا يصح
الا يوصى الى كافر على مسلم واما الا يوصى الى كافر على كافر فيصح كما سيصرح به الشارح
في الاستدراك الا في وقوله والبلوغ فلا يصح الا يوصى الى صبي وقوله والعقل فلا يصح
الا يوصى الى المجنون وقوله والحرية فلا يصح الا يوصى الى من به رق وقوله والامانة
فلا يصح الا يوصى الى غير الامين وهو الفاسق وقد جمع ذلك الشارح بقوله فلا يصح
الا يوصى لاضداد من ذكر (قوله واكتفى بها المصنف من العدالة) اشار بذلك
الى مساواة الامانة للعدالة كما مر وهو على تكفي العدالة ولو ظاهرة او لا بد من العدالة
الباطنة جرى شيخ الاسلام تبع الهروي وتبعه الشيخ المخطيب على الاول والمعتد انه
لا بد من العدالة لباطنة وجمع بهضهم بحمل الاول على ما اذا لم يقع نزاع والثاني على
ما اذا وقع نزاع وهو جمع حسن لكن الذى اعقده الزياى انه لا بد من العدالة الباطنة
مطلقا سواء وقع نزاع ام لا (قوله فلا يصح الا يوصى لاضداد من ذكر) تفريع
على ما هم الشروط المتقدمة اجمالا وقد فصلناه لك سابقا لكان الاظهر ان يقول
فلا يصح الا يوصى الى من اتصف بشئ من اضداد ذلك الا ان يجاب بأنه على

(الى من) اى شخص
اجتمعت فيه خمس خصال
الاسلام والبلوغ والعقل
والحرية والامانة واكتفى
بها المصنف عن العدالة
ولا يصح الا يوصى لاضداد
من ذكر

تقدير مضاف والتقدير لذوي اصداد من ذكر (قوله لكن الاصح جواز وصية الخ) استدراك على قوله فلا يصح الا ايصاء لا اصداد من ذكر بالنسبة للكافر وقوله وصية ذي الخ قضيته انه لو كان الموصي مسلماً والمجبر عليه كافراً بان اسلم شخص وله ابن بالغ عاقل سفيه كافراً انه لا يتبعه في الاسلام لا يصح ان يوصى عليه كافر وهو الراجح خلافاً لما جرى عليه في شرح الروض من انه يصح ان يوصى عليه كافر وقوله الى ذي عدل في دينه وعرف ذلك بالتواتر من العارفين بدينه او شهادة شاهدين عارفين بذلك بعد اسلامه او قضية قوله الى ذي انه لا يصح الا ايصاء الى حربي على اولاد حربي والظاهر الصحة (قوله ويشترط ايضاً) أي كما اشترط ما تقدم من الشروط وقوله ان لا يكون عاجزاً عن التصرف أي بان يكون قادراً على التصرف وقوله فالعاجز عنه كالكبر الخ تفريع على مفهوم الشرط الذي قبله وقوله او هرم اي شدة الكبر وقوله مثلاً اي او غيب او سفه او مرض ولا يضر عي لان الاصح متمكن من التوكيل فيما لا يتمكن منه كبيع المعين (قوله واذا جعت ام الطفل الشرائط المذكورة) أي عند الوصية لا عند الموت وان جرى عليه جمع كشج الاسلام وتبعه الشيخ الخطيب لان الاولوية انما يحاطب بها الموصي وهو لا علم له بما يكون عند الموت لا يقال قد تجتمع فيها الشروط عند الوصية وتنتفي عند الموت فيبين بطلان الوصية قاله مرة حينئذ بحال الموت لا بحال الوصية لانا نقول الاصل بقائه ما هي عليه فيقال اذا اجتمعت فيها الشروط عند الوصية فالاولى ان يوصى لها نظر الاصل المذكور ومع ذلك اذا انتفت فيها الشروط عند الموت تبين عدم صحة الوصية فمن اعتبر حال الموت نظر الى استمرار الصحة ومن اعتبر حال الوصية نظر الى الاولوية المبنية على الاصل المذكور وقوله فهي اولى من غيرها اي لو فور شفعها وخروجها من خلاف الاصطعري فانه يرى انها تلي بعد الاب والجد وكان شيخنا رحمه الله تعالى يقول لا بأس بتقايده الاصطعري في هذا الزمان فانها اشفق من غيرها غالباً وترجعها لا يبطل وصايتها الا ان نص عليه الموصي وعلم من ذلك ان الاثوة غير مانعة من الوصاية لما في سنن أبي دارдан عن اوصى الى حفصة بنته وكانت زوجة له صلى الله عليه وسلم

لكن الاصح جواز وصية ذي
الى ذي عدل في دينه على
اولاد الكفار ويشترط ايضاً
في الوصى ان لا يكون عاجزاً
عن التصرف فالعاجز عنه
كالكبر او هرم مثلاً لا يصح
الا ايصاء اليه واذا جعت ام
الطفل الشرائط المذكورة
فهى اولى من غيرها
(كتاب الاحكام النكاح)

(كتاب احكام النكاح) *

اي كاستجابته للتأنيق للوطء الواجد اهتبه كما سيأتي وهذا هو الراجح الثالث

من اركان الفقه وانما قدموا العبادات لانها اهم لتعلقها بالله تعالى ثم المعاملات
لان الاحتياج اليها اشد من الاحتياج لغيرها ووسطوا الفرائض للاشارة الى انها
نصف العلم كما في الحديث ثم النكاح لانه اذا تمت شهوة البطن يحتاج شهوة الفرج
ثم الجنائيات لان الغالب ان الجنائية تحصل بعد استيفاء شهوة البطن والفرج ثم
الاقضية والشهادات لان الانسان اذا وقعت متته الجنائيات رفعوه للقاضي
واحتاجوا للشهادة عليه ثم ختموا بالعقرب جاء ان يختم الله لهم بالعقرب من النار
والنكاح من الشرائع القديمة فانه شرع من لدن ايننا آدم عليه السلام واستقر حتى
في الجنة فانه يجوز للانسان النكاح في الجنة ولو لم يحرمه ما عدا الاصول والفروع
ولا ينكح امه ولا بنته فيها وفائدة في الدنيا حفظ النسل وتقرىح ما يضر جسمه من
التي واستبداء اللذة والتمتع وهذه هي التي تبقى في الجنة والاصل فيه الكتاب والسنة
واجماع الامة فمن الكتاب قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء وقوله تعالى
وانكروا الايامي منكم ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم تناكحوا تكثر وافاني بهياه
بكم الامم يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من أحب فطرني فليستسني بسني
ومن سني النكاح واركانه خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة (قوله
وما يتعلق به) أي والذي يتعلق به من صحة وفساد وحل وحرمه ونحو ذلك ويحتمل
ان المراد بما يتعلق به جميع ما يأتي الى كتاب الجنائيات لتعلق جميع ذلك بالنكاح
كما قاله ابن قاسم العبادي في شرحه على الكتاب (قوله وفي بعض النسخ وما يتصل
به) عطف على مقدرة تقديره هكذا في بعض النسخ (قوله من الاحكام) أي من
بعض الاحكام بمعنى النسب التامة جمع حكم بمعنى النسبة التامة وقوله والقضايا أي
من القضايا الآتي ذكرها في الفصول الآتية ومعناها النسب المقضي بها فهي جميع
قضية بمعنى نسبة مقضي بها فتكون بمعنى الاحكام فالعطف من قبيل عطف
التفسير وبمعنى ان يكون المراد بالقضايا المعنى المصطلح عليه عند أهل الميزان
فالعطف من قبيل عطف الكل على الجزء لان القضية بالمعنى المصطلح عليه عندهم
المركب من المحكوم عليه والمحكوم به والمحكم بمعنى النسبة (قوله وهذه الكلمة
ساقطة من بعض نسخ المتن) المراد بالكلمة المعنى اللغوي لان الاشارة لتوله من
الاحكام والقضايا وهي كلمات (قوله والنكاح يطلق لغة على الضم) قال تناكحت
الاشجار اذا تمايلات وانضم بعضها الى بعض وقوله والوطء والعقد ظاهره بل صريحه

وما يتعلق به (وفي بعض
النسخ وما يتصل به) من
الاحكام والقضايا وهذه
الكلمة ساقطة من بعض
نسخ المتن والنكاح يطلق
لغة على الضم والوطء والعقد

انه يطلق لغة على الوطء والتقدولا مانع منه وبثبته قول الشيخ الخطيب والعرب
تسميه بمعنى العقد والوطء جميعا وهذا لا ينافي انه شرعا حقيقة في العقد مجاز
في الوطء وقيل بالعكس وقيل حقيقة فيهما ولذلك قال الشيخ الخطيب بعدما تقدم
ولا يصح ابنا في موضوعه الشرعي ثلاثة اوجه اصحها انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء
وبثبته ذلك ايضا قول النووي في شرح مسلم هو في اللغة الفهم ويطلق على العقد
والوطء ثم قال قال الواحدى قال ابوالعاسم الزجاجي النكاح في كلام العرب بمعنى
العقد والوطء جميعا ثم قال وقال ابو علي الفارسي فرقت العرب بينهما فراقا طيفا فاذا
قالوا نكح فلانة او بنت فلان ارادوا عقد عليها واذا قالوا نكح امراته او زوجته
ارادوا وطئها وبذلك اندفع ما زعمه المحشي بقوله فيه تساهل لان الوطء والعقد
من مناه الشرعي وانما الخلاف في كونه حقيقة فيهما أولا ولا يرد على ما هو الاصح
من انه حقيقة في العقد مجاز في الوطء قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لان المراد به
فيه العقد واما الوطء فهو مستفاد من خبر حتى تذوق عسله ويذوق عسلك
فالعقد مستفاد من الكتاب والوطء مستفاد من السنة او المراد به في ذلك الوطء مجازا
من اطلاق اسم السبب على المسبب بقريظة الخبر المذكور (قوله ويطلق شرعا على
عقد مشتمل على الاركان والشروط) كان الاوضح والاولى ان يقول كما قال غيره عقد
يتضمن اباحة وطء بلفظ انكاح او تزويج او ترجمته ففاده الاباحة لا الملك على
الوجه لانه اختلاف في كونه عقدا اباحة او تمليك على وجهين اوجههما انه عقد
اباحة ويظهر اثر ذلك فيما لو حلف لا يملك شيئا وله زوجة والاصح انه لا يحنث حيث
لا نية وعلى الثاني فهو تمليك لان ينفع لا يفسد فلو وطئت المرأة بشبهة فالمهر لها
اتفاقا والمعقود عليه المرأة اى منفعة بضعها على الرابع وقيل المعقود عليه كل من
الزوجين وينبنى على هذا الخلاف انها لا تعال به بالوطء على الاول لانه حقه فلا يجب
عليه وطؤها نعم الاولى له ذلك لانه فيها ويحصنها وتطالبه به على الثاني وعندنا انكاح
لازم من جهة زوجة قطعا ومن جهة زوج على الرابع فلا خيار فيه وليس لهما
فسخه بلا عيب من العيوب الا تبيد فلا ينافي ان لكل منهما فسخه بالعيب كما سباني
وقابل الرابع انه جائز من جهة الزوج من حيث لا يملكه بالطلاق واما فسخه
بلاسبب فلا يتأني لامر الرجل ولا امر المرأة وهذا ليس الا على فالحلف لفظي
(قوله والنكاح) اى بمعنى التزويج اى قبول التزويج اذ هو الذي من طرف الزوج

ويطلق شرعا على عقد
مشتمل على الاركان
والشروط والنكاح مستحب

فهو المنكوح عليه بالاستحياب له ففي كلام المصنف شبه استخدام حيث ذكر النكاح
 أولاً في الترجمة بمعنى العقد المربك من الاستحياب والقبول وذكره ثانياً بمعنى آخر وهو
 القبول الذي هو أحد طرفيه وأما الاستحياب الذي هو الطرف الآخر فهو من طرف
 الولي وهو مستحب أيضاً إن كانت المرأة تائفة فيستحب لها النكاح بمعنى الزوج الذي
 هو الاستحياب لكن بواسطة الولي وفي معنى التائفة المحتاجة لائقة والمخافة من اقتحام
 الفجيرة بل إن لم تندفع الفجيرة عنها إلا بالنكاح وجب فإن لم تكن تائفة ولا محتاجة
 ولا خائفة كره لها لأنها يخشى منها أن لا تقوم بحقوق الزوجية مع عدم السبب المقتضى
 للنكاح فاقيل أنه يستحب لها ذلك مطلقاً مردود ويستحب كونه الزوجية بكرة إلا لعذر
 كضعف آتته عن الافتراض أي إزالة البكارة أو احتياجه لمن يقوم على عياله
 كما وقع مجابر فانه لما قال له صلى الله عليه وسلم هلا بكرا تلاعبيها وتلاعبك اعتذر له
 فقال إن أبي قتل يوم أحد وترك تسعينات فذكرت أن أجمع اليهن جارية خرقاء
 مثاهن أي لا تحسن شيئاً ولكن امرأة تمسهاهن وتقوم عليهن فقال صلى الله عليه وسلم
 أصبت وكونها دينة لا فاسقة جميلة عرفاً عند العلامة الرملي أو بحسب طبعه عند
 العلامة الزيادي تخبر الصحيحين تنكح المرأة ربع المال وأبوالها ومحسبها ولديتها فاظفر
 بذات الدين تربت يداك أي التصقت بالتراب وهو كناية عن الفقر فكأنه قال
 افتقرت إن لم تفعل واستغنيت إن فعلت لا بارعة الجمال لأنها ترهوعاً عليه بجميعها
 البارع وتمتد إليها العين غالباً وكونها ولوداً ويرف كونه البكر ولوداً باقاربها ودود
 تخبر تزوجوا الولود والودود فاني مكاثركم بالام يوم القيامة بالغة الحاجة خفيفة
 المهر لا مطلقاً يرغب فيها مطلقة أو ترغب هي فيه ذات نسب طيب لا بذات زنا
 ولا بنت فاسق ومثلها اللقيطة ومن لا يعرف لها اب تخبر تخبر والنطة لكم غير ذات قرابة
 قريبة بأن كانت اجنبية أو ذات قرابة بعيدة اضعف الشهوة في ذات القرابة القريبة
 كبرت الم فجي الولد تخبراً ولذلك قال بعضهم

ان أردت الاستحياب فانكح قريباً * وإلى الأقربين لا تتوصل

فانكح الثمار طيباً وحسناً * ثم غصنه غريباً موصل

ويستحب أن يعقد عيماً في شوال وإن يكون في يوم الجمعة أو في النهار وإن يكون في جمع
 وإن يكون في المسجد ويستحب أيضاً أن يدخل عليها في شوال كما فعل صلى الله عليه
 وسلم في عائشة رضي الله عنها (قوله مستحب) أي استحباباً عارضاً لا أن أصله

الاباحه لكن ان قصد به العفة او حصول ولدا ونحو ذلك صار طاعة بخلاف ما لو قصد
 مجرد استيفاء اللذة او قضاء وطره ولهذا لا يصح نذره ولو في صورة الاستحباب على
 ما اعده الرملي وقال ابن حجر يصح نذره ان قصد به العفة او حصول ولدا ونحو ذلك
 نظر الاستحباب به حيث نذر وهو وجهه والعلامة الرملي نظر لكون اصله الاباحه
 والاستحباب عارض ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو كان في دار الحرب فانه
 لا يستحب له النكاح وان وجدت فيه الشروط كما نص عليه الشافعي وعلمه بالخوف
 على الولد من الكفر والاسترقاق (قوله لمن يحتاج اليه) اي للشخص الذي يحتاج
 الى النكاح سواء كان مستغلا بالعبادة ام لا وقوله بتوقانه للوطء متعلق بيجتاج اي
 بسبب اشتياقه للوطء فالإيه للسبيبة فان لم يكن به توقان كره له النكاح ان فقد أهله
 سواء كان به علة كنعين ام لا او وجدها وكان به علة كهرم وتعين لانتفاء حاجته
 مع التزام فاقد الاهله ما لا يقدر عليه وخطرا لقيام به فيم عداه فان وجده او اعله
 به فتخل لبيادة افضل ان كان متعبدا اهتماما بها وان لم يكن متعبدا فالنكاح افضل
 من تركه لثلاث نفي به البطالة بسبب التفكير الى الواحش (قوله ويجداهته)
 عطف على قوله يحتاج اليه والاهله بضم اله مزه مؤن النكاح وقوله كهرم ونفقة اي
 وكسوة كما اشار اليه بكاف التمثيل والمراد بالمهر المحال منه وبالنفقة نفقة يوم النكاح
 وليته وبالكسوة كسوة فصل التمكن (قوله فان فقد الاهله) اي مع توقانه للوطء
 كما هو الفرض وقوله لم يستحب له لسكاح بل يستحب له تركه كما في المنهاج وغيره
 وبالغ في شرح مسلم فقال يكره له النكاح ويكسر شهوته بالصوم ارشاد افانه بالقرن
 عليه يضعف الشهوة بخبر يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فانه
 اغض للبصر واغصر للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء اي قاطع لتوقانه
 والباءة بالمد مؤن النكاح فان لم ينكسر بالصوم لا يكسره بالكاف وروى نحوه بل يتزوج
 ويتوكل على الله فان الله تكفل بالرزق للمتزوج بقصد العفاف فان كسره بالكاف وروى
 الطيار ونحوه كره ان اضعف الشهوة فان طعها من اصلها حرم وكذلك استعمال المرأة
 التي الذي يبطئ المحبل او يقطعها من اصله فيكره في الاول ويحرم في الثاني (قوله
 ويجوز للحر) اي كامل الحرية غير النبي صلى الله عليه وسلم اما هو صلى الله عليه وسلم
 فيصوله نكاح اكثر من اربع فانه صلى الله عليه وسلم لم تزوج خمس عشرة امرأة
 ودخل ثلاث عشرة وتوفي عن تسع أشار اليهن شيخنا بأرائل قوله

لمن يحتاج اليه) بتوقان
 نفسه للوطء ويجداهته
 كهرم ونفقة فان فقد الاهله
 لم يستحب له النكاح (ويجوز
 للحر

عشقت ملجأ أراد حسنا جالسه * صفار شأه نديه سل للقتل
 فخذ آخر ظمن أول النظم تستفد * نساء توقي عنهم المصطفى المكي
 طالعين له ما ثمة والميم لم يوتى والزاي لزيب بنت جحش والحاء الحفصة والجميم لجويرية
 والصاد لصفية والراء مارية والهاء لهند والسين لسودة رضي الله عنهم (قوله أن
 يجمع) أي في عقد واحد وفي عقود متعددة ولو مرتبة وقوله بين أربع حرائر أي
 ولو كن كافرات فإن زاد عاين بطل الزائد أن عقد عليه بعد الأربع وإلا بطل الكل
 وإبطال واحدة ليس بأولي من إبطال الأخرى فيبطل الجميع وجوز بعض المخارج
 نساء أخذ من قوله تعالى فأكبر وأما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع أي اثنين
 وثلاثة وأربعة ومجموع ذلك تسع وقال بعض المخارج أيضا إن هذه الآية تدل
 على ثمانية عشر لأن معنى مثنى اثنين اثنين وثلاث ثلاثة ثلاثة ورباع أربعة أربعة
 ومجموع ذلك ما ذكره هذا الحق للإجماع والمراد من الآية والله أعلم فأكبر وأما طاب
 لكم من النساء اثنين أو ثلاثة أو أربعة فلا يجوز الزيادة على الأربع ولذلك قال صلى الله
 عليه وسلم يغسلار وقد أسلم على عشر نسوة أمسك أربعة وفارق سائرهن وإذا
 وجب الاقتصار على أربع في الدوام ففي الابتداء أولى واستفيد من تقييد المسنف
 بالحرائر جواز الجمع بين الأماء بذلك الميم من غير حصر ولو كن مع الحرائر لا طلاق
 قوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم (فائدة) ذكر ابن عبد السلام أنه كان في شريعة
 موسى عليه السلام جواز النساء من غير حصر تغلب المصلحة الرجال وفي شريعة
 عيسى عليه السلام أنه لا يجوز غير واحدة تغلب المصلحة النساء وراعت شريعة
 نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مصلحة النوعين والحكمة في أن موسى عليه السلام
 غلب مصلحة الرجال أن فرعون كان يقتل أبناءهم ويستحي نساءهم فناسب أن يغلب
 في شريعته مصلحة الرجال لغنائهم وكثرة النساء والحكمة في أن عيسى عليه السلام
 غلب مصلحة النساء أنه خلق من أمه بلاب فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة
 النساء لكونها نوع أصله الذي هو أمه والحكمة في تخصيص الأربع أن الشخص له
 طائر أربع وأن المقصود من النكاح الألفة والمؤانسة وذلك يفوت بالزيادة على
 الأربع دون الاقتصار على الأربع لأنه إذا دار عليهن بالقسم فاعما يغيب عن كل
 واحدة منهن ثلاث ليال وهي مدة قرية معتقرة شرعا في كثير من الأبواب (قوله
 فقط) أي دون ما زاد على الأربع وقد عرفت حكم الزائد فيما رآنا (قوله الأربعة
 تعين الواحدة في حقه) أي فلا يجوز الزيادة عليها وقوله كنكاح سفية أي فإنه تعين

أن يجمع بين أربع حرائر
 فقط إلا أن تعين الواحدة
 في حقه كنكاح سفية ونحوه
 مما يتوقف على الحاجة

فيه الواحدة لانه انما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة فينكح هو باذن وليه أو ينكح
 له وليه باذنه ولا يعتد بقوله في الحاجة حتى تظهر امارات الشهوة لانه قد يقصد
 اتلاف ماله لسفهه وقوله ونحوه أى نحو نكاح السفية كنكاح المجنون فانه تتعين
 فيه الواحدة لانه انما يزوج للحاجة وهي تندفع بالواحدة واحتياجه لغير الواحدة
 نادرا لا يعتبر نعم ان كان احتياجه لمرض زيد بقدر الحاجة والمزوح له أب ثم جد ثم
 حاكم دون سائر العصابات ويلزم الأب وان علان تزويج المجنون الكبير المحتاج للنكاح
 بخلاف المجنون الصغير والمجنون الكبير غير المحتاج له وأما الصبر العاقل فلا يبه
 وان علان تزويجه ولو اربعا المصلحة غبطة ظاهرة لايه وقوله مما يتوقف على الحاجة
 أى من نكاح يتوقف على الحاجة كنكاح المجنون كما تقدم في واقعة على نكاح
 فاندفع قول المحشى لو قال ممن يتوقف جواز نكاحه على الحاجة لا يمكن أولى
 وانسب ولعله بناء على تفسير قوله ونحوه بنحو السفية كما يدل له تمثيله بالمجنون وقد
 مرناه لك فيما تقدم بنحو نكاح السفية ومثله بنكاح المجنون (قوله ويجوز
 للعبد) المراد به من فيه رق بجميع انواعه كما اشار اليه الشارح بقوله ولو مدبرا مخ
 وان كان المتبادر من العبد كامل الرق الذى لم يجبر عليه سبب من اسباب الحرية وقوله
 أن يجمع بين اثنين أى سواء كانتا في عقد واحد أو في عقدين ولو مرتين وسواء كانتا
 حرتين أو امتين أو مختلفتين فهو على النصف من الحر لان النكاح من باب الفضائل
 فلم يلحق العبد فيه بالحر كما يلحق الحر غير النبي بمنصب الانبياء في الزيادة على الرابع
 وعلم من ذلك جواز نكاح العبد الامة مع الحر فانه لا يشترط لنكاح الامة الشروط
 الآتية (قوله أى زوجتين فقط) أى دون ما زاد عليهما فان زاد عليهما ما مكمل لوزاد
 الحر على الرابع والحاصل أنه لو نكح الحر خمسة أو ستا فكثر أو العبد ثلاثا فكثر فان
 كان في عقد واحد بطل في الجميع وان كان في عقود مترتبة بطلت الخامسة فما فوقها
 في الحر والثالثة فما فوقها في الرقيق لان الزيادة على العدد الشرعى حصلت في كل
 منهما (قوله ولا ينكح) أى لا يتزوج فلا يجوز ولا يصح وقوله الحر أى الكامل الحرية
 بخلاف الرقيق كالأوبى فيجوز له نكاح الامة وان لم توجد الشروط كما مر نعم
 الاسلام شرط في المسلم حرا كان أو غيره فهو يعم الحر وغيره ويختص بالمسلم (قوله
 امة) أى من في هارق ولو مبعضة فهي كارقية لان ارقاق بعض الولد محذور
 كارقاق كله نعم اذا جاز له نكاح الامة ووجد مبعضة وجب تقديمها على كاله ارق

(ويجوز للعبد) ولو مدبرا
 أو مبعضا ومكتوبا أو معلقا
 عتقه بصفة (أن يجمع بين
 اثنين) أى زوجتين فقط
 (ولا ينكح المحرمة)

لان ارقاق بعض الولداهون من ارقاق كله وهذا هو الرابع من تردد للامام وعلى
 تعليل منع رقيقة الكل اقتصر الشيخان بل يجب تقديم من هي أقل رقاء على من هي
 أكثر رقا لو اوصى باولاد امته ثم اعتقها الوارث فلا ينكحها محررا لا بشروط الامة لان
 امة له وهي ارقاق الولد تجري فيها وبها يلغز من وجهين الاول أن يقال لنسوة
 لا ينكحها محررا لا بشروط الامة الثاني ان ولدها رقيق بين حرين (قوله غيره)
 انما قيد الشارح بذلك لانه لا يجوز له نكاح امته مطلقا وجدت الشروط أو لا نعم ان
 اعتقها جازله نكاحها بل يستحب لانه ورد ان له اجرين اجرا على اعتاقها واجر على
 نكاحها وكذلك لا يجوز ان ينكح امة ولده لانها مثل امته فان طرأ ملك الفرع على
 نكاح امه بان ملك الولد الامة التي تزوجها ابوه قبل ملكه لم يفسخ النكاح لانه
 درام مع ضعف تعلق الاب بعمال الولد بخلاف امة المكاتب فانه يمتنع على السيد
 نكاحها ابتداء ودواما لان تعلق السيد بعمال المكاتب أقوى ومثل امته أيضا الامة
 الموقوفة عليه والموصى له بمنفعته على الدوام وكذلك يمتنع على السيدة ان تنكح
 عبدا المملوك لها أو الموقوف عليها أو الموصى لها بمنفعته على الدوام (قوله
 الا بشرطين) وسيزيد الشارح عليهما شرطين فالبجالة أربعة والذي في الخطاب تبعاً
 للنهج جعلها ثلاثة يجعل الاول المخرج عن المحرة فيشمل فقد صدقها وعدم كونها
 تحتها فيستغنى به عن الشرط الاول من الشرطين اللذين زادهما لشارح ولو حذف
 المصنف لفظ صدق لشمول ما ذكر واستغنى عن الشرط المذكور فتعيره بالصدق
 قاصر كما أشار إليه لشارح بقوله أو فقد المحرة أو عدم رضاها به ولا يخفى ان الشرط
 الاول من الشرطين اللذين زادهما لشارح هو مفاد قول الشارح أو لا أو فقد المحرة
 فكان عليه إسقاط الشرط المذكور (قوله عدم صدق المحرة) أي ولو كناية ان
 وجدت شروط نكاحها ولا يكلف بيع مسكنه وخادمه ولباسه ومركوبه لاجل
 تحصيل صدق المحرة ولورضيت بلا صدق حات له الامة لوجوبه عليه بالعقد
 وكذلك لورضيت بالموجل فتحل له الامة لان ذمته تصير مشغولة في الحال به وقد
 لا يجده عند حلول الاجل ومثل ذلك ما لو لم ترض الا بأكثر من مهر المثل ما لم يكن
 السيد طالبا للالاكثر المذكور في مهر الامة لانه قادر على نكاح المحرة بمهر الامة
 ولورضيت له المحرة بمهر المثل فاقبل وقد وجدته لم تحل له الامة لقدرته على صدق
 المحرة ولا نظر للثمة في النسابة اذ العادة المسامحة في المهور ولا يمنع ماله الغائب نكاح

لغيره
 صدق المحرة
 (الا بشرطين عدم)

الامة لانه كالعدم (قوله 'وقد المحرة') أي بأن لم يجدها في بلده فلو وجدها غائبة عن بلده ولمحقه مشقة ظاهرة في طلبها حلت له الامة وضبط الامام المشقة بان ينسب في طلب الزوجة الى الاسراف ومجاوزة المحرمات ولم يلحقه تلك المشقة لكانه لا يقدر على منع نفسه من الزنا في مدة السفر لها والاوجب عليه السفر لها ومحاولة كماله الزكشي ان امكن انتقالها معه الى وطنه والانهي كالمعدومة لما في تكليفه المقام معها في بلد ما من الغربة والرجس لا تحتل هذا التضييق (قوله أو عدم رضاها) أي بالزوج لتصور نسبه أو نحو ذلك وكذلك عدم رضاها بما قدر عليه من المهر بأن طلبت أكثر منه (قوله وخوف العنت) أي بأن يتوقعه لا على ندور بأن يغلب على ظنه الوقوع فيه أو يحتمل الوقوع فيه وعدمه على السواء بأن تغلب شهوته وتضعف تقواه بخلاف ما اذا توقعه على ندور بأن تضعف شهوته أو قويت شهوته وقويت تقواه أيضا فلا تحل له الامة لقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايما نكحتم اليه قوله ذلك لمن خشي العنت منكم والطول السعة والمراد به المهر والمراد بالمحصنات الحريرات والمؤمنات الاولى جرى على الغالب لان المحرة الكفاية كالمحرة المسلمة في منع الامة كما يعلم من قول الشارح أن لا يصحكون تحت حرة مسلمة وكفاية بخلاف المؤمنات الثانية فانه قيد في حق المؤمن لانه يشترط اسلام الامة في حق المسلم كما سيأتي وعلم من ذلك الشرط ان الممسوح والمجبور لا يحمل الكل منهما نكاح الامة لانه لا يتصور منه خوف العنت بخلاف العنين والنحسي ولا بد أن يكون العنت عاما فالاعتبار يوم العنت لا خصوصه فلو خاف العنت من امة بعينها لقوة ميله لها فليس له أن ينكحها لان العشق لا اعتبار به لانه تهييج من البطالة وإطالة الفصحى وكروكم من انسان ابتلى به وسلاه (قوله أي الزنا) واصلة المشقة سمي به ازنا لانه سبها بالحد في الدنيا ان حد فيها والا فبالعقوبة في الآخرة ان لم يتب متى حد في الدنيا لا يعاقب في الآخرة لان الله اكرم من ان يجمع على الذنب الواحد عقوبتين فهو من تسمية السبب باسم المسبب وقوله مدة فقد المحرة طرف لخوف العنت (قوله وترك المصنف شرطين آخرين الخ) قد تقدم ان الاولى للشارح اسقاط الشرط الاول من هذين الشرطين لانه مفاد قوله فيما مر أو فقد المحرة فهو يغني عنه لكن الشارح زاده نظر الكلام المصنف (قوله أحدهما) أي الشرطين الآخرين وقوله أن لا يكون تحت حرة أي أو امة بالملك

أو فقد المحرة أو عدم رضاها
به (وخوف العنت) أي الزنا
مدة فقد المحرة وترك المصنف
شرطين آخرين أحدهما ان
لا يكون تحت حرة

أوبالنكاح وانما اقتصر على المحرة ايتأتى التعميم فيها بآية وله مسلمة أو كناية فاذا تزوج
 امة بالشروط فلا يجوز له نكاح امة اخرى الا ان انتقل الى جهة اخرى وخاف العنت
 فله نكاح امة ثانية فلو انتقل الى جهة اخرى وخاف العنت أضاف له نكاح امة ثالثة
 وهكذا في الرابعة وله بعد ذلك جمهن والقسم بينهما لانه دوام (قوله مسلمة
 أو كناية) تعميم في المحرة فاذا كانت تحت حرة كناية منعت نكاح الامة فقوله
 المؤمنات الاولى في الآية ليس بقيد بل جرى على الغالب بخلاف المؤمنات لثانية
 كإمر (قوله تصلح للاستمتاع) أى عرفا بأن نفعه ولو قال صالحة للاستمتاع
 لكان أولى لان تعبيره بالمضارع يؤهم أنه يكفي كونها تصلح للاستمتاع في المستقبل
 وليس كذلك بل لابد أن تكون صالحة للاستمتاع في الحال ونخرج بذلك الصغيرة
 التي لا تحتل الوطء والرقاء والقرناء والمهرمة ونحوها كالمختيرة ان عافت نفسه
 وطأ ما فله نكاح الامة حيث شذ ولا يفار لتوقع شفاؤها كما نقل عن العلامة الرملى
 خلافا لابن قاسم حيث جعلها كالصالحة للاستمتاع لتوقع شفاؤها (قوله والثاني)
 أى الشرط لثاني من الشرطين الآخرين وقوله اسلام الامة أى لفعله تعالى من
 فتياكم ائمنات وقوله التي ينكحها بخلاف التي يملكها فلا يشترط اسلامها فيجوز له
 وطء الامة الكناية بملك اليمين لان المحذور في نكاح الامة لذى هو رقيق الولد
 متمم هنا (قوله فلا يحل لمسلم امة كناية) سواء كان حرا أو رقيقا فهذا الشرط
 عام للعرو وغيره لكنه خاص بالمسلم بخلاف الكافر حرا كان أو رقيقا فله نكاح الامة
 الكناية لاستوائهما في الدين ولا بد في نكاح الحر الكناي الامة لكناية من فقد
 المحرة وخوف العنت كما مسلم فتحصل ان فقد المحرة وخوف العنت خاصان
 بالحر لكونهما يمان المسلم والكناي والاسلام خاص بالمسلم لكنه يعم الحر وغيره
 كما تقدم (قوله واذا نكح المحرمة بالشرط المذكور) أى اتي هي فقد صدق
 المحرة وخوف العنت وعدم كونه تحت حرة صالحة للاستمتاع واسلام الامة في حق
 المسلم وقوله ثم ايسرأى بأن قدر على صدق المحرة وقوله أو نكح حرة أى بعد نكاح
 الامة كما هو فرض المسئلة بخلاف ما لو عقد عليه ماما عاقا نه يصح في المحرة ولا يصح
 في الامة لان نكاح المحرة يمنع نكاح الامة وهذا ظاهر ان كانت المحرة تصلح
 للاستمتاع لان المحرة غير الصالحة للاستمتاع لا تمنع نكاح الامة فلذلك اعتمد
 الشبرا ملى على الرملى بتقييد هذه المسئلة بما اذا كانت المحرة صالحة للاستمتاع

مسئلة أو كناية تصلح للاستمتاع
 والثاني اسلام الامة أى
 ينكحها المحرة فلا يحل لمسلم
 امة كناية اذا نكح المحرمة
 بالشرط المذكور ثم ايسر
 ونكح حرة

خلافه ان عم فيها وتبعه المحشي حيث قال وان كانت الحرة غير ضالحة له وهو شيخ
 شرح المنهج وامل وجهه قرة ابتداء النكاح لكن الاوجه ما قلناه أولا (قوله
 لم ينفسخ نكاح الامة) أي لانه دوام ويتغير في الدوام ما لا يتغير في الابتداء
 (قوله ونظر الخ) شروع في احكام النظر وتسامه ولا يفتق ان المناسبات للقيام انما
 هو النظر لاجل النكاح وهو الذي ذكره المصنف بقوله والرابع النظر لاجل النكاح
 فيجوز الى الوجه والكفين وانما ذكره المصنف بقوله والرابع النظر لاجل النكاح
 حرم النظر حرم المص لانها تبلغ منه في اللذة وثارة الشهوة ويحرم اضطلاع الرجلين
 والمرأتين في ثوب واحد ذلكا عاردين وان كان كل منهما في جانب من الفراش مخبر
 مسلم لا يفضي الرجل الى الرجل في الثوب الواحد ولا المرأة الى المرأة في الثوب الواحد
 ولا فرق في ذلك بين الاجانب والمحارم ولذلك قال الرمي ولو ابأ وابنه وأما وينتها ونارح
 في الاصول السبكي وفي غيرهم الزركشي ويسن مصافحة الرجلين والمرأتين مخبرهما من
 مسلمين يلتقيان فيمصا فحان الاغفر لهما قبل أن يتهرقا ويستثنى الامرد الجمل فحرم
 مصافحته ك مصافحة الرجل للمرأة فانها تحرم من غير حائل ومبايعته صلى الله عليه
 وسلم للنساء انما كانت بالقول لا بالمصافحة لانه صلى الله عليه وسلم لم يصافح امرأة قط
 وتكره مصافحة من به عاهة كالابرص والاجذم ونحوهما وتكره المعاققة والتقبيل
 في الرأس الالتقام من سفرا ومن بعد لقاءه رفا فانه سنة لمن ذكر الاتباع ويسن
 تقبيل اليد لصالح ونحوه من الامور الدينية كعلم وزهد ويكره ذلك لغنى ونحوه من
 الامور الدنيوية كشوكة ووجاهة فقد ورد من توضع لغنى فانه ذهب لثادينه كافي
 شرح الروض ويسن القيام لاهل الفضل اكراما لاربابه وتقريبا بخلاف غير اهل
 الفضل فلا يطاب اقيام لهم الا الحاجة او ضرورة وخرج بالقيام نحو ال كوع الواقع بين
 يدي الامراء ونحوه من فواحش ولومع الطهارة واستقبال الغلبة كما قاله العلامة ابن
 حجر والعنفية بعضهم مؤلفا (قوله الرجل) أي الذكر البالغ وهو يشمل الفعل
 وهو الذي بقي ذكره وانثياه والخصي وهو من قطع انثياه وبقي ذكره والمحبوب بالباء
 الموحدة وهو من قطع ذكره وبقيت انثياه بخلاف الممسوح وهو الذي مسح ذكره
 وانثياه فهو مع النساء الاجانب كالمحرم وأما المجنون باتون فلا يؤمن نظره بتحريم
 ولا تحليل كالبهيمية لكن يلزم المرأة الاحتجاب عنه وخرج بالبالغ الصبي لكن
 المراهق كالبالغ ومعنى حرمة النظر في المراهق مع انه غير مكلف انه محرم على واليه

لم ينفسخ نكاح الامة (ونظر
 الرجل)

تمكنه منه ويحرم على المرأة ان تنكشف عليه وكذلك غير المراهق ان كان يقدر على
 حكاية ما يراه بشهوة فهو كالسالم ايضا ومعنى المحرمة فيه كاذكروا ان كان يقدر على
 حكاية ما يراه من غير شهوة فهو كالسالم وان كان لا يقدر على حكاية ما يراه فهو
 كالمدم فبذلك علم ان غير السالم على اربعة اقسام وهذا كله في الواضح واما الخفي
 المشكل فيعامل بالاشد فيجمل مع النساء رجلا ومع الرجال امرأة اذا كان في سن
 يحرم فيه نظر الواضح ولا يجوز ان يخلو به اجنبي ولا اجنبية ويمكن ادخاله في كلام
 المصنف بان يراد بكل من الرجل والمرأة ما يشمله فيقال المراد الرجل ولو احتمالا
 والمرأة ولو احتمالا (قوله الى المرأة) أي الانثى البالغة ومثلها المراهقة بل
 الصغيرة التي تشبه كذلك بخلاف الصغيرة التي لا تقضى فيجعل النظر اليها لانها
 ليست في مظنة الشهوة الا الفرج فيحرم النظر اليه وكذلك ذكر الصغير ويستثنى الام
 زمن الرضاع والتربية فانها تنظر اليه رخصة للعساجة ومثلها نحوها كالمرضعة واما
 الكبيرة فيحرم النظر اليها ولو كانت لا تشتهى لنحو تشوه وتحرم الخلوة بها اذا ما من
 ساقطة الا ولها لاقمة وسكت المصنف عن نظر الرجل الى الرجل ونظر المرأة الى
 المرأة فيجعل كل منهما بلا شهوة الا لما بين السرة والركبة فيحرم ولو بلا شهوة ويستثنى
 من الاول نظر الرجل الى الامرد الجليل فان كان بشهوة فهو حرام بالاجماع ولا يختص
 ذلك بالامرد الجليل بل النظر بشهوة حرام لكل ما لا يجوز الاستمتاع به ولو بجسادا كان
 يتنظر الى اليهود بشهوة وضابط الشهوة فيه كما قاله في الاحياء ان يتأثر بجمال صورته
 بحيث يظهر من نفسه الفرق بينه وبين الملتحي ويقرب منه قوله هي ان يتنظر فيلتذ
 وكثير من الناس يتنظرون الى الامرد الجليل مع التلذذ بجماله ومع المحبة له وينظنون
 انهم سالمون من الاثم لاقتصارهم على النظر دون ارادة الفاحشة وليسوا سالمين
 ومثل الشهوة خوف الفتنة فلوانتفتت الشهوة ونخفت الفتنة حرم النظر ايضا وليس
 المراد بخوف الفتنة غلبة اظن بوقوعها بل يكفي ان لا يكون ذلك نادرا وان كان بغير
 شهوة وبلا خوف فتنة فهو حرام عند النووي حيث لا محرمية ولا ملك والاكثر
 على خلافه والامرد هو الشاب الذي لم يبلغ او ان الانبيات بخلاف من بلغه ولم تنبت له
 لحمة فانه لا يقال له امرد بل يقال له نط بالثاء المثلثة ويستثنى من الثانية نظر
 الكافرة الى المسلمة فهو حرام الا لما يبدو عند المهنة أي الخدمة لفهوم قوله تعالى
 او نساكن وصح عن عمر رضي الله عنه منع المكانيات دخول الحمام مع المسلمات

الى المرأة على

قوله ما من ساقطة الخ فيه
 اشارة الى قول القائل
 لكل ساقطة في الخي لاقطة
 وكل كاسدة يومها مسروق

ومحل ذلك في كافر غير محرمة للسلطة وغير مملوكة لها أما ما فيجوز لها النظر إليها
كما يحسد الزركشي في المحرم واقفي به النووي في المملوكة (قوله على سبعة أضرب)
بتقديم السنين على الموحدة أي على سبعة أنواع وسكت المصنف عن أشياء من
النظر اختصاراً منها النظر للتعليم فيجوز النظر له ولا يشك كل على ذلك
ما قالوه في الصداق من أنه لو اصدقها تعليم قرآن فطلقها قبله تعذر تعليمها لأن
التعذر إنما هو في المطلق لأن كلام من الزوجين تعلقت آماله بالآخر ولكل منهما
طمعية في صاحبه بسبب العهد السابق بينهما منع من ذلك لقوة خوف الفتنة
ونخص السبكي حواز النظر بالواجب تعلمه وتعليمه ~~كك~~ لفاتحة وما يتعين تعلمه من
الصنائع المحتاج إليها بشرط التعذر من وراء حجاب وجعل مسألة الصداق على
المندوب كسورة من القرآن وقال الجلال المحلى جواز النظر للتعليم خاص بالامرد
دون المرأة أخذاً من مسألة الصداق فإنها تقتضي منع النظر إلى المرأة للتعليم والامرا
تعذر والمعتمد جواز النظر للتعليم مطلقاً ما عدا المطلق قبل التعليم لما تقدم من قوة
خوف الفتنة لتعلق طمعية كل منهما بالآخر (قوله أحدها) أي أحدا السبعة
أضرب وقوله نظره أي الرجل ولو من وراء قزاز كأن رأها من العيون المعروفة
بخلاف ما للوراء أي مثلاً من المرأة فلا يحرم لأنه مجرد خيال وقوله ولو شجهاهما
وعاجزا عن الوطء أي كالعينين والخنث بفتح النون أشهر من كسر الكن عبارة الشيخ
الخطيب وهو بكم النون على الأفصح ومعناه على الكسر المتشبه بالنساء وعلى الفتح
المتشبه بالنساء بأن يشبهه الغير بهن وتشبه الرجل بالنساء خوام كتشبه المرأة
بالرجال مخبر لمن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال
أو كما قال (قوله إلى اجنبية) أي إلى شيء من امرأة اجنبية أي غير محرمة ولو أمة
وشمل ذلك وجهها وكفيها فيحرم النظر إليهما ولو من غير شهوة وخوف فتنة على
الصحيح ~~كك~~ كما في المنهاج وغيره ووجهه الامام باتفاق المسلمين على منع النساء من
الخروج سافرات الوجوه أي كاشفات الوجوه وبأن النظر محرك للشهوة ومنطنة
الفتنة وقد قال تعالى قل للؤمنين يغضوا من ابصارهم والملائق يحجسن الشريعة مد
الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كما قالوه في الخلوة بالاجنبية وقيل لا يحرم
لقولهم تعالى ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها وهو مفسر بالوجه والكفين والمعتمد
الاول ولا بأس بتقليد الثاني لاسيما في هذا الزمان الذي كثر فيه خروج النساء

على سبعة أضرب أحدها
نظره ولو كان شجهاهما
عاجزا عن الوطء إلى اجنبية

في الطريق والاسواق وشمل ذلك أيضا شعرها وظفرها حتى دم الفصد منها كل ما حرم
 نظره متصلا حرم نظره منفصلا فيحرم النظر الى شعرها وظفرها المتصلين ولو تزوجها
 بعد انفصالهما لان العبرة بوقت الاتصال لا بوقت النظر على المعتمد وليس صوتها
 عورة فلا يحرم سماعه ان لم يخف منه فتنة والاحرم وكذا ان التذ فيحرم أيضا كما يحشم
 الزركشي ومثل ذلك صوت الامرد ولا يخفى ان نظرا المرأة الى الرجل الاجنبي كعكسه
 فيحرم عليها ان تنظر شيئا منه متصلا أو منفصلا ولو شعر أو ظفر حتى قلامة ظفره
 (قوله لغير حاجة الى نظرها) أي مما سياتي كالشهادة والمداواة والمعاملة كما
 سيذكره المصنف (قوله لغير جائز) أي فهو غير جائز بل هو حرام وان لم يخف
 فتنة ولو من غير شهوة لخبر من نظر الى امرأة اجنبية حرام تكوي عيناها يوم القيامة
 بمسامير من نار ومحل ذلك اذا حصل النظر قصدا فار حصل من غير قصد بل حصل
 اتفاقا فلا حرمة ما لم يستبهم والاحرم (قوله فان كان للنظر الحاجة الخ) أي بد
 مع علمه مما سياتي في كلام المصنف لبيان محترز قوله لغير حاجة وقوله كشهادة أي
 ومداواة ومعاملة وغيرها وقوله عليها أي على المرأة وهو متعلق بالشهادة وقوله جائز
 أي النظر للحاجة فينظر ما يحتاج اليه من وجه وغيره حتى يجوز النظر الى الفرج
 للشهادة على الزنا او الولادة والى الثدي للشهادة على ارضاع واذا انظر اليها وتحمل
 الشهادة عليها كلفت الكشف عن وجهها عند الاداء ان لم يعرفها في تقاها والالم
 يقتصر الى الكشف بل يحرم حرمة النظر حينئذ وهذا مرفى ما في قول المحشي أي
 النظر الى الوجه خاصة واعلم اخذه من قول الشارح فيما سياتي وقوله الى الوجه
 خاصة يرجع للشهادة والمعاملة وسياقي ما فيه (قوله وان شافى) أي ولو ضرب
 الشافى من السبعة اضرب وقوله نظره أي الرجل لكن بمعنى الزوج والسيد خاصة
 انما مما بعده وقوله الى زوجته أي التي يحل له الاستمتاع بها فتخرج زوجته
 المعتقة من وطء غيره بشبهة فانه يحرم عليه النظر الى ما بين السرة والركبة ولو
 بلا شهوة ويحل تماسي ذلك بلا شهوة وقول المحشي والافني كالحائض فيه نظر
 لانه لا يحرم النظر ولو بلا شهوة الى ما بين السرة والركبة في الحائض وهذا يحرم كما علمت
 وأما النظر لغير ما بين السرة والركبة فلا يحرم في الحائض ولو بلا شهوة وهذا يحرم بشهو
 كما علمت أيضا ومعلوم ان نظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من النظر الى عورتها
 امتنع عليها النظر اليه بخلاف العكس لانه يملك التمتع بها ولا يملك التمتع به وهو

لغير حاجة (الى نظرها)
 (لغير جائز) فان كان للنظر
 حاجة كشهادة عليها
 فجائز (والشافى نظره) أي
 الرجل (الى زوجته)

ظاهر وان توقف فيه بعضهم (قوله وامته) أي التي يحل له الاستمتاع بها أما
التي لا يحل له الاستمتاع بها كزوجة ومشاركة ومكاتب ومتردة وثنية ومحرم ولو من
رضاع أو مصاهرة وممتدة من غيره فيحرم عليه النظر إلى ما بين المرأة والركبة دون
ما زاد فتكون كالمحرم نعم إن كانت المحرمة لعارض قريب الزوال كحيض ورحمن فلا
يحرم نظره اليها ومعلوم أن نظرها إلى سيد ما كعكسه (قوله فيجوز أن ينظر من
كل منهما) أي من زوجته وامته حال الحياة وكذا بعد الموت بغير شهوة ولو لمابين
السرة والركبة على المعتمد خلافا لما في المجموع من جعله بعد الموت كالمحرم إذ قضية
التشبيه بالمحرم أنه يحرم النظر لما بين المرأة والركبة من غير شهوة وليس كذلك بل
يجوز النظر إلى جميع بدنهما إذا انتفت الشهوة وإن جرى الشيخ الخطيب على ما في المجموع
فلذلك قيد أولا بحال الحياة ثم قال ونرجع بالحياة ما بعد الموت فيصير الزوج في النظر
حينئذ كالمحرم كما قاله في المجموع (قوله إلى ما عدا الفرج منهما) أي قبل كان أو دبرا
لأن الفرج مأخوذ من الانفراج فيشمل كلام من القبل والدبر وقوله أما الفرج فيحرم
نظره مقابل لقوله إلى ما عدا الفرج منهما وهذا بناء على ظاهر كلام المصنف لأن
مفهومه أن النظر إلى الفرج لا يجوز والمتبنا منه أنه يحرم فيكون جاريا في المفهوم
على الضعيف كما قاله الشارح ويحتمل أن المراد في المفهوم أنه لا يجوز جواز المستوى
الطرفين بل يكره النظر إليه كما هو المعتبر وهو الذي جرى عليه الشيخ الخطيب في بيان
مفهوم كلام المصنف وهو وإن كان خلاف المتبادر لكنه أولى ليكون المصنف جاريا
على المعتمد (قوله وهذا وجه ضعيف) أي وهذا الذي ذكر من حرمة النظر إلى الفرج
وجه ضعيف وقوله والاصح جواز النظر إلى الفرج أي ولو دبرا وقول الامام والتلذذ
بالدبر بلا إيلاج جائز صريح فيه وهو المعتمد وإن خالف في ذلك الدارمي وقال بحرمة
النظر إليه وقوله لكن مع الكراهة فيكره النظر إليه بلا حاجة وإلى باطنه أشد كراهة
قالت عائشة رضي الله عنها ما رأيت منه ولا رأي مني أي الفرج وأما خبر النظر إلى
الفرج يورث الطمس أي العي كما ورد كذلك فرواه ابن حبان وغيره في الضعفاء بل
ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال ابن عدي حديث منكر وخالف ابن الهلال
وحسن أسناده وقال انطأ من ذكره في الموضوعات واختلف في العي قبل في الناظر
وقيل في الولد وقيل في القلب والاول أقرب (قوله والثالث) أي والضرب الثالث
من الاضرب السبعة وقوله نظره أي الرجل لكن بمعنى المحرم بالنسبة إلى قوله إلى

وامته فيجوز أن ينظر من
كل منهما (إلى ما عدا
الفرج منهما) أما الفرج
فيحرم نظره وهذا وجه
ضعيف والاصح جواز النظر
إلى الفرج لكن مع الكراهة
(والثالث نظره)

ذوات محارمه والسيد بالنسبة لقوله أوامته المزدوجة (قوله إلى ذوات محارمه)
 أي إلى ذوات هي محارمه فالإضافة للبيان التي هي إضافة العام للخاص كشجر
 أراك وذوات هنا بمعنى ابدان لا بمعنى صاحبات فانه لا يناسب هنا بل يناسب في نحو
 قبلهم ذوات جمال أو ذوات مال أي صاحبات جمال أو مال وقوله بنسب أو رضاع
 أو مصاهرة أي بسبب نسب كبنته واخته من النسب أو رضاع كاخته وأمه من
 الرضاع أو مصاهرة كأم زوجته وبنتها وزوجة أبيه وزوجة ابنه وشمل ذلك ما لو كانت
 محرمه مملوكة له كما مر (قوله أوامته المزدوجة) ومثلها المكاتب والمعتدة والمشاركة
 والمرتدة والمجوسية والوثنية كما تقدم (قوله فيجوز أن ينظر فيما عدا ما بين السرة والركبة)
 (الركبة) أي بغير شهوة لأن النظر بشهوة حرام حتى فيما عدا ما بين السرة والركبة
 بل هو حرام لكل ما لا يباح الاستمتاع به ولو حيوانا أو جمادا وأفادت عبارة المصنف
 أنه يجوز النظر إلى السرة والركبة لأنهما ليسا بعورة بالنسبة للمحرم وللسيد في أمته
 المزدوجة ونحوها فهذه العبارة أولى من عبارة ابن المقرئ تبعالغيره بما فوق السرة
 وتحت الركبة لأنها تقتضي أنه يحرم النظر إلى السرة والركبة وليس كذلك
 وخرج ما بين السرة والركبة فيحرم النظر إليه ولو بلا شهوة ونظر المرأة إلى محرمها
 والامة المزدوجة إلى سيدها كعكسه (قوله والرابع) أي والضرب الرابع من
 الضرب السبعة وقوله النظر إلى الأجنبية لاجل حاجة النكاح خرج بالنظر المس
 فلا يجوز ولو لا شئ مما لا حاجة إليه ولا عى يוכל نحو امرأة تنظره (قوله فيجوز)
 أي بل ينظر لقوله صلى الله عليه وسلم للغيرة بن شعبه وقد خطب امرأة انظر إليها فإنه
 أحرى أن يؤدم بينهما كما لمودة والالفة وأصل يؤدم يدوم بناء على أنه من الدوام
 فقد تمت الواو على الدال ثم قلبت همزة وقيل مأخوذ من الأدام لأنه تطيب به
 المعيشة كما يطيب الطعام بالأدام حكى الماوردي الأول عن المحدثين والثاني عن
 أهل اللغة وقوله في الحديث وقد خطب امرأة أي عزم على خطبة امرأة لأن وقت
 النظر قبل الخطبة وبعد العزم على النكاح إذا جاز جاء ظاهرا أنه يجب إلى خطبته
 لأنه قبل العزم على النكاح لا حاجة إليه وبعد الخطبة قد يفيض الحال إلى الترك
 فيشق عليها والأوجه بقاء ندى النظر بعد الخطبة لظاهر الخبر المذكور والتأويل
 المتقدم خلاف الظاهر وإذا لم تعجبه يسكت ولا يقول لا أريد ما أوهى كذا وكذا مثلا
 تماذى بذلك لا يقال يترتب على ما كونه منع خطبة غيره لما لا نأقول إذا نال

إلى ذوات محارمه (السيد)
 أو رضاع أو مصاهرة (أوامته)
 المزدوجة فيجوز أن ينظر فيما
 عدا ما بين السرة والركبة
 أما الذي بينهما فيحرم نظره
 (الرابع) النظر إلى
 الأجنبية (لاجل) حاجة
 النكاح فيجوز

السكوت اشعر بالاعراض فتجوز حيث شئت خطبة غيره لها وضرر الطول اهون من ضرر
 قوله لا يريد ما ونحوه ونظر المرأة الى الرجل لا جل النكاح كعكسه فيسن لها ان تنظر
 منه غير عورته اذا ارادت تزويجه لانها يحبها منه ما يحبها منها (قوله للشخص) أي
 الذي اراد النكاح بدليل قوله عند عزمه على نكاح امرأة فان لم يتسر له النظر اليها
 أو لم يرده بان كان يستحي منه بعث امرأة ونحوها تسامها وتصفها له فقد يصف المبعوث
 للبائع زائدا على ما ينظره فيستفيد بالبائع ما لا يستفده بنظره (قوله النظر) أي
 ولو بشهوة أو خوف فتنة كما قاله الامام والروايان قال الاذرعى في جواز نظره
 بشهوة ونظر والمعمدا يجوز ولو بشهوة وله تكرير بان احتاج اليه ووفوق الثلاث حتى
 يتبين هيئتها فان لم يمتنع اليه لكونه بين يديها بنظره حرم ما زاد عليه الا ان الضابط
 في ذلك الحاجة (قوله الى الوجه والكفين) ولا يجوز النظر الى غيرهما والحكمة
 في الاقتصار عليهما ان الوجه يستدل به على الجمال والكفين يستدل بهما على خصب
 البدن وقوله منها أي من المرأة التي عزم على نكاحها والمراد بها الحرة اخذ من قوله
 بعد وينظر من الامة الخ وخرج بقوله منها احتفاء فلا يجوز له نظرها مطلقا واما نحوها
 أو ابنها الامرد فقد اختلف فيه فقال بعضهم لا ينظر اليه أيضا وقال بعضهم يجوز له
 النظر اليه ان بلغه استواءهما في الحسن والافلا كما يحسنه لا ذرعى وظاهر أن محله عند
 اتقاء الشهوة وعدم خوف الفتنة (قوله طاهر او باطنا) تعمم في لكفين (قوله
 وان لم تأذن له الزوجة في ذلك) أي النظر المتقدم فلا يتوقف النظر على اذنها ولا اذن
 وليها اكتفا باذن الشارع ولثلاثين فيفوت غرض الزوج من معرفة هيئتها الاصلية
 (قوله وينظر من الامة على ترجيح النووي) أي بناء على ترجيحه ان الامة كالحرة
 ولذلك قال ما ينظره من الحرة أي الذي هو الوجه والكفان وهو مرجوح والراجح انه
 ينظر منها ما عدا ما بين البرة والركبة كما صرح به ابن الرقعة وقال انه مفهوم كلامهم
 والحاصل انه ينظر منهما ما عدا عورة الصلاة (قوله والخامس) أي والضرب
 الخامس من الاضرب السبعة وقوله النظر للداواة أي كقصود حجامه وعلاج نحو
 دمايل كوضع لفة ودرور في معنى ما ذكر نظر الخائن الى فرج من يختنه ونظر القابلة
 الى فرج من تولدها (قوله فيجوز نظر الطبيب من الاجنبية) أي بشرط ان يكون
 الطبيب امينا فلا يعدل الى غيره مع وجوده وان يامن الافتان وان لا يكشف
 الا قدر الحاجة ان لم يغض بصره والا جاز كشف العضو ولو زاد على قدر الحاجة

للشخص عند عزمه على
 نكاح امرأة النظر (الى
 الوجه والكفين) منها
 ظاهر او باطنا وان لم تأذن له
 الزوجة في ذلك وينظر من
 الامة على ترجيح النووي
 عند قصد خطبتها ما ينظره
 من الحرة (والخامس) النظر
 للداواة فيجوز نظر الطبيب
 من الاجنبية

ونظرا لطبيعة من الاجنبي كعكسه فلارجل مداواة المرأة وتكسه بشرط عدم وجود
امرأة تعالج المرأة في الاولى وعدم وجود رجل يعالج الرجل في الثانية كما اشار اليه
الشارح بقوله وان لا تكون هناك امرأة تعالجها لكنه قصره على الاولى لانه فرض
كلامه فيها ومنها الثانية ويشترط حينئذ ان يكون ذلك بحضرة محرم أو نحوه كما اشار
اليه الشارح بقوله ويكون ذلك بحضور محرم فالحاصل انه يشترط اتحاد الجنس بأن
يعالج الرجل الرجل أو تعالج المرأة المرأة أو حضور محرم أو نحوه عند فقد الجنس بأن
يعالج الرجل المرأة أو تعالج المرأة الرجل ويشترط أيضا ان لا يكون كافرا مع وجود
مسلم لكن الكافرة تقدم على المسلم في علاج المسئلة لان نظرها وسها خف من الرجل
فانها تنظر منها ما يبد وعند المهنة بخلاف الرجل وقد رتب الباقي المعالج في المرأة فعلم
تقدم المرأة المسئلة في امرأة مسلمة ثم صبي مسلم غير مراهق ثم كافر غير مراهق ثم مراهق
مسلم ثم مراهق كافر ثم المحرم المسلم ثم المحرم الكافر ثم الممسوح المسلم ثم المرأة الكافرة
ثم الممسوح الكافر ثم المسلم الاجنبي ثم الكافر الاجنبي والزوج مقدم على جميع من
ذكر (قوله الى الموضع التي يحتاج اليها في مداواة حتى مداواة الفرج) لكن يعتبر في
كل ما يليق به فيعتبر في النظر الى الوجه والكفين وطاق الحاجة فيكفي ادنى حاجة
وفيما عدا السواتين من غير الوجه والكفين شدة الحاجة فلا يكفي ادنى حاجة بل لابد
من حاجة تدبج التيم وفي السواتين زيادة شدة الحاجة بان لا يعد كشفها بسبب تلك
الحاجة متكما للروءة لكونها شديدة جدا (قوله ويكون ذلك) أي نظر الطبيب من
الاجنبية الى الموضع التي يحتاج اليها وقوله بحضرة محرم أو زوج أو سيداى او امرأة ثقة
ان يجوزنا خلوة رجل بامرأتين وهو الرأج حيث كانتا ثقتين لان كلامهما تسنحى ان
تفعل العاشنة بحضرة مثاها بخلاف خلوة الرجل بالامردين لان كلامهما قد يدلس
على الآخر (قوله وان لا تكون هناك امرأة تعالجها) أي تعالج المرأة فلا يعالج الرجل
المرأة الا عند عدم وجود المرأة التي تعالجها وكذلك لانه العالج المرأة الرجل الا عند عدم
وجود رجل يعالجها في عدم الجنس أولا كما مر (قوله والسادس) أي والضرب
السادس من الاضرب السبعة وجعل هذا الضرب شاملا لنوعين النظر للشهادة
والنظر للعاملة (قوله النظر للشهادة عليها) أي على المرأة الاجنبية تحملا
واداء كأن تحمل ان هذه المرأة اقترضت من فلان كذا مثلا ثم يؤدى هذه الشهادة
عند القاضي فاذا نظر اليها وتحمل الشهادة عليها كافت كشف تقابها عن وجهها

(الى الموضع التي يحتاج اليها)
في المداومة حتى مداواة الفرج
ويكون ذلك بحضور محرم
أو زوج أو سيداى أو لا تكون
هناك امرأة تعالجها
(والسادس النظر للشهادة)
عليها

في بعض النسخ بحضرة
محرم وعليها كتب المحشى
هنا وفي اكثرها بحضور كما
ذكره المحشى في القولة
السابقة

عند الاداء ان لم يعرفها في تقايمها ان عرفها فيه لم يفتقر الى الكشف بل يحرم محرمه
النظر حينئذ ويجوز النظر الى عانة ولد الكافر اذا سبي ليتنظر هل انبت اولاداً الى ذكر
الرجل اذا امتنعت زوجته من تحريكه وادعت عياله وعمل جواز النظر للشهادة
اذا لم يخف قسمة فان خافها لم يتنظر الا ان ثبتت عليه الشهادة فيتنظر ويضبط نفسه
ما امكن (قوله فيتنظر الشاهد فرجها عند شهادته الخ) أي لاجل الشهادة اخذها
بعده وكذلك يتنظر الشاهد ثديها عند شهادته على الرضاع وهكذا (قوله فان تعد
التنظر لغير الشهادة) بأن تعد النظر للشهوة وقوله فسق وردت شهادته أي ان لم تغلب
طاعته على معاصيه فان غلب طاعته على معاصيه لم يفسق ولم ترد شهادته
لان ذلك صغيرة والصغيرة لا يفسق بها الا حينئذ (قوله والنظر للمعاملة للمرأة) كان
يبيع لها شيئاً أو يشتريه منها أو يوافقها أو نحو ذلك وقوله فيجوز النظر لها أي للمرأة
(قوله وقوله الى الوجه منها خاصة) مبتدأ وقوله يرجع للشهادة وللعاملة خبر وان الحق
انه يرجع للمعاملة فقط لانه يتنظر في الشهادة ما يحتاج اليه من وجه وغيره حتى الفرج
في الزنا والولادة كما صرح به الشارح قبل ذلك ويتنظر في المعاملة الى الوجه فقط كما جزم
به الماوردي وغيره الا ان يحمل كلام الشارح على اداء الشهادة عند القاضي فانه
يتنظر لوجهها ويؤديه عليها ان لم يعرفها في تقايمها كما مر فلا ينافي ان النظر لتحمل
الشهادة يكون للوجه وغيره مما يحتاج اليه وبهذا يدفع التناقض بين قول الشارح
اولاً فيتنظر الشاهد فرجها عند شهادته الخ وبين قوله هنا يرجع للشهادة فتأمل
(قوله والسابع) أي والضرب السابع وهو تمام الاضرب السبعة (قوله والنظر
الى الامة عند ابتياعها) أي نظر الرجل الى الامة اذا اراد ان يشتريها وكذلك نظر
المرأة الى العبد اذا ارادت ان تشتريه فيتنظر الرجل اذا اراد ان يشتري امه ما عدا
ما بين سرتها وركبتها وتنظر المرأة اذا ارادت ان تشتري عبداً ما عدا ما بين سرتها
وركبتها فيتنظر كل منهما الى بدنهما الا المورة كما قاله الشارح وان فرضه في الامة
(قوله فيجوز النظر الى المواضع التي يحتاج اليها) قال الماوردي ولا يراد على
النظرة الواحدة الا ان يحتاج الى ثمانية للتحقق فيجوز وانظر هل يجوز النظر الى الامة
عند الشراء ولو بشهوة قياء على النظر للخطبة فانه يجوز ولو بشهوة كما مر أو يفرق بين
ما هنا وما هناك قال ابن قاسم وقعت هذه المسألة في درس العلامة الرملي وتوقف
فيها واختلف طلبته فمنهم من قال بالجواز ومنهم من قال بالفرق قال وينبغي ان يعمل

فينظر الشاهد فرجها عند
شهادته بناتها او اولادها
فان تعد النظر لغير الشهادة
فسق وردت شهادته (او)
النظر للمعاملة للمرأة في بيع
وغيره (فيجوز النظر) أي
نظرها وقوله (الى الوجه)
منها (خاصة) يرجع
لشهادة المعاملة (والسابع
النظر الى الامة عند
ابتياعها) أي بشرائها
(فيجوز النظر) الى المواضع
التي يحتاج اليها

بالفرق ولعل الفرق ان المقصود من النكاح الاستمتاع فبإزالة النظر ولو بشبهة
ولذلك أمر صلى الله عليه وسلم بالنظر في الزوجة وعلمه ببقاء المودة بينهما وليس
المقصود خالبا من الشراء الاستمتاع بل انما يقصد منه خالبا الاستمتاع فلا يلزم من
الشراء الاستمتاع فانحط الكلام على انه يتطرق للاشهوة ولا خوف فتنه ولا خباله
(قوله فيتنظر اطرافها) كيديها ورجليها وقوله وشعرها أي شعر رأسها ونحوه وقوله
لا عورتها أي وهي ما بين سرتها وركبتها وكذلك عورة العبد وهي ما بين سرقه وركبته

(فصل فيما لا يصح النكاح الا به)

أى من الأركان والشروط وغلب السارح غير المائل وهو الشروط على العاقل وهو
ما ذكره من الأركان الذي هو الولي والشاهدان فلذلك عبر بمادون من فاندفع قول
المختص ولو عبر السارح بمن كان أولى وانسب أى نظر للعاقل لكن قد عرفت جوابه
ولم يتكلم المصنف الا على الولي والشاهدين من الأركان وعلى ما يقتضيه الولي
والشاهدان من الشروط وبقي من الأركان الزوج والزوجة والصيغة فالجـ لـة نجسة
كحرم شروط الزوج كونه حلالا فلا يصح نكاح محرم ولو بوجـ كـيله وكونه محتسارا
فلا يصح نكاح مكره بغير حق بخلاف ما لو كان مكرها بحق كان أكره على نكاح
من طلقها طلاقا بائنا بدون الثلاث وهي مظلومة في القسم فانه يصح وكونه معينلا
فلا يصح نكاح أحد الرجلين وكونه عالما باسم المرأة ونسبها أو عيبتها وحملها فلا يصح
نكاح جاهل بشئ من ذلك وكونه ذكرا يقيـ فلا يصح نكاح المختنـ وان بانت ذكوره
وشروط الزوجة كونها حلالا فلا يصح نكاح محرمة وكونها مسلمة فلا يصح نكاح
أعدى المراتين وكونها خالية من نكاح وعدة فلا يصح نكاح منكوسة ولا معتدة
من غيره وكونها انثى يقينا فلا يصح نكاح مختنـ وان بانت انوثته بخلافه في الولي
فاذا كان مختنـ ثم انضح بالذكورة صح وبخلافه أيضا في الشاهدين فاذا كانا مختنـين
ثم انضح بالذكورة صح والفرق ان كلام الزوجين معقود عليه ولا كذلك الولي
والشاهدان ويحتاط في المعقود عليه ما لا يحتاط في غيره ويكره نكاح من كان مختنـ
وانضح بالذكورة أو بالانثوية من قبل العقد وشروط الصيغة كشرطها في البيع
وكونها بصريح مشتق انكاح أو تزويج أو بغير العربية حيث فهمها الماقدان
والشاهدان ولو مع القدرة على العربية فلا يصح بكائية كاحلتهالك اذ لا بد في الكائية
من النية والشهود لا اطلاع لهم على النية نعم يصح بكائية في المعقود عليه كما لو قال

فـتنظر اطرافها وشعرها
لا عورتها
(فصل في)
فـما لا يصح النكاح الا به

زوجتك بنتي قال قلت نكاحها ونويامعينة ولا يشتر تقديم القبول على الإيجاب
 لمحصل المقصود فلو قال الزوج قبلت نكاح فلانة فقيل الولي زوجتكها مع ويصح
 بزوجه من قبل الزوج مع قول الولي عقبه زوجتك ويقول الولي تزوجها مع قول
 الزوج عقبه تزوجتها لوجود الاستدعاء المجازم الدال على الرضى وإذا وكل الزوج
 في العقد كما يقع كثيرا فليقل الولي لو قيل الزوج تزوجت بنتي موكلك فلانا فيقول
 وكيله قبلت نكاحها له فان ترك لقطعة لم يصح النكاح وان نوى موكله لأن للشهود
 لا اطلاع لهم على النية كما علمت وإذا وكل الولي فليقل وكيله للزوج زوجتك بنت فلان
 موكل فيقبل وإذا وكل كل من الولي والزوج فليقل وكيل الولي لو قيل الزوج
 تزوجت فلانا موكلك بنت فلان موكل فيقول قبلت نكاحها له (قوله ولا يصح عقد
 النكاح) أي عقده هو النكاح فالإضافة لليان وقوله الأبوي وشاهدي عدل أي
 تخبر ابن حبان في صحته لا نكاح الأبوي وشاهدي عدل وما كان من نكاح على غير
 ذلك فهو باطل فان تشاخوا فالسائط ان ولي من لا ولي له وقصد المصنف التبرك
 بالحديث والاشارة اليه والافسياني التصريح باشتراط العدالة في كلامه فهو تصريح
 بما علم فاندفع بذلك الاستراض بالسكرار ولا فرق في الولي بين الخاص والعام
 سواء كان بنفسه أو بأذونه كوكيله أو ألقاه مقامه وهو المحاكم عند نقد الولي
 أو غيبته فوق مسافة القصر أو عجله دون ثلاث مرات أو أحرامه (قوله عدل)
 أخذ الشارح من قول المصنف عدل فعمله راجعا للولي والشاهدين لئلا يزداد حذره
 من الاول لدلالة الثاني عليه فاشتراط العدالة فيما سيأتي تصريح بما علم كما ويمكن
 ان المصنف قيد الشاهدين بالعدالة دون الولي كما في خبر ابن حبان السابق لان
 العدالة ليست بشرط في الولي وانما الشرط فيه عدم الفسق فالصبي اذا بلغ ولم تصدر
 منه كبيرة ولم يصتر على صغيرة يزوج في الحال مع انه ليس بعدل ولا فاسق فهو
 واسطة وكذلك لكافرا إذا أسلم يزوج في الحال ومثله الفاسق اذا تاب حال
 العقد فقط بمعنى انه اقلع عن الذنب وعزم ان لا يعود ورد المطالم الى اهله ان يسر
 والا كفت نيته على ردها ولذلك تعبد الفقهاء بتوب الولي في حال العقد ثم يعقد فحيث
 صحت توبته صح عقده بخلاف الشهود فلا بد فيهم من مضي مدة الاستبراء وهي سنة
 (قوله وفي بعض النسخ بولي ذكر) والنسخة الاولى اولي لان المذكورة ستأتي في
 كلامه فيلزم التكرار على النسخة الثانية دون الاولى لا يعلم منها المذكورة لان لفظ

(ولا يصح عقد النكاح
 الأبوي) عدل وفي بعض
 النسخ بولي ذكر

الولي قد يطلق على المرأة فان الولي من له الولاية وهو يشمل الذكرا والانثى كما افادة
 المبداني وبه يسقط ما للقلبي من الاعتراض وان تبعه المحشي (قوله وهو) أي
 ذكر وقوله احتراز عن الانثى أي محترزه عن الانثى ولو ان الشارح ذكر المحترز إلى
 ما سيأتي عند التصريح بشرط الذكورة لكان أولى وانسب لكنه ذكره هنا تجهيلا
 للقائد وقوله فانها لا تزوج نفسها ان تباشرتزوج نفسها ولو باذن الولي اذ
 لا يابق بمعا من العادات دخولها في النكاح لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره أصلا
 وقوله ولا غيرها أي ولا تزوج غيرها بالولاية ولا وكالة فخير لا تزوج المرأة المرافة ولا
 المرأة نفسها نعم ان تولت امرأة الامامة العظمى والعباد بالله تعالى نفذت احكامها
 للضرورة كما قاله ابن عبد السلام وغيره وقياسه صحة تزويجها غيرها بالولاية العامة
 ويؤخذ من هذا انها لا تزوج بناتها اذا كان هن ولي غيرها كآب وجد وأخ وعم
 ونحوهم اما هي فيزوجها بعض فواهبها بان تاذن لا مير من امرائها في تزويجها فيزوجها
 ولا تزوج نفسها أبدا (قوله ولا يصح عقد النكاح) أي عقد هو النكاح فالإضافة
 للبيان كما مر وقوله أيضا أي كما انه لا يصح عقد النكاح الابولي وقوله لا بحضور
 شاهدي عدل أي وان لم يكن باحضار فلا يشترط احضارهما بل حضورهما وانما
 قدر الشارح المحذور في الشاهدين دون الولي مع انه لا بد من حضوره أيضا
 لان المقصود من الولي عقده لا مجرد حضوره والمقصود منهما مجرد حضورهما والمعنى
 في اشتراط حضورهما الاحتياط للابضاع وصيانة الانكحة عن الجود وسن
 حضور جمع من أهل الخير والدين زيادة على الشاهدين والمراد من المصدر المثنى فكانه
 قال شاهدين عدلين وقد عرفت انه قصد التبرك بالمحدث والافسياني التصريح
 باشتراط العدالة فهو نصريح بما علم كما مر (قوله وذكر المصنف شرط كل من الولي
 والشاهدين) أي شروط كل منهما فهو مفرد مضاف بعم وأما شروط بقية الأركان
 الخمسة فقد علمت او قوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويقتقر الولي والشاهدان)
 أي كل من الولي والشاهدين والمراد الافتقار على سبيل الشرطية كما يوصى اليه قوله
 إلى ستة شرائط وفي بعض النسخ ست شرائط باسقاط التاء وترك المصنف من شروط
 الولي ان لا يكون محتال النظر بهم او خبل وان لا يكون مجورا عليه بسفه لانه لا يلي
 أمر نفسه فلا يلي أمر غيره نعم السفيه المهمل يلي وأما المجبور عليه بالفلس فيصح
 ان يكون وليا الكمال نظره والمجبر عليه لحق الغرماء لالتقص فيه وترك من شروط

وهو احتراز عن الانثى فانها
 لا تزوج نفسها ولا غيرها
 (و) لا يصح عقد النكاح
 أيضا لا بحضور (شاهدي
 عدل) وذكر المصنف شرط
 كل من الولي والشاهدين
 في قوله (ويقتقر الولي
 والشاهدان إلى ستة شرائط)
 الاول (الاسلام) فلا يكون

الشاهد من السمع والبصر والتطيق والضبط ومعرفة لسان العاقدين وعدم التعيين
للولاية فلو وكل الأب أو الأخ المنفرد في العقد وحضر مع آخر ليكونا شاهدين لم يصح
لأنه ممنوعين للعقد فلا يكون شاهدا كما لو وكل الزوج في العقد وحضر مع آخر ليكونا
شاهدين فإنه لا يصح لأن وكيله نائب عنه فكانه هو العاقد فكيف يكون شاهدا
(قوله لا قول) أي من الشروط الستة وقوله الاسلام أي يقينا في الولي وكذا
في الشاهدين ولو في نكاح كافرة لأن الكافر ليس أهلا للشهادة فلا يصح بظاهر
الاسلام بأن يكون بيلا مختلط فيها مسلمون والكفار وغاب المسلمون ولا يستوره بأن
اختلط المسلمون بالكفار ولا غاب (قوله فلا يكون ولي المرأة كافرا) تفريع على
مفهوم الشرط بالنسبة للولي وسكت الشارح عن التفريع عليه بالنسبة للشاهدين
ومكذاني جميع المفاهيم مع أن الشروط في كلام المصنف عامة للولي والشاهدين
وهذا تقصير من الشارح لأنه نقص عما يفيد كلام المصنف غاية الأمر أنه نسب على
ذلك آخر بقوله وجميع ما سبق في الولي يتبر في شأني الكساح وهو لا يمنع
الاعتراض عليه وعلم من ذلك أن الكفر يمنع الولاية وينقله اللاحق وكذلك باقي
مفاهيم الشروط التي ذكرها المصنف والتي ذكرنا ما سابقا وقد عد بعضهم موانع
الولاية عشرة ونظمها ابن العماد في قوله

الاول الاسلام فلا يكون
ولي المرأة كافرا

وعشرة سواب الولاية * كفو ونسب والصبي افايه
رق جنون مطبق او الخبل * وانحس جوابه قرا قتل
ذو عته نظيره مبرسم * وابله لا يهتدي وابكم
ففي هذه الصور كلها يزوج اللاحق واما الصور التي يزوج فيها المحرم فبعضها بعضهم
خمس ونظمها بعضهم فقال

خمس محسرة تقدر حكمها * فيها يرد الامر للحكم
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاحرام
وزيد عليها صور اخرى ولذلك قال بعضهم
وزوج المحرم في صور أنت * منظومة تحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مع قاصر
وكذلك اغماء وحبس مانع * امة لمجور توارى القادر
احرامه وتنز زمع عضله * اسلام ام لفرع وهي لكافر

وبقيت المجنونة البالغة التي ليس لها محبرة فزادها بعضهم بقوله
 تزويج من جنت ولم يك محبر * بعد البلوغ فضم ذلك وبادر
 وقد جرى صاحب النظم في الانحياز على طريقة ضعيفة والمعتمدان تنتظر افاقته منه
 ان لم يزد على ثلاثة ايام فان علم انه يريد عليها انتقلت الولاية الابل بعد فلا يزوج المحاكم
 وان تضررت في مدة الانتظار خلافا لابن حجر حيث قال انه يزوج اذا تضررت في مدة
 الانتظار وام الفرع ليست يقيد بل متى اسلمت امه الكافر يزوجها المحاكم لان
 الكافر ليس له ان يزوج امه المسلمة اذ لا يملك التمتع بها أصلا (قوله الا فيما يستتبه
 المصنف بعد) أي بعد ذلك بقوله الا انه لا يقتصر نكاح الذمية الى اسلام الولي فيزوج
 الكافر الكافرة بشرط أن يكون عدلا في دينه (قوله والثاني) أي من الشروط
 الستة وقوله البلوغ أي في الولي والشاهدين لما علمت من ان كلام المصنف عام في الولي
 والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع على المفاهيم (قوله فلا يكون ولي المرأة
 صغيرا) أي لان الصغير سلب العبارة وكذلك لا يكون الشاهدان صغيرين أيضا لان
 الصغير ليس اهلا للشهادة (قوله والثالث) أي من الشروط الستة وقوله العقل
 أي في كل من الولي والشاهدين وان اقتصر الشارح في التفريع كما علمت أولا وثانيا
 (قوله ولا يكون ولي المرأة مجنونا) أي لان المجنون سلب العبارة وكذلك لا يكون
 الشاهدان مجنونين لان المجنون ليس اهلا للشهادة ومثل المجنون الاخرس الذي
 ليس له اشارة مفهومة ولا كتابة مفهومة فيزوج الابل حينئذ كما تقدم في النظم حيث
 قال فيه واخرس جوابه قد اقتفل فان كان له اشارة مفهومة أو كتابة كذلك فان لم
 يخص باشارته الفطنون بل فهمها كل أحد باشر العقد بنفسه والا وكل من يعتقد
 باشارة أو كتابة وان كانتا كائنتين ولا يباشرا النكاح بنفسه لانه لا يصح بالكتابة (قوله
 سواء اطبق جنونه أو قطع) فيزوج الابل بعد في زمن جنون الاقرب دون زمن افاقته
 اضافة عن الخجل فيزوج الاقرب في زمن افاقته المذكورة لانه هو الولي حينئذ فان
 لم تكن صافية عن الخجل فيزوج الابل بعد ومن ذلك يعلم ان مختل النظر بخجل في عقله
 لا يكون وليا بل يزوج الابل بعد كما مر ذكره في النظم السابق (قوله والرابع) أي من
 لشروط الستة وقوله الحرية أي الكاملة يقيننا في كل من الولي والشاهدين فلا يصح
 الترخيع بمستور الحرية أو ظاهرها بأن يكون بينا اختلاط فيه الاحرار بالعبود ولا
 غالب في الاول وغلب الاحرار في الثاني نظير ما مر في الاسلام (قوله فلا يكون

الا فيما يستتبه المصنف
 بعد (و) الثاني (البلوغ)
 فلا يكون ولي المرأة صغيرا
 (و) الثالث (العقل) فلا
 يكون ولي المرأة مجنونا سواء
 اطبق جنونه أو قطع (و)
 الرابع (الحرية) فلا يكون

الولي عبد في إيجاب لنكاح) فلا يوجب لعبد النكاح لا بطريق الولاية ولا بطريق
الوكالة فالوكالة الولي فيه لم يصح نعم يزوج المكاتب أمته لأنه يزوج بالملك لا بالولاية
وكذلك البعض يزوج أمته التي ملكها ببعضه المحر لأنه يزوج بالملك لا بالولاية
كالمكاتب بل الولي لأن ملكه تام ولهذا يجب عليه الزكاة (قوله ويجوز أن يكون
قابلاً في النكاح) أي ويجوز أن يكون العبد قابلاً في النكاح لنفسه باذن سيده
أو لغيره بالوكالة عنه وهذه فائدة زائدة على كلام المصنف لأن كلامه في الإيجاب فقط
بدليل أن الساق في الولي فاندفع قول المحشي تبعاً للقلوب و أراد هذه المسألة على
كلام المصنف غير مستقيم لأنه ليس غرضه إيراد هذه المسألة على كلام المصنف بل
غرضه إفادة فائدة زائدة كما قاله المبدئي (قوله والخامس) أي من الشروط الستة
وقوله الذكورة أي يميناً في كل من الولي والشاهدين فلا ينعقد النكاح بشهادة
النساء ولا برجل وامرأتين وقوله فلا تكون المرأة والخنثى وليين أي ولا شاهدين أيضاً
نعم إن اتضح الخنثى بعد العقد بالذكورة تبينت صحة الكاح في الولي والشاهدين
حتى لو كان الشاهدان خنثيين ثم بان أحدهما رجلاً فالأصح الصحة ولا يرد ما لو قدر للخنثى
أوعاياه ثم اتضح بالذكورة في الأول وبالأثنية في الثاني حيث لا يصح لأنه
يحتاج في العقود عليه ما لا يحتاج في غيره كما مر (قوله والسادس) أي الذي
هو آخر الشروط الستة (قوله العدالة) هي لغة الاستقامة والاعتدال وعرفاً
ملكاً في النفس تمنع من إقرار الذنوب الزكائر وصغائر الخسة كسرقة لقمة
وتطفيف ثمرة والزنا والمباينة كالمنى حافياً أو مكشوف الرأس وكل غير
سوقي في سوق والمراد بها بالنسبة للولي عدم الفسق فيشمل الوساطة والصبي إذا
لغ ولم تصدر منه كبيرة ولم يصّر على صغيرة ولم تحصل له تلك الملكة لأعدل ولا فاسق
ومع ذلك يصح أن يكون ولياً وكذلك الكافر إذا أسلم والفسق إذا تاب فإنه
يزوج في الحال لأن الشرط في ولي النكاح عدم الفسق لا العدالة المتقدمة
ويكتفي بالعدالة المستورة وظاهرة في الولي والشاهدين ولذلك نقل الإمام
والغزالي الاتفاق على أن المستور يلي ولذلك أيضاً ينعقد النكاح بمستوري العدالة
ولو كان العاقد بهما المحاكم على المعتمد وهما المعروفان بها ظاهراً بسبب المخالطة
من غير تزكية عند القاضي وقيل هما اللذان لم يطلع لهما على مفسق وعلى هذا
فيكفي حضور شاهدين وإن لم يعرفا بالمخالطة بأن يؤثري بهما من الطريق والحال

الولي عبد في إيجاب النكاح
ويجوز أن يكون قابلاً في
النكاح (و) الخامس
(الذكورة)
المرأة والخنثى وليين (و)
السادس (العدالة)

انهمما غير معروفين لان ظاهر المسلمين العدالة والفرق بين مستويي العدالة
 حيث استثنى بهما وبين مستويي الاسلام والحرية حيث لم يكتف بهما ان
 الاسلام والحرية سهل الوقوف عليهما باطنا بخلاف العدالة فلا سهل الاطلاع
 عليهما باطنا (قوله فلا يكون الولي فاسقا) وكذلك الشاهدان لا يكونان فاسقين
 فلا ينعقد النكاح بشهادة فاسقين لانه لا يثبت بهما ولا ينعقد بولي فاسق بأي نوع
 من انواع المحرمات ككسب الخمر والسرقة والزنا وترك الصلاة واخراجها عن وقتها
 سواء اعلن بفسقه ام لا الحديث لانكاح الابوي مرشد قال الشافعي رضي الله عنه
 والمراد بالمرشد العدل أي غير الفاسق وهذا في غير الامام الاعظم اما هو فلا يضرك
 فسقه لانه لا ينزعز به فيزوج بناته وبنات غيره بالولاية العامة تفخيم شأنه
 ومحل ذلك ان لم يكن له ولي غيره ولا قدم لاراد الولاية خاصة مقدمة على العامة
 ولو كان الولي فاسقا وكان بحيث لو سلب الولاية لانتقل الى الحاكم فاسق زوج الحاكم
 الفاسق لانه يزوج مع فسقه بخلاف الولي الفاسق خذ لا قال لما افي به الغزالي من
 انه لا تنتقل الولاية بل يزوج الفاسق حينئذ قال ولا سبيل الى الفتوى بغيره لان
 الفسق قد عم العباد والبلاد والاوجه الاول لان الحاكم لا ينعزل بالفسق بل ينعزل
 حكمه للضرورة (قوله واستثنى المصنف من ذلك) أي المذكور من شرط
 الاسلام والعدالة وقوله ما تضمنه قوله أي من ار الكافر بولي الكافرة وهذا مستثنى
 من شرط الاسلام في الولي ومن ار السيد الفاسق يزوج امته وهذا مستثنى من شرط
 العدالة في الولي لكن استثناء هذه صورة لا ريب في زواج امته بالملك لا بالولاية
 (قوله الا أنه) أي الحال والشان وقوله لا يقر نكاح الدمية في اسلام الولي أي
 لان الكافر بولي الكافرة وبواختلفت ملتهما فيزوج اليهودي النصرانية وبالعكس
 كالارث وقضية التشبيه بالارث انه لا ولاية تحرري على ذمية وبالعكس وكذلك
 والمتأمن كالذمي كما يحجه له قيني ومحل ذلك ان كان عدلا في دينه بأن لم يرتكب
 محرما مفسقا في اعتقاده فار لم يكن عدلا في دينه بأن ارتكب المحرم المذكور لم يل
 لكافرة لان الفاسق عندهم كالفسق عندنا وظاهر كلامهم انه لا فرق بين تزويج
 الكافرة لكافر وتزويجها لمسلم وهو كذلك لكن لا يزوج المسلم قاضيه وهذا في الكافر
 الاصلي أما المرتد فلا يلي مطلقا لا على مسلمة ولا على كافرة ولا على مرتدة لا قضاء
 المولاة بينه وبين غيره وفرقوا بين ولاية الكافر على الكافرة وشهادته حيث لا تقبل

فلا يكون الولي فاسقا
 واستثنى المصنف من ذلك
 ما تضمنه قوله (الا أنه لا
 يفتقر نكاح الذمية الى
 اسلام الولي)

ولو في نكاح كافرة بأن الشهادة محض ولاية على الغير وليس بالكافة اهلا لها والولي
 كما يراعى حظ مولته يراعى حظ نفسه في دفع العار عن النسب (قوله لا يقتصر
 في نكاح الامة الى عدالة السيد) أي لانه تزوجها بالملك لا بالولاية حتى يحتاج
 الى عدالته وقوله فيجوز ان يكون فاسقا أي فيجوز ان يكون السيد في نكاح الامة
 فاسقا ولا فرق في تزويجها العبد وتزويجها الحر بشرطه وكذلك يجوز كونه رقيقا مكاتب
 او مبعضا وكافرا في كافرة فاقصر الشارح على الفاسق انما هو بالنظر لتعريف المصنف
 بالمدالة (قوله وجميع ما سبق في الولي يعتبر في شاهد النكاح) أي كما هو صريح
 كلام المصنف في شرط فهم الاسلام فلا يصح النكاح بشاهدين كافرين ولو في نكاح
 الكافرة والبلوغ فلا يصح النكاح بشاهدين صغيرين والعقل فلا يصح النكاح
 شاهدين مجنونين والمحرية فلا يصح النكاح شاهدين رقيقين والذكورة فلا يصح
 النكاح بشهادة امرأتين ولا خنثيين والمدالة فلا يصح النكاح بشاهدين فاسقين
 وقد تقدم التنبيه على ذلك فمفرقا (قوله واما المعنى فلا يقدح في الولاية في الاصح
 أي فلا يقدح في ولاية التزويج على الاصح وهو المعتمد لمحصل المقصود بالبحث
 والسماع وهذا بالنسبة للصحة المقدمة لكنه اذا قدم بين لغا المعنى ووجبه مهر
 المثل ويوكل في قبض المهر من الزوج واقباضه للزوجة ولا يجوز للقاضي تفويض ولاية
 العقود للاعنى لانه نوع من اضاء كما في شرح الرمي

(فصل) *

كما في بعض النسخ وفي بعض آخر اسقاطه والمقصود به بيان احكام الاولياء ترتيبا
 واجبارا وعدمه وبعض احكام الخطبة بكسر الخاء فالاول مذكور في قوله واولي
 الولاية الاب ثم الجد الخ فيؤخذ من ثم الترتيب والاجبار مذكور في قوله فالجد يجوز
 للاب والجد اجبارا وعدمه مذكور في قوله والاب لا يجوز تزويجها الا بعد بلوغها
 واذنها وبيان بعض احكام الخطبة في قوله ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة (قوله
 واولي الولاية) بضم الواو جمع وال كفضاء جمع قاض واسباب الولاية اربعة الابوة
 والعصوبة المجردة عن الابوة والاعتاق والسلطنة وفي التعبير بفعل التفضيل اشارة
 الى ان الولاية ثابتة للجميع مع الترتيب لا ثابتة لكل واحد على الترتيب وقوله أي
 احق الاولياء بالتزويج بيان معنى الاولوية وافاد بذلك ان المراد بها الوجوب المقضي
 لعدم الصحة لو عقد غير المقدم لا بمعنى الكمال المقضي للصحة لو عقد غيره ويكون خلاف

ولا يقتصر (نكاح الامة
 الى عدالة السيد) فيجوز
 كونه فاسقا وجميع ما سبق
 في الولي يعتبر في شاهد
 النكاح واما المعنى فلا يقدح
 في الولاية في الاصح
 (داوان الولاية)
 (فصل) اي احق الاولياء بالتزويج

الاولى فقط وهذا كله بالنظر لولاية التزويج المطلق كما اشار اليه الشارح واما بالنظر
 للعقد الخاص فلا حق فيه لغير المقدم فيكون اعمل التفضيل على غير يابه اذ لا حق
 للمجد مثلام مع وجود الاب فالحق بمعنى مستحق نحو فلان اسحق بماله اى مستحق له دون
 غيره (قوله الاب ثم المجد) انما لم يقل الاب وان علام مع انه انحصار ضرورة افادة
 الترتيب بين الاب والمجد فانه لو قال ماذا كرم يفد الترتيب بينهم فان دفع بذلك قول
 المحشى تبعاً للقيرونى لو قال الاب وان علال كان اولى وانحصار قوله ابو الاب احترام
 من المجد ابى الام فلا ولاية له كما لا يخفى (قوله ثم ابوه) اى ابو المجد وقوله وهكذا
 اى ثم ابوايه ثم ابواى ابيه وهكذا قوله ويقدم الاقرب من الاجداد على الابد
 هو استفاد من قوله ثم ابوه وهكذا فهو تصريح بما علم انى به توضيحاً (قوله ثم الاخ
 للاب والام) اى لا دلالة لهما في قوله ولو عبر بالشقيق لكان انحصاراً لكنه عبر بذلك
 ايضاً للتبدي كما تقدم في الفرائض (قوله ثم الاخ للاب) اى لا دلالة بالاب فهو
 اقرب من ابى الاخ (قوله ثم ابن الاخ للاب والام) اى لا دلالة بالاب والام بواسطة
 الاخ لابوين وقوله وان سفل كان الاولى ان يقول وان تراخى في هذا وما بعده
 ومقتضى ذلك ان ابن الاخ الشقيق البعيدة قدم على ابن الاخ للاب الاقرب منه
 قال المحشى وهو كذلك والذي في كلام غيره وليس كذلك بل ابن الاخ للاب
 الاقرب مقدم على ابن الاخ الشقيق الابدع فعمل تقديم ابن الاخ الشقيق على ابن
 الاخ للاب عند اتحادهما في الدرجة فليحصر (قوله ثم العم) المراد به ما يشمل عم المرأة
 وعم ابيها وعم وجدها والمراد بابن العم ما يشمل ابن عم المرأة وابن عم ابيها وابن عم
 جدما (قوله على هذا الترتيب) راجع لقوله ثم ابوه فقط كما اشار اليه الشارح بقوله
 في تقدم ابن العم الشقيق على ابن العم للاب فهو راجع لهذه الصورة فقط اذ لم يبق غيرها
 فلو غاب الشقيق لم يزج الذى للاب بل السلطان نعم لو كان ابن العم للاب اخام ام
 عم على ابن العم الشقيق لان الاول يدلى بالمجد والام والثانى يدلى بالمجد والمجد
 مثاله ان يكون زيد وعمرو اخوين شقيقين وبكر اخوهم للاب فتزوج زيد بامرأة
 ورزق منها بنت وتزوج عمرو امرأة اخرى ورزق منها ابن فنسبة هذا الابن للبنت
 المذكورة انه ابن عم شقيق لها فاذا مات زيد عن امرأته وتزوجها بكر ورزق منها
 ابن فنسبة هذا الابن للبنت المذكورة انه ابن عمها لا يبيها واخوها من امها فهو الولي
 ولو كان لها ابنا عم احدهما اخ لام والاخر ابنتهم اقدم الابن لانه اقرب مثاله ان يتزوج

(الاب ثم المجد ابو الاب)
 ثم ابوه وهكذا
 الاقرب من الاجداد على
 الابد (ثم الاخ للاب
 والام) ولو عبر بالشقيق
 لكان انحصاراً (ثم الاخ للاب
 والام) ثم ابن الاخ
 وان سفل (ثم ابن العم)
 للاب وان سفل (ثم العم)
 الشقيق ثم العم للاب
 (ثم ابوه) اى ابن كل منهما
 وان سفل (على هذا الترتيب)
 فتقدم ابن العم الشقيق على
 ابن العم للاب

عم البنت بامها بعد موتها بغير انفاذ منه ابنا فلهذا ابن عمها واخوها من امها ثم بطلانك
 البنت عمها الاثر شبهة فتقدم منه ابنا فلهذا ابن عمها واخوها فلهذا المقدم ولو كان لها ابنا عم
 احدهما معتق تقدم المعتق وعلم من تقديم ابن العم الذي هو ابن ان قولهم الابن
 لا يزوج امه عندنا معناه انه لا يزوجه بالمحض البتة لانه لا مشاركة بينه وبينها
 في النسب فلا يعتق بدفع العار عن النسب فلا ينافي انه يزوجه بغير البتة كان كان
 ابن ابن عم لها كان يزوجه ابن عمها فتقدم منه ابنا فلهذا الابن ابنها وابن ابن عمها فاذا
 ارادت ان تزوج ثانيا يزوجه هذا الابن وكذا لو كان معتقا او عاصبا معتقا او قاضيا
 او وكلا عن ولها كما قاله الماوردي فلا تضره البتة لانها غير مقتضية لامانة فاذا
 اجتمعت مع مقتضى الاولاية لم تمنعه فهو من قبيل اجتماع المقتضى وغير المقتضى لا من
 قبيل اجتماع المقتضى والمانع (قوله فاذا اعدت العصبات) وفي بعض النسخ فاذا
 اعدت العصبات والاولى اولى وفي بعضها ايضا فاذا اعدت العصب بلفظ الافراد وقوله
 من النسب قدره الشارح لدفع ما يرد على المصنف من ان المولى المعتق من العصبات
 وكذلك عصباته ولا يصح قوله فاذا اعدت العصبات فاشار الشارح الى ان المراد
 خصوص العصبات من النسب لا مطلق العصبات حتى يرد ما ذكره وقوله فالمولى المعتق
 اى محدث الولاء لمحة كلمة النسب ولان المعتق اخرجها من الرق الى الحرية فاشبه
 الاب الذي اخرجها من العدم الى الوجود (قوله الذكر) هو احتراز عن الموالاة المعتقة
 الانثى وسيد كر الشارح مقابله بقوله اما الموالاة المعتقة الخ لا يقال يغنى عن الذكر قوله
 المولى المعتق لانا نقول المراد به من له الولاء بالاعتاق ليس اثنى التعميم في قوله ثم
 عصباته اى المولى المعتق لا بقيد كونه ذكرا بل اهم من ان يكون المولى المعتق ذكرا
 وانثى (قوله ثم عصباته) وبعد عصبه المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهكذا (قوله
 على ترتيب الارث) اى ارث الولاء فيقدم الاخ وابن الاخ على الجد والعم وابن العم
 على ابى الجد (قوله اما الموالاة المعتقة الخ) مقابل لقوله المولى المعتق الذى ذكره وقوله
 فيزوج عتيقها اى عند فقدولى العتقة من النسب وقوله من يزوج المعتقة بكسر التاء
 ولم يقل من يزوجه لئلا يتوهم عود الضمير الى العتقة فاقى بالاسم انضاهم للايضاح
 وانما زوج العتقة من يزوج المعتقة بالولاية على العتقة تبع للولاية على العتقة لانه
 برضى العتقة ويكفى سكوتها ان كانت بكرا كما قاله الزركشى في تكملته وان خالف
 في ديباجه ولا يعتبر ان المعتقة في الاصح اذ لا ولاية لها فلا فائدة له وقوله بالترتيب

(فاذا اعدت العصبات)
 من النسب (فالمولى المعتق)
 المذكور (ثم عصباته) على
 ترتيب الارث اما الموالاة
 المعتقة اذا كانت حية فيزوج
 عتيقها من يزوج المعتقة
 بالترتيب السابق في اولياء
 النسب

السابق في اولاها النسب فيزوجها الاب ثم الجد ثم الاخ للابوين الى آخر ما تقدم (قوله
 فاذا ماتت المعتقة الخ) متقابل لقوله اذا كانت حية وقوله زوج عتيقها من له الولاء
 على المعتقة بفتح التاء على صيغة المفعول ولو قال من له الولاء عليها اي على العتيقة
 لكان اولي ثلثا بقرائه من لم يتأمل المعتقة بكسر التاء واو اراد الايضاح التام لقال على
 العتيقة فيزوجها حيث ذاب المعتقة ثم ابنه ثم ابوها الى ترتيب عصبة الولاء لان تبعية
 الولاية انقطعت بالموت (قوله ثم المحاكم) عاما كان او خاصا كالقاضي والاموي
 لعقود الانكحة اول هذا العقد بمصر ومصره فان فتدا المحاكم او كان ياخذ دراهم لها وقع
 جازا للزوجين ان يحكما حرا عدا لا يعقد لهما دان لم يكن مجتهدا ولو مع وجود المجتهد على
 ما هو ظاهر اطلاقهم بخلافه مع وجود المحاكم ولو حاكم ضرورة ولم يأخذ الدراهم
 المذكورة فانه لا يجوز ان يحكما الا مجتهدا وصيغة التحكيم ان يقولوا حكمناك لتعقد لنا
 النكاح ورضينا بحكمك (قوله يزوج) اي المرأة التي في محل ولايته لا الخارجة
 عن محل ولايته فلواذنت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم زوجها بعد وصولها اليه
 صح لا قبله فلا يصح وان رضيت كما ذكره الرافي في آخري باب القضاء على الغائب
 (قوله عند فقد الاولياء من النسب والولاء) أي بان عدمه وبالمرء وهو المراد بعدم
 الولي في النظم السابق ومثله فقده بان انقطاع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته
 ونكاحه لمولاه ولا مساوي له في الدرجة فاذا كان لها ابن عم فقط واراد ان يتزوجها
 زوجها المحاكم فان كان هنالك ابن عم آخر زوجها له وكذلك يزوج المحاكم في غيبة
 الولي مسافة القصر مع عدم انقطاع خبره ليغايير ما تقدم وتقدم أنه جرى في النظم على
 ضعيف في الانحاء وان وافقه المحشي هنا يزوج أيضا في حبس الولي اذا منع المحابس
 له من الوصول اليه بخلاف ما اذا لم يمنع من الوصول اليه فانه يزوج الولي في الحبس
 وكذلك يزوج امه المحجور عليه كصبي ومجنون وسفيه حيث لا اب له ولا جد
 والازوجها الاب والجد يزوج ايضا عند توارى القادر أي هربه وعند احرامه وتعرزه
 كان يقول عند طلب التزويج منه ازوجها غدا وهكذا فكما يستل في ذلك يوعده
 وعضله أي منعه من التزويج بان دعت بالغة عاقلة رشيدة كانت او سفهة وان قيد
 المحشي بالرشيده الى كفوا امتنع الولي من تزويجه ولو عينت كفوا واراد الولي كفوا
 غيره فله ذلك في الاصح لانه اكمل نظرا منها يزوج ايضا امه الكافرا اذا اسلمت
 وتقدم ان قوله في النظم أم الفرع ليس بقيد واهمل الناضم تزويج المجنونة البالغة

فاذا ماتت المعتقة زوج
 عتيقها من له الولاء على
 المعتقة ثم ابنه ثم ابنه
 (ثم المحاكم) يزوج عند فقد
 الاولياء من النسب والولاء

عند فقد المهر وتقدم ان بعضهم الخت بها بالنظم فارجع اليه ان شئت (قوله ثم شرع
 المصنف في بيان الخطبة بكسر الخاء) ويسن خطبة بضم الخاء قبل خطبة بكسر
 وخطبة اخرى قبل جوابها واخرى ايضا قبل عقد فحمد الله المخطاط وبصلى وبسلم
 على النبي صلى الله عليه وسلم وبوصى بتقوى الله تعالى ثم يقول أما بعد فقد جئكم
 خاطبا كريمة لكم أوفناكم ثم يخطب الولي كذلك ثم يقول أما بعد فليست بمرغوب
 عندك أو نحو ذلك وتحصل السنة بالخطبة قبل العقد ولو من الاجنبي كالفقيه الذي
 بعقد العقد ولو خطب الزوج بين الايجاب والقبول خطبة قصيرة عرفا صرح النكاح
 لكنها لا تسن بل يسن تركها كما صرح به ابن يونس وان قال الرافي وتبعه النووي
 انها تسن وعليه فيسن في النكاح أربع خطب خطبة قبل الخطبة واخرى قبل
 جوابها وخطبة قبل العقد واخرى قبل القبول والراجح ان هذه لا تسن بل يسن تركها
 كما علمت (قوله وهي) أي لغة وشعر كما قاله الشبرا ملدي وقوله الخماس
 المخطاط الخ أي طلبه واسته طافه والمخطبة مأخوذة من المخطب وهو الشأن لانها
 خطب من المخطوب وشأن من الشؤن وقيل من الخطاب وهو الكلام لانها خطاب
 يجري بين الخطاب والمخطوبة وشرط الخطاب ان يحل له نكاح المخطوبة فلا يجوز
 المخطبة لمن في نكاحه أربع غير المخطوبة كما قاله الماوردي ومثله الخطبة من يحرم
 الجمع بينها وبين زوجته وقوله من المخطوبة لو قال ممن له ولاية الخطبة لكان أولى
 واعم كذا قال الحشي ووجهه ان من له ولاية الخطبة يشمل المخطوبة والولي واجاب
 بعضهم بان المراد بقوله من المخطوبة من جهة المخطوبة فيشمل ما ذكر (قوله
 فقال) عطف على شرع (قوله ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة) أي فيحرم
 التصريح بخطبتها ولا يصح العقد المرتب عليها ان وقع قبل انقضاء العدة فان وقع بعد
 انقضاء العدة فهو صحيح ومثل التصريح بخطبة المعتدة النفقة في زمن العدة كما يقع
 كثير افعو حرام ولو انفق على المخطوبة ولم يتزوجها رجع بما انفق حتى بالمخ ولو كان
 التركة منه او موهبتها او محل رجوعه حيث اطلق او قصد الهدية لاجل النكاح فان قصد
 الهدية لاجل النكاح فلا رجوع (قوله عن وفاة او طلاق بائن او رجعي) أي
 او فسخ منها بعيه أو منه بعيها أو انفساخ كما في الرضاع او طء شبهة نعم اصحاب
 العدة ان يصرح بالخطبة كماله ان يعرض بها ان حل له نكاحها كان خالعا
 وشرعت في العدة فيصل له التعريض والتصريح لانه يجوز له نكاحها فان كان طلاقه

ثم شرع المصنف في بيان
 الخطبة بكسر الخاء وهي
 الخماس المخطاط من
 المخطوبة النكاح فقال
 (ولا يجوز ان يصرح بخطبة
 معتدة) عن وفاة او طلاق
 بائن او رجعي

لهما رجعي لم يمسك له التصريح والتعريض بخطبتهما لأنه ليس له نكاحها وانما له
مراجعةها ثم ان نوى بنكاحها الرجعة صحيح لانه كناية فيها فان نواها به حصلت والا فلا
واما من لا يحل له نكاحها كأن طلقها بانثا أو رجعا ثم وطئت بشبهة وحلت من
وطء الشبهة فان عدته وطء الشبهة تقدم اذا كانت بالحمل ويبقى عليها بقية عدته
الطلاق فلا يحل لصاحب عدته الشبهة أن يخاطبها مع أنه صاحب العدته لانه لا يجوز له
العد على ما حينئذ لما بقي عليها من عدته الطلاق وبهذا تعلم ما في كلام المحشي من
المؤخذة (قوله والتصريح ما يقطع بالرغبة في النكاح) أي ما يدل قطعاً على قوة
الارادة في نكاح الخطوبة وقوله كقوله للمعدة اريد نكاحك أي وكقوله لها اذا
انقضت عدتك نكحتك وانما حرم التصريح لانه اذا صرح بتحقيق رغبته فيها فربما
تكذب في انقضاء العدته لما عهد على النساء من قلة الديانة وتضييع الامانة فانهم
ناقصات عقل ودين ولا بأس أن يقول للجوسية ونحوها اذا سلمت تزوجتك لان
الحمل على الاسلام مطلوب بخلاف العكس فانه لا يجوز للكافر خطبة المسلمة بحال
قال ابن قاسم ولم يمرض الاصحاب ولا غيرهم لهذه الصيغة (قوله ويجوز الخ)
فلا يحرم التعريض للمعدة غير الرجعية لا يمكن لا يصح العقد المرتب عليه ان وقع
في المعدة فان وقع بعد انقضاء المعدة صحيح (قوله ان لم تكن المعدة عن طلاق رجعي)
فان كانت معدة عن طلاق رجعي فلا يحل له التعريض كالتصريح لانها محبوسة
بالطلاق فقد تكذب ابتغاء ماله ولا نهائي حكم الزوجة ومعلوم ان الزوجة يحرم
التعريض لها كالتصريح ومثلها الامة المستفرشة لسيدها فيحكمها كحكم الزوجة
مالم يمرض عنها سيدها والا فحكمها كحكم المعتدة كما قاله ابن شرف فيما كتبه على
التصريح (قوله ان يمرض لها) أي للمعدة غير الرجعية اخذ من قوله ان لم تكن
الخ وقوله وينكحها بعد انقضاء عدتها أي فانه يصح حينئذ بخلافه قبل انقضاء
عدتها فانه لا يصح كما مر (قوله والتعريض ما لا يقطع بالرغبة في النكاح) أي
ما لا يدل دلالة قطعية على قوة الارادة في النكاح وقوله بل يحتملها أي بل يحتمل
الرغبة في النكاح كما يحتمل عدمها وسكت الشارح عن الاحتمال الثاني اختصاراً
مع علمه من قوله بل يحتملها كقول المخاطب للمرأة رب راغب فيك أي كثير من
برغب فيك قرب للتكثير وكذلك قوله أنت جميلة ومن يجمده تلك (قوله اما المرأة
المخيلة من مواع النكاح الخ) مقابل للمعدة التي فيها التفصيل بين التصريح

والتعريض ما يقطع بالرغبة
في النكاح كقوله للمعدة
اريد نكاحك (ويجوز ان
لم تكن المعدة عن طلاق
رجعي) (ان يمرض لها)
ما يخطبه (وينكحها بعد
انقضاء عدتها) (والتعريض
ما لا يقطع بالرغبة في النكاح
بل يحتملها كقول المخاطب
للأمة رب راغب فيك اما
المخيلة من مواع النكاح
النكاح

والتعريض ما عدا الرجعية والحاصل ان الخلية عن مواعيد النكاح يجوز خطبتها
 تعريضا وتحريرا والمذكورة والمستقرشة لسيدتها تحرم خطبتها تعريضا وتحريرا
 ومثلها المعتدة الرجعية والمعتدة غير الرجعية تحرم خطبتها تعريضا وتحريرا ويجوز تعريضا وحكم
 جواب الخطبة حكمها حلالا وحرمه فحيث حلت الخطبة حل جوابها وحيث حرمت
 حرم (قوله وعن خطبة سابقة) أما غير الخلية عن خطبة سابقة فتحرم خطبتها
 لخبر الشيخين واللفظ البخاري لا يخطب الرجل على خطبة ثانية حتى يترك الخطاب
 قبله أو يأذره الخطاب والمعنى في ذلك ما فيه من الإيذاء والحاصل أنه تحرم الخطبة
 لكن بشروط وهي ان تكون الخطبة الاولى جائزة بخلاف ما لو كانت محرمة كأن
 خطبها الاول في عدة غيره فلا تحرم الخطبة الثانية اذ لا حق للاول وان يجاب
 الخطاب الاول صريحا من تعبرا جابته وهو الولي ان كانت الزوجة مجبرة ونفس
 الزوجة ان كانت غير مجبرة وهي مع الولي ان كان الخطاب غير كفولان الكفاية حق
 لهما والسيدان كانت امة غير مكاتبه وهو مع الامة ان كانت مكاتبه والسلطان ان
 كانت المرأة مجنونة بالغة ولا أب ولا جد لها وان يعلم الثاني بالخطبة ويجوزها
 وبإجابته وانها بالصرح وانها من تعبرا جابته ومحرمة الخطبة على الخطبة وان لا
 يحصل اعراض من الخطاب الاول أو المجيب فان انتفى شرط من ذلك فلا حرمه عليه
 (قوله فيجوز خطبتها الخ) جواب أما وأعلم أنه يجب ذكر عيوب من أريد
 اجتماع عليه لثبوتها أو نفيها كعسالة وانذر علم من لا يصلح لذلك بدلا للنصيحة
 سواء استشير اذا كرام لا يحصل ذلك ان لم يندفع مريد الاجتماع الا بذكر جميع عيوبه
 فالكان يندفع بدونه بان لم يحتج الى ذكر شيء منها أو احتج الى ذكر بعضها فقط حرم
 ذكر شيء منها في الاول والزيادة على البعض المحتاج اليه في الثاني وهذا من المسائل
 التي تباح فيها الغيبة وقد نظمها بعضهم في قوله

القدح ليس بغيبة في ستة * منظم وهو مرفوع ومحمدر
 واطهر فسقا ومعتقت ومن * طلب الاعانة في ازالة منكر

وقال بعضهم أيضا

لقب ومعتقت وفسق ظاهر * والنظم تحذير عزيل المنكر

(قوله والنساء على ضربين) أي من حيث الاجبار على النكاح وعذمه وقوله
 ثببات وابكار بدل من ضربين فالثببات لا اجبار فيهن والابكار لا يحد اجبارهن

ومن خطبة سابقة فيجوز
 خطبة ما تعريضا وتحريرا
 والنساء على ضربين ثببات
 وابكار

على النكاح كما يأتي (قوله والثيب من زالت بكارتها بوطء) أي في قبائها ولو من
 نحو قرد وإن كان قضية التعليل بممارسة الرجال خلافه لكنه جرى على الغالب
 ولذلك كانت من وطئت في قبائها ولم تنزل بكارتها لكونها غورا كسائر الأبقار وإن
 كان مقتضى التعليل المذكور خلافه لكنه جرى على الغالب كما علمت وقوله حلال
 أو حرام فالأول كوطء زوجها السابق على هذا النكاح والثاني كوطء الزنا والظاهر
 أن وطاء الشبهة كذلك مع أنه لا يتصف بجعل ولا حرمة في شبهة الفاعل ولو كان لها
 فرجان أصليان فوطئت في أحدهما وزالت بكارتها منه صارت ثيبا بخلاف ما لو كان
 أحدهما أصليا والآخر زائدا واشتبه الأصل بالزائد ووطئت في أحدهما فلا تصير
 ثيبا إذ يحتمل أن الوطاء في الزائد والولاية بطريق الإجمالية فلا تنزل بالشك
 (قوله والبكر عكسها) أي خلافا لما مراد بالعكس هنا المخلاف فاندفع قول المحشي
 لو قال والبكر ضد ما لكان أولى وأحسن نظرا لكون العكس اللغوي لا بد فيه من
 التقديم والتأخير كان تقول زيد قائم ثم عكسه فتقول قائم زيد وقد عرفت أن المراد
 بعكسها خلافا فهي بكسر الباء من لم تنزل بكارتها بوطء في قبائها بان لم تنزل بكارتها
 أصلا وإن وطئت كالغورا أو خلقت بلا بكرة أو زالت بكارتها بغير وطاء كسقطه
 وشدة حيض ونحو أصبع أو زالت بكارتها بوطء في دبرها وتصدق في دعوى البكرة
 بلا عمن وإن كانت فاسقة سواء كان قبل العقد بان ادعت البكرة لأجل أن تزوج به
 البكر أو بعده بان ادعت البكرة لكونها زوجت إجمارا فادعى الزوج ثبوتها لا بطلان
 عقدها وادعت البكرة لتصح عقدها وتصدق في دعوى الثيوبة قبل العقد لكن
 يمينها لا فتضاء دعواها بطلان حق الولي من تزويجها إجمارا ولا تشمل عن سببها فلا
 يقال لها ما سبب ثبوتك وإن لم يسبق لها تزويج ولا يكشف عنها كما يقع كثيرا لأنها
 أعلم بحالها فإن ادعت الثيوبة بعد العقد وقد زوجها أبوها أو جدتها إجمارا فلا تصدق
 لما في تصديقها من إبطال النكاح فهو المصدق بيمينه لئلا يلزم فساد النكاح حتى
 لو شهد أربع نسوة بعد العقد بانها كانت ثيبا وقت العقد لم يحكم ببطلان النكاح لجواز
 كونها خلقت بلا بكرة أو زالت بكارتها بغير وطاء فيكون حكمها حكم البكر كما
 ذكره الماوردي وأروباي وإن اختلف ابن الصلاح بخلافه (قوله فالبكر الخ) أي إذا
 أردت بيان حكم كل من البكر والثيب فاقول لك البكر الخ ولا فرق بين الصغيرة
 والكبيرة والعاقلة والمجنونة ويسن استئذانها إذا كانت مكافئة لمحدث مسلم

والثيب من زالت بكارتها
 بوطء حلال أو حرام والبكر
 عكسها (فالْبكر

والبكر يستأمرها أبوها وهو محمول على الذنب تطليدا لما رها ويكفي سكوتها أما غير
 المكلفة فلا إذن لها ويسن استفتاء المراهقة ويكفي سكوتها ويسن أن لا تزوج
 الصغيرة حتى تبلغ وتستأذن والسنة في الاستئذان أن يرسل اليها نسوة ثقيات
 يتطرن ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يطلع عليه غيرها ويجب على
 الأب أو الجد تزويج المجنونة البالغة الحاجة إليه كمن وقع شفاؤها بالنكاح واحتياجها
 للمهر والنفقة (قوله يجوز للأب والجد) بخلاف غيرها كالأخ وابن الأخ والعم
 وابن العم ونحوهم فليس لهم الإجبار وقوله عند عدم الأب أصلا أي من أصله بأن
 مات وقوله أو عند عدم اهليته أي كأن كان مجنونا أو فاسقا أو نحو ذلك وانما قدر
 الشارح ذلك لئلا يتوهم من كلام المصنف أن المجذلة الإجبار ولو مع وجود الأب
 واهليته وليس كذلك (قوله إجبارها أي البكر على النكاح) أي تزويجها بغير
 إذنها الخبر الدارقطني الشيباح بنفسها والبكر بزوجه أبوها ولأنها تمارس الرجال
 بالوطء فهي شديدة الحياء (قوله أن وجدت شروط الإجبار) أي التي تشترط
 لجهة نكاح الإجبار والتي تشترط لجواز الإقدام فقط فالشروط التي تشترط لجهة
 النكاح بغير الإذن أن لا يكون بينها وبين الأب أو الجد عداوة ظاهرة بحيث لا تخفى
 على أهل محلها وأن يكون الزوج كفؤا وأن يكون موثرا بحال الصداق ولو حكما كما
 لو دفع ولي الصغير عنه المهر قبل العقد أو وهبه له وقبله له وأن لا يكون بينها وبين
 الزوج عداوة لا ظاهرة ولا باطنة والفرق بين الولي حيث اعتبر فيه عدم العداوة
 الظاهرة فقط وبين الزوج حيث اعتبر فيه عدم العداوة مطلقا ظاهرا لأنها مفارقة
 للولي ومعاشرة الزوج فلا تضر العداوة الباطنة في الولي وتضر في الزوج أما مجرد
 كراهته له من غير ضرر فهو كبر أو هرم أو تشوه خلقه فلا يؤثر لكن يكره لوليها أن
 يزوجه منه كما نص عليه في الام والشروط التي تشترط لجواز الإقدام فقط أن
 يزوجه بمهر المثل وأن يكون حالا ما لم تجر عادتهم بالتأجيل في الكل أو البعض
 والأعمال بما جرت به العادة وأن يكون من نقد البلد والمراد به ما جرت عادة أهل البلد
 بالمعاملة به ولو من العروض وزاد بعضهم شرط أن لا يزوجه بمن تتضرر بمعاشرة
 كاعمي أو شيخ هرم وهو ضعيف والمعتمدان ذلك ليس بشرط وكذلك شرط أن لا يكون
 قد وجب عليه نسك لأنه وإن كان على التراخي لكن لما غرض في تعجيل برائة ذمها
 والزوج بمنعها منه قاله ابن العباد وهو ضعيف أيضا ولا يخفى أنه متى فقد شرط من

يجوز للأب والجد عند
 عدم الأب أصلا أو عدم
 اهليته (إجبارها) أي البكر
 (على النكاح) أن وجدت
 شروط الإجبار

شروط صحة النكاح فالعقد باطل ومتى فقد شرط من شروط جواز الاقدام انتم مع
 صحة العقد بهر المثل حالاً من تقد البلاء (بقوله يكون الزوجة غير موطوءة بقبل) أي
 الموطوءة يكون الزوجة غير موطوءة بقبل فالبناء للتصوير لكن في جعل هذا شرطاً نظراً
 لأنه فرض المسألة اذ هي مفروضة في البكر بالمعنى السابق (قوله وان تزوج بكفو)
 هذا شرط من شروط صحة النكاح على وجه الاجار وقد تقدم بيانها وقوله بهر مثلها
 من تقد البلاء هذان شرطان من شروط جواز الاقدام فقط كما يعلم مما مر (قوله
 والتيب) أي وان عادت بكارثتها لم يكن الكلام في الحرة العاقلة أما الامة
 فليس هذا أن يزوجهها وكذا الولي السيدان يزوجهما للصحة وأما المجنونة فيزوجها الاب
 ثم التجرد عند عدمه أو عدم اهليته قبل بلوغها للصحة بخلاف الحماكم فلا يزوجهما
 الا بعد بلوغها مع فقد الاب والتجذ وقوله لا يجوز أي ولا يصح وقوله لولي أي الاب
 والتجذ وغيرهما بالاولى لان غيرهما لا يجوز له اجبار البكر كما علم مما مر وقوله الا بعد
 بلوغها أي لان اذن الصغيرة غير معتبر فامتنع تزويجها الى البلوغ خلافاً للامة
 الثلاثة رضى الله عنهم وقوله واذن أي نطقاً فلا يكفي سكوتها ويعلم اذنها باخبار
 امرأة ثقة يبعثها اليها وأما الولي فان رجعت عن الاذن وزوجهما لم يعلم برجوعها
 لم يصح وبما تقرّر علم ان التيب الصغيرة العاقلة الحرة لا تزوج قبل بلوغ ولو كان
 المزوج لها اباً او جداً وان غير الاب والتجذ لا يزوج الصغيرة بحدان ولو بكر الا ان تزوج كل
 منهما لا يكون الا بالاذن والصغيرة لا اذن لها فلا بد من بلوغها اذنها

يكون الزوجة غير موطوءة
 بقبل وان تزوج بكفو بهر
 مثلها من تقد البلاء (التيب
 لا يجوز لوليها) تزويجها
 الا بعد بلوغها واذنها
 نطقاً لا سكوتاً (فصل)

* (فصل) *

أي هذا فصل في محرمات النكاح ومثبتات الخياراته ونقطة فصل ساقط من بعض
 النسخ وكلامه شامل للتحريم المؤبد وغير المؤبد كما يدل عليه ما سيأتي من قوله
 وواحدة من جهة الجمع لان المحرمة من جهة الجمع لا تحرم على التأبيد بل تحل بموت
 الاخرى أو دينونتها واسباب التحريم الدائمة الثلاثة القرابة والرضاع والمصاهرة وأما
 اختلاف الجنس بأن كان احد الزوجين من الجن والآحر من الانس فليس مانعاً
 على العمدة كما قاله القمولى واعتمده العلامة الرملى فلا عيباً في ذلك خلافاً لما قاله
 ابن يونس وافق به ابن عبد السلام وتبعه شيخ الاسلام والشيخ الخطيب محتجين بقوله
 تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها واجاب الاولون بأن
 الامة ان في الآية اعظم الامرين لا ينافي جواز الاخر فيجوز الانس نكاح الجنية

وأولى غير صورة الأدمية كأن كانت على صورة كلبية وكذا عكسه وأما التحريم
غير الذاتي وهو العارض بسبب حبس أو إعرام أو صوم أو نحو ذلك فليس مرادها
(قوله والمحرمات) أي من حيث تكاثرهن كما أشار إليه الشارح بقوله أي المحرم
تكاثرهن لأن التحريم كغيره من الأحكام لا يتعلق بالذوات وإنما يتعلق بالأفعال
وقوله بالنص أي نص القرآن الكريم كقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية
وقوله أربع عشرة أي لأن المحرمات بالنسب سبع وبالرضاع على ما ذكره المصنف
تظهر الظاهر الآية اثنتان وبالمصاهرة أربع وواحدة بالجمع فاجملة أربع عشرة كما ذكره
المصنف وفي الحقيقة المحرمات بالرضاع سبع كما أن المحرمات بالنسب سبع والمحرمات
بالمصاهرة أربع فجملة المحرمات تحريمًا مؤبد اثنتان عشرة والمحرمات من جهة الجمع
تفصيلًا ثلاثة اثنتان عشرة وعمتها وخالتها كما هو مذکور في كلام المصنف فقول
المحشي وأربع في تحريم الجمع على ما سيأتي فيه نظر إلا أن يريد بالربعة المحرمة بملك
اليمن كما قاله الميداني وستأتي في قول الشارح ومن حرم الجمع بينهما ابتداءً حرم
جمعهما أيضًا بالوطء في ملك اليمن فذلك واحدة أجمالاً إذا ضمت للثلاثة المذكورة
صارت أربعة فيستقيم عد المحشي (قوله وفي بعض النسخ أربعة عشر) والنسخة
الأولى أولى لأن المهور المؤبد إذا كان عددهم تركت النساء في جزئه الأول ويؤتى
بها في الثاني (قوله سبع) بتقديم السين على الموحدة وقوله بالنسب أي يحرم من
سبب النسب والمحرمات بالنسب ضابطان الأول تحريم نساء القرابة الآمن دخلت
تحت ولد العمومة أو ولد الخوالة كبنات العم والعمة وبنات الخال والخالة والثاني يحرم
على الرجل أصوله وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصل من هكل أصل بعد
الأصل الأول فالأصول الأمهات وإن علت والفصول البنات وإن سفلت وفصول
أول الأصول الأخوات وبنات الأخ وبنات الأخت وبنات أولادهم لأن أول
الأصول الآباء والأمهات وفصولهم الأخوة والأخوات وأولادهم وأول فصل من كل
أصل بعد الأصل الأول هو العمت والخالات لأن كل أصل بعد الأصل الأول
الأجداد والجذات وإن علوا وخرج بأول فصل ثاني فصل وهو أولاد الأعمام والعمات
وأولاد الأخوال والخالات وثالث فصل وهكذا وهذا الضابط للشيخ أبي إسحاق
الاسفراييني والأول لتلميذه الشيخ أبي منصور البغدادي وهو أولى كما قاله الرازي
لا يجازه ونصه على الآث بخلاف الثاني (قوله وهي) أي السبع التي تحرم

والمحرمات (أي المحرمات)
تكاثرهن بالنسب (أربع عشرة)
وفي بعض النسخ أربعة عشر
(سبع بالنسب وهي)

بالنسب وفي بعض النسخ ومن روى أولى لأنه ضمير جمع المؤنث العاقل وهذا في معناه
 (قوله الأم وإن علت) وضابطها أن تقول كل أنثى ولدتك أو ولدت من ولدك ذكرًا
 كان أو أنثى كأم الأب وأم الأم فمن ولدتك هي أمك حقيقة ومن ولدت من ولدك هي
 أمك مجازًا وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي نسبك اليها نسبا لغويا بواسطة أو غيرها
 فالتى بواسطة هي الأم المجازية والتي بغير واسطة هي الأم الحقيقية وإنما قلنا نسبا
 لغويا لأن النسب الشرعي لا يكون إلا للاباء قال تعالى ادعوهم بأبائهم (قوله
 والبنت وإن سفلت) وضابطها أن تقول كل من ولدتها أو ولدت من ولدها ذكرًا
 كان أو أنثى كنت ابن وبنت بنت فمن ولدتها هي بنتك حقيقة ومن ولدت من ولدها
 هي بنتك مجازًا وإن شئت قلت كل أنثى ينتهي اليك نسبا بواسطة أو غيرها فالتى
 بواسطة هي البنت المجازية والتي بغير واسطة هي البنت الحقيقية ودخل في الضابط
 المذكور المنية باللعان لأنه قد يستلحقها نافيها فتلحقه فتحرم عليه ويثبت لها
 جميع الأحكام فلا تقطع بسرقتها مال الساقى وكذا عكسه ولا يقتل بقتلها وإن أصر
 على النفي ولا يحرم عليه النظر إليها ولا الخلوة بها ولا ينقض وضوءه بلمسها إلا أن
 لا ينقض بالشك وهذا ما اعتمد الرملى وخالفه ابن حجر فقال الوجه حرمة النظر
 إليها والخلوة بها والنقض بلمسها ولعله راعى الاحتياط في هذه الأحكام (قوله
 أما المخلوقة من ماء زنا شخص) مقابل لقوله والبنت لأن المراد البنت التى تنسب
 إليه فإن الكلام في السبع التى تحرم بالنسب وهذه لا تنسب إليه وقوله فتحل له على
 الأصح هو المعتمد إذ لا حرمة لماء الزنا بدليل انتفاء سائر الأحكام عنها من ارث وغيره
 فلا تنبعض الأحكام كما يقول المخالف فإنه يقول لا تحل له ولا ترث فإنه مجمع على منع
 الارث كما قاله الراعى ومثل المخلوقة من ماء زنا المخلوقة من ماء استمنائه بغير يد
 حليته ومثاها أيضا المرتضة بلبن الزنا فإذا أرضعت المرأة بلبن زنا شخص بنتا صغيرة
 حلت له كما تحل له البنت المخلوقة من ماء زناه وقوله لكن مع الكراهة فيكره له
 نكاحها خروجا من خلاف من حرمها (قوله وسواء كانت المزني بها مطاوعة) أى
 على الزنا وقوله أولاى أولم تكن مطاوعة بأن كانت مكرهة (قوله وأما المرأة
 فلا يحل لها ولدها من الزنا) بل يحرم عليها وعلى سائر محارمها ويرث منها وترث منه
 بالأجماع والفرق بين الرجل حيث لا تحرم عليه البنت المخلوقة من ماء زناه وبين
 المرأة حيث يحرم عليها الولد المخلوق من ماء زناها أن البنت انفصلت من الرجل وهى

الأم وإن علت وإن سفلت
 أما المخلوقة من ماء زنا شخص
 فتحل له على الأصح لكن مع
 الكراهة وسواء كانت المزني
 بها مطاوعة أو لا وأما المرأة
 فلا يحل لها ولدها من الزنا

نظرة قدرة لا يعاينها الولد فيحصل من المرأة وهو انسان كامل (قوله بالانثى)
 وضابطها كل انثى ولدها ابواك واحيدهما فالاولى شقيقة والثانية لاب اولام
 فلذلك قال الشارح شقيقة كانت اولاب اولام (قوله والمخاللة) وضابطها كل
 انثى ولدت بواسطة او بغيرها فالتى بغير واسطة هي المخاللة حقيقة والتى بواسطة
 كخالة أيسك وخالة أمك هي المخاللة مجازا نقول الشارح حقيقة أى حال كونها
 حقيقة وهي انثى الانثى التى ولدت من غير واسطة وقوله اوتوسط أى هي المخاللة
 مجازا وكان الاظهر في المقابلة ان يقول او مجازا لكنه اكتفى باللازم وقوله كخالة الاب
 أى اخت أم الاب وقوله اولام أى او خالة الام وهي اخت أم الام (قوله والعممة
 وضابطها كل اخت ذكر ولدت بواسطة او بغيرها فالتى بغير واسطة هي العممة حقيقة
 والتى بواسطة كعممة أيسك وعممة أمك هي العممة مجازا فنقول الشارح حقيقة أى حال
 كونها حقيقة وهي اخت المذكر الذى ولد له من غير واسطة وقوله اوتوسط أى
 هي العممة المجازية وكان الاظهر في المقابلة ان يقول او مجازا لكنه اكتفى باللازم نظير
 ما تقدم وقوله كعممة الاب أى اخت أبى الاب وعممة الام هي اخت أبى الام فقد تكون
 العممة من جهة الام كما تكون المخاللة من جهة الاب ولو قدم المصنف العممة على المخاللة
 لوافق نظم الآية الشريفة قال تعالى وعماتكم وخالاتكم فقدم العمات على الخالات
 في النظم الكريم (قوله وبنت الاخ) أى من جميع الجهات أى من جهة الاب والام
 وهو الاخ الشقيق أو من جهة الاب فقط وهو الاخ للاب أو من جهة الام فقط وهو
 الاخ للام وهذه هي بنت الاخ بلا واسطة فهي بنت الاخ حقيقة وذكر الشارح بنت
 الاخ بواسطة وهي بنت الاخ مجازا بقوله وبنت اولاده وقوله من ذكر وانثى بيان
 الاولاد وتعميم فيهم فان الاولاد تشمل الذكور والاناث فدخل في ذلك بنت ابن الاخ
 وبنت بنت الاخ وظاهر صنيع الشارح ان بنات اولاد الاخ من زيادته على كلام
 المصنف ولو جعلهن مما دخل تحت كلام المصنف لكان أولى كان يقول وبنت الاخ
 حقيقة اوتوسط كما قال فيما سبق وهكذا يقال في بنت الاخت فيجرب فيها ما ذكر
 في التى قبلها فقوله وبنت الانثى أى من جميع الجهات فيشمل بنت الاخت
 الشقيقة وبنت الاخت للاب وبنت الاخت للام وهذه هي بنت الاخت الحقيقية
 وهي التى من غير واسطة وذكر بنت الاخت بواسطة وهي بنت الاخت مجازا بقوله
 وبنت اولاده من ذكر وانثى ولو قال حقيقة اوتوسط لكان أولى نظير ما سبق

(والانثى) شقيقة كانت
 اولاب اولام (والمخاللة)
 حقيقة اوتوسط كخالة
 الاب اولام (والعممة)
 حقيقة اوتوسط كعممة
 الاب (وبنت الاخ) بنات
 اولاده من ذكر وانثى (وبنت
 الانثى) بنات اولادها
 من ذكر وانثى

(قوله وعطف المصنف على قوله سابقا) أي بالنسب وإنما قد رشح ذلك
 ثلاثتهم الاستئناف وقوله قوله هنا أي فيما نحن فيه الآن مفعول عطف (قوله
 واثنان الخ) اقتصر المصنف عليهما نظر الظاهر الآية الكريمة ووافقه الشارح على
 ذلك وعلى هذا فبقي السبع التي تحرم من الرضاع مأخوذة من السنة لقوله صلى الله
 عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية حرهوا من الرضاع ما يحرم
 من النسب وبعض المفسرين يجعل السبع مأخوذة من الآية الشريفة لأن تحريم
 السبع لأجل الولادة له أومنة أولا جلا لأخوة له ولو بواسطة أولا حداصوله فاشير
 للإولى بقوله تعالى وأماكم اللاتي أرضعنكم فالتحريم لأجل الولادة الذي علم من
 ذلك يشمل تحريم الأم وتحريم البنت وأشير للثاني بقوله تعالى وأخوانكم من الرضاعة
 فالتحريم لأجل الأخوة ولو بواسطة أولا حداصوله الذي علم من ذلك يشمل تحريم
 الأخت والخالة والعمة وبنت الأخت وبنت الأخت لأن تحريم الأخت لأجل الأخوة
 له بغير واسطة وتحريم الخالة والعمة لأجل الأخوة لأحد أصوله الذي هو الأم
 في الأولى والأب في الثانية وتحريم بنت الأخ وبنت الأخت لأخوة له بواسطة
 ولا يخفى ما في ذلك من الحفاة فلذلك جرى المصنف على ظاهر الآية ووافقه الشارح
 عليه كما علمت (قوله أي المحرمات بالنسب) أي جنس المحرمات بنسب الآية
 الشريفة على ظاهرها وقوله اثنان بالرضاع أي حرمت بسبب الرضاع وبأول
 المحرمات بالجنس صح الإخبار عنه بقوله اثنان فإن الجنس يصدق بالثنتين
 (قوله وهما) أي الثنتان اللتان حرمتا بالرضاع وقوله الأم المرضعة تصديق بمن
 أرضعتك أو أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع وهو الفعل أو أرضعت
 من ولدك بواسطة أو بغيره أو مثل من أرضعت من أرضعتك أو أرضعت أباً من رضاع
 من ولدك من أرضعتك أو ولدك أباً من رضاع فكل واحدة من هذه الصور أم رضاع
 وقس على ذلك في التصدير الباقى من السبع التي تحرم بالرضاع (قوله والأخوة
 من الرضاع) فمن أرضعت من امرأة صارت جميع بناتها أخوات له من الرضاع سواء التي
 أرضعت عليها والتي قبلها والتي بعدها وإنما نهى عن ذلك مع وضوحه لأن جهلة العوام
 يسألون عن ذلك كثيراً وينظنون أن الأخت من الرضاع هي التي أرضعت عليها دون
 غيرها (قوله وإنما اقتصر المصنف على الاثنتين الخ) هذا جواب عما يقال لم يقتصر
 المصنف على الثنتين مع أن السبع المحرمة بالنسب تحرم بالرضاع وحاصل الجواب

وعطف المصنف على قوله
 سابقا سبع قوله هنا
 (واثنان) أي المحرمات
 بالنسب اثنان (بالرضاع)
 وهما (الأم المرضعة والأخت
 من الرضاع) وإنما اقتصر
 المصنف على الاثنتين للنسب
 هاهنا في الآية

أنه إنما قد صرح على التلقين لا نهى بالانحصار من علمها في الآية الكريمة وقوله ولا
 فالسبع الخ أي ولا تقل أنه انحصار علمها في الآية فلا يصح لأن السبع الخ محذوف
 فعل الشرط ولم يبق منه إلا الالفية وجواب الشرط وقيم تعليله مقامه فعلم من ذلك
 أن قوله فالسبع الخ تعليل للجواب لا نفس الجواب وقد علمت أن ذلك بالنظر لظاهر
 الآية وبعض المفسرين جعل السبع كلها مأخوذة من الآية (قوله فالسبع المحرمة
 بالنسب تحرم بالرضاع أيضا) أي كما تحرم بالنسب وقوله كما سيأتي التصریح به في كلام
 المتن أي في قوله ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب نعم لا يحرم عليك مرضعة
 أخيك أو اختك فأم أخيك أو اختك من الرضاع لا تحرم عليك مع أن أم أخيك
 واختك من النسب تحرم عليك لأنها أمك إن كان الأخ أو الاخت من الأبوين
 أو من الأم أو موطوءة أبك إن كان الأخ أو الاخت من الأب ولا مرضعة نافلتك وهو
 ولد الولد فيشمل ولد الابن وولد البنت فأم ولد ولدك من الرضاع لا تحرم عليك مع
 أن أم ولد ولدك من النسب تحرم عليك لأنها بنتك إن كان ولدك أنثى سواء كان
 ولد ولدك ذكرا أو أنثى أو موطوءة أبك إن كان ولدك ذكرا سواء كان ولد ولدك ذكرا
 أو أنثى ولا أم مرضعة ولدك ولا بنتها مع أن أم ولدك وبنتها من النسب تحرم عليك
 لأن أم موطوءة تلد وبنتها وكل منهما حرام بالمصاهرة إذا أوى أم الزوجة والثانية بنتها
 فهذه تحرم من النسب ولا تحرم من الرضاع فاستثناء ما يحرم من قاعدة يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب والمحققون على أنها لا تستثنى لأنها إنما حرمت
 في النسب لأنني لم يوجد فيهن في الرضاع كما قررته (قوله والمحرمات بالنص أربع الخ)
 لو صنع الشارع فيه كما صنع في الذي قبله لكان أولى وأنسب بأن يقول وعطفت
 المصنف على قوله بأربع الخ قوله هنا وأربع الخ لئلا يؤهم الاستثناء لكن الشارع
 أتكل على علم ذلك من سابقه وإنما غرضه حل المني وقوله بالمصاهرة أي حرم
 بسبب المصاهرة وهي معنى يشبه القرابة يترتب على النكاح فالمعنى القائم بأم الزوجة
 يشبه المعنى القائم بأم النسب وهكذا (قوله ومن) أي الأربع اللائي حرمن بالمصاهرة
 وقوله أم الزوجة أي بواسطة أو بغيرها كما أشار إليه الشارع بقوله وإن علته أمها ومثل
 أم الزوجة أم الموطوءة بملك اليمين وأم الموطوءة بشبهة لأن من وطئ امرأة بملك اليمين
 حرم عليه أمها وبنتها وحرمت هي على إياها وبنتها تحرم أمها وبنتها بالإجماع وكذا
 الموطوءة بشبهة كأن ظننا زوجه أو أمه فيحرم عليه أمها وبنتها وتحرم هي على

والأفالسبع المحرمة بالنسب
 تحرم بالرضاع أيضا كما
 سيأتي التصریح به في كلام
 المتن (و) المحرمات بالنص
 أربع بالمصاهرة ومن
 (أم الزوجة)

آبائه وابنائهم بخلاف المزدني بها الزاني نكاح ام من زني بها ونكاح بنتها كما ان له
نكاح المزدني بها نفقها ولا ينفقها ابنته ونكاحها لان الله تعالى امن على عباده بالنسب
والصهر فلا يثبت ككل منهنه بالزنا وليست المباشرة بشهوة ككس وقبلة كالوطء
في التحريم بخلاف الصنفية فمن بائنا امرأة بشهوة فلا تحرم عليه امها ولا بنتها لانها
لا توجب العدة فلا توجب التحريم (قوله وان علت امها) فيشمل ام امها وهكذا وانما
أظهر رآيه لوقال وان علت لربما توهم ان الضمير عائد على الزوجة ولا معنى له وقوله
سواء من نسب أو رضاع فلا فرق بين ام الزوجة من النسب وامها من الرضاع وقوله
سواء وقع دخول الزوج بالزوجة ام لا أي لا طلاق قوله تعالى ولمهات نسائكم
قال العقد على البنات يحرم الامهات وأما البنات فلا تحرم الا بالدخول على الامهات
كما سيذكره المصنف بقوله والريبة اذا دخل بالام فان قيل لم يعتبر والد دخول
في تحريم الامهات واعتبروه في تحريم البنات اجيب بان الرجل يتولى عادة بكاملة
الام عقب العقد على البنت لترتيب اموره فحرمت بالعقد ليسهل ذلك عليه
ولا كذلك البنت فلم تحرم الا بالدخول لكن لا بد في تحريم الام بالعقد من صحة
فلو كان فاسدا لم تحرم بالعقد نعم لو وطئ بعد العقد فاسد حرمت بالوطء لانها
من قبيل ام الموطوءة بشبهة وهي حرام كما مر بخلاف بنت الزوجة فانها تحرم بالدخول
سواء كان العقد صحيحا أو فاسدا والحاصل ان من حرم بالعقد لا بد في تحريمه من صحة
العقد الا ان حصل دخول بالفعل فيحصل التحريم بالوطء لا بالعقد ومن حرم
بالدخول كالريبة فلا يعتبر فيه صحة العقد (قوله والريبة) أي بنت الزوجة
كما قاله الشارح سواء كانت من نسب أو رضاع وكذا بنات بنت الزوجة وبنت ابن
الزوجة وبناتها ولذلك ذكر الماوردي في تفسيره ان الريبة بنت الزوجة وبناتها
وبنت ابن الزوجة وبناتها ومن هذا يعلم تحريم بنت الريبة وبنت الريب لانها من
بنات زوجته وهي مسألة نفيسة جدا يقع السؤال عنها كثيرا (قوله اذا دخل بالام)
بخلاف ما اذا لم يدخل بها لقوله تعالى وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي
دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وذكر المحور في الآية جرى على
الغالب فان من تزوج امرأة تكون بنتها في حجره غالبا والمراد بالدخول بالام ووطؤها
ولو في الدبر ومثله استدخال منيه المحترم ولو في الدبر أيضا وقضية كلام الشيخ أبي حامد
وغيره انه يعتبر في الدخول ان يقع في حياة الام فلو ماتت قبل الدخول ثم وطئها بعد

وان علت امها سواء من
نسب أو رضاع سواء وقع
دخول الزوج بالزوجة ام لا
(والريبة) أي بنت الزوجة
(اذا دخل بالام)

موتها لم تحرم بنتها لان ذلك لا يسمى دخولا محرما وان تزوجت قبله الروباني وعلم من ذلك ان بنت الزوجة غير المحرم بها الا بالتحريم فان تحريمها لا يستلزم استلزامها فالحق اذ استلزمها وجبت لها جميع الاحكام كما هو صورتها ان يعقد على امرأة وثاني ثم ينفك بعد مضي مدة من حين امكان اجتماعهما يمكن كونها منه فانها تلحقه طاهر مع كونه لم يدخل بها فاذا انقضا ما باللعان انتفت عنه لكن تحرم عليه لانها تلحقه اذ استلحقها فلذلك ادخلناها في البنت كما سبق (قوله وزوجة الاب) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى ولا تنكوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ما قدم في الجاهلية قبل حكمكم بتحريره كما قاله الامام الشافعي في الام فلا مؤاخذه عليكم به فانه كان في الجاهلية اذا مات الرجل عن زوجة خلفه عليها كبر اولاده فيتزوجها لكن لا بد عند عدم الدخول من صحة العقد بخلاف ما لو كان العقد فاسدا فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الاب بشبهة وقوله وان علا فيشمل الاب والجد وهكذا ولا فرق بين أن يكون من قبل الاب والام ولا فرق ايضا بين أن يكون من نسب او رضاع (قوله وزوجة الابن) أي وان لم يدخل بها الاطلاق قوله تعالى وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم لكن لا بد عند عدم الدخول من صحة العقد بخلاف ما لو كان العقد فاسدا فلا تحرم الا بالدخول لانها حينئذ موطوءة الابن بشبهة فان قيل لم قال تعالى وحلائل ابنائكم الذين من اصلابكم مع ان حليلة الابن من الرضاع تحرم كما تحرم حليلة الابن من النسب فلا فرق في التحريم بين ان يكون الابن من نسب او رضاع اجيب بان التقيد بذلك في الآية لانه لا يخرج حليلة المتبني فلا يحرم على الشخص زوجة من تبناه لانه ليس بابن له لا لا يخرج حليلة الابن من الرضاع فانها تحرم بالاجماع واما قول الشيخ القليوبي في حاشيته على التحرير وقوله من اصلابكم خرج به زوجة من تبناه وابنه من الرضاع فهو موهو أو سبق قلم بالنسبة لزوجة ابنه من الرضاع فانها تحرم بالاجماع كما علمت (قوله وان سفل) فيشمل الابن وابن الابن وهكذا فحرم زوجته وان نزل ولا تحرم زوجة الربيب اي ابن الزوجة ولا زوجة الاب اي زوج الام ولا تحرم ايضا بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج البنت ولا امه ولا ام زوجة الابن ولا بنتها (قوله والمحرمات السابقة حرمتها على التأييد) وجعلتها ثلاثة عشر على عدا المصنف سبع بالنسب واثنان بالرضاع واربع بالمصاهرة وقد تقدم ان جعلتها في الحقيقة ثمان عشرة

وزوجة الاب (وان علا)
(وزوجة الابن) (وان سفل)
والمحرمات السابقة حرمتها
على التأييد

لان المحرمات بالرضاع نقصا لسبع مسكنة من المحرمات بالنسب سبع من المحرمات
بالمصاهرة سبع فاحتمل ما ذكره من انما ذكره الشارح قوله والمحرمات بالنسب سبع من المحرمات
بالمصاهرة سبع على كلام المصنف وذلك قال ولعدة من رواة لا على التامد وانما
ذلك الى ان المحرمات قسمان محرمات على التامد وقدمت في الكلام عليهن والمحرمات
لا على التامد وسبق في الكلام عليهن بذلك قال الشيخ الخطيب ثم شرع في القسم
الثاني وهو التحريم غير التامد (قوله وواحدة) عطف على سبع ثم الاربع
عشرة كما ذكرها المصنف وقوله حرمها لا على التامد بل من جهة الجمع فقط فلا يتأيد
بحرمها بل يحرم جمعها مع الزوجية في العمة فقط ففصل بين الزوجية وبين غيرها
بجملها لا بالوطئها اطلاقا رجعا فلا يحل نحواحتها مادامت في العدة لان الرخصة
في حكم الزوجية (قوله وهي) اي الواحدة التي تحرم من جهة الجمع وقوله تحت
الزوجية فلا يصح بينها وبين اختها لقوله تعالى وان تحموا بين الاختين الا ما قد
سبق وتاويله من طبيعة الرحم بسبب ما يحصل بينهما من المصاهرة المؤدية الى
النفقة غالبا وهما في الدنيا واما في الآخرة فلا مانع من جمع الاختين فيها
لان مقتضى التحريم اذ لا تباعض فيها ولا حقد ولا غل في تزويج احدتي الاختين
ثم ماتت في عهته ثم تزوج الاخرى ثم ماتت ايضا في عهته او مات عنها ولم يتزوج
بعده بغيره جمع بينهما في الآخرة (قوله ولو رضيت اختها بالجمع) اي لان الطبع يتغير
(قوله ولا يجمع ايضا) اي كما لا يجمع بين المرأة واختها وانما العاد العادل لان
الواحدة التي تحرم من جهة الجمع بنص الآية هي الاخت فقط قال تعالى وان تحموا
بين الاختين فهي التي تعد من المحرمات بالنسب وقوله بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
وخالتها اي من نسب او رضاع ولو واصلها كعمتها ايها وخالتها وعمتها ايها وخالتها
لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على بنت اختها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على
بنت اختها لا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه الترمذي وغيره
ومحذوه ولانه يؤدي الى قطيعة الرحم كما مر في الاختين (قوله فان جمع الشخصين
بين من حرم الجمع بينهما) رضا بط من يحرم الجمع بينهما اكل امرأتين بينهما نسب
او رضاع ولو فرضت احدهما ذكر مع كون الاخرى انثى حرم تناكحهما كما في الاختين
من النسب او من الرضاع فانه لو فرضت احدهما ذكر مع كون الاخرى انثى حرم
تناكحهما لان الشخص يحرم عليه نكاح اخته وكما في المرأة وعمتها من النسب او من

الا على
(واحدة) من جهة الجمع
الا يبدل (من جهة الجمع)
قطر (وهو تحت الزوجية)
ولا يصح بينهما نسب
من أساؤهم او بينهما نسب
او رضاع ولو رضيت اختها
بالجمع (ولا يجمع ايضا
بين المرأة وعمتها ولا بين
المرأة وخالتها) فان جمع
الشخصين بين من حرم الجمع
بينهما

اتحتمن من امها كأن تزوج تلك الامة رجل آخر بالشروط ايضا والى منها يثبت فاذا
ملك البنتين معا وولدت اخوته لم يحرم الاخرى وقوله من المملوكتين اشار بذلك الى ان
هذا الكلام ليس راجعا لما اذا كانت احدهما زوجة والاخرى مملوكة وقد
علمت انه محل له الزوجة دون المملوكة الا ان فارق الزوجة فانه محل له المملوكة
(قوله حتى يحرم الاولى) نعم لو ملك اما وبنتها فولدت احدهما حرمت الاخرى ابدا
كما علم مما مر وقوله بطريق من الطرق اي التي تزيل الملك والاستحقاق بخلاف
فحوا المحيض والاحرام والره لانها لا تزيل الملك ولا الاستحقاق وقوله كسبها اي
كلا او بعضها وكاتبها وقوله او تزويجها اي وهبتها كذلك فلو عادت الاولى كأن
ردت بعيب فان كان عودها قبل وطء الاخرى فله وطء أيهما شاء بعد استبراء العائدة
وان كان بعد وطء الاخرى حرمت العائدة حتى يحرم الاخرى (قوله وشارضا بط
كلى) اي بعد ان ذكر شيئا خاصا وهو انه يحرم بالرضاع اثنتان الام المرضعة والاخت
من الرضاع نظرا لظواهر الآية كما تقدم وقوله بقوله متعلق باشارته وقوله ويحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب اي يحرم من اجل الرضاع ما يحرم من اجل النسب فهذا
اعم مما قبله وقوله وسبق ان الذي يحرم من النسب سبع فيحرم بالرضاع تلك السبع
ايضا اي كما حرمت بالنسب وقد تقدم ان دليل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم يحرم من
الرضاع ما يحرم من النسب وفي رواية حرمت من الرضاعة ما يحرم من النسب (قوله
ثم شرع في عيوب النكاح المثبتة للخيار فيه) أي التي ثبتت الخيار لكل من الزوجين
في النكاح فالجنون والجذام والبرص مشتركة بين الزوجين والرق وانقرن خاصان
بالزوجة فثبتت بهما الخيار للزوج والحب والعنة خاصان بالزوج فثبتت بهما الخيار
للزوجة ولا فرق في ثبوت الخيار لكل منهما بين ان تكون هذه الامور موجودة قبل
العقد او حدثت بعد العقد وقبل الوطء او بعد العقد وبعد الوطء ويثبت الخيار ايضا لولي
الزوجة بكل من الجنون والجذام والبرص ان قارن العقد وان رضيت به لانه يعبر
بذلك بخلاف الحب والعنة وكل من الثلاثة المذكورة ان حدث بعد العقد لانه لا يعبر
بذلك (قوله فقال) عطف على شرع وقوله وترد المرأة هو البناء للمفعول اي بردها
الزوج بنفسه نكاحا لثبوت الخيار له وفوائد الفسخ اربعة وان جعلها بعضهم ثلاثة
الاولى انه لا ينقص عند الطلاق فلو فسخ مرة ثم جدد العقد ثم فسخ ثانيا وهكذا
لم يحرم عليه المحرمة الكبرى ولو بلغ الثلاث او اكثر الثانية انه اذا فسخ قبل الدخول

حتى يحرم الاولى بطريق
من الطرق كسبها او تزويجها
واشارضا بط كلى بقوله
(ويحرم من الرضاع ما يحرم
من النسب) وسبق ان
الذي يحرم من النسب سبع
فيحرم بالرضاع تلك السبع
ايضا ثم شرع في عيوب
النكاح المثبتة للخيار فيه
فقال (وترد المرأة) اي
الزوجة

فلا شيء عليه وإذا طلق قبل الدخول وجب نصف المهر الثالثة أنه إذا فسخ تسين العيب بعد الموطأ لزمه مهر المثل وإذا طلق حيث نذر منه المهر الرابعة أنه إذا فسخ بمقارن العقد فلا نفقة لها وإن كانت حاملا بخلاف ما إذا طلق في الحاملة المذكورة فتجب النفقة وأما السكنى فتجب في كل من الفسخ والطلاق حيث كان بعد الدخول (قوله بخمسة عيوب) أي بواحد منها وإن أردت عبارة المصنف أنه لا يفسخ إلا بالخمسة مجتمعة (قوله أحدها) أي أحد العيوب الخمسة وقوله بالجنون أي مصور بالجنون فالسبب للتصوير وهو مرض يزيل الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الأعضاء كما تقدم في فصل الأحداث وأما الحق الشافعي الخيل بالجنون والصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء وهو الذي يقال له عند الناس لحوق الاخت وقوله سواء أطبق أو قطع واستثنى المتولى من المتقطع الخفيف الذي يطرق في بعض الزمان وقوله قبل العلاج أولا أي ولم يقبل العلاج وأشار الشرح بذلك إلى أنه لا يشترط في الجنون الاستحكام وإن قلنا باشتراط الاستحكام في المجذام والبرص والفرق أن المجنون يقضى إلى الجناية كما قاله الزركشي فإذا جن أحد الزوجين ترب عليه الجناية على الآخر بقتل أو نحوه (قوله فخرج) أي بالجنون وقوله لا غشام أي سواء كان من مرض أو من غيره وقوله فلا يثبت به الخيار في فسخ النكاح أي كسائر الأمراض وقوله ولودام خلافا للمتولى أي فيما إذا دام واعتمد الشرح المخطيب كلام للمتولى ويؤيده أن الأغشاء الدائم ملحق بالجنون لكن كلامهم يقتضي أن ذلك ضعيف والمعتمد الأول (قوله وثانيها) أي العيوب الخمس وقوله بوجود المجذام أي مصور بوجود المجذام أي وإن لم يستحكم على المعتمد بل مني وجد شيء منه ثبت الخيار لأن النفس تنفر منه وعلى القول باشتراط الاستحكام لا يثبت الخيار بأوله كما قاله الجويني قال والاستحكام في المجذام يكون بالقطع وجوز الإمام الأكتفا بما سواد العضو والمول عليه حكم أهل الخبرة باستحكام العلة وما جرب له أن يؤخذ من دهن حب الغضب وحرارة النسر أو امتساوية ويخلطان معا ويدلك بهما ثلاثة أيام وفي الصحيحين قر من المجذوم فرار من الأسد وهذا محمول على غير قوي اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه إلا ما قدر له وذلك الغير هو الذي يحصل في قلبه خوف حصول المرض له فقد جرت العادة بأنه يحصل له المرض غالبا وحيث فلا ينافي ما صح في الحديث لا عدوى لأنه محمول على قوي اليقين الذي يعلم أنه لا يصيبه إلا ما قدر له فقد شوهد أنه لا يحصل له مرض

(بخمسة عيوب) أحدها
(بالجنون) سواء أطبق
أو قطع قبل العلاج أولا
فخرج الأغشاء فلا يثبت به
الخيار في فسخ النكاح ولودام
خلافا للمتولى (و) ثانيها
بوجود (المجذام)

ولا ضرر فزعهم اهل العلم بالطب انه يعدى ككثيرا وقلما يسلم منه فان سلم منه
ادرك نسله انما هو بحسب المادة لمن حصل في قلبه خوف حصول المرض له او يقال
لا عدوى مؤثرة فلا يشافي انه قد تحصل العدوى لكن بفعل الله تعالى فان
الحديث ورد وقال ما كان يعتقد اهل الجاهلية من نسبة الفعل لغير الله تعالى
(قوله بذال معجزة) أي مع ضم الجيم وقوله وهو علة يحمي منها العضو الخ ويتصور
ذلك في كل عضو لكنه في الوجه اغلب وقوله ثم يتقطع أي يتشقق مع الاتصال
بالبدن وقوله ثم يتناثر أي يتساقط مع الانفصال عن البدن فهو عطف مغاير (قوله
والثالث) أي من العيوب الخمس وقوله بوجود البرص أي مصور بوجود البرص
أي وان لم يستحكم على المعتمد خلافا لمن قيد بالمستحكم ويكفي فيه قول اهل الخبرة
ومما جرب له أن يؤخذ ماء الورد ويطل به ثلاثة أيام فانه يبرأ باذن الله تعالى وقوله
وهو يياض أي شديد وقوله يذهب دم الجلد وما تحته فاذا اذهب دمويته بقعه (قوله
فخرج) أي بالبرص وقوله البهق بفتح الباء والهاء وقوله وهو ما يغير الجلد من غير
اذهاب دمه وسببه فساد مزاج الانسان وخلل في طبيعته ولذلك قال الاطباء من
اقتصدوا كل شيئا ما لحاقا صابه بهق او جرب فلا يلوم من الاتقسه (قوله والرابع) أي
من العيوب الخمسة وقوله بوجود الرتق أي مصور بوجود ارتق بفتح الراء والتاء المثناة
من فوق ويثبت بخيار بكل من الرتق والقرن للزوج ولو محبوبا وعيننا كما ثبت لها
الخيار بحبه او عنته ولو كانت رتقا او قرنا (قوله وهو) أي الرتق - قوله انسداد
محل الجماع بلحم ولا تحير على شق الموضوع فان شقته او شقه غيرها وامكن الوطء فلا
خيار لزوال المانع من الجماع ولا تمكن الامة من الشق الا باذن سيدها فان قيل
اذا انسداد محل الجماع من أين يخرج البول أجيب بأنه يخرج من ثقبه صغيرة كاحليل
الرجل قاله في الكفاية (قوله والخامس) أي من العيوب الخمس وهو ثماءها وقوله
بوجود القرن أي مصور بوجود القرن بفتح القاف وفتح الراء ارجح من اسكانها (قوله
وهو) أي القرن وقوله انسداد محل الجماع بعظم هذا هو المشهور وعليه فالرتق والقرن
متغايران وقيل بلحم وعليه فهما مترادفان على معنى واحد فترجع العيوب الى أربع
فقط (قوله وما عدا هذه العيوب) أي الخمسة المتقدمة وقوله كالخض والصنان أي
والخض والاستحاضة والقروح السبالة ونحو ذلك ومنه الداء المعروف بالبارك والعياذ
بالله تعالى وقوله لا يثبت به الخيار أي لا يثبت بجاء عدا هذه العيوب مما ذكر الخيار

بذال معجزة وهو علة يحمي
منها العضو ثم يسود ثم يتقطع
ثم يتناثر (و) الثالث بوجود
(البرص) وهو يياض
في الجلد يذهب دم الجلد
وما تحته من اللحم فخرج
البهق وهو ما يغير الجلد من
غير اذهاب دمه فلا يثبت
به الخيار (و) الرابع بوجود
(الرتق) وهو انسداد محل
الجماع بلحم (و) الخامس
بوجود (القرن) وهو
انسداد محل الجماع بنظم
وما عدا هذه العيوب كالخض
والصنان لا يثبت به الخيار

الخض هو شق الانف

للزواج على الزوجة وبالعكس (قوله ويرد الرجل) هو البناء للمفعول أي ترده الزوجة
 بفتح تكاسه لثبوت خيارها وقوله بخمسة عيوب أي واحد منها وإن أوجعت خيارته
 اجتماعها (قوله بالمجنون والمجذوم والبرص) فثبت الخيار بكل منها المرأة كما ثبتت
 الخيار بكل منها للرجل وإن تبا بلابل وإن كان الذي فحين له الخيار أكثر لأن
 الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه نعم المجنونان يتذر الخيار لهما لأنهما
 ليسا أهلا للاختيار فإن قيل كيف يتم صحة النكاح وثبوت الخيار للزوجة بكل
 منها إذا كان مقارنا مع أنه يشترط صحة العقد أن يكون الزوج كفوًا لها وفي هذه
 الصورة ليس كفوًا لها ولو ما نلت في العيب أجيب أن صورة ذلك أن تأذن لوليها
 في تزويجها من عيب فيحمل على السلامة لأن الأصل في الناس السلامة فإذا تبين
 خلافها ثبت لها الخيار بخلاف ما إذا تزوجت من غير أذنها أجاب بأنه إذا تبين أن
 الزوج معيب تبين بطلان النكاح من أصله (قوله وسبق معناها) أي معنى الثلاثة
 في كلام الشارح فلا حاجة لأعادته (قوله وبوجود الحب) بفتح الحيم وتشد يد الساء
 وهو في الأصل اسم لطلق القطع سواء لذكر أو غيره لكنه خصه العرف بقطع الذكر
 فلذلك قال الشارح وهو قطع الذكر أي ولو فعل الزوجة كما رجحه في الروضة كاصلاها
 ولو بعد الوطء بخلاف العنة فلا بد أن تكون قبل الوطء وسيأتي الفرق بينهما ونخرج
 بالحب المصنف فلا خيار به على الأصح لقدرة المصنف على الجماع بل يقال إنه أقدر عليه
 كما قاله ابن الملقن في شرح المحاوي لأنه لا ينزل فلا يعتريه فتور (قوله فإن بقي قدرها
 فأكثر فلا خيار) فإن تنازعا في إمكان الوطء به فالقول قوله على الأصح لأن الأصل
 دوام النكاح (قوله وبوجود العنة) أي في المكاف بخلاف المصنف والمجنون فلا تسمع
 دعوى العنة في حقهما لأنها لا تثبت إلا باقرار الزوج عند القاضي أو عند يئنة تشهد
 على اقراره أو بيمينها بعد نكوله واقرار كل من المصنف والمجنون لغو ككوله ولا تثبت
 باليمين لأنه لا اطلاع للشهود عليها ومما صرح به العلماء أن الرجل قد يمين عن امرأة
 دون أخرى ولا بد أن تكون العنة قبل الوطء فلا خيار بالعنة بعد الوطء ولو مرة لأنها
 وصلت إلى مطلوبها وعرفت بذلك قدرته على الجماع مع توقع حصول الشهاء بزوال
 العنة وعود الداعية للاستمتاع بخلاف حدوث الحب بعد الوطء فإنه يثبت به خيار
 الفسخ على الأصح في الروضة لئلا يساهم الجماع وعدم توقع الاستمتاع (قوله وهي)
 أي العنة ووقع للمعشى نعمة فيها وهو يقال سكان الأولى أن يؤول وهي اللهم

(ويرد الرجل) أيضا أي
 الزوج (بخمسة عيوب
 بالمجنون والمجذوم والبرص)
 وسبق معناها (و) بوجود
 (الحب) وهو قطع الذكر
 كله أو بعضه والباقي منه
 دون المحشفة فإن بقي قدرها
 فأكثر فلا خيار (و) بوجود
 (العنة) وهي

الآن يقال ذكر الضمير باعتبار كونه خامسا وذلك أن يقول ذكر الضمير باعتبار الخبر
وقوله بضم العين أي مع تشديد النون مأخوذة من عنان الدابة لأنها تجمع الزوج عن
الجماع كما أن عنان الدابة يمنعها من السير (قوله يحجز الزوج عن الوطء في القبل)
أي ولو قدر على الوطء في الدبر فقولته في القبل قيد لا بد منه ولا بد من ضرب القاضى له
سنة كما فعله عمر رضي الله عنه وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذرا لجماع قد يكون لعارض
حرارة فيزول في الشتاء وبرودة فيزول في الصيف أو يوسية فيزول في الربيع أو وطوبة
فيزول في الخريف فإذا مضت السنة ولم يطأ علنا أنه يحجز خلقا حرا كان الزوج أو عبدا
مسلم كان أو كافرا إذا ادعى الوطء موهى ثيب أو بكر غوراء ولم تصدقه صدق هو بعينه
أنه وطئ ولا يطالب بوطء بخلاف البكر غير الغوراء فتخلف هي أنه لم يطأ وكذلك
أن نكل عن اليمين في الثيب أو البكر الغوراء فإنها تخلف عين الرد كغيرها وقوله بضعف
في قلبه أو آله وقيل في دماغه (قوله ويشترط في العيوب المذكورة الرفع فيها
إلى القاضى) أي لأن الفسخ بها امر مجتهد فيه فاشبهه الفسخ بأعسار الزوج بالمهر
أو بالثقة ويشترط فيها أيضا القورية لأن الخيارات بها خيار عيب وهو على الفور
كما في الخيار بعيب المبيع ولا ينافي القورية ضرب السنة في العنة لأنها لا تثبت
إلا بعدمضي السنة والرفع بعدها إلى القاضى وحيث ذفلها الفسخ ولكن بعد قول
القاضى ثبتت عنده أو ثبت حق الفسخ (قوله ولا ينفرد الزوجان الخ) أي من
غير رفع إلى القاضى لما علة من أن ذلك أمر مجتهد فيه فلا بد فيه من الرفع للقاضى
وإن كانت تفسخ في العنة بعد قول القاضى ثبتت عنده أو ثبت حق الفسخ كما مر وقوله
كما يقتضيه كلام الماوردي وغيره هو المعتمد وقوله لكن ظاهر النص خلافه أي لكن
ظاهر نص الشافعي بخلافه وهو أنه ينفرد الزوجان بالتراضي بالفسخ وهو مرجوح

(فصل في أحكام المداق)

كاستحباب تسميته في النكاح الآتى في قوله ويستحب تسمية المهر في النكاح
وكما يسمى صداقا يسمى مهرا وتخله وغير ذلك وجعلها بعضهم أحد عشر أسما ونظمها
في قوله

صداق ومهر فحالة وفريضة * حباء واجرم عقر علائق
وطول نكاح ثم غرس تمامها * ففرد وعشر عد ذلك موافق
وزيد على ذلك عطية فله اثنا عشر اسما ويقال له صدقة وتجمع على صدقات كما في

بضم العين يحجز الزوج عن
الوطء في القبل استقوا القوة
الناسرة بضعف في قلبه
أو آله ويشترط في العيوب
المذكورة الرفع فيها إلى
القاضى ولا ينفرد الزوجان
بالتراضي بالفسخ فيها
كما يقتضيه كلام الماوردي
وغیره لكن ظاهر النص
خلافه * (فصل)
في أحكام المداق.

الآية الآتية وإنما قيل له فحله وعمله مع أنه عوض في مقابلة منفعة البضع ظاهرا
لأنه كما يستمتع بها يستمتع به بل استمتاعها به أكثر لأن شهوتها أقوى من شهوته
وقيل إنها تتلذذ بالجماع من ثلاثة أوجه ترداد الذكرك في فرجها وخروج منها وسريان
مني الرجل في رجليها وأما الرجل فيتلذذ بوجهين فقط ترداد الذكرك في فرجها وخروج
منه فوجوبه عليه لا في مقابلة التمتع في الحقيقة بل تسكرمة وعطية من الله مبتدأة
ومصادرة من الزوج لتحصل الألفة والمحبة وانما وجب عليه لا عليها لأنه أقوى منها
وأكثر كسبا ومن هذا علم الجمع بين القولين اللذين حكاهما المرحوم هل هو عوض
أو تسكرمة وفضيلة من قال بالآول نظر إلى الظاهر من كونه في مقابلة منفعة البضع
ومن قال بالثاني نظر إلى الحقيقة والباطن من كونها تستمتع به كما يستمتع بها بل
أكثر فلا تنافي بين القولين والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى وآتوا النساء
صدقاتهن فحله وقوله تعالى وآتوهن أجورهن وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج
التمس ولو خاتما من حديد روله الشبخان أي اطلب شيئا تجعله صداقا ولو كان المثلث
خاتما من حديد والمخاطب بآتياء المهور إلى النساء الأزواج عند الأكثرين وهو الظاهر
وقيل الأولياء لأنهم كانوا في الجاهلية يأخذونها ولا يعطون النساء منها شيئا بل بقي
منه بقية الآن في بعض البلاد (قوله وهو بفتح الصاد أفصح من كسرهما) وقال
الزمخشري الكسر أفصح من الفتح عند اصحابنا البصريين ولكن الفتح هو الأشهر
في الاستعمال وقوله مشتق من المصدق بفتح الصاد نظر لأنه أشد الأعواض لزوما
من جهة عدم سقوطه بالتراضي فلو تراضت مع الزوج على تزويجها بلامهر لم يسقط
وقيل مشتق من المصدق بكسر الصاد لا شعارة بصديق رغبة باذله في النكاح ولهذا
كان فيه فتح الصاد وكسرها فالفتح على أخذه من المصدق بفتحها والكسر على أخذه
من المصدق بكسرها وقوله اسم لشديد الصلابة بالاضافة اليمانية كما يؤخذ من
المختار أي الشديد الصلابة كما في بعض النسخ وأصل بفتح الصاد الشديد القوى ٢
ووجه الأخذ من ذلك أنه أشد الأعواض لزوما من جهة عدم سقوطه بالتراضي
كما علمت (قوله وشرعا اسم الخ) وأما لغة فهو اسم لما وجب بالنكاح فقط فيكون
المعنى الشرعي أعم من المعنى اللغوي على عكس القاعدة من أن المعنى اللغوي أعم من
المعنى الشرعي وهذا على أنه لا فرق بين المصدق والمهور وأما على القول بأن المصدق
ما وجب بالنكاح والمهر ما وجب بغيره كوطء الشبهة والارضاع ورجوع الشهود

وهو فتح الصاد أفصح من
كسرها مشتق من المصدق
بفتح الصاد وهو اسم للشديد
الصلابة وشرعا اسم

٣ لم يوجد في كتب اللغة صلب
بفتح الصاد إلا بمعنى الهيئة
المعروفة في القتل بالصلب
وعليه فتعين هنا ضم الصاد
ويكون صفة لا شريد
ثم كذا لفظا بالمرادف
وتكون نسخة الواقعة
للاصواب هي التي فيها الشديد
بالتعريف وقد تبين شيئا
كلام الخشي في هذه العبارة
تقليدا قاله الفقير نصر
الموريني

فالمعنى الشرعي مساو للمعنى اللغوي وهو على خلاف القاعدة المتقدمة أيضا
 لأن القاعدة أن المعنى اللغوي أعم من المعنى الشرعي كما علمت وهذا مساو له (قوله
 المال واجب على الرجل) أي المال واجب للمرأة على الرجل لأنه أقوى وأكثر كسبا
 كما مر والتميز بالمال جرى على الغالب ومن غير الغالب قد يكون منفعة كما سيأتي
 في قوله ويجوز أن يتزوجها على منفعة معلومة وفي بعض النسخ لما وجب على الرجل
 وهو أعم من المال والمنفعة لئلا يمتنع ما وجب على الرجل هو الأصل
 الغالب وقد يجب للرجل على المرأة كما في مسألة الارضاع كان ترضع إحدى زوجتيه
 وهي الكبرى الأخرى وهي الصغرى فيجب على المرضعة نصف مهر مثل الصغرى
 للزوج ويجب على الزوج للصغرى نصف المهر أي أن كان معها والا فنصف مهر المثل
 وإنما وجب على المرضعة للزوج نصف المهر ولم يجب المهر كله مع أنها فوتت عليه
 البضع اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه ولا يجب عليه مهر نفسه بالتفويض لها بضعها
 على الزوج أيضا فإن الارضاع حرّم كلاما من الزوجين عليه بخلاف القلب والى القائل
 بوجوب مهر نفسها أيضا لا يخلو نكاحها عن المهر في شبهة نكاح الواهبة نفسها للنبي
 ص - لي الله عايمه وسلم وهو من خصائصه صلى الله عليه وسلم وقد يجب للرجل على
 الرجل كما في مسألة رجوع الشهود كان يشهد شاهدان أن بين الزوجين رضاعا
 محرما فيفترق بينهما القاضى ثم يرجع في الشهادة فيعزمون المهر كله ولو قبل
 الدخول على المعتمدة فتؤتيهم البضع على الزوج فإن رجوعها لا يقبل بالنسبة له
 وقيمة البضع الذي فوته المهر كله ويحل غرم الشهود إذا لم يصدقهم الزوج والأفلازم
 عليهم (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح أي عقد وذلك في غير التفويض فانه يجب
 بالعقد في غير التفويض المسمى أن كان معها ومهر المثل أن كان فاسدا وكذلك عند
 عدم التهمة في غير المفوضة فانه يجب بالعقد مهر المثل وقوله أو وطء شبهة فاذا وطئها
 بشبهة وجب عليه لها مهر المثل ومنه الوطء في النكاح الفاسد ولو قال أو وطء وسكت
 لكان انحصاراً - م لأنه يشمل الوطء في المفوضة فانه يجب به فيها مهر المثل وقوله
 أو موت أي للزوجين أو لأحدهما في التفويض فإن الموت كالوطء في تقرير المسمى
 في غير التفويض فكذلك في إيجاب مهر المثل في التفويض ولا يجب في التفويض بالعقد
 شيء ولا لتشطار بالطلاق قبل الدخول وليس كذلك فلا يجب فيه شيء إلا بما ينضم
 إلى العقد من الفرض أو الوطء أو الموت وأما في غير التفويض فيجب المهر بالعقد ويتفرع

المال واجب على الرجل
 بنكاح أو وطء شبهة أو موت

جميعه بالوطء أو الموت وبذلك يتدفع اعتراض الرجائي بأن ذكر الموت يقتضي أنه
موجب للمهر وليس كذلك بل هو مقرر بجمعه وتقريره غير إيجابه ووجه اندفاعه
أن اعتراضه مبني على أن ذلك في غير التفويض وليس كذلك بل هو في التفويض
كما علت هذا ولوزاد الشارح أو تفويت بضع قهرا كسأله الارضاع ورجوع الشهود
المتقدمين لو في المراد وعبارة غيره ما وجب به ككاح أو وطء أو تفويت بضع قهرا
كارضاع ورجوع شهود (قوله ويستحب تسمية المهر الخ) أي ويسن للعاقدة ذكر المهر
الخ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يحصل نكاح طعنه ولأنه ادفع الخصومة بين الزوجين
ولئلا يشبه نكاح الواهبة نفسها له صلى الله عليه وسلم وقد ثبت التسمية في صور
الاولى إذا كانت الزوجة غير حاضرة التصرف لصغيرا وجنون أو سفها أو مملوكة أو بر جائر
التصرف كصبي ومجنون وسفيه وقد حصل الاتفاق مع الزوج على أكثر من
مهر المثل فلا وسكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتفوت الزيادة مع أنها مصلحة
للزوجة المذكورة أو لسيدها الثانية إذا كانت الزوجة حاضرة التصرف وأذنت لوليها
أن يزوجها من غير تفويض وقد حصل الاتفاق على أكثر من مهر المثل فلا وسكت
لوجب مهر المثل فتفوت المصلحة مع أن تصرف الولي يكون بالمصلحة النسائية إذا كان
الزوج غير حاضرا التصرف وحصل الاتفاق في هذه الصورة على أقل من مهر المثل فتجب
تسمية ما وقع الاتفاق عليه فلا وسكت عن التسمية لوجب مهر المثل فتحصل زيادة
على الزوج فالمصلحة في هذه الصورة عائدة على الزوج وفيما قبلها على الزوجة أو سيدها
وقد تحرم التسمية كما لو زوج المجهور عليه بمن لم ترض إلا بأكثر من مهر مثله أو بما
لم يكن الصداق رنكا في النكاح كالتن في البيع فتكون تسميته واجبة لأن الغرض
من النكاح الاستمتاع وتوابعه وهو قائم بالزوجين فهما الركنان دون الصداق
والغرض من البيع المعاوضة فكار العوض رنك فيه ويسن أن لا يدخل بها حتى
يدفع اليها شيئا من الصداق خروجاً من خلاف من أوجبه قال بعضهم وحكمة ذلك
أن الله لما خلق حواء اشتاق لها آدم ومثله اليها فقال الله له مه يا آدم حتى تؤدي
مهرها قال وما مهرها قال مهرها أن تصلي على محمد صلى الله عليه وسلم الغافي نفس
واحد فصلى خمسين مرة وتنفس فقال يا آدم الذي صايبته هو قدم الصداق والذي
بقي عليه هو مؤخره وفي رواية أن الله تعالى لما خلق حواء قال له آدم يا رب زوجني
من حواء فقال له يا آدم حتى تعطيني مهرها قال وما مهرها يا رب قال مهرها أن تصلي

(ويستحب تسمية المهر)

على محمد بن مائة مرة في نفس فصول ادم سبعين مرة ثم انقطع نفسه فقال له الرب
 لا بأس عليك الذي صليته مقدم المهر والذي بقي عليك مؤخره فلذلك تجد بعض
 الناس يقصدون النصف ويؤخرون النصف وبعضهم يقدم نحو الثلثين ويؤخرون
 الثلث وهو الاغلب المتعارف بيننا الآن في هذه الارمان (قوله في عقد الكاح)
 في زيادة الشارح لفظ عقد كما ذكرنا لان النكاح بمعنى العقد كما هو حقيقة فكأنه
 قال في عقد العقد فيصح الى أن تجعل الاضافة بيانية وعبرة الشارح الخطيب سالمة
 من ذلك حيث قال في صلب النكاح اي العقد في اولى من عبارة الشارح (قوله
 ولو في نكاح عبد السيد امته) غاية الرد على من قال انه لا يستحب التسمية في هذه
 الصورة وهو المعتمد ان لم يكن أحدهما مكاتباً وعبرة المنهج نعم لو زوج عبده امته
 ولا كتابة لم يسن ذكره اذ لا فائدة فيه فانه لا يثبت للسيد على عبده شيء فلا حاجة
 الى تسميته بخلاف ما لو كان أحدهما او كلاهما مكاتباً اذ المكاتب كالأجنبي
 وان جرى العلامة الخطيب على ما قاله الشارح تبعاً لما في الروضة كأصلها وعليه
 فيكره ترك التسمية لكن المعتمد ما تقدم (قوله ويكفي تسمية أي شيء كان) أي
 عينا كان او ديناً او منفعة لكن لا بد أن يصرح به ثمة كما سيأتي في كلام الشارح
 فلو قد عجل لا يتوكل كنواة وحصة وترك شفعة وعد قد فسد عقد المداق ورجع
 الى مهر المثل (قوله ولكن يسن عدم النقص عن عشرة دراهم) أي خروجاً من
 خلاف أبي حنيفة فانه لا يجوز اقل منها لانها نصاب السرقة عنده والمراد عشرة دراهم
 خالصة ويمكن ارجاع خالصة في كلام الشارح اليها ايضاً وقوله وعدم الزيادة على
 خمسمائة درهم خالصة أي لانها صدقة نسيانته صلى الله عليه وسلم وبناته ويؤخذ
 من هذا انه يستحب أن يكون من الغضة للاتباع وصح عن عمر رضي الله عنه في
 خطبته لا تغالوا بصدقات النساء فانها لو كانت مكرمة في الدنيا أو تقوى عند الله تعالى
 لكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى بها وأما إصداق أم حبيبة اربع مائة دينار فلم
 يكن من النبي صلى الله عليه وسلم حتى يرد وانما كان من النجاشي اكراماً للنبي
 صلى الله عليه وسلم فانها كانت تحت عبد الله بن جحش وهاجرت معه
 الى الحبشة فتصروا بقيت على الاسلام رضي الله عنها فبعث النبي صلى الله
 عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في تزويجها من النجاشي فأصدقها النجاشي
 اربع مائة دينار وجهزها من عنده وأرسلها مع شرحبيل للنبي صلى الله عليه وسلم

في عقد (النكاح) ولو في
 نكاح عبد السيد امته
 ويكفي تسمية أي شيء كان
 ولكن يسن عدم النقص عن
 عشرة دراهم وعدم الزيادة
 على خمسمائة درهم خالصة

سنة سبع (قوله واشعر قوله يستحب مجواز إخلاء التكاح عن المهر) أي
فيكون قوله بعد ذلك فإن لم يسم مهر صح العقد نصري بجماع علم لكن تقدم أنه قد
تجب التسمية في صور وتحرر في بعض الصور وقوله وهو كذلك أي والحكم في الخارج
مثل ما اشعر به كلامه من المجواز لكن مع الكراهة كما صرح به الماوردي والتولي
وغيرهما (قوله فإن لم يسم) بالبناء للمفعول ومهر بالرفع نائب فاعل وفي بعض النسخ
عدم ذكر مهر فلذلك كتبت المحشى فإن لم يسم أي الصداق وبناء الشيخ الخطيب
للفاعل وقدر له مفعولا حيث قال فإن لم يسم صداقا بالنصب وعليه فالفاعل ضمير
يعود على الصاقد المعلوم من المقام وقوله في عقد النكاح أي في عقد هو النكاح
فلاضافة بيانية ولو قال في صلب النكاح لكان أولى كما علم مما مر وقوله مع العقد
أي مع عقد النكاح بالاجماع لكن مع الكراهة كما علمت (قوله وهذا) أي
عدم تسمية الصداق تارة يكون مع عدم التفويض فإذا لم تكن مفوضة ولم يسم
الصداق في العقد وجب مهر المثل بنفس العقد وتارة يكون مع التفويض وحينئذ
يجب المهر بواحد من ثلاثة أشياء أخذنا من كلام المصنف فيما بعد حيث قال ووجب
المهر بثلاثة أشياء فإن ذلك خاص بالتفويض لما علمت من أنه في غير التفويض
يجب مهر المثل بنفس العقد فلذلك قصر الشارح كلام المصنف على التفويض من
أول الأمر والتفويض لغة جعل الأمر موكولا إلى الغير ومنه فوضت أمري إلى الله
ويفسر بالاهمال ومنه قول سيدنا علي كرم الله وجهه

لا تصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة إذا جهالهم سادوا

والتفويض نوعان تفويض بضع وتفويض مهر فالنكاح كقولها الوليها زوجتي بما
شئت أو شاء فلان لانها فوضت إليه جنس المهر وقدره وكلامهم في النوع الأول
وهو تفويض البضع لان وليها فوض أمر البضع إلى الزوج ليتولى بعد ذلك فرض
المهر في مقابله أو يعرضه القاضي نيابة عنه أو يتلقه بالوطء ويقوم مقامه الموت
كما سيأتي (قوله ويصدر تارة من الزوجة) أي ويصدر التفويض في تارة أي
في حالة من الزوجة وعلى هذا فيقال لها مفوضة بكسر الواو لتفويضها أمر بضعها
وهو العقد عليه بلامه إلى الولي وأما فتح الواو فلان الولي فوض أمرها إلى الزوج والفتح
أفصح لكن ما صدر منها ليس تفويض في العقد مع ان الكلام فيه وانما هو سبب
مجواز تفويض الولي في العقد ويمكن أنه من تسمية السبب باسم المسبب والمقابل

واشعر قوله يستحب مجواز
إخلاء التكاح عن المهر وهو
كذلك (فإن لم يسم) في عقد
النكاح (مهر صح العقد)
وهذا معنى التفويض ويصدر
تارة من الزوجة

قول الشارح من الزوجة
تسميتها بالزوج حيث تقدم
مجاز الضرورة (قوله نصري)

لقوله ويصدر تارة من الزوجة الخ قوله وكذا لو قال سيد الامة لشخص الخ فكأنه
قال وتارة يصدر من السيد ولو عبر بذلك لكان اظهر وأولى (قوله البالغة) خرجت
الصغيرة فلا يصح التفويض منها وقوله الرشيدة أي ولو حكما فيشمل السفينة المهمة
(قوله كقولها الوليها زوجني بلامه راو على ان لا مهر لي) بخلاف ما لو قالت زوجني
وسكتت عن المهر بالكلية فلا يكون تفويض بل اذا مطلقا في التزويج لان النكاح
يعقد غالبا بالمهر فيحمل المطلق عليه فكأنها قالت زوجني بمهر وقوله فيزوجها الولي
ومني المهر أو يسكت عنه من تمام التفويض فلا يوجد التفويض بمجرد قولها
الذكر بل لا يقال له تفويض الا اذا زوجها الولي ونفي المهر أو سكت أو زوج بدون
مهر المثل أو بغير نقد البلد لان التسمية الفاسدة كالتسمية فهي بمنزلة السكوت
فتكون من صور التفويض وحمل اقتضاء التسمية الفاسدة وجوب مهر المثل بالعقد
في غير التفويض وأما الزوج بمهر المثل من نقد البلد انعقد به ولا تفويض (قوله
وكذا لو قال سيد الامة لشخص الخ) أي فانه تفويض لكن لا شيء للسيد بعد ذلك
على الزوج ولو دخل بها لان الحق له وقد أسقطه وقوله ونفي المهر أو سكت بخلاف
ما اذا زوج بدون مهر المثل أو بغير نقد البلد فلا يكون تفويض منه بل يجب دون مهر
المثل وغير نقد البلد اذا عقد السيد بهما ويكون كل منهما مسمى صحيحا لان المهر حق
السيد وقد رضي بذلك بخلاف ما تقدم في الولي (قوله واذا صح التفويض الخ)
بخلاف ما اذا لم يصح التفويض كتهويز غير الرشيدة لان التفويض صورة تبرع
نظرا لكونه لا يجب بالعقد شيء لكن يستفيد به الولي من السفينة الاذن في تزويجها
وقوله وجب المهر فيه أي في التفويض وقوله بثلاثة اشياء أي بواحد منها كما هو
معلوم فلا يشترط اجتماع الثلاثة كما قد توهمه عبارة المصنف أولا وان كان
تعييره بعد ذلك بأو يدفع هذا الايهام فلو اخذ بظاهر العبارة أولا من اشتراط اجتماع
الثلاثة لتناقض مع ما يقتضيه العطف بأو من ان المعتبر واحد منها (قوله وهي)
أي الثلاثة اشياء أي احدها كما علمت ليصح العطف بأو وقوله أن يفرضه الزوج على
نفسه أي أن يقدره الزوج على نفسه قبل الدخول بهما من غير طلبها أو بطلبها منه
ولما حبس نفسها حتى يفرض لها تكون على بصيرة في تسليم نفسها ولما بعد الفرض
حبس نفسها حتى يسلمها المأمروض الحال بخلاف المؤجل كالمسمى في العقد فيهما
وعلم من ذلك أنه يجوز فرض مؤجل باجل معلوم بالتراضي ولا يشترط علم الزوجين

البالغة الرشيدة كقولها
لوليها زوجني بلامه راو على
ان لا مهر لي فيزوجها الولي
ومني المهر أو يسكت عنه
وكذا لو قال سيد الامة
لشخص زوجتك امي ونفي
المهر أو سكت واذا صح
التفويض (وجب المهر)
فيه (بثلاثة اشياء) وهي (ان
يفرضه الزوج على نفسه)

بقدر مهر المثل بل حيث تراخى على مهر صحيح ولو دون مهر المثل أو فوقه بخلاف فرض
الحاكم فإنه يشترط فيه علم الحاكم بمهر المثل حتى لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا
بالتفاوت اليسير والمفروض الصحيح كالمسمى في العقد سواء كان الفرض من الزوج
أو من الحاكم فيتنشطر بالطلاق قبل الدخول فإن طلقها قبل الفرض فلا شيء لها
إلا المنة (قوله وترضى الزوجة بمافرضه) أي إن كان دون مهر المثل أو فرض
مؤجلاً أو من غير نقد البلد ولا فلا يعتبر رضاها حيث صدقته على أنه مهر مثلاً
فإن نازعته في أنه مهر مثلاً بأن قالت ليس هذا مهر مثلي ففرضه الحاكم لأنه هو
الذي يفرضه عند التارخ (قوله أو يفرضه الحاكم على الزوج) فيفرض المهر
عند امتناع الزوج من الفرض أو تنازعهما في قدر المفروض كم يفرض ولا يفرضه
إلا حالاً من نقد البلد لأن منصبه فصل الخصومات والالزام بالمال الحال من نقد
البلد كما في قيم المتلفات فلا يفرضه مؤجلاً ولا من غير نقد البلد وإن رضيت الزوجة
بذلك لا يمكن لها إذا فرضه حالاً تأخير القبض بل لها تركه بالكسبة لأن الحق لها
ولا يصح فرض اجنبي ولو من ماله بغير إذن الزوج لأنه خلاف ما يقتضيه العقد
سواء كان عيناً أو ديناً وانما جاز أداء دين الغير بغير إذن له لأنه لم يسبق عقد مانع من
أداء الغير أما فرض الغير بإذن الزوج فيصح برجع عليه إن أذن له في الفرض من
ماله أو مطلقاً بخلاف ما إذا أذن له في فرض من ماله نفسه ففرضه من ماله فلا
رجوع (قوله ويكون المفروض على مهر المثل) أي ويكون ما يفرضه الحاكم
على الزوج مهر المثل بلا زيادة ولا نقص لا بتفاوت يسير ولا بد أن يكون حالاً من
نقد البلد كما تقدم (قوله ويشترط علم القاضي بقدره) أي بقدر مهر المثل حتى
لا يزيد عليه ولا ينقص عنه إلا بالتفاوت اليسير (قوله أما رضى الزوجين بمافرضه
فلا يشترط) فلا يتوقف لزوم ما يفرضه على رضا صاحبه لأنه حكم منه (قوله
أو يدخل الخ) أي بأن يطأها ولو في الدبر أو في حيز أو إحرام أو نحو ذلك ولو بدون
انتشار ولو لم تزل البكارة بخلاف التحليل وقوله أي الزوج تفسير للسعي الواقع فاعلا
وقوله بها متعلق بدخول وقوله أي الزوجة تفسير للسعي الخروج وقوله المعوضة بفتح
الواو وكسرها والفتح أفصح أما الكسر فلا لأنها فوضت أمرها إلى الولي في تزويجها بلامهر
وأما الفتح فلأن الولي فوض أمرها إلى الزوج ليفرض المهر في مقابلته أو يفرضه
القاضي نيابة عنه أو يتلفه بالوطء ويقوم مقامه الموت كما تقدم (قوله قبل فرض

وترضى الزوجة بمافرضه
(أو يفرضه الحاكم) على
الزوج ويكون المفروض
عليه مهر المثل ويشترط علم
القاضي بقدره أما رضى
الزوجين بمافرضه فلا
يشترط (أو يدخل الخ) أي
الزوج (بها) أي الزوجة
المعوضة قبل فرض

من الزوج أو المحاكم) أما إذا كان بعد فرض من الزوج أو المحاكم فيتقرر به
المفروض كما يتقرر به المسمى في العقد (قوله فيجب لها مهر المثل بنفس الدخول)
فيستقر بذهنته وتطالبه به وإن رضيت بأن لا مهر لها لأن الوطء لا يباح بالاباحة أي
لا يصور بصورة الاباحة والافهوميح هنا بالعقد لكن لو قلنا بأنه لا مهر لها حيث
كان مصورا بصورة الاباحة وهو لا يصور بصورة الاباحة لمسا فيه من حق الله تعالى
نعم لو نكح في الكفر مفوضة ثم أسلم وأعتقها هم أن لا مهر لمفوضة بحال ثم وطئ فلا
شيء لها لأنه استحق وطئا بلا مهر فاشبه ما لو تزوج عبده أمته ثم اعتقها ثم وطئها بعد
ذلك (قوله) ويعتبر هذا المهر بحال العقد في الأصح) أي لأنه هو المقتضى
للوجوب بالوطء أو بالموت المنزل منزله وهذا ما نقل عن الأكثرين لكن صحح في
أصل الروضة أن الاعتبار أكثر مهر من العقد إلى الوطء لأن البضع تدخل بالعقد
في ضمانه واقترب به الاتلاف فوجب ألا أكثر ما قبض بالبراءة الفاسد ولد ذلك حمل
الحشي كلام الشارح على ما إذا كان هو الأكثر قال لأن الرابح اعتبارا أكثر المهر في
أوقات ثلاثة وقت العقد ووقت الوطء وما بينهما فالمتعمدان المعتبر أكثر مهر مثل من
العقد إلى الوطء للتعليل المتقدم (قوله) وإن مات أحد الزوجين قبل نكاح ووطء
وجب مهر مثل في الأظهر) أي إن كان النكاح صحيحا فلا مهر بالموت في النكاح
الفاسد وانما يجب به في النكاح الصحيح لأنه كالوطء في تقرير المسمى في غير التفويض
فكذا في إيجاب مهر المثل في التفويض وهل يعتبر مهر المثل هنا بالأكثر كما مر في
مسألة الوطء أو بحال العقد أو بحال الموت هذه أوجه ذكرها في الروضة وأصلها بلا
ترجيح أوجهها أو لها لأن البضع دخل في ضمانه بالعقد وتقرر عليه بالموت كالوطء
(قوله والمراد بمهر المثل) أي في قوله ويجب لها مهر المثل ويجري ذلك في سائر
مسائل مهر المثل وقوله قدر ما يرغب به في مثلها أي قدر الذي يرغب به في مثلها
عادة وركنه الأعظم نسب في النسبية في العرب وكذا في الجهم على المتعمدان
الرفيات تختلف به مطلقا ويراعى أقرب امرأة تنسب إلى من تنسب إليه المنكوحه
من الآباء فتراعى اخت لا بوبن ثم لاب ثم بنت أخ كذلك ثم بنت ابن الأخ كذلك
ثم عمه كذلك ثم بنت عم كذلك فالمدلى بجهتين ممن ذكر مقدم على المدلى بجهة فإن
تعذرا اعتبار نساء العصابات اعتبر بذوات الأرحام لأنهن أولى من الأجانب والمراد
بذوات الأرحام هنا الأم وقربايتها لا ذوات الأرحام المذكورون في الفرائض لأن

من الزوج أو المحاكم
(فيجب) لها (مهر المثل)
بنفس الدخول ويعتبر هنا
المهر بحال العقد في الأصح
وإن مات أحد الزوجين قبل
فرض ووطء وجب مهر مثل
في الأظهر والمراد بمهر المثل
قدر ما يرغب به في مثلها عادة

الام وامهاتها السن من ذوى الارحام المذكورين في الفرائض بل من اصحاب
 الفروض فيقدم منهن ام ثم اخت لام ثم جدة ثم خالة ثم بنت اخت ثم بنت الخال
 والخالة وتقدم القربى من كل جهة على البعدى منها ويقدم ايضا من في بلدها على
 من في غيرها ولو كان نساء عصبتها في بلدين هي في احدهما اعتبر بعصبات بلدها
 فان كن كلهن ببلدة غير بلدها فالاعتبار بهن لا باجنيات بلدها كما قاله في الروضة
 فان تعذر اعتبار ذوات الارحام اعتبرت بثلها من الاجنيات فتعتبر الامة بامة مثلها
 والعتيقة بعتيقة مثلها والعربية بعربية مثلها وهكذا ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل
 وعفة وجمال وفصاحة وعلم وشرف وبكارة وغيرها مما يختلف به الغرض (قوله
 وليس لاقل الصداق حدمعين في القلة) أى لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث
 السابق التمس ولو خائفا من حديد وفي رواية اخرى التمس ولو درهما من حديد لكن
 لا بد ان يكون متولا اخذ من قوله بل الضابط في ذلك ان كل ما صح جعله ثمنا الخ
 فلو عقد بما لا يتقوى كحبي بر أو نواة أو حصاة لم تصح التسمية ويصح العقد بهر المثل كما مر
 وكذا لو عقد بخمر أو دم فانه يصح العقد بهر المثل فان قيل لو خالعهما على دم وقع رجعا
 ولا مهر ولو نكحها بدم انعقد بهر المثل فما الفرق بينهما أجب بان المقصود من الخلع
 لفرقة وهي تحصل غالبا بدون عوض وذكر غير المقصود كعدمه فذلك وقع رجعا
 ولا مال والمقصود من النكاح الوطء وهو موجب للمهر غالبا فذلك انعقد بهر المثل
 (قوله ولا لاكثر حدمعين في الكثرة) لكن يستحب عدم التغالى فيه لان اخفهن
 مهورا اكثرهن بركة وقد صح عن عمر رضي الله عنه لا تغالوا في المهر كما مر (قوله
 بل الضابط في ذلك) أى في الصداق بقطع النظر عن القلة والكثرة وهذا ضرب
 انتقالي لا ابطالي لانه لم يبطل ما قبله (قوله ان كل شئ صح جعله ثمنا من عين
 او منفعة صح جعله صداقا) أى في الجملة فلا يرد انه لا يصح جعل رقبة العبد صداقا
 لزوجته المحرة مع صحة جعله ثمنا لانه منع منه هنا ما منع وهو انه لا يجتمع الملك والنكاح
 لتناهما وكذا ان لا يرد انه لا يصح جعل أحد ابوي الصغيرة صداقا لما مع صحة جعله
 ثمنا لانه منع منه هنا ما منع وهو انه يلزم على جعله صداقا لها دخوله في ما كرها فيعتق
 عليها فيفوت مهرها عليها فليس في ذلك مصلحة لها ومفهوم الضابط المدكور ان كل
 شئ لا يصح جعله ثمنا لا يصح جعله صداقا ولذلك قال الشيخ الخطيب وما لا قولان
 وما لا يصح جعله ثمنا لا يصح جعله صداقا ومن ذلك الثوب المتعبر استراة دونه

(وليس لاقل الصداق)
 حدمعين في القلة (ولا
 لاكثر حدمعين في الكثرة)
 بل الضابط في ذلك ان كل
 شئ صح جعله ثمنا من عين
 او منفعة صح جعله صداقا

كما قاله الزركشي فلا يصح جعله ثمة التعيين السريه ولا يصح جعله صدقا لذلك
كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج على إزاره إزارك هذا ان اعطيته
اياما اجاست ولا إزارك فهو داخل في المفهوم فلا وجه لذكر بعضهم له في المسائل التي
دفعنا يرادها على منطوق الضابط بقولنا في الجملة (قوله وسبق الخ) أي في كلام
الشارح حيث قال فيما مر ويكفي تسمية أي شيء كان ولكن يسن عدم النقص عن
عشرة دراهم وعدم الزيادة على خمسمائة درهم خالصة (قوله ويجوز ان تزوجها على
منفعة معلومة) أي للتعاقدين ولا بد أن تكون مما يجوز الاستجار لها كتعليم فيه
كلفة حتى لو اصدق الكفاية تعام الشهادة بين قان كان فيه كلفة صمخ والا فلا كما قاله
الأذري وخرج بقيد المعلومة المهوراة فلا يصح جعلها صداقا ولكن يجب مهر المثل
ومحل جواز تزوجها على المنفعة المعلومة ان كان الزوج يحسن تلك المنفعة سواء
الترمها في ذمته او عقد على عينه فان لم يحسنها فقيه تفصيل فان الترمها في ذمته
جاز ويستأجر لها من يحسنها وان عقد على عينه لم يصح على الأصح لجزء فلوتنا زعا
في البداية في هذه المسألة فقال بعضهم تجبر على تسليم نفسها الرضاها بالتأخير اللازم
للتعليم فهو كالأجل وقال بعضهم يفسخ الصداق ويؤرد دفع مهر المثل بعدل ثم تؤثر
بالتحكين قال ابن قاسم وهذا ما تحرر مع الرمي في المدرس فيما علمت (قوله كتعليمها
القرآن وكنيسة طوب وكناية نحو دلائل الخيرات ومثل القرآن الفقه والحديث
والشعر المجاز والمخط وغير ذلك مما ليس بمحرم ولا فرق في تعليم القرآن بين ان يكون
لكاه كما هو ظاهره او لسورة معينة منه كالفاتحة وغيرها او لعدد معين من سورة
معينة كربع من سورة يس ان كانت تعرفه ولو بقراءته عليها وسواء كان التعليم
لها ولعبد لها مطلقا او لولدها الصغير الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه
ولو طلقها قبل التعليم بعد الدخول او قبله تعذر تعليمه ويرجع لمهر المثل كله فيما
اذا كان بعد الدخول او نصفه فيما اذا كان قبله لانها صارت محرمة عليه لا يجوز
نظره اليها ولا اختلاؤه بها ومحل تعذره فيما اذا اصدقها تعليمه بنفسه لنفسها ولم تكن
صغيرة لا تشتهى ولم تصر محرما له برضاع كأن ترضع الكبرى من زوجته الصغرى
ولم ينكحها ثانيا بنكاح جديد وان يكون ذلك قدرا كثيرا بحيث يتعذر تعليمه في مجلس
او محال الس والالم يتعذر التعليم فان قيل قد تقدم انه يجوز النظر للاجنبيات للتعليم وهذه
صارت اجنبية فهلا جاز تعليمها ولم يتعذر احيب بان كلام من الزوجين تعلقت آماله

وسبق انه يستحب عدم
النقص عن عشرة دراهم
وعدم الزيادة على خمسمائة
درهم (ويجوز ان تزوجها
على منفعة معلومة) كتعليمها
القرآن

بالآخر وحصل بينهما نوع ودفقوت التهمة فامتنع التعليم لقوة التهمة وخشية
 الفتنة بخلاف الاجنبية فان قوة الوحشة بينها وبين الاجنبي اقتضت جواز التعليم
 وبعضهم خص التعليم الذي يجوز له النظر بالتعليم الواجب كتعليم الفاتحة وما هنا
 بغير الواجب كالمندوب كتعليم السورة غير الفاتحة ورجحه السبكي وبعضهم خص
 التعليم الذي يجوز النظر به بالامر بخلاف الاجنبية ورجحه الجلال المحلى والمعتد
 الاول ولو فارقها قبل الدخول وبعد الدخول وبعد التعليم رجع عليها بنصف اجرة مثله
 لا بنصف المهر لانه كعين قبضتها وتلفت تحت يدها (قوله ويسقط بالطلاق قبل
 الدخول نصف المهر) أى لا ية وان طلقتوه من قبل ان تمسوهن وشمل الطلاق
 ما لو كان بتفويضه اليها او بتعليقه على فعلها باثما كان او رجعي لكن بعد انقضاء العدة
 وصورة الرجعي قبل الدخول ان يكون بعد استدخال المتى فهو طلاق قبل الدخول
 لكنه رجعي ومثل الطلاق كل فرقة لا منها ولا بسببها كاسلامه وزدته ولعانه
 وارضاع امهاله او امه لها فيتنصف المهر قبل الدخول قياسا على الطلاق بخلاف
 الفرقة التي منها كاسلامها ولو تبعها لاحدا بويها او ردتها وارضاعها زوجة له صغيرة
 او فسختها بعينه او بسببها كفسخه بعينها فانها تسقط المهر كله لانها في الفرقة التي
 منها هي المختارة للفرقة فلذلك سقط العوض وفي الفرقة التي بسببها كفسخه بعينها
 لما كانت الفرقة بسببها كانت كانهما في الفاسخة بقي ما لو كانت الفرقة بسببها
 معا كان ارتدا والعياذ بالله تعالى فهل هي كردها فتسقط المهر كله او كرده فتنصفه
 وجهان صحيح الاول الروياني وغيره وصحح الثاني المتولى وغيره وهو اوجه فهو المعتمد
 واعلم ان من وجب لها نصف المهر لامتعة لها لان النصف جابر للايحاش الذي حصل
 لها بالطلاق مع سلامة بضعها بخلاف التي لم يجب لها شيء من المهر وهي المفوضة
 التي طلقت قبل الفرض والوطء فتجب لها المنة لقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم
 النساء ما لم تمسوهن او تفرضوهن فرضة ومتعوهن وتجب ايضا لموطوءة مع وجوب
 كل المهر لها في الاظهر لعموم قوله تعالى وللمطلقات متاع بالمعروف ولان جميع المهر
 وجب في مقابلة منفعة بضعها فتجب المنة ايضا لجبر الايحاش الحاصل بالطلاق
 لخلوها عن الجبر والمنفعة بضم الميم وكسرهما مأخوذة من التمتع فعناها المنة التمتع وعرفا
 مال يجب على الزوج دفعه لمعارفة لم يجب لها نصف مهر فقط ان كانت الفرقة
 لا بسببها ولا بسببها ولا بسبب ملكه لها ولا بسبب موتها ولا احدهما كطلاقه

(ويسقط بالطلاق قبل
 الدخول نصف المهر)

واسلامه وردته ولعانه بخلاف ما اذا كانت بسببها كاسلامها وردتها وملكها له
 وقمضها بعينه وفسخه بعينها وبسببها كان ارتدادها وسببها او كانت بسبب
 ملكه لها وبموت لهما او لاحدهما فلا تمتع في ذلك كله ويسس ان لا تنقص عن
 ثلاثين درهما خالصا وان لا تبلغ نصف المهر اذا كان نصفه اكثر من ثلاثين درهما
 فان تنازعا في قدرها قدرها قاض باجتهاده بحسب ما يليق بحال الزوج يسارا وعسارا
 وما يليق بنسبها وصفاتها لقوله تعالى ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره
 متاعا بالمعروف حقها على المحسنين ولا فرق في وجوبها بين المسلم والكافر والحر
 والعبد والمسلطة والذمية والحرمة والامة وهي اسيد الامة وفي كسب العبد قال
 النووي ان وجوب المنة مما يغفل النساء عنه فينبغي تعريفهن اياه واشاعته بينهن
 ليعرفن ذلك (قوله اما بعد الدخول الخ) مقابل لقوله قبل الدخول والمراد
 بالدخول الوطء ولو في الدبر وقوله فيجب كل المهر اي لتقرره بالوطء وقوله ولو كان
 الدخول حراما غاية في وجوب كل المهر (قوله ويجب كل المهر كما سبق بموت احد
 الزوجين) أي لتقرر المهر به كالوطء وقوله لا بخلاوة الزوج بها في الجديد هو المعتمد
 خلافا للقديم الموافق للإمام أبي حنيفة رضي الله عنه (قوله واذا قتلت المحرمة نفسها
 الخ) وكذا الوقتلها زوجها وقتلها اجني فانه لا يسقط مهرها في جميع ذلك بخلاف
 ما لو قتلت المحرمة زوجها قبل الدخول فانه يسقط مهرها كما جزم به صاحب الانوار
 واعتمده الشهاب الرملي (قوله بخلاف ما لو قتلت الامة نفسها وقتلها سيدها)
 وكذا الوقتل زوجها وقتلها سيدها فانه يسقط مهرها في ذلك بخلاف ما لو قتلتها زوجها
 او قتلتها اجني فانه لا يسقط مهرها ولو اشترك الزوج والسيد في قتلها سقط مهرها
 جميعه عند العلامة الرملي تغلبا لفعل السيد ونصفه فقط عند العلامة الخطيب ومثله
 ما لو قتل السيد وغيره المبعضة

* (فصل) *

هو ساقط في بعض النسخ وقوله والوليمة الخ واشتقاقها كما قاله الازهرى من الولم وهو
 الاجتماع لان الناس يجتمعون لها وهذا اعم من قول المحشى تبعال غيره لاجتماع
 الزوجين فيها لانه قاصر على وليمة العرس مع انها تطلق على غير وليمة العرس ايضا
 وان كانت لا تنصرف عند الاطلاق الى الوليمة العرس فقط لاراستعمالها مطابقة
 في العرس اشهر وتفيد في غيره فيه ال وليمة عتان او غيره وقوله على العرس اي

اما بعد الدخول ولو مرة
 واحدة فيجب كل المهر
 ولو كان الدخول حراما كوطء
 الزوج زوجته حال احرامها
 او حضيها ويجب كل المهر
 سبق بموت احد الزوجين
 لا بخلاوة الزوج بها في الجديد
 واذا قتلت المحرمة نفسها قبل
 الدخول بها لا يسقط مهرها
 بخلاف ما لو قتلت الامة
 نفسها او قتلها سيدها قبل
 الدخول فانه يسقط مهرها
 (قوله الوليمة على العرس
 مستحبة)

لأجله فعلى تعلية بمعنى اللام على حدوتكبروا الله على ما هذا كم أي لأجل
 هدايته يا كم والعرس بضم العين مع ضم الراء واسكنها يطلق على العقد وعلى
 الدخول وأما بكسر العين وسكون الراء فهو اسم للزوجة يد كرويتوث ولعل التسمية
 على العرس لكونها آكد فيه والافهى سنة للعرس وغيره وعبارة المهرج الوليمة للعرس
 وغيره سنة وقوله مستحبة أي مؤكدة لتبوتها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلاً ففي
 البخاري أنه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نسائه وهو أم سلمة واسمها هند بنت
 من شعير وعلى صغية بقر وسمن واقط وهو الحيس وقال لعبد الرحمن بن عوف
 وقد تزوج أولم ولو بشاة والامرفيه للذب قياساً على الاضحية وسائر الولا ثم وحمل
 سن وليمة العرس في حق الزوج الرشيد بخلاف غير الرشيد فلو فعلها أبوه أوجبته
 عنه من مال نفسه كفت عنه لامن مال غير الرشيد والاحرمت فان فعلها نحو أبي
 الزوجة عنه فان كان باذن الزوج تأدت السنة عنه والا فلا وتتعدد بتعدد الزوجات
 كالعقيقة فانما تتعدد بتعدد الاولاد ان اراد الاكل وان أولم وليمة واحدة بقصد الجميع
 كفت على الوجه وان خالف بعضهم هذا ولم يتعرض الاصحاب لوقت الوليمة
 واستنبط السبكي من كلام البغوي ان وقتها يدخول بالعقد ولا تقوت بطول الزمن
 ولا بطلاق ولا موت كالعقيقة وقال بعضهم تستمر الى سبعة ايام في البكر وثلاثة
 في الثيب وبعدها تكون قضاء والافضل فعلها بعد الدخول لانه صلى الله عليه وسلم
 لم يولم على نسائه الا بعد الدخول ولكن يجب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف
 الافضل بخلاف ما يفعل قبل العقد فلا يجب الاجابة له وان اتصل بالعقد لانه ليس
 وليمة عرس فان اراد حصول السنة اخرها عن العقد بل ان قصد بها وليمة العقد
 والدخول معاً حصل ولو بالافهوة والشربات ويسن فعلها ليلاً لانها في مقابلة نعمة
 ليلية وتستحب الوليمة للتسري أيضاً ولا يجب الاجابة لها (قوله والمراد بها) أي بالوليمة
 وقوله طعام أي مطعوم اعم من الماء كقول والمشروب كالقهوة والشربات كما مر وقوله
 يتخذ للعرس أي وغيره كالحتان والقودوم من السفر ان طال عرفاني بعض النواحي
 البعيدة بخلاف القرية (قوله وقال الشافعي الخ) مقابل لقوله والمراد بها الخ وهذا
 الاطلاق الشافعي حقيقة شرعية كما ان الاطلاق الاول حقيقة شرعية كما يؤخذ
 من كلام الرملي فهي حقيقة في الطعام والدعوة اعم من (قوله على كل دعوة)
 أي طلب وقوله لمحدث سرور أي لسرور حادث فهو من اضافة الصفة لاوصوف

والمراد بها طعام يتخذ
 للعرس وقال الشافعي
 تصدق الوليمة على كل دعوة
 لمحدث سرور

والسرور ما يسر الانسان ونخرج به ما يتخذ للعز كالمصيبة وبعضهم جعل التعبير
بالسرور جريا على الغالب وعد ما يفعل للمصيبة من افراد الولوية كوضعية الموت (قوله
واقفه الاكثر شاة) أي واقل كما لها لاغنى شاة بدليل قول التذية وبأي شيء اولم من
الطعام جازو يستحب فيها ما يستحب في العقيقة ومنه أن يطبخها بما هو وان لا يكسر
عظمها تقا ولا بحلاوة انحلاق الزوجة وسلامة اعضائها وقوله وللقفل ما تيسر اى
وللقفل ما تيسر له مما قدر عليه (قوله وانواعها كثيرة) نظمه بعضهم في قوله
وليمة عرس ثم خرس ولادة * عقيقة مولود وكيرة ذى بنا
وضعية موت ثم اعدار خاتن * نقيعة سفر والمؤدب للننا

وقال بعضهم

ان للولا ثم في عشر مجمة * املالك عقد واعدار لمن ختا
عرس وخرس نفاس والعقيقة مع * حذاق نختم ومأدبة المريد ثنا
نقيعة عند عود للسافر مع * وضعية لمعاب مع وكير بنا

وقال بعضهم

ان الولا ثم عشرة مع واحد * من عدها قد عز في أقرانه
فالخرس عند نفاسها وعقيقة * للطفل والاعدار عند ختانه
ولم حفظ قرآن وآداب لقد * قالوا الحذاق لمخدة وبيان
ثم الملاك لعقد ووليمة * في عرسه فاحرص على اعلانه
وكذلك مأدبة بلا سب يرى * ووكيرة ابنائه لمكانه
ونقيعة لقدمه ووضعية * لمصيبة وتكون من جيرانه

(قوله والاجابة اليها) وينبغي كما قال الغزالي في الاحياء ان يقصد بالاجابة
الاقتداء بالبي صلى الله عليه وسلم واقامة الواجب لتكون من امور الآخرة فيثاب
عليها ولا يقصد الا كل وقضاء الشهوة فتكون من امور الدنيا فلا يثاب عليها وينبغي
أيضا ان يقصد اكرام اخيه المؤمن وزيارته ليكون من المتحابين في الله تعالى وقوله
اى وليمة العرس تفسير لا ضمير والمراد بالعرس هنا الدخول لا العقد ولذلك قال
في شرح المنهج والاراد الاجابة لوليمة الدخول وقال الشيخ عطية وهو احتراز عما يقع
قبل العقد فلا يجب الاجابة اليه وان اتصل بالعقد وليس احتراز عن وليمة العقد
فان الاجابة اليها واجبة أيضا بشرط أن تكون بعد العقد فاذا فعلت بعد العقد

واقفه الاكثر شاة ولا يلى
ما تيسر وانواعها كثيرة
منه كورة في المطولات
(والاجابة اليها) اى وليمة
العرس

بقصد ولاية العقد وولاية الدخول معا حصلاهما بتصرف وقد مر أيضا التنبيه على ذلك
 (قوله واجبة) أي وتغير سنة كما سيذكره الشارح لخبر العميدين إذا دعي أحدكم
 إلى الولاية فلا تأثموا وخبر أبي داود إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرسا كان أو غيره
 وحملوا الأمر في ذلك على الذنب بالنسبة لولاية غير العرس وعلى الوجوب في ولاية
 العرس وأخذ جماعة بظاهره من الوجوب فهم ما يؤيد الأول ما في مسند أحمد عن
 الحسن قال دعي عثمان بن أبي العاص إلى نختان فلم يجب وقال لم يكن يدعي له على
 عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبر العميدين مرفوعا إذا دعي أحدكم
 إلى ولاية عرس فليجب بغيره التقييد بولاية العرس وعليه ما حل خبر مسلم شر الطعام
 طعام الولاية تدعي لها الأغنياء وتترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله
 ورسوله أي شر الطعام طعام الولاية في حال كونها تدعي لها الأغنياء وتترك الفقراء
 كما هو شأن الولاثم فإنه يقصد بها الفقراء والمجلاء ومن لم يجب الدعوة في غير هذه الحالة
 فقد عصي الله ورسوله فوجب الاجابة في غير هذه الحالة المذكورة لما سياتي من
 أن من شروط وجوب الاجابة أن لا ينقص بالدعوة الأغنياء لغناهم (قوله ي
 فرض عين في الأصح) وقيل فرض كفاية وقوله ولا يجب الاكل منها في الأصح بل
 يندب الله طار الاكل وقيل يجب وصححه النووي في شرح مسلم أحذا بظاهر خبر مسلم
 إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب فإن كان مفطرا فليطعم وإن كان صائما فليصل
 فإن طاهرا لا مرفي قوله فليطعم الوجوب وجه له صاحب القول الأول على الذنب
 وهو المعتقد وأقله على كل من اتقوا بين لهجة والمراد بقوله فليصل فليدع بالبركة
 ونحوها بدليل رواية فليدع بالبركة وخبر ما فسرته بالوارد فيسن أن يقول اللهم بارك
 لهم في طعامهم واغفر لهم ونحو ذلك فالمراد بالسلامة الدعاء وقيل المراد بها لصلاة
 الشرعية بأن يصلي ركعتين ثم يعود بركتها على المجل وعلى الحاضرين والمشهور الأول
 وإذا دعي وهو صائم فلا يكره أن يقول اني صائم لعل الداعي يعذره وإذا حضر وكان
 صائما فعلا فان شق على الداعي عدم فطره فالفطر أفضل من اتمام الصوم بقصد
 جبر خاطره ويعوضه الله ثوابا بدلا عن ثواب صومه مثله أو أكثر وان لم يشق عليه
 فالإتمام أفضل وإن كان صائما فرضا فلا يجوز الخروج منه ولو موسعا كذا مطلق
 فلم من ذلك أنه لا تسقط اجابته بالصوم (قوله أما الاجابة لغير ولاية العرس الخ)
 مقابل لقوله والاجابة اليها واجبة وقوله من بغيه الولاثم أي حال كون غير ولاية

(واجبة) أي فرض عين
 في الأصح ولا يجب الاكل منها
 في الأصح أما الاجابة لغير
 ولاية العرس من بغيه
 الولاثم فلا بد من فرض عين
 بل هي سنة

العرس من بقية الولائم وهو بيان للغير وقوله فليست فرض عين بل هي سنة أي على
المعتمد وتقدم ان بعضهم أخذ بظاهر الحديث السابق وقال بوجوبها حتى في وليمة
غير العرس حيث قال فيه عرسا كان أو غيره وتقدم أن الجمهور حملوه على الندب
في وليمة غير العرس (قوله وانما تجب الدعوة) أي اجابتهما وفي بعض النسخ الاجابة
لوليمة العرس او ثمن لغيرها الخ فالشروط كما تعتبر في وجوب الاجابة لوليمة العرس
تعتبر لسنها لوليمة غير العرس وقوله بشرط الخ لا يخفى ان شرط في كلامه مفرد مضاف
فيهم فانه ذكر شرطين ونبه على بقية الشروط اجالا بقوله وبقيّة الشروط مذكورة في
المطولات والمصنف نبه على أكثر الشروط بقوله الا من عذر ولذلك قال الشيخ
المخيط وقوله الا لعذر اشار به الى أكثر شروط وجوب الاجابة والحاصل ان الشروط
كثيرة نحو العشرين وسيأتي ذكرها (قوله أن لا يخص الداعي الاغنياء بالدعوة) أي
لغناهم كما صرح به الشيخ المخيط حيث قال أن لا يخص بالدعوة الاغنياء لغناهم
فلا يضرم ما لو خصهم لكونهم اهل حرفة او عسيرة او جيرانه ولو كانوا كلهم اغنياء
فلو خص الاغنياء بالدعوة لغناهم لم تجب الاجابة حتى عليهم مخبر شر الطعام طعام
الوليمة تدعى لها الاغنياء وترك الفقراء ومعلوم ان الشر لا تجب الاجابة له لان المقصود
التحذير عنه وليس المراد بعدم التخصيص ان يعم الناس جميعا بالدعوة لان هذا غير
ممكّن بل الشرط ان لا يظهر منه قصد التخصيص فيم هندم كنه عسيرة او جيرانه
او اهل حرفته وأما عند عدم تمكنه فلا يضرم التخصيص حتى لو دعا واحدا لكون طعامه
لا يكفي الا واحدا لفقره لم يسقط وجوب الاجابة كما يؤخذ من شرح الروض (قوله
بل يدعوهم والفقراء) مقتضاه أنه لو خص الفقراء بالدعوة لم تجب الاجابة وهو قضية
قول شيخ الاسلام في المنهج وعموم الدعوة بأن لا يخص بها اغنياء ولا غيرهم بل يعم
الجميع ثم نبه بعد ذلك على ان تعبيره بعموم اولي من تعبير الاصل بأن لا يخص الاغنياء
وهذه طريقة ضعيفة له والمعتمد ما أفاده كلام الاصل من أنه لو خص الفقراء
بالدعوة وجبت الاجابة وكذلك تعينه عبارة الشيخ المخيط المتقدمة بل وعبرة
الشارح قبل الاضراب (قوله وان يدعوهم في اليوم الاول) ولودعاهم في يوم
واحد لكنه جعله ثلاثة اوقات لم تجب الاجابة الا على من دعا في الوقت الاول
(قوله فان أول ثلاثة ايام) أي فاكثر كسبعة ايام وقوله لم تجب الاجابة في اليوم
الثاني بل تسحب وتكره في اليوم الثالث أي وكذا ما زاد عليه فيما اذا زاد على ثلاثة

وانما تجب الدعوة لوليمة
العرس او ثمن لغيرها بشرط
ان لا يخص الداعي الاغنياء
نالدعوة بل يدعوهم
والفقراء وان يدعوهم
في اليوم الاول فان اول ثلاثة
ايام لم تجب الاجابة في اليوم
الثاني بل تسحب وتكره
في اليوم الثالث

ايام، يجب في اليوم الاول من وليمة العرس كما تنص عليه في المنهج فلو اولم ثلاثة ايام
 فأكثر لم يجب الاجابة الا في الاول يعني للعرس وأما في غير العرس فتسن في اليوم
 الاول وتس في اليوم الثاني في العرس وغيره لكن سنه في اليوم الثاني دون سنه
 في اليوم الاول في غير العرس وتكره فيما بعده فيها من خبر أبي داود وغيره أنه صلى الله
 عليه وسلم قال الوليمة في اليوم الاول حق وفي الثاني معروف وفي الثالث رياء ومهمة
 ويهدا تعلم ان قول المحشيء لي قول السارح بل تستحب اي في اليوم الاول وتباح
 في اليوم الثاني مردود لما علمت من انها يجب في اليوم الاول في العرس وتس في اليوم
 الاول في غير العرس وتس في اليوم الثاني فيها دليل ما قاله المحشيء وهو أوسبق
 فلم يحل ذلك ان لم يكن اضيق منزله او نحو ذلك كجمل كل يوم لصنف من الناس
 كما يقع ذلك في مصر طالبا فانهم يجعلون يوما للعلماء ويوما للنوابات ويوما لامل حرفته
 مثلا والا وجبت الاجابة في كل يوم في وليمة العرس وتس في كل يوم في وليمة غير
 العرس وان زاد على ثلاثة ايام (قوله وبقيّة لشروط مذكورة في المطولات)
 منها ان يكون الداعي مسلما ولو كان كافرا لم تطلب اجابته نعم تسن اجابة ذي لكن
 سنه له دون سنه للمسلم في غير العرس ومنها ان يكون المدعو مسلما ايضا لا يجب
 الاجابة على كافر ولا تسن لانتفاء المودة معه ومنها ان يكون الداعي مطلق
 التصرف فلو كان غير مطلق التصرف لم يجب الاجابة ولا تسن بل تحرم ان كانت
 الوليمة من ماله فان فعلها وليه وهو اب او جد من مال نفسه وجبت الاجابة في وليمة
 العرس وسنت في وليمة غيره وأما اذا كان المحجور عليه مدعوا فهو في اجابة الدعوة
 كالشديد اذا لضر عليه ومنها ان يعين الداعي بنفسه او نائبه المدعو بخلاف ما لو قال
 ليحضر من شاء او نحو ذلك ومنها ان لا يدعوه مخوف منه او لطمع في جاهه او اعانته
 على باطل والا فلا تلزمه الاجابة ومنها ان لا يستدرا المدعو للداعي ويرضى بتخلفه
 عن طيب نفس لا عن حياء بحسب الترائش ومنها ان لا يسبق الداعي غيره والا أجاب
 السابق فان جاء معا أجاب اقربهم ارحمهم دارا فان استويا فرع بينهم ما ومنها ان
 لا يكون الداعي ظالما او فاسقا او شريرا او متكلفا طالبا للبا مائة والفخر كما قاله
 في الاحياء ومنها ان لا يدعوه من أكثر ماله حرام فمن كان كذلك كرهت اجابته
 ما لم يعلم ان عين الطعام حرام والاحرم وان لم يرد الا كل منه لان فيه اقرارا على
 المعصية نعم اذا علم المحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضرورة فان

وبقيّة الشروط مذكورة
 في المطولات

لم يكن أكثر ما له حراما لكن فيه شبهة لم تجب الاجابة ولم تسن بل تباح وله هذا قال
 الزركشي لا تجب الاجابة في زماننا هذا لكن لا بد أن يغلب على الظن ان في مال
 الداعي شبهة ومنها أن لا يكون الداعي امرأة اجنبية من غير حضور محرم لها
 ولا المدعو خشية من الخلوة المحرمة وان لم يخل بها بالفعل ومنها أن يدعو في وقت
 الوليمة وهو من حين العقد كما مر ومنها أن يكون المدعو حرا فلو كان عبدا فان كان
 بأذن سيده او كان مكاتباً ولم يضر حضوره بكسبه وجبت الاجابة فان أضر حضوره
 بكسبه وأذن له سيده فالأوجه عدم الوجوب ومنها أن لا يكون المدعو قاضيا
 وفي معناه كل ذي ولاية عامة فلا تجب الاجابة عليه في محل ولا يتب عليه بل ان كان
 الداعي خصومة او غلب على ظنه انه سيجتصم حرمته عليه الاجابة ومنها أن لا يكون
 المدعو معذورا بمرض خاص في ترك الجماعة من نحو مرض ووحل اسكن الجوع والهطش
 لا يظهر كونهم اعذارا هنا لان المقصود من الوليمة الاكل والشرب وليست كثرة الزمة
 عذرا ان وجد سعة لدخله ومجلسه ومخرجه وأمن على نحو عرضه ومنها أن لا يكون
 المدعو امرأة او امرء يخشى من حضوره ريبة او تهمة او قالة والالم تجب الاجابة
 وان أذن الزوج او الولي خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه الفساد * وغلبت فيه
 محبة الاولاد * ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقوله الا من عذر)
 أي من اجل عذره وقد تقدم ان المصنف أشار بذلك الى اكثر الشروط فلونبه الشارح
 على ذلك كما منع العلامة الخطيب ان كان اولى (قوله أي مانع من الاجابة) قال
 المحشي صكان الاولى أن يقول أي مسقط لوجوب الاجابة لان شأن الاعذار ذلك
 واقتت تعبير بأن المراد باسقاط الوجوب كونه مانع من الوجوب من اول الامر لانه
 حصل الوجوب ثم سقط فكلام الشارح اقدم نعم ان طرأ العذر بعد تحقق الوجوب
 ظهر ما قاله المحشي فالاولى أن يراد ما يشمل ذلك (قوله كأن يكون الخ) أي
 وكأن يكون هناك منكر ولو عند المدعو فقط لا يزول بحضوره كأنه له ووفرش محرومة
 لكونها حصر المسجد او مخصصة اولسكونها حريرا والوليمة للرجال وان كونها جلود
 الغور لما فيها من الخيلاء وكصور حيوان مرفوعة على هيئة لا تعيش بدونها كان
 كانت على سقف او جدار او ثياب ملبوسة ولو بالقوة او سادة منصوبة بخلاف صور
 غير الحيوان كالاشجار والسفن والشمس والقمر وصور حيوان غير مرفوعة بان
 كانت على ارض او بساط يداس عليه او على محاذ يتكأ عليها او على هيئة لا تعيش

وقوله (الا من عذر) أي
 مانع من الاجابة للوليمة
 كأن يكون

بها كأن كانت مقطوعة الرأس أو الوسط أو عنقها البطون فلا يحرم عليه ما يحضرون
حينئذ ومنه يعلم جواز التفرج على خيال الطل المعروف لأنها شخص متقية
البطون وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال الطل كبريرة * لمن كان في علم الحقيقة راق
شخص لا روح تمر وتنقضي * ترى الكل يغنى والمحرك باقى

وهذا التفصيل في دوامه وجواز التفرج عليه وأما أصل تصوير الحيوان فمحرم
مطلقاً ولو على هيئة لا يعيش بها كأن كان بلا رأس مخبراً أشد الناس عذاباً يوم
القيامة المصورون نعم يستثنى لعب البنات لأن عائشة كانت تلعب بها عنده صلى
الله عليه وسلم وحكمة ذلك تعليمهن امر التربية فإن كان التكرير بزل بحضوره
وجب عليه المحضرة إزالة التكرير سواء كانت الوليمة للعرس أو غيره زيادة على وجوبه
لأجابه وليمة العرس وسنه لأجابه وليمة غير العرس (قوله في موضع الدعوة)
أى أوفى طريقه فوضع الدعوة ليس بقيد وحل بلا كراهة تترفعه وسكر ودرهم في
الولات كما عمل بالعرف وحل التقاطه لذلك ما لم يكن إيذاء وتركها أولى
فيكون فعلهما خلاف الأولى لأن الثانى يشبه النهي والأول سبب لما يشبهه نعم
أن عرف أن النائر لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الالتقاط في مروءة الملتقط
لم يكن الترك أولى ويكره أخذ النائر من أهواءه فإن أخذه منه ملكه مع الكراهة
وكذلك ملكه إذا بسط حجره له فوقع فيه أو التقط فإن وقع في حجره ولم يسلطه
لم يملكه لأنه لم يوجبه منه فعل ولا قصد تملك نعم هو أولى به من غيره فلو قام فسقط
من حجره بطل اختصاصه به وكذلك لو نفذه فيبطل اختصاصه كما لو وقع
على الأرض من أول الأمر وعلم من ذلك أنه يجوز للإنسان أن يأخذ من مال غيره
ما ينظر رضاه به من دراهم وغيرها ويختلف ذلك باختلاف الناس والأموال
فقد سمح لشخص دون آخر وبمال دون آخر وينبغي له مراعاة النصفة مع الرفقة
فلا يأخذ إلا ما يخصه لا ما يزيد عليه من حقهم إلا أن يرضوا بذلك عن طيب نفس
لأن حياء ويجوز للضيف ألا كل مما قدم له بل ليعطى من مضيقه اكتفاء بالقرينة
العرفية كما في الشرب من السقايات التي في الطرق الآن ينتظر الداعي غيره
أو يكون قبل تمام السفرة فلا يأكل حتى يحصر أو يأذن المضيف لقطا بخلاف غير ما قدم
له فليس له الأكل منه ولا يتصرف فيما قدم له بغير الأكل لأنه المأذون فيه عرفاً

في موضع الدعوة

فلا يطعم منه سائلا ولا هرة الا باذن صاحبه او علم رضاه نعم له أن يأقم منه غيره من
الاضافي الا أن يقاضل المضيف الطعام بينهم فليس لمن خص بشيء أن يطعم غيره
منه ويملك المضيف ما التقه بوضعه في فيه ملكا مراعى بمعنى أنه ان اردرده استقر
على ملكه وان اخرج من فيه تبين بقاؤه على ملك صاحبه وبه مرع على ذلك أنه
لو حلف لا يأكل من طعام زيد فضيغه وأكل من طعامه لم يحنث لانه لم يأكل طعام
زيد وإنما أكل طعامه لانه ملكه بالوضع في فيه كما علمت بخلاف ما لو حلف لا يتناول
طعام فلان فإنه يحنث لانه وقت أنه اكل يصدق عليه أنه طعام فلان لعدم ملك
المضيف له حينئذ ويس أن يقول المالك للمضيف ونحو ولده وزوجته اذا رفع يده من
الطعام كل ويكره عليه ثلاث مرات ولا يزيد عليها ما لم يتحقق أنه اكتفى من الطعام
ويسن للمضيف ان يدعو لاهل المنزل كأن يقول اكل طعامكم الا براروصات عليكم
الملائكة لا خيار رد كرم الله فيمن عنده او يقول اللهم من أكل ونخط على من
بذله وهي لتأبذله بالجملة ومعنى المضيف من يحضر الوليمة باذن سمي باسم ملك يأتي
برزقه قبل مجيئه لاهل المنزل بأربعين يوما وينادي فيهم هذا رزق فلان بن فلان
وأما الطفيل وهو الذي يحضر الطعام بلاذن من صاحبه فيحرم عليه ذلك الا أن يعلم
رضى رب الطعام صداقة او نحوها سمي بذلك نسبة لرجل من غممان يقال له طفيل
كان يحضر كل وليمة تفعل من غير دعوة والقوط المعتاد في الافراح يجب رده كالدين
ولدافعه المطالبة به ولا اثر للعرف اذا جرى بعدم الرد لانه مضطرب فلا اعتبار به فكم
من شخص يدفع القوط ويريد رده اليه ويستحي أن يطلب به (قوله من يتأذى به
المدعو) أي لعداوة او نحوها وقوله اولاً تليق به بحالته أي كالأراذل الذين يحصل
منهم مخزبة او فيهم خسة او يوحدهم كشف عورة او نحو ذلك

(فصل في أحكام القسم والنشوز)

أي كوجوب التسوية في القسم بين الزوجات الاتي في قول المصنف والتسوية
في القسم بين الزوجات واجبة وانما ذكر القسم بعد الوليمة نظرا لسكون الافضل فعلها
بعد الدخول فيحتاج للقسم حينئذ ذكر بعده للنشوز لانه يترب غالبا على ترك القسم
ولقوة المناسبة بينهما في ترجمة واحدة ولقسم بفتح القاف وسكون السين
مصدر سمع الشيء والمراد به العدل بين الزوجات وفتح القاف مع فتح السين اليمين
والقسم بكسر القاف وسكون السين النصيب وبكسر القاف مع فتح السين جمع قسمة

من يتأذى به المدعو
اولاً تليق به بحالته
(فصل في أحكام القسم والنشوز)

وهي تفسير الانصاف بعضها من بعض والنشوز هو الخروج عن الطاعة مطلقا ومن
 الزوجة او من الزوج او منهما (قوله والاول) أي الذي هو القسم وقوله من
 جهة الزوج أي لانه واجب على الزوج ان كان بالقضاء قلا وعلى وليه ان كان صديقا
 مطلقا للوطء او بمنزلة ما يمكنه الوطء وعلى وليه ان يدور به عليهن ان كان له فيه مصلحة
 كان يتفقه الجماع بقول اهل الخبرة فان جار النسب او المحضون فالانتم على وليه
 (قوله والثاني) أي الذي هو النشوز وقوله من جهة الزوجة أي بحسب الاصل
 والغالب لانه قد يكون من الزوج بخروجيه عن اداء الحق الواجب عليه لها وهو
 معاشرتها بالمعروف والقسم والمهر والنفقة والكسوة وبقية المؤن وقد ذكره بقولهم
 لو منع الزوج زوجته حقها عليه كقسم ونفقة الزمة القاضى توفيقه اذا طلبته فان
 اساء خلقه معها واذاها بضرب او غيره بلا سبب منها نهاء عن ذلك ولا يعززه اول مرة
 فان عاد اليه وطلبت تعزيره عززه بما يليق به وانما لم يعززه في المرة الاولى لان اساءة
 الخلق تكثر بين الزوجين والتعزير عليها اول مرة يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على
 النهي لعل الحال يلتئم بينهما وقد يكون من كل منهما وقد ذكره بقولهم ولو ادعى كل
 منهما تعدى الاخر عليه تعرف القاضي حالهما بخبر ثقة يعرف حالهما بجوارا وغيره
 ومنع الطالم منهما من عوده لظلمه ولو تعزير يلقى به فان اشتد الشقاق بينهما بعث
 القاضي وجوبا حكيمين مسلمين عربين عدلين عارفين بالقصود منهما لينظراني امرهما
 ويسن كون حكم الزوج من اهل وكون حكم الزوجة من اهلها ويسن ايضا كونهما
 ذكرا وهما وكيلان لهما لاحكامهما من جهة المحاكم على الاصح لان الزوجين
 رشيدان فلا يولى عليهما في حقهما وانما اشترط فيهما ما ذكر مع انهما وكيلان لتعلق
 وكالتهم بالنظر المحاكم كفاي امينه فيحتل حكمه به وحكمها به فان امكن المصلح
 بينهما انحا بينهما وان لم يمكن التمام الحال بينهما وكل الزوج حكمه بطلاق او خلع
 وتوكل الزوجة حكمها في قبول طلاق وبذل عوض وان اختلف رأيهما بعث
 القاضي اثنين غيرهما حتى يتفق رأيهما على شيء هذا ان رضى الزوجان ببعث
 المحكمين والادب الطالم منهما باجتهاده واستوفى للظلم حقه (قوله ومعنى
 نشوزها) أي الزوجة وقوله ارتقاها عن اداء الحق الواجب عليها أي الذي هو طاعته
 ومعاشرته بالمعروف وتسليم نفسها له وملازمة المسكن (قوله واذا كان في عمة
 شخص زوجتان فاكثرت) أي من الزوجتين كالثلاثة والاربعة وقوله لا يجب عليه

والاول من جهة الزوج
 والثاني من جهة الزوجة
 ومعنى نشوزها ارتقاها عن
 اداء الحق الواجب عليها
 واذا كان في عمة شخص
 زوجتان فاكثرت لا يجب عليه
 القسم بينهما او بينهما

القسم بينهما أي الزوجتين وقوله أو يدين أي الزوجات في ضرورة إلا أكثر والمراد أنه لا يجب عليه القسم ابتداءً أما الويات عند واحدة منهما أو منهن وجب عليه اتمام الدور فوراً لباقيات بقرة وجوباً لمن بعد التقيات عند ما وبين الجميع في الدور الذي بعد اتمام الدور الذي تعدى في ابتداءه (قوله حتى لو اعرض الخ) أي فلو اعرض الخ فهو تبرع على قوله لا يجب عليه القسم وقوله عنهن أي الزوجات وقوله أو عن الواحدة أي لو اعرض عن الزوجة الواحدة وقوله فلم يبت عندهن ولا عند ما عطف تفسيراً للأعراض عنهن أو عن الواحدة فالمراد من الأعراض ترك المبيت وقوله لم يأت أي لأن المبيت سقه فله تركه ابتداءً وبعد اتمام الدور بخلاف ما لو بات عند واحدة فإنه يجب عليه اتمام الدور كما مر (قوله واستمكن يستحب أن لا يعطاهن من المبيت) ويستحب له أيضاً أن يحسنهن بالوطء وقوله ولا الواحدة أيضاً أي ولا يعطل الواحدة أيضاً وقوله بأن يبيت الخ تصوير لقوله أن لا يعطاهن مع قوله ولا الواحدة أيضاً (قوله وأدنى درجات الواحدة أن لا يغلبها كل أربع ليال عن ليلة) أي اعتباراً من عند أربع زوجات فإنه إذا قسم بينهما لا تغلو كل واحدة عن ليلة من كل أربع ليال (قوله والتسوية في القسم الخ) محل وجوب التسوية في القسم بين الزوجات أن كن حراً خالصاً وأما منحلصاً ولو كان فيهن حرة وأمة فلا تجب التسوية وإن كان القسم واجباً للحررة ليمان وللأمة ليلة ولو مستولدة ومبعدة ولا تجب التسوية بين الزوجات في التمتع بوطء أو غيره لكنهما تسين ولا يؤخذ بعيل التلب إلى بعضهن لأن هذا أمر قهري ولهذا كان صلى الله عليه وسلم يقول اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك (قوله بين الزوجات) فيسبلاً بدمنه خرج به ما لو كان عندهما ماء بملك المين فلا يجب القسم بينهما ولا يمنع من وجوب القسم بين الزوجات صذر قام بهن كرم وحوض ورتق وقرن وأحرام لأن المقصود الانس لا الوطء نعم لا قسم لناشرة وإن لم تأثم لخص صغر فلا تستحق قسمها كما لا تستحق نكته ولا غيرها (قوله واجبة) أي على الزوج البالغ العاقل وعلى ولي الصبي المطبق للوطء فإن جارها لا تأثم على وليه وعلى ولي المجنون أن يدور به عليهن للقسم أن كان له فيه مصلحة كأن ينقعه الجماع بقول أهل الخبرة ولا قضاء عليه بترك القسم وإن أثم به الولي (قوله وتعتبر التسوية بالمسكان) فيسبلاً ورعا عليهن بمسكنهن أو يدعوهن لمسكنه والأول أولى وليس له أن يدعو بعضهن لمسكن بعض منهن إلا بالرضى ولا أن يدعو

حتى لو اعرض عنهن أو عن الواحدة فلم يبت عندهن أو عند ما لم يأت لم يستحب أن لا يعطاهن من المبيت ولا الواحدة أيضاً بأن يبيت عندهن أو عند ما وأدنى درجات الواحدة أن لا يغلبها كل أربع ليال عن ليلة (والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة) وتعتبر التسوية بالمسكان

بعضهن لم يسكنه ويمضي لبعضهن ليلة من القسمة من الوحش الا برضاها
او بقرعة او بقرض كقرب مسكن من بعض البيوت المجاورة الاخرى (قوله تارة)
اي في تارة أي حالة (قوله والزمان ائري) اي تارة تئري وقل نوب القسمة ليلة
يومها فلا يجوز اقل من يومين يجوز كونهما ليلتين او ثلاثا لكن الاول افضل ولا يقيد
الزيادة على الثلاث وان تفرق في البلاد الا برضاها فيجوز ولو مشاهرة ومساكنة
وعليه يعمد قولهم يجوز القسم شهرا وشهرا وسنة وسنة ونحو ذلك ولا يجوز تبعض
ليلة مطلقا لما فيه من تشويش العيش بسبب عمر ضيق اجراء الليل وأما ما وافقه صلى
الله عليه وسلم على نسائه في ليلة واحدة فيجوز على رضاها (قوله أما المكان
فيجمع الخ) أي بل يفرد كل واحدة بمكان (قوله وأما الزمان فمن لم يكن
حارسا الخ) حاصله ان من كان عمله نهارا فالاصل في حقه الليل لانه وقت السكون
والنهار قبله او بعده تبع لانه وقت المعاش وهذا هو الغالب قال تعالى هو الذي جعل
لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار لمعمر اليه من عرقه ومن كان عمله ليلا كحارس
فالاصل في حقه النهار لانه وقت سكونه والليل تبع لانه وقت معاشه ومن عمله فيها
فالاصل في حقه وقت راحته ووقت شغله تبع ولو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا
لم يجز له أن يجعل لواحدة ليلة تابعة ونهارا متبوعا والاخرى عكسه والاصل في حق
المسافر وقت نزوله والتابع في حقه وقت سيره الا أن يسكن وقت سيره هو وقت
خلوته ووقت نزوله هو وقت اجتماعه بالمسافرين فينعكس في حقه الحال (قوله
فيما بالقسم) أي اصله ومقصوده وقوله الليل أي لانه وقت سكونه كما لم يمار وقوله
والنهار أي قبله او بعده كما مر وقوله تبع له أي لانه وقت معاشه كما تقدم (قوله
ومن كان حارسا) أي مثلاً احدا مما قبله وقوله فيما بالقسم أي اصله ومقصوده وقوله
النهار أي لانه وقت سكونه وقوله والليل تبع أي لانه وقت شغله كما مر (قوله
ولا يدخل الزوج الخ) أي ولا يجوز أن يدخل الخ فباتم من تعدي بالدخول لسير
حاجة وفيه ضرورة سواء كان في الاصل او في التابع ولا يقضي ان لم يطل مكانه
ولا يقب التسوية في ازمة الدخول في التابع وانما يقب في الاصل فيجب ترك
الخروج فيه لخصوص صلاة الجماعة في الكل او الخروج في الكل فلا يخرج في نوبة بعضهن
وتركه في نوبة بعضهن (قوله ايلا) صوابه نهارا كما عبر به الشيخ الخطيب لان
الدخول في الاصل لا يجوز للحاجة وانما يجوز للضرورة كمرص مخوف وشدة طلق

تارة والزمان ائري اما
السكان فيجمع الخ
الزوجة في كل مسكن
واحد الا بالرضى وأما الزمان
فمن لم يكن حارسا مثلاً ففهماد
القسم في حقه الليل والنهار
تبع له ومن كان حارسا ففهماد
القسم في حقه النهار والليل
تبع له (ولا يدخل الزوج
ايلا) على غير القسوم لما

ونحوه شهاب الدين ويجوز له تحول في التابع للحاجة ولا يتوقف على الضرورة
 اللهم الا ان يجعل كلامه على من في حقه التهازل والليل تابع كالحارس
 وان كان خلاف الغالب والاولى أن يقول في التابع ليشمل الصورتين والحاصل أن
 الدخول في الاصل لا يجوز لغير الضرورة وفي التابع لا يجوز لغير الحاجة ولا يقضى
 قدر زمن الضرورة ان قصر عرفا فان طال في ذاته بان كان العمل الذي يقتضيه الضرورة
 يأخذ زمنا طويلا عادة أو أطاله بان كان لا يقتضي ذلك لكن تأني الزوج وتجهل قصدا
 قضى كل الزمن وهذا في الاصل وأما التابع فان طال في ذاته فلا قضاء وان أطاله
 قضى الزائد فقط وقد نظم بعضهم ذلك بقوله

للزوج ان يدخل للضرورة * لضرورة ليست بذات النسبة
 في الاصل مع قضاء كل الزمن * إن طال أو أطاله فأتى
 وان يكن في تابع الحاجة * وقد اطال وقت تلك الحاجة
 قضى الذي زاد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما اتفق
 وان يكن دخوله لا لغرض * عصى وقضى لا جأها ان عرض

(قوله لغير حاجة) قد عرفت ان ذلك في التابع لا في الاصل لانه لا يجوز
 الدخول فيه لغير ضرورة وقوله فان كان الحاجة كمادة أي بان كانت مريضة
 فدخل لعيادتها وقوله ونحوها أي كوضع متاع وأخذته وتسليم نفقة وتفرقة خبز
 ونحو ذلك (قوله لم يمنع من الدخول) أي لعدم تحريمه حيث شذوا له الاستمتاع
 بعد دخوله للحاجة بغير الجماع الحديث عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيدنو من كل امرأة من غير مسيس أي وطأ حتى يبلغ
 الى التي هو يومها فيبيت عندها (قوله وحيث شذ) أي حين اذ كان دخوله للحاجة
 وقوله ان طال مكنته قضى الخ الذي تقدم في النظم أنه لا يقضى في الطول بخلاف
 ملاذ اطاله فوق الحاجة فيجعل كلام الشارح على ما اذا اطاله لان كلامه في
 التابع لكن يعكز على ذلك قوله مثل مكنته لانه انما يقضى في التابع الزائد فقط
 وحصل وجوب القضاء ما لم تمت التي دخل عندها من فوبه الاخرى والا فلا قضاء
 لخلو المحق للباقيات ولو فارق المطلومة قبل القضاء لم يسقط حقها فيجب عليه
 ان يعيدها ولو بعد جديدا ان امكن ليقضيه لها فان تعذرت اعادتها بان كانت مطلقة
 ثلاثا تعذر القضاء (قوله فان جامع قضى زمن الجماع) أي ان طال اخذ من

لغير حاجة فان كان الحاجة
 سببا دونه ونحوها لم يمنع من
 الدخول وحيث شذ ان طال
 مكنته قضى من نوبة الدخول
 عليه مثل مكنته فان جامع
 قضى زمن الجماع

الاستثناء بعده اعني قوله الا ان يقصر زمانه فلا يقضيه ويعصى بالجماع وان قصر الزمن
 وكان لضرورة وتحرير الوطاء لا لذاته بل لا يقض المعصية به وهو صرف الزمن لغير
 صاحبه فتحرير الجماع لا لذاته بل لا يخرج (قوله واذا اراد من في عهته
 زوجات الخ) نخرج بالزواج الا ما فله ان يخرج بواحدة منهن ولو بقرعة (قوله
 السفر) أي المباح سواء كان طويلا وقصيرا فخرج سفر المعصية فليس له ان يخرج
 بواحدة منهن ولو بقرعة فان سافر به ائمه القضاء للتحققات ومع ذلك يجب على التي
 طلم الخروج معه طاعته ولو حاميا بسفره لانه لم يدعها للمعصية بل لاستيعاب حته
 والكلام في سفر غير النقلة اما سفر النقلة ولو قصر فليس له ان يستحب بعضهن
 دون بعض ولو بقرعة بغير رضاهن ولا يخلفهن كلهن حذر من الاضرار بهن لما
 في ذلك من قطع اطماءهن من الوقاع فاشبهه الايلاء بخلاف ما لو امتنع عن الدخول
 عندهن وهو حاضر لانه لا تتقطع اطماءهن من الوقاع وان كان لا يوافقهن بالعمل
 لانه حقه وله ان يتقاهن كلهن او يطلق كلهن او يطلق بضا وينقل بعضا فان
 سافر ببعضهن ولو بقرعة قضى للباقيات ولو نقل بعضهن بنفسه وبعضهن بوكيله
 المحرم او النسوة الثقات قضى لمن مع الوكيل لانه صدق عليه أنه صاحب بهن
 دون بعض (قوله اقرع بينهن) أي وجوبا عند تنارعهن فان سافر بواحدة من غير
 قرعة عصى وقضى للباقيات فان رضين بسفره بواحدة جاز بقرعة ولا قضاء
 للباقيات ولمس الرجوع قبل سفرها وكذا بعده قبل مسافة القصر كذا قال الحنبي
 والمعتمد انه متى شرع في السفر كأن جاوز السور ولو بخطوة فليس لمن الرجوع (قوله
 وخرج بالتي تخرج لها القرعة) لما روى الشيخان انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد
 سفر اقرع بين نسائه فابتعن خرج سهمها خرج بها معه واذا خرجت القرعة لصاحبة
 النوبة لا تدخل نوبتها في مدة السفر بل اذا رجع وفي لها نوبتها وليس له الخروج بغير
 من خرجت لها القرعة وله تركها (قوله ولا يقضى الزوج المسافر للتحققات) والمعنى
 فيه ان التي سافر بها او فازت بعجته قد تحقها من تعب السفر ومشاقه ما يابل ذلك
 والمتخلفات وان فاتهن حظهن من الزوج فقد تردهن بالاقامة والراحة فتقابل
 الامران فاستويا (قوله مدة سفره ذهابا) أي وايضا كما سيذكر بعد (قوله
 فان وصل مقصده الخ) هذا مقابل لقوله مدة سفره وقوله بان نوى اقامة مؤثرة أي
 قاطعة للسفر هي اقامة اربعة ايام صحاح غير يومى الدخول والخروج وقوله قضى مدة

(واذا اراد) من في عهته
 زوجات (السفر اقرع بينهن
 وخرج) أي سافر (بالتي
 تخرج لها القرعة) ولاية قضى
 الزوج المسافر للتحققات مدة
 سفره دعاء فان وصل
 مقصده وصار مقبلا بان نوى
 اقامة مؤثرة اول سفره
 او عند وصول مقصده
 او قبل وصوله قضى مدة
 الاقامة ان ساكن الا حوطة
 معه في السفر كما قال الماوردى

الاقامة أي الخروج عن حكم السفر وقوله ان ساكن أي في الاقامة فقوله في السفر
من قوله المصوبة معه في السفر متعلق بالمصوبة لا بساكن لأن مساكنها في الاقامة
لا في السفر كما علمت (قوله والا) أي وان لم يساكن المصوبة بان اعتزلها مدة الاقامة
وقوله لم يقض أي مدة الاقامة التي لم يساكنها فيها (قوله أمامة الرجوع فلا يجب
على الزوج الخ) أي كما لا يجب قضاء مدة الذهاب واعلم أنه يجوز لأحدى الزوجات ان
تهب حقها من القسم لغيرها لکن لا يلزم الزوج الرضى بها لأنها لا تملك إسقاط حقه
من الاستمتاع بها فان رضى بالمبة ووهبته لمعينة منهن بات عند الموهوب لها ليلتين ما
ولا يجوز له تقديم ليلة الواحدة الى ليلة الموهوب لها ويجوز له تأخيرها ولها الرجوع
قبل فواتها ولو في اثنا عشر يوما ويجب عليه الخروج حالاً بعد علمه ولا يقضي ما فات قبل علمه
بالرجوع وان وهبته له خص به من شاء منهن لأنها جعلت الحق له فيضعه حيث شاء
ولو وهبته له ولهن قسم على الرأس فتجعل الواحدة كالمعدومة فكلمات يجب ليلتها
في دور قمت بين الزوج وضرائرها فيخص كل واحد ربع فيجتمع لكل واحد
من الزوج والضرائر ليلة من أربعة اذ رافق جمع أربع ليال من أربعة اذ رافق قسم
بينهم بالقرعة فما خص الزوج يخص به من شاء وما خص الضرائر بانه عندهن
بالقرعة وهكذا كلما جمع أربع ليال هذا ان وهبته اثنافان وهبت ليلة فقط جمعها
أرباعاً ويقرع أيضاً ويخص بربعه من شاء ولا يجوز للواحدة ان تأخذ في مقابلة حقها
عوضاً لا من الزوج ولا من الضرائر لانه ليس بعين ولا منفعة هذا وقد استتب
السبكي من هذه المسئلة ومن نخلع الاجنبي الا ترى جواز النزول عن الوظائف بعوض
وغيره فالأول من نخلع الاجنبي والثاني من هذه المسئلة ولو كان المنزل له دون
النازل واذا قرر الناطر فيها غير المنزل له فليس له الرجوع على النازل بشئ لانه انما
دفعه لاسقاط حقه لا لتقريره في الوظيفة فيبقى الامر في ذلك الى الناظر فيفعل
ما تقتضيه المصلحة شرعاً ما لم يشرط عليه في ذلك تقريره فيها من الناظر والارجع عليه
(قوله راذ تزوج الزوج) أي ولو رقيقاً وغير مكلف للرجوع على وليه (قوله
جديدة) أي ولو بتجديد عقدها بعد ينوتها حتى لو طلقها طلاقاً بائناً قبل تمام السبع
الاولى ثم نكحها وجب لها سبع زيادة على ما بقي من السبع الاولى ان كانت باقية
على بكارتها وان صارت ثيباً وجب لها ثلاث زيادة على ما بقي ويجري نظير ذلك
في الثيب ابتداءً وخرج بالمجديدة الرجعية فلاحق لها في الزفاف ثانياً (قوله

والا لم يقض أمامة الرجوع
فلا يجب على الزوج قضاؤها
بعد اقامته (وذا تزوج)
الزوج (جديدة)

نحبها حتماً) أي وجوباً لتزول الحشمة بينهما وهذا التعليل جرى على الغالب والافتاد
 لا يكون بينهما حشمة كالتي طلقها ثم جدد نكاحها فإنه يجب لها حق الزفاف كما مر
 مع أنه لا حشمة بينهما (قوله ولو كانت أمة) أي أو صغيرة محتملة للوطء وتزويجها
 أو قرانها ونحوه من غير أن يكون بينهما حشمة لأن ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية
 كدقة لعنة والإيلاء (قوله وكان عند الزوج غير الجديدة وهو بيت عندها) بخلاف
 ما إذا لم يكن عنده غير الجديدة أو كان عنده غير الجديدة وهو لا يبيت عندها فلا يجب
 للجديدة حق الزفاف لكن ذكر الشيخان أنه لو تزوج جدتين ليس في نكاحه
 غيرهما واجب لها حق الزفاف وحمل على ما لو أراد القسم بينهما (قوله بسبع ليال)
 أي بأيامها وعبر بالليالي لأنها صالحة للحكمة في اختيار السبع أي بعد أيام الدنيا
 وما زاد كالتكرار لها وقوله متوالية أي لأن الحشمة لا تزول بالمفروق وليست على
 الفور ما لم يرد الدور (قوله إن كانت تلك الجديدة بكراً) أي حقيقة ولو غوراء
 أو حكماً وهي التي زالت بكارتها غير الوطء كالمرض أو الوثبة أو نحو ذلك وكذا المخلوقة
 ثيباً وانما زيد لا بكر لاستحبابها أكثر ويحرم عليه الخروج للجمعة والجماعة ونحوهما
 كعبادة المرضى وتشجيع الجنث نزلها ونهاراً الأبرضاها على المعتمد بخلاف ما لم ينزل
 ولا يتخاف بسبب ذلك على الجمعة والجماعات وسائر أعمال البركة زيادة المرضي وتشجيع
 الجاثمة مدة الزفاف إلا لئلا يتخاف وجوباً تقديم الأبرضاها عليه وهذا ما جرى عليه
 الشيخان وإن خالف فيه بعض المتأخرين اهـ والمعتمد ما قاله بعض المتأخرين من حرمة
 الخروج لذلك ليلاً ونهاراً الأبرضاها (قوله ولا يقضي للباقيات) فلوزاد لا بكر على
 السبع ولو باختيارها كأن طابت عشر قضى الزائد للباقيات دون السبع (قوله
 ونحوها) أي الجديدة وقوله ثلاث أي من الليالي بأيامها والحكمة في اختيار
 الثلاث أنها معتبرة في الشرع وقوله متوالية أي لأن الحشمة لا تزول بالمفروق كما مر
 (قوله إن كانت تلك الجديدة ثيباً) أي وهي التي زالت بكارتها بالوطء محلاً لا
 كان أو حراماً أو وطء شبهة فلوزاد ما على الثلاث غير اختيارها قضى الزائد للباقيات
 أو غير اختيارها لدون السبع كان طابت خمساً يقضي يومين للباقيات بخلاف
 اختيارها للسبع فيقضيهما جميعاً لأنها لما طمعت في حق غيرها وهي البكر سقط حقها
 ولذلك يسن تخييرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع يقضاه كما فعل صلى الله عليه وسلم
 بأم سلمة حيث قال لها إن شئت سبعة عندك وسبعة عندهن وإن شئت ثلث عندك

نحبها حتماً ولو كانت أمة
 وكان عند الزوج غير الجديدة
 وهو بيت عندها (سبع
 ليال) متوالية (إن كانت
 تلك الجديدة بكراً)
 ولا يقضي للباقيات (و)
 نحبها (بثلاث) متوالية
 (إن كانت) تلك الجديدة
 (ثيباً)

ودرت أي بالقسم الأول بلا قضاء ويتصور قضاء السبع الباقيات من إحدى وعشرين ليلة كل واحدة سبعة متوالية كما قاله الشيخ ابن حجر وهو الظاهر من قوله صلى الله عليه وسلم وسبعت عندهن وقال شيخ سلطان والشيخ ابراهيم لا يتصور الا من أربع وثلاثين ليلة لانه انما يقضيها من نوبتها من الادوار فاذا جاءت ليلة الجديدة في الدور الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت ليلتها في الدور الثاني باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث يبيتها عند الثالثة بلا قرعة فقد حصل لكل واحدة من الباقيات من اثنتي عشرة ليلة ليلة وهكذا حتى يحصل لكل واحدة سبع وذلك لا يحصل الا من أربع وثلاثين وفيه شبهة لا تخفى (قوله فلو فرق الليالي الخ) تفريع على مفهوم قوله متوالية فالمراد بالمرأة الواجبة لعدم القضاء وقوله بنومه ليلته الخ أي بسبب نومه ايلته الخ فهذا سبب للتفريق وقوله وليلة في مسجد مثلا أي أوفى وكلة أو نحوها (قوله لا يصح بذلك) أي ما فرقه وقوله بل يوفي الجديدة حقها متوالي وهو السبع للبكر والثلاث للثيب (قوله ويقضى ما فرقه للباقيات) أي من نوبة الجديدة في أثناء الادوار فاذا جاءت نوبتها في الدور الاول باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة واذا جاءت نوبتها في الدور الثاني باتها عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الثالث يبيتها عند الباقيات بلا قرعة وهكذا حتى يتم قضاء ما فرقه (قوله واذا خاف) أي ظن بأن ظهرت اماره نشوزها كما في بعض النسخ التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ واذا بان نشوز المرأة أي ظهر سواء كانت الامارة فعلا كاعراض وعيوس بعد طلاق وجهه وكخروج من منزله بلا عذر بخلاف ما اذا خرجت بعدد كأن خرجت الى اقاضي لطلب حقها منه أو الى اكتسابها لنفقة التي اعسرها الزوج أو للاستفتاء عن حكم شرعي لئلا يمكن زوجها فقها ولم يستفت له من غيره وكنعها له من الاستمتاع بها ولو بغير الجماع حيث لا عذر ولم يكن تدللا بخلاف ما اذا منعت تدللا بخلاف ما لو كان بها عذر كأن كانت مريضة او مضنة لا تحت حمل الوطء او بفروجها فروح او كانت مستعاضة او كان الزوج بلا بحيث يضرها وطؤه وقولا كأن تحببه بكلام خشن بعد ان كان بليسا بخلاف ما اذا كان طبعها ذلك دائما فانه لا يكون نشوزا وعلم أن المراد بالخوف هنا الظن فذلك جازله الوطء دون الهجر والضرب فانه لا يجوز كل منهما الا ان علم نشوزها ولذلك كان تعدير قوله تعالى واللاقي تخافون نشوزهن فعظوهن واجبروهن

فلو فرق الليالي بنومه ليلة
عند الجديدة وليلة في مسجد
مثلا بحسب ذلك بل يوفي
الجديدة حقها متواليا
وفي ما فرقه للباقيات
(واذا خاف) الزوج (نشوز
المرأة) وفي بعض النسخ
نواها بان نشوز المرأة أي ظهر

في المضاجع واضربوهن واللاقي تخافون نشوزهن فاعظوهن فان تحققتم نشوزهن
فاجبروهن في المضاجع واضربوهن وجعل بعضهم الخوف في الآية بمعنى العلم كما
في قوله تعالى من خاف من موص جنتا وانما فاصلم بينهم وهو الاظهر في الآية
فان ظاهرها جواز الثلاثة معا وهي لا يجوز ما لا بعد العلم (قوله وعظها زوجها)
أي ذكرها زوجها بالعواقب استحياءا فني الوعظ التذكير بالعواقب وقوله بلا ضرب
ولا جبر أي لانه لا يجوز كل منهما الا بعد العلم بنشوزها كما علمت ومحلها في الجبر اذا
ادى الى تفويت حقها كالميت والا فلا يحرم لان الوطء حقه (قوله صك قوله لها
اتقي الله الخ) ويحسن ان يذكر لها ما في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم اذا باتت
المرأة هاجرة فراش زوجها العنتها للذة حتى تصبح وما في الترمذي عن ام سلمة
من قوله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة باتت وزوجها راض عنها دخلت الجنة وعن ابن
عباس ايما امرأة عبت في وجه زوجها اجابت يوم الائمة مسودة الوجه (قوله
في الحق الواجب لي عليك) أي الذي هو الطاعة والمعاشرة بالمعروف زاد في شرح
المخطيب واحذري العقوبة فلعلها تبدي عذرا او متوب عما وقع منها بغير عذر
(قوله واعلمي ان النشور سقط للنفقة والقسم) أي وسائر المؤكالات كالكسوة ونحوها
كما سيأتي (قوله وليس الشتم للزوج من النشور) وكذلك شتمها لغيره وانما قيد بقوله
للزوج لاجل قوله فتستحق به التأديب من الزوج اذ ليس له تأديبها في شتمها لغيره
وان كان ليس من النشور أيضا بل مثل الشتم مطاق الايذاء باللسان او بغيره فلا يس
من النشور بل تأثم به وتستحق التأديب (قوله في الاصح) أي على القول الاصح
وهو المأثم وقوله ولا يرفعها الى القاضي أي لان ذلك يكثير من الزوجين فيشق الرفع
فيه الى القاضي فيخفف فيه وجعل التأديب منه من غير رفع الى القاضي (قوله
فان ابنت) أي امتنت من الاباء والامتناع والمعنى انها امتنت من كل شيء يتعلق
بالزوج فالاستثناء في قوله الا انشوز معصلا لا بعدا حل في المستثنى منه على هذا
بمخلاف ما لو قلنا ان الامني انها امتنت من العود الى الطاعة كما قدره المحشي فان
الاستثناء عليه منقطع لان المستثنى غير داخل في المستثنى منه والمعنى عليه انها
امتنعت من الطاعة فلم تفعلها لكن النشور لم تمتنع منه بل قبلته فهذا تحقق نشوزها
فحينئذ يجوز له كل من الجبر والضرب بل والوعظ ايضا بخلاف ما تقدم فانه لم يتحققه
فلذلك لا يجوز له الا الوعظ فقط (قوله بعد الوعظ) أي لكون الوعظ لم يتفع بهما

(وعظها) زوجها بلا ضرب
ولا جبر لما كقولها اتقي الله
في الحق الواجب لي عليك
واعلمي ان النشور سقط
للنفقة والقسم وليس الشتم
للزوج من النشور بل تستحق
به التأديب من الزوج
في الاصح ولا يرفعها الى
القاضي (فان ابنت) بعد
الوطء

قول المحشي فتستحق به الخ
الاولى اسقاط القسام لان
عبارة السارج بل تستحق اه

لنساوة قلبها كما قال القائل

لا ينفع الوعظ قلبا قاسيا بلدا * ولا يابن قلب الواعظ الحجر
(قوله الا النشوز) أي لم تمنع منه قد عرفت أنه استثناء متصل على التقدير الاول
ومتقطع على الثاني فتدبر (قوله هجرها في مخرجها) بكسر الجيم اوضح من فتحها أي
ترك مضاجعتها فيه كما أشار إليه بقوله فلا يضاجها فيه أي بوطء او غيره وقوله وهو
فراشها بكسر الفاء فهو على وزن فاعل بمعنى مفعول ككتاب بمعنى مكتوب ويقال له
فرش بمعنى مفروش تسمية بالمصدر ووجهه فرش ضمتين وانما جاز هجرها في الموضع
لظاهر الآية ولان في الهجر اثر اظاهرها في تأديب النساء (قوله وهجرانها) وكذا
هجران غيرها وقوله بالكلام أي فيه فلا يجوز له هجر في الكلام فوق ثلاثة ايام
لا لزوجة ولا غيرها لغير عذر شرعي ولذلك قال بعضهم

ياها جري فوق الثلاث بلا سبب * خالفت قول زيننا زكي العرب

هجر الفتى فوق الثلاث محرم * مالم يكن فيه لمولا ناسب (وغضب)
وأشار بذلك للحديث الصحيح لا يحمل المسلم ان يهجر أخاه فوق ثلاثة ايام وفي سنن أبي
داود هجر فوق ثلاث دخل النار أي ان لم يعف الله عنه (قوله فيما زاد على ثلاثة
ايام) اما في ثلاثة ايام فاقول فلا يحرّم بل يجوز ومحلّه في غير الانبياء والابوين وأما فهم
فلا يجوز ولو لحظّة (قوله وقال في لروضة انه) أي التحريم فيما زاد على ثلاثة ايام
وقوله في الهجر بغير عذر شرعي أي كأن هجرها لحظ نفسه فقط او لحظ نفسه وزجرها
عن المعصية وقوله والا فلا تحرم الزيادة على الثلاثة أي والا يكن بغير عذر شرعي
بان كان بغير عذر شرعي كان قصده زجرها عن المعصية فقط فلا تحرم الزيادة على الثلاثة
وهذا مأخوذ من قولهم يجوز هجر المبتدع لزجره عن بدعته والفاسق لزجره عن فسقه
وكذا يجوز له هجر اذارجي صلاح دين المهاجر والمهجو كما ان كان يحصل عند عدم
الهجر خلل بفعل معصية من المهاجر والمهجو في هجره لا صلاح دين كل منهما ولو جميع
الدهر وعليه يحمل هجره صلى الله عليه وسلم كعب بن مالك رهلال بن امية ومرة
ابن الربيع ونهيه صلى الله عليه وسلم العجوبة عن كلامهم حيث تخافوا عن زينة تبوك
وهجر السلف والخلف بعضهم بعضا ففي الاحياء ان سعد بن أبي وقاص هجر عمار بن
ياسر الى ان مات وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف الى ان مات وهجر طاوس
رهب بن منبه الى ان مات وهجر سفيان الثوري شيخه ابن أبي ليلى الى ان مات
ولم يشهد جنازته (قوله فان اقامت عليه) أي اصرت عليه بعد الهجر ظاهر كلام

الهجران بكسر اوله
كما وجدان والقدران كمن
القماموس وان اشهر الهم
غلطا (قوله نصر)

(الا النشوز هجرها) في
مخرجها وهو فراشها فلا
يضاجعها فيه وهجرانها
بالكلام حرام فيما زاد على
ثلاثة ايام وقال في الروضة
لانه في الهجر بغير عذر شرعي
ولا فلا تحرم الزيادة على
الثلاثة (فان اقامت عليه)
أو انشوز

المصنف ان المراتب ثلاثة الوعظ في المرتبة الاولى والهجر في المرتبة الثانية والضرب في المرتبة الثالثة وهي طريقة ضيقة والمعمد أنه متى تحقق النشوز جاز له الضرب وان لم تصر عليه فليس هنالك امرين الا الى عند عدم تحقق نشوزها بان ظهرت امارته فقط فله الوعظ حينئذ الثانية عند تحقق نشوزها فله الهجر والضرب بل له الوعظ فتجوز الثلاثة بعد التحقق كما تقدم (قوله بتكرره منها) أي بسبب تكرره منها وهذا ما قاله الشارح تبعا لظاهر كلام المصنف حيث قال فان اقامت عليه وهو ما رجحه جمهور العراقيين وغيرهم ورجحه الرافعي والذي صححه النووي جواز الضرب وان لم يتكرر النشوز لظاهر الآية وهو المعمد (قوله هجرها وضربها) أشار بذلك الى جواز الهجر والضرب بل والوعظ في المرتبة الثالثة على ظاهر كلام المصنف وقوله ضرب تأديب لها الإشارة الى أنه يشترط ان يكون غير مبرح فلا يضربها ضربا مبرحا وهو ما يعظم ألمه بان يخشى منه محذور تيم وان لم تنجز الآية وقال بعض الاصحاب يضربها بمخدبل ملفوف او بيده لا بسوط ولا بعصا ولا يجوز ضربها على الوجه والمهالك وهي المواضع التي يسرع الصرب فيها الى الموت وانما يجوز ضربها ان أفاد في ظنه والا فلا يضربها كما صرح به الامام وغيره والا ولي له العفو عن الضرب وعلى ذلك يحمل خبر النهي عن ضرب الذماء او يحمل على الضرب بغير سبب يتضيه بخلاف ولي الصبي فالأولى له عدم العفو لان مصلحة ضربه تعود على نفس الصبي وأما ضرب الزوج زوجته فصلحته تعود له ولو ضربها وادعى أنه بسبب النشوز وادعت هي عدم صدق هو بالنسبة لجواز الضرب وصدق هي بالنسبة لعدم سقوط القسم والنفقة والكسوة ونحوها مما سياتي (قوله وان أفضى) أي أدى وقوله الى التلف أي تلف نفسها بان ماتت او تلف شيء من أعضائها او حواسها وقوله وجب الغرم أي وجب عليه غرم مقابل ما تلف منها من الدية ان لم يطلب القودا والارش فيما له ارش مقدرا وانما الحكومة فيما ليس له ارش مقدرا لان ضرب التأديب مشروط بسلامة العاقبة (قوله ويسقط بالنشوز) أي ولو في أثناء يوم او فصل ومراده بالسقوط ما يشمل عدم الوجوب من أول الامر حتى لو طلع الفجر وعي ناشرة فلا وجوب وما لم تستطع بمعنى انها لم تجب من أول الامر وان كان السقوط فرع لوجوب فعل ما في الآية على ما في الآية بتدريج لعل لكل سقوطا (قوله فمها) أي في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشرة وان لم تأثم بالنشوز كصغيرة ونحوها ما لم ترجع قبل نوبتها وقوله ونفقت أي يتوابعها - الكسوة

بتكرره منها (هجرها وضربها)
ضرب تأديب لها وان أفضى
ضربها الى التلف وجب
الغرم (ويسقط بالنشوز)
وسمها ونفقت

والسكنى وآلات التنظيف ونحوها ولعل المصنف لم يذكرها لأنها تابعة للنفقة في الوجوب وعدمه فإن عادت للطاعة لم تعد كسوة ذلك الفصل بل تكسوت نفسها إلى تمامه ثم يكسوها الزوج في الفصل الذي بعده ولا تعود نفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم يقع بها والاعادت لها وتعود لها سكنى ذلك اليوم لأن السكنى ضرورة والله اعلم

(فصل في احكام الخلع)

أى بجوازه المذكور في قوله والخلع جائز ومالك المرأة به نفسها وعدم الرجعة بعده الإبتكاح جديد إلى آخر ما سياتى والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا الآية فان المعنى والله أعلم فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وفى مقابلة فلت الصنة فدرات الآية على المذهب وزيادة كالمدة والمدة وصرح من ذلك في الدلالة عليه قوله تعالى فلاجناح عليهم ما فيما اقتدت به والامر به في خبر البخارى وهو أن أم حبيبة بنت سهل الأنصارى جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت له يا رسول الله ان ثابت بن قيس ماعتب وفى رواية ما انقم عليه فى خلق ولادين ولكنى امرأة اكراه الكفر فى الاسلام أى كفران نعمة العشير لأن الزوج لا يخلو عن نعمة على الزوجة فلا تقوم بشكرها غالبا قال لها اتردين عليه حديقه أى بستانه وكان صدقه ما اياه فقالت نعم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل الحديقه وطقها تطليقه وهو قول خلع وقع فى الاسلام ومونوع من الطلاق وانما قدمه عليه لترتبه على الشقاق غالبا وأصله الكراهة كالطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم انقض الخلال إلى الله الطلاق ولما فيه من قطع النكاح الذى هو مطلوب الشارع ويستثنى من الكراهة صور منها ان يخاف ان لا يقيم حدود الله فلاجناح عليهم ما فيما اقتدت به ومنها ان يخلف باطلاق الثلاث على عدم فعل شيء لا بدله من فعله كدخول الدار فيخالفها ليخلصه من الطلاق الثلاث ثم يفعله فهو مخلص من الطلاق الثلاث فى الخلف على نفى المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لا افعل كذا والمقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا افعل كذا فى هذا الشهر أو الاثبات المطلق كقوله عليه الطلاق الثلاث لا افعل كذا وأما الاثبات المقيد كقوله عليه الطلاق الثلاث لا افعل كذا فى هذا الشهر ففیه خلاف والمعتمد أنه يخلص فيه أيضا بشرط أن يخالف والباقي من الوقت

*(فصل)
فى احكام الخلع

زمن يسع فعل المحلوف عليه واللام ينفعه قطعا وقال بعضهم لا ينفعه ان فعله بعد
 امكن من قبل المحلوف عليه فاذا خالف بعد ذلك وهى الوقت ولم يفعل المحلوف عليه
 تبين انه وقع عليه الطلاق الثلاث ولم ينفعه الخلع لانه قوت البر يا اختياره وعلى
 الاول فلا يقع عليه الا مطلقه الخلع لانه ينقص عدد الطلاق على الراجح وهناك
 طريقة ضعيفة بانه فسخ فلا ينقص عدد الطلاق بشرط ان يكون بلغة الخلع
 او المغادة وان لا يقصد به الطلاق وأركانه خمسة ملتزم للعوض وبضع وعوض وزوج
 وصيغة وشرط في الملتزم ولو اجنبيا قابلا كان او ملتمسا الطلاق تصرف مالى فالقابل
 كأن قال الزوج لشخص خالعت زوجتي على الف فى ذمتك فقبل والمتمس كأن
 قال الاجنبى ابتداء خالعت زوجتك على الف فى ذمتي فيقول خالعتها على ذلك
 وفى مفهوم هذا الشرط تفصيل وهو ان اختلاع المريضة مرض الموت صحيح وبحسب
 من الثلث ما زاد على مهر مثلها لان التبرع انما هو بالزائد قدر مهر المثل من رأس
 المال والزائد محسوب من الثلث فان لم يسه الثلث فسخ المسمى ورجع لمهر المثل
 واختلاع محجورة الفس صحيح بعوض فى ذمتها فان اختلعت بعين من مالها
 فكالمنصوب فيقع بائنا بمهر المثل فى ذمتها واختلاع محجورة السفه يقع رجعا ويلغو
 ذكر المال ولو باذن وإيها لانها ليست من اهل التزامة وليس لوليها صرف مالها
 الى مثل ذلك ما لم يخش على مالها من الزوج ولم يمكنه دفعه إلا به والا فيجوز صرفه
 لذلك واختلاع الامة ولو مكاتبه باذن سيدها صحيح بمهر المثل ان اطلق الاذن
 ويتعلق بكسبها ومال تجارتها فان قدر لها دين او عين عينا واختلعت بذلك فظاهر
 أنه صحيح به وان خالفت شيئا من ذلك بان زادت على مهر المثل فى الاولى وعلى الدين
 أو على العين تعلق الزائد بذمتها وان اختلعت بغير اذن سيدها بعين من ماله او غيره
 بانت بمهر المثل فى ذمتها ككالخلع بالمنصوب او بدين بانت به فى ذمتها وكل ما يتعلق
 بذمتها لا تطالب به الا بعد العتق واليسار وشرط فى البضع ملك الزوج له فيصح الخلع
 فى الرجعية لانها كالزوجة فى كثير من الاحكام لا فى بائن وشرط فى العوض كونه
 مقصودا معلوما راجعا لجهة الزوج مقدورا على تسليمه كما يعلم من كلام المصنف
 والشارح وقد أشار الى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم ونحوه أى
 كالحشرات فلا يصح الخلع بل يقع الطلاق رجعا ولا مال لانه طلاق غير طالع فى شيء
 لكونه عوض فاسدا غير مقصود فان كان فاسدا مقصودا كخمر وميتة وقع

الطلاق بائنا بمهر المثل وبقوله فان كان على عوض مجهول كأن خالها على ثوب غير معين بابت بمهر المثل وخرج بقولنا راجعا لجهة الزوج ما لو علق طلاقها على براءتها مما لها على اجنبي فاذا ابرأته براءة صحيحة وقع الطلاق رجعيا وجهة الزوج شاملة له واسيده ولو مع غيرهما كما لو قال ان ابرأتني وزيدا مما لك علينا فانت طالق فابراأتهم براءة صحيحة وقع الطلاق بائنا في مقابلة البراءة نظرا لجهة الزوج ولا يضر ضم الاجنبي معه لانه اذا اجتمع مقتض وغير مقتض غلب المقتضى ولا يجب عليها مهر المثل حينئذ خلافا لما جرى عليه المحشى تبعا للقايوي لثلاثة ضاعف الغرم عليها ودخل في قولنا راجعا لجهة الزوج ما لو خالها على ما ثبت لها عليه من قصاص وغيره أما في القصاص فتبين به وأما في غيره كحد القذف والتعزير فتبين بمهر المثل وشرطي الزوج كونه ممن يصح طلاقه فيصح خلع عبد وسفيه ولو بلا اذن سيده ووليّه ويدفع المال للمالكين من السيد والولي اولهما باذنه ماليرا المدافع منه فان دفعته للسفيه بغير اذن الولي فان كان ديناً لم تبرأ منه فيرجع الولي عليها به وهي على السفيه بما قبضه منها فان تلف في يده فلا شيء لها عليه لانها لم تقصره بالدفع له ولا تطالبه به بعد رشده وان كان عينا اخذها الولي منه فان تلفت في يده قبل اخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه وجهان الراجح منهما الضمان اوجبا فلا ضمان عليه ويرجع عليها بمهر المثل والدفع للعبد كالدفع للسفيه الا انها ترجع عليه بما تلفت في يده بعد عتقه ويساره والفرق بينهما ان الحجر على العبد محقق سيده فينبغي ان لا ضمان مادام حقه باقيا فاذا زال ضمن والحجر على السفيه محقق نفسه بسبب نقصانه فينبغي عدم الضمان حالا وما لا يخرج بما ذكر الصبي والمجنون والمكره فلا يصح خلعهم لعدم صحة طلاقهم وشرطي الصيغة ما مرقفها في البيع لكن لا يضر هنا تخال كلام يسير لكونه معاوضة غير محضة وهي كل لفظ من الفاظ الطلاق صريحه وكليته ولفظ الخلع والمفاداة صريح في الطلاق فلا يحتاج الى نية وقيل كناية فيصير الاصح كفا في الروضة انه ان ذكره مع المال او نوى فهما صريحان لان ذكره اؤنيته يشعر بالبينونة والافكايتان فان نوى الطلاق وقع والا فلا فلو لم يصرح بالمال ولم ينوّه ونوى التماس قبولها وقبلت ونوى الطلاق وقع فان لم ينو التماس قبولها ونوى الطلاق وقع رجعيا والا فلا وان نوى التماس قبولها ولم تقبل لم يقع شيء وكذا ان لم ينو الطلاق ولو اضر التماس قبولها وقبلت على المعتمد خلافا لما جرى عليه المحشى والحاصل انه ان صرح بالعوض او نواه كان

صريحاً فيقع بائناً في الأولى وكذا في الثانية إن وافقته على ما نواه والافقعه بائناً
بمهر المثل وإن لم يصريح به ولم ينوه فهو كناية وإن اضمرا القياس قبولها وقيلت على
المعنى كما علمت (قوله وهو بضم الخاء المعجمة مشتق من الخلع بفتحها) فهو بالضم مصدر
سماعى وبالقح مصدر قياسى يقال خلع زهداً بخله خلماً كتفعه بفعه نفماً وقوله
وهو النزع أى والخلع بفتح الخاء النزع فيكون معنى الخلع بضمها لغة النزع ومناسبتها
للمعنى الشرعى أن كلاماً من الزوجين كاللباس الآخر قال تعالى من لباسكم
وانتم لباس لمن أى من كاللباس لكم وانتم كاللباس لمن فكل منهما فى حال اعتناق
أحدهما بالآخر كاللباس فى احتوائه على اللبس قال الجعدى

إذا ما الفجيع تنى دطفها * تئذ فكأت عليه لباسا

وأيضاً كل منهما يسترحل صاحبه ويمتنعه من الفواحش فكان كاللباس له
وإذا فارق الزوج زوجته كأنه نزع لباسه المحسى فصح الاتيان بكأن التى للتشبيه
أو اللباس المعنوى فتكون كأن للتشقيق (قوله وشرعاً) هطف على لغة المقدر
فكانه قال وهو لغة النزع وشرعاً الخ وقوله فرقة أى لفظ دال على فرقة ولو بلفظ
المفاداة وقوله بعوض مقصود أى راجع بجهة الزوج كما تقدم ويقيد كلام المصنف
بذلك أيضاً فقوله والخلع جائز على عوض معلوم أى مقصود راجع بجهة الزوج
ولو قيده الشارح بذلك لكان أولى لكنه اتكل على علم من التعريف (قوله فخرج
الخلع على دم ونحوه) أى كالحشرات وهوت ربيع على مفهوم قوله مقصود وتقدم
أنه يقع فى ذلك الطلاق رجعي ولا مال بخلاف الخلع على المقصود العاسد كخمر
وميتة فيقع الطلاق بائناً بمهر المثل (قوله والخلع جائز) أى صحيح بالسمى وإن كره
كما هو الأصل فيه كما مر أو حرم كأن وقع مع الأجنبية فى حال الحيض (قوله على
عوض معلوم) أى مقصود راجع بجهة الزوج كما علم مما تقدم وإنما قيد بالمعلوم لاجل
لزوم السمي فلا ينافى أنه يصح بالجهول لكن يقع بائناً بمهر المثل كما سيذكر بعد
ولو سكنت عنه لكان أولى وأزب والحاصل أن عوض الخلع يكون قليلاً وكثيراً وديناراً
وعيناً ومنفعة وعملوكاً وغير عملوك وطاهراً ونجساً ومعلوماً ومجهولاً لا يجوز قوله تعالى
فلا جناح عليهم أفعىما اقتدت به (قوله مقدور على تسليمه) خرج ما لو خالعهما على
نحو مقصود فله يقع بائناً بمهر المثل (قوله فإن كان على عوض مجهول) ومنه
ما لو خالعهما على ما فى كفها وليس فيه شئ فيقع بائناً بمهر المثل علم بذلك الزوج

وهو بضم الخاء المعجمة مشتق
من الخلع بفتحها وهو النزع
وشرعاً فرقة به بوس من مقصود
فخرج الخلع على دم ونحوه
(والخلع جائز على عوض
معلوم) مقدور على تسليمه
فإن كان على عوض مجهول

أم لا فكأنه خالعهما على شيء وبأنه وقوله في كذا فإن كان فيه شيء فإن كان صحيحا
 مملوما وقع بائنسابه وإن كان فاسدا مقصودا كخمر وبيته وقع بائنسابه المثل وأن
 كان فاسدا غير مقصود كدم ونحوه فإن علم به الزوج وقع رجعا وإن لم يعلم به وقع
 بائنسابه المثل (قوله كأن خالعهما على ثوب غير مبن) أي كأن قال لها
 خالعتك على مقطع قماش ولم يعينه بالصفات وقوله بآنت بمهر المثل فالتقييد بالعلوم
 ليقع الخلع بالمسمى كما تقدم وأما لو قال لها إن أبرأتني من دينك أو من صداقتك فآنت
 طالق فأبرأته وكان المبرأ منه مجهولا فلا يقع الطلاق أصلا وكذا لو كانت غير رشيدة
 أو تعاق به زكاة فلا يقع الطلاق إلا إن كانت البراءة صحيحة بأن كانت مستجيبة
 للشروط فالأصل أنه إن صحت البراءة وقع الطلاق بائنا والافلا يبقى أنه يقع كثيرا
 إن المرأة تقول أبرأتك أو أبرأك الله فيقول إن صحت براءتك فآنت طالق فإن صحت
 براءتها بأن اجتمعت شروط البراءة وقع الطلاق رجعا لأنه انما علقه على الصحة
 وقد وجدت لا على البراءة لأنها أبرأته أولا وإن لم تصح لم يقع الطلاق (قوله والخلع
 الصحيح يملك به المرأة نفسها) أي يضعها الذي استحلها منه بالعوض ولو ادعت
 خلعاً فانكر الزوج صدق بيمينه لا بالأصل ددعه فإن أقامت عليه بينة عمل بها إن
 كانت جالين بخلاف غيرهما لأن الخلع لا يثبت بغير الرجال لكونه ليس مقصوداً منه
 المال بالنسبة لها بل البيونة لملك نفسها ولا مال لأنه ينكره إلا أن يعود ويعترف
 بالخلع فيستحقه لأنه في ضمن معاوضة أو ادعى هو الخلع فانكرت الزوجة بآنت
 مؤاخذه له بقوله ولا مال له عليها لأنها تنكره فتخلف على نفيه لأن الأصل عدمه
 فإن أقام بينة به ولو شاهدها ويمينا ثبت المال وكذا لو اعترفت بعد يمينها بما ادعاه ولا
 يبرئها عند عدم قيام البينة مع عدم الاعتراف عملاً بدعواه فانها تتضمن أنها بآنت
 منه وترثه هي إذا مات لأنها تنكر البيونة ولو اختلفا في عدد الطلاق كأن قالت
 طلقني ثلاثاً بالف فقال بل واحدة بالف أو في جنس العوض كدراهم ودنانير
 أو صفة كصباح ومكسرة أو قدره كقوله خالعتك بما شئت فتألت بجانته ولا يأنه لواحد
 منهما ولكل منهما بينة وتعارضتا تخالفا كالتبايعين في كيفية الخلف ومن يبدأ به
 فيبدأ بالزوج لأنه كالبايع وقال الشيخ ساطع أن يبغي أن يبدأ بالزوجة لأن البضع
 يبقى لها ثم بعد الفسخ منهما أو من أحدهما وانما كم يجب له مهر المثل وإن كان أكثر مما
 ادعاه لأنه المرذوق كان لأحدهما بينة عمل بها ولو خالعه بالف لا ولو بانواعاً من

كأن خالعهما على ثوب غير
 معين بآنت بمهر المثل (و)
 الخلع الصحيح (تملك به المرأة
 نفسها)

نوعين بالبلد لزم المحاقف للنوى بالمأخوذ فان لم ينو يا شيئا جعل على التآلب ان كان والا لزم
 مهر المثل (قوله ولا رجعة له) أي لينتوتنهما منه المأنة من تسلطه عليها ولذلك
 لا يصح منه اظهار ولا ابلاء ولا امان ولا توارث بينهما ولو في العدة لم يشرط عليها
 الرجعة وقع الطلاق رجعيًا ولا مال لتناقي شرطى المال والرجعة فينسا قطان ويبقى
 أصل الطلاق وهو يقتضى ثبوت الرجعة (قوله أي الزوج) تفسير للضمير وقوله عليها
 أي الزوجة (قوله سواء كان العوض صحيحًا ولا) أي اولى يكن صحيحًا لكن كان
 فاسدًا مقصودًا لانه ان كان فاسدًا غير مقصود كان له الرجعة عليها كما علم مما مر (قوله
 وقوله) مبتدأ خبره ساطع في أكثر النسخ وهو اولى لان الاستثناء في قوله الابتنكاح
 جديد على ما في بعض النسخ منقطع ومحملة اذ لم يكن الطلاق ثلاثًا والا فلا تحل له
 الا بمحال (قوله ويجوز الخلع في الطهر) أي وان جامعها فيه اوفى حيض قبله لانه
 لا يلحقه ندم بظهور الحمل لرضاء بأخذ العوض فهو جائز في الطهر الذي جامعها فيه
 اوفى حيض قبله وكذا في الطهر الذي لم يجامعها فيه ولا في حيض قبله من باب اولى
 (قوله وفي الحيض ولا يكون حرامًا) أي اذا كان معها لانها ما بذلت العوض
 لخلاصها منه رخصت بتطويل العدة على نفسها فان كان مع الاجنبى حرم كما مر (قوله
 ولا يلحق المختامة الطلاق) أي لصيرورتها اجنبية باقضاء بعضها بالهوى وكذلك
 لا يلحقها طهار ولا ابلاء ولا امان (قوله بخلاف الرجعية فيلحقها) أي فيلحقها
 الطلاق مادامت في العدة حتى لو كانت مباشرة معاشرة الزوج لمحقها الطلاق
 ولو بعد انقضاء الاقراء والاشهر لانها لا تنقض عدتها الا بعد التفريق بينهما ومضى
 الاقراء والاشهر بعد ذلك نعم ان انقضت عدتها بوضع الحمل لم يلحقها الطلاق
 والله اعلم

(فصل في أحكام الطلاق)

أي كونه يقتضي نية في الكفاية ولا يقتضي اليها في المبرح وغير ذلك وأما كونه
 مكروهًا وحرامًا أو واجبًا أو غير ذلك من بقية الأحكام فسيذكره الشارح فيما يأتي والا
 والأصل فيه قبل الاجماع الكتاب كقوله تعالى الطلاق مرتان أي عدد الطلاق الذي
 تملك الرجعة بعده مرتان فلا ينافي انه ثلاث وقد سئل صلى الله عليه وسلم أين الثالثة
 فقال أو تسريحًا بحسن ولذلك قال الله تعالى بعد ذلك فان طلقها أي الثالثة فلا تحل
 له من بعد حتى تنكح زوجًا غيره والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم ليس شيء من المحلل

ولا رجعة له (أي الزوج
 عليها) سواء كان العوض
 صحيحًا ولا وقوله (الابتنكاح
 جديد) ساطع في أكثر
 النسخ (ويجوز الخلع في
 الطهر وفي حيض) ولا
 يكون حرامًا (ولا يلحق المختامة
 الطلاق) بخلاف الرجعية
 فيلحقها
 * (فصل في أحكام الطلاق)

ابغض الى الله من الملاق والاراد بالاحلال في هذا الحديث الشريف المكروه فانه حلال
بمعنى جائز لكنه مبغوض لله لانه نهى عنه نهى تنزيه والطلاق بالنظر للمكروه منه من
جمله الاحلال بمعنى المكروه لكنه اشد بغضا الى الله من غيره من المكروه لانه فيه من قطع
النكاح الذي طلبه الشارع فانه وقع بذلك اشتتكال الحديث بأنه يقتضي ان الاحلال
مبغوض لله والطلاق اشد بغضا منه مع ان الاحلال لا يغض فيه والمراد من البغض
في حقه تعالى عدم الرضى به وعدم المحبة وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره واركانه
خمسة صيغة وقد ذكرها المصنف بقوله والطلاق ضربان المخرج محل وولاية عليه
وقصد وطلاق (قوله وهو لغة حل القيد) اي فكاه سواء كان ذلك القيد حسيا
كقيد البهجة او معنويا كالمصدة فاذل كان المعنى اللغوي اعم من المعنى الشرعي
لان القيد فيه معنوي فقط كما هو القاعدة الغالبة ومن المعنى اللغوي قوله هم نافة
طالقة أي محلول قيدها اذا كانت مرسلة بلا قيد ومنه ما في قول الامام مالك

العلم صيد والكابة قيده * قيد صيد ذلك بالاحمال الواقعة

من المحاقاة ان تصيد غزالة * وتتركها بين الخلائق ماله

(قوله وشرعا اسم محل قيد النكاح) أي محل عصمة النكاح فالقيد هنا معنوي
كما علمت وانما عبر باليد لكونه انساب بالمعنى اللغوي لما علمت من ان القيد في المعنى
اللاغوي شامل للمعنى والمعنوي وفي المعنى الشرعي معنوي فقط وبهذا تعلم رد قول
المحشي ولو قال كغيره وشرعا حل عقد النكاح لكان ادلى وانسب على ان عبارته
تحتاج الى ان اضافة عقد النكاح للبيان نعم تعبيره بالعقد اصرح في المراد وكان على
الشارح ان يزيد كما زاده الشيخ المحطوب بالفظ طلاق او نحوه لان تعريفه من غير
هذه الزيادة يشمل الفسخ بعيب من عيوب النكاح وهو لا يسمى طلاقا واما قول
الدميري لنا طلاق بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بفسق الشهود حال
العقد فهو مردود بأنه يقين به ان لانكاح بينهما لان اعترافهما بذلك يقتضي عدم
انعقاده فلا طلاق بل ولا فسخ فقول المحشي بأنه فرقة فسخ على الصحيح غير صحيح
المراد به ولعل التقرير بينهما التبين عدم صحة النكاح حتى لو حصل وطء في هذه
الحالة فان كانا حال الوطء عالين بذلك كان زنا والافوط شبهة (قوله وبشروط
لفوذه) اي وقوعه في محله ولو معلقة افلوقال وهو صبي اربعت فانت طالق او وهو
مجنون ان افقت فانت طالق فلا يقع الطلاق بعد بلوغه او افاقتة لان قوله حال

وهو لغة حل القيد وشرعا
اسم محل قيد النكاح وبشروط
لفوذه

التي لا يلقى لا غير به فلا يترتب عليه الوقوع عند وجود الصفة (قوله التكليف)
 فلا يصح من غيره كلف كصبي ومجنون وقوله والاختيار فلا يصح من مكره بغير حق
 كما سيأتي ذلك في قول المصنف وأربع لا يقع طلاقهم الصبي والمجنون والنائم
 والمكره (قوله وأما السكران الخ) وأرد على مفهوم التكليف لأنه يقتضي أن غير
 المكلف لا يقع عليه طلاق ومنه السكران فإنه غير مكلف كما نقله في الروضة عن
 أصحابنا وغيرهم إلا أنه يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه والكلام في السكران
 المتعدي بسكره لأنه المراد عند الإطلاق بخلاف غير المتعدي فلا يقع عليه طلاق
 ولو قال السكران بهذا الطلاق إنما شرب الخمر مكره أو غير عالم بأنه خمر صدق بيمينه
 (قوله فينفذ طلاقه عقوبة له) أي تغليظا عليه وكذا سائر تصرفاته فيما له وعليه
 ومثلها تصرفات المجنون المتعدي بجنونه لأن هذا من قبيل ربط الأحكام بالأسباب
 لا من قبيل التكليف لكن مع مراعاة التغليظ على المتعدي لئلا يرد غير المتعدي
 (قوله ولطلاق) أي جنس الطلاق المتحقق في قسميه فصح الاختيار بقوله
 ضريان عنه لأن الجنس المتحقق في قسميه بمنزلة المثنى فاندفع ما يقال في كلامه
 الاختيار بالمثنى عن المفرد والمعنى أن الفضاة الطلاق الذي هو محل العصمة قسمان
 وأفهم كلام المصنف أنه لا يقع الطلاق بنيته من غيره لفظ فلا بد من التلفظ به ولا بد
 أيضا من أن يسمع به نفسه ولو تقديره أن عدل سمعه ولا مانع من تحوّل لفظ فلا بد
 أن يرفع به صوته بقدر ما يسمع نفسه بالفعل وإن لم يمتدل سمعه أو كان هناك مانع
 من تحوّل لفظ فلا بد أن يرفع به صوته بحيث لو كان معتدل السمع ولا مانع سمع فيكفي
 سمعه تقديره وإن لم يسمع بالفعل وعلى كل فلا يقع بتحريك لسانه به من غير أن يسمع
 نفسه وعلم من اعتبار اللفظ أنه لا يقع بإشارة لناطق وإن فهمها كل أحد كأن
 قالت له طلقني فأشار يسد ما أذهبي أو بأصابعه الثلاث لأن عدوله عن اللفظ إلى
 الإشارة يفهم أنه غير قاصد للإطلاق فهي لا تتصل للأفهام إلا نادرا ولذلك كانت
 لعوا في جميع الأبواب إلا في ثلاثة الألف والأجازة والأمان وأما الإشارة الأخرى فهي
 مثل اللفظ فيتمدها ولو قدر على الكتابة في العقود كالبيع والمحلول كالطلاق
 وغيرهما كالأقرار والدعوى وتكون صريحة إن فهمها كل أحد وإن اختص بفهمها
 الفطنون فكفاية وإن لم يفهمها أحد فمغور يستثنى من ذلك ثلاثة الصلاة فلا تبطل بها
 والشهادة فلا تصح بها والخنث فلا يحنث بها فمما لو حلف لا يتكلم ولذلك قال بعضهم

التكليف بالاختيار وأما
 السكران فينفذ طلاقه
 عقوبة له (والطلاق)

إشارة الاخر من مثل نصه ه * فيما عدا ثلاثة لصدقه
 في الحنث والصلاة والشهادة * تلك ثلاثة بلا زيادة
 (قوله ضربان) أي نوعان وفي نسخة قسمان والمعنى واحد وقوله صريح وكناية
 بدل من قوله ضربان أو قسمان ويشترط في كل منهما قصد اللفظ لعناه عند وجود
 الصارف وإن كان الأول لا يشترط فيه قصد الإيقاع والثاني يشترط فيه ذلك كما
 سيذكره المصنف فلا يقع على من سبق لسانه ليه ولا على المخاكي كلام غيره وأما عند
 عدم الصارف فلا يشترط قصد اللفظ لعناه ولذلك يقع على الهازل واللاعب ومن
 ظن مخاطبته اجنبية فاذا هي زوجته (قوله فالصريح ما لا يحتمل غير الطلاق) أي
 ما لا يحتمل طاهره غير الطلاق ولذلك لا يحتاج إلى نية كما سيأتي وعرض الشارح
 بذلك بيان ضابط الصريح وما سيأتي في كلام المصنف فهو بيان لأفراده فلا تكرار
 فيه ذلك سقط قول المحشي سيأتي في كلام المصنف فذكره هنا تكرار فتأمل نعم
 يقال ذلك في الكناية لأن المصنف سيذكر تعريفها فيكون تعريف الشارح لها تكراراً
 لكنه لما عرف الصريح ناسب أن يضم إليه تعريف الكناية تجميعاً للفائدة (قوله
 والكناية ما تحتمل غيره) أي ما تحتمل غير الطلاق ولذلك تحتاج إلى نية كما سيأتي
 (قوله ولو تلفظ الزوج بالصريح الخ) كان حقه التفريق ولذلك قال الشيخ الخطيب
 فلو قال الزوج لم أنوبه الطلاق الخ وقوله لم يقبل كان الأولى أن يقول لم يمنع من الوقوع
 لأن عدم إرادته الطلاق مع الصريح لا تمنع الوقوع وإن قبل عنه بمعنى انصافه فناء
 في أنه لم يرد الطلاق لكننا نحكم بالوقوع بل لو أريد عدمه للاق وقع أيضاً ولو يقب
 الصريح بما يخرج من المراجعة كان كناية كما لو قال أنت طالق من الوثاق أو من
 العمل أو سرحتك إلى الغيط أو على الطلاق من ذراعي أو من فرسي أو من رأسي
 أو نحو ذلك فإن قصد الاتيان بهذه الزيادة قبل الفراغ من صيغة الطلاق لم يقع
 والواقع ووقع السؤال عما إذا قال لزوجته تكون طالقاً هل هو صريح أو كناية
 والجواب أن هذا اللفظ كناية فإن قصده وقوع الطلاق في الحال طلقت وإن أراد
 الطلاق في المستقبل فهو وعد لا يقع به شيء ما لم يكن معاقباً على صفة كان يقول أن
 دخلت الدار تكوني طالقاً والاف هو صريح وإن نوى به الأمر وأنه على تقدير اللام
 فكأنه قال لتكوني طالقاً واقع حالاً لأنه إنشاء واقع في الحال ويعلم من ذلك أن
 قوله كوني طالقاً يقع في الحال لأنه إنشاء صريح لا ينبغي افتاءه إلى معنى في مسألة

ضربان صريح وكناية فالصريح
 ما لا يحتمل غير الطلاق
 والكناية ما تحتمل غيره
 ولو تلفظ الزوج بالصريح وقال
 لم أرد به الطلاق لم يقبل

تكون في الابالو فروع لان الظاهر من حاله انه لا يقصد الا الوقوع في المحال (قوله
 فالصريح ثلاثة الفاظ) أي فالصريح بنفسه ثلاثة الفاظ فلا يرد الخلع والمفاداة
 لانها صريحة بان كرم المال كما سيذكره الشارح ومثل ذلك نية كما مروا لا يرد نعم
 جوابا لمن قال اطلقت زوجتك فاصدا التماس الانشاء فيقع بها الطلاق وهي صريحة
 لانها قائمة مقام طلقها فليسبت زائدة واذا نظرنا بعد ذلك من الصريح كان الصريح
 خمسة الفاظ الطلاق والفراق والسراح والخلع والمفاداة مع ذكر المال او نيته ونعم
 المذكورة في جواب السؤال مع قصد السائل التماس الانشاء (قوله الطلاق) أي
 فيما اذا جعله مبتدأ كان قال الطلاق لازم لي او واجب علي بخلاف قوله فرض علي
 فهو كناية لان الفرض قد يراد به المقدر نظرا للعرف في ذلك ولو قال علي المطلق
 وسكت فقال الصمري انه صريح وهو الحق بخلاف ما قال انه كناية وفيما اذا جعله
 مفعولا كما وقعت عليك الطلاق او فاعلا كقوله يلزمني الطلاق فهو صريح ايضا
 بخلاف ما الوجه له خبرا كقوله أنت طلاق او المطلق فليس بصريح بل كناية لان
 المصادر انما تستعمل في الاعيان توسعا وكذلك اذا قال أنت فراق او سراح فهما
 كنايةان فقوله المصادر كناية محمول على ما اذا استعملت اخبارا لا مطلقا كما اشتهر
 وترجمة الطلاق بالعجمية والمراد بها ما عدا العربية صريحة لشهرة استعمالها فيه
 عندها لها فهي صريحة وان احسن العربية دون ترجمة الفراق والسراح فانها كناية
 لضعفها بالترجمة مع الاختلاف في صراحتها بالعربية (قوله وما اشتق منه) ظاهر
 صنيعة حيث عطفه ولم يقل أي ما اشتق منه كما قال الشيخ الخطيب ان المصدر صريح
 أيضا وهو كذلك حيث لم يقع خبرا عن الزوجة كما علم مما مرناه فان دفع بذلك قول
 المحشي صوابه حذف الواو لان المصادر الثلاثة كبايات والصريح هو ما اشتق منها
 لانك قد عرفت ان محل كون المصادر كبايات اذا وقعت اخبارا بخلاف ما اذا وقعت
 مبتدآت او مفعولات او نحو ذلك فانها صريحة (قوله كطلقتك) وكذا لو قال طلقك
 الله ومثله ما لو قال لغريمه ابرك الله اولاً منه اعمقك الله بخلاف ما لو قال باعك الله
 او قالك الله فانه كناية لان القاعدة ان ما استقل به الشخص واسنده لله تعالى
 كان صريحا لقوته بالاستقلال وما لا يستقل به الشخص واسنده لله تعالى كان
 كناية وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ما فيه الاستقلال بالانشاء * وكان مستند الذي الآلاء

(فالصريح ثلاثة الفاظ
 الطلاق) وما اشتق منه
 كطلقتك

فهو صريح ضده كايه * فكن لذا الضابط اذا رايه
 (قوله وانت طالق) ولو اتى بالنساء المثناة من فوق بدل الطاء كأن قال انت تالق
 كان كناية سواء كانت لغته كذلك ام لا ولو قال نساء المسلمين طوالت لم تطلق زوجته
 ان لم ينوط لاقها بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه حتى لو قال
 نساء العالمين طوالت وانت يا زوجتي لم تطلق أيضا لانه لم يصرح فيها بالخبر وهو طالق
 مع انه لا بد من التصريح بالجزء من فاذا قال طالق ولم يقل انت لم يقع به شيء وان نواه
 ما لم يتقدم ما يدل عليه كأن قالت له انا طالق فقال طالق لانه حينئذ كالمذكور
 بخلاف ما لو قال طلقت نساء العالمين وزوجتي فانها تطلق لتسليط العامل عليها
 بطريق عطف المفردات فان التقدير وطلقت زوجتي (قوله ومطلقة) بفتح الطاء
 وتشديد اللام بخلاف مطلقه بكون الطاء وتخفيف اللام فهو كناية وان كان الزوج
 نحويا (قوله والفراق والسراح) أي ما اشتق منهما بقريضة قوله كفارتك وانت
 مفارقة وسرحتك وانت مسرحة بخلاف ما اذا قال انت فراق او سراح فهو كناية ومثله
 ما لو قال انت فرقة او سرحة او طلقة ومن الكناية فارقني لا يقال انه مشتق من
 الفراق وهو صريح لانا نقول محل صراحته اذا اسنده اليه كقوله فارتك بخلاف ما
 اذا اسنده اليها (قوله ومن الصريح أيضا) أي كما ان منه ما تقدم وقوله الخلع ان
 ذكر المال أي اونوى وقوله وكذا المفاداة أي فهي صريحة ان ذكر المال اونوى فان
 لم يذكر المال ولم ينو فلا يكون كل من الخلع والمفاداة صريحا بل يكون كناية وان
 اضم التماس قبولها وقبلت على المعتمد كما تقدم تحرير في الفصل السابق (قوله
 ولا يفتقر صريح الطلاق الى النية) أي الى نية الايقاع لانه لا يحتمل غير الطلاق
 فلا يتوقف وقوع الطلاق فيه على نية ايقاعه بل يقع وان نوى عدمه نعم لا بد من قصد
 اللفظ لمعناه عند وجود المصارف كما مر ولو وكل سيدا لامة زوجها في عتقها فطلقها
 او اعتقها وقصد الطلاق والعتيق معا وقعا بناء على ارادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد ولو
 قال لها انت طالق ثلاثا الا اقل الطلاق وقع الثلاث لان الاقل الذي استثناء يصدق
 ببعض طلقة فيبقى من الطلقة بعضها فتكمل ولو قال انت طالق طلقة ونصفا
 الا طامة ونصفا فنقل عن بعضهم انه افتي بوقوع طلقة لانا تكمل النصف في جانب
 الايقاع فيصير الواقع طلقتين ثم استثنى منه طلقة ونصفا فيبقى نصف طلقة فتكمل
 وخالف في ذلك بعضهم فاوقع طلقتين لانه اوقع طلقة ونصفا فكملة اذ لك طلقتين

وانت طالق ومطلقة
 (والفراق والسراح)
 كفارتك وانت مفارقة
 وسرحتك وانت مسرحة
 ومن الصريح أيضا الخلع ان
 ذكر المال وكذا المفاداة
 (ولا يفتقر صريح الطلاق
 الى النية)

ثم رفع بالاستسنا حلقه ونصفاً فكملة ذلك طلقين في الرفع كما كملنا ذلك طلقين
 في الايقاع فقد استثنى طلقين من طلقين وهو مستغرق فيلفوا الاستثناء ويقع
 طلقان ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير وقع ثلاث لان قوله لا قليل يقتضي وقوع
 الكثير وهو الثلاث وقوله بعد ذلك ولا كثير يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع لا يرتفع
 بخلاف ما لو قال لها انت طالق لا كثير ولا قليل فانه يقع طلقة لان قوله لا كثير
 يقتضي وقوع القليل وهو طلقة وقوله بعد ذلك ولا قليل يقتضي رفعه بعد ثبوته والواقع
 لا يرتفع ولو قال لزوجته ان قبلت ضربتك فانت طالق فقبلها مائة لم تطلق بخلاف
 تعليقته بتقبل امه فانها تطلق بتقبلها مائة والفرق ان قبله الضربة المقصود منها
 الشهوة ولا شهوة بعد الموت وقبله الام المقصود منها الشفقة والاكرام ولا فرق في ذلك
 بين الموت والحياة ولو قال لزوجته ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئاً من متاعك ولم
 أكرمه في رأسك فانت طالق فدخل ووجد من متاعها ما ونا طلقت حالاً على المعتمد
 كما نقله الرملي عن افتاء والده قيل كتاب الرجعة لانه من قبيل التعليق بالاحمال
 نفساً كان لم تصعدى السماء فانت طالق فانها تطلق حالاً خلافاً لما قال لم تطلق فهو
 ضعيف فقول المحشي لم تطلق على المعتمد ليس بمعتمد وقيل تطلق باليأس بموتها
 او موته (قوله ويستثنى المكره على الطلاق فصرح به كناية في حقه) اي لان قرينه
 الا كراه تصرفه عن الصراحة وبهذا يغزو ويقال لنا صريح يحتاج لنية وقوله ان نوى
 وقع والا فلا فالشرط في وقوع الطلاق على المكره نية ولو صرح بما واما الوكيل
 في الطلاق فالشرط في حقه تعيين الزوجة للوكل في طلاقه اذا كان لموكله زوجة اخرى
 كما رجحه في الخادم لتردده بين زوجتين فلا بد من تمييز المطلقة عن غيرها وهذا غير نية
 الآية اعني الكلام فيها بلا وجه لاستثنائه من عدم احتياجه الصريح للنية وأما اذا لم
 يكن لموكله غيرها فالظاهر عدم اشتراط التعيين (قوله والكناية الخ) اصل
 الكناية الخفاء والایماء الى الشيء من غير تصريح بحبه فلما كانت الالفاظ الانية فيها
 خفاء وایماء الى الطلاق من غير تصريح بحبه سميت كناية (قوله كل لفظ احتمال
 الطلاق وغيره) أي وغير الطلاق مثلاً قوله أنت بريء بحتمل الطلاق لكون
 المراد بريء من الزوج ويحتمل غير الطلاق لكون المراد بريء من الدين او من العيوب
 وهكذا واذلک قال ارافعي هي ما احتمل معنيين فصاعداً وهي في بعض المعاني اظهر
 وقال البغوي في تهذيبه هي كل لفظ ينبي عن الفرقه وان دق فالبصائر كلها

ويستثنى المكره على الطلاق
 فصرح به كناية في حقه
 ان نوى وقوع والا فلا
 (والكناية كل لفظ احتمال
 الطلاق وغيره)

راجحة الى معنى واحد (قوله ويفتقر الى النية) أى ويفتقر في وقوع الطلاق الى النية لان اللفظ متردد بين الطلاق وغيره فلا بد من النية لينصرف للطلاق دور غيره ويحكي اقترانها ببعض اللفظ سواء كان من اوله او من آخره او وسطه على ما رجحه ابن المقرئ وهو المعتمد وقيل يشترط اقترانها بكل اللفظ كما في المتهاج واصله وقيل يكفي اقترانها باوله وتذهب على ما بعده فلا قول في ذلك ثلاثة وهل اللفظ الذي يعتبر قرن النية به لفظ الكتابة كخليفة بركة الخ أو يكفي اقترانها بأنت من أنت بأش مثلاً صوب في المهمات الاول لان الكتابة هي التي تحتاج الى النية والاوجه الاكتفاء بقرنها بأنت لانه وان لم يكن من الكتابة فهو كالجزء منها لان المقصود لا يتأدى بدونه (قوله فان نوى بالكتابة الطلاق وقع) أى لا تصرفه الى الطلاق بالنية وقوله والا فلا أى وان لم ينو فلا يقع لعدم قصد الطلاق (قوله وكتابه الطلاق الخ) قد ذكر المصنف في بعض نسخه بعضاً منها حيث قال بعد قوله ويفتقر الى النية مثل أنت حلية الخ وعليها شرح الشيخ الخطيب (قوله كأنك بركة) أى من الزوج لا في طلقك فيقع الطلاق ان قصد ذلك او من الدين او العيوب فلا يقع الطلاق ان لم يقصده وقوله خليفة أى من الروح لا في طلقك او من المال او العيال فلا يقع الطلاق بذلك الا ان قصده (قوله المحق) بكسر الهمزة وفتح الحاء وقيل بالعكس وجعله المطرزي خطأ وقوله يا هلك أى لا في طلقك فتطلق وان لم يكن لها اهل (قوله وغير ذلك مما هو في المطولات) أى كأنك بنته من البت وهو القطع أى مقطوعة النكاح لا في طلقك او مقطوعة الادل فليس لك أحد أنت بنته متروكة النكاح لا في طلقك أنت بأش على اللغة الفصحى والقليل بأنت أنت على حرام أى محرمة لا في طلقك أنت كالميتة أى في التحريم فنبه تحريمها عليه بالطلاق بتحريم الميتة اعزبى بعين مهملة ثم رأى معجزة أى صبرى عزبى لا في طلقك اغزبى بعين معجزة ثم رأى مهملة أى صبرى غريسة بالزوج لا في طلقك ابعدى أى عى لا في طلقك اذهى وهو بمعنى ما قبله تعنى أى استرى رأسك بالقناع بكسر القاف وهو كالمنعنة بكسر الميم ما تغطي به المرأة رأسها وهو المسمى عند الناس بالطرحة استترى رجلك أى لا في طلقك فيقع الطلاق وان لم تكن قد دخلت بها وتجردى وتزودى دعيتى ودعيتى وحبلك على عاربك أى ناحت سبيلك كما يخلى البعير في الهجراء وجبله على غاربه وهو ما تقدم من الظهر وارفع من العنق ولا انده سربك أى لا اهتم بشأنك

ويفتقر الى النية فان نوى
بالكتابة الطلاق وقع
والا فلا وكتابة الطلاق كانت
برية خالية المحق يا هلك
وغیر ذلك مما هو في المطولات

عزبى وزن سبب يطلق على
الد كوالا نى فعوله صبرى
عزبى بفتح الزاى والالف
للتبوين لا للمأنيث (قاله نصر)

من الزهده وهو الزجر والسرب بفتح السين وكثير ما يستعملون الراء الجماعة من الظاء
والبقر فيعجزونما الفتح والكسر ولا يحسنون في هذا ولا يدركون به معنى جازما
الفرق وكفى وتبرئ أي زهد الفراق وشرايه أو كلى ولشرب من كبدك لا في طبعك
انت وشأنك أنا منك طالق أو بآتين فارقتي عليك الطلاق على المحلل على المحرم
بخلاف قوله عليه السلام أو اللطام فليس صريحا ولا كناية وكذلك بركة الله فيك
بخلاف بركة الله لك فهو كناية وكذلك الوحلف شخص بالطلاق فقال لا تحروا من
داخل عينك فيكون كناية في حق الثاني وبالمجمل فالقسط الكناية كثيرة لا تنحصر
والضابط هو ما احتمل الطلاق وغيره مخرج بذلك ما لا يحتمله نحو قومي واقعدى
واطعميني واسقيني وزوديني وما شبه ذلك فلا يقع به طلاق وإن نواه لأن اللفظ
لا يصلح له

(فصل)

(فصل)

هو ساقط من أكثر النسخ وهو في تقسيم الطلاق إلى سني وغيره وفيه اصطلاحان
أحدهما وهو اضبط أنه ينقسم إلى سني وبدعي والمراد بالسني فيه الجائز والبدعي
الحرام وثانيهما وهو أشهر أنه ينقسم إلى سني وبدعي ولا والمراد بالسني فيه
ما اجتمعت فيه شروطه بأن يطلق ذات الحيض المداخل بها غير الحامل والمختلعة
وليس المراد به الجائز كما في التقسيم الأول وإن أوهمه قول الشارح وأراد المصنف
بالسنة الطلاق الجائز بل التسمية بالسني تسمية اصطلاحية ولا تشمل القسم الثالث
وهو لا فإنه من الجائز ولذلك أدخله صاحب التقسيم الأول في السني وليس المراد
به ما فيه ثواب وإن قاله المحشي لأنه حيث لا يكون قاصرا على الطلاق المندوب
كطلاق غير مستقيمة الحال فهو المكروه كطلاق مستقيمة الحال كما سيأتي في التقسيم
الآخر والمراد بالبدعي فيه الحرام كما في الأول والمراد بالأول ما ليس بسني ولا بدعي
وهو طلاق الصغيرة والايسة والحامل وغيرهما سيأتي والمصنف مشى على التقسيم
الثاني غير أنه جعل المقسم النساء من حيث الطلاق ولا ضرر فيه لأن المظور إليه هو
الطلاق فكأنه هو المقسم فعلم من الضرب الأول في كلامه الطلاق السني والبدعي
ومن الضرب الثاني لا ولا فهو جار على كون الطلاق ثلاثة أقسام سني وبدعي
ولا ولا فاندفع بهذا توقف بعضهم في كلام المصنف وقال إن ما سلكه لمصنف
مخالف لما سلكه غيره من المصنفين ثم قال بعد ما ذكر الطريقتين في التقسيم على

انما ذكره المصنف غير مستقيم وقد اوضحناه لك غاية الايضاح فادع على بالهداية
والفلاح (قوله والنساء) هو اسم جامع لا يخصص له من لفظه بل من معناه وهو امرأة
والمراد جنس النساء لا بقيد الضرب الاول ولا الثاني والا لزم تقسيم الشيء الى نفسه
والى غيره (قوله فيه أى الطلاق) خرج بقيد الطلاق القسح فليس فيه سنة
ولا بدعة لانه شرع لدفع الضرر فلا يليق به مراقبة الاوقات ليوافقها في وقت السنة
دون وقت البدعة (قوله ضربان) أى نوعان (قوله ضرب في طلاقهن سنة وبدعة)
أى سنة تارقيب بدعة تارة أخرى وليس المراد انها يجتمعان معا ولو قال انت طالق
للسنة وانت طالق طلقة حسنة او احسن الطلاق او افضلها او اعدلها او اجملها حل
على وقت السنة فان كانت في طهر لم تمس فيه ولا في حيض قبله وقع حالا وان كانت
في حيض او في طهر مست فيه او في حيض قبله فحين تطهر بعد الحيض الذى
لم يجامع فيه ولو قال انت طالق للبدعة وانت طالق طلقة قبيحة او اقبح الطلاق
او اسمجه او افحشه حل على وقت البدعة فان كانت في حيض او طهر مست فيه
او في حيض قبله وقع حالا وان كانت في طهر لم تمس فيه ولا في حيض قبله فحين
تحيض او تمس فان جمع الصفتين وقع حالا وهذا فيمن يتصف طلاقها بالسنة
والبدعة والافيقع حالا مطلقا كالصغيرة والايسة وغيرهما من يأتى (قوله وهن
ذوات الحيض) انهن الضمير باعتبار الخبر وهن ذوات الحيض ولو راعى المرجع لقال
وهو أى الضرب ويصح ان يقال أنه باعتبار معناه والمراد ذوات الحيض المدخول
بهن غير الحامل والمختلعة لان غير المدخول بها والحامل والمختلعة ليس في طلاقهن
سنة ولا بدعة وكذلك طلاق الصغيرة والايسة اللتين خرجتا بذوات الحيض
وان اوهم كلام المصنف انهما من ذوات الحيض (قوله وأراد المصنف بالسنة) أى
بذى السنة وهو السنى ليستقيم قوله الطلاق الجائز وقوله وبالبدعة أى وبذى
البدعة وهو البدعى ليستقيم قوله الطلاق المحرم فأفاد كلامه ان المراد بالسنى الجائز
وبالبدعى المحرم ويرد عليه ان القسم الثالث وهو لا يذحل فى السنى بمعنى الجائز
كما يقول به من يحمله سنيا وبدعيا فقط كما تقدم التنبيه عليه الا أن يقيد كلامه بكون
الحمل يقبل التحريم كما يقبل الجواز وهن ذوات الحيض كما هو الفرض فلا يرد القسم
الثالث حيث لا الحمل فيه ليس قابلا للتحريم بل للجواز فقط كما قاله ابن قاسم
(قوله فالسنة) أى ذوات السنة وهو السنى لان قوله ان يوقع الطلاق الخ يناسب

(والنساء فيه) أى الطلاق
(ضربان ضرب في طلاقهن
سنة وبدعة ومن ذوات
الحيض) وأراد المصنف
بالسنة الطلاق الجائز
وبالبدعة الطلاق المحرم
(فالسنة ان يوقع الزوج
الطلاق)

تفسير السني لا السنة وقوله الزوج هو قيد لا يثبت له قاله الحنفى ويظهر انه يخرج به
 طلاق المحكم في الشقاق (قوله في طهر) أى لامع آخره والاقهوبه هى لانها لا تشرع
 في العدة بعد الطلاق حتى يفيض وهذا يشكل على قولهم لوقته قوله انتة زمن
 الطهر وطال في زمن الحيض كان سنيا كما مشى عليه العلامة الخطيب وغيره تبعا لابن
 الرفعة وغيره وهى مسألة عزيزة التعلل وهى من ترتيب المحكم على أقول اجزائه لان
 الطلاق لا يقع بقوله انتة فرده اتعافا وانما يقع بمجموع قوله انت طالق وتقل ابن
 الرفعة عن ابن سريج انه قال بحسب لها الزمن الذى وقع فيه قوله انت قرأ كاملا وهو
 كلام في غاية البعد والذى اعتمدته الشراىملى انه يكون بدعي الا انهم فيه (قوله
 غير مجامع فيه) أى ولا في حيض قبله وذلك لاستعقابه الشروع في العدة مع عدم
 التدم في ذلك وقد قال تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن أى لوقت يشرع
 فيه في العدة (قوله والبدعة) أى ذوالبدعة وهو البدعى لان قوله ان يوقع
 الطلاق الخ يناسب تفسير البدعى لا البدعة (قوله في حيض) أى لامع آخره
 والا كل سنيا ومثل الحيض لنفس وقوله اوفى طهر جامعها فيه أى اوفى حيض
 قبله سواء جامعها في العمل اوفى الدبر لان الوطء في الدبر كالوطء في القبل في وجوب
 العدة وان كان لا يثبت به النسب على المعتمد واستدخال المنى المحترم كالتجماع فيكون
 بدعيامع الا انهم ان علم استدخالها له والا فلا ثم وانما كان في ذلك بدعيامع الخالفته
 فيما اذا طلقها في الحيض لقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن فان زمن الحيض لا يحسب
 من العدة فتتضرر بطول المدة ولادائه الى التدم فيما اذا طلقها في الطهر الذى جامعها
 فيه اوفى حيض قبله لو ظهر حمل فان الانسان قد يطلق الحائل دون الحامل وعند
 التدم قد لا يمكنه التدارك بان يكون الطلاق ثلاثا فيتضرر وهو الولد بتربيته عند
 غير ابيه ونخرج بايقاع الطلاق في الحيض تعليق الطلاق فيه بصفة فلا يحرم لكن
 ان وجدت الصفة في الطهر سمي سنيا وان وجدت في الحيض سمي بدعيالا انه لا اثم
 فيه الا ان اوقع الصفة فيه باختباره كأن قال ان دخلت الدار فانت طالق ثم دخلها
 محتملا في الحيض فبأنتم بذلك لان ايقاع الصفة باختباره في الحيض كأنشاء الطلاق
 فيه ويستثنى من كون الطلاق في الحيض بدعياما لو طلقها طليقة في الطهر ثم في
 الحيض اخرى فانه يكون سنيا لانها لا تستأنف العدة للطلاق الثاني بل تبني على
 ما مضى وما لو اوقع الطلاق مع آخر جزء من الحيض فانه يكون سنيا كما مروا لوعاقي

في طهر غير مجامع فيه
 والبدعة ان يوقع الزوج
 الطلاق في الحيض اوفى
 طهر جامعها فيه

بسد الأمة عتقها على طلاقها كأن قال ان طلقك زوجك اليوم فانت حرة وكانت
حائضا فطلقها زوجها لأجل العتق لم يحرم ثلث دوام الرق اضربها من تطويل العدة
وقد لا يسمع به السيد بعد ذلك ايعرت قيدوم الرق عليها بطلاق المحكم في الشقاق
وطلاق المولى اذا طوّل به ولمن توقف فيه الزاقي وطلاق الصغيرة فليس بدعي
ولا بدعي لكن محله ان وقع الطلاق في أقل الشهور أو في اثني عشره وبقي منه ما يسمع
حيضا وناهرا اذا انقضى ويذهب لمن طلق بدعيان ان يراجع ما دامت للبدعة وامكن
بان كان الطلاق دون الثلاث ثم اذا جاها وقت السنة ان شاء طلق وان شاء امسك
ويتمنى السن بفراغ وقت البدعة بخبر المحققين ان ابن عمر طلق زوجته وهي
حائض فذكر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم فقال مرة فليراجعها ثم ليطلقها طاهرا
أي قبل ان يمسه ان أراد كما صرح بذلك في بعض الروايات (قوله وضرب ليس
في طلاقهن سنة ولا بدعة) فليس طلاقهن سنيا ولا بدعيا بل لا ولا كما مر (قوله ومن
اربع) أنت الضمير لأنه راعى الخبر ومعنى المراجعة كما مر نظيره ولو سكنت عن العدد
لكان أولى لانهم اصحوا من الاربع كما يعلم من المستثنيات السابقة ومحل كون
المد كورات في كلامه اربعان جعل قوله التي لم يدخل بها صفة للمختصة كما هو ظاهره
مع انه ليس قيد الان المختصة ليس في طلاقها سنة ولا بدعة سواء دخل بها ام لا
فلذلك جعلوه على تقدير الواف كانه قال والمختصة والتي لم يدخل بها فكون
المد كورات خمسة (قوله الصغيرة والآيسة) أي لان عدتها سبعا بالاشهر فلا ضربا
يلحقها (قوله وهي التي اتقطع حيضها) أي بعد بلوغها سن اليأس (قوله
والحامل) أي التي ظهر حملها لان عدتها بوضع الحمل فلا تختلف العدة في حقها حتى
لو كانت تحيض مدة الحمل وطلقها في الحيض لم يحرم فان لم يظهر حملها فطلاقها بدعي
لانه يؤدي الى المذنب بعد ظهور الحمل وان كان عموم قول المصنف والحامل قد يخالفه
وقال القليوبي انه ليس بقيد ولو تكح حاملا من زنا ثم دخل بها وطلقها فان لم تحص
حال الحمل فبدعي لانها لا تشرع في العدة الا بعد الموضع والنفاس وان كانت تحيض
فان طلقها في الطهر فسني وان جامعها فيه لانها لا تحمل ثانيا او في الحيض فبدعي
كما يؤخذ من كلامهم وأما الحامل من وطء الشبهة فطلاقها بدعي ولو طلقها طاهرا
لطول المدة فان عده جل الشبهة مقدمة فلا تشرع في عدة الطلاق الا بعد وضع
الحمل (قوله والمختصة) أي بما لها ولو يوكلها الان دفعها المال يدل على احتياجها

وضرب ليس في طلاقها
سنة ولا بدعة ومن اربع
الصغيرة والآيسة وهي التي
اتقطع حيضها (والحامل
والمختصة التي لم يدخل بها)
الرجح

الخلاص حيث اقتدت نفسها بالمحال بخلاف ما إذا سأله طلاقاً بلا عوض أو اختلعا
 اجنبي وقد عرفت ان قوله التي لم يدخل بها ليس صفة للختلعة لانه ليس قيداً فيها
 وإنما هو على تقدير الوافكا منه قال والتي لم يدخل بها لانها لا عدة عليها (قوله
 ويتعمم الطلاق باعتبار آخر) أي غير اعتبار كونه سنياً أو بدعياً أو لا ولا وذلك
 الغير هو اعتبار عروض الأحكام الخمسة له (قوله واجب كطلاق المولى) أي
 إذا طوب به فإنه يجب عليه الطلاق وكطلاق المحكم في الشقاق إذا رأى طلاقها
 مصلحة وكطلاق العاجز عن القيام بحقوق الزوجية (قوله ومندوب كطلاق امرأة
 غير مستقيمة المحال) كأن تكون غير عفيفة وقوله كسنة المخلوق أي زيادة على
 ما اعتدوا ولا فلا يخلو أحد عن سوء المخلوق (قوله ومكروه كطلاق مستقيمة المحال
 أي وهو يهواها ويميل اليها بدليل صورة المباح الآية وعلى هذا جعل قوله صلى الله
 عليه وسلم ابنض المحلل إلى الله الطلاق كما مر (قوله وحرام كطلاق البدعة) أي
 وكطلاق إحدى زوجاته قبل ان يقسم لها بعد أن قسم لغيرها فهو حرام أيضاً لأنها
 مظلومة بعدم القسم لها (قوله وسبق) أي بيانه في كلام المصنف (قوله وأشار
 الامام) أي امام الحرمين وقوله للطلاق المباح أي لمصوريه وقوله بطلاق من
 لا يهواها الزوج أي لا يميل اليها وقوله ولا تسمع نفسه بموتها بلا استماع بها أي لانه
 يرى ذلك ضائعاً بلا فائدة

(فصل في حكم طلاق المحر والعبد)

أي من حيث العدد فان المحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين كما سيذكره
 المصنف لا من حيث الصريح والكفاية والقصد وعدمه ونحو ذلك فإنه لا يخالف بين
 المحر والعبد في شيء من ذلك وقوله وغير ذلك أي من صحة الاستثناء والتعلق بشرط
 المحل وهو كونه قابلاً للطلاق كما أشار إليه بقوله ولا يقع الطلاق قبل النكاح وشروط
 المطلق التي أشار إليها بقوله وأربع لا يصح طلاقهم كما سيأتي (قوله ويملك الزوج
 المحر) أي كامل الحرية لان من بهرق ولو بهضاً لا يملك الاطليقتين كما ستعرفه وقد
 يملك الثالثة وهو رقيق كذا في طلاق زوجته طليقتين ثم التحق بدار الحرب وحارب
 واسترق فإنه يملك عليها الطلقة الثالثة لانها لم تحرم عليه بالطليقتين وطريان الرق
 لا يمنع المحل السابق فاذا أراد نكاحها باذن سيده حلت له على الأصح ويملك عليها
 الثالثة بخلاف ما لو طلقها طليقة ثم استرق فإنها تعود له بطلقة واحدة لانه رقيق قبل

ويتعمم الطلاق باعتبار آخر
 إلى واجب كطلاق المولى
 ومندوب كطلاق امرأة غير
 مستقيمة المحال كسنة
 المخلوق ومكروه كطلاق
 مستقيمة المحال وحرام
 كطلاق البدعة وسبق
 وأشار الامام للطلاق المباح
 بطلاق من لا يهواها الزوج
 ولا تسمع نفسه بموتها بلا
 استماع بها

(فصل)
 في حكم طلاق المحر والعبد
 وغير ذلك (ويملك الزوج
 المحر) على زوجته

قوله لا يصح طلاقهم
 الأولى لا يقع لانه لا يملك
 في كلام المصنف اهـ

استثناء عدد طلاق العبد (قوله ولو كانت أمة) أي لان العبرة عنها بالزوج لانه
 المالك للعممة بخلاف الأبي حجة رضي الله عنه ويدل انما رواه البيهقي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال لطلاق بالرجال والعدة بالنساء (قوله ثلاث تطليقات)
 ولا يحرم جمع الطلقات الثلاث على المعمة. (قوله ويملك العبد عليها تعليقه بن فقط)
 أي دون الثالثة اروي الدارقطني مرفوعا طلاق لعبد مطلقا وتوله مرة كانت
 الزوجة لو أمة أي لان العبرة عندنا بالزوج لا بالزوجة كما مر (فرع) لو طلق كل
 من الحر والعبد دون ما يملكه ثم راجع او جدد عادت له بما بقي من الطلاق وان اتصلت
 بالزوج واذا استوفى ماله ثم جدد نكاحها بعد اتصالها بالزوج آخر عادت له بما يملك
 لانها زوجة جديدة (قوله والمبعض والمكاتب والمدبر كالعبد) لما كان موضوع
 العبد لغة من لم يتعلق به سبب من اسباب الحرية احتساج الشارح لاحقاق المبعض
 والمكاتب والمدبر به فاندفع قول بعضهم لا ينبغي ان الاخيرين داخلان في العبد
 فايرادهم غير مستقيم نعم لو جرح الشارح العبد على من فيه رق لدخل المبعض ومن
 بعده ولم يحتج للاحق الذي ذكره لكه حمله على المتبادر منه وهو كامل ارق الذي
 لم يتعلق به سبب من اسباب الحرية فقول المحنثي في تفسير العبد أي من به رق كما
 ذكره الشارح غيره مناسب لما صنعه الشارح من الحاق المذكورين بالعبد (قوله
 ويصح الاستثناء) هو لغة الاخراج واصطلاحا الاخراج بالا واحد أي اخواتها لما دخل
 في الكلام السابق ما خوذ من الثني وهو العطف او من التثني وهو الانعاطف يقول
 ثبتت الحمل اذا عطفت بعضه على بعض او تثني الحمل أي انعطفت بعضه على بعض
 قوله في الطلاق) انما قيد به لان الكلام فيه وادفع التكرار مع ما ذكره في الاقرار
 فلا ينافي انه يجري في منائر لغود والحلول (قوله اذا وصله به) بان لم يفصل بينهما
 كلام أجنبي ولو سير او سكوت زائد على سكتة التنفس والحي وانقطع الصوت
 ونحو ذلك ومنه عروض نحو السعال اليسير بخلاف الطويل فانه يضر كما لو فعل بينهما
 الكلام الاجنبي أو اسكوت المذكور (قوله أي وصل الزوج المستثنى بالمستثنى
 منه) تفسير لهما اثر الثلاثة فالزوج تفسير للضمير المستتر الذي هو الفاعل والمستثنى
 تفسير للضمير البارز المنصوب الذي هو المفعول والمستثنى منه تفسير للضمير المحرور
 وقوله اتصالا عرفيا أي منسوب الى العرف لكونه يد في العرف كلا ما واحدا كما أشار
 اليه بقوله بان يعد في العرف كلا ما واحدا فانه تصوير للاتصال العرفي واحترز بذلك

ولو كانت أمة (ثلاث
 تطليقات) عليك (العبد)
 عليها (تطليقتين) فقطرة
 كانت الزوجة أمة
 والمبعض والمكاتب والمدبر
 كالعبد القس (ويصح
 الاستثناء في الطلاق اذا
 وصله به) أي وصل الزوج
 المستثنى بالمستثنى منه اتصالا
 عرفيا بان يعد في العرف
 كلا ما واحدا

عن الاتصال المحقق فإنه من مراد الالان لا يضر الفصل بسكتة التنفس والى
 وانقطاع الصوت ونحو ذلك كما مر (قوله ويشترط أيضا) أى كما يشترط أن يصل به
 ويشترط أيضا أن يقصد به رفع حكم اليمين وأن يتلفظ به صمما به نفسه عند اعتدال
 سمعه ولا تلفظ قال ولم يقصد به رفع حكم اليمين ولم يتلفظ به ولم يجمع به نفسه عند
 اعتدال سمعه ولا تلفظ لم يتقعه الاستثناء فجعله الشروط خمسة كما ذكره الشيخ الخطيب
 الأول أن يصل به وقد ذكره المصنف والثاني أن ينوي الاستثناء قبل فراغ اليمين
 والثالث أن لا يستغرق المستثنى المستثنى منه وقد ذكرهما الشاح وأرجع أن يقصد
 به رفع حكم اليمين الخامس أن يتلفظ به صمما به نفسه وقد ذكرناهما لك وأما
 السماح غيره فليس شرطا لصحته وإنما يعتبر تصديقه فيه لانه لو ادعى الاستثناء وأكرهه
 الزوجة صدقت فتعاضى على نفيه بخلاف ما لو أنكرت سماعها ياه فيصدق هو لانه
 لا يلزم من عدم سماعها ياه عدم إتيانه به فلا اثر لانكارها له وزاد بعضهم على الشروط
 المذكورة معرفة معناه وهو معلوم منها بطريق اللزوم اذ يلزم من قصد رفع حكم اليمين به
 معرفة معناه وزاد بعضهم أيضا عدم جمع المفرق في الاستغراق والمحقق أنه ليس بشرط
 وان اشترطه المحشى بل هو حكم مستقل وحاصله أنه لا يجمع المفرق في الاستغراق
 لافي المستثنى ولا في المستثنى منه ولا فيهما مثال الأول أن يقول أنت طالق ثلاثا
 الاثنتين وواحدة فلا يجمع المفرق في المستثنى ليحصل الاستغراق في الجميع وكأنه
 قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء اثنتين وبلغوا استثناء
 الواحدة فتقع واحدة ومثال الثاني أن يقول أنت طالق ثنتين واحدة الا واحدة
 فلا يجمع المفرق في المستثنى منه لدفع الاستغراق في الواحدة وكأنه قال أنت طالق
 ثلاثا الا واحدة بل يبقى على تفريقه فيبلغوا استثناء الواحدة من الواحدة ويقع الثلاث
 ومثال الثالث أن يقول أنت طالق واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة واحدة
 واحدة فلا يجمع المفرق فيهما كأنه قال أنت طالق ثلاثا الا ثلاثا لكن لا فائدة له
 في هذا المثال لانه يقع الثلاث سواء بقي على تفريقه او جمع وظهر له فائدة فيما
 اذا قال أنت طالق واحدة وثنتين الا واحدة وثنتين فلا يجمع المفرق فيهما ليحصل
 الاستغراق في الجميع بل يبقى على تفريقه فيصح استثناء الواحدة من الثنتين ويبقى
 اثنتان فيبلغوا استثناء الثنتين منهما فيقع اثنتان وكما تعتبر الشروط مع تأخير المستثنى
 على المستثنى منه تعتبر أيضا مع تأخير عليه كأن قال أنت الا واحدة طالق ثلاثا

ويشترط أيضا

(قوله ان ينوي الاستثناء قبل فراغ العين) يصدق ذلك بان ينويه أو لمها أو آخرها
 أو فيما بينهما وقوله ولا يكفي التلغظ به من غيرنية الاستثناء كان حقه التفريع على
 مفهوم الشرط السابق فاذا لم ينو الاستثناء أصلاً أو نواه بعد فراغ العين ضرولم يعلم هل
 قصد الاستثناء أم لا ضرأيضاً لأن الأصل عدمه (قوله ويشترط أيضاً) أي كما يشترط
 ما تقدم وقوله عدم استغراق المستثنى منه أي عدم استغراق المستثنى للمستثنى منه
 فهو من إضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل وقوله فان استغرقة أي استغرق
 المستثنى المستثنى منه بان كان مساوياً له أو زائداً عليه فمثال الاول ما ذكره الشارح
 بقوله كأنك طالق ثلاثاً الا ثلاثاً ومثال الثاني أنت طالق ثلاثاً الا نجسا والعبرة
 بالمفوض لا بالمشروع ولو قال أنت طالق نجسا الا ثلاثاً وقع طلقان فقط لعدم
 استغراق المستثنى للمفوض وان استغرق العدد المشروع ولو قال أنت طالق ثلاثاً
 الا نصف طلقة وقع الثلاث لأنه لما استثنى نصف طلقة بقي نصفها فتكمل لأن
 الطلقة لا تتبع حتى بقي بعضها بقي كلها وغلب جانب البقاء لا اعتضاده بالاستمرار
 (قوله بطل الاستثناء) أي لا استغراقه فان المستغرق باطل بالاجماع كما قاله الامام
 والآمدي فيقع الطلاق الثلاث ومحل بطلانه ما لم يتبعه باستثناء آخر ولا يصح
 فلو قال أنت طالق ثلاثاً الا ثلاثاً واحدة وقعت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً
 الا ثلاثاً الا اثنين وقع ثنتان لأن الاستثناء من النفي اثبات وعكسه كما سبق في الاقرار
 فالعنى في الاول أنت طالق ثلاثاً لا تقع الا ثلاثاً لا تقع الا واحدة تقع الواحدة وفي
 الثاني أنت طالق ثلاثاً لا تقع الا ثنتين تقعان فيقع ثنتان (قوله ويصح
 تعليقه أي الطلاق) أي قياساً على العتق (قوله بالصفة) أي من زمان او مكان
 أو غيره ما فطلق بوجودها فاذا قال لها أنت طالق في شهر كذا أو في أوله أو رأسه
 أو غرته أو ليله وقع الطلاق بأول جزء من الليلة الاولى منه أو أنت طالق في آخر شهر
 كذا أو سلخه أو فراغه أو تمامه وقع الطلاق بآخر جزء منه أو أنت طالق في نهار شهر
 كذا أو في أول يوم منه طلقت بفجر اليوم الاول منه أو أنت طالق في أول آخر شهر كذا
 طلقت بأول اليوم الاخير منه لأنه أول آخره أو أنت طالق في آخر أوله طلقت بآخر
 اليوم الاول منه لأنه آخر أوله أو أنت طالق في نصف شهر كذا طلقت بغروب خامس
 عشره وان نقص الشهر أو في نصف نصفه الاول طلقت بطلوع فجر الثامن لأن نصف
 نصفه سبع ايام ونصف ليلة وسبعة ايام ونصف يوم والليل سابق النهار فأخذنا

ان ينوي الاستثناء قبل
 فراغ العين ولا يكفي التلغظ
 به من غيرنية الاستثناء
 ويشترط أيضاً عدم استغراق
 المستثنى منه فان استغرقة
 كأنك طالق ثلاثاً الا ثلاثاً
 بطل الاستثناء (ويصح
 تعليقه) أي الطلاق (بالصفة)

او ضمان والكل في جانب النفي * لغيره لان فذا في سواها
 ونخرج بقولنا من غير تسيان ولا اكراه ولا جهل ما لو فعل المحلوف عليه ناسيا او جاهلا
 او مكرها فلا يقع الطلاق بذلك لكن اليمين تنعقد فلو فعله بعد ذلك عامدا عالما
 مختارا حنث ولو حلف ان غيره لا يفعل كذا فان فعله عامدا عالما وقع مطلقا وان فعله
 ناسيا او جاهلا فان كان يبالى بحنث الحالف بحيث يشق عليه طلاق زوجته ويحزن
 له لصداقة او نحوه لم يقع وان كان لا يبالى بذلك وقع والراجح ان الزوجة من شأنها ان
 تبالى بحنث زوجها فان فعلت المحلوف عليه ناسية او جاهلة لم يقع وان لم تبالى بالفعل
 نظر اللسان وقيل يجري فيه التفصيل الاجنبى وعلم من كون غير كمال لا يفيد التكرار
 انه اذا قال ان خرجت من غير اذنى فانت طالق فخرجت مرة بغير اذنه طلقت
 او خرجت مرة باذنه لم تطلق وان لم تعلم بالاذن حتى لو خرجت بعد ذلك بغير اذنه لم يقع
 عليه شيء لا تحلل اليمين بالخروج اول مرة باذنه بخلاف ما لو قال كلما خرجت من غير
 اذنى فانت طالق كلما خرجت من غير اذنه طلقت فتطلق ثلاثا بخروجها ثلاث
 مرات من غير اذنه ولو اخبرها شخص بانها اذن لها فخرجت لم يقع الطلاق وان تبين
 كذب المخبر لعذرهما ولو قال عليه الطلاق بالثلاث ان رحت بيت ابيك فانت طالق
 فعند الشهاب الرملى يقع الثلاث عند وجود الصفة عملا باول الصيغة وعند الشمس
 الرملى يقع طلقة واحدة عملا بانها لان الاول قسم وكل معتمد حتى ان بعض
 الاشياخ كان يقول نحن مع الدراهم كثرة وقلة واعلم ان التعليق بمشيئة الله يمنع
 وقوع الطلاق فلو قال انت طالق ان شاء الله او ان لم يشأ الله او الا ان شاء الله وقصد
 التعليق بالمشيئة او عدمها لم يقع الطلاق لان المعلق عليه من مشيئة الله او عدمها
 غير معلوم فان لم يقصد التعليق بالمشيئة بان اطلق او قصد التبرك او سبق اليها لسانه
 انه قد فعلها كما هو الادب وقع وكذا لو لم يعلم هل قصد التعليق بالمشيئة ام لا ولو قال
 يا طالق ان شاء الله وقع الطلاق في الاصح نظر الصورة النداء المشعر بحصول الطلاق
 والحاصل لا يعلق وكذا يمنع التعليق بالمشيئة سائر العقود والمحلول كالبيع والاجارة
 والاقرار والعتق ان قصد التعليق بخلاف ما اذا لم يقصد التعليق بان اطلق او قصد
 التبرك او سبق اليها لسانه مثل ما مر فقول المحشى يمنع كل عقد وحل ما لم يقصده
 التبرك صوابه ان قصد التعليق لان عدم قصد التبرك يصدق بصورة الاطلاق وسبق
 اللسان يقتضاه انه عند ذلك يمنع كل عقد وحل وليس كذلك بل لا يمنعه الا ان قصد

التعليق نعم العبادة كنية وضوء وغسل وصلاة وصوم يضربها الاطلاق كقصد
 التعليق بخلاف قصد التبرك وسبق اللسان والحاصل ان قصد التعليق يمنع في الجميع
 وكل من قصد التبرك وسبق اللسان لا يمنع في الجميع واما الاطلاق فيمنع في العبادة
 فهو كقصد التعليق ولا يمنع في غيرها من الاطلاق وسائر المقود والمحلول فهو كقصد
 التبرك وسبق اللسان ولو علق بمسحيل انبأنا سواء كان مستحيلا عقلا كأن قال
 ان جمع بين النقيضين فانت طالق او شرعا كأن قال ان نسي الله صوم رمضان فانت
 طالق او عادة كأن قال ان صعدت السماء فانت طالق لم يقع الطلاق لعدم وجود
 الصفة المعلق عليها واليمين منعقدة لعدم وقوع الاطلاق لا يقتضي عدم انعقاد اليمين
 ويترتب على ذلك انه لو حلف بالله انه لا يحلف حنث بما تقدم لانها يمين منعقدة
 بخلاف ما اذا علق بمسحيل نفيًا كأن قال ان لم تصعدى السماء فانت طالق فانه
 يقع الطلاق حالًا كما في مسألة الهاون على المعتمد كما تقدم ولو قال ان طلقك فانت طالق
 قبله ثلاثا فطابقها وقع المنجز على الراجح ولا يقع معه المعلق للذول لانه لو وقع المعلق
 وهو الطلاق الثلاث لم يقع المنجز لانه زائد على عدد الطلاق واذا لم يقع المنجز لم يقع
 المعلق فادى وقوعه الى عدم وقوعه وقيل لا يقع شيء لان وقوع المنجز يقتضي وقوع
 المعلق ووقوع المعلق يقتضي عدم وقوع المنجز وهذه المسئلة تسمى بالسريحية لانها
 نسبت لابن سريج وجرى عليه كثير من الاصحاب لكن الاول هو ما صححه الشيخان
 وقال الشيخ عز الدين لا يجوز التقليد في عدم الوقوع لما قاله ابن الصباغ من ان ابن
 سريج يرى مما نسب اليه فيها (قوله كان دخلت الدار فانت طالق) ولو قال ان كنت
 زيدا فانت طالق فكلمت حائطا وهو يسمع ولو بقصد زيد لم يحنث في اصح الوجهين
 لانها لم تكلمه ولو قال ان كنت رجلا فانت طالق فكلمت اباهما ونحوه من محارمها
 طلق لانها كلمت رجلا فان قال قصدت منعها من مكالمه الا جانب قبل منه ولم تطلق
 (قوله والطلاق لا يقع الا على زوجة) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لا طلاق الا بعد
 نكاح صحيحه الترمذي وهذا توطئة لكلام المصنف كما لا يخفى ولذلك قال الشارح
 وحينئذ اى وحين اذ كان الطلاق لا يقع الا على زوجة (قوله لا يقع الطلاق قبل
 النكاح) أي تحيزا أو تعاقبا كما قاله الشارح خلافا لمن جعل التعليق ليس داخل في
 كلام المصنف لان كلامه في الوقوع لا في التعليق فكان الاولى والانساب جعل
 التعليق مسئلة مستقلة نعم كلام المصنف ظاهر في المنجز كأن قال للاجنية انت طالق

كان دخلت الدار فانت طالق
 فتعلق اذا دخلت (و)
 الطلاق لا يقع الا على زوجة
 وحينئذ لا يقع الطلاق قبل
 النكاح

وأما في المعلق فالمعنى انه لا يقع بعد النكاح الطلاق المعلق قبل النكاح وهو بعيد من كلام المصنف قال المحشى وفيه نظر لانه داخل في عموم قول المصنف ويصح تعليقه بالصفة او الشرط أى فيكون التعليق في ذلك مراداً بل قصره لشيخ الخطيب على المعلق وحينئذ يكون التعليق في ذلك مستثنى من صحة التعليق بالصفة والشرط لان هذا التعليق لا يصح فتأمل (قوله فلا يصح طلاق الأجنبية) تقرس على عدم صحة الطلاق قبل النكاح وقوله تنجيذاً أى طلاق تنجيذاً وطلاقاً نهجاً وقوله ولا تعليقا عطفاً على تنجيذاً وقوله كقوله أى الشخص المعلق ولا يقل أى الزوج كما قد يتوهمه من لم يتأمل لان فرض المسئلة انه قبل النكاح وقوله لها أى للأجنبية (قوله ان تزوجتك فانت طالق او ان تزوجت فلانة فهي طالق) وكذا لو قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق فاذا تزوج لم يقع الطلاق في المعينة ولا غيرها واذا حكم حاكم بوقوعه فلا شافعى - تقضه قيل مطلقاً وقيل له تنقضه قبل نكاحها لا بعده (قوله واربع) بمحذف التاء محذوف المعدود في هذه الجملة وان ذكره بعد بقوله الصبي والمجنون والناثم والمكره فاندفع قول من كتب على الحاشية فيه ان المعدود مذكور في المتن لا محذوف وقوله لا يقع طلاقهم أى لا تنجيذاً ولا مطلقاً وان وجد المعلق عليه بعد الكمال في صورة التعليق فتى وقع التعليق قبل الكمال لا يقع الطلاق فاذا قال الصبي ان بلغت فانت طالق او قال المجنون ان افقت فانت طالق لم يقع بالبلوغ ولا بالافاقة بخلاف عكسه وهو ما اذا وقع التعليق حال الكمال ووجد المعلق عليه حال عدم الكمال فانه يقع كما سينبه عليه الشارح بقوله واذا صدر التعليق من مكاف الخ وأشار المصنف بهذا الى شروط المطاق وهى التكليف والاختيار كما ذكره الشارح في أول الفصل (قوله الصبي الخ) انما سكت عن المعنى عليه لانه في معنى المجنون كما ذكره الشارح وأما السكران فان كان غير متعذراً فهو أيضاً في معنى المجنون كما المعنى عليه وكان الشارح سكت عنه انكالا على ظهور ذلك واما المتعدي فسيذكر الشارح انه ينفذ طلاقه وقد ذكره في أول فصل الطلاق فلذلك قال كما سبق وأما قول المحشى وسكت المصنف عن السكران لذكره له فيما سبق وسينبه الشارح عليه ففيه نظر لان الذى ذكر السكران فيما سبق هو الشارح كما علمت لا المصنف وأيضاً كلام الشارح فيما سبق وفيما يأتى في السكران المتعدي والذي يعتذر عن عدم ذكر المصنف له مع الاربعة السكران غير المتعدي قد بر (قوله والمجنون أى غير المتعدي بمجنونه

فلا يصح طلاق الأجنبية
تنجيذاً كقوله لها طلقك
ولا تعليقا كقوله لها ان
تزوجتك فانت طالق أو ان
تزوجت فلانة فهي طالق
(واربع لا يقع طلاقهم الصبي
والمجنون)

اذ لم يقع في سكر تعدى به فان تعدى بجهنونه او وقع في سكر تعدى به وقع طلاقه
 على المذهب المنصوص في كتب الشافعي رضي الله عنه وينفذ ما ترصده في كراهية
 في السكر ان التعدى (قوله وفي معناه المنع عليه) اي فلا يرد على المصنف عدم
 ذكره وفي معناه ايضا السكر ان غير التعدى كما مر والحق به المبرسم وهو من أصابه
 البرسام وهو وجع في الرأس يفسد العقل والمعقوه وهو الناقص العقل عن خيل
 لاجل عدم معرفة تصرف (قوله والناسم) أي ولو اجازته بعد استيقاظه كان قال
 اجزته او مضيته (قوله والمكره) بفتح الراء أي على طلاق زوجته فلا يقع طلاقه
 اذا وجدت شروط الا كراه خلافا لابي حنيفة رضي الله عنه لقوله صلى الله عليه وسلم
 رفع عن امي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ونحوه لا طلاق في اغلاق أي
 كراه وخرج بقولنا على طلاق زوجته ما اذا كره على طلاق زوجته المكره بكسر الراء
 كان قال طلق زوجتي والاقتلتك فطلقها فانه يقع على الصحيح لانه ابلغ في الاذن
 (قوله أي بغير حق) هذا قيد في كون طلاقه لا يقع (قوله فان كان بحق) أي
 فان كان مكرها بحق ولما كان فيه خفاء احتاج الى ان يقول وصورته أي وصورة
 كونه مكرها بحق وقوله كما قال جمع أي من أصحابنا معاشر الشافعية وقوله كراه
 القاضي للمولى بعدم مدة الايلاء مبني على انه يرتب في الطلب فيطلب منه الفية فان
 لم يفي يطلب منه الطلاق فان امتنع منه اكرهه عليه أو مبني على أنه قام به عذر شرعي
 يمنعه من الفية والاخير بين الفية والطلاق فلا يتصور الا كراه حيث لا يكون لا يكون
 الاعلى شي بعينه ولذلك كان اكره المرتد على الاسلام بحق لانه لا يقبل منه الا
 الاسلام فيصح اسلامه مكرها بخلاف المحربي لانه يقبل منه الاسلام أو المجزية فقول
 بعضهم ومثله اكره محربي عليه فيه نظر لما علمت من ان الا كراه لا يكون الاعلى شي
 بعينه (قوله وشرط الا كراه) أي شروطه لانه مفردة ضاف فيع ومن شروطه
 ان يكون ما هدده به عاجلا طلبا فلا كره بالتهديد بالقوبة الاجلة كما لو قال طلق
 زوجتك والا قتلتك غدا ولا يماه ومستحق له كما لو قال طلق زوجتك والا اقتصت
 منك ومن شروطه ايضا ان لا ينوي الطلاق والا وقع لان صريح الطلاق في حقه
 كناية كما مر ومن شروطه ايضا ان لا يظهر منه قرينة اختيار كما يشير اليه الشارح
 ولذلك قال بعضهم يشترط ان يستفصل منه كان يقول له اطلق ثلاثا أو واحدة فاذا
 قال له طلق ثلاثا فطلق ثلاثا لم يقع فان طلق ثلاثا بعد قول المكره طلق زوجتك فقط

وفي معناه المنع عليه والناسم
 (والمكره) أي بغير حق فان
 كان بحق وقع وصورته كما
 قال جمع اكره القاضي للمولى
 بعدم مدة الايلاء مبني على الطلاق
 وشرط الا كراه قدرة المكره
 بكسر الراء

وقع وربما رجع ذلك لظهور قرينة الاختيار فانه قد ظهر قرينة اختيار الثلاث حيث
 (قوله على تحقيق ما مدد به) أي على تثبيت وإيجاد ما خوف به وقوله بولاية أو تغلب
 أي بسبب ولاية أو تغلب (قوله بهرب منه أو استغاثته بمن يخلصه) أي بسبب هرب
 منه أو طلب الغوث بمن يخلصه منه وقوله ونحو ذلك أي ونحو الهرب والاستغاثته
 كالتمسك بمن يخلصه منه (قوله وظنه) أي المكره بفتح الراء وكذا الضمير في أنه وفي
 قوله إن امتنع وفي إكرهه وقوله عليه أي على ما وقوله فعل أي المكره بكسر الراء وكذا
 الضمير في خوفه المستتر وأما البسار الذي هو المفعول فهو راجع للمكره بفتح الراء وقوله
 به أي بما (قوله ويحصل بضرب شديد الخ) ويحصل أيضا بضرب يسير في حق أهل
 المروآت بل يحصل أيضا بالاستخفاف وبالشم في حق الوجيه وقوله أو حبس أي وإن
 قل في حق الوجيه كما قاله الأذري وقوله أو اتلاف ماله أي لو وقع عند المكره بحسب
 حاله من يسار أو عسار فالتهديد ما تلاف خمسة دراهم ليس بإكرهه في حق الموسر لانه
 يتعمله ولا يطلق لمثل ذلك وفي حق المسر إكرهه والمحاصل أنه يختلف باختلاف
 الناس وأحوالهم فتدبر في الشيء إكرهه في حق شخص دون آخر وفي حال دون حال
 كما يعلم مما قدمناه لك (قوله ونحو ذلك) أي أو نحو ذلك فالواو بمعنى أو فلو قال أو نحو
 ذلك كما في سابقه لكان أظهر ولو خوفه بما ظنه مهلكا ثم تبين أنه غير مهلك فيكون
 إكرهه احتمالا لأن في الام والوجه أنه إكرهه لانه ساقط الاختيار (قوله وإذا ظهر
 من المكر الخ) تقدم أنه إشارة إلى أنه يشترط أن لا يظهر منه قرينة اختيار وقوله بان
 إكرهه شخص على طلاق ثلاث فطلاق واحدة أي أو اثنين أو إكرهه على صريح وكفى
 مع النية أو على تعليق فتجزأ بامسكس في هذه الصور وقوله وقع الطلاق أي
 لأن مخالفته تشترط اختياره لما أتى به فلا إكرهه وكذا لنوى الطلاق كما تقدم (قوله
 وإذا صدر تعليق الطلاق بصفة من مكاف الخ) أشار إلى أن التكليف إنما يشترط
 حال التعليق ولا يشترط حال وجود الصفة المعلق عليها وقوله ووجدت تلك الصفة
 أي الصفة التي وقع التعليق بها من المكاف وظاهره ولو بفعله وقوله في غير تكليف
 أي كأن جن أو أغنى عليه أو سكر بلا تعد (قوله فان الطلاق المعلق به يقع) أي
 لوجود الصفة المعلق بها ولا يضر في ذلك كونها وجدت في غير التكليف حيث صدر
 التعليق بها في وقت التكليف بخلاف عكسه كما مر (قوله والسكران) أي المتعدي
 لانه هو المنصرف إليه اللفظ عند الاطلاق بخلاف غير المتعدي وقوله ينفذ طلاقه أي

على تحقيق ما مدد به المكره
 بفتحها بولاية أو تغلب ويحجز
 المكره بفتح الراء عن دفع
 المكره بكسرهما بهرب منه
 أو استغاثته بمن يخلصه ونحو
 ذلك وظنه أنه إن امتنع مما
 إكرهه عليه فعل ما خوفه به
 ويحصل الإكره بالتخويف
 بضرب شديد أو حبس
 أو اتلاف مال ونحو ذلك وإذا
 ظهر من المكره بفتح الراء قرينة
 اختيار بأن إكرهه شخص على
 طلاق ثلاث فطلاق واحدة
 ومع الطلاق وإذا صدر
 تعليق الطلاق بصفة من
 مكاف ووجدت تلك الصفة
 في غير تكليف فان الطلاق
 المعلق به يقع والسكران
 ينفذ طلاقه

في أكثر النسخ أو جميعها
 ويحصل الإكره بالتخويف
 بضرب الخ وكأن النسخة
 التي كتبت عليها المعنى
 ويحصل بضرب الخ اه
 قوله كما في سابقه فيه نظرا

يحصل ويصل منه اليها كما ينبغي المصم من الراي الى المرمى (قوله كما سبق) أي
في كلام الشارح في أول فصل الطلاق فراجع

* (فصل في احكام الرجعة) *

ككونه له مراجعتها ما لم تنقض عدتها وذكروها المصنف عقب الطلاق لانه سببها
والمسبب يكون بعد سببه وهي كابتداء النكاح بشاء على ان الطلاق يقطع العصمة
وكاستدامته بناء على انه لا يقطع العصمة فلا يطلق فيها القول وأصلها الاباحة
وتعريضها احكام النكاح والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويعولن أحق
بردهن في ذلك ان ارادوا اصلاحا أي أزواجهن مستحقون لردهن في العدة ان ارادوا
رجعة فافعل التفضيل على غيرها به اذ لا حق لغيرهم واسم الاشارة عائد على العدة
والاصلاح بمعنى الرجعة كما قاله الشافعي وقوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل
فقال لي يا محمد دراج حفصة فانها صائمة قوامه وانها زوجتك في الجنة واركانها
ثلاثة مرتجع وهو الزوج ومن يقوم مقامه من وكيل فيما اذا وكل من يراجع زوجته
له وولي فيما اذا جن من قد وقع عليه الطلاق حيث يزوجه بأن احتاج اليه فلوليه
لرجعة حينئذ ومحل وهو الزوجة وصيغة وأما الطلاق فسبب كما علمت لاركن وشرط
في المرتجع اهلية النكاح بنفسه بأن يكون بالغاً قلاً مختاراً وان منع منه عارض
كاحرام او توقف على اذن الولي والسيد كما سيذكره الشارح وشرط في الصيغة لفظ
يشعر بالمراد صريحاً كان أو كناية بشرط عدم التعليق ولو بمشيئتها وعدم التأقبت
فلو قال راجعتك ان شئت فقالت شئت لم تصح الرجعة وكذا لو قال راجعتك شهراً
ولا تصح بالنية من غير لفظ ولا بفعل كوطء خلافاً لا بي حنيفة رضي الله عنه نعم
لو صدر ذلك من كفار واعتقدوه رجعة ثم ترفعوا اليها أو أسلموا اقرنهم ويستثنى
من الفعل الكتابة مع النية وإشارة الاخرس المفهمة وشرط في المحل كونه زوجة
موطوءة وفي معنى الوطاء استدخال المني المحترم معينة قابلة للحمل المطلقة مجازاً
لم يستوف عدداً طلاقها في العدة وقد ذكر المصنف في بعض النسخ بعض هذه
الشروط بقوله فصل وشروط الرجعة اربعة ان يكون الطلاق دون الثلاث وان يكون
بعد الدخول بها وان لا يكون الطلاق بعوض وان تكون قبل انقضاء العدة وعلى
هذه النسخة شرح العلامة الخطيب ونرج بازوجة الاجنبية وبالموطوءة والمحققة
بها المطلقة قبل الوطاء وما في معناه فلا تصح رجعتها لينوثها بالطلاق قبل الدخول

كما سبق
في ارجعة احكام
* (فصل) *

وبالعينة المهمة فلو طلق احدى زوجتيه مبهمة ثم راجعها وطلقها اجماعا ثم راجع
احدهما مبهمة لم تصح الرجعة ولو نعتت ثم نسيت لم تصح رجعتها ايضا في الاصح
نعم ان راجع معينة وتبين انها المطلقة صححت الرجعة اعتبارا بما في نفس الامر ولو شك
في حصول المعلق عليه الطلاق فراجع احتياطا ثم علم انه كان حاصل الا في صحة
الرجعة وجهان احدهما الصحة كما قاله الكمال لا رشيخ النووي وبالقابلة للحل المرتدة
فلا تصح رجعتها في حال ردت بها لان مقصود الرجعة الحل والردة تنافيه وكذا لو اردت
الزوج أو اردت امرارها بالمطقة المفسوخ نكاحها فلا رجعة فيها وانما تسترد بعقد جديد
وبقوله اجماعا المطلقة بعوض فلا رجعة فيها أيضا بل تحتاج الى عقد جديد وبقواننا
لم يستوف عدد طلاقها المطلقة ثلاثا فلا تحل له الا بحلل بشروطه الآتية في قوله
وان طلقها ثلاثا لم تحل له الا بعد وجود خمس شرائط وبقولنا في العدة ما اذا اقتضت
عدتها فلا تحل له الا بعقد جديد كما سيذكره المصنف (قوله بفتح الراء وحكى كسرهما)
والفتح افع عند الجوهري والكسرا كثر عند الزمري (قوله وهي لغة المرة
من الرجوع) أي من طلاق أو غيره وظاهره انها المرة من الرجوع سواء كانت بالفتح
أو بالكسر ولا ينافيه قول ابن مالك.

وفعله مرة بكسسه * وفعله لهيئة بكسسه

لان ذلك اصطلاح نحوي وماهنا امر لغوي باعتبار ما نقل عن العرب (قوله وشرعا)
عطف على قوله لغة (قوله رد المرأة) من اضافة المصدر الى مفعوله بعد حذف
الفاعل أي رد الزوج أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي المرأة وقد تقدم تصوير
الوكيل والولي فتنبه (قوله الى النكاح) أي الكامل فلا ينافي انها في النكاح بدليل
التوارث ونحو الطلاق لها وصحة الايلاء والظهار منها الا انه اختل بالطلاق (قوله
في عدة طلاق) خرج به ما اذا كانت ليست في العدة أو كانت في عدة غير الطلاق
كالفسخ وقوله غير بائن خرج به البائن كما يطلق بعوض والمطلقة ثاوة تقدم
حكمهما وقوله على وجه مخصوص أشار به الى شروط الرجعة المعتمدة في نكاحها
وقد علمتها فيما مر (قوله وخرج بطلاق وطء الشبهة والظهار) أي وكذا الايلاء وقال
الشيخ العزيزي هذا ليس داخلا في التعريف فلا حاجة الى اخراجه فان نظر الى
مطلق العود الى المحل كما يشعر به قول الشارح فان استباحة الوطء فيهما بعد زوال
المانع لا يسمى رجعة ورد عليه نحو الظاهر من الحيض واسلام المرتد والظهار انهما

بفتح الراء وحكى كسرهما
وهي لغة المرة من الرجوع
وشرعا رد المرأة الى النكاح
في عدة طلاق غير بائن على
وجه مخصوص ونرج
بطلاق وطء الشبهة والظهار
فان استباحة الوطء فيهما
بعد زوال المانع لا تسمى
رجعة

كذلك يمكن الشارح لم ينبه عليهما بالوضوحهما (قوله وإذا طلق شخص) أي
 حرا ورقيقا بالنسبة للطلقة الواحدة لا في الثلثين فانهما في المحرقة لأن الرقيق
 لا رجعة له بعدهما وقوله امرأته أي زوجته حرة كانت أو أمة وقوله واحدة أي طلقة
 واحدة وقوله أو اثنتين بآتياء وفي بعض النسخ أو اثنين بلا تاء وقد عرفت أن قوله
 أو اثنتين خاص بالمحر دون الرقيق لاستيفائه ما يملكه من الطلاق (قوله فله) أي
 للطلق ولو بآتيائه وقوله بغير أذنها أي أو أذن سيدها فلا يشترط رضاها ولا رضى
 سيدها وقوله مراجعتها أي رجعتها وعودها إلى نكاحه ولو كانت أمة لا تحل له إلا أن
 كأن تزوج المحرة بعد أن تزوج الأمة بشروطها ثم طلق الأمة فله مراجعتها
 لأن الرجعة دوام ويسن الأشهاد عليها نكاحا من خلاف من أوجه وانما لم يجب
 لأنها في حكم استدامة النكاح (قوله ما لم تنقض عدتها) أحسن من قول غيره
 في العدة لأنه يشمل ما لو وطئت بعد الطلاق بشبهة فعملت من وطء الشبهة فله
 مراجعتها في مدة الحمل مع أنها ليست في عدته لأن عدة الحمل تقدم ومصدق عليها
 أنها لم تنقض عدتها منه نعم لا تصح رجعتها في حال استفراس الواطئ لها حتى يفرق
 بينهما لكن يرد عليه ما لو عاشر الرجعية معاشرة الأزواج فانها لا تنقض عدتها بعض
 الأقراء والأشهر ومع ذلك لا رجعة له فيما زاد على الثلاثة أقراء والأشهر (قوله
 وتحصل الرجعة الخ) هذا الإشارة إلى الصيغة التي هي أحد الأركان الثلاثة وقوله
 من الناطق أي وأما من الأنوس فتحصل بإشارته المفهمة لأنها كالناطق كما تقدم
 (قوله بالفاظ) أي صريحة أو كناية لكن مع النية في الثاني وتصح بالعجبة ولو من
 بحسن العربية (قوله منها رجعتك) أي وأرجعتك وامسكتك ونحو ذلك وقوله
 وما تصرف منها أي كانت مراجعة (قوله والأصح أن قول المرتجع رددتك
 لنكاحي) وكذا قوله رددتك إلى بخلاف قوله رددتك فقط لاحتماله لأن يكون
 المراد رددتك إلى أهلك فيحتاج للتعليق في هذه دون باقي الصيغ وقوله وامسكتك
 عليه أي على نكاحي وقد عرفت أن قوله امسكتك فقط كذلك فالمتعلق ليس بقيد
 وقوله صريحان في الرجعة هو المعتمد لأن مدار الصراحة على الشهرة مع الورود
 في الكتاب والسنة (قوله وأن قوله الخ) أي والأصح أن قوله الخ وقوله كائنان أي
 في الرجعة فيحتاجان للنية فهما وهذا هو المعتمد أيضا (قوله وشرط المرتجع) أي
 الذي هو أحد الأركان الثلاثة وقوله أن لم يكن محرما انما قال ذلك لأن المحرم تصح

وإذا طلق شخص (المرأة)
 واحدة أو اثنتين فله بغير
 أذنها (مراجعتهما ما لم تنقض
 عدتهما) وتحصل الرجعة من
 الناطق بالفاظ منها رجعتك
 وما تصرف منها والأصح أن
 قول المرتجع رددتك
 لنكاحي وامسكتك عليه
 صريحان في الرجعة وأن
 قوله تزوجتك أو نكحتك
 كائنان وشرط المرتجع أن
 لم يكن محرما أهلية النكاح
 بنفسه

رجعته مع أنه ليس أهلاً للنكاح بنفسه لأن الأحرام طارض لا يمنع صحة الرجعة
وان منع أهلية النكاح ولو قال وشرط المرتجع أهلية النكاح بنفسه إلا المحرم لكان
أوضح وقوله أهلية النكاح بنفسه أي بحيث لو عقد النكاح بنفسه لصح وان توقف
على إذن غيره كما سيذكره الشارح (قوله وحينئذ) أي وحينئذ شرط فيه أهلية
النكاح بنفسه وقوله فتصح رجعة السكران أي المتعدي لأنه المراد عند الإطلاق
وهو أهل للنكاح بنفسه فتصح رجعته وقوله لا رجعة المرتد أي فلا تصح رجعته لأنه
ليس أهلاً للنكاح بنفسه إذ لا يصح نكاح المرتد (قوله ولا رجعة الصبي) أي
فلا تصح رجعته واستشكل بأن الصبي لا يصح طلاقه وما صورة طلاقه حتى يقال
لا تصح رجعته وأجيب بأن صورة طلاقه ان يرفع إلى حاكم مالكي فيحكم بوقوع
طلاقه ومن هنا صور بعضهم المسئلة الملققة بأن تزوج المطلقة ثلاثاً للصغير لدى حاكم
شافعي ويحكم بصحة النكاح ثم بعد دخوله بها يطلق عنه وليه المصلحة ويحكم الحاكم
المالكي أو الحنبلي بصحة ذلك وبعدم وجوب العدة بوطئه وحكمه بذلك صحيح
وان علم أنه يترتب عليه ما لا يجوز عنده وهو التحليل ثم تزوجها الزوج الأول لدى
الحاكم الشافعي ويحكم بصحة النكاح الثاني لمحلها بوطئه الصبي هكذا قال المحشي لكن
الذي اعتمده الأشياخ نقلاً عن مشايخهم كالشيخ الطوخي والشيخ البشيشي والشيخ
المحفي أن الملققة باطلة ولا يجوز العمل بها لأنه يشترط لصحة تزويج الصبي المصلحة
وان يكون المزوج له أباً أو جداً وان يكون عدلاً وان يكون المزوج للمرأة وليها العدل
بحضرة عدلين فني اختل شرط من ذلك لم يصح النكاح ولا مصلحة للصبي في هذه
المسئلة بل فيه مفسدة أي مفسدة واكل ذلك تطلعه للنساء ولا يقاوم هذه المفسدة
ما يجعل للصبي من دراهم تعطى له كما يحيل بذلك بعضهم ويرغم أنها مصلحة للصبي
وليس كما زعم لأن المصلحة ان يحتاج الصبي للنكاح لكون المرأة تصلح طاله على
ان هذه الدراهم نافعة في الغالب مع ان المحقق أو الغالب ان الذين يزوجون اولادهم
لارادة ذلك انما هم السفلة الموابيون على ترك الصلوات وارتكاب المحرمات وكثيراً
ما يقع ان المزوج للمرأة غير وليها بأن توكل رجلاً أجنبياً في نكاحها وهذا غير صحيح
عندنا وبالجملة فلا يجوز الافتاء بهذه المسئلة كما قاله الاستاذ المحفي فانه قد ألف رسالة
في بطلانها والتشنيع على من أفني بها وكذلك لا يجوز الافتاء ببطلان العتد الاول
لاسقاط التحليل فان قلتم يجوز ذلك للزوج باطنا قلنا جواره للزوج باطنا محله في الزوج

وحينئذ فتصح رجعة
السكران لا رجعة المرتد
ولا رجعة الصبي

العبد وأين هو الآن وليحذر أيضا مما يقع من بعض الناس من انكاحها بمالوكه الصغير ثم بعد وطره لها يملكها اياه لينفسخ النكاح أى صورة ولو قيل بجهته والا فهو لا يصح عندنا لان السيد ليس له اجبار عليه على النكاح فلا يزوجه الا بعد بلوغه ورضاه به نعم مسئلة العبد تصح عند الخفية فلتراجع عندهم (قوله والمجنون) أى الذى طرأ عليه المجنون بعد الطلاق والا فالمجنون لا يصح طلاقه كما مر ومثل المجنون المغنى عليه والنائم والمعتوه والمبرم ونحو ذلك ولولى من جن وقد وقع عليه الطلاق رجعة حيث يزوجه بأن احتاج اليه كما مر (قوله لان كلا منهم) أى من الرشد والصبي والمجنون وفى بعض النسخ لان كلا منهما أى من الصبي والمجنون وقوله ليس أهلا للنكاح بنفسه أى بحيث لو عقدا النكاح بنفسه لا يصح فليس فيه أهلية للنكاح بنفسه (قوله بخلاف السفية والعبد فرجعتما صحيحة) أى لانهما أهل للنكاح بنفسهما لكن باذن الولى والسيد وقوله من غير باذن الولى والسيد أى فى الرجعة فلا تتوقف على اذنها لانها استدامة للنكاح فيعتقر فيها عدم الاذن وقوله وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولى والسيد أى والحال انه يتوقف ابتداء نكاحهما على اذن الولى فى صورة السفية والسيد فى صورة العبد والحاصل ان ابتداء نكاحهما يتوقف على اذن مالك أمرهما وأما رجعتما فلا تتوقف عليه لما مر (قوله فان انقضت عدتها) أى بوضع حمل أو اقراء أو شهر ونصف هى وتختلف فى انقضاء العدة بغير الاشهر من اقراء أو وضع حمل أو انكراه الزوج ان أمكن وان خالفت عاداتها لان النساء مؤمنات على ارحامهن أما فى انقضائها بالاشهر فلا تصدق الا بيينة وخرج بقولنا ان أمكن ما ذكر لم يمكن لصغرها وبأس أو غيره فيصدق بيمينه بل ينبغي فى الصغيرة تصديقه بلا يمين وقوله حل له نكاحها ان أريد بنكاحها العقد كان قوله بعقد جديد أيضا وتكون الباء للتصوير وان أريد به وطؤها كان لا يقيد لان المعنى حينئذ حل له وطؤها بعقد جديد لا بالرجعة لينزوتها حينئذ (قوله وتكون) أى الزوجة وقوله معه أى مع الزوج وقوله على ما بقى من الطلاق أى من عدده فان كان طلقها طلاقا واحدة عادت له بطلقتين وان كان طلقها طلقتين عادت له بطلقة (قوله سواء اتصلت بزوجه أم لا) أى أم لم تتصل بزوجه غيره لان الزوج الاخر لا يهدم الطلاق قبل استيفاء عدده لان عودها غير متوقف عليه فوجوده وعدمه سواء بخلاف ما اذا كان اتصالها بالزوج الاخر بعد استيفاء عدد الطلاق فانه يهدمه

والمجنون لان كلا منهما ليس أهلا للنكاح بنفسه بخلاف السفية والعبد فرجعتما صحيحة من غير اذن الولى والسيد وان توقف ابتداء نكاحهما على اذن الولى والسيد (فان انقضت عدتها) أى الرجعية (حل له) أى زوجها (نكاحها) بعقد جديد (يكون معه) بعد العقد (على ما بقى من الطلاق) سواء اتصلت بزوجه غيره أم لا

وتعود له بما يملكه من الطلاق كالزوجة الجديدة (قوله فان طلقها زوجها) أي
 تجزئ طلاقها بنفسه أو بوكيله أو بغيره بصفة واحدة ووجبت تلك الصفة وقوله ثلاثا أي معا
 أو مرتبا ولو في أكثر منها كسبعين أو تسعين وتقدم أنه لا يحرم جمع الطلقات الثلاث
 والقول بحرمته ضعيف وكذا التثنية في حق الرقيق (قوله ان كان حرا) تقييد
 لقوله ثلاثا وقوله ان كان عبدا تقييد لقوله أو طلقته ومثله البعض وقوله قبل
 الدخول أو بعده سواء كان في نكاح أو نكحة (قوله لم تحل له) أي ولو بملك اليدين
 فلو كانت زوجته أمة وطلقها ثلاثا ثم اشتراها قبل التحليل لم يحل له وطؤها بملك اليدين
 لتحريمها عليه حتى تنكح زوجا غيره كما هو نص القرآن (قوله لا بعد وجود خمس
 شرائط) وفي بعض النسخ الامع وجود خمسة أشياء أي في المدخول بها أما في غيرها
 فلا يتوقف على الاول منها لانها لا أعدت عليها وإنما توقف حالها على التحليل تنفيرا
 عن الطلاق الثلاث في الحر والنثنين في الرقيق ويقبل قولها في التحليل بيمينها عند
 الامكان وان ظن كذبها لكانت يكره له تزوجها حينئذ فان قال هي كاذبة منع
 من تزوجها الا ان قال تبين لي صدقها ولو اخبرته بالتحليل ثم رجعت فان كان قبل
 العقد عليها قبل رجوعها أو بعده لم يقبل (قوله أحدها) أي احدا الخمس شرائط
 او الخمسة أشياء وقوله انقضاء عدتها منه أي باقراء او شهر او حمل وتصدق فيما عدا
 الاشهر حيث أمكن ومحل هذا الشرط في المدخول بها لان غير المدخول بها لا أعدت
 عليها في شرط فيها ما عدا الاول كما مر (قوله والثاني تزويجها بغيره) أي ولو عبدا
 ابا الغائب بخلاف العبد الصغير لان سيده لا يهبره على النكاح وأما الصغير الحر فيكفي
 بشرطه الا في وهو كونه يمكن جماعه لكن لا يطلق الا بعد بلوغه كما هو معلوم ويكفي
 تحليل المجنون بنونين لكن لا يطلق الا بعد افاقته كما هو معلوم أيضا وقوله تزويجها
 صحها أي لانه تعالى علق الحمل بالنكاح وهو انما يتناول النكاح الصحيح ونحو
 بالتزويج مالو وطئت بملك اليدين او بالشبهة ونحوه بالصحيح التزويج الفاسد كما لو شرطا
 على الزوج الثاني في صلب العقد انه اذا وطئ طلق او فلان نكاح بينهما فان هذا الشرط
 يفسد النكاح فلا يصح التحليل وعلى هذا يحمل قوله صلى الله عليه وسلم لعن الله
 المحلل والمحلل له بخلاف مالو توامطا على ذلك قبل العقد ثم عقدوا من غير شرط (قوله
 والثالث دخوله الخ) هو مستدرك لان المدار على الاصابة وهي المرادة بالدخول
 فوطئها عليه للتفسير وجعل المحتمى الواو بمعنى مع أي مع اصابتها وهه ناظر للظاهر

(فان طلقها زوجها) ثلاثا
 ان كان حرا او طلقته ان
 كان عبدا قبل الدخول
 او بعده (لم تحل له الا بعد
 وجود خمس شرائط) احدها
 انقضاء عدتها منه (أي
 المطلق) (و) الثاني (تزويجها
 بغيره) (ثالث) (دخوله الخ)
 (بها واصابتها)

وبالجملة فلا يكفي الدخول المجرد عن الاصابة (قوله بان يوج الخ) تصوير للاصابة
لكن ايلاجه ليس بقيد بل لوعته عليه وادخلت حشفته في فرجها كفى ولو نائمًا
كما انه اذا اوج كفى ولو نائمًا بل لو كانا نائمين واتقلب أحدهما على الآخر ودخل ذكره
في فرجها كفى فلا يشترط قصد منهما ولا من أحدهما وقوله حشفته أي ولو كان
عليها حائل كأن لف عليها خرقة ولو بلا اتزال وقوله او قدرها من مقطوعها فلا يكفي
قدرها مع وجودها كأن يثنى ذكره ويدخل قدرها فلا يحصل به التحليل (قوله
بقيل المرأة) أي ولو حائضه او صائمه او مظاها منهن او معتدة عن شبهة طرات
في نكاح المحلل او محرمة بنسك او كان محرما بنسك او صائما فيصح التحليل وان كان
الوطء حراما ويشترط في تحليل البكر الاقتضا فلا بد من ازالة البكارة ولو غوراء
وقوله لا يدبرها أي فلا يحصل به التحليل كما لا يحصل به التحصين وقد نظم بعضهم
المسائل التي يفرق فيها بين القبل والدير بقوله

الدير مثل القبل في الاثبات * لا التحل والتحليل والاحصان
وفية الايسلا ونفي العنه * والاذن نطقا واقتراض القنه
ومدة الزفاف واختيار * رد يعيب بعد وطء الشاري
تصدق في الحيض وفي الرجم * اذ ان في المفعول فافهم نظم

(قوله بشرط الانتشار في الذكر) أي بالفعل لا بالقوة على الاصح كما افهمه كلام
الاكثرين وصرح به الشيخ ابو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم فما قيل
ان الانتشار بالفعل لم يقل به أحد مردود وقال الزركشي وليس لنا نكاح يتوقف
على الانتشار الا هذا ويكفي الانتشار الضعيف وان استعان بأصبعه او أصبعهم
ولو خصيا فاذا لم ينتشر لشلل او غنة او غيرهما لم يصح التحليل حتى لو ادخل السليم ذكره
بأصبعه من غير انتشار لم يحصل التحليل (قوله وكون الموجح من يمكن جماعه
لا طفلا) أي لا يمكن جماعه ولو ادخلت حشفته فرجها وفارق الطفل الطفلة بان
القصد التنفير وهو حاصل في الطفلة دون الطفل (قوله وازايع يشوتها منه) أي
إما بالطلاق الثلاث او بانه نقض العدة في الطلاق الرجعي (قوله والخامس
انقضه عدتها منه) أي لا ستر امرجهما من وطئه فانه يحتمل علوقها منه وان لم ينزل
لاحتمال سبق التي ولم يشعر به (فائدة) العاشرة معاشرة الأزواج كالرجعية في ستة
احكام محوق الطلاق لها وجوب سكناها وانه لا يجذبوطها وليس له تزوج من يحرم

بان يوج حشفته او قدرها
من مقطوعها بقيل المرأة
لا يدبرها بشرط الانتشار في
الذكر وكون الموجح من يمكن
جماعه لا طفلا (و) الرابع
(ينوتها منه) أي الغير (و)
الخامس (انقضه عدتها
منه)

جمعها معها ولا تزوج أربع سواها ولا يصح العقد عليها حال المعاشرة وكالباش في تسعة
احكام انه لا يصح رجعتها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ايلاء ولا ظهار ولا لعان
ولا نفقة لها ولا كسوة واذا مات عنها لا تنتقل لعدة الوفاة ولا يصح الخلع منها بمعنى
انه اذا خالعا وقع الطلاق رجعي ولا عوض ولذا قال بعضهم ليس لنا امرأة يلحقها
الطلاق ولا يصح خالعا الا هذه

* (فصل في احكام الايلاء) *

اي كالتأجيل الا في والتحخير بين الفتيحة والطلاق وهو حرام لما فيه من الايذاء وهل هو
صغيرة او كبيرة خلاف والمعمدانه صغيرة كما في شرح الرملي وانحو المصنف عن
الرجعة اشارة الى صحته من الرجعية وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشرع حكمه الى
ما يأتي والاصل فيه قوله تعالى للذين يؤثون من نساءهم تربص اربعة اشهر وانما
عذى في ذلك بمن وهو انما يتعدى بعلى يقال آلى على كذا لانه ضمن معنى البعد
فكانه قبل للذين يؤثون مبعدين انفسهم من نساءهم تربص اربعة اشهر واركانه
سنة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وزوجة وصيغة ومدة (قوله وهو لغة مصدر
آلى يولى) يقال آلى بمذاهمزة يولى ايلاء كاعطى يعطى اطاء وقوله اذا حلف اي يقال
ذلك اذا حلف فعناء لغة الحلف قال الشاعر

وا كذب ما يكون ابوالثني * اذا آلى يمينا بالطلاق

اي حلف (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله حلف زوج الخ قد اشتمل هذا
التعريف على الاركان الستة المتقدمة (قوله يصح طلاقه) اي ويتأني وطؤه ليخرج
المحبوب فانه يصح طلاقه ولا يصح ايلاءه وقوله ليمتنع من وطئه زوجته في قبلها وفي
بعض النسخ ليمتنع من وطئه زوجته بخلاف حلفه على الامتناع من التمتع بغير الوطء
او من الوطء في دبرها فليس ايلاء وكذا اذا حلف على الامتناع من الوطء في قبلها
في نحو حبض او احرام لانه لا يؤثر الا الامتناع من الوطء الشرعي وهو الجائر شرعا ولو
قال والله لا اطوك الا في الدبر فهو ايلاء بخلاف ما لو قال والله لا اطوك الا في الحبض او
في النفاس او نحو ذلك فليس بايلاء لان المع فيها العارض بخلاف الدبر فان المنع فيه
لذاته (قوله مطلقا) اي امتناعا مطلقا فهو صفة لمصدر محذوف ومعنى كونه مطلقا
كونه غير قيد بمدة ومثل المطلق المؤبد وقوله او فوق اربعة اشهر اي او قيد بمدة
فوق اربعة اشهر ظاهره ولو لم يلا يصح الرفع الى القاضي وهو المعتمد عند الرملي وابن

(فصل في احكام الايلاء وهو لغة
مصدر آلى يولى ايلاء اذا حلف
بشرعا حلف زوج يصح
طلاقه ليمتنع من وطئه
زوجته في قبلها مطلقا او فوق
اربعة اشهر

ومثل التقييد بالمدة المذكورة التقييد بمستبعد المحصول كما مر (قوله تزيد على
 أربعة أشهر) ظاهرة أي زيادة كانت وان لم تسع الرقع الى القاضي وقد علمت ما فيه
 من الخلاف وخرج بقيد الزيادة على أربعة أشهر ما اذا قال والله لا أطولك أربعة أشهر
 فلا يكون مولى بل يكون حالف فقط لان المرأة تصبر على الزوج هذه المدة فاذا قال
 والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك أربعة أشهر اخرى فليس بمول
 أيضا لانهما يميّتان لم تزد مدة كل واحد منهما على أربعة أشهر وان زاد عليها مجموع
 المدينتين وبأنهم في ذلك اثم الايذاء لا اثم الايلاء وظاهر ذلك أنه دونه ويجوز أن يكون
 فوهة لان الايلاء تقدر فيه المرأة على دفع الضرر عنها بالرفع الى القاضي بخلاف هذا
 فانها لا تقدر عليه بذلك بل لا دفع له الا من جهة الزوج بالوطء وهذا اذا كرر القسم
 كما ذكر فان لم يكرره كان قال والله لا أطولك أربعة أشهر فاذا مضت فلا أطولك أربعة
 أشهر اخرى كل مولى لانها يمين واحدة اشتملت على اكثر من أربعة أشهر ولو قال
 والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطولك ستة أشهر او سنة بالنون فهما
 ايلان لكل منهما حكمه فان قال والله لا أطولك سنة الا مرة مثلافان وطئ فيها والباقي
 اكثر من أربعة أشهر صار مولى بخلاف ما لو بقي أربعة أشهر فاقبل فليس بمول بل
 حالف ولو كرر الايلاء مرتين فاكثر كان قال والله لا أطولك خمسة أشهر والله لا أطولك
 خمسة أشهر وهكذا فان قصد بغير الاولى تأكيدها صدق بيمينه ولو طال الفصل
 او تعدد المجلس وان اراد الاستئناف تعددت الايمان وان اطلق بان لم يرد تأكيدها
 ولا استئنافا فيمين واحدة ان اتحد المجلس جملا على التأكيدها ولا تعددت لبعدها
 التأكيدها مع اختلاف المجلس (قوله فهو الخ) جواب اذا وقوله أي الحالف المذكور
 تفسير للضمير وقوله مول من زوجته أي لتضررها بقطع طماعتها مما لها فيه حق
 العفاف بخلاف ما اذا لم يوطأ من غير ايلاء فان طماعتها لم تنقطع لا مكان وطئه
 لها ولو ادعت الايلاء فانكره صدق بيمينه لان الاصل عدمه وكذا لو اختلفا في انقضاء
 المدة الا انه بان ادعته فانكره فيصدق بيمينه لان الاصل عدمه ولو اعترفت بالوطء
 بعد المدة وانكره سقط حقها من الطلب عملا باعترا فها يوصولها الى حقها ولا يقبل
 رجوعها عنه (قوله سواء حالف بالله الخ) تعميم في الايلاء من حيث هو لا في كلام
 المصنف لان قوله او علق الخ ليس بخلاف فهو زائد على كلام المصنف وكذا ما بعد
 وقوله وصفاته أي اوصفة من صفاته فالواو بمعنى او (قوله او علق وطء زوجته

(تزيد على أربعة أشهر فهو)
 أي الحالف المذكور (مول)
 من زوجته سواء حلف بالله
 تعالى وصفاته او علق وطء
 زوجته بطلاق او علق

بطلاق أو عتق) لا ينفق أو الطلاق أو العتق معلق بوطء زوجته فالعبارة مقبولة
 أو أراد بالتعلق الربط (قوله كفوله ان وطئت فانت طالق) ومثله ان وطئت
 ففرتك طالق فهو مولى من الخطاطبة وقوله او فعبدى حر ولو زال ملكه عنه بموت
 او غيره كبيع لازم او بشرط الخيار للشتري وحده او هبة مقبوضة زال الابلاء لانه
 لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء وان ملكه بعد ذلك في صورة نحو البيع (قوله فاذا
 وطئ طلقت وعتق العبد) أى لوجود المعلق عليه وكذلك تطلق الفرة في الصورة
 المتقدمة لوجود المعلق عليه ويؤول الابلاء لانه لا يلزمه بالوطء بعد ذلك شيء (قوله
 وكذا لو قال ان وطئت فنته على صلاة او صوم او حج وعتق) أى او صدقة وضابط
 ذلك انترام ما يلزم بنذر وقوله فانه يكون مولى أى لا امتناعه من الوطء خوفا من لزوم
 ما انترام بالنذر فانه ان وطئ لزمه ذلك (قوله ويؤجل له) وفي بعض النسخ لها
 والاولى اولى وقوله أى يميل المولى اشارة الى ان المراد بالتأجيل الامهال فلا يحتاج
 الى ضرب القاضى لثبوته بنص القرآن العظيم بخلاف مدة العنة فلا بد فيها من ضرب
 القاضى لانها ثبتت بالاجتهاد وقوله حتمى وحبوا (قوله حرا كان او عبدا)
 فلا فرق بين الحر والعبد في التأجيل بالاربعة اشهر (قوله في زوجة مطيقة للوطء)
 بخلاف غير المطيقة له فلا يصح منها الابلاء كما لا يصح من الرقاة والقرناء لان المقصود
 من الابلاء الامتناع من الوطء وهو ممتنع في تلك الغلامنى للعنف عليه (قوله ان سألت
 ذلك) ليس بقيد فالاولى اسقاطه لان التأجيل لا تتوقف على سؤالها وقد صرح
 الاصحاب بضرب المدة بنفسها سواء علمت بثبوت حقها في لطاب وتركت منه قصدا
 أم لم تعلم به واسم الاشارة في قوله ان سألت ذلك عائد على التأجيل المفهوم من قوله
 ويؤجل له (قوله اربعة اشهر) أى لان المرأة تصبر عن الرجل اربعة اشهر وبعد ذلك
 يغنى صبرها او قل (قوله وابتدأوها في الزوجة من الابلاء) يفهم منه انها لا تحتاج
 الى الرفع الى القاضى كما تقدم ولا يحسب من المدة زمن ردة أحدهما وان اسلم المرند
 في العدة وبعد زوال اردة تستأنف المدة ان بقي من زمن الابلاء ما يزيد على اربعة
 اشهر او كان مطلقا ولا يحسب من المدة ايضا من مانع وطء منها حتى كرهه وجنونه
 ونشوزا وشرعى كتلبس بفرض نحو صوم كاعتكاف واحرام فرضين لامتناع الوطء
 بما منع من قبلها بخلاف النقل من غير الاحرام لانه ليس مانعا من الوطء وبخلاف
 المانع القاشم به فلا يقطع المدة لانه مانع من قبله لامن قبلها نعم يحسب منها زمن

كفوله ان وطئت فانت
 طالق او فعبدى حرا اذا وطئ
 طلقت وعتق العبد وكذا
 لو قال ان وطئت فنته على
 صلاة او صوم او حج وعتق
 فانه يبيح مولى أيضا
 (ويؤجل له) أى يميل المولى
 حتمى حرا كان او عبدا
 زوجة مطيقة للوطء (ان
 سألت ذلك اربعة اشهر)
 وابتدأوها في الزوجة من
 الابلاء

نحو حيض كنفاس لان ذلك يتكرر مع عذر هافيه وتستأنف المدة بعد زوال المانع ولا تبني على ما مضى لا اعتبارا له والى المعتبر في حصول الاضرار (قوله وفي الرجعة من الرجعة) فاذا اطلقها لعلها قار جعيا ثم آلى منها لم تحسب المدة حتى يراجع فلا تحسب في هذه الصورة من الايلاء لا امتناع الوطء شرعا قبل الرجعة (قوله ثم بعد انقضاء هذه المدة) اي التي هي الاربعة اشهر ولا يعتبر انقضاءها الا ان كانت خالية عن المانع او حصل هناك مانع ومضت بعد زواله كما علم مما تقدم (قوله يخير المولى) اي يخيره القاضي بطلبها ان كانت بالغة ولو أمة ولا يطلب البس سيدها وتقبل المراهقة حتى تنأخ ولا يطلب وليها ولو تركت حقها لم يسقط بل لها المطالبة متى شئت لانها على التراخي وصريح قول المصنف يخير انما تردها الطلب بين الفينة والطلاق وهو المعتمد خلافا لما قال بانها ترتب قهرا لولا بالغة فان لم يفتى طالبتها بالطلاق وان جرى عليه الشيخ الخطيب وهذا كله اذا لم يقم به مانع فان قام به مانع طبيعي كمرض طالبتها بفيسة اللسان بان يقول اذا قدرت فئت ويريد نديا وندمت على ما فعلت فتمت كفتي بالوعد كما قال القائل

قد صرت عندك كونا بمنزعة * ان فاته السقي أغتته المواعيد

او الطلاق فتخيره او ترتب على الخلاف السابق وان قام به مانع شرعي كاحرام او صوم واجب طالته بالطلاق ولا تطالبه بالفيسة كحرمة الوطء عليه فان عصى بالوطء انفلت اليدين وسقطت مصالبتها (قوله بين الفينة) بفتح الفاء وكسرهما ما تعودت من فاء اذا رجع لرجوعه الى الوطء الذي امتنع منه وقوله بان يوجب الخ تصوير للفيسة وقوله بقبول المرأة بخلافه بدبرها فلا تحصل الفيسة بالايلاء فيه (قوله والتكفير) بالنصب كما وجد في بعض النسخ بضبط القلم فهو منصوب على انه مفعول معه ولو قال مع التكفير لسكان اولى واوضح لثلاثتهم انه من الخير فيه بناء على قراءته بالجر وليس كذلك وانما التخير بين الفيسة مع التكفير وبين الطلاق ولا يلزمه الا كفارة واحدة وان كرر الايلاء ان قصد التاكيد وان تعدد المجلس او طال الفصل او طلق واتحد المجلس بخلاف ما اذا قصد الاستئناف او طلق وتعددا للمجلس كما علم مما تقدم (قوله ان كان حائضا بالله) اي او بصفة من صفاته وان كان الايلاء بغير الحلف بالله او بصفة من صفاته وقع ما علقه عليه من طلاق او عتق ولزمه ما التزمه بالندم من صلاة او صوم او حج او عتق او صدقة كما مر (قوله والطلاق) بالواو وفي بعض النسخ باو والاولى اولى

وفي الرجعة من الرجعة
(ثم) بعد انقضاء هذه المدة
(ثم) المولى (بين الفينة)
(ثم) المولى حنفية
بان يوجب المولى حنفية
او فدرها من مقطوعها قبل
المرأة (والتكفير) لليمين ان
كان حائضا بالله على ترك
وطئها (والطلاق) للمخاوف
عليها

لان بين لا تضاق الالتمدد فيحتاج على التسمية ان يحل او بمعنى الواو اذا طلق
 طلاقا رجعيًا ثم راجع عاد الا بلام وتختلف المدة من حين الرجعة (قوله فان امتنع
 الزوج) ويشترط حضوره ليثبت امتناعه حتى لو شهد عدلان بانه آلى من زوجته
 ومضت المدة وامتنع من الفينة والطلاق لم يطلق عليه المحاكم حتى يحضرو ويثبت عليه
 الامتناع الا ان تذكر حضوره بتوار او غيبة او تعزيمته في الفينة على الامتناع ويطلق
 عليه في غيبته ولا يشترط حضوره حيثئذ (قوله طلق عليه المحاكم) أي نيابة
 عنه فيقول اوقت عن فلان على فلانة طلقة او حكمت على فلان في زوجته بطلقة
 او نحو ذلك ولا يشترط للطلاق حضوره عند ولا ينقد طلاق القاضي في مدة امهاله
 ولا بدو طشه او معه ولا بعد طلاقه فان طلقا معا وطلق الزوج بعد طلاق القاضي
 وقع الطلاقان (قوله طلقة واحدة رجعية) هذا ظاهر ان كان بعد الدخول ولم
 يسبق من الزوج قبل الا بلام لطلقتان فان كان قبل الدخول كانت بائنة وكذا ان كان
 بعد الدخول وسبق من الزوج قبل الا بلام لطلقتان فانها تبين بالثالثة التي تقع من
 القاضي كما هو ظاهر (قوله فان طلق اكثر منها لم يقع) كأن طلق ثنتين او ثلاثا
 فلا يقع الا طلقة (قوله فان امتنع من الفينة فقط امره المحاكم بالطلاق)
 مقابل لقوله من الفينة والطلاق

* (فصل في احكام الظهار) *

أي كل زوم الكفارة اذا صار بائنا او هو من البكائر لقوله تعالى وانهم ليقولون منكرا
 من القول وزورا وكان طلاقا في الجاهلية كالابلاء فغير المشرع حكمه الى تحريمها
 بعد العود وزوم الكفارة كما في الآية والمغلب فيه معنى اليمين لان فيه شبهة باليمين من حيث
 لزوم الكفارة وشبهة بالطلاق من حيث ترتب التحريم عليه فلذلك صح توقيته نظرا
 للاول وتعليقه نظرا للثاني والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى والذين يظاهرون
 من نسائهم الآية وسبب نزولها ان زوجة اوس بن الصامت رضى الله عنه وهي خولة
 بنت حكيم وقيل بنت ذابية لما طامرها من سائب النبي صلى الله عليه وسلم فقال حرمت
 عليه فقالت يا رسول الله انظر في امرى فان هي صبية ان ضممتهم اليه ضاعوا وان
 ضممتهم الى جاعوا فقال لها حرمت عليه فكررت وكررت فلما ايست منه شكت امرها الى
 الله حيث قالت اشكو امرى وفاقتي الى الله فنزلت سورة المجادلة وهذه السورة في كل
 آية منها اسم الله مرة او مرتين او ثلاثا وليس في القرآن سورة تشابهها وهي نصف

(فان امتنع) الزوج من
 الفينة والطلاق (حالي)
 عليه المحاكم طلقة واحدة
 رجعية فان طلق اكثر منها
 لم يقع فان امتنع من الفينة
 فقط امره المحاكم بالطلاق
 * (فصل) *
 في احكام الظهار

القرآن باعتبار العدد وعشره باعتبار الاجزاء وقد الغزفي هذا بعضهم بقوله
ما قول من فاق جميع الوري * ودق العلم يافكاره
في اي شئ نصفه عشرة * ونصفه تسعة اعشاره

ويحكى ان عمر رضي الله عنه مرتين في زمن خلافته فاستوقفته زمانا طويلا ووعظته
فقالت له يا عمر كنت تدعي عميرا ثم صرت تدعي عمر ثم قيل لك امير المؤمنين فاتق الله
يا عمر فانه من ايقن بالموت خاف الفوت ومن ايقن بالحساب خاف العذاب
وهو واقف يسمع كلامها فقيل له يا امير المؤمنين اتقف لهذه المجوز فقال والله
لو اوقفتني من اول النهار الى آخره ما زلت الا للصلاة تدرون من هذه المجوز قالوا لا قال
هذه التي سمع الله قولها من فوق سبع سموات اسمع الله قولها ولا يسمعه عمر واركانه
اربعة مظاهر ومظاهر منها وشبهه بصيغة ركاها تؤخذ من كلام المصنف وان
اقتصر في تصويره على صورته الاصلية وهي ان يقول الرجل لزوجته انت على كظهر
اخي وشرط في المظاهر كونه زوجا يصح طلاقه فلا يصح من غير زوج من اجنبي وان نكح
من ظاهر منها ويدفوا قال لامته انت على كظهر اخي لم يصح ولا يصح ايضا من صبي
ومجنون ومكره وشرط في المظاهر منها كونه ازاوجة ولورجعية فلا يصح من اجنبية
ولورجعية ولا من امة مملوكة بخلاف الزوجة الامة فيصح لظهار منها وشرط في المشبه
به ان يكون كل اثني اوجز اثني محرم بنسب او رضاع او صاهرة لم تكن حلاله قبل
كأمة وبنته واخته من النسب ومرضعة ابيه او امه وزوجة ابيه التي نكحها قبل
ولادته او معها فيما يظهر واخته من الرضاعة ان كانت ولادتها بعد ارضاعه او معه
فما يظهر فمخرج بالاثني الذكر والخنثي لان كلا منهما ايسر محلالا للتمتع وبالمحرم اخت
الزوجة لان تحريمها من جهة الجمع وجاء النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن
ليس للحرمية بل لشرفه صلى الله عليه وسلم وبقولنا لم تكن حلاله قبل زواجه ابنة
وزوجة ابيه التي نكحها بعد ولادته واخته من الرضاعة التي كانت موجودة قبل
ارضاعه فلا يكون التشبيه بها ظهارا لانها كانت حلالا له وانما طرأ تحريمها وشرط
في الصيغة لفظ يترى بالظهار وفي معناه الكتابة واسم المفعول المفهومة وذلك اما
صريح كانت او رأسك او يدك او نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة كظهر اخي او كيدما
او رجلها وان لم يكن لها يد او رجل او نحو ذلك من الاعضاء الظاهرة ايضا بخلاف
الباطنة فيهما على المعتد كالكبد والقلب وبخلاف ما لا يدبره كالفصالات كاللبن

والريق ولما كناية كانت كانهى او كعنتها او غيرها ما يذ كر الكرامة كراسها فان قصد
 الظهار كان ظهرا والافلا (قوله وهو لغة مأخوذ من الظهر) أى لان صورته
 الاصلية أن يقول الرجل لزوجته انت على كظهر اى وانما قال السارح ما اخوذ
 ولم يقل مشتق لان الاشتقاق لا يكون الا من المصادر ولان الظاهر ليس مصدرا
 وبهذا تعلم ما فى قول المحشى اى مشتق (قوله وشرطا) عطف على لغة وقوله تشبيه
 الزوج وزوجته اى فى الحرمة وقوله غير البائن يشمل الرجعية وقوله بانئى لم تكن حلالا
 اى لم تكن حلاله قبل والمراد انها محرم لم يطرأ تحريرا عليها واعلم انه يصح تعليق
 الظهار نحو ان ظهرت من ضرتك فانت على كظهر اى فاذا اظهر من الضرة صار
 مظاهرا منه ما عمل به مقتضى التخيير والتعليق وصرح تأقيته بيوم او بشهر او غيرهما
 فلو قال انت على كظهر اى خمسة اشهر كان ظهرا وايلاء فتجرى عليه احكامهما
 فيما نظر للايلاء تصبر عليه المرأة اربعة اشهر ثم تطالبه بالقيضة او الطلاق فان وطئ
 زال حكم الايلاء وصار عاندا فى الظهار بالوطء فى المدة فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز
 له وطؤها ثانيا حتى يكفر ويتقضى المدة وكالمقيد بالزمان المقيد بالمكان كان قال انت
 على كظهر اى فى مكان كذا فيصير عاندا بالوطء فيه فيجب عليه النزع حالا ولا يجوز
 وطؤها ثانيا فى هذا المكان حتى يكفر (قوله والظهار ان يقول الخ) أى صورته
 الاصلية الكثيرة الغالبة ذلك فليس المراد المحصر فى ذلك وقد تقدم ان مثل القول
 الكتابة واسارة الانوس المفهمة (قوله الرجل) أى الزوج ولورقيقا وكافرا ومجربا
 او خصيا او مسوحا وسكران وقوله لزوجته اى ولو غائبة او كافرة او معتدة عن شهة
 او رتقاء او قرناء وحائضا او نفساء او مجنونة او صغيرة او نحو ذلك (قوله انت) أى
 اوراسك او يدك وكذا كل عضو بشرط كونه من الاعضاء الظاهرة بخلاف الفضلات
 كاللبن وبخلاف الاعضاء الباطنة كالكبد وقوله على ليس قيدافه صريح ولو بدون
 على ومثلهامنى اومنى او عندى وقوله كظهر اى او بطنها او عينها او يدها او رجلها
 وكذا كل عضو من اعضائها الظاهرة لا الباطنة فليس التشبيه بها ظهرا نعم ما يذ كر
 للكرامة يكون التشبيه به كناية ظهرا ومثل الام كل محرم لم تكن حلاله قبل كما تقدم
 (قوله ونخص الظهر) بالبناء للجهول كما هو الاولى وعبارة غيره ونخصوا ظهروا يصح
 على بعد جعله بالبناء للفاعل اى ونخص المصنف الظهر وبالجمله فالغرض من ذلك
 بيان السبب فى تخصيصهم الظهر بالتشبيه فى الصورة الاصلية دون غيره (قوله

وهو لغة مأخوذ من الظهر
 وشرطا تشبيه الزوج وزوجته
 غير البائن بانئى لم تكن
 حلاله (والظهار ان يقول
 الرجل لزوجته انت على
 كظهر اى) ونخص الظاهر
 دون البطن مثلا

لان الظاهر موضع الركوب (أى فى الدابة فانها تركب على ظهرها وقوله والزوجة
 مركوب الزوج أى فى الجملة لانها تركب على بطنها فى قوله انت على كظها أى كناية
 تلويحية لانه يلوح بالظاهر الى المركوب فينتقل من الظاهر الى المركوب فكأنه قال
 مركوبى منك كركوبى من أى انت على محرمه كما ان أى على محرمه فيحرم
 على ركوبك كما يحرم على ركوب أى (قوله فاذا قال لها ذلك) أى ولو مرارا بقصد
 التاكيد ولا يصير بذلك عائدا على الاصح وان كان متكاملا من الايمان بالطلاق بدل
 التاكيد وكذا ان اطلق فان قصد الاستئناف تعدد الظهار وصار عائدا بالمستأنف
 ولو قال لزوجاته الأربع انتن على كظها أى فظاهر منهن بهذه الصيغة فان
 امسكن زمننا يسع فراقهن ولم يفارقهن فعائدت منهن فيلزمه اربع كفارات فان
 ظاهر من كل واحدة منهن صار عائدا من الثلاث الاول ولزمه ثلاث كفارات
 فان فارق الرابعة عقب ظهارها فليس عليه كفارة رابعة ولا فعلية كفارة رابعة فعلم
 من ذلك ان الكفارة تعدد بعدد المظاهر منها (قوله ولم يتبعه بالطلاق) أى بان
 سكت زمننا يسع الطلاق ولم يطلق مع تمكنه من اتباعه به ليخرج ما لو جن مثلا عقب
 الظهار ولو قال ولم يحصل عقبه فرقة لكان اعم لانه يشمل غير الطلاق من موت
 احدهما او موتهما او فسخ ت كاح بعيها او عيبه او انفساخه بردها او برده قبل
 الدخول او بعده واستمر على الردة حتى انقضت العدة فلو اسلم فى العدة لم يصير عائدا
 بالاسلام بل لا يصير عائدا الا ان مضى بعد الاسلام زمن يسع الفرقة ولم يفارق
 بخلاف ما لو راجع من طلقها عقب ظهاره طلاقا رجعيا او ظاهرا منها وهى رجعية ثم
 راجع فانه يصير عائدا بالرجعة والفرق ان مقصود الاسلام الرجوع الى الدين الحق
 والمحل تابع له فيحصل بعده ومقصود الرجعة المحل نفسه فيحصل بها (قوله صار
 عائدا) أى مخالفا لقوله يقال قال فلان قولا وعادله وعاد فيه أى خالفه ونقضه
 لان قوله انت على كظها أى يقتضى أن لا يسكنها زوجة بعد فاذا امسكها زوجة
 بعد فقد عاد فى قوله وهو قريب من قوله عاد فى هبته ومحل كون العود يحصل
 بما سلكها زمننا يسع الفرقة ولم يفارق فى الظاهر غير المؤقت وغير المقيد بكان وفى غير
 الرجعية وأما فى الظاهر المؤقت فلا يصير عائدا الا بالوطء فى الوقت وكذا لا يصير عائدا
 فى المقيد بكان الا بالوطء فى ذلك المكان والعود فى الرجعية انما يحصل بالرجعة
 كما يعلم مما مر (قوله ولزمه حينئذ) أى حين اذ صار عائدا وان طلقها بعد ذلك

لان الظاهر موضع الركوب
 والزوجة مركوب الزوج
 (فاذا قال لها ذلك) أى
 انت على كظها أى (ولم
 يتبعه بالطلاق صار عائدا)
 من زوجته (ولزمه)
 حينئذ (الكفارة)

فلا تسقط عنه الكفارة بعد العود بالطلاق بعده ومثل الطلاق غيره من أنواع الفرقة
لا استقرارها بالامسالك بعد الظهار زمنها يسع الفرقة ولم يفارق وقوله الكفارة فاعل
لزمته وهل وجبت بالظهار والعود او بالظهار بشرط العود او بالعود فقط اوجه ذكرها في
اصل الروضة بلا ترجيح والاول هو الموافق لترجيحهم ان كفارة اليمين وجبت باليمين
والحنث جميعا وينبني على ذلك انه على الاول يجوز تقديمها على العود لانها حثث لها
سيان فيجوز تقديمها على أحد السببين وعلى الآخر لا يجوز تقديمها على العود لان
لها سبب او شرط على الثاني وسبب فقط على الثالث ومحل جواز تقديمها على العود على
الاول ان كانت بغير الصوم فان كانت به فلا يجوز تقديمها عليه لانها عبادة بدنية
والعبادة البدنية لا تقدم على وقتها (قوله وهي مرتبة) أي ابتداء وانتهاء بخلاف
كفارة اليمين فانها مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء لانه يخير ابتداء بين الاطعام والكسوة
والاعتاق فان لم يقدر على هذه الخصال صام ثلاثة ايام ومثل كفارة الظهار كفارة
جماع نهار رمضان وكفارة القتل وان لم يكن فيها اطعام فالحاصل ان الكفارة من
حيث الترتيب والتخير على نوعين مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء وهي كفارة اليمين ومرتبة
ابتداء وانتهاء وهي كفارة الظهار وكفارة الجماع في نهار رمضان وكفارة القتل لكن
كفارة القتل لا اطعام فيها اقتصارا على ما ورد اقوله وذكر المصنف بيان ترتيبها
في قوله وفي بعض النسخ الترجمة بفصل وهو ساقط من غالب النسخ (قوله
والكفارة) انما عدل عن الضمير مع ان المقام يقتضي الاضمار ايضا ما حاشا را
بعدم اختصاص ما ذكره من الخصال بكفارة الظهار لمشاركة كفارة الجماع في نهار
رمضان لما في ذلك بخلاف كفارة القتل فلا اطعام فيها كما علمت وأما كفارة اليمين
فهى مخيرة ابتداء بين الاعتاق والاطعام والكسوة مرتبة انتهاء لانه ان عجز عن
ذلك صام ثلاثة ايام كما علمت أيضا فلا يصح ادخالها هنا وهذا تعلم ما في كلام المحشى
تبعاً للقبولي واشتقاقها من الكفر وهو الستر لانها تستر الذنب أي تمحوه من محف
الملائكة وقيل تستره عن أعين الملائكة مع بقاءه في الضميمة ومن الكفر بمعنى
الستر يقال للحراث كافر لانه يستر البذر بالارض فعبارة المحشى مغلوطة ومنه الكافر
لانه يستتر الحق بالباطل والمراد أن شأنها ذلك والافقدتجب وان لم يكن ذنب
ككفارة قتل الخطأ وعلم من ذلك ان معناها لغة الستر وأما شرعا فعناها مال او بدله
يخرجه الشخص بسبب ظهار او قتل أو جماع في نهار رمضان او حنث في يمين (قوله

وهي مرتبة وذكر المصنف بيان
ترتيبها في قوله (والكفارة)

عتق رقبة) أي اعتاقها ولو عبره لكان أولى وانسب ليخرج ما لو اشترى من يعتق عليه بقصد العتق عن الكفارة كما هو وفرعه فلا يجزئه عن الكفارة لأنه مستحق للعتق بجهة القرابة فلا ينصرف عنها إلى الكفارة وعلم من ذلك أنه يشترط أن لا تكون الرقبة مستحقة للعتق بجهة أخرى غير الكفارة فتخرج أم الولد فلا يجزئ اعتاقها عن الكفارة لأنها مستحقة للعتق بجهة الاستيلاء ويخرج أيضا المكاتب كتابة صحيحة فلا يجزئ اعتاقه عن الكفارة لأنه مستحق للعتق بجهة الكتابة بخلاف المكاتب كتابة فاسدة فيجزي عتقه عن الكفارة ويخرج أيضا المشتري بشرط العتق فلا يجزئ اعتاقه عن الكفارة لأنه مستحق العتق بالشرط ويشترط أيضا خلوع عتق الرقبة عن شوب العوض فلا يجزئ العتق عن الكفارة مع اخذ عوض عليه من العبد أو من أجنبي فلو قال لبعده اعتقتك عن كفارتني هل يان تعطيني الفساو قال لا جني أعتق عبدك عن كفارتني بألف لي عليك فقبل لم يجزئه هذا الاعتاق في صورتين عن الكفارة ولا يجزئ عتق بعض رقبة ولو من عبيد إلا إذا كان باقية ما وأحدهما حر إلا أن المقصود تخلص رقبة من الرق ولو حصل الاعتاق في مرتين أو أكثر كان اعتق نصف عبده عن الكفارة ثم اعتق نصفه الآخر بنية الكفارة فإن لم ينوها عند اعتاق باقيه لم يجزه عنها ويجزئ اعتاق المدبر والمعلق عتقه بصفة عن الكفارة وكذلك يجزئ عنها اعتاق رقبة منصوبة من المكفروا ن كان لا قدرة له على انتزاعها وأبقة وان لم يقدر على ردها بشرط العلم بحياتها ولو بعد الاعتاق و مرهونة وجانية من موسر وتحنم قتلها في حراية (قوله مؤمنة) أي قبل العتق بخلاف المؤمنة مع العتق فلا يجزئ اعتاقها عن الكفارة وقوله مسلمة تفسير للمؤمنة وأشار بذلك إلى أن المدار على كونها مسلمة بأن كانت منقادة للأحكام ظاهرا من النطق بالشهادتين وغير ذلك لأن كونها مؤمنة بمعنى مسدقة بالأحكام باطنا لا اطلاع لنا عليه (قوله ولو باسلام أحد ابويها) أي أو تبعاً للساني أو للدأر فصورة الأول أن يكون الرقيق صغيراً فيسلم أحد أبويه فيحكم عليه بالاسلام تبعاً لأبويه وصورة الثاني أن يسديه مسلم فيحكم عليه بالاسلام تبعاً لسايبه وصورة الثالث أن يكون لقيطاً في دار كفرها مسلم فيدعي شخص رقبة ويقيم عليه بينة فيثبت رقبة بالبينه ويحكم عليه بالاسلام تبعاً للدأر لا احتمال أن يكون من المسلم الذي هو بها (قوله سليمة من العيوب) أي لأن المقصود من الاعتاق تكميل حال الرقيق ليتفرغ لوظائف الأحرار ولا يتفرغ لها إلا

عتق رقبة مؤمنة
ولو باسلام أحد ابويها
(سليمة من العيوب)

ان استقل بكفاية نفسه والا صار كلاً أي ثقلاً على نفسه وعلى غيره ولا يستقل بكفاية نفسه الا السليم ولو بحسب الاصل والظاهر فيجزئ صغير ولو ابن يوم لان الاصل والظاهر من جالسه السلامة ومريض يرجى برؤه فان لم يبرأ تبين عدم الاجزاء بخلاف المريض الذي لا يرجى برؤه فانه لا يجزئ فان برأتين الاجزاء على الاصح ولا يجزئ زمن ولا هرم عاجز ولا فاقد رجل او مختصر وينصر من يداؤفاً قد اختلفت من غيرهما ولا فاقد اذنه ابهام لتعطل منفعة اليد بذلك بخلاف فاقد اذنه غير ابهام او اذنين من المختصر او البنصر او ما من كل منهما افيض ويجزئ مقطوع المختصر من يداؤفاً ينصر من يداؤفاً (قوله المضره بالعمل والكسب) العطف فيه عطف تفسير او مرادف واعتبر الشافعي رضي الله عنه في العيب هنا ما يضر بالعمل والكسب وفي عيب الاضحية ما ينقص اللحم وفي عيب النكاح ما يخل بمقصود الجماع وفي عيب المبيع ما يخل بالمالية فقد اعتبر في كل موضع ما يليق به (قوله اضرارنا) أي ظاهراً واحتمال كونه عظيماً بخلاف غير البين لكونه يسيراً فيجزئ فاقد الانف والاذنين او اصابع الرجلين بخلاف فاقد اصابع اليدين ويجزئ الاخرس اذا كان له اشارة مفهومة وفهم اشارة غيره والاصم وهو فاقد السمع والاعور الذي لم يضعف عوره بصريته السليمة والاعرج الذي يمكنه تتابع المشي بأن يكون عرجه يسيراً والا قرح وهو الذي لا نبات برأسه (قوله فان لم يجد المظاهر الرقبة الخ) مقابل لمخدوف تقديره هذا ان وجد المظاهر الرقبة وضابط من يلزمه العتق كل من ملك رقبة او ثمنها ولو من عرض فاضلا عن كفاية نفسه وعياله الذين تلزمه مؤنتهم شرعاً نفقة وكسوة واثاناً اي اتممة البيت وانحداما لا بد منه لبقية العمر الغالب على ما هو منقول عن الجمهور وان جوز الرافعي ان يقدر بذلك وان يقدر بسنة والمعتمد الاول ولا يكلف بيع عقار يستغله ولا رأس مال تجارة لتحصيل رقبة يعتقها عن الكفارة اذ لم تفضل غلة العقار وربح مال التجارة من كفايته المذكورة ولا بيع مسكن ورقيق نفيسين الفهما لعسر مفارقة المألوف ولا يكلف شراء رقيق بغبن بحيث يكون بزيادة على ثمن المثل بما لا يتغابن به لكن لا ينتقل في هذه الى الصوم بل يصبر حتى يجد رقيقاً ثمن المثل ويشتريه ويعتقه ولا يكلف الاستقراض فان تكلفه اجزاء لانه ترقى الى الاكل (قوله بان عجز عنها) اي في وقت ارادته التكفير لان العبرة بوقت الاداء اي الشروع في التكفير لا بوقت الوجوب ولا بآي وقت كان والمراد بالعجز في نفس الامر حتى لو عجز

المضره بالعمل والكسب
اضرارنا (فان لم يجد)
الظاهر الرقبة المذكورة
بان عجز عنها

في الظاهر وصام الشهرين ثم تبين ان له ما لا ورثه من ابيه ولم يعلم به لم يعتد بصومه
اعتبارا بما في نفس الامر واعلم ان الرقيق لا يكفر الا بالصوم لا عساره وليس للسيد
منعه منه وان اضره في الخدمة لتضرره بدوام التحريم عليه والمبعض كالحمل في
الاعتاق لانه ليس من اهل الولاية واما السفية فلا يكفر الا بالصوم اخذ من جعلهم
له كالعسر والذي يكفر بالاعتاق وكذا بالاطعام عند عجزه عن الصوم واما عند
قدرته عليه فلا يكفر بالاطعام لانه يمكنه التكفير بالصوم وان كان لا يصح منه
لان شرط النية الاسلام لم يمكنه من ان يسلم ويصوم (قوله حسا) اي بان لم يوجد لها
اصلا وقوله او شرعا اي بان لم يوجد ثمنها فاضلا عن كفاية العمر الغالب او احتاجها لنحو
مرض او مانعة او منصب (قوله فصيام شهرين متتابعين) ويفوت التتابع بفوت
يوم فاكثرا لا عذر ولو اليوم الاخير اما اذا فات بعذر فان كان كمرض وسفر فبنيق قطع
التتابع ويتقلب ما مضى نفلا في العذر دون غيره وان كان كجنون واغماء مستغرق
لم يضر فلا ينقطع به التتابع لانه ينافي الصوم فخرج به عن اهلية الصوم بخلاف
نحو المرض فانه وان كان مستوعلا لا ينافي الصوم فلم يخرج بذلك عن اهلية الصوم
(قوله ويعتبر الشهران بالهلال) اي ان امكن بان صام من اولهما فان صام في اثناء
الشهر اعتبر الشهر الثاني بالهلال وان نقص وتم الاول من الثالث ثلاثين يوما وقوله
ولو نقص كل منهما عن ثلاثين يوما غاية في اعتبارهما بالهلال (قوله ويكون
صومهما بنية الكفارة) فيجب فيهما التعيين بكونهما عن الكفارة وان لم يبينها
بكونها كفارة ظاهرا او غيره فان عين واخطا كان كان عليه كفارة الظهار ونوى
كفارة القتل مثلا لم يجزه فيضرا لخطأهما وقوله من الليل اي اوجب تبييت النية
كما في صوم رمضان (قوله ولا يشترط نية تتابع في الاصح) اي على القول الاصح
بكتفاء بالتتابع الفعلي (قوله فان لم يستطع المظاهر صوم الشهرين) اي لمرض
او مرض يدوم شهرين ظنا مستعادا من العادة في مثله او من قول اطباء او خوف
زيادة مرض او مشقة شديدة لا تحتمل عادة ولو كانت تلك المشقة لشبق وهو شدة
شهوة الجماع وقوله اولم يستطع تتابعهما اي وان استطاع صوم الشهرين غير متتابعين
ولكن عجز عن تتابعهما (قوله فاطعام) تبع فيه لفظ القرآن الكريم والمراد به
التاميل كما في قول جابر رضي الله عنه اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم الجدة
السدس اي ملكها اياه ولا يشترط لفظ وان كان مقتضى التعبير بالتاميل ذلك

حسا او شرعا (فصيام شهرين
متتابعين) ويعتبر الشهران
بالهلال ولو نقص كل منهما
عن ثلاثين يوما ويكون
صومهما بنية الكفارة من
الليل ولا يشترط نية تتابع
في الاصح (فان لم يستطع)
المظاهر صوم الشهرين
اولم يستطع تتابعهما
(فاطعام شهرين)

بل يكفي الدفع ولو بلا لفظ على ما هو الظاهر كما في دفع الزكاة ولا يكفي ان يطعمهم
 بغدا وعشاء لما علمت ان المراد بالاطعام القليل وقوله ستين اي فلا يكفي اقل منهم
 حتى لو اطعم ستين هذا المسكين واحد في ستين يوما لم يكف ولو زاد على الستين مع اعطاء
 ستين مدا الستين فالزائد تبرع لا يضر قال بعضهم والحكمة في اطعام الستين ان الله
 تعالى خلق آدم من ستين لونا اي نوعا من التراب فكأنه باطعام الستين يستوفي
 جميع الالوان قال بعضهم ولا يبعد ان تكون حكمة الصوم ستين يوما كذلك وفيه
 خفاء الا ان يوجه بأنه لما كان الاطعام لستين من الامداد كان الصوم ستين يوما
 ليكون كل يوم في مقابلة مد (قوله مسكين او فقير) اي او البع عن كذا والبع عن
 كذا وانما كفي الفقير مع ان المنصوص عليه المسكين لانه اسوأ حالا من المسكين
 وهذا الصنيع مبني على ان المراد بالمسكين غير الفقير ولو شمل الشارح المسكين
 في كلام المصنف على ما يشمل الفقير لكان أولى لانه متى انفرد أحدهما ريد به
 ما يشمل الآخر وأما تغايرهما فعند اجتماعهما فذلك يقول الفقهاء اذا اجتمعوا افترقا
 واذا افترقا اجتمعوا ولا بد أن يكون كل من الفقير والمسكين ممن يجوز دفع الزكاة له
 فلا يكفي الاطعام لها شئ ولا مطلب ولا ملكي بنفقة قريب او زوج ولا عبد ولو مكاتب
 وان كان المكاتب يأخذ من الزكاة (قوله كل مسكين مد) في دفع الستين مسكينا
 ستين مدا ولو وضعا بين ايديهم وملكها لهم بالسوية او أطلق وقبلوا ذلك اجزا على
 الصحيح ولو اقساموه بعد ذلك على التفاوت بخلاف ما لو قال نذوه ونوى فان أخذوه
 بالسوية اجزا وان تفاوتوا لم يجزها الا من يقن انه أخذ مدادون من أخذ دون مد
 الا ان كل له مدا (قوله من جنس الحب) ظاهره انه لا يجزى غير الحب كالبن
 ونحوه والمعتد اجزاء الاقط واللين لان كلامهم لا يجزى في الفطرة فكل ما يجزى
 في الفطرة يجزى هنا كما صرح به ابن قاسم (قوله وحيتئذ) اي وحين اذا شرط كونه
 من جنس الحب الخ وقوله كبر وشعيراي وذرة وغيرها من باقي الاقوات المعتبرة في
 زكاة الفطر وقوله لادقيق وسويق اي ونحوه فلا يكفي (قوله اذا تجزى المسكين)
 اي يريد التكفير لانه لم يكفر بالفعل لعجزه كما هو القرض وقوله استغرت الكفارة
 في ذمته اي الى أن يقدر على خصلة من الخصال الثلاث كما اشار الى ذلك الشارح
 بقوله فاذا قدر بعد ذلك على خصلة فعلاها واذا قدر على خصلة ي او على الخصال
 الثلاث وجب الترتيب (قوله ولو قدر على بعضها كمد طعام او بعض مد أخرجه) أي

مسكين او فقير (كل
 مسكين او فقير مد) من
 جنس الحب المخرج في زكاة
 الفطر وشئ في مسكين
 من غالب قوت بلد المسكين
 كبر وشعير لادقيق وسويق
 واذا تجزى لكثر عن الخصال
 الثلاث استغرت الكفارة
 في ذمته فاذا قدر بعد ذلك
 على خصلة فعلاها ولو قدر على
 بعضها كمد طعام او بعض
 مد أخرجه

لان اليسور لا يسقط بالمصور ويبقى الباقي في ذمته لان الجزع من الكفارة لا يسقطها ولا نظر لكونه اخرج ما قدر عليه فلا ينوهم أنه يسقط عنه ما بقي وأشار بقوله كذا طعام او بعض مذالي ان ذلك في الاطعام بخلاف الاعتاق والصوم فلو وجد بعض الرقبة لم يعتقه لانه عادم للرقبة ولو قدر على بعض الصوم كيوم لم يجب عليه لانه يجب التسابع في صوم الشهرين فاذا صام البعض لم يحصل تسابع ولا يجوز تبعض الكفارة من حصتين كأن يعتق نصف رقيق ويصوم شهرا ويطعم ثلاثين ويصوم ثلاثين (قوله ولا يحل للظاهر وطؤها) نخرج بالوطء غيره كاللص والقبلة فانه جائز ولو بشهوة في غير ما بين المرأة والركبة أما فيما بينهما فيحرم كما رجحه الرافعي في الشرح الصغير وقوله حتى يكفر بالكفارة المذكورة أي كلها ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقيها حتى يتمها وظاهر ذلك أنه لا يحل له الوطء وان عجز عن الخصال الثلاث وجوزه بعضهم له لعذره وان لم يشق عليه تركه وتوقف فيه الشراعي وقال القياس المنع منه حتى يكفر وان عجز وهذا كانه في الظاهر غير المؤقت أما فيه فانه يحصل الوطء في المدة فاذا عاد بالوطء فيه وجب عليه النزع حالا ولا يجوز له الوطء بعد ذلك حتى يكفر أو تقضي المدة كما مر

(ولا يحل للظاهر وطؤها)
أي زوجته التي ظاهر منها
(حتى يكفر) بالكفارة
المذكورة
* (فصل) *
في احكام القذف واللعان

* (فصل في احكام القذف واللعان) *

انما قدم القذف على اللعان لانه سابق عليه فانه سببه والسبب سابق على المسبب والاصل فيهما قوله تعالى والذين يرمون أزواجهن الآية وسبب نزولها ان هلال ابن امية قذف زوجته عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بشريك بن سمعة بتقديم النحاة على الميم مع المد كما هو الصواب وان وقع في عبارة بعضهم سمعاه بتقديم الميم على النحاة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم البيعة اوجد في ظهرك فقال يا رسول الله اجد أحدنا مع امرأته رجلا وينطلق يلتمس البيعة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يكرر عليه ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق نبيا اني لصادق ولينزلن الله ما يبشركم من الحق فنزلت الآية وقيل ان سبب نزولها ان عويمر الجملاني قال يا رسول الله أرايت اذا وجد أحدنا مع امرأته رجلا ماذا يصنع ان قتله قتلته فكيف يفعل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد انزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فاذهب فأت بها فأتى بها قتلا عناء عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ان يكون كل منهما سببا للنزول وبعضهم جعل ان المراد ان حكم واقعتك تبين بما انزل

في واقعة هلال ولم يقع بالمدينة الشريفة لعان بعد اللعان الذي وقع بين يدي النبي
صلى الله عليه وسلم الا في ايام عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وهو ايمان مؤكدة بلفظ
الشهادة وقيل شهادات ويترتب على ذلك انه ان كان كاذبا لزمه اربع كفارات
لانه اربع ايمان واما الكلمة الخامسة فالقصد منه التاكيد لفاذا اربعة فليست
بمناهذا ان قلنا بالاول وهو الرابع وان قلنا بالساني فلا يلزمه شيء سوى الاثم عند
الكذب (قوله وهو) أي اللعان وأما التذوق فهو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا ونحوه
في معرض التعبير صريحا كان كزيت او يازانية او زني فربك او يا قحبة فهو صريح
كما اتي به ابن عبد السلام او كناية كزنا في الجبل بالهمز لان الزنا هو الصعود
بخلاف زنا في البيت بالهمز فانه صريح لانه لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت
ونحوه وقيل ان لم يكن للبيت درج يصعد اليه فهو صريح والاف كناية وكذلك
يا فاجرة او يا فاسقة او انت تحمين المخلوقة ولم اجدك بكر فان نوى بذلك التذوق كان
قذفا والافلا وانما لم يذكر الشارح معنى التذوق لغة وشرعا لانه سيأتي في فصل
مستقل (قوله مصدر) أي لانه يقال لعن يلعن لعنا وملا عنه كما قال ابن مالك
لفاعل الفاعل والمفعول به وقيل انه جمع للعن فيقال لعن وامان كمعب وصعباب
وقوله مأخوذ من اللعن أي مشتق منه لان المصدر المزيد مشتق من المصدر المجرد
وقوله أي اللمد أي لان كلاما من المتلاعنين يبعد عن الآخر بل وعن رحمة الله
بالنسبة للكاذب منهما ومنه لعنه الله أي ابعده وطرده عن رحمة (قوله وشرعا)
عطف على لغة وقوله كلمات مخصوصة أي التي هي الكلمات الخمس المعلومة
بما سيأتي وسميت هذه الكلمات لعنا لقول الرجل فيها وعليه لعنة الله ان كان
من الكاذبين وهو من باب التغليب لان اللعن لم يذكر الا في الخامسة فهو من تغليب
الاقل على الاكثر ولم يتطرق لفظ الغضب مع وجوده في اللعان لقول المرأة وعليها
غضب الله ان كان من الصادقين لان اللعن مقدم في الآية على الغضب لان لعنه
قد ينفلت عن لعانها ولا ينفع كس ولانه من جانب الزوج وذلك من جانب الزوجة
(قوله جعلت حجة) أي جعلها الله حجة لان كل كلمة من الكلمات الاربعة بمنزلة
شاهد فالكلمات الاربعة بمنزلة الشهود الاربعة الذين هم حجة في الزنا ونحوه
والحاصل ان الزوج يتلى بقذف امرأته لدفع العار الذي الحقته به والنسب الفاسد
ان كان هناك ولدين فيه وقد يتعذر عليه اقامة البيعة فيجعل اللعان بينة له وان

وهو لغة مصدر مأخوذ من
الامن أي اللمد وشرعا كلمات
مخصوصة جعلت حجة

تيسر له البينة لان الشأن أن لا يجد بينة (قوله المضطر الى قذف) أي للمحتاج
 اليه احتياجا شديدا قال المحقق كغيره ليس بقيد بل له اللعان وان كان هناك بينة
 واقت خبير بان هذا لا يظهر الا ان كان المراد المضطر الى اللعان والشارح كغيره
 جعله مضطرا الى القذف ولا شك انه مضطر الى القذف ولو كان معه بينة وكان
 عليه أن يزيد او الى نفي ولد بل لا يظهر ~~كونه مضطرا~~ الى القذف الا اذا كان له
 ولد يتقيه بان علم انه ليس منه وانما يعلم ذلك اذا لم يطاها او وطئها ولكن ولده لدون
 ستة اشهر من وطئه او لفوق اربع سنين منه او ظن انه ليس منه بان ولده لما بينهما
 منه ومن زنا به واستبرأ منه بحضة والقذف حينئذ واجب فورا لان نفي الولد على
 الفور كالرد بالعيب بان يأتي القاضى ويقول له ان هذا الولد ليس مني فان أخذ ذلك
 لم يصح نفيه بعد وأما اللعان فهو على التراخي بعد ذلك ولو ادعى جهل النفي او الغورية
 وكان من يخفى عليه ذلك صدق بيمينه وان لم يعلم ان الولد ليس منه بان لم يعلم
 أنه منه او شك فيه حرم القذف والنفي واللعان وأما اذا لم يكن له ولد فلا اضطرار لانه
 وان جاز له القذف واللعان لكن الاولى له ان يستبرأ عليها ويطلقها ان كرها وهذا
 كله ان علم زناها بان رآها تزني او ظنه ظنا مؤكدا وذلك يحصل بشيوع زناها بزيد
 مثلا محبوبا بقرينة كأن رآهما في خلوة ولو مرة واحدة ورآها تخرج من عنده ورآه
 يخرج من عندها ورأى رجلا معها را في محل ريبة او مرة تحت شعار في هيئة منكورة
 ولا يكفي الشيوع وحده لانه قد يشيعه عدوها او من طمع فيها ولم يظفر بشئ
 ولا القرينة وحدها لانه ربما دخلت عليه مخوف او سرقة او نجوها او دخل هو عليها
 لذلك فان لم يعلم زناها ولم يظنه ظنا مؤكدا حرم عليه قذفها ولعانها ولو كان هناك
 ولد لانه يلحقه بالفراش (قوله من لطخ فراشه) أي زوجة لطخت فراشه بالزنا
 فن واقعة على الزوجة وذكر الضمير المستتر في لطخ باعتبار لفظ من وفراشه هو الزوجة
 لانه يفتقرشها عند الوطء فهي لطخت نفسها ففيه اظهر في مقام الاضمار وقوله وألحق
 العار به أي بالمضطر وهو عطف مسبب على سبب او عطف تفسيري (قوله واذا رمى
 أي قذف) لان معنى القذف لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير كما تقدم
 وخرج بمعرض التعبير معرض الشهادة والمخرج في الشهادة فاذا شهد عليه بالزنا
 وبلغ الشهود نصا با او جرحه به لترد شهادته لم يكن قذفا لانه ليس في معرض التعبير
 بل في معرض الشهادة او المخرج في الشهادة وخرج بـ ولنا وبلغ الشهود نصا با

المضطر الى قذف من لطخ
 فراشه وألحق العار به
 (واذا رمى) أي قذف

ما اذا لم يبلغوا ذمنا بفهم قذفة لان الرمي بالزنا حيث نثذ في معرض التعبير بحكم
 وان لم يقصدوا التعبير بل قصدوا الشهادة لانه لما لم تتم الشهادة حكمتا بأنه تعبير
 زجر او ردع عن قذف الناس بصورة الشهادة (قوله الرجل) أي المكلف المختار
 المترم للاحكام فلا يقتضي قذف الصبي والمجنون والمكره وغير المترم للاحكام
 لعنا ولا عقوبة لكن يعزر الصبي والمجنون اللذين هما نوع تمييز بقذفهما فان عذرا
 قبل الكمال فظاهر والا فبعد الكمال (قوله زوجته) أي المحصنة لاجل قوله فعليه
 حد القذف لان قذف غير المحصنة يوجب التعزير والمحصن في باب القذف مكلف
 حرم لم عفيف عن وطء يحد به وعن وطء محرمة المملوكة له وعن وطء حليلة في دبرها
 والسكران المتعدي في معنى المكلف (قوله بالزنا) شبهه بنحو السهم الذي يرمى به
 (قوله فعليه حد القذف) أي لما وللزاني الذي قذقه بها فعليه حدان حد لها
 وحد للزاني ولا يسقط حد أحدهما بعفو الآخر (قوله وسيأتي) أي في فصل
 القذف وقوله انه ثمانون جلدة أي ان كان القاذف حرا أو أمة غيره ممن به رق فحدده
 اربعون على النصف من الحر (قوله الا أن يقيم الرجل القاذف البيعة بزنا
 المقدوفة) أي فيسقط عنه الحد لانه صلى الله عليه وسلم قال لهلل بن أمية البيعة
 أو حد في ظهرك فقال والذي بمثلك بالحق نبياني لصادق ولينزان الله في امرى
 ما يبرى ظهري من الحد كما تقدم والحديث بطوله في صحيح البخاري فدل ذلك على
 سقوط الحد باقامة البيعة ومثله التعزير ان لم تكن محصنة (قوله وبلاءن الزوجة
 المقدوفة) فهو مخير بين اقامة البيعة واللعان فان امتنع منها فعليه الحد كما علم
 (قوله وفي بعض النسخ أو يلعن) أي يأتي بكلمات اللعان كما ان معنى يلعن
 كذلك (قوله أي بأمر الحاكم) أي بتلقيه والا فلا يعتد به فهو شرط للاعتداد
 باللعان وجملة شروعه أربعة سبق قذف الزوجة تقديم السبب على المسبب كما هو
 مستفاد من صنيع المصنف حيث قال واذا رمى الرجل زوجته بالزنا فخير فيه صرح
 الاصحاب لان اللعان انما شرع لخلاص القاذف من الحد وتلقي القاضى او من يقوم
 مقامه وولاء كلمات اللعان وان لا يبدل لفظا بآخر كما يثير اليه الشارح (قوله او من
 في حكمه كالحكم) أي حيث لا ولد اما اذا كان هناك ولد فلا يصح التحكيم الا ان كان
 مكلفا ورضى به بخلاف غير المكلف او كان مكلفا ولم يرض به لان له حق في النسب
 فلا يكتفى برضى الزوجين (قوله فيقول) بالنصب عطف على يلعن وهذا بيان

(الرجل زوجته بالزنا فعليه
 حد القذف) وسيأتي انه
 ثمانون جلدة (الا أن يقيم
 الرجل القاذف البيعة)
 بزنا المقدوفة (او يلعن)
 الزوجة المقدوفة وفي بعض
 النسخ أو يلعن أي بأمر الحاكم
 او من في حكمه كالحكم
 (فيقول)

الكيفية اللعان (قوله عند المحاكم) اوثابه ولا بد من تلقيه كما مرو مثله السيد بن
 امته وعبدته اذا زوجها له لان له ان يتولى لمان رقيقه هكذا في المحشى ومثله في شرح
 الخطيب بل وفي شرح الرملى أيضا لكن في شرح الكتاب لابن قاسم ان السيد ان
 يلاعن بين عبده وزوجته وبين امته وزوجها وهو صريح في انه يتولى لعان عبده
 ولو كانت زوجته غير امته ولعان امته ولو كان زوجها غير عبده وانظر ما لو كان الزوج
 عبدا الواحد والزوجة امة لواحد في يتولى اللعان هل سيد العبد او سيد الامة او هما
 او برهان الامر للمحاكم والطاهر جواز الجميع (قوله في الجامع) أي ندبا لان هذا
 التغليظ بالمكان وهو مندوب وانما علق بالجامع لانه المعظم من اما كن البلد وقوله
 على المنبر أي ندبا أيضا كما سيذكره الشارح لانه محل وعظ وزجر فناسب ان يكون
 على المنبر ليتعظ وينتجر وليست تهرأ بضائع الاولي في المسجد الحرام ان يكون بين
 الركن والمقام ويهمل بالمحيط لان الذنوب تحطم فيه عن الطائفتين فان قيل لا شيء
 لم يكن في البيت مع انه اشرف بقاع مكة اجيب بانهم عدلوا عنه صيانة له عن ذلك
 ولذلك لم يكن في المنبر لانه من البيت فصين عن ذلك وان حلف فيه عهر رضى الله عنه
 وفي بيت المقدس ان يكون عند المحبرة لانها اشرف بقاعه ولانها قبلة الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام وأما في مسجد المدينة الشريفة فعلى المنبر كما في المساجد كما في الام
 والمختصر لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على منبري هذا يمينا ثم تاب أو مقعده من
 النار ويسن التغليظ بالزمان كالتغليظ بالمكان فيكون بعد صلاة العصر أي عصر أي
 يوم ان كان طلبة حديثا لان الامين الفاجرة بعد العصر اغلظ عقوبة لخبر الصحبة
 عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة
 ولا يزكهم ولهم عذاب اليم رجل حلف على ساعة لقد اعطى بها أكثر مما اعطى
 وهو كاذب ورجل حلف على عيمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم
 ورجل منع فضل مائه فيقول الله تعالى اليوم امتعتك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل
 يدالك فان لم يكن طالب حديث فبعد صلاة عصر يوم الجمعة لما روى من ان ساعة
 الاجابة فيه وان كان الاشهر انما ساعة لطيفة فيما بين مجلس الامام على المنبر
 واتضاء الصلاة كما رواه مسلم ويعتبر التغليظ في الكافر بالمكان الذي يعظمه كالبيعة
 بكسر الباء والكنيسة وبيت نار مجوسي ويجوز للمحاكم دخول اما كنهم لانه الحاجة ومثله

عند المحاكم في الجامع
 على المنبر

غيره ~~لا~~ كن باذن مكلف منهم ومحل ذلك ان تخلص عن الصور والاحرم فلا يدخل
بيت أصنام وثني وبالزمان الذي يعظمه كالسبت في حق اليهود والاحد في حق
النصارى ومن لم يعظم شيئا من ذلك كالدهرى يفتح الدال كما اقتصر عليه المحشى
وبعضهم قال بضم الدال وفتحها وهو من ينسب الفعل للدهر ومثله الزندى وهو
من لا يتدين بدين وقيل الذي يخفى الكفر ويظهر الاسلام بلا عن في مجلس الحكم
لانه لا ينزج بكان ولا زمان ويحسن كما قال الشيخان ان يحلف من ذكر بالله الذي
خلقه ورزقه لانه وان غلا في كفره أى تجاوز الحد فيه بحديثه مدعنة
لخالق مدير فسبحان مدير الكائنات (قوله في جماعة من الناس) أى
بمضور جماعة من أعيان الناس وصلحائهم لان فيه ردعاع الكذب وهذا مما
يسن به التعايط أيضا وقوله أقلام أربعة أى لثبوت الزنا بهم فاستحب ان يحضر
ذلك العدد (قوله أشهد بالله) أى أعلم خالعا بالله وقوله فيما رويت به زوجتى
هذا اذا رماها بالزنا كما مر فان ادعت قد فقه لها وأثبتته عليه بالينة قال فيما أثبتته
على من رمى اياها بالزنا وقوله الغائبة أى عن البلد أو عن مجلس اللعان وقوله
فلانة أى فيسميها ويرفع نسبها ليميزها عن غيرها دفعا للاشتباه وقوله من الزنا
أى ان رماها بالزنا فان رماها بوطء الشبهة وكان هناك ولد احمه لم ~~يكون~~ من
وطء الشبهة ولا عن لنفيه قال فيما رويتها به من اصابة غيرى لها على فراشى وان
هذا الولد من تلك الاصابة فقوله وان هذا الولد من الزنا محله في غير هذه الصورة
وقوله وان كانت حاضرة أى بمجلس اللعان وهو مقابل لقوله الغائبة كما لا يخفى
(قوله وان كان هناك ولد ينفيه الخ) وانما يحتاج لنفيه ان لم يكن معلوما عند
الناس انه ليس منه فان كان معلوما عندهم انه ليس منه كزوج ممسوح أو صغير
لم يحتج لنفيه لانه منى عنه شرعا وكذا لو طلقها في مجلس العقد أو نكح امرأة
بالمشرق وهو بالمغرب وقوله ذكره في الكلمات أى في كل من الكلمات الخمس
ولو أغفل ذكر الولد في بعضها أعاد اللعان لنفسه فيعيد اللعان جميعه ولو كان
اغفاله في الرابعة لان الولاء بين كلمات اللعان شرط وما أغفل ذكره فيه أجنبى
فبعد فاصلا فيستأنف اللعان (قوله وان هذا الولد من الزنا) قد عرفت ان
هذا فيما اذا رماها بالزنا وأما اذا رماها بوطء الشبهة الذى احتمل ~~كون~~ الولد
منه فيقول وان هذا الولد من اصابة غيرى على فراشى كما مر (قوله وليس منى)

في جماعة من الناس أقلام
أربعة (أشهد بالله انى اخفى
الصادقين فيما رويت به
زوجتى) الغائبة (فلانة من
الزنا) وان كانت حاضرة أشار
لما بقوله زوجتى هذه وان كان
هناك ولد ينفيه ذكره
في الكلمات الخمس (وان
هذا الولد من الزنا وليس
منى)

ظاهره انه لا يكفي اقتصاره على قوله وان هذا الولد من الزنا وبه قيل لانه قد يظن
 أن مثل وطء النكاح الفاسد زنا ولكن الرابع انه يكفي جلاله لفظ الزنا على حقيقته
 وظاهره ايضا انه لا يكفي الاقتصار على قوله ليس مني من غير أن يقول من الزنا
 وهو كذلك على الصحيح لانه يتبادر من قوله ليس مني انه لا يشبهني خلقا وخلقا وكثيرا
 ما يريد الاب ذلك من هذا اللفظ كأن يقول لولده لست مني يريد بذلك لا تشبهني
 خلقا وخلقا (قوله ويقول الملاء هذه الكلمات أربع مرات) أي تكون
 كل مرة بمنزلة شاهد وكررت الشهادة لتأكيد الأمر ولذلك سميت شهادات وهي
 في الحقيقة إيمان كما مر (قوله ويقول في المرة الخامسة) قد عرفت انها مؤكدة
 لمعاد الكلمات الأربع (قوله بعد ان يعظه الحاكم) أي نذبا لعله ينزجر
 ويندب أيضا أن يأمر رجلا أن يضع يده على فيه لعله يرجع وقوله أو المحكم أي
 لانه يقوم مقام الحاكم لكن بشرطه كما مر (قوله بتخويفه له الخ) تصوير
 للوعظ ويقرأ عليه قوله تعالى ان الذين يشرون بهدا الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية
 ويذكر قوله صلى الله عليه وسلم للملاعنة حين حسابكم على الله أحدكم كاذب فهل
 منكم من تأب (قوله وانه أشد من عذاب الدنيا) فقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لهل اتق الله فان عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة (قوله
 فيما رمت به هذه من الزنا) أي ان كانت حاضرة فان كانت غائبة ذكرها بما يميزها
 من اسمها ونسبها كما في الكلمات الأربع وأشار الشارح الى تكميل كلام المصنف
 فكان من حقه أن يذكر هذه الزيادة لثلاثة وهم ان الخامسة لا يشترط فيها ذكر
 ذلك وسكوته عن ذكر الولد في الخامسة يؤهم أيضا انه لا يشترط ذكره فيها وليس
 مراد لانه لا يتم ذكره في الكلمات الخمس كما مر (قوله وقول المصنف) مبتدأ
 خبره ليس بواجب وقوله على المنبر في جماعة وكذلك قوله في الجامع وقوله
 بل هو سنة أي لتخليط وقد نبهنا على ذلك سابقا (قوله ويتعلق بعنانه) أي
 يترتب عليه ولو بلا حكم قاض وان كان كاذب فيه وقوله وان لم تلعن الزوجة فلا
 يتوقف على لعانها وقوله خمسة أحكام يشير الشارح الى عدم حصر الأحكام
 المترتبة على اللعان في الخمسة التي ذكرها المصنف بقوله وفي المطولات زيادة على
 هذه الخمسة (قوله أحدها) أي الخمسة أحكام وقوله سقوط الحد لوقال سقوط
 العقوبة لشمال التعزير الذي ذكره الشارح وقوله للملاعنة أي وللزاني الذي قد فقه

وقوله الملاء هذه
 الكلمات (أربع مرات
 ويقول في المرة الخامسة
 بعد ان يعظه الحاكم) أو
 المحكم بتخويفه له من
 عذاب الله في الآخرة وانه
 أشد من عذاب الدنيا
 (وعلى لعنة الله ان كنت
 من الكاذبين) فيما رمت
 به هذه من الزنا وقول
 المصنف على المنبر في جماعة
 ليس بواجب في اللعان بل
 هو سنة (ويتعلق بعنانه)
 أي الزوج وان لم تلعن
 الزوجة (خمس أحكام)
 أحدها (سقوط الحد) أي
 حد القذف للملاعنة

قول الحاشية وقوله على
 المنبر لعل الأولى أي كونه
 على المنبر

بهما ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط عنه لئلا يكره
 فيه ليدفع عنه فان لم يفعل حدثا لجله بل اذا لم يلاعن الزوجة وجب عليه حدان
 حد الزوجة وحد للذوق به كما مر واذا حدثت الزوجة بطاها فطالبه المذوق به
 بالحد فله اللعان له ويسقط به حده وتتأبد به حرمة الزوجة بل لو ابتدأ الرجل
 فطالبه بحد ذوقه فله اللعان له ايضا على الاصح من وجهين بناء على ان حقه
 ثبت أصلا لا يبرأ ولا يلاعن المذوق به لانه لا يثبت زناه بهذا اللعان وانما فائدة
 سقوط الحد عن القاذف وقوله عنه أي عن الزوج القاذف لها (قوله ان كانت
 أي الزوجة وقوله محصنة قد تقدم ضابط الاحصان في الكلام على الفذف (قوله
 وسقوط التعزير عنه) تقدم انه لو عبر المصنف بالعقوبة لشمات التعزير لئلا
 عبر بالحد وهو لا يشمله فذلك زاده الشارح وقوله ان كانت أي الزوجة وقوله غير
 محصنة أي كصغيرة ورقيقة والعبرة في الحد والتعزير بحالة القذف فلا يتغيران
 بحدوث عتق أو ورق أو اسلام في القاذف أو المذوق (قوله والثاني وجوب
 الحد عليهما) أي لقوله تعالى ويدرأ عنها العذاب الآية دللت على وجوب الحد
 عليهما بإيمانه وعلى سقوطه بلعانها كما سيأتي وقوله أي حد زناهما أي الذي ثبت
 بإيمانه وقوله مسجلة كانت أو كافرة تعميم في وجوب الحد عليهما (قوله ان لم تلاعن)
 هذا قيد في الحقيقة لاستمرار الوجوب لا لاصوله لانه يجب الحد عليهما بإيمانه ثم ان
 لا عنت سقط عنها كما سيذكره بقوله ويسقط الحد عنها الخ والكلام هنا في أصل
 الوجوب فاذلك قال المحشي لو أسقطه اسكان أولى وبجواب بأنه قد روي محمد بن
 واقتدروا ويسقط وجوبه عليهما ان لم تلاعن (قوله والثالث زوال الفراش) أي
 فراش الزوج عنها لا تقطاع النكاح بينهما والمراد بالفراش هنا الزوجية وبزواله
 انفساخها فهي فرقة انفساخ كالرضاع لمصولها من غير لفظ (قوله وعبر عنه)
 أي عن زوال الفراش وقوله بالفرقة المؤبدة فيه ان التأبد لا يعلم من قول المصنف
 وزوال الفراش وانما لم يسمه من قوله والتحريم على الأبد والمراد بالفرقة البينونة
 وينترب على ذلك انه لا نفقة لها ولو كانت حاملا لفي الحمل عنه اذا نفى الحمل بلعانه
 كما جزم به في الكافي وعدم التوارث بينهما وجواز تزوجه أربعا سواها ومن يحرم
 الجمع بينهما وبينها كاختهار عمتها وغير ذلك من الاحكام (قوله وهي) أي الفرقة
 وقوله حاصلة ظاهر أو باطنا أي في الظاهر وفي الباطن وقوله وان ككذب الملاعن

ان كانت محصنة وسقوط
 التعزير عنه ان كانت غير
 محصنة (و) الثاني (وجوب
 الحد عليهما) أي حد زناهما
 مسجلة كانت أو كافرة ان لم
 تلاعن (و) الثالث (زوال
 الفراش) وعبر عنه غير
 المصنف بالفرقة المؤبدة
 وهي حاصلة ظاهر أو باطنا
 وان ككذب الملاعن نفسه

نفسه غاية في قوله وهي حاصلة ظاهرها وباطناتها وتوهم انها في هذه الصورة تحصل
 ظاهر الاباطنا (قوله والرابع نفى الولد عن الملاعن) أي نفى نسبه عنه ان نفاه
 في لعانه ولو استلحقه بعد ذلك لحقه حتى لو قتل الملاعن من نفاه ثم استلحقه لحقه
 وسقط عنه القصاص ولو أسلم ذمى بعد نفى ولده لم يتبعه في الاسلام فان استلحقه
 ولو بعد موته وقسمته تركته لحقه في نسبه واسلامه وورثه وتنقض القسمة وقوله
 أما الملاعنة فلا يتقى عنها نسب الولد أي لخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم لم
 فرق بينهما وألحق الولد بالمرأة ولا يصح نفى أحد توأمين دون الآخر لان الله تعالى
 لم يجر العادة بأن يجمع في الرحم ولد من ماء رجل وولد من ماء آخر لان الرحم اذا دخله
 المني استدفقه فلا يقبل مني آخر وتقدم ان النفي فوري كالرد بالعيب فان أخر بلا عذر
 بطل حقه من النفي فيلحقه الولد بخلاف ما اذا كان بعد ركان بلغه الخبر ليلا فأخرج حتى
 يصبح أو كان مريضاً أو مجوساً ولم يمسكه اعلام القضاة بذلك أو لم يجد القاضي
 فأخرج حتى يموت فلا يبطل حقه في ذلك ان تعسر عليه الاشهاد بأنه باق على النفي
 والابطال حقه ولو هنيئاً بولد كان قبل متعت بولدك فأجاب بما يتضمن اقراراً كآمين
 أو نعم لحقه ولا يصح نفيه بخلاف ما لو أجاب بما لا يتضمن اقراراً كقوله جزاك الله خيراً
 لان الظاهر ان قصده مكافأة الدعا بالدعا وله نفى حمل وانتظار وضعه ليتحقق
 كونه ولذا فانه يحتمل ان المحاصل نفاخ لا حمل فلو قال علمته ولداً وأمرت رجاء
 ان ينزل ميتاً فأكفى اللعان بطل حقه لتفريطه ولولا عن نفى حمل فبان ان لا حمل
 بان فساد لعانه وكذا لولا عن فبان فساد نكاحه وحينئذ فلا يثبت له شيء من
 أحكام اللعان كتأييد المحرمة وسقوط الحد ونحو ذلك (قوله والخامس التحريم
 للملاعنة على الابد) فيتأيد تحريمها لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم فرق
 بينهما ثم قال لا سبيل لك عليها وفي سنن أبي داود المتلاءمان لا يجتمعان أبداً
 أي ولا في القيامة ولا يجتمعان حتى في الآخر كما قاله الزبدي كالشهاب الرمي
 (قوله فلا يحل للملاعنة نكاحها) تقرير على قوله والتحريم على الابد فلا
 تحل له بوجه من الوجوه ولو اتصلت بأزواج وقوله ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة
 أي ركان متزوجاً بها ولا عنها وقوله واشتراها أي مثلاً قتل الشراء غيره كعبية
 وغيرها فمقتضى تملكها بشراء أوبة أو غيرها لا يحل له وطؤها (قوله وفي المطولات
 زيادة على هذه الخمسة) إشارة الى ان الأحكام المترتبة على اللعان لا تنحصر

(و) الرابع (نفى الولد) عن
 الملاعن أما الملاعنة فلا
 تنفي عنها نسب الولد (و)
 الخامس (التحريم)
 للملاعنة على الابد فلا يحل
 للملاعنة نكاحها ولا وطؤها
 بملك اليمين لو كانت أمة
 واشتراها وفي المطولات
 زيادة على هذه الخمسة

في الخمسة التي ذكرها المصنف كما مر (قوله منها سقوط الخ) أي ومنها سقوط
 حد قذف الزاني الذي قد قذف بها ان ذكره في لعانه كما مر ومنها تشطير الصداق قبل
 الدخول ومنها ان حكمها حكم المطلقه طلاقا باثنا فلا يلحقها طلاق الى غير
 ذلك من الاحكام المترتبة على اليمينونة وقد تقدم ذكرها ومنها انها لا تنقذ لها وان
 كانت حاملا كما مر (قوله حصانتها) أي كونها محصنة وقوله في حق الزوج
 أي بخلاف حق غيره فلو قذفها أجنبي ولو بتلك الزينة حد لا عنت أو لم تلعن لان
 أثر اللعان مختص بالزوج وقوله ان لم تلعن مفهومه انها اذا لاعت لم تسقط
 حصانتها فيحد الزوج بقذفها حينئذ (قوله حتى لو قذفها بعد ذلك) أي بعد
 لعانه مع كونه لم تلعن وقوله لم يحسد أي بل يعزر للايذاء (قوله ويسقط
 الحد) أي حد الزنا الذي وجب عليها بلعانه وقوله بأن تلعن أي بسبب ذلك
 وقوله أي تلعن الزوج بعد تمام لعانه أي كما هو مستفاد من لفظ السقوط لانه
 لا يكون الا فيما وجب ولا يجب الا بتمام لعانه وباشتراط البعدية جزم في الروضة
 ويدل عليه قوله تعالى ويذرا عنها العذاب الآية (قوله فتقول في لعانها) أي
 بأمر الحاكم أو نحوه في الجامع على المنبر في جماعة من الناس الى آخر ما مر في لعانه
 من الشروط والمندوبات ومنها التعليل بالمكان والزمان نعم تلعن المحاض أو نحوه
 بباب المسجد لتحريم مكنتها فيه والباب اقرب المواضع اليه فيخرج اليها الحاكم
 أو نائبه بعد فراغ لعان الزوج فيه (قوله ان كان الملاعن حاضرا) فان كان
 غائبا ميزته باسمه ونسبه كما في جانبها وانما قيد الشارح بذلك لاجل قول المصنف
 أشهد بالله ان فلانا هذا فان قوله هذا خاص بالحاضر كما هو ظاهر (قوله لمن
 الكاذبين) أي على فيما رمانى به من الزنا كما في بعض النسخ وقوله وتكرر الملاعنة
 هذا الكلام أي الذي هو قولها أشهد بالله الخ وقوله أربع مرات أي لقوله تعالى
 ويذرا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية وأفهم سكوتة عن ذكر
 الولد في لعانها انها لا تحتاج اليه ولو تعرضت له لم يضر (قوله بعد ان يعظها
 الحاكم) أي ندبا ويأمر امرأة بأن تضع يدها على فمها لعلها ان تنزجر وقوله والمحكم
 أي بشرطه السابق فتنبه وقوله بتخويفه الخ تصوير للوعظ كما مر نظيره وقوله وانه
 أشد من عذاب الدنيا كأن يقول لها عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة
 (قوله وعليها غضب الله الخ) والمحكمة في اختصاص لعان المرأة بالغضب ولعان

منها سقوط حصانتها في حق
 الزوج ان لم تلعن حتى لو
 قذفها بعد ذلك بزا لا يجد
 (ويسقط الحد عنها بان
 تلعن) أي تلعن الزوج
 بعد تمام لعانه (فتقول)
 في لعانها ان كان الملاعن
 حاضرا (أشهد بالله ان فلانا
 هذا لمن الكاذبين فيما
 رمانى به من الزنا) وتكرر
 الملاعنة هذا الكلام
 أربع مرات وتقول في المرة
 الخامسة (من لعانها) بعد
 ان يعظها الحاكم أو المحكم
 بتخويفه لها من عذاب الله
 في الآخرة وانه أشد من
 عذاب الدنيا (وعلى غضب
 الله ان كان من الصادقين)
 فيما رمانى به من الزنا

الرجل باللعن ان جريمة الزنا أعظم من جريمة القذف والغضب أعظم من اللعن لان الغضب ارادة الانتقام واللعن البعد والطرده فيجعل الاغظ مع الاغظ وغير الاغظ مع غير الاغظ (قوله وما ذكر من القول المذكور) أي من قول الزوج أشهد بالله اني لم الصادق الى آخر الكلمات الخمس وقول الزوجة أشهد بالله انه لم الكاذب الى آخر الكلمات الخمس وقوله محله في الناطق أي زوجها أو زوجة (قوله أما الاخرس الخ) مقابل للناطق وقوله فيلاعن بإشارة مفهومة أي خمس مرات بدل الكلمات الخمس في جانب كل من الزوج والزوجة (قوله ولو أبدل في كلمات اللعان الخ) إشارة الى أحد الشروط السابقة كما تقدم التنبيه عليه وقوله لفظ الشهادة بالخلف وكذا لو أبدل لفظ الله بلفظ الرحمن مثلاً وقوله لم يصح في الجميع أي جميع هذه الصور

* (فصل في أحكام العدة) *

أي ككونها تحصل بوضع الحمل في الحامل المتوفى عنها وغير المتوفى عنها وكونها تحصل بأربعة أشهر وعشر في المتوفى عنها غير الحامل وبثلاثة قروء في غير المتوفى عنها الى غير ذلك وقوله وأنواع المعتدة أي من كونها متوفى عنها وغير متوفى عنها وكل منهما إما حامل أو غير حامل وعلى كل إما حرة أو أمة كما يعلم مما سيأتي والاصل فيها قبل الاجماع الآيات والاخبار الآتية وشرعت صيانة للنسب وتحسينا لمن عن الاختلاط (قوله وعن لغة الاسم من اعتد) فهي اسم مصدر من اعتد والمصدر الاعتداد وقيل مأخوذة من الرد لا شتم لها عليه غالباً فانها تشتمل على عدد من الأقراء أو الأشهر ونرج بغيرها ما لو كانت بوضع الحمل فانها لا تشتمل على عدد ادلاء فيه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله تربص المرأة الخ عبارة عن مدة تربص فيها المرأة الخ وهي أولى ومعنى التربص الانتظار فعني تربص تنتظر وتمنع نفسها عن النكاح في تلك المدة وشملت المرأة الحرة والأمة (قوله يعرف فيها) أي بها في بمعنى الباء كما هو في نسخة أخرى وفي نسخة منها وقوله براءة رجها أي من الحمل والرحم جلدة معلقة في فرج المرأة فها كالكيس يجمع فيهما مني الرجل ومنى المرأة فيخلق منهما الولد وكان الأولى للشارح ان يزيد أوله تعبد أو لتفجعهما على زوجها فان كلامه قاصر على معرفة براءة الرحم فقط وعبرة غيره لمعرفة براءة رجها أو لتعبد أو لتفجعهما على زوجها والمغلب فيها التعبد بدليل

وما ذكر من القول المذكور محله في الناطق أما الاخرس فيلاعن بإشارة مفهومة ولو أبدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة بالخلف كقول الملاعن احلف بالله أو لفظ الغضب باللعن أو عكسه كقولها لعنة الله وقوله غضب الله على أو ذكر كل من الغضب واللعن قبل تمام الشهادات الأربع لم يصح في الجميع

* (فصل) *
في أحكام العدة وأنواع المعتدة وهي لغة الاسم من اعتد وشرعا تربص المرأة مدة يعرف فيها براءة رجها

عدم الاكتفاء بقره واحد مع حصول البرائة به وبدايل وجوب عدة الوفاة وان لم يدخل بها (قوله باقراء أو أشهر أو وضع حمل) أي بسبب ذلك وهو متعلق بغير (قوله والمعتدة) أي من حيث هي لا بغير ذكر كونها متوفى عنها أو غير متوفى عنها لئلا يلزم انقسام الشيء الى نفسه وغيره كما يقال في كل تقسيم وقوله على ضربين أي كائنة على نوعين من كينونة المقدم على قسميه (قوله متوفى عنها) بفتح المشاة الفوقية وفتح الواو والفاء المشددة على صيغة اسم المفعول ونائب الفاعل الجار والمجرور في كلام المصنف وقول الشارح زوجها حمل معنى لا حل اعراب لانه يلزم على جعله نائب فاعل ان المصنف حذف نائب الفاعل وهو لا يجوز حذفه (قوله فالتوفى عنها الخ) أي اذا اردت بيان حكم المتوفى عنها وغير المتوفى عنها فأقول لك المتوفى عنها كذا وكذا وغير المتوفى عنها كذا وكذا فالغناء الفاضلة الفصيحة لانها أفصح عن شرط مقدر (قوله ان كانت حرة حاملا) انما قصد بالحرية مع ان الامة الحامل كذلك مراعاة لصنيع المصنف فانه ذكر الامة فيما سياتي وقوله فعدتها عن وفاة زوجها أي فعدتها الناشئة عن وفاة زوجها (قوله بوضع الحمل) أي بتمام انفصاله كما اشار اليه الشارح بقوله كذا فلا أثر لانفصال بعضه متصلا كان أو منفصلا في انقضاء العدة وكذا غيرها من سائر أحكام الجنين نعم اذا خرج الجنين وبقي شعره منفصلا لم يضر بخلافه متصلا ومثله الطفر واستثنى من ذلك وجوب الغرة على الجناني على أمه بظاهر ورثتي منه ووجوب القود اذا خرجان رقبته وهو حي ووجوب الدية على الجناني اذا جنى على أمه ومات بعد صياحه بالجناية وشمل الحمل الميت فلا تنقضي العدة الا بوضعه ولو بدواه كما يتفق لبعض الحوامل فانه قد يموت الولد في بطن المرأة ويرتكن فيها فلا تنقضي عدتها مادام في بطنها ولو طالت المدة قال النووي قد وقعت هذه المسئلة واستفتينا عنها فأجبنا عنها بذلك وان اختلف العصريون فيها ويدل لذلك قوله تعالى وأولات الاحمال أجاهن أن يضعن حملهن ودخل في الحمل المضغة التي فيها صورة خفية على غير القوال مع ظهورها عندهن أو ليس فيها صورة لا ظاهرة ولا خفية ولكن قال اربع منهن انها أصل آدمي ولو كانت لتصورت فتنقضي بها العدة لحصول براءة رحمها بذلك وعند المسئلة تسمى مسئلة النصوص لان فيها ثلاثة نصوص للشافعي رضي الله عنه فانه نص فيها على ان العدة تنقضي بها ونص على انه لا يجب فيها الغرة ونص على انه لا يثبت

باقراء أو أشهر أو وضع حمل
(والمعتدة على ضربين متوفى عنها زوجها) وغير متوفى عنها فالتوفى عنها (حرة) (ان كانت) (فعدتها) عن وفاة زوجها (بوضع الحمل) كذا

ففيها الاستيلاء والفرق ان العدة تحصل براءة الرحم وقد وجدت هذا الاصل براءة
الدم في القرعة وامومية الولد انما ثبت بما يسمى ولدا وهذه لا تسمى ولدا واما العلقه
وهي دم غليظ يعلق فلا تنقض بها العدة لانها لا تسمى حملا ~~لكن~~ ثبت لها ثلاثة
احكام الفطر بخروجها ووجوب الغسل به وان الدم الخارج بعدها يسمى نفاسا
وتثبت هذه الاحكام الثلاثة للضغة وتزيد بكونها تنقض بها العدة بالشرط المذكور
ويحصل بها الاستبراء ويزيد الولد عنهما بأنه ثبت به امية الولد ووجوب القرعة
بمخلافهما (قوله حتى ثانی توأمين) أي ولو انفصل أحدهما في حياة الزوج
والآخر بعد موته وضابط التوأمين أن لا يتخلل بينهما ستة أشهر بأن ولدا معا
أو يتخلل بينهما دون ستة أشهر فإن تخلل بينهما ستة أشهر فأكثر فهما جلان
لا توأمين (قوله مع امكان نسبة الحمل لليت) قيد لا نقضاء العدة بوضعه فلا
تنقض العدة بوضعه الا مع امكان نسبة الحمل له فلو كانت حاملا من وطء الشبهة
فعدتها أربعة أشهر وعشر بعد وضع الحمل حتى لو حلت بشبهة في العدة كملت الباقي
بعد وضع الحمل لان عدة الحمل متقدمة تقدم أو تأخر فإن كانت حاملا من زنا أو حلت
في العدة منه انقضت عدتها بمضي الاشهر مع وجوده لانه لا حرمة له ولهذا لو نكح
حاملا من زنا صح نكاحه قطعا وجاز له وطؤها قبل وضعه على الاصح ولو جهل
حال الحمل هل هو من زنا أو من وطء الشبهة حمل على انه من الزنا كما نقله الشيخان
عن الرويانى وبه أفتى القفال وجزم به صاحب الانوار وقال الامام يحمل على انه
من وطء الشبهة تحسينا للظن وبه جزم صاحب التيجان وجمع بينهما بحمل الاول على
انه يحمل على انه من الزنا في انه لا تنقض به العدة والثاني على انه يحمل على انه
من الشبهة فلا يلزمها الحد (قوله كنفى بلعان) مثال لقوله ولو احتملا لا ومثل
المنفى باللعان المنفى بالخلف في الامة فالكاف تمثيلية لاستقصائية كما توهمه
بعضهم ~~كذا~~ قال المحشى وأنت خير بأن المنفى بالخلف في الامة لا يدخل له
في العدة اذ لا عدة على الامة في حق سيدها الا ان يتطرق لكون التمثيل للنسب
احتمالا بقطع النظر عن العدة فظهر من ذلك وجه ان جعلها استقصائية لانه
لا يناسب في هذا المقام الا المنفى باللعان وانما انقضت العدة به مع نفيه عنه لان
نفيه لا ينافي امكان كونه منه ولهذا الواستلحقه محقه (قوله فلو مات صبي الخ)
تقرىع على مفهوم القيد المذكور ومثله المسوح وهو المقطوع جميع ذكره وأنثيه

حتى ثانی توأمين مع
امكان نسبة الحمل لليت
ولو احتملا لا كنفى بلعان
فلو مات صبي لا يولد له
من حامل

فلومات عن حامل فعدتها بالاشهر لا بوضع الحمل اذ لا يلحقه ولد على المذهب ولم يعهد
ولادة مثله فحكمه حكم المرأة وقد حكى ان ابا عبيد بن حريويه قلد قضاء مصر وقضى
بلحوق الولد للمسوح وكان من مجتهدي الفتوى فلهذا قد اتفق القول المرجوح فعمله المسوح
على كتفه وطاف به في الاسواق وقال انظروا الى هذا القاضي يلحق اولاد الرنا
بالخدم واما المحبوب وهو الذي قطع ذكره وبقي اثباته فيلحقه الولد لقاء عمة النبي وما
فيها من القوة المحيلة للدم وكذا الخصي وهو الذي قطع اثباته وبقي ذكره ومثله المسلول
وهو الذي سلبت خصيتاه وبقي ذكره فيلحق كلاهما الولد لقاء آله الجمع فقد يبايع
في الايلاج فيلنشد وينزل ماء رقيقا وهو لحم الخصية اليمنى للماء واليسرى للشعر
امر اعلى فقد وجد من له اليسرى وله ماء كثير ومن له اليمنى وله شعر كثير ويترتب على
لحوق الولد لكل من ذكر انه اذا مات عن حامل انقضت عدتها بوضع الحمل (قوله
فعدتها بالاشهر) أي بأربعة اشهر وعشرو قوله لا بوضع الحمل أي لعدم نسبته اليه
لانه لا يولد مثله كما هو الغرض وتحسب الاشهر مع وجود الحمل حتى لو تمت مع وجوده
انقضت العدة لحقه على انه من الزنا بال نظر للعدة وان كان يحمل على انه من الشبهة
تحيينا لا نظر بالنظر لعدم المحم كما يعلم مما مر (قوله وان كانت حائلا) به مزة مكسورة
أي غير حامل واو غير مدخول بها لان عدة الوفاة لا توقف على الدخول ومثل
الحائلا المحامل من غير الزوج كما تقدم التنبيه عليه (قوله فعدتها) أي الحائلا
ولو صغيرة أو زوجة صبي أو مسوح بشرط ان تكون حرة كما هو السياق لان الامة
غير الحامل المتوفى عنها عدتها شهران وخمس ليال كما سيأتي في كلام المصنف
فكلامه هنا مقيد بالحرة أخذ من كلامه الا في وفوله أربعة اشهر وعشرون برفع عشر
كما في نسخة وهو ظاهر وينصبه كما في نسخة أخرى على انه مفعول معه أو انه مفعول
لحذوف وا تقدير وتزيد عشر او حكمة الاربعة اشهر انما لو كانت حاملا لتحرك الحمل
فيها النفخ الروح فيه حيثئذ وزيدت العشر استظهارا (قوله من الايام بلياليها)
أشار بهذا الى ان الماتن منون اسكن المناسب لترك التاء في عشر أو يقول
من الليالي ايامها لكن المعدود محذوف في كلام المصنف فيجوز ترك التاء ولو كان
المعدود مذكرا لكن مراعاة القاعدة أدنى (قوله وتعتبر الاشهر بالاهـ له ما مكر)
أي ما كان اعتبارها بالاهـ بأن وافق موت الزوج اول الشهر فتعتبر بالاربعة
اشهر بالاهـ تامة أو ناقصة وتكمل بعدها به شهر هذا ان علمت الاهـ فان خفيت

فعدتها بالاشهر لا بوضع
الحمل (وان كانت حائلا
فعدتها أربعة اشهر وعشرون
من الايام بلياليها وتعتبر
الاشهر بالاهـ ما يمكن

عليها كحبوسة اعتدت بمائة وثلاثين يوما اعتبارا بالعدد (قوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما) أي بأن مات الزوج في أثناء الشهر فيكمل من الخامس ثلاثين يوما وتأتي بعد تكميله بالشرة إن لم يكن الباقي من المنكسر عشرة أيام ولا حسبت العشرة فتأتي بعدها بأربعة أشهر ملالية (قوله وغير المتوفي عنها زوجها) وهي المفارقة في الحياة سواء كانت فرقة طلاق أو فسخ بعيب أو انفساخ برضاع أو لعان ومثلهما المعتدة عن وطء الشبهة ولو مسخ الزوج حيوانا فهو كفرقة الحياة بخلاف ما لو مسخ جمارا فإنه كفرقة الوفاة وأعلم أنه لو مات عن المطلقة الرجعية في العدة انتقلت إلى عدة الوفاة لأنها كالزوجة وترث حيثما بخلاف الباش ولو ادعت المعتدة التي مات عنها زوجها أنها انقضت عدتها قبل موته لم تسقط عنها العدة ولم ترث وقبده القفال بالرجعية وهو ظاهر بخلاف الباش فتصدق في قوله لأنها لا تنقل كما علمت وإدعت أن الطلاق رجعي لترث وقد جهل أنه رجعي أو باش صدقت لأن الأصل عدم الابانة (قوله إن كانت حاملا) أي وإن لم يظهر كونها حاملا إلا بعد عدة أقراء أشهر لأنها لا يدان على البراءة ظنا ووضع الحمل يدل عليها قطعاً فالعبرة به لا بالأقراء ولا بالاشهر وقوله بعدة هنا بوضع الحمل أي بتمام انفصاله كانه حتى تأتي توأمين ولو ميتا أو مضغة فيها صورة أو تنصق لوبيت بقول القوابل كما مر (قوله المنسوب لصاحب العدة) أي زوجها كان أو غيره كالوامي بشبهة كما في السكاح والاسد والمراد المنسوب لصاحب العدة ولو احتمالا كنفى بإعان فلولا عن حاملا ونفي الحمل انقضت عدتها بوضعه وإن كان منفيًا عنه ظاهر الامكان كونه منه بدليل أنه لو استلحقه لمحقه كما مر فإن لم يكن منسوباً لصاحب العدة كحمل زوجة الممسوح فلا تعد بوضعه بخلاف المجهوب والخمى والمسلول فإن زوجه كل منهما الحامل تعد بوضع الحمل ومثل الممسوح كل من لم يمكن كون الحمل منه كأن وضعته لدون ستة أشهر من امكان الاجتماع أو لفوق أربع سنين من الفرقة نعم إن ادعت في الاخيرة أنه راجعها أو جدد نكاحها أو وطئها بشبهة وأمكن انقضت به عدتها وإن انتفى عنه (قوله وإن كانت حاملا) أي أو حاملا بحمل غير منسوب لصاحب العدة كما علمته قريبا (قوله وهي من ذوات أي صواحب الحيض) أي بأن كانت حيض ولو مرة ولم تبلغ سن اليأس وقوله فعدتها ثلاثة قروء أي وإن طالت واستجحات الحيض بدواء ومن انقطع حيضها عارض كمرض أو مرض أولي عارض تصبر حتى حيض فتمتد بالأقراء وحتى تبلغ سن اليأس وهو

ويكمل المنكسر ثلاثين يوما
(غير المتوفي عنها زوجها
إن كانت حاملا فعدتها
بوضع الحمل) المنسوب
لصاحب العدة (وإن كانت
حاملًا وهي من ذوات أي
صواحب) الحيض فعدتها
ثلاثة قروء

اثنتان وستون سنة على الاصح وقبل ستون وقيل خمسون ثم بعده قعدة بالاشهر
ولا مبالاة بطول المدة عليها وبذلك يعلم عدم صحة ما يفعله بعض جهالة فقهاء الريف
من تزويجهم لمن انقطع حيضها له ارض أو غيره قبل بلوغ سن اليأس ويسمونها
بمجرد الانقطاع آيسة ويكتفون بمضي ثلاثة اشهر ويستغربون صبرها الى بلوغ
سن اليأس ثم الاعتماد بثلاثة اشهر ويقرولون كيف تصبح حتى تسير عجوز فلا يذر
من ذلك لان الاشهر انما جعلت للتي لم تحض أصلا ولا آيسة وهذه غيرهما ولو كانت
من انقطع حيضها رجعية اتمرت رجعتها ونفقتها وكسوتها وسكاتها الى انقضاء العدة
ولا عبرة بتضرر الزوج بذلك في طول المدة كما لو كانت حاملا وماتت في بطنها رتعد ذر
خروجه بدواء أو نحوه وطالت المدة جدا وهذا هو المعتمد كما نقله الشيخ طيبة عن
الشراملي خلافا لما نقل عن الرافعي من ان ذلك بالنسبة للعدة وأما في الرجعية
والنفقة وتوابعها فتتم الى ثلاثة اشهر فقط ولا تستمر حتى تبلغ سن اليأس لما يلحق
الزوج في ذلك من الضرر وهذا ضعيف والاول هو الصواب (قوله وهي الاطهار)
لما كانت لقروء مشتركة بين الحيضات والاطهار بين المصنفين والمراد بها الاطهار
كما روى عن عمر وعلى وعائشة وغيرهم من الصحابة وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن
والطلاق في الحيض حرام كما مر فالطلاق المأمور به يكون في الطهر لتشريع في العدة
حيث بخلاف الطلاق في الحيض فانها لا تشريع في العدة عقبه كما يعلم مما سيأتي
والحاصل ان القرء بضم القاف رقتها مشترط بين الحيض والاطهار ومن اطلابه على
الحيض ما في خبر النساء وغيره تترك الصلاة ايام أقرائها وفيه من القروء للاطهار
والاقرء للحيض وربما يشهد له هذا الحديث فانه جعل الاقرء للحيض (قوله وان
طلقت طاهرا) أي والحال انه سبق لها حيض او نفاس فلا يحسب طهر من لم تحض
ولم تنفس قرء لان القرء هو طهر محتوش بين دمى حيض أو نفاس ونفاس أو نفاسين
كأن تلد من زوج ثم من زنا أو عكسه وقوله بأد بقی من زمن طهرها بقية أي ان
فوت بخلاف ما لو قارن الطلاق آخر جزء من طهرها بابق أو غيره فهي كالمعانة
حائضا فلا تنفضي عدتها الا بالطعن في حيضة رابعة (قوله انقضت عدتها بالطعن
في حيضة ثالثة) أي لان بقية الطهر تعد قرء فيصدق على بعض القرء مع الفرأين
بعده ثلاثة قروء كما صدق على الشهرين وبعض الثالث اشهر في قوله تعالى الحج
اشهر معلومات وزمن الطعن في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاء عدتها

وهي الاطهار) وان طلقت
طاهرا بان بقي من زمن
طهرها بقية بعد طلاقها
انقضت عدتها بالطعن في
حيضة ثالثة

(قوله أو طالت حائضا ونقصا) ومثلها من طلقت مع آخر طهرها بتعليق أو غيره
 كما مر وقوله انقضت عدتها بالطعن في حيضة رابعة أي لاجل ان تتم لها ثلاثة قروء
 وهي الاطهار وقد عرفت ان زمن الطعن في الحيضة ليس من العدة (قوله وما بقي
 من حيضها لا يحسب قراء) هذا لا يتوهم لان المراد من القروء الاطهار كما مر فلا يتوهم
 ان بقية الحيض تحسب قراء اللهم الا ان يقال ذكرها شاكلة بقية الطهر السابقة
 أو يقال ذكره للرد على من يقول المراد بالاقراء الحيض كما في حنيفة رضي الله عنه
 (قوله وان كانت تلك المعتدة) أي التي هي غير المتوفى عنها وهذا ما قبل لقوله وهي
 من ذوات الحيض وقوله صغيرة أي قبل البلوغ وقوله أو كبيرة أي بعد البلوغ وقوله
 لم تحض أصلا أي لم يسبق لها حيض في عمرها ابدا بخلاف من سبق لها حيض
 ثم انقطع لعارض أو غيره فانها تصبر حتى تحيض فتعتد بالاقراء وتبلغ سن اليأس
 فتعتد بالاشهر كما مر وقوله ولم تبلغ سن اليأس قيد لدفع التكرار فيما بعده لانها
 اذا بلغت سن اليأس كانت آيسة فهي داخله في قوله أو آيسة (قوله أو كانت
 متحيرة) فعدتها ثلاثة أشهر في الحال لان كل شهر يشتمل على طهر وحيض غالبا
 هذا ان طلقت في اول الشهر فان طلقت في أثناء الشهر فان كان الباقي يسع حيضا
 وطهرا بأن كان ستة عشر يوما فأكثر حسب لها قراء لا شتماله على طهر لا بحالة وتكمل
 بشهرين هلالين بعده وان كان لا يسع حيضا وطهرا بأن كان دون ستة عشر يوما
 لم يحسب لها قراء وتعتد بعده بثلاثة أشهر هلالية وأما المستحاضة غير المتحيرة فتعد
 لا قرائها المتحيرة في حقها فتعد المعتادة لعادتها قدرا ووقتاً ان عرفت ما والميمرة لتمييزها
 والمبتدأة غير الميمرة أو الناقصة شرط تمييز ليوم وليلة في الحيض وتسعة وعشرين يوما
 في الطهر فعدتها تسعون يوما (قوله أو آيسة) أي من بلغت سن اليأس سبقت
 لها حيض أولا (قوله فعدتها ثلاثة أشهر) أي لقوله تعالى واللائي يئسن من
 الحيض من نساءكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن أي فعدتهن
 كذلك كما قاله أبو البقاء في اعرابه وقوله ان ارتبتم قيد لبيان الواقع لانهم كانوا ارتابوا
 فيما تعتد به الآية ومن لم تحض فبين الله ذلك لهم وقوله هلالية أي وان كانت
 ناقصة (قوله ان انطبق طلاقها على اول الشهر) بأن وافق طلاقها اول الشهر
 وقوله فان طلقت في أثناء شهر الخ مقابل لقوله ان انطبق طلاقها على اول الشهر
 وقوله ويكمل المنكسر ثلاثين يوما أي سواء كان المنكسر تاما أو ناقصا وهذا في غير

أو طالت حائضا ونقصا
 انقضت عدتها بالطعن
 في حيضة رابعة وما بقي من
 حيضها لا يحسب قراء (وان
 كانت تلك المعتدة
 صغيرة) أو كبيرة لم تحض
 أصلا ولم تبلغ سن اليأس
 أو كانت متحيرة (أو آيسة
 فعدتها ثلاثة أشهر) هلالية
 ان انطبق طلاقها على اول
 الشهر

المتحيرة لما علمت من انه ان بقي من المنكسر ستة عشر يوماً كثر حسب ما قرأه والا لفي المنكسر (قوله فان حاضت المعتدة) أي المذكورة وهي الصغيرة والكبيرة التي لم تحض أصلاً والمتحيرة والآيسة وقوله في الأشهر أي في أثناء الأشهر الثلاثة المذكورة وقوله وجب عليها العدة بالأقراء أي لانها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ من بدنها فتثقل اليها كالتيمن اذا وجد الماء في أثناء التيمم (قوله أو بعد انقضاء الشهر) أي أو حاضت المعتدة المذكورة بعد انقضاء الشهر هذا هو الصواب وما وقع في بعض النسخ من قوله أو بعد انقضاء الأقراء غير صواب وقوله لم تجب الأقراء أي في غير الآيسة لان حيضها حينئذ لا يمنع انما اعتدادهما بالأشهر من اللأى لم يحض وأما الآيسة فان نكحت زوجها آخر فذلك لانقضاء عدها ظاهراً مع تعلق حق الزوج بها ولشروع في المقصود كما اذا قدر التيمم على الماء بعد الشروع في الصلاة وان لم تنكح بعد الأشهر زوجها آخر فانها تعتد بالأقراء لتبين انها ليست آيسة ولو انقطع الدم قبل تمام الأقراء استأنفت عده بالأشهر لانها آيسة حينئذ (قوله والمطلقة) ومثلها المفسوخ نكاحها وقوله قبل الدخول بها أي قبل وطئها ولو في الدبر لان الوطء في الدبر كالوطء في القبل في إيجاب العدة ومثل الوطء استدخالها المني المحترم ولو في الدبر أيضاً والمراد المحترم ولو في حال خروجه فقط بأن خرج على وجه جائز بخلاف غير المحترم في حال خروجه فلو استمنى بيده ثم أدخلته المرأة فرجها لم تجب عليها العدة لكونه غير محترم لانه لم يخرج على وجه جائز حتى لو تخلق منه ولد لم يلحقه وقوله لا عدة عليها أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نكحتن المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فالحكم عليهن من عدة تعتدونها والمعنى في عدم وجوب العدة عدم اشتغال رجها بما يوجب استبراء لسكر لو كان عليها بقية عدة سابقة لم يصح نكاحها حتى تنكحها كما لو طلقها بائناً ثم عقد عليها قبل تمام عدها كأن مضى قرنها ثم طلقها قبل وطئها وما في معناه من استدخال المني المحترم فلا بد من اتمام العدة السابقة بالقرآن الباقيين والأشهر كالأقراء فتنبه له فانه قد غلط فيه كثير بل انكره بعضهم (قوله سواء باسرها الزوج الخ) أي فلا عبرة بهذه المباشرة لما علمت من ان العبرة بالوطء وما في معناه (قوله وعدة الامة الخ) أي فما تقدم كاه في الحرة بدليل ذكر الامة هنا وقوله اذا طلقت أي أومات عنها زوجها فعدها أيضاً بوضع الحمل كما في الحرة فكلام المصنف شامل في الامة الحامل للموت في عنها وغير المتوفى

فان طلقت في أثناء شهر فبعده
هـ لا لان ويكمل المنكسر
ولاثنين يوماً من الشهر الرابع
فان حاضت المعتدة في
الأشهر وجب عليها العدة
بالأقراء أو بعد انقضاء
الأشهر لم تجب الأقراء
(والمطلقة قبل الدخول بها
لا عدة عليها) سواء باسرها
الزوج فبما دون الفرج
أم لا (وعدة الامة) بحامل
اذا طلقت طلاقاً رجعياً
أو بائناً (بالحمل) أي بوضعه

عنها فكان الاولى للشارح عدم التقييد وقوله بالحمل أى بوضعه أى تمام انفصاله كله حتى ثانی توأمين حيا كان أو ميتا أو مضغة فيها صورة ولو خفية أو قالت القوا بل لو بقيت لتصورت كما مر (قوله بشرط نسبه الى صاحب العدة) أى بشرط هو نسبه الى صاحب العدة فالإضافة للبيان ونخرج بهذا الشرط الحمل الذى لا يمكن نسبه الى صاحب العدة فلا تنقض عدتها به كما تقدم (قوله وقوله) مبتدأ خبره قوله أى فى جميع ما سبق وقوله كعدة المحررة الحامل أى فان عدتها بوضع الحمل وقوله أى فى جميع ما سبق فلا فرق بينهما المعلوم الآية الكريمة وهى قوله تعالى وأولات الأجمال أحلهن ان يضعن حملهن (قوله وبالأقراء) أى وعدتها بالأقراء وقوله ان تعتد بقرأين أى لأنها على النصف من المحررة فى كثير من الأحكام وكان مقتضى ذلك ان تعتد بقرء ونصف ونحوه ذلك المقتضى وكملت القراءة الثانية لتعذر تبعية اذ لا يظهر نصفه الا بظهور كله فلا بد من الانتظار حتى يعود الدم ومحل ذلك ما لم تعتق فى العدة وهى رجعية والأحكام ثلاثة أقراء لان الرجعية كالزوجة فى كثير من الأحكام فكانها عتقت قبل الطلاق ويعلم من ذلك حكم ما لو عتقت مع الطلاق كأن علق طلاقها وعتقها بشئ واحد فانما تعتمد عدة حرة بخلاف ما لو عتقت فى العدة وهى بائن فلا تكمل ثلاثة أقراء لأنها كالأجنبية فكانها عتقت بعد انقضاء العدة وأما لو كانت حرة ذمية ومطلقت ثم التحقت بدار الحرب واستترقت فصارت أمة بالاسترقاق على عكس ما قبلها فهل تكمل عدة المحررة أو ترجع الى عدة الأمة وجهان فى التمه والوجه الاول ومحل كون الأمة تعتد بقرأين ان لم يظنها الواطئ حرة فلو وطئ أمة غيره يظنها زوجته المحررة اعتمدت بثلاثة أقراء عملا بظنه مع كون العدة حقه فأثر فيها ظنه لم يكن محل اعتبار ظنه ان اقتضى تغليب خلاف ما اذا اقتضى تحقيقا على المعتمد فلو وطئ حرة يظنها أمة أو زوجته الأمة اعتمدت بثلاثة أقراء عملا بالواقع لا بظنه لاقتضائه التخفيف وجعل الشيخان الأئمة بخلاف ذلك أى من حيث القياس على اعتبار ظن الواطئ فى الاول ولو وطئ أمة غيره يظنها أمة اعتمدت بقرء واحد وعبارة بعضهم ولو وطئ أمة يظنها أمة غيره اعتمدت بقرء واحد ويحقه الولدان كان ولا اثر لظنه لفساده كما لو وطئ زوجته يظنها أجنبية فلا يحجب ذلك لانه ليس زنا حقيقة ولا يعاقب فى الآخرة عقاب الرنا بل دونه ويفسق بذلك وهكذا كل فعل قدم عليه يظنه معصية وهو غيرها والمراد بقرء استبرأت بقرء فوه واستبرأ لا عدة

بشرط نسبه الى صاحب
العدة وقوله (كعدة المحررة)
الحامل أى فى جميع ما سبق
(وبالأقراء ان تعتد بقرأين)

ففي تعبيرهم باعتمدت تسمع وهذا في غير الامة المتخيرة اما هي فان طلقت في اول
الشهر اعتمدت بشهرين هلالين وان طلقت في اثناء الشهر فان كان الباقي منه ستة
عشر يوما فكثر حسب قراءته كمل بعده بشهر هلالى والا العى واعتمدت بعده بشهرين
هلالين على المعتمد خلافا للبارزى في استيفائه بشهر ونصف (قوله والمبعضه
والمكتابه وام الولد كالامة) أى في جميع ما مروى وأريد بالامة من بهارق لشميت ذلك
وتفسير المحشى لها بذلك لا يناسب صنيع الشارح (قوله وبالشهور عن الوفاة) أى
وعدها بالشهور عن وفاة زوجها ولو قبل الدخول وقوله ان تعمد بشهرين أى هلالين
ويأتى في الانكسار ما مر (قوله وعن الطلاق) أى وما فى معناه كالفسخ وقوله
ان تعمد بشهرين ونصف أى لا يمكن التنصيف في الشهر بخلاف الاقراء كما مر
(قوله على النصف) هو المعتمد لانها على النصف من الحرة كما مر (قوله وفي قول
شهران) أى لانها في الاقراء تعمد بقراين ففي الشهور تعمد بشهرين لكونها بابل لا
عن القرأين وقوله وكلام الغزالي يقتضى ترجيحه أى لما علمت من توجيهه وهو الامام
حجة الاسلام زين الدين محمد بن محمد بن محمد ابو حامد الغزالي ومن كلامه رضى الله عنه
غزلتهم غزلا رقيقا فلم أحد * لغزلى نسا جا فكم رت مغزلى
(قوله واما المصنف فجعله اولى) أى لا واجبا وقوله حيث قال فان اعتمدت الخ أى
لانه قال فان اعتمدت الخ فالمحيثية حيثية تعليل واعتراض بعضهم على المصنف
بان ما ادعاه من الاولوية لم يقل به أحد لان الخلاف في الوجوب وجهالة ما فى
المسئلة ثلاثة اقوال الاول وهو الاظهر وجوب شهر ونصف والثانى وجوب شهرين
والثالث وجوب ثلاثة اشهر واجيب عن المصنف بان القول الصحيح لا يقطع النظر
عن الضعيف بل يقول ان اعتمدت بشهرين كان اولى خروجا من خلاف القائل
بوجوب الشهرين كما انها اذا اعتمدت بثلاثة اشهر كان اولى ايضا خروجا من خلاف
القائل بوجوب الثلاثة اشهر ولعل المصنف اقتصر على مراعاة القول الثانى لقوته
في المجلة واما الثالث فهو واضح في الاقوال فلذلك لم يراعاه المصنف على انه يعلم من
اولوية مراعاة القول الثانى اولوية مراعاة القول الثالث بالاولى لانه احوط كما أشار
اليه الشارح بقوله وهو الاحوط (قوله وفي قول عدتها) أى الامة التى تعمد بالشهور
عن الطلاق ونحوه لان الخلاف مفروض فيها فان صريح كلامهم ان الخلاف في غير
الامتدة عن الوفاة وقوله عدتها ثلاثة اشهر فتكون على هذا القول كالحرة وهو ضعف

والمبعضه والمكتابه وام
الولد كالامة (وبالشهور عن
الوفاة ان تعمد بشهرين
ونجس ليل وعن الطلاق
ان تعمد بشهرين ونصف)
على النصف وفي قول
شهران وكلام الغزالي
يقتضى ترجيحه واما المصنف
فجعله اولى حيث قال (فان
اعتمدت بشهرين كان اولى)
وفي قول عدتها ثلاثة اشهر
وهو الاحوط كما قال الشافعى

الاقوال كما علمت وقوله وهو الا حوط أي لما فيه من زيادة الاحتياط (قوله وعليه
جمع من الاصحاب) أي اصحاب الامام الشافعي رضي الله عنه وعنهم اجمعين ولو عاشر
السيدات المطلقة من زوجها فحكمها لو عاشر الزوج زوجته المطلقة وقد تقدمت
احكامها فلا تغفل

* (فصل في احكام المعتدة وانواعها) *

وفي بعض النسخ عدم ذكر فصل وهو الانسب بقول الشارح في الترجمة السابقة فصل
في احكام العدة وانواع المعتدة لسكن الانواع هنا وهي الرجعية والبائن غير الحامل
والحامل والمتوفى عنها زوجها ليست مذكرة لذاتها بل لبيان احكامها وهي ما يجب
لها وما يجب عليها فلذلك قال بعضهم الا ولي استقامت الانواع هذا وفي بعض نسخ
المصنف تقديم فصل الاستبراء قبل هذا الفصل وهو الذي وجدنا بيدنا من الشرح
لكن تقديم هذا الفصل انسب كما لا يخفى وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب وتبعه
المحشي وقد تبعه ايضا في ذلك اشدة مناجته وتعلقه بالعدة (قوله ويجب للمعتدة الخ)
المحاصل ان السكني واجبة للمعتدة مطلقا الا الناشئة كما سيذكره الشارح والصغيرة
التي لا تطبق الوطء لانها في معنى الناشئة والامة غير المسطرة لزوجها ليلانها را كان
كانت تسلم له ليلاً وتخدم سيدتها نهاراً والموطوءة بشبهة ولو بنكاح فاسد وتجب
النفقة بل وسائر المؤن ما عدا آلة التنظيف للرجعية ولو غير حامل والبائن غير الحامل
لا يجب لها الا السكني فان كانت حاملاً وجبت لها النفقة أيضاً بسبب الحمل وأما المتوفى
عنها فلانفقة لها ولو حاملاً كما يعلم مما سيأتي (قوله الرجعية) أي ولو حائلاً او امة مسلمة
لزوجها ليلانها را اخرج بها البائن والمنسوخ نكاحها فليس لها الا السكني والموطوءة
بشبهة ولو بنكاح فاسد فليس لها شيء حتى السكني كما علم مما تقدم (قوله السكني
في مسكن فراقها) أي في المسكن الذي فورقت فيه ان كان مستحقاً للزوج
وان لم يكن ملكاً له فان لم يكن له مسكن اكرى عليه المحاكم من ماله مسكناً للمعتدة
لتعديفه ان لم يكن هنالك متطوع به فان لم يكن له مال اقترض عليه الحاكم واذن
لها في الاقتراض عليه ثم ترجع به ومثل ذلك ما لو اذن لها ان تكثرى مسكناً ماله
ثم ترجع به فان اكرت بلاداً المحاكم يقصد الرجوع فان قدرت على استئذانه
او لم تقدر على استئذانه ولم تشهد لم ترجع وان لم تقدر على استئذانه واشهدت رجعت
ويجوز ذلك في كل لازم مما يأتي (قوله ان لاق بها) فان كان نحسباً تخيرت بين

وتعليق بجمع من الاصحاب
* (فصل) *
في انواع المعتدة واحكامها
(ويجب للمعتدة الرجعية
السكنى) في مسكن فراقها
ان لاق بها

الاستمرار فيه وطلب النقل الى لاثق بها وان كان نفيسا تخبره بين ابقائها فيه
وتقلها الى لاثق بها ويتحرى الاقرب الى المنقول عنه بحسب ما يمكن وظاهر كلامهم
وجوبه واستبعده الغزالي وتردد في الاستحباب (قوله والنفقة) أي بحسب حاله
من يسار واعسار وتوسط لانها كالزوجة ومحمل وجوب النفقة لها ما لم تنتقل لعدة
الوفاة والابان ماتت زوجها وهي في العدة انقطعت نفقتها ولو حامل لانها صارت معدة
وفاء وهي لانفقة لها ولو حامل كما سيأتي بخلاف الحمل البائن فان لها النفقة ولو مات
زوجها وهي في العدة لانها لا تنتقل لعدة الوفاة فتستمر نفقتها لانه دوام مع عدم كونها
في حكم الزوجة (قوله الاناشرة قبل طلاقها أو في اثناء عدتها) أي فلان نفقة لها
ولا مؤن بل ولا سكنى لسقوطها بالنشوز كما في الزوجة الا ان عادت الى الطاعة كما في
الروضة واصلا نعم ان عادت في اثناء يوم عادت السكنى دون نفقة ذلك اليوم كما في
الزوجة أيضا فحق هذه العبارة في الرجعية كما ذكرنا وانقل نظر المحشي فذكرها
في البائن وهو غير ظاهر لان البائن لانفقة لها اصلا الا ان تكون حاملا كما سيأتي
(قوله ويجب لها النفقة بحسب ما بقية المؤن) أي من كسوة وأدم واحداً
ومؤنة خادم وغير ذلك لانها كالزوجة ولذلك سقط بنشوزها قبل الطلاق وبعده
كالنفقة وقوله الآلة التنظيف أي كمشط وصابون واشنان وطفل نعم ان تأذت
بمخوق وجب ما يزيله (قوله ويجب للبائن) أي بخلع او ثلاث اوفسخ وقوله السكنى
أي الا ان تكون ناشرة قبل الطلاق أو في العدة فلو ابانها ناشرة ونشزت في العدة
فلا سكنى لها الا ان عادت للطاعة فتعود لها السكنى بعودها للطاعة (قوله دون
النفقة) أي ودون بقية المؤن كالكسوة والادم الى غير ذلك قال الشيخ القليوبي ولعل
تقيده بالنفقة لاجل الاستثناء بعده بقوله الا ان تكون حاملا وهذا يقتضي
ان البائن الحامل لا يجب لها بقية المؤن بل النفقة فقط وهو كذلك كما يقتضيه قول
الشارح بعد قول المصنف الا ان تكون حاملا فتجب النفقة لها (قوله الا ان تكون
حاملا) أي يحتمل يلحق الزوج اذا توافقا عليه أو شهد به أربع نسوة أو بدعواها مع
يمينها وقوله فتجب لها النفقة بسبب الحمل على الصحيح معتمد وقوله وقيل ان النفقة
للحمل ضعيف ويترتب على الخلاف انها على الاول تكون مقدرة ولا تسقط بمضي
الزمان بل تكون ديناً عليه وتسقط بنشوزها وعلى الثاني تكون بقدر الكفاية وتسقط
بمضي الزمان ولا تسقط بنشوزها كما قاله الميداني وسيأتي في النفقات انها لا تسقط

(والنفقة) والاصح
الاناشرة قبل طلاقها أو
في اثناء عدتها ويجب لها
النفقة بحسب ما بقية المؤن
والآلة التنظيف (ويجب
للبائن السكنى دون النفقة
الا ان تكون حاملا) فتجب
النفقة لها بسبب الحمل على
الصحيح وقيل ان النفقة
للمل

بمضى الزمان وان جعلنا النفقة للحمل لان الزوجة لما كانت هي التي تنفق بها كانت
 كنفقتها وخرج بالبائن الحامل التي الكلام فيها المتوفى عنها فلا نفقة لها
 وان كانت حاملا لمخبر ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواه الدارقطني باسناد
 صحيح ولانها بان بالوفاء ونفقة القريب تسقط بها لانه صار معمر بالوفاء فلا يجب
 النفقة بسببه وانما وجبت للحامل البائن المتوفى زوجها بعد دينونتها لانها
 وجبت قبل الوفاة فاعتقر بقاؤها في الدوام لانه اقوى من الابتداء مع كونها لم تنقل
 لعدة الوفاة بخلاف الرجعية فانها تنقل لعدة الوفاة فتسقط نفقتها ولو حاملا كما مر
 (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها) أي ولوامة أو كفاة لها امان بذمة او عهد
 او امان اذا تراقعوا البنا ورضوا بحكمنا والا فلا تمرض لهم والتقييد بالامان في
 خبر الصحيحين وهو لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحد على ميت فوق
 ثلاث الاعلى زوج أربعة أشهر وعشرا جرى على الغالب وقوله في الحديث الشريف
 الاعلى زوج أي فيحمل لها الاحداد عليه يعني انه يجب لأن ما جاز بعد امتناع يصدق
 بالوجوب أو تقول ما جاز بعد امتناع وجب غالبا وهو المراد هنا اجماعا ويجب على
 ولي الصغيرة والمجنونة منهما مما يمتنع منه غيرهما وخرج بالمتوفى عنها زوجها
 المفارقة فلا يجب عليها الاحداد وانما يسن لها ولورجعية لانها ان فورقت بطلاق
 فهي مجفوة به أو بفسخ فهو منها اذا كان بعينه أو لعني فيها اذا كان بعينها فلا يليق
 بها فيها الايجاب الاحداد ونقل عن بعض الاصحاب ان الاولى للرجعية ان تزين
 بما يدعو الزوج الى ان يراجعها وهو ظاهر ان رجعت منه ذلك والا فالاول هو المعتمد
 كما نقله في الروضة وأصلها عن أبي ثور عن الشافعي رضي الله عنه (قوله الاحداد)
 بالجماع والدالين المهملات من احذ ويقال الاحداد من حذ وروى بالجم من جدت
 الشيء أي قطعه لانها قطعت نفسها عن الزينة والطيب وأما الاستحداد فهو استعمال
 الحديد كالوسى في حلق الشعر من العانة كما هو معلوم (قوله وهو لغة ماخوذ من
 الحد وهو المنع) فعناه لغة المنع وشرعا ما ذكره المصنف كما أشار اليه الشارح بقوله
 وهو شرعا الخ (قوله الامتناع من الزينة) أي التزين في البدن فلا تلبس الخلي نهارا
 من ذهب أو فضة أو لؤلؤا ومن نحاس ان موه بذهب أو فضة أو كانت المرأة ممن يتحلى
 به سواء كان كبيرا كالخخال والسوارام صغيرا كالمخاتم والقرط وهو ما يعاق في شحمة
 الاذن المسمى بالحلق ومنه الودع ونحوه للأعراب والسلاسل وغيرها وانما حرم عليها
 ذلك لانه يزيد في حسناتها كما قيل

(ويجب على المتوفى عنها
 زوجها الاحداد وهو لغة
 ماخوذ من الحد وهو المنع
 وهو شرعا الامتناع من
 الزينة)

وما المحلى الا زينة تنقصه * ~~تسمى~~ ~~بالتشعر~~
 فأما اذا كان الجمال موفرا * كحمتك لم يمتح الى ان يروا
 وأما التعلي بما ذكره لا يفجأ ان كان مع الكراهة ان كان لغير حاجة فان كان الحاجة
 فلا كراهة وخرج بالبدن غيره فيجوز تجميل القراش وهو ما تقدم أو ترقد عليه من نطع
 وهو الجلد الذي تقعد عليه ومرتبة ورسادة وغيرها وتجميل الاثاث وهو امتعة البيت
 فلا احدا فيه لان الاحداد في البدن لاقى القراش ونحوه وأما الغطاء فهو كالتياب
 ليلا ونهارا على المعتمد وان خصه الزر كشي بالهداية ~~بالتشعر~~ عليا ليلا ونهارا
 شعر رأسها ومحيتهما ان كانت وبقيّة شعور وجهها بخلاف شعور بقيّة بدنها ويحرم
 عليها ايضا طلاء وجهها بالاسفيداج بالاذال المجبة وهو ما يتخذ من الرصاص يطلى به
 الوجه وبالدمام بكسر الدال المهملة وضمتها ويحمن بينهما الف وهو ما يطلى به الوجه
 للقهسين وهو الحرة التي يوردها الخلد وهو المسمى عند العامة بحسن يوسف ويحكي
 ان ابا حنيفة رضي الله عنه كان اذا ذكر عنده أحد بسوء ينهاى عن ذلك ويقول
 حسدوا الفتى اذ لم ينالوا سعيه * فالكل اعداء له وخصوم
 كضرائر الحسنة قلن لوجهها * حسدا وبغضا انه مدغم
 أى معمول بالدمام المتقدم ويحرم عليها خضاب ما ظهر من بدنها كالوجه واليدين
 والرجلين بنحو الخشاء وتطريف أصابعها وتصفيف شعر طرقتها أى ناصيتها على
 جبهتها وتجميل شعر صدغها وحشوها بالكميل وتدقيقه بالحف وهو إزالة شعر
 ما حولها وشعر أعلى جبهتها وهو المسمى بالتعفيف ويجوز لها التطيف بغسل رأس
 وبدن ولو بد تحول حمام ليس فيه خروج محرم وامتشاط بلادها واستعمال نحو سدر
 وإزالة شعر لمحبة أو شارب أو أوطأ أو عانة وقلم ظفر ولو تركت المعتدة الاحداد كل المدة
 أو بعضها انقضت عدتها مع العصيان ان علمت حرمة الترك ولو بلغت وفاة زوجها
 بعد انقضاء العدة فلا احداد عليها لانقضاء عدتها كما لو بلغها طلاقه بعد انقضاء العدة
 فانه لا عدة عليها (قوله بترك لبس مصبوغ بقصد به زينة) أى ليلا ونهارا
 من حرير أو غيره وقوله كتب اصغرا واحمر فالاول كالمصبوغ بالعصفر والثانى
 كالمصبوغ بالمشق بكسر الميم وهو المغرة بعقدها أو طين أحمر يشبهها (قوله ويباح
 غير المصبوغ) محترزا لمصبوغ في قوله بترك لبس مصبوغ وقوله من قطن وصوف
 وكان أى وان كان نقيا وقوله ويرسم هو بالمعنى الشامل للقر وهو طاق الحرير

ترك لبس مصبوغ بقصد به
 زينة كتب اصغرا واحمر
 ويباح غير المصبوغ من
 قطن وصوف وكان ويرسم

يقصد به زينة فيما مر ذلك كالاسود والاحضر والازرق الا ان كانت من قوم
يتزينون به كالأعراب فيحرم وما لم يكن كل من الاحضر والازرق براقا صافي اللون
والابان كان كذلك حرم لانه يقصد للزينة بخلاف الكدر والمشبع لانه يقارب
الاسود الذي لا يقصد للزينة (قوله والامتناع من الطيب) وضابط الطيب
الذي يحرم عليها كل ما حرم على المحرم لكن لا فدية عليه في استعماله ويلزمها إزالة
الطيب الذي عسلا في الشروع في العدة بخلاف المحرم في ذلك ويستثنى من الطيب
قليل من قسط او اظفار ومانوعان من البخور تستعملهما عند الطهر من الحيض
او النفاس كما قاله الاذري وغيره (قوله اي من استعماله) أي ليلا أو نهارا وانما
احتاج الشارح لتقدير لفظ استعمال بحمله الطيب على العين ولو فسره بالطيب
لم يخرج الى ذلك وانما جرى على الاول لانه المتبادر من الطيب ولذلك قدر الشيخ
الخطيب لفظ استعمال كما قدره الشارح (قوله أو كحل غير محرم) أي وهو الكحل
الابيض كالتوتيا فلا يحرم الا كتحال به اذ لازمة فيه لكن يحرم استعمال الطيب
فيه (قوله اما المحرم) مقابل لقوله غير المحرم وقوله كالا كتحال بالائتماد أي
وكالا كتحال بالصبر فتح الصاد وكسر الباء على الاشهر ويجوز اسكان الباء مع فتح
الصاد وكسرها ففيه ثلاث لغات فيحرم على السوداء وكذا على البيضاء في الاصح
لانه يحسن العين وقوله الذي لا طيب فيه انما قيد بذلك لتكون المحرمة من جهة
الا كتحال فقط فان كان فيه طيب كان حراما من جهتين جهة الا كتحال وجهة
الطيب فهو حرام وان لم يكن فيه طيب وقوله فحرام أي لذاته وان كان لا طيب فيه
كما علت (قوله الا الحاجة كرم) استثناء من قوله فحرام (فائدة) من حفظ هذين
البيتين لا يرمدا ابدا وهما

بانا طري يعقوب اعيد كما * بما استعاذ به اذمه الكمد

قبص يوسف اذ جاء البشيرة * بحق يعقوب اذهب أيها الرمد

قاله بعض الفضلاء (قوله فيرخص فيه للمعدة) أي لانه صلى الله عليه وسلم اذن
لامسكة في الصبر لا (قوله ومع ذلك) أي ومع الترخيص فيه للمعدة وقوله
تستعمله ليلا وتمسحه نهارا أي لانه انما اذن فيه النبي صلى الله عليه وسلم ليلا كما
وقوله الا ان دعت ضرورة لاستعماله نهارا أي فيجوز استعماله حينئذ نهارا

للضرورة

ومصوبغ لا يقصد زينة (و)
الامتناع (الطيب) أي
من استعماله في بدن أو
او طعام أو كحل غير محرم
اما المحرم كالا كتحال بالائتماد
الذي لا طيب فيه فحرام
الا الحاجة كرم فترخص
فيه للمعدة ومع ذلك تستعمله
ليلا وتمسحه نهارا الا ان
دعت ضرورة لاستعماله نهارا

للضرورة (قوله وللراة ان تصد الخ) أي ويجوز للراة ان تصد الخ ونحوه بالمرأة
الرجل فلا يجوز له الاحداد مطلقا ولو لمحة لان الاحداد انما شرع للنساء لنقص
عقلهن المقتضى عدم صبرهن وقوله من قريب لها أي كايها وولدها وقوله أو اجني
أي حيث لا ريب فيما يظهر بان كان عالما أو صالحا أو نحو ذلك فان كان منسكرا ريبا
فلا يجوز الاحداد عليه وقوله ثلاثة ايام فاقبل ظرف لقوله ان تصد (قوله وتحرم
الزيادة عليها ان قصدت ذلك) أي الاحداد وقوله فان زادت عليها بلا قصد لم يحرم
أي لانه امر اتفاقي من غير قصد (قوله ويجب على المتوفى عنها زوجها والميتونة)
أي المقطوعة عن النكاح من البت وهو القطع بينونة صغرى أو كبرى ومثلها
المفسوخ نكاحها والمعتدة عن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد فيجب عليها ملازمة
المسكن الذي هي فيه الا الحاجة والحال انه لا يجب للمعتدة عن وطء الشبهة السكنى
كما تقدم ومقتضى كلام المصنف اخراج الرجعية فلا يجب عليها ملازمة المسكن الذي
كانت فيه عند الفرقة بل للزوج اسكانها حيث شاء من المواضع التي تليق بها وهو
ما في الحاوي والمهذب وغيرهما من كتب العراقيين وبه جزم النووي في نكته لانها
في حكم الزوجة وهذا ضعيف والمعتداتها كغيرها في وجوب ملازمة البيت وهو مانص
عليه في الام كما قاله ابن الرفعة وغيره وقال الاذرى انه المذهب المشهور والزر كشي
انه الصواب واما قول الاولين لانها في حكم الزوجة فيرد بانها ليست في حكم الزوجة
من كل وجه اذ لا يجوز له الاستمتاع بها ولا الخلوة بها (قوله إن لاق بها) فان لم
يلق بها كان لها الانتقال منه الى لائق بها كما تقدم (قوله وليس لزوجة ولا غيره
اخراجها من مسكن فراقها ولا لها خروج منه) أي لقوله تعالى لا تخرجوهن من
بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة والاضافة في قوله من بيوتهن
لسكان فيها والافاليون للازواج وفسر ابن عباس وغيره الفاحشة المينة بان
تبدو على أهل زوجها حتى يشتد أذاهم بها ومثل أهل زوجها جيرانها فاذا اشتد أذاهم
بها جاز اخراجها كما انه اذا اشتد أذاهم جاز خروجها بخلاف ما لو طلقت بيت ابويها
ونادت بهما وهما بها لان الوحشة لا تطول بينهما (قوله وان رضى زوجها) أي
لان الحق في ذلك لله تعالى وهو لا يسقط بالتراضي (قوله لا الحاجة) أراد
بالحاجة ما يشمل الضرورة كما أشار اليه الشارح بقوله ويجوز لها الخروج أيضا اذا
خافت على نفسها الخ فان ذلك من الضرورة وعلى تسليم ان الحاجة لا تشمل الضرورة

والمرأة ان تصد على غير
زوجها من قريب لها أو اجني
ثلاثة ايام فاقبل وتحرم
الزيادة عليها ان قصدت ذلك
فان زادت عليها بلا قصد لم
يحرم (و) يجب على المتوفى
عنها زوجها والميتونة ملازمة
البيت (أي وهو المسكن
الذي كانت فيه عند الفرقة
إن لاق بها وليس لزوجة
ولا غيره اخراجها من مسكن
فراقها ولا لها خروج منه وان
رضى زوجها (الا الحاجة)

فهو معلوم من كلام المصنف بطريق الاولى لانه اذا جاز الخروج للحاجة جاز
الخروج للضرورة من باب اوله (قوله فيجوز لها الخروج) أي للحاجة وهذا في غير
من لها نفقة كالمتعة عن الوفاة وعن وطء الشبهة ولو بنكاح فاسد والمفسوخ نكاحها
والباثن الحائل فالضايع في ذلك كل معتدة لا تحب لها نفقة ولم يكن لها من يقضيها
حاجتها أما من وجبت نفقتها من رجعية وبائن حامل ومستبرأة فلا تخرج الا باذن
او ضرورة كالزوجة لانهن مكفيات بالنفقة وليس من الحاجة الزبارة والعيادة ولو
لا يوبها فيحرم عليها الخروج لزيارتهما وعبادتهما في مرضهما وزبارة قبورها والى
والصالحين حتى قبور زوجها الميت ويحرم عليها أيضا الخروج للتجارة لاستئمانها
ونحو ذلك نعم لها الخروج الحج او عمرة ان كانت احرم بذلك قبل الموت والفرار
ولو بغير اذنه وان لم تخف الفوات فان كانت احرم بعد الموت والفرار فليس لها
الخروج في العدة وان تحققت الفوات فاذا انقضت عدتها تمت عمرتها واحتجتها ان بقي
وقت الحج والاتحالت بعمل عمرة وعليها القضاء ودم الفوات (قوله كأن تخرج
في النهار الخ) فان لم يمكنها الخروج لذلك في النهار جاز لها الخروج له في الليل وقوله
ونحو ذلك أي كصرف والواو فيه بمعنى او (قوله ويجوز لها الخروج ليلا الى دار جارتها)
أي الملاصقة وملاصقة الملاصقة فالمراد بالجار هنا الملاصق وملاصق الملاصق
لما تقدم في الوصية وقوله لغزل وحديث ونحوهما أي كتأنس والواو في ذلك بمعنى
او (قوله بشرط أن ترجع الخ) فان لم ترجع وباتت عند جارتها حرم عليها (قوله
ويجوز لها الخروج أيضا) أي كما يجوز لها الخروج فيما تقدم وقوله اذا خافت على
نفسها او ولدها أي او عضوها او ما لها تنفقا من هدم او غرق او نحوهما سواء كان تلف ذات
او منفعة وكذا لو خافت على نفسها فاحشة من فسقة مجاورين لها وقوله وغير ذلك مما
هو مذكور في المطولات الواو فيه بمعنى او كما تقدم ولوارتحل اهلها وفي الباقي قوة
وعدد تخيرت بين الإقامة والارتحال لان مفارقة الهل تعسر وتوقع في الوحشة
فيكون ذلك من العذر أيضا

فيجوز لها الخروج كان تخرج
في النهار لئلا يطعمها وكان
وبيع غزل او قطن ونحو ذلك
ويجوز لها الخروج ليلا الى دار
جارتها لغزل وحديث
ونحوهما بشرط ان ترجع
وتبيت في بيتها ويجوز لها
الخروج أيضا اذا خافت
على نفسها او ولدها وغير
ذلك مما هو مذكور في المطولات
(فصل)
في احكام الاستبراء

(فصل في احكام الاستبراء)

كحرمة الاستمتاع بالامة التي حدث له ملكها حتى يستبرئها كما سيأتي في كلامه وهو
في الامة كالعدة في الحرة وانما خص باسم الاستبراء لانه اكتفى فيه باقل ما يدل على
براءة الرحم كحيضة في ذوات الحيض وشهر في ذوات الشهور بخلاف العدة فانه

لم يكتف فيها بذلك فخصت باسم العدة أخذ من العدد لاشتغالها عليه غالباً كما مر
والأصل فيه الأحاديث الكثيرة لقوله صلى الله عليه وسلم في سبايا الأوطاس بضم الهزة
افصح من فتحها ويمنع الصرف للعيسة والتأنيث باعتبار البقعة أو بالصرف باعتبار
المكان وهي اسم واد من هوازن عند حنين ألا لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذلك حل
حتى تحيض حيضة وأحق الشافعي رضي الله عنه من لم تحض أو استعجن تحيض
في اعتبار قدر الطهر والحيض غالباً وهو شهر وقاس بالمسبية غيرها بما جماع حدوث
المالك وما رواه البيهقي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال وقع في سهمي جارية من
سبي جلولا فنظرت إليها فإذا عنقها كبريق القضة والمراد به السيف سمى بذلك
لشدته بريقه ولعمارة فلم أتمالك أن قبلتها والناس يتظرون إليها وحلولا به فتح الجيم
والمدق قرية من نواحي فارس فتحت يوم اليرموك سنة سبع عشرة من الهجرة وبلغت
غنائهما من الأماء ثمانية عشر ألفاً والنسبة إليها جلولى على غير قياس لأن
القياس جلولاوى كصحراوى في النسبة إلى صحراء (قوله وهو لغة طلب البراءة)
فالسبب والتاء للطلب (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله تربص المرأة أى
انتظارها فالتربص بمعنى الانتظار كما مر والمراد بالمرأة الأمة ولو عبر بها لكان أولى
وانسب كما قاله المحشى لأن الاستبراء في الرقيقة نعم قد يكون في المحرة كما إذا كان لها
ولد من غير زوجها ومات فإنه يسن له استبراؤها لأنها تكون حاملاً فيكون الحمل
أخلاً من الأم فيرث منه السدس قلل تعبيره بالمرأة ليشمل المحرة في هذه الصورة
وتربص الأمة إيمان نفسها أو من سيدها وهو في الحقيقة من سيدها لأن السيد
يتربص بها فيصح إضافة المصدر لفاعله ولفعوله (قوله مدة) ظرف للتربص
والمراد به مدة الحيض فيمن تحيض والشهر في ذات الأشهر ومدة الحمل إلى أن تضع
في ذات الحمل (قوله بسبب حدوث الملك فيها وزواله عنها) هذا بالنظر للأصل
والغالب والافتقار إلى الاستبراء بغير ذلك كأن وطئ أمة غيره يظن أنها أمة فيجب
فيها الاستبراء على أن السبب في الحقيقة ليس حدوث الملك وزواله بل حدوث حل
التمتع أو زواله فاشبه ما لو باعها ثم اشترها بخلاف الكتابة الفاسدة فلا يجب
فيها الاستبراء وما لو أسلمت الأمة المرتدة والسيدة المرتدة أو أسلمت معها بغير دية ما فإنه

وهو لغة طلب البراءة وشرعاً
تربص المرأة مدة بسبب
حدوث الملك فيها وزواله عنها

يجب الاستبراء لحدوث حل التمتع بعد زواله وما لو تزوج السيد أمته أو طلقها الزوج قبل
الدخول فإنه يجب الاستبراء لما مر فإن طلقها بعد الدخول وجب استبراءها بعد انقضاء
عدتها من الزوج بخلاف ما لو خلت من حيض أو نفاس أو صوم أو اعتكاف أو أحرام
فلا استبراء عليها لأن ذلك لا يخل بالملك بخلاف الكتابة والردة والنكاح ودخل في روم
التزويج ما لو أراد تزويج موطوءة مستولدة كانت أو غير مستولدة فيجب استبراءها
قبل تزويجها حذرا من اختلاط المائين بخلاف ما لو أعتقها أو أراد تزويجها فيجوز له
أن يتزوجها من غير استبراء كما يجوز له تزويج المعتدة منه لأن الماء ماؤه
(قوله تعيدا) أي للتعبد كما في البكر ومن استبراءها بابتعائها قبل بيعها والمنتقلة من
صبي أو امرأة فإن الاستبراء في هذه الصور للتعبد لا يتيقن براءة رجها وقوله أولبراءة
رجها من الحمل أي فيما إذا لم يتيقن براءة رجها لاحتمال أن يكون رجها مشغولا بالحمل
(قوله والاستبراء يجب بشيئين) أي بأحد شيئين بل ثلاثة أشياء بزيادة روم
التزويج وقد تقدم الكلام عليه وقد عرفت أن هذا بالنظر للأصل والغالب والأفحرج
بغير ذلك كما لو وطئ أمة غيره نظن أمته كما مر (قوله أحدهما) أي أحد الشيئين
وقوله زوال الفرج أي عن الأمة وقوله وسيأتي في قول المتن وإذا مات سيد أم الولد
إلى آخره أي لأنها لما اعتقت بموت السيد زال الفرج عنها فيجب عليها الاستبراء لزوال
الفرج الذي كان بالملك كما يجب العدة على المفارقة لزوال الفرج الذي كان بالنكاح
ومثل أم الولد في ذلك المدبرة فإنها تعتق بموت السيد فيجب عليها الاستبراء لزوال
الفرج وكذا إذا اعتق السيد أمته مستولدة كانت أولا وأراد تزويجها من غيره
فيجب عليها الاستبراء لذلك ولو استبراءها قبل الاعتاق في المستولدة بخلاف ما لو
استبراءها قبل الاعتاق في غير المستولدة والفرق أن المستولدة تشبه المنكوحة فلا
يعتد بالاستبراء المحاصل قبل زوال الفرج وغير المستولدة لا تشبه المنكوحة فيعتد
بالاستبراء المحاصل قبل زوال الفرج فلهذا إن تزوج في الحال كما سيأتي في الشارح
(قوله والسبب الثاني حدوث الملك) قد تقدم أن حدوث الملك ليس هو السبب
في الحقيقة بل السبب حدوث حل التمتع فيشمل ما تقدم من فتح الكتابة الصحيحة
والإسلام من الردة وطلاق الزوج للامة المزوجة (قوله وذكره المصنف) أي
ذكر السبب الثاني فالسبب الأول في كلام الشارح مذكور في كلام المصنف ثانيا
والسبب الثاني في كلام الشارح مذكور في كلام المصنف أولا كما استفيد من

تعيدا أولبراءة رجها من
الحمل والاستبراء يجب بشيئين
أحدهما زوال الفرج
وسياقي في قول المتن وإذا
مات سيد أم الولد إلى آخره
والسبب الثاني حدوث
الملك وذكره المصنف
في قوله

قوله بشيئين كذا في النسخة
التي كتب عليها المحشى وفي
بعض النسخ بسين وهي
الموافقة لقوله الثاني والسبب
الثاني الخ قاله نصر الوفاقي

صنيع الشارح (قوله ومن استحدث ملك امة) أى تسبب في حدوث ملك امة
هذا ظاهره ولكن المراد حدث له ملك امة ولو قهر ايدليل قوله اوبارث فان الملك فيه
قهرى وكذلك في الرد بالعيب الداخل في قوله او غير ذلك كما ساقى (قوله بشره)
أى بسبب شراءه لو اشترى زوجته لم يجب استبرأؤها لانه لم يتجدد به حل المتع بل
المتع باق غاية الامر انه اختلف سببه فانه كان اولاً بالنكاح وثانياً للملك ولكن
يندب استبرأؤها كما سيذكره الشارح لتمييز ولد النكاح عن ولد ملك اليمن فان ولد
النكاح ينمقدهم لو كانوا يعتق فلا يكفى حرة الاصل ولا تصير امة ام ولد وولدا الملك
ينمقدحرا في كفى حرة الاصل وتصير امة ام ولد (قوله لان خياره) أى بأن كان
لازماً فان كان فيه خيار فان حصل الاستبراء في زمن الخيار فلا يعتد به اضعف الملك
وان حصل بعد لزومه اعتد به ففي مفهوم قوله لان خياره تفصيل فاندفع قول المحشى
لو قال بعد لزومه اكان اولى واناب على انه يمكن دخول ما اذا كان فيه خيار ثم حصل
بعد اللزوم في قوله لان خياره لانه يصدق عليه بعد اللزوم انه لان خياره ون كان
المتبادر من قوله لان خياره انه لازم من اول الامر وبما جملة فالمدار على كونه بعد
اللزوم سواء وجد القبض ام لا لان الملك قبل القبض لازم فاشبه ما بعد القبض
(قوله اوبارث) أى واو قبل القبض لان ما ملأ بذلك مقبوض حكما وان لم يكن
مقبوضا حسابا يدل صحة التصرف فيه (قوله او وصية) أى بقبول وصية وان لم
يقبضه بخلاف قوله او وصية فانه يقيد بالقبض ولو حصل الاستبراء بعد عقد ما قبل
القبض لم يعتد به لتوقف الملك فيها على القبض (قوله او غير ذلك من طرق الملك)
أى كالرد بالعيب والاالة والتخالف والسبي ونحو ذلك (قوله ولم تكرر زوجته)
بهاء الضمير كما في بعض النسخ وسيذكر الشارح متابله بقوله واذا اشترى زوجته
سن له استبرأؤها وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء لانه ينافى في مقابله وفي بعض
النسخ ولم تكن زوجة من غير ما الضمير ويراد على ذلك ولا معتدة وسيذكر الشارح
مقابله بقوله وأما الامة المزوجة والمعتدة المخ وعلى هذا فالقيد لوجوب الاستبراء حالا
لانه يجب الاستبراء في مقابله اذا زارت الزوجية والمدة وان كان لا يجب حالا (قوله
حرم عليه الخ) جواب الشرط وهو من ان كانت شرطية وخبر المبتدأ وهو من ان كانت
موصولة ولكن لا يخفى ان الوطء وان كان حراما لعدم الاستبراء لكنه ليس زنا لوجود
الملك وانما نهت على ذلك لان بعض العوام يسأل عن ذلك ويتوهم انه زنا

(ومن استحدث ملك امة)
بشره لان خياره اوبارث
او وصية او غير ذلك
من طرق الملك لم يكن
زوجته (حرم عليه)

(قوله عند ارادة وطئها) كان الاولى حذفه لانه يوهم انه اذا لم يرد وطئها لم يحرم عليه الاستمتاع بها حتى يستبرئها وليس كذلك (قوله لاستمتاع بها) أي بجميع انواعه حتى النظر بشهوة في جميع بدناتها فيما عدا المسبية أمانه فلا يحرم الا الوطء دون غيره كالقبيل كما يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم في سبايا او بنات الا لا توطأ الخ وتقييل ابن عمر للجارية التي وقعت في سهمه ولم ينكر عليه احد من الصحابة فصار اجماعا سكويا وانما حرم وطؤها صيانة لما نه عن أن يختلط بماء الحربي لا حرمة ماء الحربي ومنها المشتراة من حربي (قوله حتى يستبرئها) أي لاحتمال حملها او لتعبد كما اشار اليه الشارح بقوله ولو كانت بكرا الخ ولو باع جارية فظهر بها حمل وادعاه ولم يقربوطئها قبل البيع فالقول قول المشتري بيمينه انه لا يعلم انه منه ولا يثبت نسبه به من البائع على المعتمد لان ثبوته يقطع ارث المشتري بالولاء وقيل يثبت نسبه لانه لا ضرر على المشتري في المالية فان افربوطئها قبل البيع فان كان استبرأها قبل البيع فانت بولد له ون ستة اشهر من استبرائها تحقه وتبين بطلان البيع لكونها ام ولد للبائع وان اتت به لسته اشهر فأكثرت لم يلحقه ثم ان كان المشتري وطئها وامكن كونه منه بان ولده لسته اشهر فأكثرت و ثم تحقه وصارت الامة مستولدة له وان لم يكن وطئها او وطئها ولم يمكن كونه منه فالولد مملوك له ولا تصير الامة مستولدة له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فان امكن كونه من البائع فالولد له ان لم يمكن كونه من المشتري فان امكن كونه منهما عرض على الغائب ولو جرى صورة استبراء بعد ملك نحو مجوسية كوثنية ومرتدة او نحو زوجة كمتدة من زوج او وطء شبهة لم يعتد به فاذا زال المانع بان اسلمت نحو المجوسية او طلقت الزوجة قبل الدخول او بعده وانقضت العدة او انقضت عدة الزوج او الشبهة فلا بد من الاستبراء ثانيا ولا يكفي الاستبراء الاول لانه لا يستعقب حل التمتع الذي هو المقصود من الاستبراء (قوله ان كانت من ذوات الحيض بحیضة) أي كاملة فلا تكفي بقية الحيض الذي كان موجودا عند وجود سبب ملكها كاشراء بخلاف بقية الطهر في العدة لانها تستعقب الحيضة الدالة على البراءة وهذه تستعقب الطهر ولا دلالة له على البراءة وانما كانت العبرة هنا بالحيض وفي العدة بالطهر لان الاقراء فيها متكررة فتعرف البراءة بتكرر الحيض ولا تكرر هنا فيعتمد الحيض الدال على البراءة ومن انقطع حيضها صبرت الى ان تحيض فتستبرئ بحیضة فان لم تحض صبرت الى سن اليأس ثم استبرأت بشهر

عند ارادة وطئها (الاستمتاع بها حتى يستبرئها ان كانت من ذوات الحيض بحیضة)

لأنها آيسة على نظير ما تقدم في العدة (قوله ولو كانت بكرا) أي لأنه وإن تيقنت
 براءة رجها يجب الاستبراء بعد ما هو كذباً قال فيما بعد وحصل وجوب الاستبراء
 عند تيقن براءة رجها إذا كان السبب حدوث حل التمتع بخلاف ما إذا كان السبب
 روم التزويج فإنه لا يجب الاستبراء له عند تيقن براءة رجها كما في الغايات التي ذكرها
 الشارح (قوله ولو استبرأها بثاءها قبل بيعها) ويستحب له استبرأؤها قبل البيع
 ليكون على بصيرة في بيعها ومع ذلك لا يكفي عن الاستبراء بعد بيعها تبدأ كما علم
 (قوله ولو كانت منتقلة من صبي) أي كأن اشتراها من وليه (قوله وإن كانت
 الأمة من ذوات الشهور) أي كصغيرة وآيسة ومتغيرة وقوله فعدتها بشهر قال الشيخ
 القليوبي لعل هذا سهو من الشارح وكذا ما بعده لأن الكلام في الاستبراء لا في العدة
 وأجاب المحشي حيث قال لعل مراد الشارح بالعدة هنا الاستبراء مجازاً لأنه شابه العدة
 في براءة الرحم وقوله فقط أي دون زائد عليه (قوله وإن كانت من ذوات الحمل)
 أي ولم تكن معتدة بوضعه فإن كانت معتدة بوضعه كان ملكها وهي معتدة من زوج
 بالحمل فلا يحصل الاستبراء بالوضع بل يجب الاستبراء بعده وقوله فعدتها فعدت
 ما فيه من التجوز وقوله بالوضع أي للعمل ولو من زنا هكذا قال المحشي وغيره وهو
 كذلك في المنهج والمعنى سواء كان من زنا أو من غيره كما في المسئلة المحامل من الكافر
 لأن كلام من ماء الزنا وماء الكافر لا حرمة له ولذلك قال في الحديث إلا لا توطأ حامل
 حتى تضع فسقط استشكل بعضهم لهذه الغاية حيث قال كيف يتصور أن الأمة
 تكون حاملاً من غير الزنا ويكون استبرأؤها بالوضع لأنه إن كان من سيدها صارت
 بدام ولد ولا يصح بيعها وإن كان من زوج انقضت عدتها به ولا يدخل الاستبراء
 في العدة بل يجب الاستبراء بعده ويكون الولد في هذه رقية وإن كان من شبهة
 انقضت عدة الشبهة بوضعه والولد حر ويغرم الواطئ قيمته أسيد الأمة ولا يصح بيعها
 وهي حامل به لأن المحامل بحر لا تباع فتمين أن يكون الحمل من الزنا وجعل
 الواو للحال وقد علمت سقوط ذلك كما يجعل المعنى سواء كان من زنا أو من الكافر
 في المسئلة وإنما أكتفي بوضع حمل الزنا هنا ولم يكنف به في العدة لاختصاصها
 بالتأكد كبدليل اشتراط التكرار فيها دون الاستبراء لأن المحق فيها للزوج فلم يكنف
 بوضع حمل غيره والمحق في الاستبراء لله تعالى وحمل توقفه على وضعه ما لم تحض
 فإن حاضت كفت حيضه ولا عبرة بالحمل ولو كانت من ذوات الشهور ومضى شهر

ولو كانت بكرا ولو استبرأها
 بآئها قبل بيعها ولو كانت
 منتقلة من صبي أو امرأة
 (وإن كانت) الأمة من
 ذوات الشهور فعدتها
 (بشهر فقط وإن كانت من
 ذوات الحمل) فعدتها
 (بالوضع)

فكذلك والاصل ان الاستبراء في الجماع من الزنا يحصل بالاسبق من الوضع
او الحيضة فيمن تحيض وبالاسبق من الوضع والشهر في ذات الاشهر (قوله واذا
اشترى زوجته سله استبراؤها) اي ليعتبر الولد المحاصل بالملك عن الولد المحاصل
بالكاح لان الاول ينقد حرا فيكافي الحجر الاصلية وتصير امه ام ولد والثاني ينقد
رققا ثم يمتق فلا يكون كموأخره اصلية ولا تصير به امه ام ولد كما مر (قوله
واما الامة المزوجة الخ) تقدم انه مقابل لقوله ولم تكن زوجة لاهل الضمير على
ما في بعض النسخ ويراد عليه ولم تكن معتدة اخذ من قوله هنا والمعتدة سواء كانت
معتدة من زوج او وطء شبهة بالاجل والاصل صحيح البيع كما تقدم وقوله اذا اشتراها
شخص اي مع علمه بالحال او مع جهله واجاز البيع لانه لم يجر مع الجهل (قوله
فلا يجب استبراؤها حالا) اي بل يجب ما لا كما اشار اليه بقوله فاذا زالت الزوجية
والعدة الخ وتقدم انه اذا جرى صورة استبراء حال الزوجية والعدة لم يعتد به لانه
لا يستعقب حل التمتع الذي هو المتصور من الاستبراء (قوله كأن طلقت الامة
الخ) مثال لزوال الزوجية ومعلوم انه قبل الدخول لعدة عليها وقوله او بعده
اي اوطقت بعد الدخول وقوله وانقضت العدة راجع لقوله او بعده كما هو ظاهر وهذا
فيما اذا اشترى المزوجة مثله ما اذا اشترى المعتدة فيقال فيه كأن انقضت العدة
فكأن الشارح استغنى بما ذكره عن هذه لعمري من قوله وانقضت العدة وان كان في
سياق المزوجة (قوله وجب الاستبراء حينئذ) اي حين انطلقت الامة قبل
الدخول او بعده وانقضت العدة بمعنى ان الاستبراء يجب بعد ذلك لان حق الزوجية
او الامة متقدم عليه ولا يدخل الاستبراء في العدة لانها حقان لشخصين ولذلك
لو وطئ الامة شريكا واراد تزويجها وجب استبراء آن وكذلك اذا باعها فيجب
على المشتري استبراء آن ولو وطئ ثنان امة غيرهما وكل منهما يظنها امة وجب عليهما
استبراء آن ايضا كالعباءة من شخصين وأما لو وطئها احدهما بزوجية والاخر
بشبهة لزمها الاستبراء لا شبهة وعدة للزوجية اذا طلقت فيجعل المحشي ان الواجب في
هذه استبراء آن فيه مالا يخفى (قوله واذا مات سيد ام الولد) اي او المديرة لانها
تعتق بموته كام الولد وكذلك لو اعتق السيد امته في حيانته مس تولدة كانت اولى
واراد تزويجها من غيره فيجب الاستبراء في ذلك لزوال الفراش كما يجب العدة على
المفارقة في الكاح لزوال الفراش (قوله وايست في زوجية ولا عدة نكاح)

واذا اشترى زوجته سن له
استبراؤها واما الامة المزوجة
او المعتدة فلا اشتراطها شخص
فلا يجب استبراؤها حالا فاذا
زالت الزوجية والعدة كان
طلقت الامة قبل الدخول
او بعده وانقضت العدة وجب
الاستبراء حينئذ (واذا مات
سيد ام الولد) وليست
في زوجية ولا عدة نكاح

ما اذا كانت في زوجية او عدة نكاح فلا استبراء عليها لانها حينئذ ليست فراشا
للسيد حتى يقال قد زال الفراش عنها بالعتق بل هي مشغولة بحق الزوج من الزوجية
او عدة النكاح بخلاف عدة وطء الشبهة لانها لم تصرف فراشا بذلك لغير السيد
فقد صدق عليها حينئذ انه زال الفراش عنها بالعتق فيجب عليها الاستبراء
بعد انقضاء عدة الشبهة (قوله استبرأت حتما) أي وجوبا وقوله نفسها أي قد استبرأت
نفسها بنفسها لانها صارت حرة وقوله كالأمة أي كاستبراء الأمة كما أشار إليه الشارح
بقوله أي فيكون استبرأؤها الخ وقوله بشهران كانت من ذوات الأشهر أي كالآيسة
وقوله والا فحيضة أي وان لم تكن من ذوات الأشهر فيكون استبرأؤها بحيضة
(قوله ولو استبرأ السيد أمته الخ) أي بخلاف ما لو استبرأ المستولدة ثم اعتقها فيجب
عليها الاستبراء وقد تقدم ان الفرق ان المستولدة تشبه المنكوحة فيجب عليها
الاستبراء بزوال الفراش ولا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال الفراش وغير
المستولدة لا تشبه المنكوحة فيعتد بالاستبراء الواقع قبل العتق ولا استبرأؤها
بعده كما ذكره الشارح (قوله ولها ان تزوج في الحال) أي من السيد او من اجنبي
ولو اعتق مستولدة لها ان تزوج من سيدها في الحال بلا استبراء كالمعتدة منه
بخلاف الاجنبي فليس لها ان تزوج منه الا بعد الاستبراء ولو استبرأها قبل العتق
لانها تشبه المنكوحة كما تقدم

(فصل في احكام الرضاع) *

أي كصيرورة الرضيع ولدا المرضعة والاصل فيه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا
ارضعواكم وانحوواكم من الرضاعة وخبر الصحيحين يحرم من الرضاعة ما يحرم من
النسب وخبر لارضاع الاما كان في الحواشي وسبب تحريمه ان لبن المرضعة يشبه
منه في النسب وقد صار جزءا من الرضيع ويؤثر تحريم النكاح ابتداء ودواما وجواز
النظر والحلوة وعدم نقض الطهارة بالمس وايجاب غرم المهر فيما لو ارضعت الكبرى
الصغرى فتغرم الكبرى للزوج نصف مهر المثل كما ان للصغيرة عليه نصف مهرها
اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه وان كان مقتضى كونها اتلفت كل البضع وجوب
المهر كله وسقوط المهر فيما لو ارضعت الصغيرة من نائمة او مستيقظة ساكتة فبسقوط
مهرها لان الانفساخ حصل بسببها قبل الدخول وذلك بسقوط المهر دون سائر احكام
النسب كالبراث والنفقة والعتق بالملك وسقوط القصاص ورد الشهادة ونحو ذلك

(استبرأت حتما) نفسها
كأمة أي فيكون
استبرأؤها بشهران كانت من
ذوات الأشهر والا فحيضة
ان كانت من ذوات الاقراء
ولو استبرأ السيد الموطوءة ثم
اعتقها فلا استبراء عليها ولها
ان تزوج في الحال
*(فصل) * في احكام
الرضاع

واركانه ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وقد اجتمعت في قول المصنف واذا ارضعت المرأة
 بلبنها ولدا (قوله يفتح الراء كسرهما) وبإضاد المعجمة وبإتاء العوقية بدلها ويقال
 الرضاعة ما ثبت التاء (قوله وهو لغة اسم لمص الثدي وشرب لبنه) أي مع شرب
 لبنه فلا يشمل المعنى اللغوي ما لو حلب منها ثم أوجره وان شمله المعنى الشرعي فيكون
 المعنى اللغوي اخص من المعنى الشرعي - على خلاف القاعدة الاغلبية (قوله
 وشرعا) - طاف على لغة وقوله وصول الخ أي وان لم يكن بمص الثدي كما اذا حلب منها
 ثم أوجره وقوله ابن أي ولو مخيضاً وشمله الزبد والجبن والاقط والقشطة لان ما ذكر
 في حكم اللبن بخلاف الدهن الخالص من اللبن والمصل وهو الذي يسيل من الجبن
 والاقط ويعرف عندهم بالمش الحسير واعدة بعضهم التحريم بالسمن الخالص لما فيه
 من الدسم وقوله ادمية خرج بها الرجل فلا ثبت حرمة بلبنه على الصحيح لانه ليس
 معد للتغذية فاشبهه غيره من المائعات لكن يكره له واقرعه نكاح من ارتضعت
 بلبنه كما نص عليه في الام والبويطي والخنثى المشكل والمذهب انه يوقف الامر فيه
 الى البيان فان بان انثى حرم لبنه والا فلا فلو مات قبله لم يثبت التحريم فللذي ارتضع
 منه نكاح ام الخنثى ونحوها كما نقله الاذريعي عن المتولي والبهية فلو ارتضع صغيران
 من شاة مثلاً لم تحرم - اكتنما لادم ثبوت الاخوة بينهما الرضاع لانها فرع الامومة
 ولا امومة منها وحيث لم يثبت الاصل لم يثبت الفرع وكذا الجنية بناء على عدم صحة
 منا كتمان الجبن وهو مرجوح وان جرى عليه الشيخ الخطيب تبعه الشيخ الاسلام والراجح
 صحة منا كتمانهم فهم كالادميين وينبئ على هذا ان الجنية لو ارضعت صغيراً ثبت
 التحريم وان لم تكن - على صورة الادمية او كان ثديها في غير محله المعتمد وقوله
 مخصوصة أي بان تكون حية حية مستقرة في حال انفصال اللبن منها وان لم يشربه
 الا بعد موتها بلغت تسع سنين قرية تقريبية كما سيأتي وقوله يجوز ادمي أي لمعدته
 او دماغه لان المراد بالجوف ما يحيط بالغذاء والدواء ولو باسقاط بان يصب اللبن
 في انفه فيصل الى دماغه بخلافه بمقنة بان يصب اللبن في دبره فيصل الى معدته
 او طير في قبل اواذن لعدم التغذي بذلك ومن هنا يظهر انه لا اثر لوصوله للمعدة
 المعدة والدماغ وان وصل الى حد الباطن المفطر للصائم وقوله مخصوص أي بان
 يكون حياً حية مستقرة ودون الحولين يقينا لا اثر لوصوله لجوف الميت او من فيه
 حركة مذبوح بجراحة بخلافه لمرض وقوله على وجه مخصوص أي وهو كونه خمس

يفتح الراء وكسرهما وهو لغة
 اسم لمص الثدي وشرب لبنه
 وشرعا وصول لبن ادمية
 مخصوصة بجوف ادمي
 مخصوص على وجه
 مخصوص

رضعات متفرقات انفصالا ووصولا الى جوف الطفل (قوله وانما ثبت الرضاع بلبن
 امرأة) أي ولو تقاها يوم الطفل بعد وصوله جوفه ولو كان اللبن مع غيره كان اختلاط به
 مانع حيث بقي طعمه ولونه او ريحه غالباً كما لو غلبوا وان شرب بعض المخلوط بخلاف
 ما اذا لم يبق طعمه ولا لونه ولا ريحه فان شرب الكل اثر التحريم ليقين شرب اللبن
 فيه والا فلا فالتفصيل بين شرب الكل وعدمه فيما اذا لم يبق له طعم ولا لون ولا ريح
 لا فيما اذا بقي ذلك فانه لا يشترط حينئذ شرب الكل بخلاف الجحشي حيث جعل
 التفصيل فيما اذا بقي ذلك ثم ان تعبيره هنا بالمرأة يشمل الانثى والجنية وهو المعتمد
 وكذلك تعبير المصنف بالمرأة بخلاف تعبير المصنف في التعريف بالاممية فانه يخرج
 الجنية وهو ضعيف (قوله حية) أي حياة مستمرة في حال انفصال اللبن منها وان
 شربه بعد موتها فلا يثبت الرضاع بلبن ميتة لانه منفصل من حية منفكة عن الحمل
 والحرمه كالبهيمة ولا بلبن من انتهت الى حركة مذبوح بجراحة لانها كالميتة بخلاف
 من انتهت الى حركة مذبوح بمرض فانه يثبت الرضاع بلبنها (قوله بلغت تسع
 سنين) أي لان احتمال البلوغ قائم فتحتمل الولادة والرضاع تلوا النسب فاكتمل فيه
 بالاحتمال فلا يثبت بلبن من لم تبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل البلوغ فلا تحتمل
 الولادة حتى يؤثر رضاعها وقوله قرية أي هلالية ويعتبر كونها تقريرية على المعتمد
 كما في الحيض بأن يفصل اللبن منها قبل التسع بما لا يسع حيضا وطهرا وهو اقل من
 ستة عشر يوما فان انفصل منها قبل التسع بما يسع حيضا وطهرا وهو ستة عشر يوما
 فاكتمل يؤثر (قوله بكر اكانت او ثيبا) تعميم في المرأة وكذلك قوله خلية كانت
 او مزرعة فهو تعميم ايضا في المرأة واذا كانت خلية عن الزوج بان لم تزوج اصلا
 ولم يطأها احد بشبهة فاللبن ليس مذموبا لاحد فليس هناك أب من الرضاع فتثبت
 الامومة دون الابوة وقد تثبت الابوة دون الامومة كما لو كان لرجل خمس مستولدات
 او اربع زوجات ومستولدة وارضع الطفل من كل رضة فثبت صار الرجل اباه لان
 ابن الجميع منسوب له وقد ارضع به خمس رضعات ولا تثبت الامومة اهن لانه لم يرضع
 من كل منهن الارضعة لكن يحرم من عليه لانهن موطوءات ابيه ولو كان لرجل خمس
 بنات او اخوات وارضع الطفل من كل رضة لم يكن الرجل جداني الاولى ولا خالا
 في الثانية لان الجدودة للام والخولة ثمانية ثمان بتوسط الامومة ولا أمومة هنا
 (قوله واذا أرضعت المرأة الخ) انما عبر بذلك نظر اللغالب لانه لا يشترط ارضاعها

وانما ثبت الرضاع بلبن
 امرأة حية بلغت تسع سنين
 قرية بكر اكانت او ثيبا
 خلية كانت او مزرعة
 (واذا أرضعت المرأة)

اذمسه ما لو ارتفع ولد منها ولو نائمة بل لا يشترط ارتضاعه أيضا كما لو أوجره وهو نائم
فالمدا على الوصول مجوفه كما يعلم من المعنى الشرعي السابق وإذا كان الرضاع من
الذي ثبت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة لا اطلاع النساء عليه
غالبًا وإذا كان بالشرب من إناء أو بإيجار فلا يقبل فيه شهادة النساء المتحيمات
وأما الإقرار بالرضاع فلا يثبت إلا برجلين (قوله بلبنها) أي ولو كان متغيرا بموضوعة
أو غيرها وقوله ولدا أي ذكرًا أو أنثى أو خنثى لأن الولد يشتمل الكل (قوله سواء
شرب اللبن في حياتها أو بعد موتها وكان محلوبًا في حياتها) هذا التعميم وإن كان صحيحا
في ذاته لأن المدا على انفصاله في حياتها سواء وصل إلى جوفه في حياتها أو بعد
موتها لكنه لا يناسب كلام المصنف حيث قال وإذا أرضعت المرأة بلبنها فقد فرض
كلامه في أرضاعها وحيث لا يلائم هذا التعميم لكن الشارح أشار به إلى أن فعل
المرأة ليس بشرط كما مر (قوله صار الرضيع ولدها) أي من الرضاع (قوله
بشرطين) وترك شرطين وهما وصول اللبن في كل مرة من الخمس إلى خوف الطفل
من المعدة أو الدماغ فلو لم يصل إلى الجوف فلا تحريم ولو وصل لمخ الباطن لم يضر
للصائم وكون الطفل حيا حياة مستقرة فالشروط أربعة ذكر المصنف شرطين وترك
شرطين ولذلك قال الشيخ الخطيب وترك ثالثا ورابعا (قوله أحدهما) أي أحد
الشرطين وقوله أن يكون له أي للرضيع دون الحولين أي بقينا لمخبر لا رضاع إلا
ما كان في الحولين رواء الدارقطني ولو تم الحولان في أثناء الرضعة انقضت الرضعة
المدا لأن ما يصل إلى الجوف في كل رضعة غير مقدر حتى لو لم يحصل في كل رضعة
الأنقرة كفي وإن كان ظاهر نص الام وغيره عدم التحريم (قوله بالاهلة) أي إن
وقع انفصاله أول الشهر الأول فإن انكسر الشهر بأن وقع انفصاله في اثني عشر يوما
من الخامس والعشرين ثلاثين يوما فالعبرة في الانكسار وعدمه بالانفصال في أثناء
الشهر أو في أوله وأما قول العلامة ابن قاسم وهل العبرة في الانكسار بمجرد التتمام
الذي وصفه أو بوصول شيء من اللبن إلى المعدة أو الدماغ حتى لو وقع الالتقام والمص
مع ابتداء الشهر لكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره إلا بعد مضى جزء منه حصل الانكسار
فيه نظروا لظاهر المراد الثاني لأن الوصول إلى ما ذكره والمؤثر لا غير فوهو كلام نشأ
من السهولان المدا على تمام انفصاله كما قال الشارح وابتداءهما من تمام انفصال
الرضيع فإن وقع في أول الشهر فلا نكح أو اعتبر بالهلال وإن وقع في اثني عشر يوما

بلبنها ولدا
لبن في حياتها أو بعد موتها
وكان محلوبًا في حياتها
(صار الرضيع ولدها بشرطين
أحدهما أن يكون له أي
الرضيع دون الحولين)
بالاهلة

تتم من الخامس والعشرين ثلاثين يوما ولو قال وهل العبرة في كونه دون الحولين بمجرد
التقام الثدي ومعه أو وصول شيء من اللبن إلى المعدة والذماغ حتى لو وقع الالتهام
والمص دون الحولين لكن لم يصل اللبن إلى ما ذكره من الحولين لم يحصل الرضاع
المؤثر للتحريم فيه نظرا وظاهرا الثاني لكانت عبارته مستقيمة ولعله انتقل نظره فتأمل
(قوله وأبداؤه من تمام انفصال الرضيع) فإن ارتضع قبل تمامه لم يؤثر (قوله
ومن بلغ سنتين لا يؤثر ارتضاعه تحريما) وما ورد مما يخالف ذلك في قصة سالم مولى
أبي حذيفة فإن زوجته كرهت دخوله عليها فأرشدتها صلى الله عليه وسلم إلى ارتضاعه
حيث قال لها ارتضيه فخصوص به أو نسوخ ولو شك في بلوغه السنتين لم يؤثر للشك
في سبب التحريم (قوله والشرط الثاني أن ترضعه أي المرضعة خمس رضعات
متفرقات) أي يقينا فلو شك في كونه خمسا أو أقل لم يؤثر لأن الأصل عدم الخمس
لكن لا يخفى الورع والحكمة في اعتبار خمس رضعات أن الحواس التي بها الإدراك
خمس وهي السمع والبصر والشم والذوق واللمس فكان كل رضعة تحفظ حاسة وقيل
يكفي رضعة واحدة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك رضي الله عنهما (قوله وأصله
خوف الرضيع) أي المعدة والذماغ فإن لم تصل إليه لم يؤثر (قوله وضبطهن
بالعرف) أي لأنهن لا ضابط لهن لغة ولا شرعا وبالأضابط له في اللغة ولا
في الشرع فضابطه العرف وقوله فاقضى بكونه رضعة الخ تفريع على قوله وضبطهن
بالعرف وقوله اعتبرأي وان طالت الرضعة جدا أو قصرت جدا وان لم يحصل في كل
رضعة الاقطرة فلا يشترط كونهن مشبعات (قوله والافلا) أي وان لم يقض
بكونه رضعة أو رضعات فلا يعتبر بل عمل صورته ما إذا لم يصل إلى جوف
الطفل شيء بأن التقيم الثدي ومعه ولم يصل إلى جوفه شيء فلا يسمى رضعة
لأنه متى وصل إلى حوته شيء ولو قطرة عذرضعة كما علمت (قوله فلو قطع الرضيع
الارتضاع بين كل من الخمس اعراضا عن الثدي تعدد الارتضاع) وكذا لو قطعته
عليه المرضعة لشغل طويل ثم أعادته فإنه يتعدد الارتضاع بخلاف ما لو قطعته عليه
لشغل خفيف ثم أعادته فإنه لا يتعدد وخرج بقوله اعراضا ما لو قطعته لهو ونحوه
كموم خفيف أو نفس أو زرداد ما جاءه من اللبن في فمه وعاد في الحال فإنه لا يتعدد
الارتضاع بل الكل رضعة واحدة بخلاف ما لو طال لهو ونومه فإنه يتعدد
مالم يكن الثدي في فمه والا فلا تعدد ولو تحول الرضيع من ثدي إلى ثدي بنفسه

وأبداؤه من تمام
انفصال الرضيع ومن بلغ
سنتين لا يؤثر ارتضاعه
تحريما (و) الشرط (الثاني
أن ترضعه) أي المرضعة
(خمس رضعات متفرقات)
وأصله جوف الرضيع
وضبطهن بالعرف فاقضى
بكونه رضعة أو رضعات
اعتبر بالافلا ولو قطع
الرضيع الارتضاع بين كل
من الخمس اعراضا عن
الثدي تعدد الارتضاع

او تحويل المرصعة لم يتعدد ان تحول في الحال والا تعدد ولو حلب منها لبن دفعة
واحدة الطفل خمس مرات او حلب منها خمس مرات واوجره دفعة حسب رضعة
واحدة في صورتين اعتبارا في الاولى بحالة الانفصال وفي الثانية بحالة الوصول
فلا بد من كونه خسا انفصالا ووصولا ويجرى نظير ما تقدم فيمن حلف لا يأكل
في اليوم الامرة فلو قطع الاكل لشغل طويل ثم عادوا كل تعدد فيحدث ولو اطال
الاكل على المائدة وصار يتقل من لون الى لون ويتحدث في خلال الاكل ويقوم
وبأقرب بالخبز عند تفاده لم يتعدد فلا يحدث لان ذلك كله يعد في العرف اكلة واحدة
(قوله ويصير زوجها) ومثله الواطئ بشبهة والواطئ بملك اليمين بخلاف الواطئ
بزنا لان اللبن لمن تحقه الولد الذي نزل اللبن بسببه فلا يحرم على الزاني ان ينكح
المرصعة بل ينكح لكره ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه وان طالت المدة جدا
او انقطع ثم عاد الا بولادة من آخر فاللبن قباهم الاول واللبن بعدها لا آخر (قوله
اباه) وتنتشر المحرمة الى اصوله وفصوله وحواشيه نسبيا ورضاعا وقوله ويحرم على
المرضع الخ فتحرم عليه المرصعة واصولها وفصولها وحواشيه نسبيا ورضاعا وقوله
ويحرم عليها الخ فتحرم عليها الرضيع وفروعه فقط نسبيا ورضاعا دون اصوله
وحواشيه ولذلك قال بعضهم

وينتشر التحريم من مرضع الى * اصول فصول وحواشيه من الوسط

ومنه ذرا الى هذه ومن * رضيع الى ما كان من فرعه فقط

والمراد بمن له الدر صاحب اللبن كالأزواج واسم الإشارة في قوله الى هذه عائدا الى
اثلاثة التي هي الاصول والفصول والحواشيه والمراد بالحواشيه الاخوة والاختوات
والاعمام والعمات فتصير آباء المرصعة وصاحب اللبن اجداده وامهاته - ما جداته
واولادهما اخوته واخواته والمرصعة اخواله واخواته اخالاته واخوة صاحب
اللبن اعمامه واخواته عماته وتصير اولاد الرضيع احفادهما والفرق بين اصولهما
وحواشيهما وبين اصوله وحواشيه ان لبن المرصعة كالجزة من اصولها فمصرى
التحريم اليهم والى حواشيهم وسبب لبن المرصعة مني الفعل الذي جاء منه الولد وهو
كالجزة من اصوله أيضا فمصرى التحريم اليهم والى حواشيهم ولا كذلك في اصول
الرضيع وحواشيه (قوله بفتح الصاد) أي على انه اسم مفعول ولو عبر بالرضيع
لكان أوضح وقوله التزويج اليها أي بها فالي بمعنى الباء في هذا وما بعده (قوله

(ويصير زوجها) أي المرصعة
(اباه) أي الرضيع (ويحرم
على المرضع) بفتح الصاد
(التزويج اليها) أي المرصعة

والى كل من ناسبها) أى من اصول ونصول وحواش كما علمت وقوله أى انتسب اليها
 أى انتهى اليها واتصل بها فصح قول الشارح بنسب أو رضاع وليس المراد بقوله أى
 انتسب اليها خصوص النسب المقابل للرضاع والالماصح ذكر الرضاع فى حيث ذلك
 لكن لو قال أى انتهى اليها لكان أوضح (قوله ويحرم عليها الخ) انما ذكره المصنف
 مع كونه معلوما مما قبله اذ يلزم من محرمها عليه تحريمه عليها توضيحا للبتدى وليفيد
 ان الحرمة المنتشرة منه ليست كالحرمة المنتشرة منها فان حرمتها تنتشر الى جميع
 اقاربها وحرمة لا تنتشر الا الى فروعه (قوله الى الموضع) أى لانه ابنها من الرضاع
 وهو يفتح الضاد على انه اسم مفعول كما علم مما قبله وقوله وولده وان سفل أى لانه ابن
 ابنها من الرضاع فهو وحفيدها (قوله ومن انتسب اليه) لعل المراد ومن انتسب الى
 الرضيع من اولاده ويكون عطفه على قوله وولده عطف تفسير لكن ربما يكر على
 ذلك قوله وان علان المناسب أن يقول وان نزل كما قال فيما قبله وان سفل الا أن
 يقال وان علان الرضيع وانما تكلفنا ذلك لانا لوالد بقاءه على ظاهره من ان المعنى
 على من انتسب اليه الرضيع من الاصول وان علان هو وسهوا وسبق قلم لانه لا يحرم
 عليها اصول الرضيع كما يبه وجده لما مر من ان الحرمة لا تنتشر منه الا الى فروعه
 دون اصوله وحواشيه فلا يبه وأخيه نكاح المرضعة وبناتها وزوج المرضعة أن يتزوج
 بام الطفل واخته (قوله دون من كان فى درجته) أى فلا يحرم عليها التزويج
 اليه وقوله كاخوته الذين لم يرضعوا معه أى بخلاف الذين رضعوا معه فحكمهم حكمه
 والحاصل ان الذى رضع تحرم عليه المرضعة وجميع بناتها ولو غير من رضع عليها سواء
 السابقة واللاحقة لان الجميع اخوات له والذى لم يرضع لا تحرم عليه المرضعة
 ولا بناتها حتى التى ارتضع عليها اخوة والبنات التى ارتضعت يحرم عليها جميع اولاد
 المرضعة ولو غير الذى ارتضعت عليه سواء السابق واللاحق لان الجميع اخوة لها والتى
 لم ترضع لا يحرم عليها اولاد المرضعة حتى الذى ارتضعت عليه اختها وانما انتهت على
 ذلك لان العامة تسأل عنه كثيرا (قوله أو أعلى) عطف على قوله فى درجته
 وأو أعلى الواو كما اشار اليه الشارح بقوله أى ودون من كان أعلى فهو خير لكان واسمها
 ضمير عائده على من فهى ناقصة فلا حاجة لقول المحنى فكان اما زائدة او تامة
 بمعنى وجد (قوله طبقة) منصوب على التمييز المحول عن اسم كان والاصل ومن
 كانت طبقة أعلى من طبقة فمحذوف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فصار ضمير

(والى كل من ناسبها) أى
 انتسب اليها بنسب أو رضاع
 (ويحرم عليها) أى المرضعة
 (التزوج الى الموضع وولده)
 وان سفل ومن انتسب اليه
 وان علان دون من كان
 فى درجته) أى الرضيع
 كاخوته الذين لم يرضعوا معه
 (أو أعلى) أى ودون من كان
 أعلى (طبقة منه) أى
 الرضيع

رفع واستتر ثم أتى بالمضاف الذي حذف وجعل تميزاً (قوله كإمامه) أي وإبائه
واجدادهم (قوله وتقدم في فصل محرمات الكاح ما يحرم الخ) أي والكلام
هنا إنما هو في بيان ما يحصل به التحريم وقوله فأرجع إليه أي إن شئت ولكن المهم
قد قصرت

*** (فصل في أحكام نفقة لأقارب والأرقاء والبهائم) ***

أي كالوجوب الآتي في كلام المصنف وجهها المصنف في هذا الفصل لتناسقها
في الوجوب بقدر الكفاية وسقوطها ببعض الزمان بخلاف نفقة الزوجة فلذلك أفردها
بفصل وحدها على ما في بعض النسخ لكن الذي يناسب صنيع الشارح إسقاطه كما
في بعض النسخ وعليه وكان الأولى أن يقول فصل في أحكام النفقات (قوله وفي
بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده) أي عن الفصل الذي بعده
وهو فصل الحضانة بناء على ما في بعض النسخ من إسقاط لفظ فصل عند الكلام على
نفقة الزوجة ووجه تأخير هذا الفصل عن الذي بعده بأن الحضانة من تعلق
الأرضاع فالأنسب ذكره عقبه ووجه تقديمه عنه أن الأرضاع من جملة النفقة
على القريب وهو سابق على الحضانة فناسب تقديم النفقة على القريب لاشتغالها
على المقدم وهو الأرضاع وضم إلى نفقة القريب غيرها استطراداً لاجل تقيم الكلام
على النفقات (قوله والنفقة مأخوذة من الانفاق) استشكاه الشيخ القليوبي
بأن فيه اشتقاق مصدر من مصدر وطأه وإن المصدر لا يشتق من المصدر مطلقاً مع
أن المصدر المزيد مشتق من المصدر المجرد بخلاف العكس كما عرفت كان الصواب كما قال
المحشي أن يقول وفيه اشتقاق مصدر مجرد من مصدر مزيد وهو لا يصح وإنما يصح
اشتقاق المزيد من المجرد راجع إلى أن الشارح عبر بالاختصاص وهو واسع دائرة من مادة
الاشتقاق (قوله وهو) أي الانفاق وقوله الانفاق أي دفع ما يسمى نفقة لمن
يستحقه (قوله ولا يستعمل إلا في الخير) أي كما أن الإسراف لا يستعمل إلا في غير
الخير ومن بلاغات الزمخشري لا صرف في الخير كما لا خير في السرف وهو من رد الجوز
إلى المصدر (قوله والنفقة أسباب ثلاثة) ولا يرد على المحصر أنه يجب نفقة الهدى
والأضيحة المندورين على الناذر مع خروجهما عن ملكه بالنذر لأنه من استحقاب
الملك فهو داخل في الملك بحسب ما كان وكذلك لا يرد أنه يجب النفقة على حصة
لعقراء في الزكاة بعد المحول وقبل الانفاق على المال مع خروجها عن ملكه بالمحول

كإمامه وتقدم في فصل
محرمات الكاح ما يحرم
بالنسب وأرضاع بفصلا
فأرجع إليه
* (فصل)
في أحكام نفقة الأقارب وفي
بعض نسخ المتن تأخير هذا
الفصل عن الذي بعده والنفقة
مأخوذة من الانفاق وهو
الانفاق ولا يستعمل إلا
في الخير والنفقة أسباب
ثلاثة

لما ذكر (قوله القرابة وملك اليمين والزوجية) انما قدم القرابة على الملك والزوجية لانها قد تسبق عليهما كما في والد الطفل غني بنحو وصية او بموروث ولان القريب جزء المنة في فاعتنى بها الشرفها وبعضهم قدم الزوجية على القرابة والملك نظرا الى قوة اللزوم فيها لكونها لا تسقط بمضى الزمن (قوله وذكر المصنف السبب الاول) أي الذي هو القرابة (قوله ونفقة المولودين) أي الاصول والفروع سيما باليهودين تشبيها بيهودى النخبة في الاعتماد فانهم يعتمد عليهم كما يعتمد على اعمدة النخبة وقوله من الامل أي الاقارب وخرج بالاصول والفروع غيرهم من مائر الاقارب كالاخ والانت والعم والعمة ويشترط في كل من الاصول والفروع الحرية والعصمة فخرج بالحرية الرقيق فلا تجب نفقة له ولا عليه ولو مكاتباً ومعضاً ما عدم وجوبها له فلان نفقته على سيده وأما علم وجوبها عليه فلانه اسوأ حالا من المعسر وهو لا تجب عليه نفقة قريبه نعم البعض تجب له بقدر ما فيه من الحرية والباقي على سيده بقدر ما فيه من الرق وتجب عليه نفقة كاهله لقريبه لتمام ملكه فهو كحر الكل على المعتمد خلافا لبعضهم وخرج بالعصمة غير المعصوم فلا تجب نفقة حربي ومرتد مطلقا وتارك صلاة بعد امر الامام وزان محض اذ لا حرمة لهم وقال الشيخ ابن حجر تجب للزاني المحصن لعذره بعدم قدرته على احسان نفسه فيكون مستثنى من غير المعصوم وهو المعتمد (قوله واجبة للوالدين والمولودين) بكسر الهمزة والفتح فيهما على صيغة الجمع كما يصرح به قوله فأما الوالدون الخ وأما المولودون الخ والدليل على وجوبها للوالدين قوله تعالى في حق الابوين وصاحبهما في الدنيا معروفا ومن المعروف القيام بكفايتهما عند حاجتهما وخبر اطيب ما يأتى كل الرجل من كسبه وولده من كسبه فكلوا من أموالهم والابجداد والجدات ملحقون بهما في ذلك والدليل على وجوبها للمولودين قوله تعالى فان ارضعن لكم فأتوهن اجورهن لذي الحجاب الاجرة لارضاع الاولاد يقتضى ايجاب نفقتهم وقوله صلى الله عليه وسلم لئن أخذى ما يكفلك وولداك بالمعروف رواه الشيخان واولاد الاولاد ملحقون بهم في ذلك (قوله أي ذكورا كانوا او اناثا) أشار الشارح بذلك الى أن في صيغة جمع المذكور تلييناً فان المراد بالوالدين ما يشمل الذكور والاناث وان علوا ولوم جهة الام وبالمولودين ما يشمل الذكور والاناث وان سفلا ولوم جهة البنات (قوله اتفقوا في الدين او اختلفوا فيه) فلا يضر في ذلك اختلاف الدين فيجب على المسلم نفقة الكافر المصوم وعكسه

القرابة وملك اليمين والزوجية
وذكر المصنف السبب الاول
في قوله (ونفقة المولودين
من الامل واجبة للوالدين
والمولودين) أي ذكورا كانوا
او اناثا اتفقوا في الدين
او اختلفوا فيه

اهوم الادلة ولوجود الموجب وهو البعضية كالتعق ورذ الشهادة فان قيل هلا كان وجوب النفقة كالامراث في اشتراط اتفاق الدين أجيب بان الميراث مبني على الموالاة والمناصرة ولا هو الالة ولا مناصرة عند اختلاف الدين والنفقة مبنية على الحاجة وهي موجودة عند الاتفاق وعند الاختلاف (قوله واجبة) هذه الكلمة مكررة فكان الاولى اسقاطها وقوله على اولادهم أي وعلى اصولهم ففيه اكتفاء على حد قوله تعالى سراييل تعيكم الحرامى والبرد والمعتبر في نفقة القريب الكفاية لقوله صلى الله عليه وسلم نخذي ما يكفيك وولدك بالمعروف ويجب اشباعه اشباعا بقدر معه على التردد والتصرف ولا يجب ما زاد على ذلك وهو المبالغة في اشباعه كما لا يكفي سد الرمي ويعتبر حاله في سنة وزهاده ورغبته ويجب له الادم والكسوة والسكنى ومؤونة خادم وابرة طبيب وثمان ادوية احتاجها ونحو ذلك فان همت النفقة في كلام المصنف على المؤنة ثمانت جميع ذلك ولا يجب الا على الغنى بما زاد عن مؤنة مؤنه يوما وليلة وان كان عليه دين ويبيع فيها ما يباع في الدين من عتار وغيره لانها مقدمة على الدين وللمالك بيع جزء من ماله لغية المنفق او امتناعه ولا تصير دين عليه بمضى الزمن وان تعدى المنفق بالمتع بل تسقط بمضى الزمن الانفقة الحامل فانها لا تسقط بمضى الزمن وان جعلها الحمل لانها المنتفعة بها فكانت كنفقتها نعم ان اقترضها القاضى او ما ذونه عليه لمنعه او غيبته صارت دين عليه وكذلك لو لم يكن هناك حاكم واستقرص واشهد اما اذا لم يشهد فلا رجوع عليه وله اخذها من ماله وان لم يكن من جنسها وللاب والجدا اخذها من مال محجورهم بالحكم الولاية ولهما التجاره لاجلها العمل بطبقه ويليق به بخلاف الام والفرع فليس لهما اخذها من ماله لعدم الولاية نعم يولى القاضى الابن الزمن اجارة ابيه المحزون اذا صلح لصنعة لاجل نفقته ويجب على الام ارضاع ولدها اللبأ بالهمز والقصر وهو اللبن النازل أول الولادة لان الولد لا يعيش بدونه غالبا ولا يقوى ولا تشتد بينته الا به ومدته ثلاثة ايام وقيل سبعة وقيل يرجع في قدره الى اهل الخبرة ثم بعد ارضاع اللبأ ان لم يوجد الا الام والاجنبية وجب عليها الارضاع ابقاء للولد وان وجدت الام والاجنبية لم تجبر واحدة منهما على ارضاعه حتى الام وان كانت في نكاح ابيه لقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى وان رغبت في ارضاعه فليس للاب منعها لانها عليه اشق وابنه الله اصلح نعم ان تبرعت الاجنبية مع طلب الام للاجرة او طلبت دون ما طلبته

واجبة على اولادهم

الام كان له منها ولا تتراد نفقتها للارضاع وان احتاجت فيه الى زيادة الغذاء لان نفقتها لا تختلف باختلاف حالها واحتياجا (قوله فاما الوالدون وان علوا فتجب نفقتهم) أي على الفروع ولو تعدد المنفق من الفروع كابنين او بنتين وجبت عليهما بالسوية ان استويا كالمثالين المذكورين فان اختلفا في القرب فعلى الاقرب ولو غير وارث كابن بنت مع ابن ابن ابن ولو انشئ غير وارثة كبنت بنت مع ابن ابن ابن وان استويا في القرب واختلفا في الارث فعلى الوارث ككاتب ابن مع ابن بنت وان تفاوتا في الارث كابن وبنت فوجهان المعتمد منهما انهما عليهما ما بحسب الارث وقيل بالسوية وهو ضعيف (قوله بشرطين) أي باحد شرطين كما يدل عليه تعبير المصنف بأو والمراد بالشرط مجموع الامر من الفقر مع الزمانة او الفقر مع المجنون على ما قاله المصنف وهو ضعيف والمعتمد انه لا يشترط انضمام الزمانة او المجنون الى الفقرة لان الاصول لا يكلفون الكسب وان كانوا قادرين عليه بخلاف الفروع لان الله تعالى قال وصاحبهما في الدنيا معروفا وليس من المصاحبة بالمعروف تكليفهما الكسب مع كبر السن (قوله الفقراء) أي للوالدين وقوله وهو أي الفقر وقوله عدم قدرتهم على مال او كسب فالقدرة بالكسب كالقدرة بالمال على ما سيأتي (قوله والزمانة) بفتح الزاي وهي الآفة التي تمنع من الكسب كما يؤخذ من كلام الشارح ومنها المرض والعمى والمعتمد انها ليست شرطا كما علمت (قوله وهي) أي الزمانة وقوله اذا حصل له آفة أي تمنعه من الكسب (قوله فان قدروا على مال او كسب لم تجب نفقتهم) أي لان القدرة بالكسب كالقدرة بالمال كما مر لكن ان كان المراد ان معهم كسبا بالفعل فهو مسلم بل هو حينئذ داخل في المال وان كان المراد الكسب بالقوة فهو غير مسلم لان قدرة الاصول على الكسب لا تمنع وجوب نفقتهم على الفروع بخلاف قدرة الفروع على الكسب فانها تمنع وجوب نفقتهم على الاصول (قوله او الفقراء والمجنون) أي فتجب نفقتهم مع الفقراء والمجنون لتحقيق احتياجهم حينئذ والمعتمد أنه لا يشترط المجنون كما انه لا يشترط الزمانة والذي يشترط انما هو الفقر بمعنى عدم المال وعدم الكسب بالفعل فعلى مقتضى كلام المصنف بالمفهوم لا تجب للفقراء الاصحاء ولا للفقراء العقلاء لانه وان وجد الفقر لكن فقدت الزمانة والمجنون وعلى المعتمد تجب لهم لان الشرط الفقر فقط (قوله فاما المولودون وان سفلوا فتجب نفقتهم على الوالدين) فان تعدد المنفق من الوالدين كأن كان له

(فاما الوالدون) وان سفلوا
(فتجب نفقتهم بشرطين
الفقر) لهم وهو عدم قدرتهم
على مال او كسب (والزمانة
او الفقراء والمجنون) والزمانة
هي مصدر من الرجل زمانة
اذا حصل له آفة فان قدروا
على مال او كسب لم تجب
نفقتهم (واما المولودون)
وان سفلوا (فتجب نفقتهم
على الوالدين)

أبوان فعلى الأب نفقته دون الأم فإن كان له أحداد أو جندات فعلى الأقرب منهم
 أو منهن وإن كان له أصل وفرع فعلى الفرع وإن نزل لأنه أولى بالقيام بشأن أصله لهظم
 حرمته وإن تعدد المنفق عليه بأن كان له محتاجون من الأصول أو الفروع أو منهنما
 ولم يقدر على كفايتهم قدم نفسه ثم زوجته وخادمها ثم الأقرب فالأقرب فإن لم يكن
 أقرب بأن كان له أب وأم وولد قدم الولد الصغير ثم الأم ثم الأب ثم الولد الكبير (قوله
 بثلاثة شرائط) أي بأحدها كما يدل عليه تعبير المصنف بأو والمراد بالشرط مجموع
 الأمرين الفقير مع الصفر أو الفقير مع الزمانة والفقير مع المجنون فالفقير مع كل منها
 (قوله أحدها) أي أحد الثلاثة شرائط وقوله الفقير والصفر أي الفقير مع الصفر
 (قوله فالغنى الكبير لا تجب نفقته) تفريع على المفهوم لكنه اعتبر مفهوم الوصفين
 معا والانسب أن يأخذ مفهوم كل منهما على حدته كان يقول فالغنى الصغير والفقير
 الكبير لا تجب نفقته فالأول محترز للفقير والثاني محترز للصفر وإن احتساح الثاني
 إلى التقييد بعدم الزمانة والمجنون وهكذا إل فيما قاله مفهوم الشرطين الآخر
 وقد استفيد مما تقدم أن الولد القادر على الكسب لا يثق به لا تجب نفقته بل يكاف
 الكسب بل قد يقال أنه داخل في الغنى المذكور ويستثنى ما لو كان مستغنيا بل يعلم شرعي
 ويرجى منه النجاسة والكسب يمنعه منه فتجب نفقته حينئذ ولا يكاف الكسب (قوله
 وذكر المصنف السبب الثاني) أي الذي هو ملك الميزان وأما أضيف للميزان مع أن الملك
 للذات لأن بها الأخذ والاعطاء (قوله ونفقة الرقيق الخ) المراد بنفقة الرقيق
 مؤنته كما يشير إليه كلام الشارح ومنها جرة لطيب وثمان الدوا وماه الطهارة وتراب
 التيمم إن احتاج ذلك وقوله والبهاثم جمع بهيمة من البهم وهو عدم التكلم لأنها لا تتكلم
 وهي في الأصل اسم لكل ذات أربع من دواب البر والبحر والمراد بها هنا كل حيوان
 محترم بخلاف غير المحترم كالقواسق الخمس وهي الحداة والغراب والعقرب والعفارة
 والكلاب العقور فلا تلزمه نفقته بل تخليته ولا يجوز حبسه حتى يموت جوعا لخبر
 إذا قلت فاحسنوا القتلة وأما ما لا روح فيه كالغفار والقناة فلا يجب فيه عمارته وإن
 أدى تركها للخراب نعم يكره تركها حينئذ كما يكره ترك سقي الزرع والشجر عند المكان
 لما فيه من إضاعة المال فإن قيل إضاعة المال يقتضي التحريم لأنهم نصوا في مواضع
 على تحريمها أوجب بأن محل تحريمها إذا كان سببها فعلا كالقاء لمتاع في البحر بلا خوف
 ورعى الدراهم في الطريق فلا ينافي أنها تترك إذا كان سببها تركا وهذا بالنسبة لمحق الله

(بثلاثة شرائط) أحدها
 (لفقر الصغير) فالغنى الكبير
 لا تجب نفقته (أو الفقير
 والزمانة) فالغنى القوي
 لا تجب نفقته (أو الفقير
 والمجنون) فالغنى العاقل
 لا تجب نفقته وذكر المصنف
 السبب الثاني في قوله (ونفقة
 الرقيق والبهاثم)

تعالى فلا يتأني وجوب ذلك لمحق غيره كالأوقاف ومال المحجور عليه والمرهون مالم
 يكن بتوافق الراهن والمرتهن فيجوز ترك سقي الاتجار المرهونة بتوافقهما خلافا
 للروايات (قوله واجبة) أما في الرقيق فلخير للمولك طعامه وكسوته ولا يكلف من
 العمل مالا يطيق وخير للمولك نفقته وكسوته بالمعروف وأما في البهائم فحرمته الروح
 وخير للصبي دخت امرأة النار في هرة حبستها ألا هي أطعمتها وألا هي أرسلتها تأكل
 من خشاش الأرض بفتح الخاء وكسرهما أي هوامها (قوله فمن ملك رقيقا الخ) تفريع
 على كلام المصنف وقوله عبد الأمة أو مديرا أو أم ولد أي أو مستأجرا أو معارلا أو أعمى
 أو زمنا أو مستحققة منافعها بنحو وصية أو أبقا أو مزرعة لم تسلم لزوجها ليل أو نهارا نعم
 المكاتب ولو كتابة فاسدة لا يجب له شيء من ذلك على سيده لاستقلاله بالكسب
 إلا أن يحجز نفسه ولم يحجزه السيد وكذا الأمة المسلمة لزوجها ليل أو نهارا أو بهيمة
 أي فعلية علفها وسقيها بقدر الكفاية والمراد بالكفاية وصولها لأول الشبع والرى دون
 غايته ما فإن امتنع المالك بما ذكر وله مال امره المحاكم في الحيوان المأكول بأحد
 ثلاثة أمور بيعة أو نحوه مما يزل الملك أو علفه وسقيه بقدر الكفاية أو ذبحه وفي غير
 المأكول بأحد أمرين بيعة أو نحوه مما يزيل الملك أو علفه وسقيه بقدر الكفاية ويحرم
 ذبحه ولولا راحته من الحياة لطول مرض أو نحوه للنهي عن ذبح الحيوان إلا لأكله
 فإن لم يفعل ما أمر به المحاكم عنه في ذلك على ما يراه ويقضيه الحال فإن لم يكن له
 مال أكرى المحاكم الدابة عامية أو باعها أو جزأ منها فإن تعذر ذلك فعلى بيت المال
 كفايتها ولا يجب للمالك من لبن دابته ما يضر ولدها لأنه غذاؤه كولد الأمة وإنما يجب
 ما فضل عنه بشرط أن لا يضر البهيمة أتله علفها وليس له ترك الحلب إذا كان يضرها
 أيضا فإن لم يضرها كره ويسن له أن لا يستقصي اللبن في حلبه بل يبقى في الضرع شيئا
 لخبر دعي اللبن وإن يتص اغفاره لئلا يؤذيها وله أن يسقي ولد البهيمة غير لبن أمه
 أن استمرأه والأفوه أحق بلبن أمه فإن لم يكفه وجب عليه أن يشتري له غيره
 لأن نفقته واجبة عليه وكذا الطير ويحرم جزئها الموقوف من أصل الظهر وكذا حلقه
 لما فيه من تعذيب الحيوان ويجب على مالك الحيوان أن يبقى له شيئا من العسل في الكوارة
 بقدر ما يكفيه أو يشوى له دجاجة ويلقها على باب الكوارة فيأكل منها ويجب على
 مالك دود القز علفه بورق التوت ونخلته لا كاه لئلا يهلك بغير فائدة ويجوز تخفيف
 الدود بالشمس عند حصول نوله وإن أهلكه لأن فائدته ذلك كذبح المأكول من

واجبة فمن ملك رقيقا عبدا
 أو أمة أو مديرا أو أم ولد
 أو بهيمة وجب عليه نفقته
 فبطم رقيقه من غالب قوت
 أهل البلد

المحشون (قوله وجبت عليه نفقته) أي مؤنته كما علمت ولا يجب أن يشبهه الشبع
المفرط بل الشبع المعتاد أو ما قاربه (قوله فيطعم رقيقه من غالب قوت أهل البلد)
أي غالب قوت أهل البلد أي رفاقهم من مخ وشعر وذرة ونحو ذلك وقوله ومن غالب آدمهم
أي آدم أهل البلد أي رفاقهم من مخ وفيت ونحو ذلك وقوله ويكسوه من غالب
كسوتهم أي أهل البلد أي رفاقهم من قطن وصوف ونحو ذلك فلا يجب أن يكون
طعامه من طعام سيده ولا أن يكون آدمه من آدم سيده ولا أن تكون كسوته
من كسوته سيده ولكن يسن وقوله بقدر الكفاية أي في الطعام والأدم والكسوة
والعبرة بكفايته وإن زادت على كفاية أمثاله وبعتبر حاله زمادة ورغبة وحال السيد
تيسارا وإحسارا وينفق عليه الثمن بغير أن يكون بقدر ما يملكه من ثمنه فقط يعطى الزمان
كثقة القريب بجائع وجوهرها بالكفاية ولا تفسر دينا عليه إلا باقتراض القاضي
بنفسه أو مأذونه ويبيع القاضي فيها ما له أن كان له مال عند امتناعه أو غيبته لأنه
حق واجب عليه فإن لم يكن له مال أمره القاضي ببيعه أو إجارته أو عتاقه دفعا لضرره
فإن لم يفعل أبوه المحاكم فإن لم تيسر إجارته بآعه فإن لم يجد من يشتريه اتفق عليه
من بيت المال (قوله ولا يكفي في كسوة رقيقه ستر العورة فقط) أي دون بقية بدنه
لما فيه من الأذلال والتحقير وإن لم يتأذ بحجرو ولا يرد ويحل ذلك ما لم يعتد ستر العورة فقط
كما في بلاد السودان ونحوها ولا كفي كفاية المطلب (قوله ولا يكفون) أي الرقيق
والبهائم وقوله من العمل بيان مقدم لما وقوله مالا يطيقون أي مالا يطيقون الدوام
عليه فلا يجوز للسيد تكليف رقيقه عملا يقدر عليه يوما أو يومين ثم يعجز عنه ويحرم على
المالك تكليف دابته مالا تطيق الدوام عليه من تثقيب الحمل أو أدامة السير وغيرها
يوما ونحوه نعم إن اتفق ذلك له في بعض الأوقات لم يحرم (قوله فإذا استعمل
المالك رقيقه نهارا أراحه ليلا) أي من الأشغال كالخدمة والحمل ونحو ذلك وقوله
وعكسه أي وهو أنه إذا استعمله ليلا أراحه نهارا (قوله ويرجعه صيفا وقت القبولة)
أي لانه وقت الراحة (قوله ولا يكلف دابته أيضا مالا تطيق حمله) فيحرم تحميلها
مالا تطيق الدوام عليه يوما ونحوه وكذلك أدامة السير والركوب ونحو ذلك كما سبق
وقد فصل الشارح أجمال قول المصنف ولا يكفون من العمل مالا يطيقون بالتفريع
الذي ذكره بقوله فإذا استعمل المالك رقيقه الخ وبقوله ولا يكلف دابته أيضا الخ
وبهذا ظهر أن قول المحشي صوابه التقديم على قوله ولا يكفون من العمل الخ لا وجه

ومن غالب آدمهم بقدر
الكفاية ويكسوه من غالب
كسوتهم ولا يكفي في كسوة
رقيقه ستر العورة فقط
(ولا يكفون من العمل
مالا يطيقون) فإذا استعمل
المالك رقيقه نهارا أراحه
ليلا وعكسه ويرجعه صيفا
وقت القبولة ولا يكلف
دابته أيضا مالا تطيق حمله

مقتضى من منع المحشي أن
قول الشارح بقدر الكفاية
مؤخر عن قوله ويكسوه لكن
الذي في الشرح تقديمه
عليه اه

له (قوله وذكر المصنف السبب الثالث) أي الذي هو الزوجة وهذا مناسب للنسخ
 التي ليس فيها ذكر فصل مما لا يملك من بعض النسخ وهو الأنسب بتصحيح النسخ
 لكن الشيخ الخطيب يخرج على النسخة التي فيها ذكر فصل وتبعه المحشي حيث قال
 فصل في أحكام نفقة الزوجة وما يتعلق بها والتعريف بالنفقة لأنها الإغاث والمؤنة إجماع
 منها وقد تطلق بمعنى المؤنة فتشمل سائر المؤن (قوله ونفقة الزوجات المملكات من
 نفسها) أي بان عرضت نفسها عليه كأن يقول له اني مسلمة نفسي اليك فاختر ان
 أتيتك حيث شئت او ان تأتيني فالعبرة ببلوغ الخبر له ويحل ذلك اذا كان في بلدها
 فان غاب عن بلدها رفعت الامر الى المحاكم ليكتب اليها كم يملك الزوج ليعلمه بالتحال
 فيجب اليها ان يكون في الاتفاق عليها فان لم يفعل شيئا من الامرين فرضها القاضي
 في ماله من حين امكان وهو له هذا ان كانت بالنفقة عاقلة فان كانت صغيرة او مجنونة
 فالعبرة بفرض وليها لانه هو مخاطب بذلك وخرج بالممكنة من نفسها الممتنعة
 من التمكين وهي الناشئة فلا نفقة لها ولو تمت مدة ولم تعرض نفسها عليه ولم تمنع بل
 مع السكوت فلا نفقة لها ايضا لعدم التمكين ولا بد من التمكين التام فلو مكنته
 وقتادون وقت كأن تمكنه الليل دون النهار او في دار دون دار فلا نفقة لها ولو اختلفا
 في التمكين كأن قالت مكنت في وقت كذا فأنكر ولا يثبت صدق بينهما لان الأصل
 عدمه فلو رد عليها اليمين خلعت بيمين الرذ واستحقت النفقة لان اليمين المردودة
 كالاقرار او كاليمين ولو اتفقا على التمكين واختلفا في الاتفاق كأن قال دفت لك
 النفقة فانكرت صدقت بيمينها لان الأصل عدم الاتفاق وكذا لو اختلفا في النشور
 فتصدق هي لان الأصل عدمه ومثل الناشئة في عدم النفقة المحبوسة ظلمها وبحق
 فلا نفقة لها وان كان المحاييس لها هو الزوج ويؤخذ منه بالاولى سقوطها بحبسها له
 كذا قال المحشي تبع الاطلاق بعضهم واطاها رآه ان حبسها الزوج ظلمها لم تسقط
 نفقتها له عليه حينئذ وان حبسها بحق فلا نفقة لها وأما اذا حبست الزوجة زوجها
 فان حبست ظلمها سقطت نفقتها وان حبست بحق لم تسقط نفقتها وهذا التفصيل
 هو المتجه كما نقله في حاشية المنهج في باب القسم والنشور وان اطلق في باب النفقات
 (قوله واجبة على الزوج) أي بالتمكين يوما بيوم فتجب بفجر كل يوم وانما وجبت بفجر
 اليوم لانه يسلمها الحب فيحتاج الى طمئنه وتأمينه فلو حصل التمكين ابتداء
 في اثناء اليوم وجبت بالقسط حتى لو حصل وقت الغروب كما يقع كثيرا وجبت كذلك

وذكر المصنف السبب الثالث
 في قوله (ونفقة الزوجة
 الممكنة من نفسها واجبة)
 على الزوج

بمخلاف ما لو كان ذلك بعد نشوز بان كانت ناشرة ثم مكنت في اثناء اليوم فلا تصيب نفقة ذلك اليوم لانها تسقط بالنشوز فلا تعود بالطاعة ما لم يستمتع بها ولا تصيب بالعقد قبل التمكن لانه يوجب المهر فلا يوجب عوضين ولا انها مجهولة بسبب جهل حال الزوج من يسار او اعسار او توسط والعقد لا يوجب مالا مجهولا ولا انه صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة رضي الله عنها وهي بنت ست سنين ودخل بها وهي بنت تسع ولم يقل انه اتفق عليه قبل الدخول فلو كانت النفقة واجبة بالعقد اساقها اليها ولو وقع لنقل (قوله) ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج) أي من يسار واعسار وتوسط وقوله بين المصنف ذلك أي اختلافها بحسب حال الزوج فاسم الإشارة عائدة على الاختلاف المفهوم من اختلفت (قوله وهي مقدرة) وانما لم تعتبر فيها الكفاية لانها تستحقها ايام مرضها وشبهها واذا اكلت عنده على العادة كفي لجريان الناس عليه في الاعصار والامصار لكن محله ان اكلت عنده برضاها وهي رشيدة او غير رشيدة وقد اذن وليها في ذلك فان كانت غير رشيدة ولم يأذن وليها في ذلك لم يكف فترجع عليه بالنفقة وهو متطوع باكلها عنده ان كان اهلا للتطوع والارجع عليها بما اكلت وهي ترجع عليه بالنفقة ومعلوم ان العبرة في الامة المزوجة اذا اوجبتا نفقة على الزوج بان كانت مسئلة له ليلاد ونهارا برضا سيدها المطلق التهرق لا برضاها ولو اعتاضت عن النفقة غير المستقبل جاز ان لم يكن ربا كان اعتاضت عنها درهم او دينار او ثيابا وبراعن شعير او عكسه فان كان ربا كان اعتاضت خبز برأود قيقه عن برلم يجزوا ما النفقة المستقبل فلا يجوز الاعتياض عنها (قوله فان وفي بعض النسخ ان) أي بلافا وقوله كان الزوج موسرا أي بان كان عنده ما يكفيه بقية العمر الغالب وزاد عليه مدان فان لم يكن عنده ما يكفيه العمر الغالب او كان عنده ما يكفيه ولم يزد عليه شي فحسروا ن زاد عليه شي ولم يبلغ مدين فتوسط والعبرة في ذلك بطولوع فجر كل يوم كما سيصرح به الشارح وحيث قد لا يبعد ان يكون موسرا في يوم ومتوسطا في يوم ومعه را في يوم (قوله ويعتبر يساره بطولوع فجر كل يوم) أي لانه وقت الوجوب فتعتبر ما عنده عند طولوع الفجر فاذا وجدناه يزيد على كفاية العمر الغالب بمدين فهو موسر فيلزمه في هذا اليوم مدان وهو كذا ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثرتهم (قوله فدان من طعام واجبان عليه) أشار بذلك الى ان قول المصنف مدان مبتدأ والخبر محذوف واحتجوا الاصل التفاوت بقوله تعالى لينفق ذو سعة

ولما اختلفت نفقة الزوجة بحسب حال الزوج بين المصنف ذلك في قوله (وهي مقدرة فان) وفي بعض النسخ ان (كان الزوج موسرا) يعتبر يساره بطولوع فجر كل يوم (فدان) من طعام واجبان عليه

من سعة ومن قدر عليه رزقه فليستفق مما آتاه الله وأما كون الواجب على الموسر مدني
فاعتبارا بأكثر ما وجب في الكفارة وهو مدان في كفارة الأذى في الحج وأما كون
الواجب على المعسر مدنا فاعتبارا بأقل ما وجب في الكفارة وهو مدني نحو كفارة الظهار
فانه يكتفي به الزميد ويقنع به الرغب ولما اوجبوا على الموسر الاكثر وهو المدان وعلى
المعسر الاقل وهو المدقياسا الى الكفارة فيهما اوجبوا على المتوسط ما بينهما لانه
لو الزمناه بالمدني اضره ذلك ولو اكتفينا منه بالمدني اضره ذلك فوجبنا عليه قدر اوسطا
وهو مد ونصف (قوله كل يوم مع ليلة المتأخرة عنه) أي لان العبرة بنحو اليوم
فحينئذ يعتبر اليوم مع ليلة المتأخرة عنه وضافتها اليه لاتصالها به والافهى ليلة
اليوم المتأخرة عنها لان الليل سابق على النهار (قوله مسلمة كانت الخ) تعميم في
الزوجة وأشار بذلك الى ان الواجب لا يختلف باختلاف حال الزوجة لان العبرة
بحال الزوج دون حال الزوجة وقوله مرة كانت ورقية أي مسلمة له ليلاتها راحتي
تجب نفقة عليها عليه (قوله من غالب قوتها) أي غالب قوت محل الزوجة لانه من
المعاشرة بالمعروف الماء وريحه وقياسا على الفطرة والكفارة ولو اختلف الغالب في المحل
كان كالأوقية قاتون الشعير أربعة اشهر والبر والاذر ثمانية اشهر فقد اختلف الغالب
وهو البر والارزواختلف قوت المحل ولا غالب كان كأوقية قاتون البر والشعير على
السواء وجب لائق بالزوج ولا عبرة بأقلياته اقل منه زهدا او بخل او فقه تكلفا
(قوله والمراد غالب قوت البلد) أي بلاد الزوجية والتعبير بالبلاد جرى على الغالب
لان المراد غالب قوت محلها سواء كان بلدة او قرية او مدينا او بادية وقوله من حنطة
او شعير الخ بيان لغالب قوت البلد وقوله او غيره ما الى كالتمر والذرة والارز ونحوها
(قوله حتى الاقط) غاية في قوله او غيره ما وقوله في اهل بادية يقاتونه أي في حق
اهل بادية يعتادون اقبلياته (قوله ويجب للزوجة الخ) ويجب لها ايضا لفاكهة التي
تغلب في اوقاتها كخوخ وشمش وبن ونحو ذلك وما جرت به العادة من الكعك
والسكك والنقل في العيد والمحبوب في العشر وما يفعل في أربع أيوب ويوم سباع البيض
والقهوة والدخان ان اعتادت شربهما والسراح في اول الليل لجريان العادة بذلك
والضابط انه يجب لها كل ما جرت به العادة (قوله من الادم) أي لان الطعام لا يساغ
الا بالادم غالبا ولا تكلف أكل الخبز وحده ولو جرت عادتها بذلك لم ينظر لعاداتها
لانه حقها وقوله والكسوة بكسر الكاف وضمة الكاف والمعتبر في مقدار الكسوة كفاية

كل يوم مع ليلة المتأخرة
عنه لزوجة مسلمة كانت
او ذميمة مرة كانت ورقية
والادان (من غالب قوتها)
والمراد غالب قوت البلد من
حنطة او شعير او غيره ما حتى
الاقط في اهل بادية يقاتونه
(ويجب للزوجة من الادم
والكسوة)

بدنها فلا يكتفى ما يطلق عليه اسم الكسوة اذا لم يكفها وتختلف كفاية بدنها بطولها وقصرها وممنها وهزالها وفي جفها ما جرت به عادة امثاله من قطن او كتان او حرير كما سيذكره الشارح وفي جودتها ودرافتها يسار الزوج واعساره وتوسطه فيفاوت بين الموسر وغيره في الجودة والرداءة لا في عدد الكسوة لانه لا يختلف بذلك وتختلف باختلاف البلاد في الحر والبرد ويجب لكل فصل من فصل الشتاء والصيف كسوة والمراد بالشتاء ما يشمل الربيع وبالصيف ما يشمل الخريف فالسنة عند الفقهاء فصلان وان كانت في الاصل اربعة فصول فالفصل عندهم ستة اشهر فيجب لها كل ستة اشهر كسوة وهي قميص وسراويل ونجاروه وشئ يغطي به الرأس وهو المسمى بالطرحة ومكعب بكسر الميم وسكون الكاف وتخفيف العين او بضم الميم وفتح الكاف وتشديد العين وهو المداس كالبابوذج والعمرمة ويلحق به العقباب ان جرت به عادتها او يراد في الشتاء لدفع البرد بجمعة محشوة او فروة او نحوهما بحسب العادة ويجب لها ايضا توابع الكسوة من كوفية للرأس وهي الطاقية التي تلبس في الرأس تحت الحمار وتكة لباس وهي ما يسمي به السراويل وزرقة من وجبة ونحوهما ونحوها طلة ونحو ذلك ويجب لها ايضا ما تقعد عليه من بساط نخب له وبرة كبيرة وهو المسمى بالسجادة في الشتاء ونطع بكسر النون وفتحها مع اسكان المطاء وفتحها وهو الجلد كالقروة التي يجلس عليها في الصيف بالنسبة للموسر ومن نحو لباده في الشتاء وحصير في الصيف بالنسبة للعسر ويجب لها ايضا ما تنام عليه من الفراش كالطراحة وما تضع رأسها عليه من الخدة بكسر الميم سميت بذلك لوضع الخدة عليها وما تغطي به كالحفاف في الشتاء وفي بلد بارد والمحفة أي الملائنة التي تلحف بها بدل الحفاف في الصيف او في البلاد الحارة ولا يجب تجديد ذلك في كل فصل كالكسوة بل يجب تصليحه كلما احتاج لذلك بحسب ما جرت به العادة وهو المسمى عند الناس بالتجديد وكذلك تبيض النحاس المعروف واذا حصل التمكن في اثناء الفصل وجب من الكسوة بقسطه مما يجب فيه وبمضمهم يجعل كل ستة اشهر تقضى من التمكن فصلا لكنه يشكك فيه انه يجب للشتاء كذا وللصيف كذا كما تقدم بيانه لانه يقتضى اعتبار فصل الشتاء والصيف كما قلنا (قوله ما جرت به العادة) فالحكم في ذلك العادة فيجب لها كل ما جرت به العادة وقوله في كل منهما أي من الادم والكسوة (قوله فان جرت عادة البلد في الادم الخ) هذا تفصيل لقوله ما جرت به العادة بالنسبة للادم ولو اختلفا في قدر الادم قدره القاضي باجتهاده

ما جرت به العادة في كل
منهما فان جرت عادة البلد
في الادم

معتبر حال الزوج من يسار وغيره فينظر ما يحتاج اليه الملامن الادم فيفرضه على
المعسر ويضاعفه على الموسر ويجعل ما بينهما على المتوسط وما ذكره الشافعي رضي الله
عنه من مكيلة رجباً أو من تعريب (قوله يزيت) أي كالزيت الطيب فإنه يتأدم به
وقوله وشيرج أي اوشيرج وهكذا ما بعد والشيرج يفتح الشين وهو دهن الجسم
ولا يجوز كسر الشين كما قاله الشبرا ماى لأنه حينئذ يصير من باب درهم وهو قليل
مع كون أمثله محصورة وليس هذا منها وقوله وجبن أي كالجبن المحالوم وقوله
ونحوها أي كسمن وتمروخل (قوله اتبع العادة في ذلك) أي فيما جرت به من الزيت
والشيرج الخ (قوله وان لم يكن في البلد ادم غالب) أي كأن يكون فيها ادمان على
السواء وقوله فيجب اللائق بعالم الزوج أي من يسار وغيره (قوله ويختلف الادم
بانتلاف الفصول) أي الاربع وقوله فيجب في كل فصل الخ تقريره على ما قبله كما هو
ظاهر (قوله ويجب للزوجة أيضاً) أي كما يجب لها ما سبق وقوله لحم أي مع ما يطبخ به
كالخطب وغيره والملوخية وغيرها وقوله يليق بحال زوجها أي في الجنس كالصالح
والجاموس والقدر كثلاثة ارطال والوقت كأن يكون في كل اسبوع مرة أو في كل
يومين مرة ولو اختلفا في قدر اللحم قدره القاضي باجتهاده بحسب حال الزوج من
يسار واعسار وتوط وما ذكره الامام الشافعي من رطل لحم في الاسبوع محمول على
ما كان في زمنه من قلة اللحم فلا ينافي أنه يراد عليه بحسب العادة مع ان الرطل
محمول على المعسر فيكون على الموسر باعتبار ذلك رطلاً وعلى المتوسط رطل ونصف
واذا اوجبا اللحم في يوم من الاسبوع فينبغي ان يكون يوم الجمعة لأنه افضل الايام
فهو اولي بالتوسيع فيه وظاهر كلامهم أنه يجب لادم في يوم اللحم وهو لا قرب ليكون
احدهما غداء والاخر عشاء (قوله وان جرت عادة البلد في الكسوة الخ) هذا تفصيل
لقول المصنف ما جرت به العادة بالنسبة للكسوة وقوله لتمل الزوج أي في اليسار
والاعسار والتوط وقوله بكان او حرير أي أو قطن لأنه لباس اهل الدين وما زاد
عليه ترفه وناشئ عن الرعونة التي هي الحق وقلة لقل وقوله وجب أي الكتان
او الحرير او القطن فيجب الجنس الذي جرت به العادة ويفاوت في مراتب ذلك الجنس
بين الموسر وغيره عملاً بالعادة (قوله وان كان الزوج معسراً) أي بأن كان لا يملك
ما يزيد على مؤنة العمر الغالب وذلك صادق بأن يكون عنده ما يكفيه العمر الغالب
فقط او اقل منه كما يعلم مما مر (قوله ويعتبر اعساره بطول فجر كل يوم) أي لأنه

يزيت وشيرج وجبن ونحوها
اتبع العادة في ذلك
وان لم يكن في البلد ادم
غالب فيجب اللائق بحال
الزوج ويختلف الادم
بانتلاف الفصول فيجب في
كل فصل ما جرت به عادة
الزوجة من الادم ويجب
للزوجة أيضاً لحم يليق بحال
زوجها وان جرت عادة البلد
في الكسوة تمل الزوج بكان
او حرير وجب (وان كان)
الزوج معسراً ويعتبر اعساره
بطول فجر كل يوم

وقت الوجوب كما تقدم (قوله قد) خبر مبتدأ محذوف كما أشار إليه الشارح بقوله
 أي فالواجب الخ وقوله من غالب قوت البلد أي بلد الزوجة وتقدم أن التعبير بالبلد
 جرى على الغالب والتعبير بالمحل أهم (قوله وما يتأدم به المسرون مما جرت به عادتهم
 من الأدم) أي قدر أوجنسا كما تربيانه وقوله ويكسونه مما جرت به عادتهم من الكسوة
 أي قدر أوجنسا كما تربيانه أيضا واعلم أن من به رق ولوبه ضاوم كاتبا ممر لنقص
 حال البعض وضعف ملك المكاتب وأن كثر ماله ولعدم ملك غيره مما (قوله
 وأن كان الزوج متوسطا) أي بين اليسار والاعسار وقوله ويعتبر توسطه بطالع
 فجر كل يوم أي لانه وقت الوجوب كما مر (قوله قد) خبر مبتدأ محذوف كما أشار إليه
 الشارح بقوله أي فالواجب عليه الخ) وقوله ونصفه طم على مد وقوله من غالب
 قوت البلد أي بلد زوجته والمحل أعدم من البلد كما مر (قوله ويجب لها من الأدم
 الوسط) أي قدر أوجنسا كما تربيانه وكذلك قوله ومن الكسوة الوسط وأشار الشارح
 بتقدير الوسط في الأدم إلى أن قول المصنف الوسط راجع لكل من الأدم والكسوة
 (قوله وهو) أي الوسط وقوله ما بين ما يجب على المومر والمومرة توضيحه أنه إذا أوجنسا
 على المومر وقتين من الدهن مثلا وعلى المومرة وقتية منه أوجنسا على المتوسط وقتية
 ونصفا (قوله ويجب على الزوج تمليك زوجته الطعام حبا) أي أن كان الواجب عليه
 الحب بأن كان هو غالب قوت محلها فإن كان الواجب عليه غير الحب كتمر ونحوه وأقط
 بأن كان غالب قوت محلها من ذلك وجب عليه تسليمه كذلك لا غير لكن يجب عليه
 ما يطبخ به اللحم كالخطب وغيره وكالمونخية واليامية والقلقاس وغير ذلك فلو طلبت
 غير الحب من خبر أو قيمته لم يلزمه ولو بذل غيره مما ذكر لم يلزمها قبوله لانه غير الواجب
 فلا يجبر الممتنع منها عليه ولا بد أن يكون الحب سليما ولا يكفي غيره كالسوس (قوله
 وعليه طعنه وخبره) أي وبخه فيتولى ذلك بنفسه أو يدفع مؤنة ذلك ولو فعلتها
 بنفسه أبل ولوا كفته حبا فتعاسبه على مؤنة ذلك وفارق نظيره في الكفارة من عدم
 وجوب ذلك على المكفر لأن الزوجة في حبه بخلاف الفقراء (قوله ويجب لها آلة
 اكل الخ) أي كقصعة بفتح القاف ولا تكسر وفي المثل لا تفتح الخزانة ولا تكسر
 القصعة وصحن وملعقة ومغرفة بكسر الميم وكوز وجرّة وقدر ونحو ذلك مما لا غنى عنه
 سواء كان ذلك من خرف أو حرا أو خشب أو نحاس ويجب لها أيضا آلة تنظيف من نحو
 مشط بضم الميم وسكون الشين أو ضمها أو بكسر الميم مع سكون الشين ونحو صابون مما

(قد) أي فالواجب عليه
 زوجته وطعام (من غالب
 قوت البلد) كل يوم مع ليلته
 المتأخرة عنه (وما يتأدم به
 المسرون) مما جرت به
 عادتهم من الأدم (ويكسونه)
 مما جرت به عادتهم من الكسوة
 (وأن كان الزوج متوسطا)
 ويعتبر توسطه بطالع فجر
 كل يوم مع ليلته المتأخرة عنه
 (قد) أي فالواجب عليه
 زوجته مد (ونصف) من
 طعام من غالب قوت البلد
 (و) يجب لها (من الأدم)
 الوسط (و) من (الكسوة)
 الوسط وهو ما بين ما يجب
 على المومر والمومرة ويجب على
 الزوج تمليك زوجته الطعام
 حبا وعليه طعنه وخبره
 ويجب له آلة اكل

تغسل به رأسها وثيابها وتجوأ جانة مما تغسل فيه ثيابها وتجوأ ماء وضوء وتغسل
بسيده فيمألا من حيض واحتلام ومرتك بفتح الميم وكسرها وتجوأ لدفع صنان
اذا لم يندفع الا به ويجب لها اجرة حمام في كل شهر او اكثر واقل بحسب ما جرت به
عادة امثالها لا اجرة طبيب وحاجم وخاتن وقاصد ولادواء مرض ومنه ما يصنع عقب
الولادة من حلبة وعسل وفراخ ومن فلا يجب ذلك على الزوج بخلاف ما تشتهيه
ايام الوحم فيجب عليه وأما ما تترين به من الكحل والخضاب والطيب فلا يجب عليه
لكن ان مياها لها وجب عليها استعماله (قوله وشرب) بفتح الشين وضمها بل وكسرها
فهو مثل الشين أى وآلة شرب كقوله ودورق (قوله ويجب لها مسكن) أى ولو باجرة
فلا يشترط مسكونه ملك الزوج لانها لا تملكه بل تمتع به فقط فهو امتاع لا تملك
كالتخادم بخلاف غيرهما من النفقة والكسوة والادم والفرش والغطاء وآلات
الاكل والشرب وآلات التنظيف وغير ذلك فانه تملكه وقوله يليق بها عادة أى لانه
امتاع كما مر والقاعدة ان ما كان تملكه كاعتبر بحال الزوج وما كان امتاعا اعتبر بحال
الزوجة (قوله وان كانت ممن يخدم مثلها) أى بان كانت لا يليق بها ان تخدم نفسها
بل المروءة تقضى بان يخدمها غيره في بيت ابيها وان تخلف الاخداف بالفعل لعارض
كعدم وجود ما تحصل به التخادم او عدم وجود من يخدم او قصد تواضعها وزياستها
لكن بشرط ان تكون حرة بخلاف الرقيقة كلاك او به اضاف لاخداف لها وان كانت
جيلة لان شأنها ان تخدم نفسها وان وقع الاخداف لها بالفعل كما في الجوارى البيض
وعلم من قوله وان كانت ممن يخدم مثلها أنه لا يجب الاخداف لمن يخدم نفسها في
العادة عنديها وليس لها ان تتخذ خادما وتتفق عليه من مالها الا باذن زوجها كما
في الروضة واصاها ولو كانت ممن لا يخدم مثلها عادة في بيت ابيها ولكن اعتادت
الاخداف في بيت زوج سابق لم يجب اخداؤها على المعتمد خلافا لما جرى عليه بعضهم
من وجوب الاخداف حينئذ وتبعه المحشي حيث قال أى في بيت اهلها وزوج قبله
فمؤى في وجوب الاخداف بين من يخدم مالها في بيت اهلها ومن يخدم مثلها في بيت
الزوج السابق وهو ضعيف (قوله فعليه أى الزوج اخداؤها) أى ولو بواحد من نحل
له نظرها ذكرا كان أو أنثى ويقال لكل منهما خادم وفي لغة قليلة يقال للأنثى خادمة
ولا يجب ما زاد على الواحد وان اقتضت العادة تعدد الخادم في مثلها نعم ان احتاجت
الى خدمة لمرض او زمانة وجب اخداؤها بقدر الحاجة وان تعدد سواء كانت حرة

وشرب وطبخ ويجب لها مسكن
يليق بها عادة (وان كانت
ممن يخدم مثلها فعليه)
أى الزوج (ان خدامها)

اوامة لان ذلك الحاجة التي هي اقوى من المروءة ولا يكفي ان يخدمها الزوج بنفسه
 لانها تستحي منه خالدا وتعير بذلك وسواء في وجوب الانخدام موسر ومعسر ومتوسط
 وعبد ومكاتب وغيره كسائر المثلون لان ذلك من المعاشرة بالمعروف المأمور بها (قوله
 بحرة اوامه له) كان الاولى تأخير الحرة عن قوله اوامه له ليتصل بها قوله مستأجرة
 لانه صفة لها فان الاستئجار لا يجري في امته وان جرى في امه غيره وفي بعض النسخ
 بعد قوله اوامه له اوامه مستأجرة وهي ظاهرة وهي كانت مستأجرة لا يلزمه غير
 الاجرة وان كانت حرة (قوله ادبا لانفاق على من يحب الزوجة) وجنس طعام
 الخادم جنس طعام الزوجة لكن يكون دونه نوعا وقدرا فيجب على الموسر مد وثلاث
 اعتبارا بثلاث نفقة المخدمة وعلى المتوسط مد اعتبارا بثلاث نفقة المخدمة أيضا وعلى
 المعسر مد جزا لان النفس لا تقوم بدونه غالباً ويجب له ادم لان العيش لا يتم بدونه
 وجنسه جنس ادم المخدمة لكن يكون دونه نوعا وقدرا بحسب قدر الطعام ويجب له
 أيضا كسوة تليق به دون كسوة المخدمة جنسا ونوعا فيجب له قيص ونحوه مكعب
 وقسع للد كرو مقنعة للأنثى ونحف ورداء وجبة في الشتاء وما يفرشه وما يتعطى به
 كقطعة لبس وكساء في الشتاء وحصيرة في الصيف ومخدة وسراويل بحريان العادية به
 للخادم الآن وأما قول الشيخ الخطيب تبعاً للشيخ الاسلام لا سراويل فهو بحسب
 العادة القديمة فيجب الآن عملاً بالعادة (قوله من حرة اوامه) بيان ان صاحب
 الزوجة ويدخل في ذلك التجارية التي يدخاها ابوها بها كالجرت به العادة في مصر
 وقوله ان رضى الزوج بها فيد أنه لا يلزمه الرضى بها لكن ان لم يرض بها يلزمه
 الانخدام غيرها (قوله وان اسراخ) نرج بقوله اعسر ما اذا اسر لكن امتنع من
 الانفاق عليها فليس لها الفسخ لتكدها من تحصيل حقه اياها كما سواه حضر الزوج
 او غاب وان لم يترك لها شيئاً في غيبته ولو غاب مدة طويلة خلافاً لما لكه فانه اذا غاب
 ولم يترك لها شيئاً فسخ عندهم فلو فعل ذلك مالكي ثم حضر الزوج فللمساغي نقضه
 ولو حضر الزوج وغاب ماله فان كان بمسافة القصر فأكثرها الفسخ ولا يلزمها الصبر
 للضرورة وان كان دون مسافة اقصر فلا فسخ لها وامر باحضاره حالاً هذا ان سهل
 احضاره والا فلها الفسخ وقدرة الزوج على الكسب كقدرته على المال فليس
 لها الفسخ الا ان يحجز عن الكسب وقوله بنفقها اي ركسوتها فالا عساراً بالكسوة
 كالا عساراً بالنفقة لانها لا بد منها ولا يبقى البدن بدونها غالباً ويستثنى منها المكعب

بحرة اوامه له اوامه
 مستأجرة ادبا لانفاق على
 من يحب الزوجة من حرة
 اوامه المخدمة ان رضى الزوج
 بها (وان اعسر بنفقها) أي
 المستغلبة

قوله وقع للذ كرمه شيء
 يشبه القمع يلبس على الرأس
 كالبرنس يسمى القمعة بضم
 القاف وتشديد الموحدة
 فليحرقه قاله نصر

والمراد بل فلا فسخ بالاعسار. ما كما لا فسخ لها بالاعسار بالآدم لان النفس تقوم بدونه بخلاف القوت والكسوة وأما المسكن فيجوز بمقتضى ما على أنها لا تفسخ به كالأدم والمعتد أنها تفسخ به لشدة الحاجة اليه ولا فسخ أيضا بالاعسار بالخدم أو نفقة أو نفقة معسر لم تفسخ ولا يصير الزائد ديناً عليه لان نفقته إلا أن نفقة معسر فلولم يجسد إلا نصف مدغداً ونصفه عداً فلا فسخ لها لانه قادر على المد وهو نفقة المعسر ولو تبرع بها شخص عن الزوج المعسر لم يلزمها لقبول بل لها الفسخ لما فيه من المنفعة نعم ان تبرع بها للزوج ثم دفعها للزوج لها فلا فسخ بل يلزمها لقبول لان المنفعة حينئذ على الزوج لا عليها وكذلك لو كان المتبرع بها اباً أو جداً أو سيداً أو زوجاً تحت حجره فلا فسخ لها بل يلزمها لقبول لنصف المنفعة وقوله أي المستقبل فلا فسخ بالاعسار بالماضية كما سيذكره الشارح والحاصل ان شروط هذه المسألة خمسة الأول الاعسار فيخرج ما إذا امتنع مع عدم الاعسار الثاني كونه بالنفقة أو الكسوة فيخرج ما إذا اعسر بنحو الآدم الثالث كون النفقة لها فيخرج ما إذا اعسر بنفقة الخادم الرابع كون الاعسار بنفقة المعسر فيخرج ما إذا اعسر بنفقة الموصرا والمتوسط مع القدرة على نفقة المصرا الخامس كون النفقة مستقبلية فيخرج ما لو اعسر بالنفقة الماضية (قوله فلها الصبر على اعساره) أشار بذلك إلى ان محل قول المصنف فلها فسخ النكاح إذا لم تصبر فهي مخيرة بين الصبر والفسخ وقوله وتنفق على نفسها من مالها وتقرض أي وتنفق على نفسها مما اقترضته وعبارة الشيخ الخطيب وتنفق على نفسها من مالها أو مما اقترضته وهي أسهل من عبارة الشارح (قوله ويصير ما نفقته ديناً عليه) أي ان كان بقدر الواجب بخلاف ما إذا كان ما نفقته زائداً على قدر الواجب فلا يصير ديناً عليه إلا قدر الواجب فلو قال وصارت النفقة ديناً عليه لكان أولى وتصير ديناً عليه وان لم يفرضها القاضي لانها تملك فهي كسائر الديون المستقرة (قوله ولها فسخ النكاح) وطريق الفسخ ان تبرع الامرأى القاضي أو المحكم بشرطه ويثبت عنده اعسار الزوج باقراره أو بيئته ثم بعد ثبوت اعساره يجب امهاله ثلاثة أيام وان لم يطلب الامهال ليتحقق عجزه فانه قد يعجز لعارض ثم يزول ولها الخروج في مدة الامهال لتحصيل النفقة بكسب أو قرض أو سؤال وليس له منعها من ذلك وعليها رجوع إلى مسكنها لئلا يلاها وقت الراحة وليس لها منعه من التسع ثم بعد مدة الامهال

(فلها الصبر على اعساره
وتنفق على نفسها من مالها
أو تقرض ويصير ما نفقته
ديناً عليه ولها فسخ النكاح)

ترفع الامر الى القاضي صبيحة الرابع فيعسخ النكاح هو وانابسه او هي باذنه وليس لها الاستقلال بالفسخ ولومع علمها بالاعسار فلا تسخ قبل رفع الى القاضي ولا بعده وقبل الاذن فيه نعم ان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف في استقلالها به فاذا فسخت حينئذ نفذ ظاهرا وباطنا ولو سلم نفقة اليوم الرابع فلا تسخ لزوال ما كان الفسخ لاجله وهو الاعسار فان اعسر بنفقة الخامس بنت على المدة الماضية ولا تستأنف فتعسخ في الحال كما لو اسر في الثالث ثم اعسر في الرابع والحاصل انه اذا اسر يوما او يومين ثم اعسر بنت واذا اسر ثلاثة ايام ثم اعسر استأنفت ولا اثر لقولها رضيت باعساره ولو قالت رضيت به ابدا سواء قالته قبل النكاح او بعده لانه وعد لا يلزم الوفاء به فلها الفسخ باعساره بعد ذلك لان الضرر يتجدد نعم ان رضيت باعساره بالمر فلا تسخ لها لان الضرر به لا يتجدد (قوله واذا فسخت حصلت المفارقة) أي مفارقتها من الزوج وقوله وهي فرقة فسخ لا فرقة طلاق أي فلا تنقص عدد الطلاق (قوله اما النفقة الماضية الخ) مقابل لقوله أي المستقبل وقوله فلا تسخ للزوجة بسببها أي ما عدا مدة الامهال بعد رفع الى القاضي كما تقدم في طريق الفسخ السابقة (قوله وكذلك) أي مثل الاعسار بالنفقة في ثبوت الفسخ وقوله للزوجة فسخ النكاح بيان لمعاد التشبيه وقوله ان اعسر زوجها بالصداق أي بالحال منه كلا او بعضا على المعتمد فلواقبض بعض المهر واعسر بالباقي قبل الدخول كان لها الفسخ للعجز عن تسليم العوض بتمامه مع بقاء المهر ومن كما اتي به البارري وبه صرح الجوري وقال الا ذرهي هو الوجه تغلا ومعنى خلافا لما اتي به ابن الصلاح من عدم الفسخ اذ يلزم على افتائه اجبار الزوجة على تسليم نفسها بتسليم بعض الصداق ولو درهما واحدا من صداق هو ألف درهم وهو في غاية البعد (قوله قبل الدخول بها) بخلافه بعد الدخول بها تلف المعوض وهو البضع وصيرورة العوض ديناً في الذمة (قوله سواء علمت يساره قبل المقدم لا) أي فلها الفسخ مطلقا وهو ضعيف والمعتمد انه لا فسخ لها فيما اذا نكحته عامة باعساره بالصداق لان الضرر لا يتجدد بخلاف النفقة فان ضررها يتجدد

(فصل في احكام المحضنة)*

أي كالحقة الام بها وتخير المميز بين ابويه كما سيأتي في كلامه وتسمى كفالته أيضا وفيها نوع ولاية وسلطنة وثبت لكل من الرجال والنساء لكن النساء الباقى لانهن

بالمحضون

واذا فسخت حصلت المفارقة
وهي فرقة فسخ لا فرقة
طلاق أما النفقة الماضية
فلا تسخ للزوجة بسببها
(وكذلك) للزوجة فسخ
النكاح (ان اعسر) زوجها
بالصداق قبل الدخول
بها سواء علمت يساره قبل
المقدم لا
(فصل في)
في احكام المحضنة

بالمحضون اشفق وعلى القيام بها الصبر بامر التربية ابصروا ولا من الام كما سيد كره
 المصنف وتنتهي بالبلوغ والافاقة ثم ان بلغ رشيدا فله ان يسكن حيث شاء ولا يجبر
 على الإقامة عند ابويه ذكر اكان أو انثى والاولى ان لا يفارقهما نعم ان خيفت فتنة
 من انفراده كائن كان امرديختي عليه فتنة أو انثى يحصل في سكاها وحدها ربيبة
 امتنعت المفارقة واجبر على البقاء عند ابويه ان كانا مجتمعين وعندا حدهما ان كانا
 مفترقين والاولى في الذكر ان يكون عند الاب وفي الانثى ان تكون عند الام للحياسة
 ويصدق الولي بيمينه في دعوى الفتنة والربيبة ولا يكاف بينة لثلاثين على إقامة
 البينة فضيحة وان بلغ غير رشيد فاطلق طائون أنه كالصبي فتدوم الولاية عليه
 وهو المعتمد وفصل بعضهم فقال ان كان عدم رشده لعدم اصلاح ماله فكالصبي
 وان كان لعدم اصلاح دينه فيسكن حيث شاء وهذا التفصيل ضعيف وان قال
 الرافعي وهذا التفصيل حسن والختمى كالأنتى فيما تقدم (قوله وهي) أي الحضنة
 بفتح الحاء وقوله مأخوذة من المحض الخ أي فعنا ما لغة الضم اخذنا من قوله لضم
 المحاضنة الخ الذي ساقه تعليلا لكونها مأخوذة من المحض فكان الاوضح ان يقول
 وهي مأخوذة من المحض لضم المحاضنة الطافل اليه ثم يقول فهي لغة الضم وقوله بكسر
 الحاء والناس يضمونها الخنا (قوله وهو) أي المحض وقوله لضم المحاضنة الخ تعليل
 لكونها مأخوذة من المحض كما علمت وقوله الطافل ومثله الكبير المجنون كما سيد كره
 ولعله اقتصر هنا على الطافل لكونه الغالب وقوله اليه أي الى المحض الذي هو الجنب
 (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله حفظ الخ هذا تعريف باللازم والمقصود فانه
 يلزم منها حفظ المحضون وهو المقصود منها وتعريفها بالحقيقة تربية من لا يستقل
 بأموره بفعل ما يصلحه ودفع ما يضره فكان الاولى ان يقول وشرعا تربية الخ ولذلك
 قال فيها سيأتي أي تميزته الخ وعلم من هذا التعريف ان الذي على المحاضنة الافعال
 كغسل جسده وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد وتحريكه لينام وغير ذلك وأما
 الاعيان كالصابون الذي يغسل به والكحل الذي يوضع في العين وهكذا سائر المئون
 ففي ماله ان كان له مال والافعل من عليه نفقته لانه من توابع النفقة ولهذا ذكرت
 هنا (قوله من لا يستقل بامر نفسه) أي لصغرا وجنون كما يعلم من تمثيله وقوله
 عما يؤذيه متعلق بحفظ وقوله لعدم تميزه عما لقوله لا يستقل بامر نفسه وقوله كطفل
 وكبير مجنون تمثيل ان لا يستقل بامر نفسه (قوله واذا فارق الرجل زوجته الخ)

وهي لغة مأخوذة من المحض
 بكسر الحاء وهو الجنب لضم
 المحاضنة الطافل اليه وشرعا
 حفظ من لا يستقل بامر
 نفسه عما يؤذيه لعدم تميزه
 كطفل وكبير مجنون (واذا
 فارق الرجل زوجته

أى فارقها بطلاق أو فسخ أو غيره مما واحتزر بقيد المفارقة عما اذا بقيا على النكاح
 فان الولد يكون متهما يقومان بكفايته فالأب بية يوم بالانقضاء عليه والام تقوم
 بحضاته وتربيته (قوله وله منها ولد) أى والمحال ان له منها ولد اذ كرا كان اوانثى
 وكلامه فى الصغير الذى لا يميز كما يدل عليه قوله الى سبع سنين ثم يخير بين ابويه الخ
 ومثله الكبير المجنون كما سبق فى كلام الشارح (قوله فهى احق بحضاته) أى لو فور
 شفقتها وكلام المصنف كما ترى فى اجتماع الذكور والانات فان الاحوال ثلاثة
 اجتماع الذكور والانات اجتماع الاناث فقط اجتماع الذكور فقط فى الحالة الاولى
 تقدم الام على الاب فامهات لها وارثات بخلاف غير الوارثات كما فى ام قاب
 فامهات له وارثات بخلاف غير الوارثات كما فى ام اب فاذا عدت الاصناف
 الاربعة وهى الام وامهات والاب وامهات قدم الاقرب من المحواشي ذكر كرا كان كاخ
 وابن اخ اوانثى كانت وبنت اخ ثم بعد المحارم غير المحارم كبت خالة وبنت عمه
 وبنت عم لغير ام بخلاف بنت العم لام لانها ادلت بذكر غير وارث ثم الذكور المحارم كاخ
 وابنه ثم غير المحارم كابن عم لكن لا تسلم مشهارة لغير محرم بل ثقة يعينها كبقته
 فان استويا قربا واختلافا كورة وانوثة قدمت الانثى على الذكور كما فى اخت واخ وبنت
 اخ وابن اخ لان الانثى اصبر وابصر كما تقدم وان استويا ذكورا كورة وانوثة كما فى اخوين
 او اختين افرع بينهما فما تقدم من خرجت فرعته على غيره والمحشى كالأخ كرفلا يقدم
 على الذكر ولو ادعى الانوثة صدق بيمينه وفى الحالة الثانية تقدم الام ثم امهات ثم
 أمهات الاب ثم الاخت ثم الخالة ثم بنت الاخت ثم بنت الاخ ثم العمة ثم بنت الخالة
 ثم بنت العمة ثم بنت العم ثم بنت الخال والفرق بين بنت الخال وبنت العم للام مع
 ان كلا ادلى بذكر غير وارث ان بنت الخال ابوها اقرب للام من ابى بنت العم للام
 وتقدم اخت وخالة وعمه لابوين علمين لاب لزيادة قرابتهن وتقدم اخت وخالة وعمه
 لاب علمين لام لوقوة الجهة خلافا لما يقتضيه قول المحشى وقرابة الام على قرابة الاب
 وفى الحالة الثالثة تقدم الاب ثم الجد ثم الاخ باقسامه اثلاثة ثم ابن الاخ لابوين
 اولاب ثم العم لابوين اولاب ثم ابن العم كذلك ولو كان للمحزون بنت قدمت بعد الام
 على الجدات اوزوج اوزوجة يمكن وطؤه لها قدم ذكر كرا كان اوانثى على كل الاقارب
 حتى على الابوين فان لم يمكن وطؤه لها فلا تسلم له كما صرح به ابن الصلاح فى فتاويه
 (قوله أى تميمته) هى معنى التربيته التى تقدم التعبير بها وقوله بما يصلحه متعلق

وله منها ولد فهى احق
 بحضاته أى تميمته بما يصلحه
 بتميمته بطعامه وتربيته
 وغسل بدنه وتوحيه وتربيته
 وغير ذلك من مصالحه

بتخيته وقوله بتعهده تصوير تخيته وقوله بطعامه وشرابه كان الاول ان يقول
 باطعامه وسقيه لان الذي على الحاضنة الاقوال لا الاعيان كما تقدم وقوله وغير
 ذلك من مصالحه أي كربطه في المهد وهو ما يهد للصبي لينام فيه وكحله ودهنه
 ونحو ذلك (قوله ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل) أي او المجنون كما تقدم
 في كلامه ومحصل ذلك ما لم يكن له مال والا فهي في ماله (قوله واذا امتعت) أي
 او غابت او ماتت او جنت وقوله الزوجة أي او غيرها من كل قريب له الحضانة
 فالضابط ان كل قريب له الحضانة وامتنع منها انتقلت لمن يليه وانما خص الشارع
 الزوجة بالذكر لان فرض الكلام فيها وقوله انتقلت الحضانة لامها أي لان امتناعها
 يسقط حضانتها وافاد ذلك انها لا تحبر عليها عند الامتناع وهو كذلك لكنه مقيد بما
 اذا لم تحب النفقة عليها والا كان لم يكن له مال ولا اب اجبرت لانها من جملة النفقة
 فهي حينئذ كالاب (قوله وتستمر حضانة الزوجة) أشار بذلك الى ان قول المصنف
 الى سبع سنين متعلق بمحذوف وقوله الى مضي سبع سنين اشارة الى ان كلام
 المصنف على تقدير مضاف والسبع ليست بقيد وانما قيد بها المصنف نظرا للغالب
 كما افاده كلام الشارع حيث قال وعبر بها المصنف لان التمييز يقع فيها غالبا فلذلك
 يقولون سن التمييز غالبا سبع سنين تقريبا (قوله لكن المدار انما هو على التمييز)
 أي من غير نظر الى سن بخصوصه من تسع سنين او اقل او اكثر كما افاده قوله سواء
 حصل قبل سبع سنين او بعدها ويعبر في تمييزه كما قاله ابن الرفعة ان يكون عارفا
 باسباب الاختيار والاخر الى حصول ذلك وهو موكل الى رأى القاضى (قوله
 ثم بعدها) أي السبع سنين بناء على ما تقدم من حصول التمييز غالبا عندها وقوله
 بخير المميز أي بحيث يكون يأكل وحده ويشرب وحده وينام وحده ويستنجي وحده
 وهكذا وقوله بين ابويه أي ابيه وامه لانه صلى الله عليه وسلم خير غلام بين ابيه وامه
 رواه الترمذي وحسنه والعلامة كالغلام في التمييز كما في الانتساب فيما اذا ادعاه
 رجلان فانه يخير بينهما بعد البلوغ في الانتساب الى ايهما ومحصل التمييز بينهما
 ان كانا صالحين للحضانة بأن وجدت فيهما الشروط الآتية وان فضل احدهما
 الاخر دينا او مالا او محبة وصورة الدين ان يكون كل منهما عدلا لكن احدهما اكثر
 عدالة من الآخر فالعنى ان احدهما اكثر ديانة من الآخر (قوله فايهما اختار سلم
 اليه) أي فان اختار الاب سلم اليه وان اختار الام سلم اليها وان اختارهما اقرع

ومؤنة الحضانة على من عليه
 نفقة الطفل اذا امتعت
 الزوجة من حضانتها ولدها
 انتقلت الحضانة لامها
 وتستمر حضانة الزوجة
 (الى مضي سبع سنين)
 وعبر بها المصنف لان التمييز
 يقع فيها غالبا لكن المدار
 انما هو على التمييز سواء حصل
 قبل سبع سنين او بعدها
 (ثم بعدها) (تخير المميز
 بين ابويه فايهما اختار سلم
 اليه)

وزيد عليها شرائط اخر حتى اوصلها بعضهم الى نحو الخمسة عشر شرطا فنها أن لا يكون
 المحضن صغيرا لانها ولاية وليس هو من اهلها ومنها أن لا يكون مغفلا بحيث
 لا يهتدى الى الامور ومنها أن لا يكون اعمى لا يحسد من يباشر احوال المحضون نيابة
 عنه بخلاف ما اذا وجد من يباشرها عنه ومنها أن لا يكون ابرص ولا اجذم اذا كان
 يباشر الافعال بنفسه بخلاف ما اذا كان يباشرها غيره عنه ومنها أن لا يكون به مرض
 لا يرجي برؤه كالسل والقابح ان كان بحيث يشغله اله عن كفالة المحضون والتطرق
 امره او كان بحيث يعوقه عن الحركة وهو يباشر الاعمال بنفسه دون من يدبر الامور
 ينظره ويباشرها غيره ومنها أن لا تمتنع من ارضاع المحضون اذا كان رضيه او كان
 فيها لبن فاذا امتنعت من ارضاعه في هذه الحالة فلا حضنة لها حتى لو طلبت اجرة
 ووجد الاب متبرعة قدمت المتبرعة ولا حضنة للام فان لم يكن فيها لبن استحققت
 الحضنة لعددها كما هو الظاهر خلافا لظاهر عبارة المتنازع من انه لا حضنة لها حينئذ
 (قوله أحدها) أي أحد الشرائط السبع التي في كلامه وقوله العقل خبر المبتدأ
 الذي قدره الشارح وكان في كلام المصنف بدلا من سبع (قوله فلا حضنة للمجنونة)
 تقرير على مفهوم الشرط ولو قال المجنون لشمّل الذكركل لكنه اقتصر على الانثى لانها
 الاصل في الحضنة وقوله اطبق جنونها او قطع اي ما لم يقل اخذها ما بعد وانما لم يكن
 للمجنون حضنة لانها ولاية وليس هو من اهلها ولانه في نفسه يحتاج الى من يحضنه
 فكيف يحضن غيره (قوله فان قل جنونها الخ) مقابل لحذوف تقديره هذا
 ان لم يقل جنونها وقوله كيوم في سنة وفي بعض النسخ كيوم في سنين والاول اولى
 لافادته الثاني بالاولى وقوله لم يبطل حق الحضنة بذلك أي مجنونها القليل كيوم
 في سنة ويتجه ثبوت الحضنة في ذلك اليوم للولي قال العلامة الرملي ولم ازلهم كلاما في
 الانماء والاقرب ان الحماكم يستنب عنه ومن انما له ولو قيل بمجي ما في ولي النكاح
 لم يبعد (قوله والثاني المحرية) أي الكاملة وقوله فلا حضنة لرقبة تقريعا على
 مفهوم الشرط ولو قال لرقبة لشمّل الذكركل لكن تقدم انه اقتصر على الانثى لانها الاصل
 في الحضنة والمراد الرقيق كالأوبع ضا فيشمّل المبعوض وانما لم يكن للرقيق حضنة
 لانها ولاية وليس هو من اهلها ولانه مشغول بخدمة سيده ويستثنى من قوله
 فلا حضنة لرقبة ما لو اسلمت ام ولد الكافر فان حضنة ولدها لها مع كونها رقيقة
 ما لم تنكح لتبعيته لها في الاسلام مع بقاء أبيه على الكفر ولا حضنة لكافر على مسلم

أحدها (العقل) فلا حضنة
 للمجنونة اطبق جنونها
 او قطع فان قل جنونها
 كيوم في سنة لم يبطل حق
 الحضنة بذلك (و) الثاني
 (المحرية) فلا حضنة لرقبة

كما سيأتي والمعنى فيه قرائنها للحضانة لمنع السيد من قربانها مع وفور شفقتها فان نكحت
 حضنة اقاربه المسلمون دون الاب على الصحيح لانه ربما فتنه في دينه فان لم يوجد
 احد من اقاربه المسلمين حضنة المسلمون الاجانب (قوله وان اذن لها سيدها) أي
 فلا عبرة بآذنه لانه قد يرجع فيتشوش امر الولد مع انها ولاية فلا يؤثر فيها اذن السيد
 (قوله والثالث الدين) أي الاسلام فيشترط اسلام المحاضن لكن فيما اذا كان
 المحضون مسلما أخذ من كلام الشارح وأما اذا كان المحضون كافرا فتثبت الحضانة
 للكافر عليه والمسلم أيضا بالاولى لان فيه مصلحة له والحاصل ان الصور اربع ثبتت
 الحضانة في ثلاث منها فتثبت للمسلم على المسلم والكافر على الكافر والمسلم على الكافر
 وتمنع في واحدة فلا تثبت للكافر على المسلم ولو جعل كلام المصنف على انه يشترط
 اتفاق المحاضن والمحضون في الدين لشمل الصورتين الاولتين ويكون في المفهوم
 وهو اختلافهما في الدين تفصيل وهو انه ان كان المحاضن مسلما والمحضون كافرا ثبتت
 الحضانة وان كان المحاضن كافرا والمحضون مسلما امتنعت الحضانة وربما يؤيد هذا
 عدول المصنف الى التعبير بالدين عن التعبير بالاسلام وبنزع غندبا ولد في وصف
 الاسلام من اقاربه الذميين وان لم يصح اسلامه احتياطا لحرمة كلمة الاسلام
 ويحضنه المسلمون وان لم يكونوا من اقاربه ومؤنته في ماله ان كان له مال والافعل على
 من عليه نفقته ان كان والافعل على بيت المال ثم على ميسير المسلمين لانه من المحاذير
 (قوله فلا حضانة لكافرة على مسلم) تفريع على مفهوم الشرط ولو قال لذي كفر
 على ذي اسلام لشمّل الذكر والانثى لكنه اقتصر على الانثى لانها الاصل في الحضانة
 كما تقدم وانما لم يكن للكافر حضانة على المسلم لايه لا ولاية له عليه قال تعالى
 وان يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ولا نه ربما فتنه في دينه فيحضنه اقاربه
 المسلمون على الترتيب المتقدم فان لم يوجد احد من اقاربه المسلمين حضنة بقرية
 المسلمين (قوله والرابع والخامس العفة والامانة) انما جمع بينهما لتلازمهما
 اذا العفة بكسر الميملة المكف عما لا يحل ولا يحمده كما في المحكم والامانة ضد الخيانة
 فكل امين عفيف وعكسه فيؤلان الى شرط واحد وهو العدالة كما يشير اليه
 الشارح بقوله فلا حضانة لعاسقة فلو عبر المصنف عنهما بالامانة لكان انحصرا وانما
 جعلهما شرطين نظر التباين بينهما لفظا وان تلازما معنى (قوله فلا حضانة لعاسقة)
 تفريع على مفهوم الشرطين مع الا انها يؤلان الى شرط واحد وهو العدالة كما مر وانما

وان اذن لها سيدها في
 الحضانة (و) الثبات
 الدين) فلا حضانة لكافرة
 على مسلم (و) الرابع والخامس
 (العفة والامانة) فلا حضانة
 لعاسقة

لم يكن للفاسق حضانة لأنها ولاية والفاسق لا يلي ولا نه يحشى ان المحضون ينشأ على طريقته لان الصحة تؤثر ولذلك قال بعضهم

عن المرء لا تسأل بوسل عن قريته * فكل قرين بالمقامر يقتدى

ومن الفاسقة تاركة الصلاة فلا حضانة لها وانما شبهها عليه لانه يقع كثير في زماننا هذا أن الام مثلاً تكون تاركة الصلاة ومع ذلك تطالب الحضانة وربما يقضى لها بها ولا يتنبه لهذا (قوله ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة) أي التي ثبتت عند القاضي بقول المزكين وقوله بل تكفي العدالة الظاهرة أي التي عرفت بالمخالطة والمعاملة وان لم تثبت عند القاضي ومحل هذا ان لم يقع نزاع في اهليته للحضانة قبل تسليم المحاضن للمحضون والافلا بد من العدالة الباطنة بان ثبت عند القاضي فان كان بعد تسليم المحاضن للمحضون قبل قول المحاضن في الاهلية (قوله والسادس الإقامة) أي فلا حضانة للمسافر سفر حاجة بخاطر السفر بخلاف المسافر سفر نقلة فانه لا تسقط حضنته اذا كان هو العاصب بل الحضانة له ولو مسافراً سفر نقلة حفظاً للنسب أخذ من كلام الشارح وقوله في بلد المميز ليس بقيد فلو قال في بلد المحضون لشمّل الصغير والمجنون ولعله اقتصر على ذلك نظر الصورة التحيير بين ابويه فانه لا يخير بينهما الا المميز كما علم مما سبق وقوله بأن يكون ابواه مقيمين في بلد واحد تصوير لتحقيق الشرط وهو الإقامة لكن لو قال بان يكون المحاضن مقيماً كان أولى لان المدار على إقامة المحاضن في بلد المحضون ولعله صور به بذلك نظر الصورة التحيير بين ابويه فانه لا يخير بينهما الا اذا كانا مقيمين في بلد واحد (قوله فلو أراد أحدهما) أي الابوين كما هو صريح كلامه ومثلهما غيرهما كما في معناه ما وقوله سفر حاجة أي سفر الحاجة يقضيها ثم يعود وسيأتي مقابله وهو سفر النقلة وعلم من ذلك ان المفهوم فيه تفصيل وقوله كحج وتجارة أي وزيارة وعبادة وقوله طويلاً كان السفر أو قصيراً تعمم في سفر الحاجة وطاره ولو كان سفر نزعة كخروجه الى الخلاء (قوله كان الولد المميز وغيره) كان الاخصر ان يقول كان المحضون وقوله مع المقيم من الابوين أي لا مع المسافر لاشعة السفر على المحضون وقوله حتى يعود المسافر منهما أي فاذا عاد المسافر منهما عادت الحضانة لمن كانت له قبل السفر وفي صورة المميز يعود التحيير بينهما (قوله ولو أراد أحد الابوين سفر نقلة) أي انتقال من بلد الى بلد بخلاف النقلة من محل الى محل آخر في البلد فانها لا تضر لانها لا سفر فيها وقوله فالأب

ولا يشترط في الحضانة تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة (و) السادس الإقامة في بلد المميز بان يكون ابواه مقيمين في بلد واحد فلو أراد أحدهما سفر حاجة كحج وتجارة طويلاً كان السفر أو قصيراً كان الولد المميز وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود المسافر منهم ولو أراد أحد الابوين سفر نقلة فالأب أولى من الأم بحضنته في نزعه منها

أولى من الأم بحضانتها أي حفظا للنسب لأنه لو ترك مع الأم ضاع نسبه ومثل الأب
بقية العصبية ولو غير محرم لكن لا تسلم مشتهاة لغير محرم كابن العم حذرا من الخلوة
المحرمة بل لثقة بعينها هو كبنته كما تقدم ومحل كون العاصب أولى به في سفره إن أمن
الطريق والقصد والاقلام أولى به للخوف عليه حينئذ (قوله والشرط السابع
الخلوة الخ) يشمل الخلوة من الزوج ما لو طلقت ولورجعا فثبت لها الحضانة ولو في العدة
لأنها انما سقطت حضانتها بالنكاح لسكونها مشغولة بالاستمتاع ولا شك أنه يحرم
الاستمتاع بالطلاق الرجعي كالبائن (قوله أم المميز) كان الاشمل أن يقول
أم المحضون لكنه نظر بصورة التخصيص كما تقدم (قوله من زوج ليس من محارم الطفل)
صوابه أن يقول ليس له حق في الحضانة كأجنبي فإذا تزوجت به ولو قبل الدخول
فلا حضانة لها وإن رضى الزوج بدخول الولد دارة لأنها مشغولة عنه بحق الزوج وإنما
لم يعتبر رضاه لأنه ربما رجع فيشوش أمر الولد مع كونه أجنبيا عنه (قوله فإن نكحت
شخصا من محارمه) صوابه أن يقول بدل قوله من محارمه له حق في الحضانة لأن
المدارة على كونه له حق في الحضانة وإن لم يكن من محارمه بدليل تمثيله فإنه مثل
بابن العم مع أنه ليس من محارمه لكن له حق في الحضانة لأنها ثابت للذكر القريب
الوارث ولو غير محرم لو فور شفقته وقوة قرابته بالارث ويتعين أن الشارح أراد بكونه
من محارمه أن له حقا في الحضانة وإن لم يكن من محارمه ليستقيم تمثيله كإنبه عليه
الشرامسي (قوله كم الطفل) أي كأن طلقها أو بالطفل وله أخ فتروجت بعد
انقضاء العدة بأخ الأب وهو عم الطفل وقوله أو ابن عمه أي ابن عم الطفل كأن
طلقها أو بالطفل وله ابن أخ فتروجت بعد انقضاء عدتها بابن أخ الأب وهو ابن عم
الطفل وقد تقدم أنه ليس من محارمه (قوله أو ابن أخيه) أي ابن أخى الطفل
واستشكل تزوجها بابن أخى الطفل بأنه إن كان ابن أخيه الحقيقي أو لأمه فهو ابن
ابنهما فتكون أم الطفل جدته فكيف تزوج به وإن كان ابن أخيه لآبيه فقط فهو ابن
ابن ضربتها فتكون هي موطوءة جسده فكيف تزوج به فمحرم عليه في صورتين
وأجيب بأن ذلك يتصور في مطلق الحضنة لا خصوص الأم وإن انقضاء سياق كلام
الشارح وذلك بأن تزوج تحت الطفل لأمه بابن أخيه لآبيه فيصح لأنه أجنبي
منها ويتصور أيضا في الأم المجادية وهي الجدة كأن تموت الأم فتنتقل الحضانة لأمها
وهي جدة الطفل وتسمى أما مجازا فإذا تزوجت بابن أبي الطفل الذي من غير

(و) الشرط السابع (الخلوة)
أي خلوة أم المميز (من زوج)
ليس من محارم الطفل فإن
نكحت شخصا من محارمه كم
الطفل أو ابن عمه أو ابن أخيه

بنتها فقد صدق عليها ان ام الطفل المجازية وهي المجدة تزوجت بابن أخي الطفل بل لها ان تزوج بابن ابي الطفل الذي من غير ابنتها فيصدق عليها حيث شذ أن ام الطفل المجازية وهي المجدة تزوجت بابن أخي الطفل والمستند لكل نظر لكون السياق في ام الطفل الحقيقية (قوله ورضي كل منهم) أي من عم الطفل وابن عمه وابن أخيه وانما اعتبر رضاه لان له حق في الحضانة فتحملة شقيقته على رعايته فتبقى حضانتها مع تزوجها به ليتعاونوا على كفالته وان كانت الحضانة في الاصل للابوين فاندفع بذلك قول المحشي لا يخفى ان حق الحضانة في ذلك للزوج والزوجة معا فامعنى هذا الرضى ووجهه الاندفاع انه لما كان له حق في الحضانة في الجملة اعتبر رضاه وان كان حق الحضانة في الاصل للابوين وقوله بالمميز كان الاثمل أن يقول بالمحضون كما تقدم مرارا (قوله فلا تسقط حضانتها بذلك) أي بتزوجها بمن له حق في الحضانة ورضي فان لم يرض سقطت حضانتها (قوله فان اختل شرط منها) أي من الشروط المذكورة كما اشار اليه الشارح بقوله أي السبعة وقوله في الام أي وفي غيرها وقوله سقطت حضانتها أراد بالسقوط ما يشمل عدم الاستحقاق ابتداء كما يشمل انتفاء ما بعد ثبوتها فاذا اختل الشرط فيها قبل ثبوت الحضانة لم تسمح الحضانة واذا طرأ اختلال الشرط بعد ثبوتها سقطت حضانتها لكن لو خالها الاب على ألف مثلا وحضانة ولده الصغیر سنة أو سنتين مثلا ثم تزوجت في أثناء المدة المعينة فلا يسقط حقها وليس له انتزاعه منها في تلك المدة كما حكاه في الروضة عن القاضي حسين مع اللالاه بان الاجارة عقد لازم وبه يعلم ان الاستحقاق هنا بالاجارة لا بالقراءة والمراد سقطت حضانتها مادام المانع قائما فان زال كان أفاقت المجنونة أو عمت الرقيقة أو أسلمت الكافرة أو قابت الغاسقة أو أقام المسافر أو طلقت المنكوحه ولو طلاقا رجعيا عادت الحضانة اليها وإن من غير قولية جديدة لزوال المانع كالأب والجدة والناظر بشرط الواقف ولا خامس لهم وتستحق المطلقة الحضانة في الحال ولو قبل انقضاء العدة على المذهب (قوله كما تقدم شرحه مفصلا) أي في التفريع على معاهيم الشروط كما رأيت

ورضى كل منهم بالمميز فلا
تسقط حضانتها بذلك (فان
اختل شرط منها) أي السبعة
في الام (سقطت) حضانتها
كما تقدم شرحه مفصلا
* (كتاب) *
احكام (الجنايات)

* (كتاب احكام الجنايات) *

أي كوجوب الفود الاتي في كلامه وانما انعت الجنايات عن المعاملات والمناكحات لان الشخص اذا تمت شهوة بطنه وشهوة فرجه وقعت منه الجناية غالبا والمراد

المجناية على الأبدان وأما المجناية على الأموال والأعراض والأنساب والعقول
والأديان فستأتي في كتاب الحدود فليست مرادة هنا وإن كان التعبير بالمجنيات
يتملها ولذلك قيل إن التعبير بالجراح أولى ورد بان شمول العبارة لما لا يتوهم دخوله
بقريضة ذكره فيما سيأتي أخف من إخراج ما يتعين دخوله لأن شمول ما لا يتوهم
دخوله ليس فيه فساد حكم وإخراج ما يتعين دخوله فيه فساد حكم فان التعبير
بالجراح يخرج القتل بالسحر وضوء كالمخنق ويخرج إزالة المعاني أيضا فيقتضي
أن المحكم فيما ذكر ليس كالمحكم في الجراح وليس كذلك والأصل فيما قبل الإجماع
قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى وخبر الصحابة
اجتنبوا السبع الموبقات أي المهلكات قيل وما هن يا رسول الله قال الشرك
بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الأبا لحق وكل الربا وأكل مال اليتيم
والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الفاضلات وخبر لا يحل دم امرئ مسلم يشهد
أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله إلا بأحدى ثلاث التيب الزاني والنفس بالنفس
والتارك لدينه المفارق للجماعة والقتل عمدا ظلما من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله
تعالى عن ذلك علوا كبيرا فتدسّل صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله
قال أن تجعل لله ندا وهو خلقك قيل ثم أي قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك
وتصح توبة القاتل عمدا لأن الكافر تصح توبته فتوبة هذا أولى لكن لا تصح توبته
إلا بتسليم نفسه لورثة القتيل فيقتصوا منه أو يعفوا عنه على مال ولو غير الدية ومجانا
فاذا تاب توبة صحيحة وسلم نفسه لورثة القتيل راضيا بقضاء الله عليه فاقصوا منه
أو عفوا عنه سقط عنه حق الله بالتوبة وحق الورثة بالقصاص أو بالعفو وأما حق
الميت فيبقى متعلقا بالقاتل لكن الله يعوضه خيرا ويصلح بينهم ما يسقط الطلب عنه
في الآخرة كما قاله النووي فإن لم يتب ولم يقتص منه بقيت الحقوق الثلاثة متعلقة
بالقاتل وإن اقتص منه قهرأ عنه كما يقع كثيرا سقط عنه حق الوارث فقط ولا يتحتم
عذابه بل هو في خطر المشيئة كسائر أصحاب الكبائر غير الكفر وإن أصر على عدم
لتوبة كما يدل عليه قوله إن الله لا يغفران شركه ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء
ولذلك قال صاحب الجوهرة

ومن يمت ولم يتب من ذنبه * فأمره مفقوض لربه

ولا يخادق النار أن هذب وأما قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا

فيها فمعمول على المستحل لذلك والمراد بالخطو فيه المصكك الطويل فان الدلائل
تظاهرت على ان عصاة المسلمين لا يدوم عليها هم ولذلك قال صاحب الجوهرة *
ثم الخلود محتجب * ومذهب اهل السنة ان القتل لا يقطع الاجل وان من قتل مات
باجله خيلا للعترة في قوله هم القتل بقطع الاجل متمسكين بخبر ان القتل يتعلق
بقاتله يوم القيامة ويقول يارب ظلمي وقتلني وقطع اجلي وهو متكلم فيه ويتقدير
محتمه فهو منظور فيه للظاهر لانه لو لم يقتله لاحتمل ان يعيش فلما قتلته تبين انه
مات باجله قال صاحب الجوهرة

وميت بعمره من يقتل * وغير هذا باطل لا يقبل

وشرع القصاص في الجنايات حفظا للنفس لان الجاني اذا علم انه ان جنى يقتص
منه انكف عن الجناية فيترتب على ذلك حفظ نفسه ونفس الجنى عليه وهو من
الكليات الخمس المنظومة في قول الجوهرة

وحفظ دين ثم نفس مال نسب * ومنها اعتقل وعرض قد وجب

وانما كانت خمسة مع ان المذكور في النظم ستة لان العرض يرجع للنسب فهما شئ
واحد (قوله جمع جناية) اي هي جمع جناية بكسر الجيم وانما جمعت مع كونها مصدرا
وهو لا يشئ ولا يجمع لتنوعها الى عمد ونحوه وشبه عمد كما سيأتي (قوله اعم من
ان تكون قتلا او قطعاً او جرحاً) اي او شماً او قطعاً او ازالة معنى كسمع وبصر وغيرهما
من المعاني لان المصنف ذكر جميع ذلك (قوله القتل) اي من حيث هو وهو اذهاق
النفس الناشئ عن ذمسل ولو حكماً كالسحر وهو لغة صرف الشئ عن وجهه يقال
ما سحره عن كذا اي ما صرفه عنه وشرعاً ازالة النفس الخبيثة امورا ينشأ عنها
امور خارقة للعادة ويقال لمن مات بغير قتل مات حتف انفه وقوله على ثلاثة اضرب
اي كائن على ثلاثة انواع من كينونة المقسم على اقسامه (قوله لارابع لها) وجه ذلك
ان الجاني ان لم يقصد عين الجنى عليه بان لم يقصد الجناية اصلاً كان زلقت رجله فوق
على انسان فقتله او قصد الجناية على زيد فاصاب عمراً فهو الخطأ المحض سواء كان
بما يقتل غالباً اولاً وان قصد عين الجنى عليه فان كان بما يقتل غالباً فهو العمد المحض
وان كان بما لا يقتل غالباً فهو شبه العمد (قوله عمد محض) اي خالص من شائبة
الخطا واحترز به عن شبه العمد لانه غير خالص من تلك الشائبة فانه وان كان عمداً
من حيث قصد الجنى عليه لكن فيه شبه بالخطا من حيث ضعف تاثير الالة (قوله

جمع جناية اعم من ان تكون
قتلاً او قطعاً او جرحاً (القتل
على ثلاثة اضرب) لارابع لها
(عمد محض)

وهو) أي العمد فقد فسر الشارح العمد باعتبار معناه الأصلي وقوله مصدر عمد بفتح
 الميم كما يصرح به قوله بوزن ضرب لكن نقل الشيخ عطية عن بعضهم ما يصرح بأنه من
 بابي ضرب وعلم وقوله ومعناه انقصد أي معنى العمد الذي هو مصدر عمد القصد يقال
 عمد إلى كذا أي قصد (قوله وخطأ محض) أي خالص من شائبة العمد على قياس
 ما تقدم (قوله وخطأ) أي حقيقة مركبة من شائبة العمد وشائبة الخطأ ويقال
 له أيضا خطأ عمد وخطأ شبه عمد وشبه عمد وهو الأشهر (قوله وذكر المصنف تفسير
 العمد في قوله الخ) أي وذكر تفسير الخطأ في قوله والخطأ المحض ان يرمى الخ وتفسير عمد
 الخطأ في قوله وعمد الخطأ ان يقصد الخ فقد ذكر المصنف تفسير الثلاثة وإنما انقصر
 الشارح على ذكر المصنف تفسير العمد لا ابتداء المصنف به (قوله فالعمد المحض الخ)
 أي إذا أردت تفسير كل من الثلاثة فاقول لك العمد المحض الخ فالغناء فاء العصية
 (قوله ان يعمد) بكسر الميم كما علم من قول الشارح بوزن ضرب ويجوز فتحه ببناء على
 ما تقدم من انه من بابي ضرب وعلم وقوله الجاني بدل من الضمير المستتر في يعمد وأنه
 على تقدير أي تفسيره وليس فاعلا ليعمد لئلا يلزم عليه ان المصنف حذف الفاعل
 وقوله إلى ضربه متعلق بيمد وقوله أي الشخص أي المقصود بالجناية وقوله بما
 متعلق بضربه وقوله أي بشئ انما فسر به ذلك ليدخل السحر ونحوه ككائنات
 والاعتناء في البروتقديم الطمام المسموم لكن ربما ينافيه قول المصنف إلى ضربه
 لان المتبادر منه ان ما واقعة على الأكلة وان كان ماذ كرملة في الحكم وقوله يقتل
 غالباً أي في الغالب فرجعت هذه النسخة للنسخة التي ذكرها الشارح بقوله
 وفي بعض النسخ في الغالب وهذا تفسير للعمد في ذاته ويعتبر في إيجابه القود الذي
 سيذكره المصنف بقوله فيجب القود عليه أن يكون عدواناً من حيث ازهاق الروح
 ليخرج به غير العدوان من الواجب كقتل المرتد ونحوه والمندوب كقتل المسلم الغازي
 قريبه الكافر إذا سب الله أو رسوله والمكروه كقتل المسلم الغازي قريبه إذا لم يسب
 الله ولا رسوله والمباح كقتل الامام الأسير إذا استوت الخصال فيه فعلم من ذلك
 ان القتل يكون حراماً ومكروهاً وجباً ومندوباً ومباحاً فتقريبه الاحكام الخمسة
 وإنما قلنا من حيث ازهاق الروح ليخرج ما لو استحق حرقة ففدته نصيب فانه
 لا يجب فيه القود وان كان عدواناً لانه ليس عدواناً من حيث ازهاق الروح بل
 من حيث العدول عن الطريق المستحق إلى غيره وخرج بقوله أن يعمد إلى ضربه

وهو مصدر عمد بوزن ضرب
 ومعناه انقصد (وخطأ محض
 وخطأ) وذكر المصنف
 تفسير العمد في قوله (فالعمد
 المحض هو ان يعمد الجاني
 إلى ضربه) أي الشخص
 (بما أي بشئ) يقتل غالباً
 وفي بعض النسخ في الغالب

ما لو رقت رجله فوقع على شخص فمات فانه خطأ وبمقتضى الشخص بكونه المقصود
 بالحماية ماله من زيد فأصاب عمره خطأ أيضاً وقوله بما يقتل غالباً ما يقتل نادراً
 فهو شبه عمد ومما يقتل غالباً غير زابرة في مقتل أو في غيره وتالم حتى مات بخلاف ما إذا
 كان في غير مقتل ولم يتالم ومنه ضرب يقتل المريض دون العجيج والصغير دون
 الكبير والقيم دون السليم (قوله ويقصد الجاني قتله) أي على رأي المصنف
 والراجح أنه لا يشترط قصد القتل كما سيذكره الشارح وقوله أي الشخص تفسير للضمير
 وقوله بذلك الشيء أي الذي يقتل غالباً (قوله وحينئذ) أي حين اذ وجدت هذه
 الشروط وقوله فيجب القود لقوله تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى ولأنه بدل
 متلف فتعين جنسه كسائر المتلفات ولا فرق في وجوب القود بين أن يموت الجاني عليه
 في الحال أو بعده بسراية بوجاهة وقوله أي القصاص تفسير للقود وإنما سمي القصاص
 قوداً لأنهم يقدرون الجاني إلى محل الاستيفاء بجعل أو غيره وقوله عليه متعلق بيجب
 وقوله أي الجاني تفسير للضمير (قوله وما ذكره المصنف) مبدأً بقوله ضربه خبر
 وقوله من اعتبار قصد القتل بيان لما ذكره المصنف وظاهر صنيع الشارح أن ما ذكره
 المصنف قول أو وجه في المذهب وفي كلام الشيخ العنابي ما يفيد أن المصنف لم يسبق
 بما ذكره قال الشيخ البرماوي نقلاً عن شيخه هذا تفسير لقوله أن يهد إلى ضربه لا فائدة
 أن ذلك معناه وليس ذلك قدر زائد عليه كما صرح به تقسيمه القتل إلى ثلاثة أضرب
 اذ لو اعتبر به هذا زاد عليه لزم زيادة الأقسام أي لأنه يكون هناك قسم آخر وهو أن
 يهد إلى ضربه بما يقتل غالباً ولم يقصد قتله كما يقتضيه مفهوم التقييد بقوله ويقصد قتله
 بذلك وفيما قاله نظر لأن قوله أن يهد إلى ضربه معناه أن يقصد الفعل في ذاته وأما
 قصد قتل الشخص فهو قدر زائد على ذلك ولا بد فلا وجه لما قاله (قوله والراجح
 خلافه) أي أنه لا يشترط قصد القتل (قوله ويشترط لوجوب القصاص في نفس
 القاتل أو قطع أطرافه) أي أو إزالة معانيسه وإن كان كل من قطع الأطراف وإزالة
 الماني زائداً على كلام المصنف لأن كلامه في القتل فقط وقوله أو أمان أي
 لأنه لا بد من عدم القتل بإيمان أو أمان وقوله فيهدر المحربي والمرئذني ربيع على
 مفهوم الشرط لأن كلامهما ليس معصوماً بإيمان أو أمان وقوله في حق المسلم
 في مفهومه تفصيل وهو أن المحربي يهدر في حق المحربي والمرئذني يهدر في حق
 كل أحد وإن المرتد لا يهدر في حق مثله (قوله فان عني عنه) أي على الآية بدليل

(ويقصد الجاني قتله)
 أي الشخص (بذلك) الشيء
 وحينئذ (فيجب القود) أي
 القصاص (عليه) أي الجاني
 وما ذكره المصنف من اعتبار
 قصد القتل ضعيف والراجح
 خلافه ويشترط لوجوب
 القصاص في نفس القاتل
 أو قطع أطرافه أو أمان
 أو أمان فيهدر المحربي والمرئذني
 في حق المسلم (فان عني عنه)

قوله وجب على القاتل دية تفرض كلامه في العفو على الدية فان قال عفو مجازا
سقط القود ولاديه وكذا ان أطلق العفو بان قال عفو عنه فقط سقط القود ولاديه
على المذهب لان العفو اسقاط ثابت وهو القود لا اثبات معدوم وهو الدية وان كان
الماضي محجورا عليه سواء عفا عن نفسه أو عفا عن اعضاءه المتصلة ولو شعرا أو ظفرا
كقطا في عضو من اعضاء المرأة ولو عفا بعض المستحقين دون بعض سقط اقصاها
كله وان لم يرض البعض الآخر لانه لا يتجزأ ويغلب فيه جانب المقوطلا جل من
الدم حتى سقط بعضه سقط كله (قوله أي فالحجني عليه عن المجاني) تفسير لكل
من الضميرين فالحجني عليه تفسير للضمير المستتر الفاعل لكن المستحق أشمل لانه
يشمل الوارث فلو عبر به لكان أعم والمجاني تفسير للضمير المجرور وله في صورة
العهد المحض أي لانها هي التي يجب فيها القود فيحتاج للعفو بخلاف صورتي
الخطا وشبهه الهدك كما هو ظاهر (قوله وجب على القاتل دية مغلطة) أي وان لم يرض
القاتل لانه محكوم عليه فلا يعتبر رضاه كالحال عليه وانما يعتبر رضاه الحجني عليه
وكان في شرع موسى عليه السلام تحتم القود وفي شرع عيسى عليه السلام تحتم الدية
وفي هذه الشريعة تحتم المستحق بين الامرين تحفيدا الى هذه الامة لما في الالزام
بأدائها من المشقة وبحمل عدم اعتبار رضي المجاني ان عفا المستحق على الدية كما هو
الفرض فان صالحه على غيرها كما يقع الآن فانهم قد صالحوه على ألف قرش
أو خمسة مائة قرش اعتبر رضاه أيضا (قوله حالة في مال القاتل) فهي مغلطة
من ثلاثة أوجه كونها مغلطة وكونها حالة وكونها في مال القاتل (قوله وسيد كر
المصنف بيان تغليظها) أي في فعل الدية بقوله فالمغلطة مائة من الابل ثلاثون
حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها فالمراد بالتغليظ الاتي
في كلامه كونها مغلطة (قوله والخطا المحض الخ) وهو لا يوصف بحمل ولا حرمه فليس
بمحلال ولا حرام لانه من قبيل فعل العاقل كعمل المجنون والبهيمة وقوله أن يرمى الى
شيء الخ اقتصر المصنف في تصوير الخطا على ما اذا قصد الفعل دون الشخص ومثله
ما اذا لم يقصد الفعل أصلا كأن غلقت رجلك فوقع على غيره فمات كما مر ولعل المصنف
انكل على كون ذلك يفهم بالاولى (قوله كصيد) أي أو شجرة أو يرمى الى زيد
فيصيب عمرا كما مر وقوله فيصيب رجلا أي مثلا ولو قال فيصيب انسانا لكان اعم
والدار على أن يصيب الشخص غير المقصود بالجمانية وقوله فيقتله أي بتلك الاصابة

أي عفا المجني عليه عن
المجاني في صورة العفو
المحض (وجب) على القاتل
دية مغلطة حالة في مال
القاتل (وسيد كر المصنف
تغليظها) والخطا المحض أن
يرمى الى شيء كصيد أو يرمي
رجلا فيقتله

قول المحشي للضمير المستتر
الفاعل يفيد أن قول المتن
عفا مجني لا يعلم فيلزم
بالالف ولكنه في أكثر النسخ
عفي مبتدأ مجهول فلا يكون
فيه ضمير بل نائب الفاعل
المجاور المجرور ويكون كلام
الشارح بيانا للفاعل الذي
حذف لقصد العموم وينب
هذه المجرور نصر الوفا

(قوله فلا قود عليه) أي لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله لأن ظاهره نفي القود لأنه لم يتعرض له (قوله أي الراعي) فالخبر عائد على الراعي المأهول من قوله أن يرمى (قوله بل يجب عليه دية مخففة) أضراب انتقالي عن نفي القود المأهول وجوب الدية للآية المذكورة (قوله وسيد كرام المصنف بيان تخفيفها) أي في فصل الدية بقوله والمخففة مائة من الإبل عشرون جذعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون بنت مخاض وعشرون ابن لبون فالمراد بالتخفيف الآتي في كلامه كونه بخمسة (قوله على العاقلة المخففة مخففة من ثلاثة أوجه وإنما كانت على العاقلة مخبر لجميعين أنه صلى الله عليه وسلم قضى بالدية على عاقلة الجاني وفيه ما إن امرأتين اقتلتا فخذت أحدهما الأخرى بحجر فقتلتها وما في بطنها فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنيته امرأة أو مائة وقضى بدية المرأة على عاقلة (قوله مؤجلة عليهم) أي لأنهم يحملونها على سبيل المواساة والإحسان للجاني فاسباب الشارع يخفف عليهم بكونها مؤجلة عليهم وابتداء أجل دية النفس من الزهوق وأجل دية غيره ما كقطع يده من ابتداء الجناية لكن لا يؤخذ أرشه إلا بعد الاندمال (قوله في ثلاث سنين) أي بالإجماع كما حكاه الإمام الشافعي وغيره وهذا ظاهر إن كان المقتول كاملاً بحرية وذكورة وإسلام فإن كان رقيقاً أخذ في آخر كل سنة من قيمته قدر ثلث دية وإن كان أنثى أخذ في أول سنة قدر ثلث دية رجل وفي السنة الثانية ما بقي وأما الكافر فلا تزيد دية على سنة فتؤخذ في آخرها لأنها ثلث أو أقل والأرواح والمحكومات وواجب الأطراف كالدية فيؤخذ في كل سنة قدر ثلث دية كاملة ولو قتل رجلين ففي ثلاث سنين يؤخذ في آخر كل سنة ثمان ثلث وهذا وثلث هذا لأن الواجب ديتان ويحل قول الشارع يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث دية كاملة إذا كان الواجب دية واحدة (قوله وعلى الغني من العاقلة) وهو من يملك زيادة على ما يكفي العمر الغالب له وأما من دياراً فأكبر اعتباراً بالزكاة فإن العشرين ديناراً أكثر نصاباً يجب فيه الزكاة فإن ملك زيادة على ذلك أقل من العشرين ديناراً وفوق ربع دينار فهو متوسط وعليه ربع دينار إن كان من أصحاب الذهب وثلاثة دراهم إن كان من أصحاب الفضة وإن لم يملك ذلك فهو فقير فلا يعقل شيئاً لأن شروط من يعقل خمسة المذكورة والمحربة والتكليف واتفاق الدين وعدم الفقر فلا تعقل امرأة ولا غنسى إلا أن بان

فلا قود عليه) أي الراعي
(بل يجب عليه دية مخففة)
(سيد كرام المصنف بيان تخفيفها)
(على العاقلة مؤجلة عليهم)
(في ثلاث سنين) يؤخذ آخر
كل سنة منها قدر ثلث دية
كاملة وعلى الغني من العاقلة
من أصحاب الذهب آخر كل
سنة

ذكر في غيرهم حمته التي أذاها غيره ولا رفيق وأوم كتابا ومبعضا ولا صبي ومجنون
ولا مسلم عن كافر وكسه ويعقل يهودي عن نصراني وعكسه كالارث ولا فقير
ولو كسوبا ومن مات من العاقلة في اثنا عشرة سقط من واجب تلك السنة (قوله
نصف دينار) فجعله ما يؤخذ منه في الثلاث سنين ثلاثة أنصاف دينار دينار ونصف
وقوله ومن أصحاب الفضة ستة دراهم أي لأن الدينار من الذهب يقابله اثنا عشر
درهما من الفضة فالذي يقابل نصف دينار ستة دراهم والذي يقابل ربع الدينار
ثلاثة دراهم كما تقدم التنبيه عليه في المتوسط (قوله كما قاله المتولي) أي الإمام
أبو سعيد عبد الرحمن بن مامون النيسابوري المتولي صاحب التهمة وأبو نيسابور
ومات ببغداد (قوله والمراد بالعاقلة عصابة الجاني) أي المتعصبون بأنفسهم تقدم
الأقرب فالأقرب في تقدم الأخوة لأبوين ثم لأب ثم بنوهم وان سفلوا ثم الأعمام
لأبوين ثم لأب ثم بنوهم ثم معتق الجاني الذي كثرتم عصبته إلا أصله وفرعه كأصل
الجاني وفرعه ثم معتق المعتق ثم عصبته إلا الأصل وفرعه كما مر ثم معتق أبي
الجاني ثم عصبته إلا الأصل وفرعه وهكذا أبدا ولا يعقل عتيق عن معتقه كما
لا يرثه فإن فقد العاقل من ذكر عقل ذوا الأرحام لم ينظم أمر بيت المال وإن
انتظم عقل فيؤخذ منه قدر الواجب فإن لم يكن بيت المال فكل الواجب على الجاني
بناء على أن الدية يجب عليه ابتداء ثم تتجملها العاقلة وهو الأصح وخرج بقولنا
الذكر المرأة المعتقة فعتيقها بعقله عاقلتها والمعتقون كالمعتق الواحد ويوزع الواجب
عليهم قدر ملكهم لا بعد رؤسهم وكل واحد من عصبته كل معتق يحمل ما كان يحمله
ذلك المعتق والحاصل أن المقدم كالأخوة لأبوين يؤخذ من كل غنى منهم نصف دينار
ومن كل متوسط منهم ربع دينار ويشتري بما أخذ منهم قدر الواجب وهو ثلث
الدية فإن لم يغب به انتقل إلى من بعدهم مرتبة بعد مرتبة حتى يفي المأخوذ قدر الثلث
وإن زاد المأخوذ على قدر الواجب نقص منه بالقسط (قوله إلا أصله وفرعه) أي
الأصل الجاني وفرعه فأصول الجاني وفرعه لا يعقلون لأنهم إبعاضه فكما لا يحمل
الجاني لا تحمل إبعاضه وكذلك أصول كل معتق وفرعه قياسا على أصول الجاني
وفرعه كما تقدم التنبيه عليه (قوله وعمدا الخطأ) أي المركب من شائبة العمد ومن
شائبة الخطأ وهو المعنى بشبه العمد وقوله أن يقصد ضربه أي الشخص المقصود
بالجناية وقوله بما لا يقتل غالبا أي بل يقتل نادرا بحيث يكون سببا في القتل

نصف دينار ومن أصحاب
الفضة ستة دراهم كما قاله
المتولي وغيره والمراد بالعاقلة
عصابة الجاني الأصل وفرعه
(وعمد الخطأ أن يقصد ضربه
بما لا يقتل غالبا)

ونسب القتل اليه عادة لا تخو قلم مما لا ينسب اليه القتل عادة لان ذلك مصادفة
 قدره لا شيء فيه لا قود ولا دية ولا غيرهما (قوله كان ضربه بعصا خفيفة) أي
 أو بسوط أو نحوه (فائدة) قال الفراء أول من سمع بالعراق هذه عصا في وصوابة
 عصاى كما في قوله تعالى وما تلك بينك يا موسى قال هي عصاى (قوله قيموت
 المضروب) أي بسبب ذلك الضرب كما أفادته الفاء وقوله فلا قود عليه أي لان الآلة
 لا تقتل غالباً وقوله بل يجب دية مغلفة أي بالثلاث فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
 ألا ان في قتل عمد الخطأ قتل السوط والعصا مائة من الأبل مغلفة منها أربعون
 خلفه في بطونها أولادها (قوله على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين) أي كما في دية
 الخطأ فهي مغلفة من وجه مخففة من وجهين والمعنى في ذلك ان شبه العمد ترددين
 العمد والخطأ فاعطى حكم العمد من جهة تغليظ الدية بكونها مئة وحكم الخطأ من
 جهة كونها على العاقلة مؤجلة عليهم في ثلاث سنين (قوله وسيد كرام المصنف بيان
 تغليظها) أي في فصل الدية بقوله والمغلفة الى آخر عبارة وقد سبق ذكرها (قوله
 ثم شرع المصنف الخ) دخول على قول المصنف وشرائط وجوب القصاص الخ وقوله
 في ذكر من يجب عليه القصاص أي وهو من اجتمعت فيه الشروط الاتية وقوله
 المأخوذ من اقتصاص الأثر أي يتبعه يقال اقتص الأثر أي يتبعه وقيل مأخوذ من
 القص وهو القطع ومنه المقص المروف (قوله لان المجنى عليه الخ) علة للأخذ من
 الاقتصاص الذي هو معنى التبعية ولو عبر بالمستحق بدل المجنى عليه لكان أشمل لانه
 يشمل الوارث في صورة القتل وقوله فإخذم لها أي فيستوفي مثلهما من قتل أو قطع
 أو جرح أو إزالة معنى (قوله فقال) عطف على قوله شرع (قوله وشرائط وجوب
 القصاص الخ) في كلام المصنف تفنن لانه عبر فيما تقدم بالقود وعبر هنا بالقصاص
 وقوله في القتل أخذ من السياق لان كلام المصنف في القتل ومثله القطع وإزالة
 المعنى وقوله أربعة بل خمسة والخامس هو عصمة القتل بإيمان أو امان فيهدر المحرمي
 في حق كل أحد والمراد في حق المعصوم بخلافه في حق مرتد مثله والرائي المحصن اذا
 قتله مسلم معصوم ومن عليه قود لقائله لهدم عصمتهم (قوله وفي بعض النسخ فصل
 أي هكذا في بعض النسخ من غير لفظ فصل وفي بعض النسخ لفظ فصل فالترجمة به في
 بعض النسخ لكن الشارح والشيخ الخطيب شرح كل منهما على النسخ التي ليس فيها
 لفظ فصل ونبه شارحنا على بعض النسخ التي فيها لفظ فصل (قوله وشرائط وجوب

كان ضربه بعصا خفيفة
 قيموت) المضروب (فلا قود
 عليه بل يجب دية مغلفة على
 العاقلة مؤجلة في ثلاث
 سنين) وسيد كرام المصنف
 بيان تغليظها ثم شرع
 المصنف في ذكر من يجب عليه
 القصاص المأخوذ من
 اقتصاص الأثر أي يتبعه لان
 المجنى عليه يتبع الجناية
 فإخذم لها قاتل
 (وشرائط وجوب القصاص)
 في القتل (أربعة) وفي بعض
 النسخ فصل وشرائط وجوب

القصاص اربع) أي من غير تأمل التأنيث بخلاف النسخة الاولى فان فيها تأنيث
وقوله الاول أي الشرط الاول وقوله أن يكون بالغ أي بالاحتلام أو بالسن
أو بالحرم (قوله فلا قصاص على صبي) أي بالمعنى الشامل للصبيته وهذا تفريع
على مفهوم الشرط لان مفهومه ان غير البالغ لا قصاص عليه لرفع التمسك عنه
كالجنون الآتي وعلم من الاقتصار على نفي القصاص عنهما وجوب الدية في مالهما
كسائر متلفاتهما مضمونة في مالهما وانما ضمتا متلفاتهما لان ضمانتهما من قبيل
خطاب الوضع وأما المحرمي فلا قصاص عليه ولا دية اذا قتل غيره حال حرايته لعدم
التزامه الاحكام حال المجنونة وان عصم بعد ذلك باسلام أو عقد ذمة أو امان لما تواتر
من فعله صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة بعده من عدم القصاص وغيره ممن أسلم
كوحشي قاتل حمزة عم النبي صلى الله عليه وسلم غاية الامر أنه صلى الله عليه وسلم
قال له ان استطعت ان تغيب عنا وجهك فافعل لانه صلى الله عليه وسلم حزن على حمزة
حزنا شديدا وقد استشهد في أحد رضى الله عنه (قوله ولو قال أنا الآن صبي صدق)
أي ان أمكن ولا يصح في هذه المورة لان تحليفه بثبوت صباه وثبوت صباه بطل
تحليفه ففي تحليفه بباطل تحليفه وأما لو قال وهو بالغ كنت وقت القتل صديا وكذبه
ولى المقتول فيصدق القتال بيمينه ان أمكن صباه وقت القتل لان الأصل بقاؤه
بخلاف ما اذا لم يمكن صباه وقت القتل فلا يصدق بيمينه بل يصدق ولى المقتول ويجزى
نظيره هذا في المجنون الآتي فاذا قال وهو عاقل كنت وقت القتل مجنونا وكذبه ولى
المقتول صدق لقاتل بيمينه ان عهد جنونه قبله لان الأصل بقاؤه بخلاف ما اذا لم يعهد
له جنون فلا يصدق بل يصدق ولى المقتول (قوله الثاني) أي الشرط الثاني وقوله
أن يكون القتال عاقلا أي حال جنانيته وان جن بعد ما يقتص منه حال جنونه
لان العبرة بكونه عاقلا حال الجنانية كما علمت لاحال الاقتصاص وان أوهمت عبارة
الشارح بخلاف ذلك (قوله فيمتنع القصاص من مجنون أي لرفع التمسك عنه كما مررت
الإشارة اليه وهذا تفريع على مفهوم الشرط لان مفهومه ان غير العاقل لا يجب
عليه القصاص (قوله الا ان تقطع جنونه) استثناء من مجنون فالباقي بعد الاستثناء
ما اذا أطبق جنونه وهو ظاهر وقوله فيقتص منه زمن افاقته أي اذا جنى زمن افاقته
بخلاف ما اذا جنى زمن جنونه فقوله زمن افاقته ظرف لهذوف والتقدير اذا جنى
زمن افاقته كما علمت وان كان ظاهر كلام الشارح أنه ظرف لقوله يقتص ولذلك قال

القصاص اربع الاول ان
يكون القتال بالغام فلا
قصاص على صبي ولو قال أنا
الآن صبي صدق بيمين
الثاني ان يكون القتال
(عاقلا) فيمتنع القصاص من
مجنون الا ان تقطع جنونه
فيقتص منه زمن افاقته

المعنى تبين القلب يوجب واعلم أن الشارح توهم أن كلام المصنف في حالة الاقتصاص من المجنون فذكر ما قاله وليس كذلك إلا أن يحمل ما قاله الشارح على ما ذكره العلامة الخطيب من أن جنونه لو كان متقطعاً فجناية حال إفاقته معصومة بخلافها وقت جنونه اه وقد رأينا ما لك بما يفيد ذلك والحاصل أن من تقطع جنونه له حكم العاقل حال إفاقته وحكم المجنون حال جنونه والعبرة في ذلك بوقت الجناية لا وقت الاقتصاص حتى لو جنى حال إفاقته ثم جن اقتص منه حال جنونه وعكسه بعكسه (قوله ويوجب القصاص على من زال عقله بنرب مسكر متعدي في شربه) أي لا به يعامل معاملة المكلف تغليظاً عليه وإن كان غيره مكلف على التحقيق ولئلا يتخذ الناس ذريعة إلى ترك القصاص لأن من رام قتل شخص يتعاطى مسكراً حتى لا يقتص منه والحق بمن تعذى بسكره من تعذى به عاظم دواء يزيل العقل وهذا كالمستثنى من شرط العقل (قوله فخرج من لم يتعد بأن شرب شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه) أي لعذره فهو كالمعتوه (قوله والثالث) أي الشرط الثالث وقوله أن لا يكون القاتل والد المقتول أي أصلاً له وإن علا ذكره أصح كان أو أنى ولو كافراً يفهم من قوله أن الولد يقتل بقتل والده وهو كذلك ويستثنى منه ما إذا كان الولد مكاتباً وقتل أباه المملوك له فإنه لا يقتل به لأنه فضله بالسيادة ويقتل المحارم بعضهم ببعض فإذا قتل الأخ أخاه قتل به (قوله فلا قصاص على والد بقتل ولده) أي مخبراً بحاكم واليه في وصحاحه لا يقاد للابن من أبيه ولأنه كان سيدياً في وجوده فلا يكون الابن سيدياً في عدمه وشمل الولد المنفى بلعان في الحرمة أو حاف في الأمة فلا يقتل الوالد به وإن أمر على النفي على المعتد من وجهين خلاطين قال الأشبه أنه يقتل به مادام مصر على النفي والكلام في الولد من النسب وأما الولد من الرضاع فيجب القصاص فيه ولو قتل زوجة نفسه وله منها ولد فلا قصاص عليه وكذلك لو قتل زوجة ابنه وأولاده قود فورث ولده بعينه سقط كما لو قتل أباً وزوجته ثم ماتت الزوجة وله منها ولد فيسقط القصاص لأنه إذا لم يقتل الوالد بجنايته على ولده فلا ين لا يقتل بجنايته على من له في نفسه حق أولى (قوله وإن سفل الولد) أي رعاية لحرمة الوالد وإن علا (قوله قال ابن كج) أي أبو القاسم يوسف ابن أحمد بن كج كان رئيساً طامراً هذا (قوله ولو حكم حاكم بقتل والد بولده تنتهض حكمه) أي لخالفته للعديد السابق وهو لا يقاد للابن من أبيه ويستثنى من ذلك كما

ويجب القصاص على من زال عقله بنرب مسكر متعدي في شربه فخرج من لم يتعد بأن شرب شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص عليه (و) الثالث (أن لا يكون) القاتل (والد المقتول) فلا قصاص على والد بقتل ولده وإن سفل الولد قال ابن كج ولو حكم حاكم بقتل والد بولده تنتهض حكمه

ليست مانكة إلا بان بالاسم الظاهر في قوله وإن سفل الولد نصر

فأله لشمس الرمي ما لو اجمع الوالد واده وذبحه كاشاة وحكم بالقود حاكم فلا يفتنى
حكمه (قوله والرابع) أي الشرط الرابع وقوله أن لا يكون المقتول انقص من
القاتل بكفر أو رقى أي لئلا يفضل القاتل المقتول بالاسلام أو الحرية فإنه يشترط
أن لا يفضل القاتل المقتول بالاسلام أو حرية أو أمان أو زيادة أو أصالة كما يعلم مما مر
تحقيقا لا كفاة المشروطة لوجوب القصاص بالأدلة المعروفة (قوله فلا يقتل مسلم
بكافر) أي لنقص المقتول عن القاتل بالكفر فقد فضل القاتل المقتول بالاسلام فلا
يقتل به ولو زانيا محصنا ويقتل الكافر بالكافر ولو اختلقت ملتهم فيقتل يهودي
بنصراني وعكسه ومعاهد بمؤمن وعكسه لأن الكفر كراهة واحدة فلو أسلم القاتل
بعد القتل لم يسقط القصاص لثبوتها حال الجناية ولا تظير لمحدث الاسلام بعدها
ووافق الشافعي على عدم قتل المسلم بالكافر مالك وأحد واسحق وقال أبو حنيفة
يقتل المسلم بالذي دون المعاهد والحرابي وحكي أنه رفع لابي يوسف مسلم قتل كافرا
فحكم عليه بالقود فأتاه رجل برقعة من شاعر فلقاها اليه فاذا فيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر * جرت وما العادل كالجائر
يا من يبغداد وأطرافها * من فقهاء الناس أو شاعر
جار على الدين أبو يوسف * يقتله المسلم بالكافر
فاسترجعوا وبكوا على دينكم * وامطبروا فالأجر لا صابر

فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها على الرشيد فأخبره بالحوال وقرأ عليه الرقعة
فقال له الرشيد تدارك هذا الأمر بمجيلة لئلا يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب
أولياء المقتول بالبيعة على صحة الذمة وإداء الجزية فلم يأتوا بها فاسقط القود وحكم
بالدية فاذا كان المحكم بالقود مفضيا إلى استنكار النفوس وانتشار الفتن كان العود
عنه أحق وأصوب كما فعل أبو يوسف (قوله حربيا كان أو ذميا أو معاهدا) تعميم
في الكافر (قوله ولا يقتل حربيق) أي لنقص المقتول عن القاتل بالرق فقد
فضل القاتل المقتول بالحرية وحكي الرويان أن بعض فقهاء حراسن سئل في مجلس
أمير ما من قتل الحر بالعبد فقال أقدم حكاية قبل ذلك كنت في أيام فقهى ببغداد
فأما ذات ليلة على شاطئ نهر الدجلة أذهمت غلاما يترنم ويقول

خذوا يدي هذا الغزال فإنه * رماني بسهمي مقلتيه على عمد
ولا تقتلوه فاني أبا عبده * ولم أرحا قط يقتل بالعبد

فقال

(و) الرابع (أن لا يكون
المقتول انقص من القاتل
بكفر أو رقى) فلا يقتل مسلم
بكافر حربيا كان أو ذميا
أو معاهدا ولا يقتل حربيق

فقال له الأمير حسبك فقد اغتبت عن الدليل وقوله خذوا يدي أي بدل دمي وهو
الدية ثلاثين في قوله بعد ذلك ولا تقتلوه ويقتل الرقيق بالرقيق ولا نظر لتدبير
أو كتابة أو استيلاء وحدوث العتق بعد القتل كحدوث الاسلام بعده فلو قتل عبد
عبد ثم عتق القاتل قتل به ولا نظر لحدوث العتق ولا يقتل المبعوض بمثله وإن زادت
حرية أحدهما على حرية الآخر لأنه لا يقتل جزء الحرية بجزء الحرية وجزء الرق
بجزء الرق بل يقتل جميعه بجميعه شائعا حرية ورقا فيلزم قتل جزء حرية بجزء رق وهو
ممتنع واعلم أن الفضيلة في شخص لا تحير بقيسته ولهذا الاقصاص بين عبد مسلم وحر
ذمي لأن المسلم لا يقتل بالذمي والحر لا يقتل بالعبد ولا تحير فضيلة كل منهما بقيسته
(قوله ولو كان المقتول اتقص من القتلى الخ) أي فيقتل الشاب بالشبح والكبير
بالمصغر والطويل بالقصير وبالعكس وكذلك يقتل العالم بالجاهل والشريف
بالخسيس والسلطان بالزبالي والذكور بالانثى والمختن وبالعكس كما أشار إليه الشارح
بقوله مثلا لأنهم لم يعتبروا التفاوت في هذه الامور وإنما يعتبرون التفاوت
في الصفات السابقة كالاسلام والحرية والاصالة والسيادة بخلاف غيرها من
الامور المذكورة (قوله ويقتل الجماعة بالواحد) أي وإن كثروا لما روى
مالك أن عمر رضي الله عنه قتل نفرا خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة أي حيلة وقال
لو لم ألتأ به أهلك صنعا لقتلتهم جميعا ولم ينكر عليه أحد فصار اجماعا ولأن القصاص
عقوبة يجب للواحد على الواحد فوجب للواحد على الجماعة ولأنه لو لم يجب عند
الاشتراك لكان كل من أراد قتل شخص استعان بغيره واتخذ الناس ذلك ذريعة
لسفك الدماء فوجب القصاص عند الاشتراك لحقن الدماء وإن تفاوتت جراحاتهم
عددا أو فحشا أو أرشأ أو تفاوتت ضرباتهم وكذلك سواقتلوه بمعدد أو بمقتل
أو القوه من شاطئ جبل أو في بحر بشرطه المذكور في كلامه بقوله إن كانوا هم
فالشرط المذكور هو المكافأة ولأولى عفوعن بعضهم على حصته من الدية وقتل
الباقين وله عفوعن جميعهم على الدية فإذا آل الأمر إلى الدية وزعت عليهم باعتبار
الرؤس في الجراحات لأن تأثيرها لا ينضبط بل قد تزيد نكابة المخرج الواحد على
جراحات كثيرة وفي الضرب على عدد الضربات لأنها تلاقى الطاهر ولا يعظم فيها
التفاوت فلو كانوا ثلاثة وضرب واحد ضربة وواحد ضربتين وواحد ثلاث
ضربات فعلى الأول سدس الدية وعلى الثاني ثلثها وعلى الثالث نصفها لأن مجموع

ولو كان المقتول اتقص
من القتلى بأكبر أو أصغر
أو طول أو قصر مثلا فلا عبرة
بذلك (ويقتل الجماعة
بالواحد) إن كافاهم

الضربات ستقتوزع الدية عليهم بنسبة مال كل من الضربات الى المجموع ولو قتل
واحد جماعة عكس ما في كلام المصنف فان قتلهم مرتبا قتل باولهم وان قتلهم دفعة
قتل بواحد منهم بالقرعة والباقي الديات في تركته لتعذر القصاص عليهم ولو قتل
غير الاول في الاولى وغير من خرجت قرعته في الثانية عصى ووقع قتله قصاصا
والباقي الديات لتعذر القصاص عليهم وانما تجب القرعة في صورة المعية عند التنازع
فان رضوا بتقديم واحد منهم من غير قرعة جاز ولهم الرجوع الى القرعة قبل القصاص
ولو اقرب سبق بعضهم اقتص منه ولبه وغيره تحليفه ان كذبه ولو قتلوه كلهم دفعة
واحدة ساوا ووقع القتل موزعا عليهم ولكل منهم ما بقي من دية مورثه فلو كانوا ثلاثة
حصل لكل منهم ثلث حقه ويرجع بثلاث الدية والعبرة بدية المقتول لا القاتل (قوله
وكان فعل كل واحد منهم لو انفرد كان قاتلا) وحيث يجب عليهم القصاص مطلقا
أي سواء تواطوا أم لا فان كان فعل كل واحد منهم لا يقتل لو انفرد في صورة الضربات
لكنه له دخل في القتل فان تواطوا قتلوا ولا يقتلون وتجب الدية لانه شبه عمد
وتوزع عليهم بعدد ضرباتهم وان كان فعل بعضهم يقتل لو انفرد وفعل البعض الآخر
لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل فلكل حكمه فصاحب الاول يقتل مطلقا
وصاحب الثاني يقتل ان تواطوا مع الباقي والا فلا يقتل وتجب عليه حصته من الدية
وأما في صورة الجراحات فلا يعتبر التواطؤ بل يقتلون مطلقا لانها يقصد بها الهلاك
غالبًا وخرج بقوله لكن له دخل في القتل مالو كان خفيفا بحيث لا يؤثر في القتل
أصلا فانه لا شيء على صاحبه فلا دخل له في قصاص ولا دية وبهذا تنفع عبارة
المعشى فان فيها تعقيدا (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة الخ) دخول على كلام
المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل شخصين جرى القصاص بينهما في النفس
يجري بينهما في الاطراف التي لتلك النفس أي كيدور رجل واذن وكذا المعاني
كسمع وبصروشم فيجري فيها القصاص أيضا لان لها محال مضبوطة ولاهل الخبرة
طرق في ابطالها (قوله فكما يشترط في القاتل كونه مكلفا) أي بالغاعا فلا وكذلك
بقية الشروط المتقدمة وقوله يشترط في القاطع لطرف أي أو المزيل لمعنى من المعاني
كما علم مما مر وقوله كونه مكلفا أي بالغاعا فلا وكذلك بقية الشروط المتقدمة (قوله
وحيث) أي حين ان كان كما يشترط في القاتل كونه مكلفا الى آخر الشروط يشترط
في القاطع كونه مكلفا الى آخر الشروط وقوله فن لا يقتل بشخص لا يقطع بطرفه

وكان فعل كل واحد منهم
لو انفرد كان قاتلا ثم أشار
المصنف لقاعدة بقوله
(وكل شخصين جرى
القصاص بينهما في النفس
يجري بينهما في الاطراف)
التي لتلك النفس فكما يشترط
في القاتل كونه مكلفا يشترط
في القاطع لطرف كونه
مكلفا وحيث فن لا يقتل
بشخص لا يقطع بطرفه

أى يقطع طرف ذلك الشخص فلا يقطع المصبي والمجنون يقطع طرف غيرهما
 كما لا يقتل به ولا يقطع الوالد يقطع طرف ولده كما لا يقتل به ولا يقطع المسلم يقطع
 طرف الكافر كما لا يقتل به ولا يقطع الحر يقطع طرف العبد كما لا يقتل به (قوله
 وشرايط وجوب القصاص في الاطراف الخ) لا يفتى ان شرايط مبتدأ خبره اثنان
 وانما صح الاخبار بالاثنتين عن الشرايط مع انه جمع لان المراد به الجنس بسبب
 الاضافة فان الاضافة تأتي لماتاني له اللام اولانه أطلق الجمع على الاثنتين مجازا
 بناء على المشهور من ان اقل الجمع ثلاثة او حقيقة على مقابل المشهور من ان الجمع
 ما فوق الواحد (قوله بعد الشرايط المذكورة في قصاص النفس) أى غير الشرايط
 المتقدمة في القتل وهي أربعة بل خمسة كما تقدم (قوله اثنان) قد عرفت انه خبر
 عن شرايط وقد بينا لك وجه صحة الاخبار (قوله احدهما) أى أحدا الاثنتين وقوله
 الاشتراك في الاسم الخاص أى كاليمنى واليسرى والعليا والسفلى وهكذا رعاية للماتلة
 ولا يكفي الاشتراك في الاسم العام كاليد والاذن ونحوهما وقوله للطرف المقطوع
 أى الموضوع للطرف المقطوع (قوله وبينه المصنف بقوله) أى بين المصنف بقوله
 الذى سيذكره الاشتراك في الاسم الخاص لكن في البيان قصور وقد جازاه الشارح
 بقوله من اذن أو يد أو رجل فهو مجازاة لكلام المصنف فكان الاولى ان يقول
 كاليمنى واليسرى والعليا والسفلى وهكذا كما مثله فيما سبق وقد يحمل كلام المصنف
 على التمثيل كما اشار اليه الشارح بقوله أى تقطع اليمنى مثلا الخ وعلم مما ذكر انه
 لا تقطع شفة عليا بسفلى ولا عكسه ولا اذنه باخرى ولا اصبع باخرى ولا حادث
 بعد الجناية بموجود وقتها فلو قطع سننا ليس له مثلها ثم ثبت بعد الجناية له مثلها
 فلا قود (قوله اليمنى باليمنى) أى تقطع اليمنى باليمنى كما قدره الشارح والباه في ذلك
 داخله على المجنى عليه وهكذا فيما يأتى (قوله أى تقطع اليمنى مثلا) أى وتقطع
 الشفة العليا بالعليا والسفلى بالسفلى وهكذا فأشار الشارح الى ان كلام المصنف
 محمول على التمثيل كما تقدم اتتبه عليه وقوله من اذن أو يد أو رجل بيان لليمنى
 مشوب بتبعيض لان كلام من الاذن واليد والرجل يشمل اليمنى واليسرى وقوله باليمنى
 من ذلك أى من الاذن أو اليد أو الرجل والتذكير في اسم الاشارة للتأويل بما ذكر
 أو مراعاة لاحد المأخوذ من العطف بأو (قوله واليسرى مما ذكر) أى من الاذن
 أو اليد أو الرجل وكذلك قوله باليسرى مما ذكر (قوله وحينئذ) أى حين اذا شرط

(وشرايط وجوب القصاص
 في الاطراف بعد الشرايط
 المذكورة) في قصاص
 النفس (اثنان) احدهما
 الاشتراك في الاسم
 الخاص (لطرف المقطوع
 وبينه المصنف بقوله اليمنى
 باليمنى) أى تقطع اليمنى مثلا
 من اذن أو يد أو رجل باليمنى
 من ذلك (واليسرى) مما ذكر
 (باليسرى) مما ذكر
 وحينئذ فلا تقطع يمنى بيسرى
 ولا عكسه

الاشتراك في الاسم الخاص اليه - نى باليمينى واليسرى باليسرى وقوله فلا تقطع يمينى
 بيسرى أى لا تقطع اليمينى بسبب قطع اليسرى وقوله ولا عكسه أى ولا تقطع اليسرى
 باليمينى ولوتراضيا على ذلك لم يقع قصاصا فيهما وفي المقطوعة بدلا الدية دون
 القصاص لرضاه بقطعها بدلا مع فساد البدل ويسقط القصاص في الاولى
 لان التراخي المذكور يتضمن العفو عن القصاص فتجب الدية فيها وقول المحشى
 في العكس محله ما لم يرض المجنى عليه فان رضى جازلانه دون حقه فيه نظر لقوات
 الشرط الذى هو المشاركة في الاسم الخاص رعاية للمماثلة كما تقدم فكيف يصح
 القصاص مع قوات الشرط ويؤيد ما قلنا صنيع شرح المنهج فانه بعد ان ذكر ان اليمينى
 لا تؤخذ باليسرى ولا عكسه قال ولوتراضيا بانخذ ذلك لم يقع قودا ولم يخصه بحشيه
 بالاولى فظاهر صنيعه انه راجع للجميع وهو المتعين وعلم من ذلك ان التفاوت باليمينى
 واليسرى والعليا والسفلى يمنع القود بخلاف التفاوت بالكبر والصغر والطول والقصر
 والقوة والضعف في العضو فلا يمنع القود كما في النفس (قوله والثانى) أى
 من الاثنين المتقدمين وقوله ان لا يكون بأحد الطرفين أى طرف الجاني وطرف
 المجنى عليه ومقتضى هذا انه لو كان بطرف الجاني شلل لم يجب القصاص وهو مخالف
 لقول الشارح كغيره اما السلاء فتقطع بالصحيحة على المشهور الا ان يكون المصنف
 جاريا على مقابل المشهور أو يجعل كلامه على ما اذا قال عدلان من أهل الخبرة
 ان السلاء اذا قطعت لا تنسد بالحسم كما سيذكره الشارح وقوله شلل بفتح الشين
 ولا مين بعدها وهو بطلان العمل كما يؤخذ من قول الشارح وهي التى لا يعمل لها
 ولا أثر اخرج وخضرة اظفار وسوادها وصم اذن وخشم انف وعنه ذكر وخصى
 فتؤخذ الرجل الصحيحة بالعرجاء ويؤخذ الطرف سليم الاظفار بالطرف الذى
 في اظفاره خضرة أو سواد لان ذلك علة ومرض في العضو وذلك لا يؤثر في القود
 ويؤخذ طرف فاذا اظفار بطرف فيه اظفار لانه دونه لا عكسه لانه فوقه ويؤخذ
 اذن سميع باصم كعكسه لان السمع لا يحل جرم الاذن ومنفعة تجميع الصوت وهي
 موجودة ويؤخذ انف شام باخشم كعكسه لان الشم ليس في جرم الانف ومنفعته
 جمع الهواء وهي باقية ويؤخذ ذكرا فجل يذ كر عتين وخصى لانه لا خال في الذكر
 وتعدرا لا تنشر لضعف في القلب أو الدماغ فليس بأشل لان الذكر الاشل منقبض
 لا ينسط أو منبسط لا ينقبض (قوله فلا تقطع يد أو رجل صحيحة بشلاء) أى

(و) الثاني (ان لا يكون
 حد الطرفين شلل) فلا تقطع
 يد أو رجل صحيحة بشلاء

بيد أو رجل سلاه وهذا تفريع على مفهوم قوله وإن لا يكون بأحد الطرفين شال
بالنفس لما إذا كان بطرف المحنى عليه شال ولو شلت يد المجاني أو رجله بعد الجناية
فلا قطع لا تنفاه المماثلة حالة الجناية ولو خالف صاحب السلاه وقطع الصحيحة
بغير إذن المجاني لم يقع قصاصا بل عليه ديتها وله حكمه السلاه فلو سري القاطع
للنفس وجب عليه القصاص له فويتهاب غير حق وأما إذا كان باذنه فإن أطلق الأذن
فلاديه في الطرف ولا قود في النفس وجعل مستوفيا لحقه فإن قال خذوه قودا ففعل
فعله الدية وله حكمه كما قطع به القوي وقيل لا شيء عليه وهو مستوف بذلك حقه
(قوله وهي التي لا عمل لها) أي لا رائل بطلان العمل كما تقدم (قوله أما السلاه
فتقطع بالصحيحة) أي وبالسلاه إذا كانت مثله أو دونها شلالا لأنها مثل حقه أو دونه
وهذا مقابل لما قبله لأنه عكسه وقوله على المشهور وهو المعتقد (قوله إلا أن يقول الخ)
يحل قطع السلاه بالصحيحة أن أمن نزف الدم يقول أهل الخبر كما أشار إليه الشارح
بالاستثناء (قوله أن السلاه إذا طعت لا يقطع الدم بل تنفتح أفواه العروق)
فلا قطع السلاه بالصحيحة حيث ذن وان رضى المجاني حذرا من استيفاء النفس بالطرف
وقوله ولا تنفذ بالحسم بالماء والسبب المهملة أي الكي بالنار ومثله غمسه في زيت
مغلي كما قاله الشبرا ملسي (قوله ويشترط مع هذا) أي مع أمن نزف الدم المأخوذ
من الاستثناء كما تقدم أن يفتح بها مستوفيا أي يرضى بها فيفتح بفتح النون مضارع
فتح بكسر هاء مني رضى يرضى بخلاف فتح يفتح النون فيهما فانه بمنى مأل يسأل
ومنه قول الشافعي رضى الله عنه

المبد حر أن قنع * والمحر عبد أن قنع

فأقنع ولا تقنع * فأشئ يشئ سوى الطمع

والقناعة أعز وأصاف الإنسان كما قال رضى الله عنه

امت مطامعي فأرحت نفسي * فإن النفس ما طمعت تهون

وأحييت القنوع وكان ميتا * ففي أحيائه عرضي مصون

إذا طمع يحل بقلب عبد * عاتيه مهانة وعلاه هون

(قوله ولا يطلب أرشال لشل) أي لأن الصفة لا تقابل بمال ولهذا الوقل الذي بالمسلم
أو العبد بالمحر لم يجب إفضاله الإسلام أو الحرية شيء (قوله ثم أشار المصنف لقاعدة
الخ) دخول على كلام المصنف وتلك القاعدة هي قوله وكل عضو أخذ من مفصل

وهي التي لا عمل لها أما السلاه
فتقطع بالصحيحة على المشهور
الإلا أن يقول عدلان من أهل
الخبرة أن السلاه إذا قطعت
لا يقطع الدم بل تنفتح أفواه
العروق ولا تنفذ بالحسم
ويشترط مع هذا أن يفتح بها
مستوفيا ولا يطلب أرشال
للشل ثم أشار المصنف
للعادة بقوله

ففيه الفصا ص وقوله بقوله متعلق بإشار (قوله وكل عضو) بضم العين وكسرها وهو واحد الأعضاء كيد ورجل وقوله أخذ أي أخذ الجاني وقوله أي قطع تفسير لاخذ والمراد أنه قطع جنابة وقوله من مفصل بفتح الميم وكسر الصاد وأما بكسر الميم وفتح الصاد فهو اللسان لأنه يفصل الكلام كما في المختار (قوله كرفق وكوع) أي وفصل القدم والركبة حتى أصل الفخذ والتك فيجب التماس فيه ما إن أمكن بلا جافة وإن لم يمكن إلا بالجافة فلا سواء جافة الجاني أم لا نعم إن مات الجاني عليه بذلك قطع الجاني وإن لم يمكن إلا بالجافة (قوله ففيه القصاص) أي لا تضبط ذلك مع الأمر من الزيادة في الاستيفاء ويجب القصاص في فني عين وقطع أذن وجفن وشفة سفلى وعلية ولسان وذكر وأثنين وشفرين واليتين لأن لها نهايات مضبوطة نعم لا تؤخذ عين صحيحة بعيا ولا لسان ناطق بلسان أحرس ويجب التماس في السن قال تعالى والسن بالسن لكن لو قلع شخص ولو غير مشغور سن غير مشغور فلا قصاص في الحال لأنها تعود غالباً فإن بان فساد منبتها بان عادت البواقي بعد سقوطها دونها وقال أهل الخبرة فسد منبتها وجب القصاص فإن كان صغيراً لم يقتص له في صغيره بل يؤخر حتى يبلغ لأن القصاص للتشفي وهو لا يحصل إلا بعد البلوغ فإن مات قبل بلوغه اقتص وارثه في الحال ولو اقتص من غير مشغور لماله بعد أن بان فساد منبته فإن لم تعدس الجاني فذلك ظاهر وإن عادت قلمت ناسياً فقط وقيل وثالثاً وقيل واكثر من ذلك ولو قلع شخص بالغ سن بالغ مشغور ثم عادت لم يسقط القصاص لأن عودها نعمة جديدة من الله تعالى والمشغور بالمثلثة هو الذي سقطت أسنانه الواضحة وغير المشغور هو الذي لم تسقط أسنانه المذكورة (قوله وما لا مفصل له لا قصاص فيه) أي لأنه لا قصاص في كسر العظام لعدم الوثوق بالمماثلة فيه لأنه لا يضبط نعم إن أمكن في كسر السن بقول أهل الخبرة وجب القصاص بخوم منشاراً أو برد ولو كان هناك مفصل قبل محل الكسر فله القصاص منه وله حكومة الباقي ونخرج بكسر العظام قطع غيرها كقطع عين وأنف وأذن وشفة ولسان وذكر فيجب فيه القصاص بالجزئية كثلاث وربع ونصف لا بالمساحة (قوله والمخ) هو قوطئة الكلام المصنف كما يشير إليه الشارح بعد أن صنيع الشارح غير مناسب لأن الجروح في كلام المصنف عامة في سائر البدن ولو في غير الرأس والوجه ففصره على شجاج الرأس والوجه غير ظاهر لأنه يلزم على كلامه أن الجروح

(وكل عضو أخذ) أي قطع
(من مفصل) كرفق وكوع
(ففيه القصاص) وبالأفصل
له لا قصاص فيه وأعلم

في غير الرأس والوجه لا يعلم حكمهما من كلام المصنف ولانه يوهم ان الموضحة في غير
 هما الا قصاص فيهما وليس كذلك فكان عليه ان يعبر بدل الشجاج بالجروح العامة
 لساثر لبدن وتكون الموضحة عامة لساثر البدن أيضا من حيث وجوب القصاص
 كما هو صريح كلام المصنف وأما من حيث وجوب الارش وهو خمسة ابعرة فهي خاصة
 بالرأس والوجه فلا يجب الارش فيها الا ان كانت في الرأس أو الوجه فان كانت في
 غيرهما ففيها حكومة كفا في الجروح (قوله ان شجاج الرأس والوجه) أي الجراح
 فيها ما فالشجاج بكسر الشين جمع شجة فتحتها وهي جرح فيها ما وأما في غيرهما
 فلا يسمى شجة بل جرحا فقط وقيل يسمى شجة وجرحا وقوله عشرة بل إحدى عشرة
 بزيادة الدامعة بعين مهملة وهي التي تدمي الشق مع سيلان الدم كما سيأتي (قوله
 حارصة بمهمات) وتسمى الحارصة والحريصة وكلها مأخوذة من حرص القصار الثوب
 اذا شقه بالدق وتسمى القاشرة أيضا (قوله وهي ماتشق الجلد قليلا) أي نحو الخدش
 (قوله ودامية) تخفيف الياء التثنية وقوله تدميه بضم التاء الفوقية لانه مضارع
 ادمته والمراد تدميه بالاسيلان دم فان سال الدم سميت دامية بالعين المهملة وبزيادة
 هذه صارت الشجاج إحدى عشرة كما قاله أبو عبيدة وقد مر التنبيه على ذلك (قوله
 وباضعة) بموحدة ثم بعد الالف ضارمة ثم عين مهملة مأخوذة من البضع وهو
 الفطع وقوله تقطع اللحم أي بعد قطع الجلد (قوله ومتلاجة) من التلاحم أي
 الدخول في اللحم وقوله تغوص فيه أي في اللحم (قوله وسمحاق) بكسر السين
 المهملة وسكون الميم وباء المهملة وبالضاد في آخره مأخوذة من سماحق البطن
 وهو لشحم الرقيق وقد تسمى هذه لشجة المطا والمطاة واللاطية وقوله تبلغ الجلد
 التي بين اللحم والعظم وتسمى هذه الجلد سمحاقا وكذا كل جلد رقيقة (قوله
 وموضحة) سميت بذلك لانها توضح العظم من اللحم كما أشار اليه بقوله توضح العظم
 من اللحم فلعله راعى وجه التسمية فعبر بذلك ولم يقل تصل الى العظم كما عبر به غيره
 وعبارة المنهج تصله أي تصل العظم بعد خرق الجلد (قوله وماشعة) سميت بذلك
 لانها تهشم العظم كما أشار اليه بقوله تكسر العظم لان معنى شتم العظام كسره وقوله
 سواء أوضحت أم لا تعيم في الهاشمة دفع به توهم ان الهاشمة تسلم الموضحة فلو أوضحت
 وهشمه وجب القود في الموضحة وارش الهاشمة وهو خمسة ابعرة لانه لا قود في الهاشمة
 بل في الموضحة فقط كما يعلم من قوله ولا قود في الجروح الا في الموضحة (قوله ومنقلة)

ان شجاج الرأس والوجه
 عشرة حارصة بمهمات وهي
 ماتشق الجلد قليلا ودامية
 تدميه وباضعة تقطع اللحم
 ومتلاجة تغوص فيه وسمحاق
 تبلغ الجلد التي بين اللحم
 والعظم وموضحة توضح العظم
 من اللحم وماشعة تكسر العظم
 سواء أوضحت أم لا ومنقلة
 تنقل العظم من مكان الى
 مكان آخر

بالتشديد سميت بذلك لانها تنقل العظم كما أشار اليه بقوله تنقل العظم من مكان
الى مكان آخر اى وان لم توضحه ولم تهشمه (قوله ومأمومة) بالهمزة وتسمى أمة وقوله
تبلغ خريطة الدماغ اى الجملة المحيطة به ودماغ ككتاب مخ الرأس كما فى القاموس
وقوله المسماة أم الرأس بنصب المسماة لانه صفة لخريطة الدماغ كما لا يخفى (قوله
ودائمة بغين معجمة) بخلاف لدائمة بالدين المهملة فانها التى تصل الدم كما روى قوله
تخرق تلك الخريطة اى خريطة الدماغ وقوله وتصل الى ام الرأس كان الصواب
ان يقول وتصل الى الدماغ وهو المخ كما مر لان التى تصل الى ام الرأس هى المأمومة
كما ذكره قبل ذلك وأما هذه فتصل الى الدماغ ولذلك سميت الدائمة (قوله واستثنى
المصنف المخ) كان الاظهر فى الدخول على كلام المصنف ان يقول وذكر المصنف انه
لا قصاص فى الجروح واستثنى منها الموضحة بقوله المخ لان الشارح لم ينبه على المستثنى
منه فى الدخول (قوله من هذه العشرة أى المتقدمة وقوله ما تضمنه قوله أى ما شتمل
عليه قوله وهو الموضحة (قوله ولا قصاص فى الجروح) أى لعدم انضباطها وعدم
الآمن من الزيادة والنقصان فيها طولا وعرضا وقوله أى المذكورة أى بقوله واعلم
ان شجاج الرأس والوجه عشرة لكن قد عرفت ان الجروح فى كلام المصنف عامة
فى سائر البدن ولو فى غير الرأس والوجه فعماله على شجاج الرأس والوجه غير مناسب
ولو عجمها فى سائر البدن لكان أولى (قوله الا فى الموضحة) أى ففيها اقصاص ولو فى
سائر البدن فلا يختص اقصاص فى الموضحة بالرأس والوجه وأما الارش فلا يجب فيها
الا ان كانت فى الرأس أو الوجه فان كانت فى غيرهما ففيها حكومة كما سأتى وانما وجب
القصاص فيها لتيسر ضبطها واستيفاء مثاليها بأن يقاس مثاليها طولا وعرضا من عضو
الشاج ويخط عليه بنحو سواد وجمرة ويوضع بالموسى ونحوه فتعتبر بالمساحة لا بالجزئية
لان الرأسين مثلا قد يختلفان صغرا وكبرا فلو اعتبرت بالجزئية كالنصف والربع وقع
الحيف لانه لو كان نصف رأس الشاج أكبر من نصف رأس المشجوج واخذنا نصف
رأس الشاج فى نصف رأس المشجوج لوقع الحيف بالشارح وعكسه بعكسه ولو أوضح
كل رأس المشجوج ورأسه أصغرا وضمنا رأسه كله ولا يكمل الايضاح من غير الرأس
كالوجه والقفا لانه غير محل الجناية بل يؤخذ طه الباقي من ارش الموضحة فان كان
الباقي قدر ثلثها أخذنا ثلث ارشها ورأسه أكبر وضمنا منه قدر حق المشجوج فقط
رعاية للمائلة والخبرة فى محله للجاني لان جميع رأسه محل لاداء حق الجناية فيخير

ومأمومة تدل على خريطة للدماغ
المسماة أم الرأس ودائمة
بغين معجمة تخرق تلك
الخريطة وتصل الى أم الرأس
واستثنى المصنف من هذه
العشرة ما تضمنه قوله
(ولا قصاص فى الجروح)
أى المذكورة (الا فى الموضحة)

في ادائه من ذلك المحل وقيل الخيرة للمجنى عليه ولو اوضح ناصية المشجوع وناصيته
اصغر كل علم من باقي الرأس من أي محل كان لان الرأس كله عضو واحد ولو زاد
المقتص في الموضحة على حقه فان كان عدم الزمه قصاص الزيادة لتعمده لا يمكن
لا يقتضيه منه الا بعد اندمال موضحته وان كان خطأ أو شبه عمد وجب ارش كامل
للزائد بخلاف حكمه حكم الاصل ان لم يكن الخطأ باضطراب الجاني والافهدر
ولو قال المقتص تولد من اضطرابك وانكر المقتص منه صدق المقتص منه على الاربع
من وجهين ولو كان برأس الشاح شعرون رأس المشجوع فمن نص الام انه لا قود
لما فيه من اتلاف شعر لم يتلفه الجاني وظاهر نص المختصر وجوبه وحمل ابن الرفعة
الاول على فساد منبت المشجوع والثاني على ما لو حلق ولا يضر في قود الموضحة تفاوت
غلط جلد ومحم (قوله فقط) أي دون باقي الجروح وقد وضعه بقوله لاني غيره
من بقية العشرة فهو تفسير لمعنى فقط

(فصل في بيان الدية)

اي في بيان احكام الدية كالتعويض والتخفيف والدية مأخوذة من الودي يقال
وديت القتل اديه وديا اذا دفعت ديته وماؤها عوض عن فاء الكلمة لان اصلها ودي
كعدة فان اصلها وعد حذف الواو عوض عنها لها قال في الخلاصة
فأمر أو ضارع من كوعد * احذف وفي كعدة ذاك اطرد
وذكرها المصنف عقب القصاص لانها بدل عنه على ما قيل والراجح انها بدل عن المجنى
عليه ولا يظهر للخلاف فائدة الا اذا اختلف دية القاتل والمقتول كما وقتلت امرأة
رجلاً أو عكسه فان قلنا نهابدل عن القصاص الذي هو قتل الجاني وجبت دية امرأة
في الاول ودية رجل في الثاني وان قلنا نهابدل عن المجنى عليه وجبت دية رجل
في الاول ودية امرأة في الثاني وهذا هو الصحيح فقول المحشي بعمال الشيخ الخطيب لانها
بدل عنه على الصحيح ليس بصحيح والاصل فيها الكتاب والسنة والاجماع قال تعالى
ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة الى أهله والا حاديت طائفة
بذلك والاجماع منعقد على وجوبها (قوله وهي) أي الدية وقوله المال الواجب
بالجناية أي بسبب الجناية وقوله على حرج به الرقيق فالواجب فيه القيمة بالغة
ما لغت تشبيهه بالدواب بجامع الملكية فلا يسمى المال الواجب بالجناية عليه دية
وما قوله فيما سأتى دية العبد قيمة ففیه تجوز كما سأتى (قوله في نفس أو طرف)

قط لاني غير ما من بقية

الدية

(نزل)

في بيان الدية وهي المال
الواجب بالجناية على حرق
نفس أو طرف

أى أو معنى وقال المحشى تبعا للقليوبي قوله أو طرف أى بالمعنى الشامل للمعاني كالعقل والسمع وعجالة الشيخ الخطيب فى نفس أو فيما دونها وهى تشمل الجروح لأن ما دون النفس ثلاثة الاطراف والمعاني والجروح فيقتضى ان المال الواجب فى الجروح يسمى دية وهو بعيد (قوله والدية على ضربين) أى على نوعين من حيث التغليظ والتخفيف فالتغليظ امام ثلاثة أوجه وهى كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثنية كما فى دية العمد وامام وجه واحد وهو كونها مثنية كما فى دية شبه العمد واقتصر عليه المصنف فى بيان التغليظ ليكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد والتخفيف امام ثلاثة أوجه وهى كونها على العاقلة وكونها مؤجلة فى ثلاث سنين وكونها خمسة كما فى دية الخطا وامام وجهين وهما كونها على العاقلة وكونها مؤجلة فى ثلاث سنين كما فى دية شبه العمد واقتصر المصنف فى بيان التخفيف على التخميس لكونه مقابلا للتثنية فى بيان التغليظ والحاصل ان التغليظ امام ثلاثة أوجه أو من وجه واحد والتخفيف امام ثلاثة أوجه أو من وجهين ويجرى التغليظ والتخفيف فى دية الاطراف والاروش والمحكومات وان كانت المحكومات لاضابط لها لكن لا يجرى التغليظ فى المذكورات فى الحرم والاشهر الحرم والرحم المحرم (قوله ولا ثالث لهما) أى للضربين المذكورين أعنى المغلظة والمخففة لا يقال المغلظة من وجه والمخففة من وجهين ضرب ثالث لانا نقول هى داخلية فى المغلظة من الوجه الاول وفى المخففة من الوجهين الآخرين كما اشرنا اليه فيما تقدم فلم تخرج عن كونها مغلظة أو مخففة (قوله فالمغلظة الخ) أى اذا أردت بيان كل من المغلظة والمخففة فاقول لك المغلظة كذا والمخففة كذا لكنه اقتصر فى بيان التغليظ على التثنية فقط ليشمل دية العمد ودية شبه العمد فلا ينافى ان التغليظ فى دية العمد من ثلاثة أوجه كونها على الجاني وكونها حالة وكونها مثنية واقتصر فى بيان التخفيف على التخميس لكونه مقابلا للتثنية فى بيان التغليظ فلا ينافى ان التخفيف فى دية الخطا من ثلاثة أوجه كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم فى ثلاث سنين وكونها خمسة وفى دية شبه العمد من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم فى ثلاث سنين ولكنها مغلظة من جهة التثنية (قوله بسبب قتل الذكرا المحرم المسلم) أى غير الجنين والمهدر وضافة القتل لما بعده من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل والاصل بسبب قتل القاتل الذكرا المحرم المسلم ولا بد من تقييد القاتل بكونه حراما تزا للاحكام ولو انى فخرج بالذكرا لانى ففيها نصف

(والدية على ضربين مغلظة ومخففة) ولا ثالث لهما
(فالمغلظة) بسبب قتل
الذكرا المحرم المسلم

الدية وهو خمسون وبالحرق الرقيق ففيه القيمة ولو زادت على الدية وبالمسلم الكافر ففيه
ثلاث الدية ان كان كتابيا وثلاثا عشرة دية المسلم ان كان مجوسيا وخرج بجمادناه المجنين
ففيه الغرة عبدا واممة والمهدركا ترك الصلاة كسلا بعد امر الامام والزاني المحصن
اذا قتل كلا منهما مسلم لم يحقن الدم فلا دية فيه ولا كفارة وخرج بتقييد القاتل
بكونه حراما ماله كان القاتل رقيقا لغير المقتول ولو مكاتب او ام ولد فان الواجب عليه
اقل الامرين من قيمته والدية ولو كان مبعوضا من جهة المحزية القليلة الذي
يناد بها من الدية كالنصف ومن جهة الرقبة اقل الامرين من قيمة باقيه الرقيق
او الباقي من الدية ويكونه ملتما للاحكام ماله كان حريبا فلا شيء عليه (قوله عمدا)
أي اوشبه عمدا لان التلبيث الذي اقصر عليه المصنف يجري في كل منهما ووجوب
الدية في شبه العمد ظاهر واما وجوبها في العمد فيكون دراما بالعفو وابتداء ولو قهرا
كما في قتل الوالد ولده وموت الجاني قبل القصاص منه (قوله مائة من الابل)
ظاهره ان ذلك من وجوه التغليظ وليس كذلك فكان الاولى حذفه سواء كان
من كلام المصنف كما هو كذلك في بعض النسخ او من كلام الشارح على ما في بعض
النسخ من اسقاطه من كلام المصنف ويحجب بانه خبر موطن لما بعده وهو قوله
ثلاثون الخ فحفظ التغليظ عليه ونظير ذلك يقال في الخففة (قوله والمائة مثله)
ذكره دخولا على كلام المصنف والمراد ~~بكونها~~ مائة منها ثلاثا اجزاء وان لم تكن
متساوية (قوله ثلاثون حقة) وهي التي استحققت ان يطرقها الفحل وان يركب
ويحمل عليها وقوله وثلاثون جذعة وهي التي اجذعت أي اسقطت مقدم اسنانها
(قوله وسبق معناها في كتاب الزكاة) قد ذكرناه لك هنا بعد العهدية هناك (قوله
واربعون خلفة) والخلفة مفرد لا جمع له من لفظه عند الجمهور بل من معناه وهو محاض
بمعنى الحوامل كما مر أنه مفرد لا جمع له من لفظه بل من معناه وهو نساء فقول
المحشى وهو جمع لا مفرد له من لفظه عند الجمهور وعبارة مقلوبة والصواب ان يقول
هو مفرد لا جمع له من لفظه كما تصرح به عبارة الشيخ الخطيب وقال الجمهورى جمعها
خلف بفتح الخاء وكسر اللام كما كتف كما في المختار وقد انقلب الضبط على المحشى
ايضا فقال بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سيده جمعها خلفات (قوله وفسرها)
أي المراد منها وقوله بقوله متعلق بفسر وقوله في بطونها اولادها متول القول (قوله
والمنى ان الاربعين حوامل) اشار به الى ان تعبير المصنف بالاولاد مجاز لان الحمل

عمدا (مائة من الابل)
والمائة (مثله ثلاثون حقة)
وثلاثون جذعة (وسبق
معناها في كتاب الزكاة)
(واربعون خلفة) بفتح الخاء
المعجمة وكسر اللام وبالفاء
وفسرها المصنف بقوله
(في بطونها اولادها) والمعنى
ان الاربعين حوامل

مادام في بطن امه لا يسمى ولد افعيه مجاز الاول (قوله ويثبت جملها بقول اهل
 الخبرة بالابل) أي بقول عدلين منهم (قوله والمخففة) أي في الخط الاندية
 الخط مخففة من ثلاثة اوجه كونها مخففة وكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم
 في ثلاث سنين لكن المصنف اقتصر على التحميس لكونه مقابلا للتثليث وأما دية
 شبه العمد فهي مخففة من وجهين كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم في ثلاث
 سنين ومغاطة من وجه واحد وهو كونها مثلية وتقدم ان المصنف اقتصر في بيان
 التغليب على التثليث ليس يكون شاملا لدية العمد ودية شبه العمد فقول المحشي
 قال شيخنا وسكت المصنف عن دية شبه العمد وهي مغاطة من حيث تثليثها فقط
 كما مرّت الاشارة اليه ليس في محله لان المصنف لم يسكت عن دية شبه العمد
 من حيث التثليث بل كلامه شامل لما كما علمت (قوله بسبب قتل الذكرا الحرام المسلم
 فيه ما تقدم فلا تغفل) (قوله مائة من الابل) لادخل لذلك في التخفيف كما لا دخل له
 في التغليب فكان الاولى اسقاطه لكنه خبره وطى لما بعده كما تقدم النية عليه
 (قوله والمائة مخففة) ذكره دخولا على كلام المصنف (قوله عشرون جذعة الخ)
 قدم هنا الجذعة على الحقة وبنت اللبون على بنت الخاض وكان الاولى له العكس
 لان الجذعة بعد الحقة في السن وبنت اللبون بعد بنت الخاض كذلك لكن
 الواو لا تقتضي ترتيبا كما لا تقتضي تعقيبا ومعنى بنت اللبون بنت ناففة استحققت
 أن تكون لبونا أي ذات لبن ومعنى بنت الخاض بنت ناففة استحققت أن تكون
 من الخاض أي الحوامل (قوله ومتى وجبت الابل على قاتل) أي كما في العمد وقوله
 او عاقلة أي كما في الخطا وشبه العمد وقوله أخذت جواب اشترط اعني متى وقوله
 من ابل من وجبت عليه أي الذي هو القاتل او عاقلة ولا يقبل في ابل الدية معيب
 وان كانت ابل من وجبت عليه معيبة لان التمرع اطلاقها يقتضي اطلاقها سلامتها
 نعم ان رضى المستحق بالمعيب كفي ان كان اهلا للتمرع بان كان غير محجور عاياه
 لان الحق له فله اسقاطه وفارقت الزكاة حيث اجرأ فيها المعيب اذا كانت ابله معيبة
 لانها بدين المال والمراد بالمعيب ما فيه عيب يثبت الرد في البيع بخلاف المعيب
 في الكهارة فانه ما فيه عيب يحصل بالعمل لان المقصود منها تخليص الرقبة من ارق
 ليستفل بالعمل فاعتبر فيها السلامة مما يخل بالعمل والاستقلال (قوله وان لم يكر
 له ابل الخ) أي هذا ان كان له ابل فهو مقابل لمردون وعلم من ذلك ان من رزقته

ويثبت جملها بقول اهل الخبرة
 بالابل (والمخففة) بسبب
 قتل الذكرا الحرام المسلم (مائة
 من الابل) والمائة مخففة
 عشرون جذعة وعشرون
 حقة وعشرون بنت لبون
 وعشرون ابن لبون وعشرون
 بنت مخاض (ومتى وجبت
 الابل على قاتل او عاقلة
 أخذت من ابل من وجبت
 عليه وان لم يكن له ابل

الدية وله ابل تؤخذ منها ولا يكلف غيرها كما يجب الزكاة في نوع النصاب ولا نهيا اذا
كانت على العاقلة تؤخذ منهم على سبيل المواساة فلا يناسبهم التغليظ بتكليفهم غير
ابلهم (قوله فتؤخذ من غالب ابل الخ) أي لانه ابدل متلف فوجب فيها الغالب
من الابل كما في قيمة المتلفات فانه يجب فيها الغالب من النقد (قوله فان لم يكن
في البلدة او القيلة ابل) أي بصفة الأجر افي صدق بما اذا كان فيهما ابل بغير صفة
الأجزاء ان كانت معينة (قوله فتؤخذ من غالب ابل اقرب البلاد الى موضع
المؤدى) أي فيلزمه نقلها ما لم تبلغ مؤنة نقلها مع قيمتها اكثر من ثمن التل ببلدة او قيلة
العدم والا فلا يجب نقلها وهذا ما جرى عليه ابن القري وهو اولى من الضبط بمسافة
التصر (قوله فان عدت الابل) أي حسابا ان لم توجد في الموضع الذي يجب
تحصيلها منه او شرعا بان وجدت فيه باكثر من ثمن مثلها (قوله انتقل الى قيمتها)
أي قيمة الابل ووجوب تسليمها بالغة ما بلغت لانها بدل متلف وهو النفس فيرجع
الى قيمتها عند فقد ها وتقوم بتقد البلد الغالب لانه اقرب من غيره واضبط فان كان
في البلد تعدان فاكثر ولا غالب تغير الجاني بينهما او بينهما وعمل الانتقال الى القيمة
ان لم يعمل المستحق فان امهله بان قال انا اصبر حتى توجد الابل لزمه امثاله لانها
الاصل فان أخذت القيمة ثم وجدت الابل لم ترد القيمة لان هذا ابل وان كانت هي
الاصل لانفصال الامر بينهما باخذ القيمة (قوله وفي نسخة اخرى وان اعوزت
الابل) أي فقدت (قوله هذا) أي الانتقال الى القيمة بالغة ما بلغت عند عدم
الابل وقوله في القول الجديد أي الذي قاله بمصر وقوله وهو الصحيح هو المعتمد (قوله
وقيل في القديم) أي الذي قاله ببغداد ثم رجع عنه وهو ضعيف كما أشار اليه
الشارح بصيغة التمريض (قوله ينتقل الى ألف دينار في حق اهل الذهب) أي
ينتقل المستحق الى ألف دينار من المضروب الخالص في حق اهل الدنانير وقوله
وينتقل الى اثني عشر ألف درهم في حق اهل الفضة أي وينتقل المستحق الى اثني
عشر ألف درهم من المضروب الخالص في حق اهل الدراهم (قوله وسواء فيما ذكر
الدية المغلطة والمخففة) أي وسواء فيما ذكر من الانتقال الى ألف دينار في حق
اهل الذهب والى اثني عشر ألف درهم في حق اهل الفضة الدية المغلطة والمخففة
فلا فرق بينهما في ذلك على الاصح في القديم (قوله وان غلطت على القديم الخ) كان
الاولى أن يقول وقيل ان غلطت على القديم الخ لان ذلك وجه مرجوح في القديم

فتؤخذ من غالب ابل بلدة
ملدى أو قيلة بدوى فان لم
يكن في البلدة أو القيلة ابل
فتؤخذ من غالب ابل اقرب
البلاد الى موضع المؤدى (فان
عدت الابل انتقل الى قيمتها)
وفي نسخة أخرى وان اعوزت
الابل انتقل الى قيمتها هذا
ما في القول الجديد وهو الصحيح
(وقيل في القديم) ينتقل
الى ألف دينار في حق اهل
الذهب (أو) ينتقل الى اثني
عشر ألف درهم في حق
اهل الفضة وسواء فيما ذكر
الدية المغلطة والمخففة (وان
غلطت) على القديم

تتبع فيه المصنف صاحب المذهب والاصح في القديم انه لا يراى شي لان التغليظ انما
ورد في الابل بالسن والصفة لا بزيادة العدد وذلك لا يوجد في الدنانير والدرهم
والمراد بقوله ان غلظت ما يشمل التغليظ ولو من وجه كما في دية شبه العمد وقوله زيد
عليها الثلث أي لاجل التغليظ (قوله أي قدره) أي قدر الثلث وهو في الدنانير
ثلاثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وفي الدرهم أربعة آلاف فاذا زيد ذلك على الاصل
كان الواجب في الدنانير الف وثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلث دينار وفي الدرهم
سنة عشر ألف درهم ولذلك قال الشارح تفرعاً على زيادة الثلث في الدنانير ألف
وثلاثمائة وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث وفي الفضة ستة عشر ألف درهم (قوله وتغلظ
دية الخطأ) أي بالتثليث بدل التخميس والتغليظ بذلك يجري في النفس وغيرها
من الاطراف التي فيها الدية والمعاني بخلاف الاطراف التي لا دية فيها كاليد الشلاء
والذكر الاصل وسائر المحكمات فلا تغلط في هذه المواضع وكذلك القيمة في الرقيق
فلا تغليظ فيها وخرج بقول المصنف دية الخطأ دية العمد وشبه العمد فلا يراى في
تغليظها بخلاف كما قاله العمراني لان المغلط لا يغلط نظير قوله المكبر لا يكبر
المكبر ولذلك لا يس التثليث في غسالات الكلب (قوله في ثلاثة مواضع) أي
في أحد ثلاثة مواضع (قوله أحدهما) أي أحد المواضع الثلاثة (قوله إذا
في قتل المحرم) أي اذا قتل خطأ في المحرم فتغلظ فيه بالتثليث فقط لان له تأثيراً في
الامن بدليل ايجاب جزاء الصيد المقتول فيه سواء كان القاتل والمقتول فيه أو كان
فيه أحدهما أن كان القاتل فيه والمقتول خارجه أو بالعكس أو كانا بائناً لكن
قطع السهم في مروره هو المحرم ولا بد أن يكون المقتول مسلماً فتنه في دينه في المحرم
وان كان القاتل كافراً فان كان المقتول فلا تغلط دية في المحرم لانه ممنوع من
دخوله لكن ان دخله لضرورة اقتضت دخوله فهل تغلط دية فيه حينئذ أو لا لان
هذا قدر فقال ابن حجر بالارل وأقره بعضهم وقال الرمي بائناً وهو المعتمد ولذلك
قال الشيخ الخطيب الاوجه الثاني (قوله أي حرم مكة) شار بذلك الى ان
الحرم لله هذا شرعي أو لذهني لان المعهود شرعاً وهذا حرم مكة (قوله
أما القتل في حرم المدينة) هذا خارج بحرم مكة وقوله أو القتل في حال الاحرام
أي في غير الحرم وهذا خارج بالحرم وقوله فلا تغلط فيه على الاصح أما الاول
فلاختصاص حرم مكة بوجوب جزاء الصيد المقتول فيه دون حرم المدينة فلا يجب جزاء

(زيد عليها الثلث) أي قدره
وفي الدنانير ألف وثلثمائة
وثلاثة وثلاثون ديناراً وثلث
دينار وفي الفضة ستة عشر
ألف درهم (وتغلظ دية الخطأ
في ثلاثة مواضع) أحدها
(اذا قتل في الحرم) أي حرم
مكة أما القتل في حرم المدينة
أو القتل في حال الاحرام فلا
تغلظ فيه على الاصح

الصبي المتولد فيه على الأصح وأما الثاني فلأن حرمة عارضة غير مستمرة (قوله
والثاني) أي من المواضع الثلاثة ولا يخفى أن الثاني مبتدأ خبره مذ كور في قول
المصنف (قوله أو قتل) أي مسلماً أو كافراً وقوله في الأشهر الحرم أي في بعض
الأشهر الحرم الأربعة ولو يمرر السهم فيها أن أمكن كما مر في الحرم (قوله أي
ذی القعدة) بفتح القاف على المشهور سمي بذلك لعودهم عن القتال فيه وقوله
وذی الحجة بكسر الحاء على المشهور سمي بذلك لوقوع الحج فيه وقوله والحرم بضم الميم
وفتح الحاء وتشديد الراء المفتوحة سمي بذلك لأن أول تحريم القتال كان فيه على
ما قيل وقيل لتحريم الحجنة على أبيليس فيه حكاه صاحب المستعذب وإنما دخلته
الالف واللام دون غيره للإشارة إلى أنه أول السنة كأنه قيل هذا الشهر الذي
يكون أول السنة أبداً ويقال له شهر الله المحرم لأنه اسم الله لا يسمي لم يعرف من جهة
العرب وقوله ورجب بالصرف إذا لم يرد به معين كما هنا فإن أريد به معين منع من
الصرف سمي بذلك لأن العرب كانت ترجيه أي تعظمه ويسمى الأصم لعدم مماعهم
فيه صوت السلاح والاصب لا نصب الخيرات فيه وما ذكره في عدها من ترتيبها
هكذا وجعلها من سنتين هو الأصواب كما قاله النووي في شرح مسلم وعدها
الكوفيون من سنة واحدة فقالوا المحرم ورجب وذو القعدة وذو الحجة وتظهر
فائدة الخلاف فيما لو نذر صيامها مرتبة فعلى الأول يبدأ بذی القعدة وعلى الثاني
بالمحرم وترتيبها في الأفضلية على ما رتبته الكوفيون فأفضلهما المحرم ثم رجب ثم
ذو القعدة ثم ذو الحجة وإنما لم يلحق بهما رمضان وإن كان سيد الشهور لأن المتبع
في ذلك التوقيف (قوله والثالث) أي من المواضع الثلاثة وهو مبتدأ خبره
مذ كور كما لا يخفى وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو قتل قريباً له) أي لما
في ذلك من قطيعة الرحم ولا فرق بين أن يكون القريب مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى
وأخذ الشارح قوله قريباً له من قول المصنف ذارحم لأن الرحم معناه القرابة فعنى
ذی الرحم القريب فهو يعني عنه (قوله ذارحم محرم) قيدان لا بد منهما فالرجمة
قيد والمحرمة قيد ولا بد أن تكون المحرمة نشأت من الرجمة كما أشار لذلك في
المنهج بقوله أو محرم رحم بالاضافة فإن المعنى أو محرم نشأت محرميته من الرحم كما
في الأم والأخت ويخرج بذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من
الرضاع أو المصاهرة كبنت عم هي أخت من الرضاع أو أم زوجة فتحصل أن القيود

والثاني مذ كور في قول
المصنف (أو قتل في الأشهر
الحرم) أي ذی القعدة وذی
الحجة والمحرم ورجب والثالث
مذ كور في قوله (أو قتل)
قريباً له (ذارحم محرم)

ثلاثة (قوله بسكون المهملة) أي مع فتح الميم والراء (قوله فان لم يكن الرحم محرما الخ) محترزا للمحرم وكذا لو كان محرما وليس ذا رحم كحرم الرضاع والمصاهرة كالام من الرضاع وأم الزوجة وكذلك المحرم الرحم الذي لم تنشأ محرميته من الرحم بل من الرضاع أو المصاهرة كما تقدم (قوله كبنت العم) أي وابنه وبنت العمه وابنها وبنت الخمال وابنه وبنت الخالة وابنها (قوله فلا تغليظ في قتلها) أي على الاصح عند الشيخين لما بينهما من التفاوت في القرابة وأما إذا انفردت المحرمية عن الرحم كما في المصاهرة والرضاع كالام من الرضاع وأم الزوجة فلا تغليظ في قتلها قطعا لعدم القرابة أصلا (قوله ودية المرأة) أي المحرة مسلمة صككت أو كافرة فلو أن المصنف ذكر المرأة عن الجميع ليرجع إلى الكل لكان أولى بإفقدان دية المرأة المحرة على النصف من دية الرجل الموافق لها في الدين (قوله والخنثى المشكل) أي ودية الخنثى المشكل وإنما زاده الشارح لأنه كالمرأة هنا في جميع الأحكام فان زيادته عليها مشكوك فيها (قوله على النصف من دية الرجل) أي المحرما رواه البيهقي دية المرأة نصف دية الرجل والمحق بها الخنثى ولا فرق بين أن يكون القتاتل لكل من المرأة والخنثى رجلا أو امرأة ولا بين أن يكون مسلما أو كافرا (قوله نفسا وجرحا) أي وإزالة معنى وهذا يقتضي تسمية أورش الجرح دية كما مر أو هو تغليب (قوله ففي دية حرة مسلمة الخ) تفريع على قول المصنف ودية المرأة على النصف من دية الرجل مع مراعاة التغليظ والتخفيف ومثلها الخنثى المشكل كما علم مما مر (قوله في قتل عمد أو شبه عمد) أي حال كونها واجبة في قتل عمد أو شبه عمد فهي مغلفة بكونها مثلثة فيهما لكن دية قتل العمد مغلفة أيضا من جهة كونها على القتاتل وكونها حالة ودية قتل شبه العمد مخففة من جهة كونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم كما علم مما تقدم وقوله نجسون من الأبل أي مثلثة كما يعلم من قوله خمسة عشر حقة الخ (قوله وفي قتل خطأ) أي وفي دية المحرة المسلمة في قتل الخطأ وقوله عشر بنات مخاض الخ أي فهي مخمسة فتكون مخففة بالتخميس كما أنها مخففة بكونها على العاقلة وكونها مؤجلة عليهم كما علم مما تقدم (قوله ودية اليهودي والنصراني) أي المذكور من اليهود والنصارى وأما دية المرأة والخنثى منهما فسدس دية المسلم لأن ديتيها على النصف من دية رجالهم ويحتمل أن المراد ما يشمل الذكر والأنثى والخنثى مع كون المراد بالمسلم في قوله ثلاث دية المسلم ما يشمل ذلك ويكون

بسكون المهملة فان لم يكن
الرحم محرما كبنت العم فلا
تغليظ في قتلها (ودية المرأة)
والخنثى المشكل (على
النصف من دية الرجل)
نفسا وجرحا وفي دية حرة مسلمة
في قتل عمد أو شبه عمد نجسون
من الأبل خمسة عشر حقة
وخمسة عشر جذعة وعشرون
نعلقة بالأحوال وفي قتل
خطأ عشر بنات مخاض
وعشر بنات لبون وعشرون
بنو لبون وعشر حقائق وعشر
جذاع (ودية اليهودي
والنصراني)

الكلام على التوزيع فدية الذكرك من اليهود والنصارى ثلاث دية المسلم لذكور دية
 الانثى والخمسة منهن ثلاث دية المسلم الانثى والخمسة ومحل ذلك اذا كان كل من اليهودي
 والنصراني معصوما كان عقده له الجزية وكانت تحل منا كتحته فان كان غير معصوم
 كما تحرى فلا شيء فيه لانه مهذروا كانت لا تحل منا كتحته فهو كالمجوسي ومن لم تبلغه
 دعوة الاسلام ان تمسك بما لم يبدل من دين من الاديان فديته كدية اهل دينه
 والافدية مجوسي ولا يجوز قتله قبل تبليغه دعوة الاسلام ويقتصر لمن اسلم بدار الحرب
 ولم يهاجر منها بعد اسلامه وان تمكن من الهجرة (قوله والمستامن) أي من أمنائه من
 الكفار وقوله والمعاهد أي من عاهدناه على ترك القتال بيننا وبينه (قوله ثلاث دية
 المسلم) أي كما قضى بذلك عمرو وعثمان رضي الله عنهما وهو لا يقبل بلا توقف كما قاله
 الشافعي رضي الله عنه وقال أبو حنيفة دية مسلم يوقال مالك نصفها وقال أحمدان
 قتل عمدا فدية مسلم أو خطأ ف نصفها (قوله نفسا وجرحا) أي وازالة معني وفيه
 ما تقدم من أنه يقتضي تسمية ارش الجرح دية أو هو تغليب (قوله وأما المجوسي)
 ومثله الوثني وعابد الشمس والقمر والزندقي وهو من لا يتحل دينا أي لا يختار
 ولا يتخذ له دينا ومن لا يعرف له دين ومحل ذلك فيمن له أمان كان دخل لنا رسولا
 أو دخل دارنا بأمان أمان لا أمار له فهو دية وسكت المصنف عن دية المتولد بين كافي
 وغيره وديته دية كافي اعتبارا بابا لا شرف لان المتولد يتبع أشرف أبويه دينا ولا شدة
 ضمه ناسوا كان أبأ أو أما (قوله فثلاثا عشر دية المسلم) أي ستة وثلاثان في الذكر
 وأما في الانثى والخمسة عشر وهو نصف ثلاث الخمس فهو ثلاثة وثلاث ومعلوم
 أن ثلثي عشر دية المسلم خمس دية اليهودي والنصراني والمحكمة في ذلك ان في كل من
 اليهودي والنصراني خمس فضائل وهي كتابه ودينه اللذان كانا حقلين لاجماع وحل
 من أتحته وذباحتته وتقريره بالجزية وليس في المجوسي الا التقرير بالجزية فكانت دية
 على الخمس من دية اليهودي والنصراني (قوله وأخصر منه ثلث خمس دية المسلم)
 أي لان في الثلثين تكرارا فثلث خمس دية المسلم هو الموافق لتصويب أهل الحساب
 لكونه أخصر (قوله وتكمل دية النفس) أي تحب دية النفس كاملة فيما دونها مما
 سيأتي واعلم أن ما دون النفس ثلاثة اقسام الاطراف والمعاني والجروح وقد ذكرها
 المصنف مختلا بترتيبها حيث ذكر المعاني في اثنا عشر الاطراف (قوله وسبق انها مائة
 من الابل) أي في حق الكامل بالاسلام والحرية والدكورة وقد جعل الشارح كلام

والمستامن والمعاهد (ثلاث
 دية المسلم) نفسا وجرحا (وأما
 المجوسي فففيه ثلثا عشر دية
 المسلم) وأخصر منه ثلث خمس
 دية المسلم (وتكمل دية
 النفس) وسبق انها مائة من
 الابل

في نسخة وأما المجوسي
 ففيه ثلثا عشر الخ وفي أخرى
 وأما دية المجوسي فثلاثا عشر
 الخ والحاشية جارية في
 القولة الأولى على النسخة
 الأولى وفي القولة الثانية
 على الثانية كتبه نصر

المصنف على الدية الكاملة بذلك ويلزم عليه القصور ولو جله على أن المعنى وتكمل
 دية نفس المجنى عليه فيما دونها ذكرًا كان وأنثى مسلمًا كان أو كافرًا تغليظًا وتخفيفًا
 لكان أعم كما صنفه الشيخ الخطيب حيث قال أي دية نفس صاحب ذلك العضو
 من ذكر أو غيره تغليظًا وتخفيفًا اهـ (قوله في قطع كل من اليدين والرجلين) أي
 قطع اليدين من الكوعين وقطع الرجلين من الكعبين وأما قوله في قطع اليدين وفي
 قطع الرجلين لكان أوضح فإن قطع اليدين مما فوق الكوعين ولومن المنكبين
 أو قطع الرجلين مما فوق الكعبين ولومن الركبتين وجبت مع دية اليدين ومع دية
 الرجلين حكومة لزانده لانه ليس تابعًا لليدين والرجلين فلا تدرج حكومته في
 ديتهم بخلاف الكف مع الأصابع فتدرج حكومته في ديتها لانهما كالعضو
 الواحد وكذلك القدم مع الأصابع بدليل قطعهما في السرقة بقوله تعالى فاقطعوا
 أيديهما وتجب الدية بالتقاط أصابع اليدين وبالتقاط أصابع الرجلين وفي كل
 أصبع من أصابع اليدين والرجلين ثلث دية الأصبع غير الإبهام لأن كل أصبع
 له ثلاثة أنامل إلا الإبهام فله اثنان في أغلته نصفها والمراد أن ذلك واجب
 الأصلي السليم مما ذكرنا لزيادة أو السلا والرجل الزائدة أو السلا والأصبع
 الزائدة أو السلا فيها حكومة نعم الأعرج كالسليم لأن العرج ليس عيبًا في نفس
 الرجل وإنما هو نقص في الفخذ وكذلك من تعطل شبه بكسر ظهره مثلاً (قوله
 فيجب في كل يد أو رجل خمسون من الأبل) أي لأن كل متعدد وجبت فيه الدية
 فهي موزعة على أفرادها والاجماع المستند إلى النص الوارد في كتاب عمرو بن حزم
 بذلك وكان جلاد النبي صلى الله عليه وسلم ولذلك كثرت الرواية عنه في الجنايات
 (قوله وفي قطعهما مائة من الأبل) فتكمل فيهما الدية سوء قطعهما ما أمرت به
 (قوله وتكمل الدية في قطع الأنف) أي بخبر عمرو بن حزم بذلك ولأن فيه جلالاً
 ومنفعة وتندرج حكومة قصته في ديته كما رجحه في أصل الروضة ولا فرق بين
 الأنف وغيره لأن الشئ ليس حالاً في الأنف (قوله أي في قطع ما لان منه) أي
 غير اليابس من الأنف وهو ما لا عظم فيه وقوله وهو أي ما لان منه وقوله المارن هو
 مجموع الطرفين المسميين بالمتخزين والمتخزين هما فهو مشتمل على ثلاثة أشياء وقوله
 وفي قطع كل من طرفيه والمتخزين ثلث دية أي توزع الدية على الثلاثة المذكورة
 (قوله وتكمل الدية في قطع الأذنين) أي بخبر عمرو بن حزم في الأذن خمسون

(في قطع كل من اليدين
 والرجلين) فيجب في كل يد
 أو رجل خمسون من الأبل
 وفي قطعها مائة من الأبل
 (و) تكمل الدية في (قطع
 الأنف) أي قطع ما لان
 منه وهو المارن وفي قطع كل
 من طرفيه والمتخزين ثلث دية
 (و) تكمل الدية في قطع
 (الأذنين)

من الابل رواه الدارقطني والبيهقي ولان فيهما جالا ومنفعة فوجب أن تكمل فيهما
الدية (قوله او قلعهما) أي من أصلهما وقوله بغير ايضاح قيد به لانفراد الدية
عن الارش (قوله فان حصل مع قلعهما ايضاح) مقابل لقوله بغير ايضاح وقوله
وجب ارشه اي ارش الايضاح وهو نصف عشر دية صاحبه كخمس أبعرة للكمال
ولا يندرج في دية الاذنين بخلاف حكومة قصبة الانف فانها تندرج في دية كما مر
(قوله وفي كل أذن نصف دية) أي للخبر المذكور وفي قطع بعض الاذن قسطه
ويقدر بالمساواة فاذا كانت أذنه خمسة قرار يقطع منها قيراطا ووجب عليه
خمس نصف الدية (قوله ولا فرق فيما ذكر) أي من وجوب الدية في الاذنين
ووجوب نصف الدية في الاذن وقوله بين أذن السميع وغيره أي وأذن غيره وهو
الاصم ووجه عدم الفرق بينهما فيما ذكر ان السمع ليس حال في الاذن بل في مقدر
السمع (قوله ولو أيسر الاذنين) أي اذهب الحركة منهما بحيث لو حر كالم يتحرك
وقوله بجناية عليهما أي بسبب جناية عليهما وقوله ففيهما دية أي ففي ايهاهما دية
لانه اذهب منفعتهما كما وضرب يديه فسلنا ولو قطع اذنين يابستين بجناية أو غيرها
فمحكم (قوله والعينين) أي وتكمل الدية في قلع العينين لخبر عمرو بن حزم
بذلك وحكي ابن المنذر فيه الاجماع ولا نهما من أعظم الجوارح نفعا فوجبت فيهما
الدية بالاولى من غيرهما من الاعضاء (قوله وفي كل منهما نصف دية) ففي كل
عين خمسون لـ كمال (قوله وسواء في ذلك) أي في وجوب الدية في العينين
ووجوب نصف الدية في كل منهما وقوله عين أحول أي من في عينه حول أي خلل
دون بصره وقوله أو أعور أي أو عين أعور وهو فاقد إحدى العينين ووقعت الجناية
على عينه السليمة ولا يخفى ان أو في هذا وما بعده بمعنى الراول لان التسوية لا تكون
الا بين متعدد وقوله أو أعشى أي أو عين أعشى وهو من يسيل دمه غالب مع ضعف
رؤيته للأشياء وكذا عين أخفش وهو صغير العين وعين أعشى وهو من لا يبصر لـ لا
وعين أجهر وهو من لا يبصر نهرا أو كذا من بينه بياض لا يقص ضوءه ما سواه كان
على بياضها أو سوادها أو أظرفها فان نقص الضوء وأمكن ضبط النقص وجب
قسط الباقي في عينه والا فمحكم وانما وجبت الدية في أعين من ذكر لان المنفعة
باقية باعينهم ولا ينظر مقدار المنفعة (قوله وفي الجفون الأربعة) أي وتكمل
الدية في الجفون الأربعة ولو كانت لا عى لان فيها جالا ومنفعة وقد اختلفت من بين

او قلعهما بغير ايضاح فان
حصل مع قلعهما ايضاح
وجب ارشه وفي كل اذن
نصف دية ولا فرق فيما ذكر
بين اذن السميع وغيره ولو
ايسر الاذنين بجناية عليهما
ففيهما دية (والعينين) وفي
كل منهما نصف دية وبه
في ذلك عين أحول أو أعور
أو أعشى (و) في (الجفون
الأربعة)

الاعضاء بكونها رابعة وتدخل حكومة الاهداب في ديتها وتكمل فيها الدية ولو بلا
 اهداب ولو ازال الاهداب فقط وجب فيها حكومة كسائر الاشياء وان فسد منبتها لان
 القاشت بقطعها الزينة والحجج دون المتاصد الاصلية وان لم يفسد منبتها وجب
 التعزير فقط (قوله وفي كل جفن) بفتح الحيم وكسرهما وهو غماء العين والمراد
 ما يشتمل قطره او استحثافه اى جعله يابس او يثاقفه عن الحركة وقوله منها اى من
 الجفون الاربعة وقوله ربع دية اى لان الدية توزعة على الجفون الاربعة فيخص
 كل جفن ربع وفي بعض الجفن قطعه من الربع ولو قطع بعضه فقلص اى انكمش
 باقيه وجب قسط المقطوع وحكومة للتقلص وفي قطع الجفن المستحشف حكومة
 (قوله واللسان) اى وتكمل الدية في اللسان لمحدث عمرو بن حزم وفي اللسان
 الدية صحيحة ابن حبان والحاكم وثقة ابن المنذر فيه الاجماع ولان فيه جمالا
 ومفعة يتميز به الانسان عن البهائم ومنه المنطق العصم والتعبير عما في الضمير
 والاعتماد عليه في اكل الطعام وادارته في الاهوات حتى يستكمل طمعه بالاضراس
 (قوله لناطق) اى ولو بالقوة فتجب الدية في امان طفل لم يبلغ اذانا نطق اخذا
 بظاهر السلامة ولذلك تجب الدية في يديه ورجليه وان لم يكن فيهما بطش ولا مشي
 في الحال بخلاف ما اذا بلغ او ان النطق ولم ينطق ففيه حكومة لاشهاد الحال بهجزة
 حينئذ وفي قطع بعضه مع بقاء نطقه حكومة لاجزائه من الدية بخلاف ما لو زال بعض
 نطقه بقطع بعض لسانه فانه يجب جزم من الدية فلو قطع نصف لسانه فزال نصف
 نطقه فنصف دية وهو ظاهر وكذا لو قطع نصف لسانه فزال ربع كلامه او قطع ربع
 لسانه فزال نصف كلامه فانه يجب نصف الدية اعتبارا بما كثر الامر من المقتضون كل
 منهما بالدية وخرج بقيد الناطق الاخرس ففي لسانه حكومة ولو كان خرسه عارضا
 كما في قطع اليد الشلاء ان لم يذهب بقطعه الذوق والافدية للذوق لانه يجب في الذوق
 الدية وان لم يقطع اللسان (قوله -ليم الذوق) انما قيد بذلك للاتفاق على
 وجوب الدية حينئذ لانه اذا كان عديم الذوق جرى فيه الخلاف فيجزم بما وردى
 وصاحب المذهب بان في لسانه حكومة كلسان الاخرس وهذا بناء على ان الذوق
 حال في اللسان والمعتمد به ليس حالا في اللسان فذلك قال البغوي اذا قطع لسانه
 فذهب ذوقه لزمه ديتان ويؤيده ما تقدم من انه لو قطع لسان اخرس فذهب ذوقه لزمه
 الدية للذوق واعلم ان الذوق تدرك به الحلاوة والحموضة والمرارة والموحة والعذوبة

وفي كل جفن منها ربع دية
 (واللسان) لناطق سليم
 الذوق

وتوزع الدية عليها فان ازال واحدة منها وجب خمس الدية (قوله ولو كان
 اللسان الخ) غاية في وجوب الدية في اللسان وقوله لا تلغ وارت اي والاسكن
 من اللكنة وهي العجمة والالتغ بالثلثة من يبدل حرفا لا يتركب يبدل السين بالثاء
 فيقول المتقيم والارت بالثاء من يدغم مع الابدال كان يقول المتقيم بابدال
 السين تاء وادغامها في التاء (قوله والشفتين) أي وتكمل الدية في الشفتين
 محدث عمرو بن حزم وفي الشفتين الدية ويدخل فيها حكومة الشارب وغيره
 كالمنققة كما في الاهداب مع الاجفان والاشلال كالقطع فلو اشاهما وجبت
 الدية وفي شقها بلا بانه حكومة كما لو قطع شفتين شلاوين ففيهما حكومة ولو قطع
 شفتين مشقوقتين وجبت دية ناقصة حكومة الشق (قوله وفي قطع
 احدهما نصف دية) وفي قطع بعضها قسطة ولو قطع بعضها فتقصم الباقي وجب
 قسط المقطوع وحكومة المتقاص والشفة طول ما بين الشدين وعرضا ما عطي
 اللثة كما قاله في المحرر (قوله وذهب الكلام كله) أي وتكمل الدية في ذهاب
 الكلام كله كأن جنى عليه فذهب كلامه ولو من غير ابانة اللسان ولو كان المجنى
 عليه عاجزا عن بعض الحروف فان كان مجزءا حقيقيا كارت والتغ اوبة سمية
 وجبت الدية في ابطال كلامه لان له كلاما مفهوما الا ان في نطقه ضعفا وهو لا يقدح
 في كمال الدية كضعف البطش والبصوان كان بجنابة سابقة وجب قسط ما يحسنه
 فقط لثلاثة ضاعف الغرم في الذي ازاله المجاني الاول ولو ادعى زوال كلامه بالاشارة
 امتحن بان يروى في اوقات تدلواته ويتطهر هل يصدر منه كلام أولا فان صدر منه كلام
 عرفنا كذبه وان لم يظهر منه شيء خلف بالاشارة كما يخلف الانحوس واستحق الدية
 وانما تؤخذ الدية اذا قال اهل الخبرة ان كلامه لا يعود فان قالوا يعود انتظر عوده
 فان اخذت ثم عاد استردت وهكذا سائر المعاني بخلاف الاجرام فان ديتها لا تسترد
 بعودها فلو قطع لسانه فاحذت ديته ثم عاد لم تسترد وهكذا سائر الاجرام الا السن
 غير المنقرة والمجلى اذا سلخ وافضاء ما بين قبلها وديرها فاذا اخذت دية كل منها ثم عاد
 استردت وقد نظم ذلك بعضهم بقوله

ديات المعاني تسترد بعودها * وديات الاجرام امنع لردّها

واستن سنا غير مشفرة كذا * افضاؤها والمجلى ثالث عذها

(قوله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية) أي ان بقي له كلام مفهوم والا وجبت

ولو كان اللسان لا تلغ وارت
 (والشفتين) وفي قطع
 احدهما نصف دية
 (وذهب الكلام كله) وفي
 ذهاب بعضه بقسطه من
 الدية

عليه كل الدية كما جزم به صاحب الانوار لانه ابطال منفعة كلامه (قوله والمحروف
التي توزع الدية علم اثمانية وعشرون حرفا) أي باسقاط لاقانم المركبة من لام والفاء
وهما معدودتان ففي ابطال نصف هذه الحروف نصف الدية وفي ابطال حرف منها
ربع سبعة لان نسبة الحرف الى الثمانية والعشرين ربع سبعة فان سبعة اربعة
فالحرف ربع سبعة فيجب فيه ربع سبع الدية وهو ثلاثة اربعة واربعة اسباع
بعبير ولو اذهب له حرفا فعاد له حرف آخر لم يكن يحسنه وجب للذهاب قطعه
من الحروف التي كان يحسنها قبل الجناية ولو قطع شفتيه فذهبت الميم وجب ارشها
مع ديتها في اوجه الوجهين (قوله في لغة العرب) خرج بها غيرها فيوزع على حروفها
قلت او كثرت فان حروف اللغات مختلفة بعضها احدى عشر وبعضها احدى وثلاثون
وقد انفردت لغة العرب بحرف الضاد فلا يوجد في غيرها وفي غيرها حروف ليست
في لغة العرب كالحرف المتولد بين الجيم والشين ولو تكلم بلغتين غير العربية وزعت
الدية على اكثرهما حروفا لانه اكثر في الانتفاع بالحروف وكذا لو تكلم بالعربية
وغیرها فان الدية توزع على اكثرهما حروفا على المعتمد للعلم المذكورة كما قاله
الشبرا ماسي وقيل على اقلهما وقيل العبرة بالعربية قلت او كثرت عن الاخرى ويدل
عليه كلام ابن حجر في شرح المنهاج وغيره (قوله وذهب البصر) أي وتكمل الدية
في ذهاب البصر بخبر معاذ في البصر الدية وهو غريب أي رواه واحد كما قال في البيهقونية
وقل غريب ما روى راو فقط * ولو فقا عينه لم يزد على الدية دية اخرى للعدقتين
لان البصر حال فيهما بخلاف ما لو قطع اذنيه مع ذهاب السمع فانه يجب ديتان
لان السمع ليس حالا في الاذنين والحاصل ان المنفعة اذا كانت حالة في العضو زالت
بزواله وجبت الدية فقط ولا يجب لها دية اخرى كالبصر في العينين والبطش في
اليدين والمشى في الرجلين والكلام في اللسان واذا لم تكن حالة في العضو زالت بزواله
وجب ديتان دية للمعنى ودية للعضو كالسمع مع الاذنين والشم مع الانف والذوق
مع اللسان على المعتمد ولو ادعى المجنى عليه زوال بصره وانكر الجاني سئل عدلان من
اهل الخبرة لان لهم طريقة الى معرفته فانهم اذا اوقفوا الشخص في مقابلة عين
الشمس ونظروا في عينيه عرفوا ان الضوء ذاهب او موجود فان لم يوجد اهل الخبرة
اولم بين لهم شيء امتحن المجنى عليه به بقرينة عقيب او حديدة محجة او نحو ذلك من عينيه
بغته ونظروا هل ينزعج أولا فان انزعج صدق الجاني بيمينه وان لم ينزعج صدق المجنى عليه

والمحروف التي توزع الدية
عليها اثمانية وعشرون حرفا في
لغة العرب (وذهب البصر)

بيمينه والترتيب بين سؤال اهل الخبرة والامتحان هو ما جعل عليه الباقين ما في
 الروضة واصلاها من قسمل سؤال اهل الخبرة عن نص الام وجماعة والامتحان
 عن جماعة وقيل يراد الامر الى خيرة الحكماء كما نقله فيهما عن المتولي وجرى
 عليه في المنهاج والحاصل ان في الروضة واصلاها ثلاثة بقول نقل السؤال عن نص
 الام وجماعة والامتحان عن جماعة ورد الامر الى خيرة الحكماء عن المتولي (قوله اي
 اذهابه من العينين) اي حتى تكمل الدية (قوله اما اذهابه من احدهما الخ)
 مقابل لقوله اي اذهابه من العينين وقوله ففيه نصف دية اي لتوزيع الدية على
 بصير كل من العينين ولو نقص بصير المجنى عليه من عينيه جميعا فان عرف قدر النقص
 بان كان يرى من مسافة قصار لا يرى الا من نصفها مثلا وجب قسطه من الدية
 والا فيكومة وكذا لو نقص من عين واحدة وطريق معرفة قدر النقص فيما لو نقص
 من عين واحدة ان تعصب العلية ويوقف شخص في موضع بحيث يراه المجنى عليه
 ويؤمر بأن يبعد حتى يقول لا اراه وتضبط المسافة ثم تطلق العلية وتعصب العجيبة
 ويؤمر الشخص بان يقرب الى ان يراه فيضبط ما بين المسافتين وينظر هل اذهب
 نصف بصرها او ربه فيجب قسطه من الدية (قوله ولا فرق في العين بين صغيرة
 وكبيرة وعين شيخ او طفل) اي ولا بين حادة وكالمة ومعيبة وعليلة وعمشاء وحولاء
 حيث كان البصر سليما (قوله وذهب السمع) اي وتكمل الدية في ذهاب السمع
 لخبر السهقي وفي السمع الدية ونقل ابن المنذرية الاجماع ولانه من اشرف الخواس
 فكان كالصبر بل هو اشرف منه عندا كثر الفقهاء وهو الراجح لانه يدرك به
 من الجهات الست وفي النور والظلمة ولا يدرك بالبصر الا من جهة المقابلة وبواسطة
 النور وقال اكثر المتكلمين بتفضيل البصر عليه لانه يدرك به الاجسام والالوان
 والهيئات ولا يدرك بالسمع الا الاصوات فلما كانت تعاقباته اكثر كان اشرف وهذا
 ضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتوخذ ديبته في الحال ان تحقق
 زواله ولو بقول اهل الخبرة انه لا يعود فلو قالوا انه يعود وقدر واهل مدة لا يستبعد
 ان يعيش اليها انتظافا لم يقدر واهل مدة او قدر واهل مدة يستبعد ان يعيش اليها
 اخذت في الحال فان عاد استردت باقي المعاني ولو ادعى المجنى عليه زواله وكذبه
 المجاني امتنع المجنى عليه فان انزعج الصباح في نومه او غفلته فكاذب لان ذلك
 يدل على التصنع وان لم ينزعج بالصباح ونحوه فصديق في دعواه لكن يخلف حيثئذ

اي اذهابه من العينين
 اما اذهابه من احدهما
 ففيه نصف دية ولا فرق
 في العين بين صغيرة وكبيرة
 وعين شيخ او طفل (وذهب
 السمع)

كان في بعض النسخ ولا فرق
 في العينين بالتثنية وفي نسخة
 في العين بالافراد والخطيب
 سهل كتبه نصر

لا احتمال في حله وبأخذ الدية (قوله من الاذنين) وفي اذهابه من اذن نصف الدية
 لا تعدد السمع لانه واحد وانما التعدد في منفذه وضبطه بمنفذه اقرب من ضبطه
 بغيره بخلاف البصر فانه متعدد في العينين كما هو شاهد وهذا ما نص عليه في الام
 (قوله وان نقص) اي السمع وقوله من اذن واحدة فلان نقص من اذنيه معافان
 عرف قدر النقص بان كان يسمع من مسافة فصار لا يسمع الا من نصفها مثلا وجب
 قسطه من الدية وان لم يعرف في حكمه باجتهاد قاض (قوله سدت) اي العيلة
 وقوله وضبط منتهى سماع الاخرى اي التي هي الصحيحة وهنا حذف تقديره ثم
 اطلقت العيلة وسدت الصحيحة وضبط منتهى سماع العيلة ونظر التفاوت بينهما
 وبهذا يظهر قوله ووجب قسط التفاوت فانه لا يتم الا بهذا التقدير (قوله وان أخذ
 بنسبته من الدية) أي فان كان التفاوت نصفان من المسافة علم ان الذاهب من السمع
 الربع فيؤخذ ربع الدية وهكذا (قوله وذهب الشم) أي وتكمل الدية في ذهاب
 الشم كما جاء في خبر عمرو بن خزم وهو غريب ولانه من الخوارج النافذة فكملت فيه
 الدية كالسمع ولو ادعى المجني عليه زواله وانكره المجاني امتنع المجني عليه في غفلاته
 بالروائح المحادة اي القوية من الطيب كالزبد والمك والمخيط فان شئ أي انبسط
 للطيب وعبس للمخيط صدق المجاني بيمينه لظهور كذب المجني عليه والاصدق المجني
 عليه بيمينه لظهور صدقه مع انه لا يعرف الا منه (قوله من المتخزين) وفي ذهابه
 من احدى نصف الدية (قوله وان نقص الشم) أي من المتخزين او من احدى
 وقوله وضبط أي وامكن ضبطه بان علم انه كان يشم من مسافة فصار يشم من نصفها
 مثلا او كان يشم باحد المتخزين من مسافة فصار يشم بالآخر من نصفها مثلا وقوله
 وجب قسطه من الدية أي فان كان الذاهب ربعه وجب ربع الدية وهكذا (قوله
 والا فحكمه) أي وان لم يضبط قدره في حكمه يجب (قوله وذهب العقل) اي
 وتكمل الدية في ذهاب العقل كما جاء في خبر عمرو بن خزم ونحوه اليه في ذلك وقال
 ابن المنذر اجمع على ذلك كل من يحفظ عنه العلم لانه اشرف المعاني وبه يتميز الانسان
 عن البهيمة والمراد كما قاله الماوردي وغيره العقل الغريزي الذي عليه مدار
 التكليف بخلاف المكتسب من الخاططة مع الناس الذي به حسن التصرف ففيه
 حكمه وسمى عقلا لانه يعقل صاحبه أي يمنعه عن الوقوع في المهلك وعن
 ارتكاب ما لا يليق ولهذا يقال لم يرتكب الفواحش لا عقل له ومحله القلب وله

من الاذنين وان نقص من
 اذن واحدة سدت وضبط
 منتهى سماع الاخرى
 ووجب قسط التفاوت وان أخذ
 بنسبته من تلك الدية
 (وذهب الشم) من المتخزين
 وان نقص الشم وضبط قدره
 وجب قسطه من الدية
 والا فحكمه (وذهب العقل)

شعاع متصل بالدماغ على الصحيح وقيل ممكنه الدماغ وتديره في القلب وقيل
 مشترك بينهما والا كثرون على الاول وللاختلاف في محله لم يجب القصاص فيه كما
 أفهمه اقتصار المصنف على الدية ولا يجب القصاص في المعاني الآتي ستفاد السمع
 والبصر والبطش والذوق والشم والكلام لأن محالها مضبوطة ولاهل المخبرة طريق
 في إبطالها وإنما تؤخذ دية حالها إن لم يرج عوده فإن رجع عوده بقول أهل المخبرة
 في مدة يظن أنه يعيش إليها انتظر فإن عاد فلا ضمان حتى لو أخذت ثم عاد استردت
 كسائر المعاني فإن أذهى ولي المجني عليه زواله لا نفس المجني عليه لأنه مجنون فكيف
 يدعى نعم يصح أن يدعى جنونا منقطع عما كان يدعى في وقت إفاقته أنه مجن في وقت
 ويفيق في وقت فانكر الجاني امتحن المجني عليه في خلواته فإن لم ينتظم قوله وفعله
 فيها فله دية بلايين في المجنون المطبق لأن يمينه تثبت جنونه وجنونه يبطل بيمينه
 وفي المتقطع مع بخلاف في زمن إفاقته فإن عرف قدر النقص كأن صار مجن يوما ويفيق
 يوما وجب قسطه من الدية والأفحكومة وإن انتظم قوله وفعله فيها حلف الجاني
 لاحتمال صدور المنتظم اتفاقا أو جريا على العادة (قوله فان زال بجرح على الرأس
 الخ) أي وان زال بغير جرح كان ضربه أو لطمه فزال عقله لم يزد شي على دية العقل
 وقوله له أرش مقدر أي كالموضحة وقوله أو حكومة أي أوله حكومة كالدائمة
 والباضعة والمتلاحة وجبت الدية مع الارش أي المقدر كارش الموضحة أو غير المقدر
 وهو الحكومة ولا يندرج ذلك في دية العقل لأن الجناية أبطلت منفعة غير حالة في محل
 الجناية فسكانت كالواتفردت الجناية عن زوال العقل (قوله والذكر) أي وتكمل
 الدية في الذكر بخبر عمرو بن خزم بذلك والدية في الحقيقة للمحشفة كما يعلم مما ذكره
 الشارح وتندرج حكومة القصبة في دية المحشفة لأنها تابعة لها كالصكف مع
 الأصابع (قوله السليم) نخرج به الأشل ففيه حكومة كما يشمل قول المصنف
 الآتي وفي كل عضو لا منفعة فيه حكومة (قوله ولود كصغير وعنين)
 أي ونحصى لأن العنة عيب في غير الذكر فإن الشهوة في القلب والمني في الصلب
 وليس الذكر محلا لواحدة منهما فإفكان سليما من العيب ولأن ذكر المحصى سليم لأنه
 قادر على الوطء به وإن لم يكن له أوعية للمني فالقائت إنما هو الأيلاد لا الإيلاج
 (قوله وقطع المحشفة كالدكر) أي كقطع الذكر في وجوب الدية فذلك قال في
 قطعها واحدة أي لأن أحكام الوطء تدور عليها وما عداها من الذكر كالتابع

فان زال بجرح على الرأس
 له أرش مقدر أو حكومة
 وجبت الدية مع الارش
 (والذكر) السليم ولود كصغير
 وعنين وقطع المحشفة
 كالدكر في قطعها واحدة

لها كما هو يجب في بعضها قسطة من الدية منسوبة اليها الى الذكرا لان الدية تكمل
 بقطعها كما علمت فتقسط على ابعاضها (قوله والاثنتين) أي وتكمل الدية
 في الاثنتين لحديث عمرو بن حزم ولانها من تمام الخلقة ومحمل التنازل (قوله
 أي البيضتين) أي مع جادتيهما وهما الخصبتان فان قطعهما دون الجلدتين
 بأن ساهما منهنما نقصت حكومة من الدية وان قطع الجلدتين فقط ففيها حكومة
 (قوله ولو من عنين ومحبوب) أي وطفل وشيخ وغيرهم (قوله وفي قطع احدهما
 نصف دية) أي لان الدية موزعة عليهما وسواء المني واليسرى (قوله وفي الموضحة)
 خبر مقدم وقوله والسن عطف عليه وقوله خمس من الابل مبتدأ مؤخر فهو راجع
 لكل منهما وهو ناظر فيهما لا كامل كما أشار اليه الشارح بقوله هنا من الذكرا
 المسلم ولو قال بدل قوله خمس من الابل نصف عشر دية صاحبها لكان أشمل
 ويتقيد ارش الموضحة بكونها في الرأس ولو للعظم النائي خلف الاذن أو في الوجه
 ولو لما تحت المقبل من اللحيين أما اذا كانت في بقية البدن ففيها حكومة بخلاف
 القصاص فانه يجب فيها ولو كانت في باقي البدن كما مر ولا يختلف ارش الموضحة بكبرها
 وصغرها ولا بكون محلها كان ظاهرا أو مستورا بالشعر ويجب في هاشمة مع موضحة
 عشر من الابل وفي منقلة مع موضحة وهاشمة خمسة عشر بعيرا كما رواه التستائي عن
 النبي صلى الله عليه وسلم (قوله من الذكرا المسلم) نرج بقبيل الذكرا لاثني
 والنخشي ففي موضحة ما بعيران ونصف وبالحرقين ففي موضحة نصف عشر قيمته
 وبالمسلم الكلابي والجوسي ونحوه ففي موضحة الكلابي بعير وثلاثان وفي موضحة الجوسي
 ونحوه ثلث بعير (قوله وفي السن) أي الاصلية التامة لمغورة غير المفاصلة
 ولا فرق بين التنية والنسب والضرر وان انفرد كل منها باسم يخصه سواء كانت
 بيضاء أو سوداء كبيرة كانت أو صغيرة نعم لو انتهى صغرهما الى أن لا تصلح للضع عليها
 فليس فيها الا حكومة ولا فرق في وجوب دية السن بين ان يقطعها مع السخ بكم
 المهمة وسكون النون وانجام النحاء وهو اصلها المستر بالحجم أو يكسر الظاهر منها
 دونه لانه تابع لها كالكف مع الاصابع ولو ابطال منفعة السن وهي باقية على
 حالها وجبت ديتها ونرج بقبيل الاصلية الزائدة الشاغية أي الخارجة عن سمت
 الاسنان الاصلية ففيها حكومة بخلاف غير الشاغية بأن كانت على سمت الاسنان
 فهي كالاصلية وبقيد التامة ما لو كسر بعضها ففيه قسطة من الارش بالنسبة الى

(والاثنتين) أي البيضتين
 ولو من عنين ومحبوب وفي
 قطع احدهما نصف دية
 (وفي الموضحة) من الذكرا
 المحرم المسلم (وفي السن)
 منه (خمس من الابل)

ما بقي من الظاهر دون السخ على المذهب وبقيد المنغورة غير المنغورة بأن قطع سن
صغير أو كبير لم يتغير في نظر فان بان فساد منبتها فكالتغورة وان لم يكن الحال حتى
مات ففيها حكومة وبقيد غير القلقة القلقة لكبر أو مرض فان أدت القلقة الى
ابطال منفعتها من مضغ وغيره ففيها حكومة وان لم تؤد الى ذلك لقلتها فكالمصلحة
في حكمها بقاء الحال والمنفعة فيها ولو كانت اسنانه كلها صفيحة واحدة وجب فيها
دية صاحبها على الاصح وفي بعضها قسطه منها ولو قطع لحميه وجب عليه دية
وفي كل لحمي نصف دية ولا يدخل ارش الاسنان في دية اللحمين لان كلا منهما مستقل
برأسه وله اسم يخصه كالاسنان واللسان (قوله وفي اذهاب كل عضو لا منفعة فيه)
أي كاليد السلام والذكر الاثني ونحو ذلك وقوله حكومة أي لان الشرع لم ينص على
ما يجب فيه ولم يبينه فوجب فيه حكومة وكذا تجب الحكومة في تعويج الرقبة
وتسويد الوجه وفي قطع حلمي الرجل والحنثي بخلاف حلمي المرأة ففيها ديتها وفي
احدهما نصفها لان منفعة الارضاع بهما مع الثديين كمنفعة الاصابع مع
الكفين ولو ضرب ثدي امرأة فسل بفتح الشين وجبت دية بخلاف ما لو ضربه
فاسترسل فانه تجب حكومة لان الفاتت مجرد جمال ولو ضرب ثدي الحنثي فاسترسل
لم تجب حكومة لاحتمال كونه رجلا فلا يلحقه نقص بالاسترسال ما لم يتبين كونه
امرأة والا وجبت الحكومة (قوله وهي) أي الحكومة وقوله جزء من الدية منه يعلم
انها لا تبلغ الدية وان بلغت ارش عضوله ارش مقدرا وزادت عليه وهذا اذا كانت
الجناية على ماله متدرله كفيخذ وعضد فان كانت على ماله مقدركيد ورجل واصبع لم
تبلغ الحكومة مقدره لئلا تكون الجناية على المضموع بتأثير مضمونة بما يضمن به العضو
نفسه فتقص حكومة جرح اليد عن ديتها وحكومة جرح الرجل عن ديتها وحكومة
جرح الاصبع عن ديته فان بلغت ذلك نقص القاضي شيئا منها باجتهاده ولا يكفي
نقص أقل متمول كما قاله الامام خلافا لما اقتضاه كلام الماوردي من اعتبار المتمول وان
قل (قوله بنسبه) أي نسبة ذلك الجزء وقوله الى دية النفس متعلق بنسبه وقوله
نسبة نقصها أي كنسبة نقصها فالكلام على التشبيه والمراد بنقصها ما نقص بسبب
الجناية فان لم تنقص الجناية شيئا فقل يعزف خط الحاقا للجرح بالطم والضرب وقيل
يفرض القاضي شيئا باجتهاده ورجحه الباقين وهو المعتمد (قوله أي الجناية) تفسير
للضمير وقوله من قيمة المجني عليه متعلق بنقصها وقوله لو كان رقيقا أي بتقديره رقيقا

وفي اذهاب (كل عضوا
منفعة فيه حكومة) وهي جزء
من الدية نسبة
النفس نسبة نقصها أي
الجناية من قيمة المجني عليه
لو كان رقيقا

لان الحر لا قيمة له فجعلوا الرقيق أصلاً للحر في الحكومة كما جعلوا الحر أصلاً للرقيق
 فيما له مقدار من الحر فيجب من قيمته مثل نسبته من الدية فيجب في قطع يده نصف
 قيمته كما يجب في قطعها من الحر نصف دية والخاص انهم جعلوا الرقيق أصلاً للحر
 من وجوب جعل الحر أصلاً للرقيق فيما ذكر (قوله بصفاته التي هو عليها) أي حال كونه
 متلباً بصفاته التي هو عليها (قوله فلو كانت الخ) تقريع على ما قبله قصد به
 توضيحه وقوله قيمة المجني عليه أي يفرضه رقيقاً كما علمت وقوله بلا جناية على
 يده أي حال كونه بلا جناية على يده وقوله مثلاً أي امثل مثلاً وقوله عشرة خبر
 كانت في قوله فلو كانت قيمة المجني عليه وقوله وبدونها تسعة صوابه وبها كافي
 النسخ الصحيحة أي وكانت قيمته بها تسعة وقوله فالتقص عشر أي فالتقص
 بالجناية عشر من القيمة وهذا جواب لو وقوله فيجب عشرة دية النفس أي وهو عشرة
 من الأبل إذا كان المجني عليه حراً كما سلباً وانما وجب ذلك لان الجمله مضمونة
 بالدية فتضمن اجزاؤها مجزئتها (تنبيه) ذكر المصنف من الاطراف أحد عشر وهي
 اليدان والرجلان والاذنان والعينان والحنفون واللسان والشفتان والذكر
 والاثنيان والاسنان وأهمل منها ستة وهي اللسان والحنفان والالسان
 والشفران والمجلد والانايل وذكر من المعاني خمسة وهي الكلام والسمع والبصر
 والشم والعقل وأهمل منها تسعة وهي الذوق والمضغ والجماع وقوة الامناء وقوة
 الحمل والافشاء والبطش والمنى والصوت وقد تقدم ان المصنف أنحل بالترتيب
 حيث ذكر المعاني في أثناء الاطراف ثم ذكر من الجراح الموضحة ونتم بالسن وهو
 من الاطراف ولو ذكر الاطراف على نسق ثم المعاني ثم الجراح لكان أوفق بالترتيب
 لكن الامر في ذلك سهل (قوله ودية العبد) في تفسيره بالدية تتجاوز كما سبق
 في تعريف الدية أول الفصل فلو قال وفي العبد قيمته لكان أولى ويجاب بأنه سماها
 دية لما كلة دية الحر لانها تحب فيما تحب فيه الدية في الحر ويحب نصفها فيما يحب
 فيه نصفها في الحر وعلى هذا القياس فتجب قيمته في نفسه وفي يديه ورجليه وهكذا
 في كلامه وسمعه وبصره وهكذا ويجب نصفها في يده ورجله واذنه وهكذا وفي
 موضحة نصف عشر قيمته وهذا فيما له ارش مقدر من الحر وأما ما ليس له ارش مقدر
 من الحر فيجب فيه ما نقص من قيمته سليماً لانها شبهت الحر بالرقيق في الحكومة ليعرف
 قدرها في المشبه به وهو الرقيق أولى (قوله المعصوم) خرج به غير المعصوم كالمرتد

بصفاته التي هو عليها فلا
 كانت قيمة المجني عليه بلا
 جناية على يده مثلاً عشرة
 وبدونها تسعة والتقص عشر
 فيجب عشر دية النفس
 (ودية العبد) المعصوم

قول المحشي وهو أي السن
 لعل الأولى وهي اه

فلا ضمان فيه وليس لنا شيء يصح بيعه ولا يجب في اتلافه شيء سواء (قوله قيمته) أي
بالغة ما بلغت كسائر الاموال المتلفة ولا يدخلها التغليف سواء كانت الجناية عمدا
أو خطأ ولا فرق بين المكاتب والمديرو وغيرهما (قوله والامة كذلك) أي مثل العبد
فيجب فيها قيمتها ولو لم ولد ولو عبر المصنف بالرقيق بدل العبد كما عبر به في المنهج لتشمل
الامة ولم يحجج الشارح لزيادتها (قوله ولو زادت قيمة كل منهما على دية الحر) أي
سواء زادت قيمة كل من العبد والامة على دية الحر ونقصت عنها وساوتها (قوله
ولو قطع ذكر عبد وانثاء وجب قيمتان في الاظهر) هو المعتمد لانه يجب فيهما في
الحر ديتان وقد اشبه الرقيق الحر في اكثر الاحكام فالحقناه به فيما له مقدر من الحر
كما تقدم وفي البعض يجب من الدية بقدر ما فيه من الحرية ومن القيمة بقدر ما فيه
من الرق فيجب فيمن نصفه حر ونصفه رقيق نصف دية ونصف قيمة وفي يده ربع الدية
وربع القيمة وعلى هذا القياس (قوله ودية الجنين) أي سواء كان ذكرًا وانثى
لان دية الجنين لو اختلفت بالذكورة والانوثة لكثر الاختلاف في كونه ذكرًا وانثى
فسوى الشارح بينهما الدفع هذا الاختلاف وسواء كان تام الاعضاء وناقصها
ولو كان ثقال اهل الخبرة ولو اربعة من القوابل فيه صورة خفية بخلاف ما لو قالوا
لوبي لتصور فلا شيء فيه وان انقضت به العدة وسواء كان ثابت النسب ولا كما لو كان
من زنا وانما تجب الغرة في الجنين اذا انفصل ميتا بجناية مؤثرة فيه على امه النجاسة
بشرط ان يكون معصوما مضمونا على الجناني وقت الجناية سواء انفصل في حياتها
بتلك الجناية او بعد موتها بجناية عليها في حياتها وسواء كانت الجناية بالقول
كالتهديد والتخويف المفضي الى سقوط الجنين او بالفعل كالضرب وشرب الدواء
الذي تلقى به الجنين او بالترك كان يمنعه الطعام والشراب حتى تلقى الجنين او تصوم
ولو في رمضان حتى تلقى الجنين فاذا صامت فاجهضت ضمن الغرة على عاقلتها
ولا ترث من الجنين لانها قاتلته نعم لو شربت دواء لضرورة فالقت الجنين بسببه
لم تضمن كما قاله الركني فان لم ينفصل الجنين ولم يظهر من امه شيء من اجزائه فلا شيء
فيه فان ظهر من اجزائه شيء فان علم موته بخروج بعضه كراسه وجبت الغرة لتحقيق
موته وكذا لو اقبلت ارجلا وماتت بعد ذلك فانها تجب الغرة للعالم بموت الجنين
بخلاف ما لو عاش بعد ذلك ولم تلق بقية الجنين فانه لا يجب الا نصف غرة كما يجب
في يد المحي ارجله نصف دية ولا يضمن باقيه لاننا لم نتحقق تلفه ولو انفصل حيا

(قوله والامة كذلك)
ولو زادت قيمة كل
منهما على دية الحر ولو قطع
ذكر عبد وانثاء وجب
قيمتان في الاظهر (ودية
الجنين)

فان مات عقب انفصاله او دام اليه حتى مات وحبب دية كاملة وان مات بعد انفصاله
 بزمن ولا الم فيه فلا ضمان على المجاني ولو لم تكن الجناية مؤثرة فيه كلطامة خفيفة
 او ضربة كذلك او تهديد لا يؤثر فلا اثر لذلك وكذا لو اقامت بعد الضربة القوية مدة
 بلا الم ثم اقلت جنينا كما نقله في البحر عن النص ولو كانت امه ميتة حال الجناية لم يجب
 فيه شيء لظهور موته بموتها وكذا لو لم يكن معصوما حال الجناية بجنين حربي من حرية
 وان اسلم احدهما بعدها وبجنين حر تدبعا لابيويه فلا شيء فيهما لعدم عصمتهم بل هما
 مهدران ولو لم يكن مضرا على المجاني لكونه مال كاله وان لم يكن مال كالامه كما
 لو اوصى له به فلا شيء عليه لانه ملكه لكن لا يخفى ان الكلام الآن في الجنين المحر
 وهذا ليس حرا الا ان يصور بما اذا اعتقت امه بعد الجناية ثم اقلت الجنين كما اشار اليه
 الشيخ الخطيب (قوله المحر) مقابله الرقيق وسيأتي في كلام المصنف (قوله المسلم)
 لو اسقطه الشارح لكان اولى لانه لا وجه لقصر كلام المصنف على المسلم ثم ذكر
 اليهودي والنصراني بعد ذلك فلو ابقاه على عمومته لشمك ذلك واستغنى عن ذكره
 فيما سيأتي وقوله تدبعا لابيويه أي في الاسلام حتى كان احدا بويه مسلما احكم عليه
 بالاسلام تبعاله (قوله ان كانت امه معصومة) كان صوابه ان كان معصوما
 لان العبرة بعصمة لا بعصمة امه فالمدار على كونه معصوما وان لم تكن امه معصومة
 بجنين غير حربي من حرية بان وطئ مسلم او ذمي حرية بشبهة فحملت منه فالجنين
 معصوم وامه غير معصومة لكن الشرح نظر للغالب (قوله حال الجناية) انما قيد
 بذلك لان العبرة بالعصمة حال الجناية فلو لم يكن معصوما حال الجناية بجنين حربي
 من حرية فلا شيء فيه وان اسلم احدهما بعد الجناية كما مر (قوله غرة)
 أي مخبر العجميين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة واصل الغرة
 لبياض في جهة الفرس وتطلق أيضا على الخيار من الشيء غرة كل شيء خياره فمن
 نظر الى الاول شرط في العبدان يكون ابيض وفي الامة ان تكون بيضاء فلهذا شرط
 ذلك عمرو بن العلاء وحكاها الفاسكهاني في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا
 ومن نظر الى الثاني وهم الاكثرون لم يشترط ذلك فان الرقيق غرة ما يملكه بنو آدم
 أي خياره وافضله وتعدد الغرة بتعدد الجنين فلو اقلت امرأة بالجناية عليها جنينين
 وحب غرتان او ثلاثا فثلاث وهكذا (قوله أي نسمة من الرقيق) أي شخص
 من الرقيق لان النسمة في الاصل الواحد من الاشخاص وفيه اشارة الى ان التاء

المحر المسلم تدبعا لابيويه
 ان كانت امه معصومة حال
 الجناية (غرة) أي نسمة من
 الرقيق

في الغرة للوحدة ولذلك قال المصنف عبدا وامة بشرط ان يكون العبد والامة مميزا
ولو قبل سبع سنين فلا يكفي غير المميز وبهذا تعلم ما في قول المحشي وصغير ولو ابن يوم
فلعله اشتبه عليه ما هنا بالكفارة أو أنه سبق قلم كما يدل عليه نصه بعد ذلك على اشتراط
التمييز حيث قال ويشتراط في الغرة التمييز ولو قبل سبع سنين (قوله عبدا وامة)
هما بالرفع على انهما بدل من غرة ان قرئت بالتثنية في كلام المصنف او بالجر على
اضافة غرة اليهما ان قرئت بالتثنية وتكون الاضافة للبيان أي غرة هي عبدا وامة
والخبرة بينهما للغارم وهو عاقلة الجاني فان اختار احدهما جبر المستحق على قبوله
(قوله سليم من عيب مبيع) لو قال سليمة من عيب مبيع لكان أولى وانسب لانه
صفة للغرة ولعله ذكر باعتبار الاحد المفهوم من قوله عبدا وامة واختار ذلك لانه
لو انشأ لربما توهم انه صفة للامة فقط وليس كذلك وانما اشترط كونه سليما لان المعيب
ليس من الخيار الذي هو معنى الغرة والاصح قبول رقيق كبير لم يعجز بهرم لانه من
الخيار ما لم تنقص منافعه (قوله ويشتراط بلوغ الغرة نصف عشر الدية) أي نصف
عشر دية الاب وهو عشر دية الام وودي العسارتين واحدا نعم التعبير بعشر دية الام
يشمل ما لو كان من زنا فانه لا اب له فيشترط في الغرة للحر المسلم ان تساوي قيمتها قيمة
خمس ابعة كما روى عن عمر وزيد بن ثابت وعلى رضي الله تعالى عنهم ولا يخالف
لهم (قوله فان فقدت الغرة) أي حسابان لم توجد او شرعا بان وجدت باكثر من
ثمان مثلهما كما مر في الدية وقوله وجب بدلها وهو خمسة ابعة أي في الحر المسلم وفي غيره
بنسبته لانها مقدرة بذلك فان فقد بدلها وهو خمسة ابعة وجبت قيمته كما تقدم
في ابل الدية وتكون الغرة او بدلها الورثة الجنين على فرائض الله تعالى (قوله وتجب
الغرة على عاقلة الجاني) أي وان كانت الجناية عمدا لان الجنين لا يقصد بالجناية
لكونه غير محقق وجوده (قوله ودية الجنين الرقيق) أي ذكر اكان اناث وفي
تعبيره هنا بالدية التجوز لما رفلو قال وفي الجنين الرقيق الخ لمسلم من ذلك لكنه عبر
بذلك لما كاه ما سبق ومحل ذلك ان كان الجنين الرقيق معصوما كما مر ولا بد ان ينفصل
من امه ميتا بالجناية عليها فلو انفصل حيا ومات من اثر الجناية وجبت قيمته يوم
الانفصال وان نقصت عن عشر قيمة امه كما نقله في البحر عن النص ولو كان الجاني على
ام الجنين الرقيق مملوك السيد لم يجب عليه شيء حتى لو كانت هي الجناية على نفسها مع
كونها امة للسيد لم يجب عليها شيء اذ السيد لا يجب له على رقيقه شيء ولو كان الجنين

(عبدا وامة) سليم من عيب
مبيع ويشتراط بلوغ الغرة
نصف عشر الدية فان فقدت
الغرة وجب بدلها وهو
خمس ابعة وتجب الغرة
على عاقلة الجاني (ودية
الجنين الرقيق)

مبعض العترة بقدر ما فيه من الرق والحرية عن عشرة قيمة امه والغرة فلو كان نصفه حراً
ونصفه رقيقاً وجب فيه نصف غرة ونصف عشرة قيمة امه خلافاً للجماع على في جعله كالححر
(قوله عشرة قيمة امه) أي قياماً على الجنين الحرفان الغرة فيه معتبرة بعشرية الام
وانما لم تعتبر قيمة الجنين نفسه لعدم استقلاله لانفصاله ميتاً فلا قيمة له حينئذ سواء
كانت امه مدبرة او مكاتبة او مستولدة او غير ذلك فلو كانت حرة والجنين رقيق قدرت
رقية وصورة ذلك ان تكون الام امه لشخص والجنين لا تخووصية فيعتقها مالاً كهما
ويبقى الجنين على رقه فاذا جنى شخص على امه والفته وجب عليه عشرة قيمة امه
بتقديرها رقية وكذا بتقدير مسلمة ان كان الجنين مسلماً وهي كافرة بأن اسلم ابوه فيحكم
عليه بالاسلام تبعاً لابيها وتقدر أيضاً سلمية ان كانت مقصوعة الاطراف والجنين سليماً
فيجب فيه عشرة قيمتها بتقديرها سلمية في الاصح لسلامته ولو كانت الام سلمية والجنين
غير سليم وجب فيه عشرة قيمتها سلمية لان نقصان الجنين قد يكون من اثر الجنائية
فتمحله على ذلك اكون اللائق الاحتياط والتغليظ والعشر المذكور على عاقلة الحامي
كالغرة السابقة (قوله يوم الجنائية عليها) هذا احد وجهين جرى عليه في المنهاج
وهو ضعيف والمعتمد ما في اصل الروضة من اعتبار أقصى قيم امه من وقت الجنائية الى
وقت الاجهاض على قياس الغصب (قوله ويكون ماوجب لسيدها) أي ان كان
الجنين مملوكاً له كما هو العالب وهو الذي نظرا له الشارح فان كان لغير سيدها بنحو
وصية فالبدل لسيده لا لسيدها فلو قال لسيدها كان اولى واعم لكنه نظر للغالب كما
علمت (قوله ويجب في الجنين اليهودي والنصراني) أي تبعاً لابيها وكان الاولى
للاشارح ان يقدم ذلك على الجنين الرقيق بل كان الاولى له ان يجعل ذلك من مدخول
كلام المصنف كما مررت الاشارة اليه وقوله غرة كثلث غرة مسلم وفي الجنين المجوسي غرة
كثلث خمس غرة مسلم وهو ثلث بعير (قوله وهو) أي ثلث غرة المسلم وقوله بعير
وثلثا بعير أي يساوي ذلك في القيمة

عشرة قيمة امه) يوم الجنائية
عليها ويكون ماوجب لسيدها
ويجب في الجنين اليهودي
او النصراني غرة كثلث غرة
مسلم وهو بعير وثلثا بعير
(فصل)
في احكام القسامة

(فصل في احكام القسامة)

أي تخاف المدعى خمسين يمينا عند اللوث واستحقاقه الدية الى آحر ما يأتي في كلام
المصنف وبعضهم يترجم بدعوى الدم بدل القسامة وبعضهم يجمع بينهما في الترجمة
كما عبر به الشافعي والاكثر وادرج المصنف في هذا الفصل الكلام على الكفارة

والقسامة بفتح القاف مأخوذة من القسم وهو اليمين لكن القسم يطلق على اليمين
 الواحد وأما القسامة فهي خاصة بالإيمان الخمسين بشرط كونها من جانب المدعى
 ابتداءً بأن كان هناك لوث وحلف المدعى خمسين يمينا بخلاف ما لو كانت من جانب
 المدعى عليه ابتداءً بأن لم يكن هناك لوث وحلف المدعى عليه فلا تسمى قسامة
 وإن كانت خمسين يمينا على المعتمد بخلاف البلقيني وكذا الوردة المدعى عليه حيث أنه على
 المدعى فحلف خمسين يمينا فلا تسمى قسامة أيضا لأنها وإن كانت من جانب المدعى لكنها
 ليست من جانب المدعى ابتداءً بل ردًا ومثل ذلك ما لو كانت في جانب المدعى ابتداءً
 بأن كان هناك لوث وردّها حيث أنه على المدعى عليه فحلف خمسين يمينا أو بكل وردّها
 مرة ثانية على المدعى وليس لنا يمين ترد مرتين إلا هذه وعلم من ذلك أن إيمان الدماء
 ولو من المدعى عليه وإن كانت مردودة خمسون وكذا لو كانت مع شاهد أو في قطع
 طرف أو إزالة معني فهي خمسون بخلاف الأموال ونحوها فاليمين فيها واحد (قوله
 وهي) أي القسامة وقواه إيمان الدماء أي لغة وشرعا لكن بشرط كون الإيمان
 من جانب المدعى ابتداءً كما مر وتطلق لغة على أولياء القتل (قوله وإذا اقترن
 بدعوى الدم) أي اصطعب مع دعوى الدم عند المحاكم وأما أنه لا بدعوى لا تعتبر
 إلا عند واحد منهما ويشترط لكل دعوى أن تكون مفصلة بأن يفصل المدعى
 ما يدعيه كقوله قتله عمدا أو خطأ أو شبه عمدا أفرادا أو شركة فإن أطلق سن للقاضي
 استقصاله عن ذلك لم تكن مفصلة ولا يجب استقصاله على الأصح * وإن تكون ملزمة
 للمدعى عليه فلا تسمع دعوى شبهة شيء أو بيعه أو إقراره حتى يقول وقبضته بأذن
 الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى لا احتمال أن يقول الواهب لكنك لم تقبضها بأذني
 فلا يلزمه شيء ولا احتمال أن يكون للبائع حق الحبس أو يكون المقر به ليس في يد المقر
 فلا يلزمه التسليم إليه وإن يعين المدعى عليه فلو قال قتله أحد هو لا تسمع دعواه
 لا بهام المدعى عليه * وإن لا تناقضها دعوى أخرى فلو ادعى على واحد أفرادا بالقتل
 ثم ادعى على آخر شركة فيه أو أنفرادا به لم تسمع دعواه الثانية لأن الأولى تكذيبها
 ولا يمكن من العود إلى الأولى لأن الثانية تكذيبها * وإن يكون كل من المدعى
 والمدعى عليه مكلفا ومثله السكران فلا تصح الدعوى من صبي ومجنون ولا الدعوى
 عليهم إلا في الاتلاف أما فيه فتصح مع اليقظة واليمين كالدعوى على الغائب والميت
 وإن لا يكون كل منهما حرييا لا أمان له بأن كان مسلولاً ولو محجوراً عنه أو فليس لكن

وهي إيمان الدماء (وإذا
 اقترن بدعوى الدم)

لا يقول السخية في دعواه المال وأستحق ان اتسلمه بل يقول وولي يستحق ان يتسلمه
او كان ذميا او معاهدا او مستامنا فلا تسمع دعوى حربى لا امان له ولا دعوى عليه
وقد نظم بعضهم هذه الشروط بقوله

لكل دعوى شروط ستة جمعت * تفصيلها مع الزام وتعيين
ان لا تناقضها دعوى تعابرها * تكليف كل ونفى الحرب للدين
(قوله لوث) مأخوذ من التلوث وهو التلطيح لانه يدل على تلطيح المدعى عليه
بنسبته الى القتل وقوله بمثلثة احتريزه عن قرأته بالثناة القوفية (قوله وهولغة
الضعف) أى والقوة بل اطلاقه على القوة اكثر كما يؤخذ من قول ابن قاسم العبادى
في شرحه هولغة القوة ويقال الضعف والمناسبة بين المعنى اللغوى والمعنى الشرعى
موجودة على كل منهما اما القوة فلان فيه قوة على تحويل الايمان من جانب المدعى
عليه الى جانب المدعى على خلاف الغالب من ان اليمين على المدعى عليه وأما
الضعف فلان الايمان حجة ضعيفة ولعل الشارح اقتصر على ذكره لانه الانسب بالمقام
كما قاله الشبرا مى (قوله وشرعا قرينة الخ) أى سواء كانت حالية وقد صورها
الشارح بقوله بان وجد قبل الخ او مقابلة كان اخبر بقتله عدل أو عبدان وامرأتان
او صنية او فسقة او كفار لان اخبار كل من هؤلاء يدل على صدق المدعى ولا تظهر
لاحتمال التواطؤ فى الاصناف الاخيرة لانه كاحتمال الكذب فى اخبار العدل
بل اتفاق كل منهم على الاخبار عن الشئ يكون غالبا عن حقيقة (قوله تدل على
صدق المدعى) أى فى دعواه القتل وقوله بان توقع تلك القرينة فى القلب صدقه
تصويرا لكونها تدل على صدق المدعى ولا بد ان يغلب على الظن صدقه بتلك القرينة
(قوله والى هذا) أى الى هذا التصوير وهو قوله بان توقع الخ والخوار والمجرور متعلق
بقوله أشار المصنف وكذا قوله بتوله فهو متعلق بقوله أشار أيضا (قوله يقع به فى
النفوس صدق المدعى) أى يحصل بسبب اللوث فى نفوس الناس صدق المدعى
فى دعواه القتل ويبطل اللوث بتكاذب الورثة كما قال احدا بنه قتله زيد وكذبه
الاخر فان تكذيب الاخر يدل على أنه لم يقتله فانحرم ظن القتل بالتكذيب
لان النفوس مجبولة على الانتقام من قاتل مورثها وبانكار المدعى عليه اللوث فى
حقه كان قال كنت عند القتل غائبا ولست الذى رؤى معه السكين الملوثة بالدم
على رأسه فيصدق بيمينه لان الاصل براءة ذمته وعلى المدعى البيينة ولا عبرة باللوث

لوث بمثلثة وهولغة الضعف
وشرعا قرينة تدل على صدق
المدعى بان توقع تلك القرينة
فى القلب صدقه والى هذا
أشار المصنف بقوله (يقع به
فى النفوس صدق المدعى)

مع الاطلاق عن التقييد بكون القتل عمدا او غيره كان اخبر عدل باصل القتل
ولم يخبر بانه عمدا او غيره لانه لا يفيد مطالبة القاتل او طاقته ~~ويكذب~~ الوشاة عدل
او عدلان ان زيدا قتل اخا لهذين القتيلين ففي هذه الصورة يستط اللوث كما قاله
في الروضة (قوله بان وجد قتيلا الخ) وكذا لو تفرق جمع محصورين عن قتيلا يتصور
اجتماعهم على قتله كأن اردحوا على باب الكعبة او ثرثم تفرقوا عنه بخلاف غير
المحصورين فلا تسمع الدعوى عليهم نعم ان ادعى على عدد محصورين منهم مكن
من الدعوى عليهم ولو تقاتل مدعيان بأن التعم القتال بينهما وان ~~كشفا~~ عن قتيلا
من احدهما حصل اللوث في حق الصف الاخر لان الغالب ان صفه لا يقتله (قوله
او بعضه) أي الذي لا يعيش بدونه لاجل ان يتحقق موته كما اشار اليه الشارح
بقوله كراسه فينبغي جعله حالا لا يفيد اشتراط كونه لا يعيش بدونه بخلاف البعض
الذي يعيش بدونه كيد او ظفر (قوله في محلة) أي حارة وقوله منفصلة أي منفردة
وهو قيد لا بد منه ليخرج به المتصلة وقوله عن بلد متعلق بالمنفصلة (قوله او وجد)
أي القتيلا او بعضه المذكور وقوله في قرية متعلق بوجد وقوله صغيرة أي بحيث
يكون اهلها محصورين لتأتى الدعوى عليهم بخلاف الكبيرة (قوله لاعدائه)
راجع للمحلة والفريفة وان كان ظاهر قوله ولا يشاركهم في القرية غيرهم تخصيص ذلك
بالقرية ولا فرق بين العداوة الدينية او الدنيوية اذا كانت تبعت على الاتيقام بالقتل
(قوله ولا يشاركهم في القرية) أي ولا في المحلة أيضا وقوله غيرهم أي من غير اصدياء
القتيل واهله كذا في شرح المنهج لكن كتب عليه بعضهم ان العترة عدم مشاركة
غيرهم مطلقا كما اقتضاه اطلاق الشارح فليحذر (قوله حلف المدعي نجسين يمينا)
أي ثبوت ذلك في خبر الصحيحين المخصص لخبر البيهقي البيضة على المدعي واليمين على
المدعي عليه ولو عجز بالمستحق بدل المدعي لكان اعم لانه يشمل السيد فيما لو ادعى
المكاتب قتل عبده وكان هنالك لوث وعجز نفسه قبل الحلف فيحلف سيده خمسين
يمينا ان كان ذلك قبل نكول المكاتب وان كان بعد نكوله فلا يحلف السيد لطلان
الحق بالنكول كما حكاها الامام عن الانحاب ولو عجز نفسه بعد الحلف لم يحلف
السيد بل يأخذ الدية بطريق التلقي عن المدعي كما لو مات المدعي بعد الحلف
فان وارثه يأخذ الدية بطريق التلقي عن المدعي وفيما ارادعي العبد المأذون له في التجارة
بقتل عبده من عبيدها وكان هنالك لوث فان الذي يحلف الخمسين يمينا السيد لا العبد

بان وجد قتيلا او بعضه كراسه
في محلة منفصلة عن بلد كبير
كما في الروضة وأصلها او وجد
في قرية صغيرة لا عدائه ولا
يشاركهم في القرية غيرهم
(حلف المدعي نجسين يمينا)

ويشمل أيضا الوارث فيما لو وصى لام ولده بقيمة عبده ان قتل ثم مات فاذا قتل العبد
 ووجد اللوث حلف الوارث بعد دعواه في هذه الصور الخالف غير المدعى ولا فرق
 في الخلف بين العدل والفاسق والمسلم والكافر ولو مرتد ايان ارتد بعد موت المخرج
 بخلاف ما لو ارتد قبل موته لانه لا يرث حيث تدوير هذا تعلم ما في قول المحشي بان ارتد
 بعد المخرج لانه يقتضي انه لو ارتد بعد المخرج وقبل الموت يحلف مع انه لا يرث حيث تدوير
 والاولى تاخيرها حتى يسلم لانه لا يتورع في حال رده عن الايمان الكاذبة ولو كان
 للقتيل ورثة اثنان فاكثروا عن الايمان عليهم بحسب الارث لان ما ثبت بايمانهم
 يقسم بينهم بحسبه فيجب ان تكون الايمان كذلك ويجبر المنكسر ان لم تنقسم صحبة
 لان اليقين لا يتبعض ولا يجوز اسقاطه لان ايمان الدم لا تنقص عن خمسين ولا تضر
 زيادتها عليها بسبب جبر الكسر فلو كانوا ثلاثة بنين حلف كل منهم سبعة عشر يمينا
 ولو كانوا تسعة واربعين حلف كل منهم خمسين نعم لو نكحل احد الوارثين حلف الآخر
 خمسين يمينا واخذ حصته من الدية لانه لا يستحق شيئا منها باقل من الخمسين وكذا
 لو غاب احد هـ ما فانه يحلف الحاضر خمسين يمينا ويأخذ حصته من الدية ولو حضر
 الغائب بعد ذلك حلف خمسا وعشرين يمينا كالموجود كان حاضرا وللحاضر الصبر حتى يحضر
 الغائب ويحلف كل منهما ما يخصه ولو كان هناك وارث غير حائز وشريكه بيت المال
 لم توزع الايمان بل يحلف الوارث غير الحائز خمسين يمينا ويأخذ حصته فلو كان زوجة
 حلفت خمسين يمينا واخذت الربع واما بيت المال فلا يحلف لاجل الباقي ولا للكل
 فيما اذا لم يكن هناك وارث خاص أصلا لان الحق للمسلمين وتخليفهم غير ممكن فينصب
 القاضي مستخرا يدعى على من ينسب اليه القتل ويحلفه فان حلف اطلق ولا يأخذ
 منه شيئا وان نكل جلس الى ان يحلف او يقر ولا يقضى عليه بالنكول على الاربع من
 وجهين وان جزم في الانوار بانه يقضى عليه بالنكول ولو كان هناك ردأ وعول قسمت
 الايمان بحسب ذلك مثال الردأ بنت فاضل المسألة من ستة يبقى بعد سدس الام
 ونصف البنت اثنان يردان عليهما بالنسبة فتأخذ الام ربعهما وهو نصف واحد
 والبنت ثلاثة ارباعهما وهي واحد ونصف فاذا ضربنا اثنين لكونهما مخرج
 النصف في الستة صارت اثني عشر فتأخذ الام اثنين فرضا وواحد اربعة فرضا معها
 الربع فرضا وردها فتحلف ربع الايمان وهو ثلاثة عشر بجبر الكسر وتأخذ البنت ستة
 فرضا وثلاثة ردا فصار معها ثلاثة ارباع فتحلف ثلاثة ارباع الايمان ومثال العول

زوج وأم واختان لاب واختان لام فاصل المسألة من ستة وتعود إلى عشرة للزوج
ثلاثة وهي ثلاثة أعشار العشرة فيختلف ثلاثة أعشار الإيمان وهي خمس عشرة ولكل
أخت لاب اثنين ومن خمسة العشرة فيختلف كل من خمسة الإيمان وهو عشرة
ولكل أخت لام واحد وهو عشر العشرة فيختلف كل من خمسة الإيمان وهو خمسة
وللام واحد وهو عشر العشرة فيختلف عشر الإيمان وهو خمسة كما علم (قوله
ولا يشترط موالاتها على المذهب) هو المعتقد ولو حلف خمسة يمينين في خمسة يمينين يوم ما صح
لأن الإيمان من جنس الحجج وهي يجوز تفريقها كما إذا شهد شاهد في يوم ثم شهد شاهد
في يوم وإنما اشترطت الموالاة في اللعان لأنه أحوط مما هنا (قوله ولو تخلل الإيمان
جنون من المخالف أو انغمض منه بنى الحج) بخلاف ما لو مات في أثناء الإيمان فإنه
لا يبنى وارثه على ماضى منها بل يستأنفها لأنه لا يستحق أحد شيئا يمين غير مدع
كون الإيمان كالحجة الواحدة بخلاف ما لو أقام شاهد ثم مات فإن وارثه يضم إليه
شاهد آخر لأن شهادة كل شاهد شهادة مستقلة أما إذا مات بعد تمام الإيمان فيحكم
لوارثه بالدية لأن المخالف استحقها قبل موته والوارث يتلقاها عنه بطريق الإرث
فلا يقال أنه قد استحقها بما يمين غيره مع أن القصاص مدعى أن الشخص لا يستحق يمين
غيره وهذا في وارث المدعى وأما وارث المدعى عليه إذا مات في أثناء الإيمان فيبنى على
ما مضى منها كما لو جن المدعى عليه أو انغمض عليه في أثناء الإيمان ثم أفاق فإنه يبنى
بعد أفاقه على ما مضى منها كما مدعى في هذه وكذلك يبنى المدعى عليه فيما إذا عزل
القاضي أو مات ثم ولى غيره بخلاف المدعى فانه يستأنف عند القاضي الآخر كما
سيذكره الشارح في العزل والفرق بين المدعى والمدعى عليه أن يمين المدعى عليه
لنفسه فتغذ بنفسها ولا تتوقف على حكم القاضي ويمين المدعى للآثبات فلا تغذ
بنفسها بل تتوقف على حكم القاضي ولا يحكم القاضي الذي بحجة قيمت عند
القاضي الأول والحاصل أن المدعى بخالف المدعى عليه في ثلاث مسائل الأولى أن
المدعى إذا مات في أثناء الإيمان لا يبنى وارثه على ما مضى منها بل يستأنف بخلاف
ما لو مات المدعى عليه في أثناء الإيمان فإن وارثه يبنى على ما مضى منه - الثانية أن
المدعى لا يبنى إذا عزل القاضي أو مات وولى غيره بل يستأنف عند القاضي الآخر
بخلاف المدعى عليه فإنه يبنى على ما مضى منه - الثالثة أن المدعى إذا تعدد توزع
الإيمان عليه بحسب الإرث بخلاف المدعى عليه إذا تعدد فإن الإيمان لا توزع عليه

ولا يشترط موالاتها على
المذهب ولو تخلل الإيمان
جنون من المخالف أو انغمض
منه بنى

على الاظهر لان كل واحد من المدعين لا يثبت لنفسه ما يثبت له لو انقرض بل يثبت
 بعضه بقدر الارث فيحلف بقدره وكل واحد من المدعى عليهم ينفي عن نفسه القتل
 كما ينفيه لو انقرض (قوله بعد الافاقة) ظرف لقوله يبنى والمراد بعد الافاقة من
 المجنون أو الاغناء وقوله على ما مضى منها متعلق بقوله يبنى والمراد على ما مضى من
 الايمان (قوله ان لم يعزل القاضي) أي ولم يمت أيضا وقوله الذي وقعت القسامة
 عنده صفة للقاضي وقوله فان عزل أي أو مات وهو مقابل لما قبله وقوله وولي غيره
 أي غير القاضي الذي عزل بخلاف ما اذا عزل ثم ولي بنفسه فان المحالف يبنى على
 ما مضى من الايمان وقوله وجب استئنافها أي الايمان التي عزل القاضي في اثباتها
 بل لو عزل بعد تمامها وجب استئنافها أيضا (قوله واذا حلف المدعى) أي
 الحسين يميننا وأشار الشارح بتقدير ذلك الى أن قول المصنف واستحق الدية مترتب
 على قوله حلف المدعى الحسين يميننا وقد تقدم أنه لو عبر بالمستحق بدل المدعى لكان
 أشمل لك الشارح عبر بالمدعى بحجارة كلام المصنف فانه عبر بالمدعى سابقا وقوله
 استحق الدية جواب اذا التي قدرها الشارح والمراد أنه استحق الدية على العاقلة مخمسة
 ومثولة عليهم في ثلاث سنين في الخطأ ومثثة ومثولة عليهم في ثلاث سنين في شبه
 العمد وعلى القاتل نفسه مثثة وحالة في العمد ولا يجب عليه اقود لان الايمان حجة
 ضعيفة فلا توجب القصاص ما لم ترد الايمان من المدعى عليه على المدعى والاوجب
 القود لان الايمان المردودة كالاقرار أو كالبينة وكل منهما يوجب القصاص في العمد
 فكذلك ما بمنزلةهما (قوله ولا تقع القسامة في قطع طرف) أي ولا في إزالة معنى
 لان القسامة لم ترد الا في القتل والاثول فهما قول المدعى عليه فيحلف الحسين يميننا
 لا ايمان الدماء كلها نحنون يميننا بخلاف الاموال فان اليمين فيها واحد كما مر
 (قوله وار لم يكن الخ) معا بل لقوله واذا اقترن بدعوى الدم لوث ومثل عدم اللوث
 من أصله ما لو كان هناك لوث وسقط لبط لانه كما في الصور التي تقدمت فيحلف فيها
 المدعى عليه الحسين يميننا استوط اللوث في حقه وقوله هناك أي عند دعوى الدم
 وقوله لوث أي قرينة تدل على صدق المدعى كما مر (قوله فاليمين على المدعى
 عليه) أي اضعف جانب المدعى حيث كان الاولى أن يقول فالايمن على المدعى
 عليه لان تعبيره باليمين يقتضي أنه يحلف يميننا واحدا وهو أحد قواين لكنه ضعيف
 وطهرهما كما في الرصة أنه يحلف نحن يميننا وهو المعتمد ويمكن الجواب عن المصنف

بعد الافاقة على ما مضى
 منهم ار لم يعزل القاضي الذي
 وقعت القسامة عنده *
 فان عزل وولي غيره وجب
 استئنافها (١) اذا حلف المدعى
 (استحق الدية) ولا تقع
 القسامة في قطع طرف
 (وار لم يكن هناك لوث فاليمين
 على المدعى عليه) فيحلف
 نحن يميننا

بأن المراد جنس اليقين المتحقق في ضمن التعدد فيساوي التعبير بالايان ويكون المراد
 خمسين يمينا كما يشير الى ذلك قول السارح تقر يعا على كلام المصنف فيخالف خمسين
 يمينا حتى لو تعدد المدعى عليه حلف كل واحد منهم خمسين يمينا ولا توزع عليهم الايمان
 على الاظهر بخلاف ما لو تعدد المدعى فانها توزع عليهم كما مر مع تعليله قريبا (قوله
 وعلى قاتل النفس) أي سواء كان قتله مباشرة أو تسديداً وشرط قد دخل فيه شاهد
 الزور والمكره كسر الراه وحاق برعدونا ودخل فيه أيضا قاتل نفسه فتخرج من تركته
 كفارة وقاتل عبده فعليه كفارة لانه قتل نفسا معصومة عليه وشريك غيره فلو
 اشترك جماعة في القتل فعلى كل منهم كفارة في الاصح المنصوص ولا فرق بين الذكر
 والانثى والمختنى ولا فرق أيضا بين المسلم والكافر غير المحربي الذي لا ايمان له أما هو
 فلا يلزمه كفارة لانه غير ملتزم للاحكام والضابط في ذلك أن يقال تجب الكفارة على
 غير المحربي الذي لا ايمان له في قتل معصوم عليه ولو في نفسه لان نفسه معصومة عليه
 نعم المجلاد القاتل بأمر الامام ظلما وهو جاهل بالحال لا كفارة عليه لانه سيف الامام
 وآلة سياسته فالكفارة على الامام كالقود أو الدية فان كان عالما بالحال فالكفارة
 عليه كالقود أو الدية ولا يلزم الا امر الاثم ان لم يخف من سطوته والا كان كالا كرام
 ولا كفارة في القتل بالحال ولا ضمان فيه بقود ولا دية خلافا لما افتى به بعض
 المتأخرين من أنه يقتل اذا قتل به لان له فيه اختيارا كالساحر والصواب أنه لا يقتل
 به ولا في القتل بالدعاء كما نقل ذلك عن جماعة من السلف قال مهران بن ميمون
 حدثنا غيبة لان بن جري بن مطرف بن عبد الله بن الشيخير أنه كان بينه وبين رجل
 كلام فكذب عليه فتسال مطرف اللهم ان كان كاذبا وأتمته فخرميتا فرفع ذلك الى
 زياد فقال قاتل رجل فقال لا ولكنها دعوة وافدت أجلا ولا في القتل بالعين وان
 اعترف به لان ذلك لا يفضي الى القتل غالباً ولا يعد مهلكاً عادة وان كانت العين
 حقا وينبغي للامام حبس العائن أو أمره بلزوم بيته وبرزقه من بيت المال ما يكفيه
 ان كان فقيرا لان ضرره أشد من ضرر المجذوم الذي منعه عمر من مخالطة الناس
 ويندب للعائن ان يدعو للمعيون بأن يقول له باسم الله ما شاء الله لا حول ولا قوة
 الا بالله اللهم بارك فيه ولا تضره أو يقول حصنتك بالحى القيوم الذي لا يموت أبدا
 ودفعت عنك السوء بألف ألف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهكذا ينبغي
 للانسان اذا رأى نفسه سليمة وأحواله مستقيمة ان يقول ذلك ولو في نفسه وكذا ينبغي

(وعلى قاتل النفس)

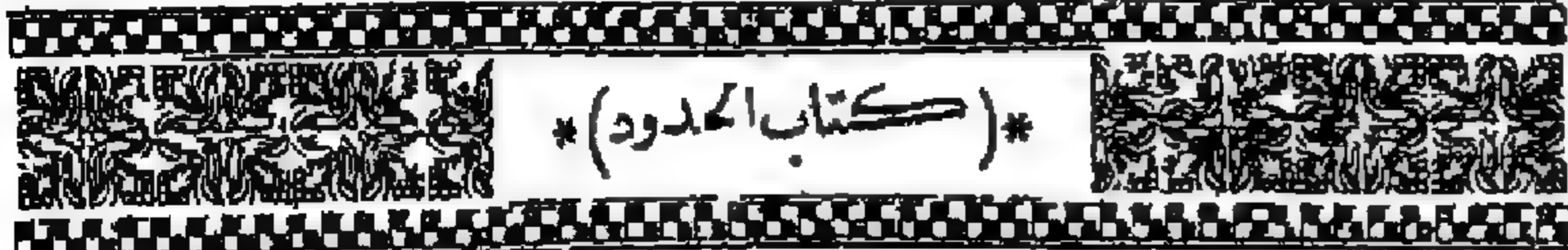
للشيء إذا استكثر تلامذته أو استحسّن حالهم أن يقول ذلك ومثله لو ألد في واديه ونحوه
ولا كفارة في غير القتل كقطع طرف وجرع لمدم ويروده فيقتصر على ما ورد (قوله
المحرمة) أي التي يحرم قتلها لذاتها بخلاف غير المحرمة كالإغنى والصائل والمريد
والزاني المحصن لغير المساوي له والمحرّبي والمقتص منه وبخلاف المحرمة لعارض
كالمرأة والصبي المحريين لأن المحرمة بحق المسلمين ودخول في النفس المحرمة المسلم
وأوباد الحرب والذمي والمستامن والمعاهد والمجنّين فلو اصطدم حاملان فماتتا
والتماجنينين لزم كلا منهما أربع كفارات لا شترأ كهما في قتل أنفسهما وقتل
جنينيهما فقد اشتركا في قتل أربعة أنفس ولو اصطدم شخصان فماتتا لزم كلا منهما
كفارتان واحدة لقتل نفسه وواحدة لقتل الآخر (قوله عدا أو خطاً أو شبهه عدا)
أي سواء كان القتل عمداً أو خطأ أو شبهه عمداً كالتجسس في الخطأ على الترائخي
وفي العمد وشبهه لمد على القور تداركاً للأنثى (قوله كفارة) أي لقوله تعالى ومن قتل
مؤمناً خطأ فتحرير رقية مؤمنة وقوله تعالى فإن كان من قوم عدو لكم وهم مؤمنون
فتحرير رقية مؤمنة وقوله تعالى وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية
مسلمة إلى أهله وتحرير رقية مؤمنة وخبر وائل بن الأصبغ قال أتينا إلى النبي صلى الله
عليه وسلم في صاحب لنا قد استوجب النار يا قتل قال أعتقه أعتقه رقية يرضى الله
بكل عضو منها عضواً منه من النار رواه أبو داود وصححه الحاكم وغيره (قوله ولو كان
القاتل صبيّاً أو مجنوناً) أي لأن الكفارة من باب الضمان فلا يشترط فيها
الكلية نعم غير المميز لو قتل بامر غيره فالكفارة على آثره لأنه هو الضامن ولا يشترط
فيها أيضاً الحرية فتجب وإن كان القاتل عبداً الكفر يكفر بالصوم لعدم ملكه
(قوله فيعتق الولي عنهما من مالهما) أي لأن الكفارة وجبت في مالهما لأنهما من
باب الضمان كما مرّ فإن اعتق عنهما من ماله صح ولا يصوم عنهما بحال فإن صام
الصبي المميز جزاه (قوله والكفارة عتق رقية) أي عتاقها ولا بد أن تكون كاملة
الرق خالية عن العرص كما تقدم مبسوطاً في الظهار فراجعه (قوله مؤمنة) أي
بالإجماع المستند إلى قوله تعالى فتحرير رقية مؤمنة وقوله سائمة من العيوب المضرّة
أي أنه أراينا بخلاف غير البين كما تقدم في الظهار (قوله أي الخلة بالعمل والكسب)
تفسير لقوله المضرّة وتقدم أن العصف في ذلك عطف تفسير أو مرادف (قوله فإن
لم يجدها) أي فإن لم يجد الرقية بشروطها والمراد لم يجدها حساباً فقدما أو شرعاً

المحرمة (عدا أو خطأ أو شبهه)
عدا (كفارة) ولو كان القاتل
صبيّاً أو مجنوناً فيعتق الولي
عنهما من مالهما والكفارة
(عتق رقية مؤمنة سليمة من
العيوب المضرّة) أي الخلة
بالعمل والكسب (فإن لم يجدها)

بان وجدها بأكثر من ثمن مثلها أو وجدها بثلثها بحجزة (قوله فصيham شهرين
بالهلال) أي ان امك بان صام من أولهما فان انكسر شهر اعتبر الثاني بالهلال
وكل الأول من الثالث ثلاثين يوما كما تقدم في الظهار (قوله متتابعين) ويتقطع
التتابع بفطر يوم ولو بعد ذلك لا ينافي الصوم كمرض بخلاف العذر الذي ينافي الصوم
يكنو وعيوض ونفاس كما في الظهار واءلم أن صوم الغرض من حيث التتابع
وعده ثلاثة أنواع الأول ما يجب فيه التتابع وهو صوم رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل وكفارة الجماع في نهار رمضان عجزا وصوم النذر الذي شرط فيه التتابع
الثاني ما يجب فيه التعريق وهو صوم المتمتع والقارن وفوت ذلك وترك الواجب
فيه وصوم النذر المشروط فيه التعريق الثالث ما يجوز فيه الامران وهو قضاء رمضان
وكفارة الجماع في ذلك وكفارة اليمين وفدية الحلق والصبي والشجر والبس
والتطيب والاحصار وتقليم الاظفار ودهن غير الرأس أو اللحية في الاحرام وصوم النذر
المطلق (قوله بذية كفارة) فيجب فيه التعيين بكونها من الكفارة وان لم يعين
كونها كفارة قتل (قوله ولا يشترط ذية التتابع) أي اكد فاعيا للتتابع الفعلي
وقوله في الاصح أي على قول الاصح وهو المعتمد (قوله فان عجز المسكفر عن صوم
الشهرين لهرم او لحقه بالصوم مشقة شديدة او خاف زيادة المرض كفر باطعام ستين
الخ) جرى الشارح في ذلك على خلاف الاظهر وهو مرجوح والراجح ان كفارة القتل
لا اطعام فيها عند الجحز من الصوم اقتصارا على الوارد فيها كما يقتضيه اقتصار المصنف
على العتق والصوم اذا المتبع في الكفارات النص لا القياس ولم يذكر الله في كفارة
القتل غير العتق والصيام ولا تقاس على كفارة الظهار والجماع في نهار رمضان لما
علمت من أن المتبع في الكفارات النص لا القياس وبعضهم جعل عبارة الشارح
سبق فلم أوسهوا ما هو معلوم من أن كفارة القتل لا اطعام فيها لم يكن قد علمت أنه
جرى على وجه مرجوح كما يعلم من كلام الشيخ الخطيب وغيره فان قيل هـل جملوا
المطلق في كفارة القتل على المقيد في كفارة الظهار كما فعلوا في التقيد بالثؤمة فانهم
جملوا المطلق في كفارة الظهار على المقيد في كفارة القتل أجيب بأن ذلك المحاق في
وصف وهو كونها ثؤمة وهذا المحاق في أصل ولا يلحق المطلق بالمقيد في الأصول
ألا ترى أنهم جملوا المطلق في التيم وهو لا يدي على المقيد في الوضوء ككونها الى
المرافق ولم يجمعوا المطلق الذي هو التيم حيث أطلق في آيته عن ذكر الرأس والرجلين

(فصيام شهرين) كمالهلاك
(متتابعين) بذية كفارة
ولا يشترط ذية التتابع في
الاصح فان عجز المسكفر عن
صوم الشهرين لهرم او لحقه
بالصوم مشقة شديدة او خاف
زيادة المرض كفر باطعام
ستين

على المقيد الذي هو الوضوء حيث قيد في آيته بذكره مانع لو مات المكفر قبل الصوم
أطعم من تركته عن كل يوم مذكر فاته صوم رمضان (قوله مسكينا أو فقيرا) أي
أو البعض كذا والبعض كذا على ما جرى عليه الشارح وهو ضعيف كما علمت (قوله
يدفع لكل واحد منهم مدام طعام يعجز في الفطرة) فكل ما جزأ في الفطرة أجزأ
منا على الوجه المرجوح الذي جرى عليه الشارح (قوله ولا يطعم كافرا ولا مشميا
ولا مطلقا) أي لانهم لا يأخذون من الزكاة فكذلك لا يأخذون من الكفارة



أي كتاب بيان الحدود وفان المصنف قد بينها فيما سباني حيث قال فالمحصن حده الرجم
وغير المحصن حده مائة جارة وهكذا فلاحظ زيادة الشارح الأحكام لأن المصنف لم
يسن أحكام الحدود كوجوبها وانما عبر بكتاب لأن المراد ما تجنبنايات فيما تقدم الجناية
على الأبدان دون الجناية على الأنساب والأعراض والعقل ونحوها فلم تدرج أسباب
الحدود في الكتاب السابق فاندفع قول بعضهم كالخطيب ولو عبر بالباب لكان أولى
لما تقدم من أن الترجمة بالجنايات شاملة للحدود أي لأسبابها وقد تقدم رده وشرعت
الحدود زجرا عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي وقيل جبر لذلك والاول مبنى على
القول بأن الحدود وزواج والتشافي مبنى على القول بانها جوارب والراجح انها في حق
الكافر وزواج وفي حق المسلم جوارب فاد الاستوفيت في الدنيا فلا يعاقب على المعاصي
التي اقتضتها في الآخرة لان الله اكرم من ان يعاقب على الذنب مرتين (قوله جمع
حد) أي هي جمع حد فهو خبر لمتراحد وفي وانما جمعها لاختلاف أنواعها (قوله
وهو لغة المنع) ويطلق لغة أيضا على نهاية الشيء وأما شرعها فهو عقوبة مقدرة وجبت
على من ارتكب ما يوجبها فان الشارح قد ردها فلا يراد عليها ولا ينقص عنها وخرج
بذلك التزير فانه عقوبة غير مقدرة بل مؤكدة إلى رأى الامام كما سباني (قوله
وسميت الحدود) أي معانيها الشرعية وقوله بذلك أي بلفظ الحدود وغرضه بذلك
بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي ولو ذكره ليرتب عليه ذلك لكان أولى
لكنه اتكل على شهرته (قوله لئلا يمتنع من ارتكاب الفواحش) أي لان من علم
أنه اذا ارتكب حد امتنع من الزنا وهكذا وقد منعه الحد من ارتكاب الزنا ونحوه وقيل لان
لها نهايات مضبوطة فتكون مأخوذة من الحد بمعنى النهاية وقيل مأخوذة من حد

مسكينا أو فقيرا يدفع لكل
واحد منهم مدام طعام يعجز
في الفطرة ولا يطعم
كافرا ولا مشميا ولا مطلقا
(كتاب الحدود)*
جمع حد وهو لغة المنع وسميت
الحدود بذلك لئلا يمتنع
ارتكاب الفواحش

بمعنى قوله - لان الشارع قد رهاها بما لا يزيد ولا ينقص كما تقدمت الاشارة اليه (قوله
وبدأ المصنف من الحدود بنحو الزنا) أي اهتماما به لان هذه أشد الحدود في الجحامة
والزنا بالتصريف لغة مجازية وبالمثل لغة تيمية وهو من أفعش الكبار لانه بعد القتل
في الافحشية واتفق أهل المثل على تحريمه لانه لم يحصل في ماله قط وهو ايلاج المكلف
ولو حكم فيشمل السكران المتعدي الواضح حشقة الاصلية المتصلة او قدرها عند
فقد رها في فرج واضح محرم لعينه في نفس الامر مشتهى طبعها مع الخلوة عن الشبهة
ونخرج بالمكلف الصبي والمجنون فليس ايلاج كل منهما زنا حقيقة بل هو زنا صورة
وبالواضح الخنثى المشكل اذا وُجِدَ آله الذكور في فرج فلا يسمى ايلاجه زنا لاحتمال
انوثته وكون هذا عضوا زائدا وبالحنثفة او قدرها عند فقد رها غير ذلك كما صبه
او بعضه او قدرها عند وجودها كان ثني ذكره رادخل قدرها فلا يسمى ايلاج ذلك زنا
وبالاصالة الزائدة ولو احتمالا كما لو اشتبه الاصل بالزائد ووجب أحدهما فلا تحكم بان
ذلك زنا للثبوت في كونه اصليا وبالمتصلة المتصلة قلوا أخذت المرأة الذكور المبان
وادخلت حشقة فرجها فلا يسمى ذلك زنا وان وجب عليها الغسل وبفرج غير الفرج
كما سيذكره المصنف بقوله ومن وطئ فيمادون الفرج عزروا واضح فرج الخنثى المشكل
فلا يسمى الايلاج فيه زنا لاحتمال ذكوريته وكون هذا الحمل زائدا وبمحرم لعينه المحرم
لمراض حيض ونحوه فلو وطئ زوجته وهي حائض او صائمة او محرمة او نحوها لم
يكن زنا وبنفس الامر ما لو وطئ زوجته يظنها اجنبية فليس ذلك زنا لان فرجها ليس
محرم في نفس الامر وان كان محرما في ظنه وبمشتهى طبعها وطء الميتة والبهيمة فليس
زنا لان فرجها ليس مشتهى طبعها بخلاف فرج الجنية اذا تحقق انوثتها فانه مشتهى
طبعها ولا يرد ما لو زنى كبير بصغيرة او كبيرة بصغير لان اراد ما من شأنه أن يكون
مشتهى طبعها وبالمخلوع الشبهة وطء لشبهة سواء كانت شبهة فاعل كأن وطئ
أجنبية يظنها زوجته أو جاريته وهذا لوطء لا يصف بحمل ولا بحرمة لانه فعله وهو
خافل فهو كفعل السامى أو شبهة طريق وهي التي قال بجملها عالم كالموتح امرأة بلاولى
ولا شهود فان ذلك يقول بجملها داود ولا يجوز تقييده الا للضرورة لكن اذا وطئ امرأة
بهذه الطريق لم يحسد للشبهة أو شبهة محل كان وطئ الأمة المشتركة أو وطئ الاصل
أمة فرعه لاستحقاقه الاعفاف على فرعه بخلاف ما لو وطئ الفرع أمة أصله لانه
لا يستحق الاعفاف على أصله وبخلاف ما لو وطئ الشخص جارية بيت المال لانه

وبدأ المصنف من الحدود
بحد الزنا المذكور في أثناء قوله
(والزاني على ضربين محصن
وغير محصن فالمحصن) وسأني
قريباً أنه البالغ العاقل المحرم
الذي غيب حشقة أو قدرها
من مقطوعها يقبل

لا يستحق الاعفاف في بيت المال فالحاصل أن القيود تسعة تسعة منها في
 الفاعل وأربعة في المفعول (قوله المذكور) صفة لمحذ لنا وقوله
 في أنه أقوله أي في خلال قول المصنف وإنما ذكر الشارح لفظ الاثناء لأن
 المصنف لم يذكر المحذ ابتداء بل ذكر قبله تقسيم الزاني إلى محصر وغير محصر توطئة
 لبيان حد كل منهما (قوله والزاني على ضربين) أي على نوعين وقوله محصر
 وغير محصر بدل من ضربين: لورثي وهو غير محصر ثم زنى وهو محصر قبل التجار وجب جاره
 ثم رجه على الأصح من وجهين في الرضة وهو المعقد لأنه ما عقوبتان مختلفتان فلا
 يتداخلان لكن يسقط التغريب بالرجم ويسر للزاني ولكل من ارتكب معصية
 أن يستر على نفسه مخبر من أتى من هذه القاذورات شيئا يستتر به سرا لله تعالى فإن
 من أبدى لنا صفحته ألقاها المحاروا المحاكم واليه في باب ناد حيد ويحب يذنه
 وبين الله تعالى فإن الله يقبل توبته إذا خلاص نيته (قوله فالمحصن الخ) أي إذا أردت
 بيان حد كل من المحصر وغيره فأقول لك المحصر حده كذا وغير المحصر حده كذا
 ولا فرق فيهما بين الرجل والمرأة ولم يذنه عليه الشارح في الأول تكالا على علمه
 بالمقايسة وأعلم أن المفعول في دبره حده المجد ولو محصنا لأن هذا الفعل لا يحصل به
 احسان أبدا فلم يعتبر فيه الا حسان (قوله وسيأتي قريبا) أي في ضمن قوله شرائط
 الا حسان الخ وعبارة الشيخ الخطيب وهو من استكمل الشروط الآتية قوله أنه أي
 المحصر قوله البالغ العاقل الحر أي ولو كافرا كما يعلم من قول الشارح فيما سيأتي من
 مسلم أو ذمي فهو محصر في باب الزنا وإن كان غير محصر في باب التذوي لاختلاف
 البابين (قوله الذي غيب حقيقته الخ) أي حال بلوغه وعقله وحرية فلا بد أن
 يكون التغيب وهو المراد بالوطء الآتي في كلام المصنف حال الكمال بالبلوغ العقل
 والحرية كما أنه لا بد أن يكون الزنا حال الكمال بذلك فلا يرجع إلى من كان كاملا في
 المحالين وإن تخلف ما نقص كعمون ورق بخلاف ما لورطى وموناقص بان كان صبيبا
 أو مجنوناً أو قيقاً ثم زنى وهو كامل ولا يضر إذا حال المرأة حشفه أرجل وموناثم أو إذا حاله
 حشفته فيها وهي نائمة فيحصل الا حسان لأنه لا يتم له مكان استباحة المحال قبل النوم
 لأنه يتم به بأدنى تنبيه ويحصل الا حسان بتغيب حشفة المكره ان قلنا به صوراً لا كراه في
 ذلك ولذلك سكتوا عن شرط الاختيار والظاهر أن الكامل من رجل أو امرأة بوطء
 ناقصاً محصر كالوكاماكاملين (قوله بقبل) أي وإن لم تنزل البكارة كان كانت غوراء

عبارة المثنى وغير محصر
 وكان النسخة التي وقعت
 لأجته محصر وغيره اه

ونخرج بالقبل الدبر فلا يحصل بالتغيب فيه تحصين كما لا يحصل به تحليل (قوله في نكاح صحيح) بخلاف ما إذا كان في ملك اليمين أو في الشبهة أو في النكاح الفاسد كما سيأتي (قوله حده الرجم) أي حتى يموت للإجماع ولأنه صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا والغامضية وقد قرى شاذوا الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم وكانت هذه الآية في سورة الاحزاب ونسخ لفظها وبقي حكمها كما قاله الزمخشري في الكشاف وكانت سورة الاحزاب بقدر سورة البقرة ودخلها نسخ كثير كما قيل (قوله بحجارة معتدلة) أي بحيث تكون بقدره لالكف وقوله لا يحصى صغيرة أي لا يطول عليه الآخر وقوله ولا يصغر أي حجارة كبيرة لئلا يموت حالاً فيفوت التنكيل الذي هو المقصود من الرجم (قوله وغير المحصن) وهو من لم يستكمل لشروط بأن لم يغيب حشفته في نكاح صحيح مع كونه بالغاً عاقلاً حراً لأن الصبي والمجنون لا حد عليهما كما سيذكره الشارح وغير المحرليس حده مائة جلدة بل حده نصف حد المحرك كما سيذكره المصنف (قوله من رجل أو امرأة) بيان لغير المحصن وكذلك يقال في المحصن كما تقدم (قوله حده مائة جلدة) أي لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا بد أن تكون ولا عفاً ففرقها فان دام الالم لم يضروا نزال الالم فان كان الماضي خمسين لم يضربا لأنها حد الرقيق فقد حصل حد في الجملة وان كان دونها ضرر ووجب الاستئناف (قوله سميت) أي الجملة وقوله بذلك أي بلفظ جلدة وقوله لا تصالها بالجلد أي لا اتصال الجملة بفتح الجيم بالجلد بكسرهما وعبارة الشيخ الخطيب وسمى جلداً الوصول إلى الجلد فالأول بالفتح والثاني بالكسر (قوله وتغريب عام) أي من بلد الزنا تنكح لاله وابعاداً من موضع الفاحشة فلو كان الزاني غريباً غريباً إلى غير بلده لأن المقصود إبعاده وعقوبته وذلك لا يحصل بتغريبه إلى بلده بل لا بد أن يكون بين البلد الذي يغرب إليه وبين بلده مسافة قصر كالمسافة التي بينه وبين بلد الزنا الذي غريب منه واعلم أن شروط التغريب ستة أولها أن يكون بأمر الإمام أو نائبه فلو تغرب بنفسه لم يحسب ثانيها أن يكون إلى مسافة القصر فأكثر فلا يكفي ما دونها لتواصل الأخبار إليه في ذلك غالباً لا يحصل له الايحاش بالبعد عن أهل والوطن ولذلك يمنع من كونه يستحب أهلاً وعشيرة لكن لو تبعوه لم يمنعوا نكاحه أن يستحب جارية يتسرى بها مع نفقة يحتاجها لئلا يفتقر فيه على ما اعتمد الرمي كما اقتضاه كلام الشيخين

في نكاح صحيح (حده الرجم)
بحجارة معتدلة لا يحصى
صغيرة ولا يصغر (وغير
المحصن) من رجل أو امرأة
(حده مائة جلدة) سميت
بذلك لا اتصالها بالجلد
(وتغريب عام)

خلافه إلا أن يجرو تبعه الشيخ الخطيب ثالثها أن يكون إلى بلد معين فلا يرسله الإمام
إرسالا وإذا عين له الإمام جهة فليس له أن يختار غيرها لأن ذلك البقي بالزجر
وليس له الانتقال من البلد الذي عينه الإمام إلى بلد آخر على المعتمد كما صرح جوابه
في حواشي الخطيب ما جرى عليه المشي تبعاً للخطيب ضعيف لكن لا يعقل ولا
يقيد في البلد الذي غرب إليه بل يحفظ بالمراقبة لئلا يرجع إلى بلده أو إلى ما دون
مسافة القصر منه أو ينتقل إلى بلد آخر على المعتمد السابق فلو لم تنفع معه المراقبة أو
نخيف منه الفساد بالنساء والعلمان قيد حيث نذر رابعها أن يكون الطريق ولم قصد
آمنين خامسها أن لا يكون بالبلد الذي يغرب إليه طاعون لأنه يحرم الدخول
في البلد الذي فيه الطاعون والخروج منه لغير حاجة سادسها كونه عاماً في الحر
ونصف عام في الرقيق ويراد في حق المرأة ومثلها الأمر بالجبل خروج فهو محرم معها
ولو باجرة ولا يجبر على ذلك لئلا يلزم تعذيب من لم يذنب فيؤثر تقريرها إلى أن يتيسر
من يخرج معها كما جزم به ابن الصباغ (قوله إلى مسافة القصر) فلورجع إلى
دون مسافة القصر ردت واستؤنفت المدة على الأصح إذا تجاوز تقريره سنة التغريب
في الحر ولا نصفها في الرقيق لأن الإحصاش لا يحصل بالافرق (قوله فأكثر برأى
الإمام) فقد غرب عمر إلى الشام وعثمان إلى مصر وعلى إلى البصرة (قوله وتحسب
مدة العام من أول سفر الزاني لامن وصوله مكان التغريب) هذا هو المعتمد من
وجهين وإن كان الثاني هو الذي أجاب به القاضي أبو الطيب وينبغي للإمام أن
يثبت في ديوانه أول زمان التغريب ولو ادعى المغرب انقضاء العام صدق ويخلف
نذراً لأن ذلك حق من حقوق الله تعالى (قوله والاولى أن يكون بعد الجلد) فلو
قدم عليه جاز كما يفهمه العطف في كلام المصنف بالواو التي لا تفيد الترتيب وصرح
به في الروضة وأصلها لكنه خلاف الأولى (قوله وشراطة الإحصان الخ) لا فرق
في هذه الشروط بين الواطئ والموطوءة (قوله الأول والثاني البلوغ والعقل)
انما جهه معاملة الاستوائ في المفهوم وما ذكره المصنف من اشتراط البلوغ
والعقل في الإحصان صحيح لكن اشتراطهما ليس خاصاً بالإحصان بل يجري
في وجوب الحد مطلقاً رجاء كان أو جلد كما أشار إليه الشارح بقوله فلا حد على صبي
ومجنون الخ ولو عبر المصنف بالكيف بدل البلوغ والعقل لكان أخصراً لكنه
عدل إلى ذلك ليدخل السكران المتعدي فإنه غير مكلف على الصحيح إلا أنه

إلى مسافة القصر فأكثر
برأى الإمام وتحسب مدة العام
من أول سفر الزاني لامن
وصوله مكان التغريب
والاولى أن يكون بعد الجلد
(وشراطة الإحصان أربع)
الأول والثاني (البلوغ
والعقل)

يعامل معاملة المكلف تغليظا عليه (قوله فلا يجد على صبي ومجنون) انما
عدل عن أن يقول فلا احصان لصبي ومجنون مع أنه هو الذي تقتضيه المقابلة لا يشير
إلى أن اشتراط البلوغ والعقل ليس خاصا بالاحصان بل يجري في المحذوم القسام مع أنه
يلزم من نفي المحذوف في الاحصان بخلاف عكسه فجعلت المقابلة باللائم (قوله بل
يؤذيان بما يزرهما الخ) أي ان كان لهما نوع تمييز (قوله والتائب المحرية)
أي الكاملة كما يعلم من قول الشارح تفريعا على المفهوم فلا يكون الرقيق والمبعض
الخ وانما لم يكن الرقيق محصنا لانه على النصف من المحرك كما سيأتي والرجم
لا نصف له (قوله وان وطئ كل منهم في نكاح صحيح) غاية في كونه ليس محصنا
فكانه قال سواء وطئ كل منهم في نكاح صحيح أم لا (قوله والرابع وجود الوطء
الخ) أي لان الشهوة مركبة في النفوس فاذا وطئ في نكاح صحيح فقد استوفاهما
فكان حقه أن يتمتع من الزنا فاذا وقع فيه غلط عليه بالرجم ونخرج بالوطء المقاعدة
ونحوها كالقبيل (قوله من مسلم أو ذمي) ظاهر منبذع الشارح يخرج ما لو وجد
الوطء من المحربي في نكاح صحيح بناء على صحة انكحهم وهو الاصح ثم عقدت له ذمة
ثم زنى فيقتضى أنه ليس محصن وليس كذلك بل هو محصن لان عقد الذمة شرط
لاقامه المحذوف عليه اذا زنى بعده بخلاف ما اذا زنى قبله في حال حرابه فلا يجد ومثله
المستأمن والمعاهد فلا نفيم عليهما المحذوف لعدم التزام أحكامنا واذا أسلم الذمي بعد
وجوب المحذوف عليه بأن زنى حال ذمته لم يسقط عنه المحذوف على الصحيح فقول بعضهم
واعلم أن هذا قيد لاقامة المحذوف للاحصان كما علمت فكان الاولى عدم ذكره صحيح
وقول المحشي أقول وفيه نظر لانه شرط للاحصان أيضا غير متجه لانه قد قرر قبل هذا
أن المحربي لو غيب حشفته في نكاح وولنا بصحة انكحهم فهو محصن قال فلو عقدت له
ذمة ثم زنى رجم فهذا صريح في أن عقد الذمة شرط في اقامة المحذوف لانه لا يكون محصنا
فتأمل (قوله في نكاح صحيح) أي تخصيصا له بأكمل الجهات بخلاف ملك اليمين
والشبهة والنكاح الفاسد (قوله وفي بعض النسخ في النكاح الصحيح) أي بالتعريف
(قوله وأراد بالوطء تغيب الحشفة الخ) أشار الشارح بذلك إلى أنه ليس
المراد بالوطء وطء الذكر كما قد يترجم به المراد به تغيب الحشفة بخلاف تغيب
بعضها وقوله بقيل بخلاف تغيبها بدبر (قوله وخرج بالصحيح الوطء في نكاح فاسد)
أي لانه حرام فلا تحصل به صفة الكمال وهي التحصين ولذلك قال الشارح تفريعا

فلا جد على صبي ومجنون بل
يؤذيان بما يزرهما الخ
الوطء في الزنا (و) الثالث
(المحرية) فلا يكون الرقيق
والمبعض والمكاتب وأم الولد
محصنا وان وطئ كل منهم
في نكاح صحيح (و) الرابع
(وجود الوطء) من مسلم
أو ذمي (في نكاح صحيح)
وفي بعض النسخ في النكاح
الصحيح وأراد بالوطء تغيب
الحشفة أو قدرها من
مقطوعها قبل فخرج بالصحيح
الوطء في نكاح فاسد فلا يحصل
به التحصين

على ذلك فلا يحصل به التحسين (قوله والعبد والامة) يعني الباقين العاقلين فان كان صبيين أو مجنونين فلا حد عليهما بل يؤذيان بما يضرهما كما تقدم في الصبي والمجنون المحريين (قوله حداهما نصف حد المحر) أي من الجلد والتغريب لا الرجم لانه لا يتنصف وقضية كلامهم انه لا فرق بين العبد والامة المسلمين والكافرين وهو كذلك وانما كان حداهما نصف حد المحر لقوله تعالى فاذا احسن أي تزوجن فعلمن نصف ما على المحصنات أي المحرث من العذاب أي الجلد والتغريب والآية في الاماء وقيس عليهن العبيد وروى مالك وأحمد عن علي رضي الله عنه انه أتى بعبد وامة زنيا فجلدهما خمسين خمسين اذ لا فرق في ذلك بين الذكور والانثى كما اشار اليه المصنف بقوله والعبد والامة الخ (قوله فيحد كل منهما خمسين الخ) تغريب على قوله حداهما نصف حد المحر وقوله ويغرب أي كل منهما وقوله نصف عام أي لا يشبهه الجلد فيتنصف مثله ومؤنة تغريبه على سيده وان زادت على مؤنة المحضر ومؤنة تغريب المحر على نفسه ووزن المؤجر فالوجه انه لا يغرب في الحال بل يؤخر الى مضي مدة الاجارة ان تعذر عمله في القرية كالبناء والخدمة كما لا يحبس لغريمه ان تعذر عمله في الحبس بل أولى لان ذلك حق آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف ما اذا لم يتعذر عمله في القرية كالتخاطة والكتابة فانه يغرب في الحال (قوله ولو قال المصنف ومن فيه رق حده) أي لان كلامه قاصر على العبد والامة والمتبادر منهما كامل الرق الذي لم يتعلق به شائبة الحرية وقوله حده الى آخره أي كنصف حد المحر وقوله كان أولى جواب او هو أولىة عموم كما يؤخذ من قوله ليعلم المكاتب الخ وعبارة الشيخ الخطيب رلوعه بر المصنف عن فيه رق ليعلم المكاتب الخ وهو صريح فيما قلنا (قوله وحكم اللواط) بكسر اللام وهو اللواط في دبر الذكور ولوعبده أو في دبر الانثى لكن محل وجوب الحد فيه في غير زوجته وامتة وأما فهم ما فان تكرر وجب التعزير فقط على المذهب في الرخصة فان لم يتكرر فلا تعزير كما ذكره البغوي والرويانى وهو فعل قوم لوط فانهم أول من أتى الرجال في أديارهم شهوة من دون النساء كما ذكره الجلال السيوطي في الاقليات ولم يعرف بعد قوم لوط في الجاهلية لاقى العرب ولا في العجم الى أن ظهر في صدر الاسلام حين كثر الغزو وطالت عليهم الغيبة عن النساء وسبوا أبناء فارس والروم من الذرية واستخدموهم واختلوا بهم فسؤل الشيطان لبعضهم أنهم يقومون مقام النساء في الجملة فطلبوا منهم ذلك

(والعبد والامة حداهما
نصف حد المحر) فيحد
كل منهما خمسين جلدة
ويغرب نصف عام ولو قال
المصنف ومن فيه رق حده
فإن كان أولى ليعلم المكاتب
والمبعض وام الولد وحكمهم
اللواط

فأطاعوهم لشدة انقيادهم لهم ففعلوا بهم وأجروهم بحرى النساء وكان اول ذلك
 بخراسان جمعا لله منه ومن سائر الفواحيش (قوله واتيان البهائم) أى فى قبل
 اود بروشمل عديم البهائم المأكولة وغيرها (قوله حكم الزنا) أى الذى هو وجوب
 الحد وهذا راجع فى اللواط مرجوح فى اتيان البهائم والراجح ان فيه التعزير فقط كما يعلم
 من كلام الشارح وذكر الشيخ الخطيب ان فى المسألة ثلاثة اقوال احدها ما ذكره
 المصنف من وجوب الحد وعليه فيفرق بين المحصن وغيره فيرجم الاول ويجلد الثانى
 ويغرب ثانيا ان واجبه القتل محصنا كان او غيره لقوله صلى الله عليه وسلم من أتى
 بهيمة فاقتلوها واقتلوها معه رواه الحاكم وصححه اسناده وقتله امام منسوخ او محمول على
 المستحل وهذا يقتضى أنه يقتل بالسيف لا بالرجم والمراد بقتلها معه ذبحها ان كانت
 ما كولة لا مرفية لان ذبح ثلاث ذكرا الفاحشة كالمأثومة وثالثها وهو اظهرها
 ان واجبه التعزير فقط لان الطبع السليم يابا فليتم بجمع الى الحد فى الزجر عنه بل يعزى
 وفى النساي عن ابن عباس ليس على الذى يأتي البهيمة حد ومثل هذا لا يقوله
 الا عن توقيف هذا وجعل بعضهم كلام المصنف على ان المراد منه ان حكم اتيان
 البهائم بحكم الزنا من حيث انه لا يثبت الا باربعة لا من حيث وجوب الحد فلا ينافى
 ان واجبه التعزير على المعتمد وهذا الحمل وان كان بعيدا اولى من التضعيف كما قرره
 بعض المشايخ فى درسه المرات العديدة وعلم من ذلك ان الزنا لا يثبت الا باربعة لقوله
 تعالى واللاتى يأتين الفاحشة من نساءكم فاستشهدوا عليهن اربعة منكم ولا بدقها
 من التفصيل فتعرض للكيفية لاحتمال ارادة المباشرة فيما دون الفرج وان زنى بها
 لاحتمال ان لا حد عليه بومائها وتعرض لادخال الحشفة او قدرها من فاقدها فى
 الفرج فيقولون رأيناها ادخل حشفته او ذكره فى فرج فلانة على وجه الزنا وان لم يقولوا
 كما مرود فى المكحلة وكالينة الاقرار الحقيقى مع التفصيل فيثبت به الزنا ولو مرة خلافا
 لمن اعتبر كونه اربع مرات كالشهادة وخرج بالحقيقى المحكمى وهى اليمين المردودة
 بعد تكول الخصم كان ادعى شخص على آخرانه زنى وأراد تخليفه على انه لم يزن
 فنكل ثم رد اليمين على المدعى فحلف اليمين المردودة فانها كالاقرار لكن لا يثبت بها
 الزنا فى حق المدعى عليه وانما يقطع بها الحد عن القاذف (قوله فن لا يطعن شخص
 الخ) تفريع على قول المصنف بحكم الزنا بالنسبة للواط وقوله بان وطئه فى دبره
 تصوير للواط به وقوله حدى رجم ان كان محصنا وجلد وغرب ان كان غير محصن

واتيان البهائم بحكم الزنا
 فن لا يطعن شخص بان وطئه
 فى دبره حد على المذهب

وقوله على المذهب هو المعتمد ومقابلته انه يعتل مطلقا وفي كيفية قتله اوجه احدها
 بالسيف وهذا محقق كما في الروضة فانه قال فيها قلت اصحها ابا السيف والله اعلم وثانيها
 بالرجم وثالثها بهدم جدار عليه اورميه من شاطئ وهذا كله في الفاعل وأما المفعول
 به فيجوز ويغرب ان كان مكافأ طائعا سواء كان محصنا ام لا ذكر ان كان اوانثى
 فان كان غير مكاف او مكرها فلا حد عليه ولا مهر له (قوله ومن أنى بهيمة الخ)
 معطوف على قوله فمن لا طبع شخص الخ فهو نفع على قول المصنف حكم الزنا بالنسبة
 لا تبيان البهائم بناء على ظاهره من ان المراد حكم الزنا الذي هو وجوب الحد وقد
 عرفت ان بهضمه على ان المراد به حكم الزنا في كونه لا يثبت الا بربعة وهو
 اولى من النضعيف كما تقدم وقوله حد أي رجم ان كان محصنا وجلد وغرب ان كان
 غير محصن وقوله كما قال المصنف أي على ما يظهر من كلامه لا على تأويله السابق
 وقوله لكن الرابع انه يعز استدارك على قوله حد كما قال المصنف لانه ربما يتوهم انه
 هو الرابع فدفع ذلك بالاستدراك (قوله ومن وطئ اجنبية فيما دون الفرج) أي
 كأن ادخل ذكره في سرتها او ذنبا او فها او نحو ذلك وتجاوز المصنف في اطلاق الوطء
 على هذا ولذلك قال الشيخ الخطيب والاولى ومن يشر فيما دون الفرج أي
 لان حقيقة الوطء ايلاج الحشفة او قدرها من فاقدها في الفرج وهذا ليس مراد
 بدليل قوله فيما دون الفرج لكن قد عرفت ان المصنف تجاوز في اطلاق الوطء على هذا
 نعم هو ليس قيد ابل الممانعة والمفاخضة والتقييل ونحوها كذلك واحترز الشارح
 بقوله اجنبية عن زوجته او امته فلا تغزير فيها محل سائر بدنهما للاستمتاع ما عدا
 الدبر (قوله عز) أي بما يراه الامام من ضرب او صفع بالقاء والعين الملهمة وهو
 الضربة بجميع الحشف او بسطها او حبس او نفى او تجريس او تسويد وجهه او قيام
 من مجلس او توبيخ بكلام وله أن يجمع بين هذه الامور وله الاقتصار على بعضها حتى
 له الاقتصار على التوبيخ بالكلام وحده فيما يتعلق بحق الله تعالى كما في الروضة بل
 له ترك التعزير من اصله في حق الله تعالى لانه مبني على المسامحة ولذلك اعرض
 صلى الله عليه وسلم عنه في جماعة استحقوه كالغالب في الغنمة ولا يجوز تركه في حق
 آدمي عند طلبه له على المعتمد وان خالف في ذلك ابن المقرئ ولا يجوز للامام العفو
 عن الحدود بعد ان بلغه ما وجبها ولا تجوز الشفاعة فيها لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا سامه لما كلف في شأن المخزومية التي سرقت فحكم عليهم النبي صلى الله عليه وسلم

ومن أنى بهيمة حد كما قال
 المصنف لكن الرابع انه يعز
 (ومن وطئ) اجنبية (فما
 دون الفرج) عز

بالمحددات في حد من حد ود الله تعالى ثم قام فخطب فقال انما اهلكت الذين
 من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم الشريف تركوه واذا سرق فيهم الضعيف اتقوا
 عليه الحد والله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها. رواه الشيخان وحكي عن
 الامام الشافعي رضي الله عنه انه كان يقول عند قراءة هذا الحديث حاشاها الله
 وأنا أقول كذلك وتسبب الشفاعة المحسنة عند ولاية الامور في غير المحدود لقوله تعالى
 من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ونحوه العجيبين عن أبي موسى ان النبي
 صلى الله عليه وسلم كان اذا اتاه طالب حاجة اقبل على جلسائه وقال اشفعوا تؤجروا
 ويقضى الله على لسان نبيه ما شاء (قوله ولا يبلغ الامام) أي وجوبا فلا يجوز له ذلك
 مخبر من بلغ حدا في غير حد فهو من المعتدين وهذا في التعزير بما هو من جنس الجحد
 كالضرب وجنس التعزير كالنفي بخلاف غير ذلك (قوله بالتعزير) متعلق بـ يبلغ
 وقد ذكرنا ايضا بالتعزير وهو انه مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة غالبها
 كباشرة اجنبية فيمادون الفرج كما سبق وسرقة ما لا قطع فيه وسب بغير قذف لقوله
 لغيره يا فاسق يا خبيث وتزوير أي محاكاة الخط او تحسين الكلام على الناس ليدخل
 عليهم انه حق وهو باطل وشهادة زور ومنع حق مع القدرة عليه كمنع الزوج حق
 زوجته وهو قادر عليه ونشوز الزوجة من زوجها وموافقة الكفار في اعيادهم ونحوها
 ومسك الحيات ودخول النار وان يقول لذي يا حاج فلان وتسمية من يزور قبر
 الصالحين حاجا وانما غلبنا غالبنا لانه استثنى من منطوق الضابط مسائل منها ان الاصل
 لا يعزّر بحق الفرع كما لا يحذف ذفه ومنها انه اذا ارتد ثم اسلم اول مرة لا يعزّر ومنها
 ان السيد اذا كلف عبده ما لا يطيق لا يعزّر اول مرة مع انه يحرم عليه وانما يقال له
 لا تعد فان عاد عزّر ومنها ان الشخص اذا قطع اطراف نفسه لا يعزّر مع انه يحرم
 عليه ومن مفهومه مسائل فانه اقتضى بالمفهوم انه لا تعزير في غير معصية واستثنى
 من ذلك مسائل منها ان الصبي والمجنون يعزّران اذا فعلا ما يعزّر عليه لا الغافل
 مع ان فعلهما ليس بمعصية لعدم تكليفهما ومنها ان المحتسب يمنع من يكسب بالاهو
 من فعله ذلك ويؤدب عليه الاخذ والمعطى وظاهر كلامهم ولو في اللهو المباح مع انه
 ليس بمعصية ومنها في الخنثى أي المتشبه بالنساء ولو خلقيا وطبيعيا مع انه ليس
 بمعصية حيث نكح وانما ينسب له الامام للصحة لثلايقته غيره واقتضى بالمفهوم أيضا انه متى
 كان في المعصية حد كالزنا وكفارة كالتمتع بالصبي في الاحرام انتفى التعزير واستثنى

ولا يبلغ الامام (بالتعزير)

من ذلك مسائل منها افساد الصائم يوما من رمضان بالجماع فانه يجب فيه التعزير مع الكفارة والقضاء ومنها ان المظاهر يجب عليه التعزير مع الكفارة ومنها الجمين الغموس سميت بذلك لانها تغمس صاحبها في النار وفي الاثم فيجب فيها التعزير مع الكفارة ومنها ما قاله الشيخ عز الدين في القواعد الصغرى انه لو زنى رجل بأمه في جوف والكعبة وهو صائم في رمضان معتكف محرم لزمه العتق لافساده الصوم في يوم من رمضان بالجماع والبدنة لافساده الاحرام بالجماع والحذف للزنا والتعزير لقطع الرحم وانتهاك حرمة الكعبة واستثنيت ايضا من ذلك مسائل عديدة مهمة لا تحتلها الطلاب وفيما ذكرته نذكر لاولى الابواب (قوله ادنى الحدود) أى ادنى حدود المعزير وهو حد الشرب فانه في الحرار يعون وفي الرقيق عشرون كما أشار اليه الشارح بقوله فان عزراخ وقوله لانه أى المذكور من العشرين في الاول والاربعين في الثانى وقوله ادنى حد كل منهما أى كل من العبد والحر

* (فصل فى احكام القذف) *

أى كوجوب حد القذف بالشروط الآتية وهو من الكبار والاصل فيه قوله تعالى والذين يرمون المحصنات أى العفقات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجادوهم ثمانين جلدة وقوله صلى الله عليه وسلم لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سماعة البينة او حد فى ظهورك فقال يا رسول الله لذارأى أحدا ناعلى امرأته رجلا ينطلق يلتمس البينة فيجعل النبي صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال لهلال والذي بعثك بالحق انى اصادق ولنزلن الله فى حق ما يرمى ظهرى من المحذفت آيات اللعان وحده من حقوق الادميين وكذلك تعزيره ولدك يرثه جميع الورثة حتى احد الزوجين الا ان قدفه بعد موته فليس للحي من الزوجين حق على ارجه الوجهين لا تقطاع الوصلة بينهما حالة القذف ولو عفا بعض الورثة عن حقه منه فالباقين منهم استيفاء جميعه لان العار يلحق الجميع كما يلحق الواحد وانما سقط القود بعفو بعض الورثة عنه لان له بدلا بعدل الله وهو الدية بخلافه هنا حتى لو مات المقذوف مرتد مع كون القاذف اسند قدفه لما قبل الردة لم يسقط الحد بل يستوفيه وارثه لولا الردة كنظيره من قصاص الطرف لانه للتشفي ولو كان المقذوف رقية واستحق التعزير على غير سيده ومات استوفاه سيده على الاصح وقيل عصيته الاحرار وقيل السلطان (قوله وهو لغة الرمي) أى مطلقا (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله الرمي بالزنا خرج به الرمي بغير الزنا من الكبار وغيرها بما فيه ايداء كأن

ادنى محدود فان عزراخا
وجب ان يتقص فى تعزيره
عن عشرين جلدة لو عزراخا
وجب ان يتقص فى تعزيره
عن اربعين جلدة لانه ادنى
حد كل منهما

* (فصل فى احكام القذف وهو لغة
لرمي وشرعا الرمي بالزنا)

يقول لغيره يا مرائي او يا تارك الصلاة او نحو ذلك فان ذلك رعى بغير الزنا من الجائز
 وكان يقول له يا مقبل الاجنبيات او يا ناظر العورات فان ذلك رعى بغير الزنا من
 الصغار فخص به في ذلك التعيير للايذاء لا المحذور لعدم ثبوته وليس الرعي باثبات البهائم
 فذفا كان يقول له يا نيك الحمار (قوله على جهة تعيير) أي على جهة هي
 التعيير أي الحساق العار بالمذوف وقوله لتخرج الشهادة بالزنا أي انما قيدت بذلك
 لتخرج الشهادة بالزنا فانها وان كانت رميا بالزنا لكنها ليست على جهة التعيير ومحل
 ذلك اذا كان الشهود اربعة فان نقصوا عن الاربعة كانت شهادتهم قدفا فيحد والان
 ذلك تعيير حكما حيث لم يحصل المتصور من شهادتهم بالزنا (قوله واذا قذف) أي
 رعى وقوله بذال معجمة أي لا بدال مهملة وقوله غيره أي من رجل او امرأة او خنثى
 لكن لا يكون قدفه صريحا الا ان اُضيف الزنا الى فريجه كان يقول زنى فربك فان
 اُضافه الى أحدهما كان يقول له زنى ذكرك او فربك كان كناية (قوله كقوله
 زنت) بفتح التاء وكسرها او يا زاني او يا زانية حتى لو قال للرجل يا زانية وللمرأة يا زاني
 كان قدفا ولا يضر اللحن بالتأنيث للمذكور والتذكير للمؤنث كما صرح به في المحرر
 على أنه لا محذور في التأنيث باعتبار النسبة والتذكير باعتبار الشخص وكذا لو قال له
 اوجت ذكرك وحشقتك في فرح ايلاجا محرما وفي دبر وان لم يقل ايلاجا محرما لان
 الايلاج في الدبر لا يكون الا محرما بخلاف الايلاج في الفرج فقد يكون حلالا فلذلك
 احتيج للتقييد فيه بقوله ايلاجا محرما والمتبادر منه أنه محرم لذاته فلا يقال ان المحرم
 صادق بالمحرم لعارص كحيض ونحوه ولو قال زنت بالياء في الجبل أو نحوه كان صريحا
 في القذف لظهور الرعي بالزنا فيه وذكر الجبل ونحوه لبيان محله فلا يعرف الصريح
 عن موضوعه بخلاف ما لو قال زنات بالهمزة في الجبل ونحوه فانه كناية لان الزنا في
 الجبل ونحوه ظاهره المصود وكذا قوله لرجل يا فاجر يا فاسق يا خبيث ولا مرة يا فاجرة
 يا فاسقة يا خبيثة وانت تحيين الخلو أو لظلمة أو لا تردن يد لا مس وكذا قوله لغيره
 يا عرص يا معرض يا علق يا ديوت فان ذلك كله كناية واختلف في قوله يا لوطي هل هو
 صريح أو كناية والمعتمد أنه كناية لاحتمال أن يريد أنه على دين قوم لوط بخلاف قوله
 يا لوط فانه صريح وكذا قوله يا قحبة فهو صريح كما أفتى به ابن عبد السلام وهو المعتمد
 خلافا لمن جعله كناية ولو قال يا بعا فهو كناية لاحتمال أن يريد أنه كثير البغي بمعنى
 مجاوزة الحد واحتمال أن يريد أنه كثير البغاء بمعنى الزنا وكذا لو قال يا محنت فانه كناية

على جهة التعيير لتخرج
 الشهادة بالزنا (واذا قذف)
 بذال معجمة (غيره بالزنا)
 كقوله زنت

على المعتمد خلافان جعله صريحاً نظراً للعرف فان أنكر الشخص في المكاتبه وأراد
القذف بها صدق بيمينه لكن يعززالا يذاه اذا خرج القذف مخرج النسب والذم والا فلا
تعزير ولو قال لغيره في خصومة او غيرها يا ابن الحلال وليست امي برزانية وما أنا ابن
زانية وما أنا ابن زنا وما أنا بزان وما أنا بابن خبازا واسكافي وما احسن اسمك في
الجيران فليس ذلك بقذف وان نواه فليس صريحاً ولا كتابة لان اللفظ لا يحتمل القذف
اصلاً وانما يفهم بقرائن الاحوال فاذلك يسمى بالتعريض والحاصل أن اللفظ في
هذا المقام ثلاثة أقسام صريح وكتابة وتعريض لان اللفظ ان لم يحتج به لغير القذف
فصريح وان احتمله واحتمل غيره بوضعه فكتابة وان لم يحتج به اصلاً لكن يفهم منه
بقرائن الاحوال فتعريض (قوله فعليه حد القذف) أي فعلى القاذف حد
القذف للقذف وقوله ثمانين جلدة أي ثمانين جلدة فهو منصوب بحد القذف
تقديره يعني مثلاً ولا يخفى أن هذا في المحر وأما في الرقيق فهو أربعون وقوله كما سيأتي
أي في قوله ويحد المحر ثمانين جلدة (قوله هذا) أي كونه عليه حد القذف
وقوله ان لم يكن القاذف أباً وأماً أي للمقذوف وقوله وان علماً أي الأب والام وقوله
كما سيأتي أي في قوله وأن لا يكون والد للمقذوف واعل الشارح ذكره هنا اهتماماً به
وتجسلاً للقائدة (قوله بثمانية شرائط) أي مع ثمانية شرائط بل أحد عشر بزيادة
الثلاثة الآتية قريباً (قوله ثلاثة) أي بالتاء وقوله وفي بعض النسخ ثلاث أي بلا تاء
وقوله منها أي من الثمانية وقوله في القاذف أي كائنه في القاذف ويراد على هذه
الثلاثة ثلاثة أخرى فتكون الشروط التي في القاذف ستة الثلاثة التي ذكرها
المصنف والثلاثة الزائدة أن يكون مختاراً فلا حد على مكره بفتح الراء في القذف
ولا على مكره بكسر هاء فيه أيضاً وان يكون ملتزماً بالأحكام فلا حد على حربي لعدم
التزامه بالأحكام وأن لا يكون. أدرنا له في القذف فلو أذن لغيره في قذفه فلا حد
عليه كما صرح به في الزوائد وعلم من اقتصارهم على هذه الشروط في القاذف أنه
لا يشترط اسلامه ولا حريته وهو كذلك (قوله وهو) أي المذكور من الثلاثة التي
في القاذف وقوله أن يكون بالغاً عاقلاً أي ولو سكران متعبداً لذلك لم يكن مكافياً
وقوله فالصبي والمجنون الخ تقرير على مفهوم الشرطين معاً وقوله لا يحد ان يقذفهما
شخصاً أي لعدم تكليفهما ويعززان على ذلك ان كان لهما نوع تمييز والا فلا يسقط
بالبلوغ والافاقة (قوله وأن لا يكون والد للمقذوف) أي له عليه ولادة ولو

(فعله به حد الغدق) ثمانية
 جادة كسباً في هذا الزمان لم يكن
 القاذف أباً أو أما وإن عالمنا
 كسبياً في (في بعض النسخ
 ثلاثة) وفي بعض النسخ وهو
 ثلاث (منها في القاذف وهو
 أن يكون بالعمالة)
 قال الصبي والمجنون لا يجدان
 بقدره ما شخصاً (وإن
 لا يبدون ولد الله ذوق)
 فلو قذف الأب أو الأم وإن
 علا ولده وإن سفل لا أحد
 عليه

قول الشارح وان عليا يتعين
فيه كسر اللام من باب رضى
ولا يجوز فتحها الا اذا قبل
عليها بفتح الواو كفى قوله
تعالى فلما انزلت دعوا الله
بربهم اكنبه الفقير نصر
المويزنى

بواسطة أخذ من كلام الشارح وقوله فلو قذف الأب أو الأم الخ تفريع على مفهوم
 الشرط وقوله وان علا أي أحدهما المأخوذ من أو وقوله ولده أي ولد أحدهما
 المأخوذ من أو أيضا وقوله وان قتل أي الولد وهو معلوم من قوله وان علا وقوله
 لا حد عليه أي على أحدهما المأخوذ من أو كما سبق وبالحجة لا يحد إلا بعدل بقذف
 فرعه لكن يعزrulلا يذاه (قوله وخمس في المقتوف) أي وخمس منها كائنة
 في المقتوف (قوله وهو) أي المذكور من الخمس التي في المقتوف وقوله أن
 يكون مسلما أي ولو ارتد به القذف فلا يسقط الحد عن قاذفه لأن طرورا الرد لا يدل
 على سبق مثله بخلاف الزنا كما سيأتي وقد يجب الحد بقذف الكافر بأن يقذف
 مرتدًا بأنه زني في حال إسلامه فيجب عليه الحد ولا يسقط برده ولو مات مرتدًا
 ويستوفيه وارثه لولا الرد كما تقدم (قوله بالغافلا) أي حال القذف وقد يجب
 الحد بقذف المجنون بأن يقذفه بأنه زني في حال إفاقته فيجب عليه ولا يسقط بجنونه
 حينئذ (قوله حرا) أي حال قذفه وقد يجب الحد بقذف العبد بأن قذفه بزنا أضافه
 إلى حال حرته قبل طرور الرق عليه وصورته أن يسلم الأسير وهو حر ثم يختار الإمام فيه
 الرق ثم يقذفه شخص وهو قبيح بزنا أضافه إلى حال حرته بعد أن أسلم وهو أسير وقبل
 أن يختار فيه الإمام الرق هذا هو التصوير الصحيح كما يؤخذ من كلام الشيخ الخطيب
 بخلاف قول المحشي نحو من التحق بذار الحرب ثم استرق فإنه غير صحيح لأن ذلك قبل
 طرور الرق عليه كان كافرا فلا يجب الحد بأضافه زنا إلى حال حرته (قوله عفا
 عن الزنا) أي وعن وطء زوجته في دبرها وعن وطء محرمه المملوك كنهه فكان على
 الشارح أن لا يقيد كلام المصنف بقوله عن الزنا فإنه يشترط العفة عن ثلاثه أشياء
 وإطلاق المصنف يشملها فلا يجب الحد على قاذف من فعل شيئا منها أو مرة ولو بات
 وصار وإيا الله تعالى لا أب العرض متى أسلم لا تنسد ثلته بطرور العفة بعد ذلك فإن قيل
 قد ورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له أجيب بأنه بالنظر إلى أمور الآخرة ولا تبطل
 العفة بوطء حليلته في نحو حيض أو أحرام أو في رذلة أو طلاق رحي ولا بوطء أمته
 المزوجة أو المكاتب أو المعتدة أو في زمن الأسر أو بوطء أمه ولده ولا بوطء بشبهة
 كزنا أو بوطء مجوس محرم له ولا بوطء مكراه أو جاهل بتحرمة
 ولا بترناضي أو مجنون ولا بمقدمات الوطء في اجنبية كقبلة ونحوها (قوله فلاح
 بقذف الشخص كافرا) أي لأنه غير محصن بخبر من أشرك بالله فليس بمحصن

وخمس في المقتوف وهو أن
 يكون مسلما بالغا عاقلًا حرا
 عفيفا عن الزنا فلا حدية قذف
 الشخص كافرا أو وصغيرا
 أو مجنونًا أو رقيقًا أو زانيا

وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا دون حد القذف لان محصنه في الزنا بالرجم
فيه امانة له والحد بقذفه اكرام له والكافر ليس من اهل الاكرام وهذه محترز قوله
مسما وقوله اوصغرا محترز قوله بالغاء وقوله ومجتونا محترز قوله عاقلا وقوله اورد قبحا
محترز قوله حرا والمراد بالريق من فيه ريق ولومبضا وقوله اوزانيا محترز قوله عفيفا
عن الزنا وفيه قصور كما علم مما تقدم ولوزني المذوف قبل الحد سقط الحد عن قاذفه
لان لهادة الالهية جرت بان الله لا يكشف السر من اول مرة فظهور الزنا منه يشعر
بسبق مثله لانه يتكلم ما لم يكن بخلاف ما لو اردت قبل الحد فانه لا يسقط الحد عن قاذفه
لان الردة عقيدة تظهر غالبا فظهرها لا يدل على سبق مثله (قوله ويحد المحر
القاذف ثمانين جلدة) اي لقوله تعالى فاجادوهم ثمانين جلدة وعلم كونه
في الاحرار من قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا لانه دل على ان عدم قبول
شهادتهم مترتب على القذف فيقتضي انها كانت مقبولة قبله ومعلوم ان الشهادة
لا تقبل الا من الاحرار (قوله ويحد العبد) اي من فيه ريق ولومبضا وقوله اربعين
جلدة اي لانه على النصف من الحر بالاجماع (قوله ويستط عن القاذف الخ)
لما تكلم على شروط حد القذف شرع في مستطانه فقال ويستط عن القاذف الخ
(قوله بثلاثة اشياء) اي باحد الثلاثة اشياء بل ستة بزيادة اقرار المذوف بالزنا
وارث القاذف له وامتناع المذوف من اليمين فان للقاذف تخليف المذوف على
عدم زناه ولومع قدرته على البيعة عند الاكثرين فان حلف حد القاذف والاسقط
عنه الحد (قوله أحدها) اي احدا الثلاثة الاشياء التي يسقط بها الحد عن القاذف
(قوله اقامة البيعة) اي على زنا المذوف وتقدم انها اربعة فلو شهد به دون
اربعة حدوا ولا بد من التفصيل في شهادتهم كما مر (قوله سواء كان المذوف اجنيا
او زوجة) تعميم في سقوط الحد عن القاذف باقامة البيعة واحده هذا التعميم من
تمديد المصنف الاخير بقوله والله ان في حق الزوجة ويجري نظير هذا التعميم في قوله
او عفو المذوف (قوله والثاني مذكو الخ) انما احتاج الى ذلك في هذا ما
بعده لكون المصنف عطف بالواو التي لا تناسب العدد قبله لكن المصنف عطف بها
للاشارة الى أن المدار على أحدها كما قدرناه في كلامه السابق (قوله في قوله)
أي المصنف (قوله او عفو المذوف) أي ولو على مال فلو عفا المذوف أو وارثه
على مال سقط الحد ولا يجب المال كما في فتاوى المحنطى وبمعفو المذوف عن القاذف

(ويحد المحر) القاذف
(ثمانين جلدة) ويحد العبد
(اربعين) جلدة (ويستط)
عن القاذف (حد القذف)
ثلاثة اشياء (أحدها)
(اقامة البيعة) سواء كان
المذوف اجنيا أو زوجة
والثاني من ذكر في قوله
(أو عفو المذوف) أي عن
القاذف

سقطت حصانته فاذا اذناه بعد ذلك لم يصح وأن تسكر ربل بعزرو قوله أي عن
القاذف أي من حده ولا بد من العفو عن جميعه فلو عفا عن بعضه لم يسقط منه شيء
كما يحتمل الرافعي في الشفعة وكما يسقط الحد بالعفو يسقط التعزير بالعفو ولذلك التحق
في الرخصة التعزير بالحد في سقوطه بالعفو (قوله والثالث مذكور في قوله) تقدم
التنبه على وجه احتياج الشارح لذلك وقوله في قوله أي المصنف (قوله أو اللعان
في حق الزوجة) أي ولو مع القدرة على البينة كما تقدم في اللعان (قوله وسبق
بيانه) أي اللعان وقوله في قول المصنف وذا رمى الرجل الخ أي وأنته إلى آخره

* (فصل في أحكام الاشرية وفي الحد المتعلق بشربها) *

ظاهر هذه الترجمة أن المذ كور في كلام المصنف شيان وليس كذلك بل المذ كور
في كلامه الحد كما يعلم بتسبع كلامه وعبارة الخطيب فصل في حد شارب المسكر من
خمر وغيره وهي أولى من عبارة الشارح وقال المحشي ولو عكس المصنف هذه العبارة
لكان أولى وأنب بما تقدم اذ الكلام في الحد وذلك قد علمت أن المذ كور في
كلام المصنف الحد فكان الأولى الاقتصار عليه في الترجمة والاشرية جمع شراب
والمراد الاشرية المحرمة كالخمر ونحوه وشربها من البكائر والاصل في تحريمه قوله تعالى
انما الخمر والميسر أى القمار والانسأب أى ما ينصب ليعبد من دون الله والالام أى
القذاح التى تضرب بها رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون وكان
شربها جائزا فى صدر الاسلام ولو القدر الذى يزيل العقل خلافا لما قال المباح شرب
ما لا ينتهى الى السكر المزيل للعقل لان المزيل للعقل حرام فى كل ملة حكاه القشيري
فى تفسيره عن القفال الشاشى قال النووى فى شرح مسلم وهو باطل لا أصل له فالتحق
القول الاول وحصل التحريم بعد ذلك فى السنة الثالثة من الهجرة بعد احدى خلافات
لما وقع فى عبارة الخطيب من قوله فى الثانية فانه ينافى قوله بعد احدى لان غزوة بدر
كانت فى الثانية وأحد كانت فى الثالثة وقال المحشي فى السنة الثانية والثالثة
فأشار الى الخلاف لكن الصواب الثالثة لما علمت وهى مما تكرر النسخ لها كما ذكره
السيوطى فى قوله

وأربع تكرر النسخ لها * جاءت بها النصوص والآثار

فقيلة ومتعة وخمر * كذا الوضوء مما تمس النار

ويروى حميد بن خرفانها تكرر النسخ لها أيضا وبها تصير خمسة (قوله ومن شرب

والثالث مذكور فى قوله
(أو اللعان فى حق الزوجة)
وسبق بيانه فى قول المصنف
وذا رمى الرجل الخ
(فصل) *
فى أحكام الاشرية وفى الحد
المتعلق بشربها (ومن شرب

إلى آخره) أي أو أكل بأن جمد الخمر وأكله بخلاف ما لو اعتقن به بأن أدخله دبره
أو اختلط به بأن أدخله أنفه فلا يصح بذلك لأن المحذور لا يخرج ولا حاجة إليه هنا والمراد
من شرب وهو كاف منترم للأحكام عالم بالتحريم مختار لغير ضرورة وتخرج بالمد كلف
الصبي والمجنون لرفع القلم عنهما وبالمتنزم للأحكام المحرم لعدم التزامه بالأحكام
والمدني أيضا لأنه لا يلزم بالذمة ما لا يعتقده وبالعالم بالتحريم الجاهل به لقرب
عهده بالاسلام أول كونه نشأ بعيدا عن العلماء فلا حد عليه لأنه قد يخفى عليه ذلك
والمحد يدرك بالشبهات مخبر أدرا وأما المحذور بالشبهات ولا فرق في ذلك بين من نشأ
في بلاد الاسلام وغيره بخلاف من علم المحرمة وبجهل المحذور فيه يجب عليه التحديد لأنه
كان من حقه حيث علم المحرمة أن يحتنع عن الشرب فلما شربه مع ذلك غلط عليه
باجباب الحد عليه ومثل الجاهل بالتحريم من جهل كونه خرا فشربه بظنه ماء أو نحوه
فلا حد عليه للعذر ويصدق في دعواه الجاهل بعينه كما قاله في الجعرب المختار المكره ومنه
المصوب في حلقه قهر الخمر رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ويجب
عليه أن يتقايها بعد زوال الإكراه وبغير ضرورة ما لو غص بلقمة أي شرب بها ولم يجد
غيره فأساغها به فلا حد عليه لوجوبها عليه اتقاذا لنفسه من الهلاك فهذه رخصة
واجبة فلو وجد غيره ولو بولا من مغاظة أساغها به وحرم أساغها بالخمر ولكن لا حد به
على المتمدن للشبهة ويحرم التدوي بصرف الخمر لأنه صلى الله عليه وسلم لما سئل عن
التدوي به قال أنه ليس بدواء ولكنه داء وعليه جل حديث لن يجعل الله شفاء
أمي فيما حرم عليها فهو محمول على صرف الخمر ولكن لا حد به للشبهة وأما التدوي
بما استهلك فيه كالترياق الكبير ونحوه فيجوز إذا لم يجد ما يقوم مقامه من الطاهرات
كالتدوي بالأنجس غير الخمر كالبول ولحم الميتة بالشرط المذكور ويحرم أيضا تناوله
للعطش لأنه لا يزيله بل يزيده لأن طبعها حار يابس كما قاله أهل الطب لكن لا حد
عليه للشبهة ومحل حرمة تناوله للعطش ما لم يتعين لدفع الهلاك والأجاز بل ويجب
لدفع الهلاك كما نقله الإمام عن إجماع الأصحاب فهو حيثئذ كاساعة اللقمة به لن
غص به لأن كلال دفع الهلاك ولا يبعد أن يلحق بالهلاك نحو تاف عضوه أو منفعة
ويؤخذ من ذلك أنه لو شتم الصغير رائحة الخمر وخيف عليه الهلاك أو ما ألحق به أن لم
يسقى منه أنه يجوز سقيه منه بقدر ما يدفع عنه الضرر وهو ظاهر (قوله خرا) أي
صرفا وإن قل وإن لم يسكر لقلته وإن كان درديا وهو ما يبقى في أسفل أناته نخينا ونخرج

نحو

بالصرف بالوشربه في ما استهلك فيه أو أكل خبز الجبن دقيقه به أو الخما طبعه
 أو مجعونا هوفيه فلا جديله لك لاستهلاكه عين الخمر بخلاف ما لو شرب مرق اللحم
 المطبوخ به أو غمس به أو ثرد فيه فإنه يحده ببقاء عينه (قوله وهي المتخذة من
 عصير العنب) سميت بذلك لخاثرتها العقل واختلاف في إطلاق الخمر على المتخذ من قير
 عصير العنب هل هو حقيقة أو لا قال المزني وجماعة نعم لأن الاشتراك في الصفة وهي
 الإسكار يقتضي الاشتراك في الاسم بطريق القياس في اللغة وهو جائز عند الأكثرين
 وهو ظاهر الأحاديث كحديث كل مسكر خمر وكل خمر حرام وقيل لا يطلق عليه إلا مجازا
 ونسبه الرافي إلى الأكثر من العلماء وعليه مشي المصنف حيث عطف الشراب المسكر
 على الخمر فاقضى أنه لا يسمى خمر ولذلك فسر الشارح كالشيخ الخطيب الخمر بالمتخذة
 من عصير العنب فقط (قوله أو شرابا) أي أو شرب شرابا وإن قل أو كان درديا كما
 مر في الخمر وخرج بالشراب النبات كالحشيشة والافيون ونحوهما فلا حد فيه وإن حرم
 ما يخذر العقل منه بخلاف ما لا يخذر العقل منه لقلته فلا يحرم لكن ينبغي كتم ذلك
 عن العوام ويجوز تناول ما يغيب العقل منه لقطع عضو متأكلا أو سبعة أو نحوها
 بخلاف تعاطي الخمر ونحوه من الشراب المسكر فلا يجوز تعاطيه لذلك وقوله مسكرا
 أي ولو بالقوة وإن لم يسكر بالفعل لقلته لأن كل شراب أسكر كثيره حرم قليله وكثيرا
 وإنما حرم قليله وإن لم يسكر جسم المادة الفساد كما حرم تقييله الأجنبية والمخلوة بها
 وإن لم يخش القننة جسم المادة الفساد والعطف في كلام المصنف من عطف العام
 على الخاص لأن الشراب المسكر عام للخمر وغيره بالنظر لعدم عبارة المتن لكن
 الشارح قيده بقوله من غير الخمر فيكون بالنظر لقيده من عطف المغاير والمناسب
 ما صنعه الشارح لأن عطف العام على الخاص لا يكون بأو (قوله كالنبيذ المتخذ
 من الزبيب) أي أو التمر أو الرطب أو الشعير أو الذرة أو نحو ذلك والضابط في ذلك
 كل ما كان فيه شدة مطربة بأن أرغى وأزبد ولو الكسكس المعروف فني صار فيه
 شدة مطربة حرم شربه وحده وصار نجسا (قوله يحد) أي بسوط أو عصا معتدلة
 بين القضيب وهو الغصن والعصا غير المعتدلة وبين الرطب واليابس أو نعل أو طرف
 ثياب لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان يضرب بالجريد والنعال
 وفي البخاري عن أبي هريرة أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسكران فأمر بضربه
 فقام من ضرب بيده ومنما من ضرب بنفسه ومنما من ضرب بشوبه ويفرق الضارب

وهي المتخذة من عصير العنب
 (أو شرابا مسكرا) من غير الخمر
 كالنبيذ المتخذ من الزبيب
 (يحد)

الضرب على الاعضاء فلا يجمعه في موضع واحد لانه قد يؤدي الى الهلاك ويحتمل
المقاتل وهي المواضع التي يسرع الضرب فيها الى القتل كالقلب وتقره النحر والفرج
ويحتمل الوجه ايضا لقوله صلى عليه وسلم اذا ضرب احدكم فليترك الوجه ولانه يجمع
المحاسن بخلاف الرأس فلا يحتمل لانه مغطى بالعمامة غالباً فلا يخاف تشويهه
بالضرب ولذلك روى ابن أبي شيبة عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال اضرب الرأس
فان الشيطان فيه ولا يرفع الضارب يده فوق رأسه مثلاً لانه يلزم على ذلك زيادة الألم
ولا تشديد المحذور ولا تجرد ثيابه الخفيفة التي لا تمنع اثر الضرب بخلاف ما يمنعه
كالجبة المشدودة والفروة فتترفع منه ليحصل مقصود الحد ويحذر الذكر قائماً والانثى
حالة ويجعل عند المرأة محرم او امرأة تلف عليها ثيابها اذا انكشفت ويحسن ما فعله
أهل العراق ممن ضربها في غرارة مبالغة في السترو يجعل عند المختنى محرم لا رجل
اجنبى ولا امرأة اجنبية ولا بد من توالي الضرب ليحصل الزجر والتكيل فلا يجوز ان
يفرق على الايام والساعات لعدم حصول الايلام المقصود من المحذور والضابط انه
ان تخلل زمن يزول فيه الألم الاول لم يكف على الاصح والا كفى ويكره اقامة المحذور
والتعازير في المسجد كما صرح به الشيخان في آداب القضاء (قوله ذلك الشارب)
أى بعد صحوه وجوبا فلا يدخل سكره لان المقصود من الحد الردع والزجر وذلك
لا يحصل مع السكر فان حد حال سكره اعتد به على الاصح من وجهين كما قاله
اللقيني ان كان عنده نوع تميز والا فلا يكفي قولاً واحداً (قوله ان كان حراً) أى
كامل الحرية (قوله اربعين جلدة) أى خلافاً للائمة الثلاثة حيث قالوا بحد
ثمانين جلدة وبديل لنا ما روى مسلم عن انس رضي الله عنه كان النبي صلى الله عليه
وسلم يضرب في الحجر بالجريد والنعال اربعين وبكفي الحد المذكور ولو تعدد الشرب
مراراً كثيرة قبل الحد وحديث الامر يقتل الشارب في المرة الرابعة منسوخ بالاجماع
(قوله وان كان رقيقاً) أى ولو مبعوضاً وقوله عشرين أى لانه حديث بعض فيتنصف
في حق الرقيق كحد الزنا (قوله ويجوز ان يبلغ الخ) أى ويجوز الاقتصار على الحد
السابق اعني اربعين في الحر وعشرين في الرقيق وقوله به متعلق بيلمع وقوله أى
حد الشرب تفسير للضمير وظاهره انه شامل لحد الحر والرقيق ويصرح به قوله
والزيادة على اربعين في حر وعشرين في رقيق لكنه يبلغ به في الرقيق اربعين لان
له زيادة قدر حده وقوله ثمانين جلدة أى على الاصح المنصوص لانه اذا شرب سكر

ذلك الشارب ان كان حراً
(اربعين) جلدة وان كان
رقيقاً عشرين جلدة (ويجوز
ان يبلغ) الامام (به) أى
حد الشرب (ثمانين) جلدة

واذا سكر هذى أى تكلم بالفحش واذا هذى اقترى أى قذف وحدا لا قراء ثمانون
 وروى عن علي رضي الله عنه انه قال جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وجلد
 ابو بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا احب الى والظاهر ان اسم الاشارة عائد
 الى الجلد ثمانين لانه اقرب مذكور وقال الزياى انه عائد على الجلد اربعين (قوله
 والزيادة على اربعين في حرو وعشرين في رقيق على وجه التعزير) أى لانها لو كانت
 حدا لما جاز تركها وهذا هو الاصح واعترض بأن التعزير يجب فيه النقص عن الحد
 فكيف يساويه واجيب بأنه يتولد من الشارب جنائيات فالزيادة تعزيرات على
 الجنائيات التي تتولد منه ولذلك استحسن تعبير المنهاج بتعزيرات على تعبير المحرر
 بتعزير وتعمل ال في كلام المصنف للجنس التحقق في ضمن المحدد فيرجع للتعبير
 بتعزيرات لكن قال الرافعي وليس هذا الجواب شافيا لان الجنائيات التي تتولد من
 الشارب لا تقصر فكان مقتضى ذلك جواز الزيادة على الثمانين وقد منعوا ما واجيب
 عن ذلك بأنه لما تجز الزيادة على الثمانين اقتصارا على ما ورد (قوله وقبل الزيادة
 على ما ذكره) أى لان التعزير لا يكون الا عن جنابة محقة والجنابة هنا غير
 محقة وهذا مرجوح ويجب بان الشعر مظنة للجنابة ونزلت المظنة منزلة المثنية
 (قوله وعلى هذا) أى القول بانها احد وقوله يمنع النقص عنها أى عن الثمانين
 هذا مخالف لقولهم وعليه فحد الشارب مخصوص من بين سائر الحدود بان يقتصر
 بعضه وبعضه يتعلق باجتهاد الامام فان هذا صريح في جواز النقص عنها على هذا
 القول المرجوح (قوله ويجب الحد) أى المتقدم الذي هو اربعون في الحرو وعشرون
 في الرقيق وقوله عليه متعلق بيجب وقوله أى شارب المسكر تفسير لا ضمير والمراد
 بالمسكر ما يشمل الخمر وغيره من سائر الاشربة المسكرة ولو بالقوة وقوله باحد امرين
 متعلق بيجب وانما وجب باحد الامرين لان كلامهم ما حجة شرعية (قوله
 بالبينه) أى بشهادة البينة ولا يشترط هنا التفصيل بل تكفي الشهادة بان فلانا
 شرب خرا او شربا مسكرا وان لم يقل الشاهد وهو مختار عالم لا الاصل عدم الاكراه
 والغالب من حال الشارب علمه بما شربه فتزل الشهادة عليه وقوله أى رجلين
 تفسير للبينه وقوله يشهدان بشرب ما ذكر أى المسكر ومثل شهادتهما بشربه
 شهادتهما على اقراره به (قوله او الاقرار من الشارب بأنه شرب مسكرا) أى
 بان قال شرب مسكرا ولا يشترط في الاقرار التفصيل كما تقدم في البينة ويقبل

والزيادة على اربعين في
 وعشرين في رقيق (على وجه
 التعزير) وقيل الزيادة على
 ما ذكره وعلى هذا يمتنع
 النقص عنها (ويجب الحد
 عليه) أى شارب المسكر
 (باحد امرين بالبينه) أى
 رجلين يشهدان بشرب
 ما ذكر (او الاقرار) من
 الشارب بأنه شرب مسكرا

رجوعه عن الاقرار لان حق الله يقبل فيه الرجوع عن الاقرار (قوله فلا يحد
 الخ) تفرع على مفهوم قوله ويجب عليه الحد باحد امرين الخ وقوله بشهادة
 رجل وامرأة بل ولا بشهادة رجل وامرأتين وعبارة الشيخ الخطيب فلا يحد بشهادة
 رجل وامرأتين الخ هي صريحة فيما قلناه ولان البيضة هنا رجلان فقط ولا يقوم
 مقامهما رجل وامرأتان وقوله ولا بشهادة امرأتين أى اذا كثر من امرأتين وقوله
 ولا يبين مردودة أى كأن يطلب من ادعى على شخص انه شرب مسكرا اليمن منه
 على انه لم يشربه فبردها على المدعى فيحلف انه شربه فلا يجب عليه الحد بهذه اليمين
 المردودة وقوله ولا يعلم القاضى أى لانه لا يقضى بعلمه في حدود الله تعالى نعم سيد
 العبد يستوفى الحد من عبده بعلمه لا صلاح ملكه (قوله ولا يحد ايضا) أى
 كما لا يحد بما ذكره وقوله الشارب أى للسكر وقوله بالقي أى كأن تقاها خرا وقوله
 والاستنكاه أى وجود نكحة أى راثية الخمر منه كما أشار اليه الشارح بقوله أى بان
 يشم منه راثية الخمر وكذلك لا يحد بالسكر لاحتمال أن يكون شرب الخمر ناسيا
 او غالطا ومكرها فاتهض ذلك شبهة والحد يدرب بالشبهات كما تقدم

(فصل في احكام الخمر أى هذا فصل في احكام الخمر)

والمراد بالاحكام هنا الامور المثبتة لا قطع كما قاله الشرح لمسى وقوله قطع
 المارقة أى القطع الذى سببه المارقة فالإضافة فى ذلك من اضافة السبب الى
 السبب وفى المارقة ثلاث لغات فتح السين مع كسر الراء او سكونها وكسر السين مع
 سكون الراء والاصل فى القطع بها قبل الاجماع قوله تعالى والسارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما ولما شكك ابو العلاء المعرى وكان ملحد اعلى اهل الشريعة فى
 الفرق بين دية اليد بخمسمائة دينار عند فقد الابل على القول القديم القائل بانه
 ينتقل فى الدية الكاملة الى ألف دينار وقطعها المارقة بربع دينار بقوله

يد بخمسين مشين عجمي وديت * ما بالها قطعت فى ربع دينار
 اجابه القاضى عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس اغلاها وارخصها * وقاية المال فافهم حكمة البارى

ويروى

عزلا لمانة اغلاها وارخصها * ذل الخيانة فافهم حكمة البارى

وقال

فلا يحد بشهادة رجل وامرأة
 ولا بشهادة امرأتين ولا يبين
 مردودة ولا يعلم القاضى
 ولا يعلم غيره (ولا يحد) ايضا
 الشارب (بالقي والاستنكاه)
 أى بان يشم منه راثية الخمر
 * (فصل) *
 فى احكام قطع السرقة

وقال ابن الجوزي لما سئل عن ذلك لما كانت امينه كانت ثمينه ولما خانت خانت
واركان السرقة ثلاثة سارق ومسروق وسرقة لا يقال يلزم على ذلك جعل السرقة
ركبا للسرقة فيكون الشيء ركبا لنفسه لانا نقول المجهول له الاركان السرقة الشرعية
والمجهول ركبا للسرقة اللغوية بمعنى مطلق اخذ الشيء خفية وعدل الشيخ الخطيب
عن ذلك فجعل الاركان للقطع حيث قال واركان القطع ثلاثة وفيه نظر لان القطع
حكم من احكام السرقة صاحبة الاركان وكما تعلم من كلام المصنف صريحا وضمنا
فالسارق والمسروق يعلمان من كلامه صريحا حيث قال وتقطع يد السارق الى ان
قال وان يسرق نصف ايا قيمته ربع دينار والسرقة تعلم من كلامه ضمنا حيث قال
وان يسرق لان ان وما بعدها في تأويل مصدر وهو السرقة (قوله وهي) أي السرقة
وقوله لغة اي في لغة العرب وقوله اخذ المال ظاهره ان اخذ غير المال كالاختصاص
لا يقال له سرقة لغة والظاهر خلافه ولو عبر بالشيء لشميل ذلك وعبرة الشيخ الخطيب
كعبارة الشارح وقوله خفية يخرج اخذ المال جهره فلا يقال له سرقة بل يقال له
نهب ان اعتمد فاعله القوة والشدة واختلاس ان اعتمد الحرب فالنهب هو الذي
ياخذ مال جهره ويعتمد القوة والشدة والمحتلس هو الذي ياخذ المال جهره ويعتمد
الحرب كالعرب الذين يخطفون الشيء ثم يهربون (قوله وشرحا) عطف على لغة
وقوله اخذه أي المال وقوله خفية يخرج به النهب والاختلاس لان كلا
منهما اخذ المال جهره لكن الاول يعتمد فاعله القوة والغلبة والثاني يعتمد
فاعله الحرب كما تقدم ويخرج به ايضا نحو ودبعة كعبارية فلا قطع على النهب
والمحتلس والمجاهد نحو الودبعة حديث ليس على المحتلس والنهب والمخائن قطع
صححه الترمذي والفرق بينهم وبين السارق ان السارق ياخذ المال خفية ولا يتأني
منعه بالسلطان او غيره وكل من المحتلس والنهب ياخذ المال جهره معاينة فيتأني
منعه بالسلطان او غيره والمخائن يعطيه المالك المال بنقسه فربما يشهد عليه فيتأني
تحصيل المال منه بالمحاکم اذا خان بعد ذلك فان لم يشهد عليه فهو المقصود وان كان
حيث لا يمكن منعه من الخيانة بسلطان او غيره (قوله ظلما) خرج به ما لو اخذ مال
غيره بظنه مال نفسه وقوله من حرز مثله خرج به ما لو اخذه من غير حرز مثله كما سيأتي
وكان الاولى أن يقول بشروط تأتي كما قاله الشيخ الخطيب لينبه به على الشروط
الآتية (قوله وتقطع يد السارق) أي اورجه كما سيأتي ولا فرق في السارق بين

وهي لغة اخذ المال خفية
وشرحا اخذه خفية ظلما من
حرز مثله (وتقطع يد السارق)

الحرق والرقيق فيقطع كل منهما عند وجود الشروط (قوله بثلاثة شرائط) أي بالنظر
 للسارق وحده وقوله وفي بعض النسخ بست شرائط أي بالنظر للسارق والمسروق
 معاً فلا تنافي بين النسختين وجعلها الشيخ الخطيب عشرة فزاد على الستة التي ذكرها
 المصنف أربعة والحاصل أنه يشترط في السارق أن يكون بالغاً عاقلًا مختاراً ملتزماً
 للأحكام طالما بالتحريم وإن لا يكون مأذوناً له من المالك فهذه ستة في السارق
 ويشترط في المسروق كونه ربع ديناراً وما قيمته ذلك وكونه محرراً بحراً ومثله
 وإن لا يكون للسارق فيه ملك وإن لا يكون له فيه شبهة فهذه أربعة في المسروق
 فتكون الجملة عشرة (قوله أن يكون السارق بالغاً عاقلًا) أي ولو سكران متعبداً لأنه
 يعامل معاملة المكلف تغليظاً عليه كما مر في نظائر ذلك وقوله مختاراً أي وإن يكون
 عالماً بالتحريم إلى آخر الشروط السابقة (قوله مسلماً كان أو ذمياً) تعميم في السارق
 وعلم منه أنه لا يشترط فيه الإسلام لكن يشترط كونه ملتزماً بالأحكام فلا يقطع
 المحربي لعدم التزامه بالأحكام وكذلك المعاهد والمؤمن كما سيذكره الشارح في المعاهد
 ومثله المؤمن (قوله فلا قطع على صبي ومجنون) أي لعدم تكليفهما وهذا تفريع
 على مفهوم الشروط السابقة (قوله ومكره) أي بفتح الراء رفع القلم عنه كالصبي
 والمجنون وأما المكره بكسر الراء فلا قطع عليه أيضاً لكونه لم يسرق نعم يقطع إن أمر
 المجنبي باعتد وجوب الطاعة أو أمر غير مميز بالسرقة ففعل لأنه هو السارق حقيقة
 وكل من الأعمى وغير المميز له بخلاف ما لو أمر مميزاً أو حيواناً معلماً كقرد بالسرقة
 ففعل فإنه لا قطع عليه لأن كلام المميز والحيوان ليس آله بل له اختيار في الجملة
 وبهذا فارق الأعمى وغير المميز المتقدمين فإن قلت لو علم نحو القرد القتل ثم أرسله
 على إنسان فقتله ضمنه فهل لا يجب عليه القطع هنا كالقتل هناك قلت أجيب بأن
 الحد واجب بالمباشرة لا بالتسبب بخلاف القتل ولو عزم على عقر بيت فأخرج نصاباً
 من حوز مثله فلا قطع عليه فيما يظهر كما لو كره المميز على ذلك فإنه لا قطع كما علمت
 (قوله ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي) أي يقطع مسلم بسرقة مال مسلم وذمي
 ويقطع ذمي بسرقة مال مسلم وذمي فالصور أربع أما قطع المسلم بمال المسلم فبالإجماع
 وأما قطعه بمال الذمي فعلى المشهور لأنه معصوم بذمته ولا يقطع المسلم والذمي بمال
 معاهدوه ومن كمال يقطع المعاهد والمؤمن بمال مسلم وذمي كما ذكره الشارح في المعاهد
 ومثله المؤمن كما مر (قوله وأما المعاهد الخ) مقابل لقوله ويقطع مسلم وذمي الخ ومثل

بثلاثة شرائط وفي بعض
 النسخ بست شرائط (أن يكون)
 السارق (بالغاً عاقلًا) مختاراً
 مسلماً أو ذمياً فلا قطع على
 صبي ومجنون ومكره ويقطع
 مسلم وذمي بمال مسلم وذمي
 وأما المعاهد فلا قطع عليه
 في الأظهر

المعاهد المؤمن كما علمت وقوله فلا قطع عليه في الاظهر أي على القول الاظهر
وهو المعتمد لانه غير ما تزم لاجب كما منافا شبه المحرري (قوله وما تقدم) أي من كونه
بالغايه لا يختار او قوله شرط أي شروط فالمراد بالشرط الجنس المحقق في متعدد
وانما افردته نظر السكون المبتدأ مفرد القضا وقوله في السارق أي في القبطح بالنظر
للسارق كما ان ما يأتي شرط في القطع بالنظر للمسروق كما نبه عليه الشارح وكان عليه
ان يديه على ذلك هنا أيضا وبالجملة فالشروط كلها في القطع لكن بعضها بالنظر
للسارق وبعضها بالنظر للمسروق فكل من السارق والمسروق ركن ولكل منهما
شروط والسرقة هي الركن الثالث وكلها تؤخذ من كلام المصنف كما مر (قوله
وذكر المصنف شرط القطع) أي شروطه فهو مفرد مضاف بعم وقوله بالنظر للمسروق
أي باعتبار المسروق وأما شرط القطع بالنظر للسارق فقد تقدم وقوله في قوله
متعلق بذكر (قوله وان يسرق نصا) أي صاب سرقة لا نصاب زكاة كما هو ظاهر
وقوله قيمته ربع دينار أي فصاعدا الخبر مسلم لا يتطوع يدسارق الا في ربع دينار
فصاعدا وشمل ذلك ما لو كان الربع بجماعة اتحاد حزمهم واعتبار القيمة انما هو
في غير المضروب من الذهب لان العبرة في المضروب من الذهب بالوزن فقط فلا
تعتبر فيه القيمة والعبرة في الذهب غير المضروب بالوزن والقيمة معا فلو كان وزنه
دون ربع دينار فلا قطع به وان بلغت قيمته ربع دينار كخاتم وزنه دون ربع دينار
وبلغ بالصنعة ربع دينار فاكثر فلا نظر لقيمة الصنعة ولو كان وزنه ربع دينار فاكثر
ولم تبلغ قيمته ذلك فلا قطع به أيضا كربع دينار سبيكة او حلي او نحو ذلك كقراضه
الذهب لا يساوي ربعه ما مضروبا والعبرة في غير الذهب ولو من الفضة بالقيمة فقط فلو
سرق من الفضة ما يبلغ قيمته ربع دينار قطع به وان لم يبلغ وزنه ذلك وكذا لو سرق
شيئا من ماوى نصايا حتى المصحف وكتب العلم الشرعي وما يتعلق به وكتب شعر
نافع مباح وكذا الكتب التي لا يحل الانتفاع بها ان بلغت قيمة ورقها او جلد ما نصايا
وانما المتقدمين ان بلغ بدون صنعة نصايا الا ان اخرج من المحرز ليظهر كسره فلا قطع
حينئذ وكذا كل ما ساط الشرع على كسره كزمار وطينور ووصم وصيلب لان ازالته
المعصية مطلوبة شرعا فصا رشمة لكن يحل ذلك ان قصد باخراجه تكسيرة فان قصد
السرقة وبلغ مكسره نصايا قطع به لانه سرق نه اياه من خزائنه كمالو كسره في المحرز
ثم اخرجته وهو يبلغ نصايا فانه يقع به كما يقطع باناء الحجر واناء البول ان بلغ نصايا

وما تقدم شرط في السارق
وذكر المصنف شرط القطع
بالنظر للمسروق في قوله
(وان يسرق نصايا قيمته
ربع دينار)

وقصد بانحراجه المرقعة فان قصد بانحراجه اراقته فلا قطع لان ذلك مطلوب شرعا ولا قطع فيما لا يتحول كحجر ولو محترمة وخنزير وكلب ولو معهما وجلد ميتة بلا دبيع لان ما ذكر لا قيمة له نعم ان صار الحجر خلاقا قبل انحراجه من الحوز او دبيع الجلد قبل ذلك ولو بدبيع السارق له وكل منهما يساوي نصابا قطع به ويقطع بثوب رثاى بال في جيبه تمام نصابا وان جهله السارق لانه اخرج نصابا من حوز مثله بقصد السرقة والتجمل بجنبه لا يؤثر كالتجمل بصفته وكذلك لو سرق نصابا ظنه فلوسا لا تساويه وهو نصاب في الواقع فيقطع به ولا اثر لظنه ولو كانت قيمته وقت الانحراج من الحوز نصابا قطع به وان نقصت بعد ذلك فلا يسقط القطع بالنقص العارض بعد الانحراج بخلاف ما لو نقصت قيمته قبل الانحراج عن النصاب باكل او غيره كالتضييع بالطيب لا تنفاه كون المخرج نصابا واشترك اثنان في انحراج شئ دون نصابين فلا قطع على واحد منهما لان كلامهم - ما لم يسرق نصابا (قوله اى خالصا مضروبا) اى لان الاصل في التقويم الذهب الخالص المضروب حتى لو سرق دراهم او غيرها قومت به لكن الذهب المضروب لا تعتبر فيه القيمة لان العبرة فيه بالوزن فقط كما مروا وان اوهم كلام المصنف والشارح خلاف ذلك (قوله اويسرق قدرا مغشوشا يبلغ خالصه ربع دينار مضروبا او قيمته) اى قيمة ربع الدينار المضروب وظاهره ان الغش لا يدخل في التقويم وليس كذلك فاذا بلغ المجموع قيمة ربع دينار قطع به بخلاف ما اذا لم يبلغ ذلك لار المغشوش ليس بربع دينار (قوله من حوز مثله) اى النصاب المذكور لان الجناية تعظم بمخاطرة اخذه من حوز مثله فوجب القطع زجرا للسارق حينئذ بخلاف ما اذا اخذه من غير حوز مثله فلا قطع فيه لان المالك ممكنه منه بتضييعه له ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لا قطع في شئ من الماشية الا فيما آواه المراح اى او ما يقوم مقامه من حائط يراها والمحكم في الحوز العرف لانه لم يضبط في الشرع ولا في اللغة فرجع فيه الى العرف كالتبض والاحياء وضبطه الغزالي بما لا بعد صاحبه مضيعاله وذلك يختلف باختلاف الاموال والاحوال والافات فقد يكون الشئ حوزا للمال دون مال وفي حال دون حال ووقت دون وقت بحسب صلاح احوال الناس وفسادها وقوا السلطان وضعفه فعرصة دار وصفته حوزا حسييس آنية وثياب وبيوت الدور والخسبات والاسواق المنفعة حوزة نفيسهما وحزن كخزانة ومسدوق حوز حلى ونقد ونحوهما ونوم بنحو صحراء كبحر وشارع على متاع حوز له ولو توسده

اى خالصا مضروبا او يسرق
قدرا مغشوشا يبلغ خالصه
ربع دينار مضروبا او قيمته
(من حوز مثله)

تحت رأسه كان حرزاه ان كان به دالتمو بد في مثله حرزاه والا كان توسد كسافيه
نقد او جوهرا فلا يكون حرزاه وقد أشار الشارح الى بعض ذلك بقوله فان كان الخ
ويقطع بنصاب انصب من وعاء يتقبه له او من جيب يشقه له وان انصب شيئا فشيئا
وان لم يأخذه لانه ان خرج نصابا من حرزه ونصاب اخرجه دفعتين لذلك ما لم يتخال
بينهما اعلم المالك واعادته للحرز والافانانية سرقة اخرى فان كان المخرج فيها دون
نصاب فلا قطع وان كان نصابا وجب القطع (قوله فان كان المسروق بهجرا
او مسجدا وشارع اشترط في حرزه دوام اللعاط) بكسر اللام اي الملاحظة ولا يقدح
في دوام اللعاط الفترات التي تعرض عادة (قوله وان كان بمحصن كبيت كفي
لمحاطة متاد في مثله) ثم ان كانت الدار منفصلة عن العمارة كفي ملاحظ قوي يقظان
بها ولو مع فتح الباب او نائم مع اغلاقه ويلحق باغلاقه ما لو كان مرددا ونام خلفه
بحيث لو فتح لا صابه وانتبه او امامه بحيث لو فتح لا تنبه بصريه وما لو نام فيه وهو
مفتوح فان لم يكن بها احدا وكان بها ضعيف وهي بعيدة عن الفتوح ولو مع اغلاق
الباب او بهاناثم مع فتحه فليست حرزا وان كانت متصلة بالعمارة كفي اغلاق الباب
مع ملاحظ ولو نائما او ضعيفا واغلاقه مع غيبته زمن امن نهارا بخلاف فتحه مع نومه
ليلا ونهارا او يقظته لكن تغفله السارق في غير الفترات التي تعرض عادة له قصيره
في المراقبة مع فتح الباب وبخلاف غيبته زمن خوف ولو نهارا او زمن امن ليلا ونهارا
والباب مفتوح (قوله وثوب ومتاع وضه شخص بقربه بهجرا مثلا) اي او مسجدا
او شارع وقوله ان لا حظه بتظره له وقتا فوقتا اي على العادة في مثله وقوله ولم يكن
هناك اذ دام طارقين اي والحال انه لم يكن هناك اذ دام الطارقين او كان هناك
اذا دام الطارقين وكثير الملاحظون وقوله فهو محرز جوابا عن قوله ان لا حظه الخ
(قوله والا فلا) اي وان لم يلاحظه بتظره وقتا فوقتا على العادة او كان هناك اذ دام
الطارقين ولم يكن كثيرا الملاحظون فلا يكون محرز او كذا الونام عليه وانصب عنه ولو بقلب
السارق له لانه ازال الحرز ولم يهتكه (قوله وشرط الملاحظ ضرورة على منع السارق)
اي بقوة او استغاثة فان لم يكن فيه قدرة على منع السارق ولا باستغاثة فهو
كالعدم (قوله ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف الخ) - ول على كلام المصنف
وانما أتى بذلك لطول الكلام فربما غفل شخص عن كون ذلك من شروط المسروق
فيه الشارح على ذلك (قوله لا مالك له فيه) اي لا مالك للسارق في المسروق

الذي في النسخ اشترط في حرزه
فلعل النسخة التي كتب عليها
الشيخ اشترط في حرزه قاله نصر

فان كان المسروق بهجرا
او مسجدا وشارع اشترط
في حرزه دوام اللعاط وان
كان بمحصن كبيت كفي محاط
معتاد في مثله وثوب ومتاع
وضعه شخص بقربه بهجرا
مثلا ان لا حظه بتظره له
وقتا فوقتا ولم يكن هناك
اذا دام طارقين فهو محرز
والا فلا وشرط الملاحظ
قدرة على منع السارق
ومن شروط المسروق ما ذكره
المصنف في قوله (لا مالك له
فيه)

فلا يقطع بسرقة ملكه الذي يبدغيه ولو كان موهونا أو مؤجرا أو مستعارا حتى لو سرق ما اشتراه من يدي غيره ولو قبل تسليم الثمن أو في زمن الخيار فلا يقطع ولو سرق معه مالا آخر بعد تسليم الثمن أو قبله وكان الثمن مؤجلا فلا يقطع أيضا لأنه مأذون له في الدخول لاخذ ما اشتراه وكذا لو سرق ما اتهم به قبل قبضه لشبهة اختلاف الملك وإن كان المشهور أن الهبة لا تملك إلا بالقبض بخلاف ما لو سرق ما وصى له به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول فإنه يقطع في الصورتين لعدم ملكه فيها فإن الوصية لا تملك إلا بالقبول بعد الموت ولا يقطع أيضا بسرقة المال المشترك وإن قل نصيبه منه لأن له فيه حقا شائعا فكان ذلك شبهة ومن ذلك ما لو كانت الوصية للفقراء وسرق الموصي به فقير بعد موت الموصي لأنه صار مشتركا بين الفقراء بمجرد الموت إذا قبل في هذه الوصية بخلاف ما لو سرقه غني فإنه يقطع به ولو ملك السارق المسروق أو بعضه قبل إخراجه من الخبز يارث أو غيره ككثيراء أو هبة بأن مات المسروق منه فورثه السارق أو باعها له أو وهبه له وقبل فلا يقطع لأنه لم يخرج من الخبز إلا ملكه بل لو ملكه بعد الإخراج من الخبز وقبل الرفع إلى المحاكم سقط القطع ولو ادعى السارق أن المسروق أو بعضه ملكه لم يقطع على النص لاحتمال صدقه ظاهرا وإن كان كاذبا في نفس الأمر فصار شبهة دارئة للقطع ولو ثبت بينة أنه ملك المسروق منه وسماه الشافعي رضي الله عنه السارق الظريف أي الفقيه ولو سرق اثنان نصابين وادعى أحدهما أن المسروق له أو لهما فلا يقطع على المدعى لما مر وكذا لا تخبر أن صدقه أو سكت أو قال لا أدري لقيام الشبهة فإن كذبه قطع في الأصح لأنه قريب سرقة نصاب لا شبهة له فيه (قوله ولا شبهة أي للسارق في مال المسروق منه) فإن كان له شبهة فيه فلا يقطع لخبر أدركوا الحدود بالشبهات وشملت الشبهة ما لو كانت عامة فلا يقطع المسلم بسرقة ما يفرش في المسجد كالحصير والبسط والبلاط ولا بسرقة قنابله المعدة للسراج ولا بسرقة المنبر والدكة والمئذنة لأن ذلك كله مصلحة المسلمين فله فيه حق ويقطع بالقناديل المعدة للزينة وكذا الحصر المعدة لها كما قاله ابن المقرئ وبالجذوع والجدران والبواب والبواري والسقوف والتأثير ونحوها وبستر المنبر أن خيط عليه ومثله ستر الكعبة ويقطع الذمي بجميع ذلك هدم الشبهة له ولا يقطع المسلم أيضا بسرقة مال المصالح من بيت الله ولو غنينا لأن فيه حقا وإن كان غنينا لأنه قد يصرف في عمارة المساجد ولقنانه وروايات فينة مع به الغنى

ولا شبهة (أي للسارق في مال المسروق منه)

والفقير من المسلمين بخلاف الذميين فيقطع الذمي بسرقة ذلك ولا نظر لانفاق
الامام عليه من بيت المال عند الحاجة لانه انما يتفق عليه للضرورة بشرط الضمان
وانتفاعه بالقناطر والرباطات من حيث انه قاطن بدار الاسلام بطريق الشيعة
لنالا لان له حقها فيها وغير مال المصالح من بقية مال بيت المال ان اقرز لطائفة
هو واصله او فرع منهم فلا قطع به وان اقرز لطائفة ليس هو ولا اصله ولا فرعهم
قطع به اذ لا شبهة له في ذلك ولا يقطع مسلم ولا ذمي بسرقة مال موقوف على الجهات
العامّة او على وجود الخير ولا يقطع بسرقة المحض الموقوف على القراءة وان لم يكن
قارئاً لانه ربما تعلم منه او دفعه الى شخص يقرأ فيه ليستمع منه هذا ان لم يكن
موقوفاً على غيره والا قطع بسرقة لانه مال محرز (قوله فلا قطع بسرقة الخ)
تفريع على المفهوم وقوله مال اصل وفرع للسارق أي لان مال كل مريد الحاجة
الاخر ~~ك~~ذا المال الذي لاصله او فرع فيه شبهة كالمال الذي اقرز من مال
بيت المال لطائفة منهم اصله او فرع دونه سواء كان السارق منهم حراً أم
رقيقاً كما صرح به الزركشي تفقها وسواء اتحد دينهما أو اختلف ونخرج بالاصل
والفرع سائر الاقارب وكما لا يقطع الاصل والفرع بسرقة مال الاخر لا يقطع رقيق
كل منهما بسرقة مال الاخر لان القساعة أن من لا يقطع بمال لا يقطع به
رقيقه (قوله ولا بسرقة رقيق مال سيده) أي ولا قطع بسرقة رقيق مال سيده
بالاجماع كما حكاه ابن المنذر لان يده كيدته ولشبهة استحفاظه النفقة في مال سيده
ولو مبعوضاً أو مكاتباً لانه قد يجهز نفسه فيصير قنصاً كما كان ولذلك لا يقطع السيد
بسرقة مال مكاتبه ولا يقطع السيد أيضاً بسرقة مال مبعوضه الذي ملكه ببعضه
المحر كما جزم به الماوردي لان ما ملكه ببعضه المحر هو في الحقيقة لجميع بدنه فصار
ذلك شبهة سواء اتفق دينهما أو اختلف كما مر في الاصل والفرع (قوله وتقطع
من السارق الخ) أي لقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقرئ
شاذفاً قطعوا أي ما نهما والقراءة الشاذة كخبر الواحد في الاحتجاج بها ولو سرق
مراراً ~~ك~~تفي بقطع واحد كما لو زني أو شرب مراراً فانه يكتبي بمحد واحد لا اتحاد
السبب وليكن المقطوع جالساً وليضبط لئلا يتحرك ولا يقطع الا بعد ثبوت اسرقة
وطلب المال من المالك أو نائيه ويجب رده حيث ثبت وان لم يثبت القطع ~~ك~~ما
لو شهد بذلك رجل وامرأتان فيجب المال ولا قطع لان القطع لا يثبت الا بشهادة

فلا قطع بسرقة مال اصل
وفرع للسارق ولا بسرقة
رقيق مال سيده (وتقطع)
من السارق

رجلين كسائر العقوبات غير الزنا وباقرار السارق مؤاحدة له باقراره ولا يشترط
تكرار الاقرار كما في سائر الحقوق لكن لا بد أن يكون بعد الدعوى عليه فلو اقر
قبلها لم يثبت القطع في المحال بل يتوقف على حضور المالك وطالبه ويشترط التفصيل
في كل من الشهادة والاقرار فيبين السرقة والمسروق منه وقد راى المسروق والمحرز
بتعيين اذ وصف بخلاف ما اذا لم يبين ذلك لانه قد يظن أن سرقة موجبة لا قطع
ويتفق أنها غير موجبة للقطع ويقبل رجوعه عن الاقرار بالسرقة بالنسبة للقطع
فيترك ولو في اثباته لا بالنسبة للمال لان القطع عقوبة لله تعالى فيقبل فيها
الرجوع ويندب للقاضي التعريض له بالرجوع لانه صلى الله عليه وسلم قال لمن
اقر عنده بالسرقة ما اخطاك سرقت قال بلى فأعاد عليه مرتين أو ثلاثا فامره بقطع
ولا يقول له ارجع لتلايكون أمره بالكذب ولو اقر السفيه أو الرقيق بالسرقة
وجب القطع باقرارهما ولا يلزمهما المال ولا يجب القطع باليمين المردودة كان
يدعى شخص على آخر بسرقة فينكر ويطلب منه اليمين فينكل ويرد اليمين على المدعى
فيحلف فلا يثبت به القطع كما جرى عليه في الروضة لانه حق الله تعالى فلا مالاجرى
عليه في المنهاج من أنه يثبت بها لانها كالاقرار بالبينة وكل منهما يثبت بها والاول
هو المنة بل قال الاذرى انه المذهب والصواب الذي قطع به جمهور الصحابة
واما المال فيثبت بذلك قطعاً (قوله يده اليمنى) أى ولو معيبة ناقصة كقصة
الاصابع أو زائدتها خلة أو عروضا وكالشلاء ان أمن نزع الدم فان خيف نزع
الدم فان كان ذلك قبل السرقة انتقل لما بعدهما من الرجل اليسرى كما لو كانت اليد
اليمنى معقودة قبل السرقة فانه ينتقل حينئذ لما بعدهما من الرجل اليسرى وان كان
ذلك بعد السرقة سقط القطع ولا ينتقل لما بعدهما سواء كان فقد اليد في صورة
الفقد بجناية أو آفة وهذا اذا كانت اليمنى واحدة فان تعددت كفى الاصل
منها ان عرف الاصل من الزائد أو واحدة ان اشتبه الاصل بالزائد وكان الكل
اصولا فلو سرق ثانيا قطعت الثانية وحينئذ ترد هذه على قول المصنف كغيره فان
سرق ثانيا قطعت رجلاه اليسرى الا أن يحاج بأن كلامه مبني على المخالفة المعتادة
الغالبية وهذا ان أمكن قطع واحدة في السرقة الاولى والاقطع الجميع وهكذا
يقال في بقية الاعضاء (قوله من مفصل الكوع) أى لان عقاد الاجاع على ذلك
والكوع بضم الكاف هو العظم الذي يلي ابهام اليد والذي يلي الخنصر يقال له

يده اليمنى من مفصل الكوع

كرسوع بضم الكاف والرسغ هو العظم الذي بينهما في وسط اليد وأما البوع فهو
 العظم الذي يلي إبهام الرجل ويقال العبي الذي لا يعرف كوعه من بوعه أي
 لا يدري لعباوته ما اسم العظم الذي عند كل إبهام من يديه ولا اسم العظم الذي عند
 كل إبهام من رجليه فلا يميز بينهما والذي لا يعرف كوعه من كرسوعه أشد
 في العبارة (قوله بعد خلعها منه بجبل الخ) أي ليسهل قطعها فمقدح حتى تنقطع
 تسهيلاتا لقطع ويكون قطعها بجديدة ماضية دفعة واحدة كما ذكره الشارح بعد
 (قوله وانما تقطع اليمنى في السرقة الاولى) أي لا تقطع اليد اليمنى الا في السرقة
 الاولى وقد عرفت أنه لو سرق مرارا قبل القطع كفي قطعها فالمراد بالسرقه الاولى
 السرقة التي قبل القطع ولو تكررت (قوله فان سرق ثانيا بعد قطع اليمنى) بخلاف ما لو
 سرق ثانيا قبل قطع اليمنى فإنه يكتفي بقطعها كما لم يمتنع (قوله قطعت رجلاه
 اليسرى) أي بعد اندمال يده اليمنى لئلا يفضي التوالى الى الهلاك وهكذا يقال فيما
 بعد وقوله بجديدة ماضية دفعة واحدة أي ليسكون أسهل في القطع (قوله بعد
 خلعها) أي بجبل يجرب بعنف كما مر وقوله من مفصل القدم أي من المفصل الذي بين
 الساق والقدم لا يتابع في ذلك (قوله فان سرق ثالثا) أي بعد قطع رجلاه اليسرى
 وقوله قطعت يده اليسرى أي بعد اندمال رجلاه اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه
 (قوله فان سرق رابعا) أي بعد قطع يده اليسرى وقوله قطعت رجلاه اليمنى أي
 بعد اندمال يده اليسرى لما مر وقد تقدم التنبيه عليه وانما كان القطع من خلاف
 لئلا يفوت عليه جنس المنفعة من جهة واحدة فتضعف حركته كما في قطع الطريق
 وقد روى الامام الشافعي رضي الله عنه أن السارق ان سرق فاقطعوا يده ثم ان
 سرق فاقطعوا رجلاه ثم ان سرق فاقطعوا يده ثم ان سرق فاقطعوا رجلاه وقوله بعد
 خلعها أي بجبل يجرب بعنف كما مر (قوله ويغمس محل القطع الخ) أي تنسدا فواء
 العروق وهو حق للمقطوع فؤنته عليه وقوله بزيت اودهن مغلى أي في الحضري
 وأما في البدوي فيحسم بالنار (قوله فان سرق بعد ذلك) أي كأن سرق برأسه
 او بقمه وقوله أي بعد الرابعة أي بعد المذكور من الرابعة لان ذلك اسم اشارة
 للمذكور ولولا تأويل العبارة الشيخ الخطيب أي بعد قطع اعضائه الاربعة وهي احسن
 (قوله عزر) أي على المشهور لانه لم يبق في نكاله بعدما ذكر الا التميز بركا لو سقطت
 اطرافه قبل القطع (قوله وهيل يقتل) أي لانه لا يزجره حيثئذ تعزير فتعين القتل

بعد خلعها منه بجبل يجرب
 بعنف وانما تقطع اليمنى في
 السرقة الاولى (فان سرق
 ثانيا) بعد قطع اليمنى
 (قطعت رجلاه اليسرى)
 بجديدة ماضية دفعة واحدة
 بعد خلعها من مفصل القدم
 (فان سرق ثالثا) قطعت
 يده اليسرى بعد خلعها
 (فان سرق رابعا) قطعت
 رجلاه اليمنى بعد خلعها
 ويغمس محل القطع بزيت
 اودهن مغلى (فان سرق
 بعد ذلك) أي بعد الرابعة
 (عزر وقبل يقتل)

وهذا ما حكاه الامام عن المذهب القديم لو روده في حديث رواه الاربعة وهم
اصحاب السنن ما هذا البخاري ومسلم وسيسير الشارح الى الجواب عنه بقوله
وحديث الامر بقتله الخ (قوله صبيرا) أي قتلا صبيرا فهو منصوب على انه صفة
لمصدر محذوف مفعول مطلق والصبر في اللغة الحبس يقال قتله صبيرا أي حبسه للقتل
فالقتل صبيرا ان يحبس الشخص ويرمى حتى يموت والمراد من ذلك ان يحبس
ويوقف ثم يقتل ~~لكن~~ التقييد بذلك ليس في كلام الامام الحماكي اهـ هذا القول
عن المذهب القديم ولذلك قال بعض الشارحين لم اره بعد التبع الكثير في كلام
واحد من الائمة الحماكين له بل اطلقه من وقفت على كلامه منهم فلعل تقييد المصنف
به من تصرفه اوله فيه سلف لم اظفر به اهـ (قوله وحديث الامر بقتله في المرة
الخامسة) أي الذي استند اليه صاحب القول الضعيف المتقدم وقوله منسوخ
أي أو محذوف على المستعمل أو نحو ذلك كان يقتل بسبب آخر يقتضي قتله بل صرح
الدارقطني بضعفه وقال ابن عبد البر انه منكر لا أصل له

(فصل في أحكام قاطع الطريق)

أي قاطع المروء في الطريق بمعنى مانع المروء فيها فالقاطع بمعنى المانع لانه مأخوذ
من القاطع بمعنى المنع والاصل فيه قوله تعالى انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله
ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف
او ينفوا من الارض أي ان يقتلوا ان قتلوا ولم يأخذوا المال او يصلبوا مع القتل
ان قتلوا وأخذوا المال أو تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف ان أخذوا المال
فقط او ينفوا من الارض ان اخافوا السبيل ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال كما فسر ابن
عباس بذلك فحمل كلمة اوعلى النوبيع لا على التخيير كما في قوله تعالى وقالوا كونوا
هودا او نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وليس
المراد انهم خير واهم بين ان يكونوا هودا وأن يكونوا نصارى وثبت برجلين لا برجل
وامرأتين كما تقدم في السرقة (قوله وسمى) أي قاطع الطريق وهو من اجتمعت
فيه الشروط الآتية وقوله بذلك أي بلفظ قاطع الطريق وقوله لا تمتنع الناس
الخ لو قال لمنعه الناس الخ ~~لكن~~ كان اوضح لان القاطع مأخوذ من القطع وهو المنع كما
تقدم لكن الشارح اعتبر اللازم فانه يلزم من منعه الناس امتناعهم وقوله من سلوك

صبرا وحديث الامر بقتله
في المرة الخامسة منسوخ

(فصل)
في أحكام قاطع الطريق
وسمى بذلك لا تمتنع الناس
من سلوك الطريق خوفا منه

الطريق أى السلوك فيها فالإضافة على معنى فى وقوله خوفا منه عليه لا امتناع
الناس (قوله وهو) أى قاطع الطريق وقوله مسلم ليس قيداً بل القيد كونه
ملتزماً لا حكام ولو عبر به الشارح كما عبر به الشيخ الخطيب لكان أولى ليشمل الذى
ويخرج المحرّب ولو معاهد أو اجيب بأنه انما قيد بالمسلم لأن جميع احكام الباب تأتى
فيه كالنسل والصلاة ونحوهما بخلاف الكافر وقد يقال مفهوم المسلم فيه تفصيل
فأنه ان كان ذمياً فالمسلم وان كان حريباً فلا والمفهوم اذا كان فيه تفصيل
لا يعترض به (قوله مكلف) أى ولو حكماً فيشمل السكان المتعدى وخرج
بذلك الصبي والمجنون فليس كل منهما قاطع طريق نعم يبرز المراهق والمجنون الذى
له نوع تمييز ويشترط ان يكون مختاراً أيضاً فيخرج بذلك المكره فليس قاطع
طريق (قوله له شوكة) أى ولو بلا سلاح والمراد بالشوكة القوة بالنسبة لمن
يريد الظفر به بحيث يقاوم من يبرزه وله مع البعد عن الغوث للبعد عن العمارة
أو للضعف فى أهلها حتى لو دخل جمع بالليل داراً ومنعوا أهلها من الاستغاثة مع قوة
السلطان وحضوره فهم قطاع طريق وقيل محتلسون وخرج بذلك المختلس لانه
لا يعتمد القوة بل يعتمد الهرب كما سبذ كره الشارح والمنتهب لانه وان كان يعتمد القوة
لكن مع الغوث لا مع البعد عن الغوث (قوله فلا يشترط فيه الخ) تفريع على
الاقتصار على القيود المذكورة وقوله ذكورة ولا عدد أى ولا حرية فيجوز ان يشمل
قاطع الطريق المرأة والواحد والرفيق فكل منهم قاطع الطريق ويترتب عليه
احكامه (قوله فخرج بقطاع الطريق) وفى بعض النسخ فخرج من قاطع
الطريق أى لانه مقيد بان يكون له شوكة أى قوة بحيث يقاوم من يبرزه وله مع
البعد عن الغوث وقوله المختلس أى وكذا المنتهب أما الاول فلانه ليس له شوكة
أى قوة بحيث يقاوم من يبرزه وله بل يتعرض لآخر القافله ويعتمد الهرب كما قاله
الشارح وأما المنتهب فلانه وان كان له شوكة أى قوة لكن مع الغوث لا مع البعد
عن الغوث كما مر (قوله رقطاع الطريق على اربعة اقسام) أى لان الفعل
الصادر منهم اما القتل فقط راما القتل واخذ المال واما الخافضة
المارين فى الطريق وقد رتبها المصنف على هذا الترتيب (قوله الاول) أى
القسم الاول من الاقسام الاربعة وقوله مذكور فى قوله أى المصنف وانما
احتاج الشارح لذلك لبيان المصنف بالجملة الشرطية وهكذا يقال فيما يأتى

والمسلم مكلف له شوكة
فلا يشترط فيه ذكورة
ولا عدد فخرج بقطاع
الطريق المختلس الذى
يتعرض لآخر القافله
ويعتمد الهرب (وقطاع
الطريق على اربعة اقسام
الاول مذكور فى قوله

(قوله ان قتلوا) أى وقصدوا اخذ المال والا فلا يتحتم قتلهم ولذلك قال البند نبي
 ومحل تحتمه اذا قتلوا لا اخذ المال والا فلا يتحتم اهـ (قوله أى عمدا عدوانا) قيدان
 لا بد منه مما فخرج بالعدم ما لو قتلوا خطأ أو شبه عمدا فلا يقتلون كما سيذكره الشارح
 ولكن يجب عليهم الدية كما سبق وبالعنوان ما لو قتلوا مرتدا أو زانيا محصنا أو تارك
 صلاة بعد امر الامام او من يستحقون عليه القصاص (قوله من يكافئوه) بخلاف
 من لم يكافئوه كما سيذكره الشارح (قوله ولم يأخذوا المال) أى المقدربن صاب
 السرقة بان لم يأخذوا مالا أصلا أو يأخذوا مالا دون نصاب السرقة (قوله قتلوا)
 للآية السابقة والمغلب في قتلهم القصاص لا التحمل لذلك شرطت المكافأة لان
 الاصل فيما اجتمع فيه حق الله وحق الآدمي تغليب حق الآدمي لبنيانته على
 التضييق ولانه لو قتل من قتلوه بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف يسقط حقه بقتله
 فيها وتراعى المائلة فيما قتلوا به ولو قتل قاطع الطريق جماعة قتل باولهم ان قتلهم
 مرتبا ولاقبوا احد منهم بقرعة وللباقي ديات ولو غاوى القتل على مال وجب
 المال في مقابلة حقه وقتل قاطع الطريق حدا لتحتم قتله ولو مات القاطع بغير قتل
 وجبت دية في تركته ان كان المقتول حرا فان كان رقيقا وجبت قيمته وان لم يمت
 القاطع (قوله حتما) أى جوبا فلا يسقط عنهم ولو عفا الولي على مال كما مروا منا
 تحتم قتلهم لانهم ضموا الى جنائيتهم اخافة المارين في الطريق وهي مقتضية لزيادة
 العقوبة ولا زيادة هنا الا تحتم القتل ولا يتحتم غير قتل وصلب كقطع اليد والرجل
 وكالتعزير فالامام تركه اذا رآه مصلحة (قوله وان قتلوا خطأ أو شبه عمدا) هذا مختار
 قوله عمدا وكذا لو لم يكن عدوانا كما تقدم (قوله او من لم يكافئوه) أى كوالدهم
 فان الفرع لا يكافئ الاصل وهذا مختار قوله من يكافئوه كما مر التنبيه عليه (قوله
 لم يقتلوا) أى في الصورتين (قوله والثاني) أى القسم الثاني من الاقسام الاربعة
 وقوله مذكور في قوله أى المصنف (قوله فان قتلوا) أى عمدا عدوانا
 من يكافئوه كما مر في الذى قبله وقوله واخذوا المال أى من حوزته مع كونه لملك
 لهم فيه ولا شبهة على قياس ما تقدم في السرقة (قوله أى نصاب السرقة فاكثر)
 أى ربع دينار فاكثر منه بخلاف ما دونه (قوله قتلوا واصلوا) أى حتما كما مر
 في الذى قبله ويصكون صلبيهم ثلاثة ايام ان لم يخف تغيرهم كما لو كان في زمن البرد
 والاعتدال فان خيف تغيرهم انزلوا قبل الثلاثة والمراد بالتغير الا تغيرا لا مجرد التثخن

(ان قتلوا) أى عمدا عدوانا
 من يكافئوه (ولم يأخذوا
 المال قتلوا) حتما وان قتلوا
 خطأ أو شبه عمدا او من لم
 يكافئوه لم يقتلوا والثاني
 مذكور في قوله (فان قتلوا
 واخذوا المال) أى نصاب
 السرقة فاكثر (قتلوا واصلوا)

فلا ينزلون به وإنما صلبوا بعد قتالهم زيادة في التكيل بهم وزجر الغيرهم ولذلك لا يقام
عليهم الحد في مكان محاربتهم إلا إذا شاهدتهم من يترجهم فان كانوا بمفارقة اقيم عليهم
بأقرب محل اليهاب لنا الشرط وإنما كان صلبهم ثلاثة ايام ليشتهر الحال ويتم النكال
ولان لما في الشرع اعتبارا في مواضع كثيرة ولا غاية لما زاد عليهم فلذلك لم يعتبر
في الشرع غالبا (قوله على خشبة ونحوها) أي كحجر وجدار (قوله لكن بعد
غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم) أي ان كانوا مسلمين (قوله والثالث) أي
القسم الثالث من الاقسام الاربعة وقوله مذكور في قوله أي المصنف (قوله وان
أخذوا المال ولم يقتلوا) أي بل اقتصروا على أخذ المال وقوله أي نصاب السرقة
فاكثر أي ربع دينار فاكثر منه بخلاف ما دونه كما مر وقوله من حرز مثله أي الذي
سبق بيانه في السرقة وقوله ولا شبهة لهم فيه بخلاف ما لو كان لهم شبهة فيه كما مر
في السرقة (قوله تقطع) أي بطلب من المالك ونائبه للمال لا للقطع وقوله
أيديهم وأرجلهم من خلاف أي لثلاث فتحات عليهم المنفعة من جهة واحدة كما مر
في السرقة فلو قطعوا من غير الخلف كان قطع الامام اليد اليمنى والرجل اليمنى ضمن
الرجل اليمنى بالقودان كان عامدا والافبالدية ولا تجزئ عن قطع الرجل اليسرى
لخالفه قوله تعالى من خلاف (قوله أي تقطع منهم أولا) أي في أول محاربة
وقوله اليد اليمنى والرجل اليسرى أي دفعة واحدة وعلى الولاء لانه حد واحد وقوله
فان عادوا أي للمحاربة تانيا وقوله فيسراهم ويمناهم يقطعان أي يدهم اليسرى
ورجلهم اليمنى يقطعان دفعة واحدة وعلى الولاء لانه حد واحد كما مر وقطع اليد للمال
كالسرقة وقيل للمحاربة وقطع الرجل للمال والمجاهرة تنزيل لذلك منزلة سرقة ثانية
وقيل للمحاربة وهو الاشبه كما قاله العمراني (قوله فان كانت اليمنى والرجل
اليسرى مفقودة) مقابل لمحدوف تقديره هذا ان كانت اليمنى والرجل اليسرى
موجودتين وقوله اكتفى بالموجودة في الاصح أي على القول الاصح وهو المعتمد
(قوله والرابع) أي القسم الرابع من الاقسام الاربعة وقوله مذكور في قوله أي
المصنف (قوله فان اخافوا المارين الخ) أي بوقوفهم في الطريق وقوله ولم يأخذوا
منهم أي من المارين وقوله مالا أي نصاب سرقة فيصدق بما لو أخذوا دون ذلك
ويلزمهم رده في صورة اخذه وقوله ولم يقتلوا نفسا بل ولم يقتلوا ذاتا فالنفس
بمعنى الذات (قوله حسبوا في غير موضعهم) أي لانه احوط وبلغ في الزجر

على خشبة ونحوها لكن بعد
غسلهم وتكفينهم والصلاة
عليهم والثالث مذكور في
قوله (وان أخذوا المال
ولم يقتلوا) أي نصاب السرقة
فاكثر من حرز مثله ولا شبهة
لهم فيه (تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف) أي تقطع منهم
أولا اليد اليمنى والرجل
اليسرى فان عادوا فيسراهم
ويمناهم يقطعان فان كانت
اليمنى والرجل اليسرى
مفقودة اكتفى بالموجودة في
الاصح والرابع مذكور في
قوله (فان اخافوا) المارين
في الطريق (لم يأخذوا)
منهم (مالا ولم يقتلوا) نفسا
(حسبوا) في غير موضعهم

قوله يقطعان الاولى بل
المصواب على مقتضى
القواعد تقطع بالذات كونه
نصر

والا يحاش كما حكا في الروضة عن ابن شريح واقربه وقوله وعزروا من عطف الامام
على الخاص لان الحبس من التعزير وانما افرد الحبس بالذكر للنص عليه في الآية
بقوله تعالى او ينقوا من الارض (قوله أي حبسهم الامام الخ) غرضه بيان
الفاعل في الفعلين السابقين لان المصنف حذف الفاعل وبني كلامهما للمفعول
كما لا يخفى (قوله وعزروهم) أي بما يراه من ضرب وغيره لا ارتكابهم معصية
لا حذفها ولا كفارة وللإمام تركها اذا رآه مصلحة كما مر (قوله ومن تاب) أي
رجع عن قطع الطريق بشروط التوبة الشرعية الآتية لان التوبة لغة الرجوع
ولا يلزم ان تكون من ذنب ولذلك قال صلى الله عليه وسلم اني لا توب الى الله تعالى
في اليوم سبعين مرة مع أنه صلى الله عليه وسلم معصوم من الذنب فهو محمول على أنه
يرجع عن الاشتغال بالخلق الى مشاهدة الحق فاذا تلبس بذلك المقام رأى
ان المقام الاول ناقص من هذا المقام العالي فيتوب منه وان كان كما لا في نفسه قال
تعالى فاذا فرغت فانصب أي فاذا فرغت من تبليغ الاحكام للخلق فاتعب
في العبادة لربك وايضا فتوبته صلى الله عليه وسلم فتح لباب التوبة للامة وتشريع
لهم لانه لا يدخل احد مقاما من المقامات الصالحة الا تباه صلى الله عليه وسلم فلولاه
توبته صلى الله عليه وسلم ما حصل لاحد توبة ولذلك سئل بعض الاكابر عن قوله
تعالى لقد تاب الله على النبي من أي شيء تاب عليه فقال نبه بتوبة من لم يذنب على
توبة من اذنب وشرعا الرجوع عن الطريق غير المستقيم الى الطريق المستقيم بشروط
وهي الندم على ما وقع منه والافلاع منه والعزم على ان لا يعود اليه وان لا يغتر
وان لا تطلع الشمس من مغربها وان كانت من حق ادمي شرط فيها الخروج من
المظالم كما مر (قوله منهم) أي حال كونه منهم وقوله أي قطاع الطريق تفسير
للضمير (قوله قبل القدرة من الامام عليه) أي قبل ظفر الامام به بأن كان
قبل قبض الامام او نائبه عليه بخلاف من تاب بعد ذلك ولو قدر عليه الامام فزعم
التوبة قبل القدرة فالظاهر كما قاله ابن قاسم عدم تصديقه ما لم تقم قرينة على
صدقه (قوله سقط عنه الحدود) أي لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل
ان تقدروا عليهم (قوله أي العقوبات المختصة بقطاع الطريق) أشار بذلك
الى أن المراد بالحدود الممهودة وهي العقوبات المختصة بقطاع الطريق لا مطلق
الحدود (قوله وهي تحتم قتله) أي دون اصل قتله فلا يسقط بتوبته بل يقتل

(وعزروا) أي حبسهم الامام
(وعزروهم) (ومن تاب منهم)
أي قطاع الطريق (قبل
القدرة) من الامام (عليه
سقط عنه الحدود)
العقوبات المختصة بقطاع
الطريق وهي تحتم قتله وصلبه

قصاصا لاحدا الا ان عقاعنه مستحق القصاص فيسقط قتله حينئذ وقوله وصلبه
ان قرئ بالجرحان المعنى وتحت صلبه مع ان الصلب يسقط من أصله فالمناسب قراءته
بالرفع لان الصلب من حيث هو عقوبة تخصه (قوله وقطع يده ورجله) فيسقط قطع
يده ورجله مع الا يقال قطع رجله عقوبة تخصه وقطع يده عقوبة لا تخصه فسقوط
قطع رجله ظاهر سقوط قطع يده غير ظاهر لانا نقول العقوبة التي تخصه قطعها ما
فقط مجموعها عقوبة واحدة فاذا سقط بعضها سقط كلها كما صرح بذلك في حاشية
المنهج خلافا لما في المحشى من أن اليد تقطع منه وان تاب بخلاف الرجل فانها متى
تاب سقط عنه قطعه فان هذا مبني على أن قطع كل منهما عقوبة مستقلة وليس
كذلك بل قطعها معا عقوبة واحدة كما علمت (قوله ولا يسقط باقي المحدود) أى
التي لا تخصه فهذه المحدود لا تسقط بالتوبة عن قاطع الطريق ولا عن غيره لان
المرومات الواردة فيهم لم تفصل بين ما قبل التوبة وما بعدها بخلاف حد قاطع الطريق
المختص به ولذلك لوزنى **الكاف** ثم أسلم حد على المعتبر عند الرملى خلافا لابن
حجر حيث قال بسقوط الحد عنه وتبعه الشيخ الخطيب عملا بعموم قوله تعالى قل
للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وعلى الاول فيجيب عن الآية بأنها في غير
المحدود نعم تارة الصلاة **كسلا** اذا تاب سقط عنه القتل مع أنه كان يقتل حدا على
الصحيح وأما المرتد فلا يرد لانه وان سقط عنه القتل بالتوبة لكن لو أصر قتل كفر
لا حدا ويحل عدم سقوط باقي المحدود بالتوبة في الظاهر أما فيما بينه وبين الله تعالى
فيسقط قطعاً لان التوبة تسقط أثر المعصية لقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تحب ما
قبلها وقد ورد البائب من الذنب **كمن** لا ذنب له (قوله الذى لله تعالى) ليس
بقيده بل مثلها التى للادميين كما ذكره المصنف بقوله وأخذ بالحقوق وفسره الشارح
بقوله أى التى تتعلق بالادميين كقصاص وحد قذف الخ لكن في تفسيره قصور
لانه يدخل في عموم كلام المصنف حقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة
(قوله كزنا وسرقة) أى كزنا وسرقة فهو على تقدير مضاف لان الكلام
في المحدود ومثل ذلك حد الشرب ونحوه كما أشار الشارح الى ذلك بالكاف وقوله
بعد التوبة طرف لآوله ولا يسقط باقي المحدود (قوله وفيهم من قوله) أى
المصنف ولا يخفى في أن فهم بالبناء للمفعول ونائب فاعله قوله أنه لا يسقط الخ
(قوله وأخذ) بضم أوله فهو بالبناء للمفعول من غير واو بعد الهمزة من

وقطع يده ورجله ولا يسقط
باقي المحدود التى لله تعالى
كزنا وسرقة بعد التوبة وفيهم
من قوله (وأخذ) بضم أوله
(بالمفعول)

الآخذ والذي شرح عليه الخطيب وأخذوا به - داله - جزة ولذلك قال من
 الآخذة مبنى للمفعول بمعنى طول وقوله بالحقوق متعلق بأخذ فلا تسقط عنه
 بالتوبة بل يطالب بها (قوله أي التي تتعلق بالآدميين) ومثلها التي تتعلق بالله
 تعالى كالكمارة والزانة كإمر (قوله كقصاص) فيقتص منه ولو تاب وقوله
 وحذف فذف فيجوز له حذف ولو تاب وقوله ورد مال فيطالب به وإن تاب (قوله أنه
 لا يسقط الخ) تقدم أنه نائب فاعل فهم وقوله شيء منها أي من الحقوق وقوله عن
 قاطع الطريق وكذلك غيره (قوله وهو كذلك) أي والحكم مثل ذلك الذي فهم من
 كلام المصنف

* (فصل) *

أي هذا فصل وقوله في أحكام الصيال واتلاف البهائم أي وفي أحكام اتلاف البهائم
 فهذا الفصل معقود لثبوتين والصيال مصدر صال يصول إذا قدم بجراحة وقوة
 وموانعة الاستطالة والوثوب أي العدو والاستعلاء على غيره وشرعا الاستطالة
 والوثوب على الغير بغير حق والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى فمن اعتدى
 عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم وتسمية الثاني اعتداء مشاكلة
 والافه وجزاء الاعتداء الأول وفي ذلك إشارة إلى أن الأولى العفو وخبر البخاري
 انصرأ خال ظالما أو مظلوما والعائل ظالم ونصره منه من ظلمه (قوله ومن قصد بضم
 أوله) وكسر ثانيه فهو مبنى للمفعول أي قصده شخص ليصول عليه ولو غير عاقل
 كجنون ومهية أو غيره مسلم أو غير معسوم بالغلا وصغيرا قريبا أو جنيبا ولو آدمية حاملا
 نعم الجرة المأقطة عليه إذا كسر ما ضمنها وإن لم تندفع إلا بالكبير وإن كان كسرها
 واجبا إذا قصد لها ولا اختيار إلا أن كانت موضوعة بروشن أو معتدل إكتمها
 مائة فإذا سقطت على إنسان ودفعها بالكسر فلا ضمان حيثئذ ولا بد أن يغلب
 على ظنه أن ذلك الشخص قصده للصيال فلو شك في صياله فلا يجوز له قتاله (قوله
 بأذى) بتنوين المعجزة أي بما يؤذيه (قوله في نفسه) أي أوفهه غيره وقوله
 أرماله أي أموال غيره وقوله أحرجه أي أحرجه غيره فالإضافة في الثلاثة ليست
 بقيد ومثل النفس الطرف ومنفعة العضو ومثل المال الاختصاص كالسرجين
 والكلب المقتنى ومثل الوطء مقدّماته كتمثيل ومعاينة والضابط أن يكون الموصول
 عليه معصوما من نفس أو طرف أو منفعة عضو أو مال وإن قل أو اختصاص كذلك

أي التي تتعلق بالآدميين
 كقصاص وحذف فذف
 مال له لا يسقط شيء منها عن
 قاطع الطريق بتوبته وهو
 كذلك

* (فصل) *
 في أحكام الصيال واتلاف
 البهائم (ومن قصد بضم
 أوله) بأذى في نفسه أو ماله
 أحرجه

أو بضع ولو غير أنثى أو مقدما ته سواء كانت المد كورات للدافع أم لغيره فله دفعه وجوبا في غير المال والاختصاص وجوازهما من المال الذي له روح كالبهيمة يجب الدفع عنه إذا قصد الصائل اتلافه ما لم يخش على نفسه تحريمه الروح وشرط الوجوب أن نفس الغير وبضعه أن لا يخاف الدافع على نفسه ويستثنى من وجوب الدفع عن النفس ما لو قصد هادم لم معصوم ولو مجنون فلا يجب الدفع عنها حينئذ بل ينسب الاستسلام له لخبر كن خير ابن آدم يعني قابيل وهابيل بخلاف ما لو قصد هاد كافر أو بهيمة أو مسلم غير معصوم كران محصن فيجب الدفع عنها حينئذ لأن الاستسلام للكافر فيه ذل ديني والبهيمة تذبح لاستبقاء الأدمى فلا وجه للاستسلام لها وغير المعصوم كذلك ومحل سن الاستسلام للمسلم المعصوم ما لم يكن المصول عليه عالما متوحدا أو سلطانا كذلك أو مجتباها مثل ذلك والا فيجب الدفع عنه ولو تعارض عليه صائلون ولم يقدر على دفع الجميع تخير في دفع من يقدر عليه ولو تعارض عليه صائل على امرأة ليرزى بها وصائل على ذكر ليلوط به ولا يستطيع الادفع أحدهما فدار على يدفع عن المرأة لأن الزنا لا يحل بوجه وعند ابن حجر يدفع عن الذكر لأن اللواط لا طريق إلى حله وعند الخطيب يتخير بينهما التعارض المعنيين ويستثنى من حواز الدفع في المال ما لو قصد المضطر طعام غيره فلا يجوز له الكه دفعه إن لم يكن مضطرا منه فله فانه حينئذ وجب عليه القود وماله كان مكرها على اتلاف مال غيره فلا يجوز دفعه بل يلزم المالك أن يفي روحه به كما بناول المضطر طعامه ولا يكل منهما دفع المكره بالكسر وبما قدمناه في صدر الفقرة طهر قول بعضهم لا يخفى في ما في كلام المصنف والشارح من القصور والخفاء (قوله بأن صال عليه شخص الخ) نصير لقوله قصد باذى وقوله يريد قتله راجع لقوله في نفسه وقوله أو أخذ ماله راجع لقوله أو ماله وقوله وإن قل أي كدرهم والاختصاص كذلك كما علمته مما تقدم وإن كان ظاهرا تعبير المصنف والشارح بالمال يخرج به لأنه ليس بمال وقوله أو وطء حريمه راجع لقوله أو حريمه ومثل الوطء مقدما ته كما علمته مما مر وحريمه شامل لزوجه وولده وقد عرفت أن الإضافة في الثلاثة ليست بقيد فيجب الدفع عن حريم غيره حتى عن بضع حريمه أو حريمي وإن كان الصائل عليه مسلما معصوما (قوله فقاتل عن ذلك) أي يدفع الصائل عنه لكن يدفعه بالاحف فالأخف أن أمكن فيقدم الهرب فالزجر فالاستغاثة فالضرب باليد فبسوط فعصا فالقطع

بأن صال عليه شخص يريد قتله أو أخذ ماله وإن قل أو وطء حريمه (فقاتل عن ذلك)

فالتسلي لان ذلك يجوز للضرورة ولا ضرورة في الاتساع مع امكان الانعاف لا يمكن
 محل وجوب الترتيب بين الزجر والاستغاثة ان ترتب على الاستغاثة ضرراً أقوى من
 الضرر المترتب على الزجر كان يترتب عليها امساك حاكم جائر والا فلا ترتب بينهما
 وهي خالف هذا الترتيب بأن عدل الى اربعة المتأخرة مع امكان المتقدمة كان ضامناً
 فان لم يمكن الانعاف كان التهم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقطت مراعاة
 الترتيب ولو لم يجد المصالح عليه الا السيف فله الضرب به ولو كان الصائل يندفع
 بالسوط والعصا لانه حينئذ لا يمكنه الدفع الا به ولا يعدم مقصراً في ترك استحباب
 السوط والعصا لانه حينئذ لا يمكنه الدفع الا به ولا يعدم مقصراً في ترك استحباب
 السوط والعصا ولا يجب الترتيب فيما لو كان الصائل غير محترم كحربي ومريد فله
 قتله ولو ابتداء لعدم حرمة ويحب الترتيب في الفاحشة على المعتمد وقال شيخ
 الاسلام لا يجب الترتيب فيها لانه في كل لحظة مواقع لا يدرك بالانابة كقصة وهو
 وجبه (قوله أي عن نفسه أو ماله أو حرمه) تسمي قوله عن ذلك فاسم الإشارة
 عائداً على أحد الثلاثة (قوله قتل الصائل على ذلك) أي على نفسه أو ماله أو
 حرمه وقوله دفع الصائل أي ان لم يندفع الا بالقتل اوجب الترتيب كما علمناه مما سبق
 (قوله فلا ضمان عليه) أي ولا اثم عليه أيضاً لم يجرم قتل دون دينه فهو شهيد
 ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو
 شهيد ورواه أبو داود والترمذي وصححه ودون بمعنى لا أجل في المذكورات فعني دون
 دينه لا أجل دينه أي لا أجل للدفع عن دينه وهكذا الباقي ووجه الدلالة أنه ما جعله
 شهيداً بل على أن له التمسك والقتل بل على أنه ما مورب بذلك فدل على أنه لا ضمان
 عليه لان بين الامر بالقتل والقتل والقتل منافاة ونظير ذلك من قاتل اهل الحرب
 فلو قتلوه لمكان شهيداً فدل ذلك على أن له القتال والقتل بل على أنه ما مورب بذلك
 فدل على أنه لا ضمان عليه (قوله بقصاص ولاديه ولا كفارة) أي ولا قيمة في
 الجبهة والزريق حتى لو مال بعد المغصوب او المستعار على مالكة فقتله دفع الصائل
 لا يبرأ نقاص والمستعير (قوله وعلى راكب الدابة) أي وسائقها وقائدها الا
 ان كانا مع راكب فيقتل الضمان به دونهما على الاربع من وجهين ثانيهما
 يكون الضمان اثلاً ناقصة كلامه. اختصاص الضمان بالراكب ولو أعمى
 ولو كان زمام يده غيره فقال الشبر لمسي ما لم يكن الزمام يده غيره وهو لا يظهر

أي عن نفسه أو ماله أو حرمه
 (وقتل) الصائل على ذلك
 دفع الصائل (فلا ضمان
 عليه) بقصاص ولاديه ولا
 كفارة (وعلى راكب الدابة)

ولو اجتمع سائق وقائد دون راكب فالضمان عليهما مائة سفين ولو كان عليهما راكبان
فالضمان على المتقدم منهما على المعتد لان سيره منسوب اليه وقيل يجب الضمان
عليهما لان اليد لهما انهم ان لم ينسب الي المتقدم فعن كصير ومريض لا حركه له وجب
الضمان على المؤخر وهو الرديف وحده لان فعلها حيث منسوب اليه وكذا لو كان
المتقدم غير ملتزم للاحكام كحربي هذا ان كانا على ظهرها فان كانا في جنبيهما امتحاذيين
فالضمان عليهما ولو ركب على ظهرها ثالث في الوسط اختص الضمان به عند العلامة
الرملي كوالده وعند غيره يضمنون سواء ولو تعدد احد الالة ثلاثة مثلاً وزع الضمان على
الرؤس ويستثنى من اطلاقه صور خمسة: الاولى مالو اركبها اجنبي صبيه او مجنوناً
بغير اذن الولي فانتلفت شيئاً فالضمان على الاجنبي ولو امكنهما ضبطها على المعتد
ولو لمصلحة لهما والتفصيل انما هو في الولي لو اركبها في الثانية ما لو نخبها انسان بغير
اذن راكبه افرحت فانتلفت شيئاً فالضمان على الناحس ولو كان غير مميز ولو كان باذن
راكبه فالضمان عليه في الالة ما لو ردها انسان حيث غلبت راكبه بغير اذنه ولم
يخف منها على نفسه او ماله فانتلفت في انصرافها شيئاً ضمنه الراد فان كان باذن
الراكب فالضمان عليه وكذا لو حاف منها على نفسه او ماله فرد ما عنه فلا ضمان
عليه هذا كله ان نسب ردها اليه باشارة والا كان رجعت فزعاً منه فلا ضمان عليه في
الرابعة ما لو سقطت حية قتلت به اشي فلا يضمنه وكذا لو سقطت هومة ميتة على شيء قتلت
به فلا يضمنه وكذا لو اتفخ الميت فقتل به شيء فلا يضمنه لانه لا فعل للميت
بخلاف ما لو سقط طفل على شيء قتلت به فانه يضمنه لان له فلا فال الزر كشي وينبغي
ان يلحق بسقوطها ميتة سقوطها بمرض او عارض ربح شديد ومحوه لكن اعتمد الرمي
الفرق بين الموت والمرض في الخامسة ما لو نذب غيره او انقلبت دابته من يده فاقدمت
شيئاً فلا ضمان عليه اغلبت به حيث نذب وكذا لو كانت الدواب مع راع فهاجت ربح واظلم
النهار ففرقت منه وانتلفت زرعاً مثلاً فلا ضمان على الراعي في الاظهر للغلبة بخلاف
ما لو تفرقت لنومه فانتلفت شيئاً فانه يضمنه لتفريطه والى هذه الصور اشار في المنهج
يقوله غالباً (قوله سواء كان مالكة او مستعيرها او مستأجرها او غاصبها) اي
او ديعها او مرتبها فتعبر بعضهم بصاحب الدابة فيه قصور لان الظاهر منه مالكة
فقط الا ان يراد به المصاحب لها فيشمل من ذكر كما اشار اليه في المنهج بقوله ومن صحب
دابة (قوله ضمان ما اتلقته دابته) اي التي يده عليها فالاضافة لادنى ملازمة

سواء كان مالكة او مستعيرها
او مستأجرها او غاصبها
(ضمان ما اتلقته دابته)

لا للملك فقط كما علم من قوله سواء كان مالكها أو مستعيرها المتخسوا كان ما تلفته نفسا
 أو مالا وسواء كان اتلافها ليل أو نهارا لكن ضمان النفس على العاقلة كحفر البئر وأغسا
 كان عليه ضمان ما تلفته دابته لأنها في يده فعليه حفظها وتهديها ولأن فعلها
 منسوب إليه فجنايتها بجنايةه ومحل ضمان صاحب الدابة ما تلفته دابته إذا لم يقصر
 صاحبه فإن قصر كان وضعه بطريق أو عرضة لها فلا ضمان على صاحب الدابة
 لتفريطه مالكه فهو المضيع لماله وكذلك كانت الدابة وحدها وتلف شيئا مع
 نقصه مالكه كأن كان حاضرا وترك دفعها أو كان في محوط له باب وتركه مفتوحا
 فلا ضمان لتفريطه فإن لم يقصر مالكه فإن أرساها في وقت جرت العادة بضبطها فيه
 ليل أو نهارا ضمن صاحبها وإن أرساها في وقت جرت العادة بأرسالها فيه لم يضمن ومن
 ذلك يؤخذ ما بحثه البلقيني من أنه لو جرت العادة بحفظها ليل أو نهارا ضمن مرساها
 ما تلفته مطلقا ولا يضمن ما تلفته الطيور كالحمام مطلقا لأن العادة أرسالها ونهارا
 لنحل فلا ضمان فيما تلفته ولذلك أفتى البلقيني في نحل لانسان قتل جلا لا آخر
 بعدم الضمان وعلمه بأن صاحب النحل لا يمكنه ضبطه والتقصير من صاحب النحل
 وكل حيوان عهد منه الاتلاف كالمرة التي عرفت بالاتلاف للطير والطعام وغيرهما
 ضمن مالكه أو من يأويه ما تلفه ليل أو نهارا أو يدفع بالانخف فالانخف كالصائل ولا
 يجوز التعرض له في غير حال الجناية وقيل أنه الحق بالفراش الخمس المأمور بقتلها
 فلا يصحها الاقتناء ووضع اليد عليها ولو كان بداره كلب عقورا ودابة جوح ودخلها
 شخص بأذنه ولم يعلم بالحال فمضه الكلب أوجعته الدابة ضمنه ولو كان الداخل
 بصيرا فإن دخل بلاذنه أو علمه بالحال فلا ضمان لأنه المقسب في هلاك نفسه
 وكذلك لو كان ماذكر خارجا عن داره ولو كان بجانب بابها فلا ضمان لأن ذلك ظاهر
 يمكن الاحتراز عنه وقد سئل القفال عن حبس الطيور في الأقفاص لسماع صوتها
 أو نحو ذلك فأجاب بالجواز إذ تعهد صاحبها بما تحتاج إليه كالبهيمة التي تربط
 بتعهد مالكها بمؤنتها (قوله سواء كان الاتلاف بيدها أو رجلها) متمم في الضمان
 وقوله أو غير ذلك أي كراسها (قوله ولو بالتأورات) بمثابة وقوله بطريق أي
 ولو واقفة بقدر الحاجة من ركوب أو نزول أو لاجل البول أو الروث بخلاف إيقاف
 الحمار جيره في المواقف المعروفة بالطريق والأسواق فيضمنون لأنهم مقصرون
 بإيقافه جيره في غير المواقف فبذلك وقوله فتلف بذلك أي بيدها أو رجلها وقوله

سواء كان الاتلاف بيدها أو
 رجلها أو غير ذلك ولو بالتأورات أو
 أو بت بطريق فتلف بذلك
 نفس أو مال فلا ضمان

نفس أو مال أي أوهم - جاعلا وقوله فلا ضمان أي لأن الطريق لا يتخلو عن ذلك والمنع من الطريق لا سبيل إليه وهذا هو المعتمد خلافا لما جرى عليه بعض المتأخرين كشيوخ الإسلام من الضمان لأن الارتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة قال وهذا ما جزم به في الرخصة وأصلها وهو المنة قول عن نص الإمام والأصحاب ربيع ذلك فهو ضعيف والمعتمد عدم الضمان كما علمت

* (فصل في أحكام البغاة) *

أي هذا فصل في بيان أحكام البغاة وهو بذلك لبغيم - وظلمهم ومجاوزتهم الحد وعدولهم عن الحق والأصل فيه قوله تعالى وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي إلى أمر الله وإنما جمع في قوله اقتتلوا نظر للمعنى وثني في قوله فأصلحوا بينهما نظر للفظ وليس في الآية ذكر الخروج على الإمام صريحا لكنها أشبهت له عمومها ببناء على أن الطائفة تطلق على الواحد فتشمل الإمام أو تقتضيه بطريق القياس الأولى بناء على أن الطائفة لا تطلق على الواحد لأنه إذا طلب القتال لبغي طائفة على طائفة فالبغي على الإمام أولى وليس البغاة فسقة لتأويلهم ولد ذلك قبلت شهادتهم قال الإمام الشافعي إلا أن يكونوا ممن يشهدون لموافقهم بتصديقهم كالمخاطبية وهم صنف من الروافض منسوبون لرجل يقال له خطاب يشهدون لموافقهم - بتصديقهم لأنهم يقولون المسلم لا يكذب فلا تقبل شهادتهم - إلا أن يبينوا السبب كأن قالوا أقرضه كذا فتقبل لانتفاء التهمة حينئذ ولذلك أيضا قبل قضاء قاضيه فيما يقبل فيه قضاء قاضيه بخلاف ما لا يقبل فيه ذلك كأن حكم قاضيه - بمما يخالف النص أو الإجماع أو القياس المجلي فلا يقبل ومحل قبول شهادتهم وقضاؤهم ما لم يستحلوا دماءنا وأموالنا ولا تقبل شهادتهم ولا قضاؤهم - لا تنعاء عدالتهم - حينئذ ذمغ أن العدالة شرط في الشاهد والفاضل ولو كتبوا إلى المحكم فلما تنفذ أو بسماع عينة فلما الحكم بها لكن ينسب لنا عدم التنفيذ وعدم الحكم استخفافا بهم ويعتد بما استوفوه من حد أو تعزير أو خراج أو زكاة وجزية لما في عدم الاعتداد بذلك من الأضرار بالبيعة ويعتد بما فرقه من سهم المرتبة على جندهم لأنهم من جند الإسلام ولأن رعب الكفار قائم بهم (قوله وهم) أي البغاة وقوله فرقة مسلمون أي طائفة مسلمون وحكم دراهم حكم دار الإسلام فإذا جرى

* (فصل في أحكام البغاة وهم فرقة مسلمون)

ففيما ما يوجب اقامة حد اقامه امام اسـ متولى علمه اولوسى المشركون طائفة من النفاة
لزم اهل العدل استنقاذهم ان قدروا عليه ولو اصابهم كفار معصومون كالذميين عالمون
بتحريم قتالنا مختارون فيه انتقض عهدهم كما لو انفردوا بقتالنا فان قال الذميون كنا
مكرهين او ظننا جوار القتال اعانة لهم وانهم محقون وان لنا اعانة الحق وامكن
صدقهم لم ينتقض عهدهم لانهم واما الامهات والمؤمنون فينتقض عهدهم ولا
يقبل عذرهم الا في الاكراه بدينه (قوله مخالفون الامام) أى بان خروا عن
طاعته بعدم انقيادهم له او منع حق توجه عليهم كركاة واعلم ان الامامة فرض كفاية
كالقضاء ولذلك قال صاحب المجموعة

وواجب نصب امام عدل * بالشرع فاعلم لا يحكم العقل

وتنقدا الامامة باحد امور ثلاثة اولها بيعة اهل المحل والعقد أى حل الامور وعقدتها
من العلماء ووجوه الناس المتيسراجة اعهم فلاية برفها عدل بل لوتفاق المحل
والعقد بواحد مطاع كفت بيعة بحضرة شاهدين ولا يكتفى بيعة العامة ريث تترط
اتصاف المبايع بصفة الشهود ومن العدالة وغيرها * ثانيها استخلاف الامام من عينه
في حياته بشرط ان يكون اهلا للامامة حينئذ لا يكون خلية بعد موته وبصير بولا
عنه بعهد له كما عهد ابو بكر الى عمر رضى الله عنهما فجعله الا مرشوري بن جاعة
فيرتضون بعد موته او في حياته باذنه واحدا منهم كما جعل عمر رضى الله عنه الامر
شورى بين ستة على وعثمان والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص
وطهمة رضى الله عنهم اجمعين فاخترنا وعثمان رضى الله عنه وقد نظم بعضهم اسماءهم
بقوله

اصحاب شورى ستة فيها كما * لكل شخص منهم قدر على

عثمان طهمة وابن عوف يافى * سعد بن وقاص زبير مع على

ثالثها استيلاء شخص مسلم ذى شوكة متغلب على الامامة ولو غلب اهل لها كصبي
وامرأة وفاسق وجاهل فتتقد امامته لينتظم شمل المسلمين وتنقدا احكامه للضرورة
واما الكافر فلا تنقدا امامته اذ اتغلب عليه القول تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا بشرط الامام ككثير من الماضى من كونه مسلما مكلفا مواعدلا
ذكرنا مجتمدا اذا رأى وسع وبصر ونطق وان يكون قرشيا الخبر لنساي الائمة من قریش
وان يكون شجاعا يغزو بنفسه ويهالج الجيوش ويقوى على فتح البلاد ويحمي البيضة

مخالفون الامام

قول المحشى يجعله الامام
الواحد ودفعة وانتقد بن كجعله
اى الامام فليجوز

أى جماعة المسلمين ودخل في الشجاعة سلامته من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة
 النهوض (قوله العادل) ليس قيداً على الراجح فإن اعتبار العدل أحد وجهين
 والراجح خلافه وبعبارة المنهج مخالفوا ما قال في شرحه ولو جازوا مثله الشيخ
 الخطيب فتجب طاعة الامام ولو جازوا فيما لا يخالف الشرع من امر أو نهى بخلاف
 ما يخالف الشرع لأنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق كافي الحديث وفي شرح مسلم
 يحرم الخروج على الامام الجائر اجماعاً يعنى من الطبقة المتأخرة عن التابعين فمن بعدهم
 فلا يرد على حكاية الاجماع خروج سيدنا الحسين رضى الله عنه على يزيد بن معاوية
 وخروج عمرو بن سعيد بن العاص رضى الله عنه على عبد الملك بن مروان ونحوهما
 والحاصل أنه يجب طاعة الامام ولو كان عبداً حبشياً بأن تغلب عليها الخبر اسمعوا
 واطيعوا وان امر عليكم حبشى مجتدع الاطراف ولأن المقصود اتحاد الكلمة
 ولا يحصل الا بوجود الطاعة (قوله ومفرد البغاة باغ) فالبغاة جمع باغ كالتقضاء
 جمع قاض وأصل بغاة بغية تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الفاقصار بغاة (قوله
 من البغى) أى مأخوذ من البغى وقوله وهو الظلم أى مجاوزة الحد وليس البغى
 هنا وصفاً مذموماً لكونه بتأويل سائغ وان كان باطلاً ظناً بخلاف ما اذا كان بلا تأويل
 او بتأويل غير سائغ فإنه وصف مذموم ولذلك قال بعضهم

واحد من البغى الوخيم فلو بغى * جبل على جبل لدك الباغى

(قوله ويقا تل) أى وجوباً وبعبارة المنهج ويجب قتالهم قال في شرحه لاجماع
 الصحابة عليه وأما المخوارج فلا يقاتلون وهم قوم يكفرون مرتكب الكبيرة ويتركون
 الجماعات لا اعتقادهم كفر الائمة باقرارهم على الجائر فزعوا كفرهم بذلك فتركوا
 الصلاة خلفهم لذلك نعم ان ضررنا بهم تعرضنا لهم حتى يزول الضرر ومحل عدم قتالهم
 ان كانوا في قبضتنا ولم يقاتلونا والا قاتلوا ولا يجب قتل القتال منهم الا اذا قصدوا
 اخافة الطريق وقتلوا شخصاً مكاقتالهم فيستحق قتل القتال منهم لانهم قطاع طريق
 حيثئذ ولا نضمن ما تلفناه في حال القتال على البغاة لضرورة الحرب كعكسه فهو هدر
 اقتداء بالسلف لان الوقائع التي جرت بين الصحابة لم يطالب بعضهم بعضاً بما اتلفوه
 من نفس او مال وترغيباً في الطاعة ولانا مأمورون بحربهم فلا نضمن ما يتولد منها
 وهم انما اتلفوا بتأويل بخلاف ما اذا كان في غير حال القتال اوقبه لالضرورة فإنه
 مضمون جرياً على الاصل في الاتلافات نعم ان قصداً هل العدل باتلاف ما لهم اضعافهم

العادل ومفرد البغاة باغ من
 البغى وهو الظلم (ويقاتل)

وهزمهم لم يضمنوا كما قاله الماوردي ولو وطئ احد من الفريقين امة واحدا من
 الفريق الا تخرب الاشياء حد فان اكرهها الزمه المهر والولد رقيق ويلزم الواحد من اهل
 العدل مصابرة اثنين من اهل البغي كما يجب على المسلم مصابرة اثنين من الكفار فلا
 يولى الا متحرفا للقتال او متحيزا الى فئة ومثل البغاة في عدم ضمان ما تلفوه علينا
 وعدم ضمان ما تلفناه عليهم لضرورة الحرب وذو شوكة بلا تأويل فانه لا يضمن ما تلفه
 علينا ولا يضمن ما تلفناه عليه لضرورة الحرب لان سقوط الضمان في البغاة لقطع
 الفتنة واجتماع الكافة وهو موجود هنا ولا فرق بين ان يكون مسلما او مرتداعلى
 المعتمد خلافا للشيخ الاسلام حيث قال بالضمان فيما تلفه طائفة ارتدت ولهم شوكة
 وان نابوا واسلموا لم يجزيتهم على الاسلام واما ما تلفه المتأول بلا شوكة فهو مضمون لانه
 كطامع الطريق (قوله بفتح ما قبل آخره) أى مع ضم اوله لبنائه للمجهول وعلى
 هذا فيقرأ اهل البغي بالرفع لانه نائب الفاعل ويجوز قراءته بضم اوله وكسر ما قبل
 آخره بالبناء للفاعل وفاعله ضمير عائد على الامام المعلوم من المقام بل هو اولى وليس
 هو من حذف الفاعل كما قيل وعلى هذا فيقرأ اهل البغي بالنصب لانه مفعول (قوله
 اهل البغي) بالرفع على ما جرى عليه الشارح او بالنصب على ما قدمناه لك (قوله
 اى يقاتلهم الامام) اى اوثابه ولا يجوز ان يستعان عليهم بكافرا لانه يحرم تسليطه
 على المسلمين الا لضرورة بان كثر او احاطوا بنا ولا بمن يرى قتلهم مدبرين لعداوة
 واعتقاد كالحنفى والامام لا يرى ذلك ابقاء عليهم هذا ان لم نحتاج للاستعانة فلو
 احتجنا للاستعانة به جاز ان كان فيه جراءة وحسن اقدام وتمكنا من منعه لو اتبع منهزما
 (قوله بثلاث شرائط) وتقدم في التعريف اشتراط ان يكونوا مسلمين واما كونهم
 مخالفيين للامام فقد ذكر المصنف ما يفيد به قوله وان يخرجوا عن قبضة الامام فلا
 حاجة لعدده شرطان اذا وكذلك لا حاجة لعدده ان يكون لهم مطاع شرطان اذا لان
 الشارح جعله داخلا في الشوكة التى صور بها المنعة كما ساقى نعم يحتاج لزيادة اشتراط
 ان يكون التأويل فاسدا لا يقطع بفساده كما صنع الشيخ الخطيب وقد يقال هذا معلوم
 من قول المصنف سائق خصوصا على تفسير الشارح له بقوله اى محتمل فتدبر (قوله
 احدها) أى احدا الثلاث شرائط (قوله ان يكونوا فى منعة) بفتحات وصور
 الشارح ذلك بقوله بان يكون لهم شوكة فهو تصوير لقوله ان يكونوا فى منعة وقوله
 بقوة أى بسبب قوة ولو لم يحسن بحيث يمكن معها مقاومة الامام وقوله وعداى كثر

بفتح ما قبل آخره (اهل البغي)
 اى يقاتلهم الامام (بثلاث
 شرائط) احدها (ان يكونوا
 فى منعة) بان يكون لهم شوكة
 بقوة وعدو مطاع فيهم

وقوله ومطاع أى وبسبب مطاع فهو عطف على قوله بقوة وهذا يقتضى أنه داخل
 فى الشوكة التى صور بها الشارح المنعة فالمطاع ليس شرطاً وإنما على الشوكة كما
 تقتضيه عبارة المنهاج بل هو شرط فيها كما صرح به الشيخ الخطيب (قوله وان لم يكن
 المطاع اماماً منصوباً) فلا يشترط ان يكون فيهم امام منصوب لان علياً رضى الله
 عنه قاتل اهل الجبل بالبصرة ولا امام لهم بل كانوا جماعة مع السيدة عائشة رضى الله
 عنها وكانت على جبل فظفر بها على واكرمها وامر برجوعها الى المدينة فلاجل كونها
 راكبة على جبل فى تلك الوقعة سميت وقعة الجبل وقاتل اهل صفين قبل نصب امامهم
 ومعنى المطاع المتبوع الذى تصدر افعاله من عن رأيه بحيث لا يخرجون عن طاعته
 وتجتمع كلمتهم به (قوله بحيث يحتاج الامام الخ) هذا تصوير للقوة وما بهداهما التى
 تحصل بها الشوكة التى هى تصوير للمنعة وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم وقوله فى ردهم
 أى البغاة وقوله اطاعته متعلق بردهم وقوله الى كلفة متعلق بقوله يحتاج وقوله من
 بذل مال وتحصيل رجال أى دفع مال وتهية جيش وهذا بيان للكلفة (قوله
 فان كانوا افراداً الخ) محترز قوله ان يكونوا فى منعة وقوله سهل ضبطهم أى يتيسر
 اخذهم بحيث لا يحتاج الى بذل مال ولا تحصيل رجال وقوله فليسوا بامانة أى لعدم
 حرمتهم فيرتب على افعالهم مقتضاها حتى لو اتفوا شيئاً ضمنوه كقاطع الطريق (قوله
 والثانى) أى الشرط الثانى من الثلاث شرائط (قوله ان يخرجوا عن قبضة
 الامام) أى طاعته بافرادهم ببلاد او قرية او موضع من الصحراء كما نقله فى الروضة
 وأصلها عن جمع وحكى الماوردى الاتفاق عليه وقوله العادل ليس بقيد كما تقدم
 غير مرة (قوله اما بترك الاقيادله) أى بترك الطاعة له فيما يأمر به او ينهى عنه
 فى غير ما يخالف الشرع وقوله او يمنع حق توجه عليهم أى منع ادائه وتمكين مستحقه
 منه وقوله سواء كان الحق مالياً أى كالزكاة وقوله او غيره أى غير مالى وقد مثله بقوله
 كحدوقصاص ويدخل فى هذا الضابط كما قاله العراقي ما لو قاتل فئسان من المؤمنين
 فاصح الامام بينهم لانه كان من حقه عليهم عدم المقاومة والرفع اليه فترك ذلك
 اقباط عليه ومنع الحق متوجه عليهم (قوله والثالث) أى الشرط الثالث
 من الثلاث شرائط (قوله ان يكون لهم الخ) أى بحيث تكون لهم شبهة يعتقدون
 بها جواز الخروج عن طاعة الامام لان من خرج بغير شبهة كان معاند الحق وقوله
 أى للبغاة تفسير للضمير فى قوله لهم (قوله تأويل) أى بان يتسككوا بشئ من

وان لم يكن المطاع اماماً
 منصوباً بحيث يحتاج الامام
 العادل فى ردهم لطاعته الى
 كلفة من بذل مال وتحصيل
 رجال فان كانوا افراداً سهل
 ضبطهم فليسوا ببغاة (و)
 الثانى (ان يخرجوا عن
 قبضة الامام) العادل اما
 بترك الاقيادله او يمنع حق
 توجه عليهم سواء كان الحق
 مالياً او غيره كحدوقصاص
 (و) الثالث (ان يكون لهم
 أى للبغاة) تأويل (أى
 محتمل كما عبر به بعض الاصحاب

الكتاب والسنة ليأخذوا بظاهره ويستندوا اليه وقوله سائح بجهله في اوله
ومعجزة في آخره وفسره الشارح بقوله أي محتمل والمراد انه محتمل للصحة بحسب الظاهر
وهو باطل فطنا وقوله كما عبر به بعض الاصحاب أي الاصحاب الامام الشافعي رضي الله
عنه (قوله كطالبة اهل صفين) بكسر اوله وثانيه المشدود وهو اسم اقليم او بلد
بالشام وكان اهلها مع معاوية وكان معه ثمانون الفا وكان مع علي عشرون الفا ونصره
الله عليه وكان كل منهما مجتهدا فظهر له باجتهاده ان يقاتل الآخر وان كان المحق مع
علي رضي الله عنه كما يدل له قوله صلى الله عليه وسلم ويح عمار يقتله الفئة الباغية
يدعوهم الى الجنة ويدعونه الى النار وهذا من الاخبار بالغيبات وقد وقع ذلك
بصفين فقد دعا عمار بن ياسر رضي الله عنه اهل صفين الى طاعة الامام التي هي سبب
في الجنة وهم دعوه الى عصيانه ومقاتلته وذلك سبب في النار وقتلوه فعلم من ذلك
انهم الفئة الباغية وان المحق مع علي كرم الله وجهه ولما لم يقدر معاوية على انكار هذا
الحديث لتكوينه من انفس الاحاديث واصحها كما قاله القرطبي قال انما قتله من
اخرجه فقال على اذن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي قتل حمزة لانه
اخرجه وهذا من على الزام منعم لا جواب عنه وحجة لا اعتراض عليها قال الامام عبد
القاهر الجرجاني اجمع فقهاء الحجاز والعراق على ان عليا مصيب في قتاله لاهل صفين
كما انه مصيب في قتاله لاهل الجمل وان الذين قاتلوه بغاة ظالمون له لكن لا يجوز الطعن
في معاوية كغيره من سائر الصحابة فانهم كلهم عدول ولما جرى بينهم محامل ولذلك
قال صاحب المجوهرة

واول التشاجر الذي ورد * ان نحضت فيه واجتنب داء الحسد

والحاصل ان عليا رضي الله عنه قاتل اهل الجمل بالبصرة وهم طليحة والزبير وعائشة
وكانت على جمل فآخذها جماعة على به فامر بردها الى المدينة ولذلك سميت تلك الواقعة
وقعة الجمل ثم قاتل اهل صفين بالشام مع معاوية وروى ان رجلا قال لعمر بن الخطاب
رضي الله عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر ومع كل نجوم يقتتلان فقال له عمر
مع ايهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المموجة اذهب فلا تعمل لي عملا ابدا
وكان عاملا له فعزله واسمه حابس بن سعد فقتل يوم صفين ثم قاتل اهل النهروان
من الخوارج وهي قرية بقرب بغداد (قوله بدم عثمان) أي ببذله وهو
اقواس وقوله حيث اعتقدوا أي لانهم اعتقدوا والضمير راجع لاهل صفين وقد

كطال له اهل صفين
بدم عثمان حيث اعتقدوا
ان عليا رضي الله عنه يعرف
من قتل عثمان

واقفوا في هذا الاعتقاد اهل الجمل فانهم اعتقدوا أيضا ذلك وقوله ان عليا يعرف
من قتل عثمان أي ولا يقتص منهم لو طأته اياهم وهو يرى من ذلك فقد جامع على
رضي الله عنه ان بني امية يزعمون اني قتلت عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قبلت
ولا مالأت ولقد نهيت فعضوني اذ وانما آخر القصص حتى يحقق شروط القصص
ثم يقتص منهم ومثل هذا التأويل تأويل مانعي الزكاة من أي بكر رضي الله عنه بانهم
لا يدفعون الزكاة الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه رحمة لهم وهو النبي صلى الله عليه
وسلم أخذ بظاهر قوله تعالى نذ من اموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم
ان صلاتك سكن لهم (قوله فان كان التأويل قطعي البطلان) هذا مقابل
لقوله سائح فان معناه كما تقدم محتمل للصحة وان كان باطلا فلنا وذلك كتأويل المرتدين
بعد موته صلى الله عليه وسلم يقولهم لا يؤمن به الا في حياته لا بعد موته لان كل شريعة
تقطع بموت نبيها فهذا التأويل باطل قطعا لان شريعته صلى الله عليه وسلم باقية الى
يوم القيامة لكن يرد على هذا المثال ان هؤلاء كفاروا الكلام في البغاة وهم مسلمون
كما تقدم اللهم الا ان ينظر لكونهم مسلمين بحسب الاصل (قوله لم يعتبر) أي هذا
التأويل الذي هو قطعي البطلان وقوله بل صاحبه معانداي فتجربى عليه الاحكام
فهراعنه (قوله ولا يقاتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم رسولا) أي وجوبا فيحرم
قتالهم قبل البعث وقوله امينا أي عدلا عارفا بالعلوم والحروب وقوله فطنا أي حاذقا
ماهر في المناظرة وكان على الشارح أن يقول ناصحا أي عنده نصيح لاهل العدل وقيل
لاهل البني وقيل لهما وكونه امينا فطنا مندوبا ان كان البعث لمجرد السؤال فان كان
للمناظرة وازالة الشبهة كان واجبا كما افاده الرمي لسكن قرر الشيخ عطية ان كونه
امينا واجب مطلقا والتفصيل المذكور في كونه فطنا واما كونه ناصحا فهو واجب
مطلقا ككونه امينا وقد بعث على رضي الله عنه ابن عباس الى اهل النهروان فرجع
بعضهم واني بعضهم (قوله فان ذكر والله) أي للرسول الذي بعثه الامام وقوله
مظلمة بكسر اللام وفتحها وهو القياس كما قاله المرادى وهذا ان كان مصدرا ميميا بمعنى
الظلم فان كان اسما لما يظلم به فبالكسر فقط وقوله هي أي تلك المظلمة وقوله السبب
في امتناعهم عن طاعته أي في خروجهم عن طاعته (قوله ازالها) أي الرسول
الامين الفطن بمراجعة الامام ويصح عود الضمير على الامام وهذا في المظلمة واما
في الشبهة فيزيلها الرسول الامين الفطن بنفسه ويصح ان يزيلها الامام بنفسه أيضا

فان كان التأويل قطعي
البطلان لم يعتبر بل صاحبه
معاند ولا يقاتل الامام
البغاة حتى يبعث اليهم رسولا
امينا فطنا يابا لهم ما يكبرونه
فان ذكر والله مظلمة هي السبب
في امتناعهم عن طاعته
ازالها

ان كان عارفا او بتسبيه كأن يسأل العلماء ان لم يكن عارفا (قوله وان لم يذكر
 شيئا) أى لا مظلة ولا شبهة وقوله او اصرروا بعد ازاله المظلة على البغي أى استمروا
 على ذلك ولم يرجعوا الى الطاعة وفي بعض النسخ وان اصرروا الخ باسقاط قوله وان لم
 يذكر شيئا (قوله نعمهم) أى نداء بان يعظمهم ترغيبا وبأمرهم بالعود الى
 الطاعة لتكون كلمة الدين واحدة (قوله ثم اعلمهم) أى وجوبها وقوله بالقتال
 عبارة المنهج ثم اعلمهم بالمناظرة ثم بالقتال انتهت فقد حذف هنا مرتبة وقد أمر الله
 أولا بالاصلاح ثم بالقتال فلا يجوز تقديم ما أخر الله فان طلبوا من الامام الامهال
 اجتهد وفعل ما رآه صوابا فان ظهر له ان اسمه لهم للتأمل في ازالة الشبهة امهالهم
 ما رآه ولا يتعبد بمدة وان ظهر ان ذلك لا يتطارد داو قوة لم يمهلهم وان بذلوا اموالهم
 ورضوا ذرائعهم (قوله ولا يقتل اسيرهم) أى ولا مدبرهم ولا من القى سلاحه
 منهم واعرض عن القتال لقوله تعالى حتى تفي الى امر الله والفيضة الرجوع عن
 القتال بالهزيمة وروى ابن أبي شيبه ان عليا رضى الله عنه أمر مناديه يوم الجمل بان
 ينادى أن لا يتبع مدبر ولا يذف على جرح ولا يقتل اسير ومن اغلق بابه فهو آمن
 ومن القى سلاحه فهو آمن ولان قتالهم انما شرع لامتناعهم من الطاعة وقد زال
 (قوله أى البغاة) تفسير للضمير (قوله فان قتله شخص عادل) أى من اهل
 العدل وقوله لا قصاص عليه فى الاصح أى على القول الاصح وهو المعمد لشبهة أى
 خيفة فانه يرى قتله ممدبرين فينتفى القصاص للشبهة لكن تلزمه الدية (قوله
 ولا يطلق اسيرهم) أى بل يحبس لانه امتنع من حق واجب عليه فيحبس به كالدائن
 قاله العلامة البرلى نقلا عن الماوردى (قوله وان كان صديدا وامراة) أى
 وعبدان فلا يطلقون حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم كفى الرجل المحروم محل ذلك
 فى الصبي والمرأة والعبدان كانوا مقاتلين والا لعلقوا بمجرد انقضاء الحرب (قوله
 حتى تنقضى الحرب ويتفرق جمعهم) أى ولا يتوقع عودهم (قوله الا أن يطيع
 اسيرهم مختارا باتباعه للامام) أى فيطلق قبل ذلك (قوله ولا يغنم ما لهم) أى
 لا يؤخذ غنيمة ولا يقطع زرعهم ولا اشجارهم ولا تعقر خيولهم الا ان قاتلوا عليها ويحرم
 استعمال سلاحهم وحيولهم وغيرهما مما أخذ من اموالهم لعموم قوله صلى الله عليه
 وسلم لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفس منه نعم يجوز للضرورة كأن لم يجد ما يدفع
 به عنا الاسلحة او ما نركبه عند الهزيمة الا خيولهم (قوله ويرد سلاحهم وحيالهم)

وان لم يذكر شيئا او اصرروا
 بعد ازالة المظلة على البغي
 نعمهم ثم اعلمهم بالقتال (ولا
 يقتل اسيرهم) أى البغاة فان
 قتله شخص عادل لا قصاص
 عليه فى الاصح ولا يطلق
 اسيرهم وان كان صديدا وامراة
 حتى تنقضى الحرب ويتفرق
 جمعهم الا ان يطيع اسيرهم
 مختارا باتباعه للامام (ولا يغنم
 ما لهم) ويرد سلاحهم وحيالهم
 اليهم اذا تنقضى الحرب وافنت
 خيلهم بتفرقهم اوردتهم
 للطاعة

أى وغيرهما مما أخذ من أموالهم فيرد عليهم جميع ما أخذ منهم وقوله إذا اتقضى الحرب أى ينتأ ويدينهم وقوله وأمنت غائبتهم أى ضررهم وقوله بتفرقهم أى بسبب تفرقهم وعدم توقع عودهم وقوله أوردتهم للطاعة أى أوجعهم لطاعة الامام (قوله ولا يقاتلون بعظيم كار) أى يحرم قتالهم بذلك ولا يجوز حصارهم بمنع الطعام والشراب عنهم الأعلى رأى الامام فى أهل قلعة (قوله ومتجنين) هى التى ترمى بها الحجارة كمرجحة الوالى المعروفة وقوله الا لضرورة فيقاتلون بذلك أى بالعظيم كالأروى متجنين وقوله كأن قاتلونا به أى بالعظيم المذكور وقوله او احاطوا بنا أى لكثرتهم وهذا تمثيل للضرورة (قوله ولا يذفف) بالمجعة من التدقيق وهو الاسراع وتتميم القتل كما افاده الشارح فالمعنى ولا يسرع ولا يتهتم القتل وقوله على جريحهم أى البغاة (قوله والتدقيق نتميم القتل وتجهيله) أى الاسراع به

* (فصل فى احكام الردة) *

اعادنا الله واجبتنا وجميع المسلمين منها وهى محبطة للعمل ان اتصلت بالموت والا بان اسلم قبل موته وهى محبطة لثوابه فقط فيموده العمل بمجرد اذن الثواب ويترتب على ذلك أنه لا يجب عليه قضاؤه ولا يطالب به فى الآخرة وتثبت الردة بيده ولا يجب تفصيل الشهادة بها كما قال الرافعى عن الامام انه الظاهر لان الردة تخطر بها لا يقدم الشاهد على الشهادة بها الأعلى بصيرة خلافاً للشيخ الاسلام فى قوله بوجوب تفصيل الشهادة بها وان قال انه المنقول وصححه جماعة منهم السبكي وقال الاسنوى انه المعروف عقلاً ونقلًا وما نقل عن الامام بحث له والمعمد الاول ولو شهدت البيعة بقول كفر أو فعله فادعى المشهود عليه اكراماً صادق بيمينه ولو بلا قرينة لانه لم يكذب البيعة والمحزم ان يحدد كلمة الاسلام بخلاف ما لو شهدت برده وادعى ما ذكر فلا يصدق بلا قرينة لتكذيبه الشهود لان المكروه لا يكون مرتدًا فان كان هناك قرينة كاسير كفار صادق بيمينه (قوله وهى) أى الردة وقوله أفحش أنواع الكفر أى لما فيها من قطع الاسلام والرجوع عنه وهى أغلظ من غيرها من أنواع الكفر (قوله ومعناها لغة الرجوع عن الشئ الى غيره) أى سواء كان رجوعاً عن الاسلام الى غيره وهو الكفر او عن شئ آخر الى غيره فالمعنى اللغوى أعظم من المعنى الشرعى كما هو الغالب (قوله وشرعاً) أى ومعناها شرعاً فهو وعطف على لغة (قوله قطع الاسلام) أى قطع من يصح طلاقه استمرار الاسلام فهو من اضافة المصدر لقوله بعد حذف

ولا يقاتلون بعظيم
ومتجنين الا لضرورة فيقاتلون
بذلك كأن قاتلونا به
او احاطوا بنا (ولا يذفف
على جريحهم) والتدقيق
نتميم القتل وتجهيله
* (فصل)
فى احكام الردة وهى افحش
انواع الكفر ومعناها لغة
الرجوع عن الشئ الى غيره
وشرعاً قطع الاسلام

الفاعل مع تقدير مضاف ومن يصح طلاقه هو البالغ العاقل المختار ولو سكران
 متوهم بافتحرج الصبي والمجنون فلا تصح ردتهم لعدم تكليفهما وخروج أيضا المكروه
 فلا تصح ردة لقوله تعالى الامن اكره وقلبه مطمئن بالايمان وعلم من قولهم قطع
 الاسلام ان المنتقل من دين لا يحتمل ان يسمى مرتدا وان كان حكمه محكم المرتد فلا يقبل
 منه الا الاسلام (قوله بنية كفر) أي ولو في المستقبل كان نوى ان يكفر غدا أو في
 قابل فيكفر في الحال ومثل نية الكفر التردد فيه فيكفر به أيضا وقوله أو قول كفر
 أي كأن يقول الله ثالث ثلاثة أو يقول أنا الله ما لم يسبق اليه لسانه أو يقلص حكاية
 عن غيره أو يقله الولي في غيبته والا فلا يكفر ولا يعز رخلا فالقول ابن عبد السلام
 انه يعز لانه لا يؤثر اخذ بذلك في حال غيبته كما هو الفرض وقوله أو فعل كفر أي ما لم
 يكن فعله خوفا من الكفار كان يصح كون في بلادهم وأمره بذلك وخاف على نفسه
 والا فلا يكفر لكونه مكرها حينئذ كما علم مما مر (قوله كسجود لضم) أي أو لشمس أو
 قمر ومثل السجود الركون غير الله فيكفر به ان قصد تعظيمه كتعظيم الله والاحرم فقط
 (قوله سواء كان الخ) تعميم في قطع الاسلام بنية الكفر أو قوله أو فعله لكن لا يظهر
 الاستهزاء في النية وإنما يظهر في القول والفعل وقوله على جهة الاستهزاء أي على
 جهة هي الاستهزاء قال تعالى قل أبالله وآياته ورسوله كنتم تستهزئون لا تعتذروا
 قد كفرتم بعد ايمانكم وقوله أو العناد أي كان يقول الله ثالث ثلاثة عناد المن
 يخاصمه مع اعتقاده ان الله واحد فيكفر بذلك وقوله أو الاعتقاد أي ما لم يكن عن
 اجتهاد كاعتقاد المعتزلة عدم رؤية الباري في الآخرة أو عدم عذاب القبر أو نعيمه
 (قوله كن اعتقد حدوث المانع) أي كاعتقاد من اعتقد حدوث المانع فهو على
 تقدير مضاف لانه مثال للاعتقاد والمانع لم يرد من اسمائه تعالى لكنهم كادوا ان
 يجمعوا عليه أخذ من قوله تعالى صنع الله الذي أتقن كل شيء (قوله ومن ارتد
 عن الاسلام) أي رجع عن دين الاسلام وولذ المرتدان ان اعتقد قبل الردة فهو مسلم
 لانه اعتقد في حال الاسلام فحكم عليه بالاسلام تبعا ولا يؤثر فيه طرودة أبويه أو
 أحدهما وكذا ان اعتقد في الردة وكان في أصوله الذين يندب اليهم مسلم فهو مسلم تبعا
 للمسلم من أصوله المذكورين لان الاسلام يعمل ولا يعمل عليه وان كان أصوله
 مرتدين فهو مرتد تبعا لهم * لكن لا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان تاب فلا مر ظاهر
 والاقتل ولو كان أحد أبويه مرتدا والاخر كافرا صلى فكافرا صلى كما قاله البغوي

بنية كفر أو قول كفر أو فعل
 كفر كسجود لضم سواء كان
 على جهة الاستهزاء أو العناد
 أو الاعتقاد كن اعتقد
 حدوث المانع (ومن ارتد
 عن الاسلام)

واختلف فيمن مات من أولاد الكفار قبل بلوغه على أقوال كثيرة أصحها أنهم يكونون في الجنة استقلالاً وقيل خدم ملائكة أو لا كثرون على أنهم في النار استقلالاً وقيل مع أصلهم وقيل على الأعراف وقيل أنهم يحترقون وقيل بالوقف ومحل الخلاف في أولاد كفار هذه الأمة وأما أولاد غيرها ففي الشارح قول واحد السكن من غير تعذيب هكذا قيل وقيل الخلاف في أولاد كفار غير هذه الأمة وأما أولاد كفار هذه الأمة ففي الجنة قول واحد وأعلم أن ملك المرتد موقوف فإن مات مرتد اتبين زواله من حين الرد وإن أسلم تبين بقاءه ويجعل ماله عند عدل وأتمه عند نحو محرم كأمراءة ثقة احتياطاً وينفق منه على نفسه وعلى من عليه نفقة كالأولاد وزوجاته ويقضى منه دين لزمه قبل الرد وبذل ما أتلفه فيها ويؤم ماله عقاراً كان أو غيره صيانة له عن الضياع ويؤدى ممتلكاته النجوم للفاضل حفظاً لها ويعتق بذلك ولا يقبضها المرتد لأن ماله غير معتبر وتصرفه أسلم يحتمل الوقف إن لم يقبل التعليق كالبيع والرهن والهبة بساطل لعدم احتمالها الوقف وإن احتمل له بأن قبل التعليق كعتق وتديرو وصية فوقف أسلم تبين نفوذه والاتيين بطلانه بقوله من رجل (أوامرأة) بيان لمن وأشار بذلك إلى أنه لا فرق بين الرجل والمرأة حتى في القتل إن لم يتب كل منهما أخذ بعموم خبر البخاري من بدل دينه فاقتلوه فانه شامل للرجل والمرأة وأما حديث النهي عن قتل النساء الذي استند إليه أبو حنيفة رضي الله عنه فهو محمول على المحريسات أو منسوخ (قوله كمن أنكر وجود الله) أي أو قومه أو بقائه وهكذا بقية الصفات المجمع عليها وكذا من استخف باسم الله وأمره أو نهيه أو وعده أو وعيده أو حجة آية من القرآن مجعاً على ثبوتها بخلاف غير المجمع على ثبوتها كالسجدة غير التي في سورة النمل أو زوجه آية ليست منه أو استخف بسنة كما لو قيل له قلم أطفأك فانه سنة فقال لا فعله وإن كان سنة وقصد الاستخفاف بذلك بخلاف ما إذا قصد الامتناع من الفعل فسط أو قال لو أمرني الله ورسوله بكذا ما فعلته أو قال لا أدري ما لايمان احتساراً وقال لمن حوّل لا حول لا تغني من جوع أو قال اضالم به قول المعلوم هذا بتقدير الله أنا أفعل بغير تقديره أو نكر من غير تأويل بكفر لنعمة أولم آمن الإسلام طالباً منه أو أشار بالكفر على مسلم أو كفر إذا لا سلام أو حجة مجعاً عليه معلوماً من الدين بالضرورة بلا عذر كصلاة أو ركعة من الصلوات الخمس كما قال صاحب الجوهرة

من رجل أو امرأة كمن أنكر وجود الله

ومن لعلوم ضرورة محمد * من ديننا يقتل كفر ليس حد
بمخلاف ما اذا كان لا يعلم الا الخواص ولو كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن
السدس مع بنت الصلب وبمخلاف المذخور كن قرب عهده بالاسلام ومثل ذلك
ما لو زاد شيئا واعتقد وجوبه ليس بواجب بالاجماع كصلاة سادسة او ركعة زائدة في
الصلوات الخمس وهذا باب لا ساحل له بخانا الله وجميع المسلمين منه (قوله او كذب
رسولا من رسل الله) أي او نبيا من انبياء الله اوسمه واستخف به او نقي رسالة
رسول من الرسل او نبوة نبي من الانبياء وانكر رسالة الرسل بان قال لم يرسلهم الله
تعالى كما علم بالا ولى او قال ان كان ما قاله الانبياء حقا فنجونا لان ذلك يقتضي شكه
في كون ما قاله الانبياء حقا وهو كفر او قال لا ادري النبي انسى او جنى فعوذ بالله
من ذلك كله (قوله او حلل محرما بالاجماع) أي كان قال الزنا حلالا او نحو ذلك
وليحذر مما يقع من قول بعض الناس لبعض عند اللعب قتلك حلال او نحو ذلك
كقولهم حل قتلك فانهم يقولون ذلك على سبيل السخرية ولكنه يقتضي الكفر
والعبادة لله تعالى (قوله كالزنا وشرب الخمر) أي واللواط والظلم (قوله او حرم حلالا
بالاجماع) أي كان قال البيع حرام او النكاح حرام او نحو ذلك (قوله كالنكاح
والبيع) أي والاكل والشرب وغيرهما (قوله استتيب) أي طلبت منه التوبة
وعرضت عليه لانه ربما كانت ردة عن شبهة فيسعى في ازالته وروى الدارقطني
عن جابر ان امرأة يقال لها ام رومان ارتدت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان
يعرض عليها الاسلام فان بابا والا قتلت (قوله وجوبا) أي استتابة واجبة بمخلاف
تارك الصلاة فان استتابة مندوبة وافرقت ان جريمة المرتد تقتضي تخليده في النار
ولا كذلك جريمة تارك الصلاة وقوله في الحال أي فلا يمهل لما فيه من بقائه على الكفر
عم ان كان سكران سن التأخير الى الصبح ولو ارتد فحين امهل حتى يفيق احتياطاً فانه
نقد يفيق ويعود للاسلام فلو قتل في جنونه هدر لانه مرتد لكن يعزق قتله لتفريته
الاستتابة الواجبة (قوله في الاصح) أي على القول الاصح وهو المعتقد وقوله فيهما
أي في كون الاستتابة واجبة وكونها في الحال (قوله ومقابل الاصح في الاولى)
أي التي هي كون الاستتابة واجبة وقوله انه أي الحال والشان وقوله بسن الاستتابة
ضعيف وقوله وفي الثانية أي التي هي كونها في الحال وقوله انه يمهل ضعيف أيضا
وقوله ثلاثا أي من الايام كما أشار اليه الشارح بقوله الى ثلاثة ايام أي الى انقضاء

او كذب رسولا من رسل الله
او حلل محرما بالاجماع كالزنا
او حلل الخمر او حرم حلالا
وشرب الخمر او حرم حلالا
بالاجماع كالنكاح والبيع
(استتيب) وجوبا في الحال
في الاصح قهرا ومقابل
الاصح في الاولى انه بسن
الاستتابة وفي الثانية انه
يمهل (ثلاثا) أي الى ثلاثة
ايام

ثلاثة ايام لا ترعن عمر في ذلك وأخذ به الامام مالك رضي الله عنه وعن علي أنه يستتاب شهرين وقال الزهري يدعى الى الاسلام ثلاث مرات فان أبي قتل وجعل بعضهم كلام المصنف على هذا فعمل المراد من قوله ثلاثا ثلاث مرات وعلى كل حال فهو ضعيف (قوله فان تاب) أي رجع عن كفره وجواب الشرط محذوف تقديره صح اسلامه كما هو مذکور في بعض النسخ وقوله بعوده الى الاسلام أي توبة مصورة بعوده الى الاسلام قال الله تصوير وقوله بان يقر بالشهادتين تصوير لعوده الى الاسلام (قوله على الترتيب) أي مع بقية الشروط المعبرة في صحة الاسلام وقد نظمها بعضهم في قوله

شروط الاسلام بلا اشتباه * عقل بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعملا

وقوله بان يؤمن بالله اولا ثم برسوله تصوير للترتيب (قوله فان عكس) مفهوم الترتيب وقوله لم يصح أي اسلامه وقوله كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء أي على سبيل الاستطراد ولعل المناسبة ان من شروط النية اسلام النಾಯ فجزء الكلام الى شروط الاسلام (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أي وان لم يتب المرتد أشار بذلك الى أن قوله والا مركب من ان الشرطية ولا النافية وقوله تمل أي وجوبا بخبر البخاري الماروهوم بدل دينه فاقتلوه ويقتل كفر الا حدا على الصواب وان وقع في عباراتهم هنا أنه يقتل حدا وبنا على ذلك تعليلا لكونه يقتل في الحال بقولهم لان قتله حدا فلا يؤثر كسائر الحدود وهو مخالف للصواب من أنه يقتل كحد الا حدا كما صرحوا به في فصل قاطع الطريق (قوله أي قتله الاسام) أي اوثابه وقوله ان كان حرا فليس له ان يبيع نفسه وقوله بضرب عنقه أي بحدوسه وقوله لا باحراق ونحوه أي كتحريق الخبز اذا قتلتم فاحسنوا القتل وعلم من ذلك ان القتل بالهبة حرام كالحرق والنخوة والسم والتوسيط والكسبر ونحو ذلك قالوا واول من احدث القتل بالهبة السلطان الظاهر يبرس في زمانه فالأثم عليه الى يوم القيامة ومتى تاب ترك ولو تكرر منه ذلك ولو كان زنديقا وهو من يخفى الكفر ويظهر الاسلام وقيل من لا ينتحل دينا أي من لا يختار دينا وذلك لا ية قل للذين كفروا ان ينذروا بغيرهم ما قد ساء وخبر فاذا قالوا عصموا مني دماءهم واموالهم لا يبق الاسلام (قوله فان قتله غير الامام عزرا) أي لانه افتات

(فان تاب) بعوده الى الاسلام بان يقر بالشهادتين على الترتيب بان يؤمن بالله اولا ثم برسوله فان عكس لم يصح كما قاله النووي في شرح المذهب في الكلام على نية الوضوء (والا) أي وان لم يتب المرتد (قتل) أي قتله الامام ان كان حرا بضرب عنقه لا باحراق ونحوه فان قتله غير الامام عزرا

على الامام (قوله وان كان المرتد رقيقا) مذهب لقوله ان كان حرا وقوله جاز للسيد
 قتله في الاصح أي على القول الاصح لانه ملكه فله فعل ما يتعلق به من تأديب
 ونحوه (قوله ثم ذكر المصنف حكم الغسل الخ) دخول على كلام المصنف الاتي
 وقوله وغيره أي من الصلاة والدفن ولم يذكر حكم الكف وهو عدم الوجوب
 لخروجه عن اهلية الوجوب بالردة لكنه يجوز كما في الغسل وقوله في قوله متعلق بذكر
 (قوله ولم يغسل) أي لا يجب غسله لخروجه عن اهلية الوجوب بالردة لانه يجوز
 كما تقدم في الجنث وقوله ولم يصل عليه أي لا تجوز الصلاة عليه لخبريها على الكافر
 بسائر انواعه قال تعالى ولا تصل على احدهم مات أبدا (قوله ولم يدفن في مقابر
 المسلمين) أي لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين لخروجه عنهم بالردة ويجوز دفنه في مقابر
 الكفار ولا يجب دفنه اصلا كالحربي فيجوز غراه الكلاب الى جيفة متماثمة ان حصل
 تأذللهم ارب برأيتهم ما وحت موارثهم كما تقدم في الجنث وما اتفق عليه كلام الدميري
 من انه يدفن بين مقابر الكفار والمسلمين لما تقدم له من حرمة الاسلام لا اصل له
 لقوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فميت وهو كافر فارتكبت جميعات اعمالهم في
 الدنيا والاخرة واولئك اصحاب النار هم فيها خالدون (قوله وذكر غير المصنف الخ)
 دخول على فصل تارك الصلاة مع الاشارة الى اختلاف المصنفين في موضع ذكره
 وقوله حكم تارك الصلاة أي دال حكمه لان الحكم لا يذكروا ما يذكروا له وقوله
 في ربيع العبادات أي لمناسبتها للعبادات لانه لقيه بها من حيث لترك ثم ان غير المصنف
 احتلغوا في موضعه من ربيع العبادات وذكره جماعة قبل لاذان لمناسبة ذكر حكم
 تركها الذي هو التحريم بعد ذكر حكم فعلها لذي هو الوجوب وذكره المزني والجمهور
 قبل الجنائز قال الرافعي وامله اليق وتبعهم النور في المهاج وكذلك شيخ الاسلام
 في المنهج ليكون كالحاتمة لكتاب الصلاة وذكره الغزالي بعد الجنائز لمناسبة ذكر
 لكفن والغسل والصلاة على الميت والدفن في الجنائز لانه الامور في هذا الفصل فان
 الضرب الاول من تارك الصلاة كما مر لا يغسل ولا يكفن ولا يصل عليه ولا يدفن
 في مقابر المسلمين بل يجوز غسله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ويجوز دفنه في مقابر
 المشركين ويجوز اغراء الكلاب على جيفته والضرب الثاني منه ان لم يتب بعد
 لاستنابة مثل هذا الكفر وحكمه حكم المسلمين في وجوب غسله وتكفينه والصلاة
 عليه ودفنه في مقابر المسلمين كما سيأتي وقوله وأما المصنف الخ مقابل لقوله

وان كان المرتد رقيقا جاز
 للسيد قتله في الاصح ثم ذكر
 المصنف حكم الغسل وغيره
 في قوله (ولم يغسل ولم يصل
 عليه ولم يدفن في مقابر
 المسلمين) وذكر غير المصنف
 حكم تارك الصلاة في ربيع
 العبادات وأما المصنف
 وذكره هنا

وفاك غير المصنف الخ وقوله فذكره هنا أي عقب فصل المرتبة لأن حكم الضرب
الاول من تارك الصلاة كحكم المرتبة كما عرفت ففيه مناسبة لذلك وبهذا اتضح
لك قول المحقق ولكل مناسبة تعلم بالتأمل (قوله فقال) عطف على ذكره

* (فصل في حكم تارك الصلاة المفروضة أصالة على الأعيان محمدا وغيره) *

ولفظ فصل ساقط في بعض النسخ ونخرج بالمفروضة النافذة فلا شيء على تاركها
وبقولنا أصالة المنسوبة ولو موقفة فلو تركها لم يقتل لأنه الذي أوجبها على
نفسه وبقولنا على الأعيان فرض الكفاية كصلاة الجنازة فلا يقتل بتركه
والكلام في تارك الصلاة بلا عذر فإن قال أصليا لم يقتل ولزمه قضاؤه فورا
لتقصيره فإن قال لا أصليا أو سكت وطولب بإدائها قبل خروج الوقت وتوعده
الامام أو نائبه بالقتل على تركها حتى خرج وقتها استوجب المقتل فإن لم يتوعده
الامام أو نائبه بالقتل على تركها لم يقتل ومن ترك الصلاة بعذر كنوم ونسيان لزمه
قضاؤها لكن لا فورا بل تسن له المبادرة بها قال الغزالي ولو زعم راعم أن ينسه
وبين الله حالة أسقطت عنه التكليف بحيث لا يجب عليه الصلاة ولا الصوم
ونحوهما وأحلت له شرب الخمر وأكل أموال الناس كما زعمه بعض من يدعى
التصوف وهم الأباحيون فلا شك في وجوب قتله على الامام أو نائبه بل قال بعضهم
قتل واحد منهم أفضل عند الله من قتل مائة حربي في سبيل الله تعالى (قوله
وتارك الصلاة) ومثله تارك الطهارة للصلاة لأن ترك الطهارة بمنزلة ترك الصلاة
ومثل الطهارة الأركان وسائر الشروط التي لا خلاف فيها وفيها خلاف واه بخلاف
القوى فلو ترك النية في الوضوء والغسل أو مس الذكر أو لمس المرأة وصلى متعمدا
لم يقتل كما لو ترك فاقد الطهورين الصلاة لأن جواز صلاته مختلف فيه (قوله
المعهودة) أي وهي المفروضة أصالة على الأعيان كما مر وأشار بذلك إلى أن
أل في الصلاة للعهد لا للجنس وقوله الصادقة بأحدى الخمس أي فيقتل ولو ترك
صلاة واحدة ويقتل بترك الجمعة وإن قال أصليا أظهرها كما في زيادة الروضة عن
الشافعي فيقتل بخروج وقتها إن لم يتب فإن تاب بأن قال لا تركها بعد ذلك أبدا
لم يقتل ومحل قتله فيمن تلزمه الجمعة أجماعا بأن يكون من أهل الأمصار دون من
يكون من أهل القرى فإن أبا حنيفة يقول لا الجمعة إلا على أهل مصر جامع وقوله جامع

فقال
* (فصل في)
(وتارك الصلاة) المعهودة
الصادقة بأحدى الخمس

صفة لمصر ومعناه أنه جامع للسوق وللعالم الشرعي والشرطي (قوله على ضربين
 أي على نوعين لأن سبب تركها إما الجحد لوجوبها وإما الكسل (قوله أحدهما) أي
 أحد الضربين وقوله أن يتركها أي فلا يصليها حتى يخرج وقتها ولا يصليها أصلا
 وإنما ذكر المصنف الترك لأجل التقسيم والافلاحة لذكره لأن الجحد لوجوبها كاف
 في كفره حتى لو صلاها جاحدا لوجوبها بل ولولر كعة منها كفر لا نكاره ما هو معلوم
 من الدين بالضرورة ونقل المأوردى الإجماع على ذلك وهو جار في جحد كل مجمع عليه
 معلوم من الدين بالضرورة كما علم مما تقدم في فصل الردة والعيان بالله تعالى (قوله
 وهو مكلف) أي بخلاف غير المكلف كالعبي وقوله غير معتقد لوجوبها أي جحدان
 أنكره بعد علمه أو عنادا كمن في القوت عن الدارمي بخلاف ما لو أنكره جهلا لقرب
 عهده بالاسلام أو لكونه ناشئا بعيدا عن العلماء أو لكونه ممن يخفى عليه ذلك كمن
 بلغ مجنوناً ثم أفاق فلا يكون مرتداً بانكاره في هذه الحالة بل يعرف الوجوب
 فإن عاد لا نكاره بعد ذلك صار مرتداً (قوله فحكمه) أي من وجوب استتابته وقوله
 أن لم يتب وجواز غلله وتكفينه وتحريم الصلاة عليه ودفنه في مقابر المسلمين وجواز
 دفنه في مقابر المشركين وقوله أي التارك لها أي مع كونه غير معتقد لوجوبها وتفسير
 الشارح للضمير بالتارك إياها مع التقييد بما قلناه هو المناسب لكلام المصنف حيث قال
 أحدهما أن يتركها غير معتقد لوجوبها وتقدم أنه ذكر الترك للتقسيم والافلاحة
 كاف في اقتضاء الكفر وقد اعتبر المحشي ذلك فقال لو قال الجاحد لها أو غير المعتقد
 لوجوبها كان أولى فتأمل (قوله حكم المرتد) أي حكم المرتد بغير ذلك فلا ينافي
 أنه مرتد لأنه بمجرد ذلك كاه كذب الله ورسوله (قوله وسبق قريبا بيان حكمه)
 أي في قوله استتيب وجوبا فإن تاب وأقرب ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن
 في مقابر المسلمين فيجوز هذا كله هنا من غير فرق (قوله وإشائي) أي من
 الضربين السابقين وقوله أن يتركها أي أو يترك شرطاً من شروطها أو كلاً من
 أركانها المجمع عليها بخلاف من ترك النية في الوضوء والغسل أو مس المرأة أو لمس
 الذكر أو صلى فلا يقتل كما لو ترك فاقد الطهورين الصلاة فإن جواز صلاته مختلف فيه
 كما مر وقوله كلاً أي تساهلها وتهاوناً بان يعد ذلك سهواً منا (قوله حتى يخرج
 وقتها) أي جميع أوقاتها حتى وقت العذر فيماله وقت عذر فلا يقتل بترك الطهر حتى
 تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطلع الفجر ويقتل في الصبح بطلوع الشمس

أهل ضربين أحدهما أن
 يتركها وهو مكلف (غير
 معتقد لوجوبها فحكمه)
 أي التارك لها (حكم المرتد
 وسبق قريبا بيان حكمه
 وإشائي أن يتركها كلاً
 حتى يخرج وقتها

وفي العصر بغروب الشمس وفي العشاء بطلوع الفجر لكن بشرط أن يطالب إذا ضاق وقتها بإدائها في الوقت ونية وعد بالقتل إن أخرها عن الوقت فقول الروضة يقتل بتركها إذا ضاق وقتها محمول على مقدمات القتل وهي المطالبة بإدائها والتوعد بالقتل على تركها بقرينة كلامها بمسلك كافي الخطيب (قوله حال كونه معتقدا لجوبها) أي عليه (قوله فيستتاب) أي ندبا كما صححه في التحقيق وقيل وجوبا كما هو قضية كلام الروضة وأصلها والمجموع والمعتد الأول وتقدم الفرق بينه وبين المرتد ويكفي على قول النذب والوجوب استتابة في الحال لأن تأخيرها يفوت صلوات وقيل يمهل ثلاثة أيام ولو قتل إنسان قبل الاستتابة أو مدتها ثم ولا ضمان عليه كما لو قتل المرتد (قوله فان تاب) أي بأن امتثل الأمر وقوله وصلى أي الصلاة التي تركها وقوله وهو تفسير للتوبة أي لأن توبته بصلاته وجواب الشرط محذوف تقديره خلى سبيله ولا يقتل فان قيل كيف يسقط عنه القتل بالتوبة مع أنه حدة والمحدود لا تسقط بالتوبة أجيب بأن المقصود من هذا القتل الحمل على أداء ما توجه عليه من الحق وهو الصلاة فإذا أدام بان صلى سقط محمول المقصود بخلاف سائر المحدود التي وضعت عقوبة على معصية سابقة كحد الزنا وشرب الخمر وغيرها فلا تسقط بالتوبة على المعتد لأن المقصود منها العقوبة على المعصية السابقة كما علمت ولا يكون المقصود من هذا القتل ما ذكرتم يختلف في سقوطه بالتوبة التي هي الصلاة ولا يخرج على الخلاف في سقوط المحدود بالتوبة على الصواب (قوله والا) مقابل لقوله فان تاب وقوله أي وإن لم يتب أي لم يمتثل الأمر ولم يصل وقوله قتل أي بنحو السيف لا بشيء من أنواع القتل بالهبة كما مر وتقدم أنه لا يقتل إلا أن طوب بالموذاة عند ضيق وقتها ويتوعدده الإمام أو نائبه بالقتل على تركها فان أمر على الترك حتى خرج وقتها قتل الإمام أو نائبه بخبر المحققين أنه صلى الله عليه وسلم قال أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصمتهم دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله هذا إن لم يبدعذرافان أبدى عذرا كنسيان أو برد أو نحوهما من الأعذار الصحيحة أو الباطلة لم يقتل لأنه لم يتحقق منه قصد تأخيرها عن الوقت بلا عذر وكذا لو أخبر بأنه صلى ولو كاذبا ولا يقتل أيضا بترك القضاء وما قبل من أنه لا يقتل بترك الصلاة بل يحبس ويعزر حتى يصلى كافي ترك الصوم والحج والزكاة مردود بأنه لا يقاس مع النص

حال كونه (معتقدا لوجوبها)
فبستتاب فان تاب وصلى
وهو تفسير للتوبة (والا) أي
وان لم يتب (قتل)

فالقياس متروك بالنسبة على ان الصوم لا يتصور التوعد عليه والتهديد لانه لا هيئة له
محسوسة وانحج على التراخي والزكاة ياخذها الامام من الممتنع قهرا عليه (قوله
حدا لا كفرا) أي حال كون قتله حدا لا لكفره لانه لا يكفر بترك الصلاة حتى
يخرج وقتها وان قال بعضهم بان انحراج الصلاة عن وقتها ردة كما هو رواية عن الامام
احمد وانما سقط بالتوبة مع ان سائر الحدود لا تسقط بالتوبة على المعتمد لما تقدم
من ان المقصود من هذا القتل الجمل على اداء ما توجه عليه من الحق فحيث اذاه سقط
بخلاف سائر الحدود فانها وضعت عقوبة على معصية سابقة (قوله وكان حكمه)
أي بعد قتله وقوله حكم المسلمين أي تحكم المسلمين الذين لم يتركوا الصلاة فلا ينافي
انه مسلم (قوله في الدفن) أي في وجوب الدفن وقوله في مقابرهم أي المسلمين
لانه منهم وقوله ولا يطعم من قبره أي بل يرفع بقدر شبر (قوله وله حكم المسلمين
أي كماله حكم المسلمين في الدفن وقوله في اغسل أي في وجوب الغسل وقوله
والتكفين أي ووجوب التكفين وقوله والصلاة أي ووجوب الصلاة عليه فتجب فيه
الاربعة التي تجب في غيره من المسلمين

حدا لا كفرا وكان حكمه
حكم المسلمين في الدفن في
مقابرهم ولا يطعم من قبره
وله حكم المسلمين أيضا في
الغسل والتكفين والصلاة
عليه والله أعلم
(كتاب)*
احكام الجهاد

(كتاب احكام الجهاد)*

أي القتال في سبيل الله مأخوذ من المجاهدة وهي المقاتلة لاقامة الدين وهذا هو الجهاد
الاصغر وأما الجهاد الاكبر فهو مجاهدة النفس فلذلك كان صلى الله عليه وسلم يقول
اذا رجع من الجهاد رحنا من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر ولا يصل فيه
قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كتب عليكم القتال بوجهه تعالى واقتلوهم حيث
وجه قتلهم وقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وهي آية السيف وقيل هي آية انفروا
خفافا وثقالا واخبار كثر بالحجيجين انه صلى الله عليه وسلم قال امرتان اقاتلتا
الناس حتى شهدا ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله وقيما الصلاة ويؤتوا
الزكاة فاذا قالوها عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله
ونجى مسلم لغدوة او راحة في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها واللام للقسم والغدوة
المرّة من الغدوة هو الذهاب في أول النهار من طلوع الفجر الى الزوال والروحة المرة
من الرواح وهو الذهاب في آخر النهار من الزوال الى غروب الشمس وتفصيله متعلق
من سيره صلى الله عليه وسلم في غزواته وبعوثه فالأولى ما خرج فيها بنفسه الشريفة

وكانت سبعا وعشرين وقيل تسعا وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في ثمانية احدى بدر
 والمخندق والمريسيع وقرنطة ونجيب وحنين والطائف ولم يقتل بيده
 الصكرية الا واحد او هو ابي بن خلف في غزوة أحد والثانية ما لم يخرج
 فيها بنفسه بل يبعث من يقاتل مع بقائه في المدينة الشريفة وتسمى سرايا
 وكانت سبعا واربعين (قوله وكان الامر به) أي بالجهاد وصوابه أن يقول
 وكان الاتيان به كما قاله الحثي تبعا للقبولي لان مقتضى صنيعه ان الامر هو
 المتصف بأنه فرض كفاية وليس كذلك بل الذي يتصف بذلك انما هو الفعل
 وهبارة الشيخ المخطيب وكان الجهاد الخ وهي اظهر وقوله في عهده أي
 حياته لان العهد معناه العلم وكنوبه عن الحياة (قوله بعد الهجرة) أي بعد
 هجرته صلى الله عليه وسلم من مكة الى المدينة وأما قبل الهجرة فكان
 ممنوعا منه اولا مطلقا لانه كان مأمورا بالصبر وتحمل الأذى ثم ابيح له قتال
 من قاتله بقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ثم ابيح له الابتداء به في غير الاشهر
 الحرم بقوله تعالى فاذا انسلك الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث
 وجدتموهم ثم ابيح مطلقا بقوله تعالى وقاتلوا المشركين كافة وقوله تعالى انفروا
 خفافا وثقالا وجاهدوا باموالكم وانفسكم في سبيل الله (قوله فرض كفاية)
 فاذا فعله من فيه كفاية سقط الطلب عن الباقي كما يصرح به الشارح فيما بعد
 (قوله وأما بعده) أي بعد موته صلى الله عليه وسلم وهذا مقابل لقوله في عهده
 صلى الله عليه وسلم وقوله فالكفار حالان جواب أما في قوله وأما بعده
 (قوله أحدهما) أي أحدا الحالين المذكورين وقوله أن يكونوا ببلادهم
 أي ان يكون الكفار في بلادهم (قوله فالجهاد فرض كفاية) أي لا فرض
 عين ولا لتعطل المعاش وقد قال تعالى لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير
 اولي الضرر والمجاهدون في سبيل الله باموالهم وانفسهم فضل الله المجاهدين
 باموالهم وانفسهم على القاعدین درجة وكلا وعد الله الحسنى فذكر فضل
 المجاهدين على القاعدین ووعد كلا الحسنى وهي الجنة والعاصي لا يوعدها وقال
 تعالى فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة أي ومكنت طائفة ليتفقهوا أي
 الماكتون في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم فحثهم على ان تنفر طائفة
 فدل على ان الجهاد فرض كفاية لا فرض عين (قوله في كل سنة)

وكان الامر به في عهده
 صلى الله عليه وسلم بعد
 الهجرة فرض كفاية وأما
 بعده فالكفار حالان
 أحدهما ان يكونوا ببلادهم
 فالجهاد فرض كفاية على
 المسلمين في كل سنة

أى لفعله صلى الله عليه وسلم له كل عام وكأحياء الكعبة فإنه فرض كفاية
 فى كل عام وأقل فرضة مرة فإن احتيج إلى زيادة زيد بقدر الحاجة ويقوم مقام
 ذلك أن يشحن الإمام الثغور بالعدد مع أحكام الحصون والختنادق وتقليد
 الأمر ذلك (قوله فإذا فعله من فيه كفاية) أى وإن لم يكن الفاعل من أهل
 فرضه كالصبيان والمجانين والنساء لأنه أقوى نكابة فى الكفار وقوله سقط المخرج
 أى الأثم وقوله عن السابقين أى لمحصل الكفاية بفعل من فيه كفاية
 (قوله والثانى) أى من المحالين السابقين وقوله أن يدخل الكفار بلدة من
 بلاد المسلمين أى مثل لقتل البلد القرية وغيرها ومثل البلدة من بلاد المسلمين
 البلدة من بلاد أهل الذمة وقوله أو ينزلوا قريباً منها أى بأن يكونوا دون
 مسافة القصر منها كما قاله الشمس الرملى (قوله فالجهاد حينئذ) أى
 حين أذنوا ببلدة من بلاد المسلمين أو نزولوا قريباً منها وقوله فرض عين عليهم
 أى على أهل تلك البلدة وعلى من كان دون مسافة قصر منها وإن كان فى أهلها
 كفاية لأنه كالحاضر معهم وعلى من كان بمسافة القصر إن احتاجوا إليهم بقدر
 الكفاية لا نقاذهم من الهلكة فيصير فرض عين فى حق من قرب وفرض كفاية
 فى حق من بعد (قوله فيلزم أهل ذلك البلد) أى حتى الصبيان والنساء والعبيد
 والمدين ولولا إذن من الأولياء والأزواج والسادة ورب الدين بخلاف المحال
 الأول فإنه يحرم فيه الجهاد على الولد من غير إذن أصوله المسلمين ذكورا كانوا
 أو إناثاً من جهة الأب أو من جهة الأم حتى لو أذن بعضهم ولم يأذن السابقون ولو
 واحد امتنع ولا يعتبر إذنهم فى سفر تجارة أو غيرها حيث لا خطر فيه بخلاف
 ما فيه خطر كركوب بحر أو دخول بأذية خطيرة ولا يحرم سفر تعلم علم شرعى ولو
 فرض كفاية كطلب درجة الفتوى وإن لم تأذن له أصوله وإن أمكنه فى البلد لكن
 ربحى بسفرة زيادة فراغ أو إرشاد شيخ ونحو ذلك كما يحصل لمن يجاور فى الجامع مع
 الأزهر ويعتبر رشده فى فرض الكفاية ويحرم سفره وسر الجهاد أو غيره بلا إذن
 رب دين حال ولو كافراً إن لم ينب من يؤديه عنه من ماله الحاضر فإن أناب
 من يؤديه عنه من ذلك فلا تحريم وخرج بالموسر المعسر وبالحال الموجل وإن
 قصر الأجل فلا تحريم لعدم توجه المطالبة به قبل حلوله فإن أذن أصله
 أو رب الدين فى الجهاد ثم رجع بعد خروجه وعلم برجوعه وجب عليه
 الرجوع إن لم يحضر الصف ولم يخرج بجعل من السلطان وإن يأمر على نفسه

فإذا فعله من فيه كفاية
 سقط المخرج عن السابقين
 والثانى أن يدخل الكفار
 بلدة من بلاد المسلمين أو ينزلوا
 قريباً منها فالجهاد حينئذ
 فرض عين عليهم فيلزم أهل
 ذلك البلد

وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين بانصرافه والافلا يجب الرجوع بل يحرم
انصرافه ان حضر الصف لقوله تعالى اذ القيمة فتنة فاثبتوا ولقوله تعالى اذ القيمة
الذين كفروا وحفوا فلا تولوهم الادبار ولا ان انصراف حيث يذبحون امر القتال
فان امكنه عند الخوف ان يقيم في قرية او بلد بالطريق الى ان يرجع الجيش
فيرجع معهم لزمه ذلك (قوله الدفع للكفار بما يمكن منهم) ولو ضرب
بأجبار أو نحوها نعم من لم يمكنه التأهب وجوز اسرا وقتلان أخذوا علم انه ان امتنع
من الاستسلام قتل فله استسلام وقتال سواء كان رجلا أو امرأة ان امنت المرأة
فاحشة ان اخذت فان علم انه ان أخذ قتل ولم يعلم انه ان امتنع من الاستسلام
قتل ولم تأمن المرأة فاحشة ان اخذت تعين الجهاد ولو اسروا مسلما وان لم يدخلوا
دارنا لزمنا السعي في خلاصه ان رجي بان كانوا قريبين منا كما يلزمنا في دخولهم
دارنا دفعهم عنها لان حرمة المسلم اعظم من حرمة الدار فان لم يرج بان توغلو
في بلادهم تركناه للضرورة (قوله وشرائط وجوب الجهاد) أي والكفار ببلادهم
فهذه الشروط تعتبر في الحال الاول دون الثاني لما علمت من انهم اذا دخلوا بلادنا
وجب الجهاد على الجميع (قوله سبع خصال) أي احوال جمع خصلة بمعنى
الحال (قوله أحدها) أي احدا من خصال السبع وكان مقتضى الظاهر ان
يقول احداها لان الخصال مؤنثة الا ان يقال الشارح اعتبر كونها بمعنى
الاشياء فلذلك قال أحدها ولم يقل احداها وهو كذا يقال في قوله والثاني
الى آخرها وهذا اوضح من قول المحشي واعاد الشارح الضمائر عليها مذكرة باعتبار
كونها اشياء لان الشارح لم يذكر الضمائر بل ليس في كلامه الا الضمير الاول
في قوله أحدها وهو مؤنث وانما ذكر اسماء الاعداد كما ترى (قوله الاسلام)
أي لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار فتحاطب به
المؤمنين دون غيرهم (قوله فلاجهاد على كافر) أي ولو ذميا لانه يذلل الجزية
لنذب عنه لا ليدب عنا وعن بعضهم ان هذا مستثنى من تكليف الكفار بفروع
الشريعة (قوله والثاني) أي من الخصال السبع وكان مقتضى الظاهر
والثانية وقد عرفت الجواب عنه (قوله البلوغ) لان النبي صلى الله عليه وسلم
رد ابن عمر يوم احدثوا كان اذ ذاك ابن اربع عشرة سنة واجازه يوم الخندق وكان
اذ ذاك ابن خمس عشرة سنة (قوله فلاجهاد على صبي) أي بالمعنى الشامل

الدفع للكفار بما يمكن منهم
(وشرائط وجوب الجهاد سبع
خصال) أحدها (الاسلام)
فلاجهاد على كافر (و)
الثاني (البلوغ) فلاجهاد
على صبي

للصبي أو يتي على ظاهره وتكون الصبي داخلة في المرأة فيما بأن تجعل شاملة
لها أو تكون مفهومة منها بطريق الأولوية (قوله والثالث العقل) أي ولو
سكران (قوله فلا جهاد على مجنون) أي لعدم تكليفه كالصبي وقوله تعالى
ليس على الضعفاء الآية قيل هم الصبيان لضعف أبدانهم وقيل هم المجانين
لضعف عقولهم (قوله والرابع الحرية) أي الكاملة بدليل ذكر البعض
في المفهوم (قوله فلا جهاد على رقيق) أي سواء كان ذكرا أو أنثى لقوله تعالى
وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ولا مال للرقيق ولا نفس له يملكها
فلم يشمله الخطاب (قوله ولو امرؤ سيدة) أي فلا يجب عليه بامرؤه لأنه
ليس من الاستخدام المستحق للسيد فإن الملك لا يقتضي التعريض للهلاك نعم
للسيد استحباب غير المكاتب معه في الجهاد للخدمة (قوله ولو مبعوضا) أي
وان قل الرقيق (قوله ولا مدبر ولا مكاتب) أي وان تعلق بهما حق الحرية
فلا نظر لذلك (قوله والخامس الذكورية) بالياء المناسبة للحرية وفي بعض
النسخ المذكورة بلاء وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب (قوله فلا جهاد
على امرأة وخنثى مشكل) أي لضعفهما غالبا ولقوله تعالى يا أيها النبي حرض
المؤمنين على القتال ولقط المؤمنين ينصرف للرجال دون النساء ولقوله صلى
الله عليه وسلم لعائشة وقد سألت عن الجهاد لکن افضل الجهاد حج مبرور وتسمية
الحج جهادا لكونه مشتملا على مجاهدة النفس بالتعب والمشقة وذكر الخنثى
في التفريع على المفهوم يدل على ان المراد الذكورية يقينا (قوله والسادس
العهة) أي ليستطيع الجهاد ولو مرض بعد ما خرج فهو بالخيار بين ان ينصرف
وان يمضي ولو حضر الواقعة جازله الرجوع على الصحيح ان لم يمكنه القتال فان
امكنه الرمي بالحجارة لزمه على الاصح في زوائد الروضة (قوله فلا جهاد على
مريض) أي لقوله تعالى ولا على المريض حرج وقوله بمرض يمنعه عن قتال
وركوب الابل مشقة شديدة أي بحيث لا يتحمل عادة بخلاف المرض الذي لا يمنعه
عن ذلك فلا عبرة بصداغ خفيف ووجع فرس وحي خفيفة كما أشار إليه الشارح
بقوله كحصى مطبقة (قوله والسابع الطاقة على القتال) وفي بعض النسخ
الطاقة لا قتال أي القدرة عليه بالبدن والمال من نفقة وسلاح وكذا بالمركب
ان كان سفره سفر قصر فان كان دونه لم يشترط المركوب ان كان قادرا على المشي

(و) الثالث (العقل) فلا
جهاد على مجنون (و) الرابع
(الحرية) فلا جهاد على
رقيق ولو امرؤ سيدة ولو مبعوضا
ولا مدبر ولا مكاتب (و)
(الذكورية) الخامس
فلا جهاد على امرأة وخنثى
السادس
مشكل (و) السابع
(العهة) فلا جهاد على
مريض بمرض يمنعه من
قتال وركوب الابل مشقة
شديدة كحصى مطبقة (و)
السابع (الطاقة على القتال)

والا اشترط ولا بد ان يكون ذلك فاضلا عن مؤنة من تلزمه مؤنته ذهبا واما ما كافي
الحج ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المون كما ذكره اقاخي
ابو الطيب وغيره (قوله أي فلا جهاد على اقطع يده مثلا) أي او معظم اصابعها ولا على
اشل يدا ومغظم اصابعها لان مقصود الجهاد البطش والنكابة وهو مفقود فيهما
بمخلاف فاذا قل اصابع يدا واشله وفاقد اصابع الرجلين ان امكنه المشي بغير عرج
بين فان لم يمكنه الا بعرج بين لم يجب عليه الجهاد لانه لا جهاد على الاعرج عرجا
ينساو وفي رجل واحدة وكذلك الاعرج لقوله تعالى ليس على الاعرج حرج ولا على
الاعرج حرج ولا يضر عرج يسير لا يمنع المشي والعدو والهرب ولا ضعف بضرا كان
يدرك الشخص ويمكنه اتقاء السلاح (قوله ولا على من عدم اهبة القتال)
أي ما يتأهب به ويستعذبه للقتال وقد مثله الشارح بقوله كسلاح الخ والضابط
في ذلك ان تقول كل عذر منع وجوب الحج كفقده زاد او راحلة منع وجوب
الجهاد فلا جهاد على معذور بما يمنع وجوب الحج الا خوف طريق من كفار
او اصوص مسلمين فلا يمنع وجوب الجهاد لان مناه على ارتكاب المخاوف فيحتمل
فيه ما لا يحتمل في الحج (قوله ومركوب) أي في سفر قصر فان كان دونه
لزمه ان كان قادرا على المشي والا فلا كما مر فلو لم يكتب دابته او فتيت نفقته
بعد ما خرج فهو بالخيار بين ان ينصرف وان يمضي فان حضر الواقعة جاز له الرجوع
على الصحيح اذا لم يمكنه القتال كما مر فيما لو مرض بعد ما خرج (قوله ومن اسر من
الكفار) أي بأن اسره الامام او امير الجيش او جند المسلمين وقوله فعلى ضربين
أي نوعين (قوله ضرب لا تخير فيه للامام) أي او نائبه وانخذ ذلك الشارح
من قول المصنف في الضرب الثاني والامام مخير فيهم بين أربعة اشياء فانه يفيد
بالمقابلة ان الضرب الاول لا تخير فيه (قوله وفي بعض النسخ بدل يكون
يصير) ومعنى يكون يصير كافي بعض النسخ وقوله رقيقا بنفس السبي بفتح السين
المهملة وسكون الباء الموحدة وهو الاسر كما قاله التوي في تحريره وفسره الشارح
بالاخذ والمراد به الاستيلاء والقهر كما يرق حربى بحربى بالقهر ومن صار رقيقا بالاسر
لا يختص به من أسره بل يكون كسائر اموال الغنيمة الخمس لاهله والباقي
للغنائم لانه صلى الله عليه وسلم كان يقسم السبي كما يقسم المال (قوله وهم) أي
الضرب الذي يكون رقيقا بنفس السبي وانما أتى بضمير الجمع مع ان لفظ الضرب مفرد

أي فلا جهاد على اقطع يده
مثلا ولا على من عدم اهبة
القتال كسلاح ومركوب
ونفقة (ومن اسر من الكفار
فعلى ضربين ضرب لا تخير
فيه للامام بل يكون) وفي
بعض النسخ بدل يكون يصير
(رقيقا بنفس السبي) أي
الاخذ (وهم)

نظر المعناه فانه جمع معنى واعتبار الخبر (قوله الصبيان والنساء) أى والعبيد
كما يدل عليه تيميد الشارح في الضرب الثاني بالاحرار والمراد برق العبيد استقراره
لا يتجدد ومثلهم المعضون بالنسبة لبعضهم الرقيق ويأتى في باقيهم - هم المحرر التحير بين
المن والفداء والاسترقاق لا القتل تغليباً لمحقن الدم ولا يسرى الرق الى البعض المحرر
كما اعتمد الرمي خلافاً للقولين في قوله يسرى الرق الى البعض المحرر فيصير رقيقاً
عكس سرى المحرية والحاصل أن بعضهم الرقيق يستمر رقيقاً وبعضهم المحرر يأتى فيه
التحير بين ما عدا القتل من الثلاثة المذكورة ولا يجوز قتل النساء والصبيان للنهي
عن قتلهم وكذا من في معناتهم نظر الحق الغائمين فإن قتلهم الا امام أو نائبه ضمن قيمتهم
للاغنيين كما تراهم اموال الغنيمة وان كان قتلهم لشرفهم وقوتهم (قوله أى صبيان
الكفار ونساءهم) أى الكفار حتى زوجة الذمى الحادثة بعد عقد الذمة له فترق بنفس
السبي بخلاف زوجته الموجودة في عقد الذمة له فيمتنأ ولها العقد على جهة التبعية له
وحتى زوجة من اسلم من الكفار فترق بنفس السبي على الصحيح كما سيذكره الشارح
بقوله واسلام الكافر لا يعضم زوجته عن استرقاقها بخلاف زوجة المسلم الاصل
فاذا كانت حريصة لا تسي ولا ترق بالسبي اذا سبيت كما صححه في المنهاج وأصله
وهو المعتمد لان الاسلام الاصل اقوى من الاسلام الطارى خلافاً لما يقتضى كلام
الروضة والشرح من انها تسي وترق بالسبي فالمعتمد في زوجة من اسلم انها ترق
بالسبي وفي زوجة المسلم الاصل انها لا ترق بالسبي واذا سبيت زوجة حرة وورقت بنفس
السبي او زوج حرة وورقت بنفس السبي بأن كان صغيراً او مجنوناً او بالاسترقاق ان كان
بالغاً عاقلاً وضرب عليه الرق او سبياً ما انتفىح النكاح لحديث الرق المنزل منزلة
الموت فان كانا رقيقين لم ينتفخ النكاح سواء سبياً ما او احدهما لانه لم يحدث رق
وانما انتقل الملك من شخص الى آخر وذلك لا يقطع النكاح كالبيع والهبة (قوله
ويلحق بمأذكر) أى من الصبيان والنساء وقوله الخثاني والمجانين أى يفرقون بنفس
السبي لان الخثاني ملحقون بالنساء والمجانين ملحقون بالصبيان (قوله ونخرج
بالكفار نساء المسلمين) أى فلا ترق بالاسر زوجة المسلم الاصل بخلاف زوجة من اسلم
على المعتمد فيهما وقوله لان الامر لا يتصور في المسلمين أى فيما يتعلق بالمسلمين
كزوجاتهم وعقباتهم فلا تسي زوجة المسلم ولا عتيقه حتى عتيق من اسلم لا يسي
بخلاف زوجته والفرق ان الولاء الزم من النكاح لان الولاء لا يقبل الرفع والنكاح

أى
الصبيان والنساء
صبيان الكفار ونساءهم ويلحق
بمأذكر الخثاني والمجانين
ونخرج بالكفار نساء المسلمين
لان الامر لا يتصور في المسلمين

يقبله وأما عتيق الذمي فيسبى كزوجته المحاذية بعد عقد الزمة له بخلاف زوجته
الموجودة حين عقد الزمة له كما مر (قوله وضرب لا يرق بنفس السبي) أي وإنما
يرق بالاسترقاق الذي هو أحد الأشياء الأربعة الآتية إذا اختاره الإمام أو نائبه
بأن رآه مصلحة كما سياتي (قوله وهم) أي الضرب الذي لا يرق بنفس السبي وإنما
أني بضعير الجمع لما مر في الذي قبله وقوله الكفار الأصليون خرج به المرتدون
فلا يطالبهم الإمام إلا بالاسلام كما سيذكره الشارح وقوله الرجال البالغون
الأحرار العاقلون خرج بالرجال النساء والمجنون وبالبالغين الصبيان وبالأحرار
العبيد والمبعوضين بالنسبة لبعضهم الرقيق وأما بالنسبة لبعضهم المحررون فدخلوا لكن
يمنع فيهم القتل تغليبا لثمن الدم كما مر وبالعاقلين المجانين فهذه المفاهيم تقدمت في
الضرب الأول ودخل في المنطوق عتيق الذمي إذا كان حربا فإذا التحق بدار الحرب
وحارب يسبي ويسترق لأن الذمي نفسه إذا التحق بدار الحرب وحارب يسبي ويسترق
فعتيقه أولى لا عتيق المسلم فإذا التحق بدار الحرب وحارب لا يسبي ولا يسترق لأن
الولاء بعد ثبوته لا يرتفع مع كونه حقا للمسلم وكذلك عتيق من أسلم بخلاف زوجته كما مر
(قوله والإمام) أي أو أمير الجيش كما في بعض النسخ وقد ذكره الشيخ الخطيب وقوله
مخبر فيهم أي بحسب المصلحة للإسلام والمسلمين بالاجتهاد لا بالتشهي كما يعلم من قول
المصنف يفعل ما فيه المصلحة للمسلمين (قوله بين أربعة أشياء) لكن المبعوضون يتخير
فيهم الإمام بالنسبة لبعضهم المحررين ثلاثة أشياء لا متاع القتل فيهم كما مر (قوله
أحدها) أي أحد الأربعة أشياء (قوله القتل) فيغله إذا كان فيه اتحاد شوكة
الكفار وأعزاز المسلمين وأظهر أركانهم وقوله بضرب رقبة أي بخنوس سيف وقوله
لا يتحرى رق وتغريق مثلا أي ولا يغير ذلك من أنواع القتل بالهبة (قوله والثاني)
أي من الأربعة أشياء (قوله الاسترقاق) أي ضرب الرق ولو وثني أو عربي
أو بعض شخص على المصحح في الروضة إذا رآه مصلحة ولا يسرى الرق إلى باقيه على
الأصح فيكون مبعوضا كما لو اعتق الشريك نصيبه من العبد ولم يوسر بقيمة باقيه فإنه
لا يسرى العتق حينئذ ويكون مبعوضا (قوله وحكمهم بعد الاسترقاق) أي
ضرب الرق عليهم كبقية أموال الغنمة أي فيكون الخمس لأهله والباقى للغنائم
كما تقدم في الضرب الذي يرق بنفس السبي (قوله والثالث) أي من الأربعة
أشياء (قوله المن عليهم) أي الأنعام عليهم وقوله بتخايع سيالهم متعلق بالمر

(و) ضرب لا يرق بنفس السبي
(و) الكفار الأصليون
(الرجال البالغون) الأحرار
العاقلون (والإمام مخبر فيهم
بين أربعة أشياء) أحدها
(القتل) بضرب رقبة
لا يتحرى رق وتغريق مثلا
(و) الثاني (الاسترقاق)
وحكمهم بعد الاسترقاق
كبقية أموال الغنمة
(و) الثالث (المن عليهم)
بتخايع سيالهم

وفعل ذلك اذا كان فيه اظهر اعز المسلمين (قوله والرابع) أي من الاربعة اشياء
 (قوله القدية) وفي بعض النسخ الفداء وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب
 (قوله اما بالمال) أي باخذ منهم سواء كان من مالهم او من مالنا تحت ايديهم
 ويجوز أن يفديهم باسلحتنا التي تحت ايديهم ولا يجوز ذاسلحتهم التي تحت ايدينا لهم
 بما لا يذلونه لنا كما لا يصح بيع السلاح لهم قال العلامة الرمي مالم يظهر في ذلك
 مصلحة لنا ظهورا تاما لا ريبه فيه والا جاز ويفرق بينه وبين منع بيع السلاح لهم
 ولو ظهر فيه تلك المصلحة بأن في بيعه لهم اعانة لهم ابتداء فلم يتطرق فيه لمصلحة وهذا
 امر في الدوام فجاز ان يتطرق فيه للمصلحة وخرج بقولنا بما لا يذلونه لنا اسرانا فيجوز
 أن يرد سلاحهم اليهم باسرانا على الاوجه من وجهين (قوله او بالرجال) ومثلهم
 غيرهم وشمل تعبير المصنف بالرجال اهل الذمة فقول الشارح أي الاسرى من
 المسلمين ليس قيد التخصيص بل جرى على الغالب كما استظهره شيخ الاسلام في شرح
 المنهاج (قوله ومال فدايتهم كبقية اموال الغنمة) أي في خمس فالتخمس لاهله
 والباقي للغانين كما مر في رقابهم بعد الاسترقاق (قوله ويجوز ان يفادي الخ) تفصيل
 لقوله او بالرجال وأشار بذلك الى أن أئ في الرجال للجنس الصادق بالواحد والمتعدد
 وقوله مشرك واحد بمسلم أي واحد وقوله او أكثر يشمل الاثنين والثلاثة وهكذا
 وقوله ومشركون المراد به ما فوق الواحد فيصدق بالاثنين والاكثير وقوله بمسلم
 أي او أكثر ففيه المحذوف من الثاني للدلالة الاول ولعله حذفه لكونه يعلم بالاولى
 (قوله بفعل الامام) أي او امير المجيس كما ذكره الشيخ الخطيب وقوله من ذلك
 أي المذكور من الاربعة المذكورة في الضرب الثاني ويسقط دين حربي على حربي
 آخر برق احدهما سواء كان من عليه الدين او رب الدين فان كان لغير حربي
 او على غير حربي كسلم او ذم لم يسقط برق احدهما فادارق من عليه الدين قضى
 من ماله ان غنم بعد رقه وان زال ملكه عنه بالرق قياسا للرق على الموت فان غنم قبل
 رقه ادمه لم يقض منه بل يبقى في ذمته الى ان يعتق فيطالب به كما لو لم يكن له مال
 ولو كان محربي على مثله دين ثم عصم احدهما بايمان او امان مع الآخر ادونه فان كان
 دين معاوضة كبيع وقرض لم يسقط لالتزامه بعقد وان كان دين انلاف او نحوه
 سقط لعدم التزامه بعقد يستدام كافي شرح المنهاج (قوله ما فيه
 المصلحة للمسلمين) أي وللإسلام فالخيار في ذلك بحسب المصلحة والاجتهاد لا بالتشهي

(و) الرابع - (القدية) اما
 (بالمال او بالرجال) أي
 الاسرى من المسلمين ومال
 فدايتهم كبقية اموال الغنمة
 ويجوز ان يفادي مشرك
 واحد بمسلم او أكثر ومشركون
 بمسلم (بفعل) الامام (من)
 ذلك ما فيه المصلحة للمسلمين

كأمر (قوله فان خفي عليه الاخطاخ) مقابل لحدوف تقديره هذا ان ظهر له
 الاخطاخ وقوله حبسهم حتى يظهر له الاخطاخ فيفعله أي لانه امر راجع الى الاجتهاد
 لا الى التشهي فيؤخر لظهور الصواب (قوله ونخرج بقولنا سابقا الاصلين)
 أي في قوله وهم الكفار الاصلين وقوله الكفار غير الاصلين أي بأن طرأ كفرهم
 بعد اسلامهم وقوله ~~كما~~ المرتدين الكاف هنا استقصائية اذ لم يبق للكفار غير
 الاصلين مثال غير المرتدين وان كان حكم الزنادقة حكم المرتدين في أنه لا يقبل
 منهم الا الاسلام فان امتنعوا قتلهم ولا يصح كون الكاف لادخال الزنادقة لانهم
 كفار اصلين وبهذا تعلم ما في قول المحشي الكاف هنا استقصائية اولادخال
 الزنادقة (قوله فيطالبهم الامام بالاسلام) أي عينا بدليل قوله فان امتنعوا
 قتلهم أي فان امتنعوا من الاسلام قتلهم فلا يقبل منهم الا الاسلام (قوله ومن
 اسلم من الكفار قبل الاسراخ) وأما من اسلم من الكفار بعد الاسر فيعصم دمه من
 القتل فيعصم قتله بخبر الصحيحين امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله
 الى ان قال فاذا قالوا ما عصموا مني دماءهم واموالهم الا بحقها وحسابهم على الله لكن
 قوله واموالهم محمول على ما قبل الاسر بدليل قوله الا بحقها فان من حقها ان ماله
 المقدور عليه بعد الاسر غنية فيمتنع التمل فقط ويبقى الخيارات في الباقي من خصال
 التحجير السابقة كما ان من عجز عن الاعتاق في كفارة اليمين يبقى خياره في الباقي
 من خصاها هذا ان كان اسلامه قبل اختيار الامام فيه خصلة غير القتل كالمن
 والفداء فان كان اسلامه بعد اختيار الامام فيه خصلة غير القتل تعينت كما في شرح
 المنهج (قوله أي اسر الامام له) أي او امير الجيش كما في نظيره (قوله احرز)
 أي عصم باسلامه ومثله التزام الجزية بعقدها وقوله ماله أي من غنمه وقوله ودمه
 أي من سفكه بخبر الصحيحين السابق (قوله وصغار اولاده) أي اولاده الصغار
 فالإضافة من إضافة الصفة للموصوف والمراد صغار اولاده الاحرار لانهم يتبعونه
 في الاسلام ومثلهم المجانين ولو طرأ المجنون بعد البلوغ لما ذكر وخرج
 بالاحرار الرقاء فلا يصحهم اسلام ابيهم من السبي بل امرهم تابع لمرساداتهم لانهم
 من اموالهم ومثلهم ايضا الحمل فيعصمه اسلام ابيه لانه يتبعه في الاسلام نعم ان سلبت
 امه قبل اسلام ابيه ثبت رقه بسبي الام مع الحكم باسلامه تبعالا بيه ولكن لا يبطل
 اسلامه رقه كالمفصل (قوله عن السبي) متعلق باحرز مني عصم كما مر (قوله

فان خفي عليه الاخطاخ
 حبسهم حتى يظهر له الاخطاخ
 فيفعله ونخرج بقولنا سابقا
 الاصلين الكفار غير
 الاصلين كما ارتد بين
 فيطالبهم الامام بالاسلام
 فان امتنعوا قتلهم (ومن
 اسلم من الكفار قبل
 الاسر) أي اسر الامام له
 (احرز ماله ودمه وصغار
 اولاده) عن السبي

وحكم باسلامهم تبعاله أى لانه يتبعونه فى الاسلام كما موسى علم من قول المصنف
 أن يسلم أحد أبويه (قوله بخلاف البالغين من أولاده) محترز قوله صغاراً وأولاده
 والمراد بالبالغين العقل لآن المجانين كالصغار فيعصمهم كما وقوله فلا يعصمهم أى
 البالغين لانهم لا يتبعونه فى الاسلام (قوله واسلام المجذأ) خص الشارح الكلام
 السابق بالاب فلذلك احتج الى ذكر المجذأ أن جعل عاماً للاب والجد فلا حاجة
 لذكر الجد هنا ويكون المراد صغاراً وأولاده وان سفلوا وقوله يعصم أى كما يعصم
 اسلام الاب وقوله الولد الصغير أى الذى هو ولد الولد فاسلام الجد يعصم ولد الولد
 ولو كان الاب حياً (قوله واسلام الكافر لا يعصم زوجته عن استرقاقها) أى على
 المعتمد كما فى التهاج لاستقلالها فان قيل اذا عقد الكافر الجزية عصم زوجته الموجودة
 حين عقد الجزية عن استرقاقها فكان الاسلام أولى بذلك أوجب بأن الزوجة
 تستقل بالاسلام فلا تجعل فيه تابعة لان ما يمكن استقلال الشخص به لا يجعل فيه
 تابعة لغيره ولا تستقل ببذل الجزية فتجعل فيه تابعة لان ما لا يمكن استقلال
 الشخص به يجعل فيه تابعاً لغيره (قوله ولو كانت حاملاً) أى فى الاصح وقد تقدم أنه
 يعصم الحمل لتبعيته له فى الاسلام وان كان لا يعصم الزوجة فى هذه الصورة (قوله
 فان استرقت) أى بنفس السبي لا بضرب الرق لانها ترق بالاسر وقوله انقطع نكاحه
 فى المحال أى فى حال السبي سواء كان قبل الدخول بها أم بعده لا متناع امصال
 الامة الكافرة فى نكاح المسلم كما يمنع ابتداء نكاحها (قوله ويحكم للصبي) أى
 والصلية كما قاله ابن قيسم وفسر الشيخ الخطيب الصبي بالصغير الشامل للذكر والانثى
 والمختنى وهو الموافق لما نقله الاسنوى عن ابن حرم وأقره من أن الصبي يشمل الذكر
 والانثى أى والمختنى (قوله بالاسلام) أى ظاهراً أو باطناً فى تبعية أحد أبويه
 وفى تبعية السابى وظاهراً فقط فى تبعية الدار ومن ثم لو وصف الكافر بعد البلوغ
 فى التبعية من الأولين صار مرتداً فيستتاب فان تاب ترك والاقتل بخلاف التبعية
 الاخيرة فانه اذا وصف الكافر بعد بلوغه فيها تبين أنه كافر أصلي وليس مرتداً
 والفرق أن تبعية الدار ضعيفة بخلاف التبعية من الأولين (قوله عند وجود ثلاثة
 أسباب) وفى بعض النسخ عند وجود ثلاثة أشياء والمراد عند وجود واحد منها
 ولذلك قال الشيخ الخطيب عند وجود أحد ثلاثة أسباب واقترانه كغيره على هذه
 الثلاثة يدل على أنه لا يحكم باسلام الصبي المميز اذا نطق بالشهادتين وهو الصحيح

وحكم باسلامهم تبعاله
 بخلاف البالغين من أولاده
 فلا يعصمهم اسلام أبيهم
 واسلام الجد يعصم أيضاً الولد
 الصغير واسلام الكافر
 لا يعصم زوجته عن استرقاقها
 ولو كانت حاملاً فان استرقت
 انقطع نكاحه فى المحال
 (ويحكم للصبي بالاسلام
 عند وجود ثلاثة أسباب)

المنصوص في القديم والجديد لأن نطقه بالشهادتين إما خبر أو ما أنشأه فإن كان خبراً
فخبره غير مقبول وإن كان أنشأه فهو كفقوده وهي باطلة وأما اسلام سيدنا علي كرم
الله وجهه بناء على ما عليه الأكثر من أنه اسلم قبل بلوغه فأجاب عنه اليهقي بأن
الاحكام انما صارته منوطه بالبلوغ بعد الهجرة قال السبكي وهو الصحيح لأن
الاحكام انما نيطت بالبلوغ عام المتخندق وقد كانت منوطه قبل ذلك بسن التمييز وقبل
أنه خصوصية لسيدنا علي رضي الله عنه على أنه قيل أنه كان بالغاً حين اسلم كما نقله
القاضي أبو الطيب عن الامام احمد رضي الله عنه ويستحب ان يحال بين الصبي الذي
وصف الاسلام وبين ابويه الكافرين لثلاثيقتناه فيتلطف بوالديه ليؤخذ منهما فان
أبى فلا حيولة (قوله احدهما) أي احدهما لثلاثة اسباب او الثلاثة اشياء على
اختلاف النسخ (قوله أن يسلم احداً بويه) وفي معنى الابوين الاجداد والمجدات
وان لم يكونوا وارثين من جهة الاب او من جهة الام فقول المصنف احداً بويه ليس
قيداً بل المدار على اسلام احداً اصوله وان بعد وكان الاقرب حياً فان قيل اطلاق ذلك
يقتضي المحكم على جميع الاطفال بالاسلام باسلام ابيهم آدم عليه الصلاة والسلام
اجيب بان الكلام في جدي نسب اليه بحيث يعرف به ومثل السبي الحمل في اسلامه
باسلام احداً بويه او احداً اصوله ونسبته ذلك ان تحصل به امه في حال كفر ابويه
ومাত্র اصوله ثم يسلم احداً بويه او احداً اصوله قبل انفصاله او بعده وقبل تمييزه او بعده
وقبل بلوغه وأما لو كان احداً بويه او احداً اصوله مسلماً وقت علوقه فقد انعقد مسلماً
بالاجماع ولا يضر ما يطرأ بعد ذلك من ردة احداً بويه او احداً اصوله قال ابن قاسم
وقد وقع السؤال عن ذمى غاب واسلم في غيبته ثم حضر بعد بلوغ ولده وادعى أنه اسلم
قبل بلوغه وادعى ولده أنه بلغ قبل اسلامه واجاب بأنه لا يبعد تصديق الاب لأن
الاصل بقاء الصبا الى الاسلام وأما اصل بقاء الكفر الى البلوغ فقد ضعف بوجود
الاسلام (قوله فيكم باسلامه) أي الصبي وقوله تبعالهما أي لا احدهما
فان الكلام في اسلام احداً بويه ومعلوم انها لو اسلمت معاتبهما بالاولى لقوله تعالى
والذين امنوا واتبعناهم ذرياتهم بايمان الحقنا بهم ذرياتهم (قوله وأما من بلغ مجنوناً
الخ) كان الاولى اسقاط كلمة أما كما قاله الشبرايمسى وقوله او بلغ عاقلان من جن أي
على الاصح في هذه وعبرة الشيخ الخطيب والمجنون المحكوم بكفره كالصغير في تبعية
احداً اصوله في الاسلام ان بلغ مجنوناً وكذا ان بلغ عاقلان من جن في الاصح انتهت

احدهما (ان يسلم احداً بويه)
ففيكم باسلامه تبعالهما
وأما من بلغ مجنوناً او بلغ
عاقلان من جن

(قوله فكالمسي) أي فيحكم باسلامه تبعاً لأحد أبويه أو أحد أصوله كما تقدم في
المسي (قوله والسبب الثاني مذكور في قوله) إنما احتاج لهذا التأويل لكون
العطف باو في كلام المصنف وهكذا يقال فيما بعد وهذا تعلم ما في قول المحشي لا حاجة
لهذا التأويل في هذا وما بعده (قوله أو يسى) أي المسي ومثله المجنون وقوله مسلم
أي ولو غير مكلف وشمل ما لو كان مسلماً بالتبعية بأنواعها فببعضه المسي والمجنون
ظاهر وأبطلنا كما تقدم لأن له عليه ولاية وليس معه من هو أقرب إليه منه فببعضه
كأب قال الإمام وكان السابى لما بطل حرمة قلبه قلباً كلياً فقطع النظر عما كان
واقف له بوجود تحت يده فاشبه تولد تحت أبويه المسلمين (قوله حال كون المسي
الح) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف منفرداً حال من الضمير الذي هو المفعول
العائد إلى المسي وقوله منفرداً عن أبويه أي بحيث لا يكون معه أحد مما في جيش
واحد وغنية واحدة كما يعلم مما ذكره الشارح (قوله فإن سبى المسي مع أحد
أبويه) مقابل لقوله منفرداً عن أبويه وقوله فلا يتبع المسي السابى له أي بل يتبع
أحد أبويه لأن تبعية الأصل أقوى من تبعية السابى ولا يؤثر موت الأصل بعد ذلك
لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السبى (قوله ومعنى كونه مع أحد أبويه أن يكون
في جيش واحد وغنية واحدة) أي وأن اختلف سايبهما وقوله لأن ما لكهما يكون
واحد أي فليس ذلك مراداً كما قد يتوهم (قوله ولو سباه ذمى) أي منفرداً
عن أبويه كما في الذي قبله ومثل الذمى المؤمن والمعاهد بخلاف الحرى ولو سباه مسلم
وذمى أو غيره ممن ذكر حكم باسلامه تغليباً لحكم الاسلام كما ذكره القاضى وغيره
واقره في شرح الروض (قوله وحمله إلى دار الاسلام) قيد بذلك تبعاً للبعوى لئلا يكون
محلاً للخلاف بعده (قوله لم يحكم باسلامه في الأصح) أي على القول الأصح
وهو المعتمد وقيل يحكم باسلامه محمله إلى دار الاسلام ورد بأن الدار لم تؤثر فيه ولا في
أولاده فكيف تؤثر في مسيه (قوله بل هو على دين السابى له) أي فإن كان
يهودياً فهو يهودى وإن كان نصرانياً فهو نصرانى وإن خالف دين أبويه ومن هنا
يتصور عدم التوافق بين الأولاد والأبوين وبين الأولاد وبعضهم مع بعض في الدين
كما يقع في مواضع كثيرة نعلم أن اسم أحد أبويه بعد سبى الذمى له وقبل بلوغه حكم
باسلامه خلافاً للعالمى (قوله والسبب الثالث مذكور في قوله) قد تقدم
التنبه على السبب الذي أحوجه لهذا التأويل (قوله أو يوجد أي المسي لقيطاً

فكالمسي والسبب الثاني
مذكور في قوله (أو يسى)
مسلم حال كون المسي
من أبويه) فإن سبى المسي
مع أحد أبويه فلا يتبع المسي
السابى له ومعنى كونه مع
أحد أبويه أن يكون في جيش
واحد وغنية واحدة لأن
ما لكهما يكون واحداً
ولو سباه ذمى وحمله إلى دار
الاسلام لم يحكم باسلامه في
الأصح بل هو على دين السابى
له والسبب الثالث مذكور
في قوله (أو يوجد أي المسي
لقيطاً في دار الاسلام)

في دار الاسلام) أي وان استلحقه كافر بلاينة بنسبه لانه قد حكم باسلامه تبع الدار
فلا يغير مجرد دعوى الاستلحاق فان استلحقه كافر يدينه تبعه في الذنب والكفر
(قوله وان كان فيها اهل ذمة) أي لانها دار اسلام وان كان فيها اهل الذمة
(قوله فانه يكون مسلما) أي ظاهر اتباع الدار لا باطنا فلو حكم الكافر بعد بلوغه في
هذه التبعية تبين أنه كافر أصلي لا مرتد كما تقدم (قوله وكذا لو وجد في دار كفار
وفيه مسلم) يمكن كونه منه ولو اسير وانتشرا أو تاجر أو لا يكفي اجتياز دار الكفار
بمخلافه بدارنا محرمتها كما في شرح الخطيب فافي كلام المحشي من قوله أو يجتاز ليس
على إطلاقه ولو نفاذ المسلم قبل في نفي نسبه لافي نفي اسلامه ونرج بقوله وفيها مسلم
ما لو وجد في دار كفار وليس فيها مسلم فهو كافر

* (فصل في احكام السلب وقسم الغنيمة) *

فهذا الفصل معقود لشئين والسلب بمعنى المداوب لان الشارح فسر فيه بعد ثياب
القتيل وما عطف عليها وكذلك فسر الشيخ الخطيب وأما المحشي ففسره بمعناه
المصدرى حيث قال والسلب بفتح السين واللام لغة الاخذ فحرا وشرعا اخذ ما يتعلق
بقتيل كافر من جلبوس ونحوه والاصل فيه خبر الشيخين من قتل قتيلا فله سلبه
وروى ابو دلود ان ابا طلحة رضي الله عنه قتل يوم خيبر عشرين قتيلا واخذ منهم
فلا يخفى من السلب على المشهور بل يختص به القاتل حتى لو اعرض عنه لم يسقط حقه
منه على الاصح لانه متعين له كالارث وكذلك ذوالقربي لا يصح اعراضه عن حقه
من خمس الخمس لان الله اثبت لذوي القربي حقهم بلا تعب وشهود وقصة فهو منحة
أي عطية من الله لهم وأما بقية اهل الخمس فلا يتأني اعراضهم لعدم مهم بخلاف احد
الغائبين فيصح اعراضه عن حقه من الغنيمة قبل ملكه له ولو بعد اقراره لان المقصود
الا عظم من الجهاد اعلاء كلمة الله تعالى والذب عن دين الاسلام والغنيمة تابعة فمن
اعرض عنها فقد جرد قصده للغرض الاعظم والغنيمة بمعنى المغنومة فهي فعلية بمعنى
مفعولة وهي لغة وشرعا ما ذكره الشارح فيما سيأتي والاصل فيها قوله تعالى واعلموا
انما غنمتم من شيء فان الله نجسه الآية وقوله صلى الله عليه وسلم احلت لي الغنائم
ولم تحل لني قبلي فهي من خصوصيات هذه الامة وأما غنائم الامم السابقة فكانت
تأني نار من قبل السماء فتحرقها (قوله ومن قتل قتيلا) أي صير شخصا من
الحريين قتيلا بهذا القتل فاندفع ما قد يقال اذا كان قتيلا لا يتأني قتله لانه يلزم

وان كان فيها اهل ذمة
فانه يكون مسلما وكذا لو جاز
في دار كفار وفيها مسلم
*(فصل في احكام السلب وقسم
الغنيمة) ومن قتل قتيلا

تحصيل الحاصل ولا حاجة لما اشتهر من أنه من قبيل مجاز الاول والمعنى شخصاً قول
 أمره الى كونه قتيلاً وذلك لان التحقيق ان المفعول يتصف بالمفعولية حين تعلق
 القتل به فالمضروب يتصف بالمضروبية حين تعلق الضرب به والما كقول يتصف
 بالما كولية حين تعلق الاكل به والمقتول يتصف بالمتولية حين تعلق القتل به وهكذا
 كما نص عليه السبكي في عروس الافراح والقتل ليس قد الا ان المدار على الزالة منعة
 الكافر اي قوته بقتل او غيره كما سيذكره الشارح بقوله وكفاية شر الكافران يزيل
 امتناعه كان يفتأ عينيه الخ وإنما عبر المصنف بقوله ومن قتل قتيلاً موافقة للحديث
 الشريف وتبركابه (قوله اعطى سلبه) أي اعطاه له الامام او امير الجيش لانه صلى
 الله عليه وسلم قضى به للقاتل نعم لاسلب لمخذل ولا مريض ولا خاش ونحوهم فهو لاه
 مستنون من اطلاق كلام المصنف (قوله بفتح اللام) أي والسبب كما تقدم (قوله
 بشرط كون القاتل الخ) أي وبشرط كون المقتول غيره منى عن قتله فلو قتل امرأة
 أو صديقاً لم يقتل فلا سلب له فان قاتلاً استحقه في الاصح (قوله مسلماً) خرج به نحو
 الذي فلا يستحق السلب واه حضرة باذن الامام لا (قوله ذكر كان وانثى) بالغا
 كان ام لا عاقلاً كان ام لا فارساً كان ام لا (قوله حر او عبداً) أي لمسلم بخلاف ما اذا كان
 لكافراً فانه لا يستحق السلب لا يلزم ان الكافر يستحق السلب فان الذي يستحقه
 في الحقيقة سيده ولذلك قال الاذرعى واطلقوا استحقاق العبد المسلم السلب ويحب
 تقييده بكونه لمسلم على المذهب (قوله شرطه الامام له اولا) فلا يتوقف استحقاقه
 له على شرط الامام بل يستحقه وان لم بشرطه (قوله وللسبب) أي بمعنى المسلوب
 كما مر (قوله ثياب القتل) أي من المحربين كما هو ظاهر وقوله التي عليه اي ولو بالقدرة
 ليدخل ما لو نزعها وقاتل عربياً في البحر او في البر على المعتمد وقوله والمحرف عطف على
 ثياب القتل وقوله والران بالراء المهملة والنون (قوله وهو) أي الران وقوله
 خف بلا قدم بخلاف الخف السابق فانه يقدم وقوله يلبس السابق فقط أي دون
 القدم لانه لا قدم له كما علمت (قوله وآلان الحرب) أي كدر عور مخ وسيف
 ولو تعددت من نوع كسيفين فاكثر ودرعين فاكثر ومجسين فاكثر فعال بعضهم
 بأخذ الجميع وقال بعضهم لا يأخذ من كل نوع الا واحداً والمعمداً لكنه يختار
 واحداً منها ولذلك قالوا لو تعددت الجناث اختار واحدة منها لان كل واحدة جنبية
 من ازال منعه وهكذا كل ما تعدد من نوع واحد اي فاختار واحداً منه على القول

اعطى سلبه (فتح اللام)
 بشرط كون القاتل مسلماً ذكر
 كان وانثى حر او عبداً شرطه
 الامام له اولا والسلب ثياب
 القتل التي عليه والخف
 والران وهو خف لا قدم
 يلبس السابق فقط والآلان
 الحرب

بأنه لا يأخذ من كل نوع الا واحدا وهو المعتمد كما علمت (قوله والمركوب الذي
 قاتل عليه) أي كالفرس والجمال والجاروقوله او امسكه بمعناه ليس قيد ابل مثله
 ملو امسكه غلامه مثلا (قوله والسرج واللباس ومقود الدابة) أي لان ذلك
 حلية المركوب وقوله والسوار والطوق والمنطقة أي لان ذلك سلبية القليل (قوله
 وهي) أي المنطقة وقوله التي يشد بها الوسط وهي المسماة في عرف الناس بالسنة
 (قوله والخاتم) أي لانه من حليته فهو كالسوار والطوق والمنطقة (قوله والفقعة
 التي معه) أي ولو بهجوتها وهو المسمى في عرف الناس بالكمر (قوله والجنبة التي
 تقاد معه) أي في الاظهر لانه يسيل من ركوبها وان لم يركبها بالفعل وأما الحقيقة
 وهي وعاء يجمع فيه المتاع ويشد على حقو البعير والفرس فليست من السلب
 فلا يأخذها ولا ما فيها من الامتعة ولو تقود لانها ليست من لباس القليل ولا حليته
 ولا حلية مركوبه ما لم يجعلها ارقاياه لظهوره (قوله وانما يستحق القتال سلب الكافر)
 أي ولو مدبرا عن القتال والحرب فائمة وشمل ذلك الصبي والمرأة ان قاتلا فان لم يقاتلا
 فلا يستحق سلبهما للتميم عن قتالهما حينئذ كما تقدم وقوله اذا غرر بنفسه أي ارتكب
 غررا أي امر اخطرا كالدخول في صف الكفار والبروز لهم بخلاف ما لو رماه من حصن
 او من صف المسلمين لانه لم يرتكب غررا وقوله حال الحرب أي بخلاف ما لو قتله بعد
 انهزام الكفار كما سيذكره الشارح وقوله في قتله متعلق بقوله غرر بنفسه واقتل ليس
 بقيد بل المدار على ازالة منعه كما تقدم (قوله بحيث يكفي) أي حال كونه متلبا
 بحيث يكفي المسلمين وقوله بركوب هذا الغرر أي بسبب ركوب هذا الغرر وقوله شر ذلك
 الكافر أي الذي يأخذ بسلبه ولا يخفى ان شر مفعول يكفي (قوله فلو قتله وهو الخ)
 تعريض على ممة وم قوله اذا غرر بنفسه ومثله ما لو رماه من حصن او صف المسلمين
 كما تقدم وقوله او قتله بعد انهزام الكفار محترز قوله حال الحرب وقوله فلا سلب له أي
 لانه لم يغرر بنفسه والسلب لا يستحقه الا ان غرر بنفسه (قوله وكفاية شر الكافر)
 أي المقدمة في قوله بحيث يكفي بركوب هذا الغرر شر ذلك الكافر وقوله ان يزيل
 امتناعه أي عن المسلمين بأن يزيل منعه أي قوته (قوله كان ينفعا عينيه) بخلاف
 ما لو فعا عيناه واحدة الا ان كان بعين واحدة ففعا ما ولذلك قالوا كان الأولى ان يقول
 كأن بعينه ليشمل ما لو كان بعين واحدة ويمكن ان يجاب بأن المصنوع فيه تفصيل
 فلا يعترض به (قوله او يقطع يديه او رجله) هكذا في بعض النسخ وعليه وأوامنة

والمركوب الذي قاتل عليه
 او امسكه بمعناه والسرج
 واللباس ومقود الدابة والسوار
 والطوق والمنطقة وهي التي
 يشد بها الوسط والخاتم والفقعة
 التي معه وهي التي تقاد
 معه وانما يستحق القتال سلب
 الكافر اذا غرر بنفسه حال
 الحرب في قتله بحيث يكفي
 بركوب هذا الغرر شر ذلك
 الكافر فلو قتله وهو واسير
 أو نائم أو قسله بعد انهزام
 الكفار فلا سلب له وكفاية
 شر الكافر ان يزيل امتناعه
 بقطع يديه او رجله

خلو فتجوز الجمع في صدق بقطع يديه فقط وبقطع رجليه فقط وبقطع يديه ورجليه معا
وفي بعض النسخ او يقطع يديه ورجليه وله لئلا يقطع يديه او يقطع رجليه كما ذكرنا من
الصور ما لو قطع يدا ورجلا ولو قطع شخص يدا ورجلا فارق قطعها معا معا اشتراكا
في سلبه كما لو اسراه معا وان قطعها معا مرتبا فالسلب الثاني لانه هو الذي ازال منعه
(قوله والغنيمة لغة مأخوذة من الغنم وهو الرمح) أي لربح المسلمين مال الكفار وقوله
وشرعا عطف على لغة وقوله المال ومثله الاختصاص كخمس محترمة وكذب ينفع ولو
كان في الغنيمة كلاب تنفع واراد ما بعض الغنائم او بعض اهل الخمس ولم ينارعه
احدا اعطاه فان نازعه احد قسمت عددان امسكنا والا اقرع بينهم فيها (قوله
الحاصل للمسلمين) نخرج بذلك الحاصل للكفار كمال الذمة من اهل الحرب فليس غنيمة
على النص بل يملكونه ولا ينزع منهم فلو غنم مسلم وذمي فهل ينضم من الجميع تغليبا للمسلم
او ينقسم نصيب المسلم فقط وجهان اظهرهما الثاني كما رجحه بعض المتأخرين (قوله من
كفار) أي عمامة ولهم بخلاف ما اتخذ من كفار مما اخذوه من مسلم او ذمي او نحوه بغير حق
فيجب رده اليه ان عرف والا فهو مال ضائع امره ابيد المال وقوله اهل حرب قيد لا بد
منه وقد اخذ الشارح محترزه بقوله ونخرج باهل الحرب الخ وجعل ذلك الشرح الخطيب
خارجا بقيد آخر فانه قال من كفار اصليين حريين فجعل ما اتخذ من المرتدين خارجا
بقوله اصليين وجعل ما اتخذ من اهل الذمة كالتجزئة خارجا بقوله حريين وصنيع
الشيخ الخطيب اظهر وصنيع الشارح انحصار (قوله بقتال) أي ولو تزيلا ليدخل
ما اتخذ من دارهم سرقة واختلاسا او لقطعة لم يمكن كونها لمسلم فان امسك كونها لمسلم
بان كان ثم مسلم وامسك كونها له وجب تعريضها بعد تعريضها تكون غنيمة وكذا
ما صالحونا عليه او اهدوه لنا والحرب قائمة بخلاف ما اهدوه لنا في غير حال الحرب
فانه للمهدي اليه ونخرج بقوله بقتال الفئ فانه المال الحاصل للمسلمين من الكفار
بلاقتال كالتجزئة وعشر التجارة كما سيأتي (قوله وايضا) أي اسراع وقوله
خيل او ابل اي او نحوه مما كبغال وحير وسفن ورجالة ولما اقتصر عليهم المكون
القتال يكون عليهم ما غالبوا به هذا يجب عن قول المحشي تبعا للقيس لو سكت
عنهما كان اولى واظهر ليشمل نحو حير وبغال وسفن ورجالة (قوله ونخرج باهل
الحرب) أي في قوله من كفار اهل حرب وقوله المال وكذا الاختصاص كما تقدم
ظهيره وقوله الحاصل اي للمسلمين وقوله من المرتدين اي كركبتهم وكذلك

والغنيمة لغة مأخوذة من
الغنم وهو الرمح وشرعا المال
الحاصل للمسلمين من
اهل حرب بقتال وايضا
نخيل او ابل ونخرج باهل
الحرب المال الحاصل من
المرتدين

الحاصل من الذميين كالجزية فانه في ايضا (قوله فانه) أي المال الحاصل من المرتدين وقوله في لا غنمة أي لصدق حد الفتي عليه دون حد الغنمة (قوله وتقسم الغنمة) أي وجوبا والافضل قسمها بدار الحرب بل يجب ان طالبوها ولو بلسان الحال وقوله بعد ذلك ظرف لقوله تقسم وقوله أي بعد ان اخرج السلب منها تفسير لقوله بعد ذلك فاسم الاشارة عائد على اخرج السلب من الغنمة المفهوم من قوله ومن قتل قتيلا أعطى سلبه وكذا بعد اخرج المئون اللازمة كاجرة جمال وراعي وغيرهما وقوله على خمسة أنجاس أي متساوية ولا يمتحن ان الجار والمجرور متعلق بقوله تقسم واعلم ان اللغة تمنع التبسط في الغنمة بدار الحرب وفي العود منها الى عمران غيره بما يعتاد اكله عموما من قوت وادم وفاكهة وبما يعتاد علفه للدواب من تبن وفول وشعير ولو كانوا أغنياء وان لم يأذن الامام بقدر الحاجة فخير أي داود والحكماء وقال صحيح على شرط البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال أصبنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بخير طعما فكل كل واحد منا يأخذ قدر كفايته وفي البخاري عن ابن عمر قال كانصيب في مغازينا العسل والعنب فأنأكله ولا ترفعه ولهم ذبح حيوان لا كلة لا لاخذ جلدته وجعله سقاء أو خفا أو غير ذلك ويجب رد جادته ان لم يؤكل معه وليس لمن تحققهم بعد انقضاء القتال تبسط معهم لانه لا حق له في الغنمة فمنهم كغير الضيف مع الضيف وبعضهم اعتبر بعدية حيازة الغنمة ايضا وعليه فلن حضر بعد انقضاء القتال وقبل حيازة الغنمة التبسط معهم وان كان لا حق له في الغنمة وقد يوجه بأنه يتسامح في الغنمة وخرج بما يعتاد اكله عموما غيره كركوب وما يوس وما تدر الحاجة اليه كراه وسكر وفان يد فان احتاج احدهم الى ما يتدقأ به من برد أو احتاج مريض الى شيء من ذلك أعطيه بغيره أو يحسبه عليه من سهمه انتهى شرح المنهج ملخصا (قوله فيعطى أربعة أنجاسها) أي فيعطى الامام أو أمير الجيش أربعة أنجاس الغنمة وأما الخمس الباقي فيجعل خمسة أقسام ويعطى كل قسم لاهله كما سيأتي وقوله من عقار ومنقول بيان لما قبله ولكن المراد العقار المملوك لهم لا الموات لانهم لا يملكونه فكيف يملك عنهم (قوله من شهد) متعلق بيمطى وشهد من اليهود يعني المحضور فلذلك قال الشارح أي حضر وقوة الواقعة أي ولو في الاثناء نعم لا يملك المرجف ونحوه ممن مروا كذلك الا حير المسلم المستاجر للجواري فلا يعطى

فانه في لا غنمة (وتقسم الغنمة بعد ذلك) أي بعد اخرج السلب منها (على خمسة أنجاس فيعطى أربعة أنجاسها) من عقار ومنقول (من شهد) أي حضر (الواقعة)

سهما في أحد وجهين قطع به البغوى واقتضى كلام الرافعى ترجيح لا عراضه عنه
 بالاحارة ولا اجرة له لبطلان اجارته لانه بحضوره المصنف يتعين عليه الجهاد وأما
 الاجير الذى فيستحق الاجرة والمستاجر لغير الجهاد الذى وردت الاجرة على عينه
 مدة معينة كالمتاجر لسياسة الدواب وحفظ الامتعة ونحو ذلك يسهم له اذا قاتل
 لشهوده الواقعة وقتاله بخلافه اذ لم يقاتل فليس له الا الاجرة وأما من وردت
 الاجرة على ذمته او على عينه لكن لم تقدر بمدة معينة كخياطة ثوب فيعطى ان حضر
 بنية القتال وان لم يقاتل كما في شرح الخطيب (قوله من الغانمين) ولو مات بعضهم
 بعد انقضاء لقتال ولو قبل حيازة المال فحقه لوارثه ~~كسائر~~ الحقوق بخلاف
 من مات في أثناء القتال فانه لا شيء له فلا يخلفه وارثه في شيء على المنصوص مع أنه
 نص على أن من مات فرسه في أثناء القتال يستحق سهميه والاصح تقرير النصين
 لان الفارس متبوع فاذا مات فات الاصل والفرس تابع فاذا مات وبقي المتبوع أخذ
 سهميه لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع (قوله بنية القتال وان لم يقاتل)
 أى لان المقصود تهيبه لاقتتال وحضوره هناك لتكثير سواد المسلمين وان لم يقاتل
 بالفعل على ان تلك الحالة باعثة على القتال غالبا ولا يترك القتال في الغالب
 الا لعدم الحاجة اليه (قوله وكذا من حضر لانية القتال وقاتل) أى كاجر
 ومعتزف كالخياط والنعال وهو من يخطط النعال وقال بعضهم بالنعال وهو من
 يبيع النعال فيسهم لهم اذا قاتلوا والشهود هم الواقعة وقتالهم وقوله في الاظهر رأى
 على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ولا شيء لمن حضره دابة قتال) أى
 ولو قبل حيازة المال وكذا من لم يحضر أصلا وحضر لانية القتال ولم يقاتل
 نعم يستحق الجاسوس الذى بعثه الامام ليتجسس أخبار العدو فاذا غنم الجيش شيئا
 قبل رجوعه شاركه في الاصح وكذا الكمين من لمن يكمن كدخول يدخل وهو من
 يختفى في مكمن ليحرس القوم من هجوم العدو ويسهم له وان لم يحضر الواقعة لانه
 في حكمهم ~~ذكره~~ الماوردى وغيره ومثل ذلك ما لو دخل الامام أربابا ثبته دار الحرب
 بجيشه وبعث سرية في ناحية فغتم شيئا وغنم الجيش شيئا فبشركان جميعا لا ستظهار
 كل بالآخر ولو بعث سريتين الى جهة اشترك كل منهما اقيما تغنمه أحدهما وكذا
 لو بعثهما الى جهتين وان تباعدتا على الاصح (قوله ويعطى للفارس) أى يعطيه
 الامام أربابا وهذا تفصيل لقوله فيعطى اربعة أجاس بها من شهد الواقعة وقوله

من الغانمين بنية القتال وان
 لم يقاتل مع الجيش وكذا
 من حضر لانية القتال
 وقاتل في الاظهر ولا شيء لمن
 حضر بعد انقضاء لقتال
 (يعطى للفارس) الحاضر
 الواقعة وهو من اهل القتال
 بفارس مبالغة القتال عليه

الحاضر الواقعة أي ولو في الاتناء كما روي قوله وهو من أهل القتال أي بأن استكملت فيه الشروط الآتية وقوله بفرس مهيا للقتال عليه أي وإن لم يركبه وإن كان مفضويا لم يكن مالكه حاضرا ولا قله سهما عريبا كان الفرس وهو ما أبواه عريبا أن يورثوا وهو ما أبواه عجميان أو هجينان وهو ما أبوه عربي دون أمه أو مقرفا يضم الميم وسكون القاف وكسر الراء وهو عكس الهجين لأن كلا يصلح للكر والفر ولا يضرتفاوتها في ذلك كما لا يضرتفاوت الرجال فيه نعم لا يسهم لفرس لا نفع فيه كهرم وكبير ونحوه بالفرس غيره كبير وفيل وبغل وحصار فلا يسهم لشيء منها لأنها لا تصلح للحرب كصلاحية الخيل له ولكن يرضخ لها ويفاوت بينها في الرضخ بحسب النفع (قوله سواء قاتل أم لا) أي إن حضر بنية القتال فإن حضر لانية لقتال فلا بد أن يقاتل كما علم مما مر هذا إن كان المراد التعميم بوجود القتال من أصله وعدمه وإن كان المراد سواء قاتل عليه أم لا فالامر ظاهر لأنه يسهم له وإن لم يقاتل عليه نعم إن حضر ولم يعلم به فلا يسهم له (قوله ثلاثة أسهم) أي إن كان الفارس واحدا كما هو الفرض فلو حضر فارسان بفرس واحد فإن قوت على الكرو والفر بهما معا أعطيا أربعة أسهم سهما نهما لهما وسهما ن لفرسهما وإن لم تقو على ذلك أعطيا سهما ن لهما ولا يسهم لفرسهما حينئذ (قوله سهمين لفرسه وسهما له) للاتباع في ذلك رواه الشيخان (قوله ولا يعطى إلا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة) أي لأنه صلى الله عليه وسلم لم يعط الزبير إلا لفرس وكان معه يوم خيبر أفراس (قوله وللراجل) أي ويعطى للراجل وقوله أي المقاتل على رجليه فعناء الماشي على رجليه وقوله سهم واحد أي لفعاله صلى الله عليه وسلم يوم حبر ولا يرد أعطاه صلى الله عليه وسلم سبعة بن الأكواع سهمين في وقعة لأنه صلى الله عليه وسلم رأى منه خصوصية فاقتضت ذلك فهو خصوصية له (قوله ولا يسهم) أي لا يعطى سهم من الغنمية وقوله الأمان استكملت فيه خمس شرائط بل ست شرائط والسادس العدة فلا يسهم للزمن بل يرضخ له على قياس قوله فإن اختلف شرط من ذلك رخص له ولم يسهم بل أدخله الشيخ الخطيب في حله بعد أن زاد الشرط السادس وقد ذكره المصنف أيضا (قوله الإسلام والبلوغ والعقل الخ) بدل من خمس شرائط بدل مفصل من مجمل وقوله والحرية أي الأكاملة كما تقدم التنبيه عليه في شرائط وجوب الجهاد وقوله والد كورية

سواء قاتل أم لا (ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهما له ولا يعطى إلا لفرس واحد ولو كان معه أفراس كثيرة (وللراجل) أي المقاتل على رجليه (سهم) واحد (ولا يسهم إلا لمن) استكمل فيه خمس شرائط الإسلام والبلوغ والعقل والحرية والد كورية

هكذا في بعض النسخ بالياء المناسبة الحرية والافصح الذكوة لا ياء كما شرح عليه
 الشيخ الخطيب (قوله فان اختل شرط من ذلك) أي مما ذكر من الشروط
 الخمسة بل المستتة على ما زدناه هناك (قوله رضى له ولم يسهم له) أي لانه ليس
 من أهل فرض الجهاد (قوله أي لمن اختل فيه الشرط) تفسير لكل من
 الضعيرين في قوله رضى له ولم يسهم له وقوله أما لكونه صغيرا فهذا قد اختل فيه شرط
 البلوغ وقوله أو مجنونا وهذا قد اختل فيه شرط العقل وقوله أو رقيقا وهذا قد
 اختل فيه شرط الحرية والمراد بالرقيق من فيه رق فيشمل البعض وقوله أو أوثى
 أي أو خنتي وهذا قد اختل فيه شرط الذكورة وقوله أو ذميا أي أو معاهدا
 أو مؤمنا وهذا قد اختل فيه شرط الاسلام وإنما يرضى للذمي ومن الحق به من الكفار
 ان ضربا من الامام أو نائبه بلا استئجار ولا اكرام فان حضر بغير اذن الامام أو نائبه
 فلا شيء له بل يعزره الامام أو نائبه ان رآه ولا أثر لاذن الاحاد وان حضر بلا استئجار
 فله الاجرة ولا شيء له سواها وان اكره على الخروج استحق اجرة مثله لاستئلاك عمله
 عليه كما قاله الماوردي وظاهر كلامه ولو بلغت سهم الرجل وهو كذلك على الاصح في
 باب السبر بل ولو بلغت أسهم الفارس الثلاثة فيجوز ذلك كما قاله العلامة البراسي
 واقره الشيخ القليوبي كما نقله المحشي عنه (قوله والرضخ) أي المفهوم من قوله رضى
 له وهو بالحاء الصاد المعجمة ويجوز اجمال الثانية أيضا كما قاله المحشي وقوله لغة
 العطاء القليل أي ولو من غير الغنمة وقوله وشرعا شيء دون سهم فهو شرط قليل
 فليذلك كان المعنى الشرعي مناسباً للمعنى اللغوي وعلم من ذلك انه لا يبلغ به سهم
 راجل ولو كان الرضى لفارس اختل فيه شرط من الشروط السابقة كان كان صبي
 أو رقيقا لانه تبع للسهم فيكون أنقص من قدرهما كالحكومة مع اللدبة (قوله يعطى
 للراجل) بل ولل فارس أيضا كما علمته من القولة السابقة (قوله ويجتهد الامام) أي
 أمير الجيش كما في عبارة الشيخ الخطيب وقوله في قدر الرضى بحسب رأيه أي لانه لم يرد
 فيه تحديد فيرجع فيه الى رأيه لكن لا يبلغ به سهم راجل كما مر (قوله فيزيد المقاتل
 على غيره والاكثر قتالا على الأقل قتالا) أي والفارس على الراجل والمرأة التي
 تداوى الجرحى وتسقى العطشى على التي تحفظ الرجال فيفاوت فيه بحسب قدره
 المرضخ له بخلاف سهم الغنمة لا يفاوت فيه بل يسوى فيه بين المقاتل وغيره وبين
 الاكثر قتالا والاقل قتالا لانه منصوب عليه والرضخ مجتهد فيه (قوله

فان اختل شرط من ذلك
 رضى له ولم يسهم له أي لمن
 اختل فيه الشرط إما لكونه
 صغيرا أو مجنونا أو رقيقا
 أو أوثى أو ذميا والرضخ لغة
 العطاء القليل وشرعا شيء دون
 سهم يعطى للراجل ويجتهد
 الامام في قدر الرضى بحسب
 رأيه فيزيد المقاتل على غيره
 والاكثر قتالا على الأقل

ومحل الرضخ الانجاس الاربعة في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد
 لانه نصيب من الغنيمة يستحقه بعض الغانمين بسبب حضور الوقفة الا انه
 ناقص عن السهم كما علمت لما علمت (قوله والثاني محله اصل الغنيمة) أي والقول
 الثاني محل الرضخ اصل الغنيمة كالسلب والمثون وهو مرجوح وعليه فيخرج الرضخ
 قبل افراز الخمس بخلافه على الاول (قوله ويقسم الخمس الباقي بعد الانجاس
 الاربعة على خمسة اسهم) أي لقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة
 وللرسول الى اخره وذكر الله للتبرك كما هو المشهور (قوله سهم منه لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته) فكان ينفق منه على نفسه ويدخر منه لعياله
 قوت سنة ولا يسقط بوفاته صلى الله عليه وسلم كما اشار اليه المصنف بقوله يصرف
 بعده للمصالح أي يصرف بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لمصالح المسلمين كما اشار اليه
 الشارح بقوله المتعلقة بالمسلمين بخلاف المصالح المتعلقة بالكافرين فلا يصرف شيء
 منه لكافر قال في الاحياء لو لم يدفع السلطان الى المستحقين حقوقهم من بيت المال
 فهل يجوز لا خدمتهم اخذ شيء منه ام لا فيه اربعة مذاهب احدها لا يجوز اخذ شيء منه
 اصلا لانه مشترك ولا يدري من يريد الاخذ قدر حصته منه فالأخذ منه غلول أي
 خيانة وفي نسخة غلواي تعمق وثانيها يجوز ان يأخذ في كل يوم قدر موته وثالثها
 يجوز ان يأخذ كفاية سنة ورابعها يجوز ان يأخذ قدر ما يبطي وهو حصته قال وهذا
 هو القياس واقره عليه في المجموع وهو الظاهر كما قاله الشيخ الخطيب (قوله كالقضاء
 المحاكمين في البلاد) أي وكالعلماء بعلوم الشرع ك تفسير وحديث وفقه والمؤذنين
 ومعلمي القرآن والارامل وغيرهم وعمارة المساجد والقناطر والمقصون فيعطى القضاء
 والعلماء ولو مع الغنى لئلا يتعطلوا بالاستغفار بالاكساب عن تنفيذ الاحكام
 وعن العلوم الشرعية وقد راعى موكل الى رأي الامام بحسب المصلحة وذلك
 يختلف بضيق المال وسعته ويعطى المعلمين والتعلمين ما يكفيهم ليتفرغوا لذلك
 ولا يشتغلوا عن التعليم والتعلم (قوله اما قضاء العسكر) مقابل لقوله كالقضاء
 المحاكمين في البلاد والمراد بقضاء العسكر الذين يحكمون لاهل الفتي في مغزاهم وكذا
 انتمهم ومؤذنهم وعمالهم وقوله فيرزقون من الانجاس الاربعة اي لا من خمس الخمس
 (قوله وكسد الثغور) أي ملثها وشحنها بالعدد والعدد فيملأها بالرجال المقاتلة
 وآلات القتال كما سيذكره الشارح والثغور جمع ثغري المثلثة والعين المجبهة وهو الفم

ومحل الرضخ الانجاس
 الاربعة في الاظهر والثاني
 محله اصل الغنيمة (ويقسم
 الخمس الباقي بعد الانجاس
 الاربعة على خمسة اسهم
 سهم منه لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم) وهو الذي
 كان له في حياته (يصرف
 بعده للمصالح المتعلقة
 بالمسلمين كالقضاء المحاكمين
 في البلاد اما قضاء العسكر
 فيرزقون من الانجاس
 الاربعة كما قاله الماوردي
 وغيره وكسد الثغور

والمراد به طرف بلاد المسلمين كما يؤخذ من كلام الشارح لانه يشبه الفم (قوله
وهي) أي الثغور وقوله المواضع المخوفة أي مواضع الخوف وقوله من اطراف بلاد
المسلمين بيان للمواضع المخوفة وقوله الملاصقة لبلادنا أي التي هي غير الثغور من بلاد
المسلمين وعبارة الشيخ الخطيب التي تلها بلاد المشركين فيخاف أهلها منهم وهي أظهر
(قوله والمراد سد الثغور بالرجال وآلات الحرب) أي ملؤها بالرجال المقاتلة وآلات
القتال كالسيوف والدروع وغير ذلك (قوله ويقدم الأهم من المصالح فالأهم) أي
وجوبها وأهمها كما في التنبيه سد الثغور لان فيه حقا للمسلمين (قوله وسهم لذوي
القربى) أي المسلمين منهم وكذلك يقال في اليتامى والمساكين وابن السبيل فكان
على المصنف ان يقيد بالاسلام في الجميع فلا يعطى الكفار من ذلك شيئا لانه مال اخذ
من كفار فلا يرجع اليهم (قوله أي قربي رسول الله صلى الله عليه وسلم) فذوو
القربي آله صلى الله عليه وسلم (قوله وهم) أي ذوو القربى وقوله بنو هاشم وبنو المطلب
أي ذريتهم الشاهلون للذكور والآلات فالمراد بالبنين ما يشمل البنات بدليل قول
الشارح يشترك في ذلك الذكور والآلات والعبرة في الانتساب بالنسب إلى الأباء
فلا يعطى اولاد البنات شيئا لانهم ليسوا من الآلى ولذلك قيل

بنونا بنو آبائنا وبناتنا * بنوهن ابناؤ الرجال الاجانب

ولذلك لم يعط صلى الله عليه وسلم الزبير وعثمان رضي الله عنهما مع ان امهات هاشمية
ومن بني المطلب امامنا الشافعي رضي الله عنه فانه مطلق والنبي صلى الله عليه وسلم
هاشمي واما بنو عبد شمس وهو جده عثمان بن عفان رضي الله عنه وبنو نوفل فلا
يعطون شيئا وان كانت الاربعة اولاد عبد مناف لكن الثلاثة الاول وهم هاشم
والمطلب وعبد شمس اشقاء والرابع وهو نوفل اخوهم لا يهمل لاقتصاره صلى الله عليه
وسلم في القسم على بني الاولين مع سؤال بني الآخرين له كما رواه البخاري ولا نبي
الاولين لم يغارقوه جاهلية ولا اسلاما حتى انه لما بعث صلى الله عليه وسلم نصره وذبوا
عنه بخلاف بني الآخرين فانهم كانوا يؤذونه (قوله يشترك في ذلك) أي السهم
المدكور وقوله الذكور والآلى أي والخنثى لكنه كالآلى وقيل يوقف الى الاتصاح
وقوله والغنى والفقير فلا يختص بالفقير (قوله ويفضل الذكور) أي على الآلى وقوله
فيعطى مثل حظ الاثنيين أي كالارث وحكي الامام اجماع الصحابة عليه (قوله
وسهم لليتامى) أي للاية الكريمة وقوله المسلمين فلا يعطى ايتام الكفار من سهم

وهي المواضع المخوفة من
اطراف بلاد المسلمين
الملاصقة لبلادنا والمراد سد
الثغور بالرجال وآلات الحرب
ويقدم الأهم من المصالح
فالأهم (وسهم لذوي القربى)
أي قربي رسول الله صلى الله
عليه وسلم (وهم بنو هاشم
وبنو المطلب) يشترك في
ذلك الذكور والآلى والغنى
والفقير ويفضل الذكور فيعطى
مثل حظ الاثنيين (وسهم
لليتامى) المسلمين

اليتامى شيا بل يعطون من مال المصالح (قوله جمع يتيم) أي هو جمع يتيم فهو خبر
 لبشدا محذوف (قوله وهو) أي اليتيم صغير أي مخبر لا يتم بعد احتلام وقوله لا أب
 له أي معروف شرعا فيندرج في تفسير اليتيم ولد الزنا واللقيط والمنقى بلعان أو حلف
 مع أنهم لا يسمون أيتاما عرفا لأن ولد الزنا لا أب له شرعا واللقيط قد يظهر أبوه والمنقى
 باللعان أو الحلف قد يستلحقه نافية ولكن القياس أنهم يعطون من سهم اليتامى
 فإذا ظهر للقيط أب واستلحق المنقى نافية استرجع المدفوع لها على المعتمد ومن لا أم له
 من الأدميين يقال له منقطع وفاقد له مال الطيم وأما اليتيم في البهائم فهو ما لا أم له وفي
 الطيور ما لا أب له ولا أم (قوله سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى) أي أو خنثى وقوله
 له جدا ولا فالمراد بالآب في قولهم لا أب له الآب الحقيقي لأن الجدي يقال له أب مجازا
 لكن محل إعطائه فيما إذا كان له جسدان لم تحب نفقته على جده لفقره أيضا
 وأما لو وجبت نفقته على جده لغناه فلا يعطى لأنه مكفى بها فليس بفقر وقوله قتل
 أبوه في الجهاد أو لا فلا يختص بمن قتل أبوه في الجهاد (قوله ويشترط فقر اليتيم) أي
 أو مسكته لأن لفظ اليتيم يشعر بذلك ولأن اعتناؤه بما له أولى بالتمنع من اعتناؤه بما لا
 إليه لكن هذا شرط في إعطاء اليتيم لا في تسميته يتيما وإذا اجتمع في الشخص يتم وفقر
 ومسكنة أعطى باليتيم لا بالفقر والمسكنة لأن اليتيم وصف لازم والفقر والمسكنة
 وصف زائل فيلاحظ في الإعطائه يعطى باليتيم وإن كان لا بد فيه من فقر ومسكنة
 وقضية ذلك أنه إذا كان الغزوى من ذوى القرابة يأخذ بالقرابة فقط دون الغزو
 لكن ذكر الرافي أنه يأخذ بهما واقضى كلامه أنه لا خلاف فيه والفرق بين الغزو
 والمسكنة أن الأخذ بالغزو واحتناؤا بالمسكنة حاجة صاحبها فاعتقر في الأولى
 ما لم يغتفر في الثانية (قوله وسهم للساكنين) أي بالمعنى الشامل للفقراء ويجوز
 للامام أن يجمع للساكنين بين سهم من الزكاة وسهم من الخمس وحققهم من الكفارة
 فيجتمع لهم ثلاثة أموال ويصدق مدعى المسكنة والفقر بلاينة ولا يمين وإن اتهم
 إلا أن ادعى عيالا أو تلف مال فلا بد من البينة ولا يصدق مدعى اليتيم والقرابة
 إلا ببينة ويصدق ابن السبيل بلا يمين ومن فقد من الأصناف أعطى الباقيون نصيبه
 كما في الزكاة إلا سهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يعطى للباقيين بفقده صلى الله
 عليه وسلم بل هو للمصالح كما مر (قوله وسهم لآباء السبيل) أي بشرط الحاجة
 ولا يشترط عدم قدرتهم على الاقتراض (قوله وسبق بيانها قبيل كتاب الصيام)

جمع يتيم وهو صغير لا أب له
 سواء كان الصغير ذكرا أو أنثى
 له جدا ولا قتل أبوه في الجهاد
 أولا ويشترط فقر اليتيم
 (وسهم للساكنين وسهم لآباء
 السبيل) وسبق بيانها قبيل
 كتاب الصيام

عبارة هناك والمسكين من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقعا من كفايته ولا يكفيه لكن المسكين بهذا المعنى مقابل للفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعا من حاجته مع أن المراد بالمساكين هنا المعنى الشامل للفقراء كما مر ثم قال وابن السبيل من ينشئ سفر من بلد الزكاة ويكون مختارا ببلدها لكن هذا المعنى يتناسب الزكاة ويقال على قياسه هنا من ينشئ سفر من بلد الغنمة ويكون مختارا بها

* (فصل في قسم الفتي على مستحقته) *

أى كما قال المصنف ويقسم مال الفتي على خمس فالترجمة موافقة لكلام المصنف فاه
انما ذكر قسم الفتي ولم يذكر الفتي وانما ذكره الشارح فاندفع قول بعضهم لو قال في الفتي
وقسمه لكان أولى واظهر ووجه اندفاعه ان الترجمة لما ذكره المصنف لا لما ذكره
الشارح والاصل فيه قوله تعالى ما أفاء الله على رسوله الآية (قوله والفتي لغة
مأخوذ من فاء) بالمديقال فاه فتي فيثا وقوله اذ ارجع أى يقال ذلك اذ ارجع فعناه
لغة الرجوع (قوله ثم استعمل في المال ارجع) أى ثم نقل الى المال ارجع فهو بمعنى
اسم الفاعل وانما سمى بذلك لان الله تعالى ما في الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على
طاعته فيحقه ان يكون تحت ايديهم فما كان تحت ايدي الكفار طريقه الرد
الى المسلمين فاذا حصل لهم فقد رجع اليهم وقوله من الكفار أى مما هو لهم بخلاف
ما أخذوه من مسلم او منحوذى بغير حق ثم أخذناه منهم فليس فيثا بل يجب رده على
مالكه ان عرف والا فيحفظ الى أن يظهر مالكه وقوله الى المسلمين نرج به المال
الراجع من اهل الحرب الى اهل الذمة فانه ملكهم ولا ينزع منهم (قوله وشرعا)
عطف على قوله لغة وقوله هو أى الفتي وقوله مال أى اختصاص ككلب ينفع
ونجر محترمة ولو اسقط اللام بان قال ما شمل الاختصاص وقوله حصل أى للمسلمين
بخلاف ما حصل لاهل الذمة فليس فيثا كما مر وقوله من كفار أى مما هو لهم بخلاف
ما أخذوه من مسلم او منحوذى بغير حق فليس فيثا كما مر أيضا وقوله بلا قتال بهذا
فارق الغنمة فانها المال المحاصل للمسلمين من الكفار بقتال كما تقدم في الفصل السابق
(قوله ولا ايجاب خيل) أى اسراع خيل وقوله ولا ابل أى ولا سير ابل ولا بد من
زيادة ولا نحوهما كبغال وجيرو سفن ورجالة أى مشاة كما في شرح الخطيب واقتصر
الحشى على قوله لو اسقطه لكان أولى كما مر في الغنمة والذي مره في الغنمة انه
لو سكت عنهما لكان أولى واظهر ليشمل نحو جبر وبنال وسفن ورجالة أى ليشمل ذلك

* (فصل في قسم الفتي على مستحقته)
والفتي لغة مأخوذ من فاء
اذا رجع ثم استعمل في المال
الراجع من الكفار الى
المسلمين وشرعا هو مال حصل
من كفار بلا قتال ولا ايجاب
خيل ولا ابل

هناك اثباتا وهما نفيان تقدم الجواب عنه بأنه اقتصر عليهما لأن القتال يكون عليهما غالبا (قوله كالمجزية) أي التي تؤخذ منهم في مقابلة كفنا عن قتالهم وإقرارهم بدارنا كما سألني وقوله وعشر التجارة أي الذي يشترط عليهم إذا دخلوا دارنا بتجارة وقد انقلب الحال الآن فصار لا يؤخذ منهم شيء ويؤخذ من المسلمين ويسمى بالملكس فهذا من فساد الزمان ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومثل ذلك خراج ضرب عليهم باسم الجزية وما جلاوا أي تفرقوا عنه ولولا غير خوف كضر أصابهم وتركه مرتد مات على ردة والعباد بالله تعالى وتركه ذمى أو نحوه مات بلا وارث وباقيها إذا ترك وارثا غير حائز بان كان غير مستغرق (قوله ويقسم مال الفئ) أي مال هو الفئ فالإضافة للبيان ومثل المال ما الحق به من الاختصاص كما تقدم التنبيه عليه (قوله على خمس فرق) وفي بعض النسخ خمسة فرق فيخمس جميعه خمسة أخماس متساوية كالغنيمة لقوله تعالى ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى لله وللرسول الآية أي فخمسه لله وللرسول إلى آخره جلا للمطلق وهو آية الفئ على المقيد وهو آية الغنيمة بجامع أن كلاما راجع من المشركين إلى المسلمين وإن اختلف السبب بالقتال وعدمه فهذا غير فارق مؤثر كما جعلنا المطلق وهو آية الظهار فانها لم تقيد بالثؤمنة حيث قال الله فيها فتعير برقبة من قبل أن يتقاسا على المقيد وهو آية التل فانها قيدت بالثؤمنة حيث قال الله فيها فتعير برقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله وقالت الآية الثلاثة لا يخمس بل يصرف جميعه للمصالح وأورد عليهم الفرق المذكورة في الآية واجيب من جهتهم بأن الصرف إليهم من المصالح رضى الله عن الجميع (قوله يصرف خمسة) أي وجوبا وقوله يعنى الفئ تفسير للضمير فيجعله عائدا على المضاف إليه ولعله أتى بالعناية لكون هذا خلافا للظاهر الذي هو عوده على المضاف وهو مال وإن كانت الإضافة للبيان كما مر (قوله على من) لعله ضمن يصرف معنى يقسم فلذلك عداه بعلى والألفاظ ظاهر أن يصرف يتعدى إلى وقوله أي الخمسة الذين يصرف عليهم خمس الغنيمة فمن وإن كانت مفردة لفظا لكنها جمع معنى فلذلك جمع الضمير في عابهم (قوله وسبق قريبا بيان الخمسة) أي في الكلام على الغنيمة وعبارته هناك ويقسم الخمس على خمسة سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح وسهم لذوى القربى وهم بنوه أشقاهم وبنو المطلب وسهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لآبناء السبيل (قوله ويعطى أربعة أخماسها) أي الأموال

كالمجزية وهو شر التجارة
(ويقسم مال الفئ على خمس
فرق يصرف خمسة) يعنى
الفئ (على من) أي الخمسة
الذين يصرف عليهم خمس
الغنيمة وسبق قريبا بيان
الخمس (ويعطى أربعة
أخماسها) وفي بعض النسخ
أخماسه أي الفئ

المفهومة من مال الفتي فانه ميراث على الاموال وليس عائد على الغنية كما قد
 يشوههم وقوله وفي بعض النسخ انما هي الفتي وهذه النسخة اظهر لانها لا ايهام فيها
 كما لا يخفى (قوله للمقاتلة) أي لعمل الاولين بذلك وكانت له صلى الله عليه وسلم
 مع خمس الخمس فجملة ما كان له صلى الله عليه وسلم واحد وعشرون خسا معني انه
 كان يجوز له في صدر الاسلام ان يأخذ ذلك لمحصل النصرة به ولم يقع منه أخذ ذلك
 بالفعل وانما كان يأخذ خمس الخمس فقط وبعده صلى الله عليه وسلم يصرف لصالحنا
 كما مر في الغنية وكان يعطى العشرين ^{للمقاتلة} تبرعاً منه صلى الله عليه وسلم
 وصارت بعده لهم لان بهم النصرة بعده وأما الاربعة الانجاس الباقية فللاربعة
 المذكورين في الآية كما في الغنية (قوله وهم) أي المقاتلة وقوله الاجناد
 جمع جند أي اعوان الله ويقال لهم المرصدون لانهم ارصدوا انفسهم للذب
 عن دين الله تعالى وقوله الذين عينهم الامام للجهاد واثبت اسماءهم في ديوان
 المرتزقة أي دفترهم وخرج بهم المتطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة لا من الفتي
 عكس المرتزقة وسموا مرتزقة لانهم طلبوا رزقهم من مال الله تعالى (قوله بعد
 اتصافهم) أي المقاتلة وهم الاجناد المذكورون وقوله بالاسلام والتكليف والحرية
 والبيعة أي فيشترط لا عطاءهم اربعة شروط (قوله فيفرق الامام) أي او نائبه
 وقوله عليهم أي المقاتلة وقوله الانجاس الاربعة أي وأما الخمس الباقى فللفرق
 المذكورين في الآية وقوله على قدر حاجاتهم يعلم منه أنه لا يجب التسوية بينهم
 فليس كالغنية في ذلك (قوله فيبحث عن حال كل من المقاتلة وعن عياله اللازمة
 نفقتهم وما يكفيهم) أي من اولاد وزوجات ورقبى لم حاجة الغزاة وللخدمة ان اعتادها
 ومن لا رقبى له يعطى من الرقبى ما يحتاجه لذلك لا لنعوت تجارة او رينة وقوله
 وما يكفيهم أي ويبحث عما يكفيهم (قوله فيعطيه كمايتهم) أي ليتفرغ للجهاد
 ويزاد ان زادت حاجته بزيادة ولد او حدوث زوجة اذا مات اعطى الامام زوجاته
 واولاده حتى يستغنوا بزواج او كسب او نحو ذلك فان طلب الذكرا ثبات اسمه في
 الديوان اثبت وام الولد كالزوجة فتعطى الى أن تزوج لان الناس اذا علموا ضياع
 عياله بعدهم اشتغلوا بالكسب عن الجهاد فيعطى الجهاد واستنبت السبكي من
 هذه المسألة ان المدرس او المعيد وهو الذي بعد المدرس لاطلبة تعطى زوجته واولاده
 من مال الوقف الذي كان يأخذ منه ترغيباً في العلم كالترغيب هنا في الجهاد

للمقاتلة وهم الاجناد الذين
 عينهم الامام للجهاد واثبت
 اسماءهم في ديوان المرتزقة
 بعد اتصافهم بالاسلام
 والتكليف والحرية والبيعة
 فيفرق الامام عليهم الانجاس
 الاربعة على قدر حاجاتهم
 فيبحث عن حال كل من
 المقاتلة وعن عياله اللازمة
 نفقتهم وما يكفيهم فيعطيه
 كمايتهم

وهو ضيف لانه مال مخصوص انخرجه الواقف لتعصيل مصلحة وهي قراءة العلم في هذا المحل المخصوص فكيف يصرف مع انتفاء الشرط وأما ما نحن فيه فهو من الاموال العامة وهي يتوسع فيها ما لا يتوسع في الاموال الخاصة كالأوقاف ومقتضى هذا انه يصرف لزوجة العالم واولاده من مال المصالح بدموته كفايتهم كما كان يصرف للعالم في حياته وهو كذلك ويعطى هنا من تلزمه نفقته ولو كافرا في حياته لان الاعطائه بخلافه بدموته فالأقرب أنه لا يعطى لكفره فلما سلمت زوجته بعده اعطيت لانتفاء العلة (قوله من نفقة وكسوة) بيان لكفايتهم وقوله وغير ذلك أي من سائر المثلث ويراعى حاله من المروءة وضدها (قوله ويراعى) أي الامام او نائبه وقوله الزمان أي كالصيف والشتاء فان الحاجة تختلف بذلك وقوله والمكان أي كالجوار ومصر ونحو ذلك فان الحاجة تختلف بذلك أيضا فيراعى عادة البلد في المطاعم والملابس وغير ذلك وقوله والرخص والغلاء أي لان الحاجة في الرخص أقل منها في الغلاء (قوله وأشار المصنف بقوله وفي مصالح المسلمين إلى أنه يجوز الخ) من المعلوم ان هذا غير خمس الخمس الذي يصرف للمصالح لان هذا في الفاضل عن حاجات المرتبة من الاربعة الخمس (قوله من اصلاح الحصون) أي كالقلاع وهي جمع حصن وقوله والنغور أي اطراف بلاد المسلمين كغراسكندرية ودماط وغير ذلك (قوله ومن شراء سلاح ونخيل على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتمد

* (فصل في احكام الجزية) *

أي المأخوذة من الكفار لاذلالهم ولتعملهم على الاسلام لاسيما اذا خالطوا اهل الله وعرفوا محاسنه لا لتقريبهم على الكفر فاندفع بذلك ما يقال في اخذ الجزية منهم تقريرهم على الكفر وهو رضى به والرضى بالكفر كفروهم مغية بنزول سيدنا عيسى صلى الله عليه وسلم وعلى نبينا افضل الصلاة واتم التسليم فلا يقبل منهم بعده الا الاسلام لانه لا يبقى لهم شبهة بحال وهذا من شرعنا لانه ينزل كما بشرنا لانه يجهتد فيستخرج الاحكام من القرآن والسنة والاجماع والظاهر أنه لا يعمل بهذه المذاهب في زمنه ويتعين اتباعه لان اجتهاد النبي لا يخطئ واجتهاد غيره يحتمل أن يخطئ والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى فاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون وما رواه البخاري من أنه

من نفقة وكسوة وغير ذلك ويراعى في الحاجة الزمان والمكان والرخص والغلاء وأشار المصنف بقوله (وفي مصالح المسلمين) إلى أنه يجوز للامام ان يصرف الفائض عن حاجات المرتبة في مصالح المسلمين من اصلاح الحصون والنغور ومن شراء سلاح ونخيل على الصحيح * (فصل) *

في احكام الجزية

صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب وما رواه
ابوداود من أخذها من أهل نجران وفراعطا الجزية في الآية بالترامها بالعقد
والصغار فيها بالترام ~~أحكما~~ التي يعتقدونها كحرمة زنا وسرقة بخلاف التي لا
يعتقدونها كحرمة شرب مسكر ونكاح مجوس محارم فانهم لا يلتزمون بها لانه لا يلزمهم
الانقياد الا للاحكام التي يعتقدونها وتفسيره بان يجلس الاخذ ويقوم الكافر
ويطأ على رأسه ويحني ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الاخذ بحية ويضرب
لهزمتيه وهما مجمع اللحم بين الماضغ والاذن من الجانبين مردود بانه لم يقل ان النبي
صلى الله عليه وسلم فعلها وكذلك الخلفاء الراشدون بعده فهي باطلة ودعوى
استحبابها او وجوبها اشبه بطلانها واركانها خمسة عاقد وشرط فيه كونه اماما يعتقد
بنفسه او نائبه كما سيذكره الشارح لانها من الامور الكلية فتحتاج الى نظر واجتهاد
ومعقوده وستأتي شروطه في كلام المصنف ومكان وشرطه قبوله لتقريرهم به
بان يكون غير المجاز كما سيأتي في الشرح ومال وشرطه كونه دينارا فاكثر كل سنة
عند قوتنا ولذلك قال المصنف واقل الجزية دينار في كل حول وأما عند ضعفنا فتجوز
باقل من دينار وصيغة وشرط فيها ما شرط فيها في البيع من اتصال القبول بالايجاب
وعدم التعليق والتأخير وذكر الجزية وقدرها كالمثل في البيع (قوله وهي) أي
الجزية أي هذا اللفظ يدل قوله اسم وقوله لغة اسم مخرج مجعول على أهل الذمة
أي سواء كان يعتقد مخصوص أم لا لان المعنى اللغوي اسم من المعنى الشرعي كما هو
القاعدة العامة (قوله سميت) أي الجزية والمراد بها معناها وقوله بذلك أي بلفظ
جزية وقوله لانها جرت عن القتل أي كفت عن قتالهم فهي في مقابله كفنائهم وعلى
هذا فهي من الجزاء بمعنى المجازاة وقيل من الجزاء بمعنى القضاء كما في قوله تعالى
وا تقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أي لا تقضى (قوله شرعا) عطف على لغة
وقوله مال يلتزمه الخ فتعلق على المال الملتزم وتعلق أيضا على العقد المفيد لذلك فلها
اطلاقا شرعا وقوله كافر أي مخصوص وهو المتصف بالشروط الآتية وقوله يعتقد
مخصوص أي وهو المركب من الايجاب والقبول (قوله ويشترط أن يعتقدها
الامام او نائبه) أي لا احاد فالشرطية منصبية على كون العاقد الامام او نائبه
لا على العقد لكن لا يعتال المعقود له من الاحاد بل يباح ما منه أي ما يأم من فيه على
نفسه منا ثم نقاله لعدم صحة عقد الجزية له مع كونه استفاديه امانا في الجملة

وهي لغة اسم مخرج مجعول
على أهل الذمة سميت بذلك
لانها جرت عن القتل أي
كفت عن قتالهم وشرعا مال
يلتزمه كافر يعتقد مخصوص
ويشترط أن يعتقدها الامام
او نائبه

والمراد بنائبه نائبه الخاص بان يأذن له في عقد الجزية لا العام كوزيره الذي يفوض
 اليه اموره فلا يصح أن يعقدها الا ان صرح له بها (قوله لا على جهة التاقيت)
 أي ولا على جهة التعليق والاضافة للبيان أي جهة هي التاقيت وجهة هي التعليق
 وهذا اشارة الى بعض شروط الصيغة السابقة ويستثنى من منع التاقيت ما لو قال
 اقررتكم ما شئتم لانه تصريح بمقتضى العقد فان لهم فيه متى شاؤوا بخلاف الهدنة
 لا تصح بذلك لانه يخرج عقدها عن موضوعه من كونه موقفا الى ما يحتمل التأييد
 المتنافي لمقتضاه لا احتمال أن يشاؤا ذلك أبدا (قوله فيقول الخ) هو اشارة الى
 الصيغة التي هي أحد الأركان لكنه اعتماد كراياحباب ولم يذكر القبول فكان عليه
 أن يقول فيقولون قبلنا بوضوئنا وقوله بدار الاسلام أي مثلا فقل ذلك أن يقول
 اقررتكم بداركم وهذا اشارة للمكان الذي هو أحد الأركان وقوله غير الحجاز أي
 وهو مكة والمدينة واليامة وطرفها وقرها بكثرة والطائف وخيبر والينبع فيمنعون
 من دخول حرم مكة مطلقا ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد الحرام بعد
 عامهم هذا والمراد جميع الحرم بدليل قوله تعالى بعد ذلك وان خفتم عيلة فسوف
 يغنيكم الله من فضله ان شاء والمجلب انما يجب للبلد ويتبعها ما اتصل بها من
 الحرم والحكمة في ذلك انهم اخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم منه فعوقبوا بالمنع
 من دخوله على كل حال حتى لو جاء رسول من عندهم برسالة لناخرج له الامام
 أو نائبه ليعمها منه فلو دخله ولو باذن منع منه فلو مرض أو مات فيه نقل منه
 ولو خيف موته في الأولى أو دفن في الثانية نعم ان تهري بعد دفنه ترك وليس
 حرم المدينة كحرم مكة في ذلك لاختصاصه بالنسك ويمنعون من دخول الحجاز
 غير حرم مكة الا لمصلحة لنا كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها كبر حاجة
 منعوا من الدخول الا بشرط أخذ شيء منها كالعشر أو نصفه بحسب اجتهاد الامام
 ولا يؤخذ منهم كل سنة الا مرة واحدة كالجزية ولا يقيمون في موضع من الحجاز غير
 حرم مكة الا ثلاثة أيام غير يومى الدخول والخروج فلو أقاموا في موضع ثلاثة أيام
 ثم انتقلوا الى موضع آخر أقاموا فيه ثلاثة أيام وبينهما مسافة قصر وهذا كذا
 لم يمنعوا فان دخله أحد ومرض فيه فعن الجمهور أنه لا يتقبل مطلقا وعليه اقتصر
 مختصروا الروضة والذي في الروضة وأصلها انه يتقبل مطلقا والذي في المنهاج
 والحواوي وغيرهما انه لا يتقبل ان شق نقله والاتقل وتبعهم في المنهج قال في شرحه

لا على جهة التاقيت فيقول
 اقررتكم بدار الاسلام غير
 الحجاز

وهو ثقة حسن فان مات وشق نقله منه الى غيره دفن فيه للضرورة وان لم يشق نقله
 بأن سهل قبل تغيره نقل منه الى غيره فان دفن فيه ترك ومعلوم ان الحربي كالمرتد
 فلا يجب دفنه بل يجوز اغراه الكلاب على جيقته فان تأذى الناس برائحته
 وجبت مواراته لدفع الاذى عنهم (قوله واؤذنت في اقامتكم بدار الاسلام) أي غير
 المجاز ان هذا مما قبله وقوله على ان تبدلوا الجزية راجع لكل من الشقين السابقين
 وقوله وتنقادوا للحكم الاسلام أي الذي يعتقدون تحريمه كزنا وسرقة دون غيره
 كشراب مسكر ونكاح محوسى محارم كما روعلم من ذلك ان الجزية والالتزام
 كالعوض عن التبرير فلذلك وجب ذكرهما في العقد كالثمن في البيع (قوله
 ولو قال الكافر لا امام ابتداء اقررتي بدار الاسلام) أي فية قول له الامام اقررتك
 بها وعليه الاجابة اذا طلبها الكافروا من غائلتهم ومكيدتهم فان خاف ذلك كأن
 يكون الطالب جاسوسا يخاف شره لم يحبه ويستثنى الاسير اذا طلب عقدها فلا يجب
 تقريره بها وقوله **كفي** أي ولا يحتاج الى قبول لان قوله اقررتي بدار الاسلام
 قائم مقام القبول (قوله وشرايط وجوب الجزية) أي وجوبها على من تعقله
 فلا يجب على من تعقله الا بهذه الشروط كما يؤخذ من قول الشارح فلا جزية
 على صبي وقوله فلا جزية على مجنون وهكذا وهذه الشروط معتبرة لجهة العقد
 أيضا كما يؤخذ من قول الشيخ الخطيب فلا يصح عقدها مع صبي ومجنون وهكذا
 فالحاصل ان هذه الخصال شروط الخمسة العقد ووجوب الجزية واذا وجدت هذه
 الشروط في أحد وعقدت له الجزية تناول العقد أمواله وعبيده وزوجاته وصغار
 أولاده ومجانينهم وان لم يشترط دخولهم وكذا من له علة بفتح قرابة ومصاهرة
 من النساء والصبيان والمجانين والارقاء ان شرط دخولهم ولو كلوا ببلوغ أو أفاقة
 أو عتق عقدت لهم الجزية ان التزموها فلا يكتفي بعقد متبوعهم فان لم يلتزموها بلغوا
 المأمن لانهم **ككافوا** في أمان متبوعهم والمذهب وجوبها على زمن وشيخ هرم وأعي
 وراهب وأجير وفقير لانها كاجرة الدار فاذا تمت السنة وهو مسرف في ذمته حتى يوسر
 (قوله خمس خصال) خبر شرائط لانه مبتدأ كما لا يخفى (قوله أحدها) أي
 أحد الخمس الخمسة المذكورة (قوله البلوغ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذ
 لما وجهه الى اليمن نخدم كل حالم دينارا (قوله فلا جزية على صبي) أي فلا جزية
 واجبة على صبي لعدم تكليفه ولا يصح عقدها معه ولا مع ولده (قوله والثاني

واؤذنت في اقامتكم بدار
 الاسلام على أن تبدلوا
 الجزية وتنقادوا للحكم
 الاسلام ولو قال الكافر
 لا امام ابتداء اقررتي بدار
 الاسلام كفي (وشرايط
 وجوب الجزية خمس
 خصال) أحدها (البلوغ)
 فلا جزية على صبي

العقل) كان الانسب بقوله أحدها البلوغ أن يقول وثانيها العقل (قوله فلاجزية على مجنون) أي وإن كان بالغاً ولا يصح عقدها معه ولا مع وليه ولو طرأ المجنون بعد عقدها في أثناء الحول لزمه القسط لماضي كالومات في أثناء الحول وقوله أطبق جنونه قيد في مفهومه تفصيل يعلم بما بعده (قوله فإن تقطع جنونه قليلاً) أي وعقدت له الجزية وقت افاقة وقوله كساعة من شهر أي وكيوم من سنة وقوله لزمته الجزية أي تغليباً لزم الأفاقة على زمن المجنون اليسير فلا عبرة بهذا الزمن اليسير فإن كان زمن الأفاقة قليلاً كساعة من شهر ويوم من سنة فلاجزية عليه تغليباً لزم المجنون على زمن الأفاقة اليسير فلا أثر ليسير زمن الأفاقة أيضاً كما بحثه بعضهم (قوله) أنه تقطع جنونه كثيراً أي وكان زمن افاقة كثيراً أيضاً كما أشار إليه بقوله كيوم يحين فيه ويوم يفيق فيه بخلاف ما لو كان زمن الأفاقة قليلاً جداً فإنه لا أثر له كما مر (قوله) فإن بلغت سنة وجبت جزيتها أي إن عقدت له الجزية حال افاقة في هذه الصورة كما في التي قبلها (قوله والثالث المحرية) أي الكاملة كما يعلم من قول الشارح والمكاتب والمدير والمبعوض كالرفيق (قوله فلاجزية على رقيق) أي إجماعاً ولا تعتدله وإن عقدت له لم تجب عليه وإن عتق بعد ذلك لكن تعتدله بعد العتق إن التزمها والابلاغ المأمور كما يعلم مما مر (قوله ولا على سيده) أي عن رقيقه لأن عقد الجزية لسيده يشمله تبعاً وقوله أيضاً أي كالأجزية على الرقيق نفسه (قوله والمكاتب والمدير والمبعوض كالرفيق) أي فلاجزية عليهم ولا نظر لما يملكه المكاتب لأن ملكه ضعيف وكذلك لا نظر لما يملكه المبعوض ببعضه المحر على المذهب لأنه ناقص في نفسه (قوله والرابع الذكورية) أي يقينا لتخرج المرأة والمختنى كما أشار إليه الشارح بالتفريع والآية السابقة وهي قوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر إلى قوله وهم صاغرون في الذكور خاصة وروى البيهقي عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الأجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان (قوله فلاجزية على امرأة ومختنى) فلو طلبا عقد الجزية لهما أعلمهما الإمام بأنه لاجزية عليهما فإن رغبا في بذلها فهي هبة وإنما لم تجب الجزية على المختنى لاحتمال كونه أثنى (قوله) فإن كانت ذكورية أخذت منه الجزية للسنين الماضية أي إن كانت عقدت له الجزية بطلبه أو كانت عقدت على الأرض في عملاء في نفس الأمر مع العقد المذكور ولا يعتد بما أحذر منه قبل البيان لأنه إنما

(و) الثاني (العقل) فلا
جزية على مجنون أطبق
جنونه فإن تقطع جنونه
قليلاً كساعة من شهر لزمته
الجزية أو تقطع جنونه كثيراً
على ذلك كيوم يحين فيه ويوم
يفيق فيه لعقت أيام الأفاقة
فإن بلغت سنة وجبت جزيتها
(و) الثالث (المحرية) فلاجزية
على رقيق ولا على سيده أيضاً
والمكاتب والمدير والمبعوض
كالرفيق (و) الرابع (الذكورية)
فلاجزية على امرأة ومختنى
فإن كانت ذكورية أخذت
منه الجزية للسنين الماضية

دفعه على سبيل الهبة فان لم تكن عقدت له الجزية ولم تعقد على الاوصاف لم تؤخذ
 منه للسنين الماضية بل تعقد له من الآن ~~كما لو دخل حرب دارنا وبقي مدة ثم~~
 اطلعنا عليه فلاناخذ منه شيئا لما مضى لعدم عقد الجزية له وبهذا التفصيل يجمع
 بين التناقض في كلامهم فنصح الانخذ منه بحمل على ما اذا عقدت له ومن صح
 عدم الانخذ منه بحمل على ما اذا لم تعقد له (قوله كما يشبه النوى في زيادة
 الروضة وبزوم به في شرح المذهب) هو الممتد لكن بشرط عقد الجزية له كما علت
 (قوله الذي تعقد له الجزية) أي الذي هو احد الاركان وهو المعقود له وقوله من
 أهل الكتاب أي لقوله تعالى من الذين أوتوا الكتاب (قوله كاليهودي
 والنصراني) أي سواء كان من العرب أو الجعم أو السامرة وهم طائفة من اليهود
 والمسيحية وهم طائفة من النصارى فان لم تكفرهم اليهود في الاولى والنصارى
 في الثانية بأن لم يخالفوهم في أصل دينهم وهونبيهم وكتابهم عقدت لهم الجزية وان
 خالفوهم في الفروع والافلا تعقد لهم ولو اشكل أمرهم عقدت لهم تغليبا لحقن الدماء
 (قوله أو من له شبهة كتاب) أي كالجوس فان لهم شبهة كتاب وقد أخذها صلى الله
 عليه وسلم منهم وقال سنوابهم سنة أهل الكتاب (قوله وتعقد أيضا) أي كما تعقد
 لمن هو من أهل الكتاب أو من له شبهة كتاب وقوله لا ولد من تهود أو تنصر قبل النسخ
 أي ولو بعد التبديل وان لم يحتسبوا المبدل بخلاف أولاد من تهود أو تنصر بعد النسخ
 وقوله أو شككنا في وقته أي ولو في وقت تهوده أو تنصره فلم يعرف ادخل في ذلك الدين
 قبل النسخ أو بعده فتعقد له تغليبا لحقن الدم (قوله وكذا تعقد لمن أحد أبويه
 وثني والآخر كتابي) أي ولو الام بأن تكون الام كتابية والاب وثنيا كعكسه فتعقد له
 الجزية تغليبا لحقن الدم سواء اختار دين الكتابي أم لم يختر شيئا بخلاف ما لو اختار
 دين غير الكتابي فلا تعقد له الجزية (قوله ولزاعم التمسك بعصف ابراهيم) أي
 لان الله أنزل عليه صحفا ومثله موسى قبل التورة ولذلك قال تعالى صحف ابراهيم
 وموسى ومثلها صحف شيت وتسمى كتابا كما نص عليه الشافعي فاندرج التمسك بها في
 قوله تعالى من الذين أوتوا الكتاب وأما من ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كعبدة
 الاوثان والشمس والملائكة ومن في معناهم فلا يقرون بالجزية (قوله أو بزبور
 داود) أي لانه من الكتب قال تعالى وانه في زبر الاولين (قوله وأقل ما يجب

كما يشبه النوى في زيادة
 الروضة وبزوم به في شرح
 المذهب (و) المتخامس (أن
 يكون) الذي تعقد له الجزية
 من أهل الكتاب كاليهودي
 والنصراني (أو من له شبهة
 كتاب) وتعقد أيضا لأولاد
 من تهود أو تنصر قبل النسخ
 وشككنا في وقته وكذا تعقد
 لمن أحد أبويه وثني والآخر
 كتابي ولزاعم التمسك بعصف
 ابراهيم المنزلة عليه أو بزبور
 داود المنزل عليه (وأقل)
 ما يجب في (الجزية)

في الجزية) أي من المال الذي هو أحد الأركان بقوله على كل كافر أي سواء كان غنيا وفقيرا أو متوسطا بقطع النظر عن المأكبة الآية (قوله دينار) أي عند قوتنا وأما عند ضعفه فيجوز بأقل من دينار كما تقدم وعلى هذا يحمل ما نقله الأديبي عن المذهب كذا في عبارة المحشي والذي في عبارة الشيخ الخطيب عن المذهب وضبطوه بضم الميم وسكون الذاو وكسر الهاء من أنه يجوز عقدها بأقل من دينار وهو ظاهر متجه كما قاله الأديبي ولا تعقد بغير الدينار وإن ساوى قيمته ويجوز بعد العقدان يتناض عنه ما قيمته دينار وعلى هذا يحمل ما رواه الترمذي عن معاذ أنه صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من كل عالم دينارا أو عدله من المعافروهي ثياب تكون باليمن تسمى الثياب المعافرية وأخذ البلقيني بظاهره فيجوز عقدها بما قيمته دينار والذي نص عليه الأصحاب كما هو ظاهر عبارة المصنف أنها لا تعقد إلا بالدينار وإنما امتنع عقدها بما قيمته دينار مع جواز أخذ ما قيمته دينار اعتياضا عنه لأن ما قيمته دينار عند العقد تنقص قيمته عن دينار آخر المدة (قوله في كل حول) ظاهره أن الوجوب يحصل بانقضاء الحول والمعتد به يحصل بالعقد ويستقر بانقضاء الحول فقد قال الفقهاء اختلاف قول الشافعي في أن الجزية تجب بالعقد وتستقر بانقضاء الحول أو تجب بانقضائه وينبني على ذلك ما إذا مات في أثناء الحول أو أسلم فيه فإن قلنا أنها تجب بالعقد لم تسقط بل يجب القسط وإن قلنا أنها تجب بانقضاء الحول سقطت والمعتد بها لا تسقط كالأجرة وإذا مات أو أسلم بعد سنة فأكثر فجزية كدين آدمي فتقدم على الوصايا والأرث ويسوى بينها وبين دين آدمي وصورة ذلك في الميت أن يخلف وارثا مستغرقا فإن لم يخلف وارثا أصلا فتركته في وسط قطت الجزية أو خلف وارثا غير مستغرق فالباقي بعد نصيبه في موجب قسط نصيبه من الجزية ويسقط قسط الباقي (قوله ولا حدا لأكثر الجزية) لكن لا تعقد فيه بأكثر من دينار احتياطا له (قوله ويؤخذ الخ) أي اقتداء بغير مرضي الله عنه كما رواه البيهقي وخروجا من خلاف أبي حنيفة فإنه لا يحيزها إلا كذلك ومتى عقدت الجزية بأكثر من دينار لم يجز النقص عنه ومتى عقدت بدينار لا تجوز الزيادة عليه فلو عقدت للكفار بأكثر من دينار ثم غلبوا بعد العقد جوازها بدينار لمهم ما التزموه كمن اشترى شيئا بأكثر من ثمن مثله ثم علم الغبن فإن امتنعوا من بذل الزيادة فمناقصون للعهد كما لو امتنعوا من أصل الجزية (قوله أي يسن للامام الخ) أي أن لم يعلم أو يظن

على كل كافر دينار في كل
حول ولا حدا لأكثر الجزية
(ويؤخذ) أي يسن للامام

اجابتهما لما طلب والاوجب ذلك فعل كون الما كسه سنة عند عدم العلم او القن
 باجابتهم لذلك والا كانت واجبة ففي امكانه ان يعتدبا اكثر من الدينار لم يجز ان
 يتعد بدون ذلك الاكثر المصلحة لانه متصرف للمسلمين فلا يتصرف لهم
 الا بالمصلحة (قوله ان يما كس) أي يشرح عند العقد في قدر ما يعقده بان يقول
 لا اعقد للتوسط الا بدينارين ولا للموسر الا باربعة دنانير وعند الاخذ في الصفات
 بان يقول انت متوسطة فآخذ منك دينارين او موسر فآخذ منك اربعة دنانير هذا
 ان عقد على الاوصاف فان عقد دلي الاشخاص ما كس عند العقد فقط بان يقول
 انت متوسطة فلا اعقد لك الا بدينارين او موسر فلا اعقد لك الا باربعة دنانير
 ولا يما كسه حينئذ عند الاخذ لان من عقد عليه بشئ وجب عليه ان افتقر بعد ذلك
 حتى اذا عجز عنه صار دينه في ذمته ومن هنا تعلم ان محل قول الشارح والعبرة في
 المتوسط واليسار بانحول فيما اذا عقد على الاوصاف وأما اذا عقد على الاشخاص
 فالعبرة بحال العقد لا بانحراحول (قوله من عقدت له الجزية) أي الكافر الذي
 عقدت له الجزية (قوله وحينئذ) أي وحين اذا كس الامام من عقدت له الجزية
 (قوله يؤخذ من المتوسط الحال ديناران ومن الموسر اربعة دنانير) ويجوز لزيادة
 علمه لانه لا حد لاكثر الجزية كما تقدم والنقص عنها ان لم يرض الكافر بالعقد له بها
 فيجوز العقد له بدينار أو بدينارين مثلا واختلف في ضابط المتوسط والموسر والفقير
 فقيل انه كالفقير بجماع انه في مقابلة منفعة تعود اليه لا العاقلة ذل او اساة هنا حتى
 يكون كالعاقلة وقيل انه كالعاقلة (قوله استحبابا) أي ان لم يعلم او ظن اجابتهما
 لذلك والا كان واجبا كما علم بمما (قوله ان لم يكن كل منهما سفيا) أي لانها
 لا تعقد للسفيه الا بدينار وقوله فان كان سفيا لم يما كس الامام ولي السفيه أي بل
 يعقده بدينار فقط احتياطا له كما مر (قوله والعبرة في المتوسط واليسار بانحول)
 أي ان عقد على الاوصاف بان قال عقدت لكم الجزية على ان المتوسط عليه ديناران
 والموسر عليه اربعة دنانير فيعتبر المتوسط واليسار بانحول حينئذ فان عقد على
 الاشخاص بان قال للشخص منهم عقدت لك بدينارين لانك متوسط وللشخص
 الاخر عقدت لك باربعة دنانير لانك موسر فلا اعتبار بالتوسط واليسار في حال العقد
 فكل من عقده بشئ وجب عليه وان افتقر بعد ذلك حتى اذا عجز عنه صار دينه في
 ذمته كما مر (قوله ويجوز ان) محل الشارح الجواز على عدم الامتناع الصادق

ان يما كس من عقدت
 له الجزية وحينئذ يؤخذ
 من المتوسط الحال (ديناران
 ومن الموسر اربعة دنانير)
 استحبابا ان لم يكن كل منهما
 سفيا فان كان سفيا لم يما كس
 الامام ولي السفيه والعبرة
 في المتوسط واليسار بانحول
 (ويجوز) أي بين
 الامام اذا صاح الكفار في
 بلادهم

بالسنة فلذلك قال اي يسن ولبقاه الشيخ الخطيب على ظاهره حيث قال ويجوز
 كما هو قضية كلام الجمهور والراجح كافي المتهاج انه يستحب انتهى (قوله لافي دار
 الاسلام) تبع في ذلك الاذرعى في احد قوله والراجح منهما انه لا فرق بين دارهم
 ودار الاسلام فاجرى عليه الشارح ضعيف والمعتمد انه يشترط عليهم مطلقا (قوله ان
 يشترط) أي بنقسه او ثابته وقوله عليهم أي على الكفار المع وذلهم الجزية غير الفقير
 من متوسط او مومر بخلاف الفقير فلا ضيافة عليه لانها تكرر فلا تيسر له وقوله
 الضيافة أي ثلاثة ايام فاقول وقوله لمن يعمرهم من المسلمين المجاهدين وغيرهم أي لانه
 صلى الله عليه وسلم صالح اهل ايلة الى ثلثة دنانير وكانوا ثلثمائة رجل وعلى ضيافة
 من يعمرهم من المسلمين وروى الشيخ نخير الضيافة ثلاثة ايام والضيف حمل الطعام
 من غير اكل لا المطالبة بعوضه ويشترط عليهم قرير الضيف كفاية يوم ويلة ويذكر
 عددا لضيافان خيلا ورجلا على كل واحد منهم لان ذلك قطع للتراع او على المجموع
 وهم يتوزعون فيما بينهم او يتحمل بعضهم عن بعض ويذكر منزلهم من كنيسة او غيرها
 كفاضل مسكن وليكن المنزل بحيث يدفع الحجر والبرد ويذكر جنس طعام وادم
 وقدرهما لكل منا ويذكر ايضا علف الدواب ولا يشترط ذكر قدره ولا جنسه
 ويحمل على ما اعتيد من تبين ونحوه نعم ان ذكر نحو الشير كالفرل ذكر قدره ولو كان
 لواحد دواب ولم يشترط عليهم عدد معين لم يلزمهم الا علف دابة واحدة فان شرط
 عليهم عدد معين عمل بمقتضاه من غير زيادة ولا نقص (قوله فضلا) أي حال كون
 الضيافة بمعنى الشيء المضيف به فضلا أي فاضلا ولذلك قال لشارح أي زائد وقوله
 عن مقدار اقل الجزية أي لان الضيافة مبنية على الاباحة والجزية مبنية على
 التملك (قوله وهو) أي مقدار اقل الجزية وقوله دينار كل سنة أي لانه لا يجوز
 عقدها باقل من دينار عند قوتنا كما مر (قوله ان رضوا بهذه الزيادة) أي التي
 هي الضيافة فان لم يرضوا بها لم يشترطها عليهم (قوله ويتضمن عقد الجزية) أي
 يستلزم دفعها ما ذكر فالمراد بالتضمن الاستلزام وقوله بعد صحتة أي فلا بد من
 كونه صحيحا بخلاف ما اذا كان فاسدا لا يستلزم هذه الاحكام وقوله أربعة اشياء
 ففعل ليتضمن (قوله احدها) أي أحد الاشياء الاربعة (قوله ان يؤدوا
 الجزية) أي ان يعطوا الجزية وفي بعض النسخ ان يؤدوا الجزية عن يد وصغار وعلى
 ذلك شرح الشيخ الخطيب وفسر قوله عن يد بقوله أي ذلة وقوله وصغار بقوله أي

لا في دار الاسلام (ان يشترط
 عليهم الضيافة) لمن يعمرهم
 من المسلمين المجاهدين
 وغيرهم (فضلا) أي زائدا
 (عن مقدار) اقل (الجزية)
 وهو دينار كل سنة ان رضوا
 بهذه الزيادة (ويتضمن عقد
 الجزية) بعد صحتة (اربعة
 اشياء) احدها (ان يؤدوا
 الجزية)

احتقار ثم قال واشدد على المرءان يحكم عليه بما لا يستقد ويضطر الى استعماله قاله في
 الزوائد وهذه الزيادة مأخوذة من قوله تعالى حتى يبطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 (قوله) وتؤخذ منهم برفق كما قال الجمهور (أى كسائر الديون وهذا هو المعقد ويكفى
 في الصغار المذكور في الآية اجراء احكام الاسلام عليهم كما فسر بذلك جمع من
 الاصحاب وتقدم رد تفسيره بأن يجلس الاخذ ويقوم الكافر ويطأ رأسه ويحني
 ظهره الى آخره وقوله لا على وجه الاهانة أى وجهه هو الاهانة (قوله والثاني) أى
 من الاشياء الاربعة (قوله ان تجرى عليهم احكام الاسلام) أى التي يعتقدونها دون
 ما لا يعتقدونه كشرب الخمر ونكاح المجوس للمحارم فلا تتعرض لهم في ذلك (قوله
 فيضمنون ما يتلغونه على المسلمين من نفس ومال) وكذلك تضمن ما تلفه عليهم
 من نفس ومال لعصمتهم (قوله وان فعلوا ما يعتقدون تحريمه كالزنا) أى والسرقة
 ونحوها بخلاف ما لا يعتقدون تحريمه كشرب الخمر ونكاح المجوس للمحارم كما مر
 (قوله والثالث) أى من الاشياء الاربعة (قوله ان لا يذكروا دين الاسلام الا بخير)
 وفى بعض النسخ الا بالخير فان خالفوا ذلك بان ذكروا دين الاسلام بشركا كنسبوه
 اوسبوا الله او نبياله او القرآن عزروا وانتقض عهدهم بذلك ان شرط انتقاضه
 الا فلا كفاي لشرح الصغير وهو المنقول عن النص خلافا لما صححه في اصل الروضة
 من عدم الانتقاض بذلك مطلقا لانه لا يخل بمقصود التقديم اذ ذكروا القرآن بما
 يتدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله فلا انتقاض بذلك مطلقا وكذلك قولهم
 الله ثالث ثلاثة لكنهم يمنعون من اظهار ذلك بيننا فان اظهروه عزروا (قوله
 والرابع) أى من الاشياء الاربعة (قوله ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين) وفى
 بعض النسخ ضرر للمسلمين واللام فيه بمعنى على فان فعلوا ذلك كأن قاتلوهم
 بلا شبهة او امتنعوا من اداء الجزية او من اجراء احكام الاسلام عليهم انتقض عهدهم
 بذلك وان لم يشترط انتقاضه يمنعون من سقيهم سلبا خرا او اطعامه خنزيرا ومن
 اظهار عيد لهم وناقوس وهو ما تضرب به النصارى لاوقات الصلوات ومن اظهار خمر
 وخنزير ومتى اظهروا خمرهم اريقوا يمنعون ايضا من احداث كنيسة وبيعة وصومعة
 للرهبان ويبيت نار للمجوس ومن اعادة ذلك وترميمه الا ببلد فتحناه صلحا على
 ان الارض لهم ويؤدون نواجها لانها ملككم وعلى ان الارض لنا وشرط لهم
 الاحداث والابقاء لانهم كانوا استثنوا الاحداث والابقاء بالشرط المذكور

وتؤخذ منهم برفق كما قال
 الجمهور لا على وجه الاهانة
 (و) الثاني (ان تجرى عليهم
 احكام الاسلام) فيضمنون
 ما يتلغونه على المسلمين من
 نفس ومال وان فعلوا
 ما يعتقدون تحريمه كالزنا
 اقيم عليهم الحد (و) الثالث
 (ان لا يذكروا دين الاسلام
 الا بخير) الرابع (ان
 لا يفعلوا ما فيه ضرر على
 المسلمين)

ولو وجدنا كنيسة أو بيعة ببلد ولم نعلم احدا منهما به بعد فتحه والاسلام عليه
ولا وجودهما عند ذلك لم نهدمهما لاحتمال انهما كانتا في قرية فالتصا بهما
عمارتنا ويمنعون ايضا من رفع بنايتهم ومساواته لبناء مسلم جار لهم وان رضى بذلك
نحبر الاسلام بعلو ولا يعلى عليه ولا يطلعوا على عورتنا ومحل ذلك ان كان بناء المسلم
على الوجه المعتاد فان كان قصيرا عادة جازت مساواته والزيادة عليه لانه مقصر
بذلك فان لم يكن لهم جار مسلم بان انفرادهم بمحلة منفصلة عن المسلمين لم يمنعوا من رفع
البناء ومحل المنع ايضا في الابتداء لا في الدوام فلو اشترى الكافر دار مسلم وكان
بناؤها مرتفعا لم يجب هدمه ولكن يمنع الكافر من صعود الزائد على بناء المسلم المجاور له
(قوله بان آووا) بلمد وفي بعض النسخ بان يؤدوا بصيغة المضارع لكن المحشى كتب
على النسخة الاولى ومثل ابوابهم لمن يطلع على عورات المسلمين ما ولدوا اهل الحرب
على عورة لنا وما ولدوا عواصم الكفر وما لوزني ذمي بمسألة ولو بصورة نكاح او قتل مسلما
او قذفه ويقام عليه موجب ما فعله من حداوت تعزير ومن انتقض عهده بقتال قتل
ولا يبلغ المأمن لقوله تعالى فان قاتلوكم فاقتلوهم ولانه لا وجه لتبليغه المأمن مع
نصبه القتال او بغير القتال ولم يسأل تجديد العهد تخير فيه الامام بين القتال
والارفاق والمن والقداء ولا يلزمه تبليغه المأمن لانه كافر لا امان له فان اسلم قبل
خيرة الامام تعين المن وامتنع القتل والارفاق والقداء ومن انتقض امانه لم ينتقض
امان ذراريه ومن نقض الامان واختار دار الحرب بلغها اليكون خروجه من دارنا
بامان كدخوله (قوله ويلزم المسلمين بعد عقد الذمة الصحيح الكف عنهم) أي
عن اهل الذمة بان لا يتعرض لهم وقوله نفسا وما لا وكذا ساثر ما يقرون عليه كخمر
وخنزير لم يظهروهما والاصل في ذلك ما رواه ابو داود الا من ظلم معا هذا او انتقصه
او كلفه فوق طاقتة واتخذ منه شيئا به يربط نفسا فانا نجيبه يوم القيامة (قوله
وان كانوا في بلدنا او في بلد مجاور لنا) وكذا ان كانوا يدارحرب بها مسلم او شرط الدفع
عنها فيلزمنا الدفع عنهم في ذلك كله للزوم الدفع عن دارنا في الاولى ومثلها ما الحق بها
من مجاورها في الثانية وتبعنا المسلم في الثالثة ولا التزامنا له في الرابعة بخلاف ما لو كانوا
بدارحرب لم تكن مجاورنا وليس بها مسلم ولم يشرط الدفع عنهم اذ لا يلزمنا الدفع عنها
وقوله لزمنا دفع اهل الحرب عنهم وكذا دفع غيرهم من مسلم وغيره فلو قال لزمنا
الدفع عنهم لكان اعم كما يؤخذ من المنهج وشرحه (قوله ويعرفون) المشهور

بان آووا من يطلع على
عورات المسلمين وينقلها الى
دار الحرب ويلزم المسلمين
بعد عقد الذمة الصحيح
الكف عنهم نفسا وما لا وان
كانوا في بلدنا او في بلد مجاور
لنا لزمنا دفع اهل الحرب
عنهم (ويعرفون)

قراءته بضم الياء وسكون العين وفتح الراء مخففة فهو فعل مضارع مبنى للمجهول من
المعرفة بخلاف الضبط المحشى له بفتح المثناة التحتية وسكون العين المهملة وكسر الراء
المخففة وعليه فهو مبنى للفاعل وهو مخفي في المعنى وضبطه الشيخ الخطيب بضم حرفي
المضارعة مع فتح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة على البناء للمجهول من
التعريف ولذلك قال أي نعرفهم ونأمرهم والضمير لاهل الذمة المكلفين في دار
الاسلام فنأمرهم وجوباً بذلك على المعتمد كما سيذكره الشارح (قوله بلبس الغيار)
أي وإن لم يشترط عليهم في عقد الجزية وذلك لتمييزوا عن المسلمين ولأن عمر رضي الله
عنه صالحهم على تغيير زيهم بمحض من العصابة كما رواه البيهقي وإنما لم يفعل النبي صلى
الله عليه وسلم يهود المدينة لأنهم كانوا قليلين معروفين فلما كثروا في زمن العصابة
رضي الله عنهم وخافوا من التباسهم بالمسلمين احتاجوا الى تمييزهم (قوله وهو) أي
الغيار وقوله تغيير اللباس صريحه ان الغيار بالمعنى المصدري الذي هو التغيير لكن
الظاهر ان المراد به في كلام المصنف ما يغاير لونه لون ثوبه بدليل تسليط اللبس عليه
(قوله بأن يخطب الذي الخ) تصوير لتغيير اللباس ويكتفي عن الخياطة بالعمامة
السوداء والطرطور كما عليه العمل الآن وبالقائه منديل ونحوه على الكتف كما قاله
في الروضة كاصلها واستبعده ابن الرفعة ومن لبس منهم قلنسوة مبرها عن قلانسنا
بعلامة فيها قال الأذري ويحب القطع بمنعهم من التشبه بلباس اهل العلم والقضاة
ونحوهم قال الماوردي ويمنعون من التخم بالذهب والفضة لما فيه من التطاول
والمباهاة (قوله على ثوبه) أي الظاهر وقوله شيئاً مفعول لقوله يخطب (قوله يخالف
لون ثوبه) أي يخالف لونه لون ثوبه وتجعل المرأة خفها ذا اللونين كالسود والأحمر وإذا تجرد
الذي عن ثيابه في موضع فيه مسلم كحمام جعل وجوباً في عنقه خاتم حديد
أو رصاص لا من ذهب وفضة لتمييز عن المسلم (قوله ويكون ذلك) أي الشيء الذي
يخالف لونه لون ثوبه وقوله على الكتف أي أو نحوه من المواضع التي لا يعتاد
الخياطة عليها (قوله والاولى باليهودي الاصفر الخ) أي والمحكمة في ذلك موافقة
لوانهم الغالبة عليهم وقوله وبالنصراني الأزرق أي أو الألاه كهب ويقال له الرمادي
وبالمجوسي الأسود والأحمر أي أو الأحمر فالواو بمعنى أو (قوله وقول المصنف) مبتدأ
خبره قوله عبره النور أي فالمصنف له سلف في هذه العبارة وقوله أيضاً أي
كما عبر به المصنف وقوله لكنه أي النور وهو استدراك على قوله عبر به النور الخ

باب لبس الغيار أي بكسر
العين المهملة وهو تغيير
اللباس بأن يخطب الذي
على ثوبه شيئاً يخالف لون
ثوبه ويكون ذلك على الكتف
والاولى باليهودي الاصفر
وبالنصراني الأزرق وبالمجوسي
الأسود والأحمر وقول
المصنف يعرفون عبره
أي في الروضة تبعاً لأصلها
لكنه في المنهاج قال ويؤمر
أي الذي

قول المحشى فالمصنف له
سلف أي وهو النور وهذا
يوهم ان النور متقدم على
المصنف وليس كذلك بل
المصنف قبل النور بكثير
كما يعلم من التواريخ فإله نصر

لأنه ربما يوهم أنه لم يعبر بغير هذه العبارة في كتبه وقوله أي الذي أي المكلف في دار
 الإسلام كقوله (قوله ولا يعرف من كلامه أن الأمر للوجوب والندب) أي
 لأن صيغة أمر تصلح للوجوب والندب ففي كلامه نوع اجمال (قوله لكن مقتضى كلام
 الجمهور الأول) أي الذي هو الوجوب وهو المعتمد ولذلك قال في شرح المنهج ولزمنا
 أمرهم الخ (قوله وعطف المصنف على الغيار قوله وشدة الزنار) لكن الجمع بين الغيار
 وشدة الزنار أولى مبالغة في الشهرة والتمييز وهو المنة قول عن عمر رضي الله عنه فهو ليس
 بواجب ولذلك عبر في المنهج بأو وقال في شرحه وتعبيرى بأو أولى من تعبيره بالواو أي
 لا يهاجمه وجوب الجمع وليس كذلك وبالمجمل لا يجب التمييز بكل الوجوه التي ذكرها
 بل يكفي بعضها ولا بأس بكون صناعات المسلمين يصنعون لأهل الأئمة الزنار والغيار لأن
 في ذلك صناعاتهم بخلاف كونهم يصنعون لهم كنيسة أو صليبا أو نحوهما كما نقله
 الشيخ الخطيب عن المحلي (قوله وهو يرى مجمعة) أي مضمومة وقوله خيط
 غليظ قال الماوردي ويستوى فيه سائر الألوان وقوله يشده الوسط وليس لهم
 أبداله بنحو منطقة ومنديل كما قاله في أصل الروضة (قوله فوق الثياب) هذا في
 حق الرجل أما المرأة فتشده تحت الأزار كما صرح به في التنبيه وحكاها الزايعي عن
 التهذيب وغيره لكن مع ظهور بعضه ليحصل به فائدة (قوله ولا يكفي جعله) أي
 الزنار وقوله تحتها أي الثياب لكن قد عرفت أن هذا في حق الرجل دون المرأة
 (قوله ويمنعون) أي الذكور المكلفون أما النساء والصبيا ونحوهما فلا يمنعون من
 ذلك ومحل المنع من ذلك إذا كانوا في بلادنا بخلاف ما إذا كانوا في بلادهم (قوله
 من ركوب الخيل) أي لتأوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل
 فأمر أوليائه بأعدادها لأعدائه فلا يمكنون منها وقد قال صلى الله عليه وسلم الخيل
 معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة فهم بعيدون عن الخير قال ابن الصلاح وينبغي
 منعهم من خدمة الملوك والأمر كما يمنعون من ركوب الخيل فيمنعون من كل ما فيه
 ولاية على المسلمين ويجوز للإمام أن يجعل عليهم عرفا مسلما يعرفه بمن مات منهم
 أو أسلم أو بلغ وأما من يحضرهم ليؤدوا الجزية أو يشتكوا إلى الإمام عن يتعدى عليهم
 منا ومنهم فيجوز جعله عرفا لذلك ولو كافرا وإنما اشترط إسلامه في الغرض الأول
 لأن الكافر لا يعتمد خبره والأولى للإمام أن يكتب بعد عقد الأئمة اسم من عقده
 ودينه وحليته ويتعرض لسنه أو شجاعته أو شاب ويصف أعضائه الظاهرة من وجهه

ولا يعرف من كلامه أنه
 الأمر للوجوب والندب
 لكن مقتضى كلام الجمهور
 الأول وعطف المصنف على
 الغيار قوله (وشدة الزنار)
 وهو يرى مجمعة خيط غليظ
 يشد في الوسط فوق الثياب
 ولا يكفي جعله تحتها
 ويمنعون من ركوب الخيل

والحجة وحاجية وعينية وشفية وانفسه وآثار وجهه ان كان فيه آثار ولونه
 من سمرة او شقرة او غيرها (قوله النفيسة وغيرها) فلا فرق فيما بين النفيسة
 وغيرها كما هو ظاهر كلام المنصف وهو المعتمد خلافا للجويني حيث استثنى البراذن
 النفيسة (قوله ولا يمنعون من ركوب البحر ولو كانت نفيسة) أي والبالغ ولو كانت
 نفيسة أيضا لأنها خدعة في ذاتها وان كان أكثر اعيان الناس يركبونها لكن
 قال الشيرازي يمنعون من ركوب البالغ النفيسة لأنها صارت الآن مركوب العلماء
 والقضاة ونحوهم وهو الذي يميل اليه القلب ويركبون عرضا بان يجعلوا أرجلهم في
 جانب وظهرهم في جانب آخر سواء كانت المسافة طويلة أو قصيرة على المعتمد خلافا
 للرافعي حيث قال ويحسن ان يتوسط في فرق بين ان يركب الى مسافة قريبة
 او بعيدة وعليه فاذا احتاجوا الى ركاب جعلوه خشبا لا حديدا ونحوه ويركبون
 بأكاف لا صرح اتباعا لكتاب عمر رضي الله عنه ويمنعون من اللجم المزينة بالتقدين
 ومن حمل السلاح ويلجئون عند زجة المسلمين الى اضيق الطريق لكن يكونون بحيث
 لا يقيمون في هذه ولا يصدمهم جدار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبدوا اليهود
 والنصارى بالسلام واذا القيمت احدهم في طريق فاضطروه الى اضيقه اما عند عدم
 زجة المسلمين كأن خلت الطريق فلا حرج ولا يمشون في الطريق الا فرادى متفرقين
 ويحرم توقيفهم وتصديرهم يجلس فيه مسلم وتحرم مودتهم لقوله تعالى لا تجد قوما
 يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله ورسوله واما مخالطتهم في الظاهر
 فكروها فالذي يحرم انما هو الميل القلبي اليهم فان قيل الميل القلبي لا اختيار
 للشخص فيه اجيب بان هناك اسبابا تنشأ عنها المودة فاذا قطعها انقطعت المودة
 ولذلك قالوا ان الاساءة تقطع عروق المحبة (قوله ويمنعون من اسماعهم المسلمين
 قول الشريك كقولهم الله ثالث ثلاثة) وكذلك قولهم في عزير المسيح فتقول اليهود
 اعزير ابن الله وتقول النصارى المسيح ابن الله كما حكى الله تعالى عنهم في كتابه
 العزيز فقال عز من قائل وقالت اليهود عزير ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله
 ثم قال تعالى ردا عليهم ذلك قولهم باقواهم يضاهون قول الذين كفروا من قبل
 قاتلهم الله أنى يؤفكون (قوله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا) أي تنزه الله عن
 ان يكون له شريك تنزه اعظما

النفيسة وغيرها ولا يمنعون
 من ركوب البحر لو كانت
 نفيسة ويمنعون من اسماعهم
 المسلمين قول الشريك كقولهم
 الله ثالث ثلاثة تعالى الله
 عن ذلك علوا كبيرا

(كتاب أحكام الصيد والذبائح والنخايا والأطعمة)

أي هذا كتاب بيان الأحكام المتعلقة بهذه الأربعة ولما كان الصيد مصدرا في الأصل أفرد المصنف وإن أطلق على اسم المفعول كما سيذكره الشارح وهو المناسب لكلام المصنف لأن الصيد هو الذي يقدر على ذكائه تارة ولا يقدر على ذكائه تارة أخرى ويصح إبقاء الصيد في الترجمة على مصدرية فيكون بمعنى الاصطلاح كونه لا يناسب كلام المصنف إلا في وجع الذبائح والنخايا والأطعمة لاختلاف أنواعها كابل وبقر وغنم ولأن الذبائح يكون ذبحها بالسكين وبالسهم وبالجوارح والذبائح جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة وهي فعيلة بمعنى مفعولة والنخايا جمع نخية وستأني لغاتها والأطعمة جمع طعام وسأني الكلام عليها والأصل في الصيد قوله تعالى وإذا حملتم فاصطادوا أو الأمر بالاصطياد يقتضي حل الصيد وفي الذبائح قوله تعالى ألا ما ذكيتم فإنه مستثنى من الحرمات السابقة في الآية واستثناءه من الحرمات يفيد حل الذبائح وأركان الذبيح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الأندياح أربعة ذابح وذبيح وذبيح بالمعنى المصدرى وهو الفعل وآلة ومعنى كونها أركاناً لأنه لا بد لتحقيقها والأفليست أجزاء له كما قاله الشبرا ملسي وذكر المصنف هذا الكتاب هاتبعاً للزنى وغيره وذكره في الروضة في آخر ربع العبادات قال ابن قاسم الغزالي في شرحه على المنهاج وهو أنسب وأعمل وجه الاستبصار طلب الحلال فرض عين والعبادات فرض فتناسب ضم فرض العين إلى فرض العين (قوله ولا صيد مصدر) أي لصا د يقال صا د يصيد صيدا أو مصيدا وقوله أطلق هنا أي في الترجمة وهي قوله كتاب الصيد وقوله على اسم المفعول أي لانه المناسب لكلام المصنف والأفصح إبقاؤه في الترجمة على مصدرية كما مر وقوله وهو المصيد أي فالصيد بمعنى المصيد كما في قوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم (قوله وما) لا يخفى أن ما اسم موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف محذوف مع صفتين أخريين كما أشار إليه الشارح بقوله والحيوان البري الماء كركل الذي وهذا أحد الأركان الأربعة وهو الذبيح وخرج بالبري البحري وسيذكره الشارح وبالماء كركل غيره فلا يصل ذبحه ولو لا راحته من الحياة عند تضرره من طول الحياة وقوله قد بضم أوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول وقوله على ذكائه بالذال المعجمة متعلق بقدر والمراد أنه قد رعى ذكائه حال أصابته ولو باعياه

(كتاب)*
أحكام (الصيد والذبائح)
والنخايا والأطعمة والصيد
مصدر أطلق هنا على اسم
المفعول وهو المصيد (وما)
أي والمحيطون البري
الماء كركل الذي (قد) بضم
أوله (على ذكائه)

عند عدوه حال صيده لان العبرة بالقدره وعدمها حال الاصابة لا وقت الرمي والرمي
 رماء وهو غير مقدور عليه واصابه وهو مقدور عليه فذكاته في حلقه ولبته ولورماه
 وهو مقدور عليه واصابه وهو غير مقدور عليه فذكاته عقره حيث قدر عليه في أي
 موضع كان العقر (قوله أي ذبحه) تفسيره ان ذكاته فالتدبير الذي
 هو أحد الأركان الأربعة وهو بالمعنى الشامل لقطع الحلقوم والمريء في المقدور عليه
 والعقر في أي موضع كان في غير المقدور عليه وشرط فيه قصد العين أو الجنس ولو ظنه
 حجرا أو حيوانا لا يؤكل فإن انه حيوان مأكول أو رمي سربا بكمرا وله أي قطع ظباء
 فأصاب واحدة منه أو قصد واحدة منه فأصاب غيرها فيحمل المذبوح في جميع ذلك
 لصحة قصده ولا عبرة بظنه المذكور وكذا لو قصد أي واحدة منه بخلاف ما لو وقعت
 منه السكين فذبحت حيوانا واحدا فذبح بها فأنذبح أو جال بسيفه فأصاب مذبوح
 حيوانا واسترسلت الجراحة بنفسه فقتلت صيدا وان اغراها صاحبها بعد استرسالها
 وزاد عدوها أو ارسل سهما لا للصيد بل إلى غرض أو اختبار لقوته فقتل صيدا
 أو ارسل سهمه في ظلمة راجيا صيدا فأصابه وقتله فلا يحمل المذبوح في جميع ذلك
 لعدم القصد المعتبر كما لو ارسل الجراحة وغابت عنه مع الصيد أو جرحته ولم يفته
 بالمخرج إلى حركة مذبوح وغاب ثم وجده ميتا فيهما فيحرم على المعتمد في الثانية
 وإن اختار النوى في تجميعه المحل فيها حتى قال في الروضة انه أصبح دليلا وقال في
 المجموع انه الصحيح أو الصواب وهو ضعيف (قوله فذكاته) أي ذبحه كما علمت وقوله
 تكون في حلقه ولبته أي اولبته فالواو بمعنى أو وكفي الذبح في غيرهما والاول
 مندوب فيما قصر عنه كبقر وغنم ونخيل للاتباع كما رواه الشيخان والثاني مندوب
 فيما طال عنه كابل لانه اسهل اطلوع روحها ويجوز عكسه بلا كراهة لانه لم يرد فيه
 نهى نعم هو خلاف الاول ويسن كون نحو البقر منجدا بالجنب اليسر لانه اسهل على
 الذابح في أخذه السكين باليمين وأما كراهة الرأس اليسار مشدودا وقوائم غير رجلاه
 اليمينية فتترك بلا شد لئلا يترجح تحريكها ونحو الابل قائمة معقولة الركة اليسرى
 ويسن للذابح أن يحشد شفرته مخبر مسلم أن الله كتب الاحسان على كل شيء فإذا
 قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبيحة وليحد أحدكم شفرته وهو بفتح
 الشين السكين العظيم والمراد بها طلق السكين وتجمع على شفا مثل كلبة وكلاب
 وعلى سفرات مثل سجدة وسجدة وان يكون بحيث لا تراه الذبيحة وان لا يذبح

أي ذبحه (فذكاته) تكون
 (في حلقه) وهو أصلي العنق
 (ولبته) أي بلام مقنونة
 وموحدة مشددة أسفل
 العنق

واحدة والاخرى تنظر وان توجه ذبيحته للقبلة وان يتوجه هو ايضا لها لا يقال ان فيه
توجهها للقبلة بنجاسة لاننا نقول الغالب في الذبح التعبد لانه يتقرب به الى الله تعالى في
الجملة ولهذا سن فيه ذكر اسم الله وهذا فارق قضاها الحاجة من قول او ضابط فانه لا
يتوجه فيه الى القبلة وان يقول عند ذبحها باسم الله ولا يقل بسم الله واسم محمد فانه
يحرم مع حل الذبيحة عند الاطلاق لا يهاجم التشريك فان قصد التشريك كفر وحرمت
الذبيحة وان اراد اذبح باسم الله وابرك باسم محمد كره واما الذبيحة فلا تحرم
الذبيحة الا ان قصد التشريك وان يصلي ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذلك
ولا تحل الذبيحة باسم غيره تعالى كالذي يذبح باسم المسيح او موسى او محمدا والسيد
البدوي او نحو ذلك لانه مما اهل به لغير الله بل ان ذبح لذلك تعظيما له وعبادة
كفر الذابح كما لو سجد لغير الله تعالى فان قصده انه يذبح باسم الله ويتصدق به
على حب السيد البدوي مثلام يضر كما يقع من الزائر له فانهم يقصدون الذبح لله
ويتصدقون به على حب السيد البدوي دون تعظيمه وعبادته (قوله والذكاة بذال
معجمة لغة التطيب) احتريزه بقوله بذال معجمة عن الزكاة بالزاي وقد تقدم معناها لغة
وشرعا (قوله لما فيها) أي في الذكاة الشرعية وقوله من تطيب اكل المذبوح أي
بسبب خروج دمه منه بالذبح ومويان لما وخرضه بذلك بيان المناسبة بين المعنى
اللغوي والمعنى الشرعي وهو علة التحذرف والا قد رسمت الذكاة الشرعية بذلك
لما فيها من تطيب اكل المذبوح وكان الانسب تأخيرها عن المعنى الشرعي (قوله
وشرعا) عطف على لغة وقوله ابطال الحرارة الغريزية أي المغروزة في الحيوان وقوله
على وجه مخصوص أي بحيث يكون بقطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه ويعتبر
غير المقدور عليه في أي موضع كان العقر كما سيأتي ولا كلام في الذكاة استغلا لا
فلا يرد حل الجنين الموجود في بطن أمه من غير قطع حلقومه ومريئه من غير عقره
لان ذكاته بذكاة أمه تعالىها كما سيذكر المصنف بقوله وذكاة الجنين بذكاة أمه
(قوله أما الحيوان الماء كقول البحري) محترز البرى والمراد بالبحري ما لا يعيش الا في
البحر وان لم يكن على صورة السمك المشهور كهرس الماء وكله وخزيره وقوله
فيحل على الصحيح هو المعتمد وقوله بلاذح أي لان عيشه عيش مذبوح ويكره ذبحه
الاسمكة كبيرة بطول بقاؤها فيسن ذبحها ويسن أن يكون من ذيلها ويحل اكله
وبله حيا وميتا ولو قتل بحوي ومثله البحر اذ قوله تعالى احل لكم صيده البحر

والذكاة بذال معجمة لغة
التطيب لما فيها من تطيب
اكل اللحم المذبوح وشرعا
ابطال الحرارة الغريزية على
وجه مخصوص أما الحيوان
الماء كقول البحري فيحل على
الصحيح بلاذح

وطعامه وقوله صلى الله عليه وسلم احبل لنا ميتتان ودمان السهل والسهل
والكبد والطحال (قوله وما) لا يخفى ان ما اسم موصول بمعنى الذي وهو صفة لموصوف
محذوف كما اشار اليه الشارح بقوله أى والمحيوان الذى وقوله لم يقدر بضم اوله أى
وفتح ثالثة على البناء للجهول وقوله على ذكاته متعلق بقوله يقدر وتناول اطلاق
المصنف ما لو تردى بعير فى بئر ولم يقدر على ذكاته فيحل بعقره ولو فى غير مذبحة
ان لم يمكن اصابته فى المذبح لكن بالسهم كالحمل لا بارسال الجارحة كالكلب
كما صححه فى المنهاج والفرق ان المحمدي يستباح به المذبح مع القدرة فصح المجزأولى
بغير خلاف الجارحة فلا يستباح بها الا مع المجزأ ولو تردى بعير فوق بعير فترزرجحافى
الاعلى حتى وصل الى الاسفل حل كل منهما وان لم يعلم بالاسفل ما لم يكن موته بثقل
الاعلى والاعلى يحل وكذا الوشك هل مات بالرمح او بثقل الاعلى فلا يحل كما فى فتاوى
البعغوى ومجمله فى صورة الشك كما فى شرح الروض اذا شك كاهل صادفته الطعنة
حيا وميتا أما اذا علمنا ان الطعنة اصابته حيا وشك كاهل مات بها او بثقل الاعلى
فانه يحل ((قوله كشاة انسية توحشت او بعير ذهاب شارد) أى وكالضبع والغزال
والنعام وانما مثل الشارح بالانسي الذى توحش لانه يعلم منه المتوحش اصاله
بالاولى لان الذى طرأت وحشه ملحق بالمتوحش اصاله فنبه الشارح على الفرع
ليعلم الاصل بطريق الاولى (قوله فذكاته عقره) استفيد منه ان الذكاة معناها
العقر فى غير المقدور عليه كما ان معناها قطع المخلوق والمرى فى المقدور عليه وانما عبر
عنهما بالعقر فى غير المقدور عليه ليفيد أنه لا يشترط فيها حينئذ قطع المخلوق والمرى
بل يكفي جرحه فى أى مكان كان ولو فى غير المخلق واللبة وقوله عقر امرها للروح
شرط لا بد منه ليخرج العقر غير المزهق للروح كالمخدشة اللطيفة (قوله حيث قدر
عليه) متعلق بعقره والمراد حيث قدر على اصابته فى أى جزء من اجزائه فلا ينافى انه
غير مقدور عليه كما هو الفرض ففرق بين القدرة على اصابته فى أى جزء من اجزائه
والقدرة عليه نفسه (قوله أى فى أى موضع كان العقر) أى وان لم يكن فى المخلق
واللبة كما مر (قوله وكال الذكاة الخ) أى ان كمال الذكاة يحصل بمجموع هذه الامور
الاربعة فلا ينافى ان الاولين وهما قطع المخلوق والمرى واجبا كما اشار اليه المصنف
بقوله والمجزئ منها شيان قطع المخلوق والمرى فهو شرط لتحمل المذبح سواء كان
من تحت المجوزة المعروفة او من فوقها لكن بشرط ان يبقى منها تدوير متصلة باصل

(وما) أى والمحيوان الذى
(لم يقدر) بضم اوله (على
ذكاته) كشاة انسية توحشت
او بعير ذهاب شارد (فذكاته
عقره) بفتح العين عقر امرها
للاروح (حيث قدر عليه)
أى فى أى موضع كان العقر
(وكال الذكاة)

العنق فلو لم تبق التدوير المذكورة لم يحصل المذبوح لان ذلك لا يسمى ذبيحة بل مرعا
 (قوله وفي بعض النسخ) أي هكنا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على
 مقدر (قوله ويستحب في الذكاة الخ) فيه تغليب المستحب وهو الامر ان لا تحسيران
 على الواجب وهو الامر الاول لان فهو كقولهم تنذب الطهارة في نحو الوضوء ثلاثا مع
 ان الاولى واجبة لكن في قولهم المذكورة تغليب الاكثر وهو الاخيرتان على الاقل
 وهو الاولى وفيما نحن فيه تغليب احدا المتساويين على الآخر فهو ترجيح بلا مرجح
 (قوله اربعة اشياء) أي مجموعها لا جميعها اذ ليس كل واحد مستحبا لان قطع
 الخلقوم والمرى واجب كما علمت ولا يخفى ان هذه الاشياء الاربعة انما تكون في ذكاة
 المقدور عليه لان ذكاة غير المقدور عليه عقره في أي موضع كان العقر كما مر (قوله
 أحدها) أي احدا الاشياء الاربعة (قوله قطع الخلقوم) أي قطع كل الخلقوم
 وهكذا يقال في قوله والثاني قطع المرى فالمراد قطع كل المرى فلا يذمر قطع كل
 الخلقوم وكل المرى كما في عبارة النسخ الخطيب وقد اشار اليه الشارح بقوله ومتى بقي
 شيء من الخلقوم والمرى لم يحصل المذبوح (قوله وهو) أي الخلقوم وقوله مجرى النفس
 أي محل جريان النفس بفتح الفاء وقوله دخولا وخروجا أي في حال دخوله وخروجه
 (قوله والثاني) كان الانسب وثانيها وقوله قطع المرى أي كل المرى كما مر (قوله
 وهمز آخره) أي مع المد وقوله ويجوز تسهيله أي بقلب الهمزة ياء (قوله وهو) أي
 المرى وقوله مجرى الطعام والشراب أي محل جريانها (قوله والمرى تحت الخلقوم)
 أي فالمرى وراء الخلقوم (قوله ويكون قطع ما ذكر) أي من الخلقوم والمرى وقوله
 دفعة واحدة لا في دفعتين أي اذا لم توجد الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية أما اذا
 وجدت الحياة المستقرة عند الدفعة الثانية فيحصل المذبوح حينئذ ومثل الدفعة
 الثانية غيرها كالثالثة فالشرط وجود الحياة المستقرة في ابتداء الوضع آخر مرة ومحل
 ذلك عند طول الفصل والافلور رفع السكين وأعادها فورا وألقاها لتكونها كالة وأخذ
 غيرها فورا أو سقطت منه وأخذ غيرها حالا أو قلبها وقطع بها ما بقي حول المذبوح
 وان لم توجد الحياة المستقرة عند المرة الأخيرة لان جميع المرات عند عدم طول
 الفصل كالمرة الواحدة ولا تشترط الحياة المستقرة الا فيما اذا تقدم سبب محال عليه
 الهلاك كما كل نبات مضر وجرح السبع للشاة وانهم دام البناء على البهيمة وجرح الهرة
 للحمامة وعلامتها تقبيل الدم والحركة العنيفة فيكفي احدهما على المعتمد وأما

وفي بعض النسخ ويستحب
 في الذكاة (اربعة اشياء)
 أحدها (قطع الخلقوم)
 بضم الحاء المهملة وهو مجرى
 النفس دخولا وخروجا
 (و) الثاني قطع (المرى) بفتح
 ميمه وهمز آخره ويجوز تسهيله
 وهو مجرى الطعام والشراب
 من الخلقوم إلى المعدة والمرى
 تحت الخلقوم ويكون قطع
 ما ذكر دفعة واحدة لا في
 دفعتين

اذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا تشترط الحياة المستقرة بل تكفي الحياة المستمرة
وعلاقتها وجود النفس فقط فاذا انتهى الحيوان الى حركة مذبذبة بمرض او جوع
ثم ذبح حل وان لم يتفجر الدم ولم يتحرك الحركة العنيفة خلافا لمن يغلط فيه واعلم انه
يوجد في عباراتهم حياة مستقرة وحياة مستمرة وحركة مذبذبة ويقال هيش مذبذبة
والفرق بينهما ان الحياة المستقرة يكون معها البصار باختيار ونطق باختيار وحركة
اختيارية والحياة المستمرة هي التي تستمر الى خروج الروح من الجسم وحركة المذبذبة
هي التي لا يبقى معها البصار باختيار ولا نطق باختيار ولا حركة اختيارية بل يكون
معها البصار ونطق وحركة اضطرارية وبعضهم فرق بينهما بالحياة المستقرة هي التي
لوترك الحيوان مجازا ان يبقى يوما او يومين والحياة المستمرة هي التي تستمر الى انقضاء
الاجل وحركة المذبذبة هي التي لوترك لثبات في الحال والاول هو المشهور (قوله فانه
يحرم المذبذبة حيثئذ) أي حين اذ كان قطع ما ذكر في دفعتين ان لم توجد الحياة
المستقرة عند الدفعة الثانية مع طول الفصل كما علمت (قوله ومتى بقي شيء من
الحلوق والمرى) أي والمرى فالواو بمعنى او ولو عبر بها لكان أولى وقوله لم يحل المذبذبة
أي لانه يشترط قطع كل الحلوق وكل المرى كما تقدم ولا يشترط قطع الجلدة التي على
الحلوق والمرى فلو ادخل سكيننا باذن الحيوان كالنعلب وقطع الحلوق والمرى وبه
حياة مستقرة حل المذبذبة وان حرم هذا الفعل لما فيه من التعذيب (قوله والثالث
والرابع) أي من الاشياء الاربعة وهما المستحبان وأما الاول والثاني فواجبان كما علم
عامة (قوله قطع الودجين) أي قطع كل منهما ليصح عد قطع كل منهما واحدا
مستقلا بحيث يكون قطع أحدهما ثالثا وقطع الآخر رابعا (قوله تشية وديج) أي
وهما تشية وديج وهو المعنى بالوريد من الآدمي قال تعالى ونفس اقرب اليه من حبل
الوريد (قوله وهما) أي الودجان وقوله عرقان في صفحتي العنق أي وهما الوريدان
من الآدمي وقوله محيطان بالحلوق أي من الجانبين وقيل بالمرى (قوله
والجزئ منها) أي من الاشياء الاربعة وقوله أي الذي يكفي في الذكاة أشار بذلك
الى أن الجزئ من الاجزاء بمعنى الكفاية وقوله شيان أي وهما الاول والثاني بخلاف
الشيئين الاخيرين فلا توقف الذكاة عليهما لكونهما مستحيين (قوله قطع
الحلوق والمرى) أي قطع كل الحلوق وكل المرى ولا بد أن يكون التدفيع بقطع
الحلوق والمرى فقط فلو اخرج شخص امعاء المذبذبة مع قطع الحلوق والمرى لم يحل

فانه يحرم المذبذبة حيثئذ
ومتى بقي شيء من الحلوق
والمرى لم يحل المذبذبة
(و) الثالث والرابع قطع
(الودجين) بواو وال
مقوتين تشية وديج قطع
الذال وكسرهما وهما عرقان
في صفحتي العنق محيطان
بالحلوق والمرى (والجزئ منها)
أي الذي يكفي في الذكاة
(شيان قطع الحلوق
والمرى)

وكذا لو وضع سكينه امامه وسكينه خلفه وتلاقيهما في قطع عنقه فانه لا يحمل أيضا
 لان التدفيع لم يتحقق بقطع الملقوم والمرى وبذلك علم انه لو قطع الملقوم والمرى
 بسكين مسموم بسم مذكوف لم يحمل المذبوح (قوله فقط) أي دون قطع الودجين
 لانه مستحب كإمرار كثيرة (قوله ولا يسن قطع ما وراء الودجين) لكن لو قطع
 الرأس كله كفى وإن حرم للتعذيب والمعتد عند الرمي والشرع لم يمس الكراهة (قوله
 ويجوز) أي لمن تحمل ذلك كانه لا لغيرة وقوله أي يحمل أشار الشارح به إلى أن الجوارح بمعنى
 الحمل وقوله الاصطيداء أي لقوله تعالى أحل لكم الطيبات وما علمتم من الجوارح أي
 وصيده ما علمتم من الجوارح (قوله أي كل المصاد) إنما فسر الشارح الاصطيداء بذلك
 لانه المقصود أخذ ما به سده وإن كان الاصطيداء بمعنى الفعل الذي هو إرسال
 الجارحة على الصيد وأخذها والاستيلاء عليه حلالا أيضا (قوله بكل جارحة) أي
 ولو قتلته بثقلها عليه أو صدمته باله بيعدار ونحوه فلا يشترط الجرح وتغييره بالجرح
 في بعض المواضع لكونه الغالب ويشترط أن لا يدرك فيه حياة مستقرة بأن يدركه
 ميتا وفيه حركة مذبوح فإن أدرك فيه حياة مستقرة فلا بد من ذبحه (قوله معلة)
 بالجرح صفة تجارحة كما هو ظاهر (قوله من السباع) وفي بعض النسخ من سباع
 البهائم وهو الذي شرح عليه الشيخ الخطيب (قوله كالفهد) تمثيل للجارحة
 من السباع وقوله والنمر بفتح النون وكسر الميم هذا هو المشهور ويجوز سكون الميم مع فتح
 النون وكسرهما سمي بذلك لتفرقه واختلاف لون جسده ويقال نمر فلان إذا تنكر وتغير
 لانه لا يوجد غالبا إلا غضبان معجبا بنفسه وإذا سبغ نام ثلاثة أيام وفيه رائحة طيبة
 وهو معروف أخبث من الأسد (قوله ومن جوارح الطير) عطف على قوله من
 السباع فالجارحة إما من السباع وإما من الطير (قوله كصقر) بالصاد أو بالسين
 أو بالزاي وقوله وباز عطف على صقر (قوله في أي موضع كان جرح الخ) أي لانه
 غير مقدور عليه والتعير بالجرح جرى على الغالب كما تقدم التنبيه عليه (قوله
 والجارحة مشتقة من الجرح وهو الكسب) أي لانها تكسب أو لانها تجرح الصيد
 غالبا نظرها أو نابها ومن الجرح بمعنى الكسب قوله تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي
 كسبتم (قوله وشرائط تعليمها) مبتدأ خبره أربعة وكان الأولى أن يعبر بالتعلم أي
 كونها معلة بدل التعليم ويجاب بأنه أراد بالتعليم التعلم لانه قد يطلق التفعيل ويراد
 التفعّل (قوله أي الجوارح) تفسير للضمير في تعليمها وظاهره أن جميع هذه الشروط

فقط ولا يسن قطع ما وراء
 الودجين (ويجوز) أي يحمل
 (الاصطيداء) أي كل
 المصاد (بكل جارحة معلة
 من السباع) كالفهد والنمر
 والكلب (ومن جوارح الطير)
 كصقر وباز في أي موضع كان
 جرح السباع والطير والجارحة
 مشتقة من الجرح وهو
 الكسب (وشرائط تعليمها)
 أي الجوارح

معتبر في كل من جراحة السباع والطير وهو مانص عليه الشافعي كما نقله البلقيني
 كغيره ثم قال ولم يخالفه أحد من الأصحاب لكن المعتقد ظاهر كلام الشافعي من أن هذه
 الشروط خاصة بجراحة السباع وأما جراحة الطير فلا يشترط فيها إلا الاسترسال
 بإرساله ابتداء وترك الأكل من الصيد وتكرار ذلك منه بدون الانزجار بزجره لأنها
 إذا أرسلت فلا مطمع في انزجارها بالزجر بعد إرسالها على ما اعتدته العلامة الرملة
 وإن اعتمد الشيخ الخطيب الأول لكنهم ضعفوه (قوله أربعة) قد عرفت أنه خبر
 المبتدأ الذي هو شرائط (قوله أحدها) أي أحد الأربعة وقوله أن تكون الجراحة
 معلة فيه نظر لأن كون الجراحة معلة ليس أحد الأربعة بل يتحقق بالأربعة
 فإذا وجدت هذه الأربعة كانت الجراحة معلة فلو حذف الشارح قوله معلة وأبقى
 المتن على حاله لاستقام وكان يستقيم أيضا لو قال عند الدخول على كلام المصنف
 وشروط الجراحة أن تكون معلة ثم يقول وشرائط تعلمها الخ كما يؤخذ من صنيع شرح
 المنهج (قوله بحيث) أي بحالة وتلك الحالة هي كذا وكذا وهو تصوير لكونها معلة
 (قوله إذا أرسلت) بالبناء للمفعول بعد حذف الفاعل كما أشار إليه الشارح بقوله أي
 أرسلها صاحبها والمراد به واضع اليد عليها ولو غاصصها فهو بمعنى المصاحب لها لا بمعنى
 المالك كما قد يتبادر وقوله أرسلت بالبناء للفاعل أي هاجت كما في الروضة والمجموع
 (قوله والثاني) أي من الأربعة وقوله أنها أي الجوارح مطلقا على ظاهر كلام
 المصنف ولكن المعتقد تخصيص ذلك بجراحة السباع دون جراحة الطير كما مر
 (قوله إذا زجرت بضم أوله) أي لأنه مبنى للمفعول وقوله انزجرت أي وقفت قال
 الإمام الشافعي رضي الله عنه إذا أمرت الكلب فأتمروا إذا نهيته فأنتهى فهو مكاب أي
 معلم بفتح اللام فيهما وأما المكاب بكسر اللام فهو ما علم بكسرها أيضا ومنه قوله تعالى
 مكابين فهو بمعنى معلمين واعلم أن معنى الكلب من الصيد متجسس كغيره مما يتجسس به
 الكلب ونحوه والأصح أنه لا يعني عنه ولا يجب تقويره وطرحه بل يكفي غسله سبعا
 بماء وتراب في أحدها (قوله والثالث) أي من الأربعة وقوله أنها إذا قتلت صيدا
 أي وكان صاحبها قد أرسلها إليه بخلاف ما إذا أرسلت إليه بنفسها فإنه لا يشترط
 عدم أكلها منه فأكلها من لا يقدح في تعلمها وقوله لم تأكل منه شيئا أي لا من لحمه
 وجلده ونحوه ما كحشوته بضم الحاء وكسرها وهي أمعاؤه قبل قتله أو عقبه بخلاف
 الدم فلا أثر للعق له لأنه لا يقصد لاصدا كسناوله العرث وتنفه الريش والشعر وبخلاف

(أربعة) أحدها (أن تكون)
 الجراحة معلة بحيث إذا
 أرسلت أي أرسلها صاحبها
 (استرسلت) والثاني أنها
 (إذا زجرت) بضم أوله أي
 زجرها صاحبها (انزجرت و)
 الثالث أنها (إذا قتلت صيدا)
 لم تأكل منه شيئا

ما اذا أكل منه بعد قتله وانصراقه فاذا تعلمت ثم اكلت من الصيد حرم ذلك الصيد
 واستوتف تعليمها لفساد التعليم الاول من حين الاكل لا من اصله فلا ينعطف
 التحريم على ما قبله من الصيد (قوله والرابع أن يتكرر ذلك) أي المذكور
 من استرسالها بإرساله وانزجارها بزجره وعدم اكلها من الصيد الذي أرسلها اليه
 فلا بد أن يتكرر هذه الثلاثة هذا هو الصواب فقول الشارح أي تكرار الشرائط
 الأربعة بخلاف الصواب لأن الرابع هو التكرار فلا معنى لتكرره (قوله بحيث يظن
 تأديها) أي بحالة وتلك الحالة هي ظن تأديها وهذا هو الضابط في التكرار (قوله
 ولا يرجع في التكرار لعدد) أي مخصوص بثلاث أو خمس وقوله بل المرجع فيه أي
 في التكرار وقوله لاهل الخبرة بطباع الجوارح أي فاذا قالوا انها صارت معلية حمل
 صيدها (قوله فان عدت منها إحدى الشرائط) أي المذكورة وقوله لم يحصل
 ما أخذته الجارحة أي وقت فساد التعليم ولا ينعطف على ماضى كما تقدمت
 الإشارة اليه (قوله إلا أن يدرك ما أخذته الجارحة حيا) أي حياة مستقرة وقوله
 فيذكي أي يقطع خلقه ومريته لأنه صار مقدورا عليه (قوله فيعمل حينئذ) أي
 حين إذا أدركه حيا فذكي لقوله صلى الله عليه وسلم لا يثعلب الخشنى في حديثه
 وما صدت بكلك غير المعلم فادر كذا كانه أي فذكيته فكل متعلق عليه (قوله
 ثم ذكر المصنف آلة الذبح) أي التي هي أحد الأركان الأربعة وكان الأولى أن يقدمها
 على الاصطلاح وقوله في قوله متعلق بذكر (قوله وتجاوز الذكاة بكل ما الخ) أي مخبر
 الصحيحين ما أنهر الدم وذكرا سم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وسأحدثكم
 عن ذلك أما السن فعظم وأما الظفر فإحدى الحبشة وقوله صلى الله عليه وسلم فكلوا
 أي فكلوا منه وقوله ليس السن والظفر أي ليس السن والظفر وقوله
 وسأحدثكم عن ذلك أي عن هذه ذلك وقوله أما السن فعظم أي وقد نهيتكم
 عن الذبح بالنظام قيل تعبدوا مال اليه ابن عبد السلام وقيل لثلاث نجس بالدم
 وقد نهيتكم عن نجسها لكونها طعام اخوانكم من الجن وقوله وأما الظفر فإحدى
 الحبشة أي وهم قوم كفار وقد نهيتكم عن التشبه بهم (قوله أي بكل محدد) أي لأنه
 امرع في ارهاق الروح وخرج به الثقل كسندق الرصاص والطين وسهم بلانصل
 ولومع محدد فيحرم المقتول به لأن المقتول بالثقل موقوفة فانها ما قتل بثقل كخشبة
 وحجر ونحوهما أما الأحده وانما حرم المقتول به مع المحدد كسهم وبندقه تغليبا للمحرم

(والرابع أن يتكرر ذلك
 منها) أي تكرار الشرائط
 الأربعة من الجارحة بحيث
 يظن تأديها ولا يرجع في
 التكرار لعدد بل المرجع
 فيه لاهل الخبرة بطباع
 الجوارح (فان عدت
 منها إحدى الشرائط لم يعمل
 ما أخذته) الجارحة
 (الأن يدرك) ما أخذته
 الجارحة (حيافيدكي)
 فيعمل حينئذ ثم ذكر المصنف
 آلة الذبح في قوله (وتجاوز
 الذكاة بكل ما) أي بكل

محدد

ومثل ذلك ما لو اصابه السهم ثم وقع على طرف جبل ثم سقط منه وفيه حياة مستقرة
ثم مات فلا يحصل لانه انما مات بالسقوط منه ومثل ذلك أيضا ما لو مات بأجولة
كشبكة منصوبة له فانه المتخفة المذكورة في قوله تعالى والمتخفة ويجوز الرمي
ببندق الطين مطلقا ولا يجوز الرمي ببندق الرصاص الا بشرطين حذق الرامي
وتحمل الرمي بان لا يموت منه غالبا كالا وبخلاف ما يموت منه غالبا كالمصاقر
والمحاصل ان الرمي بالبندق لا يحصل الا ان تدرك فيه الحياة المستقرة وبذلك
وان الرمي جائز على التفصيل المذكور فالكلام في مقامين خلافا لما اجل الكلام
وقال ان الرمي بالبندق حرام (قوله يخرج) اي بحده كعديد ونحاس أي ورصاص
وخشب وقصب وفضة وذهب وغيرها (قوله الا بالسن والظفر) أي فلا تجوز الذكاة
بكل منهما متصلا او منفصلا من آدمي او غيره لعموم قوله صلى الله عليه وسلم في
الحديث السابق ليس السن والظفر نعم ما قتله الجارحة بناه او ظفرها حلال كما علم
بما مر (قوله وباقي العظام) أي لا يحاقها بالسن والظفر المذكورين في الحديث
المتقدم وفي بعض النسخ والعظام والعطف فيه على ما قبله من عطف العام على
الخاص والنهي عن الذبح بالعظام قيل تعبدى وبه قال ابن الصلاح ومال اليه ابن
عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم بانه معقول المعنى لانه نهى عن الذبح بها
لئلا يتجسس بالدم وقد نهى عن تجسسها في الاستنجاء لانها طعام اخواننا من الجن
وقد تقدم التنبيه على ذلك في حل الحديث السابق (قوله فلا تجوز الذكاة بها)
أي بالسن والظفر وباقي العظام وهذا تصريح بمقتضى الاستثناء (قوله ثم ذكر المصنف
من تصح منه الذكاة) أي الذي هو اول الاركان في العدة السابق فكان المناسب
تقديمه فقول الحاشي هذا هو الركن الرابع اي في التفصيل لا في الاجمال (قوله
في قوله) متعلق بقوله ذكر (قوله وتحل ذكاة) أي ذبح فمعنى الذكاة لذبح سواء
كان بقطع الحلقوم والمرى في المقدور عليه او بالعقر في اي مكان في غير المقدور عليه
كما تقدم فالمراد به ما يشبه الاصطياد وعلى هذا فلا حاجة لزيادة الشيخ الخطيب قوله
وصيد بعد قول المصنف ذكاة لان زيادته ذلك مبنية على ان الذكاة بمعنى الذبح الذي
بقطع الحلقوم والمرى فقط وهو خلاف المأخوذ بما مر (قوله كل مسلم) أي ومسلمة
(فرع) قال في المجموع قال اصحابنا أولى الناس بالذكاة الرجل العاقل المسلم ثم المرأة
العاقله المسلمة ثم الصبي المسلم المميز ثم الكتابي ثم المجنون والسكران وفي معناهما

(يخرج) محمد بن يحيى
(الا بالسن والظفر) وباقي
العظام فلا تجوز الذكاة
بها ثم ذكر المصنف من تصح
منه الذكاة في قوله (ويحل
ذكاة كل مسلم)

الصبي غير المميز كما قاله الشهاب الرملي لكن لابد ان يكون له نوع تمييز كما صرح به
الرحماني (قوله بالغ او مميز يطبق الذبح) أي لان قصده صحيح بدليل صحة العبادة
منه فانه راجح تحت الأدلة كالبالغ وكذا غير المميز كالمجنون والسكران الاتيين في
كلام الشارح بعد فيحل ذبحهم ولو في غير المقدور عليه على الرابع بل قال في المجنون
انه المذهب لان لهم قصدا واردة في الجملة لكن مع السكرانة لانهم قد يخطئون المذبح
وقيل لا يصح اصطباذهم لعدم القصد وليس بشئ لما علمت من ان لهم قصدا واردة
في الجملة (قوله وذكاة كل كتابي) أي وكفاية لكن بشرط حل منا كحتمنا لاهل ملتهم
كما هو المشهور وان كان ظاهر كلام المصنف حل ذبيحة السكراني مطلقا وهو طريقة
لبعضهم لكن المعتمد انه لا تحل ذبيحته الا بشرط حل منا كحتمنا لاهل ملتة وان لم تحل
منا كحتمنا له مانع كما في الامة الكتابية فانه لا يحل نكاحها وتحل ذبيحتها لان الرق
مانع من نكاحها وليس مانعا من ذبيحتها ونظير ذلك ذبيحة ازواج النبي صلى الله
عليه وسلم فانها تحل مع انه لا يحل لنا نكاحهن بعده صلى الله عليه وسلم (قوله
يهودي او نصراني) تعميم في الكتابي قال تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم
وقال ابن عباس انما احلت ذبائح اليهود والنصارى من اجل انهم آمنوا بالتوراة
والانجيل رواه المحاكم وصححه (قوله ويحل ذبح مجنون وسكران) ومثلهما الصبي
غير المميز كما مر والمراد بالذبح ما يشمل الاصطباذ لان معناه قطع الخلقوم والمرى في
المقدور عليه والعقر في أي مكان في غير المقدور عليه كما تقدم فيحل اصطباذهم على
الرابع وقيل لا يصح وليس بشئ كما سبق وقوله في الاظهر اى على القول الاظهر
وهو المعتمد (قوله ويكره ذكاة اعمى) أي لانه قد يخطئ المذبح فتحل ذكاة الاعمى
لكن في المقدور عليه فقط بخلاف غير المقدور عليه من صيد وغيره كغيره فلا يحل
ارسال الاعمى آلة الذبح اليه اذ ليس له في ذلك قصد صحيح لانه لا يرى الصيد ونحوه
فكيف يقصده بارسال سهم وجارحة اليه فالمراد بالذكاة في الاعمى ذبح المقدور
عليه فقط لا ما يشمل ذبح غير المقدور عليه بارسال سهم او جارحة لعدم حل ذلك منه
(قوله ولا تحل ذبيحة مجوسى) أي في الاصلين اوفى احدهما وقوله ولا وثني اى
ولا مرتد وقوله ولا نجسهما ممن لا كتاب له اى كما بد الشمس والقمر ولو شاركت من تحل
ذبيحته كسالم وكابي من لا تحل ذبيحته كمجوسى ووثني حرم المذبح تغليبا للتحريم
كان امر مسلم ومجوسى مديته على مذبحة شاة او قنلا صيدا بسهم او جارحة

بالغ او مميز يطبق الذبح
(و) ذكاة كل (كتابي) يهودى
او نصراني ويحل ذبح مجنون
وسكران فى الاظهر ويكره
ذكاة اعمى (ولا تحل ذبيحة
مجوسى ولا وثني) ولا نجسهما
ممن لا كتاب له

فلو ارسل سهمين او جارحتين فان سبق سهم المسلم او جارحته سهم المجوسي
او جارحته فقتله سهم المسلم او جارحته وانها الى حركة مذبح حل كما لو ذبح مسلم
شاة فقتلها مجوسي نعمين فلوانعكس ذلك او جرحاه بها او جهلت المعية والترتيب
او جرحاه مرتين مع سبق آله المسلم لكن لم يقتله ولم تنه الى حركة مذبح ومات بهما
جدا حرم في الجميع تغليبا للتحريم كما علم عامر (قوله وذكاة الجنين) أي ولو تعدد
وكذا جنين في جوف جنين ولا تحل العلق والمضغة ولو تخططت بناء على عدم وجوب
الغرة فيها وعدم ثبوت الاستيلا فيها فيما اذا كانت من آدمي (قوله حصلت بذكاة
امه) أي سواء كانت ذكاتها بذبحها او ارسل سهم او جارحة اليها لم يثبت ذكاة
الجنين ذكاة امه أي ذكاة امه التي احلتها حلتها تعالى ولانه جزء من اجزائها
وذكاتها احلت جميع اجزائها حتى لو كان للذكاة عضو أشل حل كسائر اجزائها ولانه
لو لم يحل بذكاة امه لم يحرم ذبحها مع ظهور الحمل كما لا يقتل الحامل قودا (قوله
فلا يحتاج لذكاته) أي لان ذكاة امه كفت (قوله هذا) أي حصول ذكاة
الجنين بذكاة امه وقوله اذا وجد وفي بعض النسخ ان وجد وقوله ميتا أي بذبح امه
بأن سكن عقب ذبحها بلا مهلة ولم يوجد سبب يحال عليه موته فلو اضطرب في بطن
امه بعد ذبحها زمانا طويلا ثم سكن لم يحل كما قاله الشيخ ابو محمد الجويني في الفروق
واقره الشيخان ولو ضربت امه على بطنها فسكن ثم ذبحت فوجد ميتا لم يحل لاحالة
موته على ضرب امه ولو شك هل مات بذكاة امه او لا فالظاهر عدم حله والذي في
حاشية المنهج عن الشوري حله قال لانها سبب في حله والاصل عدم المانع ولو مات
في بطنها قبل ذبحها كان ميتة لاحالة لان ذكاة امه لم تؤثر فيه والحديث يشير اليه
(قوله اوفيه حياة غير مستقرة) أي بأن كان عيشه عيش مذبح (قوله
اللهم الا ان يوجد حيا الخ) لعله عبر بذلك استبعاد الكونه يوجد حيا بعد ذبح امه
حياة مستقرة وقوله بعد خروجه من بطن امه أي تمام خروجه فلو اخرج رأسه
وفيه حياة مستقرة ثم ذبحت امه فمات قبل تمام خروجه حل لان خروج بعضه
كعدم خروجه في الغرة ونحوها فلا يجب ذبحه وان صار بخروج رأسه مقدورا عليه
(قوله وما قطع من حيوان حي) اشار الشارح الى ان قول المصنف حي
صفة لموصوف محذوف وقوله فهو ميت أي لم يبر ما قطع من حي فهو ميت رواه
الحاكم وصححه والمراد انه كميته طهارة ونجاسة فما قطع من السمك والجراد

(وذكاة الجنين) حاصلة
(بذكاة امه) فلا يحتاج
لذكاته هذا ان وجد
ميتا اوفيه حياة غير مستقرة
اللهم الا ان يوجد حيا
حياة مستقرة بعد خروجه
من بطن امه (فيلذكي)
حيث (وما قطع من)
حيوان (حي فهو ميت)

قوله بذكاة امه قدر الشارح
متعلق بالمجرور امه في
اكثر النسخ وهو حاصلة وكان
النسخة التي وقعت للنسخي
تقديره فيها فعلا وهو حصلت
امه قاله نصر

والأدنى والجن طاهر وما قطع من نحو الحمار والشاة نجس (قوله إلا الشعر)
ومثله الصوف والوبر والريش وإن كان ملقى على المزابل ونحوها نظر الأصل
والغالب أنه من مذكى قال تعالى ومن أضواءها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا
إلى حين (قوله أى المقطوع من حيوان ما كولى) أى كالمعز ما لم يكن على قطعة
لحم تهصد أو على عضو أبين من حيوان ما كولى والافهون نجس تبعاً لذلك وخرج
بالأكل كونه كالحمار والحرة فشعره نجس لكن يعفى عن قليله بل وعن كثيره في حق
من ابتلى به كالفصاحين (قوله وفي بعض النسخ) عطف على مقدر تقديره هكذا
في بعض النسخ وقوله إلا الشعور ومثلها الأصواف والأوبار كما علم مما تقدم وقوله
المتفح بها في المفارش والملابس وغيرها أى من سائر الانتفاعات (نقطة) لو أخبر
فاسق أو كاذب بحمل ذبيحته بأنه ذبيحة هذه الشاة مثلاً لاكلها ولو جهل الذابح هل
هو من تحمل ذبيحته كسلم أو من لا تحمل ذبيحته كجوسي لم يحمل أكل الحيوان المذبوح
للسك في وجود الذبيحة المبيع والأصل عدمه نعم إن كان المسلمون أكثر كما في بلاد الإسلام
فينبغي أن يحمل والله أعلم

* (فصل في أحكام الأطعمة) *

أى كالحمل في قوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال والحرمه في قوله وكل
حيوان استخبثته العرب فهو حرام إلى آخر ما سياتى والأطعمة جمع طعام بمعنى
مطعم كشراب بمعنى مشروب والأصل فيها قوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلى
محرم على طاعم طعمه الآية وقوله تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم
النجاسات ومعرفة أحكامها من مهمات الدين لأن في تناول الحرام الوعيد الشديد
فقد ورد في الخبر أى لحم نبت من حرام فالشارأولى به فلوا كره على أكل محرم وجب
عليه أن يتقاه إذا قدر عليه ومثل ذلك مالوا كره على شرب خمر ولو عم الحرام جاز
استعمال ما يحتاج إليه فيقتصر على قدر الحاجة ولا يقتصر على قدر الضرورة ويس
ترك التدب في الطعام المباح لأنه ليس من أخلاق السلف الصالح إلا أن دعت إليه
حاجة كقوى ضيف وتوسعة على عيال بقصد تطيب خاطر الضيف والعيال وقضاء
وطرهم مما يشتهون لا بقصد التفانر والتكاثر * وفي إعطاء النفس شهواتها المباحة
مذاهب بالاول منهاها منها وقهرها ثلاث طغى * الثاني إعطاؤها تحيلاً على نشاطها
وبعثار وحائتها * والثالث وهو الأشبه بالتوسط بين الأمرين لأن في إعطائها الكل

إلا الشعر) أى المقطوع من
حيوان ما كولى وفي بعض
النسخ إلا الشعور (المتفح
بها في المفارش والملابس
وغیرها * (فصل - ل) *
في أحكام الأطعمة

سلاطة لها عليه وفي منعها بالكلية بلادة ويسن المحلوم من الاطعمة وتسكن كثرة
 الايدي على الطعام ويسن أن يحمد الله تعالى عقب الاكل أو الشرب لما روى
 أبو داود بإسناد صحيح أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي
 أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجاً (قوله المحلل منها) أي ما يحل أكله منها
 وقوله وغيرها أي وغير المحلل منها وهو ما يحرم أكله منها وكان الأولى أن يقول وغيرها
 كما في بعض النسخ لأن الضمير عائداً على المحلل كما هو ظاهر إلا أن يقال أنه باعتبار
 المعنى (قوله وكل حيوان استطابته العرب) أي عدوه طيباً والظاهر كما قاله
 الزركشي إلا كفاهاً باعتبار عدد أئمة منهم وإن كان كلام المصنف يؤهم اعتبار جمع منهم
 بل ربما يؤهم اعتبار جميعهم وليس مراداً وجه اعتبار العرب دون غيرهم أنهم بذلك
 أولى لأنهم أولى الناس أذهم المخاطبون بالقرآن أولاً عند نزوله ولأن الدين عربي
 أي نزل بلسان العرب ويرجع في كل زمان إلى العرب الموجودين فيه فيما لم يسبق فيه
 كلام لمن قباهم ممن كان في عهده صلى الله عليه وسلم فمن بعدهم فإن ما سبق فيه ذلك
 قد عرف حاله واستقر أمره فإن اختلفوا في استطابته اتبع الأكثر فإن استوا
 فقريش لأنهم قطب العرب أي أصلهم ومرجعهم فإن اختلفت قريش ولا ترجح
 أو شكوا في استطابته أولم نجدهم ولا غيرهم من العرب اعتبر بأقرب الحيوان
 به شبهاً طبعاً ثم طه ما ثم صورة ثم هذا الترتيب وإن لم تفده عبارة الشيخ الخطيب فإن
 استوى الشبهان أولم يوجد ما يشبهه فحلال لا ية قل لا أجد فيما أوحى إلى محرراً
 على طاعم يطعمه وإن جهل اسم حيوان رجع إلى العرب في تسميته له فإن سموه
 باسم حيوان حلال فهو حلال وإن سموه باسم حيوان حرام فهو حرام لأنهم أهل اللسان
 فإن لم يكن له اسم عندهم اعتبر بأقرب الحيوان به شبهاً كما مر (قوله فهو حلال)
 أي لأن الله تعالى أناط المحل بالطيبات والتحريم بالخبائث قال تعالى ويحل لهم
 الطيبات ويحرم عليهم الخبائث (قوله إلا ما الخ) هذا استثناء من منطوق القاعدة
 التي ذكرها بقوله وكل حيوان استطابته العرب فهو حلال ومن جملة ما دخل تحت
 المستثنى من ذلك ما ذكره بقوله ويحرم من السباع ما له ناب قوي يعدوبه وانما ذكره
 مستقلاً لكونه قاعدة أخرى وكذلك قوله ويحرم من الطيور ما له مخالب قوي يخرج به
 وما ورد النص بتحريمه البغل للنهي عن أكله في خبر أبي داود وتولده بين ما كول
 وغيره والمتولد بين ما كول وغيره حرام كالتولد بين كلب وشاة ومن هذا التعليل يعلم

المحلل منها وغيرها (وكل
 حيوان استطابته العرب)
 الذين هم أهل ثروة وخصب
 وطباع سليمة ورعاية (فهو
 حلال إلا ما)

ان الكلام في البغل المتولد بين فرس وحمار اهلي فان تولد بين فرس وحمار وحشي
 او بين فرس وبقر حل بلا خلاف ومما ورد النص بتحريمه ايضا الحمار الاهلي للنهي
 عنه في خبر الصحيحين وكنية الذكر ابو زياد وكنية الانثى أم محمود ويحرم كل ما ندب
 الى قتله كحية وعقرب وغراب ابقع وحيدة وفارة وكلب عقور وبرغوث وزنبور يضم
 الزاي وبق وانما ندب قتلها لا يذايتها وأما الكلب غير العقور فان كان فيه منفعة حرم
 قتله اتفاقا وان كان لا منفعة فيه حرم قتله على المعتبر بخلاف الشيخ الاسلام ومن تبعه
 في قوله بأنه يكره قتله ويكره قتل ما لا ينفع ولا يضر كالتنافس والجعلان
 وهودوية معروفة تسمى الزعقوق وما فيه منفعة ومضرة لا يندب قتله لمنفعه
 ولا يكره لضرره وتحرم الرخمة وهي طائر أبيض والبغاة وهي كالتحداة طائر أبيض
 بطي والطيران والبيغا بموحدين مع تشديد الثانية وبالقصير وهو الطائر المعروف
 بالدرة والطاوس وهو طائر في طبعه العفة وحب الزهونة نفسه والخيل والاشجار
 بريشة وهو مع حسنه يتشام به ويحرم ايضا ما نهى عن قتله كخطاف وسمي عصفور
 الجنة لانه زهد ما في أيدي الناس من الاقوات ونخل وذياب ولا تحل الحشرات وهي
 صغار دواب الارض كخنفساء ودود (قوله أي حيوان) هو بالرفع في كلام الشارح
 لكن مقتضى القواعد الخوية أن يكون منصوبا لانه مستثنى من كلام تام موجب
 كما في قولك قام القوم الا زيدا ويمكن أن يوجه بأنه جرى على طريقة ربيعة فانهم
 يرسمون المنسوب بصورة المرفوع والمجرور وبأن قول المصنف فهو حلال في قوة
 أن يقال فهو لا يحرم فهو متضمن للنفي ويكون الاستثناء من الضمير المستتر على
 ان هناك لغة تجوز الرفع في المستثنى من كلام تام موجب وان كانت غير ما شئت عند
 النحاة (قوله ورد الشرع) أي شرعنا لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد
 في شرعنا ما يوافق خلافا للشيخ الاسلام وقوله بتحريمه أي كالبغل والحمار وغيرهما
 مما قدمناه لك وقوله فلا يرجع فيه أي فيما ورد الشرع بتحريمه وقوله لا استطابتهم له
 أي لو فرض انهم استطابوه لان محل الرجوع لا استطابتهم فيما لا نص فيه من كتاب
 أو سنة أو إجماع وهو معلوم من الاستثناء فلذلك قال المحشي لا حاجة اليه لكن
 الشارح ذكره للايضاح (قوله وكل حيوان استخبيته العرب الخ) هذا مفهوم
 القاعدة صرح به ايضا حافظ ذكر المصنف هذه القاعدة منطوقا بقوله وكل حيوان
 استطابته العرب فهو حلال ومفهوما بقوله وكل حيوان استخبيته العرب فهو حرام

أي حيوان (ورد الشرع
 بتحريمه) فلا جمع فيه
 لا استطابتهم له (وكل حيوان
 استخبيته العرب)

(قوله أي عدوه نحيبنا) فالسين والتاء في ذلك للعدوك في قوله استطابته ولذلك نحيبنا
بقولنا أي عدوه طيبا (قوله فهو حرام) أي لأن الله تعالى أضاف التحريم بالنحيبات
كما تقدم (قوله إلا ما ألح) أي إلا حيوانا ألح وهو استثناء من مفهوم القاعدة المتقدمة
فقد استثنى من المفهوم كما استثنى من المنطوق وقوله ورد الشرع أي شرعنا لأن شرع
من قبلنا ليس شرعنا كما مر وقوله باباحته أي بحله فيما ورد الشرع بحله إلا نعام
وهي الأبل والبقر والغنم لقوله تعالى أحلت لكم نعمة الانعام والخيل نخب النخبين
عن جابر بن سمرة رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن محوم الخمر واذن في محوم
الخيل وفيها عن أسماء نحيبنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسافا كلناه
ونحن بالمدينة وأما خبر النبي عن محوم الخيل فهو منكر كما قاله الإمام أحمد وغيره
أو منسوخ كما قاله أبو داود وبقره وحش وجماره لأنهما من الطيبات وقال صلى الله
عليه وسلم في الثأني كلوا من لحمه واكلا منه وقبس به الأول وظي وظية بالاجماع
وضيع لأنه صلى الله عليه وسلم قال يحل أكله ولا نأبه ضيف لا يعدوبه ومن
عجيب أمره أنه يحيض ويحكون سنة ذكر أو سنة أنثى ويقال للذكر ضيمان على
وزن عمران وللأنثى ضبع وهو من اجق الحيوان لأنه يتناول حتى يصاد وضب لأنه
أكل على ما نذته صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقبل له اسوام هو قال لا ولكنه
ليس بأرض قوي فأجد نفسي تعافه للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان وأرب
لأنه بعث بوركه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقبله واكلا منه رواه البخاري وثعلب
لأنه من الطيبات ولا يتقوى بناه وكنيته أبو المحصين ويربوع لأن العرب تستطيه
ونأبه ضعيف وفنك بفتح الفاء والنون لأن العرب تستطيه ويؤخذ من جلده
الفر والحقته ولينه وممور بفتح السين وتشديد الميم وسنجاب لأن العرب تستطيهما
وهما نوعان من تعالب الترك والقنفذ بالذال المجهمة والوبر باسكان الموحدة
وهو أصغر من الهرعينة كحلاء لا ذنب له والدلدل وبنت عرس والموصلي وهو طائر
أبيض أكبر من الكركي ذو حوصلة عظيمة ويتخذ منه فرو ويحل كركي ويطا ووز
ودجاج وحمام وهو كل ما عاب أي شرب الماء وهدر أي صوت وما على شكل صفور
كعندليب وصعوبة وهي صغار العصافير وأما الغراب فأنواع منها الراغ وهو أسود صغير
وقد يكون محمر المنقار والرجلين وهو حلال على الأصح لأنه مستطاب يشبه الفواخت
ياكل الزرع ولذلك يقال له غراب الزرع ومنها الأبقع والعقق ويقال له القعقع

أي عدوه نحيبنا (فهو حرام)
إلا ما ألح الشرع باباحته

صوته القعقة تشام العرب بصوته وهو ذلونين ابيض واسود طويل الذنب قصير
 الجناح والغداف الكبير ويسمى الغراب الجبلي لانه لا يسكن الا الجبال وهذه
 الثلاثة حرام واما الغداف الصغير فقد اختلف فيه والاعتماد على محل وقد صرح بحاله
 البغوي والمجرجاني والرويا في وعاله بأنه يأكل الزرع واعتمده الاسنوي والباقيني
 وصحح في أصل الروضة تحريمه وجرى عليه ابن المقرئ للامر بقتل الغراب في خبر
 مسلم ويحجب من طرف الاولين بأن الامر بقتله محمول على الا يقع ونحوه واما الزرافة
 فهل تحل أولا فيها تردد والاصح انها تحرم كافي المجموع وفي الباب انها تحل وبه قال
 البغوي وصوبه الا ذرعي والزر كشي وهي حيوان طويل اليدين قصير الرجلين عكس
 البرقع وهي متولدة من سبع حيوانات كما قيل ويؤيدها ان الزرافة لغة الجماعة ولها
 رأس كالابل وجلد كالغهد وذب كالظبي وقرون وقوائم واظلاف كالبقرة في الثلاثة
 لكن لا ركب لها في يديها وقيل غير ذلك (قوله فلا يكون حراما) أي ولا يرجع
 لاستحيائهم له لو فرض انهم استحيوه فعمل الرجوع لا يستطابتهم واستحيائهم فيما
 لا نص فيه من كتاب أو سنة أو إجماع بتحريم ولا تحليل ولم يرد أمر بقتله ولا بعده
 (قوله ويحرم من السباع) قال الشيخ القليوبي ولو قال من الحيوان أو من غير الطيور
 اسكان أولى وانسب ووجهه الشيخ الشنواني بأن كلام المصنف يقتضي ان السباع فيها
 ماله ناب وفيها ما لا ناب له وليس كذلك وقوله ماله ناب قوي بعدوه أي كل ماله ناب
 قوي بسطوبه وخرج بذلك ماله ناب ضعيف لا بعدوه به كالضبع فانه يحل اكله كما مر
 فلا حاجة لاستثنائه كما صنع المحشي وقوله على الحيوان أي على غيره من الحيوانات
 (قوله كاسد) ويسمى اسامة وذكر ابن خالويه ان له خمسمائة اسم وزاد عليه علي بن
 جعفر مائة وثلاثين اسما فتكون الجملة ستمائة وثلاثين اسما وقوله ونمر بفتح النون
 وكسر الهمزة وهو حيوان معروف انجبث من الاسد اذا سبع نام ثلاثة ايام ورائحة فيه
 طيبة ومما دخل بالكاف الذئب بالهمزة وعده وهو حيوان معروف موصوف
 بالانفراد والوحدة ومن طبعه انه لا يعود الى قرية شبع منها وينام باحدى عينيه
 حتى تكتمى من النوم ثم يفتحها وينام بالآخرى ليحرس باليقظة ويستريح بالنائمة
 والذب بضم الدال المهملة والقبيل وكنيته أبو العباس واسم القبيل المذكور في القرآن
 محمود وهو صاحب حقد وعداوة وغبط ولسانه مقلوب ولولا ذلك لتكلم وفيه من الفهم
 ما يقبل به التأديب والتعليم ويعمر كثيرا واهل الهند تعظمه لما شتم عليه من الخصال

فلا يكون حراما (ويحرم من
 السباع ماله ناب) أي من
 قوي بعدوه (على الحيوان
 كاسد ونمر)

الهمودة ويخاف من المرة خوفا شديدا والقرد وهو حيوان ذكي الفطنة سريع الفهم يشبه الانسان في غالب حالاته لانه يضحك ويضرب ويتناول بيده الشيء ويأخذ بالناس والكلب والتخزير والفهد وابن آوى بالمدح بعد الهزيمة وهو فوق الثعلب ودون الكلب طويل الخالب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب سمي بذلك لانه يأوى الى عواشبنا جنسه ولا يعوى الا ليلا اذا استوحش والهرة ولو وحشية (قوله ويحرم من الطيور ما له مخالب) أى كل ما له مخالب وقوله بكسر الميم وفتح اللام أى واسكان المججمة (قوله أى ظفر) عبارة الشيخ الخطيب وهو للظفر كالظفر للانسان وهى أحسن من عبارة شارحنا لانها تفيد انه فى الطير يسمى ظفرا وليس كذلك قلل تفسيره بالظفر على سبيل التجوز لانه يشبه الظفر (قوله قوى يخرج به) أى الخلب (قوله كصقرو باز) أى وشاهين ونسرو عقاب وجميع جوارح الطير كما قاله فى الروضة (قوله ويحل) أى يجب لانه جواز بعد منع فيصدق بالوجوب وانما وجب لان تاركه ساع فى هلاك نفسه وقد قال تعالى ولا تلهوا بأيديكم الى التهلكة وقال تعالى ولا تعتلوا انفسكم وقوله للضطر أى من اصابته الضرورة فهذا بيان لمحكم ما يؤكل فى حال الاضطرار بعد بيان حكم ما يؤكل فى حال الاختيار (قوله وهو من خاف على نفسه الخ) أشار به بعبيره بالخوف الى انه لا يشترط تحقق وقوع الضربة لولم يأكل بل يكفى فى ذلك الظن كما فى الاكراه على كل ذلك ويعلم من ذلك انه لا يشترط الاشراف على الهلاك بل لو انتهى الى هذه الحالة لم يحل له الاكل من الميتة لانه لا يفيد حينئذ كما مر به فى أصل الروضة (قوله من عدم الاكل) أى من أجله وسببه (قوله فى المنجسة) أى فى حال المنجسة وهى بفتح الميم وسكون الخاء المججمة وفتح الصاد المهملة المجاعة ومنهم من عبر عنها بالجوع الشديد (قوله موتا) مفعول مخاف وقوله أو مرضا مخوفا معطوف على ما قبله وكذا ما بعده (قوله أو انقطاع رقة) أى انقطاعه عن رفته أو ضعفه عن مشى أو ركوب والضابط فى ذلك كل ما يبيح التيمم (قوله ولم يجد ما يأكله حلالا) أى ولو لاقمة فلا يجوز ان معه لقمة ان يأكل من الميتة حتى يأكلها اذا وجد الحلال بعد تناول الميتة لم يلزمه التقاى على المعتمد فقول الشيخ الخطيب لزمه القى ضعيف بخلاف ما لو اكره على شرب خمر او اكل محرم فانه يلزمه التقاى اذا قدر كإتص عليه فى الام ويجب تقديم الميتة على طعام غيره الذى لم يبيده له ولو بعوض وعلى الصيد الذى حرم

(ويحرم من الطيور ما له
مخالب) بكسر الميم وفتح اللام
أى ظفر (قوى يخرج به)
كصقرو باز وشاهين (ويحل
للضطر) وهو من خاف على
نفسه الهلاك من عدم الاكل
(فى المنجسة) موتا أو مرضا
مخوفا أو زيادة مرض
أو انقطاع رقة ولم يجد
ما يأكله حلالا

باحرام أو حرم ولو لم يجد الميتة له كل طعام غايب ببدله وحاضر غير مضطرا إليه كذلك
 ويلزمه بذله لمعصوم بثمن مثل مقبوض ان حضر والا ففي ذمته ولا ثمن له ان لم يذكره
 فان امتنع من بذله له أخذه منه قهرا ولو قتله ولا ضمان عليه بقتله الا ان كان
 المضطر كافرا وصاحب الطعام مسلما فيضمنه حيث شذ كما يحثه ابن أبي الدم وخرج
 بالمعصوم غيره وهو مراق الدم فلا يجب بذله له فان كان الحاضر مضطرا إليه لم يلزمه
 بذله المضطر آخر بل هو أحق به لقوله صلى الله عليه وسلم ابدأ بنفسك وإبقاء للميتة
 نعم ان كان غير المالك نيا وجب على المالك بذله له ويسن له ايثار غيره ان كان
 ذلك الغير مسلما معصوما لقوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة
 وهو من شيم الصالحين بخلاف الكافر والبهيمة ومراق الدم فيجب أن يقدم نفسه على
 هؤلاء (قوله أن يأكل) أي الا ان كان عاصيا بسفوره فليس له الا كل من الميتة حتى
 يتوب لان لا كل من الميتة رخصة وهي لا تنطبق بالعامى ومثل العاصي بسفوره مراق
 الدم القادر على عصمة نفسه كالمرتد والمحربي وتارك الصلاة بعد أمر الامام والقاتل
 في قطع الطريق فليس لهم الا كل من الميتة لقد رتبهم على عصمة انفسهم بالاسلام
 في المرتد والمحربي وبالتوبة في غيرهما بخلاف الزاني المحصن والقاتل في غير قطع
 الطريق فلهما الا كل من الميتة لعدم قدرتهم ما على عصمة انفسهما بالتوبة (قوله
 من الميتة المحرمة عليه) أي قبل الاضطرار وأفهم اطلاق المصنف الميتة المحرمة أنه
 يخبر بين انواعها حتى بين ميتة المأكول وغيره كمية شاة وجمار فيخبر بينهم ما خلافا
 لبعضهم في قواه بوجوب تقديم ميتة المأكول على ميتة غيره نعم يجب تقديم ميتة
 الحيوان الطاهر في حياته كحمار وشاة على ميتة النجس في حياته كخنزير وكلب كما
 صححه في المجموع وهو المعتمد وان خالفه الاسنوى ولو اضطرر شخص لا كل الحيوان
 الذي لا يحل أكله كالحمار فهل يجب عليه ذبحه لانه يزبل العفونات أولا لان ذبحه
 لا يفيد قال الشبرا ملى وقع في ذلك تردد والا قرب عدم الوجوب والمضطر كل ميتة
 الآدمي اذا لم يجد ميتة غيره لان حرمة الحي أعظم من حرمة الميت الا ان كان الميت
 نديا فلا يجوز الا كل منه جزا لشرفه على غيره بالنبوة وكذلك لا يجوز للمضطر الكافر
 الا كل من ميتة المسلم اشرفه عليه بالاسلام ولا يجوز طبخ ميتة الآدمي ولا شها حيث
 جوزنا أكلها لما فيه من هتك حرمة الا اذا تعذرت اساغتها بدون ذلك ويتخير
 في ميتة غيره بين أكلها نيئة وغيرها وله قتل من له عليه قصاص واكاه ولو بغير

(أن يأكل
 المحرمة عليه
 من الميتة)

اذن الامام وانما اعتبر اذنه في غير حال الضرورة تأديباً معه وفي حال الضرورة لا يراعى
 فيها ادب وله قتل غير معصوم وأكله كارتد وزان محصن وتارك صلاة بعد أمر
 الامام له بها وقاتل في قطع الطريق وحربي ولوصيداً وامراً ومجنوناً ونحوهم قبل
 امرهم والافهم ارقاماً لنا معصومون ولو وجد بالغا حريباً وصيداً حريباً ونحوه قتل
 البالغ وأكله وكشف عن الصبي ونحوه مراعاة لمحق الغائبين ولأن الكفر الحقيقي
 يبلغ من الكفر المحكم ولا يجوز قتل المعصوم كذمي ومعاهد وقطع جزء المعصوم
 كقتله فلا يجوز نعم يجوز قطع جزء نفسه لا كله ان فقد مئة وكان خوف قطعه أقل
 من خوف عدم الكل وبالأولى ما لو اتقى الخوف بالسكينة في القطع فان كان لا كل
 غيره من المضطرب لم يجوز قطع الجزء له الا ان ~~كان ذلك~~ كان ذلك الغير ندياً فيجب القطع له
 وكذلك لا يجوز قطع الجزء ان وجد مئة أو كان خوف القطع أكثر من خوف محذور
 الا كل وبالأولى ما اذا كان الخوف في القطع فقط فان استوى الخوف في القطع
 وعدم الا كل حرم هنا القطع بخلاف مسألة السبعة فانه يجوز فيها القطع اذا استوى
 الضرر في القطع وعدمه والفرق ان في مسألة السبعة قطع عضواً لا يترتب على بقائه
 بقائه شين فوسعه وافيته دون ما هنا فان فيه قطع عضواً أصلي لا يترتب على بقائه
 شين فضيقة وافيته (قوله ما) ذكره موصوفة كما أشار إليه الشارح بقوله
 أي شيئاً ويصح جعلها موصولة وتفسر حيث نذرت بالذي ولا يجوز للمضطر ان توقع حلالاً
 على قرب أن يأكل غير ما يسد رمقه لاندفاع الضرورة به مع ترقب وجود المحلل
 بعدم مولف قوله تعالى غير متجانف لأن أي غير مماثل لشبع فالمراد بالاثم الشبع
 كما قيل نعم ان خاف تلفاً أو مرضاً أو زيادة ان اقتصر على سد الرمق جازت له
 الزيادة بل وجبت ائلاً بضر نفسه ويجوز له التزوّد من المحرم ولو رجا الوصول الى المحلل
 (قوله يستدبر رمقه) بالسین المهملة ان فسر الرمق ببقية الروح كما صنع
 الشارح وبالسین المعجمة ان فسر الرمق بالقوة فالحاصل انه ان فسر الرمق
 ببقية الروح فالسد بالسین المهملة وان فسر الرمق بالقوة فالسد بالسین المعجمة
 ولا يتعين ذلك بل يصح قراءته بالسین وبالسین على كل من المعنيين لان المراد انه
 بعد المحلل الحاصل في بقية الروح أو القوة على قراءته بالسین ويقوى بقية الروح
 أو القوة على قراءته بالسین لكن قال الأذرعى وغيره الذي تحفظه انه بالهمزة وهو
 كذلك في الكتب فالأولى الاقتصار عليه وان صح المعنى على ~~كل~~ كل من الضبطين

(ما) أي شيئاً (يستدبر رمقه)

(قوله أي بقية روحه) تفسير الرمي وفسره بعضهم بالقوة وهو أظهر لان الروح لا
تجزأ بخلاف القوة فانها تجزأ كما هو ظاهر (قوله ولتأمتان - لالان) أي فهما
مستثنيتان من الميتة فيجلان الخبر احدث لتأمتان السمك والجراد فيجل كلهما
وبلعهما ويكره قطعهما حين وكذلك ذبجهما فيكره الاممكة كبيرة يطول بقاؤها
فيسن ذبجهما من ذيلها ويحل قلبهما ولا يتجنس الدهن كالزيت بما في جوفه ما ان كانا
صغيرين لان كانا كبيرين للعقو عنه في الاول دون الثاني (قوله ونهما) أي الميتتان
الجلالان وقوله السمك أي ما لا يعيش الا في البحر ويكون عيشه في البر عيش
مذبوح ولو على غير صورة السمك المشهور كان يكون على صورة كلب أو خنزير ويحرم
ما يعيش في البر والبحر كالضفدع والسرطان ويسمى بقرب الماء ونجبة وانسان
والتمساح والسمكة بضم السين وفتح الهمزة تجتنبها ولا تنهى عن قتله الضفدع
وقوله والجراد مشتق من الجرد ودوبرى وبحرى وبعضه اصغر وبعضه ابيض وبعضه
احمر وبعضه كبير الجثة وبعضه صغيرها وله يدان في صدره وقائمتان في وسطه
ورجلان في مؤخره وليس في الحيوانات اكثر افساد منه قال لا يصح أنيت لبادية
فرايت رجلا يزرع برا فلما قام على سوقه وجاد بسنبله جاعا اليه الجراد فجعل الرجل
ينظر اليه ولا يعرف كيف يصنع ثم انشأ يقول

مر الجراد هلى زرعى فقلت له * لا تاكار ولا تشغل بافساد

فقام منهم خطيب فوق سنبله * انا على سفر لا بد من زاد

ولعابه سم على الاشجار لا يقع على شئ الا افسده (فائدة) روى القزطبي عن عمر رضى
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله خلق في الارض افاصة ستمائة في
البحر واربع مائة في البر وقال مقاتل خلق الله تعالى ثمانين الف عالم اربعين الف في
البحر واربعين الف في البر (قوله ولنادمان - لالان) أي الحديث احدث لتأمتان
ودمان السمك والجراد والكبد والطحال رفته ابن ماجه بسند ضعيف عن ابن عمر
رضى الله عنهما وصحح البيهقي وقفه على ابن عمر وقال حكمه حكم المرفوع لذلك
قال في المجموع الصحيح ان ابن عمر هو التامل احدث لنا وانه يكره هذه الصفة مرفوعة
(قوله الكبد) بكسر الواو حدة على الافصح وقوله راطحال بكسر الهمزة لا غير
والناس يقولونه بالضم فهو محسن (قوله وقد عرف من كلام المصنف هنا وفيما سبق
الخ) غرض الشارح بذلك بيان حاصل كلام المصنف وقوله ان الحيوان على ثلاثة

وهما (السمك والجراد) لنا
(دمان - لالان) وهما
(الكبد والطحال) وقد عرف
من كلام المصنف هنا وفيما
سبق ان الحيوان على ثلاثة
اقسام

اقسام اى كائن على ثلاثة اقسام من كينونة المقسم على اقسامه (قوله أحدها) اى احدا لاقسام الثلاثة وقوله ما لا يؤكل اى كالحمار وغيره مما تقدم وقوله فذبيحته وميته سواء اى فى التحريم لان ذبحه لا يفيد شيئا (قوله والثاني) اى من الاقسام الثلاثة وقوله ما يؤكل اى كالشاة وغيره مما تقدم وقوله فلا يحل الا بالتذكية الشرعية اى بخلاف ما اذا لم يذك أصلا وذكى ذكاة غير شرعية (قوله والثالث) اى من الاقسام الثلاثة وقوله ما تحل ميتته اى ولو يقتل بحوسى وقوله كالسمك والبحر اى أى فحل ميتتهما كما هو الظاهر ان الكاف استقصائية كما يؤخذ من قوله ولنا ميتتان حلالات وهما السمك والبحر اى

(فصل فى احكام الاضحية)*

أى كسكونها سنة مؤكدة كما سيأتى فى قوله والاضحية سنة مؤكدة وهى مشتقة من الضحوة سميت باسم مشتق مما اشتق منه اسم اول وقتها وهى الضحى والاصل فيها قوله تعالى فصل ربك وانحر اى صل صلاة العيد وانحر الاضحية بناء على ا شهر الاقوال ان المراد بالصلاة صلاة العيد وبالانحر ذبح الاضحية وخبر الترمذى عن عائشة رضى الله عنها ان النبى صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقه الدم انما التأتى يوم الفياضة بقرونها واطلافها وان الدم يقع من الله بمكان قبل أن يقع من الارض فطيبوا بها نفساى فلتطب بها نفوسكم او فادعوا عن طيب نفس وخبر مسلم عن انس رضى الله عنه قال ضحى النبى صلى الله عليه وسلم بكبشين احمرين اقرنين ذبحهما بيده الكريمة وسمى وكبر ووضع رجلاه المباركة على صفاحهما ومعى املحين ابيضان او اللذان يياضهما اكثر من سوادهما لان الاملح قيل الابيض الخالص وقيل الذى يياضه اكثر من سواده وقيل غير ذلك واول طلبها كان فى السنة الثانية من الهجرة (قوله بضم الهزرة فى الاشهر) وقد تكسر الهزرة فى غير الاشهر والباء فيها مخففة او مشددة وجمعها حينئذ اضاحى بتشديد الباء وتخفيفها ويقال ضحية بفتح الضاد وكسرهما وجمعها ضحايا كعطية وعطايا ويقال ايضا ضحاة بفتح الهزرة وكسرهما وجمعها ضحى بالتسوين كاربطة وارطى فهذه ثمان لغات (قوله وهى) اى الاضحية وقوله اسم لما يذبح من النعم اى التى هى الابل والبقر والغنم فشرط الاضحية أن تكون من النعم التى هى هذه الثلاثة لقوله تعالى ولكل امة جعلنا منسكا يذكروا اسم الله على

احدهما ما لا يؤكل فذبيحته
وميته سواء والثانى ما يؤكل
فلا يحل الا بالتذكية
الشرعية والثالث ما تحل
ميتته كالسمك والبحر اى
(فصل)
فى احكام الاضحية بضم
الهزرة فى الاشهر وهى اسم
لما يذبح من النعم يوم عيد
النحر وايام التشريق تقربا
الى الله تعالى

ما رزقهم من بهيمة الانعام ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة فانها عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم وعن ابن عباس انه يكفي اراقة الدم ولو من دجاج او اوز كما قاله الميداني وكان شيخنا رحمه الله يأمر الفقير بتقليده ويقبس على الاضحية العقيقة ويقول لمن ولد له مولود عقي بالديكة على مذهب ابن عباس وقوله يوم عيد النحر اى بعد طلوع شمس ومضى قنبر ركعتين وخطبتين خفيقتين كما سياتى وقوله وايام التشريق اى بلياليها وان كان الذبح فيها مكرها وعبرة الشيخ الخطيب من يوم العيد الى اخر ايام التشريق قد دخل في عبارته الليالي وقوله تقربا الى الله تعالى اى على وجه التقرب الى الله تعالى وخرج بذلك ما يذهب به الشخص للاكل او الجزر لليسع والحاصل ان القيود ثلاثة الاول كونها من النعم الثانى كونها في يوم العيد وايام التشريق ولياليها الثالث كونها تقربا الى الله تعالى (قوله والاضحية) اى بمعنى التضحية كما فى الروضة لا بمعنى العنق المضحى بها كما يوهمه كلام المصنف لانها لا يصح الاخبار عنها بانها سنة وانما يصح الاخبار بذلك عن التضحية التى هى فعل الفاعل ولذلك قال فى المنهج التضحية سنة مؤكدة وفى بعض النسخ الاضحية باسقاط الواو التى للاستئناف وبأقربها المصنف كثيرا (قوله سنة مؤكدة) اى هى حقنا وأما فى حقه صلى الله عليه وسلم فهى واجبة والمخاطب بها المسلم البالغ العاقل الحر المستطيع وكذا البعض اذا ملك ما لا يعضه الحر والمراد بالمستطيع من يقدر عليها فاضلة عن حاجته وممونة يوم العيد وايام التشريق لان ذلك وقتها ونظير ذلك زكاة الفطر فانهم اشترطوا فيها ان تكون فاضلة عن حاجته وحاجة ممونة يوم العيد وليلتزم لان ذلك وقتها ويحتمل أنه يكفي ان تكون فاضلة عما يحتاجه فى ليلة العيد ويومه فقط كما فى صدقة التطوع لانها نوع صدقة ولذلك كانت من المكاتب متوقفة على اذن سيده كما اثر برعائه وهى افضل من صدقة التطوع للاختلاف فى وجوبها وقال الشافعى لا ارخص فى تركها لمن قدر عليها و مراده رضى الله عنه أنه يكره تركها للقادر عليها سواء كان من اهل البوادي او من اهل الحضر والسفر ولا فرق بين الحاج وغيره فقد ضحى صلى الله عليه وسلم فى منى عن نسائه بالقررواه الشيخان و يسن لمن يريد التضحية ان لا يزيل شعره وطفرة فى عشرين الحجة حتى يضحى ولو اخر التضحية الى اخر ايام التشريق استمر كذلك حتى يضحى ومثل شعره وطفرة جلدة لا تضارازاتها ولا حاجة له فيها فيكره له ازالته ذلك ولو فى يوم الجمعة ويحويه للنهي

(والاضحية سنة مؤكدة)

عنها في خبر مسلم والمعنى فيه شمول المغفرة والعنق من النار لجميع ذلك ويسن للرجل ان يذبح الاضحية بنفسه ان احسن الذبح لانه صلى الله عليه وسلم فحى بنفسه كما رواه الشيخان ويسن للمرأة ان توكل في ذبحها كما في المجموع ومثلها الخنثى وكذلك من لم يحسن الذبح ويسن لمن وكل في ذبحها ان يشهدا لانه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة رضي الله عنها قومي الى اضحيتك فاشهديها فانه باول قطرة من دمها يغفر لك ما سلف من ذنوبك رواه المحاكم وصحح اسناده قال عمران بن حصين هذا لك ولاهل بيتك فاهل ذلك اتم ام للمسلمين عامة قال للمسلمين عامة (قوله على الكفاية) أى لغير المنفرد والافسنة عين كما اشار اليه الشارح في التفريع بقوله فاذا أتى بها واحد من اهل بيت الخ وقد نظم شيخنا سنن الكفاية في قوله رحمه الله

اذان وتسميت وفعل بميت * اذا كان مندوبا ولاكل بسعلا

واضحية من اهل بيت تعددوا * وبدء سلام والاقامة فاعقلا

فدى سبعة ان جابها البعض يكتفى * ويسقط لوم عن سواء تكملا

(قوله فاذا أتى بها واحد من اهل بيت) أى بحيث يكونون في نفقة واحدة وقوله كفى عن جميعهم أى في سقوط الطاب فقط والافتوا بها خاص بالفاعل وفي كلام الراملي ما يقتضى حصول الثواب للجميع فراجع (قوله ولا تحب الاضحية الا بالنذر) أى حقيقة او حكما فالاول كقوله لله على ان اضحى بهذه واشانى كقوله جعلت هذه اضحية فاجعل النذر بل متى قال هذه اضحية صارت واجبة وان جهل ذلك فانيق من العوام عند سؤالهم عما يريدون التضحية به من قولهم هذه اضحية تصير به واجبة ويحرم عليهم الاكل منها ولا يقبل قولهم اردنا التطوع بها خلافا لبعضهم وقال الشبرايملى لا يبعد اغتفار ذلك للعوام وهو قريب لـ ~~لكن~~ ضعفه مشايخنا فالجواب المختص من ذلك أن يقول المـؤل نريد ان نذبحها يوم العيد نعم لا تحب بقوله وقت ذبحها اللهم هذه اضحيتى فتقبل منى يا كريم ونحو ذلك ولا يشترط في المعينة ابتداء بالنذرنية بخلاف المتطوع بها والواجبة بالجمل او بالتعيين عما في الذمة فيشترط لها نية عند الذبح وعند العين لما مضى به كالتبة في الزكاة وله تفويضها لمسلم مميز وان لم يوكله في الذبح ولو وكل في الذبح كفت نيته عن نية الوكيل بل لو لم يعلم الوكيل انه مضى لم يضر ومن نذر اضحية معينة كأن قال لله على ان اضحى بهذه وفي معناه جعلت هذه اضحية او نذر اضحية في ذمته كأن قال لله على اضحية ثم عينها لزمه

على الكفاية فاذا أتى بها
واحد من اهل بيت كفى
من جميعهم ولا تحب الاضحية
الا بالنذر

ذبحها في وقتها وفاء بمقتضى ما التزمه فلخرج الوقت لزمه ذبحها قضاء كما تله الروابي
 عن الاصحاب فان تلفت الاولى بلائقة صير فلا شيء عليه لانها خرجت عن ملكه بالذبح
 وصارت ودية عند او تلفت بتقصير لزمه الاكثر من مثلها يوم النحر وقيمتها يوم
 التلف ليشتري بها كريمة او مثلين للتالفة فاكثر فان اتلفها الجني لزمه دفع قيمتها
 للتأدير ليشتري بها مثلها فان لم يجد فدونها وان تلفت الثانية ولو بلائقة صير بقي
 الاصل في ذمته لان ما التزمه ثبت في ذمته فهو في ضمانه الى حصول الوفاء فيسقط
 التعيين بتلف المعينة ويعود ما في الذمة كما كان (قوله ويجزئ فيها الجذع
 من الضأن) أي لخبر الامام احمد وجمهور المجذع من الضأن فانه جائز وقوله وهو ماله
 سنة أي ان لم يجزئ مقدم اسنانه قبلها والا اجزاء الى الرابع لكن بشرط أن يكون
 اجزاءه بعد ستة اشهر والحكمة في تخصيص الاجزاء بهذا السن انه زمن البلوغ
 لان الاول بمنزلة البلوغ بالسن والثاني بمنزلة البلوغ بالاحتلام والحجوان يكمل
 عند بلوغه فلا تحمل اثنائه ولا ينزود كره قبل ذلك وكلام الشارح شامل للذكر والانثى
 والخمسة فيجزئ كل منها لكن الذكرا افضل ان لم يكن نزوانه والا فالانثى افضل وبه
 يجمع بين الكلامين المتناقضين قال في التتمة ليس في الحيوانات خنثى الا في الادنى
 والابل قال النووي وقد يكون في البتر جاني من اثنى به يوم عرفة سنة أربع وسبعين
 وسماية وقال عندي بقرة خنثى لا ذكرا ولا فرج وانما لها خرق عند ضرعها يخرج
 منه فضلاتها فهل تجزئ اضحية او لا فقلت لا تجزئ لو امان تكون ذكرا واما ان تكون
 انثى وكلاهما تجزئ في الاضحية وليس فيه ما يقص اللحم (قوله وطعن في الثانية)
 هو لازم لما قبله وانما ذكره الشارح لفائدة ان المراد سنة تحديدا وكذا يقال فيما بعد
 (قوله ولشي من المعز الخ) أي لخبر مسلم لا تذبحوا الامسنة الا ان يهرع عليكم
 فاذبحوا جذعة من الضأن والامسنة هي الثانية من المعز والابل والبقرها فرقها
 ووضيته ان جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا عجز عن المسنة والجمهور على خلافه وحملوا
 الخبر على النذب والمعنى ينذب لكم ان لا تذبحوا الامسنة فان عجزتم فاذبحوا جذعة
 من الضأن (قوله وهو ماله سنتان وطعن في الثالثة) فهو كلثي من البقر الا في
 ولذلك قال في المنهج وبلوغ بئر ومعر سنتين (قوله والثني من الابل ماله خمس
 سنين) ولذلك قال في المنهج وابل خمس اى بلوغ ابل خمس (قوله والثني من البقر
 ماله سنتان) فهو كلثي المعز كما تقدم (قوله وتجزئ البدة) وهي البير من الابل

(ويجزئ فيها الجذع من
 الضأن) وهو ماله سنة وطعن
 في الثانية (والثني من المعز)
 وهو ماله سنتان وطعن في
 الثالثة (والثني من الابل)
 ماله خمس سنين وطعن في
 البدة والثني من البقر
 ماله سنتان وطعن في الثالثة
 (وتجزئ البدة عن سبعة)

ذكر اكان اوانتي او غني فالتاء فيها للوحدة سميت بذلك لا تساع بدنها وقوله عن
سبعة اشخاص او سبعة بيوت وهي بمنزلة سبعة اصحاب فيلزم كل واحد من السبعة
التصدق بجزء من حصته كما سيأتي في قوله ويطعم الفقراء والمساكين وفي معنى
السبعة شخص طلب منه سبع شياه لاسباب مختلفة كتمتع وقران وترك رعي وميت
ونحو ذلك ولو اشترك اكثر من سبعة في بدنة لم تجزى عن واحد منهم ولو ضحى واحد
ببدنة او بقرة يدل شاة فالزائد على السبع تطوع بصرفه مصرف التطوع ان شاء
والمولدين ابل وغنم لا تجزى عن اكثر من احد ويعتبر في ذلك اعلى السنين (قوله
اشتركوا في التضحية بها) أي بالبدنة وثلاثها الهدي والعقيقة وغيرهما فالقييد
بالتضحية مخصوص المقام سواء اتفقوا في نوع القرية ام اختلفوا فيه كما اذا قصد بعضهم
التضحية وبعضهم الهدي وبعضهم العقيقة وكذلك ما لو اراد بعضهم التضحية وبعضهم
الاكل وبعضهم البيع ولو كان احدهم ذيبا لم يقدح فيما قصده غيره من التضحية ونحوها
ولهم قسمة اللحم لانها قسمة قران على الاصح كما في المجموع والجزاير بيع حصته بعد ذلك
(قوله وتجزي بقرة عن سبعة كذلك) أي اشتركوا في التضحية بها مع ان ذلك
ليس بقيد كما علم مما مر (قوله وتجزي الشاة عن شخص واحد) أي لا عن اكثر منه
ولو اشترك مع غيره فيها لم تكف نعم لو ضحى عنه وأشرك غيره معه في ثوبها لم يضر
وكذلك لو ضحى عنه وعن اهله فلا يضر وعلى ذلك حمل خبر مسلم ضحى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بكبشين وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن امة محمد وظاهره
شمول ذلك للفقراء والاعنياء لكن بعض الخطباء يقول لا تحزن ايها الفقير فقد ضحى
عنك البشير النذير فخص الفتيرون العى الا انه ليس فيه صيغة حصر ولا يجوز
ان يفحى عن غيره بغير اذنه الا اذا ضحى عن اهل بيته او الولي من ماله عن موليه
او الامام من يد المال عن المسلمين واما باذنه ولو ميتا فيجوز وصورته في الميت
ان يوصى بها قبل موته او بشرطها في وقته كما يتبع كثيرا ولا بد ان تكون الشاة معية
ليخرج ما لو اشترك اثنان في شاتين بينهما فانه لا يصح لار الواحد لم يضح بشاة معينة
بل بشاة في الشاتين لان له نصفا من هذه ونصفا من هذه (قوله وهي) أي الشاة
وقوله افضل من مشاركتها في بغير أي او بقرة لما في ذلك من الانفراد بارقة الدم
(قوله وفضل انواع الاضحية) أي بالنسبة لكثرة اللحم فان لحم الابل اكثر غالبا
من لحم البقر وهو اكثر غالبا من لحم الغنم واما من حيث اضيية اللحم فالضأن افضل

اشتركوا في التضحية بها
(و) تجزى (البقرة عن
سبعة) كذلك (و) تجزى
(الشاة عن) شخص (واحد)
وهي افضل من مشاركتها في
بغير وافضل انواع الاضحية
اي بل لحم بقر ثم غنم

من المعز لطيب المحض عن لحم المعز ثم الجواميس افضل من العراب لطيب محض عن لحم
العراب ومن حيث كثرة اراقة الدماء فيسبح شياء افضل من البدنة والبقرة لما فيها
من كثرة اراقة الدماء مع طيب اللحم ومن حيث الالوان فالبيضاء افضل ثم الصفراء
ثم العفراء ثم الحمراء ثم البلقاء ثم السوداء قيل للتعبد وقيل لتحسن المنظر وقيل لطيب
اللحم وروى الامام احمد خبر لدم عفرأ احب الى الله من دم سوداوين وأجمعوا على
استحباب السمين في الاضحية فالسمينة ولوسوداء افضل من هزيلة ولوبيضاء وما
جمع صفتين افضل مما فيه صفة فالبيضاء السمينة افضل من البيضاء فقط او السمينة
فقط ونافس بعضهم في جعل الابل والبقرة والغنم انواعا بأنه تجوز لانها اجناس
لا انواع وانتدخير بأن الجنس الحيوان وأما الابل والبقرة والغنم فانواع فلا غبار على
عبارة لشارح وأما قول المحشى وافضل الانواع الجواميس على العراب والضأن
على المعز ففيه ان هذه اصناف داخل تحت الانواع لا انواع حقة فقتلكنهم قد يطلقون
الانواع على مطلق الكليات فيكون المراد بالانواع المعنى اللغوي (قوله واربع)
أي بالاناء وقوله وفي بعض النسخ واربعة أي بالتام ولو سكت المصنف عن العدد لكان
اولى لانه يزد على ما ذكره العمياء فلا تجزئ كما يعلم بالاولى من العوراء والعمياء وهي
التي يصبها لها م قهيم في المرعى ولا ترعى والجنونة وهي التي تدور في الارض ولا ترعى
وتسمى أيضا التولا قبل هو اولى بها والجرباء وان كان جربها يسيرا لانه يفسد اللحم
والودك أي الدهن والحامض فلا تجزئ كما حكاه في المجموع وهو المعتقد خلاف الابن
الرفعه حيث صحح في الكفاية الاجزء وقريبة العهد بالولادة لرذاعة لحمها ولعل المصنف
ذكر العدد مراعاة للفظ الحديث وهو بارواه الترمذي وصححه ان النبي صلى الله عليه
وسلم قال أربع لا تجزئ في الاضاحي العوراء المين عورها والمریضة المين مرضها
والعرجاء المين عرجها والجعفاء التي لا تنقي من النبي يكسر الون وسكون القاف وهو
المخ فالمراد انها لا مخ لها من شدة هزالها والضابط الجامع لجميع ذلك كل معيبة
بما ينقص اللحم او غيره مما يؤكل (قوله لا تجزئ في الضحايا) أي لانه لا تجزئ
اضحية لا السليم من العيوب المدكوة ومحل عدم اجزاء المعيبة ما لم يتردها معيبة
فان التزمها كذلك كان قال الله على ان اضحى بهذه او جعلت هذه اضحية
وكانت عوراء او عرجاء او مريضة او حاملا اجزأت ووجب ذبحها وصرفها مصرف
الاضحية (قوله احدها) أي الاربع التي لا تجزئ في الضحايا (قوله العوراء)
بالمدة وهي ذاهبة ضوء احدي العينين وهذا هو معناها الشائع وله كسر المراد

(واربع) وفي بعض النسخ
واربعة (لا تجزئ في الضحايا)
احدها (العوراء)

بها هنا ما على ناظرها بياض يمنع الضوء انعدام قول الشافعي رضي الله عنه أصل
 العور بياض يغطي الناظر وإذا كان كذلك فتارة يكون كثير يمنع الضوء فيضرو تارة
 يكون يسيرا لا يمنع الضوء فلا يضر فلذلك قيدها المصنف كما في حديث الترمذي
 السابق بالبين عورها فاندفع بهذا ما قيل لا حاجة لتقييد العور بالبين لانه ذهاب
 البصر من إحدى العينين وهو لا يكون تارة بينا وتارة غير بين وحاصل الدفع
 ان المراد بالعوراء ما على ناظرها بياض يمنع الضوء ويعلم من عدم اجزائها بهذا المعنى
 عدم اجزائها بمعنى فاقدة إحدى العينين بالاولى ويعلم منه عدم اجزاء لهياها بالاولى
 أيضا كما تقدم (قوله ليس) سألني محترزه في قول لشارح ولا يضر يسير هذه الامور
 وقوله أي الظاهر فهو من بان بمعنى ظهر وقوله وان بقيت المحرفة في الاصح أي على
 القول الاصح وهو المعتمد لان المدار على عدم الابصار باحدى العينين دلا عبرة
 ببقاء المحرفة (قوله والثاني) أي من الاربعة التي لا تجزئ في الخفايا وقوله العرجاء
 بالمد وقوله البين عرجها أي بحيث تسبقها صواب بها الى المرعى رتخاف هي عنهن
 وسألني محترز ذلك في قول الشارح ولا يضر يسير هذه الامور وضابط العرج ليسير
 ان تكون العرجاء لا تتخاف عن الماشية بسبب عرجها فيجوز ان لا يضر كما في الروضة
 (قوله ولو كان حصول العرج لها الخ) غاية في عدم الاجزاء وقوله بسبب اضطرارها
 أي اختلاجها وهي تحت السككين ومثل ذلك ما اذا حصل لها بسبب وقتها
 عند الذبح ونحو ذلك (قوله والثالث) أي من الاربعة التي لا تجزئ في الخفايا وقوله
 المريضة البين مرضها أي بان يظهر بسببه هزالها وفساد لحمها وسألني محترز ذلك في
 قول الشارح ولا يضر يسير هذه الامور فقد اجل الشارح مفاهيم الفوائد الثلاثة في
 هذه العبارة (قوله ولا يضر يسير هذه الامور) أي الثلاثة كما علمته مما قدمناه (قوله
 والرابع) أي رابع الاربعة التي لا تجزئ في الخفايا وقوله الجفاء بالمد وقوله وهي التي
 ذهب عنها بضم الميم والخاء المعجمة وقوله أي ذهب دماغها أي دهن دماغها كما في
 بعض النسخ وعبر عن ذلك في الحديث المار بقوله التي لا تنقي وقوله من الهزال أي
 من اجله وبسببه وهو بضم الهاء ضد السمن كما قاله الجوهري (قوله ويجزئ الخصى)
 أي لانه صلى الله عليه وسلم خشي بكباشين وجوأن أي خصيين من الوج وهو المقطع
 يقال وجأ بجأ وجأ كوضع يضع وضعا وبهذا تعلم ما في قول الخشي من الوجاء بكسر
 الواو واتق الاصحاب الا ابر المنذر على جوار خصاء الماء كقول في صغره لطيب لجمه

البين أي الظاهر (عورها)
 وان بقيت المحرفة في الاصح
 (و) الثاني (العرجاء البين)
 عرجها ولو كان حصول
 العرج لها عند اجتماعها
 للتخفة بها بسبب اضطرارها
 (و) الثالث (المريضة البين)
 مرضها ولا يضر يسير هذه
 الامور (و) الرابع (الجفاء)
 وهي التي ذهب عنها (من الهزال)
 ذهب دماغها (من الخصى)
 اجماعا لها (ويجزئ الخصى)

في زمن معتدل بخلاف غير المأ كول فيحرم خصاؤه (قوله أي المقطوع الخصيتين)
 أي البيضتين ومثلها المذكور لأن ما قطع من ذلك لا يقصد بالاكل فلا يضر قطعه
 وأيضا جبر ما قطع زيادة لحمه كثرة وطيبا (قوله والمكسور القرن) أي وإن دعى
 بالمكسر لأن القرن لا يتعق به غرض ولهذا لا يضر فقد خلت أكن ذات القرن أولى
 فخير خير الفخية الكباش لا قور ولأنها حسن منظر ابل يكره غيرها كما نقله في المجموع
 عن الأصحاب (قوله ان لم يؤثر في اللحم) فان اثر فيه ضرر لان العيب هنا كل ما نقص
 اللحم وغيره ما يؤكل (قوله ويجزئ أيضا) أي كما يجزئ ما تقدم وقوله فاقدة
 القرون) أي خلفه لان كل عضو خلا عن اللحم لا يضر فقد خلت حقيقة ولذلك تجزئ فاقدة
 الاسنان خلفه بخلاف فاقدها بعد وجودها والفرق ان فقدتها خلة لا يؤثر في اللحم
 وفقدتها بعد وجودها يؤثر فيه ولا يضر ذهاب بعض الاسنان ان لم يؤثر في الاعتلاف
 فان اثر فيه ضرر ويدل لذلك قول البغوي ويجزئ مكسور سن او سنين ذكره الاذري
 وصوبه الزركشي (قوله وهي) أي فاقدة القرون وقوله المسماة بالجماء الجيم ثم جاء
 مهملة بينهما لام ساكنة ويقال لها الجماء ومنه ان الله تعالى يقتص من الشاة القرناء
 للشاة الجماء (قوله ولا تجزئ المقطوعة كل الاذن ولا بعضها) أي وان كان يسيرا
 لذهاب جزء ما كقول وقال ابو حنيفة ان كان المقطوع دون الثلث اجزا (قوله
 ولا المخلوقة بلاذن) أي اوبعضها فيما يظهر لانها فاقدة جزءا كقول وقد وجدت
 بعضهم استظهر ذلك وان استترب المحشى الاجزاء قال لعدم تأثيره في اللحم مع وجود
 الاذن الاخرى لسكر فيه انها فاقدة جزءا كقول ويبحث بعضهم ان شلل الاذن
 كفتها وهو طاهر ان خرجت بالشلل عن كونها ما كولة ولا يضر شق الاذن
 ولا خرقها ان لم يرزبها شيء منها ولا يضر (قوله ولا مة طوعة الذنب) بخلاف
 المخلوقة بلاذن فانها تجزئ كالمخلوقة بلاضرع واليسة والفرق بين هذه الثلاثة
 وبين الاذن ان الاذن عصولا لاكل حيوان بخلاف هذه الثلاثة ولذلك اجزا
 ذكر المزمع انه لا ضرع ولا آية له ومثلها الذنب قياسا عليهم او قوله ولا بعضه أي
 بعض الذنب وكذلك بعض اللسان تحدث ما يؤثر في تقص اللحم نعم ما يقطع في
 الصغر من طرف الآلية ويسمى قطعه بالتطرية لا يضر بجبر ذلك بسمها ولا يضر قطع
 فلة يسيرة من عضو كبير كفتحه بخلاف الكبيرة فيضر قطعها لانه بعد تقصافي اللحم
 (قوله ويدخل وقت الذبح للاضحية الخ) فخير الصحيحين اول ما تبدأ به في يومنا هذا

أي المقطوع الخصيتين
 (والمكسور القرن) ان لم يؤثر
 في اللحم ويجزئ أيضا فاقدة
 القرون وهي المسماة بالجماء
 ولا تجزئ المقطوعة كل
 (الاذن) ولا بعضها ولا المخلوقة
 بلاذن (و) لا المقلوعة
 (الذنب) ولا بعضه (و) يدخل
 وقت الذبح للاضحية

نصلي ثم نرجع فنحرم من فعل ذلك فقد اصاب سنتنا ومن ذبح قبل فاعناه ونحم قدمه
 لا هليليس من النسك في شيء وخبر ابن حبان في كل ايام التشريق ذبح (قوله
 من وقت صلاة العيد) أي من وقت مضى قدر ركعتي العيد وخطبته باخف ممكن
 بعد طلوع شمس يوم العيد والافضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع الشمس كرمح
 خروجها من الخلاف فن ذبح قبل ذلك لم يقع اضحية كما تقدم في الحديث (قوله اي
 عيد النحر) أشار بذلك الى أن ال في العيد لله وهو المعهود عيد النحر (قوله وعبرة
 الروضة واصلها) غرضه من نقل عبارة الروضة واصلها توضيح كلام المصنف لانه
 ربما يوهى اعتبار صلاة العيد بالفعل وأيضا لم يذكر الخطبتين (قوله يدخل وقت
 التضحية) أي ذبح الاضحية وقوله اذا طلعت الشمس يوم عيد النحر ومضى الخ لكن
 الافضل تأخيرها الى مضى ذلك من ارتفاع الشمس كرمح خروجها من الخلاف كما مر
 (قوله خفيقتين) ظاهره أنه راجع للخطبتين دون الركعتين ويمكن رجوعه لكل
 منهما وعبارة المنهج ووقتهما من مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيقات (قوله انتهى)
 أي كلام الروضة واصلها (قوله ويستمر وقت الذبح) أشار الشارح بتقدير ذلك
 الى أن قول المصنف الى غروب الشمس متعلق بمحذوف تقديره ما ذكر (قوله
 الى غروب الشمس) أي تمام غروبها حتى لو قطع الحاقوم والمرى قبل تمام الغروب
 صحت اضحيته بخلاف ما لو قطعه ما بعد ذلك فلا يقع اضحية نعم لو خرج وقت الاضحية
 المذكورة لزم ذبحها قضاء كما مر (قوله وهي) أي ايام التشريق وقوله الثلاثة المتصلة
 بعاشرا لجمعة أي الذي هو يوم العيد فاذا ضم لايام التشريق كانت الجمعة اربعة ايام
 (قوله ويستحب عند الذبح) أي عند ارادته والمراد عند الذبح مطلقا أي اضحية
 كانت او غيرها فهذه السنن تجري في الاضحية وغيرها الا التذكير فانه خاص
 بالاضحية كما نقل عن النص وصرح به الماوردي وغيره لكن سيأتي أنه يسن التذكير
 في الحقيقة فاعل المراد بكونه محتملا بالاضحية أنه لا يسن في غيرها وما الحق بها
 وهو العقيقة لانها ملحقة بها في غالب الاحكام ولا يخفى ان الدعاء بالقبول لا يجري
 في غيرها وما الحق بها أيضا (قوله خمسة اشياء) بل أكثر فانه قد تقدم الكلام على
 سنن زائدة متعلقة بالذبح في كتاب الصيد والذبايح وقال الشيخ الخطيب بل تسعة
 ثم قال بعد الكلام على الخمسة التي في كلام المصنف والسادس تحديد الشفرة في غير
 مقابلاتها والسابع امرارها والتحمل عليها ذبا ويا با والثمان اجتماعها على شقها

(من وقت صلاة العيد)
 اي عيد النحر وعبرة
 الروضة واصلها يدخل وقت
 التضحية اذا طلعت الشمس
 يوم النحر ومضى قدر ركعتين
 وخطبتين خفيقتين انتهى
 ويستمر وقت الذبح الى
 غروب الشمس من آخر ايام
 التشريق وهي الثلاثة
 المتصلة بعاشرا لجمعة ويستحب
 عند الذبح خمسة اشياء

الابسر وشدة قوائمها الثلاث غير الرجل اليمنى والتاسع عقل الابل اه وبالمجمل فالعدد لا يقتضى المحصر في الخمسة لانه لامة وهو له (قوله أحدها) أى احدا الخمسة اشياء (قوله التسمية) فهي سنة عندنا ويكره تركها وعند غيرنا واجبة لظاهر قوله تعالى ولاننا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وأجاب عنه الشافعية بان المراد مما لم يذكر اسم الله عليه بان ذكر اسم غيره عليه بدليل قوله وانه لفسق فانه ما اهل لغبر الله به كما قال تعالى او فسقا اهل لغبر الله به ويدل لذلك ايضا سب نزول الآية وهو وانهم كانوا يذبحون ذبائحهم باسم آلهتهم ثم يأتونها فترت الآية تنهيهم عن ان يأتوا مما سموا به عليه آلهتهم بخلاف ما لم يسم عليه اصلا فيحمل لان التسمية سنة عندنا كما علمت (قوله فيقول الذابح الخ) تفريع على التسمية وقوله باسم الله اى ان اقتصر على الاقل كما يدل عليه قوله والا كل بسم الله الرحمن الرحيم فالأكل كالأها (قوله فلولم يسم حل المذبح) أى مع الكراهة لانه يكره ترك التسمية عمدا كما مر (قوله والثاني) أى من اشياء الخمسة (قوله الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ويندب جمع السلام معها ايضا ويكره تركها عمدا كالتسمية (قوله ويكره ان يجمع بين اسم الله واسم رسوله) أى بان يقول باسم الله واسم محمد بالجوف فيكره مع حل الذبيحة ان قصد التبرك ويحرم عليه ان اطلق مع حل الذبيحة كما في حواشي الخطيب وما قاله الشريك كفرو حرمت الذبيحة هذا هو المول قول عليه كما في حواشي الخطيب وما قاله المحشى من انه في صورة الاطلاق يكره وفي صورة قصد التبرك لا يكره ولا تحرم الذبيحة فيها ما ضعف بقى ما لو قال باسم الله واسم محمد بالرفع وحكمه انه لا يحرم بل ولا يكره لانه لا ايهام فيه كما قاله العلامة ابن قاسم (قوله والثالث) أى من الاشياء الخمسة (قوله استقبال القبلة بالذبيحة) أى بمذبحها كما افاده الشارح بقوله أى توجه الذابح مذبحها اى لا ووجهها وقوله ويتوجه أى هو الذابح وقوله ايضا اى كما يتوجه مذبحها (قوله والرابع) أى من الاشياء الخمسة (قوله التكبير) أى ولو مرة بالنظر لاصل السنة وأما بالنظر لهما فثلاث فقول الشارح أى قبل التسمية وبعدها ثلاثا اى هو بالنظر لهما فيقول الله اكبر الله اكبر الله اكبر ويريد بعد الثالثة والله الحمد قبل التسمية وبعدها فلا ينافي ان اصل السنة يحصل بمرة قبلها ومرة بعدها بل لو اقتصر على مرة واحدة كفى كما يفعله الناس فانهم يقولون باسم الله الله اكبر (قوله والخامس) أى من الاشياء الخمسة (قوله الدعاء بالقبول) أى ان يدعو الله

احدها (التسمية) فيقول
الذابح باسم الله والا كحل
بسم الله الرحمن الرحيم فلولم
بسم حل المذبح (و) الثاني
بسم الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم) ويكره ان يجمع
بين اسم الله واسم رسوله
(و) الثالث (استقبال القبلة)
بالذبيحة يتوجه الذابح مذبحها
للقبلة ويتوجه هو ايضا
(و) الرابع (التكبير) اى
قبل التسمية اربعة اتيانا
كما قال الماوردي (و) الخامس
(الدعاء بالقبول)

بان يقبل منه (قوله فيقول الذابح اللهم) أى يا الله وقوله منك أى هذه الاضحية
 نعمة صادرة منك كما بينه لشارح بعد وقوله واليك أى وتقرت بها اليك كما بينه
 الشارح بعد أيضاً وقوله فتقبل أى فتقبلها منى يا كريم (قوله ولا يأكل) أى لا يجوز
 له الاكل فان أكل شيئاً غرمه وقوله المخفى وكذا من تلزمه نفقة وقوله من الاضحية
 المذكورة أى حقيقة كما لو قال لله على ان اضحي بهذه فهذه معينة بالندرا تداء وكما
 لو قال لله على اضحية ثم عينها بعد ذلك فهذه معينة عما فى الذمة اوحكم كما لو قال
 هذه اضحية اوجعلت هذه اضحية فهذه واجبة بالجعل لكنهما فى حكم المذكورة كما مر
 فاندفع اعتراض المحشى بقوله لو قال الواجبة لكان أولى واعم والهدى المذكور ودم
 الجبران كالاضحية المذكورة فلا يوزله الا كل من ذلك وكذلك لمقيقة المذكورة
 والطبخة المذكورة والمخلص من ذلك ان يخفى بانحرى او يهدى اخرى او يعق بانحرى
 او يطبخ طبخة اخرى زائدة الى الواجبة فيجوز له الاكل منها لانها زائدة على الواجبة
 وله مع الكراهة كما قاله الماوردى شرب اللبن العاصل عن ولد الاضحية ولو واجبة
 وله سقيه غيره بلا عوض وله اكل ولدها بعد ذبحه وجوبا فى وقت الاضحية ان كان
 ولدا الاضحية الواجبة على المعتمد لانه من فوائدها كاللبن نحو الافال شج الاسلام فى
 قوله بانه لا يجوز له اكله كما لا يجوز له الاكل من امه ويحكر جملة على ما اذا مات امه
 فيحرم عليه الاكل منه لقيامه مقامها حيثئذ وليس فى ذلك تخية بحامل فان الحمل
 قبل انفصاله لا يسمى ولداً فصوره المسألة انه انفصل منها قبل التضحية بها على انه
 لو نذرت تضحية بها وكانت حاملاً او جعلها تضحية كذلك او طراها بعد ذلك فمها
 لم يضر فان جاء وقت الاضحية وهى حامل ذبحها تضحية وان جاء بعد انفصاله ذبحها
 وذبح ولدها وجوبا ويجوز له اكله بخلاف مالوعين عمافى الذمة حاملاً فانه لا يصح
 ومالوعين حائلاً فعملت بعد ذلك ثم جاء وقت الاضحية فلا يذبحها وهى حامل وله
 جزؤها ووبرها وشعرها ان ضرها بقاؤه للضرورة والا فلا يجزئ ان كانت واجبة
 لا تتفادع لمساكين به عند الذبح ولا تتفادع الحيوان به فى دفع الاذى عنه قبل الذبح
 وله استعمالها فيما لا يضر وعاترتها كذلك لا اجارتها لانها بيع للمافع وهو لا يجوز
 اشئ منها كما سيذكره لمصنف (قوله بل يجب عليه ان تصدق بجميع لحمها) أى
 وجادها وقرنها ولو قال بجميعها لكان أولى لانه يجب ان تصدق بجميع اجزائها فليس
 له ان يتفادع بجلدها او قرنها بخلاف المتطوع بها فله ان يتفادع بجلدها كما ان يجعله

فيقول الذابح اللهم هذه منك
 واليك فتقبل أى هذه
 الاضحية نعمة منك على
 وتقرت بها اليك فتقبلها
 (ولا يأكل المخفى شيئاً من
 الاضحية المذكورة) بل يجب
 عليه التصديق بجميع لحمها

فروءة وله اعارته كماله اعارتها (قوله فلوانخرها فقلت لزمه ضمانه) أي المندوب
والاولى ضمانها كما في بعض النسخ ولا يعذر في التأخير لو عدت الفقراء وامتنعوا
من اخذ لهما الكثرة للبحر في ايام النخبة فيلزمه الذبح في تلك الايام ثم يدخره لكن
اذا اشرف على التلف بالادخار فهل يبيعه ويحفظ ثمنه او يقدره ويدخره قديدا
والاقرب الاول ~~هكذا~~ نقل عن الشبرايمسي والاقرب عندي الثاني لسلامته
من البيع الممتنع وان كان قد يوجه الاول بجوازه للضرورة (قوله وبأكل من
الاضحية التطوع بها) أي يسن له الاكل منها ويسن ان يكون من السكبد لانه
صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبدا الضحية اي الزائدة على الواجبة فلا يرد أنه
سبق انها كانت واجبة في حقه فكيف يأكل منها والقياس على هدى التطوع فانه
يسن الاكل منه لقوله تعالى في البدن فكاوا منها وأطعموا البائس الفقير أي شديد
الفقر وبعضهم قال بوجوب الاكل منها لظاهر الآية والراجح عدم الوجوب لقوله
والبدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير وما جعل للانسان فلا يجب اكله
عليه بل هو مخير بين اكله وتركه (قوله ثلثا) المراد بذلك ان لا يأكل فوق الثلث
فيصدق بمادون الثلث فلا ينافي ما سيذكره من ان الفضل التصديق بجميعها
الآلقة او اقامتها تبرك المضحى باكلها وقوله على المجدي هو المعتمد فيسن ان لا يأكل
فوق الثلث على المجدي (قوله وأما الثلثان فقبل يتصدق بهما) ضعيف فقوله
ورجحه النووي مرجوح (قوله وقبل يهدي ثلثا للمسلمين الاغنياء) هذا هو المعتمد
وقوله ويتصدق بثلث على الفقراء أي المسلمين أيضا وخرج بقيد المسلمين غيرهم
فلا يجوز اعطاؤهم منها شيئا كما نص عليه في البويطي ووقع في المجموع جواز اطعام
فقراء اهل الدمة من اضحية التطوع دون الواجبة وتجب منه الاذرعى فالحق انه
لا يجوز اطعام الذميين من الاضحية مما لقا لا تصدقا ولا اهداء حتى لو اخذها فقراء
المسلمين صدقة واغنياء هم هدية حرم عليهم التصديق بشيء مما اخذوه واهداء شيء منه
لاهل الذمة وكذلك بيعه لهم لانها ضيافة الله للمسلمين كما قاله الشيخ الشبرايمسي
وهو المعتمد (قوله ولم يرجح النووي في الروضة وأصاها شيئا من هذين الوجهين) أي
وان رجح منهما الاول في تصحيح التنبيه وتقديمه مرجوح (قوله ولا يبيع) أي
ولا يبيع البيع مع الحرمة فقول الشارح أي يحرم أي ولا يبيع أيضا وان كان يوهم
ان المراد أنه يحرم مع الصحة كالبيع وقت نداء الجمعة وليس كذلك لكن المبيع صورة

فلوانخرها فقلت لزمه ضمانه
(وبأكل من الاضحية التطوع
بها) ثلثا على المجدي وأما
الثلثان فقبل يتصدق بهما
ورجحه النووي في تصحيح
التنبيه وقبل يهدي ثلثا
للمسلمين الاغنياء ويتصدق
بثلث على الفقراء من مجها
ولم يرجح النووي في الروضة
وأصاها شيئا من هذين الوجهين
(ولا يبيع) أي يحرم على المضحى

يقع الموضع ان كان المشتري من اهلها بأن كان فقيرا فيقع صدقة له ويسترد الثمن
من البائع (قوله ببيع شيء من الاضحية) أي سواء كانت من ذبذبة او متطوعا بها
فلذلك قال الشارح ولو كانت الاضحية تطوعا فهو راجع لذلك أيضا وقوله او جلد لها
أي او بيع جلدها فلا يصح لخبر الحاشية وصححه من باع جلد اضحيته فلا اضحية له
وانما نص عليه لانه قد يتوهم عدم دخوله في شيء من الاضحية والافهوشامل له فهو
من عطف الخاص على العام لكنه لا يكون بأوالا ان يجعل بمعنى الواو (قوله ويحرم
أيضا جعله اجرة للجزار) أي لانه في معنى البيع فان اعطاه له لا على انه اجرة بل
صدقة لم يحرم وله اهداؤه وجعله سقاء او خفا أو نحو ذلك كجعله فروة وله اعارته
والتصدق به افضل وهذا في اضحية التطوع واما الواجبة فيجب التصديق بجداها كما
في المجموع والقرن مثل الجدة فيما ذكر (قوله ولو كانت الاضحية تطوعا) أي سواء
كانت واجبة او تطوعا فهو غاية في عدم صحة بيع شيء منها حتى جلدها وحرمة جعله
اجرة للجزار (قوله ويطعم حتما) أي وجوبا وقوله من الاضحية المتطوع بها أي
من لحمها لا من غيره كالجدة والكرش ويشترط في اللحم ان يكون نيئا ليتصرف فيه من
ياخذ به بما شاء من بيع وغيره كما في الكفارات فلا يكفي جعله طعاما مطبوخا ودعاء
الفقراء اليه لباكلوه كما يوهمه قول المصنف ويطعم فالمراد به التصديق ولا يكفي
الاهداء عن التصديق ولا يكفي القدر التافه من اللحم كما اقتضاه كلام الماوردي بل
لابد ان يكون غير تافه ولو جزاء يسيرا بحيث ينطلق عليه الاسم كنصف رطل
ولو تصدق بقدر الواجب واكل باقيها وولدها كله جاز ولا يكفي كونه قديدا كما قاله
البلقيني (قوله الفقراء والمساكين) أي جنسهم ولو واحد فيكفي الصرف لو احدى
من الفقراء والمساكين وان كانت عبارة المصنف توهم اشتراط الصرف لجمع منهم
وليس كذلك لانه يجوز هنا الاقتصار على جزء يسير لا يمكن صرفه لا اكثر من واحد
كوقية وبهذا فارق سهم المصنف الواحد من الزكاة فانه لا يجوز صرفه لاقبل
من ثلاثة ولو اعطى المكاتب جاز كما تحرقيا ما على الزكاة وخصه ابن العماد بغير سيده
فلو صرف اليه سيده شيئا من اضحيته لم يصح كما لو اعطاه شيئا من زكاته كما هو ظاهر
وقد علمت انه يشترط كون الذي تعطيه شيئا من مسلمان فلا يجوز اعطاء شيء من الكافر
ولو من اضحية التطوع (قوله والافضل التصديق بجميعها) أي لانه اقرب للتقوى
وابعد من حظ النفس (قوله الالتمة اولقما) لعله أراد بالجمع ما فوق الواحد

بيع شيء من الاضحية أي من
لحمها او شعرها او جلدها ويحرم
أيضا جعله اجرة للجزار
ولو كانت الاضحية تطوعا
(ويطعم) حتما من الاضحية
المتطوع بها (الفقراء
والمساكين) والافضل
التصدق بجميعها الالتمة
اولقما

فيشمل لقمتين وعبارة شرح الخطيب بالالتمة اولقمتين اولقما وهي طاهرة (قوله
يتبرك المضحى باكلها) فيقصد بها كلها البركة وقوله فانه يسن له ذلك أي للاتباع
والخروج من خلاف من اوجبه ويسن كون ما يأكله من كبد الاضحية لانه صلى
الله عليه وسلم كان يأكل من كبد اضحيته كما مر (قوله واذا اكل البعض وتصدق
بالباقى حصل له ثواب التضحية بالجميع) أي لانه ذبح الجميع اضحية فصدق عليه أنه
ضحى بالجميع وقوله والتصدق بالبعض أي وثواب التصديق بالبعض فقط لانه
تصدق بالبعض ولم يتصدق بالكل فان الفرض أنه اكل البعض وتصدق بالباقى
فلا يحصل له الا ثواب التصديق بالبعض

(فصل في احكام العقيقة) *

كاستحبابها الاثني في قول المصنف والعقيقة مستحبة وهي مأخوذة من عق يعق
بضم العين وكسرهما وعلى الاول اقتصر في المختار والاولى ان تسمى نسبكية او ذبيحة
بل يكره تسميتها بالعقيقة لانها قد تشعرب أن الولد يعق والديه والمعمد أنه لا يكره
لوروده في الاحاديث واحتمال كونه للتشريع فلا ينافي في الكرامة بخلاف المتبادر
ولا عبرة بالاشعار المتقدم لانه بعيد وهي لغة ما ذكره الشارح وشرعا ما ذكره المصنف
والاصل فيها اخبار كعب بن الغلام مرتين بمقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه
ويسمى رواء ليرمذى وقال حسن صحيح ومعنى مرتين بمقيقته أنه لا ينمو نمو مثله حتى
يعق عنه على قول وقيل معناه أنه لا يشفع في والديه يوم القيامة كما ذهب اليه الامام
اجد وهو اجد ما قيل فيه كما قاله الخطيب ولعل المراد أنه لا يشفع في والديه
يوم القيامة مع السابقين وانما لم تجب الخبر أنى داود من احب ان ينسلك عن ولده
فليفعل (قوله وهي) أي العقيقة وقوله لغة اسم للشعر على رأس المولود أي اسم
الشعر رأس المولود حين ولادته (قوله وشرعا) عطف على قوله لغة وقوله ما سبذ كره
المصنف أي بقوله وهي الذبيحة عن المولود يوم سابعه (قوله والعقيقة) أي ذبحها
فهو على تقدير مضاف لان الذبح هو الذي يحكم عليه بالاستحباب لانفس العقيقة
كما هو ظاهر (قوله على المولود) أي لاجله فعلى التعليل كما في قوله تعالى ولتكبروا الله
على ما هداكم (قوله مستحبة) بل هي سنة مؤكدة للاخبار الواردة فيها كالخبر
السابق فتأ كدلم تلزمه نفقة المولود بتقدير فقره وار لم يكن فقيرا بالفعل بأن كان
له مال ولا يفعلها من ماله لانها تبرع وهو ممنوع من ماله وانما يفعلها الولي من مال

يتبرك المضحى باكلها فانه
يسن له ذلك واذا اكل
البعض وتصدق بالباقى
حصل له ثواب التضحية
بالجميع او التصديق بالبعض
(فصل)
في احكام العقيقة وهي لغة
اسم للشعر على رأس المولود
وشرعا ما سبذ كره المصنف
بقوله (والعقيقة) على المولود
(مستحبة)

نفسه ولو الام في ولد الزنا لكان تخفيها خوف الهيبكة ويدخل وقتها بانفصال جميع
الولد لمن ايسر بها حيثئذ بأن كانت فاضلة عما يعثر في الفطرة على الاوجه فان عجز
عنها حين الولادة وايسر بها قبل تمام السابع استحببت في حقها وكذا الوايسر بها
بعد السابع وقبل مضي اكثر النفاس فانها تستحب له على الظاهر ومقتضى كلام
الانوار ترجيحه وان كان في ذلك تردد للاصحاب وان لم يوسر بها الا بعد مضي اكثر
النفاس لم يوسر بها (قوله وفي المصنف العقيقة) أي شرعا وقوله بقوله متعلق
بقوله فسر (قوله وهي) أي العقيقة شرعا كما علمت (قوله الذبيحة عن المولود)
سميت بذلك لان مذبحتها يبق اى يشق ويقطع ولان الشعر الذي هو العقيقة لغة
يحاق اذ ذلك فهو من باب تسمية الشيء باسم مجاوره لانه ينس خلق رأس المولود
ولوانى يوم السابع من ولادته بعد ذبح العقيقة كما في الحاج ويسن ان يتصدق برتبة
شهره ذهبا فان لم يرد ففضة لانه صلى الله عليه وسلم امر فاطمة عليها السلام فقال
زنى شعر الحسين وتصدق في بوزنه فضة واعطى القابلة رجلا العقيقة رواء المحاكم
وصحبه وقيس بالفضة الذهب بالاولى وبالذ كره غيره ويسن لطخ رأسه بالزعفران
والخلوق بفتح الخاء وبالاقاف في آخره بوزن صبر وهو نوع من الطيب ولا ينس لطخه
بدم العقيقة لانه من فعل الجاهلية ليكر في الخبر الصحيح كما في الحديث ع أنه صلى الله
عليه وسلم قال مع الغلام عقيقته فأهرقوا عليه دما وأسطوا عنه الاذى ولذلك قال
الحسن وقتادة يستحب اطخ رأسه بالدم ثم يغسل ولا ينس الحاق الا في الذسك
فالا فضل للذكر الحاق وأما المرأة فالأفضل لها التقصير وفي حق الكافر اذا أسلم
ولو امرأة وفي المولود بعد العقيقة كما علمت ولا بأس بالخلق في غير ذلك من أراد
التنظيف ولا يتركه لمن اراد ان يدهنه ويرجله فانه ينس دهنه وتسريحه لكن غباى
وقتا بعد وقت تحريمي داود باسناد حسن من كان له شعر فليكرمه ويكره للمرأة خلق
رأسها الا لضرورة ويكره القزع وهو خلق بعض الشعر وبقاء بعضه ومنه النوشة
المعروفة وما يفعله المزين عند الحتن وهو المسمى بالامراس ويسن ان يخلق العانة
ويقص الشارب وينتف الا بط ويقلم الاظفار ويكتحل وترالكل عين ثلاثة ويكره
تف اللحية اول طلوعها اشارة لامرودة وتنق الشيب واستجماله بالكبريت ونحوه
طالبا للشيخوخة (قوله يوم سابعه) ظرف للذبيحة أي لذبحها ويسن ذبحها عند
طلوع الشمس وان يقول الدامح عند ذبحها باسم الله والله اكبر اللهم هذه منك

وفي المصنف العقيقة بقوله
(وهي الذبيحة عن المولود
يوم سابعه) أي يوم سابع
ولادته

واليك اللهم هذه عقيقة فلان وقوله اي يوم سابع ولادته أشار بذلك الى ان كلام المصنف على تقدير مضاف (قوله ويحسب يوم الولادة من السبع) وفي بعض النسخ من السبعة وهذا بالنسبة للعقيقة بخلاف الختن فان يوم الولادة لا يحسب منها بالنسبة له والفرق بينهما ان النظر هنا للمبادرة الى فعل الخير والنظر هنا للزيادة القوة ليحتمل له الولد وقد تقدم ان الحق يكون وقت العقيقة فيكون مع العقيقة يوم السابع لان فيه المبادرة الى فعل الخير فانه بسن التصديق بزنة الشعر ذهاب فضة كحمر وان كان كلام المخشي يقتضي تأخير مع الختن (قوله ولومات المولود قبل السابع) غاية في استحباب العقيقة عنه فلا تقوت بموته (قوله ولا تقوت بالتأخير بعده) أي بعد يوم السابع وقوله فان تأخرت للبلوغ سقط حكمها في حق العاق عن المولود أي فلا يخاطب بها بعده لا تقطاع تعلقه بالمولود حيث لا يستلله وهذا يقتضي انها تطلب من العاق الى البلوغ وهو محمول على ما اذا كان موسرا بها قبل ذلك ولكن حصل التأخير فلا ينافي ما سبق من أنه اذا طرأ اليسار بعد أكثر النفاس فلا تطلب منه (قوله أما هو) أي المولود بعد بلوغه وقوله فخير في العق عن نفسه أي فهو خير في ذلك فاما ان يعق عن نفسه او يتركه على ما هو ظاهر عبارته لكن عبارة بعضهم فيحسن ان يعق عن نفسه تداركا لافات وهذه أولى مما روى من أنه صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد النبوة فباطل كما في المجموع (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو من تلزمه نفقته كما قاله في الروضة بتقدير فقره كما تقدم وقوله شاتان أي متساويتان ويجزئ عنهما سبعان من بدنة او من بقرة وهذا ان أراد الاكمل فلا ينافي أنه يتأدى أصل السنة عن الغلام بشاة او بسبع بدنة او بقرة لانه صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشاً كبشاً وأحق به سبع بدنة او بقرة (قوله ويذبح) بالبناء للمفعول كما مر في نظيره السابق وقوله شاة أي لانها على النصف من الغلام تشبه بالبدية ويدل لذلك خبر عائشة رضي الله عنها امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نعق عن الغلام بشاتين وعن الجارية بشاة (قوله قال بعضهم وأما المخشي الخ) انما زاد ذلك الشارح تقيماً للكلام المصنف لانه لا يفيد حكم الختن بحسب ظاهره وان كان يمكن جعله شاملاً له كما يقال عر الغلام ولو احتمالاً (قوله فيجتمل الحاقه بالغلام) أي فيعق عنه بشاتين احتمالا وهو المعتمد وقوله او بالجارية أي فيعق عنه بشاة وهو مرجوح لكنه جرى عليه شيء

ويحسب يوم الولادة من
السبع ولومات المولود قبل
السابع ولا تقوت بالتأخير
بعده فان تأخرت للبلوغ سقط
حكمها في حق العاق عن
المولود أما هو فخير في العق
عن نفسه (ويذبح عن الغلام
شاتان ويذبح) عن الجارية
شاة قال بعضهم وأما
المخشي فيجتمل الحاقه
بالغلام او بالجارية

الاسلام في منتهجه حيث قال وسن لذكر شاتان وغيره شاة وبين الغن في شرحه
 بالانثى والخنثى واستند في ذلك الى القياس على الدية فان كلامنا الانثى والخنثى
 على النصف من دية الرجل ووجه قياسها على الدية ان الغرض من العقوبة
 استبقاء النفس فاشبهت الدية لان كلامهم - ما فاء للنفس لسكن الرابع الاول
 للاختصاص كامر (قوله فلو بان ذكوره الخ) مرتب على الثاني اعني قوله
 او بالخنثى بقوله امر بالتدارك اي بان يعق عنه بشاة اخرى بعد ان يعق عنه بشاة
 اولاً (قوله وتعدد العقوبة بتعدد الاولاد) اي فلا تكفي عنهم عقوبة واحدة وهذا
 مبني على قول العلامة ابن حجر انه لو اراد بالشاة الواحدة الاضحية والعقوبة لم يكف
 لكن الذي صرح به العلامة الرملي انه يكفي وعليه فتكفي عقوبة واحدة عن الاولاد
 بطريق الاولى فتستدخل على المعتمد ويمكن حمل كلام الشارح على الاكمل فلا ينافي
 انه يكفي عقوبة واحدة (قوله ويطعم العاق من العقوبة الفقراء والمساكين) واذا
 اهدى للاغنياء منها شيئاً لم يكره بخلافه في الاضحية لان الاضحية ضيافة عامة
 من الله تعالى للمؤمنين بخلاف العقيقة (قوله فيطبخها) اي كسائر الولائم الارجلها
 فتعطي نيئة للقبالة تخبر المحاكم الممار والافضل كونها الرجل اليهي ولو تعددت
 الشياه اعطيت الارجل كلها ان اتحدت القبالة فان تعددت ايضا وان تعدد الشياه
 مما تلاه مدد من اعطيت كل قابله رجلا فان كان عدد الشياه اقل من عدد من اعطيت
 لمن ثم يعممها او يسامح بعضهم بعضا كما لو اتحدت العقيقة وتعددت القبالة فتعطي
 رجلا لمن ويقسمها او يسامحهم والحكمة في ذلك التفاؤل بان المولود يعيش ويمشي
 على رجلاه وقوله بحملواي كزبيب وعسل لانه صلى الله عليه وسلم كان يحب
 المحلوا والعسل وتفاوت لا بحلاوة اخلاق المولود وظاهر كلامهم انه يسر طبعها
 وان كانت مندورة وهو كذلك كما قاله الشيخ الخطيب (قوله ويهدى منها للفقراء
 والمساكين) اي فيحمل ما يهديه منها من لحمها ورفقها اليهم ولا يدعوه اليه ولذلك
 قال ولا يتخذها دعوة فلا يجبهها كالولية ويدعو الناس اليها ولا بد ان يكون الفقراء
 والمساكين مسلمين كما في الاضحية (قوله ولا يكبر عظمها) اي يندب ان لا يكبر
 عظمها بل يقطع كل عضو من مفصله تفاوتاً لسلامة اعضاء المولود فان كسره لم يكبر
 بل يكون خلاف الاولى (قوله واعلم الخ) علم من ذلك ان العقوبة كالاضحية في
 غالب الاحكام (قوله ان سن العقوبة) فتكون الجذعة من الضان لها سنة

قالوا بان ذكوره
 امر بالتدارك وتعدد العقوبة
 بتعدد الاولاد (ويطعم العاق
 من العقوبة الفقراء
 والمساكين) فيطبخها
 ويهدى منها للفقراء والمساكين
 ولا يتخذها دعوة ولا يكبر
 عظمها واعلم ان سن العقوبة

وطعن في الثانية او اجازت مقدمة لسانها بعد ستة اشهر والثاني من المعزلة سنتان
وطعن في الثالثة وكذلك الثاني من البقر واما الثاني من الابل فيكون له خمس سنين
وطعن في السادسة (قوله وسلامتها من عيب ينقص لحمها) فلا تجزئ العوراء
والعرجاء والمرضة مع الشدة في ذلك بخلاف اليسير فلا يضر والبغلاء وهي الهزيلة
والجرباء والمجنونة والحامل ونحوها (قوله والاكل منها) فلا يأكل من الحقيقة
المنذورة وياكل من الحقيقة المتطوع بها (قوله ولتصدق ببعضها) لكن لا يجب
التصدق ببعض منها يثا (قوله وامتناع بيعها) فلا يبيع منها شيئا حتى جادها
ولو كانت تطوعا (قوله وتعينها بالذر) أي حقيقة وحكما فالاول كقوله لله على
عقبة عن ولدي ثم يعينها به وذلك وكنوله لله على ان اعق هذه الشاة عن ولدي
والثاني كقوله جعلت هذه عقبة عن ولدي فتعين في ذلك كله ولا يجوز الاكل
منها حينئذ كما مر (قوله حكمه) أي المذكور من السن وباعطف عليه وقوله
ما سبق في الاضحية قد ينسأ لك فتدبر (قوله ويسن ان يؤذن الخ) أي ولو من
امراة او كافرو وقوله ان يؤذن في اذن المولود اليمنى أي ويقسم في اليسرى فخير ابن السني
من ولده مولود فاذن في اذنه اليمنى واقام في اليسرى لم تضرم الصبيان أي التابعة
من الجن وهي المسماة عند الناس بالقرينة ولانه صلى الله عليه وسلم اذن
في اذن سيدنا الحسين ولده فاطمة عليها السلام رواء الترمذي وقال حسن
صحيح وليكون اعلامه بالتوحيد اول ما يقرع سمعه حين قدمه الى الدنيا كما يكون
آخر ما يسمعه باللقين حين حوجه منها فانه ورد لقنوا وناكم لا اله الا الله (فائدة)
تقل عن الشيخ الديري انه يسن ان يقرأ في اذن المولود اليمنى سورة انا انزلناه لان من
فعل به ذلك لم يقدر الله عليه زنا طول عمره قال هكذا اخذناه عن مشايخنا (قوله
وان يحنك المولود بتمر) أي سواء كان ذكرا او انثى لانه صلى الله عليه وسلم أتى بابن
أبي طلحة حين ولد وتمر فلا كهن ثم فغراه ثم حجه فيه فجعل يتلوا فقال صلى الله
عليه وسلم حب الانصار التمر وسماه عبد الله رواء مسلم (قوله فيمضغ) وينسب
ان يكون من يمضغه من اهل الخير والصالح وقوله فان لم يوجد تمر فربطه والافعالو
أي لان الرطب في معنى التمر والحلو مقيس عليه (قوله وان يسمى يوم سابع
ولادته) أي لانه صلى الله عليه وسلم امر بتسمية المولود يوم سابعه ووضع الاذى عنه
والحق كما رواء الترمذي وقوله ويجوز تسميته قبل السابع ويعلم اي فلا بأس بذلك

سلامتها من عيب ينقص لحمها
مهما والاكل منها والتصدق
ببعضها وامتناع بيعها
وتعينها بالسنن وحكمه على
ما سبق في الاضحية ويسن
ان يؤذن في اذن المولود اليمنى
حين يولد وان يحنك المولود
بتمر فيمضغ ويدل لانه حنكه
داخل فيه لينزل منه شيء
الى الجوف فان لم يوجد
تمر فربطه والافعالو
يسمى يوم سابع ولادته ويجوز
تسميته قبل السابع ويعلم

بل ذكر التوفى في اذكاره ان السنة تسميته يوم السابع او يوم الولادة واستدل لكل
 منهما باخبار صحيحة وجملة البخاري اخبار يوم الولادة على من لم يرد العلق واخبار
 يوم السابع على من اراده وهو جمع اطيف * كما لا يخفى على كل من له فهم منيف *
 ويسن ان يحسن اسمه تخبر انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم واسماء ابائكم فحسنوا
 اسماءكم وافضل الاسماء عبد الله ثم عبد الرحمن ثم ما اضيف بالعبودية الى اسم من
 اسمائه تعالى ثم محمد ثم احمد تخبره سلم احب الاسماء الى الله تعالى عبد الله وعبد
 الرحمن ولقوله صلى الله عليه وسلم خير الاسماء ما عبد ثم ما جد وروى عن ابن عباس
 أنه قال اذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا يقم من اسمه محمد فليدخل الجنة كرامة
 لنبهه صلى الله عليه وسلم وعلم من ذلك ان محمدا افضل من احمد مطلقا خلافا لمن قال
 ان محمدا افضل بالنسبة لاهل الارض لشهرته عندهم واحمد افضل بالنسبة لاهل
 السماء لشهرته عندهم واختلف في ذلك اهل العصر وهو مشهور عندهم بسؤال
 الباشا فتسن التسمية باسم محمد محبة فيه صلى الله عليه وسلم ولا تكره التسمية
 باسماء الملائكة والانبياء فقد روى أنه اذا كان يوم القيامة اخرج الله تعالى اهل
 التوحيد من النار واول من يخرج من وافق اسمه اسم نبي وتكره الاسماء القبيحة
 كحمار وكل ما يتطير بنفيه او اثباته كبركة وغنية ونافع ويسار وحرب ومرة وشهاب
 وشيطان وتشتد الكراهة بنحوس الناس اوست العرب اوسيد الناس اوسيد العلماء
 وتحرم التسمية بعبد الكعبة او عبد المحسن او عبد علي وكذا كل ما اضيف بالعبودية
 لغير اسمائه تعالى لا يهامه التشريك كما في شرح الرمي الى الاعبد النبي فتكره التسمية
 به على المعتمد خلافا لما وقع في حاشية الرحمان من حرمة التسمية به وما في حاشية
 الجلال للقلوب من كراهة التسمية بعبد علي ضعيف وتحرم التسمية به بد الناطق
 وعبد العال لان كلا منهما لم يرد واسماؤه تعالى توقيفية وتحرم أيضا بأقضى القضاة
 وملك الاملاك وحاكم المحاكم بخلاف التسمية بقاضى القضاة فانها تكره وتحرم أيضا
 برفيق الله وجار الله لا يهامه المحذور كما يحرم قول بهض العوام المحملة على الله ونحو ذلك
 كالشدة على الله لا يهامه المحذور ويحرم تلقيب الانسان بما يكره وان كان فيه
 كالا عيش لكن يجوز ذكره به للتعريف اذا لم يعرف الا به ولا بأس باللقاب المحسنة
 فلا ينهى عنها لانها لم تنزل في الجاهلية والاسلام قال الزمخشري الاما حدثه الناس
 في زماننا من التوسع حتى لقبوا السفلة باللقاب العديدة ويسن ان يكنى اهل الفضل

من الرجال والنساء ويحرم التكفي بأبي القاسم ولو بعد موته صلى عليه وسلم ولو لم يكن اسمه محمداً ولا يكنى كافراً ولا فاسقاً ولا مبتدعاً لأن الكنية للكرامة وليسوا من آلهما وقد قال صلى الله عليه وسلم إذا مدح الفاسق غضب الرب واعتزل ذلك العرش إلا لخوف قتله من ذكرهم باسمهم أو التعريف لهم كما في قوله تعالى تبت يدا أبي لهب فان اسمه عبد العزى وكناه الله تعالى لتعريفه ويجب تغيير الاسم المحرام على الأقرب لأنه من إزالة المنكر وإن تردد الرحاني في وجوبه ونفيه (قوله ولومات المولود قبل السابع) بل ولو كان مقصداً لكن محله إذا تفتحت فيه الروح لأنه إذا لم تنفخ فيه الروح يصير تراباً ولو لم تعرف ذكوره ولا أنثيته سمى باسم يطلق على الذكور والأنثى نحو طلحة وهند

(كتاب أحكام السبق والرمي) *

أي كتحفة المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهام كما سيذكره المصنف وهذا كتاب من مبتكرات الإمام الشافعي رضي الله عنه التي لم يسبقه إليها غيره كما قاله المزني وغيره والمراد أنه أول من دونه وأدخله في كتب الفقه وليس المراد أن كتب الأئمة خلت عن مسأله بل ذكرت فيها لكن مفرقة في مواضع والسبق يسكون الباء مصدر سبق بمعنى تقدم وشرعا المسابقة على الخيل ونحوها وأما السبق بفتح الباء فهو المال الموضوع بين أهل السباق والرمي مصدر رمى الشيء بمعنى طرحه والمراد منه الرمي بالسهام ونحوها ولذلك قال الشارح أي بسهام ونحوها وتسمى المسابقة على الخيل ونحوها بالرهان ويسمى الرمي بالسهام ونحوها بالنضال وهذا على مقتضى كلام المصنف من تغاير السبق والرمي فإن العطف يقتضي المغايرة وهو ما اقتضاه كلام المنهاج لكن قال الأزهري الرهان في الخيل والنضال في الرمي والسباق فيهما ولذلك ترجم شيخ الإسلام في منهجه بالمسابقة وجعلها شاملة للسابقة على الخيل ونحوها وبالسهام ونحوها ويمكن أن يجعل العطف في كلام المصنف من عطف الخاص على العام وكل منهما سنة للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد وللإجماع وقوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل وفمر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي وقد سبق صلى الله عليه وسلم على الخيل المضجرة من الحفباء بفتح الحاء وسكون الفاء بالمد والقصر وبعضهم يقدم الباء على الفاء فيقول الحفباء وهي موضع

ولومات المولود قبل السابع
(كتاب)
أحكام (السبق والرمي)

عند المدينة الشريفة على اميال الى ثنية الوداع وعلى الجبل التي لم تضم من الثنية
المذكورة الى مسجد بني زريق والمسافة في الاولى خمسة اميال وستة وفي الثانية ميل
واحد وكانت العضباء هي ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسبق فجاها عرابي على
قعوده فسبقها فسق ذلك على المسلمين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان حقا
على الله أن لا يرفع شيئا من هذه الدنيا الا وضعه ويكره ترك الرمي لمن علمه كراهة
شديدة وكان الامام الشافعي رضي الله عنه راميا فكان يصيب في تسعة من العشرة
ويخطئ في العاشر قصدا مخافة من العين وأما النساء فصرح الصمري بمنع ذلك لمن
واقره الشيخان ومراده كما قاله الزركشي انه لا يجوز لمن يعوض فلا ينساق في جوارحه لمن
بلا عوض فقد روى ابوداود باسناد صحيح ان عائشة رضي الله عنها سابت النبي صلى
الله عليه وسلم على الاقدام وظاهر تعبيرهم بانه لا يجوز للنساء يعوض حرمة لمن به
لكن عبارة القليوبي وأما يعوض فيكره للنساء وتبعه المحشي حيث قال وأما بالاعوض
فكرهه للنساء قال وفيه التفصيل الا في للرجال فان قصده غير الجهاد من المباحات
أولا بعد شيء كان مباحا وان قصده محرم كقطع الطريق كان حراما وقد يجب
كما اذا تعين طريقا للجهاد وقد يكره كما اذا كان سببا لقتال مكروه كقتال قريبه الذي
لم يسه الله ولا رسوله فتعريفه الاحكام الخمسة (قوله أي بسهام) بيان لآلة الرمي
وقوله ونحوها أي نحو السهام كرمح ومسرلات واحجار وسواها ما يدا ومنجنيق
او مقلع بخلاف اشالها المسماة بالعلاج والمراماة بها بان يرمى بها كل منهما الى الآخر
فهو حرام ان لم تغلب السلامة فان غلبت السلامة جازت وكذلك المراماة بالجريد
كما يفعلونه في لعب البرجاس ومثلها التقاف وهو عند العامة بالبدال المهمة وكثيرا
ما يعلونه باللام وكذلك لعب الهلوان المشهور وسائر انواع اللعب الخطيرة فتحرم
ان لم تغلب السلامة وتحمل ان غلبت السلامة ويجوز التفرج عليها حينئذ ويحمل
اصطفايا الحماية لمن غلب على ظنه سلامته منها وقصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته
كما وتحذف من كلام النووي ولوتران رجلان على اختبار قوتهم بما باقلال صخرة
او طلوع جبل ادا كل كذا حرم ذلك عليهم فهو من باب كل اموال الناس بالباطل
ذكره ابن كعب واقره في الروضة ومن هذا النقط كما قاله الدميري ما يفعله العوام من
الرهان على حمل كذا من موضع كذا الى مكان كذا أو البحر من طلوع الشمس
الى غروبها فكل ذلك ضلالة وجهالة مع ما يستعمل عليه من ترك الصلوات وفعل

أي بسهام ونحوها

المنكرات (قوله وتصح المسابقة) أي بعوض وغيره على تفصيل يأتي في العوض كما سيذكره المصنف وسيدخل عليه الشارح بقوله واعلم ان عوض المسابقة الخ وقوله على الدواب أي التي تنفع في القتال لا مطلق الدواب لان شرط المعقود عليه كونه عدة فقال كما اشار اليه الشارح بقوله أي على ما هو الاصل في المسابقة ويدينه بالانواع الخمسة فلا تجوز المسابقة على غيرها كالبقر وكلاب وطيرونها بعوض فتحرّم مع العوض وتجوز بغير عوض بخلاف نطاح البكاش ومهارشة الديكة فانها لا تجوز لا بعوض ولا غيره لانها سفة ومن فعل قوم لوط فقول الشارح لا بعوض ولا غيره راجع لقوله ولا على مناطجة البكاش ومهارشة الديكة كما قد يدل عليه اعادة العامل في المسابقة على البقر لانها تحرم بالعوض وتحل بلا عوض كما علمت ومثلها في هذا التفصيل الصراع بكسر الصاد وقد تضم والشباك والغطس في الماء والسباحة وهي العوم في الماء وهو لم لا ينسى والمشي بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفن ولعب فتحوا الشطرنج وكرة محجن وبندق العيد الذي يرمى به في حفرة بان يضعه على حرف الحفرة ويضربه باصبعه فينزل فيها وشيل فتجوز الحجر فتحرّم بالعوض وتجوز بلا عوض بخلاف بندق الرصاص والطين فتصح المسابقة عليه ولو بعوض لان له نكايه في الحرب واما مصارعة صلى الله عليه وسلم لكانه على قطيع من الغنم كما رواه ابو داود فكانت ليريه قوته ليسلم بدلا لانه لما صرعه فاسلم رد عليه غنمه فلم يكن العوض مقصودا فكانه لم يذكر (قوله أي على ما هو الاصل في المسابقة عليها) أشار بذلك الى تقييد عموم الدواب في كلام المصنف وقوله من خيل الخ بيان لما هو الاصل وقد يدينه بانواع خمسة كما مر فلا تجوز المسابقة الا على هذه الخمسة لقوله صلى الله عليه وسلم لا سبق الا في خف او حافر او نضل أي لا عوض يؤخذ الا في المسابقة على ذي خف او حافر او ذي نضل وهذا على روايته بفتح الباء واما على روايته بسكونها فالمعنى لا مسابقة الا على ذي خف الخ والرواية الاولى هي المشهورة والحاصل ان المسابقة على هذه الخمسة تصح بعوض وبغير عوض (قوله وابل) وسبقها عند الغاية بالكتد وهو مجمع الكتفين بين العنق والظهر وروى بعضهم عبر بالكتف ومثلها في ذلك الفيل بخلاف الخيل والبعال والحير فان سبقها عند الغاية بالعنق والحاصل ان سبق ذي الخف بالكتد وسبق ذي الحافر بالعنق (قوله جرما) أي قطعافلا خلاف في هذين النوعين اعني الخيل والابل بخلاف الانواع الثلاثة المذكورة بعد

(وتصح المسابقة على الدواب) أي على ما هو الاصل في المسابقة عليها من خيل وابل جرما

وهي القيل والبغل والمجارجان فيها خلافا كما يشير إليه الشارح بقوله في الاظهر
 (قوله وقيل وبغل ومجارج) انما ذكرها بالقطا لافراد دون الجمع ليناسب ما قبله وهو قوله
 من خيل وابل فان كلاما من الخيل والابل مفرد لقطا وان كان اسم جنس او اسم جمع
 فاندفع قول بعضهم لو ذكرها بصيغة الجمع لكان اولى واظهر (قوله في الاظهر) أي
 على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله ولا تصح المسابقة الخ) بيان لمفهوم التقيد
 بقوله على ما هو الاصل في المسابقة عليها المين بالخمسة المذكورة فكان الاولى
 التفريع بالغا الا ان يقال الواو قد تأتي للتفريع (قوله على بقر) أي ولا على طير
 وكلاب وتحوها بعوض فتحرم المسابقة عليها مع العوض وتجاوز بغير عوض كما علمت
 (قوله ولا على نطاح الكباش ومهارة الديكة) أي ولا يصح العقد على نطاح
 الكباش ومهارة الديكة وليس المعنى ولا تصح المسابقة على نطاح الكباش
 ومهارة الديكة وان اقتضاء ظاهر صنيع الشارح لان ذلك لا يسمى مسابقة ولهذا
 قال المحشي وهذا خارج بالمسابقة وأما ما قبله فهو خارج بالتقيد بالانواع الخمسة
 كإمر (قوله لا بعوض ولا غيره) قد علمت أنه راجع لقوله ولا على مناطحة الكباش
 ومهارة الديكة ولذلك أعاد العامل وليس راجعا لقوله ولا تصح المسابقة على بقر
 لأنها تحرم بالعوض وتعمل بلا عوض وانما حرم العقد على مناطحة الكباش ومهارة
 الديكة مطلقا لانها سفة ومن فعل قوم لوط الذين اهلكهم الله بذنوبهم (قوله وتصح
 المناضلة) أي يصح عقدها بعوض وبدونه وفي عوضها التفصيل الآتي وهي بالنون
 والضاد المعجمة المغالبة من ناضله بمعنى غالبة ولذلك قال الشيخ الخطيب أي المغالبة
 وأما قول الشارح أي المراماة فغير ظاهر لان المراماة ان يرمى كل منهما الى الآخر
 وليست مرادة هنا لانها تحرم ان لم تغلب السلامة كما مر وقد يقال مرادها هنا ان
 يرمى كل منهما الى الآخر وان اشتهرت المراماة في المعنى الاول (قوله بالسهام)
 أي سواء كانت عريضة وهي النبل ام عجمية وهي النشاب ومثلها الرماح والمزاريق
 والمسلات والابر والمجارة وكل نافع في الحرب كالتردد بالسيوف والرمي بالبنادق
 على قوس فان المنقول في المحاوي جوازه بل قضية كلامهم أنه لا خلاف فيه كما قاله
 الزركشي (قوله اذا كانت المسابقة الخ) هذا شروع في شروط صحة المسابقة
 والمناضلة فهو راجع لكل منهما كما يقتضيه كلام المصنف حيث ذكر ذلك بعد قوله
 وتصح المسابقة على الدواب والمناضلة بالسهام وان قصرها الشارح على المناضلة

وقيل وبغل ومجارج في الاظهر
 ولا تصح المسابقة على بقر
 ولا على نطاح الكباش
 ولا على مهارة الديكة
 لا بعوض ولا غيره (و) تصح
 المناضلة أي المراماة
 بالسهام اذا كانت المسابقة
 معلومة

أخذاً بظاهر قول المصنف وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصه بالمسابقة وجعل
 قوله وصفة المناضلة معلومة جملة معترضة أخذاً بظاهر قوله ويخرج الموضع أحد
 المتسابقين والوجه الوجه أن كلامه راجع لكل منهما وكون بعض الشروط خاصاً
 بأحدهما لا يقتضي تخصيص ما يصلح أن يكون لهما والحاصل أن الشرط عشرة كما
 ذكره الشيخ الخطيب أقصر المصنف على كون المسافة معلومة وصفة المناضلة
 معلومة ويزاد على ذلك أن يكون المعقود عليه عدة قتال كما مر التنبيه عليه وتعيين
 المركوبين عينا في المين في العقد كأن يقول لا تسابقنا على هذين الفرسين وصفة في
 الموصوف في الذمة كأن يقول لا تسابقنا على فرسين صفتهم كذا وكذا وتعيينان
 في الأول فيتمسخ العقد بموت أحدهما ولا يتعينان في الثاني ~~كما~~ كما يصح الرافعي
 فلا يتمسخ العقد بموت أحدهما كالأجير غير المعين وأما كان سبق كل منهما للآخر
 فلو كان أحدهما ضاع فبقطع بخلفه أو فارقها يتطاع بتقديمه لم يجز وأما كان
 قطع كل منهما المسافة بلا انقطاع ولا تعب فلو كانت المسافة كبيرة جدا بحيث
 لا يقطعانها لم يصح وتعيين الراكبين عينا فقط فلا يكفي الوصف فيهما لأن الشخص
 لا يلتزم في الذمة ولو شرط كل منهما أن يركب دابته من شاء لم يجز وأن يركب المركوبين
 فلو شرط أن يساهما ليحريا بأنفسهما لم يصح لأنهما قد لا يقصدان الغاية والعلم بالمال
 المشروط جنسا وقد را وصفة كسائر الأعواض فلا يصح العقد بمال مجهول كأن يقول
 تسابقنا على شيء من المال أو على ثوب غير موصوف في الذمة واحتساب شرط مفسد
 فلو قال لصاحبه أن سبقتني فذلك هذا الدينار بشرط أن تطعمه أصحابك لم يصح
 ولا يشترط تعيين السهمين أو القوسين في الرمي لأن العمدية على الرامي فإن عين شيء
 منهما لما جاز أبا عبد الله بمثله من نوعه ولو شرط عدم إبداله فسد العقد (قوله أي
 مسافة ما بين موقف الرامي الخ) وكذا مسافة ما بين موقف الراكبين ولغاية التي
 ينتهيان إليها فشرط علم المسافة عام في الراكبين والرامي في كلام الشارح قصور
 كما مر التنبيه عليه على أن اشتراط ذلك في الرامي محله أن ذكرت الغاية أما
 إذا لم تذكر فلا يشترط فلو تناضلا على أن الأعوص لا بعدهما لم يصح العقد بخلاف
 ما لو تسابقا على أن الأعوص لمن سبق من غير ذكر مسافة فلا يصح للجهل بالمسافة مع
 أنه لا يظهر إلا عند الغاية حتى لو سبق أحدهما دون الغاية فلا عبرة به (قوله
 والغرض الذي يرمى إليه) وهو بفتح العين والراء ما ينصب ليرمي إليه من خشب

أي مسافة ما بين موقف
 الرامي والغرض الذي
 يرمى إليه

أوجرة أو قرطاس أو نحوهما ويشترط بيان قدره طولاً وعرضاً وبيان ارتفاعه في نفسه وعن الأرض أن لم يعلب عرف في ذلك ولا فلا يشترط بل يحمل المطلق عليه ويشترط الترتيب في الرمي وبيان بادئ منهما بالرمي حذراً من اشتباه المصيب بالمخطئ لورميا معا ويندب وقوف شاهدين عند الغرض ليشهدا على من أصاب أو أخطأ وأيس لهما مدح المصيب ولا ذم المخطئ لأن ذلك يخل بالنشاط وليس لأحد الراميين الافتخار على صاحبه ولا التبعج عليه وليس لأحد المتسابقين الجلب على المركوب بالصياح ليزيد عدوه ولا الجنب بأن يأتي بجنيبة له ليتحول عن المركوب اليها فنجبر لا جلب ولا جنب ولا يشترط بيان مبادرة ولا محاطة ولا بيان نوب بل يحمل المطلق على المبادرة وعلى أقل النوب وهو سهم سهم لغيرتهما وصورة المبادرة أن يقول تناضلنا على أن يرمى كل واحد من عشرين فن بادري سبق بأصابة خمسة منها فهو الناضل لكن لا يكون ناضلاً إلا أن سبق بأصابة العدد المشروط أصابته مع استوائهما في الرمي أو اليأس من استوائهما في الإصابة فمثال استوائهما في الرمي أن يرمى كل منهما عشرين أو عشرة فيصيب أحدهما في خمسة دورن الآخر فالاول ناضل ولا يمكن إلا أن يرمى في صورة عشرة إذا أراد أن يرمى الباقي لأن الاول صار ناضلاً ومثال اليأس منه أن يصيب أحدهما في خمسة من عشرين ويصيب الآخر ثلاثة من تسعة عشر فالاول ناضل ولا يمكن إلا أن يرمى الواحد الباقي لحصول اليأس من الاستواء في الإصابة لورمي الباقي بخلاف ما لو أصاب أحدهما خمسة من عشرين وأصاب الآخر أربعة من تسعة عشر فليس الاول ناضلاً لعدم اليأس من الاستواء في الإصابة فيتم العشرين مجوازاً أن يصيب في الباقي فلا يكون أحدهما ناضلاً وكذا لناضل لو أصاب كل منهما خمسة من العشرين وصورة المحاطة أن يقول تناضلنا على أن يرمى كل واحد من عشرين فن زادت أصابته على أصابة صاحبه بكذا كواحد فهو الناضل سميت محاطة لمطهما للقدر الذي اشتركا في أصابته وعدم اعتبارهما إلا للزائد عليه فإذا رمى كل منهما عشرين وأصاب أحدهما في ستة والآخر في خمسة فالاول ناضل لأنه زاد عليه بواحد فيما اشترطت الزيادة بواحد (قوله معلومة) أي بالاذرع أو بالاميال أو بالمعاشية كأن يشاهدها ابتداء وغاية هذا أن لم يعلب عرف فيها والاحمل المطلق عليه ولا يشترط بيانها حينئذ (قوله وكانت صفة المناضلة معلومة) وكذا صفة السبق ويشترط كونها معلومة وهي في نحو الخيل

(معلومة و) كانت (صفة)
الناضلة معلومة

بالعق وفي نحو الابل بالكتدار الكتف كما مر (قوله ايضا) أى كما أنه يشترط
 أن تكون المسافة معلومة (قوله بان بين المتناضلان كيفية الرمي) تصوير
 لكون صفة المناضلة معلومة والمراد من ذلك ان بيننا الترتيب في الرمي وبيننا البادئ
 بالرمي وأما بيان اصابة الغرض من القرع ونحوه فلا يشترط بل يسن ولذلك قال
 في المنهج وسن بيان اصابة الغرض من قرع الخ وكذلك الشيخ الخطيب فإنه قال
 ويسن بيان صفة اصابة الغرض من قرع الخ ثم قال في المنهج فان اطلقا صحت في
 القرع ومثله في الخطيب لصدق الصفة به ولأنه المتعارف وكذلك الهشبي صرح بأن
 ذكر ذلك مندوب ومن هذا كله تعلم ما في قول الشارح من قرع الخ من النظر والعمل
 ذلك نشأله من اشتباه صفة الرمي بصفة اصابة الغرض فان بيان الاولى شرط وبيان
 الثانية سنة كما علمت فتدبر (قوله من قرع) بيان لكيفية الرمي على كلام
 الشارح والمحقق أن صفة الرمي الترتيب وبيان البادئ بالرمي وأما ما ذكره فهو بيان
 لصفة اصابة الغرض ومنها الحواشي من حي الصبي وهي أن يمس السهم الارض
 قبل وصوله الى الغرض ثم يثب اليه ومنها الخرم بان يخرم طرف الغرض في حال
 مروره (قوله وهو) أى القرع بسكون الراء وقوله اصابة السهم الغرض أى
 مجرد الاصابة فيلحق فيه ذلك فلا تنافيه زيادة شئ مما بعده كان يثقبه أو ثبت فيه
 (قوله أو من خسق) بفتح الخاء المعجمة وسكون السين المهملة (قوله وهو)
 أى الخسق وقوله ان يثقب السهم الغرض ويثبت فيه أى وان سقط بعد ذلك فان لم
 يثبت فيه أصلا بان ثقبه وسقط منه فهو الخرق بمجزة فزاي (قوله أو من مرق)
 بسكون الراء وقوله وهو أى المرق وقوله ان ينفذ السهم من الجانب الآخر من الغرض
 أى لانه مرق منه أى نفذ من الجانب الآخر فهو مأخوذ من مرق اذا نفذ (قوله
 واعلم الخ) توطئة لكلام المسنف ودخول عليه كما تقدم التنبيه عليه (قوله أن
 عوض المسابقة الخ) أى وعوض المناضلة كذلك وانما حص عوض المسابقة بالذكر
 لان كلام المسنف خاص به وهذا انما يحتاج اليه ان حرية على ظاهر كلامه السابق
 من تعابير المسابقة والمماصلة فان حرية على أن المسابقة تشمل المناضلة فلا حاجة
 لزيادة ذلك (قوله المال الذي يخرج فيها) بالبناء للمجهول فيصدق بان يخرج
 أحدا المتسابقين وبان يخرج المسابقة معا على ما يأتي ويجوز شرط العوض من غير
 المتسابقين من الامام أو الاجنبي كان يقول الامام من سبق منكافله على كذا من

أيضا بان بين المتناضلان
 كيفية الرمي من قرع وهو
 اصابة السهم الغرض
 ولا يثبت فيه أو من خسق
 وهو أن يثقب السهم الغرض
 ويثبت فيه أو من مرق وهو
 أن ينفذ السهم من الجانب
 الآخر من الغرض واعلم أن
 عوض المسابقة هو المال الذي
 يخرج فيها

مالى أو فله في بيت المال كذا ويكون ما يخرج من بيت المال من سهم المصالح وكان
يقول الاجتهاد من سبق منكما فله على كذا لانه بذل مال في طاعة وليس ملتزم
العوض ولو كان غير المتسابقين زيادة في العوض ولا نقص عنه وكذلك العمل فليس
له زيادة ولا نقص فيه وليس له فسخ العقد لانه لازم في حقه كالأجارة وليس له ترك
العمل قبل الشروع فيه ولا بعده ان كان مسبوقا أو سابقا وما كان ان يسبقه الآخر
والأول تركه حيث ذل لانه ترك حقه (قوله وقد يخرج أحدا المتسابقين) أى أو أحد
المتناضلين وصورة الأول ان يقول أحد المتسابقين للآخر تسابقت معك فان سبقته
فلك على كذا وان سبقتك فلا شيء لى عليك وصورة الثانى أن يقول أحد المتناضلين
للاخر تناضلت معك على اى ربحى كل واحد منا عشرين فان أصبت فى خمسة منها
فلك على كذا وان أصبت فى خمسة منها فلا شيء لى عليك (قوله وقد يخرج أحدهما
معاً) أى المتسابقان وكذا المتناضلان وصورة الأول أن يقول المتسابقان تسابقنا
فان سبقته فللك على كذا وان سبقتك فلى عليك كذا ولا يصح العقد حيث ذل إلا أن
يدخل بينهما محلا كما يذكروه المصنف وصورة الثانى أن يقول المتناضلان تناضلنا
على أن يربى كل واحد منا عشرين فان أصبت فى خمسة منها فللك على كذا وان
أصبت فى خمسة منها فلى عليك كذا ولا يصح العقد حيث ذل إلا أن يدخل بينهما
محلا كالصورة الأولى (قوله وذكر المصنف الأول) أى الذى هو إخراج أحد
المتسابقين للعوض وقوله فى قوله متعلق بقوله ذكر (قوله ويخرج العوض أحد
المتسابقين) أى أو أحد المتناضلين كما مر ولا يحتاج فى هذه الحالة الى إدخال محلل
بينهما كما هو ظاهر والمدار على ذكر العوض فى العقد وان لم يخرج به فالتعبير
بالإخراج جرى على الغالب من أن ملتزمه يخرج به ويضعه عند شخص آخر وجعل
الحشى أن المراد به ذكر حال العقد ويبيده قول المصنف حتى اذا سبق استرده فان
الاسترداد يكون بعد الإخراج لكنه فسر بقوله أى لم يلزمه شئ وهو بعيد عما
صنعناه أقمد (قوله حتى انه الخ) بيان لما يترتب على هذه الحالة وهى ما لو أخرج
لعوض أحد المتسابقين وقول الحشى هو بيان لكيفية العقد غير طاهر فتأمل
(قوله اذا سبق) أى أحد المتسابقين الذى أخرج العوض وقوله بفتح السين أى
والساعة على البناء للفاعل (قوله استرده) أى طلب رده ممن هو معه ولا يستحق
أحدهما على الآخر شيئا وكذا لو جازعاً فاسترده أيضا وقوله أى العوض

وقد يخرج أحدا المتسابقين
وقد يخرج أحدهما معا وذكر المصنف
الأول فى قوله (ويخرج
العوض أحد المتسابقين حتى
أنه اذا سبق) بفتح السين
غيره (استرده) أى العوض
الذى أخرجه

الذي اخرجته تفسير للضمير المتصوب الذي هو المفعول (قوله وان سبق) أي أحد المتسابقين المتترزم للعوض وقوله بضم اوله أي وكسر ثانيه على البناء للمفعول (قوله اخذه) أي استحق اخذه سواء اخذه بالفعل أو تركه وقوله أي العوض تفسير للضمير وقوله صاحبه أي صاحب أحد المتسابقين وهو لا يخرج المتترزم للعوض وقوله السابق له أي السابق لأحد المتسابقين المتترزم للعوض (قوله وذكر المصنف الثاني) أي الذي هو اخراج المتسابقين مع العوض وقوله في قوله متعلق بقوله ذكر (قوله وان اخرجاه) فيه ضميران فالالف ضمير المتني وهو عائد على المتسابقين وانها ضمير عائد على العوض فقول الشارح أي العوض المتسابقان تفسير للضميرين على غير الترتيب فالعوض تفسير للهاء والمتسابقان تفسير للالف فليس فيه جري على اللغة الرديئة أصلاً كما زعمه المحشي وكأنه توهم ان قوله المتسابقان فاعل فتعال هو جري على اللغة الرديئة ثم قال ولا يصح تخريجه على جعل الثاني مبتدأ فكان الصواب ان يقول وان اخرجاه المتسابقان أو بسكت عن لفظ المتسابقين اه وعلى تسليم ما زعمه يمكن تخريجه على جعل الالف فاعلاً والمتسابقان بدل منه (قوله لم يجز) ظاهره أنه يحرم مع الصحة فدفع ذلك الشارح بقوله أي لم يصح اخراجهما للعوض لكن الأولى للشارح ان يقول أي لم يصح عقدهما حيث دلان عدم الصحة الذي هو معنى الفساد حقه ان يسند للعقد ولعله راعى ظاهر كلام المصنف (قوله الا ان يدخل بينهما محلاً) أي شرطاً بينهما ثالثاً يكون ككثرة ما ودائته كقوله لا بد بينهما بحيث تكون دابته مسارية لكل واحدة منهما أو سمي محلاً لانه محل العقد باخراجه عن صورة القمار المحرم وهو كل لب ترد بين غنم وغرم كاللب بالورق وغيره ولو تسابق جمع ثلاثة فأكثر وشرط للثاني دون الأول صح جزماً لان كل واحد يجهل ان يكون أولاً أو ثانياً ليفوز بالعوض وجرم في المنهاج فيها بالفساد لان كل واحد لا يجهل في السابق لو توفقه بالعوض سبق أو سبق ويرده ما سبق من ان كل واحد يجهل ان يكون أولاً أو ثانياً ليفوز بالعوض وان شرط للثاني أكثر من الأول لم يصح لان ذلك يحمله على عدم الاجتهاد ليكون ثانياً في فوز بالاكتر (قوله وفي بعض النسخ) أي هكذا في بعض النسخ وفي بعض النسخ فهو عطف على مقدر والفرق بين النسختين ان الأولى الفعل فيها بضم الياء فاضيه أدخل الرباعي والثانية الفعل فيها بفتح الياء فاضيه أدخل الثلاثي (قوله فان سبق) أي المحلل

(وان سبق) بضم اوله
(اتخذ) أي العوض
(صاحبه) السابق (له)
وذكر المصنف الثاني في
قوله (وان اخرجاه) أي
العوض المتسابقان
(معالم يجز) أي لم يصح
اخراجهما للعوض (الا
ان يدخل بينهما محلاً)
بكسر اللام الأولى وفي بعض
النسخ الا ان يدخل بينهما
محلل (فان سبق) بفتح
السين كلا من المتسابقين

وقوله فتح السين أي والباء على البناء للفاعل نظير ما سبق وقوله كلاما من المتسايقين
مفعول لسبق فالمعنى أن المحلل سبقهما سواء جاءا معا أو مرتبا فها تان صورتان
(قوله اخذ العوض الذي اخرجاه) أي لسبقه لهما في الصوتين المذكورتين ويمكن
شمول كلام المصنف لما اذا سبق مع أحدهما وجاء الآخر وحده وفي هذه الصورة
يأخذ مع الذي معه عوض المتأخر فقط وما لا الأول لنفسه وعلى هذا فقد دخل تحت
قول المصنف فان سبق الخ ثلاث صور (قوله وان سبق) أي المحلل وقوله بضم أوله
أي وكسر ثانيه على البناء للفعول نظير ما مر وذلك صادق بأن يسبقه كل منهما
سواء جاءا معا أو مرتبا أو يسبقه أحدهما سواء توسط بينهما أو جاءا مع المتأخر فهو هذه
أربع صور فقد شمل كلام المصنف سبع صور ثلاث دخلت تحت الأول وأربع دخلت
تحت الثاني على حلنا هذا بخلاف حل الشارح والمحشي وبقيت صورة وهي ما لو جاءت
الثلاثة معا فلا شيء لأحد منهم على أحد فتحصل أن الصور في هذا المقام ثمانية شمل
كلام المصنف أولا وثانيا سبع صور منها وبقيت الثامنة وقد علمتها (قوله لم يفرم
لها شيئا) ثم إن سبقاه وجاءا معا فلا شيء لأحد منهما على الآخر أيضا وإن جاءا مرتبا
فال الأول لنفسه ويأخذ عوض الآخر وإن سبقه أحدهما وتوسط المحلل بينهما
فال الأول لنفسه ويأخذ عوض المتأخر ولا شيء للمحلل وإن جاء المحلل مع المتأخر
فكذلك

الذي
(أخذ العوض)
أخرجاه (وان سبق) بضم
أوله (لم يفرم) لها شيئا
(كتاب)*
أحكام (الايمان والندور)

(كتاب أحكام الايمان والندور)*

أي هذا كتاب بيان أحكام الايمان والندور كعدم اذعان اليمين الا بالله او باسم
من اسمائه او صفة من صفاته كما سيذكره المصنف بقوله لا ينعقد اليمين الا بالله الخ
وانما جمع الايمان لتعدددها بتعدد المحلوف به او المحلوف عليه وانما جمع الندور
لاختلاف أنواعها لان النذر اما ان يكون نذرا بربر وهو نوعان لانه اما معاق على امر
محبوب ويسمى نذرا مجازاة او غير معاق على شيء ويسمى نذرا تبرر فقط واما ان يكون
نذرا بجراح وهو ثلاثة أنواع لانه اما ان يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وانما جمعها
المصنف كغيره في كتاب واحد لان بعض الندور وهو نذر اللجاج يشبه اليمين ولذلك
يخبر فيه بين كفارة اليمين وبين ما التزم بخلاف نذر التبرر فإنه يلزم فيه ما التزم
بإذ اتفاق ولذلك جعلوا خبره سلم كفارة النذر كما رآه يمين على نذر اللجاج وهذا واضح

من قول المحشى لا شتر كما في لزوم الكفارة لان كلامه مجمل لكنه محمول على نذر
 اللجاج وانما اقدمهما على الاقضية والشهادات للاحتياج الى اليمين فيهما غالبا
 والاصل في الايمان قبل الاجماع آيات كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم
 ولكن يؤخذكم بما كسبت قلوبكم وانخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غشون قريشا
 ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواء ابو داود وخبر صحيحين انه صلى الله
 عليه وسلم كان يحلف لا ومقاب القلوب وربما يحلف بقوله والذي نفسي بيده اى
 بقدرته بصرفها كيف يشاء واليمين والحلف والقسم والايلاء الفاظ مترادفة وأركانها
 أربعة حالف ومحلوف به ومحلوف عليه وصيغة وشروط في المحالف التكليف
 والاختيار والنطق والقصد كما يعلم من قول الشارح وضابط الحالف كل مكلف المخ
 وفي المحلوف به أن يكون اسما من اسمائه تعالى أو صفة من صفاته كما سيذكره
 المصنف وفي المحلوف عليه أن لا يكون واجبا بأن يكون محتملا كقوله والله لا تدخلن
 الدار أو مستحيلا كقوله والله لا قتل الميت أو لا يصعدن السماء فانه يمين وتلزم به
 الكفارة في الحال لا لخلاله بتعظيم الاسم بخلاف الواجب كقوله والله لا موتن
 أو لا أصعد السماء فليس يمين لانه لا يتصور فيه المحنت فلا يخل بالتمظيم وحروف
 القسم المشهورة باء موحدة وتدخل على الظاهر وعلى المضمرة فهي الاصل ثم
 الواو وتختص بالمظهر ثم الاء الفوقية وتختص بلفظ الجلالة وسمع شاذ ترب الكعبة
 وتالرجن فـ لو لم يأت بحرف من حروف القسم بأن قال الله مثلاً بتليت الهاء
 وتسكينها لا فعلن كذاف كناية ان نوى به اليمين فهو يمين والا فلا ولا نحن في ذلك
 وان قيل به لان الرفع بالابتداء والتقدير الله أحلف به والنصب بنزع الخافض والبحر
 يحذف البحار وابقاء عمله والتسكين باجراء الوصل مجرى الوقف على أن اللعن لا يمنع
 لان عقاد حتى لو نحن مع الاتيان بحرف القسم كأن قال والله بالرفع لا فعلن كذا
 كان صريحا ولو قال قسمت أو أقسم بالله أو حلفت أو أحلف بالله فهو يمين الا ان نوى
 اخبارا عن الماضي في صيغة الماضي أو عن المستقبل في صيغة المستقبل فلا يكون
 يمينا ولو قال لغيره أقسم عليك بالله أو أسألك بالله أو قال بالله عليك لتفعلن كذا
 فان أراد يمين نفسه ككان يمينا وان أراد يمين مخاطب أو الشفاعة أو اطلق
 لم يكن يمينا ويحمل عند الاطلاق على الشفاعة وجعل صاحب الكافي من لغو اليمين

ما إذا دخل على صاحبه فأراد أن يقوم له فقال والله لا أقسم لي قال وهو مما تسم به
 البلوى وهو ضعيف والمعتمد أنه يمين حيث أراد يمين نفسه والا فلا ويمكن جعل كلام
 الكافي على هذا وتكره اليمين إلا في طاعة وفي دعوى عند حاكم مع الصدق وفي
 حاجة كتوكيد كلام كقوله صلى الله عليه وسلم فوالله لا عمل الله حتى تملاوا وتعظم أمر
 كقوله صلى الله عليه وسلم والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قبلا ولبيكنم كثيرا
 فان حلف على ارتكاب معصية كفعل حرام وترك واجب عصي بحلفه ولزمه حنت
 وكفارة أو على ترك مندوب أو فعل مكروه سن حنته وعليه بالحنث كفارة أو على
 فعل مندوب أو ترك مكروه كره حنته أو على فعل مباح أو تركه كدخول دار أو كل
 طعام وإس ثوب سن ترك حنته لما فيه من تعظيم اسم الله تعالى نعم ان تعلق به
 غرض ديني كان حلف ان لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعما ففيه اقوال ثلاثة فقليل
 يمين مكروهة وقيل يمين طاعة اتباعا للشافعي خشونة العيش وقيل يختلف
 باختلاف احوال الناس ومقاصدهم كقصد التفرغ للعبادة وهذا هو الاصح
 كما قاله الشيخان فعلم من ذلك ان اليمين في المباح منعقدة ويتعلق الحنت بفعله
 أو تركه وتلزم به الكفارة كما هو صريح المنهج وغيره فقول الحنثي ولا يتعلق بالمباح حنت
 ولا عده في فعله أو تركه ولا كفارة عليه سهو منه سببه أنه انتقل نظره من النذر
 الى اليمين وكذلك قوله وأما قول المنهج وعليه كفارة جملة الرمي على ما إذا تعلق
 به حث أو منع أو تحقيق خبر أو إضافة الى الله تعالى فهو في نذر المباح لا في اليمين كما
 لا يخفى (قوله والايان بفتح الهمزة) احتراز بذلك عن الايمان بكسر الهمزة فهو
 التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة ومن المحكم
 ايمان المرء يعرف بايمانه فايمان من يكثر ايمانه اضعف من ايمان غيره وحكى عن
 الامام الشافعي رضي الله عنه أنه كان لا يحلف بالله لصادقا ولا كاذبا وكذلك الاسلام
 بكسر الهمزة ومعناه الاتقياء لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف الاسلام
 بفتح الهمزة فان معناه المجارة وكثيرا ما تغلط العوام فتقول اللهم اختم لنا بالايان
 والاسلام بفتح الهمزة فيهما والصواب الكسر فيهما (قوله جمع يمين) خبر المبتدأ
 الذي هو الايمان كما هو ظاهر (قوله وأصاها) أي اليمين وقوله لغة أي في اللغة وقوله
 اليد اليمنى وقيل أصل اليمين القوة ومنه قوله تعالى لاخذنا منه باليمين أي بالقوة
 وعليه فتسمية اليد اليمنى يميناً لوفور قوتها وتسمية الحلف يميناً لانه يقوى على الحنت

والايان بفتح الهمزة جمع
 يمين وأصاها لغة اليد اليمنى

أو عدمه (قوله ثم أطلق) أي اليمين وقوله على المحلف أي لأنه لم كانوا في الجاهلية
 إذا تحالفوا أخذ كل واحد يمين صاحبه فيكون مجازاً مرسل لا علاقته المجاورة
 والملازمة وقيل هو مجاز بالاستعارة بأن شبه المحلف باليد اليمينية بجامع أن كلا يحفظ
 الشيء فاليد اليمينية تحفظ الشيء على صاحبها والمحلف يحفظ الشيء على المحلف واستعير
 اليمين من اليد اليمينية للمحلف على طريق الاستعارة المصروفة وهذا كله بالنظر للأصل
 والافتقار صار حقيقة عرفية (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله تحقيق أي بصيغة
 والتحقيق يستلزم التحقيق وهو المحالف وقوله ما يحتمل المخالفة هو المحلوف عليه فهو
 المحتمل ومثله الممتنع بخلاف الواجب كما مر وقوله بذكر اسم الله أو صفة من صفات
 ذاته هو المحلوف به فقد تمت الأركان الأربعة المتقدمة (قوله أو ثانياً كيداً) أي
 أو ثانياً كيداً ما يحتمل المخالفة كقيام الليل في قوله والله لا قوم الليل فالمقصود بذلك
 ثانياً كيداً وأنه لا بد منه (قوله بذكر اسم الله) أي بذكر اسم من أسمائه
 تعالى وقوله أو صفة من صفات ذاته أي التبوتية وكذا السلبية كقدم الله وبقائه
 وعدم جسميته وعرضيته فمن القاضى حسين صحة اليمين بها لأنها قديمة متعلقة به
 تعالى وأما صفاته الفعلية كخلق ورزقه فلا تنعقد بها اليمين لأنها حادثة عند
 الشاعرة لأنها عندهم عبارة عن تعلقات القدرة التحيزية الحادثة خلافاً للخفاف
 ولعل كلامه مبني على مذهب الماتريدية من أنها قديمة لأنها عندهم عبارة عن صفة
 التكوين وهي صفة قديمة عندهم يخلق الله بها ويرزق ويحيي ويميت بها وهكذا
 فلذلك تسمى خلقاً ورزقاً وأحياء وماتة وهكذا (قوله والنذر جمع نذر) وإنما
 جمعها المصنف لاختلاف أنواعها كما مر وقوله وسياق معنى في الفصل بعده وعبارته
 فيما سياتي ومعناه لغة الوعد بخيراً وشرعاً الترام قرينة غير لازمة بأصل الشرع
 أي وسياق الكلام على ذلك مفصلاً إن شاء الله تعالى (قوله لا ينبغي اليمين الخ)
 علم من ذلك عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالنبي صلى الله عليه وسلم وجبريل والسكرانة
 ونحو ذلك ولو مع قصد اليمين بل يكره المحلف به الحديث من كان حائفاً فللمحلف بالله
 ويحشى على من يكثر المحلف بالنبي صلى الله عليه وسلم فراراً من الكفارة في المحلف
 بالله لما فيه من التهاون بالنبي صلى الله عليه وسلم بل إن قصد ذلك كفر والعياذ بالله
 تعالى وكذلك إذا حلف بغير الله معتقداً أنه يستحق أن يحلف به كما يحلف بالله وعلى
 هذا يحمل حديث من حلف بغير الله فقد أشرك وأخذت الوهابية بأطلاق الحديث

ثم اطلعت على المحلف وشرعاً
 تحقيق ما يحتمل المخالفة
 أو ثانياً كيداً بذكر اسم الله
 أو صفة من صفات ذاته
 والنذر جمع نذر وسياق
 معناه في الفصل بعده
 (لا ينبغي اليمين)

فحكموا باشتراك من حلف بغير الله مطلقا وليس كذلك ولو شرب بين ما تنعقد به اليمين
 وغيره كأن يقول والله والكعبة انعمت اليمين سواء قصد الحلف بكل أو بالمجموع
 أو أطلق على المتجه كما قاله ابن قاسم (قوله الابالله) يحتمل أن يكون المراد
 الابذات الله كما يدل عليه قول الشارح أي بذاته كأن قال وذات الله لا فعل كذا
 فهو يمين منعقدة خلافا لما نقل عن الشيخ عطية من أنه ليس يميناً فإنه ضعيف
 والحق أنه يمين وهو الذي تميل اليه النفس وعليه فالمعطف في قول المصنف أو باسم
 من أسمائه من عطف المغاير ويحتمل أن المراد باللفظ المجزأ فقط وعليه فالمعطف
 في كلام المصنف من عطف العام على الخاص ويمكن حمل قول الشارح أي بذاته
 على ذلك بأن يراد ما يدل على ذاته من غير نظر إلى صفة من الصفات وهو لفظ الله فقط
 ويؤيد ذلك أو بعينه قوله كقول المخالف والله والافعل الاحتمال الاول كان
 الظاهر أن يقول كقول المخالف وذات الله وبهذا تعلم ما في قول المحشي لا يخفى
 أن الحلف ليس بالذات وإنما هو بالاسم الدال عليها فلو قال الشارح أي باسم من
 أسماء ذاته لكان أولى بل صوابا وكان يستغنى عن المعطف بعده اهـ وبعضهم
 فهم من كلام الشارح أنه حمل قول المصنف الابالله على الاسم المجامد وقوله أو باسم
 من أسمائه على الاسم المشتق بدليل التمثيل في الاول بقوله كقول المخالف بالله
 وفي الثاني بقوله كخالق الخلق لكن يخالفه أنهم عموما في الثاني حيث قالوا سواء
 كانت مشتقة أو لا لأن المثال لا يخص فالاولى ابقاؤه على عمومته والتأويل في الاول
 بأن يحمل على الذات ولهذه المجزأة فقط كما علمت (قوله أو باسم من أسمائه) هو
 من عطف المغاير أو عطف العام على الخاص على الاحتمالين السابقين وإن اقتصر
 المحشي على الثاني لكان النعارة صرحوا بأن عطف العام على الخاص كعكسه
 لا يكون بأو ويمكس جعل أو بمعنى لو أو وشمل كلام المصنف الاسماء المختصة به
 تعالى والاسماء العالبة عليه كقوله والرحيم والخالق والرازق ورب والاسماء
 المستعملة فيه وفي غيره سواء كالموجود والعالم والحي فالقسم الاول وهو الاسماء
 المختصة به لا يقبل فيه ارادة غيره تعالى لانه لا يحتمل غيره إذا فرض أنه مختص
 به تعالى وأما إذا قال أردت به غير اليمين كأن قال بالله لا فعل كذا وقال أردت
 أتبرك بالله أو استعين بالله فإنه يقبل منه لأن التورية مأمعة ما لم تكن بحضرة القاضي
 المستعمل له والا فلا تنفعه التورية فقول المنهاج ولا يقبل قوله لم أرد به اليمين سبق

الابالله تعالى (أي بذاته)
 كقول المخالف والله (أو باسم
 من أسمائه)

قلم إلا أن يقول بأن المواد أنه لا يقبل قوله لم أره الله وإن كان تأويله بعيدا والقسم
 الثاني وهو الاسماء الغالبة عليه تعالى تنعقد به اليقين ما لم يرده غيره بأن أراد
 أو أطلق لا تصرفه عند الإطلاق إليه تعالى لكونه غالبا فيه فإن أراد به غيره
 لم ينقدس معنا لأنه يطلق على غيره كرحيم القلب وخالق الأفلاك ورازق الجيش ورب
 الأبل فيقبل هنا إرادة غيره تعالى كما يقبل إرادة غير اليقين والقسم الثالث وهو
 المستعمل فيه وفي غيره سواء تنعقد به اليقين أن إرادته تعالى بخلاف ما إذا أراد به
 غيره وأطلق لأنه لما أطلق عليه وعلى غيره سواء شبه الكميات فلا يكون معنا
 الأبالنية والحاصل أن القسم الأول لا يقبل الصرف عنه تعالى وإن قبل إرادة غير
 اليقين والقسم الثاني يقبل الصرف عنه تعالى عند إرادة غيره فقط بخلاف
 ما إذا أراد تعالى أو أطلق فيصرف إليه عند الإطلاق والقسم الثالث لا يصرّف
 إليه الأبالنية وقول بهض الناس والاسم الاستعماري صريح بخلاف القسم الأعظم
 فإنه كناية وأما قول كثير من العوام وحق الجذاب الرفيع فليس يمين وإن أراد أن
 جناب الإنسان فناء داره وهو مستحيل في حقه تعالى والنية لا تؤثر مع الاستحالة
 (قوله المختصة به) أي المقصورة عليه كما أنسأ إليه بقوله التي لا تستعمل في غيره
 فهو كالنفس المختصة به ولعل اقتصار الشارح على المختصة به دون الغالبة والمستعملة
 فيه وفي غيره سواء مع شمول كلام المصنف للأشياء الثلاثة كما مر لأن ما هي التي
 لا تبطل الصرف إلى غيره فلا يقبل فيها قوله أردت بها غير الله بخلاف غيرها كما تقدم
 (قوله كنه الخلق) أي رب العالمين ومالك يوم الدين والذي أعبد أو أسجد
 له أو نفسى بيده أي بقدرته يصرفها كيف يشاء والمحى الذي لا يموت ودخل
 في المختصة لفظ المحالة أيضا فلا فرق بين المشتق وغيره ولا بين أن يكون من الاسماء
 المحسنى أو لا ولا بين أن يكون من الاسماء لمضافة أو لا (قوله أوصفة) عطف على
 قوله بالله وقول المحشى عطف على قوله باسم لا يتشبه إلا على القول المرحوح من
 أن المعاطيف ذكرت بحرف غير مرتب يكون كل واحد معطوفا على ما قبله وأراح
 أنه يكون معطوفا على الأق كما هو مشهور في النحو ويذكر أن ذلك عند قوله
 في الجرومية وهي من وإلى وعن وعلى الخ (قوله من صفات ذاته) أي الثبوتية
 وكذا السلبية بخلاف الفعلية على التحقيق كما مر وقوله القائمة به أي بذاته
 تعالى فهي قائمة بذاته قيام الصفة بالموصوف (قوله كعلمه وقدرته) أي وعظمته

المختصة به التي لا تستعمل
 في غيره ككنه الخلق الخ
 (أوصفة من صفات ذاته)
 القائمة به كعلمه وقدرته

وعزته وشيئته وكبريائه وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادات وبالعلم والقدرة
المعلوم والمقدور وبالكلام الالفاظ التي تقرؤها وبالبقية ظهورا نارها كقهر
النجابة واهلاكهم والا فليست يمينا وقوله وكتاب الله والقرآن والمصحف يمين ما لم يرد
بكتاب الله المكتوب من النقوش وبالقرآن المقرؤه من الالفاظ التي تقرؤها أو بخطبة
وبالمصحف الاوراق والمجلد والا فليس يمينا فلا يكون كل ذلك يمينا الا اذا اراد به
الصفة القديمة وقوله اشهد بالله اولعمر الله او على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته
وكفالاته لا فعلن كذا ان قوي به اليمين فهو يمين والا فلا فيكون كناية ولو قال ان فعل
كذا فهو يهودي او يري من الاسلام او من الله او من رسوله فليس يمينا ثم ان قصد
تبديد نفسه عن الفعل لم يكفر وكذا ان اطلق كما اقتضاه كلام الاذكار وبأني بالشهادتين
ندبا ويستغفر الله تعالى وان قصد الرضى بذلك اذا فعل الشيء الذي ذكره كفر
في الحال والعباد بالله تعالى (قوله وضابط الخالف) أي قاعدة الخالف المتأخوذ
من الخلف ويعلم من هذا الضابط شروط الخالف لانه ركن (قوله كل مكلف)
خرج به الصبي والمجنون وفي معناه المغنى عليه والسكران وغير المتعدى والساهي
والناسم فلا تنعقد اليمين من هؤلاء وقوله مختار خرج به المكروه وقوله ناطق خرج به
الاخرس الا ان تكون اشارته مفهومة والا كانت كالنطق فتعقد بها اليمين بخلاف
غير المفهومة فلا تنعقد بها فتكون لاغية وكذلك اشارة الناطق فهي لاغية ولو مفهومة
وقوله قاصد لليمين خرج به غير القاصد لليمين كما سيأتي في قوله ولا شيء في لغو اليمين
ومنه مالو اراد الخلف على شيء سبقه لانه الى غيره (قوله ومن حلف بصدقة ماله)
ظاهر المتن انه قال في حلفه والله لا تصدقن بما لي وليس ذلك مرادا لانه يلزمه
التصدق بما له فان حث بان لم يتصدق بما له لزمته الكفارة للحث في يمينه ولا يقال
انه مخير بين الصدقة والكفارة فلا يظهر في هذه الصورة قول المصنف فهو مخير بين
الصدقة وكفارة اليمين وليس في هذه الصورة شبهة تذر من حيث التزام القرينة وشبهة
حلف من حيث الصيغة كما زعمه المحشي بل هي يمين محض مع انه في هذه الصورة ليس
حالفا بصدقة ماله بل حالف بالله على صدقة ماله الا أن تجعل الباء بمعنى على فلذلك
كاه حمله الشيخ الخطيب على نذر اللجاج والغضب حيث قال كقوله الله على أن تصدق
بما لي ان فعلت كذا لانه يسمى حلفا من حيث المنع ونذرا من حيث الصيغة والظاهر
ان هذا هو مراد الشارح غاية الامر أن فيه سقطا فقوله كقوله الله على أن تصدق

وضابط الخالف كل مكلف
مختار ناطق قاصد لليمين
(ومن حلف بصدقة ماله)

بما إلى أي أن فعلت كذا ويصرح بهذا قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ وحيث يظهر
قول المصنف فهو مخير بين الصدقة وكفارة اليمين لأن نذر اللجاج يخبر الناظر فيه بين
ما التزمه وكفارة اليمين مخير مسلم كفارة النذر وكفارة اليمين وهي لا تكفي في نذر التبرر
بالإتفاق فتعين حمله على نذر اللجاج فلو ابقينا كلام الشارح أولا على ظاهره لم يضح
لأنه حيث يثبت يكون من نذر التبرر وهو لا يخبر فيه بل يلزم فيه ما التزم عينا ويمنع منه
قوله ويعبر عن هذا اليمين الخ (قوله كقوله الله على أن تصدق بما إلى) أي أن فعلت
كذا كما علمت وكذلك قوله أن فعلت كذا فله على أن عتق عبدي أو لعنق يلزمني
ما أفعل كذا فيخير بين العتق الذي التزمه وكفارة اليمين (قوله ويعبر عن هذا
اليمين) أي الذي هو الحلف بصدقة ماله كقوله الله على أن تصدق بما إلى أن فعلت
كذا على ما تقدم وقوله تارة بمعنى اللجاج والغضب أي ويعبر عنه تارة أخرى بنذر
اللجاج والغضب أي بديل معنى اللجاج والغضب لأن الذي يعبر به هو الدال لا المعنى
والمراد بهذا اللفظ ثم رأيت عبارة المنهج بيمين اللجاج والغضب وهي أحسن وقوله
وتارة بنذر اللجاج والغضب وهو ما تلقى به حيث أومع أو تحقيق خبر كقوله في الحث
أن لم أفعل كذا فله على كذا وفي المنع أن فعلت كذا فله على كذا وفي تحقيق الخبر
أن لم يكن إلا مر كما قلت فله على كذا وفي المنع أن فعلت كذا ومعنى اللجاج التلادى
في الخصومة وعطف الغضب عليه من عطف السب على المسبب وإنما سمي النذر
المذكور بذلك لأنه ينشأ عن اللجاج والغضب غالبا (قوله فهو) أي من حلف
بصدقة ماله لكن اختصر الشارح ففسره بقوله أي الحالف والناظر فالاول نظرا
لأن ذلك فيه شائبة حلف من حيث المنع والثاني نظرا لكونه فيه شائبة نذر وقوله
مخير بين الوفاء بما حلف عليه أو التزمه بالنذر أي بأن يفعله وقوله من الصدقة بماله
بيان لما حلف عليه والتزمه بالنذر وقوله وكفارة يمين أي الآتي بيانها قريبا
أن شاء الله تعالى (قوله في الظاهر) أي على قول الظاهر وهو المعتد وقوله وفي قول
يلزمه كفارة يمين أي عينا وقوله وفي قول يلزمه الوفاء بما التزمه أي عينا وهذا
القولان مرجوحان ففي ذلك ثلاثة أقوال والراجح منها التخيير بين ما التزم وكفارة
اليمين كما ذكره المصنف (قوله ولا شيء في لغو اليمين) أي لقوله تعالى لا يؤخذكم الله
باللغو في إيمانكم وهذا إشارة إلى شرط القصد كما مر في قول الشارح قاصدا ليمين أقوله
وفسر بما سبق لسانه إلى لفظ اليمين من غير أن يقصدها أي اليمين التي صدرت منه

كقوله الله على أن تصدق
بما إلى ويعبر عن هذا اليمين
تارة بمعنى اللجاج والغضب
وتارة بنذر اللجاج والغضب
(فهو) أي الحالف أو الناظر
(مخير بين) الوفاء بما حلف
عليه والتزمه بالنذر من
(الصدقة) بماله (أو كفارة
اليمين) في الظاهر وفي قول
يلزمه كفارة يمين وفي قول
يلزمه الوفاء بما التزمه (ولا
شيء في لغو اليمين) وفسر بما
سبق لسانه إلى لفظ اليمين
من غير أن يقصدها

قوله وفسر بما سبق كذا في
نسخة الحاشي وفي بعض
النسخ بمن سبق وفيه شمع
وأما في الظاهر في قوله إلى
لفظ اليمين ولم يقل إليها
لأنه يدرها المتأمل من
التعريف بلفظ
(قوله نصر المهوريني)

بأن لم يقصد اليمين أصلاً كما هو ظاهره بله أو يقصد عينا على شيء ويسبق لسانه إلى غيره
فهو من لغوا اليمين كما مر ومثل ذلك في عدم الوقوع ما لو حلف أن زيد جاءه ففعل
كذا على غلبة ظنه ثم تبين خطأ ظنه فلا شيء عليه ما لم ينو أنه كذلك في الواقع (قوله
كقوله في حال غضبه أو تحته) أي أو صفة كلامه وقوله بلى والله مرة ولا والله مرة
في وقت آخر تبع في ذلك ابن الصلاح حيث جعل تفسير لغوا اليمين بقوله بلى والله
ولا والله على البدل لا على الجمع فلو قال لا والله وبلى والله في وقت واحد كانت الأولى
لغوا والثانية منعقدة لأنها استدرأ على الأولى فصارت مقصودة كذا قال الماوردي
والمعتمد أنه لغو ولو جمع بينهما لكان الغرض عدم الفصد لا يمين بكل منهما (قوله ومن
حلف أن لا يفعل شيئاً الخ) هنا جملة في كلام المصنف شرح عليها الشيخ الخطيب
ولم يشرح عليها الشارح وهي ومن حلف أن لا يفعل شيئاً ففعل غيره لم يحنث وذلك
كأن قال والله لا أبيع أو لا اشتري فوهبه في الأولى أو رهب له في الثانية فلا حنث
في ذلك لأنه لم يفعل المحلوف عليه فإن فعل الشيء الذي حلف عليه عالماً عامداً محتاراً
حنث بخلاف ما لو كان جاهلاً أو ناسياً أو كرهاً فلا يحنث حينئذ ومن الفعل جاهلاً
أن يدخل داراً لا يعرف أنها المحلوف عليها أو يسلم على زيد في ظلمة ولا يعرف أنه زيد
وهو حالف أنه لا يسلم عليه ومطلق الحلف على العقود كالبيع والشراء ينزل على
الصحيح منها فلا يحنث بالفاسد منها حتى لو قال والله لا أبيع الخمر أو لم الولد ثم أتى
صورة البيع فيها لم يحنث ما لم يقصد التلفظ بلفظ البيع في كل منهما وإلا حنث
ولم يخالف الشافعي رضي الله عنه هذه القاعدة إلا في مسألة واحدة كما قاله ابن
الرفعة وهي ما إذا اذن لعبده في النكاح فتك نكاحاً فاسداً فإنه أوجب فيه المهر
كما أوجب في الصحيح وكذلك الحلف على العبادات كالصلاة والصوم ينزل على الصحيح
منهما فلا يحنث بالفاسد منهما إلا الخم فإنه يحنث بالفاسد منه ولو حلف لا يصلي لم يحنث
بصلاة الجنازة لأنها لا تسمى صلاة في العرف ولو حلف لا يفارق غريمه حتى يوفيه حقه
فهرب منه لم يحنث ولو تمسك من اتباعه بل ولو أذن له في الهرب لأنه لم يفارقه
هو ولو حلف بالله لا يأكل الحشيشة فباعها من غير مضغ حنث لأنه يسمى أكلاً عرفاً
والإيمان مبنية على العرف بخلاف ما لو حلف بالطلاق أنه لا يأكل الحشيشة فباعها
من غير مضغ فإنه لا يحنث لأنه لا يسمى أكلاً لغة والطلاق مبني على اللغة ولو حلف
لا يلبس خاتماً قلبه في غير الخنصر لم يحنث ولو حلف لا يعتق عبده فكاتبه وعتق

كقوله في حال غضبه أو تحته
بلى والله مرة ولا والله مرة في
وقت آخر (ومن حلف أن
لا يفعل شيئاً)

بالاداء لم يحنت كما نقوله الشيخان عن ابن القطبان واقرأ وهو المتمدن وان صوب في
المهمات الحنت ولو حلف لا يكتب بهذا القلم فكسر برية وبراه برية جديدة وكتب به
لم يحنت ولو حلف لا يبيع مال زيد فباعه ببيعاً صحيحاً بان باعه باذنه او نظيره أو باذن
حاكم بحجر أو امتناع من وفاء دين أو باذن وليه لصغرا وجنون أو سفه حنت بخلاف
مالو باعه ببيعاً فاسداً كما علم مما مر ولو حلف لا يتغدى أو لا يتعشى أو لا يتسحر فلا يحنت
في الأول إلا بأكله قبل الزوال لأن وقت الغداء من طلوع الفجر إلى الزوال وقدره
فوق نصف الشبع ولا يحنت في الثاني إلا بأكله بعد الزوال لأن وقت العشاء
من الزوال إلى نصف الليل وقدره فوق نصف الشبع كما في الغداء ولا يحنت في الثالث
إلا بأكله بعد نصف الليل لأن وقت السجود من نصف الليل إلى طلوع الفجر ولو حلف
ليثنين على الله أحسن الثناء أو أعظمه أو أجمله فليقل لا أحصى ثناء عليك أنت
كما أئنت على نفسك أو الحمد من الله بجماع الحمد أو بأجل التحاميد فليقل الحمد لله
حمدوا في نعمه ويكافي مزيده ولو حلف ليصاين علي النبي صلى الله عليه وسلم بأفضل
الصلاة عليه فليصل بالصلاة الإبراهيمية التي في التشهد واستشكل ذلك بعدم
اشتمالها على السلام واجب بآه انما التزم الصلاة دون السلام وهذا فروع كثيرة وفي
هذا الغدر كناية (قوله أي كبيع عبده) أي أو أجارته أو تزويج موليته أو طلاق
امرأته أو عتق عبده أو ضرب غلامه (قوله فأمر غيره بفعله) أي بان وكله في فعله
وقوله ففعله أي ففعله غيره الذي أمره بفعله ولو مع حضوره (قوله لم يحنت ذلك
المخالف بفعله غيره) أي لأنه حلف على فعله ولم يفعل وانما فعله غيره ومن ذلك
مالو حلف لا يمر لا يضرب زيداً فأمر الجسد لا يضربه أو حلف لا يذني بقتله فأمر البناء
فبنائه أو حلف لا يحاق رأسه فأمر حلاقاً فحلقه فلا يحنت في ذلك كله كما جرى عليه
ابن المقرئ وهو المتمدن لعدم فعله وقيل يحنت بذلك للعرف وحزم به الرافعي في باب
محرمات الأحرار وصححه الأسنوي وهو ضعيف (قوله إلا ان يريد المخالف أنه
لا يفعله هو ولا غيره) أي بأن يستعمل اللفظ في حقيقة ومجاز وقوله فيحنت بفعل
مأموره أي كما يحنت بفعل نفسه بالاولى فيحنت بكل منه ما عملاً بأرادته ولو حلف
لا يبيع ولا يوكل في البيع وكان وكل قبل ذلك فيه فباع الوكيل بمديعته بالوكالة
السابقة لم يحنت كما في فتاوى القاضي حسين لأنه بعد البيع لم يبيع ولم يوكل وكالة
جديدة وانما باعه الوكيل بالوكالة القديمة بخلاف مالو حلف على زوجته أنها لا تخرج

أي كبيع عبده (قوله غيره
فعله) ففعله بأن يبيع عبده
المخالف (لم يحنت) ذلك
المخالف بفعله غيره إلا ان
يريد المخالف أنه لا يفعل
هو ولا غيره فيحنت بفعله
مأموره

الا باذنه وكان اذن لها قبل المحلف فخرجت بعده فانه يحنت على المعتمد لان المراد انها
 لا تخرج الا باذنه اذنا جديدا خلافا للبلقيني حيث قاس هذه المسئلة على التي قبلها
 وقال بانه لا يحنت فهو ضعيف وان قال الشيخ الخطيب وهو ظاهر فانه ليس بظاهر
 (قوله اما لو حلف ان لا ينكح الخ) مقابل لمقدر كانه قال وهذا في غير النكاح اما
 لو حلف ان لا ينكح الخ ومثل النكاح الرجعة فلو حلف ان لا يراجعها فوكل غيره في
 رجعتها فراجعها حنت على المعتمد وقوله فوكل في النكاح خرج بذلك ما لو حلف انه
 لا ينكح ثم جن فعقد له وليه فانه لا يحنت لعدم اذنه فيه وهو ظاهر وكذا لو حلفت
 المرأة ان لا تتزوج فمقد عليها وليها مجبرة فلا تحنت لعدم اذنها بخلاف ما لو زوجها غير
 مجبرة بان اذنت له في التزويج فزوجها فحنت كما لو حلف الرجل انه لا يتزوج فاذن
 لمن يزوجه فزوجها فانه يحنت كما ذكره الشارح (قوله فانه يحنت بفعل وكيله) أي
 بمقد وكيله لان الوكيل في النكاح سفير محض أي رسول خالص ولهذا يجب تسمية
 الموكل في النكاح وهذا هو المعتمد وصح في التنبيه عدم الحنت واقره النووي عليه في
 تصحيحه وصححه البلقيني ناقلا له عن الاكثرين واطال في ذلك لكنه ضعيف ويحجرى
 هذا المخلاف فيما لو حلف لا يراجع فوكل في الرجعة والمعتمد الحنت كما مر (قوله ومن
 حلف على فعل امرين) أي على نفي فعل امرين كأن قال والله لا افعل هذين
 الامرين وقوله كقوله والله لا ابس هذين الثوبين وكذا لو قال والله لا ابس هذا
 الثوب فتزعه منه خيطا من طوله بقدر الاصبع فلا يحنت بلبسه بخلاف ما لو حلف
 لا يركب هذا الحمار فقطعت اذنه او رجلاه او حلف لا يركب هذه السفينة فتزعه منها
 لوح فانه يحنت بركوب الحمار وركوب السفينة والفرق ان اللبس يباشر جميع البدن
 غالبا بخلاف الركوب ونحوه (قوله بفعل) أي المخالف وقوله أي لبس نظري هذا
 التفسير مخصوص مثاله ويقاس عليه غيره وقوله أحدهما أي أحد الامرين
 المحلوف عليهما وقوله لم يحنت أي لانه لم يفعل المحلوف عليه الذي هو فعل
 الامرين (قوله فان لبسهما معا أو مرتبا) مفهوم قوله ففعل أحدهما وقوله حنت
 أي لانه فعل المحلوف عليه الذي هو فعل الامرين (قوله فان قال لا ابس
 هذا ولا هذنا) مقابل لقوله ومن حلف على فعل امرين لانه في هذه الصورة
 حلف على كل من الامرين ولذلك قال حنت باحدهما وقوله ولا يفعل يمينه أي
 لا تعقدها على كل منهما وقوله بل اذا فعل الآخر الخ اضرب انتقالي لانه

اما لو حلف أن لا ينكح فوكل
 في النكاح فانه يحنت بفعل
 وكيله في النكاح (ومن
 حلف على فعل امرين)
 كقوله والله لا ابس هذين
 الثوبين (ففعل) أي لبس
 (احدهما لم يحنت) فان
 لبسهما معا أو مرتبا حنت
 فان قال لا ابس هذا ولا
 هذا حنت باحدهما ولا
 يفعل يمينه بل اذا فعل الآخر
 حنت أيضا

لم يطل ما قبله وقوله حنت أيضا أي كما حنت بالاول فيلزمه كفارتان (قوله وكفارة
 اليمين الى آخره) هذا شروع في صفة كفارة اليمين واختصت من بين المكفارات بانها
 مخيرة ابتداء مرتبة انتهاء فمضى كونها مخيرة ابتداء أنه مخير المكفر فيها بين الاعتاق
 والاطعام والكسوة في ابتدائها كما قال المصنف هو مخير فيها بين ثلاثة أشياء وهي
 كونها مرتبة انتهاء أنه لا ينتقل الى الخصلة الرابعة التي هي الصوم الا اذا عجز عن
 الخصال الثلاثة كما قال المصنف فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام والراجح في سبب وجوبها
 عند الجمهور اليمين والحنث معا وله في غير صوم تقديمها على أحدهما فله تقديمها
 على الحنث لانها عبادة مالية تعلقت بسبب وهي يجوز تقديمها على أحدهما
 كالزكاة وليس له ذلك في الصوم لانه عبادة بدنية وهي لا تقدم على وقت وجوبها
 بلا حاجة بخلاف ما اذا كان بحاجة كما في الجمع بين الصلاتين تقديمها وكالكفارة
 بغير الصوم المنذور المالى كأن قال ان شفى الله مريضى فله على ان اعتق عبدا
 أو ان شفى الله مريضى فله على ان أعتق عبدا يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء فيجوز
 تقديمه قبل الشفاء في الاولى وقبل يوم الجمعة الذي يعقب الشفاء في الثانية (قوله
 هو) ضمير منفصل كما اشار اليه الشارح بقوله أي المخالف فهو مبتدأ ثان خبره مخير
 والجملة من المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الاول الذي هو كفارة ويصح ان يكون
 ضمير فعل لا محل له من الاعراب وعليه فمخير فيها خبر كفارة على حد قوله تعالى
 ان هذا هو القصص الحق وقوله تعالى انا نحن نزلنا الذكر على ما جرى عليه الجلال
 فانه جرى على ان نحن ضمير فصل او تأكيد وأما تجويز المحشى كون الضمير للشارف فيه
 نظر لان ضمير الشان لا يفسر الا بجملة بعده بجميع جزئها كما في قوله تعالى قل
 هو الله أحد على القول بأن الضمير فيه للشان فلا يجوز توسيطه بين جزئها كما هنا
 (قوله اذا حنت) له احتراز عما اذا برقانه لا كفارة عليه أصلا ولا فيجوز تقديمها
 في غير الصوم على الحنث ويخير أيضا (قوله مخير فيها بين ثلاثة أشياء) ولعق عندنا
 افضل من الاطعام ولو في زمن الغلاء والتخير بين الثلاثة في المكفر الحر الرشيد
 فان كان رقيقا لم يكفر بغير الصوم لانه لا يملك او يملك ملكا ضعيفا فلو كفر عنه سيده
 بغير الصوم لم يجز وكذا بالصوم ايضا ويجزى بعد موته بالاطعام والكسوة لانه لا رق
 بعد الموت وله في المكاتب ان يكفر عنه به ما باذنه كما ان للمكاتب ان يكفر بهما
 باذن سيده وان كان سفيها أو مفلسا فليس له التكفير الا بالصوم والكافر مخير بين

(و) كفارة اليمين (هو) أي
 المخالف اذا حنت (مخير فيها
 بين ثلاثة أشياء)

الثلاثة ولا يمتثل عنها الى الصوم الا اذا عجز عنها وحيثما يستقر الصوم في ذمته
ولا يصوم بالفعل الا اذا اسلم فلو ايسر بعد ذلك لم يلزمه الرجوع الى غير الصوم من
الحصال الثلاث (قوله احدها) اي احدا الاشياء الثلاثة (قوله عتق رقبة) اي
اعتاقها كما مر في الظهار ولا يجزئ اعتاق نصف رقبة واطعام خمسة او كسوتهم
وكذلك لا يجزئ اطعام خمسة وكسوة خمسة (قوله يخل بعمل او كسب) لعمل
او بمعنى الواو كما تدل عليه عبارة الشيخ الخطيب حيث قال يخل بعمل وكسب وحيثما
فيستقيم قول المحشى هو عطف تفسير او عطف عام على خاص (قوله وثانيها) اي
الاشياء الثلاثة وقوله مذكور في قوله انما احتاج لذلك ان يكون المصنف عطف باو
(قوله اطعام عشرة مساكين) اي تملكهم وانما عطف باو لا اطعام اقتداء بالاشياء
الشريفة فلا يكفي مالو غداهم او عشاها ولو ملكهم جملة الامداد كفي كما لو ملكهم
عشرة اثواب جملة بخلاف مالو ملكهم ثوبا كبيرا يكفي العشرة وان اقتسموه بعد ذلك نعم
لو قطعه عشرة قطع واعطاها لهم كفي شرط ان تسمى كل قطعة منها كسوة (قوله
كل مسكين مدا) اي كل مسكين يعطى مدا فلا يكفي دون مدا لواحد منهم ولو اعطى
العشرة امداد لا حد عشر مسكين لم يكف لان كل واحد اخذ دون مدا (قوله اي
رطلا وثلاثا) اي بالعراقي لان المدرطل وثلاث بالعراقي وهو نصف قدح بالكيل المصري
(قوله من حب) اي يس بقيد بل الضابط ان يكون من جنس الفطرة بأن يكون
من غالب قوت البلد من الاقوات المفصلة هناك وقوله من غالب قوت بلاد المكفر اي
ان كفر عن نفسه فان كفر عنه غيره فالعبرة بغالب قوت بلاد المكفر عنه (قوله
ولا يجزئ غير الحب من تمر واقط) اي ان لم يفتاتوه والا كفي نعم لواقفا وغير المجزئ
في الفطرة كاللحم لم يجزئ وبالجمل فبالعبرة بما في الفطرة (قوله وثالثها) اي الاشياء
الثلاثة وقوله مذكور في قوله انما احتاج لذلك لكون المصنف عطف باو كما مر في
نظيره (قوله وكسوتهم) اي العشرة مساكين وقوله اي يدفع المكفر لكل من
المساكين اي العشرة وقد عرفت انه يجزئ ان يدفع للعشرة مساكين عشرة اثواب
جملة ثم يقتسموها بينهم بخلاف مالو دفع لهم ثوبا كبيرا وان اقتسموه بعد ذلك الا
ان قطعه عشرة قطع بالشرط المتقدم (قوله ثوبا ثوبا) اي لكل مسكين ثوبا فثوبا الثاني
توكيد لثابتهم انه ثوب واحد لكل ولا فرق في الثوب بين ان يكون من قطن
او كان او حرير ولو للرجل او شعرا وصور ويجزئ فروة ولبداعتيد في البلد ليسهما

احدها (اعتق رقبة مؤمنة)
سائمة من عبيد يخل بعمل
او كسب وثانيها مذكور في
قوله (او اطعام عشرة
مساكين كل مسكين مدا)
اي رطلا وثلاثا من حب من
غالب قوت بلاد المكفر
ولا يجزئ غير الحب من
تمر واقط وثالثها مذكور في
قوله (او كسوتهم) اي يدفع
المكفر لكل من المساكين
(ثوبا ثوبا)

(قوله أي شئ يسمى كسوة) أشار بهذا التعبير إلى أنه لا يشترط ما يسمى ثوبا عرفا
فالمصنف أطلق الخاص وأراد العام (قوله قميص أو حياء مباح) أي أو فوطه
أو منديل وهو ما يحمل في اليد كالمنشفة التي تشتري من مولد سيدي أحمد البندوي
فلو اشتري منه عشرة مناشف وقرقها على عشرة مساكين بقصد كفارة اليدين كفي
وقوله أو خمار أي ما تخمر به المرأة أي تغطي به رأسها وهو المسمى عند الناس بالطرحه
وقوله أو كساء أي رداء كل حرام والنال ومنه الظلمسان (قوله ولا يكفي خف) أي
لأنه لا يسمى كسوة عرفا وكذلك قوله ولا فقاران وهما ما يعمل للبدن ويحشي
بقطن كما في الحج ولا يكفي أيضا مكعب ولا نعل ولا منطقة وهي ما يشد به الوسط
ولا قلنسوة وهي ما يغطي بها الرأس ومنها العريضة وهي الطاقية المعروفة ومثلها
المروجة المعروفة أيضا وفي شرح المنهج أن العريضة تكفي فإنه مثل لما يسمى كسوة
باعتاد لئيه بها حيث قال بعد قول المتن أو مسمى كسوة بما يعتاد لئيه كعريضة
ومنديل وردبان القلنسوة لا تكفي كما مروى وهي شاملة لها ويمكن جعلها في كلامه على
العراقة التي تجعل تحت البرذعة أو التبرج وهذا الحمل وإن كان بعيدا أولى من إبقائه
على ظاهره المخالف لكلام الأصحاب وبما يبعد هذا الحمل المذكور كون العراقة
المذكورة لا تسمى كسوة للادميين بل للدواب وقد قال تعالى أو كسوتهم ولم يقل
أو كسوة دوابهم ولا يكفي أيضا درع من حديد وهو المسمى بالزردية بخلاف الدرع
من صوف وهو قميص لا كم له فإنه يكفي ولا يكفي خاتم ولا تكفي ولا يجزي التبان
وهو سروال قصير بقدر شبر لا يبلغ الركبة بل يغطي السوأتين كما يلبسه الملاحون أي
مسير والسفينه (قوله ولا يشترط في القميص كونه صالحا للمدفع إليه) أي
لأن الشرط وقوع اسم الكسوة عليه في الجملة وقوله فيجزي أن يدفع للرجل ثوب
صغير أو ثوب امرأة كبيرة أي كم كسه وهذا تقريع على ما قبله من كونه لا يشترط
صلاحية الثوب للمدفع إليه (قوله ولا يشترط كون المدفع جديدا) لكن يندب
أن يكون جديدا خاما كالأومقصورا لقوله تعالى لن تسألوا البرحتى تنفقوا مما تحبون
نعم لا يكفي الجديدا المهلهل النسيج إذا كان لا يدوم إلا بقدر دوام لبس الثوب البالي
لقلة النفع به (قوله فيجوز دفعه ملبوسا) أي ولو مغسولا أو متجسا وعليه أن يعلم
ينجاسته بخلاف نجس العين فلا يجزي وهذا تقريع على ما قبله من عدم اشتراط
كون المدفع جديدا وقوله لم تذهب قوته قيد خرج به ما ذهب قوته وهو الثوب

أي شئ يسمى كسوة
باعتاد لئيه كقميص أو عمامة
أو خمار أو كساء ولا يكفي
خف ولا فقاران ولا بشرط
في القميص كونه صالحا
للمدفع إليه فيجزي أن
يدفع للرجل ثوب صغير
أو ثوب امرأة ولا يشترط أيضا
كون المدفع جديدا فيجوز
دفعه ملبوسا لم تذهب قوته

البالي فلا يجزى لضعف النفع به (قوله فان لم يجد المكفر شيئا من الثلاثة السابقة) أي زائدا على ما يكفي العمر الغالب له ولم يؤنه ولو ملك نصا بافا كثيرا منه قد ملك نصا بافا كثيرا ولا يكفيه العمر الغالب له ولم يؤنه فيكفر بالصوم كما ان له ان يأخذ من سهم المساكين او الفقراء من الزكاة والكفارات لانه فقير في الاخذ فكذا في الاعطاء وأما من كان عنده ما يكفيه العمر الغالب له ولم يؤنه فقط ولا يجد فاضلا عن ذلك فله ان يكفر هنا بالصوم وليس له الاخذ من الزكاة كما يعلم مما مر ومثل من لم يجد في التكفير بالصوم السفيه والمفلس والرقيق فيكفرون بالصوم كما مر نعم المبعوض الغني بما ملكه ببيعته المحرم يكفر بالا طعام او الكسوة لا بالاعتاق لانه يستعقب الولاء والارث وليس هو من اهلها الا اذا قال له مالك بعضه اذا اعتقت عن كفارتك فنصبي منك حرقب اعتاقتك عن الكفارة ارمعه فيصح تكفيره بالاعتاق في الاولى قطعا وفي الثانية على الاصح ولا تصوم الامة التي تحمل لسيدها الا باذنه تقديمه لا استمناعه بها وكذا غيرها من العبد والامة التي لا تحمل له وكان الصوم يضره في الخدمة وقد حنت بلاذن من السيد فانه لا يصوم الا باذنه وان اذن له في الحلف تقديمه لمحق الخدمة فان لم يضره الصوم في الخدمة لم يحتاج لاذن فيه وليس لسيده منعه منه مطلقا ولا نظرا لكون الكفارة على التراخي وان كان حنت باذن من السيد صام بلاذن وان لم ياذن له في الحلف فالعبرة فيما اذن له في احدهما بالحنث لا بالحنث كما هو الاصح في الروضة كالشرحين ووقع في المنهاج ترجيح اعتبار الحلف نظرا لكون الاذن في الحلف اذنا فيما يرتب عليه من الحنث والتزام الكفارة ورد بان الحلف مانع من الحنث فكيف يكون الاذن فيه اذنا في الحنث المستلزم للكفارة فالمحق ان العبرة بالحنث لا بالحنث (قوله فصيام الخ) ومحل ذلك في العاجز بغير غيبة ماله اما العاجز بها فكغير العاجز في انه لا يكفر بالصوم لانه واحد فيمنظر حضور ماله ثم يكفر به بخلاف فاقد المانع غيبة ماله فانه يتيم بحرمته الصلاة بسبب ضيق وقتها وبخلاف المتعسر بمكة الموسر ببلده فانه يصوم لان مكان الدم محتص بمكة فاعتبر بساره واعساره بها ومكان الكفارة لا يحتص ببلد فاعتبر بساره واعساره مطلقا حتى لو كان له رقيق غائب يعلم حياته فله اعتمافه في الحال (قوله أي فيلزمه صيام ثلاثة ايام) أي بنية الكفارة (قوله ولا يجب متابعتها في الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد لا طلاق الآية فان قيل قد

(فان لم يجد) المكفر شيئا من
الثلاثة السابقة (فصيام)
أي فيلزمه صيام (ثلاثة)
ايام ولا يجب متابعتها في
الاظهر

قرأ ابن مسعود ثلاثة أيام متتابعات والقراءة الشاذة كقراءة الواحد في وجوب العمل
بها ولذلك أوجبنا قطع يد السارق المدين في السرقة الأولى بقراءة والسارق
والسارقة فاقطعوا أيما تمساع كونها قراءة شاذة واجب بأن قراءة متتابعات
نسخت تلاوة وحكمها فلا يستدل بها بخلاف آية للسرقة فإنها نسخت تلاوة لأحكام
فلا يستدل بها

(فصل في أحكام النذور)

أى في بيان أحكام النذور كزومه في المجازاة على مباح وطاعة وعدم انعقاده
في معصية وعدم لزومه في مباح فعلاً أو تركاً كما سيذكره المصنف وقد كره ما عتب
الامان لأن كلا منهما عقد يعقده المرء على نفسه تأكيده لما التزمه أى أراد التزاه
فلا يقال إن الالتزام لم يحصل إلا بهما وهذه العبارة تقتضى أنه حاصل قلهما ولأن
بعض أنواع النذر فيه كفارة يمين كما سبق والأصل فيه آيات كقوله تعالى وليوفوا
نذورهم وانجبر كخبر البخاري من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله
فلا يعصه وفي قوله ومن نذر أن يعصى الله مشاكلة لقوله من نذر أن يطيع الله لأن
تسمية التزام الطاعة نذراً حقيقة دون التزام المعصية وفي كونه قربة أو ~~مكروه~~
خلاف والراجح أنه قربة في نذر التبرر لأنه مناجاة لله تعالى ولذلك لا يصح من الكافر
مكروه في نذر اللجاج لورده النهي عنه في قوله صلى الله عليه وسلم لا تنذر فإن النذر
لا يرد قضاء وإنما يستخرج به من مال البخيل ولذلك صح من الكافر وأركانه ثلاثة
ناذر ومنذور وصيغة وشرط في الناذر أن لا يبرأ من الكافر لأنه
مناجاة لله فاشبه العباداة دون نذر اللجاج كما مر واختيار فلا يصح من المكروه ونفوذ
تصرف فيما ينذره بكسر الذال وضمها فلا يصح من لا يتنذر تصرفه فيما ينذره كصبي
ومجنون مطلقاً بخلاف السكران فيصح منه وكبحر ور عليه بسفه في القرب المالية
أو بفلس في القرب المالية المعينة بخلاف القرب البدنية فهما بخلاف القرب
المالية التي في الذمة في الثاني وفي المنذور كونه قربة لم تتعين بأصل الشرع فلا
كانت كعتق رعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة صلاة أو فرض كفاية كصلاة
جنارة وجماعة في الفرائض وكذا في النوافل التي تسن في الجماعة خلافاً لمن قيدها
بالفرائض أخذاً من تقييد الروضة وأصلها بذلك وإنما قيد بذلك للخلاف فيه
لأن كونه قيداً فلا ينال في صحة نذر الجماعة في النوافل المذكورة لكونها سنة ومثل

(فصل في أحكام النذور)

ذلك خصلة معينة من خصال الواجب الخير بخلاف المهمة فلا يصح نذرها وفي الصيغة كونها لفظا يشعر بالالتزام وفي معناه ما في الضمان كلفه على كذا أو على كذا فلا يصح بالنية كسائر العقود ولا بما لا يشعر بالالتزام كأفعل كذا (قوله جمع نذر) قد علمت فيما تقدم نكتة جمعه فلا تغفل (قوله وهو) أي النذر وقوله بذال مجعلة أي ساكنة كما صرح بذلك غيره كالشيخ الخطيب ويدل عليه قوله وحكي فقها والعوام يقولونه بذال مهملة (قوله ومعناه لغة الوعد بخير أو شر) فالاول كقولك اكرمك غدا والثاني كقولك أخبرك غدا وظاهره ان الوعد يستعمل في الخير والشر ولعله عند القيد فلا يشاء في انه عند الاطلاق يكون الوعد في الخير والايعاد في الشر كما قال الشاعر

واني وان أوعده أو وعدته * تخلف ايعادي ومنجز موعدى

وفيه لف ونشر مرتب فقوله تخلف ايعادي راجع لقوله أوعده وذلك في الشر وقوله ومنجز موعدى أي وعدى راجع لقوله أو وعدته وذلك في الخير فخالف الايعاد في الشر مما يتدح به لانه ينشأ عن الحسم والعفو كانباز الوعد في الخير لانه ينشأ عن الكرم والسماحة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله التزام قرينة أي بصيغة والالتزام يستلزم الالتزام وهو الناذر والقربة هي المنذور فهذه هي الاركان الثلاثة المتقدمة وقوله غير لازمة أي عينا فدخل فرض الكفاية لانه غير لازم عينا وان كان لازما على سبيل الكفاية فاندفع بذلك اعتراض المحشي بقوله لو قال لم تعين كما قال غيره لكان أولى واحسن لان غير اللازم لا يشمل فرض الكفاية مع انه يصح نذره وسبب صرح بذلك الشارح ثم قال اللهم الا أن يقال المراد غير لازمة عينا وقد جعلنا كلام الشارح على ذلك نعم لو عبر بقوله لم تعين كما قال غيره لكان أوضح وقوله بأصل الشرع أي بأصل هو الشرع ونحوه بالقربة المذكورة غيرها من الواجب العيني كصلاة الظهر والمصيبة كشرب الخمر والمكروه كصوم الدهر لمن خاف به ضررا أو فوت حق والمباح كقيام وقعود فعلا أو تركا فلا يصح نذر ذلك كله خلافا للشارح في المكروه كما سيأتي أما الواجب العيني فلانه لازم عينا بالزام الشرع فلا معنى لالتزامه بالنذر وأما المعصية فلخبر مسلم لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم وأما المكروه والمباح فلانهما لا يتقرب بهما وقد قال صلى الله عليه وسلم لا نذر الا فيما يتقرب به وجهه الله ولا يلزمه في ذلك كفارة لعدم انصاف نذره وأما خبر لا نذر

جمع نذر وهو بذال مجعلة وحكي فقها ومعناه لغة الوعد بخير أو شر وشرعا التزام قرينة غير لازمة بأصل الشرع

في معصية وكفارته كفارة يمين فضعيف باتفاق الحفاظ كما أجاب به النووي وغيره
 يحمله على نذر اللجاج كقوله ان قلت فلانا فله على كذا فاصدا به منع نفسه من
 القتل ومحل عدم لزومها بذلك اذا لم ينوبه اليمين والا لزمته الكفارة بالبحث كما
 اقتضاه كلام الرافعي آتوا (قوله والنذر ضربان) أي نوعان اجالا والا فهو خمسة
 تفصيلا لان نذر اللجاج ثلاثة أنواع لانه اما ان يتعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر
 ونذر التبرر نوعان نذر المجازاة وهو المتعلق على شيء مرغوب فيه وغير المجازاة وهو غير
 المتعلق على شيء كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله أحدهما) أي أحد الضربين وقوله
 نذر اللجاج ويسمى نذر اللجاج والغضب ويمين اللجاج والغضب لانه ينشأ عن اللجاج
 والغضب غالباً ويسمى أيضاً نذر الغلق ويمين الغلق بفتح الغين المججمة واللام لان
 الناذر كانه أغلق الباب على نفسه (قوله بفتح أوله) أي الذي هو اللام وقوله
 وهو أي اللجاج وقوله التماس في الخصومة أي التطويل فيها (قوله والمراد بهذا
 النذر) أي الذي هو نذر اللجاج وقوله ان يخرج يخرج اليمين أي ان يردورود اليمين
 في قصد المنع أو الحث أو تحقيق الخبر وصورة الشارح المنع بقوله بأن يقصد الناذر
 منع نفسه من شيء كقوله ان قلت فلانا فله على كذا ونفسه ليست بقيد فنع غيره
 كذلك كقوله ان فعل فلان كذا فله على كذا ولعل اقتصار الشارح عليه لانه
 الغالب وصورة الحث لنفسه أن يقول ان لم أدخل الدار فله على كذا وغيره ان
 يقول ان لم يفعل فلان كذا فله على كذا وصورة تحقيق الخبر ان لم يكن الا مر كما قلت
 أو كما قال فلان فله على كذا وعلم من ذلك ان الناذر لا بد أن يكون له قصد معتبر بأن
 يكون كلاماً مختاراً غير مجبور عليه فيما يذره قال المحشي ولا بد أن يكون مسلماً
 أيضاً لكان قد عرفت ان ذلك في نذر التبرر دون نذر اللجاج الذي الكلام فيه الآن
 (قوله ولا يقصد القرية) أي لان قصد القرية لا يكون في نذر اللجاج وانما يكون
 في نذر التبرر (قوله وفيه) أي في نذر اللجاج وقوله كفارة يمين أو ما التزمه بالذنب
 أي على الراجح من التخيير بين كفارة اليمين وما التزمه وقيل يلزم فيه كفارة اليمين وقيل
 يلزم فيه ما التزمه وأما نذر التبرر فيلزم فيه ما التزمه عما لكان على التراخي ان لم يقيد
 بوقت معين ولو قال ان فعلت كذا فعلى كفارة يمين وكفارة نذر لزمته الكفارة عند
 وجود الصفة ولو قال فعلى يمين فلنوا فعلى نذر صريح وتخيير بين قرية وكفارة يمين
 وان اقتضى نص البويطي انه لا يصح ولا يلزمه شيء ولو قال في نذر التبرر ان شفي الله

والنذر ضربان أحدهما نذر
 اللجاج بفتح أوله وهو التماس
 في الخصومة والمراد بهذا النذر
 أن يخرج يخرج اليمين بأن
 يقصد الناذر منع نفسه من
 شيء ولا يقصد القرية وفيه
 كفارة يمين أو ما التزمه بالذنب

مريض فلي نذراً وقال ابتداء الله على نذر لزمه قربة من القرب والتعيين اليه كما ذكره
 الباقي (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول وثانيهما وقوله نذر
 المجازاة كلن الصواب أن يقول نذر التبرر لأن الذي يقابل نذر اللجاج هو نذر التبرر
 وهو الذي يتقسم إلى النوعين اللذين ذكرهما الشارح بعده وأما نذر المجازاة فهو
 أحد النوعين المذكورين وهو المعلق على شيء مرغوب فيه لأن المجازاة بمعنى المكافأة
 ولا تظهر إلا في المعلق على المرغوب فيه بخلاف غير المعلق فإنه لا مجازاة فيه على شيء
 اللهم إلا أن يقال أنه لا يخلو عن المجازاة على نعمة الله في الواقع وإن لم يعلقه عليها
 الناذر فإذا قال الله على صلاة مثلاً فهو نذر غير معلق ولا يمكنه مجازاة على نعمة
 في الواقع وهو بعيد وبالجمل فذا نذر التبرر هو الذي يقابل نذر اللجاج وهو الذي يتقسم
 إلى النوعين المذكورين والتبرر تفعل من البرمى بذلك لأن الناذر طالب به البر
 والتقرب إلى الله تعالى (قوله وهو) أي نذر المجازاة على كلام الشارح ونذر
 التبرر على الصواب المتقدم وقوله نوعان أي قسمان وإذا ضم هذان النوعان للأنواع
 الثلاثة السابقة في نذر اللجاج كانت الجملة خمسة كما مر (قوله أحدهما) أي أحد
 النوعين المذكورين وقوله أن لا يعلقه الناذر على شيء أي ذوات لا يعلقه الناذر على
 شيء فهو على تقدير مضاف لأن هذا النوع ليس هو عدم التعليق بل هو غير المعلق
 ويسمى نذر تبرر فقط (قوله كقوله ابتداء) أي كقول الناذر في ابتداء الكلام من
 غير أن يسبق منه تعليق على شيء وكقول من شفي من مرضه الله على كذا لما أنعم الله
 على من شفا من مرضي كما في شرح المنهج فهو من غير المعلق وإن كان معللاً بما
 أنعم الله عليه من الشفاء وهذا يظهر فيه معنى المجازاة وإن لم يكن معلقاً على شيء
 في الاصطلاح وبه يتضح الجواب السابق عن الشارح وقوله الله على صوم أو عتق
 أي أو صدقة أو نحو ذلك (قوله والثاني) كان المناسب لقوله أحدهما أن يقول
 وثانيهما كما مر في نظيره وقوله أن يذاته أي ذوات لا يعلقه فهو على تقدير مضاف لأن
 هذا النوع ليس هو التعليق بل هو المعلق وقوله على شيء أي مرغوب فيه ومحجوب
 للنفس بخلاف المعلق عليه في نذر اللجاج فإنه مرغوب عنه ومبغوض للنفس (قوله
 وأشار له) أي للثاني وهو المعلق وبهذا ظهر أن المصنف اقتصر على النوع الثاني
 من نوعي التبرر وقوله بقوله متعلق بقوله أشار (قوله والنذر يلزم) أي يجب الوفاء به
 عند وجود المعلق عليه على التراخي لا على الفور وقوله في المجازاة أي المكافأة

والثاني نذر المجازاة
 وهو نوعان أحدهما أن
 لا يعلقه الناذر على شيء
 كقوله ابتداء الله على صوم
 أو عتق والثاني أن يعلقه
 على شيء وأشار له المصنف
 بقوله (والنذر يلزم في
 المجازاة على) نذر (مباح)

وهو متعلق بيلزم وقول المصنف على مباح متعلق بالمجازاة والمعنى ان النذر متعلق
على المباح فالكلام في تعليق النذر على المباح لا في نذر المباح لان نذر المباح لا يلزم
كما سيأتي في قوله ولا يلزم النذر على ترك مباح أو فعله ولذلك قال المحشي وأما نذر
المباح نفسه فسيأتي في كلامه فكان الصواب للشارح حذف نذر من قوله على نذر
مباح وابقاء المتن على ظاهره لان الكلام الآن في تعليق النذر على المباح لا في نذر
المباح كما علمت وقد صنع الشيخ الخطيب مثل صنيع الشارح فقد نذر في كلام
المصنف ورتب على ذلك الاعتراض على المصنف بقوله وهذا من المصنف لعله سهو
أو سبق قلم اذا نذر على فعل مباح أو تركه لا ينبغي باتفاق الاصحاب فضلا عن لزومه
وأنت خير بأن اعتراضه مبني على ما قدره وفهمه من ان الكلام في نذر المباح
وليس كذلك بل الكلام في تعليق النذر على المباح فقد اشتبه عليه المعلق عليه
بالمندور وكذلك الشارح فظهر لك مما قرنا ان كلام المصنف ليس بمسؤول ولا سبق
قلم ومن المعلوم ان المباح هو الذي لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب فهو الذي استوى فعله
وتركه وكلام الشيخ الخطيب صريح في ان المراد هنا ذلك ولذلك مثله بقوله كذا كل
وشرب وقعود وقيام وغير ذلك لكن لا بد من التقييد بالرغوب فيه كما مر وعلى هذا
فعطف الطاعة في قوله وطاعة على المباح من عطف المغايرة ومنه بعضهم بما ليس
بمعصية وربما يقتضيه قول الشارح الا في ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقا
على مباح في قوله ولا نذر في معصية ويصرح به قول المحشي المراد بالمباح هنا ما قابل
الحرام وعلى هذا فعطف الطاعة عليه من عطف الخاص على العام وان كان قول
المحشي بعد تفسيره المباح بما قابل الحرام المقيد بكونه طاعة يقتضي انه من عطف
التفسير ولا يظهر في مثال المصنف وهو كقوله ان شفى الله مريض الخ لا ان المعلق عليه
وهو الشفاء ليس بطاعة فان قلت لا يظهر كونه مباحا ايضا قلت اشاروا بالجواب عن
ذلك بان المراد بالمباح ما ليس بمعصية سواء كان فعلا للناذر أو لا فالاول كان يقول
ان اكلت لحما بمعنى ان يسه الله لي فله على كذا والثاني كمال المصنف ولا يخفى
ان تفسير المباح بما ليس بمعصية يشمل المكروه فيفيد ان النذر المعلق عليه ينبغي
كان يقول ان التفت في الصلاة بمعنى ان يسه الله لي فله على كذا وهو بعيد والذي
يظهر فيه عدم الاعتقاد فتأمل في هذا المقام فقد زلت فيه الاقدام (قوله وطاعة)
أي كقوله ان صليت الظهر أو ان صمت رمضان أو ان تصدقت فله على كذا فهذا

وطاعة

مثال للتعليق على الطاعة الشاملة للواجب العيني وغيره فان الكلام في الطاعة
المعلق عليها المنذور لا في الطاعة المنذورة كما اشتبه على المحشى وغيره فبنى على ذلك
قوله المراد بالطاعة هنا المنسوب كتشجيع الجنازة وقراءة سورة معينة ولو في صلاة
وطول قراءة في ذلك اهـ وهذا انما هو في الطاعة المنذورة كما قررناه سابقا بما هو
أوضح من ذلك أخذنا من شرح المنهج وغيره قتيبه ولا تكن من العافين (قوله
كقوله الخ) قد عرفت انه مثال للتعليق على المباح بالمعنى السابق على ما سبق
ولم يمثل المصنف للتعليق على الطاعة وقد مثلنا له قريبا وقوله أى الناذر تفسير
للضمير والمراد الناذر نذر مجازاة وهو المعلق على شئ مرغوب فيه لان الكلام في ذلك
(قوله ان شئ الله مريض) أى وان قدم غائبي أو نجوت من الغرق أو نحو ذلك
وقوله وفي بعض النسخ مريض أى بدل مريض وهو معطوف على محذوف تقديره
هكذا في بعض النسخ وقوله أو كفت شرعدوى أشار بذلك الى انه لا فرق في المعلق
عليه بين أن يكون حصول نعمة أو اندفاع نقمة ومثل هذا ونجوت من الغرق كما
ذكرناه فيما سبق (قوله فله على أن أصلي أو أصوم أو تصدق) أى أو اعتق
أو نحو ذلك ولو شك بعد النذر هل نذر صلاة أو صوما أو صدقة أو اعتقا قال البغوي
في فتاويه يحتمل أن يقال عليه الايمان بجميعها كمن نسي صلاة من الخمس ويحتمل
أن يقال يجتهد بخلاف الصلاة لا تاتقنا ان الجميع لم يجب عليه وانما وجب عليه شئ
واحد واشتبه فيجتهد كالإواني والقبلة اهـ والاحتمال الثاني هو الأوجه كما قاله
الشيخ الخطيب (قوله ويلزمه الخ) أى عند الإطلاق بأن لم يقيد بقدر معلوم من
الصلاة أو الصوم أو الصدقة والأوجب ما قدره لكن ان نذر صوم سنة معينة لم يدخل
عيد وتثريق ورمضان وأيام حيض ونفاس لان رمضان لا يقبل صوم غيره وما عداه
لا يقبل الصوم أصلا فلا يدخل في نذره ولا قضاء عليه لذلك لانه مستثنى شرعا خلافا
لرافعي فيما وقع فيه الحيض والنفاس وان نذر صوم سنة غير معينة فان شرط
تأبها في نذره لزمه والأفلا ولا يقطع التابع ما لا يدخل في نذر السنة المعينة من
عيد وتثريق ورمضان وأيام حيض ونفاس لكن يقضى هنا غير زمن حيض ونفاس
متصلا بالسنة وأما زمن الحيض والنفاس فلا يقضيه خلافا لابن الرفعة حيث
قال يلزم قضائه كما في رمضان وفرضه في الحيض ومثله النفاس أو نذر صوم الاثنيتين
أو الخمسة لزمه ولا يقضى ما وقع فيها مما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة وكذلك

كقوله (أى الناذر) ان شئ
الله مريض (وفي بعض النسخ
مريض) أو كفت شرعدوى
(فله على أن أصلي أو أصوم
أو تصدق ويلزمه

ما وقع منها في شهرين صامهما عن كفاية لزمته قبل النذر بخلاف ما إذا لزمته
 بعد النذر أو نذر صوم يوم معين فلا يصوم عنه قبله ويقع الصوم عنه بعده قضاءه
 قال العبادي ولو نذر قبل الزوال صوم هذا اليوم لزمه وأجزأ صومه وإن لم يبيت النية
 بخلاف ما لو نذر صوم بعض يوم فإنه لا يعتد لأنه غير معتد شرعا وكذا لو نذر بعض
 ركعة ولو نذر اتمام نفل من صوم أو غيره لزمه لأنه عبادة فصيح التزامه بالنذر ولو نذر
 صوم يوم قدوم زيد اعتد نذره ثم إن علم قدومه غدا وبيت النية وصامه عنه أجزأه
 وإن قدم ليلا أو يوم عيد أو نحوه مما لا يدخل في نذر صوم السنة المعينة سقط الصوم
 عنه لعدم قبوله له وإن قدم نهارا وهو فيه صائم نفل أو واجبا غير رمضان أو مفطر
 لزمه قضاؤه ولو قال إن قدم زيد فقلته على أن اصوم أمس يومه لم يصح نذره على
 المذهب ومن نقل عن المجموع أنه قال صح نذره على المذهب فقدسها (قوله أي
 الناذر) تفسير للضمير وقوله من ذلك أي المذكور من الصلاة أو الصوم أو الصدقة
 كما أشار إليه الشارح بقوله أي مما نذره من صلاة أو صوم أو صدقة ولا تقتل لأحاجة
 للتأويل بالمذكور لأن العطف بالواو لا ينفي التنويع والتحقيق فيها أنها كالواو بخلاف
 أو التي للشك أو الابهام فإنها لأحد الشيئين أو الأشياء كما هو مقرر في علم النحو (قوله
 ما يقع عليه الاسم) أي ما ينطلق عليه اسم الصلاة أو الصوم أو الصدقة مما لا على
 أقل واجب الشرع وهو في الصلاة ركعتان وفي الصوم يوم وكان مقتضى ذلك أنه يجب
 في الصدقة خمسة دراهم أو نصف دينار لأنه أقل واجب الشرع في نصاب الدراهم
 وهو ما تيسر درهم ونصاب الذهب وهو عشرة مثقالا ~~لكنهم~~ أو جبو فيها أقل
 متمول لأنه قد يجب في الزكاة في صوة الشركة كما إذا اشترك ألف مثلا في نصاب
 فإذا وزع الواجب على كل من الألف لم يخص الواحد منهم إلا أقل متمول (قوله
 من الصلاة) أي حال كون ما يقع عليه من الصلاة وقوله وأقاه أي الصلاة يعني
 في واجب الشرع فلا يرد أن أقل الصلاة في النفل ركعة لأن النذر يحمل على أقل
 واجب الشرع كما علمت (قوله ركعتان) أي بالقيام مع القدرة بناء على أنه يسلك
 به مسلك واجب الشرع وهو ما صحبه الشيخان هنا ووقع له ما فيه اختلاف ترجيح
 ولو نذر صلاة قاعدا جاز وعنها قائما لا يسيأه بالفضل ولو نذر الصلاة قائما لم يجز فعلها
 قاعدا مع القدرة لأنه دون ما التزمه (قوله أو الصوم وأقله يوم) أي واحد كامل
 لأنه لا يتجزأ ولا يلزمه زيادة عليه نعم لو نذر صوم أيام لزمه ثلاثة أيام لا أقل الجمع

أي الناذر (من ذلك) أي
 مما نذره من صلاة أو صوم
 أو صدقة (ما يقع عليه
 الاسم) من الصلاة وأقاه
 ركعتان أو الصوم وأقله يوم

(قوله او الصدقة وهي أقل شيء مما يقول) قال المحشي صوابه أقل متمول لان أقل شيء مما يقول يصدق بما لا يقول اذا كان من جنس ما يقول ويمكن الجواب عن الشارح بأن يجعل مما يقول بياناً لأقل شيء فيفيد حيث نذرانه أقل متمول (قوله وكذا النذر التصديق بمال عظيم) أي فيجب أقل متمول ولا ينافيه وصفه بالعظيم لمجمله على عظم اثم غاصبه كما قالوه فيما لو أقرب بمال عظيم فإنه يقبل تفسيره بأقل متمول ووصفه بالعظيم من حيث اثم غاصبه بقي ما لو نذر العتق فيجزئه رقبة ولو ناقصة ككافرة لوقوع الاسم عليها ولو نذر عتق رقبة ككافرة او معيبة ولم يمتها في نذره أجزاء رقبة كاملة لا تيانه بالأفضل فان عينها كان قال الله على عتق هذا العبد الكافر أو المعيب تعبدت (قوله ثم صرح المصنف بمفهوم قوله سابقاً على مباح في قوله الخ) هذا يقتضي ان صورة النذر في المعصية أن يعاقب النذر على المعصية ويصرح به تمثيل المصنف حيث قال ان قتل فلان فلا فائدة على كذا فلا ينعقد ولو كان المنذور نفسه طاعة لان المعلق على المعصية معصية والكلام في نذر التبرر لكونه معلقاً على مرغوب فيه فان قصد منع نفسه من ذلك كان نذراً مجازاً ومثل النذر المعلق على المعصية نذر المعصية كان قال الله على قتل فلان فلا ينعقد أيضاً بالاولى مخبر البخاري المار من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه وتحديث مسلم المار أيضاً لا نذر في معصية الله ولا فيما لا يملكه ابن آدم والحاصل ان قول المصنف ولا نذر في معصية شامل للصورتين اعني تعليق النذر على المعصية وهذه الصورة هي التي تشمل لها المصنف بقوله كقوله ان قتل فلان فلا فائدة على كذا وتيجز نذر المعصية كأن قال الله على ان اشرب الخمر وهذه الصورة هي المتبادرة من قول الشارح أي لا ينعقد نذرهما لان الظاهر منه نذر نفس المعصية وان امكن عمله على ما يشمل النذر المعلق على المعصية يجعل الاضافة في نذرهما لادنى ملازمة وربما يقتضيه اقتضاه على مثال المصنف مع كونه من قبيل المعلق على المعصية ولا فرق في المعصية بين أن تكون فعلاً كشرب الخمر والقتل والزنا ونحو ذلك أو تركاً كترك الصلوات الخمس ونحو ذلك وشملت المعصية ما لو كانت اعراض كما لو نذر أن يصلي في الارض المنصوبة فلا ينعقد كما جزم به المحامي ورجحه الماوردي وكذا البغوي في فتاويه وهو الظاهر الجاري على القواعد ويؤيده انه لا ينعقد نذر الصلاة في الاوقات المكروهة على الصحيح خلافاً لما

او الصدقة وهي أقل شيء مما
يقول وكذا النذر التصديق
بمال عظيم كما قال القاضي
ابو الطيب ثم صرح المصنف
بمفهوم قوله سابقاً على مباح
في قوله (ولا نذر في معصية)
أي لا ينعقد نذرهما

قال بأنه يصح النذر للصلاة في الأرض المعصوبة ويصلي في موضع آخر ويجزئ حله
على ما لو نذر الصلاة في هذه الأرض وكانت معصوبة فإنه يصح النذر ويصلي في موضع
آخر وأورد في التوشيح اعتناق العبد المرهون فإن الرافعي حكى عن التهمة أن نذره
منعقدان نفذنا عتقه في الحال بأن كان موسرا أو عتدا ما لمال أو لا براه بان كان
موسرا وذكروا في الرهن أن عتق المرهون من العسر لا يجوز فإن تم الكلامان كان
نذرا منعقدا في معصية فيكون مستثنى وهذا ضعيف والمعتمد عدم انعقاد نذر العسر
لأن عتقه معصية ولا ينفذ بعد اداء المال أو الأبرار بل يلغو من أصله بخلاف الموسر
(قوله كقوله ان قتلت فلانا) أي ان تيسر لي قتل فلان لكون نفسه رغبة في ذلك
حتى يكون نذره تبررا فلا ينفذ بخلاف ما إذا قصد منع نفسه من ذلك فإنه
ينعقد ويكون نذرا يحتاج كإمر (قوله بغير حق) أي ظلما بخلاف ما لو كان بحق كان
استحق قتله قودا فقال ان قتلت فلانا فله على كذا فإنه ينفذ لأنه ليس معلقا على
معصية (قوله فله على كذا) أي صلاة أو صوم أو صدقة أو نحوها من كل قرينة
لم تتعين بأصل الشرع فلا ينفذ النذر وإن كان المنذور طاعة لأنه معلق على المعصية
والمعلق على المعصية معصية (قوله وخرج بالمعصية) أي بنذر المعصية ليظهر قوله
نذر المكروه مع مثله بقوله كنذر شخص صوم الدهر وقوله فينقض نذره أي نذر
المكروه وهذا مرجوح والراجح أنه لا ينفذ نذره لقوله صلى الله عليه وسلم لا نذر إلا فيما
ابتغى به وجه الله ولأنه لا يتقرب به والنذر لا يكون إلا فيما يتقرب به فلا ينفذ نذر
صوم الدهر إلا للقادر عليه بأن لم يخف به ضررا أو فوت حق لكن محل عدم الانعقاد
في المكروه إذا كان مكروها الذاته كالاتفات في الصلاة فإن كان مكروها العارض
كصوم يوم الجمعة أو السبت أو الأحد انعقد نذره لأن الكراهة لعارض الأفراد
لأن ذات العبادة فإنه لا كراهة فيها (قوله ويلزمه الوفاء به) مبنى على انعقاده
وقد علمت ضعفه فالمتدانه لا يلزمه الوفاء به إلا في المكروه لعارض كما علمت (قوله
ولا يصح أيضا) أي كما لا يصح نذر المعصية وقوله نذر واجب على العبد أي لأنه لازم
عينا بالزام الشرع قبل النذر فلامعنى لا التزامه بالنذر كما مر وقوله كالصلوات الخمس
ومنها الجمعة لأنها خامسة يومها بخلاف صلاة الجماعة في الفرائض والتوافل التي
تسن فيها الجماعة كما سبق في أول الفصل (قوله أما الواجب على الكفاية) مقابل
لقوله واجب عيني وقوله فيلزمه أي لا انعقاد نذره لشمول القرينة التي لم تتعين بأصل

(كقوله ان قتلت فلانا)
بغير حق (قوله على كذا)
ونخرج بالمعصية نذر المكروه
كنذر شخص صوم الدهر
فينقض نذره ويلزمه الوفاء
به ولا يصح أيضا نذر واجب
على العبد كالصلوات الخمس
أما الواجب على الكفاية
فيلزمه كما يقتضيه كلام
الروضة وأصلها

الشرع له كما وضحه سابقا وقوله كما يقتضيه كلام الروضة وأصلها هو المعتمد (قوله ولا يلزم النذر الخ) أي تخبر البخاري عن ابن عباس قال بينما النبي صلى الله عليه وسلم يخطب أذرى رجلا قائما في الشمس فسأل عنه فقالوا له هذا أبو إسرائيل نذر أن يصوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم فقال صلى الله عليه وسلم مروه فليتكلم ولا يستظل وليقعد وليتم صومه ويؤخذ من هذا الحديث أن نذر ترك الكلام لا ينعقد وبه مرجح في الزوائد والمجموع ولا يلزم النكاح بالنذر كما جرى عليه ابن المقرئ لأن الأصل فيه الإباحة ولا نظر لكونه قد يكون مندوبا كما في التائب الواحد للامانة لكونه عارضا وإن خالف فيه بعض المتأخرين إذا كان مندوبا (قوله أي لا ينعقد) أشار الشارح بذلك إلى أن المراد بعدم لزوم في كلامه عدم الانعقاد ولو عبر به لكان أولى لأنه يلزم من عدم الانعقاد عدم لزوم (قوله على ترك مباح أو فعله) لعل على بمعنى الباطل المعنى ولا يلزم النذر المتعلق بترك مباح أو فعله لأنه لا يظهر معنى الاستعلاء هنا وفسر في الروضة وأصلها المباح بما لم يرد فيه ترغيب ولا ترهيب وزاد في المجموع واستوى فعله وتركه شرعا كنوم وأكل وشرب ولو قصد بالنوم النشاط على التمسك وبالأكل والشرب التقوى على العبادة لأن ذلك عارض بسبب القصد والأصل الإباحة وخالف فيه بعض المتأخرين فقال يصح نذر ما ذكره حيث لا ينافي عبادة في هذه الحالة (قوله فالأول كقوله الخ) أي إذا أردت بيان أمثلة الأول وهو ترك المباح فاقول لك الأول كقوله الخ (قوله لا آكل لحما ولا أشرب لبنا الخ) أشار بذلك إلى أن فرض الكلام فيما إذا لم يشتمل على حث ولا منع ولا تحقيق خبر وخلاهن الإضافة إلى الله تعالى ففي هذه الحالة يجري فيها الخلاف الآتي في لزوم الكفارة إذا خالف والمعتمد عدم اللزوم حيث ذكروا ما إذا اشتمل على حث أو منع أو تحقيق خبر وكان فيه إضافة إلى الله تعالى كان قال إن لم ادخل الدار وإن كلمت زيدا وإن لم يكن الأمر كما قلت فعلى أن آكل لحما وأشرب لبنا أو نحو ذلك أو قال ابتداء الله على أن آكل العطير مثلا لزمته الكفارة عند المخالفة نظرا لكونه في معنى اليمين في الأول ولتلك حرمة اسم الله تعالى في الثاني (قوله وما شبهه) وفي بعض النسخ وما شبه ذلك أي وما شبه قوله المذكور وقوله من المباح أي حال كونه كائنا من المباح وقوله كقوله لا لبس كذا تمثيل لما شبه ذلك من المباح (قوله والثاني) أي الذي هو فعل المباح وقوله نحو آكل كذا أي نحو قوله آكل كذا بعد الممزة لما شبه ما بعده في أن كلا فعل

(نذر لا يلزم الزمان أي لا ينعقد
على ترك مباح أو فعله
فالأول كقوله لا آكل لحما
ولا أشرب لبنا وما شبهه)
من المباح كقوله لا لبس
كذا والثاني نحو آكل كذا
وأشرب كذا واللبس كذا

مضارع (قوله واذا خالف الحج) واذا لم يخالف فلا شيء عليه قطعا وقوله النذر المباح
 أي المنذور المباح سواء كان فعلا او تركا فالخالف في الترك بان يفعل ما نذر تركه وفي
 الفعل بان يترك ما نذر فعله (قوله لزمه كفارة يمين على الراجح) ليس براجح بل
 مرجوح الا ان حمل على ما اذا شتم على حث او منع او تحقيق خبرا واضافة الى الله
 تعالى لانه حيث نذر لزمه الكفارة كما تقدم (قوله لكن قضية الرخصة واصلاها عدم
 اللزوم) أي عدم لزوم الكفارة وهذا هو المعتقد لكن محله اذا لم يشتمل على حث ولا منع
 ولا تحقيق خبر ولا اضافة الى الله تعالى كما مر (خاتمة) في مسائل مهمة تتعلق بالنذر
 لو نذر اهداء شيء الى الحرم لزمه جعله اليه ان سهل والا فعمل ثمنه ولو نذر تصدقا بشيء
 على أهل بلد معين لزمه صرفه الى مساكينه المسلمين ولو نذر زيتا او شمعا لاسراج
 مسجد او غيره صح النذر ان كان هناك من ينتفع به من مصل او نائم او نحوهما
 والالم يصح لانه اضاعة مال وهذا التفصيل يجري فيما لو وقف ما يشتري من غلته
 ما يبرج به ذلك والا وجه انعقاد النذر فيما لو قال البائع للشري ان خرج المبيع مستحقا
 فله على ان اهلك الفاخلا فالابن المقرى حيث جعله لغوا ولو نذرت المرأة لزوجها
 ما وجب لها عليه من حقوق الزوجية صح النذر ويبرأ الزوج منها وان لم تكن عالمة
 بالقدر وكذا لو قال نذرت لزيد ثمرة بستانى مدة حياته فانه يصح كما أفق به البلقيني
 قياسا على صحة وقف ما لم يره كما اختاره النووي ونذر ان يصلى في افضل الاوقات
 أو في احبها الى الله تعالى فقياس ما قالوه في الطلاق انه يصلى في ليلة القدر ولو نذر
 ان يعبد الله بعبادة لا يشركه فيها غيره فقياس يتولى الامامة العظمى وقيل يصلى
 داخل البيت وحده وقيل يطوف بالبيت وحده وما ورد على هذا القيل من ان البيت
 لا يخلو من طائف من ملك او غيره مردود بان العبرة بالظاهر انا ولو نذرت اتيان الحرم
 او شيء منه كالبيت الحرام لزمه نسك وان كان في الحرم لان ذلك هو المقصود شرعا
 بالاصالة من اتيان الحرم فعاد محمولا في عرف الشرع عليه ولو نذر المشي اليه لزمه
 مشي من مسكنه مع نسك ولو نذر ان يحج او يعتمر ماشيا أو عكسه لزمه المشي مع الحج
 او العمرة من حيث احرم لانه التزم المشي من النسك واوله من الاحرام فان صرح
 بانه من مسكنه وجب منه ويمتد وجوب المشي عليه حتى يفرغ من نسكه بفراغه
 من التحللين والقياس كما قاله الشيخان انه اذا كان يتردد في خلال النسك لغرض
 تجارة او غيره فله الركوب قياسا على المشي بل هو افضل منه عند النووي ولو نذر الحج

واذا خالف النذر المباح لزمه
 كفارة يمين على الراجح عند
 الغوى وتبعه المحرروا المنهاج
 لركن قضية الرخصة واصلاها
 عدم اللزوم

حافيا لزمه الحج دون الحفاء وهناك فروع كثيرة لا يحتملها المقام * وفي هذا القدر
كفاية لاولى الافهام

(كتاب احكام الاقضية والشهادات)

أى هذا كتاب بيان احكام الاقضية والشهادات وانما جمع المصنف كلامهما
لاختلافهما باختلاف انواع متعلقهما والاصل فى القضاء قبل الاجماع آيات كقوله
تعالى وأن احكم أى اقض بينهم بما انزل الله وقوله تعالى فاحكم بينهم بالقسط أى
بالعدل واخبار كخبر الصحيحين اذا اجتهد الحاكم فانظروا له اجرا أى على اجتهاده فى
طلب الحق وان اصاب فله اجران اجر على اجتهاده واجر على اصابته وفى رواية صححها
الحاكم فله عشرة اجور واجمع المسلمون كما فى شرح مسلم على ان هذا فى حاكم عالم
عادل اهل للحكم بخلاف من ليس باهل له فلا اجر له وان اصاب بل هو آثم ولا ينفذ
حكمه وان وافق الحق لا اصابته وموافقته الحق اتفاقية ليست صادرة عن أصل
شرعى فهو عاص فى جميع احكامه وكلها مردودة وقد روى الاربعة والمراد بهم
اصحاب السنن الاربعة ما عدا البخارى ومسلم ومثلهم الحاكم والبيهقى ان النبى
صلى الله عليه وسلم قال القضاء ثلاثة قاض فى الجنة وقاضى ان فى النار فاما الذى فى
الجنة فرجل عرف الحق وقضى به والذى فى النار رجل عرف الحق وجار فى الحكم
ورجل قضى للناس على جهل وما جاء فى القضاء من التحذير منه كقوله صلى الله
عليه وسلم من جعل قاضيا ذبح بغير سكين فمحمول على عظم الخطر فيه ولذلك رغب
العلماء عنه فقد قال مكحول لو خبرت بين القضاء والقتل لا خبرت القتل وامتنع منه
الشافعى وابو حنيفة رضى الله عنهما (قوله والا قضية جمع قضا بالمد) كقباء واقية
(قوله وهو) أى القضاء وقوله احكام الشئ بكسر الهمزة أى اتعانه وقوله وامضاؤه
أى تنفيذه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله فصل الخصومة وفى بعض النسخ
وفصل الحكومة وقوله بين خصمين أى فاكثروا وقوله بحكم الله تعالى متعلق بفصل
بخلاف ما اذا فصلها بغير حكم الله تعالى فليس بقضاء حقيقة (قوله والشهادات
جمع شهادة) قد عرفت حكمة جمع كل منهما فتنبيهه وقوله مصدر شهد أى وهى
مصدر شهد يقال شهد يشهد شهادة وقوله من الشهود أى مأخوذة من الشهود

(كتاب)
احكام
والشهادات والا قضية جمع
قضاء بالمد وهو لغة احكام
الشئ وامضاؤه وشرعا فصل
الخصومة بين خصمين بحكم
الله تعالى والشهادات جمع
شهادة مصدر شهد من
الشهود يعنى المحضون

وقوله بمعنى الحضور أي بمعنى هو الحضور فالإضافة لليمان (قوله والقضاء فرض كفاية) أي في حق الصالح له في الناحية التي هي مسافة العدوى فيجب أن يكون بين كل قاضين مسافة عدوى وأما ما بين كل مقيمين فمسافة قصر وهذا إن تعدد الصالح كما أشار إليه بقوله فإن تعين على شخص لزمه طلبة وأما تولية الإمام له ففرض عين عليه فيولي الصالح له ليقوم به كان يقول له وليتك القضاء أو قلدتك أو أزمته فان ولي غير الصالح له لم يصح توليته ويأثم المولى بكسر اللام والمولى بفتحها ولا ينفذ حكمه وإن أصاب فيه إلا للضرورة بأن ولي سلطان ذو شوكة مسلما فاستقام أو مقلدا فنفذ قضاؤه للضرورة لئلا تعطل مصالح الناس ومحل اشتراط كونه ذا شوكة إذا وجد المجتهد والأفلاحي شرط أن يكون ذا شوكة ونخرج بالمسلم الكافر إذا ولاه ذو الشوكة فلا ينفذ قضاؤه وأما المرأة والصبي فصرح ابن عبد السلام بنفوذهما منهما ويجوز أن يحكم اثنان فكثر في غير عقوبة لله تعالى أهلة قضاء مطلقا وغير أهل له مع عدم القاضي أو مع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكم المحكم عليهما إلا برضاهما قبل الحكم بأن يقول له حكمنا لك **بكم** بيننا ورضينا بحكمك هذا إن لم يكن أحدهما قاضيا والأفلاحي شرط رضاهما وتثبت تولية القاضي بشاهدين يخرجان معه إلى محل ولايته بخبران أهله أو باستفاضة ويسن أن يكتب له مواليه كتابا بالتولية وبما يحتاج إليه لأنه صلى الله عليه وسلم كتب لعمر بن حزم لما بعثه إلى اليمن كتابا بالتولية وإن يدخل وعليه عمامة سوداء يوم الاثنين فخميس فسبت وإن يبحث عن حال علماء المهمل وعدوله قبل دخوله أن تبصر والأفحيم يدخل ومحمل ذلك أن لم يكن عارفا بهم ويجوز نصب أكثر من قاض بمحل أن لم يشرط عليهم اجتماعهم على الحكم والأفلاحي يجوز لما يقع بينهم من الخلاف في محل الاجتهاد ويؤخذ من التعديل أن محمل عدم الجواز في غير المسائل المتفق عليها وهو ظاهر ويندب للإمام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف إعانة له فإن أطلق الأذن في الاستخلاف استخلف مطلقا وإن خصه بشيء لم يتعده وإن يأذن له في الاستخلاف ولم ينه عنه استخلف فيما عجز عنه لحاجته إليه دون ما قدر عليه وإن نهاه عنه لم يستخلف أصلا ويقتصر على ما يمكنه ولو زالت أهلية القاضي يجنون ونحوه كإغناء العزل ولو عادت أهليته لم تعد ولايته فيحتاج إلى تولية جديدة وله عزل نفسه كالوكيل وللإمام عزل بمخل وبأفضل منه وبمصلحة كسكين فتنة فإن لم يكن شيء من ذلك حرم عزله لكن ينفذ إن وجد ثم صالح والأفلا

والقضاء فرض كفاية

ولا ينزل قبل بلوغ عزله له فان علق عزله على قراءته كتابا اعزل بقراءته عليه
 كما ينزل بقراءته بنفسه وينزل بانعزاله نائبة لقيم يقيم ووقف ولا من استخلفه
 بقول الامام استخلف عني ولا ينزل قاض ووال بانعزال الامام (قوله فان تعين
 على شخص) مقابل المحذوف تقديره هذا ان لم يتعين على شخص بأن تعدد الصالح
 له في الناحية كما مر التنبيه عليه وقوله لزمه طلبه أي ان لم يولاه الامام ابتداء ويلزمه
 طلبه ولو علم عدم الاجابة على الراجح ولزمه قبوله ان ولا ابتداء للحاجة اليه فيهما
 ويلزمه طلبه وقبوله ولو بذل مال أو خاف من نفسه الميل وانما يلزمه الطلب والقبول
 في ناحيته فلا يلزمه في غيرها لان فيه تعديا بترك الوطن بالكلية بخلاف سائر
 الفروض كالجهاد وتعلم العلم (قوله ولا يجوز) أي ولا يصح أيضا وقوله أن يلي القضاء
 أي الذي هو المحكم بين الناس (قوله الامن استكمات فيه) أي من اجتمعت فيه
 والسن والتسارائدتان فاعني كملت بمعنى اجتمعت كما علمت وقوله خمسة عشر لعل ذلك
 باعتبار كون المعدود مذكرا معني لان الخمسة بمعنى الشرط والا فالمناسب الذمخة
 التي ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ خمس عشرة لان المعدود مؤنث وقوله
 خصلة أي حالة (قوله أحدها) أي أحد الخصال الخمس عشرة ولعله لم يقل الاولى
 والثانية والثالثة وهكذا كما قال الشيخ الخطيب نظرا للتذكير معني ولذلك قال
 والثاني والثالث وهكذا والا فالمعدود مؤنث في مكان المناسب له أن يقول الاولى
 والثانية والثالثة وهكذا كما صنع الشيخ الخطيب (قوله الاسلام) خبر بالمبتدأ
 الذي قدره الشارح وهو في كلام المصنف بدل من خمسة عشر (قوله فلا تصح ولاية
 الكافر) تقرير على مفهوم الشرط الذي هو الاسلام (قوله ولو كانت على كافر)
 غاية في عدم صحة ولاية الكافر لانه ليس من أهل هذه الولاية ولو على مثله (قوله
 قال الماوردي وما جرت به الخ) غرضه بذلك الجواب عما يرد على قوله فلا تصح
 ولاية الكافر ولو على كافر وقوله من نصب رجل بيان لعادة الولاية وقوله من أهل
 الذمة أي ليحكم بينهم وقوله فتقليد رياسة فيصير بذلك رئيسا عليهم وقوله وزعامة أي
 سيادة فيصير بذلك زعيما أي سيدا لهم في المختار فيصير زعيم القوم بسيدهم وقوله لا
 تعاد حكم وقضاء فلا يصير بذلك حاكما عليهم وقاضيا بينهم وعطف القضاء على الحكم
 عطف مرادف لما علمت من أن القضاء هو الحكم بين الناس (قوله ولا يلزم أهل
 الذمة الحكم بالزامه) أي لانه ليس له مرتبة الا لزام لما علمت من أنه لم يصير بذلك حاكما

فان تعين على شخص لزمه
 طلبه (ولا يجوز ان يلي القضاء
 الامن استكمات فيه خمسة
 عشر) وفي بعض النسخ
 خمس عشرة (خصلة)
 أحدها (الاسلام) فلا تصح
 ولاية الكافر ولو كانت على
 كافر قال الماوردي وما
 جرت به عادة الولاية من
 نصب رجل من أهل الذمة
 فتقليد رياسة وزعامة
 ولاية ليحكم وقضاء ولا يلزم
 أهل الذمة الحكم بالزامه
 بل بالزامهم

ولا قاضيا وقوله بل بالتزامهم أي بل يلزمهم الحكم بالتزامهم له (قوله والثاني
والثالث) أي من النخصل الخمسة عشر وقوله الباطل والعقل فلا بد أن يكون مكلفا
لنقص غير المكلف وقوله فلا ولاية لصي ومجنون تفريع على مفهوم الشرطين على
اللف والنشر المرتب وقوله أطبق جنونه أولا أي ولم يطبق جنونه بأن تقطع (قوله
والرابع الحرية) أي الكاملة أخذ من قوله في التفريع على المفهوم فلا تصح
ولاية رقيق كله أو بعضه أي لنقصه (قوله والخامس الذكورة) وفي بعض
النسخ الذكورية لمناسبة الحرية والمراد الذكورة بيقينا بدليل ذكر الخنثى
في التفريع على المفهوم (قوله فلا تصح ولاية امرأة ولا خنثى) أي مشكل أما
الخنثى الواضح بالذكورة فتصح ولايته كما قاله في البحر (قوله ولو ولي الخنثى حال
الجهل) أي بحاله بخلاف ما لو ولي حال العلم بحاله بأن اتضح بالذكورة كما علمت
وقوله لم ينفذ حكمه أي نظرا للظاهر من حاله وهذا صريح في أن الحكم لا يعتبر فيه ما
في نفس الأمر ثم يعدينونته ذكر اتضح توليته وينفذ حكمه كما تقدم عن البحر وقوله
في المذهب هو المعتقد ويؤخذ منه أن مقابله أنه ينفذ حكمه نظرا لما في نفس الأمر
(قوله والسادس العدالة) هي لغة التوسط وشرعا ملائكة في النفس تمنع
من اقتراف البكائر والزنا واللباحية وهذا هو الذي أراده بقوله وسيأتي بيانها
في فصل الشهادات (قوله فلا ولاية لفاسق) تفريع على مفهوم العدالة
والفاسق هو الذي ارتكب كبيرة أو أصغر على صغيرة ولم تغلب طاعته على معاصيه
في الشق الثاني وقوله بشئ لا شبهة له فيه متعلق بفاسق ومقتضاه أنه تصح توليته
الفاسق بحاله فيه شبهة كان شرب الخمر وهو الخمر الذي يغلى بالنار حتى يذهب ثلثه
فإذا شربه صار فاسقا بحاله فيه شبهة لأن أبا حنيفة يجوز شربه فانتقض الخلاف شبهة
وهذا أحد وجهين والراجح أنه لا يصح تولية الفاسق ولو بحاله فيه شبهة وعبارة الشيخ
الخطيب فلا تصح ولاية فاسق ولو بحاله فيه شبهة على الصحيح كما قاله ابن القيم
في مختصر الكفاية وإن اقتضى كلام الدميري خلافه انتهى وكلام الشارح
يوافق كلام الدميري وقد علمت ضعفه (قوله والسابع معرفة أحكام) أي معرفة
أنواع محال الأحكام فهو على تقدير مضافين لأن المراد أن يعرف تلك الأنواع التي
هي محال النظر والاجتهاد لئلا يتمكن من استنباط الأحكام منها ويتقدر على الترجيح
فيها عند تعارض الأدلة كما أشار إليه الشارح بقوله على طريق الاجتهاد وليس

والثاني والثالث (الباطل
والعقل) فلا ولاية لصي
ومجنون أطبق جنونه أولا
(و) الرابع (الحرية) فلا
تصح ولاية رقيق كله
أو بعضه (و) الخامس
(الذكورة) فلا تصح ولاية
الخنثى ولو ولي الخنثى
حال الجهل فيحكم ثم بان
لم ينفذ حكمه في المذهب
(و) السادس (العدالة)
وسيأتي بيانها في فصل
الشهادات فلا ولاية لفاسق
بشئ لا شبهة له فيه (و)
السابع (معرفة أحكام)

المراد معرفة الاحكام بالفعل كما هو ظاهر كلام المصنف بل المراد معرفة انواع محالها من الادلة كالعام وهو اقط يستغرق الصالح له من غير حصر والخاص وهو ضد العام والمطلق وهو ما دل على المساهية بقيد والمجمل وهو الذي لم تنضح دلالة والمبين وهو ضد المجمل والنص وهو ما دل دلالة ظاهرة على شئ واحتمل غيره الى غير ذلك من انواع أدلة الكتاب والسنة ومن انواع السنة المتواترة وهو ما رواه جمع عن جمع يؤمن قواطعهم على الكذب والآحاد وهو ما رواه واحد عن واحد والمتصل والمقطوع وهو الذي لم يتصل اسناده كما قال في البيقونية

وكل ما لم يتصل بحال * اسناده منقطع الاوصال

والمرفوع وهو الذي اضيف للنبي صلى الله عليه وسلم كما قال في البيقونية وما اضيف للنبي المرفوع * والمرسل وهو الذي سقط منه الصحابي كما قال فيها ومرسل منه الصحابي سقط * الى غير ذلك وكيفية الترجيح عند التعارض أن يقدم الخاص على العام والمقيد على المطلق والمبين على المجمل والنص على الظاهر والناسخ على المنسوخ والمتواتر على الآحاد ولا بد أن يعرف حال الرواة قوة وضعف في حديث لم يجمع على قبوله ومحل اشتراط هذا وما بعده من الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر في المجتهد المطلق وهو الذي يقدر على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة فيبقى بها في جميع الابواب او في بعض الابواب لانه يتأني تبعض الاجتهاد بأن يكون العالم مجتهدا في باب دون باب فيكفيه علم ما يتعلق بالباب الذي يجتهد فيه قال ابن دقيق العيد ولا يخلو العصر عن مجتهد الا اذا تداعى الزمان وقرت الساعة خلافا لمن قال بعدم وجود المجتهد لا تقطع الاجتهاد كالغزالي فانه قال ان العصر خلا عن المجتهد المستقل وقد كان الشيخ أبو علي والاسناد أبوابا محققا والقاضي حسين وغيرهم يقولون لسنا مقلدين للشافعي رضي الله عنه بل وافق رأينا رأيه فكيف يمكن التضاء على اعصار هؤلاء بخلوها عن المجتهد وأما المقلد لامام خاص فلا يشترط فيه المعرفة قواعد امامه وهي في حقه كنصوص الشرع في حق المجتهد فيراعى فيها ما يراعيه المجتهد في نصوص الشرع وليس له أن يعدل عن نص امامه كما لا يسوغ للمجتهدانه يعدل عن نص الشرع فلا يحكم القاضي الا باجتهاده ان كان مجتهدا أو اجتهاد مقلده ان كان مقلدا ولا يجوز أن يشترط عليه الحكم بغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده لانه لا يعتقده (قوله الكتاب) أي القرآن العزيز وقوله والسنة أي الاحاديث الشريفة وهي كل ما نسب

الكتاب والسنة

للنبي صلى الله عليه وسلم من الأقوال والأفعال والهمم والتقارير كأن فعل
 بعض الصحابة أو قال شيئاً بحضرة صلى الله عليه وسلم وأقره (قوله على طريق
 الاجتهاد) أي على طريق هو الاجتهاد المطلق وهو استنباط الأحكام من الكتاب
 أو السنة كما علم مما تقدم (قوله ولا يشترط حفظه الخ) أي بل يكفي أن يعرف
 مظان الأحكام في أبوابها ويراجعها وقت الحاجة إليها وقوله لا يات الأحكام أي
 الآيات التي تتعلق بها الأحكام وهي كما قال البندنجي والماوردي وغيرهما
 خمسمائة آية وعن الماوردي أن أحاديث الأحكام كذلك وبالجمل فلا يشترط
 أن يكون حافظاً للقرآن ولا بعضه ولا حافظاً للأحاديث ولا بعضها لكن يشترط
 أن يكون له أصل صحيح من كتب الأحاديث كصحیح البخاري ومسلم وسنن أبي داود
 (قوله عن ظهر قلب) أي عن قلب شبيه بالظهور في القوة فهو من إضافة المشبهة
 للمشبّه كما في بحين الماء أي الماء الشبيه بالبحين في الصفاء وهو الفضة الخالصة أو أن
 لفظ ظهر مقحم أي زائد (قوله ونخرج بالأحكام القصص والمواظ) أي فلا يشترط
 معرفتها والقصص جمع قصة وهي حكاية حال الأمم الماضية كحال بني إسرائيل
 وما وقع بينهم والمواظ جمع موعظة وهي ما يترتب عليها التعاط وانزجار (قوله
 والثامن معرفة الاجماع) أي معرفة المجمع عليه من الصحابة فمن بعدهم لتلايق
 في حكم اجمعوا على خلافه فالمراد بالاجماع المجمع عليه (قوله وهو) أي الاجماع
 ليسكن بالمعنى المصدري وإن كان المراد به اسم المفعول وقوله اتفاق أهل الحل والعقد
 أي حل الأمور وعقدها والمراد بهم العلماء دون الدوام فانهم لا اعتبار بهم سيما
 في هذا المقام وقوله من أمة محمد صلى الله عليه وسلم ظاهره بل صريحه أن اتفاق أهل
 الحل والعقد من أمة غير سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لا يسمى اجماعاً ويحتمل
 أن يكون التخصيص لكون اجماع هذه الأمة هو الذي يتعلق بتأخلاف اجماع غيرها
 وقوله على أمر من الأمور متعلق باتفاق ولا بد لهم من مستند من الكتاب أو السنة
 (قوله ولا يشترط معرفته لكل فرد من أفراد الاجماع) أي لكل مسألة من
 المسائل المجمع عليها وغرضه بذلك دفع ما يتوهم أنه يشترط معرفته لجميع المسائل المجمع
 عليها وقوله بل يكفي الخ اضرب انتقالي عما قبله لا بطلاني لأنه لم يبطل ما قبله وقوله
 في المسألة التي يفتي بها أي أن كان يتسكّم فيها على سبيل الفتوى وقوله أو يحكم فيها
 أي أن كان يتسكّم فيها على سبيل الحكم والالزام وقوله أن قوله لا يخالف الاجماع

على طريق الاجتهاد ولا
 يشترط حفظه لا يات
 الأحكام ولا احاديتها
 المتعلقة بها من ظهور قلب
 ونخرج بالأحكام القصص
 والمواظ (و) الثامن (معرفة
 الاجماع) وهو اتفاق أهل
 الحل والعقد من أمة محمد
 صلى الله عليه وسلم على أمر
 من الأمور ولا يشترط معرفته
 لكل فرد من أفراد الاجماع
 بل يكفي في المسألة التي يفتي
 بها أو يحكم فيها أن قوله
 لا يخالف الاجماع فيها

فيها أي لكونه يعلم ان قوله فيها موافق لقول بعض المتقدمين أو يغلب على ظنه
ان هذه المسئلة حدثت ووقعت في عصره فقط وعلى قياس هذا معرفة الناسخ
والمنسوخ كما نقله الشيخان عن أنزالي وأقره (قوله والتاسع معرفة الاختلاف
الواقع بين العلماء) أي معرفة المسائل المختلف فيها بين العلماء ولا يشترط معرفته
لكل فرد من أفراد المسائل المختلف فيها كما هو ظاهره بل يكفي معرفة ان قوله
في المسألة التي يقضى فيها لا يخالف أقوال العلماء فيها من الصحابة فمن بعدهم كما مر
في معرفة الإجماع (قوله والعاشر معرفة طرق الاجتهاد) أي بأن يعرف ما تقدم
من أنواع أدلة الكتاب والسنة كالعام والخاص والمطلق والمقيّد والمجمل والمبين
إلى آخره ويعرف ما سيأتي من طرف من لسان العرب وتفسير كتاب الله تعالى مع
معرفة القياس بأنواعه الثلاثة الأولى والمساوي والأدون فالأول كقياس الضرب
على التأنيف في التحريم الثابت بقوله تعالى ولا تقل سمأ أف والثاني كقياس
أحراق مال اليتيم على أكله في التحريم بجماع الاتفاق في كل والثالث كقياس
التفاح على البرقي الزا بجماع الطعم والأقنيات في كل ولا بد أن يعرف الأدلة المختلف
فيها كالاستحباب والاختصاص ما قيل كما في دية الكفاي فإن أقل ما قيل فيها
ان دية كثلث دية المسلم ويشترط أيضا معرفة أصول الاعتقاد كما حكاها في الروضة
وأصلها عن الأصحاب (قوله أي كيفية الاستدلال من أدلة الأحكام) أي من
كون الأمر للوجوب والنهي للتحريم وكون الخاص مقدما على العام والمقيّد على
المطلق والمبين على المجمل والنص على الظاهر إلى آخر ما تقدم (قوله والحادي عشر
معرفة طرف من لسان العرب) أي لان به يعرف الأمر والنهي والخبر والاستفهام
والوعد والوعيد والأسماء والأفعال والحروف إلى غير ذلك مما لا بد منه في فهم
الأحكام من الكتاب والسنة (قوله من لغة) هي اللفاظ المفردة المنسوبة
إلى العرب وقوله وصرف هو علم يعرف به أحوال الكلمات صحة واعتلالا وتصاريقها
من أمر ومضارع ومصدر إلى غير ذلك كنصر ينصر نصرا وهكذا وقوله ونحو هو علم يعرف
به أحوال أواخر الكلمات عند التركيب أعرابا وبناء ولا يشترط أن يكون متبحرا
في هذه العلوم حتى يكون في اللغة كالتحليل وفي النحو كسيبويه بل يكفي معرفته لمجل
من كل علم منها وهو أمر سهل في هذا الزمان كما قاله ابن الصباغ فان العلوم قد دونت
وجعت (قوله ومعرفة تفسير الخ) أي ومعرفة طرف من تفسير كتاب الله تعالى

(و) التاسع معرفة
الاختلاف الواقع بين
العلماء (و) العاشر معرفة
طرق الاجتهاد أي كيفية
الاستدلال من أدلة
الأحكام (و) الحادي عشر
معرفة طرف من لسان
العرب (و) من لغة وصرف ونحو
(و) معرفة تفسير كتاب الله
تعالى

ليتوصل به الى معرفة الاحكام المأخوذة منه وهذا وما قبله من جملة طرق الاجتهاد
كما تقدم التنبيه عليه وجعل الشارح معرفة طرف من لسان العرب ومعرفة تفسير
كتاب الله تعالى شيئا واحدا وهو الحادى عشر بعد ان جعل معرفة الاجماع واحدا
وهو الثامن ومعرفة الاختلاف واحدا وهو التاسع وجعل الشيخ الخطيب معرفة
الاجماع والاختلاف واحدا وهو الثامن ومعرفة طرق الاجتهاد التاسع ومعرفة
طرف من لسان العرب العاشر ومعرفة طرف من تفسير كتاب الله تعالى الحادى عشر
(قوله والثاني عشر ان يكون سميا) أى لان الاسم لا يفرق بين اقرار وانكار وانشاء
واخبار (قوله ولو يصباح في اذنيه) غاية في كونه سميا فلا يضر الا الصمم الشديد
بحيث لا يسمع أصلا (قوله فلا يصح تولية أعمى) أى لا يسمع أصلا كما علمت (قوله
والثالث عشر ان يكون بصيرا) أى ولو باحدى عينيه كما أشار اليه الشارح قوله
ويجوز كونه أعور وكذا من يبصر نهارا فقط دون من يبصر ليلا فقط فانه لا ذرعى
وخالفه الرملى ومن تبعه فمن يبصر ليلا فقط فقال يكفي كونه يبصر ليلا فقط كما يكفي
كونه يبصر نهارا فقط (فائدة) البصر قوة في العين تدرك به المحسوسات كما
ان البصيرة قوة في القلب تدرك بها المعقولات فالبصيرة للقلب بمنزلة البصر للعين
(قوله فلا يصح تولية أعمى) أى خلافا للامام مالك رضى الله عنه حيث قال بجحمة
تولية الأعمى أخذ من استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم لابن أم مكتوم على المدينة
وهو أعمى واجب عن ذلك بأنه صلى الله عليه وسلم استخلفه في امامة الصلاة دون
الحكم وبأن توليته له تولية زعامة ورياسة لا تولية قضاء وحكم وكالا عمى من يرى
الاشباح ولا يعرف الصور وان قربت اليه لانه لا يعرف الطالب من المطلوب
ويستثنى ما لو سمع القاضي البينة ثم عمى فانه يقضى في تلك الواقعة على الأصح
وما لو نزل أهل قلعة على حكم أعمى فيجوز أن يولى ذلك كما في قصة سعد بن معاذ فان
اليهود قالوا لا تنزل الاعلى حكم سعد فرضى النبي صلى الله عليه وسلم وولاه عليهم
فحكم فيهم بأن تقتل مقاتلتهم وأن تسبي ذرارهم فقال صلى الله عليه وسلم حكمت
فيهم بحكم الملك أو كما قال وكان أعمى كما هو مذكور في محله (قوله ويجوز كونه أعور)
أى لانه يبصر باحدى عينيه فيحصل المقصود من معرفة المذمى والمذمى عليه وقوله
كما قال الرويانى هو المتمد (قوله والرابع عشر ان يكون كاتباً) أى لانه يحتاج الى
أن يكتب لغيره ولان فيه اماناً من تحريف القارى عليه (قوله وما ذكره المصنف

(و) الثاني عشر (ان يكون سمياً) ولو يصباح في اذنيه
ولا يصح تولية أعمى (و) الثالث عشر (ان يكون بصيراً) فلا يصح تولية أعمى ويجوز كونه أعوراً
(و) الرابع عشر (ان يكون كاتباً) وما ذكره المصنف من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح والاصح خلافه

من اشتراط كون القاضي كاتباً وجهه مرجوح) أي وإن اختاره الأذرعى والزرعشى وقوله والأصح خلافه أي خلاف اشتراط كونه كاتباً فالراجح أنه لا يشترط لأنه صلى الله عليه وسلم كان لا يقرأ ولا يكتب وحيث كان اشتراط كونه كاتباً ضيقاً فالأولى إبداله بكونه ناطقاً فلا يصح توبة الأحرس على الصحيح لأنه كالجحد لكونه لا ينطق وكما لا يشترط كونه كاتباً على الأصح لا يشترط كونه حاسباً كما صوبه في المطلب لأن المجمل بالحساب لا يوجب عملاً في غير المسائل الحسابية والاحاطة بجميع الأحكام لا تشترط وقد كان صلى الله عليه وسلم أمياً لا يكتب ولا يحسب كما في الحديث الصحيح (قوله والخامس عشر أن يكون مستيقظاً) وفي بعض النسخ متيقظاً وقد أشار الشارح بالتفريع الذي ذكره إلى أن المراد بالمتيقظ غير المغفل بأن لا يكون محتال النظر أو الفكر لمرض أو كبر أو غيرهما وعلى هذا لا يكون كلام المصنف في هذا الشرط ضيقاً لأنه لا بد من كونه غير محتال النظر أو الفكر ليس فيه كفاية للقيام بأمر القضاء فإن محتال النظر أو الفكر ليس فيه كفاية لذلك وأشار الشيخ الخطيب إلى أن المراد به قوى الفطنة والحدق والضبط فإنه قال بحيث لا يوثق من غفلة ولا يتخددع من غرة أي لا يصاب في الحكم من أجل غفلة ولا يتخددع عن الحق من أجل غرة ثم قال كما اقتضاه كلام ابن القاص وصرح به الماوردي والرويانى واختاره الأذرعى في التوسط واستند فيه إلى قول الشيخين ويشترط في المفتى التيقظ وقوة الضبط قال أي الأذرعى والقاضى أولى باشتراط ذلك والاضاعت الحقوق اه ثم قال الخطيب ولكن المجزوم به كما في الروضة وغيرها استعجاب ذلك لا اشتراطه فالجواب أنه إن فسر كونه متيقظاً بكونه غير محتال النظر كان شرطاً صحيحاً وإن فسر بكونه قوى الفطنة والحدق والضبط كان مستحباً لا شرطاً والشارح حمل كلام المصنف على الأول والشيخ الخطيب جملة على الثاني وأبدله بأن يكون فيه الكفاية للقيام بأمر القضاء وقرع على ذلك قوله فلا يولى محتال نظر بكرة أو مرض أو نحو ذلك وهذا يرجع لما قاله الشارح ثم قال وفسر بعضهم الكفاية باللائقة بالقضاء بأن يكون فيه قوة على تنفيذ الحق بنفسه فلا يكون ضعيف النفس جباناً فإن كثيراً من الناس عالمادينا ونفسه ضعيفة عن التنفيذ والالزام والسطوة فيطمع في جانبه بسبب ذلك اه (قوله فلا يصح تولية مغفل) أي محتال النظر أو الفكر أخذ من قوله بأن احتمل نظره أو فكره وقوله أما المرض أو كبر أو غيره كبلادة وهذا بيان لأسباب الغفلة

(و) الخامس عشر أن يكون مستيقظاً فلا يصح تولية مغفل بأن احتمل نظره أو فكره أما الكبر أو مرض أو غيره

(قوله ولم يفرغ المصنف من شروط القاضي الخ) دخول على كلام المصنف وانما قدم الشروط اهتماما بها وقوله شرع في آدابه جواب لما والا دأب جمع ادب وهو الامر المطلوب مستحبا كان أو واجبا فالاول ذكره بقوله ويستحب أن يجلس الخ والثاني ذكره بقوله ويسوى بين الخصمين الخ وقوله فقال عطف على شرع (قوله ويستحب أن يجلس) أي للقضاء ويستحب أن يأتي المجلس راكبا ويسلم على الناس يمينا وشمالا وأن يجلس على مرتفع كدكة وكرسی ليسهل عليه النظر إلى الناس ويسهل عليهم المطالبة بين يديه وأن يتميز عن غيره بفرض كمرتبة ووسادة وطبلسان وعمامة معروفة كالعرف المشهور الآن وأن كان زاهدا واضعاً ليعرفه الناس وليكون ائيبا للخصوم وارفقا به وأن يستقبل القبلة في جلوسه لأنها اشرف الجهات وأن يدعو عقب جلوسه بالتوفيق والسداد والاولى أن يقول كما قال النبي صلى الله عليه وسلم فيما روته أم سلمة اللهم اني اعوذ بك أن اضل أو اضل أو ازل أو ازل أو اظلم أو اظلم أو اجهل أو يجهل علي وهو حديث صحيح رواه أبو داود كما قاله في الاذكار وكان الشعبي يقول اذا خرج الى مجلس القضاء يزيد فيه أو اعتدي أو يعتدي علي اللهم اعني بالعلم وزيني بالحلم والزمني بالتقوى حتى لا انطق الا بالحق ولا افضي الا بالعدل وأن يشاور الفقهاء الامناء عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الادلة قال تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم وشاورهم في الامر قال الحسن البصري كان صلى الله عليه وسلم مستغنيا عن المشاورة ولكن أراد الله أن تكون سنة للحكام ويدخل في الفقهاء المذكورين الاعشى والعبد والمرأة حيث كانوا كذلك لان المراد بهم كما قاله جمع من الاصحاب الذين يقبل قولهم في الافتاء ويخرج الجاهل والفاسق وخرج بقولنا عند اختلاف وجوه النظر وتعارض الادلة الحكم المعلوم بنص أو إجماع أو قياس جلي فلا حاجة للمشاورة فيه وأن يتظر أولا في حال اهل المجلس لانه عذاب عليهم من أقر منهم بحق فعل به مقتضاه بأن يقيم عليه الحد ويطلقه ان أقر بموجب حدا ويعزره ان أقر بما يوجب التعزير فان رأى اطلاقه فعل أو يأمره بإدائه المسأل ان أقر بما لا فان أداه أمر بالنداء عليه لاحتمال خصم آخر فان لم يحضر أحد اطلقه وان لم يؤده أدام حبسه ما لم يثبت اعساره ومن ادعى منهم انه مظلوم بالمجلس طلب من خصمه حجة ان كان حاضرا فان لم يقمها صدق المحبوس بعينه وان كان خصمه غائبا كتب اليه ليحضر عاجلا هو أو وكيله فان لم يحضر حلف المحبوس

ولما فرغ المصنف من شروط
القاضي شرع في آدابه فقال
(ويستحب أن يجلس)

وأما له لكن يحسن أن يأخذ منه كفيلا ثم بعد فراغه من النظر في حال المجهوسين
يتطرق في حال الأوصياء فنأدعي منهم وصاية اثبتناها عنده بيينة ثم يبحث عن حاله
وتصرفه فيها فنوجد عدلا قويا اقربه ومن وجد عدلا فاسقا وشك في عدالته نزع
المال منه ووضع عند عدل ومن وجد عدلا ضعيفا قواه بمعين فضعه اليه ثم ينظر
في امانة القاضي المتدوين على الحاجير ثم في الوقف العام والمال الضال واللقطة
ثم يتخذ كتابا للحاجة اليه فان القاضي قد لا يحسن الكتابة على ما مروا ان أحسنها
فلا يفرغ لها غالبا ويشترط في الكاتب أن يكون عدلا لئلا يخون فيما يكتبه
حرا ذكرا عارفا بكتابة محاضر وسجلات وكتب حكمية ليعلم كيفية ما يكتبه
فالمحاضر جمع محضروها يكتب فيه حضر فلان وأدعى على فلان الى احوال يقع بين
الخصمين من غير حكم والسجلات جمع سجل وهو ما يسجل فيه الحكم بعد الدعوى
ويحفظ في بيت القاضي والكتب الحكمية هي المعروفة الآن بالتحجج وهي ما يكتب
فيه ذلك ويكتب القاضي عليه خطه ثم يعطى للخصم وينسب أن يكون فقيها لئلا
يؤتى من قبل الجاهل عفيغا عن الطمع اثلا يستمال بسببه وافر العقل لئلا يخدع
في الامور جيد الخط لئلا يقع الاشتباه في الخطوط حاسبها فصيحوا ويتخذ مترجمين
يترجمان له كلام من لا يعرف لغته من خصم أو شاهد وان كان ثقیل السمع اتخذ
مسمعين بشرط أن يكون كل من المترجمين والمسمعين من اهل الشهادة لان الترجمة
والاسماع شهادة فلا بد من الاتيان بلفظها فيقول كل منهم ما شهد انه يقول كذا
لكن لا يضرهما العمى لان المقصود من الترجمة والاسماع تفسير اللفظ ونقله
وهو لا يحتاج الى المعاينة بخلاف الشهادة ولا بد من العدد في ترجمة كلام الخصم
أو الشاهد للقاضي واسماعه له لان كلامهم ما شهدا كما علمت بخلاف ترجمة
كلام القاضي للخصم أو الشاهد واسماع ما يقوله القاضي للخصم أو كلام أحد الخصمين
للآخر فلا يشترط فيه العدد بل يكفي واحدا لانه اخبار محض ويتخذ مزيكين
بشروطهما الاتية في كلام الشارح ويتخذ سجناء واسعا للتعزير واداء الحق واجرة
على المسجون لشغله له واجرة السجناء على صاحب الحق ودرة بكسر الدال
المهـ ماله وفتح الراء المشددة للتأديب بها وأول من اتخذها عمر رضي الله عنه وكانت
من نعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت اهيب من سيف الحجاج وما ضرب بها
أحدا على ذنب وعاد اليه بل يتوب منه (قوله وفي بعض النسخ أن ينزل)

وفي بعض النسخ أن ينزل
أي القاضي

وهو أولى لأن الكلام في نزوله وإقامته لا في خصوص جلوسه وقوله أي القاضي
تفسير للضمير الفاعل على كل من النسختين (قوله في وسط البلد) بفتح السين
على الأشهر إذا كان في متصل الأجزاء كما في قولك جلست في وسط الدار وبسكونها
على الأفتح إذا كان في متفرق الأجزاء كما في قولك جلست في وسط القوم وإنما
استحب أن ينزل في وسط البلد ليتساوى أهله في القرب إليه فيتساوى كل منهم
مع نظيره من جميع الجهات والأقرب كان بطرف البلد ليس مساوياً لمن كان بجواره
(قوله إذا اتسعت خطته) أي خطة البلد بأن كانت كبيرة وقوله فإن كانت البلد
صغيرة أي بأن لم تتسع خطتها وقوله نزل حيث شاء أي لمهولة المجيء إليه حينئذ
فلا يضر التفاوت في القرب إليه (قوله إن لم يكن هناك موضع معتاد تنزله القضاة)
أي ولا ينزل فيه كما في مصر ونحوها وبإل العبادي في شرحه إلى أولوية الوسط مطلقاً
حيث يتسرى نظر التساوي أهل البلد في القرب إليه كما علمنا وبه فيما سبق (قوله
ويكون جلوس القاضي) أي للقضاء وقوله في موضع فسبح أي واسع ثملاً
يتأذى الحاضرون بصفته لو كان ضيقاً وقوله بارز من برز إذا ظهر فذلك قال
الشارح أي ظاهر وقوله للناس متعلق ببارز وقوله بحيث يراه الخ تصوير لكونه
بارزاً للناس والمقصود من ذلك أن يعرفه كل من يريده (قوله ويكون مجلسه مصوناً
من أذى حر وبرد) أي محفوظاً من ذلك بحيث يكون لا ثقلاً بحال وقوله بأن يكون
في المصيف في مهب الريح وفي الشتاء في كن تصوير لكونه مصوناً من أذى حر وبرد على
اللف والنشر المرتب في مجلس في كل فصل في مكان يناسبه (قوله ولا يحجب له) أي
عن الناس وقوله وفي بعض النسخ ولا حاجب دونه أي يحجب عنه الخصوم الذين
بأقنونه وخرج به القريب وهو من وطيقته ترتيب الخصوم والاعلام بمنازل الناس
فلأبأس باتخاذها بل صرح القاضي أبو الطيب وغيره باستحبابه (قوله فلو اتخذ حاجباً
أو بواباً كره) أي في وقت الحكم ولا زجة فيكره حينئذ لقوله صلى الله عليه وسلم من
ولى من أمور الناس شيئاً فاحتجب بحجبه لله يوم القيامة رواه أبو داود والحاكم بإسناد
صحيح فإن كان في وقت خلواته أو كان ثمرة لم يكرهه وسلم من كلام الشارح أن البواب
وهو من يقدم بالباب ويدخل على القاضي للاستئذان كالحاجب فيما ذكر (قوله
ولا يقعد القاضي للقضاء في المسجد) أي صيانته له عن ارتفاع الأصوات والقط
الواقعين بمجلس القضاء (قوله فإن قضى فيه كره) أي أن اتخذ لذلك بلا عذر

(في وسط البلد) إذا اتسعت
خطته فإن كانت البلد صغيرة
نزل حيث شاء إن لم يكن
هناك موضع معتاد تنزله
القضاة ويكون جلوس
القاضي (في موضع) فسبح
(بارز) أي ظاهر (الناس)
بحيث يراه المستوطن
والقريب والقوى والضعيف
ويكون مجلسه مصوناً من
أذى حر وبرد بأن يكون
في المصيف في مهب الريح
وفي الشتاء في كن (ولا يحجب
له) وفي بعض النسخ ولا
حاجب دونه فلو اتخذ حاجباً
أو بواباً كره (ولا يقعد)
القاضي (للقضاء في المسجد)
فإن قضى فيه كره فإن اتفق
وقت حضوره في المسجد
لصلاة وغيره لخصوصية
لم يكره فصلاً فيه

اتخذ من كلام الشارح بعد واقامة الحد وفيه اشد كراهة كما نص عليه وقوله فان
 اتفق الخ محترزا لاتخاذ المقدور في كلامه وقوله لصلاة وغيرها أي كاعتكاف وقوله
 خصومة أي اراكثر وعجالة الشيخ الخطيب قضية او قضاياء وقوله لم يكره فصلها فيه
 أي فلا بأس بفصلها حيثئذ وعلى ذلك يحمل ما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعن
 خلفائه من القضاء في المسجد وقوله ~~وهكذا~~ لاحتاج الى المسجد الخ أي فلا
 يكره حيثئذ وهذا محترز لعدم العذر الذي قدرناه سابقا فان جلس فيه مع الكراهة
 أو دونها منع الخصوم من الخوض فيه بالمخاصمة والمشاكمة ونحوهما ولا يدخلونه
 جعابا بل يقعدون خارجا وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين وقوله من مطر
 ونحوه أي كحر وبرد وريح وهذا بيان للعذر (قوله ويسوى القاضى وجوبا)
 أي على الصحيح وقوله بين الخصمين أي وان اختلفا في القضية وغيرها ولا يرفع
 الموكل عن الخصم مع وكيله لان الدعوى متعلقة به أيضا بدليل انه اذا وجبت بين
 وجب تخليفه حكاها ابن الرقعة عن الديلمي بالبدال المهمة نسبة لديلمي قرية بالشام
 وان وقع في كلام الشيخ الخطيب عن الزبيلي بالراى واسمه على بن محمد واكثر نقل
 ابن الرقعة عنه وقد رأينا من يוכל فرارا من التسوية بينه وبين خصمه لجهله بهذا
 المحكم وهو ما تم به السأوى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله
 في ثلاثة اشياء) بل اكثر لان ذلك يجري في سائر وجوه الاكرام كالدخول عليه
 فلا يدخل عليه احدهما دون الآخر والقيام لهما فلا يقوم لاحدهما دون الآخر
 ان علم انه ما في خصومة فان لم يعلم الا بعد قيامه لاحدهما فاما ان يعتذر للاخر
 واما ان يقوم له كقيامه للاول وهو اولى واختار ابن ابي الدم كراهة القيام لهما
 جميعا فيما اذا كان احدهما ممن يقام له دون الآخر لانه ربما يتوهم ان القيام للاول
 دون الثاني ورد السلام عليه حافا فاسلاما عاقلا مرظاهروا وسلم احدهما فلا بأس
 أن يقول للاخر سلم لا رد عليكما او يصبر حتى يسلم فيجيبهما جميعا وقد يتوقف فيه كما
 قاله الشيخان اذا طال الفصل وكانهم احتملوه محافظة على التسوية وطلاقة
 الوجه لهما فلا ينبغي لاحدهما دون الآخر وبالجملة فلا يخص احدهما دون الآخر
 بشئ من انواع الاكرام (قوله احدها) أي احدا الثلاثة اشياء وقوله التسوية في
 المجلس كان الاولى بل الصواب حذف التسوية لان المراد عدم الموضع التي يسوى
 القاضى وجوبا بين الخصمين فيها وهكذا يقال فيما بعده ويعلم من وجوب التسوية

وكذا لاحتاج الى المسجد
 لمذ من مطر ونحوه
 (ويسوى) القاضى وجوبا
 (بين الخصمين في ثلاثة
 اشياء) احدها التسوية
 (في المجلس)

في المجلس وجوب التسوية في أصل الجلوس فلا يجلس احدهما ويقيم الآخر (قوله
 فيجلس القاضي الخصمين بين يديه) أي أو احدهما عن يمينه والآخر عن يساره
 والجلوس بين يديه أولى ولذلك اقتصر عليه الشارح وقوله اذا استويا شرفا أي في
 الاسلام انهما اجماعا وانه وان اختلفا في القضية كما مر (قوله أما المسلم المخ مقابل لقوله
 اذا استويا شرفا وقوله فيرفع على الذمي في المجلس أي وكذا في غيره من انواع الاكرام
 كما يحسنه الشيخان وعبارة المنهج وشرحه وله رفع مسلم على كافر في المجلس وغيره
 من انواع الاكرام وظاهره جواز ذلك وبه صرح سليم الرازي وغيره في الرفع في المجلس
 وعبارة الشيخ الخطيب والصحیح جواز رفع مسلم على ذمي في المجلس انتهت لكن قال
 الزركشي مع نقل ذلك عن سليم والظاهر وجوبه وبه صرح صاحب التميز وهو قياس
 القاعدة وهي ان ما جاز بعد امتناع وجب كقطع اليد في السرقة لكن هذه القاعدة
 اغلبية بدليل سجود السهو والتلاوة في الصلاة ولذلك يقولون ما جاز بعد امتناع
 صدق بالوجوب ومع ذلك فالمعتمد الوجوب كما هو ظاهر ما رواه البيهقي عن الشعبي
 قال خرج علي رضي الله عنه الى السوق فاذا هو نصراني وفي عبارة شرح المنهج
 يهودي يبيع درعا فرفها علي فقال هذه درعي يني وبينك قاضي المسلمين فاتيها
 الى القاضي شريح وكان من عمال على فلما رآه قام من مجلسه واجلسه وفي عبارة شرح
 المنهج أنه اجلسه بيمينه فقال له علي لو كان خصمي مسلما جلست معه بين يديك
 ولكي سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجلس فقال شريح
 بعد دعوى علي للدرع ما تقول يا نصراني او يا يهودي فقال الدرع درعي فقال شريح
 لعلي هل من بينة يا امير المؤمنين فقال علي صدق شريح أي فيما تضمنه الاستفهام
 الصادر منه من الخبر بان البينة على المدعي فقال النصراني او اليهودي اشهدان هذه
 احكام الانبياء ثم اسلم فاعطاه على الدرع وجعله على فرس جيد قال الشعبي
 فقد رايت يقاتل عليه المشركين ويجري ذلك في سائر وجوه الاكرام كما تقدم
 لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه ولو كان احدهما ذميا والآخر مرتدا فالصحیح أنه يرفع
 الذمي على المرتد (قوله والثاني التسوية في اللفظ) أي في استماعه منهما وقد عرفت
 ان الاولى بل الصواب حذف التسوية وقوله أي الكلام أي انواع منهما وقوله
 فلا يسمع كلام احدهما دون الآخر أي لا يترك سرفا الآخر (قوله والثالث في
 اللفظ) يفتح الحاء وبالنظاء المسألة وهو مصدر لخط يلخط كقطع يقطع وقوله أي النظر

فيجلس القاضي الخصمين
 بين يديه اذا استويا شرفا
 أما المسلم فيرفع على الذمي
 في المجلس (و) الثاني التسوية
 في اللفظ أي الكلام فلا
 يسمع كلام احدهما دون
 الآخر (و) الثالث في (اللفظ)
 أي النظر فلا يتطرق لاحدهما
 دون الآخر

قول شيخنا بفتح الحاء صوابه
 بفتح اللام وسكون الحاء
 قاله نصر

باللحاظ وهو مؤخر العين مما يلي الاذن كما في الصحيح ويحتمل وهو الظاهر ان الشارح
 أشار الى ان المراد به هنا مطلق النظر ولذلك قال تقريرا على وجوب التسوية فيه
 فلا يتظر لاحدهما دون الآخر أي لثلاثين كما رقب الاخر كما مر في الذي قبله (قوله
 ولا يجوز الخ) فيحرم ذلك بخبر هذا بالعمال غلول رواه البيهقي بهذا اللفظ وفي رواية
 سمعت أي حرام ولا نهات دعوى الميل الى صاحبها وحيث حرمت لم يملكها ويردها على
 مالكها فان تعذر بأن لم يعرفه او مات ولا وارث له وضعها في بيت المال ويستثنى
 من ذلك هدية ابعا ضه كما قاله الاذرعى لانه لا ينفذ حكمه لهم (قوله للقاضي) خرج
 بالقاضي المفتى والواعظ ومعلم العلم والقرآن فلا يحرم عليهم قبول الهدية اذا دس لهم
 رتبة الا لزام لكن ينبغي لهم كما قاله بعضهم التنزه عن ذلك ولما مضى ان يشفع لاحد
 الخصمين عند الآخر وان يدفع عنه ما عليه وان يعود المرضي ويشهدا لخصمنا تزوير
 القادمين من السفر ولو كان لهم خصومة لان ذلك قربة ويندب له حضور وليمة غير
 الخصمين ان عزم المولى النداء لها ولم يقطعه كثرة الولا ثم عن الحكم والترك الجامع
 وليس له حضور وليمة الخصمين او احدهما ولا يضيف احدا لخصمين دون الآخر
 لخوف الميل ويندب ان لا يبيع ولا يشتري وهكذا سائر المعاملات بنفسه الا ان فقد
 من يوكله ولا يوكل له معروف لئلا يحابي فيه مما فيميل قلبه الي من يحاييه اذا وقع
 بينه وبين غيره حكومة ولئلا يشتغل قلبه في الاولى عما هو بصدده من الحكم بين
 الناس (قوله ان يقبل الهدية) أي وان قلت ومثلها الهبة والضيافة والعمارة
 ان كانت لمنفعة تقابل باجرة كسكنى دار وركوب دابة بخلاف التي لا تقابل باجرة
 كقطع بسكين وغربله بغربال ونحو ذلك وكذلك الصدقة والزكاة لم يتعين الدفع
 اليه كما يحسنه بعضهم ويحرم عليه قبول الرشوة وهي ما يبدل للقاضي ليحكم بغير الحق
 او ليمتنع من الحكم بالحق لمخبر عن الله الراشي والمرتنى في الحكم وأما لو دفع له شيئا
 ليحكم له بالحق فليس من الرشوة المحرمة لكن الجواز من جهة الدافع لا من جهة
 الاخذ لانه لا يجوز اخذ شيء على الحكم سواء اعطى شيئا من بيت المال ام لا
 هابا خذونه من المحصول حرام (قوله من اهل عمله) أي من اهل محل عمله
 بان كان من اهل محل ولايته واهلها اليه في محل ولايته وكذا لو اهدى له من هو
 من غير محل ولايته في محل ولايته بان دخل به في محل ولايته وكذا لو ارسلها مع
 رسول ولم يدخل بها فيحرم قبولها على الصحيح وان ذكر الماردي فيها وجهين ففعل

(ولا يجوز للقاضي ان يقبل
 الهدية من اهل عمله)

تقييد المصنف بقوله من اهل عمله للاعترازا عما اذا ارسلها اليه من هو من غير محل ولايته ولم يدخل بها لانها لا تحرم على احد الوجهين لكنه خلاف الصحيح كما علمت فالشرط في التحريم كون الاهداء في محل ولايته وان لم يكن المهدى من اهل محل عمله وهذا كله في حق من لا خصوصية له لا حالية ولا متوقعة ولم يكن له عادة بالاهداء قبل ولاية القضاء اوله عادة وزاد عليها قدرا اوصفة فيحرم قبولها في صورتين لأن سببها العمل ظاهر او هل يحرم في صورة الزيادة قبول الجميع او الزيادة فقط وينبغي ان يقال كافي الذخائر ان لم تتميز الزيادة بجنس او قدر حرم قبول الجميع ان كان للزيادة وقع كأن كانت عادته ان يهدي اليه قطنا فاهدى اليه حيرا فان لم يكن لها وقع فلا عبرة بها وان تميزت بجنس او قدر حرم قبول الزيادة فقط ولا يحرم قبول الاصل كما لو كانت عادته الاهداء قبل ولاية القضاء ولم يزد على ما كان يهديه فانه يجوز قبولها والا لولى له اذا قبلها ان يثيب عليها ويردها لان ذلك ابعد عن التهمة (قوله فان كانت الهدية في غير عمله) أي في غير محل عمله بان كان القاضى في غير محل ولايته وقت الهدية وقوله من غير اهله أي من غير اهل محل عمله وهذا ليس بقيد بل متى كانت الهدية في غير محل عمله لم يحرم قبولها من لا خصوصية له ولو من اهل محل عمله وقوله لم يحرم في الاصح اي لم يحرم قبولها على القول الاصح وهو المعتبر (قوله وان اهدى اليه من هو في محل ولايته) أي ولو كان القاضى في غير محل ولايته وقت الهدية بأن أرسلها اليه من هو في محل ولايته وقوله وله خصوصية أي حالية او متوقعة بأن علم انه سيخاصم وقوله ولاعادة له بالهدية قبلها ليس بقيد بل متى كان له خصوصية حالية او متوقعة حرم قبول هديته ولو كان له عادة بالهدية قبلها كما في شرح المنهج وقوله حرم قبولها اي لانها تدعو الى الميل اليه والحاصل ان من له خصوصية في الحال او متوقع له خصوصية يحرم قبول هديته ولو كان القاضى في غير محل ولايته وان اعتمدها قبل ولايته وأما غير من له خصوصية فان كان القاضى في محل ولايته ولم يكن للمهدى عادة بالهدية اوله عادة وزاد عليها قدرا اوصفة حرم قبول هديته وان كان القاضى في غير محل ولايته اوفيه وكان للمهدى عادة بالهدية ولم يزد عليها لم يحرم قبول هديته هذا لتحقيق المقام فافهمه وعليك السلام (قوله ويحتمل القاضى القضاء) أي ندبا عنده من قوله أي يكره له ذلك وتنفي الكراهة اذا دعت الحاجة الى الحكم في الحال وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة (قوله أي

فان كانت الهدية في غير
عمله من غير اهله لم يحرم في
الاصح وان اهدى اليه من هو
في محل ولايته وله خصوصية
ولاعادة له بالهدية قبلها حرم
قبولها عليه (ويحتمل)
القاضى (القضاء)

يكره له) أي للقاضي وقوله ذلك أي القضاء (قوله في عشرة مواضع) أي بحسب ما ذكره المصنف والافهي أكثر من عشرة كما أشار إليه الشارح بقوله والضابط الجامع لهذه العشرة وغيرها أنه يكره للقاضي المخ وقوله وفي بعض النسخ احوال أي بدل مواضع والمراد بالمواضع الاحوال فتساوت النسختان (قوله عند الغضب) أي غير الشديد الذي يخرج منه عن حالة الاستقامة فانه الذي يكره عنده القضاء وأما الشديد الذي يخرج منه عن حالة الاستقامة فيحرم عليه القضاء عنده كما ذكره الشارح بعد تقلا عن بعضهم والغضب ثوران دم القلب عند ارادة الانتقام وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين ان يكون الغضب لله تعالى وان يكون لغيره وهو كذلك على المعتمد لان العلة تشويش الفكر وهو لا يختلف بذلك فقوله في شرح المنهج نعم ان كان غضبه لله ففي الكراهة وجهان قال البلقيني المعتمد عدمها ضعيف بل المعتمد ثبوت الكراهة كما علمت لما علمت (قوله وفي بعض النسخ في الغضب) أي في حال الغضب وهو المراد بقوله عند الغضب (قوله قال بعضهم واذا اخرج الغضب المخ) غرضه بذلك تقييد الكراهة عند الغضب بما اذا لم يخرج منه الغضب عن حالة الاستقامة والاحرم كما تقدم التنبيه عليه (قوله عن حالة الاستقامة) أي عن حالة هي الاستقامة التي هي الاعتدال فالإضافة في ذلك للبيان (قوله حرم عليه القضاء حينئذ) أي حين اذا اخرج الغضب عن حالة الاستقامة ومع ذلك فالظاهر أنه يتفد حكمه حينئذ لا سيما اذا اضطر اليه في الحال كما يرشد الى ذلك قول العلامة ابن مقاس ومثله الشيخ الخطيب وقد يتعين الحكم على الفور في صور كثيرة وقد تقدم (قوله والجوع) أي وعند الجوع على النسخة الاولى وفي المجموع على النسخة الثانية وهكذا يقال فيما بعد واهمل المصنف الشيع فزاده الشارح وقيد كلا من الجوع والشبع بقوله المفرطين احترازاً من غير المفرطين فلا كراهة فيه (قوله والعطش) أي المفرط ولذلك قال الشيخ الخطيب بمد قول المصنف والجوع والعطش المفرطين (قوله وشدة الشهوة) أي لانسكاح ويعبر عن شدة الشهوة بالتوقان الى السكاح (قوله والمخزن) أي في مصيدة أو غيرها وقوله والفرح هو السرور والانبساط والنشاط وقيل هو لذة القلب بنيل ما يشتهي وقوله المفرط طاهره أنه راجع للفرح وحده والوجه أنه راجع له ولما قبله بأن يقال المفرط كل منه ما ويدل لذلك أنه وجد في بعض النسخ المفرطين (قوله وعند المرض) أطلقه وقيد الشارح بقوله أي

أي يكره له ذلك (في عشرة مواضع) وفي بعض النسخ احوال (عند الغضب) وفي بعض النسخ في الغضب قال بعضهم واذا اخرج الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء حينئذ (والجوع) والشبع المفرطين (والعطش وشدة الشهوة والمخزن) والفرح المفرط وعند المرض أي المثل

المؤلم وقد قيد بذلك في الروضة (قوله ومدافعة الانحشبن) أي اجتماعا
 او انفرا دافعة لي مدافعة أحدها المفهوم من الكراهة عندها الكراهة عند
 مدافعتها بالاولى (قوله أي البول والغائط) أي وكذا الرجوع وداهمه المصنف
 ولو قال عند مدافعة الحدث لشل ذلك مع كونه أولى وأخصر (قوله وعند
 النعاس) أي غلبته كما قيد بذلك في الروضة (قوله وعند شدة الحر والبرد)
 أي وشدة البرد (قوله والضابط) أي القاعدة وقوله الجامع أي الشامل وقوله
 لهذه العشرة أي التي ذكرها المصنف وقوله وغيرها أي مما أهمله المصنف ومنه
 المخوف الشديد ونحو الملل بمعنى السآمة وقوله أنه يكره الخ أي متعلق بذلك وهو كل
 حال يسوء خلقه لأنه الشامل لهذه العشرة وغيرها في هذه العبارة مسامحة وعبارة
 الشيخ الخطيب وضابط الموضع التي يكره للقاضي القضاء فيها كل حال يتغير فيه
 خاتمه وكل عقله انتهت (قوله في كل حال يسوء خلقه) أي يجعله سيئا فيتغير
 خلقه وينقص عقله كما تقدم في عبارة الشيخ الخطيب (قوله وإذا حكم في حال
 مما تقدم) أي بان خالف وقضى فيها وقوله نفذ حكمه أي كما جزم به في أصل
 الروضة لقصة الزبير المشهورة وهي أنه تحاكم مع خصمه في الماء عند النبي صلى الله
 عليه وسلم فحكم للزبير بأنه يسقي أولا لكن يتسامح في بعض حقه فقال الخصم أن
 كان ابن عمك أي حكمت له لأن كان ابن عمك فتغير وجه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وقال يا زبير اجلس الماء حتى يبالغ الكعبيين أو كما قال فأمره بعد ذلك أن
 يستقي حقه وقوله مع الكراهة وإنما نفذ حكمه مع الكراهة لأنها لا مخرج
 (قوله ولا يسأل) أي لا يجوز له ذلك كما أشار إليه الشارح بقوله وجوبا وقوله أي
 إذا جالس الخصمان بين يدي القاضي أي مثلا وكان الأعم من ذلك أن يقول أي
 إذا حضر الخصمان عند القاضي كما عبر به في المنهج (قوله لا يسأل المدعى عليه
 إلا بعد كمال الدعوى) وفي بعض النسخ إلا بعد تمام الدعوى وفي ابتداء حضورهما
 سكنت عنهما حتى يتكلموا ويقول ليشكك المدعى منك لما فيه من إزالة هيبته القدوم
 قال الشيخ الخطيب أو يقول للمدعى إذا عرفه تكلم وفيه كلام مذكور في شرح الروض
 (قوله أي بعد فراغ المدعى من الدعوى الصحيحة) أي بأن استكملت الشروط
 الستة المجموعة في قول بعضهم

لكل دعوى شرط ستة جمعت * تفصيلاها مع الزام وتعيين

ومدافعة الانحشبن) أي
 البول والغائط (وعند
 النعاس وعند شدة الحر
 والبرد) والضابط الجامع
 لهذه العشرة وغيرها أنه
 يكره للقاضي القضاء في كل
 حال يسوء خلقه وإذا حكم
 في حال مما تقدم نفذ حكمه
 مع الكراهة (ولا يسأل)
 وجوبا أي إذا جالس الخصمان
 بين يدي القاضي لا يسأل
 (المدعى عليه إلا بعد كمال
 أي بعد فراغ المدعى من
 الدعوى) الصحيحة

ان لا يناقضا دعوى تغايرها * تكليف كل ونفى الحرب للدين
وقد تقدم الكلام عليها في باب القسامة (قوله وحيثئذ) أي حين اذ فرغ
المدعي من الدعوى الصحيحة وقوله يقول القاضي للمدعي عليه أي ولو بلا طلب المدعي
لان المقصود فصل الخصومة وبذلك تنفصل وقوله اخرج من دعواه أي انفصل منها
اما بالاقرار او بالانكار كما يعلم مما بعد (قوله فان أقرب ما ادعى عليه به) أي
حقيقة او حكما كان طلب من المدعي عليه اليمين فنكل ورد ما على المدعي فحلف
اليمين المردودة فانها في حكم الاقرار وقوله لزمه ما اقربه أي ولا يحتاج الى حكم
القاضي باللزم بعد الاقرار بخلاف الدينة فيحتاج الى حكم القاضي بعدها ولو سأل
المدعي القاضي ان يشهد باقرار المدعي عليه او يمين الرد أو بمسا قامت به الدينة
او ان يحكم بما ثبت عنده ويشهد عليه لزمه اجابته لذلك لان المدعي عليه قد ينكر
بعد ذلك فلا يتمكن القاضي من الحكم عليه وقد لا يقبل قوله حكمت بكذا لانه
ربما نسي أو عزل ولو حلف المدعي عليه اليمين الواجبة وسأل القاضي ذلك لزمه اجابته
أيضا ليكون ذلك حجة له فلا يطالبه المدعي مرة أخرى (قوله ولا يفيد به بعد ذلك
رجوعه) أي لانه لا يقبل الانكار بعد الاقرار ولد لك يقولون لا عذر لمن اقر (قوله
وان أنكر ما ادعى به عليه فللقاضي ان يقول الخ) أي فيجوز للقاضي ان يقول الخ
ويجوز ان يسكت بل الاولى السكوت ان علم ان المدعي يعلم ذلك وان شك في علمه
بذلك فالقول اولى وان علم جهله به وجب اعلامه به (قوله الك بينة أو شاهد مع
يمينك) فان قال لي بينة أو شاهد مع اليمين ولكن اريد حلفه مكن لانه قد يقر عند
عرض الحلف عليه فيستغنى المدعي عن اقامة الدينة فان لم يقرب بل حلف اقامها
وأظهر كذبه فله في طلب حلفه غرض وان قال لا حجة لي واقتصر على ذلك أو زاد عليه
لا حاضرة ولا غائبة او قال كل حجة اقيمها فهي كاذبة أو زور ثم أقامها ولو بعد حلف
المدعي عليه قبلت لانه ربما لا يعرف ان له حجة او نسي ثم عرف (قوله ان كان الحق
مما ثبت بشاهد ويمين) وسيفسره المصنف بما كان القصد منه المال (قوله
ولا يحلفه) أي ولا يجوز للقاضي أن يحلف المدعي عليه وقوله وفي بعض النسخ
ولا يستجفنه أي لا يطلب منه الخاف والسكين والتاء للطلب وقوله لا بعد سؤال
المدعي من القاضي ان يحلف المدعي عليه أي لا يطلب المدعي من القاضي تحليف
المدعي عليه فلو حلفه قبل طلب المدعي لم يعتد به وكذا لو حلف المدعي عليه بعد

وحيثئذ يقول القاضي
للمدعي عليه اخرج من دعواه
فان أقرب ما ادعى عليه به
لزمه ما اقربه ولا يفيد به
بعد ذلك رجوعه وان أنكر
ما ادعى به عليه فللقاضي ان
يقول للمدعي الك بينة أو
شاهد مع يمينك ان كان الحق
مما ثبت بشاهد ويمين
(ولا يحلفه) وفي بعض النسخ
ولا يستجفنه أي لا يحلف
القاضي المدعي عليه (لا بعد
سؤال المدعي) من القاضي
أن يحلف المدعي عليه

طالب المدعى وقبل تحليف القاضى كما صرح به القاضى حسين وعلم من كلام المصنف
 بالاولى أنه لا يجوز للقاضى المحكم على المدعى عليه قبل طلب المدعى منه المحكم عليه
 وهو كذلك على الاصح في الروضة (قوله ولا يطقن القاضى خعما حجة) أى ولا يجوز
 للقاضى ان يلقن خعما من الخصمين حجة يستظهر بها على خعمه لا ضراره بالخصم
 الاثر وكالخصم الشاهد فلا يلقنه الشهادة كما يزعم به في الروضة وأما تعريضه كيفية
 أداء لشهادة فيجوز كما صححه القاضى أبو المكارم الرويانى وأقره عليه في الروضة
 خلافا لشرف الغزى في ادعائه المنع منه فاعلمه انتقل نظره من منع التلقين الى منع
 التعريض لكيفية أداء الشهادة (قوله أى لا يقول لكل من الخصمين قل كذا وكذا)
 أى في حال الدعوى وأما التفهيم الا ترى فقبل الشروع في الدعوى هذا هو الفرق
 بينهما ويندب له دعاؤه الى صلح يرجى ويؤخر له المحكم يوما أو يومين برضاها
 (قوله أما استفسار الخصم) أى طلب تفسيره لدعواه غير المفصلة وقوله فيجاء اثرأى
 فهو جائز لعدم اضراره بالخصم الاثر (قوله كأن يدعى شخص قتلا على شخص)
 أى اجالا فهذه دعوى غير مفصلة فيسن للقاضى استقصاها عنها ولذلك قال الشارح
 فيقول القاضى للمدعى قتله عمدا أو خطأ أى أو شبه عمدا والكلام على تقدير الهمزة
 كما هو ظاهر (قوله ولا يفهمه كلاما) أى ولا يعلم الخصم كلاما يعرف به كيفية
 الدعوى وكيفية الجواب من اقرارا وانكارا فقول الشارح أى لا يعلمه كيف يدعى
 فيه قصور (قوله وهذه المسألة) يعنى قول المصنف ولا يفهمه كلاما وهذا أولى
 من قول المحشى وهى تعريف المدعى كيف يدعى وقوله ساقطة في بعض نسخ المتن
 أى استغناء عنها بما قبلها وعلى هذه النسخة يراد بالتلقين ما يشمل التفهيم وقد علمت
 الفرق بينهما على النسخة الاولى (قوله ولا يتعنت بالشهادة) أى لا يوقعهم
 في العنت والمشقة طالبا زائدة كما يدل عليه قوله وفي بعض النسخ ولا يتعنت شاهدا
 فالمنى أنه لا يشق عليهم كان يقول لهم لم شهدتم وما هذه الشهادة فربما يؤدى ذلك
 الى تركهم الشهادة فيتضرر الشهود له (قوله كان يقول القاضى له الخ) ليس
 ما ذكره من التعنت واعلم انه ان يقول له لم شهدت وما هذه الشهادة كما مر ومنه أيضا
 ان يستقصى منه امورا تشق عليه ولا يجوز له ان يصرخ على الشاهد ويرزعه (قوله
 ولا يقبل) أى القاضى على قراءة الفعل بالياء مع كونه مبدئا للفاعل كما شرح عليه
 الشيخ الخطيب وعليه فالشهادة بالنصب على المفعولية وفي بعض النسخ ولا يقبل

(ولا يلقن) القاضى (خعما
 حجة) أى لا يقول لكل من
 الخصمين قبل كذا وكذا
 أما استفسار الخصم فيجاء
 كأن يدعى شخص قتلا على
 شخص فيقول القاضى
 للمدعى قتله عمدا أو خطأ
 ولا يفهمه كلاما) أى
 لا يعلمه كيف يدعى وهذه
 المسألة ساقطة في بعض
 نسخ المتن (ولا يتعنت
 بالشهادة) أى بعض النسخ
 ولا يتعنت شاهدا
 يقول القاضى له كيف
 شهدت وذلك ما شهدت
 (ولا يقبل الشهادة الا من)
 أى شخص (يتبين عدالة)

بالتاء على أنه مبنى للفعول والشهادة بالرفع نائب فاعل وقوله الايمن جعل الشارح
 من ذكره موصوفة فلذلك قال أي شخص ويصح جعلها اسما موصولا فتفسر بالذي
 وقوله ثبتت عدالته أي عندكم سواء كان عند هذا المحاكم أو غيره وسيأتي بيان
 شروط العدالة في فصل شروط الشاهد ويسمى من ثبتت عدالته عند المحاكم عدلا
 باطنا وأما من لم تثبت عدالته عند المحاكم فمن ظاهره العدالة فيسمى عدلا ظاهرا
 ومحل توقف قبول الشهادة على ثبوت العدالة عند المحاكم كما إذا لم يعرف القاضى عدالة
 الشاهد ولا فسقه كما أشار إليه الشارح بقوله فان عرف القاضى المخ ويحرم على
 القاضى اتخاذ شهود معينين بحيث لا يقبل غيرهم إلا فيه من التضييق على الناس
 (قوله فان عرف القاضى عدالة الشاهد المخ) مقابل لقد رفق كآثره قال هذا
 إذا لم يعرف القاضى عدالة الشاهد ولا فسقه كما ذكرناه سابقا وقوله عمل بشهادته
 أي قبلها ولا يحتاج إلى تعديل وإن طلبه الخصم وهذا من قبيل القضاء بعلم المحاكم
 فيتقيد بكونه مجتهدا نعم لا به عمل بشهادته إن كان أصله أو فرعه على الأرجح عند
 البلقين من وجهين في الروضة كاصلا بالترجيح بناء على تهيج الروضة أنه لا تقبل
 تركيته لهما (قوله أو عرف فسقه رد شهادته) أي ولا يحتاج إلى بحث عنه ممن
 استفاض فسقه بين الناس فإنه لا يحتاج للبحث عنه ~~كما~~ قاله في العدة (قوله
 فان لم يعرف عدالته ولا فسقه طلب منه التزكية) أي وجوبا سواء طعن الخصم
 فيه أو سكت لأن المحكم بشهادته يتوقف على عدالته وهي لا تثبت عند عدم علم
 القاضى إلا بالبدنة وإذا ثبتت عدالة الشاهد بالبدنة ثم شهد في واقعة أخرى فإن قصر
 الزمان لم يحتاج إلى تعديله ثانيا بل ~~بمحكم~~ بشهادته من غير تعديل وإن طال الزمان
 فوجهان أحدهما أنه يطلب تعديله ثانيا لأن طول الزمان بغيره لا حوال ويجتهد
 المحاكم في طول الزمان وقصره ومحل الخلاف في طول الزمان إذا لم يكن من المرتبين
 للشهادة عند القاضى والأفلاحيب طلب التعديل قطعاً قاله الشيخ عز الدين في
 قواعد وهو حسن (قوله ولا يكفي في التزكية قول المدعى عليه أن الذي شهد على
 عدل) أي لأن الاستزكاء حق لله تعالى فلا يكفي فيه بقوله وأن دفع بذلك ما قد يقال
 البحث عن الشاهد لمحق المدعى عليه وقد اعترف بعدالته (قوله بل لا بد من
 احضار من يشهد عند القاضى بعدالته) ظاهره بل صريحه أن المزكى يكلف الحضور
 عند القاضى وليس كذلك بل يتخذ من ~~كسكين~~ كما تقدم ويكتب لكل منهما ما يميز

فان عرف القاضى عدالة
 الشاهد عمل بشهادته
 أو عرف فسقه رد شهادته
 فان لم يعرف عدالته
 ولا فسقه طلب منه التزكية
 ولا يكفي في التزكية قول
 المدعى عليه أن الذي شهد
 على عدل بل لا بد من احضار
 من يشهد عند القاضى
 بعدالته

الشاهد والمشهد له والمشهد عليه من الاسماء والكنى والحرف ويكتب أيضا
 المشهود به من دين او عين او غيرهما ككنكاح فقد يغلب على الظن صدق الشاهد في
 شيء دون شيء ويبحث سرا كل واحد منهما بما كتبه ولا يعلم أحدهما بالآخر ليسأل
 من حال الشاهد من العارفين بحاله من الاصحاب او الجيران أو المعاملين له ولذلك
 سميان صاحبي مسألة فيسئل كل منهما عن حال الشاهد ممن ذكر في قبول شهادته
 في نفسه وهل يذنه وبين المشهود له او عليه ما يمنع شهادته ثم يأتي كل منهما الى القاضي
 ويخبره بما علمه من حال الشاهد بلفظ شهادة فيقول اشهد على شهادة المزمك
 ان الشاهد عدل لكر فيه ان هذه شهادة فرع على شهادة اصل وهي لا تقبل مع
 حضور الاصل واعتدرا بن الصباغ عن ذلك بأنها غاقيات مع ذلك للحاجة لان
 المزمكين لا يكلفون الحضور عند القاضي فهذا يرد ما اقتضاه كلام الشارح الا
 ان يفرض فيما اذا لم يتخذ القاضي مزمكين من اصحاب المسائل (قوله فيقول اشهد
 انه عدل) أي وان لم يقل لي وعلى لان زيادة لي وعلى تأكيد والمردار انما هو على
 اثبات العدالة التي اقتضاها قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم (قوله ويعتبر
 في المزمكي شروط الشاهد) أي لان التزكية شهادة بالعدالة فلا بد فيها من شروط
 الشهادة وقوله من العدالة الخ بيان لشروط الشاهد وقوله وغير ذلك أي كانتفاء
 التهمة فلا تقبل تزكية الاصل للفرع وعكسه (قوله ويشترط مع هذا) أي
 المزمك كورس شروط الشاهد وقوله معرفة أي المزمكي وقوله باسباب الجرح وتعديل
 ويجب ذكر سبب الجرح كالزنا والسرقة وان كان فقيها للاختلاف فيه بخلاف سبب
 التعديل فلا يجب ذكره لان الاصل العدالة فلا يقبل الجرح الا مفسرا كان يقول
 اشهد انه فاسق لانه زنى او سرق او نحو ذلك ويعتمد في ذلك معانية كأن رآه يزني
 او يسرق او معاناه كان سمعه يعذف غيره او استفاضه او تواتر اوشهادة من
 عدلين لحصول العلم او الظن بذلك ولا يجعل بذك الزنا قاذفا وان ازمرد لانه مسؤول
 وهو في حقه مرض كناية او عين بخلاف شهود الرما اذا نقصوا عن الاربعة فانهم
 يحملون قذفه لان المطلوب منهم لستروهم مقصرون بدكر الرما مع نقصهم عن نصاب
 شهادته وهذا كله في المزمكي من الجيران وبخبرهم وأما المزمكي من اصحاب المسائل
 فيعمد في ذلك قول المزمكي والجرح غير المفسر وان لم يقبل بفيد التوقع عن قبول
 الشهادة الى ان يبحث القاضي عن ذلك كما ذكره في الرواية ولا فرق بينها وبين

فيقول اشهد انه عدل
 ويعتبر في المزمكي شروط
 الشاهد من العدالة وعدم
 الدداوة وغير ذلك ويشترط
 مع هذا معرفة باسباب
 الجرح وتعديل

الشهادة في ذلك كما هو ظاهر وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لأن مع الأولى زيادة علم ما لم يقل بينة التعديل أنه تأب من سبب الجرح والاقدمت لأن معها حيث زيادة علم على بينة الجرح (قوله ونخبرة باطن من يعتله) أي معرفة ذلك ليكون على بصيرة فيما يشهد به من عدالته وهذا انما هو شرط في المزكى من الجيران ونحوهم وأما المزكى من اصحاب المسائل فلا يشترط فيه ذلك لأنه انما يعتمد قول المزكين كما مر (قوله بصحة) أي بسبب صحة وطول معايشة خصوصاً في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال وقوله او جوار بكسر الجيم افصح من غيرها لأن الجوار يعرف به صياح الشخص من مساكنه وقوله او معاملة أي في الصفراء والبيضاء التي هي الدراهم والدنانير لأن المعاملة تبين حال الرجل من الصعوبة والسهولة ولذلك ورد الدين المعاملة (قوله ولا يقبل القاضي شهادة عدوانه) أي الحديث لا يقبل شهادة ذي غم على أخيه روى ابو داود وابن ماجه باسناد حسن والقمر بكسر القين المججمة الغل والمجدة وبالفتح ما يغمرك من الماء وبالضم الرجل الجاهل ففرق بين الثلاثة وروى المحاكم على شرط مسلم خبر لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الحنة والظنة بكسر الظاء المسالة وتشديد الذون التهمة والحنة بكسر الحاء المهملة وتخفيف الذون مع الفتح العداوة وقد تكون من الجانبيين فترد شهادة كل على الآخر كما هو العالب وقد تكون من أحدهما فيختص برده شهادة على الآخر والمراد العداوة الدنيوية الظاهرة ولو بما يدل علىها من الخصامة ونحوها كما قاله البلقيني ما قلناه عن من المختصر بخلاف الباطنة التي لم يدل عليها قرينة لأنه لا يطلع عليها الاعلام الغيوب وقال صلى الله عليه وسلم كما في معجم الطبراني سبأني قوم في آخر الزمان اخوان العلانية اعداء السريرة وبخلاف العداوة الدينية فانها لا توجب رد الشهادة فتقبل شهادة المسلم على الكافر دون العكس وتقبل شهادة السني على المبتدع وأما شهادة المبتدع فان كان لا يكفر ببدعته كالذي ينسب صفات الله وخلقه افعال عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة قبلت لا اعتقاده انه مسبب في ذلك لما قام عنده من الشبهة نعم لا تقبل شهادة خطابي لثله اعتمادا على قوله لا اعتقاده انه لا يكذب فان ذكرها ما ينفي احتمال اعتمادها على قوله كان قال رايته اقرضه او سمعته يقره قبلت وكذا لشهادته لمخالفة زوال المانع وان كان يكفر ببدعته كالذي ينسب كفره علم الله تعالى بالجريئات وحديث العالم والحشر للاجساد لم تقبل شهادته لكفره

ونخبرة باطن من يعتله
بصحة أو جوار أو معاملة (ولا
يقبل القاضي شهادة عدوانه)

بذلك لا نكاره ما علم بحجج الرسول به ضرورة ولذلك قال بعضهم
بثلاثة كفر الفلاسفة لعدا * اذ انكروا ما هو حق مثبت
علم بحججهم حدود عوالم * حشر لا جساد وكانت مبيته

(قوله على عدوه) بخلاف شهادته له فانها تقبل اذا لا تهمة والفضل ما شهدت به
الاعداء (قوله والمراد بعد والشخص من يفضيه) أي بحيث يفرح لحزنه
ويحزن لفرحه وضده الحبيب والصديق من صدق في موثقتك بأن يجره ما اهلك
قال ابن القاسم المالكي وكان تلميذا لمام مالك فكان يسافر من مصر لاخذ
العلم عنه وينفق الدنانير الكثيرة على طالب العلم وقيل ذلك أي في زمانه ونادر
في زماننا بل معدوم (قوله ولا يقبل القاضي شهادة والد الخ) أي للتهمة ولو قال
المصنف شهادة الشخص لبعضه لكان انحصار ما ذكره وقوله لولده أي لمولوده
كما في النسخة الثانية لان الولد بمعنى المولود فلا تقبل شهادته لولده بالرشد سواء كان
في حجره ام لا وان كان يؤاخذ باقراره برشد من في حجره وقوله ولا شهادة ولد لوالده
أي ولا يقبل القاضي شهادة ولد لوالده للتهمة فتحصل انه لا تقبل شهادة الاصل
لفرعه ولا شهادة الفرع لاصله نعم لو ادعى السلطان على شخص بمال ليت المال
وشوذه به اصله او فرعه قبلت شهادته كما قاله الماوردي لان الحق لعموم المسلمين
واذا شهد لاصله او فرعه مع اجنبي كان شهد برقيق أو بيت مشترك بينهما قبلت
للاجنبي دون اصله او فرعه على الاصح من قول تفرق الصفقة ولا تقبل شهادة
الشخص لاحد اصله او فرعه على الآخر كما جزم به الغزالي ويؤيده انه يتمتع حكمه
بين ابيه وابنه وان خالف ابن عبد السلام في ذلك معللا بأن الوارث أي الميراث
الطبيعي قد تعارض فضعفت التهمة وظهر الصدق (قوله اما الشهادة عليهما
فتقبل) أي لا انتفاء التهمة الا ان كان بينه وبين كل منهما عداوة فلا تقبل لهما
ولا عليهما وعلم من كلام المصنف ان ما عدا الاصل والفرع من حواشي النسب تقبل
شهادة بعضهم لبعض وشهادة بعضهم على بعض فتقبل شهادة الاخ لاجيه وطيه
ومثل ذلك شهادة أحد الزوجين للآخر وعليه نعم لو شهد زوجته بأن فلانا قد ذبحها
لم تقبل شهادته في احد وجهين رجح البقيني ولو شهد عليها بالزنا لم تقبل شهادته لانه
يدعي خيانتها فراشه وتقبل شهادة الصديق لصديقه وعليه وقد تقدم قريبا
(قوله ولا يقبل كتاب قاض الى قاض آخر الخ) أي لا يعمل به القاضي المكتوب اليه

على عدوه والمراد بحدوه
الشخص من يفضيه (ولا)
يقبل القاضي (شهادة والد)
وان علا (لولده) وفي بعض
النسخ لمولوده أي وان سئل
(ولا) شهادة (ولد لوالده)
وان علا اما الشهادة عليهما
فتقبل (ولا يقبل كتاب قاض
الى قاض آخر)

بمجرد من شهادة الشاهدين لان الاعتماد ما هو على شهادتهما لا على الكتاب لانه
سنة حتى لو ضاع أو انعمى ما فيه أو خالفاه فالعبرة بما لا بالكتاب (قوله
في الاحكام) أي في جنس الاحكام الصادق بحكم منها ومثله سماع الدينة
ليكن الانهاء بالحكم ولو بغير كتاب يمضي مطلقا عن التقييد بفوق مسافة
العدوى والانهاء بسماع الدينة يقبل فيما فوق مسافة العدوى لا فيما دونه والفرق
انه في انهاء الحكم قد تم الامر فلم يبق الا الاستيفاء فلذلك قبل مطلقا وفي انهاء
سماع الدينة لم يتم الامر مع سهولة احضارها في القرب دون البعد فلذلك قبل
في الفوق لا في مسافة العدوى وهي ما يرجع منها اليك في يومه المعتدل كمن
مصر الى قلوب سميت بذلك لان العاصي عدى من طلب احضار خصمه منها أي
يعينه على احضاره وعلم من قواني مع سهولة احضاره في القرب انه لو عذر احضارها
فيه لمرض ونحوه قبل انهاء سماعها كما ذكره في المطلب (قوله الابعد
شهادة شاهدين) أي عدلى شهادة وقوله شهدان على القاضي الكتاب أي
الذي كتب الكتاب وقوله بما فيه أي من الحكم على الغائب وقوله عند المكتوب
اليه أي عند القاضي المكسوب اليه بعد احضار الخصم عنده ويسن نحوه بنحو شمع
بعد قراءته عليهما بحضوره ويقول اشهد كما اني كتبت الى فلان بما سمعنا ويضعان
خطهما فيه ولا يكفي ان يقول اشهد كما ان هذا خطي وان ما فيه حكمي ويدفع
للساهدين نسخة اخرى بلا ختم ليطلعاهما للتدكر عند الحاجة ولو حكم بحضورهما
ولم يشهد هما على الحكم فلهما الشهادة به لان الحكم بحضورتهما بمنزلة اشهادهما
كما في شرح الروض والحاصل ان الحكم بحضورتهما لا يحتاج الى قوله واشه كما به
بخلاف قراءة الكتاب عليهما فلا بد فيها من قوله واشه كما بما فيه (قوله
واشار المصنف بذلك) أي بقوله ولا يقبل كتاب قاص الى قاض اخرج (قوله الى
انه) أي الحال ولسان وقوله اذا ادعى شخص على غائب أي عن البلد فانه تسمع
الدعوى على الغائب عن البلد كذا على الغائب عن المجلس مع كونه في البلد
ان توارى او تمزلا لكن المناسب هنا الاول (قوله بمال) أي ولم تقل هو مقره
بان قال هو جاحدا راطق فان قال هو مقر لم تسمع حجته لتصريحه بالمافى لسماعها
اذ لا فائدة لها مع الاقرار بعم لو كان للغائب مال حاضر وفام الحجة على دينه لا يكتب
القاضي به الى قاضي بلد العائب بل ليوفيه دينه من المال الحاضر فانها تسمع

في الاحكام الابعد شهادة
شاهدين شهدان على
القاضي الكتاب بما فيه
أي الكتاب عند المكتوب
اليه وأشار المصنف بذلك الى
انه اذا ادعى شخص على
غائب بمال

وان قال هو مقرر كما في الروضة وأصلها من فتاوى القفال وكذا لو قال هو مقرر لكنه
 ممنوع أو قال وله بينة باقراره أو قرأ فلان بكذا الولي به بينة والقاضي نصب مسخر بفتح
 الحاء المشددة ينكر عن الغائب لتقام الحجة على انكار منكر ويجب تحليف المدعي به
 استظهار بعد اقامة حجة وبعد تعديلها كما في الروضة كما صلاها فيختلف أن الحق ثابت
 عليه يلزمه ادائه احتياطا للغائب لانه ربما ادعى ما يبرئه منه لو حضر كما لو ادعى على
 صبي أو مجنون أو ميت فانه يجب مع الحجة بين الاستظهار نعم ان كان للغائب نائب
 حاضر وللصبي أو المجنون نائب خاص وللميت وارث خاص اعتبر في وجوب اليمين سؤاله
 ولو ادعى قيم لوليه شيئا على قيم مولى آخر واقام به بينة فقتضى كلام الشيخين أنه
 ينتظر كمال المدعى له ليحلف ثم يحكم له ولية أنه قد يترتب على الانتظار ضياع الحق
 فالوجه كما قال السبكي أنه لا ينتظر بل يحكم له وسبقه اليه ابن عبد السلام وهو المعتمد
 (قوله وثبت المال عليه) أي بان اقام المدعي الحجة عليه وحلف بين الاستظهار
 كما يشير اليه بقوله واقام عليه شاهدين وهما فلان وفلان وقد عدل عندي وحلفت
 المدعي وكان الاولى ان يقول وحكم به المحاكم ليصح قوله فان كان له مال حاضر قضاء
 القاضي منه لانه لا يقضيه منه الا بعد المحكم لا بمجرد الثبوت فانه ليس حكما (قوله
 فان كان له مال حاضر) أي في محل عمل القاضي وقوله قضاء القاضي منه أي
 نيابة عن الغائب فان القاضي ينوب عنه ايمته (قوله وان لم يكن له مال حاضر)
 أي في محل عمل القاضي وقوله وسأل المدعي انتهاء الحال الى قاضي بلد الغائب
 أي بالمحكم أو بسماع البينة وقوله احابه لذلك أي لانها المذكور ولو شافه القاضي
 وهو في محل عمله قاضي بلد الغائب بحكمه بأن حضر قاضي بلد الغائب الى بلد المحاكم
 وشافه بذلك امضاءه ونفذه اذ ارجع الى محل ولايته بخلاف ما لو شافه القاضي وهو
 في غير محل عمله قاضي بلد الغائب فلا يرضيه كما قاله الامام والغزالي ولو قال قاضي
 بلد المحاضر وهو في طرف محل ولايته لقاضي بلد الغائب وهو في طرف محل ولايته
 حكمت بكذا فلان على فلان الذي يبلد امضاءه ونفذه أيضا لانه أبلغ من
 الشهادة والكتاب وهو حشد قضاء بعده (قوله وفسر الاصحاب) أي أصحاب
 الشافعي رضي الله عنه (قوله انتهاء الحال) أي من قاضي بلد المحاضر الى قاضي
 بلد الغائب (قوله بأن يشهد قاضي بلد المحاضر عدلين بماتت عنده) أي غير
 العدلين الشاهدين بالحق لانه لا يحكم الا بعد شهادة العدلين الشاهدين بالحق

وثبت المال عليه فان كان
 له مال حاضر قضاء القاضي
 منه وان لم يكن له مال
 حاضر وسأل المدعي انتهاء
 الحال الى قاضي بلد الغائب
 احابه لذلك وفسر الاصحاب
 انتهاء الحال بأن يشهد قاضي
 بلد المحاضر عدلين بماتت
 عنده من الحكم على الغائب

ثم يشهد على حكمه عدلين آخرين وقوله من المحكم على الغائب بيان لما ثبت
عنده وسن مع الاشهاد كتاب به يد كرفيه ما جرى عنده وما عجز الخصم من ذا الحق
والغائب الذي عليه الحق فان انكر الغائب بعد احضاره ان المال المذكور فيه عليه
شهد عليه الشاهدان عند قاضي بلده بحكم القاضي الكاتب فان قال ليس المكتوب
اسمي صدق بيمينه لانه اخبر بنفسه والاصل برأفة ذمته هذا ان لم يعرف به فان
عرف به لم يصدق فان قال لست الخصم حكم قاضي بلده عليه ان ثبت ان المكتوب
اسمه باقرار او بينة ولا يلتفت الى انكاره انه اسمه حينئذ اذا لم يكن هناك من يشاركه
فيه وهو معاصر للمدعى يمكن معاملته له بان لم يكن ثم من يشاركه فيه أصلاً او كان
ولم يعاصر المدعى او لم يتمكن معاملته له لان الظاهر انه المحكوم عليه حينئذ فان كان
هناك من يشاركه فيه وعاصر المدعى وامكنت معاملته له بعث المكتوب اليه للكاتب
انه يطلب من الشهود زيادة تمييز الاشهاد عليه ويكتبها وينهيها بانها فان لم يجد زيادة
تمييز وقف الامر حتى ينكشف الحال فعلم من ذلك انه يعتبر مع المعاصرة امكان
المعاملة كما صرح به الجرجاني والبيدنجي وغيرهما (قوله وصفة الكتاب) أي
كيفية والكتاب بمعنى المكتوب (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتداء بالجملة
تبركا ولم يأت بالمحذلة عملاً برواية البسملة لانها اصح من رواية المحذلة او عملاً برواية
ذكر الله فانها مطلقة والمطلقة يرجع اليها عند تعارض الروايتين المقيدين بقيدتين
مختلفتين (قوله حضر) فعل ماض وفاعله فلان وجملة عاقلني الله وابالك معترضة
بين العمل والفاعل قصد بها الدعاء بالعاقبة من بلايا الدنيا والآخرة (قوله فلان)
أي كريد لانه كناية عن العلم وقوله وادعى على فلان أي كعبر ووقوله بالشئ الفلاني
أي من المال بدال قوله وحكمت له بالمال وان كان لا يتقيد القضاة على الغائب
بالمال بل يتقيد بغير عقوبة الله تعالى ولو في قودا واحد قد في أماء عقوبة الله تعالى
من حد أو تعزير فلا يفتى فيها على الغائب لان حقه تعالى مبني على المسامحة وحق
الآدمي مبني على المشاحة فيقتضى فيه على الغائب (قوله وأقام عليه شاهدين
وهما فلان وفلان) لا حاجة لذلك لانه اذا حكم استغنى عن تسمية الشهود وهذا
اذا كانت محجة شاهدين كما هو القرض فان كانت شاهداً أو يميناً أو يميناً مردودة وجب
بيانها لانه فلا يجوز ما ذكره عند القاضي المنهي اليه نعم لا بد من تسمية
الشاهدين في الانهاء بسماع المحجة ان لم يعد لها ولا فله ترك تسميتهما كفى المنهج

وصفة الكتاب بسم الله
الرحمن الرحيم حضر عندنا
عاقلني الله وابالك فلان
وادعى على فلان الغائب
المقيم في بلاد الشئ الفلاني
واقام عليه شاهدين وهما
فلان وفلان وقد عدلا
هندي

وشرحه (قوله وحلفت المدعى) أى عين الاستظهار فيحلف بعد إقامة الحجة وتعديلها ان الحق عليه يلزمه أدائه واحتياط الغائب كما مر (قوله وحكمت له بالمال) أى فاستوفه أنت وهذا في انتهاء الحكم كما هو القرض وأما في انهاء سماع الحجة فالذى يحكم هو قاضى بلد الغائب ثم يستوفى الحق (قوله واشهدت بالكتاب فلانا وفلانا) أى ليؤدبا بالشهادة بما فيه عند القاضى الآخر (قوله ويشترط في شهود الكتاب والحكم) أى لا في شهود الحق لانه يعتبر تعديلهم عند القاضى المكتوب وقوله ظهور عدالتهم عند القاضى المكتوب اليه فيطلب وجوب تركيزهم عندهم فلا بد من تعديلهم عندهم (قوله ولا تثبت عدالتهم عنده) أى عند القاضى المكتوب اليه وقوله بتعديل القاضى الكتاب اياهم أى لانه تعديل قبل اداء الشهادة ولانه كتعديل المدعى شهوده ولان الكتاب انما يثبت بقولهم فلو ثبتت به عدالتهم لثبت بقولهم والشاهد لا يترك نفسه

• (فصل في أحكام القسمة) •

أى هذا فصل في بيان الاحكام المتعلقة بالقسمة كالشروط التي يقتصر القاسم اليها والاصل فيها قول الاجماع ايات كقوله تعالى واذا حضر القسمة اولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا لهم قولاً معروفاً فكان يجب اعطاء المذكورين شيئاً من التركات في صدر الاسلام ثم نسخ الوجوب وبقي النذب واخبار كخبر العجيين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم بين اربابها والحاجة داعية اليها ليمكن كل واحد من الشريكين أو الشركاء من التصرف في نصيبه استقلالاً ويتخلص من سوء المشاركة واختلاف الايدي وأركانها ثلاثة قاسم ومقسوم ومقسوم له ويشترط للقسمة الواقعة بالتراضى من قسمة اقرار او تعديل او ردضى بها بعد خروج القرعة ان يحكموا القرعة كان يقولوا رضينا بهذه القسمة او بما أخرجته القرعة بخلاف القسمة الواقعة بالاجبار وهو لا يكون الا في قسمة الافرازات والتعديل دون الرد فلا يدخلها الاجبار كما سيأتى فلا يعتبر فيها الرضى لا قبل القرعة ولا بعدها فان لم يحكموا القرعة كان اتفقوا على ان يأخذ أحدهم هذا القسم والاخر ذلك القسم وهكذا بتراضهم كما يقع كثيراً فلا حاجة الى رضى آخر ولو ثبت بحجة حيف او غلط في قسمة تراض وهي بالاجزاء وقسمة اجبار تقضت القسمة بنوعها كما لو قامت حجة بجور القاضى او كذب الشهود ولان الاولى اقرار ولا اقرار مع التفاوت

وحلفت المدعى وحكمت له
بالمال واشهدت بالكتاب
فلانا وفلانا ويشترط في
شهود الكتاب والحكم مأمور
عدالتهم عند القاضى المكتوب
اليه ولا تثبت عدالتهم عنده
بتعديل القاضى الكتاب
اياهم (فصل)
في أحكام
القسمة

وان لم يثبت ذلك وبين المدعى قدر ما ادعاه فله تخليف شريكه كمنظائره لا تخلف
القاسم الذي نصبه المحاكم كما لا يخلف المحاكم فان لم تكن بالاجزاء بان كانت
بالتعديل او الرد لم تنقض لانها يبيع ولا أثر للخياف والغلط فيه كما لا أثر للغبين فيه لرضي
صاحب الحق بتركه ولو استحق بعض المقسوم معيناً وليس سواء بأن اختص
أحدهما به أو أصاب منه أكثر بطلت القسمة وعادت الاشاعة لاحتياج أحدهما
إلى الرجوع على الآخر والابان استحق بعضه شائعاً أو معيناً سواء بطلت فيه فقط
دون الباقي تقريباً للصفة (قوله ومي) أي القسمة لغة وقوله الاسم من قسم
الشيء قسم أي الاسم المأخوذ من قسم الشيء قسماً فله لغة التفريق والقسم الذي
يقسم الأشياء بين الناس قال الشاعر وهو لا يد

فارض بما قسم المليك فانما * قسم المعيشة بيننا قسامها

وقال الآخر

يانفس لا تطلي ما لا سبيل له * قد قسم الرزق بين الناس قسام

الم تر السوق قد صفت فواكه * لتين قوم وللجميز أقوام

(قوله وشرعاً) عطف على لغة وهو مقدر في كلامه كما تقدمت الإشارة إليه (قوله
تميز بعض الانصاء من بعض) عبارة شرح المنهج تميز الحصص بعضها من بعض
فالانصاء بمعنى الحصص وهي جمع نصيب وهو بمعنى الحصص وقوله بالطريق الآتي
أي الذي هو تجزئة الانصاء بالكيل أو غيره مما سيأتي ثم الاقراع بين الانصاء
لتعيين كل نصيب لواحد من الشركاء كما سيأتي في كلامه (قوله ويقتصر القاسم) أي
المعهود كما أشار إليه الشارح بقوله المنصوب من جهة القاضي ومثله محكم الشريكين
أو الشركاء فلو حكموا بخصاص القسمة اشترط فيه الشروط الآتية في المنصوب من
جهة القاضي بخلاف منصوب الشركاء الآتي في قوله فان تراضى الشريكان كان الخ
(قوله للمنصوب من جهة القاضي) أي أو من جهة الامام ويجعل الامام رزق منصوبه
ان لم يتبرع بالقسمة من بيت المال ان كان فيه سعة والا فاجرة على الشركاء لان
العمل لهم فان ممي كل منهم قدر الزم ولو فوق اجرة المثل سواء عقدوا معاً ومرتبان
سواء اجرة مطلقة فالاجرة موزعة على قدر الحصص اما حوزة لانها من مؤن الملك
كالصفة لا الحصص الاصلية في قسمة التعديل مثلاً لو كانت الارض مشتركة بينهما
نصفين لكن عدل ثلثها بثلثها فالذي يأخذ الثلث عليه ثلث الاجرة والذي يأخذ

وهي بكسر القاف الاسم من
قسم الذي قسمها بفتح القاف
وقد عا تميز بعض الانصاء
من بعض بالطريق الآتي
(ويقتصر القاسم)
من جهة القاضي

الثلاثين عليه منها لان العمل في الكثير اكثر منه في القليل هذا اذا كانت الاجارة صحيحة والا فالوزع اجرة المثل على قدر المحصص مطلقا (قوله الى سبع) أي بحذف التاء وقوله وفي بعض النسخ الى سبعة أي بالتاء ووجه الاول ان المعدود وموث لان الشرائط جمع شريطة ووجه الثانية ان المعدود مذكور معنى لكون الشرائط بمعنى الشروط ويراد على السبع شرائط شرائط اخر فانه يشترط فيه السمع والبصر والنطق والضبط ولو عبر المصنف بقوله ويستبر في القاسم اهلية الشهادات لكان أولى واخصر ويشترط فيه ايضا علمه بالقسمة والعلم بها يستلزم العلم بالحساب والمساحة لانهما آتاها وكونه عفيفا عن الطمع حتى لا يرتشى ولا يخون كما اقتضاه كلام الام وهمل يشترط فيه معرفة بالتقويم فيه وجهان اوجههما انه لا يشترط فان لم يعرفه سأل عدلين عنه لكذا يستحب كما جزم به البندنجي وابو الطيب وابن الصباغ وغيرهم ورده الباقيني وقال المعتمد اعتبارها في التعديل والرد (قوله الاسلام) فلا يصح ان يكون كافرا وقوله والبلوغ فلا يصح ان يكون صديقا وقوله والعقل فلا يصح ان يكون مجنونا وقوله والحرية فلا يصح ان يكون رقيقا وقوله والذكورة فلا يصح ان يكون غير ذكرا وقوله والعدالة فلا يصح ان يكون فاسقا وقوله والحساب اي وعلم الحساب ويدخل فيه علم المساحة لانها نوع منه كما قاله الشبرا ملي وجمع بينهما الشيخ الخطيب حيث قال وعلم المساحة وعلم الحساب وعليه فيراد بعلم الحساب العلم المتعلق بالاعداد وبعلم المساحة معرفة الاسطحة والخطوط والحاصل ان علم الحساب يطلق على ما يعم المساحة وهذا هو المناسب لكلام المصنف وعلى ما يقابل علم المساحة وهذا هو المناسب لمن جمع بينهما (قوله فن اتصف بضد ذلك) اي المذكور من الشروط فضا الاسلام الكفر وضد البلوغ الصبي وضد العقل المجنون وهكذا وقوله لم يكن قاسما اي لان القسم ولاية والمتصف بضد ذلك ايس من اهل الولايات (قوله واما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي) اي بل كان منصوبا من جهة الشركاء وهذا مقابل لقوله المنسوب من جهة القاضي كما هو ظاهر وقوله فقد اشار اليه المصنف بقوله جواب اما (قوله فان تراضيا) هذه النسخة تنحج الى ارتكاب شذوذ ان كانت جارية على لغة كلوني البراغيث كما ذكره ابن مالك بقوله

وقد يقال سعدا وسعدوا * والفعل للظاهر به مستند

او تاويل بان تجعل الالف اسم لانه ضمير التثنية والشريك كان بدل منه ولذلك قال

(الى سبع) وفي بعض النسخ الى سبعة (شرائط الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والحساب فن اتصف بضد ذلك لم يكن قاسما واما اذا لم يكن القاسم منصوبا من جهة القاضي فقد اشار اليه المصنف بقوله (فان تراضيا) وفي بعض النسخ فان تراضيا

الشراكمسي على قوله وفي بعض النسخ فان تراضى وه هذه النسخة احسن لاحتياج
 الاولى الى شدوذ أو تأويل والالف على النسخة الثانية بدل من ياء الفعل فان
 تراضى أصله تراضى تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت الالف علامة التنوين كالنسخة
 الاولى وكان شبح المحشى توهم ذلك حيث قال كما نقله المحشى عنه في صحة كل من
 النسختين مع التصريح بان الشريك كان تظاير ظاهر من حيث العربية اهر انتظر
 الذى أشار اليه قد قررناه في النسخة الاولى فقط وأما النسخة الثانية فلا غبار
 عليها (قوله الشريك) أى أو الشركاء وانما اقتصر على الشريكين لانهما قل
 ما تتوقف عليه الشركة حتى يحتاج الى القسمة وقوله بمن يقسم بينهما فما فهم هذا
 القسام هو المنصوب من جهة الشريكاء وقوله المال المشترك مفعول قوله يقسم وهذا
 هو المنسوم وكل من الشريكين مقسوم له (قوله لم يفتقر في هذا القسام) كان
 الاولى حذف في بان يقول لم يفتقر هذا القسام وعلى كلامه يقرأ بالبناء العارم وقوله
 الى ذلك أى المذكور من الشرائط وقوله أى الشروط السابقة أى شروطها اذ
 لا بد من التكليف من انفا والى ان كان فى شركاء محبور عليه و اذا القسمة له
 وليسه وهذا اذا لم يحكموه فى القسمة لان محكمهم كمنصوب التامضى فيشترط فيه
 الشروط المذكورة فيه كما ر (قوله واعلم) هذه الحكمة يؤتى بها للاختفاء بما
 بعدها والمخاطب بها كل من يتأنى منه العلم عن يقف على هذا الكتاب
 وقوله ان القسمة أى من حيث هى وقوله على ثلاثة انواع أى كائنة على ثلاثة اقسام
 من كينونة المقسم على اقسامه ولو حذف لفظ على لكان أولى وأخصر ووجه المحصر
 فى الثلاثة انواع انه ان تساوت الانصبا صورة وقيمة فهو الاول والا ان عدلت
 بالقيمة ولم يحجب لرد شي آخر فالثانى وان احتيج الى رد شي آخر فالثالث (قوله أحدها)
 أى أحد الثلاثة انواع وقوله القسمة بالاجزاء أى بالنظر للاجزاء المتساوية وهى افراز
 حق كل من الشركاء لا يبيع ولذلك دخلها الاجبار فيجبر الممنوع منها عليها
 ادلا ضرر عليه فيها وقيل هى بيع لما كان يملكه من زيب صاحبه بما كان
 يملكه صاحبه من نصيبه هو وافراز لما كان يملكه من نصيبه قبل القسمة وبه جزم
 فى الروضة بما التصحيح أصاها وانما دخلها الاجبار مع ان فيها بيعا على هذا
 القول للحاجة لكن المشهور الاول (قوله وتسمى قسمة المتشابهات) أى لان
 الاجزاء فيها متشابهة قيمة وصورة وتسمى أيضا قسمة الافراز لكونها افترزت لكل

(الشريكان بمن يقسم بينهما)
 المال المشترك (لم يفتقر في)
 هذا القسام (الى ذلك) أى
 الشروط السابقة * واعلم
 ان القسمة على ثلاثة انواع
 احدها القسمة بالاجزاء
 وتسمى قسمة المتشابهات

من الشركاء نصيبه كما مر (قوله كقصة المثلثات) أي أو المتقومات المتساوية
 في لقيمة والصورة كما اشار اليه بالسكاف لان هذا النوع لا يختص بالمثلثات بل يجري
 في المتقومات المذكورة فان ضابطه ان تكون القسمة فيما استوت اجزائه صورة رقمية
 مثلها كان او متقوما ولذلك مثل له في المنهج بقوله كمثل ودار متفقة الابنية وارض
 مشبهة الاجزاء (قوله من حبوب) بيان للمثلثات وقوله وغيرها أي كدراهم وادهان
 (قوله فتجزأ الانصباء الخ) بيان لكيفية القسمة بالاجزاء المذكورة وقوله كيلا
 في سكيل أي كالحبوب وقوله ووزنا في موزون أي كالدرهم والادهان وقوله وذراعا
 في مذروع أي وعدا في معد ودفعه حذف الواو مع ما عطفت فالمذروع كالارض
 والقماش والمعدود كاللبن المضروب (قوله ثم بمه ذلك) أي المذكور من تجزئة
 الانصباء كما ذكر وقوله يقرع بين الانصباء لتعيين كل نصيب منها لواحد من الشركاء
 أي في هذا النوع وغيره من بقية الانواع ويجوز ان يتفقا على ان يأخذ احدهما احد
 الجانبيين والاخر الاخر او يأخذ احدهما الخسيس والاخر النفيس مع التعديل بالقيمة
 او رد قسط الزائد من القيمة من غير اقراع (قوله وكيفية الاقراع) أي المفهوم من
 قوله ثم بعد ذلك يقرع وقوله ان تؤخذ ثلاث رقاع أي او اكثر بمقدار الانصباء
 ان استوت كان كانت اثلاثا ثلثا لزيد وثلثا لعمرو وثلثا لـ بكر فان اختلفت كصف
 وثلثا وسدس جزئ ما يقسم على اقلها وهو السدس فيكون ستة اجزاء ثم بعد ذلك فاما
 ان يكتب الاسماء في ثلاث رقاع بمقدار اسماء الشركاء او ست بأن يكتب اسم من له
 النصف في ثلاث واسم من له ثلث في اثنين واسم من له السدس في واحدة ثم يخرج
 على الاجزاء اما ان يكتب الاجزاء في ست رقاع ويخرج على الاسماء ويختب في
 الصورتين فترى حصة واحد اذا كان المقسوم عتارا كالدور ونحوها بخلاف المقول
 لان ضرر التفريق انما هو في المقار دون المقول ومعنى اجتناب التفريق في كتابة
 الاسماء ان لا يبدأ بالاجزاء على الجزاء الثاني او الخامس بل يبدأ بالجزء الاول فان
 خرج له اسم صاحب النصف اخذته والذين بعده وان خرج له اسم صاحب الثلث
 اخذته والدي يابيه وان خرج له اسم صاحب السدس اخذته وحده ثم يتم الاخراج في
 الجميع ومعنى اجتناب التفريق في كتابة الاجزاء ان لا يبدأ بصاحب السدس لانه
 اذا بدى به حينئذ فربما خرج له الجزء الثاني او الخامس فيتفرق ملك من له النصف
 او الثلث فيبدأ بمن له النصف مثلا فان خرج على اسمه الجزء الاول والثاني اعطيهما

كقصة المثلثات من حبوب
 وغيرها فتجزأ الانصباء كيلا
 في سكيل ووزنا في موزون
 وذراعا في مذروع ثم بعد ذلك
 يقرع بين الانصباء لتعيين
 كل نصيب منها لواحد من
 الشركاء وكيفية الاقراع ان
 تؤخذ ثلاث رقاع متساوية

مع الثالث وينتفي بمن له الثالث فان خرج على اسمه الجزء الرابع اعطيه مع الخامس
ويتعين السادس لمن له السادس وقد خص في شرح المنهج وتبعه الخطيب اجتناب
التفريق بما اذا كتبت الاجزاء دون ما اذا كتبت الاسماء ثم قال فالاولى كتابة الاسماء
في ثلاث رقايع اوسط والاخراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكرناه
بناء على الغالب والمعتاد من البداءة بالجزء الاول والا فهو مبحث فيه لانه يحتاج
الى اجتناب التفريق في كل من الصورتين كما وضعناه لك فادع بتوفيق الله لي ولك
(قوله ويكتب في كل رقعة منها اسم شريك الخ) والخيرة في كتابة الاسماء والاجزاء
وتعين من يبدأ به من الشركاء او الاجزاء منوط بنظر القاسم (قوله او جزء) أي
او يكتب في كل رقعة جزء فهو بالرفع كما هو الظاهر وبثبوته قوله فيما بعده او يخرج
من لم يحضر الكتابة والادراج رقعة على اسم زيد مثلاً ان كتبت في الرقايع اجزاء الشركاء
ويحتمل قراءته بالجر عطفاً على شريك فيكون الاسم مسطوعاً عليه والمعنى على هذا
او يكتب في كل رقعة اسم جزء وقوله مميز من غيره أي بمحدداً وغيره وهو وصفة بجزء
(قوله وتدرج تلك الرقايع في بنادق متساوية) أي وزناً وصورة ندياً وقوله من طين
مثلاً أي او شمع او عجين او نحوهما وقوله بعد تحفيغه أي الطين وهو ظرف لآوله
تدرج (قوله ثم توضع) أي تلك البنادق وقوله في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج
أي ليكون ابعده عن الاتهام في هذا المقام (قوله ثم يخرج من لم يحضرهما)
أي الكتابة والادراج وقوله رقعة مفعول يخرج وقوله على الجزء الاول أي كأن
يقول خذ هذه الرقعة للجزء الاول وقوله ان كتبت اسماء الشركاء أي كما هو الشق
الاول من كيفية الاقراغ وقوله كريد الخ تمثيل لاسماء الشركاء وقوله فيعطى
أي الجزء الاول وقوله من خرج اسمه في تلك الرقعة أي كريد (قوله ثم يخرج
رقعة اخرى) أي غير الاولى وقوله على الجزء الذي يلي الاول أي كأن يقول
خذ هذه الرقعة للجزء الثاني وقوله فيعطى أي الجزء الذي يلي الاول وقوله من
خرج اسمه في الرقعة الثانية أي كخالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي
من غير حاجة الى اخراج الرقعة الثالثة وقوله ان كانت الشركاء ثلاثة فان كانوا
اكثر من ثلاثة كاربعة اخرجت الرقعة الثالثة وتعين الجزء الباقي للرابع وهكذا
(قوله او يخرج) معطوف على قوله ثم يخرج وقوله من لم يحضر الكتابة والادراج
انما اظهرهما ولم يضمن بأن يقول من لم يحضرهما كما قال سابقاً طول المود وقوله رقعة

ويكتب في كل رقعة منها
اسم شريك من الشركاء او جزء
من الاجزاء مميز من غيره
منها وتدرج تلك الرقايع في
بنادق متساوية من طين
مثلاً بعد تحفيغه ثم توضع في
حجر من لم يحضر الكتابة
والادراج ثم يخرج من لم
يحضرها رقعة على الجزء
الاول من تلك الاجزاء
ان كتبت اسماء الشركاء في
الرqaيع كريد وبكر وخالد
فيعطى من خرج اسمه في
تلك الرقعة ثم يخرج رقعة
اخرى على الجزء الذي يلي
الجزء الاول فيعطى من
خرج اسمه في الرقعة الثانية
ويتعين الجزء الباقي للثالث
ان كانت الشركاء ثلاثة
او يخرج من لم يحضر الكتابة
والادراج رقعة على اسم
زيد مثلاً ان كتبت في الرقايع
اجزاء الشركاء

مفعول يخرج كما في نظيره وقوله على اسم زيد أي كأن يقول نخذ هذه الرقعة
 لزيد وقوله مثلاً أي أو اسم خالد أو بكر وقوله أن كتب في الرقاع أجزاء الشركاء أي كما
 هو المثل الثاني من كيفية الاقتراع (قوله ثم على اسم خالد) أي ثم يخرج رقعة
 أخرى على اسم خالد (قوله ويتعين الجزء الباقي للثالث) أي من غير حاجة إلى
 إخراج الرقعة الثالثة إن كانت الشركاء ثلاثة وإنما لم يحدد ذلك هنا لعدم
 (قوله النوع الثاني) أي من الثلاثة أنواع وقوله القسمة بالتعديل للسهم أي
 يجعلها متعادلة بالنظر للقيمة فقوله بالقيمة متعلق بالتعديل وأما قوله وهي الانصاف
 فهو تفسير للسهم وهذا النوع يبيع كالنوع الثالث لأن كلا منهما باع ما كان له من
 نصيب الآخر بما كان للآخر من نصيبه وإنما ندخله الإجماع بالحاجة كما يبيع
 الخاصكم مال المدين حراً عليه الحاجة فيجبر عليها الممتنع المحقق للتساوي
 في القيمة بالتساوي في الأجزاء نعم إن أمكن قسمة العبد وحده والردى وحده
 لم يجبر على قسمة التعديل كما يجبر الشيطان ويؤم به جمع منهم المأوردى والرويانى
 بل يجبر على قسمة الأجزاء في كل من العبد وحده والردى وحده ويجبر على قسمة
 التعديل في منقولات نوع لم يختلف متقومة إن زالت الشركة بالقسمة كملأته عبد
 زنجية متساوية القيمة كأن كان كل واحد منهما يساوي مائة وبعت في هذا
 المثال بأنه ليس مما نحن فيه بل من أمثله قسمة الأجزاء متساوية قيمة
 وصورة إلا أن يفرض فيما إذا كانت مختلفة الصورة فالأولى أن يمثل بثلاثة عبيد
 زنجية بين اثنين قيمة أحدهم كقيمة الآخر إن كان أحدهم يساوي مائة والآخران
 يساويان مائة وإنما جبر على ذلك لقله اختلاف الأغراض حيث يختلف
 منقولات أنواع كملأته عبيد تركي وهندي وزنجي وثياب ابريسم وكتان وقطن
 ومنقولات نوع مختلف كصاثنين شامية ومصرية ومنقولات نوع لم يختلف ولم تزل
 الشركة كعبدين قيمة ثلثي أحدهما تعدل قيمة ثلثه مع الآخر كأن كان العبد الأول
 يساوي مائة وجس ووالعبد الثاني يساوي خمسين فقيمة ثلثي الأول مائة وقيمة ثلثه
 مع الآخر مائة فلا إجماع في ذلك كله لشدة اختلاف الأغراض حيث لا يعلم زوال
 الشركة بالكيفية في الأخيرة ويجبر على قسمة التعديل أيضاً في نحو دكا كين صغار
 متلاصقة مما لا يحتمل كل منها القسمة أي أنا إن زالت الشركة به الحاجة بخلاف نحو
 الدكا كين البكار والصغار غير المتلاصقة فلا إجماع فيها وإن تلاصقت البكار

ثم على اسم خالد ويتعين الجزء
 الباقي للثالث بالنوع الثاني
 القسمة بالتعديل للسهم وهي
 الانصاف بالقيمة

واستوت قيمتها الشدة اختلاف الأغراض باختلاف المحال والابنية (قوله كارض
تختلف الخ) تمثيل للمقسوم قسمة تعديل بالقيمة وقوله بقوة نسبته اقرب ماء أي
او باختلاف ما فيها كبستان بعينه نخل وبعضه عنب (قوله وتكون الارض) أي
المتلفة القيمة بسبب ما ذكره وقوله بينهم ما أي بين الشريكين وقوله ويساوي ثلث
الارض أي قيمته وقوله ثلثها أي قيمتها كأن كان الثلث يساوي مائة لمجوده
والثلثان يساويان مائة فحسبهما (قوله فيجعل الثلث سهما والثلثان سهما) أي
ويقرع كما مر (قوله ويكفي في هذا النوع والذي قبله قاسم واحد) أما في النوع
الاول فسلم انه يكفي فيه قاسم واحد وأما في النوع الثاني الذي هو هذا النوع فغير
مسلم لان فيه تقويما ويشترط في كل ما فيه تقويم التعدد كما يصرح به كلام المصنف
حيث قال وان كان في القسمة تقويم لم يقتصر فيه على اقل من اثنين ولا وجه لقصر
الشارح له على النوع الثالث وقد اعتمد الشرح في شرحه اشتراط قاسمين
في كل ما فيه تقويم فلا يكفي بقاسم واحد الا في النوع الاول فيكتفي فيه باسم واحد
لان قسمته تلزم بنفس قوله فاشبه المحاكم (قوله النوع الثالث) أي من الثلاثة
انواع وقوله القسمة بالرد أي المتلصبة بردمال اجنبي وهي بيع كالنوع الثاني لكن
لا اجبار فيه الان فيها تمليك كما لا شركة فيه فكان كغير المشترك (قوله بأن يكون
في احد جانبي الارض المشتركة ثرا وشجر مثلا) أي او بناه كبيت وليس في الجانب
الآخر ما يقابله (قوله لا يمكن قسمته) فان امكنت قسمته فلا حاجة للرد (قوله
فيرد من يأخذه الخ) فلذلك سميت القسمة بالرد وقوله قسط قيمة البترا والشجر أي
نصفها كما سيوضحه بالتفريع (قوله فلو كانت قيمة كل من البترا والشجر) أي
او البناء وقوله وله النصف من الارض أي والمحال ان له النصف من الارض وقوله
رد الاخذ بهذا المجرى وقوله ما فيه ذلك أي الجانب الذي فيه البترا والشجر وقوله
خمس مائة أي لانها نصف الالف (قوله ولا بد في هذا النوع) أي الذي هو قسمة
الرد وقد عرفت ان النوع الثاني الذي هو قسمة التعديل كذلك خلافا للشارح وكلام
المصنف شامل للنوعين فلا وجه لعصره على النوع الثالث كما مر (قوله كما قال)
أي المصنف وقوله وان كان في القسمة تقويم أي كما في قسمة التعديل والرد وان قصره
الشارح على قسمة الرد فقط والتقويم مصدر يقوم يقال قوم السائمة أي قد رقيمتها وقوله
لم يقتصر فيه أي في التقويم وهذا اولى من قول الشارح أي في المال لانه يحوج

كارض مختلف قيمة اجزائها
بقوة انبساط اقرب ماء
وتكون الارض بينهما
نصفين ويساوي ثلث
الارض مثلا لمجوده ثلثها
فيجعل الثلث سهما والثلثان
سهما ويكفي في هذا النوع
والذي قبله قاسم واحد *
النوع الثالث القسمة بالرد
بأن يكون في احد جانبي
الارض المشتركة ثرا وشجر
مثلا لا يمكن قسمته فيرد من
يأخذه بالقسمة التي انجزتها
الفرعة فسط قيمة البترا
أو الشجر في المال المذكور
فلو كانت قيمة كل من البترا
او الشجر ألفا وله النصف
من الارض رد الاخذ ما فيه
ذلك خمسمائة ولا بد في هذا
النوع من قاسمين كما قال
(وان كان في القسمة تقويم
لم يقتصر فيه) أي في المال
المقسوم (على اقل من اثنين)

الى تقديره مضاف بأن يقال أى فى تقويم المال وقال المحشى ولو جعله راجعا للقسم
المعلوم من القسمة لكان أولى واقرب الى المقصود وما قلناه هو الاولى والا قرب
الى المقصود من اشتراط التعدد فى التقويم نفسه وأما القسم بعده فيكفى فيه واحد كما
فى شرح العبادى وقوله على اقل من اثنين أى لا اشتراط تعدد المقوم لأن التقويم
شهادة بالقيمة لكن لا يحتاج القاسم الى حفظ الشهادة وان وجب تعدده لانها تستند
الى عمل محسوس فان لم يكن فى القسمة تقويم كفاى النوع الاول كفى قاسم واحد لانه
لا يحتاج الى تقويم بل يحتاج الى حرص والمخارص يجتهد ويحصل باجتهاده فكان
كالحاكم (قوله وهذا) أى عدم الاقتصار على اقل من اثنين فيما اذا كان
فى القسمة تقويم وقوله لم يكن القاسم حاكما فى التقويم أى بأن نصيبه القاضى
أو الامام قاسما ولم يجعله حاكما كفاى التقويم فالكلام فى منصوب القاضى أو الامام
امام منصوب الشركاء فيكفى ككونه واحدا قطعاً كما قاله الشمس الرولى فان جعله
القاضى أو الامام حاكما فى التقويم كفى واحداً وقوله بمعرفة أى بعلمه فى التقويم
فان لم يكن عارفاً بالتقويم حكمه بقول عدلين فالجواب انه يحكم بعلمه فى التقويم
أو بقول عدلين فيه وان افهم كلام المنهاج انه لا يحكم بعلمه فيه (قوله فهو) أى
حكمه فى التقويم وقوله كقضائه بعلمه أى بشرطه وهو أن يكون مجتهدا وقوله
والاصح جواره أى جوار قضائه بعلمه فيكون حكمه فى التقويم بعلمه كذلك (قوله
واذا دعا احد الشريكين شريكه) أى طلبه وقوله الى قسمة مالاخر فيه أى قسمة
افراز او قسمة تعديل دون قسمة الرذلانها انما تكون بالرضى ولا يدخلها الاجبار
اصلا فلا يصح فيها قول المصنف لزم الشريك الاخراجاته فلذلك فرض الشيخ
المخاطب كلام المصنف فى النوع الاول والنوع الثانى والمراد لا ضرر فيه على طالب
القسمة ولو كان فيه ضرر على المطلوب للقسمة فلو كان لاحد الشريكين عشر دار
لا يصلح للسكنى والباقى للآخري يصلح لها ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء موات
يجنبه اجبر صاحب العشر على القسمة بطلب الآخري وان تضرر صاحب العشر لان
ضرره انما جاء من قلة نصيبه لا عكسه فلا يجبر الآخري بطلب صاحب العشر لانه متعنت
فى طلبه فلا اعتبار به فان كان العشر يصلح للسكنى ولو بضم ما يملكه بجواره ولو باحياء
موات يجنبه اجبر الآخري بطلب صاحب العشر لانه لم يتعنت حينئذ واستقر
اشهرامى تعين العشر الذى بجوارها ملكه بلا قرعة لانه لا يلزم تفريق ملكه فيتضرر

وهذا ان لم يكن القاسم حاكما
فى التقويم بمعرفة فان حكم
فى التقويم بمعرفة فهو
كقضائه بعلمه والاصح جواره
بعلمه (واذا دعا احد
الشريكين شريكه الى قسمة
مالاخر فيه

(قوله لزم الشريك الآخر) أي المطلوب إلى القسمة وقوله اجابته أي الشريك
المطلب للقسمة (قوله أما الذي في قسمته ضرر الخ) مقابل لقوله ما لا ضرر فيه
وقوله كحمام صغير لا يمكن جعله حامين مثال للذي في قسمته ضرر لكونه يبطل
نفعه المقصود منه مع إمكان الانتفاع منه بوجه آخر ومثل الحمام المذكور طاحونة
صغيرة لا يمكن جعلها طاحونتين ففي قسمتها ضرر لكونها يبطل نفعها المقصود منها
مع إمكان الانتفاع منها بوجه آخر فكل منهما يبطل نفعه المقصود منه بالقسمة
وكذلك ما ينقص نفعه المقصود منه بالقسمة كسبب يكسر وقوله فلا يجاب طالب
قسمته في الأصح أي على القول الأصح وهو المعتقد فلا يجيبهم المحاكم لقسمة ذلك
لما فيها من الضرر ولكن لا يمنعهم منها لأن الحق لهم كما لو هدموا جدارا واقتسموا نفعه
وأما ما يبطل نفعه بالكلية كجوهرة وثوب نفيس فلا يجيبهم لقسمته لما فيها من الضرر
ويمنعهم منها لأنه سبب لبطلان نفعه بالكلية ولو ترفع الشركاء إلى القاضي
في قسمة ملك لهم ولا يئنه لهم به لم يجيبهم وإن لم يكن لهم منازع وقيل يجيبهم وعليه
الامام وغيره

(فصل في الحكم باليدنة)*

هكذا في بعض النسخ وفي بعضها الآخر فصل في احكام الدعوى والبيانات وفي بعض
النسخ تقديم هذا الفصل على الذي قبله والاحكام جميع حكم وانسب معانيه ما انه
الزام انسان لا تحرق ما خوذ من حكمه اللجام سميت بذلك لمنعها الدابة عن
الميل والدعوى لغة الطلب والتمنى ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون أي لاهل الجنة
ما يطلبون ويتمنون وشرعا اخبار يحق له على غيره عند حاكم ومحكم فان لم تكن عند
حاكم ولا محكم فلا تسمى دعوى والبيانات جمع بيعة وهم الشهود وما بذلك لان الحق
يتبين بهم أي يظهر والاصل في ذلك قوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم
بينهم اذا فريق منهم معرضون ونحوه لم يعطى الناس بدعواهم لا دعوى ناس
دما ورجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه وروى البيهقي ولكن البيعة على
المدعى واليمين على من انكر ولما كان جانب المدعى ضعيفا لمخالفة قوله الظاهر
جعل في جانبه البيعة ولما كان جانب المدعى عليه قويا بالموافقة قوله الظاهر جعل
في جانبه اليمين واعلم انه يتعلق بهذا الفصل خمسة اشياء الدعوى والبيعة وجواب
المدعى عليه من اقرارا وانكارا واليمين والسكر وكلاهما مأخوذة من كلام المصنف

لزم الشريك الآخر اجابته
الى القسمة أما الذي في قسمته
ضرر كحمام لا يمكن جعله
حامين اذا طلب احد
الشركاء قسمته وامتنع الآخر
فلا يجاب طالب قسمته في
الأصح

(فصل في الحكم باليدنة)*

(قوله واذا كان مع المدعي بينة) أي رجلان أو رجل وامرأتان وكذلك شاهد
ويعين ان كان القاضي يرى ذلك وقوله سمعها المحاكم وحكم له بها أي ان طلب منه
المحكم بها وصلى من ذلك ان صاحب الحق لا يستقل باستيفائه بل لابد من الرفع
الى المحاكم ولو محكما وذلك في غير عين ودين ومنفعة كقود وحقوق ولعان وإيلاء
ونكاح ورجعة نعم لو استقل مستحق القود باستيفائه وقع الموضع وان حرم عليه وعزر
لافتيانه على الامام وأما العين والدين والمنفعة ففيها تفصيل وهو ان العين ان خشي
من اخذها من هي عنده ضررا فلا بد فيها من الرفع الى المحاكم كما تحرزا عن الضرر والا
فله اخذها استقلالاً للضرورة والدين ان كان على غير ممتنع من ادائه طالبه به فلا
يأخذ شيئا له من غير مطالبة ولو اخذ لم يملكه ويلزمه رده فان تلف ضمنه وان كان
على ممتنع من ادائه ولو قرابه جاز له اخذ جنس حقه بصفته بطريق الطفر ويملكه
بمجرد الاخذ فلا يحتاج الى صيغة تملك فان تعذر عليه الجنس المذكور بأن وجد غير
جنس حقه أو جنس حقه بغير صفته اخذه مقدما للنقد على غيره وبيعه مستقلا كما
يستقل بالاخذ لما في الرفع الى المحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان حيث لا حاجة
له والا فلا يبيع الا باذن المحاكم ولا يبيعه الا بقدر البلد فان كان جنس حقه تملكه
وان كان غير جنس حقه اشترى به جنس حقه ثم تملكه ولا يأخذ فوق حقه ان امكن
الاقتصار عليه فان لم يمكن اخذ فوق حقه ولا تضمن الزيادة لعذره وباع منه بقدر
حقه ان امكن تجزيه والا باع الكل واخذ من ثمنه قدر حقه ورد الباقي بصورة هبة
ونحوها وله اخذ مال غريم غريمه ان لم يظفر بمال غريمه وكان غريم الغريم ممتنعا
ابضا وله فعل ما لا يصل للمال الا به ككسر باب وتقب جدار وقطع نوب ولا يضمن
ما فوته بذلك ومحل ذلك اذا كان ما يفعل به ذلك مملوكا للدين ولم يتعلق به حق لازم
سكره واجارة وما ذكر في دين ادعى اما دين الله تعالى كركاة امتنع المالك من
ادائها فليس للمستحق الاخذ من ماله اذا ظفر به لتوقفه على النية والمنفعة ان كانت
واردة على عين فهي ككالك العين فله استيفائها منها بنفسه ان لم يخش من ذلك
ضررا والا فلا بد من الرفع الى المحاكم وان كانت واردة على ذمته فهي كالدين فان
كانت على غير ممتنع طالبه بها ولا يأخذ شيئا من ماله بغير مطالبة وان كانت على
ممتنع وقدر على تحصيلها بأخذ شيء من ماله فله ذلك بشرطه (قوله ان عرف
عدالتها) أي او كانت معذلة وقوله والا أي وان لم يعرف عدالتها ولم تكن معذلة

واذا كان مع المدعي بينة
سمعها المحاكم وحكم له
بها ان عرف عدالتها
والا طلب تزكيتها

وقوله طلب تزكيتها أي وجوبها وإن لم يطعن الخصم فيها لأن التزكية حق لله تعالى كما مر (قوله وإن لم يكن له بينة) أي تقبل شهادتها بأن لم يكن له بينة أصلا أو له بينة لا تقبل شهادتها لكونها مجروحة فهي كالعدم (قوله فالتقول قول المدعي عليه يمينه) أي فيصدق بيمينه إلا في اللعان والقسم إذا اقترن بدعوى الدم لو ث فاليمين في جانب المدعي فيهما ولا يهل المدعي عليه حين عرض اليمين عليه إلا برضى المدعي لأنه مقهور بطلب الإقرار واليمين وإن استهل في ابتداء الجواب لعذر بعد الدعوى عليه أهمل إلى آخر مجلس القاضي إن شاء القاضي على المعتمد كما جرى عليه ابن المقرئ وقيل إن شاء المدعي وهو ضعيف لأن مشيئة المدعي لا تتقيد بالمجلس بل له أهمله أبدال له الانصراف وترك الخصومة بالكافة وإذا استهل بعد إقامة البينة عليه ليأتي بدافع من أداء أو إقرار أهمل ثلاثة من الأيام لأنها مدة قريبة لا يعظم فيها الضرر وقد يحتاج لمثلها في إقامة البينة للبحث عن الشهود ويمين المدعي عليه تقطع الخصومة ولا تسقط الحق فتسمع بينة المدعي بعده ولا يعزرا المخالف لاحتمال نسيانه خلافا لما يفعله جهلة القضاة (قوله والمراد بالمدعي من يخالف قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق قوله الظاهر) أي لأن الظاهر براءة ذمة المدعي عليه مما ادعاه المدعي فقول المدعي يخالف الظاهر وقول المدعي عليه يوافق الظاهر فلو أسلم الزوج والزوجة قبل الدخول ثم قال الزوج أسلما معا فالنكاح باق وقالت الزوجة أسلما مرتبا فانفسخ النكاح فهو مدع وهي مدعي عليها وقضية هذا أن القول قول الزوجة والمعدة أن القول قول الزوج لأن الأصل بقاء النكاح هذا وقيل المدعي من لو سكت لترك والمدعي عليه من لو سكت لم يترك وعلى هذا فالزوج في المسئلة السابقة مدعي عليه لأنه لو سكت عن دعوى المعية لم يترك بل يطالب بالواجب عليه والزوجة مدع لأنها لو سكت لترك فلا تطالب بشئ فتصديق الزوج على هذا ظاهر (قوله فإن نكل الخ) ويسن للقاضي أن يبين له حكم النكول بأن يقول له إن نكلت عن اليمين حلف المدعي وأخذ منك الحق فإن لم يفعل وحكم بنكوله نكول حكمة لتقصيره بترك البحث عن النكول وله بعد نكوله العود إلى الحلف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تزيلا ولا فليس له العود إليه إلا برضى المدعي (قوله أي امتنع المدعي عليه الخ) فالتكول معناه الامتناع من اليمين المطلوبة من المدعي عليه وسيأتي تصويره (قوله ردت على المدعي) أي لأنه صلى الله عليه وسلم ردها

(وإن لم يكن له) أي المدعي
(بينة) فالتقول قول المدعي
عليه يمينه) والمراد بالمدعي
من يخالف قوله الظاهر
والمدعي عليه من يوافق
قوله الظاهر (فإن نكل)
أي امتنع المدعي عليه (عن
اليمين) المطلوبة منه (ردت
على المدعي)

على صاحب الحق صكهم ارواه الحاكم وصححه وفعل ذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم من غير مخالفة كما رواه الشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله فيحلف حينئذ) أي فيحلف بين الرد حينئذ نكل المدعي عليه عن اليمين وردت على المدعي فإن لم يحلف بين الرد ولا عذر له سقط حقه من اليمين والمطالبة لأعراضه عن اليمين لا من الدعوى فتسمع حجته إذا أقامها بعد ذلك فإن كان له عذر كإقامة حجة وسؤال فقيه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام لأنها مدة معتقرة شرعا ولا يزداد عليه الثلاث طول مدافسته ويقارق جواز تأخير الحجة أبدا بانها قد لا تساعد ولا تحضر معه واليمين موكولة اليه وبين الرد كالأقرار لا كاليمين على الصحيح ويترب على الخلاف أن الحق يثبت بمجرد اليمين من غير اقتضار إلى حكم ولا يسمع بعدها حجة بمسقط كاداء أو إبراء على أنها كالأقرار فيهما فإن قلنا أنها كاليمين احتج إلى حكم وسمعت بعدها الحجة بالمسقط (قوله ويستحق المدعي به) أي باليمين لا بالنكول ومن طوّل بجزية فادعى مسقطا كإسلامه في أثناء المحول فإن وافقت دعواه الظاهر كأن كان غائبا فحضر وادعى ذلك وحلف قبل منه فلا يؤخذ منه إلا القسط وإن لم توافق الظاهر بأن كان عندنا ظاهرا ثم ادعى ذلك أو وافقه وتكل عن اليمين طوّل بها وليس ذلك قضا بالنكول بل لأنها وجبت ولم يأت بدافع أو طوّل بزكاة فادعى مسقطا لم يطالب بها ولا يجب تحليفه لأن إيمان الزكاة مستحبة ولو ادعى ولي مسمى أو مجنون حقاله على شخص فانكر ولا يئنه وتكل عن اليمين لم يحلف الولي على أصل الحق وإن ادعى ثبوتة مباشرة بل ينتظر كمال المدعى له ثم يحلف لأن الشخص لا يستحق شيئا بيمين غيره فإن حلف الولي على جريان العقد بينه وبين المدعى عليه صح وثبت الحق تبعاً ولا يحلف مدعى مسمى ولو محتملاً بل يمهّل حتى يبلغ ثم يدعى عليه ويحلف بعد ذلك الأول الكافر المسمى الذي انبثت عاتقه وقال تبعات الأنبيات فيحلف اسقوط القتل وانما لم يحلف فيما عدا المستثنى لأن حلفه يثبت صباه وصباه يطل حلفه في تحليفه بإبطال تحليفه ولا يحلف قاض على تركه ظلماً في حكمه ولا شاهد على أنه لم يكذب في شهادته لارتجاع منصبهما عن ذلك (قوله والنكول أن يقول الخ) أي والنكول حقيقة أن يقول الخ وأما نكوله حكماً فإن بسكت عن جواب الدعوى لالدهشة أو غباوة أو نحوهما كإلادة أن حكم القاضى بنكوله فإن سكت لدهشة أو غباوة أو نحوهما شرح للقاضي الحال ثم حكم بنكوله

ويحلف (حينئذ) ويستحق المدعي به والنكول أن يقول المدعي عليه بعد عرض القاضي عليه اليمين أماناً كل عنها

وقول القاضى المدعى احلف منزل منزلة المحكم ينكول المدعى عليه كما فى الروضة
 كاصلاها فهو ليس حكم بالنكول حقيقة لكنه نازل منزلة المحكم بالنكول وقول
 المحشى وكذا لو قال القاضى تحفه احلف فهو بمنزلة النكول صوابه ان يقول فهو بمنزلة
 المحكم بالنكول كما فى عبارة الشيخ الخطيب فالجواب ان عندهم نكولا حقيقة
 ونكولا حكميا حكم بالنكول حقيقة وحكم بالنكول تنزيلا كما علم مما قررناه (قوله
 او يقول له القاضى احلف الخ) أى او يقول له القاضى قل والله فيقول والرحمن
 ويسن تغليظ اليمين على كل من المدعى والمدعى عليه فيما ليس بمال ولا يقصد منه
 المال كطلاق ونكاح وفي مال يبلغ نصاب زكاة أو ما قيمته ذلك وفيما اذا رأى المحاكم
 جراءة الخالف على اليمين بالزمان والمكان كما مر فى اللعان وبزيادة اسماء وصفات كأن
 يقول والله الذى لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذى يعلم المر
 والعلانية هذا اذا كان الخالف مسلما فان كان يهوديا حلفه القاضى بالله الذى
 انزل التوراة على موسى ونجاه من الغرق أو نصرانيا حلفه بالله الذى انزل الانجيل
 على عيسى أو مجوسيا أو وثنيا حلفه بالله الذى خلقه وصوره ومن التغليظ أن يوضع
 المصحف فى حجره ويطلع له سورة براءة ويقال له ضع يدك على ذلك ويقرأ قوله تعالى
 ان الذين يشتمون بهدا الله وایمانهم ثمنا قليلا الآية ولا يجوز للقاضى أن يحلف
 أحدا بطلاق أو عتق أو نذر متى بلغ الامام أن القاضى يستحلف الناس بذلك عزله
 كما قاله الشافعى رضى الله تعالى عنه وقال ابن عبد البر لا يحل لأحد من اهل العلم
 يرى الاستحلاف بذلك والمعتبر فى اليمين نية القاضى أو المحكم لانية الخالف فلو ورى
 لم تنفعه التورية ولا تدفع عنه اسم اليمين الفاجرة لان اليمين انما شرعت ليهاب الخصم
 الاقدام عليها خوفا من الله تعالى فلو نفعته التورية لبطلت هذه الفائدة لكن
 بشروط أربعة أن يكون ذلك عند القاضى أو المحكم فلو حلف عند المدعى فقط
 نفعته التورية وأن يطلب منه القاضى أو المحكم الحلف فلو حلف قبل طلبه منه
 نفعته التورية وأن لا يكون التحليف بالطلاق أو العتق فان كان بهما نفعته
 التورية وأن لا يكون الخالف محقا ولا نفعته التورية كان يدعى عليه شخص
 انه اخذ من ماله كذا بغير اذنه وسأله رده وهو انما اخذه فى دين له عليه فأجاب بنفى
 الاستحقاق فقال المدعى للقاضى حلفه أنه ما اخذ من مالى شيئا بغير اذنى وكان
 القاضى يرى اجابته لذلك فحلف المدعى عليه أنه ما اخذ شيئا من ماله بغير اذنه

أو يقول له القاضى احلف
 فيقول لا احلف

وبوي بغير استحقاق فانه لا ياتم بذلك وكذا لو كان معسرا وأراد المدعي الاخذ منه
 حالا فانكر وحلف انه لا يلزمه شيء ولا يستحق على شيئا وأراد الا أن يكونه معسرا
 فتدفع التوردية عيشة (قوله وإذا تداعيا) أي ادعى كل منهما ما وادعا غيره
 بالتداعي لان كل منهما ادعى ان الشيء له ولم يقتصر أحدهما على الإنكار بخلافه فيما
 سبق فان الذي ادعى أحدهما واقتصر الآخر على الإنكار (قوله أي اثنان)
 تفسير كضمير التثنية وهو الاثنان وقسمه الشيخ الخطيب بقوله أي المحضمان (قوله
 شيئا) أي عينا وقوله في يدهما أي ولا يثبت لأحد منهما فان كان لكل منهما
 يثبته رجحت يده صاحبه اليد ويسمى الداخل على يثبته الآخر ويسمى الخارج بشرط
 ان يقيم الداخل يثبته يده يثبته الخارج ولو قبل تعديلهما لان الاصل في جانب
 الداخل اليمن ما لم يقيم الخارج يثبته فلا يعدل عنها مادامت كافية فلو أقامها قايما
 لم تسمع فيعيد ما بعدها وترجح يده الداخل ولو كانت شاهدا ويحينا وكانت يده الخارج
 شاهدين وان تأخر تاريخها ولم تبين سبب الملك من شراء وغيره ترجح يده يثبته
 نعم لو قال الخارج هو ملكي اشتريته منك ولم تدفعه لي او غصبته مني أو كثرته
 أو استعرتة فقال الداخل بل هو ملكي وأقاما يثبتين بما قالاه رجحت يده الخارج
 لزيادة علمها بما ذكر ولو ازيلت يد الداخل بيثبته أقامه الخارج ثم أقام الداخل يثبته
 واستندت ملكه الى ما قبل ازالة يده رجحت يثبته وان لم يعتذر بغيرتها مشلا على
 المعتد بخلافه للبقين وتبني به شيخ الاسلام في شرح منعه فيه فينقض القضاء السابق
 لان يده انما ازيلت لعدم الحجية وقد ظهرت بخلاف ما اذ لم تستد ملكه الى ذلك
 فلا ترجح لانه الآن مدع خارج وعلم بما تقر من أن يثبته الداخل ترجح اذا ازيلت يده
 بيثبته واستندت يثبته ملكه الى ما قبل ازالة يده ان دعواه تسمع ولو يغير ذكر انتقال
 بخلاف ما لو ازيلت يده باقرار حقيقة أو حكا وهو اليمن المردودة فلا تسمع دعواه
 ثانيا يغير ذكر انتقال لانه مؤاخذ باقراره فان ذكر الانتقال كأن قال بعد ما قربه
 اشتريته منك سمعت نعم لو قال وهبته له وملكته لم يكن اقرارا بل زوم الهبة بجواز
 اعتقاده لزومها بالماله إذ ذكره في الرضة كاصحابها (قوله فاقول قول صاحب اليد
 يثبته) أي لان اليد من الاسباب المرجحة وقوله ان الذي في يده له أي ان الشيء
 الذي في يده ملك له (قوله وان كان في يدهما) أي وان كان الشيء الذي تداعيا
 في يدهما مكان كان فراشا جلسا عليه أو جلا ركبا أو دارا سكنا فيها وقوله أو لم يكن

(وإذا تداعيا) أي اثنان
 (شيئا في يدهما) أي قول
 قول صاحب اليد يثبته
 ان الذي في يده له (وان
 كان في يدهما) أو لم يكن في

في يد واحد منهما أي أو لم يكن يثبت ثالث بل كان متاعا ملقى في طريق مثل لا وليس
 المدعيان عنده فلان كان في يد ثالث فالقول قوله فيحلف لكل منهما بما يمينه أنه ليس
 له وإن أقربه لأحدهما عمل بمقتضى إقراره وإن أقام كل منهما بينة بما ادّعاء وهو يثبت
 الثالث سقطتا التناقض موجبهما ويرجع لقوله حيثئذ فيحلف لكل منهما بما يمينه كما مر
 (قوله تعالى) أي حلف كل منهما على نفي كونه للآخر بأن يقول والله هذا الشيء
 ليس لك وقوله وجعل المدعى به بينهما أي فيقسم بينهما نصفين لقضائه صلى الله
 عليه وسلم بذلك كما صححه المحاكم على شرط الشيخين ولاستوائهما في اليد في الأولى
 وعدمها في الثانية ولو أقاما بينتين يرجح بتاريخ سابق كان شهدت بينة لأحدهما ملكه
 من سنة إلى الآن وبينة أخرى لا تخرجه ملكه من أكثر منها كسنتين فترجح بينة
 الأكثر لأن الأخرى لا تعارضها فيه فثبت الملك بها لمن شهدت له وله أجره وزيادة
 حادثة من يوم ملكه بالشهادة لأنها تخرجه ملكه ويستثنى من الأجرة ما لو كان المبيع
 يبد البائع قبل القبض فلا أجره عليه لا شترى على الأصح وإن صحح الباقين خلافه
 ومثله الصداق ويرجح هنا شاهدين وبشاهد وامرأتين لأحدهما على شاهد وبعين
 للآخر لأن ذلك حجة بالأجماع وابتعد عن تهمة الخالف بالكذب في يمينه نعم إن كان
 مع الشاهد واليمين يدرج بها على من ذكر كما علم مما مر ولا ترجح بزيادة شهود
 لأحدهما ولا برجلين على رجل وامرأتين لكمال الحجة في الطرفين ولا بينة مؤرخة
 على بينة مطلقة لأن المؤرخة وإن اقتضت الملك من زمن التاريخ فالمطلقة لا تنفيه
 نعم لو شهدت بينة بالحق وبينة بالبراءت يمينه الأبرار لأنه إنما يكون بعد الوجوب
 فبها زيادة علم وحيث لا ترجح فيما إذا أقاما بينتين قسم المدعى به بينهما نصفين
 إذ ليس أحدهما أولى به من الآخر (قوله ومن حلف على فعل نفسه) ومثله فعل
 مملوكه من عبده أو يمينه فلو قال شخص جنى عبدا على وانكر فالأصح أنه يحلف
 السيد على البت والقطع لأن فعل عبده كفعله لأنه ماله ولذلك سمعت الدودي عليه
 ولو قال جنت بيمينك على فزعي مثلا فليك ضمانه وانكر مالكها حلف على البت
 والقطع لأنه لا ذمة لها وإنما ضمن جنابها بتقصيره في حفظها فهو بفعله لا بفعلها
 (قوله آياتنا ونفسا) أي ولو مطلقا كأن يقول والله بعت أووهيت في الآيات
 أو والله ما بعت ولا وهيت في النفي (قوله حلف على البت) مأخوذ من قولهم بعت
 الجبل إذا قطعه فتمام القطع فقوله والقطع من عطف التفسير كما سيذكره الخارج

(تخالفنا وجل) المدعى به
 (بينهما ومن حلف على فعل
 نفسه) آياتنا ونفسا (حلف
 على البت والقطع)

وانما حلف في ذلك على البت والقطع لان الانسان يعلم حال نفسه وحال مملوكه
منسوب اليه فهو كماله (قوله والبت بوحدة فتنة فوقية معناه القطع) أي لانه
ماخوذ من قولهم بت الحمل اذا قطعه كما علمت وقوله وحيت ذلعي حين اذا كان البت
معناه القطع وقوله فعطف المصنف القطع على البت من عطف التفسير وانما التي به
للإيضاح (قوله ومن حلف على فعل غيره) أي وليس ذلك الغير مملوكه من
أول وجه لان فعل مملوكه كفعله كما علمت وظاهر كلام المصنف حصر الامين في
كونه على فعله وفعل غيره وليس كذلك فقد تنكروا على تحقيق شيء ليس معتقدا
الى فعله ولا الى فعل غيره مثل أن يقول زوجته ان كان هذا الطائر غرابا فانت طائر
فطار ولم يعلم أنه غراب فادعت الزوجة انه غراب وأنكر الزوج ذلك فيحلف على البت
كان يقول والله انه ليس بغراب كما قاله الامام والاضابط حكمه ما قاله الشيخان سيما
للندجي وغيره ان يقال كل عيني فهي على البت والقطع الاعلى نفي فعل الغير
المطلق فيحلف فيه على نفي العلم كما سباني (قوله ففيه تفصيل) أي ماخوذ من
كلام المصنف (قوله فان كان) أي فعل غيره وقوله اثباتا أي محصورا أو مطلقا
وقوله حلف على البت والقطع أي كان يقول والله اقرضك مورتي كذا أو اودعك
كذا ويجوز له البت والقطع في الحلف لا اعتمادا على خطأ أو خطأ مورته فيظن ذلك
ظنا مؤكدا (قوله وان كان نفي مطلقا) أي غير مقيد بزمان مخصوص ولا مكان
مخصوص وقوله حلف على نفي العلم أي نفي علمه بان غيره فعل كذا كما اشار اليه
الشارح بقوله وهو انه لا يعلم ان غيره فعل كذا مثال ذلك أن يدعي دين المورثه على
شخص فيقول ذلك لشخص ابرأني مورثك منه فينكر البراءة ويحلف على نفي العلم
بان مورثه ابرأه منه وانما اكتفى بالحلف على نفي العلم لتعسر الوقوف عليه ولو حلف
على البت والقطع جاز كما قاله القاضي أبو الطيب وغيره لانه قد يعلم ذلك وأما لو حلفه
القاضي في ذلك على البت والقطع فقد ظلمه لكن يعتد به (قوله اما النفي المحصور)
أي المقيد بزمان مخصوص أو مكان مخصوص والفرض انه في فعل غيره وقوله
فيحلف فيه الشخص على البت أي والقطع لتعسر الوقوف عليه (خاتمة) لا تسمع
دعوى بدين مؤجل وان كان به يئنه اذ لا يتعلق بها الزام في الحال فلو كان بعضه
حالا وبعضه مؤجلا صحت الدعوى به لاستحقاق المطالبة ببعضه قاله المساورى

(فصل في شروط الشاهد)

والبت بوحدة فتنة فوقية
معناه القطع وحيت ذلعي
فعطف المصنف القطع على
البت من عطف التفسير
(ومن حلف على فعل
غيره) ففيه تفصيل (فان
كان اثباتا حلف على البت
والقطع وان كان نفي)
مطلقا (حلف على نفي العلم)
وهو انه لا يعلم ان غيره فعل
كذا اما النفي المحصور فيحلف
فيه الشخص على البت
(فصل في شروط الشاهد)

أى وشروط العدالة وانما لم يذكرها الشارع في الترجمة لانها شروط في العدالة التي
 هي شروط في الشاهد وشروط الشرط شرط والشاهد مأخوذ من الشهادة وهي اخبار
 بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص وفي عبارة اخبار عن شيء بلفظ خاص ودخل في
 الشيء هلال رمضان والمراد باللفظ المخصوص أو الخاص لفظ أشهد بهينه فلو أبطله
 بغيره كأن علم أو اتيقن لم يكف وهذا هو المعنى اللغوي فهو والمخضور لانها من الشهود
 بمعنى المخضور وقيل ان المعنى المذكور لغوي وشرعي والاصل فيها قبل الاجماع آيات
 كقوله تعالى ولا تكفروا بالشهادة وقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم
 وقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وأقيموا الشهادة لله واخبار كخبر الخصمين
 ليس لك الا شاهدك أو يمينه أى ليس لك يا مدعى في اثبات الحق على خصمك
 الا شاهدك وليس لك في فصل الخصومة بينك وبينه عند عدم اليقين الا يمينه وكخبر
 البيهقي والمحاكم وصحح اسناده أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الشهادة فقال للسائل
 ترى الشمس قال نعم فقال على مثلها فاشهد أو دع أى ترى الشمس قال كلام على
 معنى الاستفهام التقريرى وقوله على مثلها فاشهد أو دع أى ان كنت تعلم الشيء
 الذى تريد الشهادة به مثل الشمس فاشهد به وان كنت لا تعلمه مثلها فاترك الشهادة
 به وأركانها خمسة شاهد ومشهد ودله ومشهود به ومشهد عليه وصيغة وقد ذكر
 المستنف شروط الركن الاول الذى هو الشاهد (قوله ولا تقبل الشهادة الا من
 الخ) أى لا يقبلها القاضى الا من الخ وقوله أى شخص أشار بذلك الى ان من ذكره
 موصوفة ويصح جعلها موصولة بمعنى الذى أى الشخص الذى (قوله اجتمعت
 فيه) أى عند الاداء وان لم تجتمع فيه عند التحمل فيجوز أن يتحملها واحد وغير
 كامل ثم يؤذيها وهو كامل الا فيما توقف صحته على الشهود كالتكاح فيعتبر
 فيه أن يكون كاملا عند التحمل كالاداء فلو شهد حال النقصان وردت شهادته
 ناقصة ثم أعادها بعد اكمال قبلت ان كان نقصانه بكفر ظاهر أو رقى أو صبي
 أو نحو ذلك فان كان بكفر خفي أو عداوة أو فسق أو خرم مروءة لم تقبل للتهمة وهذا
 التفصيل في الشهادة المعادة وأما غير المعادة فتقبل من الجميع لكن بشرط التوبة
 في العاسق ومرتكب خاتم المروءة مع الاستبراء بسنة لان مضى على السلامة مع
 شتمها على الفصول الاربعة التى تريح النفوس لما تشبه به يشعر بحسن المعيرة

ولا تقبل الشهادة الا من
 أى شخص (اجتمعت فيه)

ومحله في الفاسق اذا ظهر فسقه فلو كان يخفيه واقربه ليقام عليه الحد قبلت شهادته
 عقب توبته فهذه مستثناة كما في شرح المنهج (قوله خمس خصال) أي بحسب
 ما ذكره المصنف والا فقد زيد عليها خمسة أخرى فيكون الجملة عشرة والسادس كونه
 ناطقاً فلا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت اشارته والسابع كونه يقطنا كما
 قاله صاحب التنبيه وغيره فلا تقبل شهادة معفل لا يضبط الأمور والثامن كونه
 غير متمم فلا تقبل شهادة المتهم لقوله تعالى ذلكم أقسط عند الله وأقوم الشهادة
 وأدنى أن لا ترتابوا والريبة حاصلة في المتهم والتاسع كونه رشيداً فلا تقبل شهادة
 مجبور عليه بسفه والعاشر أن يكون له مروءة وجعلها المصنف شرطاً للعدالة وليس
 كذلك بل هي شرط لقبول الشهادة لا للعدالة فإن مرتكب خاتم المروءة لا يخرج عن
 العدالة بارتكابه ذلك ولم تقبل شهادته لعدم مروءته ومن لا مروءة له لا حياته ومن
 لا حياته قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم إذا لم تستح فاصنع ما شئت وزاد بعضهم
 عدم المواظبة على ترك السنن الرواتب وترك التسيحات في الصلوات ونحوه
 الأذرى بالخاضر دون المسافر (قوله أحدها) أي أحداً من خمس خصال وقوله
 الإسلام خبر المبتدأ وهو أحدها بالنسبة للكلام الشارح وأما بالنسبة للكلام المصنف
 فهو بديل (قوله ولو بالتبعية) أي سواء كان بالاستقلال أو بالتبعية لا أحد أبويه
 مثلاً (قوله فلا تقبل شهادة كافر) أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم
 والكافر ليس بعدل وليس من أهل الفساق ولأنه يكذب على الله تعالى
 فلا يؤمن أن يكذب على خلقه (قوله على مسلم أو كافر) أي خلافاً لابي
 حنيفة رضي الله عنه في قوله بقبول شهادة الكافر على الكافر وخلافاً للإمام أحمد
 رضي الله عنه في الوصية في السفر خاصة فإذا أوصى برذال الودعة إلى صاحبها وأشهد
 على ذلك اثنين من الكفار قبلت شهادتهم على المسلم أو الكافر أخذاً بظاهر قوله
 تعالى يا أيها الذين آمنوا شهداء بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان
 ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم وغير الإمام أحمد يحمل على أن المراد اثنان ذوا
 عدل من قبائلكم أو أخوان من غير قبيلتكم (قوله والثاني) أي من الخمس
 خصال وقوله البلوغ خبر المبتدأ وهو الثاني بالنسبة للكلام الشارح وأما بالنسبة
 للكلام المصنف فهو معطوف على الإسلام وقد عرفت أنه بديل والمعطوف على البديل
 بديل (قوله فلا تقبل شهادة صبي) أي لقوله تعالى من رجالكم والصبي

خمس خصال (أحدها)
 (الإسلام) ولو بالتبعية فلا
 تقبل شهادة كافر على مسلم
 أو كافر (و) الثاني (البلوغ)
 فلا تقبل شهادة صبي ولو
 مراعاة

ليس من رجالنا فلا تقبل شهادته ولو لئله أو عليه خلافاً للإمام مالك رضي الله عنه
 حيث قبل شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ما لم يتفرقوا وقوله ولو مراهما
 غاية في الصبي (قوله والثالث) أي من الخمس خصال وقوله العقل خبر المبتدأ
 وهو الثالث نظير ما تقدم (قوله فلا تقبل شهادة مجنون) أي بالاجماع (قوله
 والرابع) أي من الخمس خصال وقوله المحرية خبر المبتدأ وهو الرابع نظير ما قبله
 وقوله ولو بالدار أي كاللقيط فان حرّيته بالدار (قوله فلا تقبل شهادة رقيق)
 أي خلافاً للإمام أحمد رضي الله عنه في قوله يقبل شهادة الرقيق واختاره ابن
 المنذر وغيره من أئمتنا والجمهور على عدم قبول شهادته لأن أداء الشهادة فيه
 معنى الولاية وهو ليس من أهلها (قوله قنا كان أو مديراً أو مكاتباً) أي أو مبعوضاً
 فالمراد بالرقيق ما يشمل رقيق البعض ولذلك قال في شرح المنهج فلا تقبل ممن
 بهرق وهو ظاهر في شمول البعض (قوله والخامس) أي من الخمس خصال وقوله
 العدالة فلا تقبل شهادة فاسق لقوله تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وقرئ فتبينوا
 ولو كان الشاهد يعلم فسق نفسه وهو صادق في شهادته فهل يحل له أن يشهد
 أو لا فيه خلاف واعتمد الرمي منه التحل وغيره المحرمة وتجب عليه التوبة من ذلك
 كما هو منصوص عليه (قوله وهي) أي العدالة وقوله لغة التوسط أي لأنها مأخوذة
 من الاعتدال ومعناه التوسط (قوله وشرعاً) عطف على لغة وقوله ملكة أي صفة
 راسخة في النفس بحيث بذلك لأنها ملكة محلها وقوله تمنعها من اقتراف الكبائر
 أي من ارتكابها فتى ارتكب كبيرة فسق وأما الصغيرة فإن أصر عليها فسق أيضاً
 كما يتضمّن قوله في شروط العدالة غير مصر على القليل من الصغائر إلا أن تغلب
 طاعته على معاصيه فلا يكون فاسقاً والمحصل أنه بارتكاب كبيرة فتى
 العدالة مطلقاً وبالأصرار على الصغيرة تنفّي العدالة إلا أن تغلب طاعته على
 معاصيه فلا تنفّي العدالة (قوله والذائل المباحة) أي وتمنعها عن اقتراف
 الذائل المباحة كتقييل زوجته أو أمته بحضرة الناس ومذازل رجل عند الناس
 الذين يحشونهم ويستحي منهم ومن ذلك كثرة الحكايات المضحكة بين الناس
 بحيث يصير ذلك عادة له بخلاف ما إذا لم يكثر منها وكان ذلك طبعاً لا تصنعاً كما وقع
 لبعض الصحابة رضي الله عنه ومقتضى ذلك في تعريف العدالة أن المنع من

(و) الثالث (العقل)
 فلا تقبل شهادة مجنون
 (و) الرابع (المحرية) ولو
 بالدار فلا تقبل شهادة
 رقيق قنا كان أو مديراً أو
 مكاتباً (و) الخامس
 (العدالة) وهي لغة التوسط
 وشرعاً ملكة في النفس
 تمنعها من اقتراف الكبائر
 والذائل المباحة

اقتراف الرذائل المباحة له دخل في تحقق العدالة بحيث لو انتفى ذلك انتفت العدالة
 وهو يؤيد صنيع المصنف الآتي حيث جعل كونه محافظا على مروءة مثله من شروط
 العدالة بل من شروط قبول الشهادة في ارتكيب شيئا من ذلك لا يفتى عنه
 العدالة غاية الامر انه فاقد المروءة كما مر فالاولى بل الصواب حذف ذلك من تعريف
 العدالة وذكر عدم الاصرار على الصغائر بدل ذلك فان الاصرار على الصغائر ينفى
 العدالة الا أن تغلب طاعاته على معاصيه كما علمت (قوله وللعدالة) أي التي
 هي الشرط الخامس وانما اظهر مع أن المقام للاضمار فكان مقتضى الظاهر أن
 يقول ولها لانه لو اضررتهم أن الضمير راجع للشهادة لانها المحدث عنها وقوله
 خمس شرائط مبتدأ مؤخر والعدالة خبر مقدم والمعنى ولتحقق العدالة خمس شرائط
 والمراد بالشرائط الشروط فساوت هذه النسخة النسخة التي حكاها المصنف بقوله
 وفي بعض النسخ خمس شروط (قوله أحدها) أي أحدا الخمس شروط على النسختين
 السابقتين (قوله ان يكون العدل) الاوى أن يقول الشخص لانه قد تقرر أن الحكم
 على الموصوف بصفة يستدعي ثبوتها له قبل الحكم مع أن العدالة لا تثبت ولا تحقق
 الا بهذه الشروط وهكذا يقال فيما يأتي أفاده الشبرا ملي (قوله مجتنباً للكبائر)
 أي متباعد عنها وتاركاً لها وهو من قبيل عموم السلب كما أشار إليه المصنف بقوله
 أي لكل فرد منها فالمعنى انه تارك لكل فرد منها فيفيد أنه متى ارتكب كبيرة انتفت
 العدالة (قوله فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة) أي لا تقبل العدالة حينئذ
 بفعل الكبيرة فيصير بذلك فاسقا بخلاف ما لو عزم على فعل الكبيرة غدا فانه لا يصير
 بذلك فاسقا لان العزم على الكبيرة صغيرة وأما لو عزم على الكفر غدا فقد كفر حالا
 كما في البحر وفسر جماعة الكبيرة بأنها ما لحق صاحبها وعيد شديد بنص كتاب
 أو سنة وهذا هو الأرجح وقال الامام هي كل جريمة تؤذن بقلة أكثر من تركها
 بالدين أي بقلة مبالاة مرتكبها بالدين وأما القول بأنها هي المعصية الموجبة
 للحد ودفعه قصور وان ذكر في أصل الروضة أنهم إلى ترجيح هذا أميل لانهم
 عدوا الربا وأكل مال اليتيم وشهادة الزور ونحوها من الكبائر ولا حد فيها وهذا
 ضبطها بالحد وأما بالعدف فيشير إليه المصنف بقوله وعد الكبائر مذكور في
 المطولات (قوله كالزنا وقتل النفس بغير حق) أي وترك الصلاة ومنع الزكاة إلى غير
 ذلك مما سيأتي (قوله والثاني) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة

(والعدالة خمس شرائط)
 وفي بعض النسخ خمس
 شروط أحدها (أن يكون)
 العدل (مجتنباً للكبائر) أي
 لكل فرد منها فلا تقبل
 شهادة صاحب كبيرة كالزنا
 وقتل النفس بغير حق
 والثاني

(قوله ان يكون غير مصر على القليل من الصغائر) أي على شيء منها ومنها النظر المحرم وكشف العورة ولو في الخلوة لغير حاجة وهو المصير لم فوق ثلاثة أيام لغير عذر ديني والتبخر في المشي واستعمال نجاسة في بدن أو ثوب لغير حاجة وادخال صبي أو مجنون مع خشيعة تنجسه منه واللعب بالنرد وهو الطاولاة المعروفة بخبر أبي داود من لعب بالنرد فقد عصى الله ورسوله واللعب بالطاب وكذا بالث - طريقان شرط فيه مال من الجانبين أو أحدهما ولا كره ومثله السجدة والمنقلة وسماع آلات الملاهي المحرمة كطنبور ورمزمار عراقى وهو ما يضرب به مع الاوتار وبراع وهو الشبابة خلافا للرافعي حيث صحح حل البراع ومال اليه البلقيني وغيره وقد قال بعضهم

فاجزم على التحريم أي جزم * والرأي ان لا تتبع ابن حزم
فقد أبحث عنده الاوتار * والعود والطنبور والمزمار

وتصوير الحيوان والتفرج عليه ومنه الزينة التي جرت العادة بفعلها أو عذفي شرح الخطيب من الصغائر النباحة وشق الجيب وتبعه المحشى وعدهما ابن حجر من الكبائر والقلب اليه أميل (قوله فلا تقبل شهادة المصر عليها) أي على الصغائر أي على شيء منها من نوع أو أنواع الا ان غلبت طاعاته على معاصيه كما قاله الجمهور والافتقار قبل شهادته حينئذ وان اقتضى كلام المصنف بالمفهوم انتفاء العدالة بالاصرار على الصغائر مطلقا واقتضى اطلاق الشارح عدم قبول شهادة المصر عليها مطلقا (قوله وعد الكبائر مذكور في المطولات) ولا بأس بمدشئ منها فنها ترك الصلاة وتقديمها أو تأخيرها عن وقتها بلا عذر ومنع الزكاة والزنا وقتل النفس التي حرم الله قتلها الا بالحق واللواط وشهادة الزور ونسيان القرآن بعد البلوغ واليأس من رحمة الله والامن من مكروه وعقوق الوالدين وأكل الربا وأكل مال اليتيم والافطار في رمضان بغير عذر وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ولو عند الفاعل وان لم يكن منكرا عند الناهي بشرط ان يأمن على نفسه وماله وان لا يخاف الوقوع في مفدة أعظم من المفسدة المنهى عنها وضرب المسلم أو الذمي ونحوه بغير حق والغيبة وهي السعي بين الناس بالافساد بتقليل الكلام أو الفعل ولو بالاشارة أو الكتابة وأما الغيبة فان كانت في حق أهل العلم وجملة القرآن فهي من الكبائر كما جرى عليه ابن المقرئ والا فهي من

ان يكون (غير مصر على القليل من الصغائر) فلا تقبل شهادة المصر عليها وعد الكبائر مذكور في المطولات

ولذلك وجد في بعض النسخ وما يطلع عليه الرجال وقوله غالباً أي في غالب الأحوال
وقد لا يطلع عليه الرجال نادراً فقد يتفق أن الرجل يطلق زوجته من غير حضور
رجال بل بحضور النساء ومع ذلك فلا عبرة بهن (قوله كطلاق ونكاح) أي
وربعة وشهادة على شهادة بأن يشهد اثنان على شهادة كل من الشاهدين بنحو
قرض لغيرتهما مثلاً وكفالة وموت ووكالة ووصاية وشركة وقراض وما ذكر في
الطلاق ظاهر أن ادعته الزوجة ولو بعوض فإن ادعاء الزوج بعوض كان من
الضرب الثاني فيقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين لأن المقصود منه
المال ومثله دعوى المرأة النكاح لا ثبات المهر أو شرطه ودعوى كل من الرجل
والمرأة له لا ثبات الارث فيثبت بذلك وإن لم يثبت بالرجل والمرأتين أو الشاهد والعين
في غير هذه الصورة ومحلها في الوكالة والوصاية والشركة والقراض إذا اريد اثبات
عقودها والولاية فيها فإن اريد اثبات العمل في الوكالة والوصاية واثبات حصته من
المال في الشركة وحصته من الربح فيها وفي القراض قبل فيها رجلان أو رجل
وامرأتان أو شاهد وعين لأن المقصود منها المال حينئذ (قوله ومن هذا الضرب)
أي الذي لا يقبل فيه الشاهدان ذكران وقوله أيضاً أي كما منه ما تقدم من الطلاق
والنكاح وغيرهما مما ذكرناه آنفاً وقوله عقوبة الله تعالى أي موجب عقوبة الله
تعالى فهو على تقدير مضاف وفي جملة من هذا الضرب نظر لأن فرض الكلام في
حقوق الأدميين لكنه نظير هذا الضرب في كونه لا يقبل فيه الشاهدان ذكران
فتسمع الشارح يجعل عقوبة الله من هذا الضرب ليكون نظيره فيما ذكره وأما قوله
أو عقوبة لادمي فسلم لأنها من حقوق الأدميين فهي من هذا الضرب بلا شبهة
(قوله وضرب آخر) أي غير الأول وهو الثاني وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب
الآخر وقوله أحد أمور ثلاثة اخذته من كلام المصنف حيث عطف باو (قوله
إما شاهدان الخ) تفصيل لقوله أحد أمور ثلاثة وذلك لعموم قوله تعالى واستشهدوا
شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان وروى مسلم وغيره أنه
صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد وعين زاد الشافعي في الأموال وقيس بالأموال كل
ما المقصود منه المال (قوله أي رجلان) تفسير لقوله شاهدان ومعلوم أنه لا ترتيب
بين الرجلين بل القاضي يقدم أيهما شاء وقوله أو رجل وامرأتان أي لقيامهما مقام
رجل آخر مع وروده فلا يرد ما يقال مقتضى قيامهما مقام رجل أنه يكفي بامرأتين

كطلاق ونكاح ومن هذا
الضرب أيضاً عقوبة الله
تعالى كخشب أو عقوبة
لادمي كعزير وقصاص
(وضرب آخر) (يقبل فيه)
أحد أمور ثلاثة إما
(شاهدان) أي رجلان
(أو رجل وامرأتان أو شاهد)
واحد (وعين المدعى)

ويمين وليس كذلك كما سيذكره الشارح لعدم وروده ولا يشترط تقديم شهادة الرجل على شهادة المرأتين لقيامهما مقام الرجل قطعا وقوله أو شاهد واحد أي رجل واحد وقوله ويمين المدعي أي لقوة جانبه بالشاهد فيحلف معه تكميدا للحجة (قوله وإنما يكون يمينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله) أي لانه إنما يحلف من قوى جانبه وجانب المدعي لا يقوى الا حيثئذ وفارق عدم اشتراط كون شهادة المرأتين بعد شهادة الرجل بقيامهما مقام الرجل قطعا كما علمت (قوله ويجب أن يذكري حلفه ان شاهده صادق) أي لان الشهادة واليمين مختلفان جنسا فوجب الربط بينهما بما بذلك ليسيرا كالنوع الواحد ولا بد أن يذكري استحقاقه لما ادعاه فيقول والله ان شاهدي لصادق فيما شهد لي به واني مستحق له ولو قدم ذكر الاستحقاق على ذكر صدق الشاهد فلا بأس كما قاله الامام (قوله فان لم يحلف المدعي) أي بعد شهادة شاهده كما هو الغرض وقوله وطلب يمين خصمه أي الذي هو المدعي عليه وقوله فله ذلك أي فللمدعي عدم الحلف وتحليف خصمه لانه قد يتورع عن اليمين وقوله فان نكل خصمه أي عن اليمين التي طلبها منه المدعي وقوله فله أن يحلف يمين الرد في الاظهر أي على القول الاظهر وهو المعتمد لانها غير التي تركها لان تلك لقوة جانبه بالشاهد وهذه لقوة جانبه بنكول الخصم ولان تلك لا يقضى بها الا في الاموال وهذه يقضى بها في جميع الحقوق فلو لم يحلف المدعي يمين الرد سقط حقه من اليمين (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو شاهد ويمين وقوله بأنه متعلق بفسر وقوله ما كان القصد منه المال فقط أي دون غيره له له اقتصر على ذلك لانه يفهم منه بالاولى ما اذا كان الحق نفس المال وفسره غيره بالمال وما قصد منه المال سواء كان المال عيناً أو ديناً أو منفعة وسواء كان ما قصد منه المال عقداً مالياً كبيع ومنه المحالة لانها بيع دين بدين يجوز للحاجة أو فسده كما قاله أو حقايتعلق به كخيار أو اجل ومن هذا الوقف كما قاله ابن سريج وهو الاقوى معنى كما في الروضة وصححه الامام والبعث وغيرهما وصححه الرافي أيضا في الشرح الصغير كما افاده في المهمات (قوله وضرب آخر) أي غير الثاني وهو الثالث وقوله يقبل فيه أي في هذا الضرب الآخر وقوله احدا من اخذه من عطف المصنف بأوكا تقدم نظيره ومعلوم انه يقبل فيه رجلان أيضا لان كل ما ثبت بحجة ضعيفة ثبت بالاقوى منها بالاولى بل النسخة التي شرح عليها الشيخ الخطيب فيها ذكر الشاهدين

وانما يكون يمينه بعد شهادة شاهده وبعد تعديله ويجب أن يذكري حلفه ان شاهده صادق فيما شهد له به فان لم يحلف المدعي وطلب يمين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه فله أن يحلف يمين الرد في الاظهر وفسر المصنف هذا الضرب بأنه (ما كان القصد منه المال) فقط (وضرب آخر) (يقبل فيه) احدا من

قوله وفسر الخ سقط من الشارح في حمله لكلام المصنف الضمير المستدا الموجود في المتن فان فيها وهو ما كان الخ قاله نعر الهوريني

ونصها وضرب قبل فيه شاهدان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة (قوله إمام رجل وامرأتان) أي أو رجلان بالاولى كما علمت وقوله أو أربع نسوة أي منفردات لما روى ابن أبي شبة عن الزهري مضت السنة بأنه يجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من عيوب النساء وقيد بمآذ كغيره مما يشاركه في المعنى الذي أشار إليه في الحديث من عدم اطلاع غيرهن عليه وإذا قبلت شهادتهن في ذلك منفردات قبلت شهادة الرجلين والرجل والمرأتين بالاولى ولا يقبل الرجل واليمين في ذلك كما مر وأعلم أن ما قبلت فيه شهادة النساء على فعله لا يقبل شهادتهن على الإقرار به لأنه مما يطلع عليه الرجال غالباً بالسمع كسائر الأقارب كما ذكره الدميري (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أي الذي يقبل فيه رجل وامرأتان أو أربع نسوة وقوله بقوله متعلق بفسر (قوله وهو) أي هذا الضرب وقوله مما لا يطلع عليه الرجال غالباً أي ما لا يظهر عليه الرجال في غالب الأحوال وقوله بل نادراً أي بل يطلع عليه الرجال نادراً (قوله كولد وحيض الخ) أي وكبكاكة وعيب امرأة تحت ثوبها كرتق وقرن وجرح على فرج حرة كانت أو أمة ونحو ذلك بقولنا تحت ثوبها ما في وجه الحرة وكفيها فإنه لا يثبت إلا برجلين وما في وجه الأمة وما يبدو عند المهنة فإنه يثبت برجلين أو رجل وامرأتين أو شاهد ويمين لأن المقصود منه المال في الأمة والإطلاق المأوردى نقل الإجماع على أن عيوب النساء في الوجه والكفين لا يقبل فيه إلا الرجال ولم يفصل بين الحرة والأمة وبه صرح القاضي حسين فيها ظاهر بالنسبة للحرة وأما في الأمة فالمراد أنه لا يقبل فيها النساء المخلص فلا ينافي أنه يقبل فيها الرجل والمرأتان والشاهد واليمين لما مر لا يقال كون ذلك مما يطلع عليه الرجال غالباً إنما يظهر على القول بحمل النظر إلى ذلك لا على المعتمد من تحريمه لأننا نقول الوجه والكفان يطلع عليهما الرجال غالباً وإن قلنا بتحريم النظر لهما لأنه جائز لمخارمها وزوجها بل وللأجنبي لتعليم ومعاملة وتحمل شهادة (قوله ورضاع) أي من الثدي كما قيده القفال وغيره بذلك فإن كان من أمة حلب فيه لم تقبل شهادة النساء به لأن ذلك يطلع عليه الرجال غالباً لكن تقبل شهادتهن بأن هذا اللبن من هذه المرأة لأن الرجال لا يطلعون عليه غالباً (قوله وأعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين ويمين) أي كما يعلم من كلام المصنف لعدم ورود ذلك وإنما قام المرأتان مقام الرجل في الرجل والمرأتين لوروده كما تقدم التنبيه على ذلك (قوله وأما حقوق الله تعالى)

أما (رجل وامرأتان أو أربع نسوة) وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو لا يطلع عليه الرجال) غالباً بل نادراً كولد وحيض ورضاع وأعلم أنه لا يثبت شيء من الحقوق بامرأتين ويمين (وأما حقوق الله تعالى فلا يقبل فيها النساء) بل الرجال فقط

أى غير المالية أخذ من الضروب الثلاثة فإن الضرب الأول الزنا ونحوه والضرب
 الثانى ما سوى الزنا من الحدود والضرب الثالث هلال رمضان على ما سأتى وقوله فلا
 يقبل فيه النساء أى ولا المختاتى لان المختاتى كالانثى فى هذا وفى جميع ما مر وقوله بل
 الرجال فقط أى دون النساء ومثلهم المختاتى كما علمت (قوله وهى على ثلاثة اضرب)
 أى كائنة على ثلاثة اضرب كما ان حقوق الادميين على ثلاثة اضرب فتكون الجملة
 ستة كما مر (قوله ضرب) أى احدها أو الأول ضرب فهو خبر لمبتدأ محذوف
 كما قدره الشيخ الخطيب ويجوز كونه بدلاً عما قبله ولا تقدير كما مر فى نظيره (قوله
 لا يقبل فيه أقل من أربعة من الرجال) أى بالنظر لا يجب الحد فقط فلا ينافى انه
 اذا شهد اثنان بمرح الشاهد وفسراه بالزنا ثبت فسقه وليس باقذاً فى له وانما وجبت
 الاربعة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء ولما فى صحيح
 مسلم عن سعد بن عباد رضى الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 لو وجدت مع امرأتى رجلاً هله حتى آتى بأربعة شهداء قال نعم ولانه لا يقوم
 ولا يتحقق الا من اثنين فصارت الشهادة عليه كالشهادة على فعلى ولانه من اغلط
 الفواحش فغلطت الشهادة فيه ليكون اسر (قوله وهو) أى هذا الضرب الذى
 لا يقبل فيه أقل من أربعة وقوله الزنا ومثله اللواط وبيان البهيمة على المذهب
 المنصوص وان كان اتيان البهيمة موجبا للتعزير فقط لان نقصان العقوبة لا يمنع من
 اعتبار العدد فى الشهود كما فى زنا الامة ووطء الميتة لا يوجب الحد على الاصح
 وهو كاتيان البهيمة فى انه لا يثبت الا بأربعة على المعتمد بخلاف وطء الشبهة فانه ان
 قصد بالمدعى به المال فانه يوجب المهر ثبت بما ثبت به المال وان شهد به حبة
 ثبت برجلين كقدمات الزنا من تعذيب ومعاينة فلا يحتاج الى أربعة كما فى شرح المنهج
 والخطيب وبهذا تعلم ما فى قول المختشى ومثل الزنا فيما ذكره وطء الشبهة الا اذا قصد
 منه المال كما مر (قوله ويكون نظرهم له لاجل الشهادة) أى اوقع نظرهم له فى حين
 من الزمان من غير قصد وذلك قال الشيخ الخطيب وانما يقبل شهادتهم بالزنا اذا قالوا
 حانت من التفاتة فرأيناها برزنى أو تعدنا النظر له لاقامة الشهادة وينبغى انهم
 اذا طلقوا الشهادة يستفسروا ان تيسروا الا فلا تقبل شهادتهم ولا بد أن يقولوا رأيناها
 ادخل حشفته أو قدرها من فاقدها فى فرجها على وجه الزنا وان لم يقولوا كالمرد
 فى المكحلة أو كالأصبع فى الخاتم نعم يتدب ذلك (قوله فلو تعدوا النظر لغيرها)

(وهى) أى حقوق الله تعالى
 (على ثلاثة اضرب ضرب لا
 يقبل فيه أقل من أربعة) من
 الرجال (وهو الزنا) ويكون
 نظرهم له لاجل الشهادة
 فلو تعدوا النظر لغيرها
 فسقوا وردت شهادتهم

الصغار وروى بعض المذاهب يجعلها من الكاثر مطلقا قال تعالى ولا تقب بعضكم بعضا
 أحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا فكرهوه وبالجملة قال الكاثر كثيرة وأما قول
 ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وقول سعيد بن جبير أنها إلى السبع مائة أقرب
 فباعتبار أصناف أنواعها فلا ينافي أن أفرادها كثيرة جدا (قوله والثالث) أي
 من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة كما مر (قوله أن يكون العدل) قد علمت
 ما فيه وقوله سليم السريرة بأن لا يكون مبتدعا يكفر ويفسق ببدعته كما يؤخذ من
 كلام الشارح وقد قالوا من سلمت سريرة حسنت سيرته (قوله أي العقيدة)
 تفسير السريرة سميت بذلك لأن الشخص يسرها في قلبه (قوله فلا تقبل شهادة
 مبتدع يكفر أو يفسق ببدعته) أي لا تنفقاء العدالة حيثئذ (قوله فالأول)
 أي الذي يكفر ببدعته وقوله كمن أنكر البعث أي للأجساد ودخل بالكاف من
 أنكر العلم بالجزئيات ومن أنكر حدوث العالم كما تقدم (قوله والثاني) أي
 الذي يفسق ببدعته وقوله كساب العصابة أي فيفسق بذلك لأنه يجب علينا تأويل
 ما وقع بينهم كما قال في الجوهرة

وأول التشاجر الذي ورد * أن خضت فيه واجتنب داء الحمد

(قوله أما الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته) مقابل لقوله يكفر أو يفسق ببدعته
 وذلك كمن أنكر صفات الله وخلقه أفعال عباده وجوار رؤيته يوم القيامة وقوله
 فتقبل شهادته أي لا اعتقاده أنه مصيب في ذلك للشبهة التي قامت عنده (قوله
 ويستثنى من هذه) أي من هذه الفرقة وهي التي لا تكفر ولا تفسق ببدعتها ولكن
 لا نسب لكلامه أن يقول ويستثنى من هذا أي الذي لا يكفر ولا يفسق ببدعته
 لأنه لا حظ المعنى والامر في ذلك سهل وقوله الخطائية نسبة لخطاب ويستثنى أيضا
 الداعية وهو الذي يدعوا الناس إلى بدعته فلا تقبل شهادته كما لا تقبل روايته بل
 أولى كإرجعه فيها النورى وابن الصلاح وغيرهما وقال بعضهم وأصح أنها تقبل
 شهادته وروايته (قوله فلا تقبل شهادتهم) أي لما هم من لم يدينوا السبب كما
 يدل عليه قوله فان قالوا رأينا يقرضه كذا قبلت شهادتهم وكذا لو شهدوا لمخالفهم
 فتقبل شهادتهم لا تنفقاء المانع (قوله وهم) أي الخطائية وقوله فرقة يجوزون
 الشهادة لصاحبهم إذا معوه يقول لي على فلان كذا أي فيعتمدون في شهادتهم
 على قول صاحبهم لا اعتقادهم أنه لا يكذب (قوله فان قالوا الخ) مقابل لمخدوف

والثالث أن يكون العدل
 (سليم السريرة) أي العقيدة
 فلا تقبل شهادة مبتدع يكفر
 أو يفسق ببدعته فالأول
 كمن أنكر البعث والثاني
 كساب العصابة أما الذي
 لا يكفر ولا يفسق ببدعته
 فتقبل شهادته ويستثنى
 من هذه الخطائية فلا تقبل
 شهادتهم وهم فرقة يجوزون
 الشهادة لصاحبهم إذا معوه
 يقول لي على فلان كذا فان
 قالوا رأينا يقرضه كذا
 قبلت شهادتهم

اشترنا اليه فيما تقدم والتقدم هذا ان لم يبينوا السبب وقوله رأيناه يقرضه كذا أي
 او سمعناه يقول به كذا والمدار على ما ينشأ احتمال اعتمادهم على قول المشهود له وقوله
 قبلت شهادتهم أي لا تنفاه احتمال اعتمادهم على قول صاحبهم حينئذ وكذا لو
 شهدوا الخالفهم كما مر (قوله والرابع) أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة
 كما سبق في نظيره وقوله أن يكون العدل قد تقدم ما فيه وقوله مأمون الغضب أي
 مأمونا عند الغضب كما في النسخة الثانية التي حكاهما الشارح بقوله وفي بعض النسخ
 مأمونا عند الغضب أي بحيث لا توقه نفسه الامارة بالسوء عند غضبه في قول زور
 أو اصرار على غيبة أو كذب أو نحو ذلك (قوله فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند
 غضبه) أي بأن تحمله نفسه عند غضبه على الوقوع فيما ذكر (قوله والخامس)
 أي من الخمس شرائط التي هي شروط للعدالة لكن قد علمت ان هذا ليس شرطا للعدالة
 وانما هو شرط لقبول الشهادة ومن شروط قبول الشهادة أيضا أن لا يبادر بشهادته
 قبل أن يسئل فيها لانه حينئذ متهم الا في شهادة المحسبة فتقبل شهادته فيها في
 حقوق الله المحسنة كان يشهدانه تارك للصلاة أو الزكاة أو الصوم وفيما له فيه حق
 مؤكّد كطلاق وعق ونسب وعقود قصاص وبقاء عتة وانقضائها وتحريم مصاهرة
 وكفر وإسلام وبلوغ وكفارة وتعديل ووصية ووقف ان محتمل جهتها ولو بالآخر
 كالفقراء وحدود الله تعالى واحسان وصورتها في الزنا أن يقولوا للقاضي نشهد على
 فلان بأنه زنى فأحضره انشده عليه فان قالوا ابتداء فلان زنى فهم قد دفء فيحدون
 حدًا لدفء وانما تقبل عند الحاجة اليها فلو شهد اثنان بأن فلانا اعتق عبده
 لم تقبل حتى يقولوا وهو سرقه وكذلك لو شهدا بأن فلانا طلق زوجته فلا تقبل حتى
 يقولوا وهو يحتل بها أو يستمتع بها أو يعاشرها أو نحو ذلك وأما حقوق الأديمين
 كقود وحد قذف وبيع فلا تقبل فيها شهادة المحسبة وتقبل دهوى المحسبة فيما
 تقبل فيه شهادة المحسبة الا في حدود الله تعالى (قوله ان يكون العدل) قد علمت
 ما فيه وقوله محافظا على مروءة مثله أي من أبناء عصره ممن يراعي مناهج الشرع
 وآدابه وهي تختلف باختلاف الأشخاص والازمنة والامكنة بخلاف العدالة فانها
 لا تختلف بذلك بل يستوى فيها الشريف والوضيع (قوله والمروءة تخلق الانسان
 بخلق امثاله) أي اتصافه بأوصاف امثاله وعجالة المنهج والمروءة توقي الادناس
 عرفا وقوله من أبناء عصره في زمانه ومكانه أي ممن يراعي مناهج الشرع وآدابه

والرابع أن يكون العدل
 (مأمون الغضب) وفي بعض
 النسخ مأمونا عند الغضب
 فلا تقبل شهادة من لا يؤمن
 عند غضبه والخامس
 أن يكون العدل (محافظا
 على مروءة مثله) والمروءة
 تخلق الانسان بخلق امثاله
 من أبناء عصره في زمانه
 ومكانه

كأمر (قوله فلا تقبل شهادة من لامرؤة له) أي لا انتفاء عدالته كما علمت بل
 لأن من لامرؤة له لأحياء له ومن لأحياء له قال ما شاء لقوله صلى الله عليه وسلم
 إذا لم تستح فاصنع ما شئت كما تقدم (قوله كمن يمشى في السوق مكشوف الرأس)
 أي وكن يأكل أو يشرب في السوق ولم يغلبه جوع أو عطش ومن يلبس من الفقهاء
 قباء أو قلنسوة في مكان لا يعتاد ذلك فيه ومن يتعامل في الحرفة الدينية المباحة
 كجماعة وكس زبل ودبغ وهو لا يليق به ذلك والكلام فيمن يختارها لنفسه مع
 حصول الكفاية بغيره فلا يرد أنها من فروض الكفايات فكيف تكون مما يحرم
 المروءة ونخرج بالمباحة المحرمة كالتنجيم والكهانة وتصوير الحيوان فلا يست من خاتم
 المروءة فقط ومن يقبل زوجته أو أمته بمحضرة من يستحي منه وأما تقبيل ابن عمر
 رضي الله عنه أمته التي وقعت في سهمه فأجاب عنه الزحكشي بأنه كان تقبيل
 استعسان لا غاظة الكفار وأجاب بعضهم بأن المرة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص
 الشافعي رضي الله عنه والشي في مثاله ليس قيدا لذلك عبر في المنهج بكشف الرأس
 وقال في شرحه وتعييرى بكشف الرأس أهم من تعبيره بالمشى مكشوف الرأس
 وكذلك السوق ليس بقيد بل المدار على مكان لا يعتاد فيه ذلك (قوله أو البدن)
 أي أو باقي البدن كالظهر والبطن والجنب وقوله غير العورة هو قيد لكون ذلك حرام
 المروءة فقط (قوله ولا يليق به ذلك) أي بأن كان غير سوق أما السوق فليس
 ذلك حراما المروءة وكذلك المحرم بالنسك فيكشف رأسه وجوبا ولا تتحرم مروءته
 بذلك ومثل ما ذكر ليس ففيه قباء أو قلنسوة في مكان اعتاد ذلك فيه كما في مصرنا
 هذه (قوله أما كشف العورة فحرام) أي من الصغائر كما مر

* (فصل في أنواع الحقوق) *

أي باعتبار ما يقبل فيها من الشهود وجعلها المصنف ستة لانه جعل حقوق الأديمين
 ثلاثة وحقوق الله تعالى ثلاثة فالجملة ستة لكن الضرب الثاني من حقوق
 الله نظير الضرب الأول من حقوق الأديمين في أن كلا لا يقبل فيه إلا شاهدان
 ذكر أن حتى أن الشارح جعله منه تسماحيث قال ومن هذا الضرب أيضا عقوبة
 الله تعالى كحذرب على ماسيأتي فلذلك قال المحشي وهي خمسة أنواع كما يعلم ماسيأتي
 وذكر في هذا الفصل أيضا ما يقتضي عدم قبول الشهادة كالعمى فيما عدا المواضع
 المستثنيات وكجبر النفع ودفع الضرر كما سيأتي في كلامه ولفظ فصل ساقط من بعض

فلا تقبل شهادة من لامرؤة
 له كمن يمشى في السوق
 مكشوف الرأس أو البدن
 غير العورة ولا يليق به ذلك
 أما كشف العورة فحرام
 * (فصل) *

النسخ (قوله والحقوق ضربان) أى جنس الحقوق المتحقق فى نوعين منها ضربان
فصح الاخبار (قوله أحدهما) أى احدا الضربين وقوله حق الله تعالى انما قدمه
فى الاجال لشرفه بالاضافة الى الله تعالى وبدأ بحق الآدميين فى التفصيل اهتماما
به لانه الاغلب وقوعا ولان حق الآدميين مبني على المشاحة وحق الله مبني على
المساحة (قوله وسيأتي الكلام عليه) أى سيأتي الكلام على حق الله بعد
الكلام على حق الآدمي وقد علمت حكمة ذلك (قوله والثاني) أى من
الضربين وقوله حق الآدمي أى جنس الآدمي المتحقق فى متعدد فلذلك جمع فيما
بعد (قوله فاما حقوق الآدميين الخ) فيه مع ما قبله لف ونشر غير مرتب فانه
تكلم على حق الآدميين الذى هو الضرب الثانى ثم تكلم على حق الله الذى هو
الضرب الاول وقوله فتلاثة أى فهى ثلاثة بلا تنوين لاضافته لا ضرب وقوله
وفى بعض النسخ فهى على ثلاثة أى فهى كائنة على ثلاثة اضرب من كينونة المقسم
على اقسامه والنسخة الاولى اقصر مسافة من الثانية (قوله ضرب) أى
أحدهما والاخر ضرب فهو خبر مبتدأ محذوف كما قدره الشيخ الخطيب وبصح جعله
بدلا من ثلاثة ولا تقدر وقوله لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران أى رجلان ولا مدخل
للاناث فيه لانه تعالى نص على الرجلين فى الطلاق والرجعة والوصاية هروى مالك
عن الزهري مضت السنة أى تقررت وثبتت بأنه لا تجوز شهادة النساء فى الحدود
ولا فى النكاح والطلاق وقيس بالمد كورات غيرها مما يشاركها فى المعنى إلا أن
من كونه لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال غالبا (قوله فلا يصح كفى رجل
وامرأتان) أى ولا رجل ويمين لان كل ما لا يثبت من الحقوق برجل وامرأتين
لا يثبت برجل ويمين لان الرجل والمرأتين أقوى من الرجل واليمين وما لا يثبت
بالأقوى لا يثبت بالاضعف وكل ما يثبت منها برجل وامرأتين يثبت برجل ويمين
الاعيوب النساء ونحوها كالولادة والحيض والرضاع فانها لا تثبت بالشاهد
واليمين لانها أمور مخطرة بخلاف المال وما يقصد منه المال (قوله وفسر المصنف
هذا الضرب) أى الذى لا يقبل فيه الا شاهدان ذكران وقوله بقوله متعلق بفسر
(قوله وهو) أى هذا الضرب وقوله ما لا يقصد منه المال أى حق لا يقصد منه
المال أصلا وهذا قد بدأول وقوله ويطلع عليه الرجال أى يظهر عليه الرجال
وهو مطوف على النفي اعنى لا يقصد منه المال لا على النفي اعنى يقصد منه المال

(والحقوق ضربان) أحدهما
(حق الله تعالى) وسيأتي
الكلام عليه (و) الثانى
(حق الآدمي) فاما حقوق
الآدميين فتلاثة (وفى بعض
النسخ فهى على ثلاثة) (الضرب
ضرب لا يقبل فيه الا
شاهدان ذكران) فلا يثبت
رجل وامرأتان وفسر المصنف
هذا الضرب بقوله (وهو
ما لا يقصد منه المال ويطلع
عليه الرجال) غالبا

أى لغير الشهادة وقوله فسقوا وردت شهادتهم أى اذا تكر ذلك منهم ولم تغلب طاعتهم على معاصيهم والالم يفسدوا ولم ترد شهادتهم لان ذلك صغيرة (قوله أما اقرار شخص بالزنا الخ) مقابل لقوله وهو الزنا لان الاقرار بالزنا غير الزنا وقوله فيكفى في الشهادة عليه رجلان في الاظهر أى على القول الاظهر وهو المعتمد ومثل الاقرار بالزنا في ذلك الاقرار بما الحق به مما ذكر فيكفى في الشهادة عليه رجلان كغيره من الاقرار (قوله وضرب آخر) أى غير الاول وهو الثاني وقوله من حقوق الله تعالى أى حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه اثنان أى فقط وقوله أى رجلان فلا يقبل فيه رجل وامرأتان ولا اربع نسوة (قوله وفسر المصنف هذا الضرب) أى الذى يقبل فيه اثنان من حقوق الله تعالى وقوله بقوله متعلق بفسر وقوله وهو ماسوى الزنا من المحمود أى ماسوى الزنا وما الحق به من موجبات المحمود (قوله كحد شرب) أى شرب الخمر ومثله القتل المرتد وقاطع الطريق اذا قتل شخصا مكافئ له والقطع للسارق وقاطع الطريق اذا اخذ المال (قوله وضرب آخر) أى غير الثاني وهو الثالث وقوله من حقوق الله تعالى أى حال كونه من حقوق الله تعالى وقوله يقبل فيه رجل واحد أى بالنسبة للصوم وصلاة التراويح وجماعة الوتر احتياط لذلك لا بالنسبة لحلول أجل أو وقوع طلاق أو عتق معاق بذلك الا ان تعلقت بالشاهد أو تأخر التعليق عن ثبوته كأن قال بعد ثبوته بالواحد ان كان ثبت رمضان فأنت طالق أو فأنت حر (قوله وهو) أى الضرب الذى يقبل فيه واحد وقوله هلال شهر رمضان وفى بعض النسخ هلال رمضان باسقاط لغظ شهر وكل جائر لكن قد عرفت أنه بالنسبة للصوم وتوابعه احتياط للعبادة فقط دون غيره من الشهور ومثله شيخ الاسلام فى المنهج ولكنهم ضعفوه والراجح ان مثل هلال رمضان هلال غيره بالنسبة للعبادة المطلوبة فيه فتقبل شهادة الواحد بهلال شوال للاحوام بالتحج وصوم ستة ايام من شوال وبهلال ذى الحجة للوقوف وللصوم فى عشره ما عدا يوم العيد وبهلال رجب للصوم فيه وبهلال شعبان لذلك حتى لو نذر صوم رجب مثلاً فشهد واحد بهلاله وجب الصوم على الارجح من وجهين حكاهما ابن الرفعة فيه عن البحر ورجح ابن المقرئ فى كتاب الصوم الوجوب (قوله وفى المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد) أى فاقصر المصنف على موضع واحد لكون كتابه من المختصرات لا من المبسوطات فهو ليس بقيد (قوله منها شهادة الاوث) أى فانه يكفى فيها واحد وقوله ومنها انه

أما اقرار شخص بالزنا فيكفى فى الشهادة عليه رجلان فى الاظهر (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه اثنان) أى رجلان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله (وهو ماسوى الزنا من المحمود) كحد شرب (وضرب) آخر من حقوق الله تعالى (يقبل فيه رجل واحد وهو هلال شهر رمضان) فقط دون غيره من الشهور وفى المبسوطات مواضع يقبل فيها شهادة الواحد فقط منها شهادة الاوث ومنها انه يكتفى فى النحرص بعدل واحد

يكتفى في التحريض بعدل واحد ومنها أنه يكتفى بشهادة العدل بإسلام الميت في الصلاة عليه وتوابعها على الرابع من وجهين بناء على القولين في هلال رمضان وإن أفتى القاضي حسين بالمنع لا في الارتفاع فلا يكتفى فيه بذلك ومنها أنه يكتفى به في إسماع كلام القاضي أو ترجحه للخصم كما مر ومنها صورته كورة في شرح المنهاج وغيره (قوله ولا تقبل شهادة الأعمى) أي لأنه يشترط في الشهادة على الفعل كالزنا وشرب الخمر والغصب والاتلاف ونحو ذلك لا بصار لذلك الفعل مع فاعله ولو من اسم لا بصار له ذكر ويجوز انتظار لفرجى الزائنين لتحمل الشهادة كما مر الإشارة إليه لأنهما متكاسمتان أنفسهما وفي الشهادة على القول كالعقد والفسخ والطلاق والإقرار والسمع والابصار لقائله حال تلفظه به فلا يقبل في ذلك اسم لا يسمع شيئاً ولا أعمى يجوز اشتباه الأصوات فقد يحاكي الإنسان صوت غيره فيشبهه صوته به حتى لا يجوز له أن يشهد على زوجته اعتماداً على صوتها كثيراً خلافاً لما يحتمل الأذرع من قبول شهادته عليها اعتماداً على ذلك وإنما يجوز والله وطأها اعتماداً على صوتها للضرورة ولأن الوطء يجوز بالنظر بخلاف الشهادة فلا يجوز إلا بالعلم واليقين كما يفيد قوله صلى الله عليه وسلم على مناهة فاشهد ولو نطق شخص من وراء حجاب وهو يتحقق لم يكف وما حكاها الرواية عن الأصحاب من أنه لو جلس بباب بيت فيه اثنتان فقط فسمعتهما قد هما بالبيع ونحوه كفي من غير رؤية زيفه البندنجي بأنه لا يعرف الموجب من القابل ولا تجوز الشهادة على متنبه اعتماداً على صوتها فإن عرفها بعينها أو باسمها ونسبها جازت الشهادة عليها بذلك فيشهد في العلم بعينها عند حضورها وفي العلم باسمها ونسبها عند غيبها ولا يكفي معرفتها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين أنها فلانة بنت فلان على ما عليه الأكثر والعمل بخلافه فيعمل القضاة الآن بالشهادة عليها باسمها ونسبها بتعريف عدل أو عدلين (قوله الأفي خمسة) أي بالتأني وقوله وفي بعض النسخ خمس أي بلاتاء والموافق للقاعدة المشهورة أثبات التأني كما في النسخة الأولى لأن المعداد من كره هو الموضع ولعل ما في النسخة الثانية مبني على تأويلها بالمسائل مثلاً وعلى كل من النسختين فهو غير ممنون لإضافته إلى مواضع وللإشارة إلى ذلك قدم الشارح قوله وفي بعض النسخ على قول المصنف موضع فاندفع قول المحشي ولو قدم لفظ موضع على الذي قبله لكان أولى وفي بعض النسخ الأفي ستة موضع وهي التي شرح عليها الشيخ الخطيب وهو ظاهر على ما في بعض

ولا تقبل شهادة الأعمى إلا
في خمسة وفي بعض النسخ
خمس (مواضع)

السمع من اتيانه وما شهد به قبل العي وعدها خمسة بالنظر لما في بعض السمع من
اسقاط ذلك كما سبقه عليه الشارح بقوله وقوله وما شهد به قبل العي ساقط
في بعض السمع ولا يخفى ان جعلها خمسة أو ستة يحسب ما ذكره المصنف والافهي
تريد على ذلك فنها العتق والولاء والوقف بالنظر لاصوله لا لشروطه الا ان ذكرت
مع الشهادة به والنكاح وان لم يثبت الصداق بذلك فيرجع لمهر المثل والقضاء والجرح
والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع (قوله والمراد بهذه الخمسة)
أي المذكورة في كلام المصنف لكن فيه أن الترجمة وما بعدها لا يشترط أن يكون
المشهور به فيها مما يثبت بالاستفاضة بخلاف الثلاثة الأولى وما زدناه آتفا وقوله
ما يثبت بالاستفاضة أي الشيوع والتسامع من جمع كثير يؤمن تواطوهم على الكذب
لكثرتهم ولونساء وارقاء وفسقة فلا يشترط ذكر كورتهم ولا حريتهم ولا عداوتهم كما
لا يشترط ذلك في عدد التواتر وانما يثبت هذه الامور بالاستفاضة لانها امور مؤبدة
فاذا طالت مدتها عسرا قامة البينة على ابتدائها فحقت الحاجة الى ثبوتها
بالاستفاضة ولا يكفي الشاهد بالاستفاضة ان يقول سمعت الناس يقولون كذا
لانه يحدث ريب في شهادته لانه يشعر بعدم جزمه بالشهادة مع أنه لا بد من الجزم
بها كأن يقول اشهد بموت فلان او ان فلانا ابن فلان او ان هذا الشيء ملك فلان
او ان فلانا عتيق فلان ولا ية قول اشهد ان فلانا مات او ان فلانة ولدت فلانا او ان فلانا
اشترى هذا الشيء او ان فلانا اعتق فلانا لما تقدم من أنه يشترط في الشهادة بالفعل
الابصار وبالقول الابصار والسمع (قوله مثل الموت) أي وذلك مثل الموت لان
اسبابه كثيرة ومنها ما يخفى ومنها ما يظهر وقد عسر الاطلاع عليها فاقضت الحاجة
ان يعتمد فيه على الاستفاضة (قوله والنسب) أي وان لم يعرف عين المنسوب
اليه وقوله لذكر أو ان شيء متعلق بالنسب وقوله من أب أو قبيلة متعلق بما قبله فيقول
في صورة الاب اشهد أن هذا ابن فلان او ان هذه بنت فلان وفي صورة القبله اشهد
ان هذا من قبيلة كذا وانما اكتفي في ذلك بالاستفاضة لانه لا مدخل للرؤية فيه
فان غاية ما يمكن ان يشاهد الولادة على الفراش وذلك لا يفيد القطع بل الظاهر فقط
على أنه قد يحتاج الى اثبات النسب الى الاجداد المتوفين والقبائل القديمة فدعت
الحاجة الى ثبوته بالاستفاضة قال ابن المنذر وهذا مما لا اعلم فيه خلافاً (قوله
وكذا الام) أي فهي مثل الاب وانما فصلها بكذا ليرجع لها الخلاف فقط وقوله

والمراد بهذه الخمسة ما يثبت به
بالاستفاضة مثل (الموت
والنسب) لذكر أو ان شيء من
أب أو قبيلة وكذا الام يثبت
النسب فيها بالاستفاضة
على الاصح

يثبت النسب فيها أي اللغوي لأن النسب الشرعي إلى الأباة قال تعالى ادعوهم
 لأبائهم وقوله على الأصح أي على القول الأصح وهو المعتمد (قوله ومثل الملك
 المطلق) أي غير المقيد بسبب وأما المقيد بسبب فإن كان مما ثبت سببه بالاستفاضة
 كالارث فكذلك وإن كان مما لا يثبت سببه بها كالبيع فلا كما قاله ابن قاسم
 (قوله والترجمة) أي التفسير لكلام الخصم فيصح جعله مترجما لأن المقصود
 من الترجمة ابلاغ كلام الخصم وهو لا يحتاج إلى معانية كما أمر التنبيه على ذلك
 (قوله وقوله) مبتدأ خبره ساقط وما بينهما ما مقول القول وقد عرفت أن سقوطه
 يناسب النسخة التي فيها عدد المواضع خمسة وثبوتها يناسب النسخة التي فيها
 عدد المواضع ستة (قوله ومعناه) أي معنى قوله وما شهد به قبل العي وقوله إن
 الأعي لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للبصر أي كبيع ونكاح وأقرار بخلاف
 ما لا يحتاج للبصر مما يثبت بالاستفاضة فإنه يعبر عنه بالشهادة فيه مع العي وقوله
 ثم عي بعد ذلك أي بعد تحمل الشهادة (قوله شهد بما تحمله) أي كان يقول
 أشهد أن فلانا ابن فلان أقرأ فلان بكذا وقوله إن كان المشهود له وعليه معروف
 الاسم والنسب أي بخلاف مجهولهما أو أحدهما اتخذ من مفهوم الشرط نعم لو عي
 ويدهما في يده فامسكهما حتى تشهد بينهما مع تمييز المشهود له من المشهود عليه
 قبلت شهادته وكذا لو كانت يدا المشهود عليه في يده وكان المشهود له معروف الاسم
 والنسب كما يحتمل الزكشي في الأولى وصرح به في أصل الروضة في الثانية وهذا من
 قبيل المضبوط الآتي (قوله وما شهد به على المضبوط) أي الذي ضبطه بوضع
 يده عليه والتعلق به من حين الإقرار في أذنه حتى يشهد عليه بما سمعه منه عند
 القاضى (قوله وصورته) أي صورة المضبوط وقوله إن يقر شخص في إذن
 أعي يعنى أو طلاق أي أومال ويصور أيضا في الزنا بان يضع الأعي يده على ذكر
 رجل داخل فرج امرأة فيمسكهما ويتعلق بهما حتى يشهد عليهما عند القاضى
 بما عرفه منهما (قوله لشخص يعرف اسمه ونسبه) أي بخلاف ما إذا كان
 مجهولهما أو أحدهما اتخذ من القيد بذلك وقوله ويد ذلك الأعي على رأس ذلك
 المقرأى والحال أن يد ذلك الأعي على رأس ذلك المقرأى حالة وقوله فيتماق
 الأعي به أي بذلك المقرأى وقوله ويضبطه حتى يشهد عليه أي من حين الإقرار
 إلى أن يشهد عليه فتقبل شهادته عليه على الصحيح لحصول العلم بأنه

(و) مثل (الملك المطلق
 والترجمة) وقوله (وما شهد
 به قبل العي) ساقط في بعض
 نسخ المتن ومعناه إن الأعي
 لو تحمل الشهادة فيما يحتاج
 للبصر قبل عروض العي له
 ثم عي بعد ذلك شهد بما
 تحمله إن كان المشهود له
 وعليه معروف الاسم والنسب
 (و) ما شهد به (على المضبوط)
 وصورته إن يقر شخص في
 إذن أعي يعنى أو طلاق
 لشخص يعرف اسمه ونسبه
 ويد ذلك الأعي على رأس
 ذلك المقرأى علق الأعي به
 ويضبطه حتى يشهد عليه
 بما سمعه منه عند قاض

المشهود عليه (قوله ولا تقبل شهادة الخ) أى لانه يشترط في الشاهد عدم التهمة وهي جر نفع أو دفع ضرر واحتج لذلك بقوله تعالى وأدنى أن لا ترابوا ولا شك في حصول الرية هنا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا ظنين والظنين المتهم وليس من ذلك ما لو شهدا ثمان لاثنين بوصية من تركه فشهدا لهما بوصية منهما فيقبل كل من الشهادتين وان احتملت المواطاة لان الاصل عدمها مع أن كل شهادة منفصلة عن الأخرى (قوله جاز) بتشديد الراء المهملة أى يحصل من الجور وهو التحصيل وقوله لنفسه أى ولو حكما فيشمل الجار لعبد المأذون له في التجارة ومكاتبه كما أشار إليه الشارح بقوله وحيث ترد شهادة السيد الخ ويشمل أيضا الجار لبعضه فلا فرق بين الجار لنفسه والجار لمن لا يقبل شهادته له وقوله نفعاً مفعول مجار (قوله ولا دافع) أى ولا شهادة دافع وقوله عنها أى عن نفسه وقوله ضرراً مفعول لدافع كشهادة باقولة بفسق شهود قتل بمحاملونه من خطأ أو شبهة فلا تقبل لانهم يدفعون عن أنفسهم ضرر تحمل الدية وكذلك شهادة غرماً مفسد بفسق شهود دين آخر ظهر عليه فلا تقبل لانهم يدفعون عن أنفسهم ضرراً المزاحمة ومن هذا القليل شهادة الضامن ببراءة مضمونه فلا تقبل لانه يدفع عن نفسه ضرراً المطالبة والغرم (قوله وحيث) أى وحين اذ كان لا تقبل شهادة جارا الخ وقوله ترد شهادة السيد الخ وكذلك ترد شهادة الشخص لغريم له مات وان لم تستغرق تركته الديون أو جرح عليه بفلس للتهمة لانه اذا ثبت لغريمه شيئاً فقد أثبت لنفسه المطالبة به بخلاف ما اذا لم يمت ولم يجرح عليه بفلس ولو جرح عليه بسفه لتعلق الحق حيث يثبت منه لا بعين ماله ومثل ذلك شهادته لمورثه بجراحة قبل اندها لها للتهمة لانها سبب طادة في الموت الناقل للحق اليه بطريق الارث فانه اذا مات كان الارث له بخلاف ما لو شهد لمورثه المريض أو الجرح بمال أو شهد له بجراحة بعد اندها لها وترد شهادته أيضاً بما هو ولي أو وكيل أو وصى أو قيم فيه ولو بدون جعل فيها التهمة لانه يثبت لنفسه سلطنة وولاية (قوله لعبد المأذون له في التجارة) انما قيد بذلك لانه هو اتوهم والا فلا تقبل شهادة السيد لعبد مطلقاً وعبارة المنهج فترد شهادته لرقيقه ولو مكاتباً (قوله ومكاتبه) أى وترد شهادة السيد لمكاتبه لان له به علقه الا ترى أنه لو جرح نفسه صار المالك فيه

(ولا تقبل شهادة) شخص
جار لنفسه نفعاً ولا دافع
هنا ضرراً (وحيث ترد
شهادة السيد لعبد المأذون
له في التجارة ومكاتبه)

وفي ماله لبيده نعم لو شهد بشرأشقص لمشترية ولمكاتبه فيه شفعة قبلت شهادته
 بعد التهمة فان مكاتبه قد لا يأخذ بالشفعة وصورة ذلك أن يشتري زيد من شريك
 المكاتب شقصا من الدار المشتركة بينهما فاذا ادعى زيد على شريك المكاتب
 بشرأشقص وأنكره فأقام سيد المكاتب ليشهد له بالشراء قبلت شهادته كما علمت
 (تمة) لو قال رجل لمن بيده أمة وولدها يسترقهما هذه مستولدة في علقته بهذا الولد
 مني في ملكي وشهد له بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع يمين ثبت الاستيلاء لان حكم
 المستولدة حكم المال فتسلم اليه وتعتق بموته عملا باقراره لانسب الولد وحريته
 فلا يثبتان بذلك ويبقى الولد بيد من هو بيده على سبيل الملك ولو قال لمن بيده غلام
 يسترقه كان لي واعتقه وشهد له بذلك رجل وامرأتان أو شاهد مع يمين انتزعه منه
 وصار حرا باقراره وارة نعم استحقاق الولاء لانه تابع وادعت الورثة مالا لمورثهم
 وأقاموا شاهدا عليه وحلف معه بعضهم على الجميع لا على حصته فقط انفرد الخالف
 بنصيه فلا يشاركه فيه غيره لانه لو شاركه فيه غيره للزم استحقاق الشخص يمين غيره
 وبطل حق حاضر كامل بالبلد شرعا بحال وشرع في الخصومة ونكل عن اليمين
 بخلاف الغائب والحاضر غير الكامل من صبي أو مجنون والحاضر الذي لم يشعر بالحال
 أو لم يشرع في الخصومة فان كلام هؤلاء يخلف بعد زوال عذره وبأخذ نصيه
 بلاعادة شهادة لان الشهادة ثبتت في حق الجميع ومحل ذلك اذا لم يتغير حال الشاهد
 فان تغير حاله فوجهان في الروضة كاصلا والاقوى كما قاله الاذرى منع الخلف

(كتاب أحكام العتق)

(كتاب أحكام العتق)

أي الاعتاق فهو اسم مصدر لا عتق وان كان مصدر العتق الا أن عتق لازم غالبا
 يقال عتق العبد وقد يكون متعديا كما في قول بعضهم
 يا رب اعضاء السجود عتقتها * من فضلك الوافي وأنت الوافي
 والعتق يسرى في الغني يا ذا الغنى * فامن على الفاني بعتق الباقى
 وقد حتم المصنف كتابه بالعتق كما فعل غيره رجاء أن الله يعتقه وقارنه وحاضره من
 النار وقد قام الاجماع على أن العتق من القربات سواء المنجز والمعلق وأما تعليقه
 فليس قربة ان قصديه حث أو منع أو تحقيق خبر والافه وقربة والعتق باللفظ أقوى
 منه بالفعل لان العتق بالقول مجمع عليه بخلاف الاستيلاء ومجازه موت المستولدة

قبل موت سيد ما والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى في غير موضع
 فتحرير رقبة وقوله تعالى الذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه فإن المراد والله أعلم
 والذي أنعم الله عليه بالاسلام وأنعمت عليه بالعتق كما قاله المفسرون وانجسار كخبز
 الصبي من أعتق رقبة مؤمنة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار حتى
 الفرج بالفرج وانما قيل صلى الله عليه وسلم بالفرج لانه قد يختلف من المعتق
 والعتيق فرعا يتوهم خروجه عند الاختلاف أو لفحش ذنبه وهو الزنا وفي سنن أبي
 داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة مؤمنة كانت فداؤه من النار
 والمراد بالرقبة في ذلك كله الذات وانما عبر بها بحال الرق كالغل في الرقبة
 فان السيد يحبس به كما تحبس الدابة بالحبل في رقبتها فاذا أعتقه فقد أطلقه من
 ذلك الغل الذي كان في رقبته وقد أعتق صلى الله عليه وسلم ثلاثا وستين نسمة
 وعاش ثلاثا وستين سنة واعتقت عائشة رضي الله عنها ثمان وستين وعاشت كذلك
 واعتق عبد الله بن عمر رضي الله عنهما الف عتق واعتق عبد الرحمن بن عوف
 رضي الله عنه ثلاثين الفا واعتق ذوالكراع الحميري رضي الله عنه في يوم واحد
 ثمانية آلاف واعتق حكيم بن حزام رضي الله عنه مائة مطوقين بالفضة واعلم ان
 العتق بالقول من الشرائع القديمة بدليل عتق أبي لهب لثوبية لما بشرته بولادة
 المصطفى صلى الله عليه وسلم وأما العتق بالاستيلاء فهو من خصوصيات هذه الامة
 وعلمه يحمل ما نقله المحشي عن المجلال السيوطي من الاطلاق حيث قال وهو من
 خصائص هذه الامة كما قاله المجلال السيوطي (قوله وهو) أي العتق وقوله لغة
 أي في لغة العرب وقوله مأخوذ من قولهم أي العرب وقوله عتق الفرج اذا طار
 واستقل أي فيكون معناه لغة الطيران والاستقلال فكان العبد اذا فك من الرق
 طار واستقل لانه تخلص من الرق واستقل بنفسه وقيل هو مأخوذ من قولهم عتق
 الفرس اذا سبق فكان العبد اذا فك من الرق سبق غيره من الارقاء (قوله وشرعا)
 عطف على لغة (قوله ازالة ملك) عبارة المنهج ازالة الرق وهي اولها لان التعريف
 علم لا يتنقض بالوقف بخلافه على عبارة الشارح فانه ينتقض بالوقف فاذا وقف
 العبد صدق عليه انه ازال الملك عن آدمي لا الى مالك تغربا لله تعالى بناء على الاصح
 من ان الملك فيه ليس للواقف ولا للموقوف عليه وأما على القول بان الملك فيه
 للواقف او للموقوف عليه فلا انتقاض لانه لا ازالة على القول بان الملك فيه للواقف

وهو لغة مأخوذ من قولهم
 عتق الفرج اذا طار واستقل
 وشرعا ازالة ملك

وفيه ازالة الى مالك على القول بان الملك فيه للوقوف عليه وبعضهم دفع الانتقاص
 بان الوقف فيه ازالة الى مالك وهو الله سبحانه وتعالى بناء على الاصح من ان الملك
 فيه لله تعالى ولذا ضمن بالقيمة كما قاله الشيخ سلطان (قوله عن آدمي) خرج به غير
 الا آدمي كالطير والبهيمة فلا يصح عتقهما كما سبذ كره الشارح وقوله لا الى مالك
 قد عرفت انه خرج به الوقف على ما مر وقوله قريبا الى الله تعالى قيد لبيان الوقف
 ويدل عليه انه قربته وهو كذلك بل هو من القرب العظيمة ولذلك تشوف الشارع اليه
 ما يمكن وان لم يظهر فيه وجه القربة (قوله ونخرج بآدمي الطير) اي كالحمام وقوله
 والبهيمة اي كالابل والبقر والغنم وقوله فلا يصح عتقهما اي لانه ككتسويب
 السوايب وهو حرام نعم لو ارسل ما كولا بقصد ابائته لمن يأخذه لم يحرم ولم يأخذه
 اكله فقط وليس له اطعام غيره منه على المعتمد كالضيف فانه لا يجوز له اطعام غيره
 لانه انما يبيع لها كله دون غيره (قوله يصح العتق) اي مطلقا سواء كان منجزا او معلقا
 بصفة معلومة او مجهولة ومؤقتا وبلغا والتأقيت ويصح التوكيل في التجيز لا في
 التعليق ويصح العتق بعوض ولو بلفظ البيع فلو قال اعتقتك بالالف او بعثتك بالالف
 فقبل حال عتق وزمته الالف وكان في الثانية اعتقه بالالف فهو عقد هتاقة والولاء
 لسيد له عموم خبر الصحيحين انما الولاء لمن اعتق (قوله من كل مالك) اي بخلافه
 من غير مالك بغير نيابة فلا يصح وأما بالنيابة فيصح كما لو وكله في العتق وكما لو اعتق
 الولي عن موليه من كفارة لزمته بسبب قتل وقوله جائزا لمرأى التصرف فالمراد
 بالامر الامر المخصوص وهو التصرف فرجعت هذه النسخة للنسخة المشهورة التي
 ذكرها الشارح بقوله وفي بعض النسخ جائز التصرف في ملكه والمراد بكونه جائزا
 التصرف في ملكه ان يكون تصرفه نافذا في ملكه بان يكون بالقاطع لا رشيدا ولا بد
 ان يكون مختارا اهلا للولاء فلا يصح من المكره الا بحق كما لو اشترى العبد بشرط العتق
 ثم امتنع من الاعتاق فاذا اكرهه المحاكم عليه حينئذ صح لانه اكرهه بحق ولا من
 بعض ومكاتب لكونهم مالايسر من اهل الولاء فالحاصل ان المصنف أشار الى شروط
 المعتق وهو واحد الاركان الثلاثة وسبذ كراهية الصيغة بقوله ويقع العتق بصريح العتق
 والكناية مع النية وهي الركن الثاني وشروط فيما لفظ يشعر بالعتق وفي معناه ما مر في
 الغمان ولم يذ كر العتق صريحا وهو معلوم من كلامه ضمنا وهو الركن الثالث وبشرط
 فيه ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بان لم يتعلق به حق اصلا او يتعلق به

عن آدمي لا الى مالك قريبا
 الى الله تعالى ونخرج بآدمي
 الطير والبهيمة فلا يصح
 عتقهما (ويصح العتق من كل
 مالك جائزا لمرأى) وفي بعض
 النسخ جائز التصرف في ملكه

قول شيخنا كتسويب الخ
 هو ايه كتسويب اه نصر

حق جائر كما لمعار وتعلق به حق لازم هو عتق كالمستولده او تعلق به حق لازم غير عتق
لا يمنع بيعة كالمؤخر بخلاف ما تعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعة كالمهون على
تفصيل مربيانه فانه يتقدم من المؤسر ولا يتقدم من المعسر (قوله فلا يصح عتق غير جائر
التصرف) نفريع دلي مفهوم الشرط الثاني وهو قوله جائر الا مراوا التصرف على اختلاف
النسختين المتقدمتين وقوله كسبي ومجنون وسفيه اي ومفلس وترك التصرف على
مفهوم الشرط الاول وهو قوله مالك فكان مقتضى الظاهر ان يذكره كان يقول
فلا يصح من غير مالك وكأنه اتكل على ظهوره ومن ذلك تعلم انه لا يصح العتق من
الواقف للوقوف لانه غير مالك له ولانه يبطل به حق بقية البطلون (قوله وقوله)
مبتدأ خبره كذا في بعض النسخ كما هو ظاهر (قوله ويقع) أي العتق كما في النسخة
الانحرى ومعنى يقع يحصل وينفذ وقوله يصريح العتق اي الاعناق فالمراد من العتق
الثاني الاعناق ومن العتق الاول الاثر لان الذي يحصل بالاعناق العتق بمعنى الاثر
(قوله كذا في بعض النسخ) أي بلفظ ويقع يصريح العتق وقوله وفي بعضها أي
بعض النسخ وقوله ويقع العتق يصريح العتق أي باظهار العتق لا باضماره كما
في النسخة الاولى وقد عرفت ان المراد من العتق الاول الاثر ومن العتق الثاني
الاعناق فليس من قبيل الاظهار في مقام لا ضمارة كما قد يتوهم (قوله واعلم
ان صريحه) أي صريح العتق المنفق عليه فلا ينافي ان صريحه ايضا فك الرقبة لكنه
مختلف فيه كما اشار اليه بقوله ومن صريحه في الاصح فك الرقبة وقوله الاعناق
والتحريم ظاهره ان المصادر صريحة وائس كذلك بل هي كبايات فلا بد من
تقدير مضاف أي مشتق الاعناق والتحريم وكذلك يقدر في قوله الاتي ومن
صريحه في الاصح فك الرقبة أي مشتقه ولذلك قال في المنهج صريح وهو مشتق
تحريم واستاق ومن رقبة وكان عليه ان يحذف قوله وما تصرف منهما أو يقول أي
ما تصرف منهما ويمكن جعل العطف للتفسير وبيان المراد مما قبله وانما كانت
الثلاثة صريحة لورودها في القرآن والسنة قال تعالى في تحرير رقبة وقال تعالى فك
رقبة وأما اعناق فلم يرد في القرآن لكنه ورد في السنة (قوله كانت عتيق أو محرر)
أي وكانت معتق وأعتقت وحررتك وكذلك استتقت الله أو الله أعتقت كما هو
مقتضى كلام الشيخين ولا يحتاج الى قبول كما هو ظاهر ولا يضر خطأ تذ كبر أو تأنيت
فقوله لانه كانت حراً وعتيق ولعبده انت حرة أو عتيقة صريح على انه لا خطأ لجواز

فلا يصح عتق غير جائر
التصرف كسبي ومجنون
وسفيه وقوله (ويقع) يصريح
العتق كذا في بعض النسخ
وفي بعضها ويقع العتق
يصريح العتق واعلم ان
صريحه الاعناق والتحريم
وما تصرف منهما كانت
عتيق أو محرر

التذكير في الامة باعتبار الشخص والتأنيث في العبد باعتبار الذات أو النسبة ولو
قال لأمته يا حرة وكان اسمها حرة فان كان اسمها قديماً بأن كانت تسمى قبل ارقاقها
حرة ثم سميت بغيره عتقت ان لم يقصد النداء لها باسمها القديم بأن قصد العتق أو
أطلق بخلاف ما اذا قصد النداء باسمها القديم فانها لا تعتق وان كان اسمها في الحال
حرة لم تعتق الا ان قصد العتق ولو قال لامرأة زاجته تأخري يا حرة فاذا هي أمته
لم تعتق وان نقل عن الامام الشافعي انه قال لامرأة زاجته في الطريق تأخري يا حرة
فبانت أمته فلم يملكها بعد ذلك وامله تورع منه رضى الله عنه ولو قال لعبد افرغ
من عمالك وانت حرة وقال مرادى وانت حرة من العمل لم يقبل ظاهراً ويدين ولو قال
لعبد انت حرة مثل هذا العبد وأشار الى عبد آخر له عتق المخاطب دون العبد المشار اليه
كما بحثه النووي لان وصفه بالعبد يمنع عتقه واما لو قال انت حرة مثل هذا ولم يقل العبد
عنه فجميعاً كما صوبه النووي خلافاً للاسنوي في قوله انما يعتق الاول فقط ولو قال
السيد لرجل انت تعلم ان عبدى حرة عتق العبد باقراره وان لم يكن المخاطب عالماً بحريته
لا ان قال انت تظن او ترى ان عبدى حرة لا يعتق والفرق بين الاولى والثانية انه
في الاولى لو لم يكن حراً لم يكن المخاطب عالماً بحريته وهذا اعترف بعلمه وهو يستلزم حريته
ولا كذلك الظن ونحوه وقال الا ذرعى ينهني استفساره في الظن ونحوه فان قال
اردت به العبد لم يعتق والام يعتق ولو اقر بحرية رقيقه خوفاً من اخذ المكس عنه
وقصد الاخبار كذبا لم يعتق باطناً وبحكم بعته ظاهراً على المعتمد كما في شرح الرمي
بخلاف للاسنوي في قوله لا يعتق لا ظاهراً ولا باطناً (قوله ولا فرق في هذا) أي
وقوعه بصريح وقوله بين هازل وغيره أي غير الهازل لان هزلهما جدد كما رواه الترمذي
وغيره (قوله ومن صريحه في الاصح) أي على القول الاصح وهو المعتمد وقوله
فك الرقة أي مشتقه كما علمته مما ركان قال انت مفكوك الرقة أو فكك الرقة
أو فكك رقتك (قوله ولا يحتاج الصريح الى نية) أي نية الايقاع لانه
لا يفهم منه غير العتق عند الاطلاق فهو أقوى في نفسه فلم يحتاج لتقويته بالنية بل
لا عبرة بنية غيره واما قصد اللفظ لمعناه فلا بد منه ليخرج ما لو تعلق الابعى بالعتق
ولم يعرف معناه وما لو سبق اليه لسانه أو حكاه عن غيره (قوله ويقع العتق) أي
يحصل وينفذ وقوله أيضاً أي كما يقع بصريح الحق وقوله بغير الصريح أي الذي هو
الكناية مع النية وغرضه بذلك الدخول على كلام المصنف كما لا يخفى وقوله كما قال
أي المصنف (قوله والكناية) أي ويقع بالكناية بالنون فهو عطى على صريح

ولا فرق في هذا بين هازل
وغيره ومن صريحه
في الاصح فك الرقة
ولا يحتاج الصريح الى نية
ويقع العتق أيضاً بغير
الصريح كما قال (والكناية

العتق ومن العكسية بالنون الكتابة بالتاء الفوقية وهي كل لفظ احتمل العتق
 وغيره (قوله مع النية) أي مع نية العتق لاحتمالها غير العتق وان احتفت بها
 قرينة فلا تكفي عن النية ويكفي قرنها بجزء من الصيغة المركبة من المبتدأ والخبر مثلا
 كافي الطلاق بالكتابة (قوله كقول السيد لعبد له لا ملك لي عليك لا سلطان
 لي عليك) أي لا في اعتقك ويحتمل غير العتق فانه يحتمل ان يكون مراده لا في بيعك
 مثلا ولذلك شرط نية العتق كما علمت (قوله ونحو ذلك) أي كقوله لا سيد لي
 عليك لا خدمة لي عليك أنت سائبة أنت مولاي وكذلك قوله له يا سيدي فهو كتابة
 على الظاهر من وجهين وهو الذي رجحه الامام وجرى عليه ابن المقرئ خلافا للفاضي
 والغزالي في قولهما أنه لغولانه من السود بمعنى السيادة وتدير المنزل ومثل ذلك
 قوله له أنت سيدي وكذلك ما لو قال ازانة لي أو حكمي عمك رصائح الطلاق
 وكتايبه ومصائح الطهار وكتايبه كآيات هنالك في ما هو صالح فيه بخلاف قوله لعبد
 اعتدا واستبرئ رحمك وقوله لامة انا منك طالق فلا يقع به المسق وانه (قوله
 واذا اعتق بعض عبد) أي جزءا من ماله كيد او شائعا كربع كان قال اعتقت بذلك
 او ربعك وقوله مثلا أي اقامة وقوله جائز التصرف أي مطلق التصرف بخلاف غير
 جائز التصرف فلا يعتق عليه شيء منه حتى ما اعتقه (قوله عتق عليه جميعه) أي
 سراية لما روى النسي ان رجلا اعتق شقشا من غلام فذ كذا لله النبي صلى الله
 عليه وسلم فاجاز عتقه وقال ليس لله شريك ومحمل ذلك اذا كان المعتق المالك
 او شريكه باذنه بخلاف الوكيل الاجنبي فان اعتق جزءا شائعا من ماله كمنصف عتق
 والا فلا يعتق منه شيء ولو قال لقطوع عمن اعتقت عمتك او عمتك حر لم يعتق لعدم
 السراية (قوله موسرا كان السيد أولا) أي اول يمكن موسرا لان الفرض ان جميع
 العبد له بخلاف ما اذا كان له شرك فيه فقط فانه يشترط فيه ان يكون موسرا
 كما سيذكره المصنف بقوله واذا اعتق شركا له في عبد وهو موسر سري العتق الى باقيه
 (قوله معينا كان البعض) أي كيد وقوله اولا أي اول يمكن معينا أي كربه كما تقدم
 (قوله واذا اعتق) أي بالهمزة وقوله وفي بعض النسخ عتق أي بالهمزة ومقتضاه
 ان عتق يستعمل متعديا وهو كذلك وان كان الاشهر ان عتق لازم ومثل الاعتاق
 الاستيلاء فلو استولد احد الشريكين الامة المشتركة بينهما او موسر سري
 الاستيلاء الى نصيب شريكه اولا ما يسره منه كالا عتاق بل اولى لانه فعل

مع النية كقول السيد
 لعبد له لا ملك لي عليك
 لا سلطان لي عليك
 ونحو ذلك (واذا اعتق)
 جائز التصرف (بعض عبد)
 مثلا (عتق عليه جميعه)
 موسرا كان السيد أولا
 معينا كان البعض أولا
 (واذا اعتق) وفي بعض
 النسخ عتق

وهو أقوى من القول ولهذا يتقد استيلا دالمجون والمهجور عليه دون اعتاقهما ولهذا
 أيضا كان استيلا دالمريض من رأس المال واعتاقه من الثلث وعليه لشريكه قيمة نصيبه
 وحصته من مهر المثل ومن ارش البكارة ان كانت بكر او هـذا ان تأخر الانزال عن
 تغيب الحشفة كما هو الغالب والا فلا يلزمه حصته من المهر لانه لم يغيب حشفته
 حينئذ الا في ملكه ولا يجب عليه قيمة حصة الشريك من الولد لان العلق به حصل
 في ملك المستولد وصارت امه حلالا ام ولد ولا يسرى التدبير لانه كتمعلق العتق
 بصفة وهو لا يسرى (قوله شركا) بكسر الشين المعجمة وسكون الراء المهملة وهو
 مأخوذ من الشركة وفسره الشارح بالنصيب حيث قال اي نصيبا لانه المتبادر ولان
 الانسان لا يتصرف في ملك غيره الا باذنه وصورة ذلك ان يقول الله متعلق نصيبى منك
 او نصيبى منك حر او اعتقت نصفك مثلا وبعد ان فسر الشارح الشرك في كلام المصنف
 بالنصيب لكونه الظاهر زاد قوله او اعتق جميعه وصورة ذلك ان يقول اعتقتك
 او انت حر ولو فسر الشرك في كلام المصنف بالمشترك لم يحتمل ما زاد عليه ولا يخفى
 ان الاعتاق انما ينصب على حصته في هذه الصورة دون حصة شريكه ويسرى اليها
 الاعتاق كما في الصورة الاولى (قوله له) اي للعتق وقوله في عبد متعلق بقوله شركا
 وقوله مثلا اي اوامة (قوله او اعتق جميعه) اي جميع العبد وقد علمت ما فيه (قوله
 وهو موسر بباقيه) اي والحال انه موسر بقيمة باقيه ولو كان عليه دين بقدرها فلا يمنع
 الدين السراية كما لا يمنع الاعتاق وهذا هو الاظهر عند اكثرين كما قاله في الروضة
 ونرجح بقوله وهو موسر ما لو اعتق نصيبه وهو موسر فيعتق نصيبه فقط ولا يسرى
 الى الباقي بل هو ملك للشريك والاعتبار باليسار والاعسار وقت الاعتاق كما سيذكره
 الشارح فلو اعتق وهو موسر ثم ايسر فلا سراية ولا تقويم كما قاله في الروضة واعلم
 ان شروط السراية اربعة الاول ان يتسبب في اعتاقه باختياره ولو بناه كشرائه جزء
 اصله او فرعه فانه يسرى الى الباقي لانه تسبب فيه باختياره وان عتق عليه فهران في
 هذا المثال بخلاف ما لو ورث جزء اصله او فرعه فانه يعتق عليه ذلك الجزء ولا يسرى
 الى الباقي لان سبيله سبيل ضمان المتلفات وعند انتفاء الاختيار لا يمنع منه حتى
 بعد اتلافه وكذا لو وهب لرفيق جزء بعض سيده فقبل فانه يعتق على السيد ذلك الجزء
 فقط ولا يسرى الى الباقي لانه دخل في ملكه قهرا كالارت وقال في المنهاج
 بانه يسرى الى الباقي لان الهبة له هبة سيده والاول هو الذي عتمده البلقيني

(كاشف) اي نصيبا (له في
 عبد) مثلا او اعتق جميعه
 (وهو موسر) بباقيه

وقال ما في المنهاج وجه غريب ضعيف لا يلتفت اليه وذكر هذا الشرط فيما اذا اعتق
 شركاله في عبد وباقية لغيره هو الصواب كما في الخطيب وغيره وذكر المحشي له فيما
 اذا اعتق بعض عبد وباقية له خلاف الصواب فلعله انتقل نظره من هذه المسألة
 الى تلك وقد علم مما تقرر ان المراد بالاختيار ما قابل القهر كما لو ورث جزء اصله أو فرعه
 فالاحتراز به عن ذلك فانه لا سرية فيه كما علمت وليس المراد بالاختيار ما قابل الاكراه
 فانه لا يصح الاحتراز به عنه هنا لان الكلام فيما يعتق فيه الشقص والا كراه لا يعتق
 فيه أصلاً * الثاني أن يكون موسراً وقت الاعتاق بقيمة الباقي أو بعضه كما ذكره
 المصنف بقوله وهو موسر بخلاف ما لو كان معسراً بذلك وقت الاعتاق فانه يعتق
 نصيبه فقط ولا يسرى الى الباقي كما مر * الثالث أن يكون المحل قابلاً للنقل من شخص
 الى آخر فلا سرية في نصيب حكم بالاستيلاء فيه بأن استولد الامة أحد الشريكين
 وهو معسر فيحكم بالاستيلاء في نصيبه فقط فاذا اعتق الآخر نصيبه عتق ولا يسرى
 الى نصيب الشريك المستولد في الاصح لان السرية تتضمن النقل وهو غير ممكن هنا
 وكذلك المحصة الموقوفة أو المندورة اعتاقها بأن وقف أحد الشريكين حصته أو نذر
 اعتاقها فاذا اعتق الآخر نصيبه عتق فقط ولا يسرى الى المحصة الموقوفة أو المندورة
 اعتاقها * الرابع أن يعتق نصيبه كما أشار اليه المصنف بقوله واذا اعتق شركاله في عبد
 أو يعتق جميعه كما زاده الشارح بقوله أو اعتق جميعه فيعتق في ذلك نصيبه أولاً
 ثم يسرى العتق الى نصيب شريكه وكذا لو اعتق نصف العبد المشترك واطلق فانه
 يحمل على نصفه فيعتق أولاً لان الانسان انما يعتق ما يملكه كما جزم به صاحب
 الانوار ثم يسرى الى نصف شريكه وخرج بذلك ما لو اعتق نصيب شريكه فانه يفلو لانه
 لا ملك ولا تبعية (قوله سري العتق الى باقيه) أي سري العتق من نصيبه
 الى نصيب شريكه كتر نصيبه أو قل سواء كان شريكه مسلماً أم لا محجوراً عليه أم لا
 والاصل في ذلك خبر الصحيحين من اعتق شركاله في عبد وكان له مال يبلغ ثمن العبد
 أي قيمة باقي العبد قوم عليه العبد قيمة عدل فاعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه
 العبد والا فقد عتق عليه منه ما عتق ويستثنى من السرية ما لو كان نصيب الشريك
 مستولداً أو موقوفاً أو مندوراً اعتاقه فلا سرية في ذلك كما علم من الشروط السابقة
 ولو كان الرقيق مشتركاً بين ثلاثة فاعتق انسان منهم نصيبهما معاً وأحدهما موسراً
 والاخر معسر سري العتق الى نصيب الذي لم يعتق على الموسر دون المعسر كما قاله

(سري العتق الى باقيه)

الشيخان ولو اعتق نصيبه من رقيق مشترك في مرض موته فان خرج جميع الرقيق من ثلث ماله عتق نصيبه وسرى الي باقيه وان لم يخرج من الثلث الانصبة عتق فقط ولا سراية لان المريض معسر الا في ثلث ماله (قوله أي العبد) أي مثلاً كما ذكره فيما قبله ولعله تركه للعلم به من سابقه (قوله أو سري إلى ما يسره من نصيب شريكه) أي وان قل فاذا اسرى به نصيب شريكه سري إلى ما يسره منه فقط ويبقى الباقي على ملك شريكه والضابط ان الاعتاق يسري إلى ما يسره من نصيب شريكه كلاً أو بعضاً (قوله على الصحيح) أي على القول الصحيح وهو المعتمد (قوله وتقع السراية في الحال) أي في حال تلفظه بالعتق فيسري العتق إلى الباقي بمجرد التلفظ به من غير توقف على اداء القيمة وأما قوله في الحديث السابق فاعطى شركاءه حصصهم فعناه انه اعطاهم بالعوة لان قيمة حصصهم ثابتة في ذمته (قوله على الاظهر) أي على القول الاظهر وهو المعتمد (قوله وفي قول بأداء القيمة) أي وفي قول ضعيف تقع السراية بأداء القيمة ولعله أخذ بظاهر الحديث السابق وقد علمت تأويله (قوله وليس المراد بالموسر هنا) أي في سراية العتق وقوله هو الغني أي الذي يملك ما يكفيه العمر الغالب كما في انزكاة (قوله بل من له من المال الخ) اضرب انما قال عن قوله وليس المراد بالموسر هنا الخ وقوله وقت الاعتاق أي لان العبرة باليسار وقت الاعتاق فلو اسرف به لم يسر عليه وان اسر بمسده كما مر وقوله ما يفي بقيمة نصيب شريكه أي أو بقيمة بعض نصيب شريكه كما ذكره الشارح فيما سبق بقوله أو سري إلى ما يسره من نصيب شريكه على الصحيح (قوله فاضلاً) أي حال كون ذلك فاضلاً فهو حال مما يفي بقيمة نصيب شريكه وقوله عن قوته وقوت من تلزمه نفقته الخ أي لا عن دينه فلا يمنع دينه ولو استغرقا السراية كما لا يمنع انزكاة والضابط في ذلك أن يكون فاضلاً عن جميع ما يترك الفلاس ويصرف في ذلك كل ما يصرف في الديون وقوله في يومه وليلته متعلق بقوته وقوت من تلزمه نفقته وقوله وعن دست ثوب أي جماعة ثوب وهي المسماة في عرف الناس بالبدلة وقوله يليق به أي بالعتق وكذلك من تلزمه كسوته وقوله وعن سكنى يومه أي وليلته والمراد اجرة ما يسكنه يومه وليلته على ما سبق في الفلاس (قوله وكان عليه الخ) أي فيقوم عليه نصيب شريكه لاجل السراية ويستثنى من التقوم صوراً لا تقوم فيها ولو كان المعتق موسراً الاولى ما لو وهب الاصل لفرعة شقفاً من رقيق وقضاه الفرع ثم اعتق الاصل ما بقي في ملكه فانه يسري إلى

أي العبد أو سري إلى ما
به من نصيب شريكه على
الصحيح وتقع السراية في الحال
على الاظهر وفي قول بأداء
القيمة وليس المراد بالموسر
هنا هو الغني بل من له من
المال وقت الاعتاق ما يفي
بقيمة نصيب شريكه فاضلاً
عن قوته وقوت من تلزمه
نفقته في يومه وليلته وعن
دست ثوب يليق به وعن
سكنى يومه (وكان عليه)

الباقى مع اليسار ولا قيمة عليه على الاربح لان ذلك منزل منزلة رجوعه في هبته لفرعه
فان له ان يرجع فيما وهبه لفرعه ولو بعد القبض الثانية ما لو باع شقصا من رقيق ثم
حجر على المشتري بالفلس قبل اداء الثمن فأعتق البائع نصيبه فانه يسرى الى الباقي مع
اليسار ولا قيمة عليه لان عتقه صادق ما كان له ان يرجع فيه فنزل ذلك منزلة
الرجوع (قوله أى المعتقد) تفسير للضمير في قوله وكان عليه (قوله قيمة نصيب
شريكه) أى اوقية ما يسر به منه كما علم مما مر والشريك مطالبة المعتقد بدفع ذلك
واجبارة عليه فان لم يطالبه الشريك فالعبد مطالبة فان لم يطالبه أيضا طالبه
القاضي فلو مات أخذت من تركته ولو اختلفا في قدر القيمة فان كان العبد حاضرا
وقرب العهد روجع اهل التقويم وان غاب أو مات أو طال العهد صدق المعتقد في
الظاهر لانه غارم (قوله يوم اعتاقه) أى وقته لانه وقت الاتلاف وهو ظرف لقيمة
نصيب شريكه (قوله ومن ملك) أى سواء كان الملك قهريا كالارث أو اختياريا
كالشراء والهبة والوصية ولا يصح شراء الولي لصبي أو مجنون أو سفیه من يعتق عليه
لانه انما يتصرف بالمصلحة ولا مصلحة له في ذلك لانه يعتق عليه وفيه تضییع مال
عليه وأما لو وهب لمن ذكر من يعتق عليه أو وصى له به فان لم تلزمه نفقته فعلى الولي
قبوله ويعتق على المولى لانتفاء الضرر عنه حينئذ وحصول الكمال لاصله أو فرعه
وان لم تلزمه نفقته فليس للمولى قبوله لحصول الضرر للمولى ولو ملك اصله أو فرعه في مرض
موته بلا عوض كأن ورثه أو وهب له عتق عليه من رأس المال لان الشارع اخرج
عن ملكه فكأنه لم يدخل وهذا هو المعتمد كما صححه في الروضة كالشرحين خلافا لما
في المنهاج من تصحيح انه يعتق من الثلث اكونه دخل في ملكه ثم خرج فكان متبرعا
به وان ملكه بعوض عتق من الثلث جزما لانه قوت على الورثة ما بذله من الثمن ومع
ذلك لا يرثه لانه لو ورثه لكان عتقه تبرعا على وارث فيتوقف على اجازة الورثة وهو
منهم واجازته متوقفة على ارثه وهو متوفى على عتقه فادى الامر الى ان الارث
متوقف على الاجازة وهي متوقفة على الارث فجاء الدور فيبطل ارثه لان الدور باطل
وما أدى الى الباطل فهو باطل وهذا ان لم يكن هناك محاباة والافقدها يعتق من
رأس المال كما لو ملكه محاباة والباقي من الثلث ومحل ذلك ان لم يكن على المريض دين
مستغرق عند موته والا فلا يعتق كله فيما اذا ملكه بعوض ولا الباقي منه فيما اذا
ملكه محاباة بل يباع ذلك في الدين لان عتقه يعتبر من الثلث والدين مانع منه (قوله

أى المعتقد (قيمة نصيب
شريكه) يوم اعتاقه (ومن
ملك

واحد من والديه أو مولوديه) بكسر الدال فيه ما فكأنه قال من اصوله أو فروعه
 بقيد أن يكونوا من النسب فيخرج ما لو ملك واحد من أصوله أو فروعه من الرضاع
 فإنه لا يعتق عليه ونحوه بالاصول والفروع من عداهما من سائر الأقارب كالأخوة
 والأعمام فإنهم لا يعتقون بالملك لأنه لم يرد فيهم نص وأما خبر من ملك ذارحم فقد
 عتق عليه فضعيف بل قال النسائي أنه منكر ولا فرق في الأصول والفروع بين
 المذكورين إلا ناث علوا وسفلا اتحد الدين أو اختلف لأنه حكم متعلق بالقرابة فاستوى
 فيه من ذكر (قوله عتق عليه) أي عتق ذلك الواحد على من ملكه بشرط أن يكون
 حراً كاملاً فيخرج المكاتب والمبعض فلو ملك كل منهما واحداً من أصوله أو فروعه
 فلا يعتق عليه لتضمنه الولاء وهما ليسا من أهله وإنما عتقت أم ولد البعض بموته لأنه
 أهل للولاء حينئذ لا تقطع لرق عنه بالموت لأنه لا رق بعد الموت والأصل في ذلك
 بالنسبة للأصول قوله تعالى وانخفض لها جناح الذل من الرحمة ولا يتأني خفض
 الجناح مع الاسترقاق وقوله صلى الله عليه وسلم كما في صحيح مسلم لن يجزى ولد والده
 إلا أن يجده مملوكاً فيشتريه فيعتقه أي فيعتقه الشراء فهو بالرفع كما قاله ابن حجر وليس
 المراد أن الولد يعتقه بإنشائه العتق كما فهمه داود الظاهري بدليل رواية فيعتق عليه
 وبالنسبة للفروع قوله تعالى وما ينبغي للرجن أن يتخذ ولداً إن كل من في السموات
 والأرض إلا آت الرجن عبداً وقوله تعالى وقالوا اتخذوا الرجن ولداً سبحانه بل عباد
 مكرمون فدل ذلك على نفي اجتماع العبدية والولدية (قوله بعد ملكه) أي عقبه
 (قوله سواء كان المالك من أهل التبرع أو لا) أي فلا يشترط أن يكون أهل تبرع
 خلافاً لقول المنهاج إذا ملك أهل تبرع ألحق بعتق ماله أهل التبرع غير معتبر كما نبه عليه
 في المنهاج (قوله كصبي ومجنون) أي وسفيه وتقدم أن الولي لا يشتري لهم من يعتق
 عليهم وفي قبول هبته لهم تفصيل قد علمته

(فصل في أحكام الولاء)

أي هذا فصل في بيان أحكام الولاء من كونه من حقوق العتق وكون حكمه كحكم
 التعصيب عند عدمه وعدم جواز بيعه وهبته والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى
 ادعوهم لآبائهم هو أوسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم
 وقوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فضاء الله أحق وشرطه
 وثق إنما الولاء لمن اعتق أي لا لغيره كالخليف ومن أسلم على يده وحديث من أسلم

واحد من والديه أو
 (مولوديه عتق عليه) بعد
 ملكه سواء كان المالك من
 أهل التبرع أو لا كصبي
 ومجنون
 (فصل)
 في أحكام الولاء

على يد رجل فهو أحق الناس بحياة وماله اختلجوا في صحته كما قاله البخاري
وكما لقط فلأثر اللقيط وحديث تحوز المرأة ثلاث موارث عتيقها ولقيطها
ولدها الذي لا عنت عليه ضعفه الإمام الشافعي وغيره (قوله وهو) أي الولاء
وقوله مشتق من الموالاة أي فعناء لغة الموالاة وهي المعاونة والمقاربة لأن العتيق
يعاونه المعتق ويقرب منه (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عصوبة أي
كعصوبة النسب وقوله سيدها أي سبب تلك العصوبة وقوله زوال الملك عن رقيق
معتق أي زوال ملك السيد عن حقيقة الذي أعتقه فعتق في كلامه بفتح التاء
الفوقية بمعنى العتيق وعبارة الشيخ الخطيب زوال الملك عن الرقيق بالحرية وهي
أحسن وعبر بالزوال دون الإزالة ليشمل ما لو كان بغير فعل فاعل (قوله والولاء
بالمدة) أي مع فتح الواو واحتراس الولاء بكسرهما وقوله من حقوق العتيق أي
من فوائد العتيق وثمراته اللازمة التي لا تنفي بنفيها فلو أعتقه على أن لا ولاء له عليه
لغنا الشرط وثبت له الولاء عليه وكذلك لو أعتقه على أن الولاء لغيره ولا فرق
في العتيق بين أن يكون منجزا أو معلقا بصفة أو بتدبير أو باستلاد أو بكتابة
مع أداء النجوم أو بشراء الرقيق نفسه فإنه عقد عتاقة ولا يمكن أن يكون الولاء له
على نفسه فتعين ثبوته لسيدته أو بشراء قريبه الذي يعتق عليه أو أوارثه أو هبته
أو وصيته وشمل العتيق ما لو كان بمباشرة الغير كما في البيع الضمني والهبة الفهمية
فإذا قال لغيره اعتق عبدك عني بدينار فأجابته أو قال له اعتق عبدك عني بمجانا
فأجابته عتق عنه فيهما وكان ولاؤه له وأما إذا أعتق عبده عن غيره بغير إذنه لم يثبت
الولاء له وإنما يثبت للمالك خلافا لما وقع في أصل الروضة من أنه يثبت له لا للمالك
ويستثنى من ثبوت الولاء بالعتق ما لو اشترى من أقرب بحريته فإنه يعتق عليه
ولا يثبت له الولاء عليه بل ولاؤه موقوف حتى تقوم بينة بحريته لأنه يزعم أن الملك
لم يثبت له وإنما عتق مؤاخذا له بقوله وما لو أعتق كافر عبدا كافرًا ثم التحق
العتيق بدار الحرب وحارب واسترق ثم أعتقه السيد الثاني فلا ولاء لمعتقه الأول
بل الولاء لمعتقه الثاني وما لو أعتق الإمام عبدا من عبيد بيت المال فإنه لا يثبت
له الولاء عليه بخصوصه بل يثبت الولاء عليه للمسلمين ولا فرق في كون
الولاء من حقوق العتيق بين أن يتفق المعتق والعتيق في الدين أو يختلف فيه
فيثبت الولاء للمسلم على الكافر وبالعكس وإن لم يتوارثا كما يثبت الذنب

وهو لغة مشتق من الموالاة
وشرعا عصوبة سيدها زوال
الملك عن رقيق معتق
(والولاء بالمدة من حقوق
العتق)

والنكاح بينهما وان لم يشوارنا (قوله وحكمه الخ) الاولى أن يكون الضمير عائداً إلى
 الولاء لا على الارث بالولاء كما يقتضيه حل الشارح لان الارث لم يتقدم له ذكر لكنه
 معهود ذهنا وربما يفهم من قوله حكم التعصيب ولان حكم الولاء يشمل الارث وغيره
 كولاية التزويج وتحمل الدية والتقدم في صلاة الجنازة وغسل الميت ودفنه لكن
 الشارح جعله عائداً على الارث لانه المقصود الاصل وما عداه تابع له (قوله أي
 حكم الارث بالولاء) وفي بعض النسخ أي حكم الارث به وقد علمت أن الاولى أن
 يكون الضمير عائداً على الولاء لا على الارث وقد أشرنا إلى الجواب عن الشارح بان
 الارث وان لم يتقدم له ذكر لكنه معهود ذهنا وبأنه المقصود الاصل وغيره بالتبعية له
 (قوله حكم التعصيب) أي حكم التعصيب بالنسب فلا ينافي انه تعصيب أيضاً
 ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الولاء نكحة كلحمة النسب بضم اللام وفتحها
 أي اختلاط وقرابة كاختلاط وقرابة النسب (قوله عند عدمه) أي عدم
 التعصيب بالنسب لان عصوبته مترامية عن عصوبة النسب لقوة النسب عن الولاء
 كما يرشد إليه التشبيه في الحديث لان المشبه دون المشبه به ولذلك لا تراث النساء
 بالولاء الا المقتقة (قوله وسبق معنى التعصيب في الفرائض) قد تقدم أن المراد
 بالعصبة من ليس له سهم مقدراً حال التعصيب (قوله وينتقل الولاء) أي ثمرته
 وفوائده لان المذهب ان ولأء العصبة ثابت لهم في حياة المقتق وانما خرافة ههنا
 وفوائده وعلم من ذلك أن الولاء لا يورث وانما يورث به لانه لو ورث لاشترك فيه الرجال
 والنساء كسائر الحقوق وقوله عن المقتق أي بعدموته وقوله إلى الذكور من عصبته
 أي دون سائر ورثته لانه لا يورث كما مر (قوله التعصبين بأنفسهم) أي كابن المقتق
 وأبيه وأخيه وهكذا وهذه صفة لازمة كما قاله الشيرازي لان الذكور من عصبته
 لا يكونون الا كذلك (قوله لا كنت معتقه وأخته) أي لان البنت مع الابن
 والاخت مع الاخ عصبة بالغير والاخت مع البنت عصبة مع الغير ومع ذلك لا تراث
 هنا لانه لا يورث هنا من أقارب المقتق الا العصبة بالنفس فلما شترت البنت أباهما
 فعتق عليها ثم أعتق عبداً ثم مات الاب ثم مات عتيقه بلا عاصب من النسب
 للاب وعتيقه قال العتيق للبنت لا لكونها بنت المقتق بل لانها معتقة المقتق
 فان كان هناك عاصب من النسب للاب أو عتيقه فلا شيء لها لان معتق المقتق
 متأخر عن العاصب وقد غلط في هذه المسئلة أربع مائة فاض فقالوا ان الميراث

وحكمه أي حكم الارث
 بالولاء (حكم التعصيب
 عند عدمه) وسبق معنى
 التعصيب في الفرائض
 (وينتقل لولاء عن المقتق
 إلى الذكور من عصبته)
 بالتعصبين بأنفسهم
 لا كنت معتقه وأخته

للأخت لأنهم رأوها عصبية له بولائها عليه وقيل إن غلطهم فيما إذا اشترت أخت
وأخ أباها فعتق الأب عليهم ثم أعتق عبدا ثم مات ثم ماتوا ولا وارث لهم من النسب
فقالوا ميراثهم بين الأخ والأخت لأنهما معتقهما فعتقهم وهذا غلط بل ميراثهم للأخ
فقط وأشار السبكي إلى ذلك بقوله

إذا ما اشترت بنت مع ابن أباها * وصار له بعد العتاق مولى
واعتقهم ثم المنيعة عجلت * عليه وماتوا بعده بليا إلى
وقد خلفوا مالا فاحكم ما لهم * هل الابن يحويه وليس بيا إلى
أم الأخت تبقى مع أخيها شريكة * وهذا من المذكور رجل سؤالي
وأجاب بقوله

للابن جميع المال أذهو عاصب * وليس لفرض البنت ارث مولى
واعتاقها تدلى به بعد عاصب * لذا حجت فافهم حديث سؤالي
وقد غلطت فيها طوائف أربع * مشين قضاة ما وعوه بيا إلى
ولو أعتق أجنبي أختين لابوين أو لأب فاشترى أباها فعتق عليهما لم يكن
لأحدهما ولاء على الأخرى بالسراية لأنه على كل منهما ولاء مباشرة لمن أعتقهما
وهو أقوى من ولاء السراية فإذا مات أحدهما عن الأخرى ومن أعتقهما كان لها
نصف الميراث بالاختية والباقي لمن أعتقهما بالولاء ولو أعتق عتيق أبا معتقه فلكل
منهما الولاء على الآخر أما ولاء المعتق فبالمباشرة وأما ولاء العتيق فبالسراية
(قوله وترتيب العصبات في الولاء) أي في ثمرته وفوائده كالارث وولاية الزوج لا
في نفس الولاء لأنه ثبت لهم جميعا من غير ترتيب وقوله كترتيبهم في الارث أي فيقدم
ابن المعتق ثم ابنه وإن سفل ثم أبو المعتق وهكذا فلومات المعتق عن ابنين ثم مات
أحدهما عن ابن ثم مات العتيق عن ابن المعتق وابن ابنه قدم ابن المعتق دون ابن
ابنه لأن المعتق لومات يوم موت عتيقه كان الميراث لابنه ولا شيء لابن ابنه وهذا معنى
ما ورد عن عمرو عثمان رضي الله عنهما أن الولاء للكبير يضم الكاف وفتح الباء أي للكبير
في الدرجة لا في السن فلومات الابن الآخر وخلف تسعة بنين ثم مات العتيق عن
ابن ابن المعتق المنفرد مع التسعة بنين الذين هم بنو ابن المعتق الآخر فميراثه للعشرة
بالسوية لأنه لومات المعتق يوم موت العتيق ورثوه كذلك لأنهم مستوون في القرب
إليه ولو أعتق كافر مسلما ثم مات المعتق عن ابن مسلم وابن كافر ثم مات العتيق بعد

(وترتيب العصبات في الولاء
كترتيبهم في الارث)

موت معتقه ورثه ابن معتقه المسلم دون ابن معتقه الكافر فان أسلم الا تترك قبل موت
 العتيق فيرثه لهما وان مات في حياة معتقه فيرثه لبيت المال كذا قال الشيخ
 الخطيب وتبعه المحشي وضعفوه والمعتمد أنه للإبن المسلم لأن المعتق كالعدم لقيام
 المانع به ثم رأيت المحشي قال بعد ما تدم عنه إلا أن يكون له ابن مسلم فيه يكون
 ميراثه له فيعلم منه أن يحصل كون الميراث لبيت المال إذا لم يكن للمعتق ابن مسلم
 لكنه خلاف الفرض ولو نكح عبد عتيقة فأنبت بأولاد فولاؤهم لموالي الام بطريق
 السراية لهم من الام لانهم انما كانوا احرار باعتق أمهم فوالى الام قد انعموا عليهم
 بالحرية فاذا عتق الاب انجر الولاء من موالى الام الى موالى الاب أى انقطع من وقت
 عتق الاب عن موالى الام وثبت لموالى الاب لان الولاء فرغ النسب والنسب الى
 الآباء دون الامهات وانما ثبت الولاء لموالى الام أولاً لضرورة رق الاب وقد زالت
 بعته فلما زالت عاد الى موضعه فلما انقرض موالى الاب فلم يبق منهم أحد لم يرجع
 الى موالى الام بل يكون الميراث لبيت المال ولو عتق الجدة والاب رقيق انجر
 الولاء من موالى الام الى موالى الجدة لأنه كالاب فاذا عتق الاب بعد الجدة انجر
 الولاء من موالى الجدة الى موالى الاب لان الجدة انما جرت له لكون الاب رقاً فاذا
 عتق كان أولى بالجر لأنه أقوى من الجدة فان مات الاب رقيق سابق الانجرار الى
 موالى الجدة ولو ملك ولد من أولاد العتيقة أباه جرولاً اخوته من موالى أمهم اليه
 ولا يجر ولا نفسه لأنه لا يمكن أن يكون له على نفسه الولاء فيبقى في موضعه فلو
 فرض موت الاخوة عن موالى الام خاصة وورثهم من حيث ان لهم الولاء على
 هذا الولد الذي له الولاء على اخرته بسبب عتق أبيهم كما قاله العلامة
 البرلسي (قوله لكن الاظهر في باب الولاء الخ) استدراك على قوله كترتيبهم
 في الارث لانه يقتضى أن الاخ يشارك الجدة في الولاء كالارث بالنسب وأن ابن الاخ
 مؤخر عن الجدة كما في الارث بالنسب وليس كذلك فيهما على الاظهر وهو
 المعتمد وقوله ان أخا المعتق وابن أخيه يقدمان على جد المعتق أى نظر الكونهما
 يرثان بالبنوة فان أخا المعتق ابن أبي المعتق وأما الجدة فانه يرث بالابوة لانه أبو أبي
 المعتق والبنوة مقدمة على الابوة فاذا مات العتيق عن أخى المعتق أو ابن أخيه
 وجده كان الميراث لأخى المعتق أو ابن أخيه دون جده وقوله بخلاف الارث أى
 حال كون ذلك متلبساً بخلاف الارث وقوله فان الاخ والجدة شريكان أى في الارث

لكن لا يظهر في باب الولاء
 ان أخا المعتق وابن أخيه
 يقدمان على جد المعتق بخلاف
 الارث أى بالنسب فان
 الاخ والجدة شريكان

بالتسبب نظر الاشتراكهما في الادلاء الى الميت بالاب وكان القياس يقتضي تقديم
الاخ كما في الولاء نظر الكونه ابن أبي الميت والمجتهد أبو أيوب والبنوة أقوى من الابوة
لكن ترك ذلك لاجتماع العناية على عدم

تقديمه عليه فترك بينهما وفي كلامه حذف تقديره وابن الاخ مؤخر عن المجتهد
في الامور كما هو مؤخر عن الاخ (قوله ولا ترث امرأة بالولاء الا من شخص مباشر
عنه) بخلاف ما اذا لم مباشر عنه كأن كانت بنت المعتق او اخته فلا ترث لان
الولاء لا يثبت الا لعصبة المعتق المتعصبين بانفسهم كما مر ولذلك قال في الرجعية
وليس في النساء طرأ عصبه * الا التي منت بعق الرقبه

وقوله او من اولاده وعقائه فترث المعتقة من اولاد عتيقها ذكورا كانوا واناثا
ومن عتقائه فلا ترث المرأة الا من عتيقها ومن اتى اليه بنسب او ولاء (قوله ولا
يجوز) المراد بعدم الجواز عدم الحكمة كما أشار اليه الشارح بقوله أي لا يصح فليس
المراد أنه يحرم مع الحكمة كالبيع وقت نداء الجمعة وقوله بيع الولاء ولا هبته أي لان
الولاء كالنسب فكما لا يصح بيع النسب ولا هبته لا يصح بيع الولاء ولا هبته ولانه
صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع الولاء وهبته متفق عليه (قوله وحينئذ) أي
حين اذ كان لا يجوز بيع الولاء ولا هبته وقوله لا ينتقل من مستحقه أي الذي هو
المعتق وعصبته المتعصبون بانفسهم فيثبت لهم في حياة المعتق على المذهب والمتأخر
انما هو وارثهم به فلا يرثون مع وجود المعتق وان كان الولاء ثابتا للجميع كما تقدم

(فصل في أحكام التدبير)

أي هذا فصل في بيان أحكام التدبير من كون المديبر يعتق بعد وفاة سيده من ثلث
ماله وجواز بيعه في حياته الى آخر ما ذكره المصنف وسمى تدبيره اخذ من التدبير لانه
تعليق عتق بالموت الذي هو تدبير الحياة ولان السيد يدبر نفسه في الدنيا باستخدام
الرقيق وفي الآخرة بعقده والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين أن رجلا دبر
غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان عليه فتقريبه
صلى الله عليه وسلم له حيث لم ينكر عليه يدل على جوازه ولا ينافي ذلك ببيعته لان
ذلك يدل على جواز الرجوع عنه بالبيع ونحوه واسم الرجل ابو مذكور الانصاري
واسم الغلام يعقوب وقيل بالعكس وكان معروفا في الجاهلية وقره الشرع وأركانها
ثلاثة مديبر وهو المالك ومديبر وهو الرقيق وصيغة وكلها تعلم من كلام المصنف وشرط

ولا ترث امرأة بالولاء الا من
شخص مباشر عنه او من
اولاده وعقائه (ولا يجوز
أي لا يصح) (بيع الولاء
ولا هبته) وحينئذ لا ينتقل
الولاء عن مستحقه
(فصل في أحكام التدبير)

في الاول عدم صبي وجنون واختيار فلا يصح من صبي ومجنون ومسكره كسائر عقودهم ويصح من سفيه ومغلس ومعض وسكران لانه مكاف حكم كافر ولو حرييا وأما المرتد فتدبيره موقوف فان أسلم بانت محنته وان مات مرتدا بان بطلانه وللحري حمل مدبره الكافر الاصل الى دار الحرب بخلاف المسلم والمترد لبقاء علة الاسلام فيه ولو دبر كافر مسلما أمر بزوال ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه قهرا وبالبيع بطل التدبير وان لم يتقض قبله خلافا لما يوهمه كلام المنهاج وأما لو دبر كافر كافر فاسلم فلا يباع عليه وهو باق على تدبيره لتوقع الحرية والولاء مع طروا الاسلام لكن ينزع منه ويجعل عند عدل دفعا للذل عنه وشرطا في الثاني كونه غير ام ولد فلا يصح تدبير ام الولد لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير فانها تعتق من رأس المسال والمدبر يعتق من الثلث ويصح تدبير المكاتب وعكسه فيصير فيه مامدبر ام مكاتب يعتق بالاسبق من موت السيد واذا النجوم ويصح أيضا تدبير المعلق عتقه بصفة وعكسه كما يصح تعليق عتق المكاتب بصفة وعكسه ويعتق في ذلك بالاسبق من الوصفين وشرطا في الثالث وهو الصيغة لفظ يشعر به وفيه عناه مامر في الضمان من الكتابة وإشارة الاخرس المفهومة وهو مامصرح وهو لا يحتمل غير التدبير كقوله اذا مت فانت حر كما سيد كره المصنف وكقوله دبرتك وانت مدبر وان لم يقل بعدم موتي وقوله انت حر او حررتك او اعتقتك بعدم موتي في الثلاثة واما كناية وعي ما يحتمل التدبير وغيره كخليت سيديك او حبستك بعدم موتي فيهما (قوله وهو) أي التدبير وقوله لغة النظر في عواقب الامور أي فيما يعقبها ويترتب عليها هل هو خير في فعله أو شر في تركه ومنه حديث التدبير نصف المعيشة (قوله وشرعا) عطف على لغة وقوله عتق الخ صوابه تعاقب عتق بالموت الذي هو دبر الحياة كما في عبارة الشيخ الخطيب وغيره ويمكن تقدير مضاف وتجعل عن في قوله عن دبر الحياة بمعنى البقاء وكأنه قال تعليق عتق بدبر الحياة الذي هو الموت وحده او مع صفة قبله لا معه ولا بعده فصورة الاول ان يقول اذا مت فانت حر كما قال المصنف ويصح تقييده بشرط كان يقول ان مت في هذا الشهر أو المرض فانت حر فان مات فيه عتق والا فلا وصورة الثاني ان يقول ان دخلت الدار فانت حر بعدم موتي فيصير التدبير معلقا على دخول الدار فلا يصير مدبرا حتى يدخل الدار فيشترط دخوله قبل موت سيده حتى يعتق بموته فان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ومثل ذلك ما لو قال ان شئت فانت حر بعدم موتي لكن

وهو لغة النظر في عواقب
الامور وشرعا عتق عن دبر
الحياة

يشترط في هذه المشيئة قبل موت السيد فوراً فان أتى بصيغة تدل على التراخي نحو موتى
 شئت لم يشترط الفور وصوره الثالث ان يقول ان دخلت الدار مع موتى فانت حر فليس
 بتدبير بل تعليق عتق بصفة ومثل ذلك ما لو قال شريكان لعبد هما اذا متنا فانت حر
 فاذا ماتا معا عتق موتهما وعتقه من العتق المعلق بصفة لا من عتق التدبير لان كلا
 منهما لم يعلق عتقه بموته فقط بل بموته وموت غيره واذا ماتا مرتباً صار نصيب المتقدم
 موتاً مستحق العتق بموت الآخر لانه معلق به فليس لوارثه بيعه وله كسبه حتى يموت
 الآخر وصار نصيب المتأخر موتاً مدبراً بعد موت المتقدم لان عتقه حيثئذ معلق على
 موت السيد فقط وصوره الرابع ان يقول ان مت ثم دخلت الدار فانت حر فيعتق
 بدخوله الدار بعد موت سيده ولو مت تراخياً وللوارث كسبه قبل الدخول وليس له
 التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وكذا لو قال اذا مت ومضى
 شهر مثلاً بعد موتى فانت حر فيعتق بعضي الشهر مثلاً بعد موت السيد وللوارث كسبه
 في الشهر وليس له التصرف فيه بما يزيل الملك كالبيع لانه مستحق للعتق وهو ليس
 بتدبير في الصورتين بل تعليق عتق بصفة لانه ليس معلقاً بالموت فقط أو مع شيء قبله
 (قوله وذكره المصنف) أي ذكر المعنى الشرعي وقوله بقوله متعلق بذكر (قوله
 ومن الخ) تقدم أن أركانه الثلاثة تؤخذ من كلام المصنف ومن يحتمل ان تكون
 شرطية وان تكون موصولة وعلى كل هي واقعة على السيد كما أشار إليه الشارح بقوله
 والسيد اذا قال الخ ولعله قد راذاً للاشارة الى أن من شرطية (قوله قال لعبد مثلاً)
 أي أوامته وقوله اذا مت أنا انما ذكر الضمير المنفصل لا فائدة ان الضمير المتصل للمتكلم
 لا للمخاطب وقوله فانت حر أي أريدك حرية فيكون جميعه مدبراً لانه من قبيل التعبير
 باسم الجزء عن الكل بخلاف جزئه الشائع كنصفه فان المدبر ما ذكره فقط ولا يسرى
 (قوله فهو الخ) جواب من ان كانت شرطية وخبرها ان كانت موصولة وقوله أي
 العبد تفسير للضمير وقوله مدبر أي معلق عتقه بالموت (قوله يعتق بعد وفاته) أي
 وحكمه أنه يعتق بعد وفاته وقوله أي السيد تفسير للضمير في وفاته فهو مستأنف بيان
 لحكمه (قوله من ثلثه) أي محسوباً من ثلثه وان وقع التدبير في العتقة وقوله أي
 ثلث ماله اشارة الى تقدير مضاف في كلام المصنف وقوله ان خرج كله من الثلث قيد
 لكونه يعتق كله وقوله والأي وان لم يخرج كله من الثلث بل خرج بعضه وقوله عتق
 منه بقدر ما خرج أي عتق منه بعضه بقدر ما خرج من الثلث كالنصف ولو لم يكن له

وذكره المصنف بقوله (ومن)
 أي والسيد اذا (قال لعبد)
 مثلاً (اذا مت) انا (فانت حر)
 فهو أي العبد (مدبر يعتق
 بعد وفاته) أي السيد (من
 ثلثه) أي ثلث ماله ان خرج
 كله من الثلث والا عتق منه
 بقدر ما خرج ان لم يخرج الورثة

مال غيره عتق ثلثه فقط وقوله ان لم تجز الورثة أى ما زاد على الثلث فان أجاز واعتق كله ومحل ذلك ان لم يكن عليه دين مستغرق للتركة والا فلا يعتق منه شئ والحيلة في عتق الجميع وان لم يخرج من الثلث بل وان لم يكن هناك مال سواه ان يقول في حال صحته ان مرضت فهذا الرقيق حر قبل مرضي موتي بيوم وان مت فجاءة فهو حر قبل موتي بيوم فاذا مات بعد التعليقين بأكثر من يوم عتق من رأس المال ولا سبيل لأحد عليه لكن هذا ليس من التدبير كما هو ظاهر (قوله وما ذكره المصنف) أى بقوله اذا مات فانت حر وقوله من صريح التدبير أى فلا يحتاج الى النية وقوله ومنه أى من صريح التدبير وقوله أعتقتك بعدموتى أى اوانت حر بعدموتى أو حررتك بعدموتى أو اوانت مدبر أو دبرتك وان لم يقل بعدموتى كما مر (قوله ويصح التدبير بالكفاية أيضا) أى كما يصح بالصريح وقوله مع النية أى مع نية التدبير لأن الكفاية تحتل التدبير وغيره فتحتاج الى النية لتصرف الى التدبير وقوله كخلفت سبيلك بعدموتى أى أو حبستك بعدموتى مع النية فيهما (قوله ويجوز له الخ) ويجوز له أيضا ان يطل مدبرته لبقاء ملكه ولا يبطل به تدبيره ان حبست منه صارت مستولدة وبطل تدبيره بالاستيلاء لأنه أقوى من التدبير والأقوى برفع الاضعف كما يرفع ملك اليمن النكاح (قوله أى السيد) أى الجائر التصرف حتى يصح بيعه بخلاف غير جائر التصرف كالسفيه فانه لا يصح بيعه وان صح تدبيره (قوله ان يبيعه) أى لأنه صلى الله عليه وسلم باع المدبر كما مر في الحديث السابق ولعل المصنف اقتصر على البيع لأنه هو الوارد في الحديث ويقاس غيره من التصرفات المزيلة للملك عليه كما أشار اليه الشارح بقوله وله أيضا التصرف فيه بكل ما يزيل الملك الخ فإشارته الى أن البيع ليس بقييد (قوله أى المدبر) تفسير للضمير المفعول وقوله في حال حياته أى حياة السيد (قوله ويبطل تدبيره) أى ويبطل بيعه تدبيره فيكون رجوعا عن التدبير وليس له الرجوع عنه باللفظ كقوله فمخته وتقضته كسائر التعليقات فلا يبطل التدبير بذلك ولا يبطل أيضا بانهكاره فإيس انكاره رجوعا عنه كما ان انكار الردة ليس اسلا ما وانكار الطلاق ليس رجعة ولا يبطل التدبير أيضا بردة السيد ولا بردة المدبر صيانة لحق المدبر عن الضياع فيعتق بموت السيد وان كانا مرتدين (قوله وله أيضا) أى كما ان له ان يبيعه وقوله التصرف فيه بكل ما يزيل الملك أى فالبيع ليس بقييد وان اقتصر عليه المصنف وهذا من ذكر العام بعد الخاص لان التصرف لمذكور يشمل

وما ذكره المصنف هو من
صريح التدبير ومنه أعتقتك
وبعدموتى ويصح التدبير
بالكفاية أيضا مع النية
كخلفت سبيلك بعدموتى
(ويجوز له) أى السيد ان
يبيعه (أى المدبر) في حال
حياته ويبطل تدبيره وله
أيضا التصرف فيه بكل
ما يزيل الملك

البيع وغيره (قوله كنه بعد قبضها) أي الهبة بمعنى العين الموهوبة بخلافها
 قبل قبضها لأنها لا تزيل الملك حينئذ (قوله أوجع له صداقا) أي في النكاح (قوله
 والتدبير تعليق عتق بصفة) أي مخصوصة وهي موت السيد فقط أو مع شيء قبله
 كما علم مما مر وقوله في الأظهر أي على القول الأظهر وهو المعتمد ولهذا لا يحتاج
 إلى اعتناق بعد الموت ولو قلنا أنه وصية للعبد بعقده لا يحتاج إلى اعتناق بعد الموت
 (قوله وفي قول) أي مرجوح فهو مقابل الأظهر وقوله وصية للعبد بعقده أي فكأنه
 قال وصيت لك بعقذك بعد موتي وعليه فيحتاج إلى اعتناق بعد الموت كما علمت
 (قوله في الأظهر) أي الذي هو القول بأن التدبير تعليق عتق بصفة وما ذكره
 من أنه لو باعه السيد ثم لم يبع التدبير يجري أيضا على مقابل الأظهر من أنه
 وصية فانظر لم يخص ذلك بالبناء على الأظهر وقوله لم يبع التدبير أي لأن الزئيل
 العائد هنا كالذي لم يبع وقوله على المذهب هو المعتمد (قوله وحكم المذبر في حال
 حياة السيد) أي حياة سيده كما في النسخة التي نبه عليها السارح بعد وقوله حكم العبد
 القن أي تحكم العبد القن بكسر القاف وتشديد النون وهو من لم يتعلق به شيء
 من مقدمات العتق فهو كما في كلام النووي غير المسكاتب والمذبر والمعلق عتقه بصفة
 وأم الولد ويستثنى من ذلك الرهن فانه يصح رهن العبد القن ولا يصح رهن المذبر على
 المذهب الذي قطع به الجمهور كما قاله في الروضة في بابه (قوله وحينئذ) أي وحين
 إذا كان حكم المذبر في حياة السيد تحكم العبد القن وقوله تكون أكساب المذبر
 للسيد أي التي اكتسبها في حياته بخلاف التي اكتسبها بعد موته فلو قال المذبر
 اكتسبتها بعد موت سيدي وقال الوارث قبله صدق المذبر بعينه لأنه ذواليد فيرجع
 بيده وكذلك تقدم بينة المذبر على بينة الوارث إذا ما بينتين على ما قاله لا اعتضاد
 بينته بيده بخلاف ما أرادت المدبرة أنها ولدت ولدها بعد موت السيد فيكون حرا
 ودعي الوارث أنها ولدت قبله فيكون رقيقا فان القول قول الوارث بعينه لأنها ترغم
 حريته والحمل لا يدخل تحت السيد والغرض أنها حملت به بعد التدبير حتى يظهر
 الاختلاف المذكور لأنها لو كانت حاملا له حين التدبير كان مديرا تبعها وان
 انفصل قبل موت السيد إلا أن بطل قبل انفصاله تدبيرها بغير موتها كيدها فيبطل
 تدبيره أيضا بخلاف ما لو بطل بعد انفصاله تدبيرها وقبله بموتها فإنه لا يبطل تدبيره
 إن عاش في الثانية فإنه قد يعيش ويصح تدبير الحمل وحده كما صح اعتناقه ولا تتبعه

كنه بعد قبضها أو جعله
 صداقا والتدبير تعليق عتق
 بصفة في الأظهر وفي قول
 وصية للعبد بعقده فعلى
 الأظهر لو باعه السيد ثم ما كنه
 لم يبع التدبير على المذهب
 (وحكم المذبر في حال حياة
 السيد حكم العبد القن)
 وحينئذ تكون أكساب
 المذبر للسيد

أما لأن الأصل لا يتبع الفرع ولا يتبع مدبر والده وإنما يتبع أمه في الرق والمحربة
(قوله وإن قتل المدبر فالسيد القيمة) أي وبطل التدبير ولا يلزمه أن يشتري بقيمة
عبد أيدبره بدله بخلاف ما لو اتلف العبد الموقوف فإنه يشتري بقيمة عبده مثله ويوقف
بدله وهذا في الجناية عليه وأما الجناية منه فإن قتل فيها أو بيع لأرضها بطل التدبير
بخلاف ما لو فداه السيد فإنه يبقى التدبير بحاله (قوله أوقف المدبر) أي كأن
قطعت يده وقوله فالسيد الأرض أي أرض القطع كنصف القيمة في المثال المذكور
وقوله ويبقى التدبير بحاله أي لبقاء المحل الذي هو المدبر بخلاف مسألة القتل السابقة
فلا يبقى التدبير فيها الزوال المحل كما هو ظاهر (قوله وفي بعض النسخ وحكم المدبر في
حياة سيده) أي بالاضافة إلى الضمير وأما النسخة الأولى فهي بآل وهي قائمة مقام
الضمير فرجعت النسخة الأولى إلى النسخة الثانية كما مر من الإشارة إليه

(فصل في أحكام الكتابة)*

أي هذا فصل في بيان أحكام الكتابة كاستحبابها إذا سألها لعدو كان أمينا مكتسبا
ولزومها من جهة السيد وجوازها من جهة المكاتب إلى آخر ما ذكره المصنف
والأصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم
فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا إياي أمانة وحسبا كما فسره الشافعي رضي الله عنه
بذلك وتعتبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم رواه أبو داود وغيره وصحح الحاكم إسناده
وقال في الروضة أنه حسن والحاجة داعية إليها لأن السيد قد لا تسع نفسه بالعق
مجانا والعبد لا يتشمر للكسب تشمرا إذا علق عتقه بالتحصيل والاداء وانظروا إسلامي
لم يعرف في الجاهلية وصحبت كتابة للعرف التجاري بكتابة ذلك في كتاب يوافقه وأركانها
أربعة مكاتب بكسر التاء الفوقية وهو السيد ومكاتب بفتحها وهو الرقيق وعوض
وصيغة وشرط في السيد كونه مختارا أهلا تبرع وولاء لأنها تبرع وآياه للولاء فلا تصح
من مكره وصبي ومجنون ومجور سفيه أو فاس ولا من مكاتب وإن أذن له سيده
ولا من مبيع لأنهم ماله ساءل للولاء وكتابة مريض في مرض موته محسوبة من
الثالث فإن خرج المكاتب من الثالث كان خاف مائتين وقيمة المكاتب مائة صحت
في كله وإن لم يخرج من الثالث إلا بعضه كان خاف مائة وقيمة المكاتب مائة صحت
في بعضه وهو في المثال المذكور ثلثا فإن لم يختلف غيره صحت في ثلثه وتصح من كافر

وإن قتل المدبر فالسيد القيمة
أوقف المدبر فالسيد الأرض
ويبقى التدبير بحاله وفي بعض
النسخ وحكم المدبر في حياة
سيده حكم العبد العن
(فصل)*
في أحكام الكتابة

أصله وسكران لا من مرتد لأن ملكه موقوف والعقود لا توقف على الجديده وشرط في
 الرقيق اختيار وعدم صبي وجنون وإن لا يتعلق به حق لازم بخلاف المكره والصبي
 والمجنون كما أثر عقودهم ومن تعلق به حق لازم لأنه إما معرض للبيع كالمرهون
 والكتابة تمنع منه أو مستحق المنفعة كالمؤجرة لا يتفرغ لاكتساب ما يوفى به التبعون
 وشرط في العوض أن يكون ما لا معلوما ولو منفعة في الذمة مؤجلا إلى أجل معلوم
 متجما بنجمين فأكثر كما يؤخذ من كلام المصنف فإنه تعرض لشروط هذا الركن
 دون غيره من الأركان وإن ذكر الرقيق أيضا في قوله إن سألها العبد لکن في شروط
 كون الكتابة مستحقة لا في شروط الأركان وشرط في الصيغة أن تكون لفظا ثابتا
 بالكتابة وفي معناه ما مر في النجمن من الكتابة وإشارة الأخرس المفهومة وهي إيجاب
 كونه كاتبتك أو أنت مكاتب على دينارين تدفعهما إلى في شهرين مع قوله فإن
 ادبتهما إلى فانت حرلة أو نية وقبول كقوله قبلت ذلك (قوله بكسر الكاف
 في الأشهر) أي على الأشهر وقوله وقيل بفتحها أي الكاف وهو مقابل الأشهر
 وقوله كالعاقبة أي في الفتح لأن العاقبة بفتح العين وهي بمعنى العتق (قوله وهي)
 أي الكتابة وقوله لغة مأخوذة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع أي فيكون معناها
 لغة الضم والجمع وعبارة الشيخ الخطيب لغة الضم والجمع وهي أولى لأن الأخذ يتعلق
 باللفظ واللغة تتعلق بالمعنى فكان الأحسن أن يقول وهي مأخوذة من الكتب
 ومعناها لغة الضم والجمع وقد تقدم أن عطف الجمع على الضم من عطف الأهم على
 الأخص لأن الضم جمع مع تلاصق وقيل من عطف المرادف بناء على عدم اشتراط
 التلاصق في الضم (قوله لأن فيها ضم نجم إلى نجم) أي سميت بذلك لأن فيها ضم نجم
 إلى نجم فهو علة لمحدوف ويصح جعله علة لكونها مأخوذة من الكتب الذي هو بمعنى
 الضم والجمع والغرض من ذلك بيان المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الشرعي الآتي
 ولو أخرجه عنه لكان أظهر (قوله وشرعا) عطف على أنه وقوله عتق أي عقد عتق
 فهو على تقدير مضاف لأنها اسم للعقد المقتضى للعتق ولا بد من التقييد بلفظها كافي
 عبارة الشيخ الخطيب ومثله شرح المنهج ونصها وشرعا عقد عتق بلفظها بعوض
 منجم بنجمين فأكثر (قوله على مال) أي على أدائه وقوله منجم بوقتين معلومين
 أي مؤقت بوقتين معلومين كأن يقول كاتبتك على دينارين تأتي بهما في شهرين
 فإن ادبتهما إلى فانت حر وقوله فأكثر أي فأكثر من نجمين كسلاثة كان يقول

بكسر الكاف في الأشهر
 وقيل بفتحها كالعاقبة وهي
 لغة مأخوذة من الكتب وهو
 بمعنى الضم والجمع لأن فيها
 ضم نجم إلى نجم وشرعا عتق
 معلق على مال منجم بوقتين
 معلومين فأكثر

كاتبك على ثلاثة دنانير تأتي بها في ثلاثة أشهر (قوله والكتابة مستحبة) أي
 إيجابها من السيد مستحب حملا للامر في قوله تعالى فكاتبوهم على النذب دون
 الوجوب قياسا على التدبير وشراء القريب الذي يعتق عليه ونحو ذلك فلا تجب وإن
 سألها الرقيق لثلايته عطل اثر الملك وتتحكم الممالك على الملك وأجرى الامر في
 الايتاء على ظاهره من الوجوب لانه مواساة وأحوال الشرع لا تمنع وجوبها كالكافة
 (قوله اذا سألها الخ) هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة والاكتساب
 فيود للاستعباب فان فقد واحد منها كانت باحة اذا لا يقوى رضاء العتق بها
 حيث نذ وقال بعضهم السؤال ليس قيد للاستعباب وإنما وقيد للتأكد ولا تتركه
 بحال لانها قد تؤدي الى العتق نعم لو كاتبه مع الجزع عن الكسب وكان يكتسب
 النجوم بطريق الفسق كالسرقة ونحوها كرهت كما قاله الاذرعى بل ان تحقق ذلك
 حرمت كما هو قياس حرمة الصدقة والقرص اذا علم ان ائمة صدق عليه او المقرض
 بصرف الصدقة أو ما اقترضه في محرم (قوله العبد والامة) أشار بذلك الى ان
 في كلام المصنف حذف أومع ما عطف فالعبد ليس بقيد بل مثال وكان يكفي
 الشارح ان يقول العبد مثلا كما قاله في نظيره (قوله وكان كل منهما) أي العبد
 والامة وان كان كلام المصنف مفروضا في العبد وقوله مأمونا أي فيما يكسبه بحيث
 لا يضيعه في معصية فالمدار على كونه لا يضيع المال وان لم يكن عدلا في دينه لنزك
 صلاة ونحوها وإنما اعتبرت الامانة في ذلك لثلايضيع ما يحصله فلا يعتق (قوله أي
 امينا) لعله فسر مأمونا بامينا لانه اشهر منه والافامين بمعنى مأمون لانه فعيل بمعنى
 مفعول كما هو ظاهر (قوله مكتسبا) أي ليوثق بتحصيل النجوم بخلاف ما لو كان
 غير مكتسب فانه لا يوثق بتحصيلها حيث نذ وقوله أي قويا على كسب ما يوفى به الخ أي
 لا أي كسب كان وان كان كلام المصنف قد يوهمه فاسار الشارح الى انه ليس مرادا
 بل المراد ان يكون قادرا على كسب ما يوفى به ما التزمه من النجوم ومعلوم ان ذلك
 يكون زائدا على مؤنته فقوله ما يوفى به ما التزمه من النجوم أي مع مؤنته (قوله
 ولا تصح) أي الكتابة وقوله الاجمال أي في ذمة المكاتب فقد كان او عرضا موصوفين
 بصفات السلم فلا تصح على عين من الاعيان لانه لا يملك الاعيان حتى يورد العقد
 عليها فقول المحشى عينا أو دينافيه نظرا لان يريد بالعين العرض وبالدين النقد

(والكتابة مستحبة اذا سألها
 العبد) أو الامة (وكان) كل
 منهما (مأمونا) أي امينا
 (مكتسبا) أي قويا على
 كسب ما يوفى به ما التزمه من
 النجوم (ولا تصح الاجمال)

وعجالة الشيخ الخطيب تنبأ كان أو عرضا كما قلنا وبالحجة فشرطها الدينية لما علمت
من أنها لا تصح على عين ومثل العين منفعة العين نعم المنفعة المتعلقة بعين المكاتب
تصح الكتابة عليها مع ضمنية تحو كاتبتك على أن تحذف في شهر من الآن أو تحيط إلى
نوبانتك ودينار تأتي به بعد انقضاء الشهر أو نصفه فيشترط للهبة أن تشمل
المنفعة المتعلقة بالعين كالخدمة والخياطة بالعقد وأن تكون مع ضمنية ولو في أثناء
الشهر فلا يشترط أن تكون بعد انقضائه فلو أجل المنفعة المتعلقة بالعين لم تصح
لان الأعيان لا تقبل التأجيل فكذلك منفعتها وكذلك ان لم تكن مع ضمنية حتى لو
اقتصرت على خدمة شهرين وصرح بأن كل شهر نجم لم يصح لانها نجم واحد ولا ضمنية
ولو فرق بينهما كرجب ورمضان كان أولى بالفساد لانه يشترط في المنفعة المتعلقة
بالعين ان تشمل بالعقد كما علمت وأما المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط فيها الاتصال
بالعقد ولا ان تكون مع ضمنية فلو كاتبه على بناء دارين في ذمته وجعل لكل واحدة
منهما وقتا معلوما صح (قوله معلوم) أي جنسا ونوعا وقدر او صفة لانه عوض
في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك كدين السلم (قوله كقول السيد لعبد كاتبتك
على دينارين مثلا) أي اواكثر اربعة دنانير ولو كاتب رقا كسلاثة على عوض
كالف منجم بنجمين فاكتر صح لاتحاد المال كفسار كالمواضع عبيد ابثن واحد ويوزع
العوض المذكور عليهم باعتبار قيمتهم وقت الكتابة مثلا اذا كانت قيمة أحدهم مائة
والثاني مائتين والثالث ثلاثمائة فعلى الاول سدس العوض وعلى الثاني ثلثه وعلى
الثالث نصفه ويكون ما يخص كل واحد منهم منجم ما بنجمين من اذى منهم حصته
عقوى ولا يتوقف عتقه على اداء الباقي ومن عجز عنه منهم رقى (قوله ويكون
المال المعلوم مؤجلا الى اجل معلوم) أي ليحصله ويؤديه فلا تصح بالتحال ولو كان
المكاتب مبعضا بقدر عليه في الحال لان الكتابة عقد خالف القياس في وضعه
لخروجها عن قواعد الامارات لدورانها بين السيد ورفيقه وانها بيع ماله بماله
والمذكور عن الحجابة من بعدهم قولنا فعلا انما هو التأجيل فاقصر فيها على المأثور
عن السلف اذ لو جاز عقدها على حال لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الأغراض
خصوصا وفيه تعجيل العتق وعلم من قولنا ولو كان المكاتب مبعضا ان كتابة المبعض
صححة فيما رقى منه سواء قال كاتبت مارق منك ام قال كاتبتك لانها تفيد
الاستقلال باستغراقها مارق منه وتلغو في باقيه في الثانية بخلاف كتابة بعض رقيق

معلوم كقول السيد لعبد
كاتبتك على دينارين مثلا
(ويكون) المال المعلوم
(مؤجلا الى اجل معلوم)

فلست صحيحة ولو كان باقية لغيره واذن له في الكتابة لان الرقيق لا يستقل فيها بالتردد لا كتساب النجوم نعم لو أوصى بكتابة رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تجز الورثة باقية تحت ~~كتابة البعض~~ لأنه دوام ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء مع كونه أوصى بكتابة كله بخلاف ما لو كاتب في مرض موته بعضه وان كان ذلك البعض هو الذي يخرج من الثلث أو أوصى بكتابة بعضه فانها لا تصح على المعتمد فيهما. اختلفا لما جرى عليه في شرح المنهج وتبعه الشيخ الخطيب من الصحة فيهما ولو كاتب الشريك كان عبدهما معا بنفسهما أو بآبائهما ما صح ذلك ان اتفقت لنجوم جنسا وصفة واجلا وعددا ولا يشترط اتفاقها قدر لانها تكون على نسبة ملكيهما. ما صرح بذلك أو أطلق ولو تجز الرقيق فججزه أحدهما وفسخ الكتابة لم يجز للاسراء بقائه نصيبه على الكتابة لأنه يلزم كتابة بعض رقيق وهي غير صحيحة ولا يقال يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لان ذلك غير مطرد فقد يلحقون الدوام بالابتداء كما هنا ولو أبرأ أحدهما من نصيبه من النجوم أو اعتق نصيبه من الرقيق عتق نصيبه منه وعتق عليه نصيب شريكه وعليه قيمته ان أسروا وقد عاد الرق للمكاتب بأن تجز فججزه الا تخرج حينئذ يكون الولاء كما له وقول المحشي ان أسروا لا عاد المكاتب للرق فيه خلل ولعل الا وقعت زائدة من النسخ أو طغى بها القلم والصواب كما في شرح المنهج والخطيب وغيرهما ان أسروا عاد الرق للمكاتب كما قلنا فان أسروا ولم يعد الرق للمكاتب وأدى نصيب الشريك من النجوم عتق نصيبه عن الكتابة وكان لولاهما ونخرج بالابراء والاعتاق ما لو قبض أحدهما نصيبه من النجوم فلا يعتق نصيبه من الرقيق وان رضى الا تخرج بقدومه اذ ليس له تخصيص أحدهما بالقبض. (قوله أقله نجمان) أي ولا حدلا كثرة فلا تصح على أقل من نجمين لانها لو جازيت بأقل من نجمين لفعله العجاجة فمن بعدهم لانهم كانوا يبادرون الى القربات والطاعات بما يمكن وانما كان أقله نجمين لانها مشتقة من الكتب وهو بمعنى الضم والجمع كما مر وأقل ما يحصل به نجمان والمراد بالنجم هنا الوقت وانما سمي النجم لان العرب كانت لا تعرف الحساب وكانوا يبنون امورهم على طلوع النجم فيقول أحدهم اذا طلع النجم اذيت حقل ونحو ذلك فسميت الاوقات نجوما لذلك ثم سمي المؤدى في الوقت نجما ايضا وقضية كلامهم صحة الكتابة بنجمين قصيرين كساعتين وهو كذلك لا مكان القدرة عليه كالسلم الى معسرفي مال كثير الى اجل قصير كساعة فانه صحيح (قوله

كقول السيد الى آخره) تمثيل للنجمين وقوله في المثال المذكور أي في قوله قبل ذلك
كقول السيد لعبد كاتبتك على دينارين وقوله تدفع الى الدينارين أي في نجمين
معلومين كشمس و قمر وقوله في كل نجم دينار أي لأنه لا بد من بيان عدد النجوم وقسط
كل نجم منها وقوله فاذا ادبت ذلك أي المذكور من الدينارين وقوله فانت حراي
عند ادائه ذلك وتقدم ان ذلك اعني فاذا ادبت ذلك فانت حرا لا بد منه لفظا أو بنية
ولو اختلف السيد والمكاتب في قدر النجوم والا جمل ولا بينة او لكل بينة تخالف
ثم ان لم يتفقا على شيء فسخها الحماكم او هما الواحد هما كما في البيع ولو ادعى الرقيق
كتابة وانكر السيد او وارثه حلف المنكر لان الاصل عدم ما يدعيه الرقيق ولو قال
السيد كاتبتك وانا بمنون او محجور على تصديق ان عهده ذلك ولو مات السيد
والمكاتب ممن يعتق على الوارث عتق عليه فان كان ثم زوجية انقضت كما واشترى
احد الزوجين الآخر وانقضى زمن خيار البائع (قوله وهي الخ) الضمير عائدة على
الكتابة الصحيحة كما أشار اليه الشارح حيث قال أي الكتابة الصحيحة واعلم ان الكتابة
المذكورة لا تنسخ بالمنون ولا بالانغاء ولا بالمجبر سواء كان ذلك من السيد والمكاتب
لان اللازم من احد الطرفين لا ينسخ بشي من ذلك كالزمن ويقوم ولي السيد مقامه
في قبضه ويقوم الحماكم مقام المكاتب في ادائه ان وجد له مالا ولم يأخذ السيد قفلا لا
وثبتت الكتابة وحل النجم وحلف السيد على استحقاقه ورأي ان له مصلحة في الحرية
فان استقل السيد بالقبض عتق لمحصل القبض المستحق وان رأي الحماكم انه يضيع
اذا افاق لم يؤد عنه كما قاله الغزالي قال الشيخان وهذا حسن وان لم يجد له مالا يمكن
السيد من التجيز والفسخ فاذا فسخ عاد المكاتب قفاله وعليه مؤنته فان افاق
او ارتفع المجبر وظهر له مال كان حله قبل الفسخ دفعه الى السيد ونقض تجيزه
وفسخه وحكم بعقده (قوله من جهة السيد) أي من جانبه وقوله لازمة أي لا لها
عقدت لمحض المكاتب لا لحظه فكان فيها كالأمر (قوله فليس له) أي لا السيد
وقوله فسخها أي الكتابة وكذلك الضمير في قوله بعد لزومها ولعل المراد بقوله بعد
لزومها بعد تمام عقدها لانها تلزم بمجرد العقد (قوله الا ان يعجز المكاتب الخ)
استثناء من قوله فليس له فسخها وقوله عن اداء النجم متعلق بقوله يعجز وقوله
او بعضه أي بعض النجم غير الواجب في الايتاء فان عجز عن بعضه الواجب في الايتاء
فليس للسيد الفسخ ولا يحصل التماس فيه لان السيد ان يدفع له غيره ولا لمكاتب

كقول السيد في المثال
المذكور لعبد تدفع الى
الدينارين في كل نجم دينار
فاذا ادبت ذلك فانت حرا
(وهي أي الكتابة الصحيحة
من جهة السيد لازمة)
فليس له فسخها بعد لزومها
الا ان يعجز المكاتب عن
اداء النجم او بعضه عند الحمل

رفعه للحاكم يرى فيه رأيه ويفصل الامر بينهما وقوله عند المحل أي وقت المحلول
وهو بكسر الحاء المهملة ولواستهل سيده لعجزه عند المحل سن امهاله مساعدة له
في تحصيل النجوم ليحصل العتق أو لبيع عرض وجب امهاله لبيعه أو لاحتضار ماله
من دون مسافة القصر وجب امهاله أيضا لانه كالحاضر بخلاف ما لو كان فوق ذلك
فلا يجب امهاله لطول المدة وله أن لا يزيد في مدة الامهال على ثلاثة ايام ولو كان
لكن سادساعته لانها المدة المغتفرة شرعا فليس له التمسح فيها وله التمسح فيما زاد
عليها ولو سجل المكاتب النجوم أو بعضها قبل المحل فإن امتنع السيد من القبول
لغرض كونه حقه وخوف عليه كان عجزه في زمن نهب لم يجبر على قبوله وإن امتنع
لا لغرض اجبر على القبول أو الإبراء لأن للمكاتب غرضا صحيحا في تجيز العتق
أو تقريره ولا ضرر على السيد فإن أبي قبض عنه القاضي وعتق المكاتب بقبضه
إن أدى الكل ولو اتى المكاتب سيده بمال فقال السيد هذا حرام فإن كان له بينة
على ذلك سمعت وإن لم يكن له بينة حلف المكاتب أنه ليس بحرام ويقال للسيد
حينئذ خذ أو أبرئه فإن أبي قبضه القاضي عنه وعتق المكاتب إن أدى الكل فإن
نكل عن الحلف حلف السيد أنه حرام لغرض امتناعه منه (قوله كقوله) أي
المكاتب وقوله عجزت عن ذلك أي أداء النجم أو بعضه وقوله فلا سيد حينئذ أي حين
اذ عجز المكاتب عن أداء النجم أو بعضه عند المحل وقوله فسحها أي الكتابة لتعذر
الموض عليه (قوله وفي معنى العجز امتناع المكاتب من أداء النجوم مع القدرة
عليها) أي على النجوم وامتناعه من أداء النجوم مع القدرة على اجازته لانها جائزة
من جهته كما سيأتي ولو غاب المكاتب عند المحل فلا سيد فصح الكتابة بنفسه وبحكم
متى شاء ولو كانت غيبته دون مسافة القصر على الاشبه في المطالب وهو المعتمد وقيد
في الكفاية بمسافة القصر قال الشيخ الخطيب وهذا هو الظاهر وتبعه المحشي وهو ضعيف
ولو حضر ماله مع غيبته فليس للحاكم الأداء منه بل يمكن السيد من الفسخ لانه
لو حضر بما عجز نفسه أو امتنع من الأداء (قوله والكتابة من جهة العبد المكاتب)
أي من جانبه وقوله جائزة أي لانها اعتدت لمحض نفسه لا لحظ السيد كالحرام بالنسبة
إلى المرتين (قوله فله) أي للمكاتب وقوله بعد عقد الكتابة أي بعد تمامه بالقبول
وقيد بذلك لانه هو المتوهم وقوله تجيز نفسه أي كان يقول عجزت نفسي وقوله
بالطريق السابق أي وهو أن يعجز عن أداء النجم أو بعضه عند المحل وهو ليس بقيد

كقوله عجزت عن ذلك
فلا سيد حينئذ فسحها وفي
معنى العجز امتناع المكاتب
من أداء النجوم مع القدرة
عليها (و) الكتابة (من
جهة) العبد (المكاتب
جائزة) فله بعد عقد الكتابة
تجيز نفسه بالطريق السابق

لان له أن يجز نفسه ولومع القدرة على اداء النجوم وعبارة الشيخ الخطيب وله تميز
نفسه ولومع القدرة على الحسب وتحصيل العوض (قوله وله أيضا) أي
كما أن له تميز نفسه وقوله فسحقها أي الكتابة وقوله متى شاء أي في أي وقت شاء
وقوله وان كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة أي سواء كان معه ما يوفي به نجوم الكتابة
أم لا يجوزها من جهة ولومع القدرة على النجوم (قوله وافهم قول المصنف متى
شاء أن له اختيار الفسخ) أي في أي وقت فاعل هذا مراد الشارح لانه هو الذي
يفهم من قوله متى شاء (قوله أما الكتابة لفاسدة الخ) مقابل لقوله أي الكتابة
الصحيحة والكتابة الفاسدة هي ما اختلت صحتها بفساد شرط كشرط ان يدعه كذا
أو كتابة بعض رقيق أو فساد عوض مقصود كخمر أو فساد أجل كجسم واحد
والكتابة الباطلة هي ما اختلت صحتها باختلال ركن من أركانها ككون أحد
العقدين صديقا أو مجنونا أو مكرها أو عقلت بغير مقصود كدم فهذا هو الفرق بين
العاسدة والباطلة والفاسد والباطل عندنا بمعنى الافي وواضع يسيرة منها الحج
والعارية والمخاع والكتابة واعلم ان الكتابة الباطلة ملغاة الافي تعليق معتبر بأن يقع
من يصح تعليقه كأن يقول كاتبتك على رزق دم أو على ميتة فان اعطيني ذلك فانت
حر فلا تنفي فيه وان الكتابة الفاسدة كالصحيحة في استقلال المكاتب بكسبه وفي اخذ
ارش جنائية عليه وفي أنه يعتق بالاداء ليدونه وانه يتبعه اذا اعتق كسبه وكل من
الصحيحة والفاسدة عقد معاوضة لكن الغلب في الاولى معنى المعاوضة وفي الثانية
معنى التعليق ولذلك كانت كالتعليق في أنه لا يعتق بغير اداء المكاتب كإبرائه واداء
غيره عنه وفي أنها تبطل بموت سيده قبل الاداء وفي أنه يصح الوصية به وفي أنه
لا يصرف له سهم المكاتبين من الزكاة وفي أنه يصح اعتاقه عن الكفارة وتمليكها للغير
كبيعها له وفي منعه من السفر وفي جوار وطء الامه المكاتبه كتابة فاسدة وتختلف
الكتابة الفاسدة كلاما من الكتابة الصحيحة والتعليق في ان السيد فسحقها باقول
كأن يقول فسحقها وفي أنها تبطل باغشاء السيد ونحوه وبمحو السقف عليه وفي
أن المكاتب يرجع على السيد بما أدى ان بقي وببطله ان تلف وكان له قيمة والسيد
يرجع على المكاتب بقيمة وقت العتق لفساد المعاوضة ثم ان اتحد واجب السيد
والمكاتب كان كانت قيمة المكاتب دنانير لكونها نقد البلد مع كونه كاتبه على دنانير
تقاصا أي سقط واجب كل في مقابلة واجب الآخر ولو بالارضى منهما أو أحدهما

وله أيضا (فسحقها متى شاء)
وان كان معه ما يوفي به نجوم
الكتابة وافهم قول المصنف
متى شاء أن له اختيار الفسخ
أما الكتابة الفاسدة

كما اثر الدين المتحد ثم ان لم يكن هناك فاضل لاحدهما كان كاتبه على عشرة
دنانير وكانت قيمته كذلك فالأمر ظاهر والارجع صاحب الفضل به فاذا كاتبه على
دينارين وكانت قيمته عشرة وقع التقاص في دينارين ورجع السيد عليه بمائتين
وعكسه بعكسه هذا ان كانا تقديرا كما مثلنا فان كانا مقومين فلا تقاص أو مثليين
ففيهما تقصيل حاصله جريان التقاص فيهما في الكتابة دون غيرها وصورة ذلك
في الكتابة أن يكتبه على بر مثلاً وتكون المعاملة في بلد الكتابة بالبر مثلاً فيكون نقد
البلد هو البر فتكون قيمة المكاتب منه فيحصل التقاص حينئذ (قوله فبجائز من
جهة المكاتب والسيد) فلكل فسخها متى شاء فان فسخها أحدهما اشهد بفسخها
احتياطاً وتحرزاً من التحايل لا شرطاً فلو قال السيد بعد قبضه المال كنت فسخت
الكتابة فانكر المكاتب فعلى السيد البينة فان لم يكن معه بينة صدق المكاتب بمينه
لان الأصل عدم التسخ (قوله وللمكاتب) بفتح المثناة الفوقية وليس للسيد
التصرف في شيء من مال المكاتب ولا اعتاق عبده ولا تزويج امته وقوله التصرف
أي الذي لا تبرع فيه ولا خطر أي خوف كما اشار اليه المشرح بقوله يبيع وشراء
وايجار ونحوها بخلاف ما فيه تبرع كصدقة وهدية وهبة فليس له التصرف بذلك
بغير اذن سيده كما اشار اليه المشرح بقوله لا بهية ونحوه وكذلك ما فيه خطر كقرض
وبيع نسيئة وان استوثق برهن او كفيل فليس له ذلك الا باذن سيده وليس له شراء
من يعتق عليه الا باذن سيده أيضاً واذا اشتراه باذنه تبعه رفاً وعتقا وله شراء من يعتق
على سيده والمالك فيه للمكاتب ثم ان يحجز نفسه عتق على سيده لدخوله في ملكه
وله أيضاً شراء جزء من يعتق على سيده ثم ان يحجز نفسه عتق ذلك الجزء على سيده
ولا يمرى الى لباقي وان اختار سيده الفسخ لانه دخل في ملكه فله شرط
السراية الاختيار كما مر ولا يصح اعتاقه ولا كاتبه ولو باذن سيده لغيره من الولاء
وليس هو من اهله وله شراء معه للتجارة وليس له وطء امته ولو باذن السيد لانها
ربما حياتها تطلق فان خالف ووطئ فلا حد عليه لانها ملكه والولد منه
نسب ويقتبه رفاً وعتقا ولا تصير الامه به ام ولد لا تعقاده رقيقاً مملوكاً لا بهية وله أن
يتزوج باذن سيده (قوله يبيع وشراء واجبار) قد عرفت ان غرض المشرح
بذلك تقييد التصرف في كلام المصنف بما لا تبرع فيه ولا خطر وقوله ونحو ذلك أي
المذكور من البيع والشراء والاجارة (قوله لا بهية ونحوها) أي كهدية

فبجائز من جهة المكاتب
والسيد (وللمكاتب التصرف
فيما في يده من المال) يبيع
وشراء واجبار ونحو ذلك
لا بهية ونحوها

وصدقة نعم ما تصدق به عليه من لحم وخبر مما العادة فيه اكله وعدم بيعه له
اهدائه لغيره على النص في الام (قوله وفي بعض نسخ المتن وملك المالك
التصرف فيما فيه تنمية المال) أي زيادته كالبيع والشراء لا فيما فيه نقصه واستهلاكه
كالهبة ولصدقة ونحوهما (قوله والمراد) أي من كلام المصنف وقوله
أن المالك يملك الكتاب بقوله لا أنه محجور عليه لأجل السيد في استهلاكها بغير حق
أي أهلا كما بغير عوض كان يتبرع بها فلا يجوز له ذلك من غير إذن السيد (قوله
ويجب على السيد الخ) أي لا وله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتانا كم فسر الايتاء
بذلك لأن القصد منه الاعانة على العتق ولو تعدد السيد واتحد المالك وجب الحط
على كل سيد واستثنى من وجوب الايتاء مالوكاته في مرض موته والثالث لا يحتمل
أكثر من قيمته ومالوكاته على منفعتيه ومالوا برأه من النجوم أو باعه من نفسه
أو اعتقه ولو بعوض فلا يجب شيء في ذلك (قوله بعد صحة كتابة عبده) خرج
بذلك الكتابة الفاسدة فلا حظ فيها لأن الغلب فيها التعليق بالصفة وهي لا توجد
إلا أن أدى ما كتبه عليه فلو حط عنه منه شيئاً لم توجد الصفة فلا يعتق (قوله إن
يضع) ويقوم مقام الوضع الدفع كما سيذكره الشارح بل هو ظاهر الآية
حيث عبر فيها بالايتهاء ومعناه الاعطاء أو أثر المصنف كغيره الوضع لأنه أولى من
الدفع كما سيذكره لشارح أيضاً (قوله من مال الكتابة) أي بعض مال الكتابة
الذي هو النجوم وهو حال مقدم من ما يستعين به (قوله ما) نكرة موصوفة كما أشار
إليه الشارح بقوله أي شيئاً وأشار بتكثيره إلى أن الواجب وضع شيء ولو أقل ممنول
ولو كان مال الكتابة أقل ممنول كخبث بر وجب حط بعضه كجبة (قوله يستعين به
على أداء نجوم الكتابة) أي لأجل تحصيل العتق فعلم أن وجوب ذلك قبل العتق
(قوله ويقوم مقام الحط أن يدفع له السيد جزء معلوماً) أي لمحصل الاعانة بذلك
على المتق فقد حصلت الفائدة المقصودة من الحط بالدفع المذكور وإن كانت
محققة في الحط موهومة في الدفع كما سيذكره الشارح وقوله من مال الكتابة أي من
جنس مال الكتابة وإن كان من غير مالها بل وإن كان من غير جنسه جاز (قوله
ولكن الحط أولى من الدفع) استدراك على قوله ويقوم مقام الحط أن يدفع له
السيد الخ وكور كل من الحط والدفع في النجم الأخير أولى منه فيما قبله لأنه أقرب

وفي بعض نسخ المتن وملك
المالك التصرف فيما فيه
تنمية المال والمراد أن
المالك يملك بعقد
الكتابة منافعه وأكسابه
إلا أنه محجور عليه لأجل
السيد في استهلاكها بغير
حق (ويجب على السيد)
بعد صحة كتابة عبده (أن
يضع) أي يحط (ضه من
مال الكتابة ما) أي شيئاً
(يستعين به على أداء نجوم
الكتابة) ويقوم مقام الحط
أن يدفع له السيد جزءاً
معلوماً من مال الكتابة
ولكن الحط أولى من الدفع

الى العتق وكونه ربما اولى من غيره فان لم تسمع به نفسه فكونه سبعا اولى من غيره
 روى حط الربع النسائي وغيره وحط السبع مالك عن ابن عمر رضي الله عنهما (قوله
 لان القصد بالمحط المح) علة لا لولية المحط من الدفع وقوله محقة في المحط أي لانه
 اذا حط عنه شيئا من مال الكتابة سقط عنه فحصلت الاعانة بذلك على العتق قطعاً
 وقوله وهو موهمة في الدفع أي لانه قد يصرف المدفوع في جهة اخرى (قوله ولا يعتق
 المكاتب الا باء جميع المال) أي حتى تبقى عليه شيء منه ولودرهه الا يعتق منه شيء
 لقوله صلى الله عليه وسلم المكاتب من مابقي عليه درهم ولهذا الوقت له غير سيده وجب
 له القودان كافاه والا فالقيمة فانه باق على ملكه ولو قتله سيده فليس عليه سوى
 الكفارة مع الاثم ان تعمد ولو قطع طرفه ضمنه ابقاء الكتابة المقتضية لكونه كالا جنبي
 بخلافه في القتل فان الكتابة قد زالت لزوال محله او مات رقيقاً وبذلك يلغى فقال لنا
 شيء يضمن بعضه ولا يضمن كله ولو جنى المكاتب على سيده قتلاً أو قطعاً لزمه قود
 او ارش ويكون الارش مما معه ومما سبكه لانه معه كالا جنبي كما مر فان لم يكن معه
 ما يفي بذلك فاللوارث او السيد تجيزه دفعا للضرر عنه ولو جنى على اجنبى قتلاً أو قطعاً
 لزمه قوداً والاقل من قيمته والارش والعرق بين جنائيه على سيده حيث وجب فيها
 الارش بالغاً ما بلغ وجنائه على الاجنبى حيث وجب فيها الاقل من قيمته والارش
 ان واجب جنائيه على السيد لا تعلق له برقبته بخلاف واجب جنائيه على الاجنبى
 وفي اطلاق الارش على دية النفس تغليب فان لم يكن معه مال يفي بالواجب يحجزه
 السيد او المحاكم بطلب المستحق ثم ان لم تزد قيمته على الارش يبيع كله وانفذت
 قيمته على الارش يبيع منه بقدره وبقيت الكتابة فيما بقي لما في ذلك من الجمع
 بين الحقوق فاذا ادى حصته من النجوم عتق وللسيد فداؤه بأقل الامر من من
 قيمته والارش ويبقى على كتابته وعلى المستحق قبول الفداء ولو اعنته او ابراه
 من النجوم بعد المجاية عتق ولزمه الفداء لانه فوت متعلق حق المجنى عليه بخلاف
 ما لو عتق بأداء النجوم بعد المجاية فلا يلزمه الفداء لانه لم يفوت متعلق حق المجنى
 عليه ولا يبيع ببيع رقبته المكاتب كتابة صحيحة لاستحقاقه العتق كالمستولدة
 هذا ان لم يرص المكاتب بالبيع فان رضى به جاز لان رضاه فسخ للكتابة كما جزم
 به القاضي حسين في تعليقه فان الحق له وقد رضى بابطاله وهبته كبيعه ولو قال
 رجل مثلاً للسيد اعتق مكاتبك على الف مثلاً ففعل عتق ولزمه ما التزم

لان القصد بالمحط الاعانة
 على العتق وهي محقة في
 المحط موهمة في الدفع (ولا
 يعتق المكاتب الا باء
 جميع المال)

كما لو قال اعتق مستولداً على كذا الآن المقصود بذلك فكيف من الرق كفلك الأسير
بخلاف ما لو قال اعتقه عني على كذا فإنه لا يلزمه ما التزم ولكن يعتق عن المعتق في
الأصح ولا يستحق المال ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته لاختلال ملكه فيها ويجب
عليه بوطئه مهرها قيد فعه لها ولا حد عليه لأنها ملكه والولد حرنسب وصارت به
مستولدة مكاتبته فتعتق بالأسبق من أداء النجوم أو موت السيد وولد المكاتبته
الرفيق الحادث بعد الكتابة يتبعها رقا وعتقا وهو مملوك للسيد فلو قتل فقيته له
وموته من كسبه وارش جنايته عليه ومهره ان كان انثى وما فضل وقف فان عتق
فهوله والافليده كافي الأم في جميع ذلك والسيد مكاتبته استقلالاً كما جزم به
المساردي لأن الحاصل له كتابة تبعية لاستقلالية وقضية تقييد المصنف بالأداء
قصر الحكم عليه وليس مراد ابل عنده الأبرار من النجوم وحالة العبد سيده بها على
اجنبي ولا يصح عكسه ولا يصح بيع النجوم فلو باعها لسيد وادى المكاتب النجوم
إلى المشتري لم يعتق ويطالب السيد المكاتب بها والمكاتب المشتري بما أخذه فان
أداه المكاتب بعد ذلك للسيد عتق لا يقال يبيع السيد لها يتضمن الأذن للمشتري
في قبضها ومقتضى ذلك ان يعتق المكاتب بقبض المشتري لها لأنه كالوكيل لانا نقول
الأذن الذي تضمنه البيع إنما كان في مقابلة سلامة العوض ولم يمس له العوض
لفساد البيع فلم يبق الأذن ولو سلم بقاؤه فالفرق بينه وبين الوكيل ان المشتري
يقبض لنفسه والوكيل يقبض للسيد نعم لو أذن السيد للمشتري في قبضها بعد البيع
مع العلم بفساد البيع عتق بقبضه لأنه قبضها السيد حينئذ ولو أداه السيد وخرج
ماداه مستحقاً بأن أن لا يعتق ولو كان السيد قال عند أدائها أنت حر لانه بناء على
ظاهر الحال من صحة الأداء وقد بان عدمها وكذا لو خرج ماداه معيباً ورده السيد
بالعيب فإنه يتبين أن لا يعتق (قوله أي مال الكتابة) قال في كلام المصنف نائبة
عن المضاف إليه أو للعهد والمعهود هو مال الكتابة (قوله بعد القدر والموضوع عنه
من جهة السيد) أي غير القدر الذي وضعه عنه السيد فالمراد بجميع مال الكتابة
ما عدا هذا القدر وهذا فيما إذا وضع عنه السيد شيئاً من مال الكتابة فلو لم يضع
عنه السيد شيئاً وبقي عليه القدر الواجب حظه عنه لم يعتق لأن هذا القدر لم يمسقط
عنه ولا يحصل التقاص كما قاله في الروضة لأن السيد ان يؤتبه من غيره وليس للسيد
تجزئه أجزءه عن هذا القدر لأن له عليه مثله فيرفعه المكاتب للحاكم ليرى فيه رأيه

أي مال الكتابة بعد القدر
الموضوع عنه من جهة
السيد

في الدال باعتبار السامع لانه يسمع الالفاظ ويفهم منها المعاني فالالفاظ قوال للمعاني
 بهذا الاعتبار وانما عبر بالاحكام بصيغة الجمع لتعدد الاحكام كما علم مما مثلناه
 ولو عبر بحكم بالافراد لا وهم مجرد النطق به انه حكم واحد وان كان ذلك يندفع
 بانه مفرد مضاف فيعم وعبر بصيغة الجمع في امهات الاولاد ليكون من مقابلة الجمع
 بالجمع المقتضية للفهم ولو اُحدا فبشر ذلك بالاكتفاء بولد واحد من كل ام
 ولا يشترط تعدد الولد وامهات بغم الهمزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرهما جمع ام
 واصلاهما امهات بدليل جمعها على ذلك لان الجمع يرد الاشياء الى اصولها وقيل جمع امهات
 اصل ام ويقال في جمعها ايضا امات واختلاف قتال بعضهم يقال امهات للناس وامات
 للبهائم وقال آخرون يقال فيهما امهات وامات لكن امهات اكثر في الناس وامات
 اكثر في البهائم ويمكن رد الاول الى هذا بان يقال مراد القائل به امهات للناس اكثر
 وامات للبهائم اكثر وانشد الزمخشري للمأمون

وانما امهات الناس اوعية * مستودعات وللآباء ابناء

والاصل في ذلك خبر ابي امامة ولدت من سيدتها فهي حرة عن دبر منه رواد ابن ماجه
 والمحكم وصححه اسناده وخبر امهات الاولاد لا ينعن ولا يوهين ولا يورثن يستمتع بها
 سيدها مادام حيا فاذا مات فهي حرة رواد الدارقطني والبيهقي وصححا وقفه على عمر
 وخالف ابن القطان فصح رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وحسنه وقال رواه كلهم
 ثقات وخبر الصحيحين قلنا يا رسول الله انا نأني السبايا ونحب اثمانهن فاترى في المنزل
 قال صلى الله عليه وسلم ما عليكم ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة
 الا وهي كائنة فلولوا ان الاستيلاء يمنع من البيع لاستحقاقها العتق لم يكن لعزلهم
 لمحبة الاثمان فائدة وخبر الصحيحين ايضا ان من اشراط الساعة ان تلد الامة ربتها
 وفي رواية ربهما اي سيدتها فاقام الولد مقام ابيه وابوه حرة كذا هو ولما كان كالحجز
 منها استحققت العتق بولادته وهذا هو المراد من قوله صلى الله عليه وسلم في مارية
 القبطية لما ولدت سيدنا ابراهيم اعتقها ولدها فالعني اثبت لها استحقاق العتق لانه
 اعتقها بالفعل ولذلك قالت عائشة رضي الله عنها ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة وكانت مارية من جهة ما خلفه صلى الله عليه وسلم
 ولم يثبت انه اعتقها في حياته ولا علق عتقها بوفاته وروى عن عمر رضي الله عنه انه
 قال نذيعها وقد خالطت نحو منا نحوها وادما وادما وما وعن عثمان رضي الله عنه

فخبره واشتهر عن علي كرم الله وجهه انه خطب يوما على منبر الكوفة فقال في انشاء خطبته اجتمع رأيي ورأي عمران امهات الاولاد لا يبعن وانا الا نأري بيعهن فقال له عبيدة السلماني رضي الله عنه رأيك مع رأي عمر وفي رواية مع الجماعة احب اليك من رأيك وحدك فاطرق رأسه ثم قال اقضوا فيه ما انتم قاضون فاني اكره ان اخالف الجماعة فجموع هذه الاحاديث عضد بعضها به ضافلو حكمكم بماكم بصحة بيعها نقض حكمه لمخالفته الاجماع وما كان في ذلك من الخلاف بين القرن الاول فقط انقطع وانعقد الاجماع على منع بيعها وأما خبر أبي داود عن جابر كان يبيع سراريها امهات الاولاد والنبي صلى الله عليه وسلم حتى لا يرى بذلك باسا فاحيب بأنه منسوخ على فرض اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك مع كونه قبل النهي أو انه منسوب الى النبي صلى الله عليه وسلم استدلالا واجتهادا فيقدم عليه ما نسب اليه صلى الله عليه وسلم قولا ونصا وهونه صلى الله عليه وسلم عن بيع امهات الاولاد كما مر فانه وان كان نفيها لفظا لكنه نهي معنى وبالحجـ له فيحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم علم بذلك ويكون قبل النهي فيكون منسوخا ويحتمل انه لم يشعر بذلك ولكن نسبه اليه جابر باجتهاده حيث غلب على ظنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه واقره ونظير ذلك ما ورد في المخبرة ان ابن عمر رضي الله عنه قال كنا نحارب اربعة من سنة لا نرى بذلك باسا حتى اخبرنا رافع بن خديج رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم نهي عن المخبرة فتركها (قوله واذا اصاب الخ) الواو للاستئناف كما اشتهر والمراد الاستئناف النحوي لا البياني لان الاستئناف النحوي ان تكون الجملة مستأنفة لا تعلق لها بكلام قبلها أو بحيث لم يسبقها كلام والاستئناف البياني ان يكون الكلام واقعا في جواب سؤال مقدر نشأ من الكلام السابق وما هنا ليس كذلك وقال بعضهم الاظهر انها زائدة لان واو الاستئناف هي الداخلة على مضارع مرفوع حقه النصب أو المجزوم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والواو الزائدة هي التي يكون دخولها في الكلام كخروجها بالنسبة الى أصل المعنى المقصود ومن ثم قال في المنهاج اذا احيل الخ بغير واو وعبر المصنف باذا دون ان لان اذا المتيقن والمظنون الغالب وجوده كما هنا بخلاف ان فانها للمشكوك والموهوم والنادر لا ترى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الى ان قال جـل من قائل وان كنتم جنبا فاطهروا فان القيام الى الصلاة والوضوء مما يتكرر كثيرا فغيره باذا والجنابة وطهرها من النادر فغير فيها بان ولا يرد قوله تعالى

(واذا اصاب)

ولئن تمت أوقانتم لآلى الله تحشرون حيث عبر فيه بأن مع ان الموضع لا ذال ان التعبير فيه بأن لكثرة الله عن الموت حتى صار كأنه مشكوك فيه على ان الموت في الجهاد ليس محققا وإنما المحقق مطلق الموت وهو ليس مراداً فالمعنى والله اعلم ان ما تخافونه من الموت أو القتل في الجهاد ليس محققاً حتى تتقاعدوا عن الجهاد بسبب خوفكم منه وعلى فرضه فتحشرون إلى الله فيجازيكم عليه وإنما عبر بما ذاق في نحو قوله وإذا مس الناس ضرر مع ان الموضع لان مباغته في تخويفهم وأخبارهم بأنه لا بد من ان يمسم شيئاً من الضرر ان قل كما يفهم من انه عبر بالمس وتكثير الضرر فلا ينافي ان الموضع لان كما يدل عليه قوله وان تصبهم سيئة فإن اصابه السيئة لهم من النادر وإنما عبر المصنف باصاب لكون الغالب اصابة السيد لأمته وان كان المدار على حبها منه باصابة او غيرها فذلك استدراك الشارح على المصنف بقوله ولم يصحها ولكن استدل بخت الخ ولو عبر بمحبت لكان أولى وأعم ووجه الأولوية أنه لا يشترط القصد ووجه الأعمية انه يشمل ما استدرك به الشارح على المصنف ولذلك عبر في المنهج وغيره بمحبت (قوله أي وطئ) أي ادخل حشفته وهذا تفسير مراد لان الاصابة اعم من الوطء فانها تكون بدون دخول جميع الحشفة والوطء لا يكون الا بدخول جميعها وأيضاً يقال اصاب السحاب الموضع بمعنى امطره واصاب زيد ما لا بمعنى وجده ويقال اصاب بمعنى ألقى بالصواب الى غير ذلك (قوله السيد) أي البالغ فلا ينفذ ايلاد الصبي وان تحققه الولد عند امكان كونه منه لان النسب يكفي فيه الامكان احتياطاً له ومع ذلك لا يحكم ببلوغه لان الاصل عدمه وبذلك بلغزفة لئساب غير بالغ ولا يشترط كونه عاقلاً فينفذ ايلاد المجنون وكذلك السفيه فينفذ ايلاده على المعتمد بخلاف المفلس فلا ينفذ ايلاده على المعتمد لانه كازا من المعسر خلافاً لمن قال بأنه ينفذ ايلاده لانه كالمرضى ولا بد أن يكون السيد حياً كما او بعضه فينفذ ايلاد البعض في امته التي ملكها ببعضه المحر لا يقال انه لا يصح اعتاقه لانه ليس اهلاً للولاء لا ما تقول لارق بعد الموت فموتة الذي يحصل به عتق ام ولده ينتفي كونه ليس اهلاً للولاء ومن ثم صح تدييره ونحوه بقولنا في امته ما لو احبل البعض امة فرعه فانه لا ينفذ ايلاده لها لان الاصل البعض لا يثبت له شبهة الاعفاف في مال فرعه لما فيه من الرق بخلافه في امته فانه من اهل الملك التام فيما ملكه ببعضه المحر ونحوه بالحر كله او بعضه الرقيق المأذون له في التجارة فلا ينفذ ايلاده

أي وطئ (السيد)

لامة التجارة وكذلك المكاتب لا ينفذ ايلاده لامته وان عتق قبل موته فقول الشيخ
 الخطيب ثم مات رقيقا قبل العجز او بعده ليس بقيد نعم ان وطئها مع العتق او بعده
 وامكن كون الولد من هذا الوطيان ولده لسته اشهر فاكثر منه ثبت الاستيلاد
 اظهروا العلوق مع الحرية او بعدها ولا نظر الى احتمال العلوق قبلها تغلبا بجانب
 الحرية (قوله مسلما كان او كافرا) اي اصليا لان المرتد ايلاده موقوف كملكه
 فان مات مسلما تبين نفوذه وان مات مرتدا تبين عدم نفوذه فال الامر الى أن الشرط
 ان لا يموت على رده وذلك قال المحشى او كافرا اصليا او مرتدا لم يموت على رده وكان
 على الشارح ان يعمم أيضا بقوله مكرها او مختارا جاهلا او عالما كما يعمم من شرح
 الخطيب (قوله امته) اي التي له فيها ملك وان قل وان كان ظاهرا لا ضافة يقتضي
 ان جميعها ملكه فيشمل حينئذ ما لو استولد الامه المشتركة فينفذ استيلاده في
 نصيبه ويسرى الى نصيب شريكه ان ايمر بقيمته والا فلا يسرى ويثبت في حصته
 خاصة فاذا وطئ شريكه الاخر بعد ذلك ثبت الاستيلاد في حصته فقط ولا يسرى
 الى حصه شريكه الاول ولو كان موسرا لان السراية تتضمن النقل وحصه الشريك
 الاول بعد ثبوت استيلاده لا تقبل النقل والمراد الملك ولو تفرقا فاشمل ما لو استولد
 الاصل امه فرعه فانه يقدر انتقال ملكها اليه قبيل العلوق اذ لم تكن مستولدة
 للفرع ودخل في قول المصنف امته ما لو اشترى امه بشرط العتق واستولدها فانه
 ينفذ استيلاده وتعق بموته وان كان ذلك لا يجزئه عن الشرط لانه ليس باعتناق
 فيصدق عليه انه لم يوف بالشرط وان عتقت بموته بخلاف ما لو مات المشتري للامه
 بشرط العتق قبله واستولدها وارثه فلا ينفذ استيلاده والفرق ان استيلاد نفس
 المشتري غير مانع من الوفاء بالشرط لتمكنه من عتقها قبل موته واستيلاد الوارث مانع
 منه لعدم تمكنه من عتقها وكذلك لو اشترى الابن امه بشرط العتق واستولدها ابوه
 فلا ينفذ استيلاده على المعتمد لان الوفاء بالشرط مع استيلاد المشتري ممكن ولا يمكن
 مع استيلاد ابيه ومثل ذلك ما لو وصى بعتق جارية ثم مات وخرجت من الثلث فاذا
 استولدها الوارث لا ينفذ استيلاده لانقضائه الى ابطال الوصية ولا سبيل الى ابطالها
 بعد موت مورثه تنفيذ الغرضه ولو نذر التصديق بتم جارية او بها نفسها لم ينفذ
 استيلاده لها ويلزمه بيعها والتصدق بتمها في الاولى ويلزمه التصديق بها في الثانية
 ودخل ايضا في قول المصنف امته ما لو استولد الامه المكاتبه له او لفرعه والمذبذبة

مسلما كان او كافرا (امته)

كذلك ويبطل تدبيرها وكذلك المعلق عتقها بصفة والمرهونة واستولدها وهو موسر
او معسر ولم تبع في الدين او بيعت فيه ثم عادت له فان بيعت فيه ولم تعد له لم ينفذ
استيلاده ومثل ذلك يقال في الجانية جناية توجب مالا متعلقا بربتها وجارية التركة
التي تعلق بها دين واستولدها الوارث فيجري فيها تفصيل المرهونة فيقال ان كان
موسرا نفذ الاستيلاد وكذلك ان كان معسرا ولم تبع في الدين او بيعت فيه وعادت
اليه فان بيعت فيه ولم تعد اليه لم ينفذ ولو كانت المستولدة كافرة وليست لمسلم
وسيت بطل استيلادهما لانها صارت قنة بنفس السبي ولا يعود بعود ملكها لانا
ابطلناها بالكلية فان كانت لمسلم لم تسترق ومثل المستولدة الكافرة في بطلان
استيلادها اذا استرقت مستولدة المحربي اذا استرق ولو قهرت مستولدة المحربي سيدها
عتقت في الحال لانها ملكت نفسها وملكته أيضا بالقهر فان دارا المحرّب داره ملك وكل
من غلب على شيء منها ملكه (قوله ولو كانت حائضا) أي او نفسمو وأشار بذلك
الى انه لا فرق بين ان يكون الوطء حلالا او حراما لما رخص بخلاف المحرم لذاته
كالوطء في التدبير فانه لا يثبت به الاستيلاد وكذلك النسب ومثله بالاولى استدخال
المتي المحترم فيه فلا يثبت به الاستيلاد خلافا للقبليوي (قوله او محرما له) أي بنسب
اورضاع او مصاهرة كاخته بنسب اورضاع وزوجه ابيه او ابنه وقوله او مزوجة
أي وهي ملكه او ملك فرعه ومثلها المكاتبه فينفذ استيلادها كما تقدم التمس عليه
(قوله او لم يصبا) أي او لم يضاها وأشار بذلك الى أن قول المصنف أصاب ليس
بقيد وقد تقدم انه لو عبر بحبل لكان اولى واعم ويمكن جعل قول المصنف أصاب
كناية عن لازمه غالبا وهو الحبل فيكون من قبيل الكناية المقررة في فن اليسار
كما قاله الشبرا ملسي (قوله واكر استدخلت) أي امته لامة فرعه فاستدخالها
ذكر اصله او منيه المحترم ليس كوطئه اذ لا شبهة في فعالها هي بخلاف ووطئه فامته
قيد لا بد منه هنا (قوله او ماء المحترم) أي الذي خرج منه على وجه غير محرم ولا بد
أن تستدخله في حال حياته بخلاف ما لو استدخلته بعد موته لانها انتقلت بالموت
الى ملك الوارث ويثبت به حيثما النسب والارث وهذا متفق عليه اذا انفصل في
حياته واستدخلته بعد موته واما اذا انفصل بعد موته ففيه خلاف فقيل يثبت به
النسب والارث ايضا وقيل لا يثبت به النسب والارث لانه انفصل عن جثة منعكة
عن النحل والحرمة والمراد المحترم ولو في الواقع فدخل ما خرج بوطء حليلته وهو نطفها

ولو كانت حائضا او محرما له
او مزوجة او لم يصبا ولو كان
استدخلت ذكر او ماء
المحترم

اجنبية ونرج غير المحترم وهو ما نرج على وجه محرم كارتنا والاستمساء والالواط
فلا يثبت به الاستيلاء بخلاف ما لو تلبذ بحلقه الدبر فقط قامني فان منه يكون
محترما لانه نرج على وجه مباح ولو اختلط المحترم بغيره ثبت الاستيلاء لانه وجد
مقتض وغير مقتض فيغلب الاول على الثاني (قوله فوضعت حيا وميتا) أي
فوضعت كلفه في حياة السيد فتعق بموته حيثما لم تضعه إلا بعد موته تبين عتقها
بموته و يترتب عليه اكسابها فتكون لها من حين الموت فان انفصل بعنه ولم ينفصل
باقيه لم تنق الا بتمام انفصاله ولا تصير مستولدة الا بعد انفصاله كلفه على المعتمد
(قوله او ما يجب فيه غرة) أي ولو احدثوا من وان لم ينفصل ثانياهما لوجود الولادة
باولهما بخلاف انفصال بعض الولد كما مر (قوله وهو ما الخ) في صنيعة تغيير اعراب
المتن المحلى لان ما في محل نصب بوضعت في كلام المصنف وفي محل رفع في كلام
الشارح لذلك قال أي تحم بالرفع مراعاة لصنيعة ولوراعى صنيع المصنف لقل أي
لما بالانصب (قوله تبين) أي ظهر وقوله فيه أي في ذلك اللحم كالمضغة التي ظهر فيها
صورة الآدمي ولو في جزء منه كوجهه ويد ولو ظفرا كما يدل عليه تكبير شي في قول
المصنف شيء من خلق آدمي ولذلك قال المحشي ولو كان التصوير في بعضها كفي
فيما يظهر قاله العلامة الطيلاري ومثله العلامة البراسي بخلاف التي لم يظهر فيها
ذلك ولو قال اهل الخبرة انها لو بقيت لتصورت وان انقضت بها العدة لان المداير هنا على
ما يسمى ولدا ولم يوجد في العدة على براءة الرحم وقد وجدت ولو كان لشخص امتان
فوطئ احدهما فحملت منه ثم وضعت علقه فاخذتها الاخرى ووضعتها في فرجها
فتخلفت ووضعت ولدا لم تصر الاولى ام ولدها هل تصير الثانية ام ولدا ام لا وقع في ذلك
ترددوا مستعرب الشرا مليس انها لا تصير مستولدة لان الولد لم ينفع من منيها ومنه
ويلحقه الولد في الحالة المذكورة (قوله من خلق آدمي) أي من صورة خلق
الآدمي وقوله وفي بعض النسخ من خلق الآدميين أي من صورة خلق جنس
الآدميين فساوت النسخة الثانية النسخة الاولى (قوله لكل أحد) أي من اهل
الخبرة وغيرهم بان لم تخف على أحد وقوله اولاهل الخبرة أي فقط بان خفيت على
غير اهل الخبرة وظهرت لهم فقط وقوله من النساء أي لاربعة منهن واقصاه عليهن
للعالب والاقلهن رجلان او رجل وامرأتان من اهل الخبرة ولو اختلف اهل الخبرة
فقال بعضهم فيها صورة وقال بعضهم ليس فيها صورة فقدم المتيقن على النافي لان معه

(فوضعت) حيا وميتا
او ما يجب فيه غرة وهو (ما)
أي محم (تبين فيه شيء من)
مخاق آدمي وفي بعض النسخ
من خلق الآدميين لكل
أحد اولاهل الخبرة من النساء

زيادة علم (قوله وثبت بوضعها ما ذكر) أي من الحي أو الميت أو ما يجب فيه غرة
كونها مستولدة لئلا يشار إلى ذلك إلى أن المترتب أولاً على الوطء وما الحق
به كونها مستولدة لسيدها وما ذكره المصنف من الأحكام المترتب عليه ولذلك
جعل بعضهم جواب الشرط صارت أم ولد للسيد وبعضهم جعل جواب الشرط عتقت
بعونه وكل صحيح لكن الأولى جعله صارت مستولدة للسيد لأنه المترتب أولاً وما عداها
مترتب عليه كما علت (قوله وحيث نذ) أي وحيث صارت مستولدة لسيدها
فصيرورتها مستولدة لسيدها بترتب عليها ما ذكره المصنف لكن يلزم على صنيع
الشارح نحو الشرط عن الجواب لأنه انخرج قول المصنف حرم الخ عن كونه جواباً
فكان لا يظهر أن يقول بذلك قال حرم الخ (قوله حرم عليها) أي ولو بشرط
العتق أو ضمناً أو لمن تعتق عليه كاصلها أو فرعها أو من اقرب حريتها (قوله مع
بطلانه) أي لا مع صحته ودفع بذلك توهم أن المراد أنه يحرم مع صحته كالبيع
وقت نداء الجمعة وتقدم أنه لو حكم بجهة بيعها كما تم نقض حكمه لمخالفته الاجتماع
ولو قال المصنف لم يصح التصرف فيها بما يزيل الملك لكان أولى وانحصر يمكن
لا يشمل ذلك الرهن إلا أن يتأهل أنه يزيله حكماً لأنه يؤول إلى كونها متاع في الدين
غالباً وقوله أيضاً أي كالحرم (قوله الأمن نفسها) أي الأية والنفسها من معنى اللام
وقوله فلا يحرم ولا يبطل أي بل يحل ويصح لأنه عقد عتاقة ومحل ذلك أن كان السيد
سراً كاملاً فإن كان مبهماً لم يصح لأنه ليس من أهل الولاية في الحال ولو باعها جزءاً
منها صح وسرى إلى باقيها لأنها عقد عتاقة كما علت والسرية على السيد وهي تكون
الولاية كما لو اعتق بعض رقيقه لكن لا يلزمها قيمته ما سرى إليه العتق وكبيعها من
نفسها بتمتعها لها وقرضها لنفسها ويجب عليها في صورة القرض رد مثلها بالصوري
وهو جارية مثلاً فالبيع لها ليس بقيد نعم لا يصح وقفها (قوله وحرم عليها أيضاً)
أي كالحرم عليه بيعها وقوله رهنها وهبتها أي مع بطلانها أيضاً ولعل الشرح لم ينبه
على ذلك منا أن الكالا على علمه مما قبله بالمقايضة (قوله والوصية بها) أي ولو
لنفسها وهل تصح كتابتها أو لا قولان أحدهما لا تصح لأنها عقد على رقبتهما كالبيع
والهبة لغيرها وإثباتي نعم لأنه لا منافاة بين الكتابة والاستيلاد وتعتق بالأسبق
منهما (قوله وجارله) أي السيد وهو عطف على حرم وقوله بالاستخدام أي
طالب الخدمة بجميع أنواعها لأنها كالقنينة في جميع الأحكام إلا ما استثنى

وثبت بوضعها ما ذكر
كونها مستولدة لسيدها
وحيث نذ (حرم عليها) أي
مع بطلانه أيضاً الأمن
نفسها فلا يحرم ولا يبطل
(و) حرم عليها أيضاً (رهنها
وهبتها) والوصية بها (وجار
له التصرف فيها بالاستخدام

(قوله والوطء) أي رططها بخلاف وطئها وبنتها ومحل جوار وطئها إذا لم يكن هناك مانع والموانع كثيرة نسأل الله تعالى أن يكفيننا شر الموانع منها كونها محرمة بالنسب أو رضاع أو مصاهرة ومنها كونها مزروجة ومنها كونها مبيعة فان وطئها حرام لأنه تمتع بجسمته مع أن بعضه مملوك لسيدته ومنها كونها مسلمة وسيدتها كافرة ومنها كونها مكاتبية (قوله وبالإجارة) أي وجازله بالتصرف فيها بالإجارة بأن يؤجرها لغيرها بخلاف ما لو أجزها لنفسها لأن الإجارة ليست عقد عتاق كالبيع وإذا مات السيد قبل فراغ الإجارة بطلت لأنها خرجت عن ملك السيد ولم تكن منفعة نفسه مع ضعف الإجارة بالتأخير عن الاستيلاء فلما أجزها ثم استولدها ثم مات لم تنسخ الإجارة كما لو أجز عبده ثم اعتقه فإنه لا تنسخ الإجارة لأن اعتاقه ينزل على ما يملكه دون ما أجزه عن ملكه بالإجارة فيعتق مملوك المنفعة مدة الإجارة (قوله والاعارة) أي بأن يعيرها لغيرها وهل له أن يعيرها لنفسها أولا قال الشيخ المخطيب بالآول يجوز استعارة نفسه من مستأجره وخالف العلامة الرملي فقال ليس له أن يعيرها لنفسها لأن الرقيق لا يملك وإن ملكه سيده بخلاف الحر فإنه يملك ولا يشكل عليه وقف العبد على نفسه لأنه خرج عن ملك السيد وصار المملك فيه لله تعالى فاشبهه الحر (قوله وله أيضا) أي كماله ما تقدم وقوله ارش جنابة عليها أي كأن قعات يدها فيجب على المجاني نصف قيمتها لسيدتها وقوله وعلى أولادها أتابعين لها أي وهم المحادثون من زوج أو زنا بعد الاستيلاء كما سيأتي في قوله وولد لها من غيره بمنزلتها (قوله وقيمتها إذا قتلت) فإذا قتلها شخص وجبت عليه قيمتها وتكون لسيدتها وقوله وقيمتهم إذا قتلوا فإذا قتلهم شخص وجب عليه قيمتهم وتكون للسيد لبقاء الملك عليها وعلى أولادها (قوله وتزوجها بغير إذنها) بزوجها أجبر بالملك ولو كان مبعوثا وقوله إلا أن كان السيد كافرا وهي مسلمة فلا يزوجه أي بل يزوجه الحاكم لأنه لا ولاية للكافر على المسلمة (قوله وإذا مات السيد) أي قبلها بخلاف ما إذا ماتت قبله فإذا ماتا معا أو شك في السبق والمعية فانظر كيف يكون الحكم هكذا قال العلامة البرلسي وقد يقال كما قاله ابن قاسم الحكم المتق في الأولى بناء على أن العلة تقارن المعلول وعدم العتق في الثانية لشك في سبب الحرية لاحتمال موتها قبله والاصل دوام الرق (قوله ولو بقتالها) أي بقصد الاستحجال ويكون هذا مستثنى من قاعدة من استجمل بنى قبل أو أنه

والوطء وبالإجارة والاعارة
وله أيضا ارش جنابة عليها
وعلى أولادها أتابعين لها
وقيمتها إذا قتلت وقيمتهم إذا
قتلوا وتزوجها بغير إذنها
إلا أن كان السيد كافرا وهي
مسلمة فلا يزوجه (وإذا مات
السيد ولو بقتالها)

عقب بجرمانه فهي قاعدة اغلبية فان قلت فيه فالامر ظاهر وان وجبت الدية فهي
 في ذمتها (قوله عتقت) أي بخلاف لما مر من الأدلة حيث قال فيها فهي
 حرة عن دبر منه أي بموته فعن معنى الباء والدبر يعني الموت وأخر حياته لأن دبر الشيء
 آخره (قوله من رأس ماله) أي وإن أحبلها في مرض موته لأن الاستيلاد حصل
 بالاستمتاع فاشبه انفاق المال في اللذات والشهوات المباحة ولهذا تحسب من رأس
 المال ولو أوصى بها من الثلث وتلقو وصيته بخلاف ما لو أوصى بحجة الإسلام من
 الثلث فانها تحسب من الثلث إن وسعها الثلث والا كملت من رأس المال وبخلاف
 التدبير فان المدبر يعتق بموته من الثلث لأنه تبرع والاستيلاد استمتاع (قوله
 وكذا عتق أولادها) أي التابعين لها وهم المحادثون بعد الاستيلاد فان عتقهم
 من رأس المال لأنهم مستحقون للعق تبعاً لها (قوله قبل دفع الديون) أي
 ولولاه تعالى كالكفارة وقبل مؤن التجهيز أيضاً وقوله والوصايا أي ولو بجهة عامة
 كالهقراء (قوله وولدها الخ) وولد المكاتبه المحادث بعد الكتابة يتبعها رقاً وعتقا
 ولا شيء عليه وولد المعلق عتقها بصفة لا يتبعها إلا أن كانت حاملاً به عند التعليق
 وعند وجود الصفة أو عند التعليق فقط أو وجود الصفة فقط فان لم يكن موجوداً عند
 التعليق ولا عند وجود الصفة بأن حدث بعد التعليق وانفصل قبل وجود الصفة
 لم يتبعها في العتق (قوله أي المستولدة) تفسير للضمير المضاف اليه وقد عرفت حكم
 ولد غيرها (قوله من غيره) أي بخلاف ما إذا كان من سيدها فانه مكرماً ومظاهراً
 (قوله أي غير السيد) تفسير للضمير المضاف اليه مع إعادة المضاف لأن المضاف
 والمضاف اليه كالشيء الواحد (قوله بأن ولدت الخ) تصوير لأولادها من غيره
 وقوله بعد استيلادها أي بخلاف ما لو ولدته قبل استيلادها من زوج أو زنا فانه
 لا يتبعها في العتق بموت السيد ولا يمنع عليه التصرف فيه بل يتصرف فيه بما
 شاء من سائر التصرفات محدثه قبل استحقاق الحرية للام ولو اختلفت منع
 الوارث بأن ادعت أن الولد حدث بعد الاستيلاد وقال الوارث بل قبله صدق الوارث
 لا يقال ترجح هي يدها لانا نقول هي تدعى حريته والمحر لا يدخل تحت اليد بخلاف
 ما لو اختلفا في المال الذي في يدها بأن ادعت انها اكتسبته بعد موت السيد
 وقال الوارث بل قبله فانها تصدق لأن اليد لها (قوله بمنزلتها) أي في جميع
 ما مر من أن الاستيلاد اليه فان الفرض أنه حدث بعد الاستيلاد نعم ليس له وطء

(عتقت من رأس ماله)
 وكذا عتق أولادها (قبل)
 دفع (الديون) التي
 السيد (والوصايا) التي
 أوصى بها (ولدها) أي
 المستولدة (من غيره) أي
 غير السيد بأن ولدت بعد
 استيلادها ولداً من زوج
 أو زناً بمنزلتها

بنت مستولدة لانها بنت موطوءة والتعليل بذلك جرى على الغلب والافاستدخالها
 منه الذي ثبت به الاستيلاء كذلك كما علم مما مر فان وطئ تلك البنت وحملت منه
 فهل تصير مستولدة كما لو كاتب ولدا المكاتبه فانه يصير مكاتباً ينبغي ان تصير مستولدة
 فان قيل ما فائدة ذلك مع أنها تتبع بموت السيد من غير ذلك اجيب بان فائدة
 الايمان والتعاليق وسكت المصنف عن أولاد أولاد المستولدة وحكمهم انهم ان كانوا
 من أولادها الاناث فهم كأولادها فيتبعونها في العتق بموت السيد وان كانوا من أولادها
 الذكور فلا يتبعونها بل يتبعون امهاتهم لان الولد يتبع امه رقاً وحرية (قوله
 وحيثئذ) أي وحين اذ كان ولدها من غيره المحاصل بعد الاستيلاء بمنزلتها وقوله
 فالولد الذي ولدته أي من زوج أوزنا وقوله للسيد أي محمولاً للسيد وقوله يعتق
 بموته أي لسريان الاستيلاء اليه كما علمت ويمتنع عليه التصرف فيه بما يمتنع عليه فيها
 ويجوز له استقداً وبيعاً وعتقاً وعتقاً على النكاح ان كان انثى لان كان ذكراً
 ويعتق بموت السيد وان كانت امه قد ماتت في حياة السيد كما قاله في الروضة لانه
 حق استحقاقه في حياة امه فلا يسقط بموتها ولو اعتق السيد مستولدة قبل موته
 لم يعتق ولدها تبعاً لها فاذا مات السيد بعد ذلك اعتق بموته (قوله ومن أصاب) أي
 اولم يصيبها بل استدخلت ذكرها ومنه المحترم في صورة النكاح فالأصايب ليست بقيد
 فيه بل المدار على جعلها ولو بالاستدخال المذكور بخلافه في الزنا فلو استدخلت
 الأمة ذكر حر نائم فعلقته منه فالولد حر نسيب لانه ليس برتاً من جهةه وتجب قيمة الولد
 عليه للسيد ويرجع بها عليها بعد العتق قاله البعوي في فتاويه ومثله المجنون فيما يظهر
 ولو مت عدياً (قوله أي وطئ) تهسير مراد كما تقدم وقوله أمة غيره مقابل لقوله
 فيما تقدم امته (قوله بنكاح) أي بسبب نكاح لم يغر بحرية فيها فيه أخذ من
 قول الشارح مالوغرايح فهو مقابل لهذا المقدر (فرع) لو نكح حرة جارية أجنبية ثم
 ملكها ابنه او عبد جارية ابنه ثم عتق لم ينفسخ النكاح وان كان لا يجوز للاب نكاح
 أمة ابنه لانه دوام ويغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء ولا تصير مستولدة باجتماعها
 بعد ملك ابنه لها في الاولى وبعد عتقه في الثانية كما قاله الشيخان لان النكاح حاصل
 محقق فيكون واطناً بالنكاح لا بشبهة الملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح فانه يكون
 واطناً بشبهة الملك ولو ملك المكاتب زوجة سيده الأمة انفسخ نكاحه لانه ملك
 لسيده (قوله أوزنا) أي منه وان كان هناك شبهة منها بخلاف العكس كما سيأتي

وحيثئذ فالولد الذي ولدته
 للسيد يعتق بموته (ومن
 أصاب) أي وطئ (أمة غيره
 بنكاح) أوزنا

(قوله واحبها) أي الواطي وأخذ ذلك من قول المصنف فالولد الخ لأنه إذا لم
يحبها فلا ولد هناك (قوله فالولد منها مملوك لسيدها) أي بالاجماع تب بالام لان
الولد يتبع امه في الرقي والحرية وظاهر أنه لا نسب لان ولد الزنا لا ينسب للزاني وأما
في النكاح فيثبت النسب وانما رقي لان الزوج دخل على ارقاق ولده (قوله أما لو غر
شخص الخ) قد عرفت أنه مقابل لمقدر كما أشار إليه الشيخ الخطيب حيث قال بنكاح
لا غرور فيه بحرية وقد قدرناه سابقا في كلام الشارح وشمل ذلك مالو غر بحرية
أم الولد فإذا وطئها وذن أنهما حر فالولد حر وعليه قيمة السيد وقوله فالولدها أي
فمنكحها وأولدها وقوله فالولد حر أي لظن الواطي حريتها كما ذكره الشيخان في باب
الخيار والاعقاف ومثله مالو نكح أمة بشرط أن أولادها الحادتين منه أحرار فإن الولد
منها يكون حرا عملا بالشرط لصحته كما اقتضاه كلام القوت في باب الصداق (قوله
وعلى المغرور قيمته) أي وقت الولادة فيقدر رقة كما حينئذ ويقوم بابلقة قيمته وجب
عليه دفعه للسيد ويرجع بها على من غره (قوله وان أصابها) أي وطئها كما
تقدم وسكت عنه الشارح لعلمه من نظيره السابق ولو وطئ شخص جارية بيت المال
حر كما لو وطئ جارية الاجنبي ولا تنظر لشبهة الاعقاف لان الاعقاف لا يجب من بيت
المال وان احبها فلا نسب ولا استيلاء وان ملكها به بذلك سواء كان غنيا أو فقيرا
(قوله أي أمة غيره) تفسير للضمير المفعول ولو كان لشخص زوجته أمة وامة
فوطئ زوجته الأمة يظنها زوجته المحرة فلا شبهة ان الولد حر عملا بظنه كما لو وطئ أمة
غيره يظنها زوجته المحرة كما في الخطيب وقد وقع في كلام المحشي عكسه فلهذا هو
أوسبق قلم (قوله بشبهة منسوبة للفاعل) خرج به شبهة الطريق وهي التي يقول
بجعلها حالم كان تزوج شافيا أمة وهو موسر وبعض المدايب يرى صحته فإذا جاء منها
ولد يكون رقيقا وكذا ووطئ أمة الغير بشبهة الا كراه كما قاله الزركشي فالمصنف
أطلق الشبهة لكن قيدها الشارح بالمنسوبة للفاعل كما يدل عليه تعليلهم حرية
الولد بقولهم تيمالظنه فاندفع بذلك توقف بعضهم فيما ذكر (قوله كظنها أمة
أو زوجته المحرة) أي بخلاف مالو ظنها زوجته الأمة فإن الولد يكون رقيقا وإذا ملكها
بعد ذلك لا تصير أم ولد جزما سواء كان حرا أو رقيقا والمعروف أن هذه شبهة فاعل
كما يصرح به تمثيل الشارح به للشبهة المنسوبة للفاعل فقول المحشي هذه شبهة محل
غير صحيح (قوله فالولده منها حر) أي عملا بظنه وهو نسيب أيضا (قوله وعليه

واحبها (فالولد منها مملوك
لسيدها) أما لو غر شخص
بحرية أمة فالولدها فالولد
حر وعلى المغرور قيمته لسيدها
(وان أصابها) أي أمة غيره
(بشبهة) منسوبة للفاعل
كظنها أمة أو زوجته المحرة
(فالولده منها حر وعليه قيمته
للسيد)

قيمته للسيد) أي وقت ولادته فيقدر رقيقا ويقوم حينئذ في ابنته قيمته وحسب علمه
 دفعه للسيد لتفويت رقه عليه بظنه (قوله ولا تصيرام ولد في الحال بلا خلاف)
 أي ولا تصير الامة التي وطئها بنكاح او بشبهة ام ولد قبل ما ~~كان~~ ^{كان} بها بلا خلاف في
 ذلك فراه بالحال قبل ملكها وانما قيد به لاجل عدم الخلاف وسيد كرمقابلة
 كذا قال المحشي نقلا عن شيخه وهو ظاهر في الثانية وهي الموطوعة بشبهة لانه ذكر
 المصنف فيها الخلاف بعد الملك دون الاولى لانه لم يذكر المصنف فيها خلافا بعد
 الملك فالتقيد فيها بالحال لكونه مقابلا لكلام المصنف الاتي (قوله وان ملك)
 أي بشرائه أو ارث أو نحوه ذلك وقوله الواطئ أي بالنكاح أي الذي وطئ أمة غيره بنكاح
 وليس مراده ان المصنف حذف الفاعل بل مراده تفسير الفاعل وهو علي
 تقدير أي او هو وبديل من الضمير المستتر (قوله لامة المطلقة) أي يس بتمديد بل لو ملكها
 وهي في نكاحه كان المحكم كذلك فلا تصيرام ولد ولو كانت حاملا حين الملك لكن
 يعتق عليه هذا الحمل ان وضعته لدون ستة اشهر من الملك ولستة أشهر فأكثر
 ودون أربع سنين منه بلاوطه بد الملك والا حكم بحصول علوقه في ملكه وتصير به
 ام ولد وان امكن كونه سابقا عليه كما قاله المصنف لاني واقره في الروضة فلو حذف
 لمصنف لفظ المطلقة لكان أولى لانه قد يوههم قصر الحكم عليه وليس مرادا (قوله
 بعد ذلك) أي بعد وطئها بنكاح واحبالها فيه وهو ظرف لقوله ملك (قوله
 لم تصيرام ولد له بالوطء في النكاح السابق) أي لم تصير هذه الامة ام ولدا للواطئ الذي
 ملكها بعد ذلك بما ولدته من الوطء في النكاح السابق لكونه رقيقا لانها علفت به
 في ملك غيره فلم ينصفه الولد حرا والاس تيلاد انما ثبت تبعاً لحرية الولد كما قاله في
 الروضة وخالف ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال انها تصيرام ولد له بما ولدته في
 النكاح السابق نظرا لكونها ولدت منه وتم ملكها بعد ذلك (قوله وصارت) أي
 الامة التي ~~كان~~ ^{كان} لا يفيد كونها المطلقة بل بقيد كونها موطوعة بشبهة منه وقوله
 ام ولد له أي للواطئ بشبهة بعد ملكه لها وقوله بالوطء بالشبهة أي بما ولدته من
 الوطء بالشبهة لانها علفت منه بحر والعلوق بالحرم من الحر سبب للحرية بالموت بشرط
 الملك وقد حصل الملك وان كان بعد الوطء والولادة وهذا القول مرجوح كما يعلم
 من كلام الشارح بعد (قوله علي أحد القواين) وهو مرجوح كما علمت ومحل
 الخلاف فيه ادا كان الواطئ بالشبهة حرا فان كان عبدا ووطئ أمة الغير بشبهة ثم
 نتق ثم ملكها فلا تصيرام ولد بلا خلاف لانه لم ينفصل من حر (قوله والقول الثاني)

ولا تصيرام ولد في الحال
 بلا خلاف (وان ملك)
 الواطئ بالنكاح (الامة
 المطلقة بعد ذلك لم تصيرام
 ولد له بالوطء في النكاح)
 السابق (وصارت ام ولد له
 بالوطء بالشبهة على أحد
 القولين) والقول الثاني
 لا تصيرام ولد

أى من القولين وقوله لا تصيرام ولد أى بما ولدته من الوطاء بالشبهة لأنها علفت به
 فى غير ملكه فأشبهه ما لو علفت به فى الكاح (قوله وهو الرابع فى المذهب) أى
 فى مذهب الإمام الشافعى رضى الله تعالى عنه (خاتمة) نسأل الله حسنها ولو شهد
 اثنان بالزيادة وحكم به المحاكم ثم رجعا عن شهادتهما لم يغرم شيئا قبل موت
 السيد لأنهما لم يفونا إلا سلطنة البيع مع بقية المالك ولا قيمة لها بانفرادها فإن مات
 السيد غرما قيمتها لتفويتها على الورثة حينئذ وإن رجعا بعد موت السيد غرما قيمتها فى
 الحال ولو شهدا بتعيق عتق بصفة ثم رجعا قبل وجود الصفة لم يغرم فى الحال بل
 بعد وجود الصفة وإن رجعا بعد وجود الصفة غرما فى الحال فقد علمت أن لكل من
 المسألة من حالتين وإن أوهم كلام المحشى خلافة بهما للشيخ الخطيب ولو عجز السيد
 عن نفقة أم الولد أجبر على تخليتها للكسب وتتفق على زفها من كسبه أو على
 إيجارها وينفق عليها من أجرها فإن عجزت عن الكسب وتعدرت أجرها فنفقة تها فى
 ييب المال فإن تعذر فبلى أغنياء المسلمين ولا يجبر على عتقها ولا على تزويجها كما لا يرفع
 ملك اليدين بالعجز عن الاستمتاع (قوله والله أعلم) أى من كل ذى علم قال تعالى
 وفوق كل ذى علم عليم أى حتى ينتهى الأمر إلى الله سبحانه وتعالى فهو أعلم من كل
 عليم وكان المصنف قصد بذلك التبرى من دعوى الاعلية ولا نظير للاشعار بأنه أتى
 بذلك للإعلام بختم الكتاب وبختم الدرس إذا قاله المدرس عقب الدرس لأن فيه
 ضاية التفويض المطلوب فى باب العلم من صحيح البخارى فى قصة موسى مع الخضر
 عليهم الصلاة والسلام وعلى نديننا أفضل الصلاة وأتم التبليم ما يقتضى طلب ذلك
 حيث سئل موسى عن أعلم الناس فقال أنا فكتب الله عليه أذ لم يرد العلم إليه أى كان
 يقول الله أعلم وفى القرآن العظيم الله أعلم حيث يجعل رسالته ويسن لمن سئل عما لا يعلم
 أن يقول الله ورسوله أعلم وأما ما فى البخارى من أن عمر رضى الله عنه سأل الصحابة
 رضى الله عنهم عن معنى سورة النصر فقالوا الله أعلم فغضب وقال قولوا نعلم أولنا نعلم
 فيتعين جله على من جعل قوله الله أعلم وسيلة إلى عدم إخباره عما سئل عنه وهو
 يعلم وبالحجة فلا ينبغي أن يقصد بها الإعلام بختم الكتاب وبختم الدرس مثلا (قوله
 بالصواب) أى بما يوافق الحق فى الواقع من القول والعمل وهو ضد الخطأ وهل
 الحق فى الواقع واحد أو متعدّد خلاف والحق أنه واحد فى واقعه من الأئمة رضى الله
 عنهم فهو المصيب وله اجران اجر على اجتاده واجر على أصابته ومن لم يواقه فهو

وهو الرابع فى المذهب (والله
 أعلم بالصواب)

مخطئ وله اجر على اجتهاده وهو مذكور في خطه به مذا في الفروع وأما في الاصول
فالمخطئ آثم كالمترلة وكل من خالف اهل السنة والجماعة (قوله وقد نتم) أي تم
وقد التفتيح فانها أفادت تحقيق مضمون الجملة بعدها وهو ختم المصنف كتابه بالعتق
رجاء لعتق الله له من النار * وليكون سببا في دخول الجنة دار البرار * فالتحقيق
منصب على ما ذكره من العتق لا على ختم الكتاب بالعتق فقط لان ذلك محقق جزم
وقد عرفت ان المراد من الختم هنا التميم وهو في الاصل الطبع بالالة المعروفة فيكون
استعماله في التميم مجازا بالاستعارة لتصريحه التبعية وتقريره ان يقال شبه التميم
بمعنى الختم بجامع المنع في كل من الزيادة على ما في الكتاب فانه اذا طبع على الكتاب
منع طبعه من الزيادة على ما فيه وكذلك اذا ختم الكتاب منع تميمه من الزيادة على
ما فيه واستعير الختم من الطبع للتميم واشتق منه ختم بمعنى ختم كذا قال بعضهم في
ختمه على هذا الكتاب واظهار ان الختم بمعنى التميم حقيقة كما يؤخذ من القاموس
فانه قال ختمه يحتمل ختمه ختما طبعه الى ان قال والشئ أي وختم الشئ ختما لمع
آخره انتهى الا ان يقال صاحب القاموس لا يفرق بين الحقيقة والمجاز لكن الظاهر
انه حقيقة كما علمت ويؤيده اشتهاؤه في هذا المعنى وهو من علامات الحقيقة (قوله
المصنف) أي صاحب المتن كما هو عادة الفقهاء من اطلاق المصنف على صاحب
المتن واطلاق المؤلف على صاحب الشرح وان صلح كل اكل فان المصنف مأخوذ
من التفسير وهو ضم منصف الى منصف سواء كان على وجه الالة ام لا والمؤلف
مأخوذ من التأليف وهو ضم منصف الى منصف على وجه الالة والتأليف انحصر من
التصنيف (قوله رحمه الله) أي احسن اليه او اراد الاحسان له لان الرحمة في
الاصل رقة في القلب تعضي التفصيل والاحسان او ارادة ذلك وهذا المعنى مستعمل
في حقه تعالى باعتبار مبدئه جاز عليه باعتبار رغبته فهو في حقه تعالى بمعنى
الاحسان ان جعلت صفة فعل او ارادة الاحسان ان جعلت صفة ذات وعلى ذلك
فهو مجاز مرسل تبني من اطلاق السبب وارادة السبب وهذا بحسب الاصل والافقد
صارت حقيقة شرعية لاشتهارها شرعا في ذلك بل منع بعضهم كونها مجازا في حقه
تعالى بحسب الاصل بانه لا يلزم من كونها في حقنا من الاعراض النفسانية لكونها
رقة في القلب ان تكون كل رقة كذلك حتى يلزم ان تكون الرحمة في حقه تعالى
مجازا وما المانع من ان يكون لها معنى حقيقي آخر يليق به سبحانه وتعالى كالعلم

وقد ختم المصنف رحمه الله

فانه في حقنا من الاعراض البشرية لكونه ادراكا لشيء على ما هو عليه في الواقع
 لدليل ولم يقل أحد بأن العلم في حقه تعالى مجاز ورتبان الرحمة متى اطلقت لا يفهم منها
 الا الرقة في القلب فهذا يدل على أنها ليس لها الا هذا المعنى فتعين ان تكون في حقه
 تعالى مجازا والعلم كما فسروه في حقنا بالمعنى المتقدم فسروه في حقه تعالى بأنه صفة
 تتميز بها المعلومات على ما هي عليه فلم يوجب ذلك ان يكون العلم في حقه تعالى مجازا
 ومثله القدرة والارادة وهكذا فالحق ما قاله الجمهور وهو المشهور ثم بعد ذلك نقول
 الجملة خبرية لفظا انشائية معنئ فكأنه قال اللهم ارحمه وأني بالماضي لا بالغة في
 تحقق الرحمة فتكون مجازا بالاستعارة باعتبار زمن الفعل فيكون قد شبت الرحمة
 المستقبلية بالرحمة الماضية واستعيرت الرحمة الماضية للرحمة المستقبلية واشتق منه رحم
 بمعنى ارحم لا يقال فيه اتحاد المشبه والمشبه به فان كلا منهما الرحمة لا تارة قول حصلت
 المغايرة بينهما بالقياس في كل منهما فان الاول الرحمة المستقبلية والثاني الرحمة الماضية
 على حد ما قالوه في قوله تعالى أي أمر الله فانه بمعنى يأتي وقوله ونادي أصحاب الجنة
 فانه بمعنى ينادي وبعضهم يجعل الخبر المنقول للنساء من قبيل المجاز المرسل لعلاقة
 الاطلاق والتقيد فانه نقل من الاثبات على وجه الانحياز الى مطلق الاثبات ثم
 استعمل في الاثبات على وجه الانشاء لكونه فردا من افراد مطلق الاثبات فيكون
 مجازا مرسل بمرتبة او يقال ثم نقل من مطلق الاثبات الى الاثبات على وجه الانشاء
 فيمكن كون مجازا مرسل بمرتبتين ثم الدعاء والثناء من الشارح للمصنف من مكارم
 الاخلاق لان فيه اعترافا بالفضل وايضا فيه مكافأة على تأليفه لهذا الكتاب فانه
 معروف صنعه المصنف وقد قال صلى الله عليه وسلم من اسدى اليكم معروف فافكافوه
 فان لم تكافوه فادعوا له (قوله تعالى) أي تنزهه وارفعه عما يليق به وهي جملة
 اعتراضية قصد بها التنزيه وينبغي الاتيان بها في كل ما يدل عليه سبحانه وتعالى
 (قوله كتابه) أي الكتاب المنسوب اليه لكونه الفقه وهذا المتن الذي هو عبارة
 عن الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة فهو بمعنى اسم المفعول وان كان
 في الاصل مصدرا لكتب يقال كتب يكتب كتابا وكتابة ومعناه لغة الضم والجمع
 ومنه الكنيية بمعنى الجماعة من الجيش سميت بذلك لانضمامها واجتماع بعضها
 لبعض (قوله بالعتق) أي بكتاب العتق الذي تكلم فيه على ما يتعلق به من
 الاحكام وغيرها فهو على تقدير مضاف هذا هو المراد وليس المراد انه اعتق عبدا

نه الى كتابه بالعتق

في آخر كتابه فكما هو ظاهر قوله ختم كتابه بالعنق وانما الحر هذا الفصل لان العنق فيه يعقب الموت الذي هو خاتمة امر العبد في الدنيا ويترتب على عمله في حياته والعنق فيه قهري مشوب بقضاء اوطار وهو قربة في حق من قصده حصول ولد وما يترتب عليه من العنق وغيره من القربات وقد قام الاجماع على أن العنق سواء كان متجزا او مطلقا من القربات والاصح أن العنق باللفظ اقوى منه بالفعل لانه باللفظ يتفاد قطعاً بخلاف الاستيلاء لجواز ان تموت المستولدة أولاً ولان العنق بالقول يجمع عليه بخلاف الاستيلاء (قوله رجاء) أي لا رجاء فهو منصوب على أنه مفعول لاجله وعامله ختم والرجاء بالمدة تعلق القلب برغوب فيه مع الاخذ في الاسباب فان لم يكن معه اخذ في الاسباب فطمع وهو مذموم وضده اليأس واما الرجاء بالقصر فهو الناحية فتقول اللهم حقق رجاءنا بالمدة ولا تقل رجاءنا بالقصر كما يقع في ادعية المجاهلة (قوله لعنق الله له) أي لتخلص الله للمصنف من النار فليس المراد بالعنق حقيقته التي هي ازالة الملك عن الآدمي لا الى مالك تقربا الى الله تعالى فيكون في الكلام استعارة تصريحية أصاية وتقريرها ان تقول شبه تخليص الله له من النار بمعنى العنق بجامع ازالة الضرر وحصول النفع في كل واستعير العنق من معناه الاصل لتخلص الله له من النار وكذلك نرجوه لنا وجميع المسلمين (قوله من النار) أي من نار جهنم والنار جرم لطيف نوري علوي وهي في الاصل اسم لبعيدة القعر كما في القاموس والمراد به ادار العذاب بجميع طبقاتها السبع التي اعلاها جهنم وتحتها النفي ثم المخطمة ثم السعير ثم سقر ثم الجحيم ثم الهاوية وباب كل من داخل الاخرى (قوله وليكون الخ) أي ونختم كتابه بالعنق ليكون هذا الكتاب الخ فهو كلمة ثانية تختم فان قيل جعل الشارح ختم المصنف كتابه بالعنق لاجل ذلك جل له على ادنى درجات الاخلاص الثلاث الاولى أن تعبد الله طلبا للثواب وهربا من العقاب او طمعا في الجنة وخوفا من النار الثانية أن تعبد الله لتتصرف بعبادته والنسبة اليه الثالثة ان تعبد الله لكونه الهك وانت عبده وهذه اعلاها ولذلك قالت رابعة رضي الله عنها

رجاء لعنق الله له من النار
وليكون سببا

كلهم يعبدوك من خوف نار * ويرون النجاة خطا جزيلا
او بان يسكنوا الجنان فيحظروا * بقصور ويشرّبوا سلسيلا

ليس في الجنان والشارح * انا لا ابتغي بصي بديلا

فاللائق بمقام المصنف ان يجعل عبادته من الدرجة العليا الجنبان الشارح فعل ذلك بحارة الكلام المصنف حيث قال في الخطبة طابا من الله الثواب وان كان هذا من تواضع المصنف رضي الله عنه حيث جعل نفسه من اهل الدرجة الدنيا (قوله سيبا) بالنصب والسبب في الاصل المحل قال تعالى فليدوسيب الى السماء ثم اطلق على كل شيء يتوصل به الى امر من الامور فيكون مجازا بالاستعارة ان جعلت العلاقة المشابهة في التوصل في حكمل او مجازا مرسلان جعلت علاقته الاطلاق والتقييد (قوله في دخول الخ) اي دخولا خاصا وهو الدخول مع التلذذ بالذات المرضية والتمتع بالدرجات العلية وذلك مسبب عن العمل فلا ينافي ان اصل الدخول بفضل الله كما ورد في الحديث ادخلوا الجنة بفضلتي واقتسموها باعمالكم ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لن يدخل أحدكم الجنة بعمله قالوا ولا أنت يا رسول الله قال ولا أنا الا أن يتقدمني الله برحمته ومن هذا يعلم ان معنى قوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ادخلوا الجنة بفضلتي واقتسموها بما كنتم تعملون وبعضهم قال المنفى في الحديث السببية الموجبة للاستحقاق فلا ينافي ان العمل سبب ظاهري طادي وهو المراد في الآية الشريفة والله اعلم (قوله الجنة) أي دار الثواب وهي في اللغة البستان مأخوذة من جنه اذا ستره لانها تسترد داخلها الشدة التقيافها واظلالها واصطلاح دار الثواب بجميع انواعها وهل هي واحدة او اربع او سبع فذهب ابن عباس الى انها سبع واستدل لذلك بحديث رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الجنان سبع دار الجلال ودار السلام وجنة عدن وجنة المأوى وجنة الخلد وجنة الفردوس وجنة النعيم والمجهور على انها اربع واستدلوا لذلك بقوله تعالى ولن خاف مقام ربي جنتان ثم قال ومن دونهما جنتان فذلك اربع وذهب بعضهم الى انها واحدة والاسماء كلها صادقة عليها اذ يصدق عليها جنة عدن أي اقامة ودار السلام لسلامتهم فيها من كل خوف وحزن ودار المخلود لمخلودهم فيها الى غير ذلك ولم يصح نص صريح في تعيين محل الجنة والشارح الا كثرون على ان الجنة فوق السموات السبع وتحت العرش والشارح تحت الارض بين السبع والاسلم في هذا المقام التفويض الى الملك العلام وورد عن ابن عباس ان الجنة مخلوقة قبل النار كما ان الزحمة مخلوقة قبل الغضب والمراد دخول المصنف جنة مخصوصة وهي

في دخول الجنة

ما عده الله له لا كلجنة بناء على انها متعددة فتكون من العام الذي يريد به
 الخصوص وهو العام الذي عمومه ليس مراداً لاتناولا ولا حكماً كما في قوله تعالى
 الذين قال لهم الناس فان عموم الناس ليس مراداً لاتناولا ولا حكماً بل المراد به
 شخص واحد وهو نعيم بن مسعود الاشجعي لقيامه مقام كبير في تثبيطه وتخليطه
 للمؤمنين لا من قبيل العام المخصوص وهو العام الذي عمومه مراد تناولا ولا حكماً كما
 في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر فان عمومه مراد في تناول جميع افراد الانسان
 ليصح الاستثناء بعده فان الاستثناء معيار العموم وليس مراداً في الحكم بل الحكم
 منصب على ما عدا المستثنى بقريته استثناءه بعد حكم المستثنى منه والا لمحصل
 التناقض لاقتضاء العموم في المستثنى منه ان جميع افراد الانسان في خسر حتى
 المستثنى واقتضاء الاستثناء ان بعض الافراد وهو المستثنى ليس في خسر واذا تحقق
 ان الجنة هنا من قبيل العام الذي يريد به الخصوص كانت مجازاً لان العام المستعمل
 في خاص من حيث خصوصه مجاز بخلاف ما اذا استعمل فيه من حيث انه فرد من
 افراد العام لتحقيق العام فيه فانه يكون حقيقة ونص ابن السكيت في جمع الجوامع
 على ان العام المخصوص حقيقة لعمومه جميع الافراد تناولا لا غاية الامر انه مخصص
 حكماً فتناوله مع التخصيص كتناوله بلا تخصيص (قوله دارالابرار) بدل من
 الجنة والدار محل الإقامة لان من أقام بها يدور اليها والابرار جمع برأوا من البر وهو
 الاحسان يقال بره يبره بفتح الباء وضماً فهو بر وبروذاً كبرعضهم ان جمع الباء بريرة
 وجمع البر ابرار وكثيراً ما يخص بالاولياء والعباد وازهاد وفي المراد بهم المؤمنون
 الصادقون في ايمانهم سمو ابرار لانهم يروا الالباء والامهات والابناء والبنات كما ان
 لو ولدك عليك حقاً كذلك لو ولدك عليك حقاً فالبر بالاباء والامهات الاحسان اليهم
 والالفة بجانب لهم والبر بالابناء والبنات ان لا يفعل بهم ما يكون سبباً في العقوق
 وفي نسخة دارالقرار أي دار استقرار المؤمنين وثباتهم فيها يقال قرير قراراً اذا ثبت
 ودام وهذه النسخة اولى لا فادتها وامهم واستقرارهم فيها (قوله وهذا)
 أي الجملة الاخيرة لان اسم الإشارة يرجع لا قرب مذكوراً وماتهم من
 الكلام على العشق وما يتعلق به من الاحكام وغيرها الذي ختم المصنف
 به الكتاب وأما ما بدأ به المحشى بقوله أي ماتهم من شرح الفاظ الكتاب فهو
 بعيد عن الصواب لانه اذا كان جميع ماتهم من الفاظ الكتاب آخر الشرح

دارالابرار وهذا

فما أوله إلا أن يجاب بأن الآخر لا يستلزم الأول كما تقول لشخص أن عمل كذا آخر
 ما عليك مع أنه لم يسبق منه قبل شيء قبل هذا ومع هذا الجواب فهو بعيد فالأقرب
 الأول ثم الثاني والمشار إليه الالفاظ المستحضرة في الذهن وهي معقولة لا محسوسة
 مع أن اسم الإشارة موضوع لأن يشار به إلى محسوس بحاسة البصر فيكون استعماله
 في ذلك مجازاً بالاستعارة التصريحية وهل هي أصلية أو تبعية خلاف عندهم فتقريبها
 على القول بأنها أصلية أن تقول شبه المعقول بالمحسوس بجماع شدة المحسوس في كل
 واستعير لفظ هذا من المحسوس للمعقول على طريق الاستعارة التصريحية الأصلية
 ولا نظر لكونه في قوة المشتق أو متضمناً للمشتق لأنه لا يلزم من كون الشيء في قوة
 الشيء أن يعطى حكمه حتى تكون تبعية وتقريبها على القول بأنها تبعية أن تقول
 شبه مطلق معقول بمطلق محسوس فسرى التشبيه من الكل إلى الجزئيات
 واستعير لفظ هذا من محسوس جزئي لمعقول جزئي وهو الذي قصد المبالغة في
 استحضاره وتعيينه على طريق الاستعارة التصريحية التبعية كالاستعارة في الحرف
 بلفظ كذا يؤخذ من كلام العلامة المولوي في تعريف الرسالة الفارسية (قوله
 آخر) بمذاهمزة وكسر الحاء وأصله آخرهم زتين قلبت الثانية الفاء على حد
 قول ابن مالك

شرح الكتاب غاية
 الاختصار

ومما ابدل ثاني المميزين من * كلمة أن يمكن كأثر وأتم
 قال العلماء والآخر ما قبل الأول ومراده م أن ذلك غائب لا لازم فلا ينافي ما تقدم
 (قوله شرح الكتاب) أي الشرح الموضوع على الكتاب الذي هو المتن والشرح
 في اللغة الكشف والبيان ومنه قول شخص لا نرا شرح لي ما في ضميرك واصطلاحاً
 الفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة وضعت على وجه مخصوص كما يذكر
 في قولهم فهذا شرح في الخطب (قوله غاية الاختصار) أي المسمى بغاية الاختصار
 فهو نعت بهذا التأويل وبالنظر لظاهره يعرب بدلاً ومعنى الغاية آخر مراتب الشيء
 ومعنى الاختصار تقليل الالفاظ وتسميته بذلك على سبيل المبالغة والافهالك ما هو
 أخصر منه وتقدم أن هذا أحد اسمين لهذا الكتاب فإنه فارة يسمى بالتقريب وفارة
 بغاية الاختصار ولذلك هي الشارح شرحه باسمين موافقين لاسم الكتاب أحدهما
 فتح للتقريب الجيب في شرح الفاظ التقریب والثاني القول المختصر في شرح غاية
 الاختصار وقد اشتهر المتن عند الطلبة بأبي شجاع وهي في الحقيقة كنية المصنف

(قوله بلا طناب) أى حال كونه بلا طناب فهو حال من شرح وإن كان مضافاً إليه لكون المضاف جزءاً من المضاف إليه والاطناب إذا ما المعنى المقصود بكثرة من عبارة المعارف ولا يصح إذا واثب بأقل منها والمساواة إذا واثب بلفظ مساو لها وقيدوا الزائد في الاطناب بأن يكون لفائدة يخرج التطويل وهو أن يزيد اللفظ على أصل المراد لا لفائدة مع كون الزائد غير متعين كما في قوله «والنبي قولها كذباً وميناً» فإن الكذب والمين واحد فاحدهما زائد من غير تعيين والمحشور هو زيادة متعينة لا لفائدة كما في قوله «واعلم علم اليوم والامس قبله» فإن قبله يغني عنه الامس ولا يغني هو عن الامس فهو زيادة لا لفائدة (قوله والحمد لله) أى التناهد بالجميل لمخالقنا ومربينا ولما كان تمام التأليف من التمجيد لله عليه كما حمده على ابتدائه فكأنه قال الحمد لله الذي أقدرني على اتمامه كما أقدرني على ابتدائه وأثر التعبير بالجملة الاسمية لا فادتهما الدوام المناسب لل مقام ولا ينافي ذلك قول الشيخ عبد القاهر أن الجملة الاسمية لا تدل إلا على مجرد التثبت فإذا قلت زيد منطلق لم يفد ذلك سوى ثبوت الانطلاق لزيد لأن مراده أنها لا تدل على أكثر من ذلك بالنظر لأصل الوضع فلا ينافي أنها تدل على الدوام والاستمرار بالقرائن التي منها العدول عن الجملة الفعلية إلى الاسمية بأن كان المسند إليه مصدراً كما هنا فأصل الحمد لله حدث حمد الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم رفع وادخلت عليه ال لتدل على الجنس أو الاستغراق أو العهد وفي التعبير بالرب إشارة إلى أن هذا الشرح من جملة تربية الله للوفاً فيه خروج من حوله وقوته إلى حول الله وقوته والرب في الأصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ الحال الذي أراد المرء وصف به مبالغة كالدل وقيل صفة مشبهة من ربه يربه بعد نقله إلى فعل بالضم كما هو المشهور وأصله رب ادغمت الباء في الباء وقيل أنه اسم فاعل وأصله راب حذفت الفه لكثرة الاستعمال وادغمت الباء في الباء وله معان نظمها بعضهم بقوله

قريب محيط مالك ومدبر * مرب كثير الخير والمول للنعم
وخالقنا المعبود جابر كرمنا * ومصطفينا والمصاحب الثابت تقدم
وجامعنا والسيد حافظ هذه * معان انت للرب فادع لمن نظم

رحمه الله تعالى (قوله المنعم الوهاب) صفتان لربنا وهما سمان من اسمائه تعالى وفي اختياره لهذين الاسمين إشارة إلى أن هذا التأليف مما أنعم الله به عليه

بلا طناب فالحمد لله ربنا المنعم
الوهاب

كان الصفحة التي وقت
بشيخنا الهادي فيها والحمد
بالواو لكن الذي في أكثر
النسخ فالحمد بالفاء وهي أنصب
قاله نصر أبو الوفاء الموريني

ووجه اياه ومعنى الاول الذي يبدأ بالانوال قبل السؤال ومعنى الثاني كثير الهمزة
لعباده فهو صيغة مبالغة تحويه وهي ما تدل على الكثرة زيادة على ما يدل عليه
اسم الفاعل مما ذكره ابن مالك في قوله

فعال او فعال او فعول * في كثرة عن فاعل بديل

وفي فعل قل ذا وفعل * وهذه الامة جائرة في حقه تعالى كما في وهاب فلن مائة
تعالى دائمة مستمرة في الدين والدينا والاشوة باطن وظاهرة متواليه ومتراصة على
الاتياد ليس لها تقطاع ولا نفاذ وأما المبالغة البيانية وهي ان تنسب الشيء زيادة
على ما يستحقه مستحيلة في حقه تعالى اذ لا يتأتى ان تنسب اليه زيادة على ما يستحقه
(قوله وقد القته) أي هذا الشرح وهذا تمهيد ونوطشة للاعتذار الا في وتقدم
الكلام قريبا على التأليف والتصنيف وقوله عاجلا أي سريعا وقوله في مدة يسيرة
أي زمن يسير واما في هذا استفاد من قوله عاجلا فهو تأكيده (قوله
والمرجو الخ) أي والمؤمل من اطلع في هذا الشرح على هفوة اصلاحها فإل موصولة
مبتدأ وثابت فاعل المرجو ضمير مستتر فيه وأن يصلحها في تأويل مصدر خبر (قوله
من اطلع) أي من نظر وتأمل بقلبه وليس المراد النظر بالعين وقوله فيه أي في هذا
الشرح ولا يخفى ان فيه متعلق باطلع واظهار ان من اطلع متعلق بالمرجو
خلاف الم قال لا يصح انه متعلق به وجعله متعلقا بمحذوف حال من ضمير المرجو
والقدير والذي يرجى هو حال كونه كائنا من اطلع مع اللال عدم صحة ما ذكر بأن من
لا يتسأله الغاية فمقتضى ان مبدأ الرجاء من اطلع مع ان مبدأ الرجاء المؤلف لانه
صادر منه ورتبان كون الرجاء صادرا من المؤلف لا ينافي ان مبدأه من اطلع لان
معنى كونه مبدأه ان أول اجزائه يحصل عنده وان لم يكن قائما به الا ترى الى قولك
سرت من البصرة فان البصرة مبدأ السير بمعنى ان أول اجزائه حصل عندها مع ان
السير قائم بغيرها وكذلك قولك استغفرا لله من ذنب فان الذنب مبدأ الاستغفار
بمعنى انه حصل عنده مع ان الاستغفار قائم بالاستغفر وكذلك قول الفقهاء نقذت
الوصايا من الثلث (قوله على هفوة) أي زلة قال في المختار الهفوة الزلة يقال هفاه ففر
هفوة والجوار والمجرور متعلق باطلع وقوله صغيرة أو كبيرة صفة لهفوة ولعل الصغير
باعتبار فساد اللفظ والكبر باعتبار عبادا محكم (قوله ان يصلحها) أي الهفوة
وليس المراد باصلاحها تغييرها بأن يزيها ويكتب بدلها لان ذلك لا يجوز

وقد القته عاجلا أي مدة
يسيرة والمرجو من اطلع فيه
على هفوة صغيرة أو كبيرة
ان يصلحها

فانه لو فتح باب ذلك لاذى الى عدم الوثوق بشئ من كتب المؤلفين لاحتمال انه من
اصلاح من اطلع على كتبهم ففاعل ذلك ضال مضل والمراد به ان يقول أو يكتب
هذا سبق قلم أو سهواً وتحريراً من النساخ ولعله كذا من غير تشنيع ولا تقريع
(قوله ان لم يمكن الجواب عنها) أى تلك المفقوة وقوله على وجه حسن أى مرضى وهو
راجع لكل من قوله ان يصلحها وقوله يمكن الجواب عنها فقد تنازع فيه الفعلان
قبله ونظائر كلامه أنه مع امكان الجواب عنها تسمى مفقوة وهو كذلك ظاهر وأشار
الشارح بذلك الى أنه متى ما امكن الجواب ولو بحمل الكلام على وجه بعيد تعين
الجواب به عنه ولا ينبغي له التمسك بالاعتراض لان ذلك يكون ناشئاً عن شئ في
النفس غالباً بل ان ظهر له الوجه المذكور ابتداءً جعله عليه من أول الامر ولا يبادر
الى الاعتراض فان الاعتراض مع امكان الجواب في غاية السقوط قال بعضهم
لا ينبغي لشخص اعتراض الا بجملة شروط الأول كون ما اعترضه لا وجه له في
التأويل وقد أشار اليه الشارح بقوله ان لم يمكن الجواب الخ الثاني أن يكون قاصداً
للمصواب فقط الثالث كونه به لم ان ما اعترض به مأخوذ من كلام امام معروف
الرابع كونه مستحضر لذلك الخامس كون المعارض اعلى أو مساوياً للمعارض
عليه فان فقد شرط منها فهو آثم مع رد اعتراضه عليه ورد الشبهة على هذا الاخير
بأنه لا مانع من ان يظهر الله الحق على يد المفضل مع كونه لم يظهره على يد الفاضل
وهو ظاهر (قوله ليكون) أى من اطلع على المفقوة واصلحها بما تقدم
ان لم يمكن الجواب عنها على وجه حسن ولا يخفى ان قوله ليكون الخ علة لقوله ان
يصلحها وقوله من يدفع السببة بالتي هي احسن أى من يزيل الخصلة التي تسمى
الشخص بسبب الاذى بالخصلة التي هي احسن من العفو والصفح وعدم المؤاخظة
والتشنيع والاعراض عن الاذى فانه ليس كل مفقوة تعد ذنباً ولا كل عثرة توجب
عتاباً ويترب على كونه من يدفع السببة بالتي هي احسن أن يكون له حظ عظيم
في الدنيا والآخرة (قوله وأن يقول) أى والمرحون يقول وقوله من اطلع أى
من نظرونا من الطلبة وأهل العلم وقوله على الفوائد أى المذكورة في هذا
الشرح والمراد الفوائد مع المفقوات التي فيه أيضاً اخذنا من الكلام الاتي
والفوائد جمع فائدة وهي لغة ما يكون به الشئ أحسن حالاً منه بغيره وقيل
ما استفدته من علم أو مال أو غيرهما كجاء فاقصار من اقتصر على العلم والمال

ان لم يمكن الجواب عنها على
وجه حسن ليكون من يدفع
السببة بالتي هي احسن
وأن يقول من اطلع فيه على
الفوائد

لشرفها ما قبل مأخوذة من الفيد بمعنى استحداث المال والخير وقيل مأخوذة من فادته اذا اصبحت فؤاده واصح - طلاح المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة وتنتيجته وخرج بالبحيثة المذكورة الغرض وهو المصلحة المترتبة على الفعل من حيث انها مقصودة للفاعل من الفعل والى الغاية وهي المصلحة المذكورة من حيث انها باعثة للفاعل على الفعل والغاية وهي المصلحة المذكورة من حيث انها في طريق الفعل فهذه الاربعة متعددة بالذات مختلفة بالاعتبار (قوله من جاء بالخيرات) يحتمل أن من شرطية وجابا بالخيرات فعل الشرط وجواب الشرط محذوف تقديره يثب عليها والجملة الشرطية بتمامها مقول القول وتكون جملة ان الحسنات يذهبن السيئات مستأنفة قصد بها الاستدلال على الجملة الشرطية وجوابها ويحتمل ان من موصولة وتكون بدلا من من التي قبلها الموصولة أيضا وتكون جملة ان الحسنات يذهبن السيئات مقول القول وعلى الاحتمال الاول يكون المراد بالخيرات الفوائد المتقدمة وعلى الاحتمال الثاني يكون المراد بهما ما يثاب الشخص عليه من الاعمال الصالحة ومن جلته الستر على الزلات في مقابلة الحسنات وعلى كل من الاحتمالين فالحسنات والسيئات تشمل حسنات المؤلف وسيئاته (قوله ان الحسنات يذهبن السيئات) هذا مقتبس من قوله تعالى واقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين أي اقم الصلاة في طرفي النهار الغداة والعشي والمراد بالصلاة في ذلك الصبح والظهر والعصر والزلف جمع زلفة وهي الطائفة من الليل والمراد بالصلاة في ذلك المغرب والعشاء والحسنات جمع حسنة وهي الاعمال الصالحة كالصلوات الخمس والسيئات جمع سيئة وهي الذنوب الصغرى ذلك ذكرى للذاكرين عظة للتقين نزلت هذه الآية في رجل قبل أجنبية وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم فقال أصليت معن فقال نعم فقرأ عليه الآية فقال إلى هذا خاصة فقال لجميع امتي كلهم رواه الشيخان (قوله جعلنا الله الخ) جملة دعائية ثم انه يحتمل أن الشارح قصد نفسه فقط مع تعظيمها اظهار التعظيم لله حيث أهله للعلم فيكون من باب التحدث بالنعمة قال تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ويحتمل أنه قصد نفسه وغيره وهو أولى لأجل التعميم المطلوب في الدعاء الحديث اذا دعوتهم فعمموا (قوله بحسن النية) أي بسبب النية المحسنة فالإساءة السيئة والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمراد بالنية المحسنة القصد الخالص من الرياء والسمعة وحب الشهرة

من جاء بالخيرات * ان
الحسنات يذهبن السيئات *
جعلنا الله بحسن النية

والحمدة بأن يقصد النفع بتأليفه لوجه الله ويؤمل أن ينتفع به شرقا وغربا وقد كان
كذلك ولا يخفى أن حسن النية يكون سببا في جعله مع النبيين ومن بعدهم ولا شك
أن هذا أمر زائد على دخول الجنة ينال بالعمل فلا وجه للبحث في كون الباء للسببية
بأن دخول الجنة ليس مسييا عن الأعمال التي من أجلها ما هنا وقد مر تحقيق ذلك
(قوله في تأليفه) أي الشرح والمجاز والمجروور متعلق بالنية والمعنى بالقصد الخالص
من الرياء ونحوه في تأليفه بأن يقصد به نفع العباد ورضا الرب سبحانه وتعالى
(قوله مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا) هذا
مقتبس من قوله تعالى ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم
الآية وسبب نزولها أن بعض الصحابة قال للنبي صلى الله عليه وسلم كيف نزل في
الجنة وأنت في الدرجات العلى ونحن أسفل منك فترات والمراد بكونهم مع من ذكر
أنهم يترددون إليهم لزيارتهم والحضور معهم للتأنس بهم وغير ذلك مع أن مقر كل
منهم الدرجات التي أعدها الله له وليس المراد أنهم يكونون معهم في درجة واحدة لأنه
يقتضي استواء الفاضل والمفضول في الدرجة وليس كذلك بل يكون كل في درجته
لكن يتمكن من رؤية غيره والتردد إليه ويرزق الله كلاما من أهل الجنة الرضى بما
أعده الله له ويذهب عنه اعتقاده مفضول تتدفق عنه الحسرة في الجنة كما قاله ابن
عطية ولا يخفى أن البيهقي جمع نبي بالهمز وتركه من النبوة والخبر لأنه مخبر عن الله
ولو بأنه نبي ليحترم أولاده مخبر عن الله بالأحكام التي يوحى الله إليه بواسطة ملك
أو نحوه ومن النبوة وهي الرفع على المساحة لأن النبوة فسروها بالمكان المرتفع
فلعل المراد بقولهم وهي الرفع وهي المكان ذو الرفع لأنه مرفوع الرتبة ورافع رتبة
من اتبعه فعلى كل منهم ما يصح أن يكون بمعنى اسم الفاعل وبمعنى اسم المفعول وأن
الصديقين جمع صديق بكسر الصاد وتشديد الدال وهو المبالغ في الصدق كما في
بكر الصديق رضي الله عنه وأن الشهداء القتلى في سبيل الله ومن جرى مجراهم من
سائر الشهداء وأن الصالحين جمع صالح وهو القائم بحقوق الله وحقوق العباد بحسب
الامكان والمراد بالصالحين غير من ذكر لأن الأصناف الثلاثة السابقة صالحون
أيضا فيخص الصنف الرابع بغيرهم من بقية الصالحين وقد سلك في ذكر الأربعة
طريق التدرج فان منزلة كل صنف أدنى من منزلة الصنف الذي قبله وقوله تعالى
وحسن أولئك رفيقا معنى التعجب كما قاله البيضاوي ورفيقا منصوب على التمييز والحال

في تأليفه مع النبيين
والصديقين والشهداء
والصالحين وحسن أولئك
رفيقا

ولم يجمع مع أن المعنى وحسن أو تلك الاصناف الأربعة المذكورون رفقاء لأن
 رفقاء فعل يستوى فيه الواحد والجمع على - تد والملائكة بعد ذلك ظهيرا ولأن المعنى
 وحسن كل واحد من أولئك رفيقا ومعنى الرفيق صاحب ممي رفيقا لأنه يرتفق به
 في صحبتة (قوله في دار الجنان) أي في دار هي الجنان فالإضافة للبيان والجوار
 والمجرور متعلق بجعلنا ومعنى الدار شهرة وقرية تتم وجع الجنان لتعدد ما في ذاتها
 أو باعتبار أوصافها وإن كانت جنة واحدة وقد علمت ما في ذلك من الخلاف وجعلها
 بعضهم ثلاثة أقسام جنة الأعمال وهي التي يتأهلها الناس بأعمالهم وجنة الميراث وهي
 التي يرثها المؤمنون من الكفار وجنة الفضل وهي التي يدخلها الأطفال ونحوهم
 كمن لم تبلغهم دعوة الرسل (قوله ونسأل الله) أي نطلب منه قال السؤال بمعنى
 الطلب وفي النون ما سبق في قوله جعلنا الله (قوله الكريم المنان) صفتان لله
 وهما اسمان من أسمائه تعالى والأول يفتح الكافي على المشهور ويجوز كسرهما ومعناه
 المنعم بكل مطلوب محبوب مأخوذ من الكريم وهو عطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه
 ينبغي لا لغرض ولا لعل والثاني يفتح الميم وتشديد النون ومعناه الذي يشرف عباده
 بالامتنان عليهم بحاله عليهم من النعم مأخوذ من المن وهو تعداد النعم وهو من الله
 حسن ليدكر عباده نعمه عليهم فيطيعوه ومن غيره مذهبهم الأمن نبي أو والد
 أو شيخ وفي ذكر هذين الوصفين في مقام السؤال مناسبة ظاهرة (قوله الموت) هو
 عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا فهو عدمي على الراجح وقبل عرض بضاد
 الحياة فهو وجودي ويدل له قوله تعالى خلق الموت والحياة لأنه لا يخلق إلا
 الوجودي لكن رد ذلك بأن خلق بمعنى قدر والعدم يقدر فلم يدل الآية على كونه
 وجوديا (قوله على الإسلام واليمان) أي حال كونه كائنا على الإسلام
 واليمان فالجوار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الموت وعلى هنا للمصاحبة وإن كانت
 في الأصل للاستعلاء فيكون فيها استعارة تصريحية تبعية بأن شبه مطلق مصاحبة
 بمطلق استعلاء بجامع التمكن في كل فسرى التشبيه من الحكايات للجزئيات
 واستعيرت على من استعلاء خاص لمصاحبة خاصة وليس حالا من الضمير في نسأل
 لأن الحال قيد في عاملها فيصير المعنى نسأله في حال كونه كائنين على الإسلام
 واليمان الموت فلا يفيد حينئذ كون الموت على الإسلام واليمان مع أنه المراد
 والإسلام لغة مطلق الاتقياد وشرعا الاتقياد لما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم

في دار الجنان ونسأل الله
 الكريم المنان الموت على
 الإسلام واليمان

مما علم من الدين بالضرورة وأقل ذلك النطق بالثبوتين والایمان لغة مطلق التصديق وشرعا التصديق بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم مما علم من الدين بالضرورة تفصيلا في التفصيل كوجوب الصلاة والزكاة والحج إلى غير ذلك واجالا في الاجمال كغير الرسل المشهورين وغير الملائكة المشهورين فالتفصيل يجب الايمان به تفصيلا والاجمال يجب الايمان به اجالا ومعنى كونه علم من الدين بالضرورة أنه علم من أدلة الدين واشتهر بين العامة والخاصة حتى صار يشبه الضروري فالمراد بقولهم بالضرورة يشبه الضرورة فهو على تقدير مضاف والاینا في كونه معلوما من أدلة الدين فعلم من ذلك تغير مدلولي الاسلام والايمان وان تلازمها وجودا باعتبار الاسلام المنجي والايمان الكامل فلا يوجد مسلم الا وهو مؤمن وبالعكس اذ لا ينفي الاسلام الامع الايمان ولا يكون الايمان كاملا الامع الاسلام فان قطع النظر عن ذلك لم يتلزم ما فقد يكون الشخص متقاد بظاهره وهو غير مصدق بقلبه كما في المنافقين ولذلك قال الله تعالى قالت الاعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا ولما دخل الايمان في قلوبكم وقد يكون الشخص مصدقا بقلبه وهو غير متقاد بظاهره والراجح ان النطق بالشهادتين شرط لاجراء الاحكام الدينية وقيل شرط للصحة الايمان وقيل شرط كما قال في الجوهرة والنطق فيه الخلف بالتحقيق * فقبل شرط كالعمل وقيل بل شطرا قول المحشي في القول بالشرطية وهو الراجح بخلاف الراجح (قوله بجاء نبيه) أي حال كوننا متوسلين بجاء نبيه لقوله صلى الله عليه وسلم توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله عظيم والجاه بمعنى المثرة والقدر وقد عرفت ان المراد التوسل بجاهه صلى الله عليه وسلم فالباء ليست للاستعانة الحقيقية لانها لا تكون الا بآلة حقيقة والجاه آلة مجازية فلا يخلو اذ ذلك عن مجازا ما بالاستعانة التصريحية التبعية وتقديرها ان يقال شبه مطلق الاستعانة بالآلة المجازية بمطلق الاستعانة بالآلة الحقيقية فمصرى التشبيه من الكليات للجزئيات فاستعيرت الباء من استعانة جزئية بالآلة حقيقة لاستعانة جزئية بالآلة مجازية واما بالهجاز المرسل الذي بمرتبة ان لوحظ ان الباء نقلت من الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة حقيقة الى الاستعانة المطلقة واستعملت في الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة مجازية من حيث انها فرد من افراد المطلقة وبمرتبة ان لوحظ انها نقلت بعد النقل الاول من الاستعانة المطلقة الى الاستعانة المقيدة بكونها بالآلة مجازية والعلاقة في ذلك دائرة بين الاطلاق والتقييد والراجح اعتبار

بجاء نبيه

المنقول عنه وقيل يعتبر المنقول اليه وقيل العبارة بهما وصح أن يكون في الكلام
استعارة بالكناية بأن يشبه جأه صلى الله عليه وسلم بالآلة التي يستعان بها تشبيها
مضمرا في النفس ويطوى لفظ المشبه به ويرمر اليه بشئ من لوازمه وهو الباء فتكون
تخيلا للكنية (قوله سيد المرسلين) أي أشرف المرسلين وإذا كان سيد المرسلين
كان سيد غيرهم بالطريق الأولى ولذلك قال صلى الله عليه وسلم أنا سيد ولد آدم ولا فخر
أي ولا فخر أعظم من ذلك أو لا أقول ذلك فخرا بل تحذرا بالنعمة والسيد من ساد
في قومه ومن كثر سواده أي جيشه والحليم الذي لا يستغزه غضب ولا شئ
في اجتماع هذه المعاني فيه صلى الله عليه وسلم وأصل سيد سيودا جمعت الواو والياء
وسبقت أحدهما بالساكون قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء (قوله وخاتم
النبين) أي آخرهم ويلزم من ختمه للنبين ختمه للمرسلين لأنه يلزم من ختم الأعم
ختم الأخص ولا عكس وهذه الصفة موجودة في بعض النسخ (قوله وحبيب
رب العالمين) أي محبوب رب العالمين فيكون فيل بمعنى اسم المفعول أو محبوب رب
العالمين فيكون بمعنى اسم الفاعل ولا مانع من إرادتهما معا بناء على جواز استعمال
المشترك في معنييه ومعنى محبة الله لعبده اصطفاؤه واجتباؤه واتخافه بالأسرار الإلهية
والتهليلات الربانية لأن الميل الذي يكون بين المحب والمحبوب مستحيل عليه
تعالى ومعنى محبة العبد لربه امتثاله لأمره واجتنابه لنهييه ولذلك قال بعضهم
نصي الإله وأنت تظهر حبه * هذا العمري في القياس شنيع
لو كان حبك صادقا لاطعته * أن المحب لمن يحب مطيع
والعالمين جمع عالم لأنه يطاق على كل جنس وعلى كل نوع وصنف كان يقال عالم
الانس وعالم الجن وعالم الملائكة وهكذا فظهر جمعه بهذا الاعتبار لا باعتبار
إطلاقه على ما سوى الله تعالى لأنه يلزم عليه أن الجمع اخص من مفردة وقد استند
ابن مالك لذلك وجعله اسم جمع لا جمع قال والألزم كون الجمع اخص من مفردة وانت
خير بأن ذلك يبطل كونه اسم جمع أيضا فالحق أنه جمع له بالاعتبار الأول غاية
الامر أنه لم يستوف الشروط لأنه ليس علما ولا صفة وقال بعضهم أنه في معنى الصفة
لأنه علامة على وجود خالعه وعلى هذا يكون مستوفيا للشروط وإنما جمع بالواو
والنون أو الياء والنون تغليبا للعلاء على غيرهم لأن غيرهم تبع لهم وإنما أظهر هنا
مع أنه أضعف في قوله بجأه نبيه توصلا للثناء عليه تعالى بأنه رب العالمين (قوله محمد)

سيد المرسلين وخاتم النبيين
وحبيب رب العالمين محمد

هذا الاسم الكريم اشهر اسمائه صلى الله عليه وسلم بين العالمين والذها سماها عند
جميع المسلمين واشوقها الى الصلاة والتسليم على هذا النبي العظيم وينسب التسمية به
محبة فيه صلى الله عليه وسلم ومما جده عبد المطلب به مع أنه ليس من اسماء اباؤه
ولا قومه رجاء أن يحمد في السماء والارض وقد حقق الله رجاءه كما سبق في علمه
(قوله ابن عبد الله) معنى عبد الله في الاصل الخاضع الذليل سمي به والده صلى الله
عليه وسلم ويلقب بالذبيح وقصته مشهورة (قوله ابن عبد المطلب) انما قيل له
عبد المطلب لان اباها لما حضرته الوفاة قال لانيه المطلب أدرك عبدك يثرب وقيل
لانه لما اتى به اردفه خلفه وهو داخل لمكة وكان بهيمة غير مستحسنة لا يكون
ثيابه غير جميلة فقبل له من هذا فقال عبدى حياه من أن يقول ابن اخي فلما حسن
من حاله اظهر أنه ابن اخيه واسمه شيبه الحمد لانه ولد وفي رأسه شيبه ظاهرة وقيل
اسمه قتيبة ويلقب بالقباض لكثرة جوده وكرمه وكان من حكماء قريش وكان يأمر
أولاده بترك الظلم والبغي ويحثهم على مكارم الاخلاق وينهاهم عن الامور الدنيئة
(قوله ابن هاشم) انما سمي هاشما لانه كان يمشي العظم بالحجم ويحمله على التريد
ويضمه للناس في زمن المجاعة وكانت مائدته لا ترفع لافي السراء ولا في الضراء ولذلك
كان يضرب بكرمه المثل ولعل السارح اقتصر على هاشم ولم يكمل نسبه الشريف
الى عدنان لاجل السمع ونحن نذكره على التمام تبركا بسيد الانام اعلم ان سيدنا
محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة
بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة
بن الياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان الى هنا انتهى النسب الذي اشتهر
الاجماع عليه وأما ما بعده الى آدم فليس فيه طريق صحيح وهذا نسبه من جهة ابيه
وأما من جهة أمه فسيدنا محمد ابن امية بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب
فتمت مع أمه صلى الله عليه وسلم معه في جده كلاب وعبد مناف الذي في نسبه من
جهة أمه غير عبد مناف الذي في نسبه من جهة ابيه (قوله السيد) قد تقدم
الكلام على السيد قريبا (قوله الكامل) أي بتكميل الله له في ذاته وصفاته
فهو كامل خلقا وخلقا وهو ضد الناقص ونعتقد ان غيره من الانبياء كامل أيضا
وهو اكمل (قوله الفاتح) أي لا بواب الايمان والهداية والعلم والتوفيق لا قوم
طريق أو الحماكم بين أمته فيكون من الفتح بمعنى الحكم ومنه قوله تعالى ربنا

ابن عبد الله بن عبد المطلب
ابن هاشم * السيد الكامل
الفاتح الحماكم *

افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين وعلى الأول فهناك استعارة بالكناية
وتخييل وترشيح وتقريرها ان تقول شبه الايمان والهداية والتوفيق والعلم بيت مغلق
له أبواب يجامع ان كلا لا يوصل اليه الا بالفتح وطوى لفظ المشبه به ورمز اليه بشئ
من لوازمه وهو الابواب فهي تخييل والفتح ترشيح وقوله الخاتم أى للذين بعثنا
وان كان اولهم خلقا قال ابن عطاء الله البكندري مازال فلك النبوة دائرا الى أن عاد
الامر كبدا * ونسبتم عن له كمال الاصطفاة والفتح الخاتم نورا لافوار وسرا لاسرار *
والمليح في هذه الدار وفي تلك الدار * أعلى المخلوقات منارا * وأتمهم فخارا * (قوله
والحمد لله) أى الثناء بالجميل مستحق لله (قوله الهادي) أى الدال لان الهداية
معناها الدلالة الى طريق شأنها انها توصل وان لم يصل بالفعل خلافا للمعتزلة في
قولهم بأنها الدلالة الموصلة بالفعل لانه يخالفه قوله تعالى وأما تود فهم ينسأهم
فاستجبوا لعمى على الهدى فان اجابوا عن الآية بأن المراد من الهداية فيها الدلالة
غير الموصلة مجازا ردت بأن الاصل الحقيقة ولا يرد على الأول الذي هو قول أهل السنة
قوله تعالى انك لا تهدي من احببت لان المراد منها كما قاله بعض المفسرين انك
لا تخلق الاهتداء في قلب من احببت فان قلت انه صلى الله عليه وسلم لا يخلق الاهتداء
في قلب أحد فلم قيد في الآية بمن احب اجيب بأن تخصيص من احب ليس للتقييد
بل نظر السبب النزول فانها نزلت في شأن عمه أى طالب فاه احب هدايته فلم يهتد
وليس المراد انك لا تدل من احببت لانه صلى الله عليه وسلم دله لكه لم يهتد على
ان المنفى في الآية الهداية بمعنى الدلالة الموصلة بالفعل التي هي أحد فرديها لان أهل
السنة جعلوا لها فردين الدلالة الموصلة بالفعل وغير الموصلة بالفعل والمراد من هذه
الآية الفرد الأول كما أن المراد من الآية الأولى الفرد الثاني (قوله الى سواء
السبيل) أى السبيل المستوى فهو من اضافة الصفة للوصف بعد تأويل السواء
بالمستوى والمراد بالسبيل المستوى الطريق المستقيم الذي لا اعوجاج فيه ثم يحتمل بعد
ذلك أن يراد به الطريق المحسى وهو معلوم أو المعنوي وهو الدين الحق أو ما يشملهما
وفي بعض النسخ الى سبيل الرشاد أى طريقه والرشاد ضد الغي وهذه النسخة هي
التي كتب عليها المحشى لكنها لا تناسب السجعة التي بعدها بل تناسبها النسخة الأولى
فيكون كل من السجعتين على اللام (قوله وحسبنا الله) أى كافينا الله فحسب
بمعنى كاف فهو بمعنى اسم الفاعل وهو خبر مقدم والله مبتدأ مؤخر وقيل ان حسب اسم

والحمد لله الهادي الى سواء
السبيل * وحسبنا الله

فعل بمعنى يكفي والله فاعل فالمعنى على الاول بحسب التقدير الاصلى الله كافينا وعلى الثاني يكفيننا الله قال تعالى اليس الله بكاف عبده وهو استغفهاهم تقريرى ومعناه حمل المخاطب على الاقرار بما يعرف وان لم يكن والياء لله منزلة أى اقربا بمخاطب بما تعرف وهو ان الله كاف عبده كما فى قوله تعالى الم نشرح لك صدرك أى اقربا بمحمد بما تعرف وهو اننا نشرحنا لك صدرك وقال تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه أى كافيه فالحاصل ان من اکتفى بالله كفاءه واعطاه سؤاله ومناه * وكشف همه * وازال غمه * كيف لا ومن التجأ الى ملك من الملوك * حفظه وسلك به أحسن السلوك فالاولى بذلك من يحتسب رب العالمين * ويكتفى به عن الخلق اجمعين (قوله ونعم الوكيل) أى ونعم الموكول اليه الا ترى فوكيل فعيل بمعنى مفعول لان عبادته وكلوا امورهم اليه * واعتمدوا فى حوائجهم عليه * وقيل معناه القاشم على خلقه بما يصلحهم فوكل امور عبادته الى نفسه وقام بها فزرقهم وقضى حوائجهم ومنحهم كل خير * ودفع عنهم كل ضير فوكيل على هذا فعيل بمعنى فاعل والاول هو المشهور والمخصوص بالمدح محذوف تقديره الله لانه لا بد فى هذا التركيب من فاعل ومخصوص وهو مبتدأ خبره الجملة قبله وعلى هذا فالكلام جملة واحدة وقيل مبتدأ خبره محذوف والتقدير الله الممدوح وخبره مبتدأ محذوف والتقدير الممدوح الله وعلى هذين فالكلام جملتان الاولى لانشاء المدح والثانية مستأنفة استئنافا بيانيا لكونها واقعة فى جواب سؤال مقدر تقديره من الممدوح فان قيل فى كلامه عطف الانشاء على الاخبار لان جملة حسبنا الله للاخبار وجملة نعم الوكيل للانشاء وفى جواره خلاف والا كثيرون على المنع ولذلك قال بعضهم

ونعم الوكيل

وعطفك الانشاء على الاخبار * وعكسه فيه خلاف جارى
فابن الصلاح وابن مالك ابوا * جواره فيه وبالمجمل اقتدوا
وجوزته فرقة قليلة * وسيدويه وارضى دليله
اجيب عن ذلك باجوبة منها ان جملة حسبنا الله تجعل لانشاء الاحتساب فالعطف حينئذ من عطف الانشاء على الانشاء ومنها ان جملة نعم الوكيل خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو نعم الوكيل من غير احتياج لتقدير قول لان الجملة الطلبية تقع خبرا على الصحيح فلا حاجة لان يقال التقدير وهو مقول فيه نعم الوكيل بخلاف النعت فان الجملة الطلبية لا تقع نعتا الا بتقدير القول كما قال ابن مالك فى باب النعت

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب * وان امت فاقول أضمر نصب
فانت تراه قيد بقوله هنا أي في النعت احترازاً عن الخبر نعم المحال كأنك وعلى هذا
قاله عطف من عطف الاخبار على الاخبار ومنها ان الواو للاستئناف أو للاعتراض
بناء على جواز الاعتراض آخر الكلام وان كان مذهب الجمهور منع الاعتراض آخر
وبعضهم جواز عطف الانشاء على الاخبار فيما له محل من الاعراب كما في قوله تعالى
وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل بناء على ان الواو من الحكاية لا من المحكي فالواقع
من الصحابة حسبنا الله نعم الوكيل فحكاها الله عنهم بقوله وقالوا حسبنا الله ونعم
الوكيل أي قالوا حسبنا الله وقالوا نعم الوكيل ونقل عن البيانين جواز العطف
المذكور فيما لا محل له من الاعراب اذا كان بينهما كمال الاتصال كما في الثانية
مرتبطة بالاولى فان الثانية كالدليل لاثبات محمول الاولى لموضوعها لان المقصود
بالثانية مدح موضوعها وبيان انه حقيق بثبوت محمولها (قوله صلى الله عليه وسلم)
هكذا في بعض النسخ وعليه فاختار التعبير بفعل الماضي للإشارة الى تحقق الوقوع
وعلى هذه النسخة كتب الحاشي وفي بعض النسخ والصلاة الخ وعلى هذا كتب من
تكلم في حقته على هذا الكتاب وقد اشتهر ان الصلاة من الله الرحمة مطلقاً واقرؤنة
بالتعظيم ومن الملائكة الاستغفار ومن غيرهم ولو حجراً وشجراً انتضرع والدعاء وهذا
مذهب الجمهور وعليه فهي من المشترك اللفظي وهو ما تحذف فيه اللفظ وتمد فيه
المعنى والوضع فلما كان الاشتراك في اللفظ فقط سمي لفظياً واختار ابن هشام في
مغنيه ان معناه العطف وهو يختلف باختلاف العاطف فهو من الله الرحمة الخ
وعليه فهي من المشترك اشتراكاً معنويًا وهو ما تحذف فيه اللفظ والمعنى والوضع
وهناك افراد اشتركت في ذلك المعنى ولما كان المعنى هو المقصود بالاداء نظر له وسمي
معنويًا وجملة الصلاة خبرية لفظاً انشائية معنى فهي مجاز لانها نقلت من الخبر الى
الانشاء ولا يصح ان تكون خبرية لفظاً ومعنى لان المطلوب من الشخص انشاء
الصلاة لا الاخبار بها خلافاً للشيخ ياسين في قوله بجملة ذلك ويجعل المقصود من
الصلاة الاعتناء بهذا الربي الكريم * واظهر ارماله علينا من التعظيم * وأما جملة
الحمدلة فيصح فيها ان تكون خبرية لفظاً ومعنى لان الاخبار بالحمد جدل كن المشهور
انها خبرية لفظاً انشائية معنى وقد صرح ابو اسحاق الشاطبي بان الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم مقبولة ليست مردودة لانها من العمل الذي لا يدخله رياء

والصلاة

قال السنوسي وهو مشكل لانه لو قطع بقبولها لقطع للمصلي بحسن الخاتمة ونحن نرجو من الله حسنها واجاب بان محل القطع بقبولها اذا ختم له بالايمان فحيث قد يجد حسنهما مقبولة بلا ريب والحق انهما كغيرهما من الاعمال فيدخلها الرياء ويحبطها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وجعل بعضهم للصلاة جهتين جهة تتعلق بالمصلي وهي الثواب الذي يحصل عليها وباعتبار هذه الجهة يدخلها الرياء وجهة تتعلق بالنبي صلى الله عليه وسلم وهي المطلوب الذي يحصل له بها وباعتبار هذه الجهة لا يدخلها الرياء ومن هنا يعلم انه صلى الله عليه وسلم ينتفع بالصلاة عليه لان الكامل يقبل زيادة الكمال لكن لا ينبغي التصريح بذلك الا في مقام التعليم خلافا لمن قال بانه لا ينتفع بها لانه صلى الله عليه وسلم قد افرغت عليه الكمالات ورد بانها من كماله الا وعند الله اعلى منه ولذلك قال بعضهم

* وصحوا بانه ينتفع * بذى الصلا قشانه مرتفع

لكنه لا ينبغي التصريح * لنسبته القول وذا صحيح

(قوله والسلام) اسم مصدر بمعنى التسليم وهو التحية والتعظيم او السلام من الافات ولم يرتض بعضهم تفسيره بالامان لانه يشعر بظنة الخوف وهو صلى الله عليه وسلم لا يخاف بل واتباعه لا خوف عليهم واما قوله اني لا تخوفكم من الله فهو اخبار عن مقام عبوديته في ذاته واجلاله لمولاه وليس المراد بالسلام هنا اسمه تعالى لانه لا يظهر المعنى عليه وان كان السلام اسما من اسمائه تعالى وجعله بعضهم مرادها وقال المعنى السلام الذي هو الله عليك بالمحفظ والنصر فهو حافظك وحارسك واعلم ان اثبات الصلاة والسلام في صدر الكتب والرسائل حدث في زمن ولاية بني هاشم ومضى العمل على استحبابه ومن العلماء من يختم بهما ايضا كالشارح فانه ابتداء كتابه بالصلاة والسلام وختمه بهما وكذلك صنع في الحمد ليكون كتابه مكتنفا بين حمدين وصلاتين فيه يكون أجدر بالقبول لان الله اكرم من أن يقبل الحمد من الصلاتين ويرد ما ينه ما وارجى لدوام النفع به وبسبب ذلك اطلق الناس على الانتفاع به في كل الاعصار والامصار (قوله على سيدنا محمد) متعلق بمحذوف يقدر مثنى ليكون خبرا عن الصلاة والسلام والتقدير كأننا على سيدنا محمد ويحتمل ان يقدر مفردا ويجعل خبرا عن أحدهما وخبر الآخر محذوف نظير ان الله وملائكته يصلون فان المقدير ان الله يصلي وملائكته يصلون وفي على استعارة

والسلام على سيدنا محمد
اشرف الانام

تصريحه تبعية وتقريرها ان تقول شبه مطلق ارتباط صلاة بمصلي عليه بمطلق ارتباط
مستعمل بمستعمل عليه ففسرى التشبيه من الكليات للجزئيات واستعيرت على من
ارتباط مستعمل بمستعمل عليه خاص لارتباط صلاة بمصلي عليه خاص وقوله أشرف
الأنام أى أفضل المخلوق كما قال صاحب الجوهرة

وأفضل المخلوق على الإطلاق * نينا نفل عن الشقاق

(قوله وعلى آله) أى أتباعه ولو عصاة لان العاصى احوج الى الدعاء من غيره
وقد تقرر ان المناسب لمقام الدعاء لتعميم فالاولى تفسير الال عطيق الانباع وامافى
مقام المدح فالمناسب تفسيرهم بالاتقياء وامافى مقام الزكاة فيفسرون ببني هاشم وبني
المطلب عندنا معاشر الشافعية وعند السادة المالكية يفسرون ببني هاشم فقط وقوله
وعليه هو اسم جمع لاجمع على الراجح وفرد صاحب والمراد به صاحب النبي صلى الله
عليه وسلم وتقدم تعريفه وانما خص العجب بعد الال لمزيد شرفهم (قوله وسلم
تسليما) هكذا فى بعض النسخ وانما كذا السلام ولم تؤكده الصلاة كما فى الآية
الشريفة لانه اكفى عن تأكيدهما بتولى الله وملائكته لها فى الآية كما قال الله
تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
وقوله كثير اصفة لقوله تسليما وقوله دائما أى مستمرا وقوله ابدا أى كيد (قوله
الى يوم الدين) أى واجعل ذلك مستمرا الى يوم الدين أى يوم الجزاء وهو يوم القيامة
لان الناس يحجزون فيه على اعمالهم فالمراد بالدين هنا الجزاء والقصد بذلك التأييد
لالتأقيت لان العرب تأتى بتقدير ذلك ويريدون الاستدامة على الشيء والبقاء عليه
دائما وابدا (قوله ورضى الله عن أصحاب رسول الله) أى باعد عنهم السخط
بواسطة الرضى فعنى الرضى عدم السخط وقيل معناه القرب والمحبة والاصحاب جمع
صحب او صاحب وقوله اجمعين تأكيده (قوله والحمد لله رب العالمين) أتى بذلك
فى آخر كتابه اقتداء بأهل الجنة فانهم يأتون بذلك فى آخر دعائهم كما أخبر بذلك المولى
سبحانه وتعالى بقوله وهو اصدق القائلين وأخرد عوامهم أن الحمد لله رب العالمين وفى
بعض النسخ آمين وهو اسم فعل بمعنى استجب يا الله اللهم استجب دعاءنا واحتم
بالصالحات أعمالنا

وهذا آخر ما يسره الله تعالى من الحاشية المباركة النافعة بعد صلاة الظهر يوم الاربعاء
المبارك من شهر رجب ادى الاخرة الذى هو من شهر سنة الف ومائتين وثمانية

وعلى آله وصحبه وسلم تسليما
كثيرا دائما ابدا الى يوم الدين
ورضى الله عن أصحاب رسول الله
الله أجمعين والحمد لله رب
العالمين

ونحسن من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وارجو من
الله أن يجعلها في خير القبول فانه كريم جواد يعطي كل مأمول والمرجو من اطلع
عليها أن يدعو لي بالخير والمباعدة عن كل شروير وأن يقل العثرات ويعفو
عن السيئات فان الانسان محل للنسيان خصوصاً في هذه الزمان مع شغل
الاذهان ونسأله حسن الختام بجاه سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وقد وصلت
في هذه الكتابة بركة بسبب ابي كتب بعض عبارات في المحرم المكي تحاطلكم به
المشرفة زادهما الله تشریفاً وتكريماً ومهابة وتعظيماً وكذلك كتبت بعض عبارات
في المحرم المدني بحسب منبر رسول الله صلى الله وسلم عليه وزقنا العود اليه وأقول
عنده ولديه مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله
عليك وسلم مددك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم وأقول أيضاً مددكم يا أهل
البيت رضي الله عنكم مددكم يا أهل البيت رضي الله عنكم مددكم يا أهل البيت
رضي الله عنكم أجمعين وصلى الله على سيدنا محمد الذي هو السبيل الرشاد وعلى
آله وأصحابه والتابعين لهم الى يوم التناد وسلم تسليماً كثيراً الحمد لله رب العالمين
وقد وافق تمام هذه الكتابة ولدت سيدي أحمد الباء وي رضي الله عنه وقد قرأت له
العائجة فينبغي قراءتها له كلما ختمها انسان بالقراءة والله الميسر غفر الله لنا
والوالدين ولشائخنا وأخواننا وسائر المسلمين آمين

قد تم طبع هذا الكتاب بمصر المحمية بالمطبعة الكاستلية وذلك في

أواخر شهر ربيع الثاني الذي هو من شهور (سنة ١٢٨١) على

ذمة ملترمة الامل الاوحد السعيد المدني فخر الكرام

الحاج أبي طالب الميمني مصححاً باطلاع الفقير نصر

الموريني وكان ذلك بالمتابعة على الحاشية

المطبوعة أولاً بتصحیح الفقير بالمقابلة

على النسخة التي بخط شيخنا

المؤلف رحمه الله ونفعنا

والمسلمين بعلومه

آمين

شم

